

فِيهَا عَيْنَانِ بَحْرَانِ قَبَائِلُ الْأَرْحَامِ كَالْبَحْرِ

كَتَابُ رَسْمِ تَشْيِيدِ الْمُبَاسِنَةِ وَتَحْرِيقِ رَسْمِ أَعْيَانِ الْمُعَاسِنَةِ
 كَسَمَةِ كَوْشِشِ مَسْنَةِ بَرَكَاتِهِ زِيْنَةُ نَوْرِ عَمِيْنِ اللَّهِ يَا بَدِيعَ

الْمُبَاسِنَةِ فِي رَسْمِ الْأَرْحَامِ
 كَسَمَةِ كَوْشِشِ مَسْنَةِ بَرَكَاتِهِ
 زِيْنَةُ نَوْرِ عَمِيْنِ اللَّهِ

مَنْ نَدِمَ مَقْصِدَ الْحُجَرِ الشَّيْخِ الْعَلَمَةِ عَالِمِ الْإِيمَانِ اسْتَفْرَدَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ الْمَوْجِبِينَ الْأَرْحَامِ وَالْأَرْحَامِ
 شَرَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَابَ الرَّحْمَةِ الْإِيمَانِ تَصَوُّفَ الْأَسْلَافِ وَالْحَبْلِ الْأَقْوَمِ وَالْحَبْلِ الْأَقْوَمِ وَالْحَبْلِ الْأَقْوَمِ

وَقَطْبُ فِي الْمَطْبَعِ الْعَالِيَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ

فِيهَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ فَيَا أَلَا حَمْدُكَ يَا

کتاب منہ تشمید الباس نہ
کے کو چشم منہ برکشا یہ

المجلد الثاني من

تاريخ النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)

حامل المتن

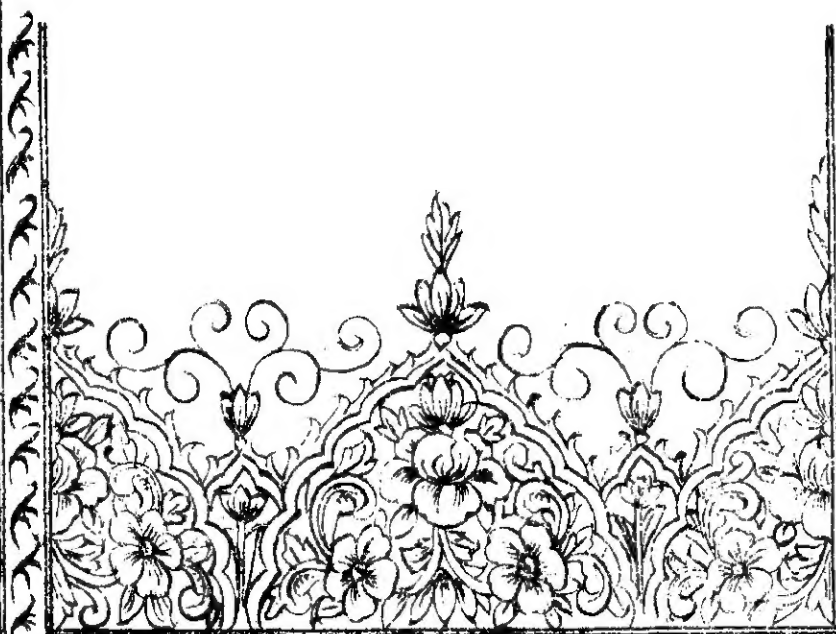
[illegible]

قَطَّبَ فِي الْمَطْبَعِ الْوَلِيِّ الْأَمِيرُ إِلَى الْجَنَابَةِ السَّيِّدِ الْكَافِي

فهرس الجزء الاول من المجلد الثاني من عيني شرح الهداية حل المتن بكتاب النكاح الى باب الاستيلاء

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب النكاح	٢	فصل في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع	٢٢٢
فصل في نكاح المحرمات	٢٢	باب ايضاع الطلاق	٢٢٨
باب في الاولياء والاكفاء	٤٥	فصل في اضافة الطلاق الى الزمان	٢٣٨
فصل في الاكفاء	١٠٣	فصل في اضافة الطلاق الى النساء	٢٣٣
فصل في الوكالة بالنكاح	١١١	فصل في تشبيه الطلاق ووضع	٢٥٠
باب المسر	١١٤	فصل في الطلاق قبل الدخول	٢٥٤
فصل في احكام انكحة اهل الذمة	١٤٣	باب تفويض الطلاق	٢٤٩
باب نكاح الرقيق	١٤٤	فصل في الاختيار	٢٤٠
باب نكاح اهل الشرك	١٨٢	فصل في الامر باليد	٢٤٤
باب في بيان احكام التسم	١٩٥	فصل في اشية	٢٨٠
كتاب الرضاع	١٩٩	باب الايمان في الطلاق	٢٩٣
كتاب الطلاق باب طلاق استة	٢١٢	فصل في الاستثناء	٣٠٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٥٤	باب النفقة -	٣١٢	باب طلاق الرضخ -
٢٥١	فصل في بيان السكنى -	٣٢٢	باب الرجعة -
٢٥٤	فصل في نفقة المطلقة -	٣٣٣	فصل في ما تحل به المطلقة -
٢٥٩	فصل في نفقة الاولاد الصغار -	٣٣٣	باب الايلاء -
٢٦٢	فصل في من يجب له النفقة ومن لا يجب	٣٥٥	باب الخلع -
٢٩٠	فصل في نفقة المملوك -	٣٥٩	باب الطلاق -
٢٩٢	كتاب العتاق -	٣٥٨	فصل في كفارة الظهار -
٥٠٢	فصل في عتق المحرم -	٣٩٢	باب اللعان -
٥١٠	باب عتق البعض -	٣٠٤	باب العنين وغيره -
٥٢٩	باب عتق احد العبدین	٣١٢	باب العدة -
٥٣٣	باب الحلف بالعتق	٣٢٩	فصل في الحدود -
٥٣٤	باب العتق على جبل	٣٣٨	باب ثبوت النسب -
٥٣٣	باب التدبير	٣٣٤	باب تربية الولد
٥٣٤	باب الاستيلاء	٣٥٥	فصل



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح اى هذا الكتاب فى بيان احكام النكاح وقال السكاكى النكاح لغة الجمع والضمر
ومن امثال العرب انكنا الغرى فترى اى جمعنا بين حمار الوحشى والامانث فنظرا متبوعا
فغضب مثلاً القوم يجمعون على الامر لا يدرون المصدر عنه وكله المبرد من البصيرين ولام
بعلت عن الكوفيين انه عبارة عن الحبس والصنم ويستعمل فى الوطى
لوجود الضم ويستعمل فى العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوا من باذن المهرين وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واولادهن
حرام عليهم وفى شرح قاضى خان النكاح فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطى مجازاً فى العقد
وقال الشافعى انه فى الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره فى القرآن اراد به
العقد وهذا الصريح لانه تعالى قال الزانى لا ينكح الا ذرية او مشركه وقال الله تعالى حتى اذا
بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفى شرح الاسيماجى النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال فخر الاسلام النكاح العقد الشرعى ويذكره براديه الوطى ثم قيل انه حقيقة فيها لوجود معنى الضم

[illegible]

هم طور اصلی اندر عیون علم و آگاهی که از قوس دست فرستند بکتاب داده اند و عیون را قیست عید که در درگاه حضرت ابی قتیبه رحمت الله تعالی بر بزرگواران کائنات عزی و کرامت الهیه منتقل می شود و در امور عیون که در کتب فرستاده

قال الزكاح ينقذ بالاحجاب والقبول

فيهم الصماعة من حديث أبي بن حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على أن ينكح
 غلامه فليكن فليس منا وابن حنيفة هذا ذكره الباقون وابن عبد البر في الصماعة وروى الباقون في من حديث
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهوا فان التزوج خير من عبادة الهة
 ستة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الحديث أخذت الظاهر منه حيث قالوا
 فرض عين حتى أن من قدر على الوطى والاتفاق ياتهم تركه واختلف اصحابهم فتبين فرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل يستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح سنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المحط
 سنة مؤكدة وفي المنافع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حالة التوقان وخوف الوقوع في الزنا بخلاف وفي المبسوط
 لا يسه تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان يجب وموجباته
 الشهوة وقالوا لانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حاله الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يلى احدكم جوارك
 خير له من ابني ولد المرو روى ايضا خيركم الذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وبها
 موضوعان لانها من رواية أبي حاتم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يكتفي به وبيان وضعها انه لو
 اشتمل الناس ما فيها من ترك النسل لبطل الاسلام والجهاد والدين وغلب اهل الكفر فظهر
 بلا شك انتمى كلامه قال النكاح ينقذ بالايجاب والقبول شرا بطلان النكاح ينقذ بالعقد الشرعي
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه احتراز عن البيع فانه يوجب حلها بواحدة
 ملك الرقبة والعقد الرابط يقال عقدا لمحل اذا ضم احد طرفيه بالاشهاد وبه الثقة

[illegible]

بلفظين يعبر بهما عن الماخذه لأن الصديقه والكاتب الخبر وضوأنه جعلت لاشارة مشروءا دفعا لما

ومنما عقدة النكاح والافتقار ومطابقة ليصير كلام احد العاقلين منتقلا الى الاخر حكما
ويحصل تركيب شرعي له آثار مخصوصة عند وجود الشرائط واداء بالاسباب اخراج
الممكن من الامكان الى الوجود على ما هو المعروف عند المنكحين لا بالاسباب الذي
يعاقب تبركه وقولنا تزوجت وتزوجت آله الفتاوى وقوله نعتد بالاسباب
اشارته الى هذا لان الباء تدخل على الالة كما يعتد بالمكن وكنت
بالعلم وكذا قولهم البيع يتعد كذا يعني به العقد الشرعي الذي يوجب الملك
في المثل من بفظين مثل قيد باللفظين ليخرج الكتابة فانه لو كتب رجل على شئ امر
زوجتي نفسك فكتب المرأة على ذلك الشئ عقبيه زوجت نفسي منك لا يتعد النكاح
وبه قال الشافعي والملك واحرم يعبر بهاش اي يمين بهما لان التبيين والعبارة البين
م عن الماضي شئ اي عن صيغة الفعل الماضي بان يقول المرأة زوجت نفسي منك ويقول
الرجل قبلت م لان الصيغة وان كانت للاخبار وضعا شئ اي للاخبار في اصل الوضع لان
الاخبار اظهر ما كان او سيكون للاشبات ما لم يكن لان قولك اتممت لا يوجب القيام كذلك
قوله تزوجت لا يثبت التزوج وضعا ونعت م فتد جعلت شئ اي الصيغة م لا انشأ شئ
شئ اي من حيث الشرع لان الانشاء اثبات امر لم يكن م وانما جعلت انشاء دفعا للحاجة
لان الحاجة كانت متحققة في الجاهلية وكانت لهم النعمة مقدرة قال عليه السلام ولدت من نكاح
ولم اولد من سفاح فقد راى الشارع وانما اخير لفظ الماضي لا انشاء لانه يقتضيه سبق الوجود
فيكون ادل على الوجود فصار الوجود حقا والفرق بين الانشاء والاخبار ان الانشاء
سبب لم يولد وليس الاخبار سببا لم يولد لان الانشاء تبع لم يولد والاخبار يتبع

[illegible]

وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح

المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد
بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
الدين ينظر الانعقاد بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة
تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ مستقبل تبعالماضي وما ورد في الكتاب
مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك
ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى المعتد قال
والنظير الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح وون البيع
وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى
طرفي النكاح على ما بينه انشاء الله تعالى والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول
والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون
بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكيفا فصا كما انه شرط المعتد استحسانا
والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح
ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي ودرة الزوج
على المرد يفتى الى الاضرار بها والحق العار والشار يقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله
زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلا لو لم تيمم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق
بالولي عار وشار وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ايمنه فلم يقبله بخلاف البيع حيث
لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك
قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة ان تزوجك على الف درهم فقالت قد تزوجك

وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح
المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد بلفظين يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول الدين ينظر الانعقاد بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ مستقبل تبعالماضي وما ورد في الكتاب مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى المعتد قال والنظير الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح وون البيع وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى طرفي النكاح على ما بينه انشاء الله تعالى والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكيفا فصا كما انه شرط المعتد استحسانا والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي ودرة الزوج على المرد يفتى الى الاضرار بها والحق العار والشار يقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلا لو لم تيمم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق بالولي عار وشار وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ايمنه فلم يقبله بخلاف البيع حيث لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة ان تزوجك على الف درهم فقالت قد تزوجك

على ذلك صح لان النكاح لا يصح اليوم وفي خزانة الاكل تزوجك بهذا او خطبتك
على كذا فقالت قد تزوجك نفسي صح وهو استحسان بخلاف البيع والمخلع ذكره الهنري
وفي المصنفين اني نيقده بقوله تزوجك ويقول الاخر قبلت او قال تزوجك
فقلت قد قبلت ولو قال خطبتك بالفت فقلت زوجت نفسي منك كان نكاحا وفي
المجزم المروي عن ابي حنيفة قال زوجني بنتك فقلت قد تزوجتك صح قال قد
تزوجك بنتي بالفت فقال قبلت وسكت عن المهر صح وان قال قبلت ولا قبل
المهر لا يصح لانه روي عن ابي حنيفة لا يصح لان المال في النكاح تبع ومثال المصنفين
قال زوجني ابنتك فقال ارفعها وانصبها حيث شئت بحضرة الشهود ولا ينعقد وقال
الامام محمد بن الفضل ينعقد قال زوجت ابنتي ولم يزد على هذا ابو المصنفين قبلت بفتح
اللام الا ان يقول قبلت لابني وبهذا يدل على ان من قال بعت بهذا فقال الاخر قبلت
او اشتريت صح وان لم يقل ان منك اذا كان منها مقدمات البيع قالت تزوجك
على كذا ان اجاز ابي ادرى فقال قبلت لا يصح ولو كان ابو با حاضرا يسمع
فقال اجزت او رضيت جاز ولو قالت زوجت نفسي منك فقال قبلت جاز
وفي الذخيرة صرت امرأة لي فقالت نعم او صرت اختا المشايخ انه ينعقد وفي
جوامع الفقه لو قال هذه زوجتي بحضرة الشهود لا يصح على المختار فصار بيع بينه وبين الله ولو قال
تزوجتك ان رضيت او رضى فلان وهو في المجلس فقالت رضيت او قال رضيت
جاز وفي القينة قام احد الزوجين قبل القبول بطل وفي بطلان البيع روايتان
وفي البدائع والقول في القبول ليس بشرط عندنا خلافا للشافعي له بنت واحدة ومثال
زوجتك بنتي صح وان كان له بنتان لم يصح تزوج حاضرة منقبة لم يعرفها الشهود
ولم يذكر واسمها ونسبها يجوز الاعبد البصر له بنت واحدة اسمها فاطمة رضي
الله عنهما فعتال زوجتك بنتي عايشة لم يصح الا ان يقول عايشة هذه لان

قوله اختا المشايخ
اقول لان الام في
قولها لا ينعقد
ولا ينعقد عنها
من حيث انها امرأة
لا يمكن الا بالاشهاد
عن تلك البعثة
وبما لا يخص
فيكون معنى كلامه
امت امرأة لي
اي هي امرأة لي
منقبة لي بهيول
على انما ينعقد
بشرط
ويجوز
في النكاح
قوله لو قال
زوجت ابنتي
لا ينعقد
لانها امرأة واحدة
ولا ينعقد
في النكاح
قوله لو قال
زوجت ابنتي
لا ينعقد
لانها امرأة واحدة
ولا ينعقد
في النكاح

والتزويج والهبة والتملك والصدقة

ش اي ولفظ التزويج عن تزويجي فيقول تزوجتك وا هبة اي ولفظ الهبة بان
يقول هي لي نفسك فتقول وهبت او يقول لا يهاهب لي نفسك فيقول وهبت
م والتمليك ش اي ولفظ التملك بان يقول ملكني نفسك فيقول ملكيت
م والصدقة ش اي ولفظ الصدقة بان يقول تصدقي لي نفسك فتقول تصدقت
وبهذا كله قال مجاهد والثوري واحسن بن صالح والاك والوثور والوعبيد
وداود وفي المبسوط والمحيط الالفاظ التي ينقد بها النكاح نوعان صريح وكناية
فالصريح لفظ النكاح والتزويج عسفا وشرعا وكنايات ثلاثة انواع ما ينعتد
به وما لا ينعتد به وما اختلف فيه اما الاول فالتمليك والهبة والصدقة
وغيرها والثاني وهو ما لا ينعتد به الا حلال والاباحة والتمتع والنخلع والاقالة
والاجازة بالرأى والرضى والشركة والاعارة والكتابة والولاء والايديع والثالث
ما اختلفوا فيه البيع والشرار والوقالة بعتك نفسى او قال الاب بعتك ابنتي بكذا
او قال الرجل اشتريتك بكذا فاجابت بنعم فقد اختلف فيه الشانج وكان ابو القاسم
البلخي يقول سجازد واليه اشار محمد في كتاب الحدود وقال اذ اذنني بامرأة ثم قال
تزوجتها واشتريتها فسوى بينهما وقال ليقط عند الحد فيها فجعله وموى النكاح وهو وايت
ومن ابى جعفر وهو الصحيح ذكره في الذخيرة وغيره وقال ابو بكر الاعمش
لا ينعتد بلفظ البيع وفي جوامع الفقه وينقد النكاح بكل لفظ شرع تملك
العين بغير نية اذا ذكر معه المنكر كالبيع والهبة والصدقة وان لم يذكر المنقرض
بالنية وفي البدائع والتمهنة ينعتد عند الكفر بلفظ الاجارة والاعارة

لفظ البتة وهو من الفاظ ينقد النكاح
قال الزنجي لامرأة وهبت نفسك ملكك
موجبا لغيره قلنا هو موقوف باذنا قال الزنجي
لامرأة قد تزويجى اذ اذننى بالطلاق فقلت
دعوى من الفاظ النكاح واذننى بالطلاق فقلت
تكون من الفاظ الطلاق واذننى بالطلاق
من الزنجي والطلاق فيها اذا صدرت
المرأة فان لم يسمها من الفاظ الطلاق ذلك
ان تقول ان الكلام فاذ كان الموقوف
مغفرا للموقوف بالنية وفيه كرم المثل
ليس كذلك في غيره ولا يفرق بقول الزنجي
لامرأة وهبتك لاهك لا يتم به الزواج
عندك ففي رحم الله لا ينقد النكاح
اللفظ النكاح

والتزويج انما هو
لفظ البتة منقضى بالني
لقول تعالى فاحلفوا بالنكاح
ان منعت نفسها من الزواج والنجار
ان منعت نفسها من الزواج والنجار
لا ينقض نكاحا ولا يفسد
وجود الطلاق ولا يفسد
النجارات سواء وجد الطلاق
او جسد الشئ ففسد الطلاق
او جسد الشئ ففسد الطلاق
لما وجد الطلاق ففسد الطلاق
موقوفه بملك الرقبة والبيع
وذلك الذي وضع لملك الرقبة
اللفظ الذي وضع لملك الرقبة
ملك المنة او مولاها من
مولوى

وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لان التملك ليس حقيقة فيه ولا مجازا

وعنه عامة الاصحاب لا ينعقد بها وفي القرض قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة للمستقرض وفي المرغنياني ينعقد على قياس قول ابي جعفر ومحمد لانه يفيد الملك عندهما بالقرض ولفظ السلم قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة و ينعقد السلم في الحيوان حتى لو قبضه ملكه فاسدا وتلفوا في الصرف قيل لا ينعقد به وقيل ينعقد ولا ينعقد بالوصية وعن الطحاوي ينعقد وفي الرهن اختلاف المشايخ وقال الجرجاني لا ينعقد بالامتات لانها موضوعة للفسخ وكذا الصلح لكونه لاسقاط الحق لا ابتداء العقد وقال السرخي ينعقد بلفظ الصلح والعطية وروى بشر عن ابي يوسف انه ينعقد بلفظ الردصورية طلق امرأة بائنا فقلت ردت نفسي عليك كذا كان فكاحا اذا قبل وفي الخيرة قال اتزوجك امته لا ينعقد وفي الهارونيات عنه ينعقد ويلفظ المستعة وفي المنتقى اتزوجك امته فهو باطل وفي المرغنياني اتمتع بك مدة كذا لا ينعقد الا اذا كانا لا يعيشان الى تلك المدة غالبا كما يمتي سنة وثلاثية ستمته لانه موبد حكما قال المرغنياني النكاح لا ينعقد باجماع قال في الخيرة هذا ليس بصحيح وفي نوادر ابن رستم عن ابي يوسف اذا قالت امرأة لرجل جعلت نفسي لك بالصف بحضرة الشهود فقال قبلت يكون نكاحا ولو عقده بلفظ يعمان يكون نكاحا ولا يعلنان به اختلف المشايخ فيه وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال احمد وهو قول سيب بن المسيب وعطاء والزهرى لان التملك ليس حقيقة فيه مشايخ اى في النكاح او في التزويج لانه لو كان حقيقة فيها يلزم الترادف هو طلاق الاصل ثم لا يجازا

قوله لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج

اقول لان الاستفراض مجاز

في النكاح وفيه بحث وهو انه

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

قوله لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج

لوجود طرق الجواز لا ينعقد بلفظ الاجارة في العقيم لان ليس بسبب الملك المنفعة ولا بلفظة الاباحة والاحلال
ولا عارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لهما وجوب الملك منهما والعاملان قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين

ابي بكر الاعمش فانه قال لا ينعقد بلفظ البيع وقد ذكرناه عن قريب ثم لوجود
طريق المجازش لان الملك بسبب ملك المتعة في محل فيجوز استعارة
هم ولا ينعقد بلفظ الاجارة ش بان يقول امراة اجرت نفسي منك بكذا او يقول الاب
اجرت ابنتي بكذا ونوى به النكاح واعلم الشهود الذين حضر واذا كان فانه لا يجوز
من في الصحيح ش اخره عن قول الكرخي فانه قال ينعقد بهام لانه ش
لان لفظ الاجارة هم ليس سببا للملك المتعة ش لان الاجارة لا ينعقد الا موقوفة
والنكاح لا ينعقد الا موبدا وبينهما تغاير على سبيل المنافاة فان في تصح الاستعارة
هم ولا بلفظ الاباحة ش اى ولا ينعقد النكاح ايضا بلفظ الاباحة هم والاحلال
والاعارة لما قلنا ش انه ليس سببا للملك اما الاباحة والاحلال فان من اجل ابا
طعما لغيره لا يملكه وانما يتلفه على ملك المبيع واما الاعارة انها تملك المنفعة بغير عرض
فلا توجب ملكا يستفاد به ملك المتعة هم ولا بلفظ الوصية ش اى ولا ينعقد ايضا
بلفظ الوصية بان يقول الاب اوصيت لك بابنتي هم لانها ش اى لان الوصية
هم توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت ش فلانما سببه منها فلا تصح الاستعارة
وعن الكرخي لو قال اوصيت لك بابنتي الآن فانه ينعقد او قال اوصيت لك بضع
جاريته في الحال بكذا لو قبل الاخر ينعقد النكاح واعلم ان الاعتبار لهذه الالفاظ ينعقد بشبهة فيسقط
بالحد ويجب باقل من المسمى ومن مر الشل عند الدخول كذا في المبسوط هم قال ولا ينعقد نكاح المسلمين
الا بحضور شاهدين ش الشهادة في النكاح شرط عندنا وهو ذهاب سعيد بن المسيب جابر بن زيد
واحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي وقادة والشافعي واحمد حكا

١٤ قوله بان يقول ش
اقول اذا اوصيت قال انك
في الاجارة فان قال انك
استأجرت اوصيت بكذا فانه
يقول الاخر ينعقد النكاح
او لا فانه لا ينعقد الا
بلفظ الوصية
١٥ قوله
بلفظ الوصية
يقول بان يقول
اوصيت لك بابنتي
فانه ينعقد النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة
١٦ قوله
بلفظ الاباحة
يقول بان يقول
اوصيت لك
بابنتي
فانه ينعقد
النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة
١٧ قوله
بلفظ الاباحة
يقول بان يقول
اوصيت لك
بابنتي
فانه ينعقد
النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة
١٨ قوله
بلفظ الاباحة
يقول بان يقول
اوصيت لك
بابنتي
فانه ينعقد
النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة
١٩ قوله
بلفظ الاباحة
يقول بان يقول
اوصيت لك
بابنتي
فانه ينعقد
النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة
٢٠ قوله
بلفظ الاباحة
يقول بان يقول
اوصيت لك
بابنتي
فانه ينعقد
النكاح
لان الوصية
توجب الملك
مضافا الى
ما بعد الموت
فلا تصح
الاستعارة

حريين عاقلين بالنية مسلمين رجلين او رجل وامرأتين عن كذا قال ابو عبد الله في القذف قال اعلم ان الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا يشهدون الا بشهود ووجهه على ما كان في اشتراط الاعلاق من الشهادة

ابن المنذر في الاشارة وقال عبد الرحمن بن مهدي وفريد بن هارون وعبد الله بن الحسن وابو ثور يجوز من غير شهادة وزوج ابن غير شهود وكذا فعل الحسن بن علي وابن الزبير رضي الله تعالى عنهما وبه قال ابن ابي ليلى وعثمان العيصي وذكره الزهري وقالت طايفة يجوز بغير شهود اذا علم منه وهو قول الزهري ومالك واهل المدينة ثم انه قيد شهادة الشاهدين بتوصيفهما بقوله هم حريين عاقلين بالغين مسلمين رجلين او رجل وامرأتين سواء كانوا عدولا او غير عدول او محمدين او غيرهم وكان الشاهدان محمدين م في القذف ش ثم يذكر ما في هذه الاوصاف من الشهود بان فيه استلزام والتعليل م قال ش اي المصنف م رحمه الله تعالى اعلم ان الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود ش هذا غريب بهذا اللفظ وينبغي ان يستدل بما رواه ابن جابر في صحيحه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من النكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاجر فالسلطان ولي من لا ولي له قال ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا انما قال الاكمل واعتبر بان خبر واحد من المسلمين لا يجوز تخصيص قوله فانكم اطالب لكم من النساء وغيره من الايات واجاب الامام فخر الاسلام بان هذا حديث مشهور متفق عليه بالقبول فيجوز الزيادة على كتاب الله قلت هذا فيه نظر لا يخفى م وهو ش اي الحديث المشهور م خجته على مالك في اشتراط الاعلاق ودونه الاشهاد ش هذا الحديث لم يثبت بهذا اللفظ فكيف يكون محجة على مالك نعم حديث

قول اذا اعلن
اقول لان القذف
من جهة الشاهدين
الا اعلان وانما
يكون على ما في
التقديرات
نحو الامام
مولوي
في قوله فان تشاجر
اقول ان الشاهد
من جهة الشاهدين
انما هو الامام
الذي هو
اذا تشاجر
في قوله فان تشاجر
اقول ان الشاهد
من جهة الشاهدين
انما هو الامام
الذي هو
اذا تشاجر

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية
بدونهما ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة للكافر على المسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عائشة المذكورة حجة عليه واجته مالک بما رواه الترمذی حدثنا احمد بن منيع عن
يزيد بن مارون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغر بال وقال من غريب عيسى
بن ميمون في الحديث وان سلمنا صحة هذا الحديث فنقول الاعلان يحصل بحضور
الشاهدين ولو شرط كتمان التقديم مع حضور شاهدين صح العقد عندهما وبه قال الشافعي
والأخلاق وابن المنذر والطاهرية وقال مالک يفرق بينهما ولا بد من اعتبار السحرة
فيما شئ اى في الشاهدين هم لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية شئ والشهادة
مرباب الولاية واعتراض بان الولاية عبارة عن افاذ القول على الغير شرعا لوالى ذلك
انما يحتاج عند الاداء وكلامنا في حالة الانفسا وكلما ينقد بشهادة المحبوسين
في القذف ينقد بشهادة العبد من اذ الولاية لا يدخل لما نفي هذا الحال
واجيب بان الاداء يحتاج الى ولاية متعدي وليست بمراد هنا وانما المراد بها
الولاية القاصرة تعظيما مخظرا من النكاح كاشتراط اصل الشهادة هم ولا بد من
اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونها شئ اى بدون العقل والبلوغ ولا خلاف
في اشتراطهما في الشهادة وانما الخلاف في وصف الذكورة والعدالة على ما ياتي عن
قريب انشاء المتعهم ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة
للكافر على المسلم شئ يعني انه ممن باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وفيه
النظر الذي مر انه ليس المراد به الاداء حتى تكون الولاية شرطا وبجواب انا قد ذكرنا
ان الشهادة وظيفته انما كانت تعظيما ولا تعظيما شئ بسبب حضور الكفار هم ولا

[illegible]

ولأنه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة وهذا لأنه لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يجزم على غيره لأنه من جنسه ولأنه صلح مقلداً فيصلم مقلداً وكذا شاهداً

ش لا سلامه في نفسه فيكون من اهل الشهادة ش لأنه اذا كان من اهل الولاية على نفسه يكون من اهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث اشارة الى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم ان من كان من اهل الولاية على نفسه كان من اهل الشهادة لأنها متعدية الى غيره ولتتبرر الجواب ان يقال هذا الذي قلنا ان الفاسق من اهل الشهادة لأنه من اهل الولاية م لأنه ش اى لان الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه اى لكونه مسلماً لا يحرم اى الولاية على غيره لأنه اى لان كونه اهل الولاية على غيره من جنسه اى من جنس كونه اهل الولاية على نفسه وقيل الضمير في لأنه للمشهود ولأنه اى ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام اى سلطاناً وخليفة فان جمهور الامية بعد الخلفاء الاربعة لم يخلوا من فسق اى المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث ان كل واحد منها مسلم لأنه اى لان الولاية على تاديل احكم المذكر ونحوه فالقول بالخروج عن الامية بالفسق يفضي الى نساد عظيم فاذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام اى قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش اى فكذا يصلح شاهداً لان الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الاكل في عبارته تسامح لأنه يهيم منه ان يكون اهلية الشهادة مرتبة على اهلية القضاء وقد ذكر في كتاب ادب القاضي ان اهلية القضاء مستفاد من اهلية الشهادة ولو قال بالواو كان احسن لا يقال يجوز ان يكون مرتبة على مستلزم بكسر اللام لان اهلية السلطة ليست مستفادة من اهلية الشهادة لان عليه كذلك والجواب ان كلامه اذا كان الفسق لا يمنع عن ولاية هي اعم ضراً

قوله من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة ش لأنه اذا كان من اهل الولاية على نفسه يكون من اهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث اشارة الى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم ان من كان من اهل الولاية على نفسه كان من اهل الشهادة لأنها متعدية الى غيره ولتتبرر الجواب ان يقال هذا الذي قلنا ان الفاسق من اهل الشهادة لأنه من اهل الولاية م لأنه ش اى لان الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه اى لكونه مسلماً لا يحرم اى الولاية على غيره لأنه اى لان كونه اهل الولاية على غيره من جنسه اى من جنس كونه اهل الولاية على نفسه وقيل الضمير في لأنه للمشهود ولأنه اى ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام اى سلطاناً وخليفة فان جمهور الامية بعد الخلفاء الاربعة لم يخلوا من فسق اى المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث ان كل واحد منها مسلم لأنه اى لان الولاية على تاديل احكم المذكر ونحوه فالقول بالخروج عن الامية بالفسق يفضي الى نساد عظيم فاذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام اى قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش اى فكذا يصلح شاهداً لان الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الاكل في عبارته تسامح لأنه يهيم منه ان يكون اهلية الشهادة مرتبة على اهلية القضاء وقد ذكر في كتاب ادب القاضي ان اهلية القضاء مستفاد من اهلية الشهادة ولو قال بالواو كان احسن لا يقال يجوز ان يكون مرتبة على مستلزم بكسر اللام لان اهلية السلطة ليست مستفادة من اهلية الشهادة لان عليه كذلك والجواب ان كلامه اذا كان الفسق لا يمنع عن ولاية هي اعم ضراً

والمحد في القذف من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة تحمله

مطلان لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة لكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شس نظرا الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلأش ليعني من حيث تحمل الشهادة لا من حيث الاداء وقولك ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا النقي عن
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة ليعني
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعميين او محمد ودين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وبطلوه بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة لالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له
شهادة حتى لو حكم به حاكم فقد حكمه فقال اشدق ان جاءكم فاسق بنبأ ربقيتموه
فامروا بالعتيت والعتيين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبدان فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
يثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادته المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال وكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

قوله لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة لكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شس نظرا الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلأش ليعني من حيث تحمل الشهادة لا من حيث الاداء وقولك ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا النقي عن
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة ليعني
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعميين او محمد ودين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وبطلوه بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة لالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له
شهادة حتى لو حكم به حاكم فقد حكمه فقال اشدق ان جاءكم فاسق بنبأ ربقيتموه
فامروا بالعتيت والعتيين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبدان فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
يثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادته المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال وكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

في

لا على اعتبار وجوب العلم بالشهادة تشريفي في لزوم المال إنما شاهدان عليه بما يتجلى كما إذا المر لسمع
كلام الزوجه لان العقد ينعقد بكلايهما والشهادة على العقد من امر رجل بان يزوجه ابنته الصغيرة
فزوجها ولا ب حاضر بشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد والمجر
فيكون الوكيل سفيرا مبرزاً فيبقي المزوج شاهداً

بالنكاح بغير شهود م لا على اعتبار ش اى لا بشرط الاشهاد على اعتبار م بار م
وجوب المهرش لما عليه م اذ لا شهادة تشترط في لزوم المالمش لان لى بجا
المالم يصح بلا شهود كالبيع وغيره م وها شاهد ان عليهاش اى الذمياش بان
عليها اى على الذمىة فشهادة اهل الذمىة على الذمىة جائزة فان قيل ملك الاذو اهر
مشترك قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى
امته يملكها ولها بلا طهر لانه وقع تبعا م بخلاف ما اذا لم يسعيا كلام الزوجش جواب
عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة شرط في النكاح على العقد كما علم لانه يحتاج
كلام الزوج بالشهاد عليها بالعقد م لان العقد ينقذ بكلايهماش اى بكلام الزوجين م والشهادة
قد شرطت على العقدش فاذا لم يسعيا كلام المسلم لم يشهد ا على العقد م ومن امر رجلا
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضرش اى والحوال ان الاب حاضر عند
العقد بشهادة رجل واحدش يتحقق بقوله فزوجها م سواهاش اى سوى الامر
والما مور م جاز النكاح لان الاب يجعل مباشرة العقدش اى لان الموجود من الوكيل
واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشرة اذا كان حاضرا
م لاتحاد المجلس ويكون الوكيل سعي او معبراش لان انتقال الوكالة الى الاب م فبقي القول
شاهد ان نصيب آخر فينقذ وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قايه هو السعنا في فانه قال
في النهاية هذا تكلف غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون
شاهد في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المما مور الى الامر حكما وانما يتحقق
اليه في المسئلة الاخيرة وهى ما اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد فان كانت

[illegible]

وان كان كلاب غائباً لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل كلاب مباشراً عليه هذا اذا زوج الاب
 ابنه البالغة بحضور شاهدين احدهما كانت حاضرة فجاز وان كانت غائبة لا يجوز **فصل في بيان المحرمات**
قال لا يجزى للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم
 امهاتكم ومباينكم وانجيدات امهات اذا الام هو الاصل لعنة

حاضرة جاز بمثل مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد الظهيرية وقال الاكل وارى انه لا فرق
 بين المصورتين في الاحتياج ابى ذلك التكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يوضح له
 ذلك فلينبظر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لا يشترط
 اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم فلا يمكن ان يجعل الاب مباشراً
 ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذا زوج الاب ابنة
 ابنة بحضرة شابد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش لامكان اعتبار الاب
 شابد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شابد آخره

فصل في بيان المحرمات اى هذا الفصل في بيان النساء المحرمات تزوجها لان الله تعالى
 اخبرهن من محبة النكاح فاتجه الى بيانهن وهن اربعة عشر سبعة من جهة النسب وسبعة من جهة
 ويهيبى كلام قال لا يكل للرجل ان يتزوج بامه ش هذه احدى السبعة من جهة النسب هم ولا
 ش اى لا يكل ان يتزوج بجدته سواء كن م من قبل الرجال او النساء ش اى ومن
 قبل النساء وليس من كلام العرف تزوجت امرأة وانما يقال تزوجت امرأة قال يونس م قوله
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم ومباينكم ش فدلالة على حرمة الام ظاهرة م والمجرات ش واما ولات
 على حرمة المجرات فاشارة اليه بقوله م امهات اذا الام هو الاصل فنته ش يقال لمكة ام القر
 لكونها هى الاصل لما روى انها خلقت اولاً ثم وحيث الارض منادى قال الله تعالى بن
 ام كتاب اى اصل يرد اليه المتشابه وقال عليه السلام الحرام النكاح وبه عند المحققين
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والمجاز وعند مشايخنا المراقبين يجوز

قوله ان لا تزوج ابنة
 الاب شابد م فان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل كلاب مباشراً عليه هذا اذا زوج الاب
 ابنه البالغة بحضور شاهدين احدهما كانت حاضرة فجاز وان كانت غائبة لا يجوز
 قال لا يجزى للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم
 امهاتكم ومباينكم وانجيدات امهات اذا الام هو الاصل لعنة
 حاضرة جاز بمثل مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد الظهيرية وقال الاكل وارى انه لا فرق
 بين المصورتين في الاحتياج ابى ذلك التكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يوضح له
 ذلك فلينبظر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لا يشترط
 اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم فلا يمكن ان يجعل الاب مباشراً
 ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذا زوج الاب ابنة
 ابنة بحضرة شابد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش لامكان اعتبار الاب
 شابد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شابد آخره
 فصل في بيان المحرمات اى هذا الفصل في بيان النساء المحرمات تزوجها لان الله تعالى
 اخبرهن من محبة النكاح فاتجه الى بيانهن وهن اربعة عشر سبعة من جهة النسب وسبعة من جهة
 ويهيبى كلام قال لا يكل للرجل ان يتزوج بامه ش هذه احدى السبعة من جهة النسب هم ولا
 ش اى لا يكل ان يتزوج بجدته سواء كن م من قبل الرجال او النساء ش اى ومن
 قبل النساء وليس من كلام العرف تزوجت امرأة وانما يقال تزوجت امرأة قال يونس م قوله
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم ومباينكم ش فدلالة على حرمة الام ظاهرة م والمجرات ش واما ولات
 على حرمة المجرات فاشارة اليه بقوله م امهات اذا الام هو الاصل فنته ش يقال لمكة ام القر
 لكونها هى الاصل لما روى انها خلقت اولاً ثم وحيث الارض منادى قال الله تعالى بن
 ام كتاب اى اصل يرد اليه المتشابه وقال عليه السلام الحرام النكاح وبه عند المحققين
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والمجاز وعند مشايخنا المراقبين يجوز

لو ثبتت حرمتهم بالاجماع قال ولا يثبت له لما تلونا ولا يثبت ولدوا وان سفلت للاجماع ولا يثبت له لبنات

ولا يثبت له لبنات لانه لا يثبت له لان حرمتهم منصوص عليها في هذه الآية

الجمع بين الحقيقة والجماع عند اختلاف الحمل فحرمة الجدات قد ثبتت بالنسب ايضا كما
وعند الطائفة الاولى بطريق الحقيقة باعتبار معنى ليعمل لثبوتها باعتبار الجمع بين الحقيقة والجماع
قول حرمة الجدات بالنسب من ميسر ثبت حرمتهم بالاجماع واليه اشار المصنف بقوله
او ثبتت حرمتهم بالاجماع ش هذا عند الفريقين ثم قال ولا يثبت له ولا يثبت له بنت وان
سفلت على ما يجي الآن والاستدلال فيمن مثل الاستدلال في الام فان ثبتت البنت تسحر
بنات حقيقة باعتبار ان البنت يراد به الفرع فيتناولها النص حقيقة ومجازا عند البعض ويجوز لهم
عند اختلاف الحمل او بالاجماع ثم لما تلونا ش وهو قوله تعالى هم ولا يثبت له ولد وان سفلت
ش ولفظ الولد يتناول الابن والبنت ولما ذكرنا من جواز الجمع بين الحقيقة والجماع في محلين
مختلفين عند البعض هم للاجماع ش عند الفريقين هم ولا يثبت له ش اى ولا يثبت له لبنات
ياخيه سوا كانت لاب وام اولاب اولام صحت المهر في اخت لتدل على ان الولد
منه بخلاف الاخ لاجل التاويل التي ثبتت في الاصل والوقف كالاسم الثاني هم ولا يثبت له
اخيه ش اى سوا كان لاب وام اولاب اولام هم ولا يثبت له لبنات اخته ش اى سوا كانت
بنت اخته لاب وام اولاب اولام هم ولا يثبت له ش اى ولا يثبت له لبنات اخته ش اى
ولا يثبت له ش اى ولا يثبت له لبنات اخته ش اى ولا يثبت له لبنات اخته ش اى
الجوهري في باب خول ليدل على ان اصلها واوى هم لان حرمتهم ش اى حرمة هو الله
المذكورات كلها من الاخوات المتفرقات وبنات الاخ وبنات الاخت والعمات والعمالات
هم منصوص عليها في هذه الآية ش اى في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم الآية وفي
النهاية ما صله ان المحرمات التي ضمنها كتاب النكاح والرضاع على احد وعشرين نوعا

قوله عند اختلاف الحمل
اقول انما يتناول الابن والابن
عند عدم الحقيقة اى النسب
بين التناهيين اى من هو
واحد من العددين اى من هو
مولوى فثبتت حرمة الجدات
اقول انما يتناول الابن والابن
عند عدم الحقيقة اى النسب
بين التناهيين اى من هو
واحد من العددين اى من هو
مولوى فثبتت حرمة الجدات

قوله ولا يثبت له لبنات
اقول انما يتناول الابن والابن
عند عدم الحقيقة اى النسب
بين التناهيين اى من هو
واحد من العددين اى من هو
مولوى فثبتت حرمة الجدات
اقول انما يتناول الابن والابن
عند عدم الحقيقة اى النسب
بين التناهيين اى من هو
واحد من العددين اى من هو
مولوى فثبتت حرمة الجدات

وتدخل فيها العات المتفرقات وانحالات المتفرقات

من جهة النسب الامهات والبنات والاخوات والعات والنحالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها
 ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاختين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الام
 على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب شركه وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فعلى من يكون له حرة خمسة عشر
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الامة هم العات المتفرقات
 اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لا محالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امرأة جد اب الاب وامرأة
 الجد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات امه وعمات جداته وان سفلن
 واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان
 القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جدة اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج امه
 فعمتها تكون اخت زوج الجد ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجد اهل ان لا تحرم
 هم والنحالات المتفرقات شئ اى النحالة لاب وام والنحالة لاب دون ام والنحالة لام دون
 ام والنحالة لام دون اب كذا انحالات ابائه وامهاته واما نحالة النحالة وان كانت النحالة القربى فالحالة

الامهات والبنات والاخوات والعات والنحالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها
 ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاختين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الام
 على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب شركه وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فعلى من يكون له حرة خمسة عشر
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الامة هم العات المتفرقات
 اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لا محالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امرأة جد اب الاب وامرأة
 الجد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات امه وعمات جداته وان سفلن
 واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان
 القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جدة اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج امه
 فعمتها تكون اخت زوج الجد ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجد اهل ان لا تحرم
 هم والنحالات المتفرقات شئ اى النحالة لاب وام والنحالة لاب دون ام والنحالة لام دون
 ام والنحالة لام دون اب كذا انحالات ابائه وامهاته واما نحالة النحالة وان كانت النحالة القربى فالحالة

وَبَنَاتُ أَخِي الْمَفْرُوقَيْنِ لِأَن جِهَةَ اسْمِ عَامَّةٍ قَالَ وَلَا بِأَمَامِ رَأْيِهِ الَّذِي دَخَلَ بِانْتِبَاهِهَا أَوَّلًا
يَدْخُلُ لِقَائِهِ تَعَالَى وَاهْتِاسَاتُ نِسَائِكُمْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ الدَّخُولِ ۝

وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القرني خالة لاب فخالها لا تحرم عليه لان ام الخالة القرنية تكون امرأة الجد اب الام لام امه فاختها اخت امرة اب الاب واخت امرة الجد لا تحرم عليه من وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين سق امي ويدخل في الالة المذكورة بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين لصيغة الجمع المذكورة صفة الاخوة التي جمع اخ ويدخل فيه الاخوات البتة هي جمع اخت ومعنى التفرق يعني سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام وبنات الاخت كذلك وكل من محررات على التابيد بالكتاب والسنة والاجماع وفي الذخيرة اولام الاعمام والعامت والاخوال والخالات من سبامات لقوله لم وبنات عمك وبنات عمك وبنات خالك في النكاح حرم اليد العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سلفه له يجوز التناكح فيما بينهم من جميع القربات وهم ارحام لا محرم من لان جهة الاسم عامة سق يعني المعنى الجوز لا مطلق اسم الاخت يشمل الفرق الثلاث وهو الجوار في رحم او صلب فكان الاسم حقيقة لكل وقال تلج الشريعة قوله جهة الاسم عامة اي جهة اسم العمومة والخولة لاننا اخت امه واخت امه وبنات العمة لا تتغير بكونها لاب وام من ولا بام امرة سق هذا بيان من المحرمات من جهة السبب وهي جهة المصاهرة اي ولا يحل له ان يتزوج بام امرة من دخل بنتها لوم يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائكم من غيبه قيد الدخول شس وكذا ابنتها وان علت لقوله تعالى لينة القتر ان مطلق عن قيد الدخول ففي امر المرأة وامه حرمها مطلقا فمن قيد بالادخول فتد نسخا وبه قال الجمهور وهو قول عمر بن الخطاب وعلم ابن ابى طالب وعبد الله بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن ثابت وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم وبه قال الشافعي

قولہ فیہ الخ الجود الخ انول
 فان فیہ من اصل الجود الخ
 او فیہ من اصل الجود الخ
 متفق فی کل ما جسد الخ
 قولہ فیہ الخ الجود الخ انول
 فان فیہ من اصل الجود الخ
 او فیہ من اصل الجود الخ
 متفق فی کل ما جسد الخ
 قولہ فیہ الخ الجود الخ انول
 فان فیہ من اصل الجود الخ
 او فیہ من اصل الجود الخ
 متفق فی کل ما جسد الخ

في النفوس اليها قلنا يا ابا اركان
 الحال سجد اولا بكون ان يكون الموصول
 ان شاء الله تعالى فان كان عليه السلام
 ففعلت على انه قال عليه السلام
 من تزوج امرأة حرم
 دخل بها او لم يدخل
 انشأ ان دخل بها فان قيل يجوز ان
 يكون من النساء الا ان شاء الله تعالى
 قلنا نعم الفصل من الامم والاعمال
 على وجهه ١٢ مولانا ناصر الاسلام
 مولوي محمد عمر

سفر

وذكر الأصل لا سقط اعتبار النسخ لا لاحتلال حليّة الابن من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا باختة من الرضاعة لقوله تعالى واصهاركم للزاني ارضعكم لا لاني ارضعكم اخوانكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

للابن من الحمل اولاً لما نحل فراشه ويكمل هو فراشها من المحلول او حل كل واحد ازار صاحبه
 وحليلة الابن حرام على الاب سوا دخل بها الابن او لم يدخل لا طلاق النفس من الدخول
 واما حليلة ابن الابن لجهومه او بالاجماع وم ذكر الاصلاب لا سقط اعتبار التبني شس في اجواب
 عما يقال ابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح تعدية حليلة الابن اليه مع هذا القيد
 بقوله وذكر الاصلاب لاجل اسقاط حرمة اعتبار التبني فان التبني قد انتسخ بقوله تعالى او نحوهم لا يحرم
 فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد فكان لزيد
 قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج حليلة ابنه فانزل الله عز وجل ما كان محمد ابا احد من رجالكم فانتهى
 بهنا دفع طعن المزيين م لا لاجل حليلة الابن من الرضاة شس فان حليلة الابن من الرضاة
 تحرم على امه من الرضاة عندنا وقال الشافعي لا تحرم بناء على اصله ان لبن الفضل لا يحرم سدا
 بهذا القيد المذكور وولينا قوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب قال الكاكي وفكر
 في كتب شافعية ان تعقيد الاصلاب ليس لاجل حليلة الرضاة بل لاجل حليلة التبني
 فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم م ولا باسه من الرضاة شس امي ولا يخل البضا ان يتزوج باسه من الرضاة
 م ولا باخته من الرضاة شس امي ولا يخل البضا ان يتزوج باخته من الرضاة والرضاة لفتح الراء
 وكسر ياء التاء معهما وانكر الاصمعي كسر ياء التاء مع لقوله تعالى واماكم اللاتي ارضعنكم وادخلكم
 من الرضاة ولقوله عليه السلام شس ولقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب
 شس هذا الحديث بهذا اللفظ اخرجه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب واخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله
 تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

[illegible][illegible]

ولا يجمع بين اخنتين كما حاكوا بملك بين وطيا لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاخنتين
وقوله عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين

ما سهرم من الولاده وقال هذا حديث حسن صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عباس ان
ابن عباس سئل عن امرئ عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انما لا تخل بين ابنة ابنة اخي من الرضا فانه
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب واخرجه مسلم ولفظه ما يحرم من الرحم م ولا يجمع بين اخنتين
كما حاش اى من حيث النكاح الذي لا يكونان معه بقدر او عقدين م لا يملك بين وطيا
اى من حيث الوطى قبل بالوطى لانه يجوز ان يجمع بين الاثنين من حيث الملك غير انه اذا
وطى احد بالابطال الاخرى وكان عمر رضى الله تعالى عنه يوقف في الجمع بين الاثنين في كل
ملك اليقين ولقول اهلنا اية وبى قوله تعالى والملك ما يملككم وحرمتها اية وبى قوله تعالى وان
تجمعوا بين الاثنين وجعل ابو بكر الرازى هذا قول على ومجاهد رواه عن علي بن ابي طالب
عنه انكاره وفي الكشف جعل قول عثمان وعلي ثم قال يرجع على بالتحريم وعثمان بالاباحة والاباح
قول الطائفة لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو في موضع الرفع لانه معطوف على الحرمة
اى ويحرم عليكم الجمع بين الاثنين والمراد حرمة النكاح لان التحريم في الآية تحريم النكاح قوله تعالى
وان تجمعوا اعطف على ما حكمتم ولقوله عليه السلام من اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين هذا حديث غريب لم يعرض له
احد من الشراح غير ان الكاكي احال ما ذكره في المبسوط والبرجى احال على الذخيرة للمالكية فتم
الترجي في جامع من حديث ابى وهيب الجيثاني انه سمع من فيروز الدستلي محمد بن ابي قال
اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اخنان فقال رسول الله
عليه وسلم اخراهما شيت وقال هذا حديث حسن غريب فيه دلالة على ان الجمع بين الاثنين لا يجوز قال في
ابو وهيب الجيثاني اسم الدليم بن هوشع والجيثان لفتح الجيم وسكون اليا واخر الورد وثنين معجمه نسبة الى جيثان

قوله لا يجمع بين اخنتين كما حاكوا بملك بين وطيا لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاخنتين
وقوله عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين
ما سهرم من الولاده وقال هذا حديث حسن صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عباس ان
ابن عباس سئل عن امرئ عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انما لا تخل بين ابنة ابنة اخي من الرضا فانه
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب واخرجه مسلم ولفظه ما يحرم من الرحم م ولا يجمع بين اخنتين
كما حاش اى من حيث النكاح الذي لا يكونان معه بقدر او عقدين م لا يملك بين وطيا
اى من حيث الوطى قبل بالوطى لانه يجوز ان يجمع بين الاثنين من حيث الملك غير انه اذا
وطى احد بالابطال الاخرى وكان عمر رضى الله تعالى عنه يوقف في الجمع بين الاثنين في كل
ملك اليقين ولقول اهلنا اية وبى قوله تعالى والملك ما يملككم وحرمتها اية وبى قوله تعالى وان
تجمعوا بين الاثنين وجعل ابو بكر الرازى هذا قول على ومجاهد رواه عن علي بن ابي طالب
عنه انكاره وفي الكشف جعل قول عثمان وعلي ثم قال يرجع على بالتحريم وعثمان بالاباحة والاباح
قول الطائفة لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو في موضع الرفع لانه معطوف على الحرمة
اى ويحرم عليكم الجمع بين الاثنين والمراد حرمة النكاح لان التحريم في الآية تحريم النكاح قوله تعالى
وان تجمعوا اعطف على ما حكمتم ولقوله عليه السلام من اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين هذا حديث غريب لم يعرض له
احد من الشراح غير ان الكاكي احال ما ذكره في المبسوط والبرجى احال على الذخيرة للمالكية فتم
الترجي في جامع من حديث ابى وهيب الجيثاني انه سمع من فيروز الدستلي محمد بن ابي قال
اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اخنان فقال رسول الله
عليه وسلم اخراهما شيت وقال هذا حديث حسن غريب فيه دلالة على ان الجمع بين الاثنين لا يجوز قال في
ابو وهيب الجيثاني اسم الدليم بن هوشع والجيثان لفتح الجيم وسكون اليا واخر الورد وثنين معجمه نسبة الى جيثان

فان خرج متيقن عقد بين كذا وكذا في سنة فلانة بينهما ان كل واحد منهما ياتل بمقتضى احوال النعيبين احدهم الاولوية
ولا التفضيل مع الجهل احدهم الثانيه قالوا لئلا ينقض فتعين التفريق ولهما نصف المهر لانه
وجب للاولى منهما والغدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصف اليهمما

الموقوفه بلا عدة وفي المنكوحه ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري ايها
اولى تش بضم الغنة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
م فرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بغيرين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية تش
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التنفيذ مع التجهيل تش يعني لا تنفيذ لاحديهما بغير عنيهما لعدم الفائدة تش لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمعيه او للضر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضررها ولا خلاف فيه للامية الاربعة هم فتعين التفرق
تش بنينا اكثر لما ذكر من الامور ولها تش اي الاختين هم نصف المهر تش يعني بنينا
نصفان هم لانه تش اي لان نصف المهرم وجب للاولى لكنها تش بضم الغنة قوله
اي من الاختين اي التي نكاحها او الى لصحة نكاحها وقد جارت فرقة من جانب الزوج نصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتبى الموطوعة على الاباحة وليست احديهما اولى من الاخرى نصا
بنينا م وانعدمت الاولوية للجهل بالاولوية تش وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس
احديهما يكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصف اليها تش اي الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشي كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض المجتاهد لان المقضى له
مجهول وجاله المقضى له يمنع القضاء كما اذا قال لاحدما على الف فانه لا يكون لاحديهما ان اخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انها الاولى ولا حرج لهما

[illegible]

اذا قام في العلم ان
 قلعت اقل العلم ان اذا
 تقوا فانه ثابت
 يتبين وقال الفاضل
 عبد الغفور اذا علم
 يدخل الفرج واما اذا
 دخل فان دخل عليها
 لم اقل من مع المش
 المسمى فانه ثابت يتبين
 وذلك لان الموطورة
 اذا كانت منسوبة
 المسمى وان كان منسوبة
 لم تم الالم فلاول
 ثابت على كل تقدير
 وان دخل على راجع
 منها دخل لا يخرج
 اقول

وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما انهما الاولى الاصطلاح لجهالة المستحقة ولا يجتمع بين المرأة وعمتها
وخالتها او ابنتيهما او ابنت لختها لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنتها

اما اذا قامت لانهى النكاح الاول لا يقضى لها بشئ لم يصطلى على اخذ نصف المهر لان الحق وجب
للمجهول فلا بد من الدعوى او الاصطلاح ليقضى لها وهو اختيار الفقيه الى جعفر المندواني كذا في الكافي
واشار الى هذا بقوله وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما شئ اى من الاختين م بالاولوية
او الاصطلاح شئ او لا بد من اصطلاحهما بمباهلة المستحقة شئ وصورة الاصطلاح ان يقولوا عند
القاضي لنا عليه المهر فتصطلح على اخذ نصف المهر اذا الحق لا ينفذ فانه يكون لكل واحدة ربع المهر
وعن محمد بن حبيب مكرامل لهما لانه يقر بنكاح احديهما وعدم طلاقها فاذا جاز نكاح احديهما وجب المهر
كما طاهم ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها شئ اى ولا يجمع بين المرأة وخالتها وعمتها م
او ابنة اختها شئ اى اخي المرأة م او ابنة اختها شئ اى اخت المرأة م لقوله عليه السلام
شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على
ابنتيهما ولا على ابنة اختها شئ هذا الحديث رواه مسلم والبوداود والترمذي والنسائي من
حديث ابى هريرة واللفظ لهم خلا لما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة
على عمتها ولا العمة على بنت اخيها لا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخيها لا تنكح الكبرى
على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واعلم ان مسلما لم يخرج هذا تمامه ولكنه فرقه حديثين
فاخرج صدره عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا ابنت الاخ
على الخالة وروى عن علي بن ابي حمزة عن احمد بن محمد بن مسند من النصف الاول من
الحديث الذي ذكره المصنف حيث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها
ولا على خالتها وكذا رواه ابن ماجه من حديث ابى موسى مثله سواء وكذا بعينه رواه الطبراني في الكبير
حديث الحسن بن سمرق بن جندب وكذا رواه الطبراني من حديث ابي بصير بن خالد

قوله ولا تنكح المرأة على عمتها
يعنى ان قوله قبل ان تنكح
الى نكاح بعضهم لان
يترك رويتهن ١٢ مولانا
هم الاسلام مولانا
عنه كذا في قوله
الامر كذا في قوله
الدعوى ولا الاتفاق
بمن المال اليه ولا يجوز
لأنه لا يرد في الاختان
ذلك علمه في الاختان
فليت اذا لم يرد
من ذلك انما لم يرد
بمن لم يرد
عبد القصور
قوله ولا تنكح المرأة على خالتها
يعنى ان قوله قبل ان تنكح
الى نكاح بعضهم لان
يترك رويتهن ١٢ مولانا
هم الاسلام مولانا
عنه كذا في قوله
الامر كذا في قوله
الدعوى ولا الاتفاق
بمن المال اليه ولا يجوز
لأنه لا يرد في الاختان
ذلك علمه في الاختان
فليت اذا لم يرد
من ذلك انما لم يرد
بمن لم يرد
عبد القصور
قوله ولا تنكح المرأة على ابنتيهما
يعنى ان قوله قبل ان تنكح
الى نكاح بعضهم لان
يترك رويتهن ١٢ مولانا
هم الاسلام مولانا
عنه كذا في قوله
الامر كذا في قوله
الدعوى ولا الاتفاق
بمن المال اليه ولا يجوز
لأنه لا يرد في الاختان
ذلك علمه في الاختان
فليت اذا لم يرد
من ذلك انما لم يرد
بمن لم يرد
عبد القصور

من كتاب

وهذا مشهور في الزيادة على الكتاب بمثله

عن عتاب بن اسيد بن سلمة هم وهذا مشهور في امي هذا الحديث مشهور وتلقته الامة
بالقبول واشترى بين التابعين والتابعين مع رواية كبار الصحابة رضي الله تعالى
عنهم وقد رواه من الصحابة ابن عباس وابو هريرة وعلي بن عمر وابن سعيد وابو امامة
وجابر وعائشة وابو موسى وسمرة ابن جندب وعبد الله بن مسعود والنس بن مالك
وعتاب بن اسيدم يجوز الزيادة على الكتاب بمثله ش اراد بالكتاب قوله تعالى وحل لكم
ما وراء ذلكم وكذلك ايضا قد خصت هذه الآية بالوثنية والمجوسية وبناءة من الرضا عنه فخص
هذه الصورة ايضا بهذا الخبر وقيل ورد بينا لمجمل الكتاب لان شرط الاحصان في الاباحة
بقوله محصنين وهو مجمل وخبر الواحد يصح ان يكون بينا كما هو معهم الكتاب وقد اجمع بهذا الحديث
على تحريم الجمع بين من ذكر في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على القول بهذا الحديث
قال يجوز عند جميعهم كناح المرأة على عمتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت ولا على
خالتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت قال والرضا عنه في ذلك كالنسب ولا خلاف
فيه للفقه ما ونقل عن الروافض والخوارج والظاهرية وشيخ النسي انه يجوز اجمع بين المرأة وعمتها
وبينها وبين خالتها ورؤسهم بما ذكر فاقان قلت ما الحكم في النسي عن ذلك قلت قال بعضهم
من قطيعة الرحم وبه جرم المافعي واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جبان في صحيحه من رواية حمير
ان عكرمة حدثه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة على
المرأة وخالها قال انكن اذا فعلتن ذلك قطعتن ارحاكن ومن قال بهذا يحرم الحكم الى الابد
كلما بهذا المعنى فلا يجوز الجمع بين المرأة وقرينتها سواء كانت عمته او خالته او بنت عمته او بنت خالته
فبت عم او بنت خال كما يروى عن اسحاق بن طلحة وعكرمة وقنادة وجابر بن زيد واختلفت الرواية

قال المولى في هذا الحديث مشهور وتلقته الامة
بالقبول واشترى بين التابعين والتابعين مع رواية كبار الصحابة رضي الله تعالى
عنهم وقد رواه من الصحابة ابن عباس وابو هريرة وعلي بن عمر وابن سعيد وابو امامة
وجابر وعائشة وابو موسى وسمرة ابن جندب وعبد الله بن مسعود والنس بن مالك
وعتاب بن اسيدم يجوز الزيادة على الكتاب بمثله ش اراد بالكتاب قوله تعالى وحل لكم
ما وراء ذلكم وكذلك ايضا قد خصت هذه الآية بالوثنية والمجوسية وبناءة من الرضا عنه فخص
هذه الصورة ايضا بهذا الخبر وقيل ورد بينا لمجمل الكتاب لان شرط الاحصان في الاباحة
بقوله محصنين وهو مجمل وخبر الواحد يصح ان يكون بينا كما هو معهم الكتاب وقد اجمع بهذا الحديث
على تحريم الجمع بين من ذكر في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على القول بهذا الحديث
قال يجوز عند جميعهم كناح المرأة على عمتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت ولا على
خالتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت قال والرضا عنه في ذلك كالنسب ولا خلاف
فيه للفقه ما ونقل عن الروافض والخوارج والظاهرية وشيخ النسي انه يجوز اجمع بين المرأة وعمتها
وبينها وبين خالتها ورؤسهم بما ذكر فاقان قلت ما الحكم في النسي عن ذلك قلت قال بعضهم
من قطيعة الرحم وبه جرم المافعي واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جبان في صحيحه من رواية حمير
ان عكرمة حدثه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة على
المرأة وخالها قال انكن اذا فعلتن ذلك قطعتن ارحاكن ومن قال بهذا يحرم الحكم الى الابد
كلما بهذا المعنى فلا يجوز الجمع بين المرأة وقرينتها سواء كانت عمته او خالته او بنت عمته او بنت خالته
فبت عم او بنت خال كما يروى عن اسحاق بن طلحة وعكرمة وقنادة وجابر بن زيد واختلفت الرواية

ولا يجمع بين امرأتين لو كانتا حراما جلا لم يجز لهما ان يتزوجا بالآخرى

فيه عن عطاب بن ابي رباح فروى ابن ابي ينج عن موافقة الجمهور وهو صحيح عنه
 وحكي عن مالك ان غير واحد منه واقف على تحريم ما روي عنه النجاشي قال شيخنا زين الدين
 ليست الحكمه فيه قطعيه الرحم بل المعنى فيه كما رجه ابن عبد البر هو المعنى في تحريم الجمع بين الاختين
 وذلك لان احد الاختين لو كان ذكرا لاجل له نكاح الاخرى فكذلك من هو بمنزلة الاختين كالعمه
 والنخاله ونبت الاخت وليس كذلك بنت العم ونبت العمه ونبت النخال ونبت النخاله فانه
 لو كان احدهما ذكرا لاجل له نكاح الاخرى وقد روي هذا المعنى عن الصحابة فيما ذكر ابن عبد البر
 من روايه معتمر بن سليمان عن فضيل بن يسير عن ابي جبر عن العتي قال كل امرأتين اذا
 جعل موضع احدهما ذكرا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى فاجمع بينهما باطل فقلت له عن هذا نقل
 عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حزم يفتح احدا الملة وكسر الراء في اخواني
 واسمه عبد الله بن حسين وهو قاضي سمرقند وانكفت في الاحتجاج به فقصه الجمهور ويحيى بن سعيد
 القطان واحمد والبوداود والفساي وابن معين في روايه ودثقه في اخرى ودثقه ابو ذرعة
 ايضا ولم يمتحج به الشيخان وعلق له البخاري واخرج له ابن جبان في صحيحهم ولا يجمع بين امرأتين
 لو كانت احدهما ذكرا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى قال الاثراني لو قال لو كانت كل واحدة
 منهما رجلا كما هو في لفظ بعض القديري فكان اولى لان الشرط ان يتصور الرجل من كل جانب لان
 جانب واحد لا يفيقض هذا الكلي بالسلة التي تليه وهي مسئلة الجمع بين المرأة ونبت زوج كان
 لها من قبل ثم ان الشراح قالوا في صورة قوله ولا يجمع بين امرأتين الى اخره كالمراة وعمتها فان
 كل واحدة منهما لو فرضت ذكرا حرم القدر بينهما لانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليها
 نكاح عمته ولو فرضت العمه ذكرا حرم عليها نكاح نبت اخيه من اذنا

قوله وقدر الجمهور
 اقول قل الامم النودي
 واداني الاقارب بالجمع
 بين بني العم والبنات
 الخالة او غيرها فان
 هذا وعندنا ان
 كان ذكرا لم يجز له
 من بعض الحكمه القاضيه
 دليل الجمهور قوله فافس
 واصل الحكم اذ لو كان
 اعم انني قد علمت ان
 الخصم عارواه ابن
 جبان جاز فانه يفتقر
 بالجمهور والقياس بعد

على جميع فقهاء المذاهب لان هذه هي النسخه التي
 من جميع فقهاء المذاهب لان هذه هي النسخه التي
 من جميع فقهاء المذاهب لان هذه هي النسخه التي
 من جميع فقهاء المذاهب لان هذه هي النسخه التي
 من جميع فقهاء المذاهب لان هذه هي النسخه التي

لان الجمع بينهما يفضي الى القطيعة والقرابة المحرمة للشكاح محرمة للقطع ولو كانت الحرة
بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا بأس بان يجمع بينهما مرة واحدة وبذلك كان لها من قبل

لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرأة وبين بنت زوج
كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يحرم
التعريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو مذهب ابن ابي ليلى وحسن
البصري وعكرمة وفى الينابيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع
بينما بنكاح ولا يملك يمين وليا ولا بالمس لشبهة ولا بالتقييل وان كان يحل الى احدى
التقديرين دون الاخر يحل عند الجمهور خلافا لفرجه الله تعالى وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت
كل واحدة منهما جلاهما يتزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احديهما رجلا
فوقع من الكاتب لانه ينقض بالمسئلة التى عليها وانما قال به الماعز من داب هذا الكتاب
ان يذكر اصلا جامعا يخرج منه المسائل من لان الجمع بينهما شئ اى الجمع بين امرأتين لو كانت
احديهما رجلا لم يفضى الى القطيعة شئ اى قطيعة الرحم والمحموم والقطع لان العادة عادة
بين الصرايح والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع شئ اى القرابة اذا كانت ممن يحرم النكاح
بها يحرم قطعها لانه يفترض وصلها والنكاح سبب لقطعها يجوز ان لا يقطع الزوج فيما يروى
فيودى الى التشاير كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطيعة ايضا بل
القطيعة هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح ثم حرمة القطيعة حتى لا يودى
الى استدلالها فان النكاح رقى من لو كانت الحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شئ كما
فى النسب لما روينا من قبل شئ وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب وقدم عند قوله تعالى واحصاكمم اللاتى ارضعنكم وافواكمم من الرضاعة هم ولا بأس بان يجمع بين
امراة وبنت زوج كان لها من قبل ذلك شئ وقال الا ترى الى ابا داود ابنة النزوج ابنة من امراة اخرى

قوله لان الجمع بينهما يفضي الى القطيعة والقرابة المحرمة للشكاح محرمة للقطع ولو كانت الحرة
بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا بأس بان يجمع بينهما مرة واحدة وبذلك كان لها من قبل
لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرأة وبين بنت زوج
كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يحرم
التعريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو مذهب ابن ابي ليلى وحسن
البصري وعكرمة وفى الينابيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع
بينما بنكاح ولا يملك يمين وليا ولا بالمس لشبهة ولا بالتقييل وان كان يحل الى احدى
التقديرين دون الاخر يحل عند الجمهور خلافا لفرجه الله تعالى وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت
كل واحدة منهما جلاهما يتزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احديهما رجلا
فوقع من الكاتب لانه ينقض بالمسئلة التى عليها وانما قال به الماعز من داب هذا الكتاب
ان يذكر اصلا جامعا يخرج منه المسائل من لان الجمع بينهما شئ اى الجمع بين امرأتين لو كانت
احديهما رجلا لم يفضى الى القطيعة شئ اى قطيعة الرحم والمحموم والقطع لان العادة عادة
بين الصرايح والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع شئ اى القرابة اذا كانت ممن يحرم النكاح
بها يحرم قطعها لانه يفترض وصلها والنكاح سبب لقطعها يجوز ان لا يقطع الزوج فيما يروى
فيودى الى التشاير كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطيعة ايضا بل
القطيعة هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح ثم حرمة القطيعة حتى لا يودى
الى استدلالها فان النكاح رقى من لو كانت الحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شئ كما
فى النسب لما روينا من قبل شئ وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من
النسب وقدم عند قوله تعالى واحصاكمم اللاتى ارضعنكم وافواكمم من الرضاعة هم ولا بأس بان يجمع بين
امراة وبنت زوج كان لها من قبل ذلك شئ وقال الا ترى الى ابا داود ابنة النزوج ابنة من امراة اخرى

لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع وقال زفر لا يحن لان ابنه الزوج لو قد رثها ذكر الا يحن لانه التزوج بامر
ابيه قلنا امراة الاب لو صورتها ذكر ارجاز له التزوج بهيئة والسفر طان يقرر
ذلك من كل جانب ومن زنا بامرأة حرمت عليه امها وبنتها

وقوله كان لها من قبل صيغة نكرة وهي الزوج والضمير في لها يرجع الى المرأة وبه قال الامة
الاربعة ويراه العلماء هم لانه لا قرابة بينها شى اى بين هذه المرأة ونبت زوجها كان لها من
قبل هم ولا رضاع شى لان المانع من الجمع قرابة بين المراتين او ما يشبه القرابة في احرمة
كالرضاع وذلك غير موجود فيهما هم وقال زفر رحمه الله لا يجوز له التزوج بائنة قلنا امارة الاب
وابن ابى ليلى لان نبت الزوج لو قدرتها ذكر الا يجوز له التزوج بائنة قلنا امارة الاب
لو صورتهما ذكر اجاز له التزوج بهذه شى اى بهذا البنت هم والشرط ان يصور ذلك من كل
جانب شى كما كان في الاختين كذلك لان ذلك هو المنصوص عليه وما نحن فيه فرع عليه
فيجب ان يكون الفرع على وفاق الاصل وقد صرح ان عبد الله بن جعفر جمع بين امارة على
وابنته قال السروجي ذكر البخاري ان عبد الله بن جعفر جمع بين ابنته على وامارة على رضي الله
عنهم عن ابن عباس انه جمع بين امارة رجل وابنته من غير ما رواه الدارقطني وكذلك روى
الدارقطني عن رجل من اهل مصر كانت له صحبة يقال له جلية انه جمع امارة رجل وابنته من
غير ما في المعنى لو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن
جاز تزوج احدهما من الآخر في قول عامة العلماء وحكى عن طاووس كما هيته اذا كان ممن ولدته
المرأة بعد طلى الزوج لها والا لاول اولى لعموم الامة ومتى لدت المرأة من ذلك الزوج ولدا
صار عمال ولد لها وخالا واذا تزوج امارة وزوج ابنتها جاز واذا ولد الكل واحد منها ولد كان له الاب عم له
الابن خال ولد الاب هم ومن نفي بائنة حرمت عليه ائمتها وابنتها وهو قول عمر وعمران بن الحصين ابن
مسعود وجابر بن عبد الله والى بن كعب وعائشة وابن عباس في الاصح وبه قال الحسن البصري عامر الشعبي
وابراهيم النخعي وعبد الرحمن الاوزاعي وطاووس ومجاهد وعطاء وقال ابو بكر بن ابى شيبة

[illegible]

وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالمخطور ولنا ان الوطى سبب الحزنية بواسطة الولد حتى يضاف الى كل واحد منهما ككلاً

في مصنفه وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسالم وحماد والثوري واسحاق بن راهويه واحمد بن حنبل والاك في المدونة عن ابن القاسم وم قال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ش هو قول ابن عباس في رواية عروة والزهرى وابي ثور وابن المنذر ورواية مالك في الموطا وقال شهاب الدين القراني وهو رواية غير مشهورة عنه ذكر ذلك في الذخيرة وان لا طبرجل لا يحرم عليه امه ولا بنته عندنا وبقال عامة العلماء وقال عبد الله بن الحسن والاوزاعي والثوري وابن حنبل في رواية تحرم امه وبنته عليه وقال الحسن بن صالح كره ولومسه بشهوة او قبله لا يحرم عليه امه ولا بنته بالاجماع لم لانها نعمة فلا تنال بالمخطور ش اي لان المصاهرة نعمة فلا تنال بالمخطور المحرام م ولنا ان الوطى سبب الحزنية ش اي بين الواطي والموطورة يعني يصير ان كشخص واحد م بواسطة الولد ش حتى لا يحل للزانية ان تزوج اب الزاني ولا ابنته م حتى يضاف ش اي الولد م الى كل واحد منهما ش اي من الزاني والزانية حتى يقال ابن فلان وابن فلانة م كلاً ش على وجه الكمال اضافة حقيقة وعرفا وهذه علة ثبوت الحزنية بين الواطي والموطورة فان قيل ما ذكرتم ان الولد يضاف الى كل واحد كلاً ممنوع لانه ليس بولد قلت يضاف اليه لا ترى انه عليه السلام اثبت للزاني المحرم وجعل كل الولد نسوا الى صاحب الفراش بقوله الولد للفراش وللغلام المحرم و اضافة الولد الى كل واحد منهما ليست بطريق الحقيقة بل بعضها يضاف اليه حقيقة وبعضه مجازاً ولو مخلوق من ماء فكان البعض متولداً من جدها والبعض متولداً من الآخر ضرورة لان المائتين لما خلت صلت المجاورة بينهما والمجاورة من طرق المجاز يقال جري المنر وسال الميزاب فكذلك هذا جيب بان الولد يضاف الى كل منهما والاصل ان الاستعمال بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز ولان هذا اضافة

قوله الزنا نعمة
اي لان المصاهرة
من حيث من الله تعالى
عبادة بقوله فليكن
اي عليه ان لا يزوج
ذلك المستند في
فان الانسان يعبد
الله بعبادته
لذلك لا يزوج
المصاهرة من الله
المصاهرة من الله
لانها نعمة فلا تنال
ان سبب تولد فلان
لوجدها من الله
في البياض وهو الذي
عقل من الله
الزنا نعمة

قوله الزنا نعمة
اي لان المصاهرة
من حيث من الله تعالى
عبادة بقوله فليكن
اي عليه ان لا يزوج
ذلك المستند في
فان الانسان يعبد
الله بعبادته
لذلك لا يزوج
المصاهرة من الله
المصاهرة من الله
لانها نعمة فلا تنال
ان سبب تولد فلان
لوجدها من الله
في البياض وهو الذي
عقل من الله
الزنا نعمة

فيصير اصولها وفروعها كاصوله وفروعه كذلك على العكس والاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع
الضرورة وهي الموطاة والوطى محرم من حيث انه سبب الولد ما ما ما

واحدة الى شخص واحد وقد حلت الحقيقة في البعض فلا يجوز حملها على المجاز في البعض الا اطلاق
اللفظ الواحد لا يطلق على الحقيقة والمجاز في احالة الواحدة من فيصير اصولها وشي هذه نتيجة
قوله حتى يضاف الى كل واحد منها فيصير اصول الموطاة وفروعها كاصوله وفروعه شئ
كاصول الواطى وفروعه واراد بالاصول ابوابها وبالفروع اولادها في المحل واحرمة هم
وكذلك على العكس شئ اى وكذلك تصير اصوله وفروعه كاصولها وفروعها والاشتماع بالجزء
حرام هذا جواب عما يقال لو كان الامر كذلك لكانت احرمة ثابتة في نفس المرأة الموطاة
لانها صيغ جزء الواطى فاجاب بقوله هم والاشتماع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي
الموطاة شئ لانها لو قيد بجزءها لما حلت امرأة فيودى الى ابطال المقصود من شرع النكاح
وهو التوالد والتناسل فمعنى الضرورة لم يعتبر ذلك هنا كما حلت حوى لادم عليها السلام
وقد خلقت منه حقيقة فحلت له ضرورة وحرمت انتباههم والوطى محرم شئ كبسائر الاجاب
عن قوله فلا ينال بالمخطورة وتقديره ان يقال ان الوطى حرام من حيث انه زنى لانه حيث
انه سبب الولد شئ وفي بعض النسخ والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لانه حيث انه
زنى والذي يظهر من كلام السراج ههنا ان هذه النسبة هي الصحيحة فان الاكل قال بيانه ان
الوطى ليس سبب احرمة من حيث ذاته ولا من حيث انه زنى وانما سبب لها من حيث انه سبب الولد
ايهم مقامه كالسفر مع المشقة ولا عدوان ولا معصية للسبب الذي هو الوطى لعدم اتصافه
بذلك لا يقال ولد عصيان ولا عدوان والشئ اذا قام مقام غيره يعتبر فيه حقيقة اصله
لا صفة نفسه كالتراب في التيمم وقال الشافعي لا عدوان لانه سبب الذي هو الولد فكذلك لا عصيان
في السبب الذي قام مقامه في ذلك الوجه هو الزنا لان صفة لما يب انما يوجد في صفة النوب كما في التيمم

قوله الى شخص واحد
والسبب فيه ان الولد
الماخوذ في الولد
والمصدر جنس وانما
يطلق على البعض حقيقة
كما يطلق على الكل فلابد
ان الحقيقة لا تحقق
الاشتماع اطلاق اللفظ
على مجموع الموضوع له
الا على بعضه لا مولانا
عاصم الاسلام مولانا
محمد عمر فيمن
قوله ان كان
قوله ان اذا
كان من الموطاة
واحد في الموطاة
انما هي تقريبا جواب
ان الضرورة ذات ذوات
ان سبب التوالد
والناسل انما هو
شرح النكاح وهو الموطاة
للوطنى ووطى مع وفروعه
منجى الخدم فلا عدوان
مولانا الاسلام
انما هو سبب
مولانا في
قوله ان
قوله ان
قوله ان

في النكاح

ولما ان المسن النظر سبب جاع الى الوطى في مقامه في موضع الاحتياط

المحقق بهم ولما ان المسن النظر سبب جاع الى الوطى في مقامه من اى السبب الداعي الى الوطى
 هم مقامه من اى مقام الوطى في موضع الاحتياط وهذا لا ينافي مع الاحتياط بل هو فيه
 في حرمة الايضاع الا ترى انه اقام شبهة البعضية لسبب الرضاع مقام حقيقتها في اثبات الحرمة
 دون سائر الاحكام من التوارث ومنع موضع الذكورة ومنع قبول الشهادة فاقمنا السبب
 مقام المدعو احتياطاً وفناً والصوم والاحرام ودوجب الاغتسال ليس من باب حرمة الايضاع
 حتى يقوم السبب فيه مقام الوطى ونوقش بان ما ذكرتم ان كان صحيحاً قام النظر الى جمال المرأة
 مقام الوطى في ثبوت الحرمة لكونه سبباً واعباً اليه اجيب بان النظر الى الفرج المحرم وهو ما يكون نظراً
 الى داخل الفرج بان كانت مكنية وهو لا يحل الا في الذمك والظاهر من ذلك اننا لا نكون على
 هذه الحالة في خلوة الاجانب قال الاكمل فانظر بسببنا في ان النظر الى الجمال الجلال في الملك
 وغيره فلا لما بل يكون واعباً الى الوطى وعمدة النظر ذلك اليه اولاً لاراك قال ابنه لك
 الاكذب انتهى قال السكاكي مبناً ولنا حديث ام باني رضى الله تعالى عنها عن رسول الله تعالى صلى
 عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امها وابنتها وفي حديث لمعون من نظر الى فرج امرأة
 ابنتها وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه جرد جارية له ونظر اليها ثم استوجبها منه بعض بنيه فقال
 اما اننا لا تحمل لك وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها لمسه
 بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة حرمت على ابيه وابنته وحرمت عليه امها وابنتها انتهى قلت
 حديث ام باني احسبه ابن ابي شيبة في مصنفه وقوله في الحديث
 لمعون الى اخره خرجه الجرجاني وعن ابراهيم كانوا يقولون اذا اطلع الرجل من المرأة
 على ما لا يحل له او لمسها بشهوة فقتل حرمت عليه جميعاً وعن عطاء و ابراهيم الحكم والجمادى

ان النظر الى الفرج المحرم وهو ما يكون نظراً الى داخل الفرج بان كانت مكنية وهو لا يحل الا في الذمك والظاهر من ذلك اننا لا نكون على هذه الحالة في خلوة الاجانب قال الاكمل فانظر بسببنا في ان النظر الى الجمال الجلال في الملك وغيره فلا لما بل يكون واعباً الى الوطى وعمدة النظر ذلك اليه اولاً لاراك قال ابنه لك الاكذب انتهى قال السكاكي مبناً ولنا حديث ام باني رضى الله تعالى عنها عن رسول الله تعالى صلى عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امها وابنتها وفي حديث لمعون من نظر الى فرج امرأة ابنتها وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه جرد جارية له ونظر اليها ثم استوجبها منه بعض بنيه فقال اما اننا لا تحمل لك وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها لمسه بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة حرمت على ابيه وابنته وحرمت عليه امها وابنتها انتهى قلت حديث ام باني احسبه ابن ابي شيبة في مصنفه وقوله في الحديث لمعون الى اخره خرجه الجرجاني وعن ابراهيم كانوا يقولون اذا اطلع الرجل من المرأة على ما لا يحل له او لمسها بشهوة فقتل حرمت عليه جميعاً وعن عطاء و ابراهيم الحكم والجمادى

الحكمة والصبر انه لا يوجبها لانه بالانزال تبين انه غير مفوض الى الوصي وعليه هذا التيان المرأة في المدبرة

حرمة المصاهرة ش وبه كان ينبغي شمس الاسلام الا وزججدي ووجهه ان مجرد المس بشهوة
يثبت الحرمة وهذه كانت توجب زيادة حرمة لا توجب خلافاً والصحيح انه لا يوجبها ش بل
اختيار المصنف وهو اختيار شمس الائمة السرخسي والامام فخر الاسلام هم لا نه بالانزال تبين
انه غير مقتضى الى الوطئ على ش اي على هذا الخلاف هم اتيان المرأة في الدبر ش اي دبر المرأة
لولا ان يعلم لا يوجب ذلك حرمة عند عامة العلماء وقد ذكرناه فيما مضى وقال الشافعي لو اتى المرأة
بنكاح صحيح او فاسد في دبرها او امته في دبرها ثبت به حرمة المصاهرة فيه قولان ثم الاتيان في
المرأة حرام باجماع الفقهاء وروى عن ابن عبد الحكم عن الشافعي انه قال لم يصح تحريمه عندنا عن النبي
صلى الله عليه وسلم والقياس انه حلال فقال ابن الربيع كذب ابن عبد الحكم فان الشافعي نكح
تحريمه وقال شيخنا في شرح الترمذي له قد انفرد الاجماع آخره على تحريم اتيان المرأة في الدبر
وان كان فيه خلاف قديم قد انقطع وكل من روى عنه اباحه فقد روى عنه انكاره فاما القائلون
بتحريمه من الصحابة فتلك ابن ابى طالب ابن عباس والبهرية والبولدر داه وابن مسعود
ومن التابعين سعيد بن جبيرة وجاهد وعكرمة وابراهيم التيمي وسعيد ابن المسيب طاووس وهو قول
ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وسفيان الثوري والشافعي واخريين من اهل العلم قال الشيخ
ولم يختلف فيه احد من الصحابة الا ابن عمر ولا من التابعين الا نافع واما ابن عمر رضي الله
عنه فروى النسائي في سننه الكبير من طريق مالك قال اشهد على ربيعة حدثني عن سعيد بن يسار
سال بن عمر عن ذلك فقال لا باس به وقد صح عن ابن عمر ايضا انكار ذلك فيما رواه النسائي في
الكبرى من طريق مالك قال شهد من رواية المارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قلت لابن عمر
ان تنسري الجوارح تمحيض لمن قال بالتمحيض قال ياتين في اوابه من قال ابن عمر ان يفيض

[illegible]

واذا طلق امرأته طلاقاً تاماً او رجعياً لم يزوج باختمها حتى تنقضي عتقها وقال الشافعي ان كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث يجوز لا تقطع النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً ولهذا لو طبعها مرة بعد طلاقها لم يملكها لئلا ينكحها الا ان كان نكاحاً اولاً فانه بائناً احكامه كالنفقة والمنع والفراش والقاطع فاحترق عمله ولهذا بقى القيد

مسلم وروى الشيخ في تفسيره من رواية عطاء بن موسى عن عبد الله بن الحسن عن ابيه ابي عبد الله عن مالك اباحة ذلك وانكره اصحابهم واذا طلق امرأته طلاقاً بائناً او رجعياً لم تجز له ان يزوجها حتى تنقضي عدتها وكذا الا يزوج بائع سواها ولا بعثتها ولا بنجها لئلا يثبت اختها وكذا الفسخ بعد الدخول بها حتى تنقضي عدتها بروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والثوري والثوري وابن حنبل ذكر ذلك في المنع ثم قال الشافعي ان كان العدة من طلاق بائن او ثلث يجوز ش وقال مالك وابن ابي ليلى والوثوري وابن عبيد وابن المنذر وروى عن القاسم بن محمد وعروة م لا تقطع النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً ش وهو الطلاق البائن والثلث م ولهذا ش امي لاجل نكاح النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً كذا لو طبعها مع علم بالرجوع يباحش ولو جارت بولد لا كمرتين يزوج لم يثبت النسب ولو بقيت بينهما علة النكاح سقط به الحد ويثبت النسب وانما العدة واجبة لانه من محرم لانها من حقوق النكاح حتى لا يجب بدون توهم الدخول فلما كان من العدة حق النكاح لا يعتبر توهم الدخول كعدة الوفاة كذا في المبسوط م ولنا ان نكاح الاول ش المرأة الاولى وفي بعض الفسخ النكاح الاول م قايم لبقائه بعض احكامه كالنفقة والمنع عن الخوض ش من المسلم م والفراش ش امي وكالفراش وهو صيرورة المرأة بحال لو جارت بولد ثبت النسب م والقاطع ش وهو الطلاق وهو جواب عن قول الشافعي يجوز نكاح النكاح بالكلية م بناخر علمه ش الى زمان القاطع العدة لبقائه حكم النكاح فلو لم يكن قايماً حال توفيقه تخلف الحكم عن علة وهو باطل م ولهذا لو طلى المعتدة بقى القيد ش امي في حق الزوج بزوجاً اخر وفي حق الزوج والبروز في العدة والمحد كما يجب هذا جواب عن قوله ولهذا لو طبعها

قوله اعمالاً لا قاطعاً
فان النكاح اذا
كان بائناً او ثلثاً
فجوز له ان يزوجها
حتى تنقضي عدتها
وكذا الا يزوج سواها
ولا بعثتها ولا بنجها
لئلا يثبت اختها
وكذا الفسخ بعد
الدخول بها حتى
تنقضي عدتها
روى ذلك عن علي
وابن مسعود
وابن عباس
وزيد بن ثابت
رضي الله تعالى
عنهم وبه قال
سعيد بن المسيب
وعبيدة السلماني
ومجاهد والثوري
والثوري وابن
حنبل ذكر ذلك
في المنع ثم قال
الشافعي ان كان
العدة من طلاق
بائن او ثلث
يجوز ش وقال
مالك وابن ابي
ليلى والوثوري
وابن عبيد وابن
المنذر وروى عن
القاسم بن محمد
وعروة م لا
تقطع النكاح
بالكلية اعمالاً
لا قاطعاً ش
وهو الطلاق
البائن والثلث
م ولهذا ش
امي لاجل نكاح
النكاح بالكلية
اعمالاً لا قاطعاً
كذا لو طبعها
مع علم بالرجوع
يباحش ولو جارت
بولد لا كمرتين
يزوج لم يثبت
النسب ولو بقيت
بينهما علة
النكاح سقط
به الحد ويثبت
النسب وانما
العدة واجبة
لانه من محرم
لانها من
حقوق النكاح
حتى لا يجب
بدون توهم
الدخول فلما
كان من العدة
حق النكاح
لا يعتبر
توهم الدخول
كعدة الوفاة
كذا في
المبسوط م
ولنا ان نكاح
الاول ش
المرأة الاولى
وفي بعض
الفسخ النكاح
الاول م
قايم لبقائه
بعض احكامه
كالنفقة
والمنع عن
الخوض ش
من المسلم
م والفراش
ش امي
وكالفراش
وهو صيرورة
المرأة بحال
لو جارت
بولد ثبت
النسب م
والقاطع
ش وهو
الطلاق
وهو جواب
عن قول
الشافعي
يجوز
نكاح
النكاح
بالكلية
م بناخر
علمه ش
الى زمان
القاطع
العدة
لبقائه
حكم
النكاح
فلو لم
يكن
قايماً
حال
توفيقه
تخلف
الحكم
عن علة
وهو باطل
م ولهذا
لو طلى
المعتدة
بقى
القيد
ش امي
في حق
الزوج
بزوجاً
اخر وفي
حق الزوج
والبروز
في العدة
والمحد
كما يجب
هذا
جواب
عن قوله
ولهذا
لو طبعها

لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب الى العفاف لا فرق بين الكتابية المحررة والامة عذرا بنين ان شاء الله

جواز مراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويروى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلفت اهل العلم لفظ الشرك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير بن عبد وقال النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشرك مطلنا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يؤمنوا بالشركون والاصح ان اسم الشرك كفو من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل م لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب س اهل الكتابيات من اخفشت اذا واحصنها زوجها اذا اعفاه في محضته بالفتح م اهل العفاف س فسر المصنف المحصنات بالعفاف وكذا فسر السدي والشعبة قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه فسرهم بالمسلمات وليست النقة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدل الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم اصل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب اهل اصل لكم المحصنات من الذين اتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعفاف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليعف عفا عنهم اهل كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة م ولا فرق بين المحررة الكتابية والامة على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى في معنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامة وقال الكاكي الا انه ان لا تزوج الكتابية ولا تؤكل في جهنم الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه غضب على خذيفة

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قوله ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا

قال ولا الرغبات لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وبمحو تزوج الصابيات
ان كانوا منهن بدین و بعدون بکتاب لا یفهم من اهل الکتاب

تعالى عنه ذكر الجوسي فقال لا ادرى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن رضي الله عنهما
عنه اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنة اهل الكتاب اثنتي عشرة سنة
سنة اهل الكتاب اى اسلكوا بهم طريقهم ليعني عاملوا بهم معاملتهم في اعطاء الامان واخذ الجزية
قال ولا الوثنيات شئ اى قال القدر دوى ولا يجوز ايضا تزويج الوثنيات وهو جميع وثنية
والذكور شئ ونسبة الى عبادة الوثن وهو مال جنة من خشب او حجر او فضة او جوهر نحت لهم
اثنان وكانت العرب تنصبها تعبد بها ويدخل في الوثنيات عبد الشمس عبد القمر والصور التي اتخذوها
والزنازقة والباطنية والاباجية وفي شرح الوجيز وكذا اكل مذسب يكفر معتقده لان اسم الشرك
يتناولهم جميعا ثم يقول تعالى ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن شئ وهو مجموع تناول الوثنية فال
الاكل وهي من لعبد الضم وغيره قلت الوثنية من تعبد الوثن وقد قرناه الان والضم غيره
لانه صورة بلا جنة كذا فرق بينا كثير من اهل اللغة قبيلا لافرق بينا وقيل قد يطلق الوثن على
غير الصور ويجوز تزويج الصابيات شئ وهو جميع صابية ذلك كز صابى من صبي اذا خرج من دين
الى دين وقال السدي الصابيون طائفة من اليهود كالسامرة وقال الاسناد ابو اسحاق
هو قول عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال قاضيان هو قول علي رضي الله تعالى
عنه وفي الذخيرة القرافية الصابيون من النصارى والسامرة من اليهود يجوز منا كتمانهم وفي النسخة عن
احمد انهم طائفة من النصارى ونفس عليه الشافعي وهو قول اسحق بن راهوية وقيل المصنف
جواز تزويج الصابيات بقوله امكانوا يؤمنون بدين بنى شئ اى كانت جماعة الصابية يؤمنون
بنبي من الانبياء عليهم السلام ويقرنون بكتاب شئ من الكتب المنزلة من السماء لانهم يقرنون
الكتاب شئ اى حين يؤمنون بنبي ويقرنون يكونون من اهل الكتاب ولا خلاف

فوله من ميسر
ان غايتنا
في تزيين راسي
والتواضع
في الامور
والتواضع
في الامور
والتواضع
في الامور

وان كانوا يعبدون الكواكب لا كتاب لهم لم يجوز منا كحتمهم لا يفهم مشركون الخلف المنقول
فيه محمول على اشتباههم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا
حال ذبيحتهم قال ويجوز للحم والحممة ان يتزوجا في حالة الاحرام

في تزويج الكتابات م وان كانوا يعبدون الكواكب لا كتاب لهم لم يجوز منا كحتمهم لانهم مشركون
ش فلا يجوز منا كحتمهم قالوا هم قوم عدلوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الكواكب لتفصيل
المذكور في حكمهم مبنى على بدين التفسيرين م والخلاف المنقول فيه ش يعني بين ابي حنيفة
وصاحبيه ان كحتمهم صحيحة عنده خلافا لما محمول على اشتباهه مذ بهم ش اى كل واحد من
ابي حنيفة وصاحبيه م فكانما اجاب على ما وقع عنده ش فوقع عند ابي حنيفة انهم من اهل الكتاب
يقرون الزبور ولا يعبدون الكواكب ولكنهم اعظمونا كحتمنا القيدنى الاستقبال اليها ووقع
عند سائرهم يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم قصار والكعبة الاوثان فاذا اختلفت بينهم في الحقيقة
لانهم ان كانوا كما قال ابو حنيفة هازمنا كحتمهم عندها ايضا وان كانوا كما قالوا فلا يجوز منا كحتمهم
عنده ايضا وقال مجاهد والحسن لا كتاب للصائبة وقال ابو العالية وقتادة يعبدون الملكية
ويصلون الى القبلة ويقرون الزبور وقال عبد الرحمن بن زيد يقولون لا اله الا الله وليس لهم
كتاب ولا بنى ولا عمل وقال المتأمل هم قوم يقرون بالعبادة ويعبدون الملكية ويقرون الزبور
ويصلون الى الكعبة اخذوا من كل دين شيئا وقال الكلبي هم قوم من البصري يخلقون
وسط رؤسهم ويحبون ذاكيرهم وقال عبد العزيز بن يحيى قد درجوا وانقرضوا خلاصين ولا اثر
وقال النليل هم قوم شبه دين البصري الا ان قبلتهم نحو مذهب الجنوب نسبة عمومهم انهم
على دين نوح عليه السلام م وعلى هذا حل ذبيحتهم ش اى وعلى الخلاف المنقول فيه
حل ذبيحتهم فشد ابي حنيفة رحمه الله نحل ذبايحهم وعند سائرهم لا نحل وذكريج الاسلام في شر
اليسان الصائبين نحل ذبايحهم ونسأهم عن ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بن الحسن وذكر ان
ابو يوسف مع محمد بن وهب الشهير م قال ش اى لقدورى م ويجوز للحم والحممة ان يتزوجا في حال

قوله فانما
أخذوا من كل
دين شيئا
فإنهم مشركون
لانهم يعبدون
الكواكب
ولا يعبدون الله
ولا رسوله
ولا ما جاء به من
الحق
فإنهم مشركون
لانهم يعبدون
الكواكب
ولا يعبدون الله
ولا رسوله
ولا ما جاء به من
الحق

فقد اختلف
المفسرون
في تفسير
الكتاب
فانهم
يقولون
انهم
مشركون
لانهم
يعبدون
الكواكب
ولا يعبدون
الله
ولا رسوله
ولا ما جاء به من
الحق

وقال الشافعي ولا يجوز تزويج الولي المحرم وليته على هذا القول له قوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا يتكبر لنا ولا والله لا ينكح السلافة تزوج بميتهم

قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وانس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وبه قال سفيان بن عيينة وعطاء وطاوس ومجاهد واكرمة وجابر
وعمر بن دينار واليوس السبتي وعبد بن ابي نجيح وهو مذاهب اهل العراق هم وقال الشافعي في
شبهه قال مالك واحمد ومزنيج الولي المحرم دليته ش اسي مولية هم على هذا الخلفان
المذكور فنهنا يجوز وعنده لا يجوز له ش اسي لشافعي هم قوله عليه السلام ش اسي قول
البنبي صلى الله عليه وسلم ش لا تنكح المحرم ولا تنكح غيره ش هذا الحديث رواه الجماعة الا ان
من حديث عثمان بن عفان رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المحرم تاكلم زاولد
في رواية ولا ينكح وزاد ابن جنبل في صحيحه ولا ينكح بكته قوله لا تنكح لفتح الباب ولا ينكح
من الانكاح اسي لا ينكح غيره هم ولنا ما روي انه عليه السلام ش اسي البنبة صلى الله عليه وسلم
هم تزوج ميمونة وهو محرم ش هذا الحديث رواه الائمة السنية في كتبهم عن طاوس عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله
تعالى عنها وهو محرم زاده البخاري وبنو بها وهو حلال وماتت لبسوت واخرجه الدارقطني من
حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم واخرجه البزار في مسنده
عن مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها عليه السلام تزوج وهو محرم واجتمع وهو محرم وقال
في الروض الاثني انما اراد نكاح ميمونة ولكننا لم نسم وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله
تعالى الذين روه انه عليه السلام تزوج فيها وهو محرم اهل وثبت من اصحاب بن عباس مثل سعيد
بن جبيرة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وسهولاء كلهم فقهاء الذين نقل عنهم عمرو بن دينار
واليوس السبتي وعبد الله بن ابي نجيح وسهولاء ائمة يقتدى برواياتهم والما حديث عثمان فانما

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

رواه هبة بن وهب ليس كعمرو بن دينار ولا كجابر بن زيد ولا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق
عن عائشة رضي الله تعالى عنها ولا لنبهة ايضا موضع في العلم كوضع عمر بن الخطاب من ذكر فان قلت
روى يزيد بن الاصم عن ميمونة بنت الحارث قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونحن حلالان رواه مسلم والبوداود والترنزي وابن ماجه قلت اجيب ان عمرو بن دينار قال قلت
للزهرى وما يدري ابن الاصم اعرابي نوال على ناقة ان يجعل مثل ابن عباس مع انه يحتمل ان يكون
مالك عن ربيعة ابن ابى عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث
ابا دافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجا ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة قبل ان يخرج قلت قال ابو عمر عمن البر حديث مالك يعني هذا الباب غير متصل ورواه
الوراق قوصله قال وهو غلط من مطر الوراق لان سليمان بن يسار ولد سنة اربع وثلاثين
ابو رافع بعد قتل عثمان رضي الله تعالى عنه بسنتين وكان قتل عثمان رضي الله تعالى عنه في ذي الحجة
سنة خمس وثلاثين فلما يكن ان يروى عنه وقال الترمذي الا تعلم احد السند غير حماد بن زيد عن
مطر الوراق عن ربيعة وضعف يحيى بن سعيد مطر الوراق وضعف احمد وضعف البخاري حديث
عثمان في السنن عن نكاح المحرم ورواية مالك ومذهبه وقال ايضا حديث ابن الاصم مسل وادخل
في صحيحه عن سعيد بن المسيب انه عليه السلام تزوجها وهو محرم وقال الطحاوي ومطر عندهم ليس
بصح حديث فان قلت قال ابن حبان وليس في هذه الاخبار تعارض وعندي ان معنى قوله تزوجها
ميمونة وهو محرم اى داخل في الحرم كما يقال اسجد وانهم اذا دخل نجدا وتماهه قلت الجواب عنه
في ثلاثة اوجه الاول ان حمله على الحقيقة الشرعية اولى من الحقيقة اللغوية لما عرف والثاني انهم
يعلمون انه كان بالمدينة عند العقد وانما زوجه اياها وكيلا ان عليه السلام فلم يكن في الحرم
ولو ادعوا ان المدينة حرامه ذلك مسلما لم ويكون على هذا السبيل صلى الله عليه وسلم
محررا على رواية الا اذا ابعد من المدينة والثالث ان الرواية الذميمة هو ابن عباس
قيل له بعثت الاحرام لانه وقع به قول من قال تزوج بها وهذا حلال ولا يمكن حمله

قوله صلى الله عليه وسلم
ان النكاح في العلم
الشرع وان قيل
في العلم كوضع عمر بن الخطاب
من ذكر فان قلت
روى يزيد بن الاصم عن ميمونة بنت الحارث
قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونحن حلالان رواه مسلم
والبوداود والترنزي وابن ماجه قلت
اجيب ان عمرو بن دينار قال قلت
للزهرى وما يدري ابن الاصم اعرابي
نوال على ناقة ان يجعل مثل ابن عباس
مع انه يحتمل ان يكون
مالك عن ربيعة ابن ابى عبد الرحمن
عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث ابا دافع مولاه ورجلا من الانصار
فزوجا ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة قبل ان يخرج قلت قال ابو عمر
عمن البر حديث مالك يعني هذا الباب
غير متصل ورواه الوراق قوصله قال
وهو غلط من مطر الوراق لان سليمان بن
يسار ولد سنة اربع وثلاثين ابو رافع
بعد قتل عثمان رضي الله تعالى عنه بسنتين
وكان قتل عثمان رضي الله تعالى عنه في ذي الحجة
سنة خمس وثلاثين فلما يكن ان يروى عنه
وقال الترمذي الا تعلم احد السند غير حماد بن زيد
عن مطر الوراق عن ربيعة وضعف يحيى بن سعيد
مطر الوراق وضعف احمد وضعف البخاري
حديث عثمان في السنن عن نكاح المحرم
ورواية مالك ومذهبه وقال ايضا حديث ابن
الاصم مسل وادخل في صحيحه عن سعيد بن
المسيب انه عليه السلام تزوجها وهو محرم
وقال الطحاوي ومطر عندهم ليس بصح
حديث فان قلت قال ابن حبان وليس في
هذه الاخبار تعارض وعندي ان معنى قوله
تزوجها ميمونة وهو محرم اى داخل في الحرم
كما يقال اسجد وانهم اذا دخل نجدا وتماهه
قلت الجواب عنه في ثلاثة اوجه الاول ان
حمله على الحقيقة الشرعية اولى من الحقيقة
اللغوية لما عرف والثاني انهم يعلمون انه
كان بالمدينة عند العقد وانما زوجه اياها
وكيلا ان عليه السلام فلم يكن في الحرم
ولو ادعوا ان المدينة حرامه ذلك مسلما لم
ويكون على هذا السبيل صلى الله عليه وسلم
محررا على رواية الا اذا ابعد من المدينة
والثالث ان الرواية الذميمة هو ابن عباس
قيل له بعثت الاحرام لانه وقع به قول من
قال تزوج بها وهذا حلال ولا يمكن حمله

فقد افادنا
عن جملة المتقدمين
الذين انما
بالعلمة والركعة
في العلم كوضع عمر بن الخطاب
من ذكر فان قلت
روى يزيد بن الاصم عن ميمونة بنت الحارث
قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونحن حلالان رواه مسلم
والبوداود والترنزي وابن ماجه قلت
اجيب ان عمرو بن دينار قال قلت
للزهرى وما يدري ابن الاصم اعرابي
نوال على ناقة ان يجعل مثل ابن عباس
مع انه يحتمل ان يكون
مالك عن ربيعة ابن ابى عبد الرحمن
عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث ابا دافع مولاه ورجلا من الانصار
فزوجا ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة قبل ان يخرج قلت قال ابو عمر
عمن البر حديث مالك يعني هذا الباب
غير متصل ورواه الوراق قوصله قال
وهو غلط من مطر الوراق لان سليمان بن
يسار ولد سنة اربع وثلاثين ابو رافع
بعد قتل عثمان رضي الله تعالى عنه بسنتين
وكان قتل عثمان رضي الله تعالى عنه في ذي الحجة
سنة خمس وثلاثين فلما يكن ان يروى عنه
وقال الترمذي الا تعلم احد السند غير حماد بن زيد
عن مطر الوراق عن ربيعة وضعف يحيى بن سعيد
مطر الوراق وضعف احمد وضعف البخاري
حديث عثمان في السنن عن نكاح المحرم
ورواية مالك ومذهبه وقال ايضا حديث ابن
الاصم مسل وادخل في صحيحه عن سعيد بن
المسيب انه عليه السلام تزوجها وهو محرم
وقال الطحاوي ومطر عندهم ليس بصح
حديث فان قلت قال ابن حبان وليس في
هذه الاخبار تعارض وعندي ان معنى قوله
تزوجها ميمونة وهو محرم اى داخل في الحرم
كما يقال اسجد وانهم اذا دخل نجدا وتماهه
قلت الجواب عنه في ثلاثة اوجه الاول ان
حمله على الحقيقة الشرعية اولى من الحقيقة
اللغوية لما عرف والثاني انهم يعلمون انه
كان بالمدينة عند العقد وانما زوجه اياها
وكيلا ان عليه السلام فلم يكن في الحرم
ولو ادعوا ان المدينة حرامه ذلك مسلما لم
ويكون على هذا السبيل صلى الله عليه وسلم
محررا على رواية الا اذا ابعد من المدينة
والثالث ان الرواية الذميمة هو ابن عباس
قيل له بعثت الاحرام لانه وقع به قول من
قال تزوج بها وهذا حلال ولا يمكن حمله

وماروا المحول على الوطى في ترويه الامه مسلمة كانت او كتابية وقال لست افعي ولا يجوز للمحران ينز وجه بامه كذا

على خلاف رواية الرازي فان قلت قالوا النسي قول والجواز فعل والقول مقدم لمجهين احد
هنا ان القول يتعدى دون الفعل والثاني يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام
لا سيما في باب النكاح ولان الفعل يمارض في نفسه ولا معارض للقول قلت اجيب عن الوجه
الاول بالمنع فان الفعل يتعدى ايضا لان الاحرام لما لم يكن مانعا منه في حقه وثبت جواز العقد
معه ثبت في حق امته ايضا اذ امته اولى بالاختصاص وهو كالغرم للنعفم وما جتهم وقوته بحمل الاستدلال
وعن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه تفسير الاصل فلا يصار اليه هم واردا
سش اى مارواه الشافعي رحمه الله تعالى مم محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة
وللعقد مجاز اى لا يطار المحرم ولا يمكن الحرمة حتى يطار بهذا ما ذكره بعضهم وموضعي لان التكثير
من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلاف اعرابا لكنه عليه السلام اخبر عن مياد احوال المحرمين انهم في
احرامهم لا يشغلون بالنكاح والافتكاك ولا يباشرون ذلك وقال الخطابى الا وجه ان يقال
ان الحديث مروى بالنسي محروما والنسي يكون للتثنية كما في نهيه عليه السلام عن الخطبة ^{على}
اخيه ولو فعل صح النكاح عندهما والشافعي واحمد خلافا لما لك حديث النسي بحمل عليه توفيقا بين التثنية
ولو روى منفيا فالنسي يعني بالنسي كذا في الكاكي مم ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت
او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحران تيرج بامته كتابية سش وبه قال مالك واحمد في رواية
وعن لك نكاح الامة مطلقا وروى ابن ابى شيبة في مصنفه عن الحارث والديري انها قال
تيرج الحرار بها من الامار من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى عليه الامة
نكاح الامة وان كان موسرا الا ان تكون تحت حرة وقال قتادة والثوري ان خات العقد حرة
نكاح الامة وان وجد طولا وفي الذخيرة القرافية اذ لم يستغن بامته واحدة تيرج الى التثنية

لان جواز نکاح الاماء ضروری عندہ لما فیہ من تعرض الخیر علی الرق وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة لهذا جعل طول الحرة مانعا منه وعندنا يجوز مطلق لاطلاق المقنن وفيه امتناع عن تحصيل الجزء الحرة لا رقا وقوله انه لا يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف ولا يزوج امه على حرة كقوله عليه السلام لا تنكحوا الامه على حرة

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفق الزيادة عليها خلاف وایجاب محام نکاح اثین من الاماء عند الشافعی لا یزیر علی احدى وهورایة عن احمد لان نکاح الاماء ضروری عندہ من اسی عند الشافعی م لما فیہ من اسی فی تزویج الاماء من تعريض الحرة علی الرق من الاول یشیع الام فی الرق م وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اسی الامة المسلمة الواحدة والضرورة تمقدر مؤنتها بقدر ما فلا حاجة الی الکتابية م لهذا من اسی لکونه ضرورا بمجموع من اسی الشافعی م طول الحرة مانعا منه من اسی من تزویج الامة لان دفاع الضرورة باقتضا على تزویج الحرة م وعندنا يجوز مطلق من اسی جواز نکاح الامة مطلقا مسلمة كانت او کتابة م لاطلاق المقنن من یقول ان قال فانکما ما طاب لکم من النکاح وفيه من اسی فی نکاح الامة م امتناع عن تحصيل الجزء لا رقا م لان لم یوجد بعد کلامه ما یراق وفيه الارفاق بحال بعد مصدر لا یصدر منه شئی من یقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا یجفت بالرق والحرة لا یطرق التبعية والامتناع عنه لیس بما فاع شرعاً م وله ان لا یحصل الاصل من اسی الولد بالغزل برضا الحرة ومزوج العجز العقیم فیکون له ان لا یحصل الوصف من اسی وصف الحرة الصنا نیز ویم الامة م قال ولا یتزوج امه على حرة شس سوا کان حرا او عبدا م لقوله علیه السلام من اسی لقول البنی صلی الله علیه وسلم لا تنکح الامة على الحرة شس روحی الله قطعی فی سنة فی الطلاق من حدیث مظاہر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله تعالی عنها قالت قال رسول الله صلی الله علیه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتى تنکح زوجا غیره وفرد الامة حیضان ویتزوج الحرة على الامة ولا یتزوج الامة على الحرة ومظاہر بن اسلم صنفه وروى الطبرانی فی تفسیر سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلی الله علیه وسلم نهى ان تنکح الامة على حرة

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفق الزيادة عليها خلاف وایجاب محام نکاح اثین من الاماء عند الشافعی لا یزیر علی احدى وهورایة عن احمد لان نکاح الاماء ضروری عندہ من اسی عند الشافعی م لما فیہ من اسی فی تزویج الاماء من تعريض الحرة علی الرق من الاول یشیع الام فی الرق م وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اسی الامة المسلمة الواحدة والضرورة تمقدر مؤنتها بقدر ما فلا حاجة الی الکتابية م لهذا من اسی لکونه ضرورا بمجموع من اسی الشافعی م طول الحرة مانعا منه من اسی من تزویج الامة لان دفاع الضرورة باقتضا على تزویج الحرة م وعندنا يجوز مطلق من اسی جواز نکاح الامة مطلقا مسلمة كانت او کتابة م لاطلاق المقنن من یقول ان قال فانکما ما طاب لکم من النکاح وفيه من اسی فی نکاح الامة م امتناع عن تحصيل الجزء لا رقا م لان لم یوجد بعد کلامه ما یراق وفيه الارفاق بحال بعد مصدر لا یصدر منه شئی من یقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا یجفت بالرق والحرة لا یطرق التبعية والامتناع عنه لیس بما فاع شرعاً م وله ان لا یحصل الاصل من اسی الولد بالغزل برضا الحرة ومزوج العجز العقیم فیکون له ان لا یحصل الوصف من اسی وصف الحرة الصنا نیز ویم الامة م قال ولا یتزوج امه على حرة شس سوا کان حرا او عبدا م لقوله علیه السلام من اسی لقول البنی صلی الله علیه وسلم لا تنکح الامة على الحرة شس روحی الله قطعی فی سنة فی الطلاق من حدیث مظاہر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله تعالی عنها قالت قال رسول الله صلی الله علیه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتى تنکح زوجا غیره وفرد الامة حیضان ویتزوج الحرة على الامة ولا یتزوج الامة على الحرة ومظاہر بن اسلم صنفه وروى الطبرانی فی تفسیر سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلی الله علیه وسلم نهى ان تنکح الامة على حرة

وهو باطلاً فحجة على الشافعي في يجوز ذلك للصبي على مالك في يجوز براء المحرم ولأن اللزق اثر في تنصيف النعمة

قال وتكحل الحرة ومن لم يطل لحرته فلا تنكح امته رواه عبد الرزاق في مصنفه مقصرا على تكلم
الامة فقال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عبينة عن الحسن قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تنكح الامة على الحره رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ايضا حدثنا ابو داود
الطيالسي عن هشام الاسدي عن رجل من الحسن ان تنكح الامة على الحره وروى
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح اخبرني الزيد انه سمع جابر بن عبد الله يقول
لا تنكح الامة على الحره وتكحل الحره على الامة واخرج عن الحسن نحوه واحسنج ابن ابي
عن علي بن ابي طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما واحسنج كمحول ايضا
نحوه وفي السردجي وعن سعيد بن المسيب كمحول في الرجل يتزوج الامة على الحره
فلا يفرق بينهما وعن الزهري يبرج طهره وينزع منه وعن طاؤس قلت لان رجلا تزوج
امته على حره وانه يزعم انه قد حرمتا عليه قال صدقه اذكره ابن ابي شيبة هم وهو باطل
ش ا الحديث المذكور ليقضه اطلاقه م حجة على الشافعي في تجوز ذلك ش
اي تجوز الامة على الحره م للعبدان عند يجوز للعبد ان يتزوج الامة على الحره وبه قال
احمد في رواية م وطه مالك ش اي وحجة على مالك م في تجوز ش ا تجوز
الامة على الحره م برضى الحره ش ليخ اذ ارضيت الحره بذلك يجوز م لان للرق تأثير
ش قوله حالة الانقضاء دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان
تزوج الامة ممنوع لمعنى في الزوج اذا كان حرا وهو تعريض حرته على الرق مع المنع عنه وهو
لا يوجد في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان المنع لحره واذا ارضيت فقدا
حكما واشار الى وجه قولنا بقوله م لان للرق تأثير ش اي الرق له تأثير م في تنقيف النعمة ش وهو الحل الذي

قوله تعالى فانكحوا اطبا لكون النساء ملئي ثلث ذوات التصديق على العدد بينهم الزيادة عليه

وكذا بعده اباح نكاح تسع ومن قال ثني بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر امرأة وكل من انكح
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جوز الرجل ان يتزوج من النساء ما يحدو شار قليلا كان او
كثيرا من غير حصر وعدو ذكر السروجي كرا المدسجانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظ
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء دون الرجال
وجمع في هذه الشريعة المعظمة بين مصالح الرجال والنساء بقوله عز وجل فانكحوا اطبا لكم من النساء
ثلاث وثلاث وارباع وتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قيل قوله وتخصيص على العدد يمنع
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما يغسل الثوب من خمس من بول وغائط وقمى
ودم ومنى وبالاتفاق يغسل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كلمة الخمس وجوب
بان معناه انما يغسل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الادمي لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال
من سأل عن البجاسة وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمتشي على قول من يقول
ان الواو في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اجنحة ثني الآية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى اما لان
اولا تشتمل الا في التخيير والتخيير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشتمل هذا التركيب يدل على جواز اعداد
كمائة فلو لم تقسموا هذه المال اثنين اثنين وثلاثة ثمانية واربعه اربعة ولو قلت
او يعلم انه لا ممنوع ان يقسموه الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجعوا بينها
لان اول واحد الشئيين والواو تدل على تجويز الجمع بين المنفرد وقال الفراء
المراد واحد من الاعداد ولا وجه لحمية على الجمع لان العبارة في التسع بهذا
اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة دراهم وقال
اعط درهمين وثلاثة واربعه كان سخيفا جالبا فبطل ان المراد واحد وقيل منى الآية

ان قوله
ذلك
المراد
بأن
الزوج
يختار
من
النساء
ما
يحدو
شار
قليلا
كان
او
كثيرا
من
غير
حصر
بعد
حفظ
لمصالح
الرجال
دون
النساء
وحرم
في
الانجيل
الزيادة
على
الواحدة
حفظا
لمصالح
النساء
دون
الرجال
وجمع
في
هذه
الشريعة
المعظمة
بين
مصالح
الرجال
والنساء
بقوله
عز وجل
فانكحوا
اطبا
لكم
من
النساء
ثلاث
وثلاث
واربع
وتخصيص
على
العدد
يمنع
الزيادة
عليه
غير
مسلم
الا
ترى
انه
عليه
السلام
قال
انما
يغسل
الثوب
من
خمس
من
بول
وغائط
وقمى
ودم
ومنى
وبالاتفاق
يغسل
من
الخمس
ايضا
مع
انه
عليه
السلام
نص
على
العدد
مع
كلمة
الخمس
وجوب
بان
معناه
انما
يغسل
الثوب
من
خمس
مما
يخرج
من
بدن
الادمي
لان
هذا
الحديث
خرج
جوابا
لسؤال
من
سأل
عن
البجاسة
وهو
مختص
على
هذا
العدد
وقيل
كلام
المصنف
انما
يتمشي
على
قول
من
يقول
ان
الواو
في
الآية
بمعنى
او
كما
في
قوله
تعالى
اولى
اجنحة
ثني
الآية
ورد
بان
الاصح
ان
الواو
بمعنى
اما
لان
اولا
تشتمل
الا
في
التخيير
والتخيير
في
الحقيقة
لا
يدخل
في
العدد
وتشتمل
هذا
التركيب
يدل
على
جواز
اعداد
كمائة
فلو
لم
تقسموا
هذه
المال
اثنين
اثنين
وثلاثة
ثمانية
واربعه
اربعة
ولو
قلت
او
يعلم
انه
لا
ممنوع
ان
يقسموه
الا
احده
هذه
القسمة
وليس
لهم
ان
يجعوا
بينها
لان
اول
واحد
الشئيين
والواو
تدل
على
تجويز
الجمع
بين
المنفرد
وقال
الفراء
المراد
واحد
من
الاعداد
ولا
وجه
لحمية
على
الجمع
لان
العبارة
في
التسع
بهذا
اللفظ
من
المعنى
في
الكلام
فان
من
اراد
ان
يقول
اعط
فلانا
تسعة
دراهم
وقال
اعط
درهمين
وثلاثة
واربعه
كان
سخيفا
جالبا
فبطل
ان
المراد
واحد
وقيل
منى
الآية

فيتزوج العبد اثنين الحرة اربعا اظهار الشرف المحرمة فان طلق الحرة احد الادبع طلاقا بائنا
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي ونظير الحكم الاخت في عدتها

في تنصيف النعم وهذا محل فتمت من التمتع يوصل بها الى قضاء شهوة النكاح طلالا والنعم
متفاوت الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التمتع دون غيره وحال
الحرة اشرف من حال العبد فتظهر الزيادة في حق المحرورون العبد من فيتزوج العبد اثنين والحرة
اربعا شش اى يتزوج المحرور اربع نسوة شش اطهار اشترت المحرمة هم ويؤكد حديث عمر رضي الله عنه
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنين وفي المحلا وعن عطاء راجع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنين انتهى وفيه خلاف للشافعي
والملك وقد ذكرنا عن قريب هم فان طلق المحرور احدى الاربع شش حتى اذا كان المحرور متزوجا
باربع نسوة فطلق احدا من هم طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج رابعة شش اى امرأة رابعة هم
حتى تنقضي عدتها شش يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت
وبه قال سعيد ابن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنسفي والثوري واحمد وقال القاسم
بن محمد وعروة وابن ابي ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينهما وبه قال الشافعي واثار اليه
بقوله وفيه خلاف للشافعي شش اى يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقا بائنا خلاف للشافعي
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والبوثور وابو عبد الله المنذر قلنا انكاح المطلقة الرابعة قائم
لبقاء احكامها من النفقة والفراس المنع من الخروج والقاطع قد تاخر عمله الى انقطاع العدة وعن
ابي الزناد انه قال كان للوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة منهن البتة وتزوج غير ما قبل
ان تحمل فعاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه
سعيد بن المسيب فامس شئ بقى وحكى مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه يفرق بينهما وبالله
زيد ثم رجع الى قولهم ذكره في المبسوط هم وهو نظير نكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلي من نكاح النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف النكاح فاسد ان كان الحمل ثابت بالنسب للنكاح باطل بالاجماع لا يبي يوسف
ان الامتناع في الاصل محرمة الحمل هذا الحمل محترم لانه لا جناية منه ولهذا لم يجز
استناطه ولهذا انفاس المحملات بالنسب حرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
الاخت ش اى عدم جواز نكاح المرأة وعدة الرابعة قبل القضا فيها نظير عدم جواز الاخت في
عدة الاخت وقدم ذلك فيما مضى وفى المبسوط الزوج المرتد ان يزوج باختها بعد لحاقها قبل نقضا
عدتها لانها لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين فان عادت مسلمة لا يضر نكاح الاخت لان
العدة لا تعود وعند ابي يوسف تعد وفى بطلان نكاحها روايتان عنه قال ش اى محمد بن النجاشي
والغيرهم وان تزوج جلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأ بها الزوج حتى تضع حملها ش اى اذا لم يكن الحمل ثابتا
وبها ش اى جواز النكاح ومنع الوطى الى حين الوضع عن ابي حنيفة ومحمد ش وبها قال الشافعي فى جواز النكاح ولكنه جوزه
هم وقال ابو يوسف النكاح فاسد ش وبها قال ابن شقفة وزفر يالك احمد وان كان الحمل ثابت بالنسب والنكاح
باطل بالاجماع ش ولو كان الحمل من الزنا من النكاح جاز عند اكثر المحمل وطبعا تستحق النفقة عند الكل
فى المنوازل وان كان الزنا من غير تستحق النفقة عند بعض المشايخ ولا تستحق النفقة عند البعض على سبب
ابى حنيفة ومحمد ولا يبي يوسف ان الامتناع ش اى امتناع النكاح هم فى الاصل ش وهو صورة
الاجماع يعنى فيما اذا كان الحمل ثابتا بالنسب بحرمة الحمل وصيانة عن سقطة ما ذكره غيره
فان الحمل يزاد سمعة وبصره حدة بالوطى هم وهذا الحمل محرم لانه لا جناية منه ش اى من الحمل هم
ولهذا ش اى وعدم الجناية منه هم لغير استناطه فيمنع النكاح وهذا ايضا هم ولها ش اى لا جناية
ومحمد منها ش اى يحل من الزنا من المحملات بالنسب ش وهو قولهم واحل كم ما ذكره
ذلكم وكل من كانت كذلك جاز نكاحها فان قلت ما بال الحمل الثابت بالنسب لم ترض تحت هذه
النسب قلت انتم قولتم ولا تعرفوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب بعلوم وحرمة الوطى ش هذا جوابا
يقال لو كانت من المحملات يحل وطبعا بعد ورود العقد عليها فاجاب بقوله هم وحرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
غيره ش وهو حرام لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستق ما ذكره غيره معنى طلى المحمل وقال

والامتناع في ثابت النسب لمحق صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج حاملا من السب
فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب ان زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل لانهما فراسا ولو
ها حية ثبتت نسب لدها منه من غير دعوة فلو صح النكاح لحصل الجمع بين الفرائسين
الا انه عند متاكده حتى ينبت في الولد بالنسب

عليه السلام لا توطأ حامل حتى تضع صحيح فان قلت ثم الرحم نسيء بائع فكيف يكون حتى ينجب
شعره فيثبت من بار الغير فان قلت النكاح شرع لانه يورث ويورث الحمل فلا يثبت بدونه والحمل هنا
غير ثابت فلا يثبت النكاح قلت ليس من ضرورة حرمة الوطأ المعارض على شرط الزوال انفسا بالنكاح
كما لو حرم بائع والنفاس هم والامتناع في ثابت النسب مثل جواب عن قول ابى يوسف انه
لحرمة الحمل تقريره لانفسا انفسا النكاح بحرمة الحمل بل انها بهم محق صاحب المار ولا حرمة
للزاني الا انكاحه المحرم مثل فان تزوج حاملا من السب فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب
هذا باجماع الامة الاربعة وكذا المهاجرة اليها لو كانت حاملا ويرى الحسن عن ابى حنيفة المهاجرة
والمسبية انه يجوز لكاحها لكن لا يطارها حتى يضياع حملها وان لم يكن حاملا فلا يجوز النكاح لان الفرقة
وقعت بقبولين الدين كذا في جامع المحبوبي هم وان تزوج ام ولده وهي حامل منه مثل
والحال انها حامل من المولى هم فالنكاح باطل لانها مثل اى لان ام الولد هم فراش لولدها
مثل لوجود حده وهو صيرة المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منها وهو معنى قوله هم حتى ثبت نسب
ولدها منه مثل اى من المولى هم من غير دعوة فان قلت ذكرنا بلفظ الباطل وفيما تقدم بلفظ الفاسد
قلت لان بحرمة فيما تقدم مختلف فيما ذكرنا من رواية الحسن فكانت حرمتها اخف فذكر بلفظ الفاسد قيل
بالفساد هناك البطلان ايضا وفيه تامل هم فلو صح النكاح لحصل الجمع بين الفرائسين مثل وهما فراسا
وفراش النكاح ولانه لا يجوز لانه يورث الى اشتباه الانساب كالنكاح المنكوتة هم الا انه غير متأكد
هذا استثناء من قوله فراش لولا ما يعنى ام الولد فراش لولا لانها فراش غير قومي ويجوز ان يكون
جوابا عما قيل وهو انه لو كانت فراش لولا لما جاز لكاحها عند كونها غير حامل مع انه يجوز فاجاب بقوله الا انه
مثل اى الا ان فراشا غير متأكد يعنى ضعيف هم حتى ينبت في الولد بالنسب مثل اى سعة

من غير لسان فلا يعتبر بالم يتصل به الحمل قال ومن وطئ جارية ثم تزوجها جاز النكاح
لانها ليست بفراش لمولاها فانها لو جاءت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة الا ان عليه
ان يستبرأها صيانة لما اذا جاز النكاح فللزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة والى يوسف
وقال محمد لا أحب له ان يطأها قبل ان يستبرأ لان احتمال الشغل بماء المولى

ينبغي ولده مجزى النفي هم من غير لسان فلا يعتبر بالم يتصل به الحمل شس اي فلا يعتبر هذا الفراش
الم يتصل به الحمل لان الحمل مانع في الجملة وكذلك الفراش فعند اجتماعهما يحصل التاكيد فان قلت
اذا كان غير متأكد فيبقى الولد من غير لسان وجب ان يكون الاقدام على النكاح نفي السبب فانه
يقبل النفي دلالة كما اذا قال بجارية له ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة هذا الاكبر مني فانه ينبغي
نسب الباقيين واذا اتفق نسبه كان محلا غير ثابت النسب وفي مثله يجوز النكاح كما تقدم قلت حبيب
بان هذه دلالة والدلالة انما تحمل اذا لم يخالفها صريح او صريح هنا موجود لان المسئلة فيما اذا كان
الحمل منه وان قال رجل تنج ام ولد وهي حامل منه وانما يكون الحمل منه اذا اقربهم ومن وطئ جارية
ثم تزوجها جاز النكاح شس اي قبل استبرائها وقال الشافعي واحمد لا يجوز نكاحها قبل الاستبراء بحضنة
وعنده زفر لا يجوز نكاحها حتى تخفص ثلاث حيض كما في الزانية عنده فانه يجب عليها ثلاث حيض عنده
وكذا الخلاف في ام الولد غير حامل منه هم لانها شس اي لان الجارية هم ليست فراشا لمولاها هنا
شس لعدم حد الفراش وهو صورة المرأة متعينة لثبوت نسب ولد الرجل ولم يوجد ذلك هنا
هم فانها لو جاءت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة للنكاح الا ان عليه شس اي على المولى هم
ان يستبرأها شس قال الشارحون معناه عليه الاستحباب دون الوجوب وذلك لان هذا اللفظ
غير مذكور في اجماع الصنف وانما ذكره المصنف فيقال انه اراد به الاستحباب هم صيانة لما به شس
وقد صرح في فتاوى الولو اجمعي الاستحباب هم واذا جاز النكاح فللزوج ان يطأها قبل الاستبراء
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجب الى ان يطأها حتى يستبرأها هم وفي المشكلات لايجل له
ان يطأها حتى يستبرأها بحضنة هم لانه شس اي لان رجلا هم احتمال الشغل بماء المولى شس لوجود
سببه وهو الموطئ ولو تحقق الشغل والموطئ محرم الموطئ تاوبا عن السقي لزرع غيره

فوجب التنزه كما في الشرع ولما ان الحكم يجوز النكاح اما لا الفساح
خاوي عن الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف الشرع لانه يجوز مع الشغل كذا
اذا ارى امرأتى فتزوجها حل له ان يطأها قليل ان يستبرأ عندها

فاذا احتل هم فوجب التنزه كما في الشرع فاش فأن التنزه عن الوطئ في الشرع قبل الاستبراء واجب
وقال الا ترى اني رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب لمصلحة لانه قوله لا احب ان يطأها هم
ولما شئ اى لابي حنيفة وابي يوسف هم ان الحكم يجوز النكاح اما لا الفساح شئ اى حكم الشرع
يجوز النكاح علامة فراغ الرحم لان النكاح لم يشرع الا على رحم فارغ عن شغل محرم واذ كان الحرم
فارغاهم فلا يوجب الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا شئ اى لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب
اذا الحكم لا مثبت بل بالنسبة لما قدمه لفظ استحبابا وكان حقه التاخير لان نفيه يستلزم نفي الوجوب
فكان تقديمه بوجوب لا مستغنا عن نفي الوجوب بالان انهم يقول به وكان نفيه اهم واما ليقول
بخلاف الشرع فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرع هذا جواب عن قياس محمودة الزنا
على الشرع بالفارق تقريره ان الشرع ليس مثل الذي قاسه عليه هم لانه شئ اى لان الشرع
هم يجوز مع الشغل شئ دون النكاح فامرهم بجواز النكاح اما لا الفساح والالكان حكما بما لا يجوز
ولا كذا لك في الشرع فيجب الاستبراء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرأ المولى اما لو استبرأ ثم زوجها
بزوج يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال لا خلاف بينهم في احوال
لان عندنا لا يجب الاستبراء ولم يقولوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال ابو الليث قول
محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في جامع المجبولي هم وكذا شئ اى وكذا الحكم مع اختلاف المذاهب
هم فيما اذا ارى امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأ عندها شئ اى عند حنيفة
وابي يوسف وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد لا يجوز الا بشرط انقصار العدة بثلاث حيضات
حتى قال احمد لو زنت امرأة لا يطأ الزوج حتى تستعد من الزنا بثلاث حيضات عنده وقيل كيتفي بحيفته
وقال احمد لا يطأ الجارية الزانية وقول قتادة واسحاق وابي عبيد شئ قول احمد في انقصار العدة

يقول صاحب الخطأ ما لم يستبرأ فهو كالمعتق ما لم يستبرأ

فبلاش حيف والنوبة وقال ابن حزم في المحمل لا يمل لازانية ان تنكح زانية ولا عفيفا حتى تتوب فاذا
تأبأت حل لها الزيج من حيف ولا يمل للزاني المسلم ان تيزوج سلة لازانية ولا عفيفا حتى تتوب
واللزاني ان تيزوج كناية عقيقة وان لم يقب وللزاني بالطاري منها اذن احد هما لا يوجب فسخ
كما رواه روى ذلك ابن علقمة بن علي وابن مسعود والبراء بن عازب جابر بن عبد الله وابن عمر بن
بنا كشته رضي الله تعالى عنهم وقال ابن المنذر وهو قول جابر وطاوس وابن المسيب وابن زيد
والحسن ومكرمة والنزهري والثوري والشافعي واذا ما حل للزاني ان تيزوج بمن زنى عندكم
وعند ابن مسعود والبراء بن عازب ما كشته رضي الله تعالى عنهم انما لا تحل للزاني بحال ثم لا يفرق
بين الزوجهين يزني احدهما وعن جابر بن عبد الله ان المراء اذا زنت يفرق بينهما ولا تشي لهما من
الحسن مثله وعن علي رضي الله تعالى عنه انه فرق بين ماهرة ورجل زنى قبل ان يدخل بها هم قال
محمد لا حسب له ان يبا قبل ان يستبرأ يباش و ذلك بطريق الاحتياط لاحتمال الشغل بما الزاني
هم واشتغل ما ذكرناش اي ما ذكرنا من الجاهل في مسكة الجارية هم ونكح المتعة باطل ش
او عى غير واحد من العلماء الاجماع على تحريم المتعة وقال الخطابي في المعالم كان ذلك مباهى صدر
الاسلام ثم حرم فلم يبق فيه اليوم خلاف بين الامة الا شأ ذهابه لبعض الروافض قال وكان ابن عباس
يتناول في ابانة لمفسر الية بطول العزيمة وقلة اليسار ثم توقف عنه وامسك عن الفتوى به قال ابو بكر
الاسخمي يروى جوازه عن بعض الشيعة وعن ابن جريح وقال المازومي في العلم تقرر الاجماع على من
ولم يجال في الاطاعة من المبتدعة وكل ابن عبد البر خلاف القديم في ذلك فقال واما الصحابة
فانهم اختلفوا في نكح المتعة فذهب ابن عباس الى اجازتها وتخليها لاختلاف منه في ذلك وعليه اكثر
الصحابة منهم عطاء بن رباح وسعيد بن جبيرة و طاوس قال وروى ايضا اجازتها وتخليها عن

وقال مالك هو جائز لانه كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة

الاربية هم وقال مالك هو جائز شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا سهو فان المذكور
في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريب ولعبيد وان
سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكل معتنزا عن المصنف يجوز ان يكون شمس الأئمة الذين
اخذ منه المصنف اطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتب
المالكية رواية تجوز المتعة وبالاتصال نقل قول عن امام من الأئمة غير موجه مع ان مالكا روى
في موطاه حديث الزهري من حديث علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شار الله وقال الاكل
هنا ايضا معتنزا ليس من يروى حديثا يكون واجبا لعمل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه وتبرأ
عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكر
ما ذكره الاكل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم
كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحسبهم
قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة
على نسخها منها ما رواه الترمذي من حديث الزهري عن عبد الله والحسن
بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء روى عن الحوم الحمر الالهية زمن خيبر
وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقیة الستة ما خلا ابا داود ورحمه الله تعالى عنه
ومنها ما اخرجه مسلم وبقية اصحاب السنن من رواية الربيع بن سرة عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس رضى الله عنهما الى قولهم

ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال خربنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ففرزنا ثيثة الوداع فرأى نساء يركبن فقال ما هذا قيل نساء
يستمتع بهن زوجين ثم قد توهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم اودهم المتعة الكناح
والطلاق والعدة والميراث ومنها ما رواه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال خرس رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم حمام او طاس في المتعة ثلاثة ايام ثم نهي عنها ومنها ما رواه الهيثمي من حديث ابى ذر انما طالت
لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة ايام ثم عننا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ما رواه ابو داود في سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه
فذكرنا متعة النساء قال اجل قال الربيع بن ربه شدة على ابى انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نهي عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المتعة قد منسخت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فكانت الاحاديث المنسوخة ناسخة والاجماع مظهر لان نسخ الكتاب في السنة بالاجماع الصحيح
على المذهب الصحيح فان قلت ما وجه الاختلاف المذكور في وقت تحريم المتعة لانه جاء في زمن خيبر وفي غزوة
تبوك في عام او طاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي يصح ان ينهى عنها في زمن ثم نهي عنها
في زمن اخر توكليد الاول يشهد النبي وسمع من لم يكن معه اولاد ولا سمع بعض الرواة في زمن وسمع
اخر فنقل كل منهم ما سمعوا اضافة الى زمن سماه وقال بعضهم هذا مما تداوله التحريم والاباحة
مرتين والله اعلم وقال النووي الصواب والمختار ان التحريم والاباحة كانا مترين وكانت حلالا
قبل خيبر ثم حرم قبل خيبر ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم اد طاس ثم حرمت يومئذ بعده
ثلاثة ايام تحريما موبدا الى يوم القيمة واستمر التحريم ثم و ابن عباس رضى الله عنهما الى قولهم
توهمش بها جواب عما يقال من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

مقرر الاجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهر أو سنة شاكها في
عشرة ايام وكل من تزوج وهو صحيح لا يملك النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ولنا انه اني بجمع المتعة والعبوة في العقود المعاصرة لا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيف او قصرت

ابن عباس صح رجوعه عن اياحة المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد ان
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة ثم مقرر الاجماع ش
اي اجماع الصحابة في تحريمها ثم والنكاح الموقت باطل ش وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط
كل نكاح موقت متعة وفي ملحق البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لزم من مثل ان
يتزوج الرجل امرأة بشهادة شابين عشرة ايام ش هذه صورة النكاح الموقت وقوله وعشرة
ايام ليس بقيد وكذا قوله شهرا او سنته ونحوها والفرق يذكر لفظ التزوج في الموقت ودون المتعة
وكذا بالشاوة فيه ودون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنووي عن زفران نكاح
المتعة صحيح ويتايد عنده قال السروجي ونقلهم غلط وانما قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره من
اصحابنا هو الذي ذكره المصنف وغيره ثم وقال زفر هو لازم ش اي لنكاح الموقت صحيح
والتوقيت باطل طال المدة او قصرت لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه اني بالاجماع
والشروط الزائدة على ما يتم به النكاح فصيح الايجاب وبطل الشرط ثم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ش كما لو تزوجها بشرط ان لا يطلقها بعد شهر وعن ابراهيم النخعي النكاح يهدم الشرط بشرط
يهدم البيع وذلك لان النكاح من الاستقطاعات لان معناه سقوط حرمة البيع في حق الزوج
الا انه شرع لما ضروريا لا بل شرعية الطلاق ولهذا لا يبطل بالشرط الفاسد ثم ولنا انه ش اي
النكاح بالتوقيت ثم اني بلفظ المتعة ش يعني اني بمعنى المتعة بلفظ النكاح لان معنى المتعة
هو الاستمتاع بالمرأة لا المقصد مقاصد النكاح وهو موجود فيما نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة
ثم والعبوة في العقود المعاصرة في شئ لا لا لفظا الا ترى ان الكفاية بشرط براءة الاصيل حواله
والحواله بشرط مطابقة الاصيل كفاية ثم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

لان التاقيت هو المعين بجمته المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقد واحد واحد بهما لا يحل له نكاحهما صح نكاح التي حل لكاهما ودخل بكاهما الاخر

ش احذر من قول الحسن بن زباد انما ان ذكر من الوقت ما لم يعلم انها يعيشان اليه كما يه سنته او اكثر كان النكاح صحيحا لانه في معنى التابيد وهو راية عن ابي حنيفة وشار الى وجه الظاهر بقوله هم لان التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد ش لان مقتضى قوله تزوجك التابيد لانه لم يوضع شرعا الا لذلك ولكنه يحتمل للمتعة فاذا قال لي عشرة ايام عين التوقيت لجهة كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثيرة سواء وشكل بذه اسالة بما اذا شرط وقت ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحيح بشرط باطلان لان شرط مبنيا وبين ما نحن فيه وجيب بان الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترط بعد شهر ليقطع به بسيل على وجود عقد مويدا وهذا هو معنى الشهر لا يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا بشرط باطلا واما صورة النزاع فاشترط انما هو في النكاح لاني قاطعه ولما هو صحيح التوقيت لم يكن مبنيا بعد سنة المدة عمت كما في الاجارة وقال المالكي فيما يتعلق بمجلة النكاح ان لنا كنه بين اهل سنته والاعتزال قال الامام الربيعي لا يجوز وقال الامام الفضل من قال انما من انشاء التثنية فهو كاف لا يجوز نكاح نسائهم وقال ابو حفص الكروبي لا ينبغي ان يزوج الحنفى بنته من الشفوي ولكن يزوج بنتهم وفي فتاوى الصنعى قال بعض المشايخ يجوز ان يزوج بنته من الشفوي وقياس ما ذكره لا يجوز قيل لا باس بتزوج النصارى وهو ان يزوجهما على ان ياتيهما نهارا دون الليل ذكره ابن سمين وجه هذا التقيد وعن ابن دينا من المالكية يفسخ قبل البناء وبعدة بعضهم قالوا يفسخ قبل البناء وثبت بعده ويأتيها ليلا ونهارا قال لانه مويد ويلغوا الشرط ولو لم يفسخا ونيته ان تكون معاهدة فنكاح صحيح وشهدوا الاوراعى في جملة متعة ذكره النووى في شهر مسلم ومن تزوج امرأتين في عتد واحدة احديهما لا يحل نكاحها صح نكاح التي

لأن البطل في أحد وجهيها يخلف ما لا يجوز بين حرمين بل بيع لأن يبطل بالشروط الفاسدة
وقبول العقد في امر شرط فيه ثم جبر المسمى للذي حل فكأنها عند ان حيفته
عند ما يقسم على وجه مثليهما وهي مسألة الأصل ومن ادعت عليه امر أو كنهه تزويرا أو
بينة فجعلها القاضى امرأته ولو كان تزويرا أو كنهه أو بينة فمعه وان تزويرا أو كنهه

حل نکاحها و بطل نکاح الاحمدی شش باجماع الایمة الاربعة وقال السرخسی و هو قول
الجمهور من العلما و احدی قولی الشافعی و ابن جنبل هم لان المبطل فی احدیها بخلاف
ما اذا جمع بین حرم و عید فی البیع شش ای فی عقدة واحدة حیث یفسد البیع فی العید
هم لانه شش ای لان البیع هم یبطل بالشروط الفاسدة شش لان النبی صلی اللہ علیہ وسلم منی
عن مبع و شرط بخلاف النکاح و ایضا الشرط فی البیع بمنزلة القمار لانه قابلتها بمال و لا کذا
النکاح و فرق آخر و هو ان الحولم یدخل تحت العقد نکاح تبعا للعبید بالجملة ابتداء و هو فاسد
و النکاح لا یفسد بذک و یدل علی التفرقة بینما لانه لو قال یعتک هذا العبد فقیمته او لم یدک
شیا کان البیع فاسدا و لو قال تزوجتک ابنک بمثل الشئ او لم یدک شیا کان النکاح صحیحا
و یجب المثل هم و فی قبول العقد فی الحرم شرط فیه شش ای فی صحیح البیع فی العید
لانه لو لم یکن كذلك لزم تفریق الصفقة و ذلک مسلم و شرط قبول الحرمة شرط فاسد
و البیع یبطل بالشروط الفاسدة لا النکاح هم تم جمیع المسمی فی العقد شش یشترک فی البیع
عند ابی حنیفة شش و به قال الشافعی فی قول هم و عند ما شش ای عند ابی یوسف و محمد هم یقسم
علی مهر شلیها شش و به قال الشافعی فی قول واحد فی قول یستحق المثل فساد المسمی بحبالة
و به قال مالک فی قول و فی المثنی تزوج ابی بانی مائة واحدة مع النکاح و کذا فی شرط قول الشافعی
و ابن جنبل و عنهما یجب لكل واحدة مهر شلیها هم و هی سلة الاصل شش ای المبسوط هم و من ادعت
علیها امرأة انه تزوجها و اقامت بینة فنجعلها القاضی امرأته شش بمقتضى شهادة البینة هم و لم یکن و
شش ای الحال ان الرجل لم یمکن تزوج هذه المرأة هم و معها المقام و شش بفتح المیم و ضمها ای مع المرأة
الاقامة مع الزوج هم و ان تدعه شش ای و معها ایضا ان ترک هم ان یجاسمها و هذا شش ذلک

عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف إذا كان في قوله الآخر وهو قول محمد بن الحنفية
بطلان ما هو قول المشافعي لأن القاضى خطأ المجته إذا لم يكن كذباً فصار كما إذا ظهر منهم عبث
أو كذا في حنيفة لأن الشهود صدقوا عندنا وهو المجته لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق

من الحكم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وبه المسئلة بقية بين الفقهاء بأن قضاء القاضى
بشهادة الزور في العقود والنسب ينفذ عند أبي حنيفة ظاهره أو باطنه ومعنى نفوذ ظاهره ظاهره
فيما بينا بثبوت التكمين والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذ ثبوت الحسل عند الله تعالى
هم وهو قول أبي يوسف أو لا شىء أى قول أبي حنيفة هو قول أبي يوسف أو لا هم وفى قوله الآخر
شىء أى قول أبي يوسف أو لا هم وهو قول محمد بن الحنفية ان يطأ أو هو شىء أى قول محمد بن
الشافعى شىء وقول مالك وأحمد أيقنا وعلى هذا الاختلاف فى البيع فلو أوعى بيع جارية ولم يسمها
فى الواقع فيقتضى الجارية للمدعى حل وطبها عنده خلافاً لهم وكذا إذا دعت المرأة الطلاق الثلاث
على زوجها وهو ينكر وأقامت بيته ولم يكن طلقها فى الواقع فقتضى القاضى بالطلاق الثلاث
تزوجت بزوج آخر حل لثانها فى أن يطبها عنده وعندهم لا تحل للاول ولا لثانها وكذا الاختلاف
فى الفسخ والحاصل فى المسئلة أربع أقاويل فالأولى حنيفة يقول لثانها للاول وعندهما لا تحل لثانها
والاول للمهرية والشافعى يقول يطأ الاول سر أو لثانها فى علانية وفيه اجتماع جليلين على امرأة واحدة
فى طهر واحد وهو صحيح والادوية ما قاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا فى جامع المجوبى هم لأن القاضى
أخطأ المجته إذا شهد كذباً شىء بالفتحات جمع كاذب والخطأ فى المجته منع النفوذ باطنهم كما
إذا ظهر منهم شىء أى الشهود هم عبث أو كفار شىء أو محدرون فى القذف والشهود
يعلم بحالهم فإن قضاؤه ينفذ ظاهره أو باطنه وكذا الوقضى بملك منكوته الغير أو معتدة الغير
بشهادة الزور فإنه ينفذ ظاهره أو باطنه بالاجماع هم وعن أبي حنيفة ان الشهود صدقوا شىء
بالفتحات جمع صادق هم عنده شىء أى عند القاضى هم وهو المجته شىء أى صدق الشهود
عند القاضى هو المجته هم لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق شىء الحاصل ان القاضى

محبلة والكفر والرق كان الوقوف عليهما متليسا واذا اتى القضا على المحبة
وامكن تنفيذه باطنا بقدره النكاح نفذ قطعا للمنازعة

ما سورا نقضا وبنية صادقة والتكليف بحسب الوسخ وليس في وسعه الوقوف على صدق الشهود
حقيقه ولذا اذا اقيمت البنية وثبتت عنده صدقهم بالتعديل او غيره بحسب القضا وحتى لو لم يكن
على نفسه يكفر ولو اخره بفسق وحجت ههنا صدقهم بالتعديل في طئه فياخره فوجب تصحيح قضاءه المكن
هم بخلاف الكفر والرق شس هذا جواب عن قولهما فقار كما اظهر انهم عبيد او كفار تقريره ان العبد
والكافر ليعرفون بسياهم لان الوقوف عليهما مقيس بالامارات واذا اتى القضا شس
على ميتة المجهول هم على الحجة وهي الشهادة الصادقة عند القاضي هم وامكن تنفيذه شس اي
تنفيذه الحكم باطنا بتقديم النكاح جواب عما يقال القضا اظهر ما كان ثابتا لا اثبات ما لم يكن والنكاح
لم يكن ثابتا فكيف ينفذ القضا باطنا فاجاب بقوله بتقديم النكاح يعني بتقديم النكاح على
القضا بطريق الاقضاء كانه قال انكحك اياه وحكمت بينهما بذلك هم نفذ قطعا للمنازعة شس
يحل له ان يطالب باليلامنازعة في طلب الوطى ثانيا فان قيل ان كان قضاءه متضمنا ان شاء
بالعقد ثابتا فيشترط الشهود عند قوله قضيت قلنا قال شمس الائمة السخى وغيره انه لا ينعقد باطنا
بقوله قضيت الا بحضر الشهود وبه اخذ عامة الشايخ وهو قول الزعفراني وقيل لا يشترط حضور
الشهود لقضايه لان العقد ثبت بمقتضى صحة قضايه في الباطن وما ثبت بمقتضى صحة الغير لا يثبت
بشرائطه كالبيع في قوله اعق عبدك عني بالف وقد جرى الاكمل في هذه المسئلة بحيث مع شخص
تولى سن اولياء المقاربه وذكره في شرحه ثم قال واما سنان في هذه المسئلة على رضى الله تعالى
عنه واقام شاهدين ففرضي بالنكاح بينهما فقالت المرأة ان لم يكن به يا امير المؤمنين تزوجني
منه قال على رضى الله تعالى عنه شاهاك زوجاك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضايه لما امتنع
عن العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحمينها من الزنا وكان ذلك منه

مخبرون لا ملوك للرسله لان في الاسباب تراجم اخذوا من الله العلم باب في كونه وليا
والاكفاء ونيقند كبر العاقله البالغة وضلها اولن لم يعقد عليها ولي بكم اكانت وثيبا
عند ابن حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف كذا انه لا يعقد الا بولي

بشهادة الزورهم بخلاف الاملاك المرسله في اي الملقه عن اثبات سبب الملك ان اوشى
لما سلقاني الجارية او الطعام من غير تعيين شراء وارث لا يعقد القضاء فيها الا ظاهرا بالاتفاق
حتى لا يحصل للقبضه وطبهاهم لان في الاسباب تراجم اش لانها كثيرة ولا يمكن القاضي
تعيين شئ منها بدون الحجة هم فلا مكان ش في تنفيذ الظاهر لانه لا يمكن تقديم شئ
من اسباب الملك في القضاء لعدم اولوية بعضها على بعض ولا يمكن تقديم الكل
للاستحالة بخلاف القضاء بالنكاح لان طريقة تعيين من الوجهة قلنا فيمكن تنفيذه واثباته
في البتة والصدقة وعن ابن حنيفة روايتان في روايته الحقها بالانكحة والاشربة من حيث انها
تحتاج الى الاسباب والقبول وفي روايته الحقها بالاملاك المرسله لانه لا ولاية للقاضي لاسنا
تلك مال الغير فيعرض

باب في الاولياء والاكفاء لما ذكر النكاح والفاخذ ومحله شرع في بيان العاقد
والولي اى هذا باب في بيان حال الاولياء والاكفاء والاولياء جميع ولي وهو الملك ليقال
ولي اليتيم والكفيل اى مالك امرها والاكفاء جميع كفؤ وهو النفي ومنه كافاه اى سواه هم ونيقند
نكاح الحرة العاقله البالغة برضا وان لم يعقد عليها ولي شئ يعني هي زوجت نفسها بنفسها هم
سواء كانت بكر او ثيبا ش واختار به عن قول اصحاب الظاهر فانهم فصلوا بين البكر والثيب
فقالوا ان كانت بكر الا يصح كاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح هم عند ابن حنيفة وابي يوسف في
ظاهر الرواية ش اختار به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لهما
باز النكاح والا فلا هم وعن ابي يوسف ش يعني في غير ظاهر الرواية هم انه لا يعقد الام لولي
ش ابو يوسف او لا يقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذ كان لها ولي ثم رجح وقال

وعند محمد بن يعقوب موقوفنا وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعيب أو النسب أو أصله

صح النكاح سواء كان الزوج كفوا لها أو لا وذكرا لها أو لا وحي قول أبي يوسف أن الزوج إذا كان كفوا لها أمر القاضي بإجازة العقد فإن إجازة جازوان أبي لم يجز ولم يفسخ ولكن سبج القاضى فيجيز ذكره في المبسوط هم وعند محمد بن يعقوب موقوفنا إلى إجازة الولي ش سواء كان الزوج كفوا لها أو لا فإن الولي جازو لا فلا ومن العلماء من قال أن كانت غلبته مشرفة لم يجز تزويجها نفسها بغير رضی الولي وإن كانت فقيرة يجوز تزويجها نفسها بغير رضی الولي هم وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعارة النساء أصلا ش ولا توكيل من ولا بد من الولي أو السلطان عند عدمه ويروي ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال مالك أن كانت ذات حسن وجمال وشرف أو قال يرغب في مثلها لم يبيع كاحما أو ابولي وإن كانت بخلًا فذلك جاز إن يتولى كاحما جنبى برضا أو لا يتولاه بنفسه قليل هذا النقل عنه غلط والصحيح عنه أن الزنية إن زوجها الجار وغيره ليس بولي جازو التي لها موضع فإن زوجها غير الولي فرق بينهما فإن إجازة الولي أو السلطان جاز والشافعي وأحمد شرط في ذلك ويستند لا بقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن قال الشافعي هذه ابتدائية في كتاب الله عز وجل تدل على النكاح بغير ولي لا يجوز لأنه منهي الولي عن الفصل أي المنع والمنع أنما يتحقق منه إذا كان الممنوع في حبه أو الخطاب للأولياء وروى البخاري وأبو داود والترمذي والنساء من رواية الحسن عن عتقل بن يسار قال كانت لي اخت تخطب إلى فاستعما الحديث فأنزل الله هذه الآية فلا تعضلوهن وروى الترمذي حديث ابن عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة تكلمت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث ورواه أبو داود والشافعي ابن ماجه والبيهقي والترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

لأن النكاح يراد لمقتضى أصله والتفويض اليه من محل بهما

صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي واخرج الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن الحسن بن عمار
بن حصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
الا بولي وشاهدي عدل وروى الدارقطني ايضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه الحاكم من حديث النسائي رضي الله تعالى عنه
لا نكاح الا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن بن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجوز النكاح الا بولي وشاهدي عدل وروى ابن ماجه من رواية هشام عن حسان عن محمد بن سيرين
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
فان الزانية هي التي تزوج نفسها وروى ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة بن ذؤيب
عن معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير ولي
فهي زانية وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابى سفيان عن جابر بن عبد الله عن النكاح الا بولي
فان اشجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وروى ابن عدي في الكامل من حديث ابي بصير بن بيان
عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير اذن وليها
فانكاحها باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمر
وابى ذر والمقداد بن الاسود والمصورين محرمته وام سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم واما
استدلالهم بطريق العقول فهو ما اشار اليه المصنف بقوله هم لان النكاح يراد بمقاصده شتى ومقاصده
يكون يتعدى التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليها الا بالعقل الكامل وعقلها ناقص كحديثهم والتفويض
اليهم شئ اى تفويض عقد النكاح الى النساء هم مغل بهاش اى مقاصد النكاح لانهم شرعيات الاصل
سيات الانتظار لا سيما عند بيان الشهوة فان الشهوة اذا ثارت حجت العقل من تحصيل النكاح في القرب فلو

الان محمد لا يقول يرتفع الخلل بل جازة الولي ووجه الجواز انما
تصرف في حقهما وحي من اهلها لكونها عاقلة مميزة ولهذا

ليس بما يعين النفس في عار لا حتى ولا ينقص قلنا هذا مردود بما اذن لما الولي بان ياذن ولو
بخير الخلل فكان الواجب بجواز صيغة وهم لا يقولون في هذا القول هم الا ان محمد يقول يرتفع
الخلل باجازة الولي ش والاشتمال من قول محمد بان ياذن في حقها بالرد لما قال انهم
وتقرير ما قاله محمد ان الفرار الموهوم ينبغي باجازة الولي ولا خلل في نفس العقد فيصح موقوف باجازة
وقال ايضا ينفذ عقد الولي عليها بسكوتهما عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ بسكوتهما كالاشتمال
قلنا سكوتهما اذن منها يجعل الشارع ذلك اذنا منها فلم ينفذ الا باذنها لو كيما قالوا يجب
على الولي تزويجها عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا هذا مستنوع
بل به تاذن لمن يزوجه او تباشر بنفسها ما لو قام بها وصف نقص بسباب الهية
الامانة العامة والخاصة وسلب الشهادة فيما يندرسى بالشبهات وسقوطه الجمعية
والجماعات فصارت كالرخصة قلنا هذا قياس شبهه باطل والنكاح ليس من الحدود
ولا ما يندرسى بالشبهات وانما سقطت الجمعية والجماعات للفتنة وقولهم يبطل بالمسافر
ولا بسلب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها
نقص صداقها وفي حق انفسهم والاسكان قلنا هذا الخوف الفتنة عليها قالوا انها
قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يبطل هذا السفر الكج فانها تسافر بغير محرم
ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز ش اى جواز عقد النكاح المرأة
الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انها تصرفت في خالص حقها
ش حتى كان البذل الواجب بمقابلتها لها هم وحي من اهلها ش اى المرأة
من اهل التصرف خالص حقها لمكونها عاقلة مميزة ولهذا ش اى ولا بطل كونها عاقلة

كان لهم المنصوص في المال ولها اختيار الزوج

مميّزة هم كان لما تصرّت في المال ولما اختار الزوج شئ بالاتفاق وكل تصرّف بها شأنه فهو بائن
فان قلت لا نسلم انما تصرّت في خالص حقها بل في حق تعلق به حق الاولياء ولذا لا يجوز اذا لم يكن بكفؤ
لا فرق في ظاهر الرواية فلا يراد عليه واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة فاجواب بان المراد بخالص حقها
ما كان من الموضوعات الاصلية التي ترتب عليها النكاح من تملك منافع لضعفها واجبا بالنفقة والكنس
والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقها فلا يعتبر بالعارض للحقوق المأهولة بالاولياء فان قيل لا استقلال
بالرأي في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسدا ما الكتاب بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن
نهي الولي عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان الممنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث
التي ذكرناها فيجب اولها عن الالية ثم عن الاحاديث فنقول الالية مشتركة الالزام لانه ناهيهم عن
منع النكاح فدل على انهم يمكنون وان قوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعّلن انفسهن وقوله تعالى حتى
زوجا غيره وقوله تعالى ان ينكحن أزواجهن يعارضها واما اجواب عن الاحاديث فياتي احدا احد فنقول
اولا عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن انه يدل على كاحها بمباشرتها
من غير اذن الولي من وجود الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نهيها تعالى عن العضل
اذا تزوّجت الزوجان الثالث ان العضل اذا تراضى الزوجان الثالث ان العضل اسم مشترك بين المنع
وبمعنى الضيق والله يعضال ذلك كله ظاهر في منعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح والظاهر في الالية ان
للأزواج لالا اولياء قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف وذلك بحسب التعليل لعدة عليهن بقوله تعالى ضرار التعدة او كان يطلقون
اذا قربت الفسار حدتهن من غير حاجة ضرر او قال الامام فخر الدين بن الخطاب المنخار انه خطاب للأزواج لالا اولياء قال
الشافعي بها ممنوع على المنخار وادهى من الضيا بونه في حق الولي ممنوع لانه مما عزل فلا يبقى بعضا لغيره واما اجواب
عن حديث معقل بن يسار فان الرازي قال في طريقه مجهول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

تعالى عنها فقيه ثابت بن زيبر قال الله تعالى منكر الحديث ومنعه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
 موقوف على ابن عمر والاحديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث من النبي
 صلى الله عليه وسلم وانما هو راو عن ابن مسعود والاحديث اسبغ بريرة فقيه جبل بن الحسن
 الهنفي وسلم بن ابي مسلم لا يعرفان والاحديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه فقيه نوح بن
 ابي مریم ابو عصمة منعه ابن معين والدارقطني والاحديث جابر رضى الله تعالى عنه فقيه ثوبان
 بن الوليد ابو محمد المحض وكان مدلسا وقالوا ابو مسهر فقيه خثعم ويروى عن قوم مجهولين متروكين
 لا يخرج بهم والاحديث على رضى الله تعالى عنه فقيه اصبح بن سامة ابو القاسم الحنظلي ليس ثبوته ولا يثبت
 شيئا قال ابن معين وقال النسائي متروك الحديث وعليه عمر بن صبيح التميمي ابو نعيم قال انما الذي
 وضعت خطبته النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقع الحديث وفي الجملة قد ضعف البخاري في
 الاموال ورواه يحيى بن معين واسحاق بن راهوية ناسب الى ثعلبة والاحديث لم يثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احد بالانكاح الا بولي وثابت بن مس ذكره فقيه ضار ثمالا اسكر
 كثيره فقيه حرام رواه عن ابن عون العراقي شمس الدين السبط ابن الجوزي وقال يحيى
 بن معين لا يصح في هذه الباب الاحديث عائشة قلنا قد روى ما يخالف حديثها وقد ذكرناه من
 قريب وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الاقاييل دليل على ما ذهب اليه
 بل لمقالة الاولى واراد بهم الشافعي والكاكا واهل احمد واسحاق وابو ثور نظرا فيما سوا اهل السنة
 يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالك
 حدث عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان
 صلى الله عليه وسلم قال الا هم احق بنفسها من وليها واليك تساذن في نفسها ونفسها
 سكو واخرجه من ثلث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
 الحديث بقوله الا هم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى
 عن مالك ثم قال هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم لفتح الغزوة وتسد يد اليل

التي هي خرافات موهوني الاصل اتى لازوج لما بكر كانت او ثيبا مطلقه كانت او متوفيه
عنا زوها قيل واراد بها هنا الثيب خاصه على ما بين انشراح المدعى وقد ذكر
في شري المعاني الآثار للطحاوي وقد اختلف في معنى الايم هنا مع اتفاق اهل اللغة انه يطلق على
كل امرأه لا زوج لها مبررة كانت او كبرية بكر كانت او ثيبا وذهب علماء المجاز وكانه العلماء
ان المراد بها هنا الثيب التي فارقها زوجها قالوا بانه اكثر استعمالا من فارقته زوجها ميت او طلاق
وبرواية الاثبات فيه الثيب فسر وهو ايضا لفظ مسلم الثيب احق بنفسها من وليها وليقاله البكرت ما في
نفسها ولو كان المراد بالايم كل ما لا زوج له من الابكار وغيرهن وان جعن احق بالنفس لم يكن تفصيل
الايم من البكرت معنى وذهب لكونه زوالا ان الايم هنا يطلق على ظاهره في اللغة فان كل امرأه
بكر كانت او ثيبا اذا بلغت فهي احق بنفسها من وليها وعقد ما على نفسها جائز وهو قول الشيبه والنظر في
قالوا ليس الولي من اركان صفة العقد ولكن من تامة وجازة قلت لا شك ان قوله عليه السلام الايم
احق بنفسها عام فيناول الثيب البكر والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعوم العام وانه موجب
لحكم فيما يتناول قطعاً فان قلت رواية الثيب احق بنفسها فيفسر الايم احق بنفسها قلت هذه الرواية
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لما بل قيل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان ابي حنيفة يرجح العمل
بالعام على العمل بالخاص ويصح الايم على الايامي وقال الجوهري الايام الذي لا زوج له من الرجال
والنساء واصلا الايام فقلت لان الواحدة ايم سواء كان متزوج من قبل او لم تنزوج وامرأة ايم
ايضا بكر كانت او ثيبا وقد امت المرأة من زوجها تيم ايمه واما ما يروى ما يمت المرأة وتامم الرجل زمانا
اذا كنت لا تنزوج وقيل اكثر ما يستعمل في النساء وقد قيل في المرأة ايمه قوله والبكرت ساون اى يطلق
الاذن في نكاحها فان قلت قال الترمذي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد اخرج بعض الناس في اجازه
بغيره ولي وليسوا فيه باقدا احتجوا به لانه قد روى عن غيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لانكاح
الابوي وهكذا اغتني به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لانكاح الابوي وانما معنى قوله عليه السلام الايم

وانما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنب

من وليها عند اكتر اهل العلم لان الولي لا يزوجها الا برضاها فقلت هذا الذي لا يليق سبحانه لان هذا الكلام لا يصدر من مثله لان كون عباس متي تساوي هذه الحديثه الصحيح الجمع على صحة حديث ابن عباس تسكلم فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجانبين بالحديث غيره من المصنفين قلت قال الاكمل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجانبين وصار في المتقول انتهى قلت ليس فيه ما يثنى العليل على ما يخفى على المتأمل وما استدلل به اصحابنا مارواه الله قطعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للو من الثيب امر و البكر لستامرا ابو باري في نفسها ومنه مارواه ابو بكر بن ابي شيبة في تصنيفه ان رجلا تزوج ابنته وهي كارهية فقال عليه السلام لا نكاح لك فانكحي ما شئت وقد زوجها من كفو وروى ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية كبر الثيب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان اباما زوجها وهي كارهية فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فقبل زباله ثقات واعلم بالارسل قلت المرسل عندنا حجة ومنه ماروى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح كبر وشيب انكهما ابو بها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجر عن عكرمة مرسل قلت المرسل حجة به مارواه الدارقطني عن ابي سلمة قال انك رجل من بني المنذر ابنته وهي كارهية فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا نكح من الاباذن من وعن الحكم قال كان على رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها امضاه فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي من ش هذا جواب عما يقال اذا تصرف في خالص حقا فلم امر الواسع بالتزويج من ش اذا طالبة وامى حاجتها يطالب التصرف من الولي في خالص حقا فاجاب بقوله وانما يطالب لولي بصيغته المجهول بالتزويج من ش

الى الوقاحة
ثم في ظاهر
الرواية
لا فرق بين
الكفو وغير
الكفو لكن
للولي الاعتدال
في غير الكفو
وعن ابى
حنيفة
لابى يوسف
انه لا يجوز
في غير الكفو
لانه كره من اقام
لا يرفع ويرى
رجوع محمد الى
قولها ولا يجوز
لولي الجواز
البالغة على
النكاح خلا
للسلف في انه
الاعتبار بال
وهذا لانها
جاهلة بامور النكاح
لعدم التجربة
ولذلك

ش المرأة هم الى الوقاحة تش من دفع الرجل اذ اصاب قليل الجيا فتوقع وقاح من الوقحة والوقاحة والوقحة وامرأة
وقاح الوجه وذلك لانها تستحي من الزوج الى محافل الرجال لتباشر بعد لان هذا بعد منها وقاحة لانها لا تقدر على المباشرة
هم ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذ ازهت نفسها من كفوا ومن غير كفوا جاز كما جاورى عن الحسن انه
لا يجوز من غير كفو وشك في المحيط وفي قاضي خان يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للمولى حق الاعتراض في غير الكفو
شش دفعا للمعارضة هذا اذ اتم له فان ولدت فلاحق للمولى في الفسخ كما في قاضي خان والخلاصة في شرح شيخ الاسلام
لحق الفسخ بعد الولادة هم وعنه ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو شش وهي رواية الحسن كما ذكرنا وفي قاضي
قاضي خان والفتية التحار للفتوى في زمانا رواية الحسن وفي رواية الكافي وبقوله اخذ كثير من المشايخ قال شمس الائمة
في المبسوط هذا اقرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يدفع شش اى كم من قضية تقع ولا يقدر احد على دفعها لانه
ليس كل ولي يحبس المرأة ابى القاضي ولا كل قاض يعيدل مكان الاحوط سد باب التزويج من غير كفو قال شيخ الاسلام
لو زوجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار
من رواية الحسن وفي التحايق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه هم ويروى رجوع محمد الى قولها شش اى الى قول ابى حنيفة
وابى يوسف يعنى يتعقد نكاحا ايضا عنده بلاولى يتوقف على اجازة محامو نذهب ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره
ايضا في البدائع وفي قاضي خان كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولي كفوا كان ولا ثم رجع وقال يجوز
في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز فيها و في رواية الطحاوى عنه بحجة القاضي هم ولا يجوز للمولى
اجبار البكر البالغة على النكاح شش يريد انه لا يزوجه بغير رضا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
عندنا فان روتة بطل وان سكنت عند ابنه ان وليها لها فمواذن منها وهو قول الاوزاعي والمشيبي وطاوس
والحسن بن حي وابى جبيره والثوري وابى ثور واحمد وفي رواية والطيهرية واختاره ابن المنذر خلافا للشافعي
وبقوله قال مالك في شهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابى ليلى وعند الحسن البصري اب بنت ابيها
وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ابها لم يتامر بها والنكاح في عيال غيره اسامر ما ولكن يتحب عند السلف
استبذناهم له شش اى للشافعي هم الا اعتبار بالصغيرة اى القياس على الصغيرة لان الصغيرة
اذا كانت بكر امتزج كرها فكذلك البالغة والجامع بينهما الجاهلة وأشار الى هذا بقوله هم وهذا شش اى وجوب التمسك
بالصغيرة هم لانها جاهلة بامر النكاح لعدم التجربة شش لانها لم تمارس الرجل فلا تقف على مصالح النكاح ومفاسده
فكان بلوغها بكرة اكبلوها مجنونون هم ولهذا شش اى لاجل كونها جاهلة بامر النكاح فيقبض الاب صداقها

بغير ما كان في الصغيرة ثم ولنا انها شح اى البكر البالغة ثم حرة فالحرية والخطاب وصفان مؤثران
 في ولاية الاسترداد بالتصرف ثم فلا يكون الغير عليها ولاية شح كما في المال ثم والولاية على الصغيرة شح جواب
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالطلاق لان الولاية على الصغيرة ثم لقصور
 عقلها شح وفيما نحن فيه ليس موجود ثم وقد كمل بالبلوغ بدليل توجبه الخطاب عليها فصلا لا يجازى
 عليها ثم كمالها شح اى كالايجار على الغلام او كان ثلث العلم وكالتصرف في المال شح اى صار كالتصرف
 في المال اى على البكر البالغة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه ثم وانما يملك شح جواب عن قوله ولما يقبض الاب
 صداقها تقريره انما يملك ثم الاب قبض الصداق برضاها وولاية شح بمعنى بالسكوت لان الخطاب ان كذا
 عن قبض صداقها وان الاب هو قبض حتى يحجز بملكك مع مال نفسه لم يبعثها الى بنت زوجها فكان ذلك اذ ما ولى
 ثم ولما شح اى ولا جمل ذلك ثم لا يملك شح اى الاب قبض صداقها مع نهيها شح باه عن ذلك
 لان الدلالة تبطل بالمصريح لم يستدل المصنف للشافعي بها بالحديث ولاننا ولا احاديث الذي يستدل بها اصحابنا
 في هذا الباب قد ذكرنا ما عن قريب ثم قل شح اى القدوري فانه استاذها شح اى فاذا طلب الولي الاذن
 منها قبل المباحح حال في المبسوط يساونها خالية لاني ملا من الناس كيلا يمنعها من الرد ولا يذهب حشمة الاب
 عند الناس بردها ثم فسكت او ضحكت وهو اذن شح اى سكوتها وضحكها اذن وكذا اذا ايسمت يكون ضحى هو
 من المذهب ذكره الحلواني كذا في المحيط ثم لقوله عليه السلام شح اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت فقد رضيت شح هذا غريب بهذا اللفظ وروى الاية بثلاثة من حديث ابى دهره رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيف اذنها قال ان سكنت ثم ولان جهة الرضا فيه راجحة شح اى لان جانب الرضا يرجح على جانب الرد ثم لانها
 تستحي عن اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك اول شح اى اكثر دلالة ثم على الرضى من السكوت شح اى على الرضا
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح باسماحت من جملة ما اذا اذابت لانه دليل السخط والكره
 غالبا شح والبكر على السرور فلا عبرة به ولكن ليس يرد حتى لو رضيت بعده يتفقد الحكم ثم قيل اذ ضحكت كالمشقة بما
 لا يكون رضى شح والضحك الذي يكون بطريق الاستمرار معروفة بين الناس في المغني والحاوي ان كبت وكان وجهها
 يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى ثم واذا كبت بالاصول لم يكن رد وان ايسمت لم يزوجه شح وفي المبسوط قال الفضل
 اذا كان بكها بصوت كالويل يكون رد او اذا خرج البع من غير صوت لا يكون رد لانها تحون على مفارقة ابو بها

يقبض الاب صداقها
 بغير امرها ولنا انها حرة
 فلا يكون لغيره عليه ولاية
 الايجار اى لا يجازى
 لقصور عقلها وقد كمل
 بالبلوغ بدليل توجبه
 الخطاب وتمامها كالتصريح
 وكالتصرف في المال
 وانما يملك الاب
 قبض الصداق
 برضاها دلالة
 ولما لا يملك غيرها
 قال فاذا استاذنها
 الولي فسكت وضحكت
 فهو اذن لقوله عليه السلام
 البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت
 فقد رضيت لان جهة الرضا
 فيه ارجح من السكوت
 اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك
 اذا كان حارا لا يكون رضى
 ما اذا كبت دليل السخط والكره
 وقيل اذ ضحكت كالمشقة بما
 لا يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى
 اذا كان بكها بصوت كالويل يكون رد او اذا خرج البع من غير صوت لا يكون رد لانها تحون على مفارقة ابو بها

قال وان فعل

هذا اغتروا لولي

يعني استأمر غيره

الولي او في غيره

اولى منه لو يكن

بصاحته في الحكم

به لان هذا السكوت

لقلة الالتفات

الى كلامه

فلم يقع دلالته

على الرضاء

ولو وقع فخصو

محمّل والاكتفاء

بمشبه للمصلحة

ولا حاجة

في حق غيره

الاولياء بخلاف

ما اذا كان

المستأمر

رسول الولي

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

وعليه الفتوى وعن ابي يوسف ان البكر وعنده رضى في جامع قاضي خان ياخذ بمسوع عنها ان كانت باردة فهي من السرور
فيكون رضى وان كانت حارة فهي من الحر فيكون رد او قيل ان كان غدا فوضى ان كان بالحر فودق قل انما فوضى البكر فوضى
الا ان يكون مع الصياح او ضربته الخ فائدة في كتاب الاجناس من جعل السكوت رضى في عشر مسائل الاولى السكوت عند
استي الولى الثانية في بيع المملوكه فاعلا في السيرة البيع علانية وهو لم يثبت في قول احمد بن محمد بن خالد بن محمد بن
الحسين بن يحيى الثالث وقع عبد سلم في الغيبة بعد امر السكوت فتمت ومولاه حاضر ساكت ولم يطالب العبد فلا يسبل له على العبد
بعد ذلك الرابعة قبض لم يشترى المبيع بغير اذن البائع وهو ساكت قبل نقدا ثم خرج اذن له فيه انما استلم على عبد لم يرد
فصكت ثم اذن له في القباة السادسة سكوت اشفيع بعد العلم بالبيع بطل حقه فيها السابعة عبد مملوك وهو ساكت ثم قال انما لا يقبل
رواه الطحاوي في مختصره فقال له قم مع مولك فقام لزمه البيع الثامنة قال والسلا اسكن فلانا وارى او لا تركه في دارى وهو نازل فيها
فصكت بحيث وان قال لا اخرج فابى ان يخرج فصكت الحادية لاحتث التاسعة ولدت امرأة ولدا فنهاه الناس به فصكت العاشرة
بعضا ففصكت وزاد السروحي عليها اربعة اخرى الاولى لو قبض للموئيد في المجلس والواهب ساكت ملكه استحسانا الثانية
قبض المبيع في البيع العاشر البائع ساكت ملكه المشتري الثالثة لو جات ام الولد بولد آخر فصكت للمولى يوم او يومين لزمه ولا يصح
نفية بعد ذلك الرابع مجهول لهنب اوباع وهو ساكت ينظر مع بيده وما كانه اقر بالبيع وقد ذكر الكاكي خمسة اخرى الامة اذ هي
بالولد فصكت لزمه الثانية قال لغيره بغيره عدي فصكت ثم قلم وبيع كان ذلك قبوله للتوكيل الثالثة شق رزق غيره وهو حاضر فصكت
حتى سال فافيه لم يضمن الرابعة زوج الصغيرة غير الاب والجد فصكت بكرة فصكت ساقه بطل خياره الى مته اى غيره ببيع ماله عرضا
او عقار فقبضه ما المشتري ففصرت فيا زاناه وهو ساكت سقط دعواه ذكره في نية الفقهاء ثم قال شى اى محمد بن الجراح الصغير
ثم فان فعل ذلك شى معنى الاستدلال من غير الولي شى اى من الاجانب ففسر قوله فان فعل به اقول يعنى استأمر اى غيره
او ولى غيره اى لو استأمر با ولى غيره اولى منه كاستئذنه الا مع وجود الاب قوله غير اولى منه بطل وقف صفقه قوله لى الصغير فى منه
يرجع الى الغير لم يكن رضى حتى يتكلم لان هذا السكوت لقلة الالتفات شى اى لقلة التفاتهما من الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضاء
شى وبما قال انما فوضى م ولو وقع شى اى السكوت دليلا على الرضى فهو محتمل شى اى محتمل الاذن والرد م والاكتفاء بمشبه
شى اى بطل السكوت المحتمل م للحاجة م شى اى حاجة الانكاح ولا يوجد ذلك في حق غير الولي وهو معنى قوله م
ولا حاجة في حق غير الاولياء شى وهذا رد لقوله ولو وقع اى السكوت وفي المبسوط وكل عن الكرخى ان سكوتها عند الاستئذان
الا جنى يكون رضى لانها تستبى من الاجنبى اكثر مما تستبى من الولي والاول اصح ولا يكون اذن اذا استأمر با
قريب منها او عبد مكاتب م بخلاف ما اذا كان المستأمر رسول الولى شى يعنى يكون استأمر رسول

المولى كاستيثار المولى من لاشئ اى لان رسول المولى هم قائم مقامه شئ اى مقام المولى وفى الباعث استيثار
المهر البائع على وجهين الاول ان يستأذنها بعده والسكوت فيما رضى فى الوجهين اذا كان الزوج هو المولى الاقرب قبل العقد
والثانى ان يستأذنها او وكيله او رسولها لان المولى لا يبعد ولا ينهى يعقبه فى الاستيثار تسمية الزوج على وجهه مع المهر
شئ اى يقع بالزوج المعروفة حتى لو قال زوجك بعض حيي اى او بعض يابن محي لم يكن سكوته رضى لان الرضى بالجمهور
لا يصور قيل لو بعد عليها جاعة فسكتت زوجها من احداهم وكذا لو ذكر ابن فلان وهم يحسون قالوا والشرط ان يكون الزوج
كفو والمهر واخر حتى لو لم يكن كفو ولم يكن المهر واخراد علم احد بهما لم يكن سكوته رضى الا فى حق الاب والمهر عند ابى حنيفة
لان الاب والمهر عند وفى هذا العقد وعندهما المولى مطلقا لان الاب والمهر بمنزلة الاجانب فى هذا العقد كذا فى جامع
قاصينان والمبسط والمبسوط وقال الشافعى يشترط المطلق فى غير الكفو فى قوله وفى غير المثل واستيثار وكيل الاب كالأب
وفى القنية لو قال الاب يذرك فلان بغير كذا حتى ثبت مرتين وهى فى كلاهما فزوجها باذ ولو قال لها اريدان ازوجك
من رجل فسكتت لا يكون رضى بكذا روى عن محمد لعدم العلم وفى الحاوى قيل ابو نصير عن رجل قال لنبنت زوجتك من
رجل فسكتت فهو رضى ولا خيار لها قال ازوجك من رجل فسكتت لم يكن رضى ودفق بين المأني والمستقبل وعن ابى القاسم
السفاري انما رضى الفضلين وقال صاحب الحاوى وبها نأخذ وفى جوامع الفقه لو قالت كنت قلت لك لا اريد فنه
وكذا لا رضى اولادها خبير او ناكاح جهته ولو قالت لا تشبه اولاد اريد الا زواج فليس بزوجه حتى لو رضى بعد ذلك صح ولو قالت
لا اريد فلانا فهو رضى ولو قالت لا ارضى فخم قالت رضى موصولا لا مجاز وان فصلت بطل ولو قالت ذلك اليك
فهو رضى لم ينظر رغبة فيه شئ اى لينظر رغبة المرأة فى الزوج المسمى من رغبة ما منه شئ اى من الزوج المسمى
ولنظر رغب اذا اشتمل على رضى على عدم الرغبة من ولا يشترط تسمية المهر شئ اى عند تسمية الزوج فى الاستيثار
هم هو الصحيح شئ اى ترك تسمية المهر هو الصحيح واخر زوجه من قول بعض المتأخرين حيث قالوا لا بد من تسمية المهر فى
الاستيثار لان رغبة ما تختلف باختلاف المهر فى القلة والكثرة والصحيح انه لا يشترط كذا فى المبسوط وفى جامع قاصينان
لان الظاهر يختلف باختلاف الزوج لان الاب لا ينفك على مرادها فى حق الزوج فلما فى حق المصدق يعلم مرادها
فى ذلك وهو صدق شئ اى لان فى النكاح صفة بدون شئ اى بدون ذكر المهر وهو صحيح بدون ذكر الزوج
وفى المكانى اذا كان الزوج ابا او جدا لا يشترط لانه لا ينقص من المهر الا بغير من ينفق المهر والمنفق المهر من غير
تفصيل من ولو زوجهما شئ اى زوج المولى المرأة من قبلها المهر فسكتت فهو على ما ذكرنا شئ اى من فصول الرضى
بالفك السكوت ومن النكاح لان وجه الدلالة فى السكوت لا يثبت شئ اى من حال الاستيثار ومال بلوغ المهر

لان مقام مقام

وتعتبر فى الاستيثار

تسمية الزوج

وجبة تقع

لتظهر رغبته

فيه من عبدا

عنه ولا تشترط

تسمية المهر

هو الصحيح

لان النكاح

صحيح

بدونه

ولو زوجهما

فبالحق الجبر

فسكتت

فهو على

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

فى السكوت

لا يختلف

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

فى السكوت

لا يختلف

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

فى السكوت

ثم المخبر ان كان
فضولاً يشترط
فيه العدد او احد
عند ابي حنيفة
خلافاً لهما ولو كان
رسولاً لا يشترط
اجماعاً وله
نظائر ولو استأذنا
التيب فلا بد
رضاهما بالقول
لقوله عليه السلام
التيب تشاور
ولان النطق
لا يعد عيباً فيها
وقل الجأء بالمأذنة
فلا مانع من النطق
في حقيهما واذا زالت
بكرتهما وثبة
او خيفة او حرجة
او غيب في حكم النكاح
لانها كالحقيقة لان مصيبتها
اولاً لها ومنه البكورة

لان المعنى الذي صار السكوت لاجله ينفي قبل العقد وجوب بعده وهو العجز عن النطق بسبب الحياء ثم المخبر ان كان فضولاً
يشترط فيه العدد او العدد ان يمتد الى حذيفة خلافاً لما في ابي يوسف ومحمد فان عندهما الاجازة كاف لا يشترط
العدد ولا العدالة هم ولو كان رسولاً شئ اى ولو كان المخبر رسولاً لا يشترط شئ اى العدد والعدالة هم اجماعاً
شئ لانه تمام مقام الولي هم وله نظائر شئ اى لهذا الخلاف الذي وقع بين ابي حنيفة ومالك في اخبار النفقة
نظائر من المسائل وهي عزل الوكيل ونحو المأذون وودعه للعلم بفسخ الشكره وسكوت الشفع من الطلب واعتاق العبد
الباقي ويجه بعد الاجازة في الكل يشترط العدد والعدالة من ابي حنيفة خلافاً لما في ذكر الخلاف في وجوب الشرايع على
المسألة التي لم يهاجر ذكره في الثاني هم واذا استأذنا الشيب فلا بد من رضاها بالقبول شئ اى باجماع بين الاذنة
اذا كانت بالغة وفي الشيب الصغيرة لا يحتاج الى رضا اهل بيته الوالد جبراً عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى
لا اعتبار بهما فانما هو زوج حتى تبلغ ويرضى هذا من مالك وعند احمد لا يجوز اجابة الصغيرة والكبيرة وبذرة ولديته من مالك
الا ان احمد قال اذ بلغت تسع سنين نكح اذ نكح في النكاح وغيره هم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله
عليه وسلم الشيب تشاور شئ هذا قريب بهذا اللفظ ورد في مسلم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
مرفوعاً والشيخ احم بن حنبل في ابوابه وروى الترمذي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما مرفوعاً والشيخ احم بن حنبل في ابوابه وروى الترمذي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله
عنه صلى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الشيب امرهم ولان النطق لا يعد
عيباً منها وقل الجأء بالمأذنة بالرجال شئ فلا يكفي بسكوتهما عند الاستيثار ولا مانع من النطق في حقهما اى في حق الشيب
بنكاحات البكرهم واذا زالت بكارتهما وثبة شئ وهي الوثوب من فوق هم اذ طرفة او خيفة شئ او سبب ورود
الحين هم او جراحة شئ اما بت موضع العذرة هم او غيب شئ اى او سبب تقيس من غيب عيوب اذ اجازت
وقت الزوج فلم تجوز وقيل غيبت الجارية اذ اطلت كتمانها في منزل اليها بعد اذ اكلها حتى خرجت من حمارها ولا
وقال ابو زيد كذلك غيبت الجارية تقيساً وقال لا معنى لا يقال غيبت يعني بالتشديد ولكن غيبت على صيغة المجهول
وعنها اليها وكذلك بشدة حمين وتعل ثقل وباصبع ادمهم في نكاح البكار شئ في كون اذ نكحوا سكوتاً هم لانها
كبر حقيقتها لان مصيبتها اول مصيبتها لها شئ وبع قال الشافعي في الامح والملك واحمد وابن ابي هريرة وهو قوله الحمير
وقال بن جبر من اصحاب الشافعي هي كالشيب لزوال عذرتها هم ومنه البكورة شئ اى ومن اشتقاق البكر البكورة
وبى التي تدرك من الثمار اذ قال الكل البكر من يكون مصيبتها اول مصيبتها هذه اى التي زالت بكارتها بوثبة

ونحوه بالاشتقاق من الباكورة قلت الامر بالعكس يدل عليه قول المصنف ومنه الباكورة وقول النضام والباكورة من
 انصر الباه وهي اول النصارى ومنه البكورة اي ومن اشتقاق البكر وتحقيق الكلام منها ان هذه المادة وهي الباه والباكورة
 والراياتي منها الفاظ على معان مختلفة غير خالية عن المعنى الاصل وهي الاوليه وهي البكر بالكر العذر او المزايا التي كانت
 بطنا واحدا وبكر بالكر ولد بالكر وكذلك البكر بالكر من الابن بالفتح الصبي منها وبكره البكر السبق عليها بالفتح ايضا وبكرها
 ايضا بوقبلة وهو بكر بن اهل بن قاطم ولا يتحقق بعد الممارسة فوالد بكارته بئش اي التي زالت بكارته بئش في كذا
 سن اي هي في حكم التي زالت بكارته بونته ونحوها اي لعدم ممارستها بالرجال لا بكارم عند ابني حنيفة ليس
 وبه قال لك واحمد في رواية وحكي ابو اسحق ان الشافعي قال في القديم هم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يفتي
 بسكوتهما ش يعني عند الاستئذان وبه قال احمد في رواية وهو قول الشافعي في الجديد لم ينامش اي لان التي
 زالت بكارته بئش نام شرب حقيقة وحكمها شرب اما حقيقة فلان مصيبها ليس بادل مصيب
 مصيب هو معنى قوله لان مصيبها بادل اليها شرب واما حكمها فانما دخل في الوصية في الثيب والابكار هم ومنه
 سن اي ومن اشتقاق الثيب المثوبة وهو الثواب انما سمي بها لانها راجع اليها في العاقبة لان الثواب جزاء عمله جزاء
 هم والمثابة سن اي ومنه المثابة وهو الموضع الذي ثياب اليه اي يرجع اليه كره بعد اخرى ومنه قوله تعا واذ جعلنا
 مثابة للناس انا قال اذ منحش ما دام مرجع الخلق والمارض فون عنه ثم يثوبون اليه اي يرجعون هم والتمويه
 سن اي ومنه التمويه هو الدعاية بعد اخرى وهو العود بعد الاعلام هم ولابي حنيفة ان الناس عرفوا بكره افعيهم
 من النطق سن وفي بعض النسخ فيعينون من التعيب بالنطق فتستحي هم فتمتنع عنه سن اي عن النطق هم
 فيكف بسكونه كذا تعطل عليها مصالحها وان اكرهت على الزنا فادواته في نفسه ذكر في الفتاوى والمختصرات
 لا يعدم به جاد بان قيل جيار البكر جيار كرم الطبع وهو محمود وبها الجيار من ظهور الفاحشة فلم يكن معنى المنصرص
 قلنا هذا الجيار ايضا محمود لاننا نستر على نفسها تيسر قد تعالى والجيار من ظهور المعصية من كرم الطبعية وحسن العقيدة ايضا ولما
 نطقها في موضع يكون نطقها ولا على فتيها في الرجال على فحش وجود اولي كذا في المبسوط وقيل لا يكره ان يراه الحكم على حقيقة
 لتعذر فده وتعدرا هو المعية منه فادبر على مظنة وهو البكارة وتعدرا ان يراه حقيقة منها الفصح بعض اولي عنها شرعا وعقلا
 فالكتمى بالبكارة الظاهرة واصل الخلقة والاصل بقاؤها فيكف بالسكوت الى ان يظهر البشع من جلال ما اذا وليت بته
 او نكاح فاسد ش حيث تعبر ثيابا بالاجماع هم لان الشرع المهر حيث علق بين اي بذلك لو طلى هم احكاما سبق
 وهي وجوب لعدة والمهر وثبوت النسب دام الزنا فهدد ب سن في الشرع هم الى سنوش حيث قال عليه السلام

والباكورة ولا لها شئ بعد
 الممارسة ولو زالت بكارها
 فزنا فهي كذلك عند ابني حنيفة
 وبه قال ابو يوسف ومحمد
 والشافعي لا يكره نسؤها
 لانها ثبت حقيقة لان مصيبها
 عان اليها ومنه المثوبة
 والمثابة والتمويه بغير حقيقة
 ان الناس عرفوها كذا
 بالنطق فتمتنع عن فيكف
 بسكونها كذا تعطل عليها
 مصالحها بخلاف ما اذا وليت
 بشعها او نكاح فاسد
 لان الشرع اظهر حيث
 به احكامها اما الزنا فقد
 لدب الى سترها

حتى لو اشتبه حالها بشان اقيم عليها الحد لكان
 بسكوها واذا قال الزوج
 بلغوا النكاح فسكت
 وقال ددت فالقول قولها
 وقال زفره القول قوله
 لان السكوت اصل والرد
 عارض فصار كالمشروط
 له الخيار اذا ادعى الزوج
 مضى المدة ونحن نقول انه
 يدعى لزوم العقد وتلك
 البضعة والمرأة تدفعه
 فكانت منكراً كالزوج
 اذا ادعى رد الودعة بخلاف
 مسألة الخيار لان اللزوم
 قد ظهر من المدة وان
 اقام الزوج البينة على
 سكوها ثبت النكاح لانه
 لا يرد عواها بالحجة وان لم
 تكن له بينة فلا يدين عليها
 عند ابي حنيفة ربه وهو
 مسألة الاستحالة في
 الستة وسياتى في الرد
 ان شاء الله ويجوز النكاح
 والصحة

من صاحب من هذه القافورات فليست بغير التمسك
 عادة هم لا يكتفي بسكوها من فان قيل ينبغي ان يكتفي بسكوها من ايضا لانها كبرية ما قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم البكر بالبكر جلد بية وتغريب عام الحديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في المطوعة
 بشبهة او كلح فاسد ولا يكتفي بسكوها بالاجماع فعلم ان لم يثبت بقا صفة الجوارم واذا قال الزوج بلنكاح النكاح
 فسكت وقالت ردت فالقول قولها من اي قول المرأة هم وقان فالقول قوله من اي قول الزوج
 هم لان السكوت اصل الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام والعدم هو الاصل في كل شيء والمرأة تدعى
 عارضا والقول قول التمسك بالاصل هم فصار من اي الحكم في هذا كالمشروط في الخيار اذا ادعى الرد لمضى المدة
 من فانه لا يثبت قوله بل القول قول من يدعى لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشتري في الشفعة فالشفيع يقول
 طلبتها بعد البيع والمشتري يقول سكت فالقول للمشتري التمسك بالاصل هم ونحن نقول من اي الزوج هم يدعى
 لزوم العقد وتلك البضعة والمرأة تدفعه كانت منكراً من وكانت متمسكة بالاصل معنى فالقول للمالك اذا ادعى ان العقد
 وانكرت وهذا لان العبرة للمعاني لا للصور كالمودع من يفتح الدال هم اذا ادعى رد الودعة من اي الى المالك فان
 قول المودع لا يثبت الضمان من حيث المعنى والاصل من هذا انما تعتبر الاكثار المعنوي وزفرية الاكثار العددي هم
 بخلاف مسألة الخيار من جواب عن قول فروق قياس وجها قال من قوله هم لان اللزوم قد ظهر من المدة من اي لزوم
 قد ظهر من المدة الخيار ولو قال ينبغي ان يجرى كذا وقت كذا وقت وقال الزوج بل سكت فالقول قول الزوج وفي المديونية
 لو قالت ادركت امسرت علمت بالخير ونسخت لم تصدق الا بالحجة وبطل خيارها وان قالت علمت الان ونسخت صح قيل لمحمد
 كيف يصح وهو كذب قال لا يصح الا على هذا الوجه فانما لا يصدق في الاسناد ولو قالت نسخت حين علمت لا تصدق الا بالبينة
 وفي عمدة القضاوي بكون زوجها وليها فقالت بعد ستة كنت قلت حين بلغني لا ارضى فالقول قولها وان كانت صغيرة فقالت
 اخترت نفسي حين ادركت او حين علمت لا تسع لانهما يريدان ابطال العقد الثابت عليها بخلاف الاول هم فان اقام الزوج
 البينة على سكوها ثبت النكاح لانه من اي لان الزوج هم فردد عواها بالحجة من فان قلت ينبغي ان لا يقبل لان
 شهادة على النفس قلت السكوت امر وجودي لا عبادة عرض شقة الى شقة وعدم التكلم من لوازم تكون البينة على امر وجودي
 هم وان لم يقيم بينة فلا يدين عليها عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وعند جهاد الشافعي ومالك احمد تسلف هم يدعى
 مسألة الاستحالة في الاشياء الستة من وبى النكاح والحجوبة والنفي في الايلار والاستيلاء والرق والولاء وسباب
 من اي بيان هذه الاشياء الستة من في الدعوى من اي في كذا بل دعوى هم ان شاء الله تعالى ويجوز النكاح

اذا تزوجها الولي بركا كانت الصغيرة او يسيها وقال بن شريته وابو بكر الاصم لا يزوجهما احد حتى يبلغا اقوالهما
 حتى اذا بلغوا النكاح فلو جاز تزويجهما قبل البلوغ لم يكن لهذا معنى ولا حاجة لهما الى النكاح لان مقصود النكاح طبعيا
 قضاء الشهوة ولا شهوة لهما وشرا النسق لا تناسل لهما الى النكاح لانه مقصود النكاح وهذا العقد يعقد للزواج ولا ينعقد
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمها احكامه وللعامة قوله تعالى والاي لم يحضن بين الله تعالى عدة الصغيرة
 شرها النكاح فذلك يقرر نكاح الصغيرة ولما روي في النكاح اذا بلغوا النكاح الاحتلام وحديث ما يشه رضى الله تعالى
 مشهور وقريب الى التواتر فانه عليه السلام تزوجهما وهى بنت ست سنين وهى بنت سبع سنين وكانت عنده
 سنين ثم والى بلوغه بنته سن على ترتيب العصباء فلو لارث كما سياتى عن قريب قرب لا وليا الا بن ثم بعدوان
 سفلى ثم الاب ثم الجد وان ملائم الجد عند ابى حنيفة اولى من الابن سوا كان لابا ولا اب ام وعند مالك بن احمد بن الجعد
 والا لا ولاية كما فى الميراث وفى المبسوط النكاح للجد عند الكوفي بن طاهر الرواية مالك بن النخاس جمل من المتبادر والخبر فى غير الاب
 سن يبنى الولي عنده الاب ليس الاحق غيره فلو تزوجهما الجد عند عدم الاب لا يجوز ثم والى الشافعى فى غير
 الاب والجد سن يبنى عنده وليا الاب لا الجد لا غير اذا كانت الصغيرة بركا كانت او يسيها فلا ولاية عليها حتى لو تزوجهما الا لا
 او العلم وزوج البنت الصغيرة الاب والجد كره لا ينعقد النكاح هم وفى الشيب الصغيرة ايضا ش اى الشافعى خالفنا
 ايضا فى تزويج الشيب الصغيرة فان عنده لا ولاية للاب والجد فى تزويجهما كره ابو بكر قال حماد وادود فى المحلى لا يجوز للاب
 ولا غيره تزويج الذكر الصغيرة قبل بلوغه عند طاوس فى فتاوة والثوري وادود والظاهرى وقال بن شريته وعثمان البني لا يجوز
 لاحد تزويج الصغيرة والصغيرة حتى يبلغا واجاز تزويج الصغيرة والصغيرة لغير الاب والجد من العصباء الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وطاوس فى رواية وعطاء والاوزاعي ولما اختلفا عندهم اذا بلغا ذكر ذلك بن ابى شيمعة فى مصنفه وابو
 بن المنذر فى الاثران هم وجه قول مالك الرواية على الحجة باعتبارها بما يشترط قيام المسمى هم ولا حاجة ش الصغيرة
 هم لا لعزم الشهوة الا ان ولاية الاب ثابتت لها بخلاف القياس سن نان ابا بكر بن الله تعالى عنه زوج فاشته
 رضى الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهى بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقاس على
 غيره هم والجد ليس فى معناه ش المقصود شفقة هم فلا يلحق به ش ذلك لان الولد جزء الاب كانت الولاية لاب عليه
 كالولاية على نفسه الجزية فضعفت بالجد والشفقة قد نقصت فلا يكون فى معناه قلنا لابل هو موافق للقياس لان النكاح
 يتضمن للمصالح ش من التناسل السكنى والازدواج وقضاء الشهوة هم ولا يتوفر المصالح الا بين المتكافئين عادة ش شى
 بين الاثنين الذين كل منهما كفؤ للآخرهم ولا يتفق الكفو فى كل مان ش لقله الكفو وغيره وجودهم فاشتهنا الولاية فى كل

اذا تزوجهما الولي
 بركا كانت الصغيرة او يسيها
 حتى اذا بلغوا النكاح
 فلو جاز تزويجهما قبل
 البلوغ لم يكن لهذا
 معنى ولا حاجة لهما
 الى النكاح لان مقصود
 النكاح طبعيا قضاء
 الشهوة ولا شهوة
 لهما وشرا النسق لا
 تناسل لهما الى
 النكاح لانه
 مقصود النكاح
 وهذا العقد
 يعقد للزواج
 ولا ينعقد بعد
 البلوغ ولا
 ولاية لاحد
 بعد البلوغ
 حتى يلزمها
 احكامه وللعامة
 قوله تعالى
 والاي لم
 يحضن بين
 الله تعالى
 عدة الصغيرة
 شرها
 النكاح
 فذلك
 يقرر
 نكاح
 الصغيرة
 ولما
 روي في
 النكاح
 اذا
 بلغوا
 النكاح
 الاحتلام
 وحديث
 ما يشه
 رضى
 الله
 تعالى
 مشهور
 وقريب
 الى
 التواتر
 فانه
 عليه
 السلام
 تزوجهما
 وهى
 بنت
 ست
 سنين
 وهى
 بنت
 سبع
 سنين
 وكانت
 عنده
 سنين
 ثم
 والى
 بلوغه
 بنته
 سن
 على
 ترتيب
 العصباء
 فلو
 لارث
 كما
 سياتى
 عن
 قريب
 قرب
 لا
 وليا
 الا
 بن
 ثم
 بعدوان
 سفلى
 ثم
 الاب
 ثم
 الجد
 وان
 ملائم
 الجد
 عند
 ابى
 حنيفة
 اولى
 من
 الابن
 سوا
 كان
 لابا
 ولا
 اب
 ام
 وعند
 مالك
 بن
 احمد
 بن
 الجعد
 والا
 لا
 ولاية
 كما
 فى
 الميراث
 وفى
 المبسوط
 النكاح
 للجد
 عند
 الكوفي
 بن
 طاهر
 الرواية
 مالك
 بن
 النخاس
 جمل
 من
 المتبادر
 والخبر
 فى
 غير
 الاب
 سن
 يبنى
 الولي
 عنده
 الاب
 ليس
 الاحق
 غيره
 فلو
 تزوجهما
 الجد
 عند
 عدم
 الاب
 لا
 يجوز
 ثم
 والى
 الشافعى
 فى
 غير
 الاب
 والجد
 سن
 يبنى
 عنده
 وليا
 الاب
 لا
 الجد
 لا
 غير
 اذا
 كانت
 الصغيرة
 بركا
 كانت
 او
 يسيها
 فلا
 ولاية
 عليها
 حتى
 لو
 تزوجهما
 الا
 لا
 او
 العلم
 وزوج
 البنت
 الصغيرة
 الاب
 والجد
 كره
 لا
 ينعقد
 النكاح
 هم
 وفى
 الشيب
 الصغيرة
 ايضا
 ش
 اى
 الشافعى
 خالفنا
 ايضا
 فى
 تزويج
 الشيب
 الصغيرة
 فان
 عنده
 لا
 ولاية
 للاب
 والجد
 فى
 تزويجهما
 كره
 ابو
 بكر
 قال
 حماد
 وادود
 فى
 المحلى
 لا
 يجوز
 للاب
 ولا
 غيره
 تزويج
 الذكر
 الصغيرة
 قبل
 بلوغه
 عند
 طاوس
 فى
 فتاوة
 والثوري
 وادود
 والظاهرى
 وقال
 بن
 شريته
 وعثمان
 البني
 لا
 يجوز
 لاحد
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 حتى
 يبلغا
 واجاز
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 لغير
 الاب
 والجد
 من
 العصباء
 الحسن
 البصري
 وعمر
 بن
 عبد
 العزيز
 وطاوس
 فى
 رواية
 وعطاء
 والاوزاعي
 ولما
 اختلفا
 عندهم
 اذا
 بلغا
 ذكر
 ذلك
 بن
 ابى
 شيمعة
 فى
 مصنفه
 وابو
 بن
 المنذر
 فى
 الاثران
 هم
 وجه
 قول
 مالك
 الرواية
 على
 الحجة
 باعتبارها
 بما
 يشترط
 قيام
 المسمى
 هم
 ولا
 حاجة
 ش
 الصغيرة
 هم
 لا
 لعزم
 الشهوة
 الا
 ان
 ولاية
 الاب
 ثابتت
 لها
 بخلاف
 القياس
 سن
 نان
 ابا
 بكر
 بن
 الله
 تعالى
 عنه
 زوج
 فاشته
 رضى
 الله
 تعالى
 عنها
 من
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 وهى
 بنت
 ست
 سنين
 وصح
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 ذلك
 فلا
 يقاس
 على
 غيره
 هم
 والجد
 ليس
 فى
 معناه
 ش
 المقصود
 شفقة
 هم
 فلا
 يلحق
 به
 ش
 ذلك
 لان
 الولد
 جزء
 الاب
 كانت
 الولاية
 لاب
 عليه
 كالولاية
 على
 نفسه
 الجزية
 فضعفت
 بالجد
 والشفقة
 قد
 نقصت
 فلا
 يكون
 فى
 معناه
 قلنا
 لابل
 هو
 موافق
 للقياس
 لان
 النكاح
 يتضمن
 للمصالح
 ش
 من
 التناسل
 السكنى
 والازدواج
 وقضاء
 الشهوة
 هم
 ولا
 يتوفر
 المصالح
 الا
 بين
 المتكافئين
 عادة
 ش
 شى
 بين
 الاثنين
 الذين
 كل
 منهما
 كفؤ
 للآخرهم
 ولا
 يتفق
 الكفو
 فى
 كل
 مان
 ش
 لقله
 الكفو
 وغيره
 وجودهم
 فاشتهنا
 الولاية
 فى
 كل

ص دان زوجهما اي الصغير والصغيرة هم غير الاب والجد فكل واحد منهما الخيار اذ بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء
ففسخ اي النكاح هم وهما ش اي كون كل واحد منهما خيرا بعد البلوغ هم عند ابى حنيفة ومحمد ش وهو قول ابى يوسف
اولاد هو قول ابن عمر وابى هريرة رضي الله تعالى عنهم وقال ابو يوسف الخيار لهما اعتبارا بالاب والجد ش وهو
قول ع وذا بن الزبير وانما اعتبر ابو يوسف بالاب والجد لانه عقد بولاية مستحقة بالقرابة فلا ثبت فيه الخيار اذا قرأته
سبب كمال الاستحقاق الولاية والولاية لم تشرع في غير موضع النظر ميانة عن الانشاء الى الضرر واذ اصح النظر قام
عقد الولى مقام عقد نفسه لو كانت باقية كما ان الولى يقوم مقام الاب فيكون عقده كمقد الاب هم ولما ش اي ابى حنيفة
ومحمد هم ان قسم رتبة الاخ ناقصة ش يعني ان التزويج صدر من تمام الشفقة فلما اتي التدارك التخلل في المقاصد
اذا ملك امرأته اذ اتاه الكاكي ولكن التركيب لا يساوي هذا التقرير لانه ليس معنى قوله قرابة الاخ ناقصة فانه نسب نقصان
الى القرابة لا الى الشفقة الا ترى كيف قال هم والنقصان شعر بقصو الشفقة ش اي النقصان في القرابة يشعربان
شفقة الام فامة فحينئذ يكون معنى نقصان قرابة الاخ بالنسبة الى قرابة الاب والابن فهذا التفرع هو الذي يشعر
بمصول شفقة الام فامة فحينئذ يكون معنى نقصان قرابة الاخ بالنسبة الى قرابة الاب والابن فهذا التفرع هو الذي
يشعر بمصول الشفقة فاذا كان كذلك هم فليطرق التخلل الى المقاصد ش قال تاج الشريعة حمه الله تعالى
يعني ان ما وراء الكفاية والمهر مقاصد اخرى في النكاح من سوء الخلق وحسنه لطافته العشرة فليطفاوكم العجوبة ولو بها
وتوسع النفقة وتفسير قال وانما عين الاخ لانه اقرب بعد الاب والجد من ساير الاولياء فلما ثبت الحكم فيه مع قرابته
ثبت في غيره بالطريق الاول هم عنه التدارك بخيار الادراك ش اي اهما التدارك يحصل بخيار الادراك
اي بخيار البلوغ ولم تعرض احد من الشرح لمعنى عيسى والذي يليق به هنا بمعنى التزويج هم والطلاق
الجواب في غير الاب والجد ش اي اطلاق جواب كتاب القدوري في غير الاب والجد بقوله وكل
واحد منهما الخيار يدل على ان الام او القاضى اذ زوج الصغير او الصغيرة كان لكل واحد منهما الخيار في
نكاح الام والقاضى اذا ادركا قوله واطلاق الجواب بتدويره هو قوله هم يتناول الام والقاضى
ش يعني في اثبات الخيار عند البلوغ هم وهو الصميم من الرواية ش اختر عمار دى خالد بن ميمون
عن ابى حنيفة انه لا يثبت الخيار للثمة اذ ازوجتها الام او القاضى لان للقاضى ولاية تامة تثبت في المال
والنفس جميعا فيكون ولاية القاضى كولاية الاب وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانت كالاب وجه
ظاهر الرواية وهو المختار ما اشار اليه بقوله هم نقصان الراس في احدهما ش وهو الام

وان زوجهما
غير الاب والجد
واحد منهما
الخيار اذا بلغ
ان شاء اقام على
النكاح وان شاء
فسخ وهذا عند
ابى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف
لا خيار لهما اعتبارا
بالاب والجد لهما
ان قرابة الاخ ناقصة
والنقصان يشعربان
بقصو الشفقة
فليطرق التخلل الى المقاصد
عنه التدارك يحصل
الادراك والطلاق
الجواب في غير الاب والجد
يتناول الام والقاضى
وهو الصميم من الرواية
نقصان الراس

هم ونقصان الشفقة في الآخرش وهو القاضي لان ولايتهما متاخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في تركها
 حتى تزوج القاضي الام اولى وبذلك ان الولاية المأذونة بعتن على الراسي الكامل الشفقة الوافرة والام والكانت شفقتها
 وافرقة ولايتها قاصرة حيث لا ثبت في المال القاضي الكانت ولاية كاملة فشفقة قاصرة لان شفقة انما تكون بحق الدين
 م فيخير شس اي يقيروا الخيار عند البلوغ م قال يشترط فيه البلوغ شس اي في فسح النكاح بخيار البلوغ م
 القضاء شس اي حكم القاضي م بخلاف خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء لان الفسخ نهش شس اي في
 خيا البلوغ م لدفع ضرر خفي وهو تمكن الخل شس لقصور شفقة الزوج م ولنهش شس اي ولاجل تمكن الخل م تشبه الذكر
 والانشي شس لان قصور الشفقة كما هو في حق الجارية فمكن كذلك في حق العلام واذا كان الضرر خفيا لا يطلع عليه لان
 فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر تاما فربما يكره الزوج فيحتاج الى القضاء م فيجعل الزمان في حق الآخرش
 لكونه رضى بحكم ثابت م فيفتقر الى القضاء شس اي في الحكم م وخيار العتق رفع ضرر جلي وهو ازالة الملك عليها شس
 فان الزوج قبل عتقها كان يملك تطلقين ويملك براجعتها في قريتين ثم ازال ذلك بالعتق وهو امر جلي ليس لا تخفى فيجال
 حتى يحتاج الى الالزام لكن لما ان ترفع ذلك عن نفسها وذلك مع بقا اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يتبين
 وجود المردوم بدون الالزام محال فكان لما ان ترفع اصل الملك في ضمن ما لما من رفع الزيادة وهي كلها بالعتق
 م ولنهش شس اي ويكون زيادة الملك عليهما يختص بالانشي شس دون الذكورة لان زيادة الملك يصرف في الالة
 دون العبد م فاعتبر شس اي الضرر الجلي م وقيل للزيادة شس لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في هذه الزيادة وصار
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها دفعا للحكم عن الثبوت م والرفع لا يفتقر الى القضاء لان الدفع امر
 يستعمل به الدافع اذ لكل احد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل دفعها لهما
 من الزيادة يبطل ما كان ثابتا من حق الزوج استتبع الزيادة وفي ذلك جعل التابع ممتوعا وهو عكس الحقول و
 ونقض الاصول واجيب بان هذا ليس بجعل التابع ممتوعا وانما هو من باب الزام الضرر المرضي فان الزوج حين تزوج
 عالما لما بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرضي غير ضار بخلاف الالة فانما لم ترضى يا يزيد عليها من ذلك
 عند العتق بل زوم اختياره في النكاح فلم يكن ضررا مرضيا فكان ضارا وغير الضار يدفع الضرر دون غيره م ثم
 عندهما شس اس عند ابي حنيفة ومحمد خصما بالزكر لان مذهب ابي يوسف لا يرد ههنا لانه يرد
 خيار البلوغ وان كان الزوج غيبا لاب والمجد م اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح
 فسكت فهو مرضي شس فلا يكون لما الخيار م وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم

في احد م
 نقصان الشفقة
 في الآخر فيخير
 تشترط فيه الفسخ
 بخلاف خيار العتق
 لان الفسخ هنا
 لدفع ضرر خفي
 وهي تمكن الخل
 ولنهش شس لذكر
 والانشي فجعل
 الزمان في حق الآخر
 فيفتقر الى القضاء
 وخيار العتق دفع
 ضرر جلي وهو ازالة
 الملك عليها ولنهش
 يختص كل انش فاعتبر
 دفعا والدفع لا يفتقر
 الى القضاء ثم عند
 ههنا اذا بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالنكاح
 فسكت فهو رضا
 ولنهش تعلم بالنكاح
 فلها الخيار
 حتى تعلم
 فسكت

شروط العلم
اصل النكاح لانها
لا تتمك من التصرف
الا بغيره والى
بغيره فعدت
بالبطلان لا يشترط
العلم بالخيار الا انها
تتفرغ لمعرفة
احكام الشرع
والدار العلم
نعم تعدد بالجهل
بغلات المعتقد
لان الامامة لا تنفخ
لمعرفتها فعدت
بالجهل بثبوت
الخيار ثم خيار البكر
يبطل بالنسكوت
ولا يبطل خيار الغلام
ما لم يقبل رضيت
او عيى منه ما يعلم
رضا وكذلك الجارية
اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ اعتبارا
لهذا الحالة جلا ابتداء
النكاح وخيار البلوغ

فكنت شرط العلم باصل النكاح لانها شئ اى الصغيرة التي بلغت هم لا تمكن من التصرف بالرد والابتن
اى بالعلم باصل النكاح هم فالولى شئ اى والجمال ان الولي هم يفرد بشئ اى بالنكاح فاذا كان الامر
كذلك هم فعدت شئ على صيغة المجمول هو لم يشترط العلم بالخيار شئ في حق الحرة هم لانها تفرغ لمعرفة احكام
والدار شئ اى والجمال ان الدار هم دار العلم فلم تعدد بالجهل شئ بالخيار بخلاف المعتقد حيث تعدد
هم لان الامانة لا تفرغ لمعرفة شئ اى لمعرفة احكام الشرع فاذا كان كذلك هم فعدت بالجهل بثبوت الخيار ومما
ما ذكره المصنف هذه الامور تقع بها الفرق بين خيار البلوغ والعقد وهي خمسة امور الاول ان خيار البلوغ في الفرقة محتاج الى القضاء
ودون خيار العقد لان خيار البلوغ يختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في المدة وخيار العقد اذا كان الزوج عبدا
يجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقدم هذا الثاني ان خيار البلوغ يثبت للغلام والجارية وخيار العقد يثبت للجارية فقط وقد
مر بنا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنكاح فكنت بطل خيارها سواء كانت عالة بان لها الخيار او لم
يكن وقدم هذا ايضا وقوله ثم خيار البكر يبطل بالسكوت شئ تفريع على خيار البلوغ المشابه للذكر والاعتنى ببيان ان
خيار البكر يبطل بالسكوت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النكاح فكنت عند ابتداء العقد كان سكوتها
رضا فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سقوطها رضى فيبطل خيارها هم ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقبل رضيت
يحيى منه شئ او دلالة وقد مضى اوضح منه بالجزم عطف على قوله ما لم يقبل قوله منه اى من الغلام هم ما يعلم رضاه رضى
شئ مثل سأل مهر اليها فتقبلها ونحو ذلك ثم كذلك الجارية شئ اى وكذا لا يبطل خيار الجارية الثيب هم اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ شئ اى قبل ان تبلغ هم اعتبار المدة الحاصلة لئلا يقال ابتداء النكاح شئ هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر
وخيار الغلام وخيار الجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقدم ان الصغيرة البكر اذا ادركت واستمرت للنكاح فكنت عند
ابتداء العقد كان سقوطها رضى عنه فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سكوتها رضى فيبطل خيارها اعتبارا
الحالة بالحيالة الاولى وهي حالة ابتداء النكاح واما الغلام والجارية الثيب اذا استمرت عند ابتداء النكاح لم يكن
سكوتها رضى بل لابد من الرضا ودلالة فكذلك عند خيار البلوغ لم يكن اسكوت منها رضى بحال لابد
من ذلك اعتبار المدة الحاصلة بالحيالة الاولى هم وخيار البلوغ في حق البكر شئ تفريع آخر وهو بيان الامر في
الفرق بين خيار البلوغ والعقد وبيانه ان خيار البلوغ في حق البكر لا يثبت له الا في مجلس
شئ يعني مجلس صبر وحسب بالفت بان رأت الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح
فكنت او مجلس بلوغ الجارية بالنكاح فكنت يبطل خيارها بمجرد السكوت في الوجهين جميعا لا يبطل

فحق البكر لا يثبت الا في مجلس صبر وحسب

ش اى الخيارم بالقيام حق النكاح والخلام ش بل ميتة الى احسن المجلس لانه ثابت وليس البطلان
 في حق النكاح خاصة لانه ش اكلان خيار بلو عندهم ثابت بانبات الزوج ش وان لم يثبت بانبات
 الزوج لا يقتصر على الميت بل ميتة الى ما ورا المجلس لمن التفويض هو ان يقتصر على المجلس من بل متوهم الخلل
 ش هذا الاضراب دليل يثبيل البكر والخلام تقريره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم الخلل واثبت بغير
 يبطل بالرضى لوجود منافيه من فانما يبطل بالرضاء غير ان سكوت البكر مناشش دون سكوت النكاح فيبطل
 خياره بحد السكوت فميتة خياره وميتة خياره الى ما ورا المجلس من بخلاف خيار العتق ش هذا بيان ان الفرق
 بينهما وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاضع بما يذ ان خيار العتق مخالفه لانه ثبت بانبات الموكل
 وهو الاعتاق ش لانه لو لم يعق لما ثبت له الخيارم فيعتبر فيه المجلس ش لان كل خيار ثبت بانبات
 غيره فيقتصر على المجلس من كانه خيار الخيرة ش فانه يقتصر فيه على المجلس من ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق ش يعني سوكا كان قبل الدخول او بعده من لانها تصح من الانشئ ش ولا خيار ولا طلاق اليها
 ش اى الى الانشئ وقايدته تظهر في موضعين احدهما ان الفرقه اذا كانت قبل الدخول لم يجب نصف المهر
 ولو كان طلاقا لوجب والثاني انهما لو تاحكما بعد الفرقه ملك الزوج ثلاث تطبيقات من وكذا بخيار العتق ش
 اى كذا الفرقه بخيار العتق ليس بطلاق من لما جينا ش انه يصح من الانشئ من بخلاف الخيرة ش فان الفرقه بالخيار
 من لان الزوج هو الذي ملك ش اى ملك المرأة الطلاق باليمين اليها من ملك بالطلاق
 ش اى والى الحال ان الزوج مالك بالطلاق من فان مات احد هما قبل البلوغ ش اى فان
 مات احد الزوجين قبل البلوغ من ورثه الاخر ش اى الزوج الاخر من وكذا ش ورثه من الاخر
 اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق ش اى قبل تفريق القاضى بينهما من لان اصل العقد صحيح الملك
 ثابت به ش اى باصل العقد من انتهى بالموث فيستوارثان من بخلاف مباشرة الفصولي ش بان عقد بين
 الرجل والمرأة بغير اذنهما فان العقد فيه موقوف على الاجازة من اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة ش فلا اثر
 في احدهما الاخر من لان النكاح منه موقوف فيبطل بالموت وهما ش يعني في الخيرة للنكاح من فانه تقرره به ش اى بالموت
 من قال ش اى العقد ورثي من ولاداة لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فانه ان لا يثبت
 على غيرهم ش لان الولاية المتعدي فوج الولاية العامة فمن لا ولاية له على نفسه فادلى ان لا يكون له ولاية غيره
 ولان هذه ولاية نظرية ولا تنظر في التفويض الى بولاش يعني العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المتن قال احمد كان

بالقيام في حق النكاح والخلام
 لانه ما ثبت بانبات الزوج من بلو
 الخلل فانما يبطل بالرضاء غير
 ان سكوت البكر مناشش دون سكوت النكاح فيبطل
 خيار العتق لانه ثبت بانبات
 الموكل وهو الاعتاق فيعتبر
 فيه المجلس كما في خيار الخيرة
 ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق لانها تصح من الانشئ
 ولا طلاق اليها وكذا بخيار
 العتق لما بينا بخلاف الخيرة
 لان الزوج هو الذي ملكها
 وهو مالك للطلاق وان
 مات احد هما قبل البلوغ ورثه
 الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق لان اصل العقد
 صحيح والمالك الثابت به انتهى
 بخلاف مباشرة الفصولي اذا مات
 احد الزوجين قبل الاجازة لان
 النكاح منه موقوف فيبطل بالموت وهما
 فانه فتقرره به قال ولا ولاية
 لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية
 لهم على انفسهم فادلى ان لا يثبت
 عليهم ولا ولاية نظرية ولا
 نظرية التفويض لاشعلاء

[illegible]

وليس من النظر السق
 الى ما لا يتفق
 بوايه فقوضناه
 الى ابل وهو
 مقدم على
 السلطان كما اذا
 مات لا قرب
 ولو زوجه حيث
 هو منهم بالسليم
 نقل الى بعد
 بعد القرية وقرب
 التدبير والوقر
 عكس منزلة منزلة
 وليين متساويين
 فايها عقد نفذ
 والغنية للمنطقة
 ان يكون بلدا متصل
 اليه القول في
 السنة الامرة وهو
 اختيار القدر

كانت الولاية للابعد فان كان الامر كذلك لم فرضناه الى الابلد من وبنه نتيجة التقديرات ايصا تخمين فافهم
 من وهو مقدم على السلطان من قال لا كل وبنه اشاره الى جواب الشافعي من كما اذا مات الاقرب لم تنقل
 الى السلطان فعنده اذا غلب الاقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلت لم يذكر قول الشافعي في كتاب صرحوا
 بذكر قول الا لشرح من وهو جها حيث هو فيه منع من هذا جواب عن قولك فلو لم يزوج جها حيث جاز فقريه السلام
 جوازه وفي المحيط للارواية فيه ينبغي ان لا يجوز الانقطاع ولاية من وبعد التسليم من اي بعد ان سلكنا ذلك
 من لقوله للابعد بعد القرية وقرب التدبير والاقرب عكسه من وهو قرب القرية وبعد التدبير وثبتت الولاية فاستويا
 من هذا الوجه من منزلة منزلة وليين متساويين فايها عقد نفذ من اي العقد ولا بد من اي اذ احضر الاقرب
 وقد زوج الاب ثم حضر الاقرب لا يراد العقد وقيل عند نزول بطل عقد الابلد اذا حضر الاقرب لعدم ولاية من والغنية
 من لما ذكر لفظ الغنية المنقطعة فيما مضى شرع هنا في بياننا فقال من ان يكون من اي الولي الاقرب من في بلدة
 اليه القول في السنة الامرة واحدة من وقدر بالشافعي وما لك حمد باني مدة السفر في المبسوط واليا شار محمد
 في الكتاب فقال رايت لو كان في السواد ونحوها كان يستطع رايه هذا اشارة الى انه اذا جاوز السواد ثبتت الولاية
 للابعد ومن ابى يوسف ومحمد المنقطعة من البقرة الى الرقة وغير المنقطعة من بعدا والى الكوفة وقيل بعد بائيه خمسين
 فرسخا وفي المحيط عن محمد واثان احد هامة شهر والاخرى مسيرة ثلاثة ايام واختار ابو الليث وعن محمد
 من الكوفة الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول ابى حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه وعنه قيسيل
 من الكوفة الى البصرة وفي الاسياني ان كان في مكان لا يختلف اليه القوافل فهو غيبة منقطعة فقل ان كان في موضع
 يقع اليه دفعة واحدة فليست بمنقطعة ومن المشايخ من قال ان لا يوقف له على ارباب ان كان جوالا من موضع الى موضع
 او دفعة واحدة لو كان في بلدة واحدة لا يوقف عليه فحقها لما كانت غيبة منقطعة وقال حميد وجها في السفر البعيد دون
 قيسيل سمى ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلوة وقيل ما يقطع بكلفة وشقة وقيل يزوجه
 احكام وان كان منه يبا وان كان القريب مجوسا او اسير الى مسافة مسيرة
 فهو كالبعيد وكذا اذا لم يعلم مكانه والشافعية قدروا بمسافة القصص من
 وهو اختيار القدر في شمس يعني الذي اختاره القدر في محققه
 وهو قول والغنية المنقطعة ان يكون في بلدة لا تصل اليه القوافل
 في السنة الامرة من وقيل اد في مدة السفر شمس الغيبة المنقطعة

او في مدة السفر وبه اخذ الثوري ومحمد بن مقاتل الرازي وابو بصيرة سعيد بن معاذ المروزي وابو علي النخعي اذناه وهو
 اختيار بعض المتأخرين وابو اليسر والصدور الشهيد لان لاسنانية لا تصادف شي اى لا تصادف السفر فاعتبر اذناه
 وهو اختيار بعض المتأخرين شس وعليه الفتوى وبه قال الثلاثة وبعض المتأخرين هم الذين ذكرناهم هم
 وقيل اذا كان يفوت الكفو باستطلاع رايه شس قال الامام السرخي في مبسوطه هو الاصح وهو مقتضى
 الفضل ولهذا قال المصنف هم وهذا اقرب الى الفقه لانه لا ينظر في البقاء ولا يثبت شس بغيره لعدم الانقطاع به فيثبت من
 هذا قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير حتى لو كان محتفيا في البلدة ولا يتوقف عليه تكون غيبته منقطعة هم واذا
 اجتمع في المجنونة ابو با وابنهما فالولي في انكاحها ابنا في قول ابى حنيفة وابى يوسف شس وبه قال مالك واحمد هم
 وقال محمد ابو ماش اى ابو باولى هم لانه او فرشفقة من الابن شس لان ولاية الاب تعلم نفس والمال ليس
 لابن ولاية في المال هم ولها شس اى لابي حنيفة وابى يوسف هم ان الابن هو المقدم في العصوية شس الا ترى
 ان الاب مع شس السدس بالقرينة فقط هم وهذه الولاية مبنية على شس على العصوية هم ولا معتبر بزيادة الشفقة كما
 الام مع بعض العصباء شس فاجاب محمد والوام او فرشفقة من ابن الاخ يقدم ابو الام عليه بالاجماع ولا فرق بين
 الجنون بان يخلع مجنونا ما الطارى وهو المجنون بعد البلوغ ما قلنا قال زفر بن الجنون الاصل كذلك انما في العارضى فلا ولاية
 للولي عليها وكل ذلك عن الشافعي وفي الحلية نذ البس يشي وفي شرح الوجيز والاصح ان لا فرق بين الاصلى والعارضى
 في ثبوت الولاية عليه كذا هو ولكن يزوجه الاب والمجد خاتمة فرع امرأة جاءت الى القاضي وقالت لاولى في اريد تزوج
 فاقاضي يا ذن لما في الكناح علم ان لها وليا ام لا وعن اسمعيل بن حماد قال القاضي يقول لما ان لم تكونوا قرشية ولا عريية ولا
 ذات زوج ولا في عقد احد فقد اذنت لك قال شيخ الاسلام القاضي ان يكلفها اقامة البينة يلزم القاضي ما دعت من غير
 خيار وفي الذخيرة برة البينة تسمى بينة كشف الحال وكل شيخ الاسلام عن كير يانغ شافعية زوجت نفسها من غنى او شافعي
 بل يجوز قال نعم وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجه ان يعتقد ان هذا المذهب ولو سألنا ما جاب الشافعي في هذه المسئلة
 اجبت انه يصح عند ابى حنيفة وسيل ايضا في عقد عقد بغيره فاستبين من المسلمين وغاب هذا الزوج فبينة منقطعة بل يجوز للقاضي
 ان يبعث الى شافعي يطلب الحكم بهذا السبب قال نعم ونفى ان يطلبه بنفسه ايضا اخذ بهذا الامام وان لم يكن نزيها قال وعند
 ان هذا على قول ابى حنيفة معنى الله تعالى عنه بنار على ان القاضي اذا قضى بخلاف مذمومة فيخذه عنده خلا قالها وليس هو من ولاية
 فان اوصى الاب بالكناح الا اذا كان الاب قريبا فحينئذ يزوجه بالعقوبة لا بالوصية لانه ولا يقي في المال دون النفس وقال
 احمد في رواية والشافعي ولك ان اوصى اليه في الزوج مبادى رويته هشام من ابى حنيفة وان كانت الغيب كبيرة يزوجه

قيل اذنى مدقة
 السفر لانه لا يابى
 لا قصدا هو اختيار بعض
 وقيل اذا كان جال
 يفوت الكفو باستطلاع
 دايه وهذا اقرب الى
 الفقه لانه لا ينظر في
 البقاء ولا يثبت
 واذا اجتمع في المجنونة
 ابو با وابنهما فالولي
 في انكاحها ابنا
 في قول ابى حنيفة
 وابى يوسف وقال
 ابو هاشم او فرشفقة
 من الابن ولها ان
 الابن هو المقدم في
 وهذا الولاية مبنية
 عليها ولا معتبر بزيادة
 الشفقة كما لا
 مع بعض العصباء
 والله اعلم

الاقاضي بأذنها وان كانت صغيرة ومبين للموسى الزوج زوجها الموسى منه كما لو وكل به في حياته وان لم يمتين فينظر لهما
 لنا ذن وفي السرجي والموسى لا يزوج وهو قول الشعبي والنخعي والثوري وطحا رث الكلبي والشافعي وابن المنذر ورواية عن حماد
 بن علقم الطوشي الموسى اولى من الولي سواء قال الموسى انت موسى او موسى على بناتي او انت موسى على ابني عند مالك
فصل في الاكفاء لما كانت الاكفاء معتبرة ومعدية يمنع الميراث منها ان يملك الاولياء من الفسخ احتاج الى ان يترك
 حكمها في نخل على عدة قال الجوهري الكفنى النظر وكذا لك الكفو والكفو على فعل ومفعول والمصدر الاكفاء بالفتح والمد وقال
 ابن الاثير الكفو النظر والساوى ومنه الاكفاء في النكاح وهو ان يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ونسبها ودينها وسننها
 ونحو ذلك هم قال الكفاوة في النكاح معتبرة شش اصحاب الحديث والنسب انما يختلفوا في عبارة الكفاوة قال ابن المنذر في
 الاشراف ذهب عمر بن عبد العزيز وحماد بن ابى سليمان وعبيد بن عمرو بن سيرين وابن عون ومالك ان الكفاوة غير
 معتبرة الا في الدين وفي البدائع وهو قول الحسن البصري والكرخي من اصحابنا وفي المبسوط وقال الكرخي لا يصح عندي ان لا اعتبار
 بالكفاوة في النكاح وعن الثوري وابن منبل لا يبرهن اعتبار الكفاوة ولا يقطع الا بتراسخى الولي والمرأة وعنه في الرجل يشرب
 الشراب او هو عايب يفرق بينهما وفي البسيط ذهب الشيعة الى ان نكاح العلويات ممتنع على غيرهم مع الزاني قال السرجي
 وحماد تولا ان باعلان هم قال عليه السلام الا لا يزوج النساء الا اولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء شش قال الاكل رواء جابر
 وسكت وراح وقال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا ينجح بمثله قل البيهقي ضعيف برة درواه في السنن عن
 بشر بن عبيد واسند في المعرفة عن ابن منبل انه قال اما حديث بشر بن عبيد بن مرفوعة كذب وقال ابن القطان هو كما قال
 لكن يفتى عليه بن المجاجي بن ارملة وهو ضعيف وسدس على الضعفاء قلت بشر بن عبيد يروى هذا الحديث عن المجاجي بن
 ارملة عن حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن بشر بن عبيد عن ابي الزيد عن جابر بن زيد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن الثقات المروءات لا يملك كذب حديثه الا على جهة التعجب وقال البيهقي وفي اعتبار الكفاوة اما حديث لا يقوم باكثرها
 جهة واشهدا حديث علي رضي الله تعالى عنه ثلاث لا يؤخرن وفيه الايم اذا وجدت كفوا قلت هذا الحديث رواد الترمذي في الصلاة
 وفي الجنازة حديث فتيته حديثنا عبد الله بن وهب من عبيد بن عبد الله بن الجهمي عن محمد بن عمرو بن علي بن ابي طالب عن ابي
 عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي ثلثة لا تؤخرن الصلاة اذا آتت و
 الجنازة اذا حضرت ولا ييم اذا وجدت كفوا وقال الترمذي حديث غريب ولا يروى اسناده متصلا اخرجه الحاكم في مستدركه
 كذلك في كتاب النكاح وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمصنف استدلل بالحديث الذي ذكره في اعتبار الكفاوة ولم يخرجه

فصل
 في الكفاة والكفاء
 في النكاح معتبرة
 قال عليه السلام
 الا لا يزوج النساء
 الا اولياء ولا
 يزوجن الا من
 الاكفاء

واشتهر اكسا ولا ذكر الخلاف فيه والحديث شاذ على اشتراطها وقال البيهقي في المعرفة واسل الكفاة مستنبط من حديث بريدة
 لانه عليه السلام انما خير بالان زوجا لم يكن كفرا لها واستدل ابن الجوزي في التحقيق على اشتراطها بحديث عائشة رضي الله
 تعالى عنها انه عليه السلام قال تخيروا النطقم وانكحوا الكفاة فقلت هذا اخبره ابن ماجه والحاكم في مسنده من رواته الحارث
 بن عمار ومن هشام بن عمار ومن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوا
 النطقم وانكحوا الكفاة وانكحوا النطقم وقال الحاكم تابعه حكرته بن ابراهيم عن هشام ثم رواه كذلك ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد
 وروى الحاكم النجاشي حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم
 الكفار فاكمهون ولا تربصوا من الحديث قال العباس بن حمزة اوردوا الحديث الحديثان الموت هم ولان انتظام
 المصلح شش من المسكن والعبيد والائمة والتولد والناسل وتأسيس القوبات هم بين الحكمانيين عادة شش لان انتظام
 المصلح لا يكون الا بها بخلاف غير المتكافئين والشكافين المستأدين وقال ابن الاثير في حديث العقيقة من الغلام
 شاتان متكافئتان اى متساويتان وهو كسرة الفاء والمحدثون يقولون متكافيان بالفتح وارى الفتح اولى انتهى وانما ذكرت
 هذا الاصل وقورح هذا اللفظ في الكتاب هم لان الشريعة شش سوا كانت في الحب والنسب هم قبلي ان تكون مستف
 للنسب شش اى للرجل النخيس في الحب والحرقة والسدينية هم فلا بد من اعتبارها شش اى اعتبار الكفاة لان ملك
 النكاح دل على ان النكاح رق حكما اى اشار قوله عليه السلام النكاح رق فليظن احدكم اى يفتع كريمته
 واذا لال النفس حرام قال عليه السلام ليس للون ان يذل نفسه من بخلاف جانبها شش اى جانب المرأة هم لان الزوج
 مستف من كسرة الراء هم فلا تعبط عادة الفراش شش فليس فيه اذلال النفس فان نسب الولد لا يكون الى امه بل
 يكون الى ابيه والولى لا يعتبر بان يكون تحت الرجل لا يكا فيه وفي المحيط الكفاة من جانب النساء غير معتبرة عند ابى حنيفة
 رضي الله عنه وهو الصحيح من نذهب للشافعي ومن خيل وعندهما سبعة استحسانا نص عليه محمد في الجا مع الصغير
 في الذخيرة وروى هشام عن ابى يوسف انه لو تزوج امرأة على انها قرشية فطهرت بطلية فله الخيار عنه وعند ابى حنيفة لا
 خيار له وعندهما معتبرة وروى غير معتبرة حتى لم يكن للاولياء الاعتراض على الاصل فان تزوج وضيقه وفي المفيد والزبد معتبرة
 في ظاهر الرواية وقيل معتبرة عندهما هم واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوفلا ولها ان يفرقوا بينهما دفعا لغير العار عن نفسها
 شش اما التفريق فما لم تلد المرأة وفيه خلاف قد عني ولا يطل حق الولي بالسكوت بعد العلم وان طال السكوت ولا يجوز
 التفريق الا عند القاضي لا يجهته فيه وكل من الخصمين يثبت دليل فلا يقطع الخصومة الا بفعل من له ولاية عليهما كالقاضي بخيار
 البلوغ والم لم يفرق القاضي فحكمه الملاق والارث قايما وكان النكاح انعقد صحيحا في ظاهر الرواية وهذا الفرقة ليست

ولان انتظام
 المصلح بين كافي
 عادة لان الشريعة
 تاتي ان تكون
 مستف ششة
 للنسب فلا بد
 من اعتبارها
 بخلاف جانبها
 لان الزوج مستف
 فلا تعبط دناءة
 الفراش اذا تزوجت
 المرأة نفسها
 من غير كفوفلا وليا
 يفرقوا بينهما دفعا
 لغير العار عن نفسها

بطلاق لانه تفريق على سبيل الفسخ لا بطل النكاح والطلاق تصرف في النكاح ولا امر لها ان لم يدخل بها فلها المسمى واما
اذا رضى بعض الاولياء فحسب حق الباقيين الا ان يكون الباقي اقرب من الرضى وقال ابو يوسف وزفر والشافعي
في قوله لا يسقط حق الباقيين لانه حق الكل فلا يسقط الا برضى الكل كمالدين المشترك اذا ابراهم طلقا انه حق واحد
لا يتغير لانه ثبت بسبب نكاح واحد على الكمال كولاية الامان اذا ابطله احد هم لا يبقى ضرورة تحت القصاص ثم الكفاءة
تعتبر في النسب شش وفي الميسرة والكفاءة تعتبر في حق الرجل في النسب والحرية والمال والحرية والحسب في فتاوى
الولوي في التقوى والسلام الاب والعقل ايضا وفي المنهاج عند الشافعي تعتبر الكفاءة في سلامة العيوب التي تروها
والنسب والحرية والعفة والحرية وهي خمس ومثلها عن احمد وعنه الدين والمنصب هم لانه شش اى لان النسب هم يقع به
الافاضل شش وهذا ظاهر وكان سفيان الثوري لا يعتبر الكفاءة فيه لان الناس سوا كسان المشط لا فضل لعربي على
عجمي انما الفضل بالتقوى وقال الجوهري تقول مررت برجل سواك وسواك وسواك اى غيرك وبما في هذا الامر سواك وان
شئت ترى ان وهم سواك الجميع وهم سواك سواك اى شاة مثل ثمانية على غير قياس وزنه اضعافه ذهب من الحروف لثلاث
واصله الباء فترش كفاء لبعضهم رجل فيه يوجب اثم ونحو المطلب خلافا للشافعي فيما واحد في الاول والترشي من كان من
ولد النفرين كنانة ومن لم يكن من ولد النفر من العرب فهو غير قرشي وقيل ابن عباس هو اباية في العزل لم ينظر لها شئ من الدين
الا كلمة فثبت قرش بها لابل القهر والغلبة وفي الديداع وقرش كقول جميع العرب كالمشيم والمطشى والنوفل ولا سوا
والقيسي والذهري والعمري وحاصل ان با شاة وعبد من المطلب ونوفل هم اولاد عبد مناف بن قصي بن كلاب
بن مرة بن كعب فالاربعة اولاد حيدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان رضي الله عنه اموي منسوب الى امية بن عبد
شمس بن عبد مناف وابو بكر رضي الله تعالى عنه تميمي منسوب الى تميم بن مرة بن كعب وعمر رضي الله تعالى عنه عدوي
منسوب الى عدى بن كعب بن لوى بن غالب وهو لاسادات هم فترش بعضهم كفاء لبعض شش لصلاحية كل منهم الخلافة
بخلاف العرب غير قرش لست كقولهم لادم مسا واتهم لقرش لانهم لا يصلحون للخلافة هم والعرب بعضهم كفاء لبعض
شش وليس كفاء لقرش هم والاصل فيه شش اى في هذا الباب هم قوله عليه السلام قرش بعضهم كفاء لبعض والعرب
بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة والمروى بعضهم كفاء لبعض بل رجل شش قال السرجي لما روى عنه عليه السلام انه قال
قرش كفاء فذكر الحديث ثم قال انما ذكرنا بصيغة الترميز لانه لم اجد في كتب الحديث وانما ذكرني كتب الفقه فلهذا لم اذكر
به انتهى قلت روى الحاكم حديثنا الا هم حديثنا الصغالي حديثنا شجاع بن الوليد حديثنا بعض اخرنا من ابن جريج عن عبد
بن ابى مليكة عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة ورجل رجل لا سواك

ثم الكفاءة تعتبر
في النسب لانه يقع
به القادر فترش
بعضهم كفاء لبعض
والعرب بعضهم كفاء
لبعض الاصل فيه
قوله عليه السلام قرش
بعضهم كفاء لبعض
بعض العرب بعضهم
لبعض قبيلة قبيلة
بعضهم كفاء لبعض
وجل برجل

وحجاء وقال صاحب التفتيح هذا منقطع اذ لم يتم شجاع بن الوليد بعض اصحابه ورواه ابو يعلى في مسنده من حديث
 بقتية بن الوليد عن ربيعة بن عبد الله الزبيري عن عمران بن ابي الفضل الازلي عن نافع عن ابن عمر نحوه مرزوقا
 سنداً وقال ابن عبد البر هذا حديث منكر وضوح وقد روى شيخنا عن ابن ابي مليكة عن ابن عمر مرزوقاً مثله ولا يصح حديث
 جريح ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واهله عمران بن ابي الفضل وقال انه يروي الموضوعات عن الاثبات
 لا يكمل كتب حديثه قوله قبيلة قيسية قال السكاكي ابي ليس بعض القبائل من قريش اولى من بعضهم وقال الزبير بن بكار
 ست طبقات شعب قيسية وعارة ويطن ومنه قيسية فاشعب يجمع العارة والعارة تجمع البطن والبطن
 يجمع الانفاذ والانفاذ يجمع الفضائل فمنه شعب وربيعة شعب ودرج شعب وحمير شعب وسميس شعب والقبائل
 تشعب فكانت قيسية وقريش عارة وقنى بطن وهاشم فخذ والعياض فصيلته وقال تاج الشريعة العرب بعضهم الكفار
 وبعض قيسية قيسية لا اعتبار افضل بعض القبائل على بعض في حق الكفاية الانبواب بالية فانهم ليسوا الكفار فليسهم من العرب
 لمناستهم ودنايتهم على انهم كانوا يستخرجون النقي من عظام الموتى ويأكلون قالت النقي بحسب النون وسكون القاف
 سخ العظم وتجمع العين من الشمس والجمع انفاذ قوله والموالي الكفار بعض قال الكاكي الموالى اى غير العرب وسماه الموالى لانهم
 نصره العرب وسماه الناصر ولا قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اى لا ناصر لهم ولان قدامهم فتحت على ايدي العرب
 وكانوا يسبيل من استرقاتهم فكانهم كانوا عبيدهم ثم عتقوا باليمن عليهم فكانوا موالى العرب وقال تاج الشريعة الموالى بين
 العجم سواها لان بلادهم فتحت عنوة على ايدي العرب ثم ذكر مثل الذي ذكرنا لان وقال الاكمل الموالى العتق لما كانت
 غير عرب في الاكثر غلبت الى العجمين قال الموالى الكفار بعضها بعض قوله بعبارة بل إشارة الى ان السبب لا يقتضيه
 قال لقائل وابو عاصم من اصحاب الشافعي فانهم ضيعوا نسابهم فلا يكون التقاؤهم منهم بالنسب بل بالدين كما اشارت
 سلمان الفارسي حين افتخرت الصحابة بالانساب وانتهى الامر اليه فقبل سلمان من من فقال الاسلام لا بلى سواه و
 الاصح من ذنب الشافعي اعتبار نسب العرب كالعجم والعجم ليس كفواً العربيه والعربي غير القرشي غير كفواً قرشيه هم ولا يثبت
 التقاضل فيما بين قريش شى ينعى النسب لانهم ضيعوا نسابهم ولا يفترون بالانساب وانما افتخروا بالاسلام والجنسية
 فيصير ذلك فيما بينهم هم لما رويناش وهو قوله عليه السلام قريش بعضهم الكفار بعضهم هم ومن حمير الان يكون نسباً مشهوراً
 شى في الحرية هم كابل بيت الخلافة شى فيمنه يمتد التقاضل حتى لو تزوجت قرشية من اولادنا لمنا قرشياً من اولادهم
 كان لا وليا ولا عتر من هم كانه قال شى هذا كلام المصنف اى كان محمد قال ذلك هم قسماً للخلافة وتعييننا
 للفتنة شى لانعدام اصل الكفاية وفي رواية الاكمل وقريش بعضهم الكفار بعضهم الا من كان من بيت الشرف كالخلفاء

ولا يعتبر التقاضل
 فيما بين قريش لما روي
 وعن محمد الا ان يكون
 نسباً مشهوراً كاهل
 بيت الخلافة
 كانه قال تعظيماً
 للخلافة وتسليماً
 للفتنة

وبنوا هذه ليسوا بأبائهم
لعامة العرب لأنهم
معروفون بالحنسانية
وأما الموالي فمن كان له
أبوان في الإسلام
فصاعدا فهو من الأحرار
يعني لمن له أباء فيه
ومن أسلم بنفسه
أدله أبو واحد الأسوة
لا يثبت كفو المن له أبوان
في الإسلام لأنهم
بالأب الجيد أبو يوسف
أحق بالحد بالثبوت
كما هو مذهبه في التعريف
ومن أسلم بنفسه لا يكون
كفو المن له أب واحد الأسوة
لأن التفاحر فيما بين الموالي
بالإسلام والكفاءة في
نظيرها في الإسلام في
جميع ما ذكرنا لأن الرق
أثر الكفر وفيه معنى الذل
فيعتبر في حكم الكفاءة
قال وتعتبر أيضا

هم وبنو بابلية ليسوا بأبائهم العرب من البابلية قبيلة من قيس بن فيلان وهو في الأصل اسم امرأة من
همدان والثاني قبيلة سوار كان في الأصل اسم رجل واسم امرأة وهم معروفون بالدانة وهو معنى قوله هم
لأنهم معروفون بالحنسانية من أسي بالدانة والحنسية الدني والحنسية والحنسانية الحالة التي يكون عليها الحنسيين
ومن خاستهم منهم كانوا ياكلون بقية العظام من ثمانية وكانوا يلبثون عظام الموتى فيأخذون الدسومات منها
قال قائلهم ولا ينفع الأصل من ما شتموا فكانت النفس من بابلية ومن ونا شتمهم كان لهم من من عجرة فوقع الغلظهم
فأكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقولون بنو بابلية أكلوا الشتمهم وأما الموالي فمن كان له أبوان في الإسلام فصاعدا
من نصب على الحال من أبوان أسي ذهب إلى حالة الصعود على اثنين هم وهوتن الأنا يعني لمن له أباء فيه ش
من قوله تعالى أباء فيه أسي في الإسلام حاصلة من كان له أبوان في الإسلام فلا نسب صحيح يكون كفو المن له
عشيرة أباء أكثرهم ومن أسلم بنفسه أولاد واحد في الإسلام لا يكون كفو المن له أبوان في الإسلام لأن تمام
النسبة بالأب والجدة أبو يوسف الحق الواحد بالثبوت يعني من كان له أب واحد في الإسلام يكون كفو المن له أبوان
فيه وفي المبسوط وعن أبي يوسف الأئمة بالأب والصحيح ظاهر الرواية والمن كورني الكتاب رواية عنه هم كما هو مذهبه
ش أسي مذنب أبي يوسف هم في التعريف ش أسي في تعريف الشخص في الشهادة كان الشهود إذا ذكروا
اسم الغائب واسم أبيه يسيل به التعريف عند أبي يوسف ولا حاجة إلى ذكر الجد وبه قال بعض أصحاب الشافعي
وعنده لا بد من ذكر الجد وقال السرخسي هذا إذا كان الولد صغيرا لا يشركه أحد في اسمه أما إذا كان هناك من يشركه
في اسمه واسم أبيه وجده لا يكفي بذلك حتى يذكر ما يميزه عندهم ومن أسلم بنفسه لا يكون كفو المن له أب واحد
في الإسلام ش وبه قال الشافعي هم لأن التفاحر فيما بين الموالي بالإسلام ش نقل صاحب النهاية عن الإمام
الجوزي أن أبنا الموالي فلما في العرب فان من الأب له في الإسلام من العرب وهو مسلم فهو كفو لمن له أب
في الإسلام لأن العرب يتفخرون بالنسب فيعدون بالنسب كفو النسب آخر إذا كانوا مسلمين وأما العجم فتدعيون بالنسب
وتفخرون بالإسلام فمن كان له أب في الإسلام فيختر على من لا بل في الإسلام ولا يمدد كفو له هم والكفاءة في الحرية نظير
في الإسلام في جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يعني الكفاءة في الحرية معتبرة بإجماع الفقهاء حتى لا يكون لصيد
كفو الحرية الأصل وكذا المعتقد لا يكون كفو الحرية أصلية والمعتقد لا يكون كفو المن له أبوان في الحرية هم لأن الرق أثر
للكفر وفيه معنى الذل فيعتبر فيه معنى الكفاءة ش ومن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق أو حرز من الفضل
ما يقابل نسب الآخر كان كفو له قال ش أسي قال محمد في الجامع الصغير وتعتبر أيضا ش أسي تعتبر الكفاءة أيضا

هم في الدين شمس ونسره يقولون هم اسي في الديانة هم وهو التقوى والصلاح والحسب وهو سكارم الاخلاق و
 انما نسره بهذا لان مطلق الدين في الاسلام ولا كلام لاجل ان اسلام الزوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في
 حق الاعتراض للاوليا بعد انفاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وبهذا شمس اسي اعتبار الكفاءة
 في الديانة هم قول ابني حنيفة وابني يوسف شمس وبه قال الشافعي ومالك فان ما كان معتبرا للكفاءة في الدين وسره
 ونقل بهذا عن الشافعي واحمد في روايته لا يعتبر الا في الدين والنسب والاصح من احمد مثل مذهب الشافعي حتى لو نكحت
 امرأة من غلات الصالحين فاستقامت كان للاوليا حق الردم وهو الصحيح شمس احتراز عمار روى ابني حنيفة ان الكفاءة في
 التقوى والحسب غير معتبرة ذكره في المحيط وعمار روى عن ابني يوسف انما غير معتبرة في التقوى ومعتبرة في الحسب والنسب
 وسكارم الاخلاق كذا في المحيط وذكر المجهول في جملة الى صدر الاسلام ان الحسب هو الذي له جاه وحرمة وشبهة لا يكون
 كقول النخيس الذي لا جاه له وفي جامع قاضيه ان الحسب كقول النسب حتى ان الفتية كفوا للعلوي لان شرف العلوي فوق
 شرف النسب وكذا الفتية كقول النسب للفتي الجاهل والعالم العجمي كقول للعربي الجاهل والعربية قيل الصح انه لا يكون كقول الفتية
 هم لانه شمس اسي لان الدين هم من اعلى المناخر قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هم والمرأة تعبر بنسب الزوج
 فوق ما تعبر بنسب شمس يفتح الضاد المعجمة والعين المعجمة واصلة وضمة والسا عوض عن الواو ويقال في حسيبه
 ضمة وضمة بحسب الضاد وايضا ومنه الوضع وهو الذي من الناس والمعنى المرأة تعبر بالناس بنسب زوجها
 نسب زوجها هم وقال محمد لا تعتبر شمس اسي الكفاءة في الدين هم لانه شمس اسي لان الدين هم من امور الاخرة لا ينسب
 احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصنع شمس اسي الا اذا كان الزوج يصنع على مينة المجهول قال الجوهري الصنع طهارة مركبة و
 الرجل صفعان وقال غيره يصنع يفر على قناه هم او ينسب شمس اسي الزوج اسي ينسب به ومنه الشمس هم او يخرج
 شمس اسي الزوج هم الى السواق شمس حال كونه سكران ولعيب به الصبيان لانه تمتع به شمس اسي بذلك الصنع
 وفي المحيط وعليه الفتوى ومن ابني يوسف انه قال الذي يشرب المسكر فان كان يشرب مسكرا ولا يخرج سكرانا فهو
 كقول وان كان يلعن ذلك لم يكن كقول للمرأة صالحة من اهل البيوتات ولم ينقل عن ابني حنيفة في ذلك شمس اسي والصحيح عنده
 انه غير معتبر لان هذا ليس بلازم يمكن تركه وفي الفتاوى الطليعية لو تزوج وهو كقولهم صار فاسقا لا يفسخ النكاح لان
 اعتبار الكفاءة وقت النكاح لا استمراره بعد النكاح وفي الحاوي ذكر شيخ الاسلام ان الناس لا يكون كقول العدل عند
 ابني حنيفة وان لم يلعن الفسق هم وتعتبر شمس اسي الكفاءة هم في المال وهو شمس اسي الاعتبار في المال هم
 ان يكون مالكا للمهر والنفقة شمس يتناول المسوسة لانها ما يفتق على الزوجية هم وبهذا شمس اسي كونه مالكا للمهر والنفقة

في الدين اسي الديانة

وهذا قول ابني حنيفة

وابني يوسف هو الصحيح

من اعلى المناخر

والمرأة تعبر بنسب الزوج

فوق ما تعبر بنسبه

وقال محمد لا يعتبر لانه

من امور الاخرة فلا يتبين

احكام الدنيا عليه

الا اذا كان يصنع

منه او يخرج الى الاسواق

سكران يلعب الصبيان

مستحبة قال يعتبر في المال

ان يكون

مالكا للمهر والنفقة

هو المعتبر في ظاهر الرواية
حتى ان من لا يملكها أو لا
أحد هما لا يكون كذا لان
المجهول بدل البضع فلا بد
ايضا وبالنفقة توأم كذا
ودوامه والمراد بالمهر وما
تعارفوا بتجمله لان ما درأه
موجله عرفا وعن أبي يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة
دون المهر لانه تجري المسألة
في المهر ويعد المهر قادرا
عليه بيسار ابيه فاما
الكفاءة في الغنى فمعتبرة
في قول أبي حنيفة ومحمد حتى
ان الفاتكة في اليسار لا يملكها
القادر على المهر بالنفقة لان الناس
يتفاخرون بالغنى يتعجبون بالفقير
وقال أبو يوسف لا يعتبر كونه
لأثبات له اذ المال غادر
ويعتبر في الصنائع وهذا
يوسف ومحمد وعن أبي حنيفة
ذلك روايتان

هم هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها شي اى المهر والنفقة هم اولادها لا يكون كذا لان المهر بدل البضع
فلا بد من ايضاه وبالنفقة توأم كذا ودوامه فلا بد من ذلك قيل ان كان الرجل ذاباه كاسلطان والمعلم
فموجله وان لم يملك النفقة وفي الذخيرة ان قدر على نفقتها بالنكاح ولم يقدر على المهر اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا يكون
كفوا وذكر هشام عن أبي يوسف انه يكون كفوا وكذا روى من محمد في جوامع الفقه ومن قدر على المهر ونفقة شهر فهو كفوا هم و
المراد بالمهر قدر ما تعارفوا بتجمله لان ما درأه لا يملك عرفا شي اى من حيث العرف وليس بمطالب به فلا تسقط الكفارة
وفي المجتبى قلت وفي عرف اهل نوازيم كله يوحد فلا يعتبر القدرة عليه بيسار ابيه لان الاباء لا يتعجبون المهور من الاولاد
ودون النفقة الذمارة هم وعن أبي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة وان المهر شي باقية ظاهر الرواية وروى الحسن بن أبي
ملك عن أبي يوسف انه قال الكفو الذي يقدر على المهر والنفقة فان كان يملك المهر ودون النفقة قال ليس بكفو قلت فان
ملك النفقة ودون المهر قال يكون كفوا وعن أبي حنيفة ومحمد وبعض اصحابنا نفي مثل قول اسب بوسف وفي جوامع
الايمية المتعبر بفقير سنة وقيل نفقة شهرين وفي المحيط اذا وصلت الجراح والافاق اعتبر القدرة على النفقة كالصغيرة جدا والصبي
كفوا به وهو الصحيح ولو كان لآل فيهم دين وزوج امرأة بالف فهو كفوا لما في قول أبي حنيفة ومحمد وبه قال بعض اصحابنا في
المهرم لانه يجوز للسائل في المهر شي اى لان اليسار ويجري التسهيل التسهيل المهرم ويعد المهر قادرا على المهر بيسار
ابيه شي ولا يعقد قادرا على النفقة بيسار الاب وفي الذخيرة اذا كان يجده نفقتها ولا يجده نفقة نفس فهو كفوا وفي منية المفتي من
لم يملك النفقة فلا يكون كفوا ومرة كانت المرأة او فقيرة هم واما الكفارة في الغنى فمعتبرة عند أبي حنيفة ومحمد وفي اكثرهم
وفي قول أبي حنيفة ومحمد وبه قال بعض اصحابنا في المهر شي اى المرأة الفاتكة هم في اليسار لا يملكها القادر على المهر
والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون بالفقير شي وبذلك القول ذكره صفه في غير رواية الاصل في كتاب النكاح
لا يشترط الا القدرة على المهر والنفقة وقال الامام السرخسي في مبسوطه وصاحب الذخيرة والاصح ان ذلك لا يعتبر لان كثرة
المال مذمومة في الاصل قال عليه السلام يملك المكثر دون الامن قال مالك بهذا اى تصدق به هم وقال أبو يوسف
لا يعتبر لانه لا ثبات له شي اى لان الغنى لا ثبات له اذ المال غادر شي اى لان المال لا يستمر في يد شخص لانه
يرجع ويأتي ولم من شخص سبب غيظا وصيغ فقير او بالعكس هم وتعتبر شي اى الكفارة هم في الصنائع شي اى المهر
هم وهذا شي اى اعتبار الكفارة هم عند أبي يوسف ومحمد شي يكذا في اكثر النسخ وهكذا ورد في كلامهم خواهر زادوه ذكر
فخر الاسلام ان هذا قول اسب حنيفة ومحمد وبه قال صفه في المهر شي حتى لا يكون الحجام والكفاس والدباغ كفوا للزينة
والعطار اما العطار كفوا للزينة هم وعن أبي حنيفة في ذلك شي اى في اعتبار الكفارة في الصنائع هم روايتان شي المهر ما

وانه لا يمتنع حتى لا يكون الطاهر وهو رواية عن محمد بن عيسى في رواية المولى بعض الكفار بعض الاحكام والاحكام هم
 وعن ابى يوسف انه شئ اى الكفوم لا يمتنع في النكاح الا ان يفتش كالحجامة والحمايك والدباغ والكناس شئ و
 في النكاح الكناس والحجامة والدباغ والمكس والراعى ويقسم اى البلالان في الحمايك كونه البنت الحياط ولا
 الحياط لبنت البراز والتاجر ولا بها بنت العالم وقاض والحمايك ليس بكفول لبنت الدهقان وان كانت فقيرة وقيل
 هو كفوف والكناسة في القتل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايه فيها عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون
 المجهون كقول العامة لان المجهون نفوت مقامه النكاح فهذا اشد من الفقر ودانة الحرقة وقيل لا تعتبر لان المجهون
 بمنزلة المرض وسائر الامراض اقبشت الكفارة وكذا المجهون وفي المرغينا في لا يكون المجهون كفوف العامة وعند يتيه
 هو من العيوب التي يفتخ النكاح بها في المحيط وغيره وبنا بعض فانس احسن من الكل وهو الذي يجدرم الظلمة اى يمدى
 شاكرا قلت وفي مصنف سادس احسن من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايا نيه وانهم يظنون لبعض وبيت
 الحكماء يظنون ادراج الناس هم وجه الاعتبار شئ اى اعتبار الكفارة في الصنائع هم ان الناس يتفاضلون بشرف
 الحرف وتيعبرون ببنائهم شئ اى دانة الحرف قال عليه السلام الناس اكار الا الحمايك والحجامة كذا ذكره الكماكي
 واما اعلم بصحة هم وجه القول الآخر شئ وهو عدم الاعتبار هم ان الحرقة ليست بلازمة لا يمتنع من الرجل و يمكن التحول
 عن الخبيث شئ اى من الحرقة الخبيثة هم ابي الشرفية شئ اى الى الحرقة الشرفية هم منها شئ اى من الحرف بخلاف النسب
 لانه منته لاروته والفقر كذلك لا يفارق عادة هم واذا تزوجت المرأة ونقضت عن مهرها شئ اى بما لا يتفان النكاح
 في شلهم فالملأ لا اعتراض عليها عن ابي حنيفة حتى تيم لها مهرها او يفارتماش ولا يكون الفقرة طلاقا لانها ما تبعت
 ممن قبل الزوج والى كونه لها المهر ان كانت الفقرة قبل الدخول وبعده لها السمي هم وقال ليس لهم ذلك شئ اى اذ عتر من
 هم وجز اللومع شئ اى وضع القدر دى رمة الله تعالى بذه المسئلة على ذر الوجة هم انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله
 المرجوع اليه النكاح بغير المولى هم وقد صح ذلك شئ اى الربيع هم وبذ شئ اى المسئلة هم شهادة صادقة عليه شئ اى على
 رجع محمد اى قولها في النكاح بغيره ولى فانه لو لم يصح لكها بغير المولى لم يقل ليس لهم الاعتراض وقال الاكل اقول هذا انما
 يستقيم ان لم يصح هذا الوضع في النكاح بغيره ولى وليس كذلك فانه لو اذن لها المولى بالزوج ولم يصح مهرها فقد على
 هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو كرهه السلطان امرأة وديها على تزويجها بهر قليل فنقل ثم نال الاكر
 ونصبت المرأة وولى المولى ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن في هذا الوضع دلالة على جمع محمد اى قولها انتهى قلت
 في كلمة غلامه اما له صاحب النهاية وغيره وقال صاحب السرائر لا يملك فيها اذا كرمت الراه والى على ان يزوجها

وعن ابى يوسف انه
 لا يعتبر الا ان يفتش
 كالحجامة والحمايك
 والدباغ ووجه
 الاعتبار ان الناس
 يتفاضلون بشرف
 الحرف ويتغيرون
 بدناؤهم ووجه القول
 الاخر ان الحرف ليست
 بلازمة ويمكن التحول
 عن الخبيثة
 الى النفيته منها
 قال واذا تزوجت
 المرأة ونقضت
 عن مهرها شئ
 الاعتراض عليها
 عند ابي حنيفة
 يتم لها مهرها
 او يفارتماش او قال
 ليس له ذلك وهذا هو
 انما يصح على قول محمد
 على اعتبار قوله المرجوع اليه
 في النكاح بغير المولى
 ذلك وهذا شهادة
 صادقة عليه

لها ان ما زاد على العشرة
حقها ومن اسقط حقه لا يعتد
عليه كما بعد التسمية ولا ي
حقيقة ان الاولياء يفتنون
بغلاء المهر ولا يختارون
ينقصها لها فاشبه الكفاءة
بغيره في الابرار بعد التسمية
لان لا يتعدي به واذا زوج الاب
ابنته الصغيرة ونقص مهرها
او ابنه الصغير وادى مهرها
جوز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك
لغير الاب والجد هذا عند ابى
حنيفة وقال لا يجوز الخط
والزيادة الا بما يتعاقبان الناس
فيه معنى هذا الكلام انه لا
اعتقد عندنا ان الولاية
مقيدة بشرط النظر فلو
يبطل العقد وهذا الاصل
عن كل المثل ليس من النظر
في شيء كما في البيع ولهذا
لم يملك ذلك غيرهما
ولا يحنيفة وان الحكم
يدار على دليل النظر وهو
قرب القرابة وفي النكاح
مقاصد تروى على المحرم

بأقل من مهر مثلها ثم قال الاكره وبنيت ويا بنى الولي فليس له ذلك عندنا ثم قال او طلبت من الولي التزوج
بأقل من مهر مثلها لم يجز الولي ثم لما شئ الى الابل يوسن ومحمد بن احمد اذ على العشرة حقتا شئ لانهما تملك اسقاطا واشتباة
هم ومن اسقط حقه لا يعتد به عليه كما بعد التسمية شئ يعنى لو ابرأت بعد تسمية المهر لا يكون للولي الا اعتراضا لا بدل بنصفها
او تصرف فيه كيف شئت هم ولا بنى خيرة ان الاولياء يفتنون بغلاء المهر ولا يختارون بغيره فان بقاء المهر لا يغيره لان لا يغيره لان ابرار وبنيت وهذا
التغيير فلم لا اعتراض هم بخلاف الابرار بعد التسمية شئ جواب من قولها بعد التسمية هم لانه لا يغيره لان ابرار وبنيت وهذا
من باب الردة فليس لهم اعتراض وعند الشافعي والملك واحمد لا يصح للخطا في بذر المسألة انما جواز النكاح
بدون الولي عندهم هم واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص مهرها او ابنه الصغير شئ امي زوج ابنه الصغير هم
وزاد في مهراته جاز ذلك عليهما شئ امي جاز النقصان على الصغيرة والزيادة على الصغير عليهما امي على الصغير
والصغيرة هم ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا شئ اس جواز الزيادة والنقصان هم عند ابى حنيفة شئ وبه قال مالك
وامر في الاب شئ وقال لا يجوز الخط والزيادة الا بما يتعاقبان الناس فيه شئ وبه قال الشافعي والظاهرية
فمنعهم لا يجوز الا بمثل المثل تكميل النفس يستط الزيادة هم ومعنى هذا الكلام امي كلام الصامعين هم ان لا يجوز العقد عند
بما شئ انما قال ذلك لان عند بعض اصحابنا اصل النكاح صحيح ولا يجوز الخط والزيادة وبه قال الشافعي وتروى الى
مهر المثل لان المانع من قبل المسمى وفساده لا يمنع صحة النكاح كما لو كانت المسمى غير الالة ذكر في الكتاب لا يجوز عندهما
مطلقا نعم البعض على ذلك والاصح ان النكاح باطل عندنا كما في غير الاب والجد لان الولاية مقيدة بشرط النظر
فمنع فواته شئ بعد فوات النظر هم بطل العقد شئ من الاصل كما ما سوبه بالقد بشرط بطل عقده اذا عدم الشرط هم وبه
شئ امي بطلان العقد لان الحكم من المثل ليس من النظر في شيء كما في البيع شئ معنى اذا باع بأقل من قيمته
وكان بحيث لا يتعاقبان الناس في مثلها فان لا يجوز ان يقدم ولنه شئ امي لا بطل قيد الولاية بالنظر هم لم يملك ذلك
امى المذكور من تمامه المثل والزيادة عليه غير بما شئ امي غير الاب والجد بالاتفاق هم ولا بنى خيرة ان الحكم يدار على
دليل النظر شئ والنظر والعرض في هذا العقد باطل لكن النظر دليل عليه هم وهو قرب القرابة شئ الداعية اليه وهو موجود
هنا فثبت عليه الحكم وهو جواز النكاح هم وفي النكاح مقاصد شئ فقير به في الكلام ان المقصود من النفقة ليس
حصول المال البتة لان في النكاح مقاصد سوى المال الذي هو المهر تروى شئ امي تزويجهم على المهر شئ من النكاح
الطاهرة في الاحسان والبر والسواى الطاهرة ان قصير في الصداق لتوفير سائر المقاصد التي بين ائنف لها من الصداق فانه
يدل على اشتغال على المصلحة فصار كالوصى اذا ما نف بل التيمم جاز ذلك بحصول النظر وان كان في الظاهر خلافه

القيمة وكان تصرف الاب في هذا واقعا بشرط النظر حتى اذا علم سوء الاختيار منه بخيانته او فسق كان عنده باطلا وقد روي انه عليه السلام تزوج ما يشتره رضى الله تعالى عنها على صداق خمسمائة زوجها ابو بكر رضى الله تعالى عنه و
 تزوج فاطمة من علي رضى الله تعالى عنها على صداق اربعماية درهم ومعلوم ان ذلك لم يكن صداق مثلما لا ننما
 جميع الفضائل فلا صداق في الدنيا يزيد على هذا المقدار ام المالمالية هي المقصود في التعرف المالى شي هذا جواب عن
 قولهما كما في البيع تقريره قياسا على البيع قير صحيح لان المالمالية هي المقصود في التصرفات المالمالية فاذا فسد لم يكن شي في
 مقابلته بغيره خال الغبن الفاحش فلما ثبتت الاعراض وفي الجبتي وقيل يجوز بيع الاب مال ابنة الصغير بغبن فاش
 فلا يجوز النكاح بالطريق الاول . به قال الشافعي في الاصح واحمد في قول مثل قول ابى حنيفة لكون لها الخيار اذا بلغت
 اما لو زوج ابنة الصغير بامته لا يجوز عند الشافعي والاك . واحمد لم يخوف العنت ولو زوج ابنة الصغير لا ثبت المهر في
 ذمة الاب بل ثبتت في ذمة الابن عندنا سواء كان الاب مومنا او معسرا به قال الثوري والاوزاعي واحمد وقال الشافعي
 ثبتت في ذمة الاب . به قال حماد بن عيسى ابى حنيفة وقال مالك والليث في الابن المعسر على الاب درهم . واية محمد بن
 حم والدليل عدله في حق غيره مما يش هذا جواب عن قولهما فلما لا يملك فملك غيره او اراد بالدليل وهو الشفقة و
 تقريره ان الدليل الدال على النظر حدوده في حق غيره الاب والجدة فلذلك لا يجوز لغيرهما وقوله والابن مرفوع على الابتداء
 او خبره قوله عدله في حق غيره ان يكون والدليل منصوبا بفعل مقدريته والظاهر تقديره . به عندنا الدليل فمذا تسمى لا يجمع
 المفسر والمفسر من زوج ابنة وهي صغيرة عبد الزوج ابنة وهو صغيرة فتزوج ابنة الصغيرة امة ابنة الصغيرة امة ابنة الصغيرة
 للحال كذا الواو في قوله وهو صغير وعند الشافعي والاك . واحمد لا يجوز له تزوج ابنة الصغيرة امة ابنة الصغيرة امة ابنة الصغيرة
 على اسلام فلا تزوج المصيبة على المذهب ويجوز له تزوج من لا يكتفيه في الخصال على الاصح ذكره في المنهاج وفيه
 لو زوجها السلطان من غير كفوف وليس لها ولي لم يصح في الاصح هم قال المصنف رحمه الله وهذا عند ابى حنيفة شي
 اى الجواز عند ابى حنيفة هم ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوق قهرا شي اى لمصلحة تفوق قهرا وقدره
 الاب بقوات الكفاءة فلا اعراض عند في ذلك هم وعندهما هو من ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز شي والتعليل
 من الجانبين نظير التعليل من المسئلة السابقة فانهم

فصل في الوكالة بالنكاح وغيره اى هذا فصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره اى غير الوكالة بالنكاح
 الفضولي والولى لان هذا الفصل يشتمل على احكام الوكيل والفضولي والولى ولو كانت الوكالة فرعا من الولايات
 من حيث ان تصرف الوكيل ينفذ على الموكل كتصرف الولى على المولى عليه ما سب ذكره في باب الاولياء في فصل

اما المالمالية المقصود
 في التعرف المالى
 والدليل عدله
 في حق غيره
 ومن زوج ابنة
 وهي صغيرة عبد
 او زوج ابنة
 وهو صغير امة
 فهو جائز قال
 وهذا عند ابى
 حنيفة اى
 لان الاعراض
 عن الكفاءة
 تفوق قهرا
 هو ضرر ظاهر
 الكفاءة
 فلا يجوز
 علم

فصل في الوكالة
بالنكاح وغيرها ويجوز
لابن العم ان يزوجه بنت
عمه من نفسه وقال
زفر بن لا يجوز اذا اذنت
للزوجة للرجل ان يزوجه
من نفسه فقد عجز
شاهد بر جازن وقال
والشافعي لا يجوز لهما
ان الواحد لا يتصون
مكلا ومتمكلا كما في البيع
لان الشافعي يقول ان
ضرورة لانه لا يتولا سواه
ولا ضرورة في الوكيل لنا
ان الوكيل في النكاح معبر
وسفير التام في الحق
ددون التعبير لا تجمع
الحقوق اليه بخلاف البيع
مباشرة حتى رجعت الحقوق
اليه اذ تولى طوفيق قوله
يتضمن الشطرين
ولا يحتاج الى
المقبول

على حدة هم ويجوز لانهم ان يزوج بنت عمه من نفسه
صحة ان يقول اشهد والى زوجت بنت عمي فلاته بنت فلان بن فلان من نفسي وبه قال مالك والشافعي ومحمد
والشوري والوثوري والظاهرية وقال السرجي واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق واختاره ابو بكر بن
المزذرهم وقال زفر لا يجوز شرا وبه قال الشافعي هم واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فقد عجزت شرا
بين جازن شرا اي ذلك عندنا هم وقال زفر والشافعي لا يجوز شرا وقال احمد بن حنبل لا يجوز شرا وقال قتادة
وابن العدي يزوجه من ابن عمه هو بعد منه وبكذلك الخلاف في الوكيل اذا تزجه من نفسه وقال الشافعي لا يجوز ذلك
اي الا في احد الوجهين هم لهما شرا اي لزفر والشافعي انما جمع بين دليل زفر والشافعي لاشترط الكفاية في معنى هم وهو ان
لا يقصد ان يكون ملكا وتملك شرا بشي واحد من احد كما في البيع شرا بغيره كل المشتري البايع بان يبيع سائمة من نفسه
لا تصح بغيره الوكالة ولا هذا البيع او كل زيد رجلا مثله بشر شي مبيعة وكل صاحب العين ذلك الرجل ايضا بان يبيعه من زيد
لا يجوز كما ان الواحد يصير ملكا وتملكهم لان الشافعي يقول شرا بغيره اذ استثنى الى ان دليل الشافعي وزفر ان كان
مشترا كافي للمعنى المذكور لانه استثنى المولى لان ندبه فيه كمنه بغيره حيث يقول هم وفي المولى ضرورة لانه لا يتولا سواه
شرا اي لان العقد لا يتولا سواه سمي المولى لان عبارة النكاح غير صحيحة ضرورة هم ولا ضرورة في الوكيل شرا ولان
في بقاء العقد بعبارة المولى ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الزوجين بصورة
صورة قايما تامة وهو المولى من الجانيين شرا عما يملك مباينة العقد ولنا ان المولى في النكاح سفير وسفير والواحد
يجوز ان يكون معبر عن اثنين والسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن دريد في كتاب الجمهرة
السفير بين القوم الماشي بينهم في المصلح هم فالتامع شرا اي الثاني هم في الحقوق شرا وهو كونه سفيرا وسفيرا
وسفيرا وسفيرا ومخاصا ومخاصا هم ودين التعبير شرا اي المولى يصلح ان يكون معبر عن اثنين كما ذكرنا فان العبارة
يقتضي اليها فيصير العقد بين شخصين فلا يودي الى انكاح مفادهم ولا ترجع الحقوق اليه شرا اي الى الوكيل لانه معبر
مباشرة هم بخلاف البيع لانه شرا اي لان الوكيل في البيع هم مباشرة حتى رجعت الحقوق اليه شرا اي حقوق عقدي
من مخالفة الشرا وتسليم البيع والقيام بالعهد وغير ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا تولى طرفيه شرا اي
اذا تولى طرفي العقد هم قوله زوجت يفسر الشرايين شرا اي قول الوكيل زوجت فلانة من فلان بقوم مقام شرايين
العقد وها الايجاب والقبول ولا يحتاج الى القبول لان الواحد قام مقام اثنين قامت عبارة الواحدة ايضا مقام
مبارتين هم فلا يحتاج الى القبول قال شرا اي قال القدوري في مختصره وتزوج العبد والامته بغير اذن مولاهما معروف

فان اجاز المولى جازوان رده بطل وكذلك شئ اى كذلك موقوف هم لوزج رجل بغير رضا باور بطل
 اى اوزج رجل رجلا بغير رضا وبذا عندنا شئ اى كون العقد موقفا على الاجابة لم يصب اصحابنا هم فان كل
 عقد صدر من الفضولى وله مجيز شئ اى للعقد مجيز راي قابل لقبول لايجاب سواء كان فعليا آخر او كميلا واصيلا بحالة
 الوقوع كالبيع والنكاح والامارة ونحوها وانما قيد بقوله وله مجيز لانه اذا لم يكن له مجيز كما اوزج الفضولى يتيمة
 يتوقف العقد فان قلت السلطان مجيز وكذا القاضى فيمنع ان يتوقف العقد قلت يمكن فروع المسئلة في موضع
 السلطان فيه ولا قاضى كما راجح شذاهن تصور تزويج عبد المكاتب حيث لا يتوقف بل بطل لعدم المجيز لان النكاح
 عيب وليس بحسب ولا يجوز اجازة المكاتب وكذا اجازة المولى لانه انبنى عن كسب المكاتب هم انعقد موقفا على الاجابة
 شئ وبه قال مالك واحمد في روايته وقال ابو عمر في التمهيد لم يختلف قول مالك واصحابه في العبد تزويج بغير اذن
 سيده اذ السيد بالخيار اذ اشاء ايازه وان شاذ منه وقال يحيى بن سعيد الانصارى الامر عندنا بالمدينة على هذا
 قال اسمعيل القاضى وهو قول سعد بن المسيب والحسن البصرى واشتبهى والحكم جعل مالك التفرقة طلاقا واجازة وتوقف
 على اجازة مالك واجمعه على توقيت الوصية على قبول الموصى له هم وقال الشافعى تصرفات الفضولى كلها باطله وبه قال
 احمد في روايته هم لان العقد وضع لحكمه شئ بنار على المقاسد الاصلية هو حكمهم هم والفضولى لا يباشر على اثبات تعلقه
 والاجاز للناس تملك اموال الناس للناس وفيه من الفساد ما لا يخفى واذا كان لا يقدر كان كلامنا هم ولنا ان كرس
 التصرف شئ وهو الايجاب والقبول هم صدر عن المله شئ هو العاقل البالغ مال كونه هم مضافا الى محله شئ وهو الاشئ
 من منات اوم ليست بحرم ولا معتدة ولا مشتركة ولا زائدة على العدد والمنفوس هم ولا من في انعقاد شئ اى في انقضاء
 التصرف لكونه غير لازم هم فينقد موقفا كميلا لمحق العز بالغايب هم حتى اذا راي المصلحة فيه ينفذه شئ والا بطله هم
 وقد تراجى حكم العقد من العقد شئ وهو جواب عن قول الشافعى لان العقد قد وضع لحكمته فاقول بالوجوب معنى سلمنا ذلك
 لكن الحكم هنا لم يعدم بل اخر الى الاجازة والحكم قد تراجى عن العقد كالبيع بشرا الخيار فان لزومه تراج الى سقوط الخيار ثم اجمعه
 اذا سمها ثم اجاز المولى للنكاح يلزمه من الشئ بالدخول ومهر آخر بالاجازة قياسا لان الدخول في النكاح الموقوف كالدخول
 في النكاح القاسد وفي الاستحسان يلزمه مهر واحد لان مهر الشئ نما يلزمه بالعقد فلو لا لزوم المهر والسمى ايضا يلزم بحكم العقد
 فلو لم يدر المهر ان لازم في العقد الواحد مهران وذا لا يجوز وفي النهاية عقد الوكيل عند غيبته الموكل انما تصح اذا عرفه باسمه ونسبه
 والتعاريف زوجا من نفسه بامرنا وقال الشافعى لان قلنا ان كل متنى ان اذ وجها من نفسي ولم ينسبها ولم يعرفها بالشهر وينفذ فيما
 بينه وبين الله تعالى وفي النوازل ان لم ينسبها ولم يعرفها بالشهر ولا يجوز للنكاح لان الغايب انما يعرف بالتسمية الا ترى

قَالَ وَتَزْوِجُ الْعَبْدِ

وَالْأَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ

مَوْلَاهُمْ مَوْقُوفٌ

أَجَازُ الْمَوْلَى جَازٌ

رَدُّهُ بَطْلٌ كَذَلِكَ

لَوْ زَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً

بِغَيْرِ رِضَاهَا أَوْ رَجُلًا

بِغَيْرِ رِضَاهُ وَهَذَا

فَإِنْ كُنَّ الْعَقْدُ صَدَقَ

مِنَ الْفَضُولَى وَلَهُ

يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ مَوْقُوفًا عَلَى

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَدُّهُ تَصَوُّرُ

الْفَضُولَى كُلِّهَا بَاطِلٌ

لِأَنَّ الْعَقْدَ وَضَعَهُ

لِحُكْمِهِ وَالْفَضُولَى

لَا يَتَدَخَّلُ عَلَى أَثْبَاتِ

الْحُكْمِ فَتَلْغُو وَلَنَا

رُكْنَ التَّصَرُّفِ صَدَقَ

مِنْ أَجْلِ مَضَاقِئِهِ

وَلَا خَرَفَ فِي الْعَقْدِ

فَيَنْقَضُ مَوْقُوفًا كَيْفَ

أِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ

يَنْفُذُهُ وَقَدْ تَرَاخَى

حُكْمُ الْعَقْدِ عَنِ الْوَقْفِ

ومن قال شهدوا بها
قد تزوجت فلا حنة
فبذلها الخبز فاجاز
فهو باطل وان قال اخر
اشهد والى زوجتي
منه فبذلها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المرأة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابن حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ربه
غائب
اذا تزوجت نفسها
فبذلها فاجاز جاز
حاصل هذا ان الواحد
لا يصح فصوليا من
الجانبين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندهما
خلافا لوجه العقد
النفولي او بين
والاصيل جاز بالاجماع
هو قول وكما هو
ينفذ اذا كان فصوليا
وصار كالحكم الطلاق
والاعتاق على مال ولها
ان الموجب شرط العقد
لانه شرط حالك المحضر

انه لو قال تزوجت امرأة قد وكلتني لا يجوز في شرح القاضى لو كانت منقبة لا يعرفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن وبشر لا يجوز
المخرج فبذلها الخبز فاجاز جاز
اشهد والى زوجتي
منه فبذلها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المرأة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابن حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ربه
غائب
اذا تزوجت نفسها
فبذلها فاجاز جاز
حاصل هذا ان الواحد
لا يصح فصوليا من
الجانبين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندهما
خلافا لوجه العقد
النفولي او بين
والاصيل جاز بالاجماع
هو قول وكما هو
ينفذ اذا كان فصوليا
وصار كالحكم الطلاق
والاعتاق على مال ولها
ان الموجب شرط العقد
لانه شرط حالك المحضر

حاضر حتى ملك الزوج بمحل قبول الآخر وطلب بالقيام قبل قبول الآخر ولو كان عقد تاما لبطل هم كذا عند الغيبة ثم ان
الدال على ذلك المعنى هو الصيغة وهي لم تختلف هم وخطر العقد لا يتوقف على ما ذكره المجلس كما في البيع ثم ان اذا قال الرجل
بعث عبدي من فلان ولم يقبل من المشتري احد او قال اشتريت عبدا فلان ولم يقبل من البائع احد او قال بعثت فلان
فلان ولم يقبل عنها احد فلما لم يتوقف لم ينفذ بالاجارة الا حقة بعد المجلس هم بخلاف المأخوذ من الجانيين لا ينتقل كلاهما الى
العاقدين ثم ان نصيبه كالكاين هم وما يجوز بين الفضوليين عقد تام ثم لوجود الاستيجاب والقبول الا انه لا ينفذ في الحال
بل يتوقف على اجازة الموقوف له كماله لم يفرم فكذا الخلع وانقار شئ اى الطلاق على مال والاغتياق عليه هم لانه امر فني
من جانب شئ وانما كان لازما لا قبل الرجوع وهو معنى قوله هم حتى لا يزعم شئ اى بالخالف لان البعدين لا يتم الا بالمال
فكان عقد اقسامه وانما كان من جانب المال الخلع من جانبها معا وقتة على ما يتجوز انشا الله تعالى وانما قال امر فني لانه كان
حالا ان قبالت من ربه فمى طالق وان قبل له فمى القبول مشروط وقوع الطلاق والعناق لا شرط تقدمهم ومن امر جلاله في وجه
امارة فزوجا اثنين في عقد واحدة لم يبره شئ اى الامرهم واحدة منهما شئ اى من الشئتين هم لانه لا وجه له تنفيذهما
شئ اى تنفيذ العقد في الشئتين بل في العقد الذي انفذ شئ اى تنفيذ العقد في واحد هما شئ حال كونه هم غير معين شئ اى غير
معينة للجهالة لان النكاح في الجملة يجوز ان يكون مائتا بشرا بالبيان ولا يجوز تعليل ذلك بالخطا هم ولا في تعيين شئ اى
لا وجه ايضا في تعيين واحدة منهما لعدم الاولية شئ لان احدهما ليست باولى من الاخرى فان كان الامر كذلك فيعين بين
شئ وفي المسئلة فيكون الاولى ان امره بان يزوج امراة تزوج امراة فلما امره ان يزوج امراة في عقد واحدة فزوجها
باجازة اذا قال لا تزوجني الا امرتين في عقد واحد فزوجها الثانية في امره ان يزوج امراة ولم يعينها فزوجها فزوجها
ليزعم المعجزة والثالث ان الوكيل يزوج اثنين في عقد واحدة لانه لو زوج في عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على
الاجازة لانه فضولي عنه والرابع قال لم يبره واحدة منهما لوجود قبوله او لا يصح احدهما بغير ميدها من كونه كما لو طلق احدهما امراة
قال شمس الاثمة السخري وهذا ضعيف لانه ليس كالطلاق لانهما تعليل بالشروط ونكاح وما لا تعليل بالشروط ثبت
في الجملة لانه تعليل بالبيان بخلاف الطلاق هم ومن امره امير ان يزوج امراة شئ قيد بالاثير غير غير كذا قال الامام في
وعلى هذه الخلاف انما لم يكن اميرهم فزوج الوكيل امراة غير شئ او حرة عينا او مملوكة اليد قال الكاكي او مملوكة او مملوكة
هذا كان قيد الامير انما قيل قيد به لان الكفاءة في جانب النساء لا الرجال مستحبة في الوكالة عند جما المذاهب فزوجها صغيرة لا شئ يجوز
بالاجماع لانه عليه السلام تزوج عاتكة رضي الله تعالى عنها وهي بنت مسينة انتهى قلت الظاهر ان ذكره بالامير موافقة للفظ
محرره لانه لان المسئلة في المسائل الجانب الصغير وهي محررة في قوله عن ابني خديجة في امير من امراء قريش لم يفي ان امره امراة فزوجها امراة

فكذا عند الغيبة وشئ
العقد لا يتوقف على ما في
المجلس كما في البيع
الامير من الجانيين
ينقل كلاهما الى العاقدين
وما يجوز بين الفضوليين
عقد تام ولكن النكاح اخص
تصرف من جانب
حتى يلزم نيته
ومن امر رجلا
ان يزوج امراة
فزوجا اثنين
في عقد واحد
لانه لا وجه
الى تنفيذهما
لخالفه ولا الى
في احد لهما غير
للجهالة ولا في
بعد الامارية
فتعين التفريق
ومن امر امراة
ليزوج امراة
فزوجا
امراة

عمره الى رجل خطيب ابنة فقال زوجت قبل رجل منهم قبل لم يجوز ان الكل مخاطب الخطاب لا يصلح شهادته قبل يجوز عليه الفتوى
باب المهر اي هذا باب في بيان المهر لما ذكر كرس النكاح وشتر الطهر في بيان حكمه ووجوب المهر ووجوب حكمة
النكاح قال الكل المهر المال وقال الكاكي المهر الصداق وهو اسم لما يسمى في عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اسما في القرآن
احدهما الصداق والثاني في الخلعة قال الله تعالى واتوا النساء رصدا قاتهن نخله والثالث الاجر قال الله تعالى واتوا من اجور
والرابع الفريضة قال الله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة والخامس المهر قال عليه السلام فان لمسا فلما المهر بما اتى الساد
العليه فقال عليه السلام او ما العلقين قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما العلقين قال ما تراضي الا بالون والسابع
العصر قال عليه السلام عقر نسائها انتهى قلت لم يذكر في القرآن الا اربعة من الاسامي والثلاثة من الحديث وقال الشوكلي
لها اسماء تسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد الصدقة والحباء والحديث الذي فيه العلقين رواه الدارقطني ويقال صدقها
ولا يقال مهرها بكثرة ذكره ابن قدامة وفي المغني وفي الصحاح امهرها ومهرها وفي المغرب مهر المرأة اي اعطائها المهر وامهرها
اذا سمى لها مهر او تزوجها به ثم قال وصحح النكاح وان لم يسم فيه شئ قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو في قوله وصحح ولا تحتاج
كما سمعت من الاستاذين الكبار وفي اكثر النسخ قال اي القدر في وصحح النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر اجبا
واعا الخلاف بل يجب المثل ولا يجب شئ على ما ياتي في المفوضة وغلوا النكاح عن تسمية لا يمنع صحة ما اذا تزوجها ولم يسم لها
مهر او تزوجها على ان لا مهر لها او تزوجها على اليس بجال كالميتة والدم وهما مسلمان فالنكاح جائز ولما مثل نسائها
لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزوجين وصحح بالتسمية المهر قال عز وجل فانكحوا فلو شرطنا التسمية فيه
لزوجنا على النقص ثم ثم المهر واجب شرعا شئ هذا جواب عما يقال المهر واجب شرعا فكيف يصح النكاح مع السكوت فاجابا
بقوله المهر واجب شرعا يعني وجوبه ليس لصحة النكاح وانما واجب هو بابتة شئ اي انما ارام لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكر
لصحة النكاح شئ فان قيل هذا دعوى فلا بد من دليل احبب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم اذ طلقتم النساء الى قوله
تعالى فمتعوهن منكم بمعته الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق الا في النكاح الصحيح فعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح
ثم وكذا شئ اي وكذا يصح النكاح ثم اذا تزوجها ان لا مهر لها ما بينا شئ ان النكاح عقد انضمام فيتم بالتزويج
ثم وفيه شئ اي وفيما اذا تزوجها ان لا مهر لها خلاف ما لك شئ يعني انه لا يجوز له لانه عقد معاوضة فيفتقر الى ذكر
المال كالبيع الى ذكر الثمن وفيه فساد البيع فمضى المهر يعني ان فساد النكاح قلنا البيع معاوضة المال بالمال شرعا ولغة
تمليك شئ شئ فيفتني ذكر الثمن والمهر ليس بعوض اصلي كما ذكر في الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانضمام الى اخره
ثم وقل المهر عشرة دراهم شئ او خمسين عشرة وقال محمد وزن عشرة تيرا ان كان قيمة اقل من عشرة سفوفه بخلاف

باب المهر قال

ويصح النكاح وان

يسم فيه مهر الا ان

النكاح عقتل

وازدواج لغة فيتم

بالزوجين ثم المهر

واجب شرعا بابتة

لشرف المحل فلا

يحتاج الى ذكره بمعته

النكاح وكذا اذا

تزوجها بشرط ان

لا مهر لها ما بينا

وفي خلاص للفتا

اقل المهر عشرة

دراهم

فلم يرد على من المبرقعة فلما رواه أبو داود في سنة من حديث عطاء بن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا في محن قيمته دينار أو عشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر من الشرع من حيث الزجر قلت لقوله عز وجل قد علمنا ما فرضنا وكل ال قال تعولي بيان مقدار ما كان كواقة وغيره واجب للشرع والتقدير مجبول فذهبوا الى انهم يمين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه رواه البخاري انه لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه اثر موزة فانه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليسا قال زنة لواءه من ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم ولو بشاة وفي التمهيد رواه مالك في الموطأ عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه فقد اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مما حده ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم ومن اهدى ان النواة ثلاثة دراهم فقلت قلت قال عياض الا يبع لهم ذلك لانه قال من ذهب وذلكه يزيد على دينارين وفي الاستبصار اكثر اهل العلم ان وزنها خمسة دراهم لظاهر انه تزوج بالكثر من ثلاث مثاقيل من الذهب فان قلت روى البيهقي عن حجاج بن اسود عن قتادة عن انس قال قومت يعني النواة ثلاثة دراهم فقلت وجاب جوابا عن ارطاه وهو ضعيف وقطادة ليس وقد عمن ولما قال احمد بن حنبل في الحديث لا تقوم به الحجة فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطى في صداق امرأة على كفيه سويقا او تمرا فقد استحل فقلت في اسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف قال القوي وقال الازدي وهو ضعيف رواه ابو داود وهو ضعيف فان قلت في ذلك في التمهيد على ان جابر نفسه قال كنا نسمع بالقبضة من الطعام على معنى التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريح عن ابني الزبير قال سمعت جابرا يقول كنا نسمع بالقبضة من التمر والقمح الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا فسوف وكان ذلك للضرورة والفقر في اول الاسلام قال ابن الجوزي فان قلت قال البيهقي انه ان كان فسوخا لاني ظلم التمتع فانما نسخ منه شرط الاصل فاما ما يجعلونه صداقا فانه لم ينسخ قلت فساده قوله هذا ظاهر فان الاجماع على نسخ احكام التمتع وهو عوى اخراج بعضها من النسخ دعوى باطله وقال السرخسي ويدل على بطلان قوله هذا اثبات فقهاء افسده ان الذي نسخ من احكام النكاح التمتع انما هو شرط الاصل وان كان باقى احكامه ثابت في النكاح المشرع المويدي ينبغي ان لا يثبت بهذا النكاح نسب ولا يجري فيه التوارث اذ هذه الاحكام للنكاح التمتع وهي باقية في هذه الاكثرة ولم ينسخ الا شرط الاصل كما زعم وذلك خلاف الاجماع المسلمين وقيل في الجواب عن الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونفس مع ضعف كل واحد منهما فلا يكون هذا دليلا على دعواهم وقيل لو ثبت كان محمولا على المل والله اعلم فان قلت روى الترمذي وسلم

أبى اليمان الأوزمي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بزل على سورة من القرآن لكي يكون العبد بعدك
 مهرا وفي حنف ابن أبي شيبة عن شعيب قال سألت حماد بن بزل وبب ابنة من بزل فقال كل منها لا يجوز إلا بعد ما أتت
 فان قلت روى الترمذي وابن ماجه عن عاصم عن عبد الله قال سمعت عبد الله بن عاصم بن ربيعة عن أبيه ان رسول
 صلى الله عليه وسلم جاز نكاح امرأة على ثلثين وقال حديث حسن قلت قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن عبد الله بن
 ميعين ضعيف لا يحتج به وقال ابن حبان كان فاشح الخطاء فترك فرع يجوز الدخول بها قبل ان يعطيا شيئا من صداق
 سواء كانت موفقة أو مسمى لها به قال سعيد بن المسيب والحسن وأبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وأبو عيسى لم يعلم
 من أصحابنا من رواه عن عاصم بن بزل وقفاة وما لك ان لا يدخل بها حتى يعطيا شيئا قال أبو حنيفة في مفسر
 السنة عليه واستدلوا بجملة عليه السلام عليها يعني الله تعالى عنه من الدخول على فاطمة بنتي الله تعالى عنها حتى يعطيا
 شيئا فأعطاهما ورعه الحطية ولنا حديث عقبته بن عامر الذي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطها شيئا وروى
 ابن أبي شيبة من حديث كريب بن هشام وكان من أصحاب عبد الله أنه تزوج امرأة على أربعة آلاف ودخل
 بها قبل ان يعطيا شيئا ولو سمي أقل من عشرة فلها العشرة عندنا فاش وقال ابن القاسم في البدونة ان سمي أقل من
 أربع دينار أو ثلاثة دراهم ان كمل قبل الدخول ربع دينار أو ثلاثة دراهم والآن في عليه وبعد الدخول اجبر على تكليفه أقل الصداق
 وان طلق قبل الدخول وجب عليه نصف المسمى وقال غيره من المالكية التسمية فائدة بنفسها على كل حال ولم يوجبوا المثل
 ما يوجبوا المثل في تسمية الخمر والخنزير ومحمو العقدهم وقال زفر من المثل شئ اي يجب المثل من لان تسمية المالا
 منه انعدامه شئ يعني كالتسمية كما في تسمية الخمر والخنزير وهو القياس من ولنا شئ وهو وجه الاستحسان من ان فساد
 هذه التسمية لحق الشرع شئ وحق الشرع يتأدى بالعشرة وهو معنى قوله من وقد صار مقتضيا بالعشرة شئ باعتبار ان العشرة
 في كونها صداقا لا تجزى وذكر بعض الأئمة كذا كراهية كراهية النكاح الى بعد ما صح في جميعها من فاما ما يرجع الى مقتضا
 شئ اي الى حق المرأة هم فقد نصبت بعشرة لرضا ابد ونهاش اي بما ودن العشرة لان من رضى بخمسة فقد رضى بالعشرة
 بلا شك وما زاد على العشرة فهو مقتضا ثم رضاهما بالخمسة استقاطا حقا فمضى عن حق الشرع فصح تصرفهما في مقتضا دون حق الشرع
 فمقتضى العشرة بخلاف ما اذا لم يوجب التسمية لان الانسان قد رضى باستقاط الحق كراهية وفضل طلبا للثنا لئلا يرضى بالشيء
 لتقليل المالا وكانت راضية بالعشرة هم ولا معتبر بالعدم التسمية شئ في اجاب عن قوله كانهما تقرر به ان هذا القياس
 غير صحيح هم لاننا قد ترضى بالتملك من غير عوض تكرر شئ اي لاجل التكرم على الزوج هم ولا ترضى فيه بالقبول ليس فيه شئ
 ترضى في المعاوضة فلا يكون التسمية دليلا على عدم الرضى بالعشرة فذلك لم يجب بالعشرة وانما يجب من المثل بخلاف الذي

ولو سمي أقل من

عشرة فلها

العشرة عندنا

وقال زفر وهو

المثل ان تسمية

مالا يصح هذا

كعدمها

ولنا ان فساد

التسمية يوجب الشرع

وقد صار مقتضا

بالعشرة فاما ما

الحقها فقد

بالعشرة لرضاها

ولا معتبر

لأنها قد ترضى

عن غير عوض

ففي العوض

بما دون العشرة فانه رضى بها لا محالة هم ولو طلقتا قبل الدخول بها يجب خمسة عند علمائنا الشافعية وعند من اى عند زفر
 هم يجب التسعة كما اذا لم يهرم شيئا شىء وعند مالك على قول ابن القاسم والشافعية والجمهور نصف المسمى والجواب عن قياسه
 زفر على قيمة الخمر والخمر فقتول بخلاف الخمر والخمر واذلان ما دون العشرة يصلح ان يكون سمي مضمونا الى غيره من المال
 فيصح بانفراد ما دون الخمر والخمر فلا يمنع تسمية ما مع غيره مما اصلا فطلعت التسمية فوجب من الشئ وعلى هذا الوجه وجب على ثوب
 يساوى ثوب ثوب خمسة درهم فلو طلقتا قبل ان يدخل بها طلعتا نصف الثوب ودرهمان ونصف وانما قيمة قيمة الثوب يوم
 العقد وكذا اذا سمي كيلا او سوزا الا ان الفرق بينهما اربع قيمية الثوب جرت الملة على الكيل والوزن فيجب وقال مالك ان القيمة الثوب
 يوم الزوج وقيمة الكيل او الموزون يوم القبض وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يعتبر في الثوب قيمة يوم القبض وفي الكيل
 والوزن ان يوم التقدير ومن سمي مائة عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها شىء اعلم ان المهر يجب بالعقد اما بالتمت
 او بالوجوب والافانكاه اعني من الشئ بحكم الشرع ثم يستقر المهر بعد اتيان ثلاث ايام بالدخول او بمرور احد الزوجين واما بالخبرة
 المعينة فبالنصف الاولين وبما للدخول وموت احد الزوجين ثم على بقوله هم لان بالدخول تحقق تسليم المهر بدل شىء من المهر
 هم وبما كذا البديل شىء وبما لم يجز عليه البديل كما اذا تمسك البيع يستقر عليه الثمن هم وبالموت شىء اى بموت احد الزوجين
 هم بتمت النكاح نهاية شىء اى ببلغ منتهاه ولا يبقى بعده شىء هم وانتهى بانتهاءه فيعبر وبما كذا شىء لان لا يبقى قابلا للتغيير
 فيعبر بجميع ما وجبه شىء لكن تقريره بالوجوب يقتضى وانتهى بالمانع كالارث والعدة والمهر والنسب وطلعتا مواجب لكن تقريره
 احتراز من النفقة وطل الزوج بعد انقضاء العدة فان النفقة لا تجب بعد الموت ولا يحل لها الزوج بعد انقضاءها ولا خلاف
 للائحة الاربعة في هذه المسئلة وقال ابو سعيد الانطرمى من اصحاب الشافعية ان كانت الزوجة امته لا يستقر لها المهر بها قال الشافعية
 حرم المهر على امته يستقر به فان طلقتا قبل الدخول بها والحلية فلها نصف المسمى لقوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان
 الاية شىء منصوبه بتقدير فعل اى اقرا الاية بحالها ويجوز فعليا على الابتداء وغيره محذوف تقديره الاية تمامها ونحو ذلك
 وتتمامها هو قوله تعالى وقد فرغتم من فرغته فنصف ما فرغتم الا ان يعفون او يعفو الذى بيده عقدة النكاح وان تعفوا
 اقرب للفقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان السدجا يعملون بعينه قوله تعالى من قبل ان تمسوهن اى من قبل ان تجامعهن
 والسراج اجماعا بما لم يجمع الخلو الصريح على ما اتى انشاء الله تعالى وقوله تعالى وقد فرغتم اى والحال انكم قد فرغتم اى
 قد فرغتم بمعنى للفرض مبنا التقدير وقيل كلمة او بمعنى الواو اى والم لم تفرغوا قوله تعالى فنصف ما فرغتم اى الواجب نصف ما فرغتم
 قوله تعالى الا ان يعفون اى المطلقات وهو اشتقاق من قوله تعالى فنصف ما فرغتم تقديره الواجب نصف ما فرغتم الا ان
 يعفو الزوجات فليس بواجب واعلم ان صيغة يعفون مشتركة بين الرجل والمرأة وكذا التقدير مشترك فذلك

ولو طلقتا قبل الدخول
 بها خمسة عند
 علمائنا الثلاثة
 فبق المتكنا اذا لم
 شيئا ومن سمي
 عشرة فاذا فعله
 المسمى ان دخل
 بها او مات عنها
 بالدخول تحقق
 المبدل به بكذا
 وبما يغير الحكم
 والشئ بانتهاءه
 فيعبر بجميع ما
 حلقها قبل الدخول
 والحلية فلها النصف
 المسمى لقوله تعالى
 طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن الاية

الرجال في الأصل بغير ان لان ما صله يعرفون استقلت الضمة على الواو مع ضمة ما قبلها فخذت ثم منفتحة الواو لا تقاوم
 الساكنين والواو الموحدة فيه ضمير المجامعة والقرون علامات الرفع ووزن ضيغة النساء بغير واو والواو الموحدة فيه والواو
 ضمير جمع النساء ويؤتى في الاول معرب رفعه باثبات النون ولقب بجره بجزء ما قوله تعالى او يعقوب الذي بيده عقد
 النكاح فذهب اصحابنا الى انه الزوج قال ابو بكر بن المنذر في الاشارة روينا ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه و
 عبد الله بن عباس ومجير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وشرح ومجاهد ومحمد بن كعب وقفا
 والزيغ وتلفع مولى ابن عمر والاوزاعي وابن شبرته والضحاك وابن جريح وابن حبان ومجاهد بن زيد وابن سيرين
 والشعبي والنعيمي وطائفة واياس بن سعاد بن الشوري والليث والشافعي في الجديد خلاف ما ذكره عنه الزمخشري وابن
 الخطيب في تفسيرهما وهو قول حماد وكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن شيبة في مصنفه والموقف ابن قدامة في المنهاج
 وروى الدارقطني باسناد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العتقة
 الزوج وقال علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابو الزيد هو المولى وقال مالك والاب وجده في حق الكبر وهو قول الشافعي
 في القديم والجديد كالأب فيه وفي المعنى وهو قول حماد في القديم في حق الأب خاصة بخمس شرائط ان يكون الذي بيده
 عقد النكاح اباً وان يكون صغيراً وان تكون بكراً وان تكون مطلقة ولا يجوز عن الأب في الطلاق وان يكون
 قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز ما روي في شرائط الأولى في حق المهر كالأب والجدة الثانية ان تكون ممن لا يحل
 ان ينسبها الثالثة ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا مميئاً وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والعين هم
 والاقية متعارضة شئ الاقية جمع قياس وهو معروف هذا جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان يستطاع الكل لان
 الطلاق قبل الدخول بعد العقد وعليه وهو الصنع اليها سالم فيعني ان يستطاع كل البديل كما اذا ابتاع عاتق ثانياً فاجاب
 عنه بقوله والاقية متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بكذا لكن هذا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وان الطلاق قائم
 بملاك النكاح فيه في وجوب كل المهر لا نفوت ما لم يملكه باختياره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالمشتهرى اذا تلف البعثة قبل
 القبض فاذا تعارض القياسان وجب المصير الى المنس قلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراض عليه بشيئين احدهما
 انه ليس بمنا الاقياسات والثالث لما والاخرين ظاهر كلامه يدل على ان المهر من المنس انما كان متعارض القياس
 وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجود ما هو متعارف الا ان خالف فهو متروك موقوف وما اذا وافق فالقياس
 بالنس ثابت عندنا بمعين المنس لا بالعلّة ومنهم من قال انما فصل بالقياسين ثبوتاً وتسقيطاً فالقياس المتقضي لوجوب الكل
 يصلح في ايجاب العرف والقياس الذي يقتضي استعلاء الكل يصلح في استعلاء النصف عللاً بهما وهو مقتضى النص وذكر في

والاقية
متعارضة

ففيه تقويت الزوج للملك
على نفسه باختياره وفيه
عود الموقوف عليه اليها كما
يجوز فيه ان
دس جاز ان يكون ذيل
النكاح لانها كالدخل
عند ما على عابلية
قال وان تزوجها ولم
يسم لها مهر او تزوجها
على ان لا مهر لها فلها
منها ان دخل بها
او مات عنها وقال الشافعي
لا يجب شيء في الموت الكفر
لانه يحل في الدخول للمهر
فالحصن فتمت من نفسه
بتدء كما يمكن من سقاطه
نتماء ولنا ان المهر وجوباً

في المواثيق العمل بالقياس في معارضة النفس المخصوص ما يرد به النفس قد خسر من الطلاق قبل الدخول بعد المخلوة بليست
الرجوع الى النفس المخصوص لتقدير العمل بالقياس فتحت الميزان ترك النفس المخصوص بالقياس وانما الجائز بالقياس زيادة
التخصيص بعد ما فعل النفس بدليل والميزان تخصيصه بالقياس قبل ان يخسر فان قلت ليس من بيان التعارض بين القياسين
تكميل العمل باحدهما قلت اصل ان الدليلين اذا تعارضا ولم يكن ترجيح احدهما على الاخر تهما مراوئسا قاطا ولم يعمل
باحدهما بالترجيح من غير ترجيح من فنية شئ اي في الطلاق قبل الدخول والمخلوة والفاضية تفسيرية تفسير التعارض بين
القياسين فله الاول بقوله بعبارة الزوج والثاني بقوله وقدرت المدة وعليه اي انزله تقويت الزوج الملك على
باعتباره هو قدرته الزوج الملك على فنية شئ تقويت موقوف على فاعلة الملك فله الاول الباني بنية تقويت الزوج
معه وفيه شئ اي في الطلاق قبل الدخول ايضا هو عود المدة وشئ وهو البنية المباشرة اي الى المرأة حال كونه من سلا
تكميل الزوج فية شئ اي في حكم هذا الامر المذموم اي الرجوع وهو عند ترجيحهم الى النفس شئ منصوب لانه خبر كان وانشاره الى
القياسين ترافعا وحل بالنفس وهذا الاية المذكورة هم وشئ شئ اي القدر وشئ لان المسئلة من مسأله ان يكون قبل المخلوة
لانها كالدخول عندنا على ما بينه انما انما في رايه من قريظ في هذا الباب هم قال شئ اي القدر ويهم
وان تزوجها ولم يسم مهر او تزوجها على ان الامه لها مهر مشاهدا ان دخل بها او مات عنها شئ بانان صور ان الاول
ان تزوجها ولم يسم لها مهر يعني سكت عنه والثانية على ان تزوجها على ان الامه لها معنى يشترط ان لا مهر لها وهي مسئلة
المعقودة وهي التي فوضت نفسها لامة فلها مهر مشاهدا ان دخل بها او مات عنها وفي الذخير وكذا الوصيات هي ومنها قول
عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ونصايه وبه قال الحسن البصري ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره
عنه ابن ابي شيبة والحسن بن حمى وابن شبرمة وابن ابي ليلى والشافعي في رواية البطي واحمد واسحاق بن راهوية
وابو ثور وابن جرير الطبري وداود وفيما اذتركه ذكره وان نفيها بطل النكاح هم وقال الشافعي لا يجب شيء في الموت
شئ اي لا يجب لها اذ مات منها قبل الدخول هم واكثرهم شئ اي واكثر اصحاب الشافعي على ان يجب بالدخول
كمنهين وبه قال احمد وقال بعض اصحاب الشافعي لا يجب لها شيء بالدخول وفي الموت للشافعي قولان احدهما ان يجب و
الثاني انه لا يجب وهو قول مالك في صورة نفى المهر له شئ اي للشافعي هم ان المهر خالص فحقن من فنية ابتداء
شئ اي في ابتداء العقد كالمعقودة فلها ان تفوض نفسها لامة كما يمكن من سقاطه انتهاء شئ اي في انتهاء العقد فلها
لها ان تسقط ما بعد العقد كالخلع واحتج الشافعي ايضا بما روي عن علي بن زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم انهم قالوا لها الميراث والاصداق لها وعليها العدة هم ولنا ان المهر وجوباً شئ اس من حيث الوجوب

وحق الاولياء وهو ان يكون اهل من مهر مثلها وحق المرأة وهو كونه ملكا لها غير ان حق الشرع وحق الاولياء يقتصر
وقت العقد في حالة البتة وحق المهر وانما يصير حقا في حالة البتة فملك الابراء دون النفي شش لان الاصل ان تلاقى النكاح
ايكلا وان لا يملك ولما ملك الابراء ابتداء دون النفي ابتداء هم ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المهر شش وانما لم
يشش فان طلقها قبل الدخول فلو لم يملك بل قال قبل الدخول فمقتضى ان المهر لا يشش لان الدخول يشملها اذ المهر لا يشش
سلكا هم لقوله تعالى فتعومهن على الوسع قدره الاية شش قدر الكلام في قوله الاية فمن قريب وجه الاستدلال ان المهر لا يشش
قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن فريضة ومتعوهن والفريضة هي المهر اي لا جناح عليكم
في الطلاق في الوقت الذي لم يحصل المساس وفرض الفريضة وامر بالتمتع مطلقا وهو على الوجوب وقال قتاد ذلك
يقصده ايضا وذكر بكلمة على هم ثم هذه المتعة واجبة رجوعا الى الامر شش اي لا بل الرجوع الى الامر لان مقتضاه الوجوب
عند الاطلاق والمتعة الواجبة عند تاهي هذه وحدها والباقية مستحبة الا اذا كانت الفريضة من قبل المرأة حيث لا تسمى
لها المتعة لانها جانية ونذهبنا هو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري
والشوري والشافعي في رواية جماعة عنه وعن عبيد بن ربيعة عن مالك شش اي في الحكم المذكور
خلاف مالك فان عنده مستحبة وهو قول ابن ابي ليلى والليث لان تعالى قال فتعومهن على الوسع والمحسن اسم للمستطوع و
الوجوب لا يقتضيه بالمحسن فانما قد فسر الاحسان بالايمان ولان التقييد بالمحسن لا ينفي الوجوب على غيره كما قال الامام
بدي المتقين مع انه يدسم وانه يعم قال الكاكي والصحيح من نذهب كمنه بينا هم والمتعة ثلاثة اثواب من كسوة مثلها
شش اي مثل المرأة وبهذا اللفظ اعني من كسوة مثلها لفظ القدوري في مختصره اشار بهذا الى اعتبار ما لها في الكسوة
على ما هي الآن هم وهي درع وخمار ولحقة شش فسر بهذا قوله والمتعة اثواب لان ذكر الاثواب يتناول اكثر من الثلاثة
ففسر الاثواب بقوله وهي درع وخمار ولحقة اي الاثواب المذكورة هي هذه لا غير الدرع هو ما يلبسه المرأة فوق الثياب
وهو ذكر قاله صاحب المغرب وعن الحلواني هو حاية الى الصدر وقال ابن الاثير درع المرأة قميصها والخمار تغطية
الرأس براسها والحنطة بكسر الهمزة هي التي تحت المرأة وفي الذنيرة المتعة لثلاثة اثواب قميص ومتنعة ولحقة وسط
لا جبة غماية الجودة ولا روى غماية الرد ولا يذا وعلى نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة دراهم وفي الينابيع ان كانت
من السفلة فمقتضاها من الكرياس وان كانت من الوسط فمقتضاها من القزدوان كانت مرتفعة الحال فمقتضاها من الاجسام
وبهذا هو الصحيح وفي النخعي اعلا ما خادهم يروي ذلك عن ابن عباس وكذا ذكره عنه في التفت داونا ما كسوة تجوز فيها
السلالة والزاكاة ان تقيم ايتعما درع وخمار واثوابا فصله فيه وقال الاوزاعي والثوري وعطاء ومالك وابو عبيدة

وانما يصير حقا
لها في حالة
النكاح فملك
الابراء دون النفي
ولو طلقها قبل
بها فلها المتعة بقوله
ومتعوهن على
الوسع قدره الاية
ثم هذه المتعة
واجبة رجوعا الى
الامر وفي خلاف
عطاء والمتعة
ثلاثة اثواب من كسوة
منها درع وخمار
وملحفة

القولنا وعن احمد بن حنبل روى فيه الى الحاكم وهو احد قول الشافعي وهو بعيد وروى عبد الرحمن بن عوف روى عنه
عنه انه طلق الكلبيت وجمها جارية اى متعها وقال الفخري القوي القوي روى عن الحسن بن علي روى عنه
عنهما انه طلق امرأة ومتعها بعشرة الاف فخالق متاع قليل من بسبب مفارق وفي التنبية طلق امرأة قبل المرض والمس
تجب المتعة وروى عن الحسن بن علي روى عنه تعالى عنها وبعد السنين يجب مهر المثل وفي المتعة قوله قبل الفرض ان
وجب لها نصف مهر المثل فلا متعة وفي المنهاج تجب متعة اذا لم يجب نصف مهر المثل قبل الطي وكذا الموطوءة في الاظهر
مع مهر المثل ثم وفي التقدير شى اى التقدير بثلاثة اقواب هم مروى عن عايشة وابن عباس رضى الله تعالى عنهما
ش قال لا تترامى ولنا ما روى اصحابنا في المبسوط وغيره وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وداود الحسن
والشعبي ان المتعة ثلاثة اقواب والبصيرتى روى عن ابن عباس هم قوله شى اى قول القدرى في مخفهم من كسوة
مثلها اشارة الى انه يعتبر حالها اى حال المرأة وفي المبداء ثم قبل تعقب المتعة بحال او به قال ابو يوسف وقبل يعتبر
بحالها وقبل في المتعة الواجبة بحالها لا متاعا يمتنع مقام مهر المثل وفي المستبينة بحال قال في الاية اشارة الى اعتبار حالها
فلما عتبه بحالها وحده لكونها من الشريعة والوضعية في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكرهم وهو قول
الشيخ الكرخي في المتعة الواجبة شى اى الاعتبار بحال المرأة وهو قول الشيخ ابى الحسن الكرخي هم لقيامها شى اى قيام
هم مقام مهر المثل شى لانها تجب عند سقوط مهر المثل وفي مهر المثل يمتنع بحالها فكذا في حقها وكذا في النفقة والكسوة
هم والصحيح انه يعتبر بحالها شى اى بحال الرجل وهو اختيار المصنف وهو الصحيح من ذهب الشافعي
ايضا هم علما بالنفس وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره شى بيانه ان الله تعالى اعتبر حال الرجل و
حال المرأة والتعليل في معارضة النفس باطل والموسع هو الفنى والفقر المقل هم نعم مسمى شى اى النعم لا تزاد على
نصف مهر مثلها شى وبه قال الشافعي في قول وفي قول لا يعتبر بمهر المثل وفي بعض النسخ ثم هو فالتأنيث على ارادة
المتعة والتذكير على ارادة قدر المتعة هم ولا يفتقر من خمسة دراهم شى لان المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل
العوض لا يجوز ان يكون اقل من عشرة فنصف العوض لا يجوز ان يكون اقل من خمسة وهذا معنى ما اعله في الاصل و
هو قوله هم ويعرف ذلك في الاصل شى اى المبسوط بيان ذلك ان المتعة اما ان تكون زائدة على نصف مهر المثل
اولا فان كان زائدة فلها نصف مهر المثل هو العوض ولكن تعذر نصفه لجهالة فيصار الى خالف وهو المتعة فلا يزداد على
نصف مهر المثل وان لم تكن فلما ان يكون مساويا له او الا فان كان مساويا له فلها المتعة اتباعا للنفس وان لم يكن فلما
ان يكون اقل من خمسة دراهم او الا فان كان فلها الخمسة لان المهر هو الاصل والمتعة خلف ولا مهر اقل من عشرة

وهذا التقدير مردود
عن عايشة وابن عباس
وقوله من كسوة مثلها اشارة
الى انه يعتبر حالها
وهو قول الكرخي في
المتعة الواجبة لقيامها
مقام مهر المثل
انه يعتبر حاله عدلا
بالنصف هو قوله تعالى
على الموسع قدره وعلى
المقتدر قدره ثم هي لا
على نصف مهر مثلها
ولا تنقص عن خمسة
دراهم ويعرف ذلك
في الاصل

وان تزوجها ولو يسير
 بها مهر اثم تراضيها
 يستد في لها ان
 طلقها

قبل الدخول بها فلها
 المنة وعلى قول ابى
 الاول نصف المهر

وهو قول الشافعي
 لانه مفروض وهو قول
 الشافعي لانه مفروض

فينصف بالنظر
 ان هذا الفرض تعيين
 للواجب بالعتد

وهو كالمثل ذلك
 لا ينصف فكل ما نزل
 والمراد بالعتد الفرض

اذا هو الفرض المتعارف
 في المهر احد العقد
 الزيادة خلافا لغيره

روى في زيادة الفرض
 ان شاء الله واذا
 الزيادة تسقط بالطلاق
 قبل الدخول على قول ابى يوسف
 لا تنصف

وبما هم خلاصة اقل من خمسة وان لم يكن فلها المنة بالنكاح فان قيل ليس المنة مطلق عن هذه التفاصيل
 ايضا فتبين له ومنه فالجواب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازاوجهم دل على ان المهر مقدور شرعا فلا يجاب
 بالتسمية في مهر من يعينه به مهر المثل بيان ذلك فقد الحمل وكذلك قوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة دراهم كما
 - معارضا لاية المنة والتفصيل على الوجه المذكور فيفتح مينا انتهى قلت هذا الكلام الاكمل نقاه عن شيخهم وان تزوجها
 بالمهر لها مهر اثم تراضيها على تسمية فخي اما ان دخل بها او مات عنها ش هذا الاجماع وكذا الحكم لو افضته الى العاضى فخر
 لها مهر لان لها ان تطالبه وترافعه الى العاضى لغير مهر لها كذا ذكره الترمذي في ه فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 المنة ش وهو قول ابى يوسف في قوله المرجوع اليه وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى هم وعلى قول ابى يوسف الاول
 نصف هذا المفروض ش اي لها نصف المفروض الذي فرض اما هم وهو قول الشافعي ش اي قول ابى يوسف الاول
 وهو قول مالك ايضا وفي ظاهر الرواية عن احمد وهو قول ابن عمر وعطاء بن شبيب والشافعي هم لانه مفروض ش كالسبي
 ثم ينصف بالنكاح ش واما في نصف الفرض هم ولان هذا الفرض ش اي الفرض الذي بعد العتد هم تعيين للواجب بالعتد
 وهو مهر المثل وذلك لا ينصف ذلك فكذا ما نزل منزلة ش فانزل منزلة مهر المثل وادار بالانزال منزلة السبي
 بعد العتد والمراد بما نزل ش اي المراد بما ناله ابو يوسف من قوله تعالى فتنصف ما فرضتم هم الفرض في العتد ش
 يعني حالة النكاح قوله الفرض مرفوع لانه خبر المبتدأ واعني قوله المراد هم اذ والفرض المعتاد ش لان الفرض المطلق
 لا عموم له هم قال ش اي القدوري في مختصرهم وان زاد ما في المهر بعد العقد لزمته الزيادة ش وبقال احمد هم
 خلافا لغيره ش حيث يقول لا تصح الزيادة وبقال الشافعي لان الزيادة هيبة مبتدأ لا تلحق باصل العقد ان قبضت
 ملكك والا فلا وعند المصنف ان يذكره فيما تاتي حيث قال هم وسنذكر في زيادة الثمن والتمسك انشاء الله تعالى
 اي في فصل يذكر بعد باب الرجعة والتولية قال الاصل نحن نكتبه في ذلك قلت نحن لا نتبع ما قاله الاكل فنقول
 قال في المبسوط دليل جواز الزيادة قوله تعالى فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة سناه من فريضة بعد الفريضة وبقولنا
 احمد في الزيادة في النكاح والزيادة الزيادة في البيع وفي شرح الطحاوي تزوجها على الف ثم على الفين لا يثبت المهر الثاني
 خلافا لابى يوسف لانها نقد اثبات الزيادة في ضمن العقد فلم يثبت العقد فكذا الزيادة وفي شرح الاستيعابي جرد
 على الف اخر ثبوت التسميتان عند ابى حنيفة وعندهما لا يثبت الثانية وكذا الواجب المطلقة بالطلاق قال لا ارني
 بالمهر الاول او اربعة ثم قالت لا اقيم معك بدون المهر ولو وهبت مهر اثم بيد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق هم وقيل
 ش اي على الاختلاف هم واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابى يوسف لا تنصف ش اي الزيادة

هم مع الاصل لان الشك في عند جاش اي ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف في قوله الرجوع اليه وهو رواية عن احمد
 رحمه الله تعالى هم وعند ابي يوسف المفروض بعده ش اي بعد التقدم كالمفروض فيه ش اي في العقد على ما مر سابقا
 في المسئلة المتقدمه فان حطت عنه من مهرها صح الحط ش يعني ان حطت المرأة عن الزوج من مهرها صح الحط فيلحق
 بالتقدم لان المهر بقا وحتمها والحط لا يقيده بحالة البقاء ش اي الحط لا يقيدها بحالة البقاء ولا حالة الابتداء وقد بقي حتمها
 على التميز ولو قال حتمها بقا لكان اولى لان التميز لا يجوز تقديمه عليه اتفاقا وخلاف الماذني والمير في تقديمه
 على الفعل ونذهب بسيدويه ان لا يتقدم عليه وهو مذهب كتب الفهوم واذا خلا الميرل بامرته وليس بذاك مانع من الوطى
 ثم طلقها فلها كمال المهر قال ابن المنذر في الاشراف وابوبكر بن ابي شيبة في مسنده وابوبكر الرازي في احكام القرآن
 هذا قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ومبار ومعاذ رضي الله تعالى عنهم وبه قال
 عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وزين العابدين بن سعيد بن السيب والزهري والنخعي والاوزاعي والثوري واحمد و
 بن راهويه والشافعي في قوله التقديم وكل الطحاوي انه اجماع الصحابة وقال ابوبكر الرازي هو اتفاق الصدر الاول
 وروى ابن ابي شيبة في مسنده عن عوف عن زرارة بن ابي ادني قال سمعت يقول قضا الخلفاء والراشدون المديون
 ان من غلق بابا او اخفى سرفعة وجب المهر وجبت العدة ومثله في رواية ابي بكر الرازي وقال الا ترازي هذا اذا كان
 المهر مسمى وان لم يكن المسمى فلها صدق مثلها وان لم تقع الخلوة فلها نصف المهر وان لم يكن المسمى فلها المنة كذا في مختصر
 الطحاوي والخلوة الصحيحة قائمة مقام الدخول عندنا في تلك المهر وجوب العدة وثبوت النسب ونفقة العدة والسكنى
 وتزوج البنت وتزويج الامه على قول ابي حنيفة وفي الذخيرة ولم يميز ما مقام الوطى في حق الاحصان وحرمة النبات ولها
 الاولاد والرجعة والميراث وما وقع طلاق اخر فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لانه لا استيفاء ثم هذا الطلاق
 بل يكون رجعا او بائنا قال الشيخ الاسلام في باب العيين يكون بائناهم وقال الشافعي لما نصت المهر ش وهو قول شريك
 والشعبه واما وس وابن سيرين وابوثور وقال ابوبكر الرازي وابن المنذر وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه مثله قال لا يصح ذلك عنهما لان في حديث ابن عباس ليس بن ابي سليم وهو ضعيف
 وقال مالك الرازي وابن المنذر ان غلبا في منزلهما فلها نصف المهر وان غلبا في منزله فلها المهر كله وذكر ابوبكر الرازي
 عنه انه قال ان تطلق ذلك حب المهر كالملا في الجواهر ان طال المقام يقترب الكمال في احد القولين ثم قيل في حد
 الطول سنة قيل ما بعد طولا في العادة هم لان المعقود عليه ش وهو متاخر البعق هم انما يصير مستوفيا بالوطى ش فلو
 هم ولا يتاكد المهر دون ش اي دون الوطى والزوج لم يستوف السبدل من المرأة فلا يجب عليه بدلهم ولنا انما ش

مع الاصل لان النصف
 عندهما يختص بالمفروض
 في العقد عند المفروض
 بعده كالمفروض فيه
 ما مر ان حطت عنه
 من مهرها صح الحط
 لان المهر حقيقة الحط
 يلاقيه حالة البقاء
 واذا خلا الرجل بامرا
 وليس هناك مانع من
 الوطى ثم طلقها فلها
 كمال المهر قال الشافعي
 لها نصف المهر لان المهر
 عليه انما يصير مستوفيا
 بالوطى فلا يتاكد
 المهر دونه ولنا انما

ن + ن + ن

هم سلمت المبدل بش وهو منافع المبيع هم حيث رفعت الموانع من الوطى وما في تضييق
 عن قريب هم دكة اش في الموانع هم وذلك وما ش اي وسع المرأة وهو الذي تقدر عليه هم فتيانكدهما في المبدل بش
 وهو المهر هم اعتبار المبيع بش اي قمارا عليه فان التخليه في تسليم حتى يجب على المشتري تسليم الثمن فكله اهنما يجب على الزوج
 تسليم المبدل والمبدل المبدل في المعاوضات فيقر بتسليم المبدل تحقق استيفائه الا ترى ان الاجرا اذا خلا بين المتاجر و
 المستاجر ناكده المبدل وان لم يتحقق اقتبض وهذا لانه لو تمت بقدر المبدل على حقيقة استيفاء المبدل بما تمتنع من عليه المبدل
 عن الاستيفاء فيقتضيه من عليه المبدل وهو موقوف شرعا وروى ابن ابي شيبة عن جابر اذا نظر الى فريها ثم طلقها فلما
 الصداق وعليها العدة ونهه عليه السلام من كشف خمار امرأة او نظر اليها وجب الصداق ودخل بها او لم يدخل رواه الدارقطني
 وابن ابي بكر الرازي في احكامه وقال شريح يجب بها العدة ولا تياكدها المهر كذا في النفق فان طلقت هذا طلاق قبل
 الميسر فيتنصف بالنصف ومن قال بان الخلوه مكسلة فخلق التنصيف بالخلوه وهو خلاف النص اذا انصت علقه بعدم
 قلت الميسر ليس بوطى حقيقة وانما هو حال على الوطى لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب اذا انحسرت بالسبب وتبين
 ذكره بالنص وهو قول تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والانصاف والخلوه وهو اخو ومن الفضا وهو المهر
 الخالي ونهى عن استرداده شي من المهر وكل الميسر على الخلوه هو اولى من حمله على الوطى لان المهر لا يطلق ليس الا الملائمة وطلقة
 السبب للسبب اقوى لان السبب لا يوجد دون السبب والسبب قد يتناوب في السبب كما في البيع بشرط الخيار فالسبب
 لازم وايضا والسبب لازم في حال دون حال هم وان كان احدهما مريضا بش هذا مشروع في بيان الموانع اذا كان
 احدهما زوجين مريضا والموانع جميع مانعة وهي اقسام مانع حقيقي كالمرض ومانع طبيعي ككون المرأة رقعا او قرضا او مغرا او صغيرة
 لا تطبق الجماع ومانع حسي وهو ان يكون معهما ثالث سواء كان بنسبه او محرمي تقطانا او ناعما بالغا ونسبيا يتصل والمجنون و
 المنعم عليه والصغيرة الذي لا يعقل لا يمنع وزوجه الاخرى تمتع وعن محمد لا تمتنع وباتية لا تمتنع بملاقات جارتها والكلب العقور
 يمنع فان لم يكن عقورا فان كان المرأة يمنع وان كان له لا يمنع ومانع شرعي كالاحرام بحج فرض ومانع طبيعي بشرط
 كالمريض او مسكنا في رمدان بش هو مانع بخلاف لما يلزمه من الفضا والكفارة هم او محرما بش او كان احدهما
 محرما بحج فرض او نفل او عمة بش الكل سواء في المنع هم او كانت ما ينشأ وفضا فانه مانع طبعيا وشرعا فليست
 الخلوه ميجوز بش هذا جواب من الشرطية اي فليست الخلوه صحيحة في الاشياء المذكورة هم حتى لو طلقها كان له نصف المهر
 لان هذه الاشياء بش يعني المرض وصوم رمضان والاحرام مطلقا والبيض هم موانع مشش وفي الصبيان والعمائر
 والمحرمة اذا جارت بولده ثبت المهر بذلك كما وان جارت بولده لا تل من سبعة اشهر ثبت نسبه

سلمت المبدل حيث
 رفعت الموانع وذلك
 وسعها فتيانكدهما
 في المبدل اعتبارا بالبيع
 وان كان احد هما مريضا
 او صائما في رمضان او
 حرجا بالحج فرض او نفل او
 وبغير ذلك كانت حلالا
 فليست الخلوه صحيحة
 حتى لو طلقها كان لها
 نصف المهر لان هذه الاشياء
 موانع شرعية

هم اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع اولي حقه به الشرع وبهذا التقيد تفصيل وهو ان الجماع ان كان لا يلحقه مزر فالحال
 صحيحه قيل مرضه لا يعبرى عن كسر وقتور ش والتكسر في الاعضاء والفتور في الذكر وبهذا التفصيل وهو الاصح او التفصيل
 في مرضه فكل مرض من بابية يمنع صحة الخلو لان جماع الرجل موجب للتكسر والفتور لا محالة سم وبهذا التفصيل في مرضها
 وهو الصحيح واما صوم رمضان فلا يلزم منه من القضاء والكفارة ش اراد به قوله ما يمنع الجماع او يحتم به مزر وفي الذخيرة
 مرضها متنوع بلا خلاف وانما تنوع في مرضه قيل متنوع قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفتاوى مرضه او
 مرضها يمنع ان كان ش يعبره الجماع وقال الصدر الششيد يمنع بيس الخاوة لانه يجب بالانظار القضاء والافارة فيسبغون
 ذلك حرج فيكون مانعا من الاجرام ش عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع صحة
 الخلو هم لما يلزمه من الدم ونسأ والنسك والقضاء ش لان الذي يجابح في احرامه تلزمه هذه الاشياء وقد عرف
 في موضعه مفصلا وهو الميعش ش عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الميعش هم فانه مانع طبعا وشرعا ش
 اما طبعا فلا ان فيه من التلوث بالدم النجس واما شرعا فلعله تعالى ولا تقر به من حتى يظهر ان هم وان كان احدهما
 اى احد الزوجين هم صايبا قطعوا ش اى صايبا قطعوا او صايبا استلوعا هم ظهرا المهر كاش لستة الخلو لانه لا يلزمه
 الا القضاء وحلل المصنف بقوله هم لانه يباح له الاطعام من غير عذر بهى رواية المنقضى ش يفتح القان اسم كتاب في الفتاوى
 صنفه الحاكم الشهيد ابو الفتح محمد بن احمد السلمى الرودى وهو صاحب الكفاي الذى يسمونه بمسوطا هم وبهذا القول في المهر
 هو الصحيح ش اشارة الى وجوب كل المهر في صوم التطوع واحذرنا الصحيح عن قول من قال صوم التطوع واخواته يمنع صحة
 الخلو لانه لا يحل الباطل الا بعدد وبهذا روى عن ابى حنيفة رواية اشارة وفي النهاية قوله وهذا القول في المهر هو الصحيح
 اخذ رواية المنقضى في حق كمال المهر وقضا للمهر عنها هو الصحيح والثاني من جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المنقضى وهو ان
 لا يباح الاطعام من غير عذرهم وصوم القضاء والمندور كالتطوع في رواية لانه الكفارة فيه ش يفتح لا يمنع الخلو
 وفي البداية روى بشر عن ابى يوسف ان صوم النفل وقضاء رمضان والكفارات والغذورات لا تمنع الخلو قال فكان
 في المسئلة روايتان وفي المنايع في صوم التطوع والكفارة روايتان باطلع هم والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفره
 وفصلها كفله ش اى فرض الصلاة كفره الصوم وقطع الصلاة كنفل الصوم في ان العرض فيما يمنع صحة الخلو وان
 النفل فيما يمنع ومن احمد لا يمنع الاحرام والسيام في الحيض والنفاس وغيرهما صحة الخلو وكذا لا يمنع اللوان الحقيقية كما
 ولعمدة والمرتق والقرن في المرأة وهو يروى من عطاء وابن ابى ليلى والثوري وغيرهم في رواية وعنه في صوم رمضان
 فرق بين المقيم والمسافر هم واذا غلب المذهب ش وهو الذى استوصل ذكره وضيقاه من المذهب وهو القطع

اما المرض فالمراد منه ما يمنع
 الجماع او يلحقه به ضرر وقيل
 مرضه لا يعبرى عن تكسر
 وقتور وهذا التفصيل في مرضها
 واما صوم رمضان لما يلزم
 من القضاء والكفارة والافارة
 لما يلزمه من الدم ونسأ
 والقضاء والحيض مانع طبعا
 وشرعا وان كان احدهما
 صايبا قطعوا فلها المهر كله
 لانه يباح له الاطعام من غير
 عذر في رواية المنقضى وهذا
 في المهر هو الصحيح وصوم القضاء
 والمندور كالتطوع في رواية
 لانه كفارة فيه
 والصلاة بمنزلة الصوم
 فرضها كفره
 وفصلها كفله
 واذا غلب المذهب

ع ع ع ع ع
 ع ع ع ع ع
 ع ع ع ع ع

بأمراته ثم طلقها فلها
كمال المهر عند
أبي حنيفة وهو قال عليه
نصف المهر لأنه أعجز
عن المهرين بخلاف
العنين لأن الحمل أديب
على سلامة الآلة ولا
حنيفة رآه أن المستحق
عليها التسليم في حق
الحق وقد انتبه
قال وعليها العدة
في جميع هذه المسائل
احتياطاً استحسننا
نؤم الشغل والعدة
حق الشرع والولد
يصل في إبطال حق الغير
بجلاء المهر لأنه مال الاحتياط
في إيجابه وذكر القدا
في شرحه أن المانع كان
شريعياً تحجب العدة للزوج
الممكن حقيقة وإن كان
حقيقاً كالقهر والصغرة
لعدم التمكن حقيقة

هم بأمراته ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة ومنه ذكره في العيون وبه قال عطاء وابن أبي ليلى والثوري هم
وقال عليه نصف المهر لأنه أعجز عن المهرين بخلاف العنين لأن الحمل أديب على سلامة الآلة ولا حنيفة رآه أن المستحق
عليها التسليم في حق الحق وقد انتبه **قال** وعليها العدة في جميع هذه المسائل احتياطاً استحسننا
نؤم الشغل والعدة حق الشرع والولد يصل في إبطال حق الغير بجلاء المهر لأنه مال الاحتياط في إيجابه وذكر القدا
في شرحه أن المانع كان شريعياً تحجب العدة للزوج الممكن حقيقة وإن كان حقيقاً كالقهر والصغرة لعدم التمكن حقيقة
لكن تمتنع لما منع به العدة وفيما لزم من الرق بالثبوت في المهرين وفي كل موضع لا يمكن من الرق حقيقة كالقهر
الضعيف والصغير والصغيرة لا تحجب العدة كذا في فتاوى الصغرى أما المهر في الرق فقال في كتاب المصلحة في باب الرجعة

اذا خلا بها ثم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشنيد وفي شرح البجاء مع الصغير ومن المتأخرين من قال الصحيح ان المذكور على قولها وعلى قول ابى حنيفة يصح الخلوة ويجب المهر كالا كما يجب قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و قال صاحب الاجناس افقت الروايات انه يجب نصف المهر وهو الاصح وفي شرح الطحاوي اقيم الخلوة مقام الوطى في بعض الاحكام لتأكد المهر وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في العدة وحرمة نكاح وختان سواها في هذه العدة دون البعض كالاحسان اى لا يصير محصنا بالخلوة وحرمة البنات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها ومات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه العدة لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطاً وفي حرمة البنت في هذه العدة من طلاق باين اختلاف فمن محرم خلافاً لابى يوسف والخلوة الصبيحة في النكاح لا توجب العدة وذكر العتباتي تكلم شافعي في الواجبة بالخلوة الصبيحة انها واجبة ظاهراً على الحقيقة قبل لوتزوجت وهي متعينة لعدم الدخول على لها ديانة لا فساداً للمهر اقيم مقام للدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضى فان مات الام قبل ان يدخل بها فبأنبتها لعل من قال شافعي القدرى هم وتجب المتعة لكل مطلقة واحدة وهو التي طلقها الزوج قبل الدخول وقد سمي لها مهر شافعي صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل مطلقاً لان لفظ كل اذا تضمن الى التاكيد يقتضى عموم الافراد ثم استثنى منه هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المنافع وقع الاشتباه هنا في الاشتنا وفي صدر الكلام اما الاستثنا فانه ذكر في المبسوط والرجوع ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فعذر الاستثنا على هذا والامن صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر قال والجواب ان المتعة في المستثنية ليست بمستحبة عند القدرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمستحبة لكل مطلقة الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب بها المتعة لانه بين حكم هذه قبل هذا وقال الاترازي معنى كلام القدرى في استحباب المتعة لكل مطلق سوي التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها قبل الدخول وقبل التسمية فان متعتها واجبة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان متعتها ليست بواجبة ولا مستحبة حكما للمطلاق ولو كان مستحباً لكان لمعنى آخر كما في قوله في صلوة الغيط ولا يكبر في طريق الصلوة عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه حكماً للعبد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويحب وهذا اختيار صاحب المداية وعلى رواية صاحب المختلف وغيره ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثنا على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة الى اخره يريد به المطلقة بعد الدخول في نكاح فيه قسيمة اولاد المطلقة قبل الدخول في نكاح فيه قسيمة الا المنقوضة فانها

قال وتجب

المتعة لكل

مطلقة الا المطلقة

وهي التي طلقها

الزوج قبل الحمل

بها وقد

سمى لها مهر

يجب فيها وقال الكاكي انه ورد الاشكال في الاستثناء وصدر الكلام المذكورين ثم اجاب عن الاول بان المصنف
 اتى القدوري فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من في الاستحباب اراد به الاستحباب الناشئ من دفع وحشة الفراق وهو
 مباح في المستثنى وظهرت المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه من هذا الوجه وعن الثاني في بانه اجري لفظ الاستحباب
 على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلقتا بعد الدخول وقبل الدخول سمي لهما مهرا اولاً ومجازة اي الوجوب في
 البعض وهي التي طلقتها قبل الدخول لم يسم لهما مهرا وفي الوجوب استحباب وزيادة وهذا واضح عند مشايخ العراق لتجزية سهم
 الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف المحل وقال الكاكي ايضاً ويقال انه اراد بكل مطلقة غير التي يجب لهما المتعة لانه بين
 حكمها سابقا فدل سبق ذكرها على انه اراد به العموم وغيره كالا يلزم التكرار في البعض او التناقض وقال السهرجوني بعد
 ان ساق كلام المصنف وتحت المتعة الى قوله وقد سمي لهما مهرا وفي بعض النسخ علم لهما مهرا انتهى قلت قال في البقي
 المكتوب في النسخ المتعة الا التي طلقتها قبل الدخول ولم يسم لهما مهرا وبكذا صح الا انهم ركن الائمة السانعي في شرحه
 للقدوري انتهى قلت على هذه النسخة البقي الاشكال وقال تاج الشريعة قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اعلم ان المتعة واجبة
 لمطلقة واحدة وهي التي مر ذكرها في الكتاب وتجب لمطلقتين احديهما التي طلقتا زوجها بعد الدخول ولم يسم لهما مهرا والاخرى
 التي طلقتها بعد الدخول وقد سمي لهما مهرا والتي طلقتها قبل الدخول بعد التسمية لا يكون المتعة واجبة لهما ولا مستحبة وهي الصورة
 المستثناة في الكتاب فصارت قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اي تحت كل مطلقة غير تلك المطلقة التي وجبت متعتها المطلقة
 الواحدة فالماصل ان المطلقات اربع لانها لا تخلو اما ان كانت مدخولة بها او لم تكن فان لم تكن فلا يخلو ان كان مهرا
 مسمى او لم يكن فان لم يكن فهي التي وجبت لهما المتعة وان كان مهرا سمي في الصورة المستثناة التي لا يستحب لهما ولا تجب
 وان كانت مدخولة لا يخلو ان كان مهرا مسمى او لا واما ان كان يلزم القسمان الاخران وهما اللتان يستحب لهما المتعة هم
 وقال الشافعي تجب ش اي المتعة لكل مطلقة الالهذه ش وهي التي طلقتها قبل الدخول بعد تسمية المهر فليست المتعة عنده
 واجبة لهما على قول الجديد وعلى قوله القديم تجب المتعة بقوله قال احمد في رواية وفي رواية مثل قولنا وقال مالك انها
 مستحبة في الجميع هم لانها ش اي لان المتعة هم وجبت صلة من الزوج ش وليست لبعض وهذا اختلف بسائر الزوج وعبار
 والاعراض لا تختلف كمال من عليه هم لانه ش لان الزوج هم او شها بالفراق ش فاجبنا با صلة رضاء وحشة الفراق
 هم لان في هذه الصورة ش اي المستثناة هم نصف المهر منسوب لانه اسم لان طريقة المتعة مرفوع لانه خبر ان
 وقد عذر الكلام للمستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ ش معنى هم في هذه الحالة ش اي في الطلاق
 قبل الدخول يعود لهما اليها سالما وذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة

وقال الشافعي راء
 تجب لكل مطلقة
 الا لهذه لانها وجبت
 صلة من الزوج لانه
 او حشها بالفراق
 الا ان في هذه
 الصورة نصف المهر
 طريقه المتعة لان
 فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تنكح ريش فلا يجب المتعة لهذه المطلقه مع نصف المهر قبل قوله وطريق المتعة ومع اختيار بعض
 المتأخرين من اصحابنا حيث قالوا الطلاق في هذه الحالة فسخ فيسقط جميع المسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و
 اما الآخرون منهم قالوا بقي نصف المهر وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى ففصلت ما فرقتهم ولنا ان المتعة غلظت
 عن مهر المثل في المونة شئ بكسر الواو وبى التى طامتها قبل الدخول ولم يسم لها مهر الا تزوجها على ان لا مهر لها مهر المثل
 اى لان الشان هم سقط مهر المثل شئ بالطلاق قبل الدخول هم ووجب المتعة والعقد شئ اى والحال ان العقد هم يوجب
 العوض شئ لانك عنه لقوله تعالى ان يتفوا باموالكم هم فكان غلظت عن مهر المثل كالقسيم مع الوضوء هم وانكحت بالجماع
 الاصل شئ فلا تجب المتعة لوجوب المهر لكل المفروض عند الطلاق بعد الدخول او شئ المفروض قبله هم ولا شئ سانه فلا يجب
 شئ اى المتعة هم مع وجوب شئ من المهر وهو عياني في الايجاش شئ جواب عن حرف الخضم وهو قوله او شئها بالفراق
 وتقديره سلمنا انه او شئها بالفراق لكنه لم يكن في ذلك الايجاش جانيا لانه فعل حاصل باذن الشرع هم فلا يلحقه الضمانة
 شئ اى بالاجاش وذلك لان الطلاق مباح شرعا وما يكون شئها اذا كانت المرأة سليطة او تاركة لسلامة او غافلا
 ان لا يقيم احد ود المدقيل بذما يعلم ولا يفتى به كما في صورة المرأة السالمة والزوج من نمر او يطلعا ثلثا ولا يزوجها
 فانه يجوز لها ان تدفع السم الى زوجها فتقتله هم فكان من باب الفضل شئ اى نكحت المتعة من باب الاحسان
 وانما قال نكحت على ما ويل المشاغ والمتعة بمعنى واحد وعلى ما ويل فعل المتعة هم واذا زوج الرجل بنته على ان يزوج
 الزوج بنته او اخته ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلما شئ هذا النكاح
 يسمى نكاح الشغار من الشؤر وهو الرفع والانهما يتاحل شؤر البلد اذا خلا من الناس والبلد شؤر غرة اذ لم تمتنع من غارة احد
 وسمى هذا النكاح بذلك لخلوه من المهر ووجوب النكحة الجارية وقال صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرفع
 يقال شؤر الكلب اذا رفع عليه ليعبول وفيه قولان قيل سمي به لانهما رنما المهر من العقد وقيل معناه لا ترفع بل نقي حتى ترفع
 رجل يتك لاهل الجارية ذكره الغزالي في الوسيط والوسيط وقيل الشغار البعد فكانه بعد عن الحق في نفي المهر والشؤر في الغلاة
 بعد فيها قال قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه الجماعة من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 واخرجه الترمذي ايضا من حديث عمران بن حصين واخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ولفظه نهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قلت النهي الوارد فيه انما كان من اهل غلظت من تسمية المهر وتركه بالكلية عادة الجارية
 لا الصبي النكاح فاشبهه البيع وقت النداء والنكاح لا يبطل بخلوه من تسمية المهر كالمفوضة ولا فسخ تسمية كالمصدق الجهر
 ولكل الغير والابق والاقضية بما ليس بهال كالميتة والدم والاقضية ليس بهتقوم كالنحر والخضرة وقد نص امام الحرمين على

والمتعة لا تنكح

ولنا ان المتعة خلف

عن مهر المثل في المفوضة

لان سقط مهر المثل وحيث

المتعة والعقد يوجب

العوض فكان خلفاوا

لا يجامع الاصل ولا شئنا

منه فلا تجب مع وجوب

شئ من المهر وهو غير

في الايجاش فلا تلحقه

به فكان من باب الفضل

واذا زوج الرجل بنته

على ان يزوجها المذموم بنته

ليكون احد العقدين عوضا

عن الآخر فالعقدان جائزان

ولكل واحد منهما مهر

وقال الشافعي بطل العقدان

لأنه جعل نصف البضع
صدقا والنصف منكحة
ولا اشتراك في هذا الباب
فبطل الإيجاب ولنا أنه
سمى ما لا يصلح صدقا
فيهم العقد ويجب مهر
المثل كما إذا سمى
المحمد والحيز ولا شركة
بدن الاستحقاق وإن
تزوج حرا امرأة على حدة
أيها سنة أو على تعليم
القرآن فلهما مهر مثلها
وقال محمد لهما قيمة خدمته
وإن تزوج عبد امرأة
بأذن مولاه على خدمته
سنة جازولها خدمته

أن غلوه لا يبطأ ولا يشترط آخر في النكاح لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطأ بشرط الفاسد قوله في الكتاب مضافا
عن الآخر قيد به لأنه لو لم يقل على أن يكون مبيع كل واحدة صدقا لا يخرج من النكاح ولا يكون شغرا بإجماع الآية
الرابعة ولما إذا قال الآخر زوجك بنتي على أن تزوجني ابتك على أن يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا لا أخرى فانه
يستعمل النكاح عندنا لكل واحدة منهما مهر المثل وكذا إذا قال في الاختين أو الأختين وقال الشافعي رضي الله تعالى
عنه يطل العقدان وبه قال مالك وأحمد واحتجوا بالحديث وأجابه من قريب وبقره قال عطاء وعمر بن دينار و
كحول والزهري والثوري وقال الأوزاعي إن كان دخلا بهما فلها مهر مثلها وقبل الدخول مبيع وفيه العقد وقال عطاء
للشافعي إن يقرن على نكاحهما ويؤخذ لكل واحدة صدق ويطل قسما غريبا ولم يستدل المصنف للشافعي في هذا الباب
بل استدل به بالمعقول حيث قال لم لأنه شئ أي لأن الرجل الذي زوج بنته على أن يزوجه الرجل بنته هم جعل نصف
البضع من كل واحدة منهما صدقا والنصف الآخر منكوحا ولا اشتراك في هذا الباب شئ أي في باب النكاح لأن البضع
الواحد لا يكون مشتركا بين شخصين كما إذا زوجت المرأة نفسها من رجلين وإذا المصحح الاشتراك هم بطل الإيجاب شئ
وإذا بطل الإيجاب بطل العقد وهذا يسمى ما لا يصلح صدقا فيصح العقد ويجب مهر المثل كما إذا سمى المهر والخمير والخمير بان تزوج
على خمر وخميرهم ولا شركة بدون الاستحقاق شئ هذا جواب الخصم وبه أنه إن البضع لما لم يصلح صدقا لم يحقق الاشتراك
لأن متناهي البضع المرأة لا تصلح أن تكون مملوكة لمرأة أخرى فبقي هذا شرطا فاسدا والنكاح لا يطل بالشروط الفاسدة هم
وإن تزوج حرا امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن شئ أي وتزوجا على أن يعلمها القرآن صح النكاح هم ولها مهر مثلها
شئ في الصورتين ولصورة تعليم القرآن مثل قولنا قال كحول والليث ومالك وإسحاق وأحمد في رواية وأخاره أبو بكر
من الحنابلة وابن الجوزي في التحقيق لأنه عبادة وليس به مال وشرع النكاح بالمال فصار كالصوم والصلاة وتعليم الأركان
ومعنى حديث الواجبة نفسها وقوله عليه السلام زوجها بما سكت من القرآن أي من أجل أنك من أهل القرآن أو ببركة
بمسك من القرآن كزوج أبي طلحة على إسلامه هم فقال محمد لا قيمة لخدمته سنة شئ والسلسلة من مسائل القنطري ولكنه
ذكرنا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره اتباعا لرواية الجامع الصغير فانه قال فيه محمد بن يعقوب عن أبي
حنيفة في رجل تزوج امرأة على خدمته سنة قال إن كان حرا فلها مهر مثلها وإن كان عبدا فلها خدمته سنة وقال محمد لها
خدمته سنة إن كان حرا قال فيزاد السلام النيردومي في شرح الجامع الصغير قال الفقيه أبو جعفر يعني أن يكون قول أبي
يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا أن قوله مثل قول أبي حنيفة هم وإن تزوج عبدا امرأة حرة بأذن مولاه على
خدمته سنة جازولها خدمته سنة شئ لما فيه من تسليم رقبته والمصنف من الأموال يباع في الأسواق ويعرض عرض الدواب

له عن النبي عن التسليم لمكان
 المناقضة فصار كالزوج
 على عبد العبد وعلى قول
 حنيفة وابن يوسف لا يجب
 مهر المثل لان الخدمة ليست
 بالاذلا يستحق فيه مجال فصار
 قسمية المهر والمخزوز وهذا
 تقومها بالعقد للضرورة
 من اذ المهر يستلزم
 العقد لا يظلمه بقومه فيبقى
 الحكم على الاصل وهو المثل
 فان تزوجها على الف نفقتها
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول لها رجع عليها
 بخصمائه لانه لم يصل اليه
 بالعبه عين ما يستوجب
 لان الدائم والدائرا
 في العقود والفسوخ وكذا اذا
 كان المهر مكيلا او موزونا
 اخفى الذمة لعدم تعيينها
 فان لم تقبض الا لفحة
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول لها رجع واحد
 منهما على صاحب الشيء

عيني شرح ما روي في
 ٢٨
 كتاب النكاح
 عليها هم الا انه يجوز عن التسليم اي عن التسليم الخدمه هم لمكان المناقضة وهي كون المخدم غادما والمخدوم
 مخدوما وبني منوعة عن استخدام الزوج ثم عاقلون لما قيمته المسمى هم فصار كالزوج على عبد الغير ثم فاستحق
 فلم يرد قيمته هم وعلى قول ابن حنيفة وابن يوسف ثبت مهر المثل لان الخدمة هي اي خدمة المهر ليست بمثل اذ لا
 تستحق فيه شيء اي لا تمتح الخدمة في النكاح قال الرازي سما عاني بهذا الموضع بكلمة ادلتني على موضوعه لاحد الشافعيين
 على ان تكون هذه الجملة وليد الاثنا ببيان ان مهر المثل انما وجب لاحد الامرين اما لان خدمة الزوج المهر ليست بما
 اولان خدمة لها لا تقبض مستحقة في النكاح هم بمجال شيء يعني اصلا لان المنافع ليست بمال تقوم حقيقة لعدم الاحراز
 وتقومها المعقود للضرورة ثم عاقلان القياس واذا منعنا الشرع عن تسليم هذه النفعة لمكان المناقضة لم يثبت تقوما
 هم لما ذكرنا ان فيه قلب الموضوع فصار قسمية المهر والغير شيء اذا عقدت معا بما اذا عدها فانه يجب مهر المثل هم
 وبذلك ان تقوم للضرورة فاذا لم يجب تسليم شيء اي تسليم ما ليس بمال هم في العقد لم يظلمه بقومه فيبقى الحكم على
 مهر المثل شيء ان مهر المثل هو الاصل في النكاح هم فان تزوجها بالث شيء اي بان تزوج امرأة وجعل صداقها
 درهمهم فقبضها شيء اي قبضت المرأة الالف الصداق هم فوهبتها شيء اي للزوج هم ثم طلقها قبل الدخول جزم
 عليها شيء اي جزم الزوج على المرأة بخصمائه وهي نصف المهر وبه قال الشافعي وقال في الاظهر لا يرجع كما في العيص
 وبه قال مالك واحمد في رواية هم لانه شيء اي لان الزوج هم لم يصل اليها بالعبه شيء اي بعبه الالف التي قبضتها
 ثم ووهبتها هم لم عين ما يستوجب شيء اي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس بمثل
 هو عوض عنه وهذا لان المهر دين في الذمة والمقبوض عين فكان مثله لا عينه مضارت بعبه للمقبوض كعبته مال آخره
 في سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وبذلك هم لان الدائم والدائرا لا يتعينان في العقود والفسوخ شيء
 عندنا فصار كعبته مال آخره وكذا شيء اي وكذا يرجع عليها بالنصف هم اذا كان المهر مكيلا او موزونا او شيئا اخر في الذمة
 كالعدة وليس في كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هو او موزونا آخر لفظ آخر صفة الموزون وقال الا ترازي او موزونا
 آخر غير الدائم ولدنا شيء يعني غير مقبوض بان تزوجها وجعل صداقها وكذا وكذا من الخطأ او الشيعر او كذا وكذا
 رطل من الاشياء التي توزن او شيئا اخر من المكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وعمل هذا بقوله لم لعدم تعيينها شيء
 اي لعدم تعيين هذه الاشياء عند العقد ولهذا لم يجب عليها رجع ما قبضت هم فان لم تقبض الالف شيء اي فان لم
 تقبض المرأة الالف التي اصدقها عليه هم حتى ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما شيء اي من الزوجين
 هم على صاحب الشيء من ذلك هم في قولهم جميعا شيء اس في قول ابن حنيفة ومالك عليه استحضانا

م وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه من اى لان الزوج هم سلم المهر بالابراء وما سلم له بالابراء غير ما يستحقه بالطلاق من وهو براءة ذمتها عليه من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج سلم له غير ما يستحقه هم فلا تزوجش اى المرأة هم مما يستحقه من الزوج هم بالطلاق من قبل الدخول فالزوج سلم له وهو النصف هم وهو الاستحسان انه من ان الزوج هم وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها عن نصف المهر من لكن بسبب آخر وهو الابراء هم والى بالى بانقلاب السبب عند حصول المقصود من وهو براءة ذمتها الزوج عن نصف المهر لان الاسباب غير مطلوب لكذا استهابل الاحكام الا ترى ان من يقول لان ذلك على الت ورجع من هذه الجارية التي اشترتها منك وقال الاخر الجارية جارية تيك ولى عليك الف لرسد المال لمحصل المقصود وان كذا في السبب وهو بيع الجارية هم ولو قبضت اجسماتية ثم وهبت الف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع احد بها بشئ على صاحبه عند اى حذيفة شش اى فيما تبين وفيما لا تبين وبه قال الشافعى في وجه وهو الاصح ولى وجه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقاله رجع عليها بنصف قبضت اعتبار البعض بالكل شش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف ما قبضت فكذا اذا قبضت البعض هم لان براءة البعض خط لم يمتق باصل العقد شش اى البعض الذي لم يقبضه خط والخط لم يمتق باصل العقد فكانه تزوجها قبل الاجسامية المقبوضة ابتداء هم ولا بى حذيفة ان مقصود الزوج قد حصل شش وقد فسر مقصوده بقوله هم وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخرين موكل فاشغل قبل ملول الاصل هم والخط لا يمتق باصل العقد في النكاح شش لانه ليس بعقد معانية ولا سبادة مال بال فلا تقع الحاجة الى دفع العين فلا يمتق باصل العقد وانما يمتق في البيع فانه عقد معانية وسبادة مال بال ومما سمع الحاجة الى دفع العين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه لا يمتق منته لا ينصف شش وكذا الخط لا يمتق لان الخط والزيادة شيان فاذا لم يمتق الخط لا يمتق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج الا نمت لم يمتق لهما عشرة اعتبارا بالابتداء ولو لم يمتق الخط باصل العقد كحل ولو ان نصف ولم يشب الباقي حتى طلقها لم ينصف الباقي اعتبارا بالابتداء هم ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورة تزوجها على الف فوجبت منه اثنتين وقبضت الباقي فعند اى حذيفة يرجع عليها بثلاث مائة درهم حتى يتم النصف هم وعند ما ينصف المقبوضة شش معنى يرجع عليها اربعمائة لانه عنده سلم للزوج العين وعند ما المقبوض معتبر فكانه تزوجها على ما قبضت المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض شش في الكافى تزوجها على اثنتين بالعينين كالعرض وفي جامع قاضي خان

وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه سلم المهر بالابراء فلا تراء ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول هو الاستحسان انه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها عن نصف المهر لا يلى بالى بالطلاق عند حصول المقصود ولو قبضت حذيفة ثم وهبت الف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع احد بها بشئ على صاحبه عند اى حذيفة شش اى فيما تبين وفيما لا تبين وبه قال الشافعى في وجه وهو الاصح ولى وجه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقاله رجع عليها بنصف قبضت اعتبار البعض بالكل شش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف ما قبضت فكذا اذا قبضت البعض هم لان براءة البعض خط لم يمتق باصل العقد شش اى البعض الذي لم يقبضه خط والخط لم يمتق باصل العقد فكانه تزوجها قبل الاجسامية المقبوضة ابتداء هم ولا بى حذيفة ان مقصود الزوج قد حصل شش وقد فسر مقصوده بقوله هم وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخرين موكل فاشغل قبل ملول الاصل هم والخط لا يمتق باصل العقد في النكاح شش لانه ليس بعقد معانية ولا سبادة مال بال فلا تقع الحاجة الى دفع العين فلا يمتق باصل العقد وانما يمتق في البيع فانه عقد معانية وسبادة مال بال ومما سمع الحاجة الى دفع العين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه لا يمتق منته لا ينصف شش وكذا الخط لا يمتق لان الخط والزيادة شيان فاذا لم يمتق الخط لا يمتق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج الا نمت لم يمتق لهما عشرة اعتبارا بالابتداء ولو لم يمتق الخط باصل العقد كحل ولو ان نصف ولم يشب الباقي حتى طلقها لم ينصف الباقي اعتبارا بالابتداء هم ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورة تزوجها على الف فوجبت منه اثنتين وقبضت الباقي فعند اى حذيفة يرجع عليها بثلاث مائة درهم حتى يتم النصف هم وعند ما ينصف المقبوضة شش معنى يرجع عليها اربعمائة لانه عنده سلم للزوج العين وعند ما المقبوض معتبر فكانه تزوجها على ما قبضت المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض شش في الكافى تزوجها على اثنتين بالعينين كالعرض وفي جامع قاضي خان

والكيل والموزون اذا كانا معا فهو بمنزلة العروض وان كان دينا فهو بمنزلة اللباة هم هم فقبضته اولم تقبضت سلوا
 في حكم المسئلة هم فوجبه لشم طلقها قبل الدخول به المهر ببيع عليها بشئ استحسانا شئ وبه قل الشا نفي في القديم اولى الجبته
 يرجع وهو قول مالك وادع في رواية وهو قول زفرم وفي القياس وهو قول زفرم يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب
 فيه نصف من المهر على ما تقر به في شئ يعني في قوله لانه يسلم له المهر في الابراء فلا تبرر ما تحقه هم وبه الاستحسان
 ان حقه شئ اي حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها شئ بلا عوض هم وقد وصل اليه شئ من المهر
 بلا عوض من جهتها فحصل مقصوده فلا يرجع بشئ كما عمل الدين الموعول قبل حلول الاصل وكن محل الوكالة قبل الحلول هم
 ولذا شئ اي ولا يل حصول حقه اليه هم لم يكن لها دفع شئ اخر مكانه شئ اي مكان ما تنقته بالطلاق قبل الدخول لتعينه
 في الرد هم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجري فيه العوض كالمكيل والموزون حيث يرجع عليها بالنصف لان المقبوض
 لا يتعين شئ بالرد واذا الديون تضمني باشتراكها لا باعيانها هم وبخلاف ما اذا باعت شئ يسه الصدق العوض هم من رجا
 لانه وصل اليه بدل شئ اي بعوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كلا سلامة فلا يرب عما تنقته بالطلاق فيرجع عليها
 بنصف المهر هم ولو تزوجها على حيوان شئ بان تزوجها على حمار او فرس او نحوها هم او بعين شئ اي او تزوجها على عرض
 حال كونها هم في الذمة شئ بان قال ثوب يروى بين جنبه ونوعه هم فكذا لك الباب شئ اي لا يرجع عليها بشئ
 قبض اولم يقبض وعلى قول الشا نفي لا تصح التسمية ويجب سر الشئ ومن ملك في رواية واحمد في رواية يطل النكاح
 لجماله المسمى وعندنا مع العقد وجوب الوسط وانما لا يرجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد شئ لان الاصل في العرض
 الحيوان العينية وثبوت في الذمة على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجاهل وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح وجوب
 الوسط هم وبذا شئ اشارة الى اثنين احدهما جواز النكاح بالحيوان والعروض بالعينين والاخر الى ان المقبوض متعين في الرد
 فاشد الى الاول بقوله هم لان الجاهل شئ يسه عدم التعيين هم قد تحملت في النكاح شئ لان بناء على المسامحة
 وانما قيد بقوله تحملت في النكاح احترازا من المعاصيات المصنعة حيث لا تحمل فيها الجاهل كما لو اشترى فرسا او حمارا لا
 يجوز لما عرف ان جهنا وعلى المناقضة فيمضى الى المنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا عين شئ اي عند القبض
 هم يعني كان التسمية وضعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذا عين بالقبض وقايدة الاول صحة العقد
 وان كان المسمى مجهولا ومنع وجود المهر وقايدة الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ ان وجهته له وعدم ولاية الاستبداد
 بغيره بخلاف الدائم ولذا نهيهم واذا تزوجها على الف شئ اي اذا تزوج رجل امرأة على الف درهم هم على ان لا يرجعها
 من البلدة او على ان لا يرجع عليها اخرى شئ اي او تزوج بشرط ان لا يرجع عليها امرأة اخرى فالكناح صحيح

فوجبه لشم طلقها قبل الدخول به المهر ببيع عليها بشئ
 وفي القياس يرجع نصف من المهر على الزوج
 الواجب فيه رد نصف من المهر على الزوج
 وجه الاستحسان ان حقه عند الطلاق
 سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد
 وصل اليه لئن لم يكن لها دفع شئ
 اخر مكانه بخلاف ما اذا كان
 المهر دينا بخلاف ما اذا باعت
 زوجها لانه وصل اليه بدل
 على حيوان وعروض الذمة فكذا لك الجواب
 لان المقبوض متعين في الرد وهذا لا يخلو
 تحملت في النكاح فاذا عين بصلح التسمية
 دفعت عنه اذا تزوجها على الف درهم على ان لا يرجعها
 من البلدة او على ان لا يرجع عليها اخرى

ولان كان شرط عدم المسافرة او عدم التزوج فساد لان فيه المنع عن الامر المشروع فان في باشر فلهما المسمى لانه صلح مهر اش اي لانه
 سمي اصلح لانه يسمى بالما فيه نفع وهو عدم اخرجها من البلدة وعدم التزوج عليها هم قد تم رضاها بشي اي في المرة بما سمي هم وان تزوج عليها
 واخرجها بشي اي من البلدة هم فلهما مثلها مش وصورة المسئلة فيما اذا كان المثل اكثر من الالف هم فلهما في المرة بما سمي اي الما فيه نفع ش حتى
 ضريت بتعقب المسمى من مهر مثل هم فعند فواته نفعهم منها بالالف فيكمل به مثلها كما في تسمية الكرامة ش بان كبرها ولا يكتفي بالاعمال الشاة
 هم والمديته ش اي وكما في تسمية المديته هم مع الالف ش بان شرط ما يبعث به كما سمي المديته مع الالف بان يرسل
 اليها مع الالف اي الشاب الفاعرة وقال زفران شرط ما مع الالف ما هو مال كالمديته فالجواب بكذا وان شرط باليس مال
 كطلاق العزة فليس له الا الالف وفي المنع الشرطي في النكاح اقسام ثلاثة الاول يلزم الوفاؤه وهو ما يزوج ونفعه اليها وهو ان
 لا يخرجها من دارها او بلدة او لا يسافر بها ولا يزوج عليها ولا يتسرى عليها فمذه الشرط يلزمه الوفاؤه بها فان لم يف فلهما
 فسخ نكاحها يروى ذلك عن عمر وسعد بن ابى وقاص وعمر بن العاص رضي الله تعالى عنهم وبه قال شريح وعمر بن
 عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي وسحق والبطل هذه الشرط والزهرى وقفاة وشام بن عروة والليث والثوري
 ومالك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه لكن كل ايهما المثل ان نقصت منه بسبب هذه الشرط والشا في بطل
 فيه الشرط ويصح النكاح مثل ان يخطبها ان لا يكون لها مهر وان يقع عليها وان لا يطأها او ان يعزل عنها او لا يكون
 عندها في الجمعة الا بالاولى او شرط لها النمار وول للميل او شرط عليها ان تنفق عليه وتقطع شيئا من الما فمذه الشرط وكما
 باطله لانها تنافي في تعقبي العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لانه لا يبطل بالشرط الفاسدة والثالث يبطل به النكاح وهو التوبة
 في النكاح ونكاح المتعة واشترط النجاء وهذا اتفاق او يقول زوجتك ان رخصت اخبتها او قلنا اوجبت بالمهر في وقت كذا
 والا فلا نكاح بيننا وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيا الشرط ورضي الله عنهما ورضي فلان روايتان احدهما النكاح فيها صحيح والشرط
 باطل وبه قال ابو ثور وحكا عن ابى حنيفة في شرط النجاء وزعم انه لا خلاف فيها وفي خزانة الاكل تزوجها على ان اباها بالنجاء
 صح النكاح وبطل النجاء وان قال ان يرضى ابى فالنكاح باطل قال ابن قدامة عن عطاء وابي حنيفة والثوري والاوزاعي ان
 من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا عقد بيننا ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد
 جازان وعن مالك والشافعي وابى حنيفة فساد العقد وفي اشترط النجاء في الصداق عن النجاء بطلته او به سمعة العقد وبطلان
 النجاء وصحتها وصحة العقد وبطلان الصداق هم ولو تزوجها على الف ان قام بها ش يعني في بلد ما هم وعلى اثنين ان اخرجها
 ش يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلهما الالف وان اخرجها فلهما المهر مثلها لا يزوجها على اثنين ولا ينقص من الالف وهذا
 ش اي هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقال الشافعي جازان حتى كان لها الالف ان اقام بها والافان ش اي وكما

فان وفي بالشرط
 فلهما المسمى لانه
 صلح مهر او قد تم
 رضاها به وان تزوج
 عليها اخرى او اخرجها
 فلهما مهر مثلها لانه
 سمي ما لها فيه نفع فعند
 فواته ينعدم
 رضاها بالالف
 فيكمل مهر
 مثلها كما في تسمية
 الكرامة والمديته
 مع الالف ولو تزوجها
 على الف ان اقام بها
 وعلى الفين ان اخرجها
 فان اقام بها فلهما الالف
 وان اخرجها فلهما مهر
 المثل لا يزداد على الفين
 ولا ينقص عن الالف
 وقال الشافعي جازان
 جازان حتى كان لها الالف
 ان اقام بها والافان

ان اخراجها وقال زفره الشوط
 جميعا فاسد ان يكون لها مهر
 منها لا ينقص من الف لا ترا
 على الفين اصل المسئلة في الا
 في قوله ان خطته اليوم فلان
 وان خطته غدا فلان نصف
 وسينها فيه انشاء الله لو تزوج
 على هذا العبد وعلى هذا العبد
 احد هما او كسرا اخر ارفع فان كان
 مهر منها اقل من كسرها فلها الا
 اكثر من رفعها فلها الا ارفع اقل
 بينهما فلها مهر منها وهذا
 عند ابي حنيفة وقالها الا كس
 في ذلك كله فان طلقت قبل الا
 بها فلها نصف الا كس في ذلك كله
 بالاجماع لهما ان المصير الى مهر
 المثل لتعد ايجاب المسمى وقد امكن
 ايجاب الا وكذا اقل متين
 وصار كالحلقة الاعتاق عدل
 ولاي حنيفة ان الموجب الاصل
 مهر المثل اذ هو الا عدل العدل
 عنه عند صحة التسمية وقد است
 لكان بجهالة بخلاف الحلقة
 لانه لا موجب في البذل الا ان مهر
 المثل اذا كان اكثر من الا فمهر
 رضيت بالخط وان كان اقل
 من الا كسرا الزوج رضيت
 بالزواج

لما ان الالف هم ان اخراجها من بلد باقان اقام بها فلما الالف وان اخراجها فلما الالف والالف والالف
 ولا ينقص من الف لا ترا
 على الفين اصل المسئلة في الا
 في قوله ان خطته اليوم فلان
 وان خطته غدا فلان نصف
 وسينها فيه انشاء الله لو تزوج
 على هذا العبد وعلى هذا العبد
 احد هما او كسرا اخر ارفع فان كان
 مهر منها اقل من كسرها فلها الا
 اكثر من رفعها فلها الا ارفع اقل
 بينهما فلها مهر منها وهذا
 عند ابي حنيفة وقالها الا كس
 في ذلك كله فان طلقت قبل الا
 بها فلها نصف الا كس في ذلك كله
 بالاجماع لهما ان المصير الى مهر
 المثل لتعد ايجاب المسمى وقد امكن
 ايجاب الا وكذا اقل متين
 وصار كالحلقة الاعتاق عدل
 ولاي حنيفة ان الموجب الاصل
 مهر المثل اذ هو الا عدل العدل
 عنه عند صحة التسمية وقد است
 لكان بجهالة بخلاف الحلقة
 لانه لا موجب في البذل الا ان مهر
 المثل اذا كان اكثر من الا فمهر
 رضيت بالخط وان كان اقل
 من الا كسرا الزوج رضيت
 بالزواج

برضاها هو الواجب في الطلاق قبل الدخول في جواب عما يقال اذا كان كذلك فان الواجب ان يحجب نصف الاثر فيما يجب له الاثر
 من الاثر الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى قال المالك الواجب في الطلاق قبل الدخول الى انزوه جواب قوله فلما نصف الاثر
 في ذلك كله بالاجماع وقدر الجواب ان الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثل ذلك في مثل هذا العقد الذي نصت التسمية فيه من المتعة
 من فروع لا تنجم بمقتضى اعني قوله والواجب من ذلك لا كس يزيد عليها في اي على المتعة من في العادة فوجب في اي نصف
 الاكس من الاعتناء في اي الاعتناء الزوج من الزيادة في مثل على المتعة فان قيل اذا نصت التسمية عند ان في خفية في
 ان تجب المتعة كما لو لم يسم شيئا قلنا ان نصف الاكس بطريق المتعة فان قيل في اي يحكم المتعة كما حكم من المثل قبل الطلاق
 لان المتعة هي الواجب الاصل في الطلاق قبل الدخول كما ان المثل هو الواجب الاصل في الطلاق قلنا انما يحكم المتعة لا
 لا تزيد على نصف الاكس عادة حتى لو كانت زائدة عليه يحكم المتعة من واذا تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية صورته
 ان يسمى بنس الحيوان وكون الوصف بريدان لم يقل جديا ووسطا ورومي الى غير ذلك من اوصافه من ولها الوصف من ش اي
 من الحيوان من والزوج محبان شاء اعطاه فلان ش اشارة الى الحيوان من انشأ اعطاه قيمته ش اي قيمة الحيوان من
 قال ش اي المصنف من جهة التبع في معنى هذه المسئلة ان يسمى بنس الحيوان وكون الوصف ش بريد المصنف بهذا التسمية
 القدر في فان المسئلة المذكورة من سائل القدر في قال وان تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية قال المصنف سقيا
 ان يسمى بنس الحيوان ولم يذكر وصفه في ذلك بقوله من بان تزوجها على فرس او حمار ش فان التسمية فيه صحيحة من اما اذا لم
 الجنس بان تزوجها على وانه لا يجوز التسمية ويوجب المثل ش قد علم الشرح في هذا الموضع واطالوا الكلام ولمحض ان المصنف
 سمى الفرس والحمائم ليس كذلك بل بانواع من الحيوان كما عرفت في موضع الجواب عن ذلك ان المصنف اراد بالجنس ما يتوحد
 القدر وهو النوع باسقاط غير ش من المسئلة الاولى سميت التسمية ويوجب الوصف وفي المسئلة الثانية لا تصح التسمية للجملة الفاشية بل يزم
 المثل وانه قال مالك واحدهم وقال الشافعي يجب المثل في الزوجين جميعا لان عندنا لا يصلح ثمننا في البيع لا يصلح شئ من الحكم
 ش قال الشافعي الحكم في الزوجين المذكورين على البيع لان النكاح عقد معاوضة كالبيع من اذاكل واحد منهما معاوضة ولنا
 معاوضة مال بغير مال ش لانه التزام المال بتدبير عرض وهو معنى قوله فجعلناه التزام المال ابتداء حتى لا ينسب في مثل الجملة
 ش المستدرك في الوصف من كلدية ش فان الشرح حمل فيها ماية من الابل غير موصوفة من والا قار ش هو جمع اقرار فانه
 فيما مال من فريان يكون في مقابلها عرض الى من وشروط ان يكون المسمى بالادوية معلوم ش قال المالك في الجواب واصل عقد وهو
 ان يقال لا شبهة عند الكناج بالاقرار في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه
 يصح الاقرار ولزمه البيان فقال وشروط ان يكون المسمى بالادوية معلوم وشروطه مبتداء ومعلوم خبره والجملة منفعة لقوله بالادوية

والواجبة الطلاق قبل الدخول في
 مثله التسمية ونصف الاكس يزيد
 عليها في العادة فوجب اعتنا به
 لزيادة اذا تزوجها على حيوان غير
 موصوف بمحنة التسمية ولها
 الوصف من الزوج فخير ان شاء
 اعطاه اذ لم يشاء اعطاه
 قيمته قال من معنى هذه المسئلة
 يبيع جنس الحيوان دون الوصف
 بان يزوجها على فرس او حمارا
 اذا لم يسم الجنس وان يزوجها على
 دابة لا يجوز التسمية ويوجب
 المثل وقال الشافعي يوجب المثل
 في الزوجين جميعا لان عندنا
 يصلح ثمننا في البيع لا يصلح شئ من الحكم
 واحد منهما معاوضة ولنا انه معاوضة
 منه مال بغير مال فجعلناه التزام المال
 ابتداء حتى لا يفسد ما
 صل الجملة كالدية ولا فخر
 بشرط ان يكون المسمى بالادوية

وفي المتن الوسط من العبدية السندى والمنصورى والا على التركى والروى والا فى التركى والجبش هم وان تزوجها على ثوب عيصوص
 فلما لم يثبت شئ اى باجماع النايية الاربعة هم وسعنا شئ اى معنا قوله تزوجها على ثوب عيصوص فهم ذكر الثوب ولم يرد عليه
 وجوب شئ اى وجب وجوب المثل هم ان بذهبهالة الجنس شئ اى النوع وقد ذكرنا ان مراده من الجنس النوع على اصطلاح
 المتقدم هم اذ الثياب اجناس شئ اى انواع كالقطن والكتان والابرسيم ونحوها هم ولو سمي بنسب اى نوعا هم بان قل هو
 اصعب التسمية وغير الزوج شئ يعنى بين القيمة والوسط هم لما بنى شئ ان الثياب انواع هم وكذا شئ اى وكذا تخيرهم اذا بالغ
 فى وصف الثوب شئ بان ذكر طوله وعرضه وذرع ورقعة وذكر انه على منوال كذا وكذا وصاحبها يحبس المسلم فيه هم فى ظاهر الرواية
 شئ اختار من عارضى من ابى حنيفة ان الزوج يحبس على تسليم الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قيد ظاهر الرواية لما وردى عن ابى يونس
 انه قال ان ذكر الابل مع فلان لا يجبر المرأة على قبول القيمة وان لم يذكر الابل مع ذلك جرت لان الثياب لا تثبت فى الذمة ثوبا
 صحيحا الا بموجبه الظاهر اذ كره بقوله هم لانها ليست من ذوات الامثال شئ ليل ان تستكمل الاضيق المثل نصارت كالمعبد
 هم وكذا شئ اى وكذا تخير الزوج بين الوسط وقيمة هم افاسمى كليا او موزونا وسمى جنسه دون صفته شئ شئ ان تقول جزو
 على كونه خلة او من زعفران ولم يرد على ذلك فانه يخير بين الوسط وقيمة هم وان سمي بنسب شئ اى نوعه هم وصفه التجبر شئ ليل
 على الوسط هم لان الموصوف نماش اى من المكمل والموزون هم ثبت شئ وينا هم فى الذمة ثوبا صحيحا شئ حالا او موطا
 ليل جواز استقراره واسلم فيه وان لم يكر الصفة فروع وفى المحيط وغيره زوجا على بيت وهو يدومى بايزم بيت من شعرا ووبر
 اقا هو نوع من الثياب وان كان حضرا قال محمد لما بيت وسط قال اراو به ثياب بيت ولما قال ما يجزى به هناك والتجبر
 لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفى عرفنا يراو بالبيت الذى يبات فيه من المرد ولا يصلح منه الا المكين عينا وفى المبسوط
 المرد بالبيت متاع البيت وهو معروف بالعراق وهو ما يجزى به ملك المرأة فيصرف الى الوسط وعن ابى حنيفة قيمة اربعون
 دينار وفى جوامع الفقه هو على مثل متاع بيت وسط وفى عرفنا يجزى به المثل وان عين البيت فهو على عينة بخلاف الدائم
 والدائم وفى تعيين التبرعات يمان والفلوس التى تزوج كالدراهم والطارقية كذلك وفى الموضع التى تزوج فيها تعيين المكمل
 والموزون والعدد باعيانها تعيين والزوج اخذ عينا وقال مالك يجوز للنكاح على بيت وخادم ويجب فيها الوسط وعند الشافعى
 يجب فيها المثل وفى مصنف ابن ابى شيبة قال الحسن وابن سيرين وانضى يجوز النكاح على الوصفا والوصايف زوجت نفسها
 سبازيه وفى الذخيرة وهو الصحيح ولو طلقها قبل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها وفى جوامع الفقه لو تزوجها على مثل مهر
 فلها نصف المثل وكذا اذا تزوجها على مثل هذا الوكيل خلة او قيمة هذا العبد او قيمة عبد او على سكنى دار او قوفة او على ان يتخذ
 ما عاش او بر وبقها او على صاحبهم او ناقة من هذه الابل وعلى ثوب قيمة عشرة او قال بجميع ما كان يجب فى ذلك كالمثل وفى الرغنى

وان تزوجها
 على ثوب غايرو
 موصوف فلها
 مهر المثل ومعا
 ان هذا كالثوب
 لم يرد عليه
 فلهذا بهجالة
 الجنس كالثياب
 اجناس ولو سمي
 جنسا بكن قل
 هو فى صحة التسمية
 ويخير الزوج لما
 بينا وكذا اذا بالغ
 فى وصف الثوب
 فى ظاهر الرواية
 لانها ليست
 من ذوات الا
 مثل وان اذ اسم
 مكمل او موزونا
 ومن جملته دون
 عتقه وان سمي
 وصف كالمكمل
 الموصوف من كونه
 فى الذمة ثوبا
 صحيحا اذ تزوج
 مطلقا او تزوج
 قال النكاح جاز لها
 مهر مثلها

هذا قول ابن خزيمة رضي الله تعالى عنه وعن ابني خزيمة يعطيان امة من ابائهم ورجالهم على غير معين على ان اصوا فاما ان كان له الصوف تهما
 وتزوجها على جارية جليل على ان ما في بطنها فلها الجارية دون ولد ما قال من كل يجب مهر المثل الا ان يحكم بما كثر سنة فيجب في المثل
 على حكم لان حكم باطل من مهر المثل فلا بد من ضاه وفي الغنى لو تزوجها على حكمها او حكمها او حكم اخيه لا يصح وهو قول المشافعي وقال
 يبرز فان وقع الفقرة بالحكم فيها وانفسخ ولا شئ لهما فان فرض لهما مهر المثل لهما النكاح وقال ابن حزم في المحلى ليس النكاح
 فيه ولو تزوج امرأة على الف موبل لا يصح التأجيل ويوم الزوج تبطل بالعارف ابل بلمدة تعجيله ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت
 ولا يجبر على تسليم الباقي ولا يجبر عليه وفي قتيبة النسيئة هو عادة خوارزم فان طلقها رجعا لا يصير المهر حالس حتى تنقضي العدة به وقال
 عامة المشايخ وقال القاضي البديع وقاضيان ويصير حالا ولو قال بعضه تعجل وبعضه موبل ولم يبرز ويجوز رجل بالفرقة
 والموت او بالطلاق وقيل يجب حالا وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة والصحيح الصحة للعرف معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت
 وفي البديع اذا ذكر ارجلا مجهولا كالميسرة وهبوب الريح ومجي المطر وقال تزوجك على ان موجلة فهي حالة لان الاصل لم يثبت
 للجهاالة الفاشية وان تزوجها على الف على ان يتقدم بآتيه له بالبقية الى سنة كان الالف كلمة الى سنة الا ان تقيم المرأة بنية
 على انه قد تيسر له منها شئ فتأخذه ونسب الغنى يجوز به تعجل وموبل وان لم يذكر اجله وقال القاضي المرحوم رحمه الله الفقرة وقال ابن
 منبجل لا يعمل الاجل الا بموت او فرقة وهو قول الشعبي والنخعي وأحسن وحامد الثوري وقال ابو يعقوب يكون حالا وقال اياس بن معاوية
 وقادة الاكل حتى يطلق او يخرج من مبرا او تزوج عليها ومن كحول الاداعي والغنبري حال الى سنة بعد دخوله وقال الشافعي
 لهما مهر المثل وانتهى الخطاب من المنة بلمة وقال مالك ان كان عنهم ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر المثل
 تلك المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها لم يعطى مهر المثل ولا يفسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشراف وان تزوجها على الف
 الى هبوب الريح او مجي المطر فهي حالة الجهاالة اي السانقة عن الاصل فان تزوجها الى الحصاد او الى الديار او الى غيره
 او المهر بان قال لا يسجدني لاروايته في هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال الشيخ في صحيح التذليل الى هذه الاشياء في
 الصداق كالكفالة وفي المخرج في يبرز للزوج الى الحصاد والديار في الصحيح ومن المشايخ من قال لا يثبت الاجل
 في الصداق الى هذه الاجال وقرئ بين الصداق والكفالة بان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا تحمل الجهاالة بان الاصل خلاف
 الكفالة قال والاول صح قال تزوجك بمهر جاري في الشرع ينصرف الى مهر المثل بكذا في فتاوى ابى الليث وقاضيان
 وقال صاحب المحيط يعرف الى عشرة دراهم ولو تزوجها على اكثر من مهرها على انها بكر فاذا هي ثيب لا تثبت الزيادة
 تزوجها على حجة او على اندهما عليها قيمة حج وسطا وهو الحج على الرحلة وعند مالك يجب مهر المثل الا ان يكون معه ثقل
 واحد التسمية فاسدة لان الحملان مجهول قلنا هذا باطل بالاجماع على جواز الاستيفاء وان زادهم الى كة في جميع بلاد اسلام

في تقنيته يجوز الزيادة في المهر فيه شهود ولا يصح من غير قبول هم فان تزوج مسلم على غير او غنم نير فالنكاح بائنه ولها مهر مثلها
 ش هذه من المسائل القديمة وفي الجواهر لا ملكية لشيء النكاح قبل الدخول بعد وثبت على المشهور وهل فسخه على الاستحباب
 والموجب فيه قولان وعن الشافعي يجب مهر المثل وفي قول قيمة وقال ابو حنيفة النكاح في ذلك كله واختاره ابو بكر بن
 عبد العزيز من الخبايا وهو قول الظاهرية ومثله المروني على السنة واليوم يقولنا قال الاوزاعي والثوري واخرون ان
 فهو هم لان شرط قبول النكاح شرط فاسد فصيح النكاح ويلغو الشرط ش وفساد التسمية ليس بكثير من عدسها وذلك لان النكاح
 فكذا اكداهم بخلاف البيع ش حيث لا يصح المهر والغنمير هم لانه يبطل بالشرط الفاسد ش والنكاح لا يفسد ولما لو سك
 عن ذكر المثل في البيع يبطل والنكاح لا يبطل بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويوجب مهر المثل فانما لم يكن تصحيح
 التسمية ش لان شرط صحة التسمية ان يكون المسمى بالالا والخنزير ليسا بالانثى في قولهم في قوله هو قوله هم لان التسمية
 ليس بالانثى في حق المسلم ش فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحد يجب في المهر مهر المثل وهو في النكاح التسمية
 وقيل قول المصنف في النكاح ليس بالانثى في نظر فان الاصحاب قالوا فيها انها مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه
 القسمة والخنزير هذه الشابة هم وان تزوج هذه المرأة على هذا الدف من النخل فاذا هو خمر لها مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال
 وزنه خلاش وفيه قال احمد والشافعي في قول وفي قول اخر كقول ابي حنيفة هم وان تزوجها على هذا المهر فاذا هو خمر
 ابي حنيفة حرم يجب مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يجب القيمة ش وقول ابي يوسف والشافعي في قوله
 كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وشمس الايمه السرخسي في شرحه وكذلك لو تزوجها على شاة ذكيتة ظهرت قيمته فالحلاف
 فيها كالحلاف في الحرة في جوامع الفقه اذا تزوجها على هذا الدن من النخل او على هذه الذكيتة فاذا هو خمر او قيمته يجب مهر المثل
 فيها عند ابي حنيفة وعندهما يجب فيه غلا او ذكيتة او قيمتهما ولم يذكر القيمة غيره وفي العبد اذا لم يحرر يجب مهر المثل عندهما
 عند ابي يوسف قيمة اذ لم يعلمها بكونه حرا وان علمها يجب مهر المثل اتفاقا وان قال على هذا الثوب المروني فاذا هو مروي
 عند ابي حنيفة يجب ثوب مروني مجردة ولم يذكر قول ابي يوسف ولو قال على هذا الفقيه من الخطاة فاذا هي شعيرة على هذا
 النخل فاذا هو زيت يجب المسمى بقدره عند ابي حنيفة وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر انه يجب عنده مهر المثل ولو قال
 على هذا الفرق من الحسن وليس فيه شيء يجب لها مثل ذلك من الحسن ولو قال على هذا الفرق من الحسن يجب مهر المثل
 هم لابي يوسف ان ش امي ان الزوج هم المهر ش يقال بالمهر المهر فطرح حيث سمى لها مهر ولا يجوز عن تسليم مهر عليه
 قيمته او مثله ان كان من ذوات الامثال ش فالنخل من ذوات الامثال هم كما اذا ملك العبد المسمى في عقد ش بان
 تزوجها عليه فملك هم قبل التسليم ش اسه قبل تسليمها فانما يجب قيمته السيد المالك اتفقوا

لان شرط قبول النكاح
 شرط فاسد فصيح
 النكاح ويلغو الشرط
 بخلاف البيع لانه
 يبطل بالشرط الفاسد
 لكن لو صح التسمية
 لما ان المسح ليس بالانثى
 في حق المسلم فصح
 المثل في تزوج امرأته
 الذم من النخل فاذا هو
 خمر فله مهر مثلها
 وقال الهاملي في خلاصة
 دن تزوجها على هذا العبد
 فانه هو خير مما في المثل
 عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ان القيمة
 كذا يؤوله اظهرها
 في قوله تسليمه فصح
 او مثله المالك في ذوات
 الامثال في ذوات العبد
 المهر قبل التسليم

والبوحيفة في قول اجتماع
 بالمشاكل والاشياء تتغير بالاشياء
 لكن هذا المبلغ في المقصود وهو
 التعريف فكان ترجيح على آخر
 خروج لا يقول الا لمن ان
 المسمى اذا كان من جنس المسمى
 الذي يتعلق العقد بالمشاكل
 لان المسمى موجود في المشار
 ذاتا والوصف يتبعه وان كان
 من خلاف جنسه يتعلق
 بالمسمى لان المسمى مثل المشا
 وليس يتابع له والتسمية
 ابلغ في التعريف من حيث
 انها تعرف الماهية والاشياء
 تعرف للذات لا لشيء ان من
 اشترى فعلى ان ياقوت
 فاذا هو من جنس لا يعقد العقد
 لا يختلف الجنس لا اشترى ان
 ياقوت اخر فاذا هو اخر من جنس
 العقد لا يخلو الجنس مسئلة
 مع الجنس في حد لقله التفاضل
 في النافع والمزج المسمى
 في التفاضل في التماسد

هم وابو حنيفة يقول ان ثبتت الاشارة من وجهي قوله ذاهم والتسمية من قول العبد همت بغير الاشارة لكونها المنع في المقصود
 وهو التعريف من لكونها قاطعة للشركة لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء يحصل بها كمال التمييز لان الاشارة الى شيء
 واردة غير متعقبة والما التسمية فمن باب استعمال اللفظ واردة غير اوضح له من مكانه تزوج على فمرا وحش اي فكان ابل
 تزوجا على فمرا في تزوجا على هذا الدن من اجل اوتزوجا على حرفي تزوجا على هذا العبد قالوا يجب فيها من الشلل بلا خلاف
 هم ومحمد يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا
 من حيث الذات هم والوصف تبعه من اي شيح الذات لانه قائم بالذات وعدمه لا يستلزم انعدام الذات هم
 وان كان من جنس المشار اليه من خلاف بنسبه من اي جنس المشار اليه هم يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه من حيث
 التعريف هم وليس جابج لشي اي المشار اليه هم والتسمية المنع في التعريف من حيث انها تعرف الماهية من وجه الحقيقة
 من حيث هي هم والمشاركة تعرف الذات من غير دلالة على الحقيقة ثم اوضح ذلك هم الا ترى ان من اشترى نصا
 على نياقوت فلو لم يجز لانه لا يتعد العقد لاختلاف الجنس من حيث يتعلق العقد بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل هم ولو اشترى
 على انه باقوت احمر فاذا هو اخضر فعقد لا اتحاد الجنس من لان المشار اليه من جنس المسمى في تعلق العقد وهو موجود في الصحيح
 اذا عرفنا هذا قال محمد المرحم العبد بنفس واحد لا شركة كما في الصورة والحنى والمنافع الا انها مختلفة في المال فبعد
 الاختلاف فيطلب الاتحاد والاتفاق فيتم العقد بنفس وكان المشار اليه من جنس المسمى يتعلق العقد بالشار اليه وان لا يصلح
 من عدم كونه لا لا يفسد التسمية فيصير الى مثل اما المرحم من اجل فجنس مختلفان لانهما مختلفان في الصورة ومختلفان
 في الاسم والمعاني فيقل الاتحاد ويقلب الاختلاف فكما ان جنسين مختلفين في تعلق العقد بالمسمى وهو في الاسم والمعاني في
 من اجل وابو حنيفة يقول ان الحرمة والحلية والرقية والحرية صفات تعاقب على الذات الواحد فلا يختلف به الجنس كالصبي
 والشاب والشيخوخة والصغر والكبر فكان المشار من جنس المسمى في الصلاة جميعا هم وفي مسائلناش انا وابو حنيفة اذا
 تزوجا على هذا العبد فاذا هو حر هم العبد مع الحر بنفس واحد من قبل ان الحر الصغير يصير عبدا او العبد حر او متافعا متافعا
 اشار اليه بقوله هم طاعة التفاد في المنافع من ينظر ذلك في جواز البيع وعدسه هم المرحم من اجل من في المسئلة المذكورة
 وهي اذا تزوجا على هذا الدن من اجل فاذا هو حرهم جنسان لغرض التفاد في المقامد من امان احدهما لا يسد
 مسد الآخر ولا يصلح له اكل الا يصلح له الحر والخل بعد استحكامه لا يتقلب فمرا ونجلا هذا قال في المبسوط ابو حنيفة يقول المرحم
 مع اكل جنس واحد فان الاصل واحد وهو العصية والمهنية واحدة اوصاف تعرض على الصبيين فلا توجب تبدل الجنس
 كالصبي الكبير في الادامى فان قلت يرد عليه سالة الجاهل وهو اذا علف لا يدون هذه الحرمة فصارت خلافا فلا يثبت

ظلم تبدل الجنس لحدث اذ الوصف في الحاضر لغو والمحاكة بالادعى في الضمير والكبر بعد قلت يمكن ان يجاب بان كل
والخمر جنسان في العرف ومعنى الايمان عليه وان كان جنسا واحدا في الحقيقة وفي المحيط العبد والمحر عند ابى حنيفة ولو
تزوجها على هذا العصب فتمز قبل قبضه عن ابى يوسف لما مثله ولم يذكر قولها فان تزوجها على يدين العبد بن بذه
مبينته على الاصل المذكور والاختلاف فيما كان الخلاف فيما ذكر هناك فذلك ذكر بالالفه قال من فان تزوجها بش
امى فان تزوج رجل امرأة من على يدين العبد بن فاذا احدهما فليس لها الا الباقى شى امى ليس لها الا العبد الباقى
من افاساوى عشرة وراهم عند ابى حنيفة لانه شى امى لان الباقى هم مسمى وجوب المسمى ان قل يمنع وجوب مهر مثل
ش لان المسمى ومهر المثل لا يجتمعان بيان بذه لان با حنيفة يعقب الاشارة والاشارة الى المختار من العقد فكانت
قسمية العبد الباقى لغو فكانت تزوجها على عبد وليس لها الا ذلك ولا يجب المهر المثل لانها لا يجتمعان ثم العبد الباقى
لو كان يساوى مهر المثل ليس لها الا ذلك ولا يكمل مهر المثل مع العبد الباقى فان قلت قال المصنف قبل هذا ولو تزوجها على
الف ان اقام بها الى ان قال ان اخرجها فلها مهر المثل فمدايدل على ان المسمى لا يجب مهر المثل قلت اجيب بان ذ
الشرا المتحقق بعقد النكاح بقواته يوجب فوات رضاها فكل مهر المثل فاما المسمى فلم يستحق اصلا فافهمهم وقال ابو يوسف
لها العبد شى امى العبد الباقى هم قيمته الحر لو كان عبد لانه اطعمها سلامة العبد بن وعجز عن تسليم احد ما تنجب قيمته شى
وبه قال احمد والشافعى في قول وكذا لو ظهر احد بها مغصوبا وعند الشافعى في الاظهر بطل في الحر والمغصوب ويصح في الملوكة
وتخير فان فسخ مهر المثل هم وقال محمد وهو رواية ابى حنيفة شى رواه ابن جاعة عن ابى حنيفة لها العبد الباقى وتماهم
مثلهما اكثر من قيمة العبد لانهما شى امى لان العبد بن هم لو كانا حرين يجب تمام مهر المثل عنده شى امى عند محمد رحمه
الله تعالى وانما قيد بقوله عند محمد احترزا عن قول ابى يوسف ولو ظهر عند الصادق آخر لم يجب قيمته او كان عبد فذلك
اذ اظهر العبدان حرين يجب قيمتهما ايضا وكذا في احد العبد بن اذ اظهر حراهم فاذا كان احدهما عبدا ثبت للعبد وتماهم مهر
ش امى اذا كان احد العبد بن الذين تزوجها عليها فظهر ما عدا الاخر واوجب العبد تمام مهر المثل ان كان اكثر من
قيمة العبد هم واذا فرق القاضى بين الزوجين في النكاح الفاسد شى مثل النكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة
الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ونكاح الامت على الحرمة من قبل الدخول ش قيد بل لدخول باجتماع
الاربعة وكذا بعد الخلوة لان بعد الدخول لها مهر المثل على ما ياتي عن قريب هم فلامر لما شى عند اهل العلم طلبة وعن ابن جندب
يجب كالصحيح ولا اصل له لان التكليف من الوطى حرام فلا قيام مقام الوطى واما مقام المهر من غير خلوة مقام الوطى واجب
بذلك كمال المهر ذكره في المعنى وقال الاترازي وانما يجب التفريق على القاضى ليدل على لزوم ارتكاب الخطأ اعزاز الصورة

فان تزوجها على هذا
للعبد بن فاذا
حرفا على العبد الباقى
اذا ساوى عشرة
عند ابى حنيفة لا
لان مسمى وجوب
وان قل يمنع وجوب
المهر المثل وقال ابو يوسف
لها العبد قيمة الحر لو
كان عبد لانه اطعمها
سلامة العبد بن وعجز
عن تسليم احد ما تنجب
قيمه وقال محمد وهو
من اهل حنيفة لها العبد
الباقى الى تمام مهر مثلهما
ان كل مهر مثلهما اكثر من
قيمة العبد لان الملوكة
حرين يجب تمام مهر المثل عند
فذلك احد ما تنجب
الى تمام مهر المثل واذا فرق
القاضى بين الزوجين في النكاح
الفاسد قبل الدخول
فلا مهر لها

لأن المهر فيه لا يجب
بحر العقد فسادا
وانما يجب باستثناء
منافع البضع وكذا بعد
الخلوة كان المهر فيه
لا يثبت بها القكل خلا
فما مقام الوطى فان
دخل بها قلها مهر مثلها
لا يزداد على المسمى عند
خلوها فالزواج هو
يعتبر بالبيع الفاسد
ولنا ان المستوفى ليس
بمال وانما يتقرر مباحا
للتسمية فاذا ازلت
على مهر المثل لم
يجب الزيادة لعدم
صحة التسمية
وان نقصت

المقدار فان فرق بينهما قبل الدخول فلا مرد ولا عدة لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول وكذا اذا فرق بعد الخلوة المسمى لان
الخلوة المسمى في النكاح الصحيح انما قامت مقام الوطى للتمكن من الوطى وهنا لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب
لرفع لا يقال ينبغي ان يجب نصف المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرستم لهن نفقتهن فنصف
ما فرستم لان قبول ذلك في المطلق بعد النكاح من كل وجه لان المطلق يضررت الى الكمال ولم يوجد النكاح من كل وجه
انتهى قلت قال الا ترى انما يجب التفرق على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يتوقف التفرق بينهما على
تفرق القاضي بل لكل واحد منهما فخرج هذا النكاح بغير مخرج من صاحب قبل الدخول وبعده مخرج منه كالبيع الفاسد لا يجب
بمجرد العقد فان لكل واحد منهما قبل التفرق وبعده لا يخرج من المهر كذا في النسخة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي
عن ترافق الزوجين اليهم لان المهر فيه شئ اى في النكاح الفاسد لم يجب بمجرى العقد فسادا شئ وانما يجب استيفاء
منافع البضع قوله فسادا اى لفساد العقد وانما يجب شئ اى المهر لم يجب استيفاء ومنافع البضع وكذا بعد الخلوة
شئ اى وكذا يجب المهر في النكاح الفاسد اذا وجد التفرق بعد الخلوة المسمى ايضا لان الخلوة في شئ اى في النكاح
الفاسد لم يثبت بها التمكن من الوطى من قبل قيام مقام الوطى فصار كخلوة الحايض وهذا قول المشايخ الخلوة المسمى
في النكاح الفاسد كالمخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فان دخل بها شئ اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد فملا
مثل شئ لان الوطى في الحمل المصوم يسبب الضمان الجارية او الحد الزاجر وتعدرا لثاني شبهته النكاح فيه تعيين الاول قوله
عليه السلام ايا امرأة تكلمت بغير اذن وليها فمكاحها باطل فان دخل بها قلها المهر ما احتمل من زوجها من طلبة السلام ان
استحق في النكاح الباطل بالدخول لا بالعقد والخلوة هم لا يزداد شئ اى مهر مثلها هم على المسمى شئ اى على الذي سمي عند العقد
هم عندنا خلا فالزواج المسمى تعالى يقدره بالبيع الفاسد شئ اى القيمة عليه حيث يجب القيمة في البيع الفاسد بالقيمة ما بلغت و
ان زادت على الثمن فذلك مهر المثل هم ولنا ان المستوفى ليس بمال المستوفى شئ اى هو البضع وهو ليس بمال لانه ليس
مستوفى في نفسه هم وانما يتقوم بالتسمية شئ عند العقد فوجب تقدير القيمة وهي مهر المثل بقدر التسمية هم فان زادت
شئ اى التسمية هم على مهر المثل لم تجب الزيادة لعدم صحة التسمية شئ فان قيل يرد على قوله وانما يتقوم بالتسمية مسألة
المفوضة فان مهر المثل يجب فيها وتقوم منافع البضع قلنا المراد انما تقوم زايدها على مهر المثل بالتسمية في العقد عند العقد
يمنع انقص عن مسألة المفوضة اى في حق الزيادة لان التسمية في النكاح الفاسد بعد دم حكم لانه وجد في ضمن النكاح
الفاسد فاذا كان سعدا وحكما لم يتغير للزيادة على الوجوب الا على وهو مهر المثل كما في البيع الفاسد اذا كان الثمن
زايدها على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب القيمة واما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة لوجوب

المرضى من المرأة بذلك ثم ان نقصت شئ اى التسمية عن مقدار مهر النكاح لم تجب الزيادة على المسمى لانعدام التسمية
 شئ اى تسمية الزيادة على المسمى قال الاكمل فان قلت على هذا لا يتعارض لانك تعلق التسمية اذا زادت على
 مهر النكاح ثم اعتبرتها اذا نقصت عنه وبى وان كانت فاسدة يجب قبول المهر وم وان كانت صحيحة يجب قبول المهر
 قلت بى صحيحة من وجهين وهما صحة من حيث ان المسمى مل متقوم لان فرض المسئلة فاسدة من حيث انها
 وجدت في عقد مفسد فاعتبرنا فسادها اذا زادت ومعتبرا اذا نقصت لانعدام رضاها اليها ثم بخلاف البيع في هذا جواب
 عن قياس زفر بانه ان قياسه على البيع غير صحيح كما لا يشك اى لان العوض عن البيع الفاسد مال ثم متقوم في نفسه
 بقدر بدله بتمتية شئ اى بقدر قيمته بالغة بلغت ثم وعليها ما شئ اى على المرأة المذكورة التي دخل بها في النكاح الفاسد
 ثم العدة لها كالشبهة شئ اى لشبهة النكاح ثم بالحقيقة شئ اى حقيقة النكاح ثم في موضع الاحتياط شئ لان النسب
 امر متبادر في اثباته احياء للولد فتجب العدة فخطاهم وتحوزا من اشتباه النسب شئ عند تناطد النسب يتناطد في اثباته
 فيه ثم ويعتبر ابتداء ما شئ اى ابتداء العدة ثم من وقت التفريق شئ اى من وقت تفريق القاضى او العزم على
 ترك الوطى ثم من اخر الوطيات هو الصحيح شئ اختاره عمدا على عن ابي القاسم العفاري انه يعتبر من اخر الوطيات وهو قول
 زفر ولهذا قال الاكمل قوله هو الصحيح اختاره من قول زفر وكذا قاله الاثراني حتى لو خاصت في آخر الوطيات ثلاث مريض
 قبل التفريق فقد انقضت مدتها ذكر في المبسوط والمناشئ اى لان العدة ثم تجب باعتبار شبهة النكاح شئ يعني من
 حيث وجود ركنه من الايجاب والقبول ثم ونههاش اى رخص شبهة النكاح ثم بالتفريق وثبت نسب ولد باسنة لان النسب
 يحتاج في اثباته احياء للولد شئ لان الولد الذي ليس لراب سمع وف كالميت لانه ليس ايم من وجه ولا من عظمه وشفيه
 ثم فيترتب شئ اى ثبوت النسب ثم على الثابت من وجه شئ وهو النكاح الفاسد ثم ويعتبر بدلة النسب من وقت
 الدخول عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى شئ يعني يعتبر بدلة النسب وهو ثمنه اشهر من وقت دخل الرجل عليها ولا يعتبر من
 وقت العقد وعند هاشم من وقت النكاح وهو بعيد اشارة اليه بقوله ثم لان النكاح الفاسد ليس براءع اليش اى الى الوطى
 ولهذا لا ثبتت حرمة المصاهرة بعقد الفاسد معنى كيون فيس او قبيل ثم وعليه الفتوى شئ اى على قول محمد قال ابو الهيثم
 ثم والاقامة باعتبار شئ يعني ان اقامة العقد مقام الوطى في النكاح الصحيح باعتبار ان العقد دواع الى الوطى والنكاح
 الفاسد ليس براءع الى الوطى لكونه حراما فاجب الرفع فلا يقيم العقد مقام الوطى ولا يعتبر المدة من حين العقد ثم قال شئ
 اى القدرى رحمه الله تعالى هم ومهر مثلهاش اى مهر مثل المرأة هم يعتبر باخواتها وعماها ونيات اعمامهاش المراد
 باخواتها لا بغيرها او امها ولا بغيرها وكذا عماها من اخوات ابيها لا بغيرها واما اولادها وقال الشافعي واحمد وعامة اهل العلم

لن يجب الزيادة على المسمى
 لعدم التسمية بخلاف البيع
 لانه مال متقن في نفسه
 فيقدر بدله بقيمته
 وعليها العدة لها كالشبهة
 بالحقيقة في موضع الاحتياط
 وتحرر عن اشتباه النسب
 ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق
 او من اخر الوطيات هو الصحيح لا
 فما يجب باعتبار شبهة النكاح
 ورفعها كالتفريق وثبت نسب
 ولد ما كان النسب يعتد
 في اثباته احياء للولد فيثبت
 على الثابت من وجهه وتعتبر بدلة
 النسب من وقت الدخول عند
 محمد وعليه الفتوى لان
 النكاح الفاسد ليس
 براءع اليه والاقامة باعتبار
 قال ومهر مثلهاش
 بلخواتها وعماهاش
 وبنات اعمامها

وفي الميسرة ويعتبر بعشيرة بنها من جهة ابها كاخواتها لابيها وامها اولادها وعمايتها وثبات اعماها ومشك في الحديث وقال
وعمايتها وثباتها وهو محمول على ما اذا كان اباها من قبلها لم يقل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لما مثل فيها
وهي اقارب الاب شمس هذا الحديث اخبره الاربعة في سننهم عن سفيان بن منصور عن ابراهيم عن علقمة واللفظ
للترمذي قال مثل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود
لما مثل صداق نسائها لا كس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معتل بن سنان الاشجعي فقال قضي رسول الله
صلى الله وسلم في ربيع بنت واشتت بنت امرأة مناشل ما قضيت فخرج بها ابن مسعود وقال الترمذي حديث
حسن صحيح وقال شيخنا زين الدين اختلف الاربعة في تصحيح هذا الحديث ونقله فقال الشافعي فيما رواه عند البيهقي في
السنن والبرقفة ولم اخظه من وجه ثبت مشك قال وهو مرة يقال عن معتل بن يسار مرة عن معتل بن سنان
مرة عن بعض الشيخ لا يسمى فاعلم بالانطراب في تسميته رواه انتهى قلت قد صحح اكثر اهل الحديث الترمذي وابن حبان
وابو عبد الله بن الاخرم النيشابوري وابو عبد الله بن الاخرم النيسابوري وابو عبد الله الحاكم البيهقي وقال البيهقي في
الاختلاف في تسميته من روى قصده روى بنت واشتت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم الحديث فان اسانيد هذه الرواية
صحيحة وفي بعضها ان جماعة من الشيخ شددوا بذلك فبعضهم يسيي بهذا وبعضهم يسيي اخر وكلهم ثقة ولولا ثقة من رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه يفرض بروايت وحكم الحاكم في المستدرک
عن شيخه عميد الدين محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي لقلت على روي اصحابه وقلت قد صح
الحديث فقال به وقال الترمذي روى عن الشافعي انه يرجع بعد عن هذا القول وقال سجديث روى بنت واشتت
وقال الترمذي والحمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبه يقول الثوري واحمد وصحت
وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب وزياد بن ثابت وابن عباس ابن
عمر رضي الله تعالى عنهم اذ تزوج الرجل امرأة فلم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث ولا صداق لها
وعليها العدة وهو قول الشافعي قلت ومثل منفتح الميراث وسكون العين المهمة وكسر القاف بن سنان الاشجعي وليس له في
الكتب الا هذا الحديث شهد الفتح وكان ابن عتبة الذي يقال له مشرف حال لواء قومه ونزل الكوفة وقدم المدينة
فقتل بها يوم الحرة بمرافقتهم قتل مسلم بن عتبة الذي يقال له مشرف ابن عتبة وقيل قتلها حق بن نوفل وله قصة ذكرنا
في التاريخ الكلبية وروى المشهور فيها عند اهل الحديث كسر الباء والمعددة وسكون الراء ثم واو مفتوحة ثم عين مملوطة
قال الجوهري اهل الحديث يقولون بكسر الباء والمصواب بالفتح لا باليس في الكلام فقول الاربعة بنت مسعود وعندها هم

نقول ابن

مسعود

لها ميراث

نسائها

لا وكس فيه

ولا شطط

وهي ابنا

بره لاج

او دو كذا قال صاحب الحكم ودينق باشين العمية وبى صحبة وذكر بان ابن حبان فى الصحابة قوله لاوكس ولاشط اس
 لانقصان ولا زيادة والوكس يفتح الواو وسكون الكاف وبالسعين المعلقة هو النقصان والشط يفتح الشين المبيعة والظا
 المعلقة وتكرارها الجور والزيادة ومن اقارب الاب اى ونسأوا اقارب الاب هم لان الانسان من جنس قوم ابيه
 ش لاسن جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امه والابنة قرشية تبعاً لايبها ومن المثل مختلف باختلاف هذه
 الاوصاف هم وقيمتهم الشئ انما يعرف بالنظر فى قيمته منبه ش اى منبش لك الشئ الا يعرف النظر فى قيمته غير منبه
 هم ولا تغير بايها وقالها ان لم يكونا من قبيلة ش يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تخرج رجل ابنة عمه
 فتكلمه بختان يزوجه من رجل السعى لما هو فيه من غل بهاز وجهها ثم يطلقها او يموت عنها قبل الدخول او بعد او يطلقها بعد
 الخلو الصحيح وامها من قبيلها وجمالها فانه يكلمها بما هو مثل امها وبى بنت عم ابيها او بغير اخت امها وبى خالتها بنت عم
 ابيها وقال ابن ابى ليلى يعقبها بها ونسأها هم من قبل امها لا بينا ش اشارة الى قوله وقيمتهم الشئ انما تعرف
 بالنظر فى قيمته منبه هم وان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فح يعقبها بها لانها من قوم ابيها ش لان
 الانسان من جنس ابيه ولذا كان اكثر من تولى من خلفا ربي "عباس بن الاما، ولم يخرجوا ذلك من ان يكونوا من بني هاشم
 والهاشمية ان ولدت من منبى كان ولدها بنطيا هم ويعقبون منبى مثل ان تيساوى الزمان فى السن والجمال والمال والعقل
 والدين والبلد والعصر والعفة ش وبى ثمانية اشياء وفى الفتى تعقبها ثمانية فى خمسة عشر خصلة الجمال والحسب والمال والعقل
 والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكمال الخلق وعدا من السن والبيكاره وحال ومصال الزوج وان يكون لها ولد فى
 المحيط والرضى فى قيل لا يعقب الجمال فى بنت الحسب والشرف وانما يعقب ذلك فى وساطة الناس اذ الرغبة فيه من الجمال بخلاف
 بنت الشرف وفى المحيط فان لم يوجد فى قرابتها من هو مثل حالها يعقب مثلها فى الاجنبيات وفى خزانة الاكل امرأة لا مثل
 لها فى الجمال والهاشمى تعقبها بنظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعند ابى خنيفة لا تعقب الاجنبيات هم لان من المثل مختلف
 باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تنكح باكثر ما تنكح الفقيرة وكذا النساء
 مع العجز والحسن والشوا وكذا البهوانى هم وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر ش اراد بالدار البلد وان يكون من جوجا
 فى بلد حاجى لا يعقب سراً بغير شرفها فى بلدة اخرى فان لم يوجد فهم من ياكلها اعتبر بالاجانب من بلد ما باجمع الائمة
 وتحصيل المقصود بقدر الوسع كذا فى المبسوط وفى المحيط والذخيرة يعقبها بها من هو مثلها فى هذه الصفات يوم التزويج قوله
 والعصر اى واختلاف العصر اى الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم ويعقب النسأوى فى البيكاره ايضا لانه ش اى لان الشا
 هم يختلف باختلاف البيكاره والقبيلة ش قال صاحب المغرب الشيب من النساء التى قد تزوجت والحج ثياب والشباب

ولان الانسان
 من جنس قوم
 امه وقيمتهم
 انما تعرف بالنظر
 فى قيمته منبه
 ولا يعقبها بها
 وقالها ان
 لم يكونا من
 قبيلة ش
 يريد بها من
 قبيلة ابيها
 وذلك مثل ان
 تخرج رجل
 ابنة عمه
 فتكلمه بختان
 يزوجه من
 رجل السعى
 لما هو فيه
 من غل بهاز
 وجهها ثم
 يطلقها او
 يموت عنها
 قبل الدخول
 او بعد او
 يطلقها بعد
 الخلو الصحيح
 وامها من
 قبيلها وجمالها
 فانه يكلمها
 بما هو مثل
 امها وبى بنت
 عم ابيها او
 بغير اخت امها
 وبى خالتها
 بنت عم ابيها
 وقال ابن ابى
 ليلى يعقبها
 بها ونسأها
 هم من قبل
 امها لا بينا
 ش اشارة الى
 قوله وقيمتهم
 الشئ انما تعرف
 بالنظر فى
 قيمته منبه
 هم وان كانت
 الام من قوم
 ابيها بان
 كانت بنت
 عمه فح يعقبها
 بها لانها من
 قوم ابيها ش
 لان الانسان
 من جنس ابيه
 ولذا كان اكثر
 من تولى من
 خلفا ربي
 "عباس بن
 الاما، ولم
 يخرجوا ذلك
 من ان يكونوا
 من بني هاشم
 والهاشمية
 ان ولدت من
 منبى كان
 ولدها بنطيا
 هم ويعقبون
 منبى مثل ان
 تيساوى الزمان
 فى السن والجمال
 والمال والعقل
 والدين والعلم
 والارباب
 والتقوى
 والعفة وكمال
 الخلق وعدا
 من السن
 والبيكاره
 وحال ومصال
 الزوج وان
 يكون لها
 ولد فى
 المحيط
 والرضى فى
 قيل لا يعقب
 الجمال فى
 بنت الحسب
 والشرف
 وانما يعقب
 ذلك فى
 وساطة
 الناس اذ
 الرغبة
 فيه من
 الجمال
 بخلاف
 بنت
 الشرف
 وفى المحيط
 فان لم
 يوجد فى
 قرابتها
 من هو
 مثل
 حالها
 يعقب
 مثلها
 فى
 الاجنبيات
 وفى
 خزانة
 الاكل
 امرأة
 لا مثل
 لها
 فى
 الجمال
 والهاشمى
 تعقبها
 بنظر
 الى
 قبيلة
 اخرى
 مثل
 قبيلة
 ابيها
 وعند
 ابى
 خنيفة
 لا
 تعقب
 الاجنبيات
 هم لان
 من
 المثل
 مختلف
 باختلاف
 هذه
 الاوصاف
 ش اشارة
 الى
 الاوصاف
 الثمانية
 المذكورة
 فان
 الغنية
 تنكح
 باكثر
 ما
 تنكح
 الفقيرة
 وكذا
 النساء
 مع
 العجز
 والحسن
 والشوا
 وكذا
 البهوانى
 هم
 وكذا
 يختلف
 باختلاف
 الدار
 والعصر
 ش اراد
 بالدار
 البلد
 وان
 يكون
 من
 جوجا
 فى
 بلد
 حاجى
 لا
 يعقب
 سراً
 بغير
 شرفها
 فى
 بلدة
 اخرى
 فان
 لم
 يوجد
 فهم
 من
 ياكلها
 اعتبر
 بالاجانب
 من
 بلد
 ما
 باجمع
 الائمة
 وتحصيل
 المقصود
 بقدر
 الوسع
 كذا
 فى
 المبسوط
 وفى
 المحيط
 والذخيرة
 يعقبها
 بها
 من
 هو
 مثلها
 فى
 هذه
 الصفات
 يوم
 التزويج
 قوله
 والعصر
 اى
 واختلاف
 العصر
 اى
 الزمان
 هم
 قالوا
 ش اصحابنا
 هم
 ويعقب
 النسأوى
 فى
 البيكاره
 ايضا
 لانه
 ش اى لان
 الشا
 هم
 يختلف
 باختلاف
 البيكاره
 والقبيلة
 ش قال
 صاحب
 المغرب
 الشيب
 من
 النساء
 التى
 قد
 تزوجت
 والحج
 ثياب
 والشباب

يختلف بملكوته
 هذا هو مقتضى وكذا
 يختلف بملكوته
 والدار والعصا والوا
 ويعتبر بالتساوي ايضا
 في البكر والنفقة يختلف
 بالكفا والنفقة وكذا
 ضمن الولي المصحح
 لانه اهل التزام وقد
 انما على ما يقبله
 فيصير شرط الخيار
 في مطالبتها زوجها
 او وليها اعتبارا
 الكفالات ويصح
 الولي الذي على الزوج
 ان يكن باهرا مملوكا
 الوسم في الكفالة وكذا
 يصح من الضمان وان
 كانت النجوة صغيرة
 بخلاف ما اذا باع
 الاصيل الصغير
 ضمن الشئ لان الو
 سفير ومعتبر في النكاح
 وفي البيع عاقد و
 ومباشر حتى ترجع
 العمل للطلبه
 والحقوق اليه

التيبوتة في قصد ما يملك من كلامه وقال الجمهور بطلان ثوب وامرأة ثوب الذكر والاشئ فيه سواء هم واما ضمن الولي المهر
 صح ضمانه شئ يعني اذا زوج المولى ابنة ونمّن لها المهر صح ضمانه سواء كان الزوج صغيرا او كبيرا وسواء كان من جانب
 الزوج او الزوجة لكن في الصغير اذا زوجها ابوها فله ان يطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكره في شرح
 الطحاوي والتمت به لانه شئ اي لان المولى هم من اهل الالتزام شئ لانه عاقل بالغ ومبذّر نفسه رغيا والرفيع غارم
 بالحديث شئ وقد اضافه هم الى ما قبله شئ اي اضاف الالتزام او الضمان الى شئ قبل الضمان وهو المهر وذلك
 لان المهر هم وهو دين مضمون فيبيع شئ بخلاف ما اذا باع الاب مال ولده الصغير ونمّن الثمن عن المشتري لم يصح قوله
 صح الضمان كان ضامنا لنفسه ولا يصح على ما يحكي عن قريب هم ثم المرأة بالخيار في مطالبتها زوجها وليها اعتبارا
 بساير الكفالات شئ لان الحكم في الكفالة بهذا ان السكندر لان شلّا طالب الكفيل وان شلّا طالب الكفيل وان شلّا
 طالب الاصيل على ما عرفت في موضعه هم ويرجع المولى اذا ادعى شئ المولى للمهر الى البنت هم على الزوج شئ يتعلق بقوله
 يرجع هم الحكم شئ اي الضمان هم بامره شئ اي بامره الزوج هم كما هو المهر شئ اي العادة المستمرة هم في الكفالة شئ
 اي الكفيل يرجع على الاصيل ان كان بامره وكذلك يصح هذا الضمان شئ اي ضمان المهر ان كانت الزوجة صغيرة
 شئ او كبيرة كبراهم بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير ونمّن الثمن شئ فانه لا يصح ضمانه والعرف هو قوله هم لان الولي
 سفير ومعتبر في النكاح شئ ولهذا وكيل الزوجة لا يجبر على تسليمه وكيل الزوج لا يطالب بالمهر وفي البيع عاقد شئ
 اي الولي في البيع عاقد هم ومباشر شئ اصيل في حقوقهم حتى ترجع العدة عليه والموقوف اليه شئ وحقوق العدة تسليم
 المبيع وتسليم الثمن ونحوهما وفي الغاية هذا كما لو ازوج الصغيرة ونمّن لها المهر من الزوج اما اذا زوج ابنة الصغير في
 حال صحته ونمّن عنه زوجته المهر يصح اذا قبلت المرأة ذلك ولم تعرض اليه المصنف واذا ادعى الاب بعد ذلك
 لم يرجع على الاب استحسانا وفي القياس يرجع لان غير الاب لو نمّن باذن الاب فادعى يرجع في مال الصغير فذلك
 الاب وجه الاستحسان ان الاية تحملون المهر عن ابنتهم عادة ولا يطعون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت
 بالنفس الا اذا شرط الرجوع في اهل الضمان فحينئذ يرجع بخلاف الوصي اذا ادعى المهر من الصغير بحكم الضمان يرجع لان المهر
 من الزوج لا يوجب عادة هذا اذا ادعى الاب بعد الضمان اما اذا مات قبل الاداء فلهما الخيار ان شاءت اخذت المهر
 الزوج وان شئت استوفت ذلك من تركته الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تطل بالموت ثم اذا استوفت من تركته
 قال في المبسوط يرجع على ساير الورثة بذلك في نصيب الابن وعليه ان كان قبض نصيبه وقال زفر لا يرجع ولم يذكر
 خلاف ابني يوسف فيه وفي الكافي للحاكم الشهيد ايضا والوجه في قوله ان يورث كما هو مذاهب زفر وكذا

في

أثبت خلاف أبي يوسف في خلاصة الفتوى منقول عن المحيط ان الخصاف ذكر ذلك وان كان الضمان عن الاب في مرض الموت فهو باطل وكذلك كل ضمان في مرض الموت من الوارث فهو باطل المجنون بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه ولي عليه كالصغير سواء كان المجنون اصليا او عارضا ولو زوج الاب طفلة الصغيرة لم اراه مبره معلوم لا يلزم المهر باء الا اذا ضمن وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن ولانه قلنا الصداق على اعدا سابق بالانار هم ويصح ابرأهش اى ابرا. الاب الثمن من المشتري هم عند أبي حنيفة ومحمد ش. وذكر ثمنس الائمة الشري في ميسوط صحته الابرا ولم يذكر الخلاف هم ويملك قبضه بعد بلوغه ش اى يملك الاب قبض الثمن بعد بلوغ العصى هذا الفصل من مروج العدة على العاقدة في البيع هم فلو صح الضمان ش اى ضمان الاب الثمن من المشتري في البيع هم بصيرنا منا نفسه ش فلو صح وقد مر بيانه هم وولاية قبض المهر للاب ش هذا جواب عن سوال مقد تقديره ان يقال كيف قلتم ان الاب صغير لا يرجع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر الصغير وقال الكاكي تقدير السؤال ان يقال الاب يملك قبض الصداق كما لو كمل يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه يصير ضمانا لنفسه وهذا لا يجوز هناك وكذا في الاب فاجاب عنه بقوله وولاية قبض المهر للاب هم بحكم الابوة ش اى بولاية الابوة هم لا باعتبار ان عاقدة ش ثم لا يشترط احضار الزوجية قبض الاب مهرها عند علمائنا وعند زفر وهو قول أبي يوسف الاخر فقتضطر وفي المرفيضا في لا يشترط ولم يحكم خلافا هم الا ترى انه ش اى الاب هم لا يملك قبض ش اى تمض المهر هم بعد بلوغه ش اى عند مبيتها اياه عن قبض فلو كان باعتبار ان عاقدة يقبض بعد البلوغ ايضا كما في ثمن المبيع وقال ابو الوالي في فتاواه للاب ان يطالب بمهر البكر وان كانت كبيرة والعقاس ان لا يطالب لان ولاية الاب تقطع عنها بالبلوغ ووجه الاستحسان ان العادة فيما بين الناس ان الاباء يرضون صداق البنات ويحجزون بها البنات والبنات تكون راضية بقصوف الاب لانها تستحي عن المطالبة بنفسها ولو رغب اباها عن قبض الصداق لا يملك الاب المطالبة وليس لاحد من الاولياء ان يقبض الجارية المدركة مهرها الا لو كانت منها ثم الاب في حق البكر البالغة انها يملك قبض صداقها المسمى لا غير حتى ان المسمى اذا كان بيضا والاب قبض المهر لا يجوز لانه استبدال والاب لا يملك الاستبدال قال شمس الائمة الشري هذا مذموم علمائنا وروى عن علماء بلخ انهم جوزوا ذلك حتى من قبض بعض العبدان من جنس المسمى وبالنصف ضيا مما يجوز قال هذا رفق بالناس وقال في الفتاوى الصغرى لو قبض المهر ومكان البعوض ابر على العكس لا يجوز وان قبض الضياء لا يجوز الا في موضع جرت العادة كما في رسايتنا ياخذون بعض المهر ضيا عام فلا يصير ضمانا لنفسه ش ترخيص لما قبله هم قال ش اى محمد في الجامع الصغير هم وللمرأة ان تمنع نفسها ش اى من الزوج هم حتى ياخذ المهر ش هذا اذا كان المهر عاجلا اما اذا كان موجلا فله ان يأخذ

ودعهم اولاء
عند أبي
حنيفة
محمد بن مالك
قبضه بعد
بلوغه فلو
هم الضمان
يصير ضا
منا لنفسه
وكلاية تعين
المهر للاب
بحكم الابوة
لا باعتبار
انه عاقدة
الا ترى انه
لا يملك
القبض بعد
بلوغها
فلو يصير
ضامنا لنفسه
قال وللمرأة
ان تمنع نفسها
حتى ياخذ المهر

وقمعه ان يخرجها الى سافر
بها ليتعين حملها في البذل
كما تعين حق الزوج في المبدل
وصار كالبيم وليس للزوج
ان يمنعها من السفر والخروج
من منزله وزيادة اهلها
حتى يوفيهما المهر كله الى المجل
لان حق المهر لا يستغنى
المستحق وليس له حتى يستغنى
قبل الايفاء ولو كان المهر كله
موجبا ليس لها ان تمنعها
لاستقاطها حقها بالتأجيل
كما في البيم وفيه حله في
وان دخل بها فذلك
الجواب عن ابى حنيفة وكذا لا
ان تمنع نفسها ولو لم يوفها
كل الدخول وضاع حقها
مكته او كانت او لم تكن
يسقط حقها في الحبس
بالاخذ في هذه الخلوة
بها زوجها وبقي على هذا
النقطة لها ان المعقود عليه
كله قد صار مسلما اليه بالوطية
الواحدة او بخلق دهنين اكد
بجميع المهر لم يبق لها حق
الحبس كالباقين لاسم البيم
ولها ان

بمن صوابا على ما يجي ان انشاء المهر تعالى هم وتمنع شئ اى ولما ايقن ان تمنع زوجها اى يسافر بها
شئ فسر الاخراج بالمسافرة هم تعين متنا في المبدل شئ اى تعين حق المرأة في المهر كما تعين في حق الزوج في المبدل
شئ وهو البضع هم وصار كالبيم شئ يعني ان البذل يحبس البيع لطلب الثمن فكذا لك المرأة تمنعها لطلب المهر
وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله شئ اى من لزوج هم وزيادة اهلها شئ اى ليس له ايضا ان يمنعها
من زيادة اهلها هم حتى يوفيهما المهر كله شئ اى المجل من المهر لان حق المهر لا يستغنى المستحق شئ لان حق المهر لا يزوج
لاجل ان يتوفى متنا شئ وهو لا يتفاد بضعها هم وليس له حتى لا يستغنى قبل الايفاء شئ اى قبل ان يوفى متنا وهو المهر
وفي المحيط يخرج في حواجبا وزيادة اهلها وتسافر بغير اذن حتى يوفيهما جميع المهر والظاهر ان التاكيد في كل المهر على المجل منه
هم ولو كان المهر كله موجبا ليس لها ان تمنع نفسها لا سقاطها بالتأجيل شئ اى لا سقاطها حق طلبها بسبب تأجيل المهر
وبه قال الشافعي ومالك واحمد كما في البيع شئ يعني ان الثمن اذا كان موجبا للبيع ان يحبس البيع فكذا لك لا تحبس
المرأة نفسها اذا كان المهر موجبا هم وفيه خلاف ابى يوسف فانه قال لها ان تمنع نفسها اذا كان المهر موجبا الى اجل معلوم
سواء كانت المدة قصيرة او طويلة لان ملك البضع لا يعزى عن ملك المبدل وعن ابى حنيفة ومحمد ليس لها ان تمنع نفسها
لانها منيت باستقاطها فلا تمنع نفسها وبه قال الشافعي واحمد ومالك هم وان دخل بها فذلك الجواب شئ اى كما
للزوجة ان تمنع نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع من ان يخرجها فيما قبل الدخول بالاتفاق فكذا لك بعد الدخول هم عند ابى
حنيفة شئ وهذا قول ابى حنيفة اخر الكذا في الايضاح هم وقال ليس لها ان تمنع نفسها وهو قول ابى حنيفة واهل
والخلاف شئ اى الخلاف المذكور بين ابى حنيفة وصاحبه هم فيما اذا كان الدخول برضاها حتى اذا كانت بكره او كانت
صبية او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق على هذا الخلاف شئ المذكور هم والخلوة بها برضاها شئ مثل الخلاف
في الدخول هم ويتبين على هذا الخلاف شئ استحقاق النفقة شئ فعند ابى حنيفة اذا منعت نفسها بعد الدخول لا تسقط
نفقتها لان المنع بحق وعندنا لا نفقة لها وقال فخر الاسلام البرزوقي في شرح الجامع الصغير كان ابو القاسم الصغير يفتي
في المنع بقول ابى يوسف ومحمد وفي السفر بقول ابى حنيفة قال وهذا حسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها لطلب
المهر فاذا امتنعت لا تسقط نفقتها كما هو ذهب ابو حنيفة هم لعاش اى لابي يوسف ومحمد من المعقود عليه شئ وهو
هم كل ما صار مسلما اليه شئ اى الى الزوج هم بالوطية الواحدة وبالخلوة ولهذا شئ اى ولا يلزم كون المعقود عليه
مسلم بالوطية الواحدة وبالخلوة هم تاركها شئ اى بالوطية الواحدة وبالخلوة هم جميع المهر شئ فاذا كان الامر كذلك
هم فلم يبق لها حق الحبس كالباقين اذا سلم البيع شئ اى بانتهاء قبل قبض الثمن هم وله شئ اى ولا يوجب حنيفة هم انما شئ

ان المرأة هم صنعت منه شئ اى من الزوج هم ما قبل البذل شئ وهو البضع هم لان كل وطية تصرف في البضع المحرم
فلا تخفى على صيغة البهول النكاح على البضع المحرم هم عن العوض شئ يعنى لا يجوز اخلاؤه عن العوض هم ابانة لخطرة شئ اى
لاجل الابانة بخطرة الذمى هو العمل المحرم هم والتاكيد بالواحدة شئ هذا جواب عن قولها ولما تباكدها جميع المهر تقديره
ان التاكيد بالواحدة اى تباكدها المهر بالوطية الواحدة هم لجمالة ما وراها شئ اى لاجل جمالة ما وراها بالوطية الواحدة هم
فلا يصلح من اهل المعلوم شئ لان المجهول لا يزاحم المعلوم هم ثم اذا وبراخر شئ اى وطى اخرهم وصار معلوما تحققت المرأة
شئ فيزاحم الاول لكونه معلوما يصير المهر مقابلا له وبالاول واذا وجد اخر فذلك هم وصار المهر مقابلا لكل شئ اى
لكل الوطيات وينظر في ذلك بقوله هم كالعبد اذ جنى جنبا يدفع كلبها شئ اى بهذا الجنابة هم ثم اذ جنى اخرى شئ
اى جنبا اخرى هم واخرى شئ اى وجنبا اخرى الى ما يتناهى هم يدفع جميعها شئ اى جميع الجنابات هم واذا اذنا
مهر مثلها الى حيث شاء شئ اى اذا اذنى الرجل امراته مهر المهر كذا في هذه الكاكي نقلها الى حيث شاء من البلاد شئ
عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وبي قال الشافعي وما لك واحد واصحابهم هم قيل شئ قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى
وقال الا نراى هو محمد بن سلمة قلت لا يفرد ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن سلمة قائل بذلك هم لا يجوز جبالا بل غير ذلك
لان الغريب يوزى شئ وذكرني حصول الاستدلال وشئ الزوج اذا اراد ان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقد اذنى
لها مهر باليس له ذلك كذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال عليه الدين الرغيفاني الاخذ بقول المتقدمين الاول
من الاخذ بقول الفقيه قال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وذكرني التفتيس والفتوى على ان للزوج ان يسافر
بها اذا اذناها المهر لقوله تعالى اسكنوهن الاية ولان الغريب يوزى فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث
سكنتم فلا يقبل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الامر لا يدل على ان الاية وهو قوله تعالى
ولانصاروهن وفي النقل الى بلد اخر مضارة ولهذا اجاز الاخراج بهن باذنى الحيض انما يشايخنا ان لا يجوز ما من بلد
جواز النقل ظاهر الرواية وقال صاحب المنى المجدد وانما تباكدها اذناها المهر ومن المهرل هم وفي قري لمهر
القريبة شئ اى ما دون مدة السفر هم لا يتحقق القرية شئ لقرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل ابو القاسم
عن من يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال ذلك ميتة وليس بسفر فاذا خرجها من بلد الى بلد سفر كبير
بميتة هم قال شئ اى محمد بن الجائع الصغير هم من تزوج امرأة ثم اختلف في المهر شئ اى الزوجان اختلفا في المهر ميتة
بان قال الرجل تزوجك بالف وقالت المرأة بالفين هم قال قول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما
نادى على مهر المثل شئ وعند الشافعي تباكدها كذا في البيع والبيع النكاح سواء كان الاختلاف قبل المهر او بعده ويجب المثل

منعت منها ما قبل
بالبدل لان كل طية
تصرف في البضع المحرم
فلا يخفى عن العوض
ابانة لخطرة والتا
كد بالواحدة لجمالة
ملارها ما فلا يصلح
من اهل المعلوم ثم اذا
وجد وطى اخرها
معلوما تحققت المرأة
وصار المهر مقابلا لها
لكل كالعبد اذ جنى
جنبا يدفع كلبها
ثم اذ جنى اخرى واخر
يدفع جميعها كذا في ما
مهر مثلها الى حيث
لقد دعا اسكنوهن من
سكنتم وقيل لا يجوزها
الى بلد غير بلدها لان
تؤذى وفي قري المهر
لا يتحقق القرية قال من
زوج امرأتهم اختلفا في المهر
فالقول قول المرأة الى تمام مهر
مثلها والقول قول الزوج
فيما نذر على مهر المثل

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول
 فيحلفان فينسخ النكاح بنار على اصلا ان فساد الصداق يوجب فساد النكاح وبه المسئلة على وجه ذكرت هنا
 منها ما اذا قال للزوج الف وقالت المرأة الفان وكان بعد الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم مهر المثل حتى لو كان
 الف او قل فالقول قول الزوج مع انكار الزيادة بالبدن ما تزوجا على الفين وان نكل اعطى بالالفين على سبيل التسمية ودرهم
 بالخيار للزوج فيما وان حلفت لا ثبت الفضل وادى اقام البينة قبلت بغيره فان اقام البينة جميعا كانت بينة المرأة اولى
 لانها كانت اكثر اثباتا كالبيع والمشتري اقام البينة على مقدار الثمن يكون بينة البائع اولى لما قلنا في اذا كان المثل
 الف او قل فاذا كان الفين او اكثر فالقول قولها مع اليمين ما رضيت بالف لاننا نكرك للحظ الذي يدعيه الزوج فان نكلت
 بسبب لما الالف باعتبار التسمية وان حلفت ثبت لما الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخر باعتبار تحكيم مهر المثل
 ولان الزوج خيار في هذه الالف انشأ اعطى وادى درهم كما سألوا وان شاء اعطى ما من الدنانير ما يساوي الف درهم فادى اقام
 البينة على دعواه قبلت بينته لان كل واحد منهما مع ظاهرا واخفا اقام جميعا فبينة الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان
 مهر مثلها الف ونفسا يوجب التحالف ويبدأ التحالف بالقرعة ولم يتعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبت للالفان سهم
 وان نكلت المرأة ثبت الالف وان سلفا جميعا يجب الف ونفسا يوجب الف باعتماد التسمية ونفسا يوجب الف باعتماد تحكيم
 مهر المثل وللزوج خيار فيما وادى اقام البينة قبلت بينته وان اقام جميعا ثبوت البينان للتعارض ووجب
 مهر المثل ونسخ الزوج فيها وان طلقها قبل الدخول ساقط فلما الزوج هم فالقول قوله في نصف المهر شرا وبه اخبرني الزوج
 المتعلقة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجتك بالف الابل الفين فطلقها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في
 نصف المهر واليحكم متعة مثلها هذه على رواية الجاهل الصغير المبسوط وقال في الجاهل الكبير يحكم بمتعة مثلها فان شهدت
 لاحدهما فالقول له مع يمينه ان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما هم وبها عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شراى
 هذا الذي ذكره من قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد وبه قال احمد في روايته وان خصمها بالالف لان عند ابى يوسف
 القول قول الزوج في جميع الصور هم وقال ابو يوسف القول قوله قبل الطلاق وبعده فاش لان القول قول الزوج مع
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد في روايته هم الا ان ياتي بشئ يزيل شراى اختلافه في معنى الشئ
 القليل فقال المصنف هم ومعناه شراى ومعنى الشئ القليل وقال الا تراهى اى معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ يزيل
 هم بالاعتبار من المهر الماشى معنى تفسير القليل ان يذكر الزوج شيئا لا تزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة قيل ومعناه
 دون العشرة لانه مستنكر ثم حاوره ابى يوسف وفي قاضى خان في تفسير المستنكر من ابى يوسف روايتان احدهما

دان طلقتها

قبل الدخول

بمكنا القول

قوله في نصف

للمهر عند

ابى حنيفة

ومحمد بن حنبل

ابو يوسف القول

قوله بعد الطلاق

وقبله لا

ان ياتي بشئ

قليل معناه

ما لا يشترط

مهر الماشى

ما دون العشرة والثاني لما تزوج على مثله وهذه هي الصيغة اشارة الى المصنف بقوله هم هو الصحيح وكذا قال في
 البدر العجوة هو الصحيح وفي المحيط وقاضي خان لم يحكي عن ابي الحسن الكرخي هم بهذا الا ان يوسف ان المرأة قد تدعى
 الزيادة والزوجة ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذبه الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشرة
 داهم لان ظاهر الشرع ينكره وظاهر الحال يكذبه هم وهذا شئ اي هذا الذي ذكره ابو يوسف هم لان تقوم منافع
 البضع ضرورية شئ لان ليس بهال وانما يتقوم تغليظ الخطر وقال الاترازي في ضرورة التولد والتناسل هم
 فنتي امكن ايجاب شئ من المسمى لا يصار اليه شئ اي الى مهر المثل لان مهر المثل انما يعتبر عند اتمام التسمية
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل هم ولما شئ اي ولا في خفيفة ومحمد هم ان القول في الدعاوى قول
 ممن يشهد بالظاهر شئ يعني ظاهرا لمحال هم والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اي لان مهر المثل هم هو
 للموجب الاصل في باب النكاح شئ شرعا هم وصار كما يصاغ مع رب الثوب شئ اي صار حكم مهر المثل في
 الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب اي صار حكم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف
 الصباغ مع صاحب الثوب بيان ان رب الثوب قال صبغة بدرهم وقال الصباغ بدرهمين وهو من قوله هم
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة هم حكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم هم قيمة الصبغة شئ ينظر اذا
 الصباغ في قيمة الثوب ان كان ورها واكثر اعطى ذلك ويحلف بالثبوت ما صبغة بما ادعى رب الثوب ويحلف رب
 الثوب بالثبوت ما صبغة بالثبوت من ذلك وذلك لان الصبغة شئ غير مال قائم فوجب الرجوع الى قيمته وحكمه كذا قال القدر
 في شرح كتاب الاستحلاف هم ثم ذكر شئ اي محمد رحمه الله هم حسنا شئ اي في المسئلة وفي بعض النسخ ثم انه وضعا
 ههنا هم ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اي قول الزوج هم في نصف المهر شئ اي عند ابي خفيفة ومحمد
 ولا يحكم متعة مثلها هم وهذا رواية الجامع الصغير والاصل شئ اي البسوط هم وذكر شئ اي محمد في الجامع الكبير
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شددت لاسد بها فالقول له من يمينه وان كانت بين الامر من ملكت كل واحد منهما كما في
 حال قيام النكاح هم وهو قياس قولهما شئ اي قول ابي خفيفة ومحمد وانما خصا لان على قول ابي يوسف القول قوله
 الزوج هم لان المتعة موصوفة شئ اي موجب النكاح هم بعد الطلاق شئ قبل الدخول هم كهر المثل قياسا شئ اي
 قبل الطلاق هم فتحكم شئ اي المتعة هم كهر شئ اي كهر المثل قبل الطلاق هم ومعه التوفيق شئ اي من رواية الاصل
 والجامع الكبير شئ اي ان محمد وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذه البسطة في العا
 فلا يفيد تحكيمها شئ اي تحكيم المتعة لان الزوج معترف بنصف الالف هم ووضعها شئ اي في المسئلة

هو الصحيح كابي يوسف
 ان للمرأة من الزيادة والزوجة
 ينكر والقول قول المنكر
 مع يمينه الا ان ياتي بشئ
 يكذبه الظاهر فيه وهذا
 لان تقوم منافع البضع
 ضرورية فنتي امكن ايجاب
 شئ من المسمى لا يصار
 اليه وليهما ان القول في
 الدعاوى وقول من يشهد
 له الظاهر والظاهر شاهد لمن
 يشهد له مهر المثل لان هو المثل
 الاصل في باب النكاح وصار
 كما يصاغ مع رب الثوب لا
 اختلاف في مقدار الاجرة
 قيمة ثم ذكر ههنا ان بعد الطلاق
 قبل الدخول القول قوله
 وهذا في النكاح الصغير والاصل
 وذكر في الجامع الكبير ان المتعة
 مثلها وهو قياس قولهما لان المتعة
 موصوفة بعد الطلاق كهر المثل
 فتحكم كهر ومعه التوفيق
 المسئلة في الاصل في الالف والالفين
 والمتعة لا تبلغ هذا البسطة في العا
 فلا يفيد تحكيمها او وضعها

في الجامع الكبير في المكية
والعشرة والمتعة مثلها كسفر
فيفيد بحكمها والمذكور
في الجامع الصغير سكت
عن ذكر المؤلف في فصل على ما هو
للمذكور في الأصل ونسج قولها
فيما اذا اختلف في حال قيام
الكفاح ان الزوج اذا ادعى الانف
والمرأة الا لعين فان كان مهر
مثلها الفا واقل فالقول قوله
وان كان العين او اكثر فالقول
قولها وايضا اقل البينة في
الوجهين قبل وان اقام البينة
في الوجه الاول قبل بتيكاتها
ثبت الزيادة في الوجه الثاني
بينه لو ثبت الخط وان
كان مهر مثلها الفا ونحوها
واذا اختلفا بحجب الف من
مائة هذا يخرج الرازي
وقال الكوفي في مخالفته
الفصول الثلاثة ثم يحكم
مهر للثل بعد ذلك

هم في الجامع الكبير عشرة ومائة وثلاثة عشر ونفذ بحكمها والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقدار في
على ما هو المذكور في الأصل ش اي البسوط وهو المتعارف اذا المتعارف هو الاختلاف في الاثبات قيل ان البسوط
صنف او الاثر مع الصغير فيكون المذكور في البسوط كالمعروف فيل عليه قيل في السئلة روايتان هم وشرح قولها
ش اي قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا اختلفا ش اي الزوج بان هم في حال قيام الكفاح ش هذا وجه اخر من
الوجه المتعلقة بالسئلة المذكورة وهو ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر قبل الطلاق هم ان الزوج اذا ادعى
الالف والاراة العين فان مهر مثلها الفا فالقول قوله ش اي مع العين لان الظاهر ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر قبل
لمن شهد به الظاهر وان كان ش اي مهر مثلها هم العين او اكثر فالقول قولها ش اي قول المرأة مع بينهما هم
وايما ش اي ايا الزوجين هم اقام البينة في الزوجين ش اي فيما اذا كان مهر مثلها العين او اكثر هم يقبل بينة
وان اقام البينة في الوجه الاول تقبل بينة لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني ش اي فيما اذا كان مهر مثلها
العين او اكثر هم تقبل بينة لانها تثبت المهر ش اي خطا احد العينين والاصل في هذا هو البينة تثبت باليس
ثابتا ظاهرا وان كان مهر مثلها الفا وخمسائة ش هذا وجه اخر من الوجه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم مخالفا
لان المرأة ادعى الزيادة عليه وهو ينكر والزواج يدعى عليها الخط من مهر مثل وهي تنكر وينبغي ان يقرع القاضي في
البداية بالحلف ذكره في جامع قاضيخان والفرقة تحبته ولكن يبدا بايها شاء وذكر الامام المحجوبي يبدا بيمين الزوج
لانه اثبتها انكارا وقال مالك بكليها على المشهور فاذا اختلفا بحجب الف وخمسائة ش يجب الف بطريق التسمية
لاخير الزوج فيها لا تفاهما على تسمية الف ويجب خمسمائة باعتبار مهر المثل بخير فيها الزوج وايضا اقام البينة
قبلت بينة وان اقامت بينة بالالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة
باعتبار مهر المثل لان البينتين بطلتا لمكان التعارض نص محمد في هذا الفصل ان بينة المرأة او ل اثباتها
الزيادة هم هذا يخرج الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو يخرج
الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو يخرج الشيخ ابو بكر الجصاص احمد بن
على الرازي من كبار علماء العراقيين صلح بالتصانيف ثم قال الكوفي حرم الله ش هو الشيخ ابو الحسن الكوفي استاذ
الحققين وهو استاذ ابو بكر الرازي ولد سنة ستين واثنتين ومات سنة ثمانين وثلاثمائة وقال الفايقة ولد
سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة سبعين وثلاثمائة هم في القبول الثلاثة ش اي فيما اذا كان مهر المثل الفا واقل
او الفين او اكثر الفا وخمسائة هم ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك لانها لما اختلفا تعدت التسمية فيحكم مهر المثل قبل قول

ابن كبر الصبح هم ولو كان الاختلاف في الأصل المسمى بشئ هذا وجه آخر من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة اى ولو كان اختلاف
 الزوجين في أصل المسمى بان يدعى احدهما النسبية ويكره الاثرهم بحسب مهر المثل بالاجماع ش لا تفيك المصير الى المسمى
 وجود الشك ولو كان قبل الدخول تحسب النسبة بالاجماع وبكذا علة بعضهم على المصنف بقوله هم لانه هو الأصل منه جاش
 اى لان مهر المثل هو الأصل عند ابى حنيفة ومحمد هم وعنده ش اى وعند ابى يوسف هم تعذر التمسك باسمى ش مع
 وجود الشك في وجوده هم فيه اى ش اى الى مهر المثل فبطل المصنف هم ولو كان الاختلاف بعد موت احدكما ش
 بعد موت احد الزوجين وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة وصورة ما خلفت الحى منها مع ورثة الميت هم
 فالجواب فيه ش اى في هذا الوجه هم كالجواب في حال ميوتها ش اى حال قيام الكحل في الأصل والمقدار في الأصل
 بحسب المثل هم لان اعتبار المثل لا يتقيد بموت احدكما ش اى احد الزوجين كما في المفوضة وهى التى زوجت نفسها
 من قبل بغير مهر اذا كان احدكما بحسب مهر المثل بالاجماع هم ولو كان الاختلاف بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين
 بان اختلفت ورثتهما في المقدار ش اى في مقدار المسمى هم فالقول قول ورثة الزوج عند ابى حنيفة ش مع اليمين
 لانكارهم الزيادة في المقدار اى في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ايضا الا ان باتوا بشئ هم ولا يشترط القليل ش
 اى على مذهب ابى حنيفة بل يصدق ورثته وان ادعوا شيئا قليلا هم وعند محمد ش الجواب هم فيه ش اى في هذا الوجه
 هم كالجواب في حال الحيوة ش يعني ان القول قول ورثة المرأة على مهر المثل وفيما زاد على ذلك القول قول ورثة الزوج
 هم وان كان ش اى اختلاف الورثة هم في أصل المسمى بان يكره احداهما المسمى هم فعند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
 القول قول من ذكره ش اى من انكر أصل المسمى ولا يتقاضى بشئ لانه لا يتقاضى بمهر المثل بعد ميوتها عنده وعندهما يتقاضى بمهر المثل
 وبه قال الشافعى ومالك واحمد وعليه الفتوى لكن الشافعى يقول بعد التماثل وعندنا ومالك واحمد لا يجب التماثل
 هم والى أصل انه لا يحكم بمهر المثل عنده ش اى عند ابى حنيفة هم بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين استدل في
 الأصل وقال الاثر اى ان ورثة على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه مهرهم كلهم بنت على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لم يقض ذلك في ميراث عمر الا ان تفرق
 البينة هم على مهر من قبله من بعد انشاء الله تعالى ش اشارة الى دليل ابى حنيفة بنى الله تعالى عنه في
 التى في هذه السئلة وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم وادوات الزوجات قد سمى مهرها ش
 اى والحال ان الزوج قد سمى للمرأة مهرهم فلو رثتها ان ينفذوا ذلك ش اى المسمى هم من ميراث الزوج ش انما
 الورثة جميع المسمى من ميراث الزوج اذا ماتا معا او لم يعلم سبق احداهما او علم ان الزوج مات او لان المسمى ورث في الذ

وكون الاختلاف في أصل
 اى بحسب مهر المثل
 لاجماع لانه هو الأصل عند
 وعند تعدد القضاة
 لم يفسر اياه به كل الا
 بعد من احد هذه الجوانب
 كالجوانب حين فم كان اعتبارا
 مهر المثل لا يقطع بموت احداهما
 ولو كان لاختلاف بعد موتها
 في المقدار فالقول قول ورثة
 الزوج عند ابى حنيفة ولا
 يشترط القليل عند ابى يوسف
 القول قول المولى الا ان يأت
 ثوابنى قليل عند محمد
 الجوانب كالجوانب حاله المهر
 وان كان في أصل المسمى فعند
 ابى حنيفة القول قول من انكر
 خلاص الله كلهم مهر المثل
 عند بعد موتها على ما بينه
 من بعد انشاء الله وادوات
 الزوجان قد سمى لها مهرها
 فماتان باخذوا ذلك
 من ميراثه

ولن نديم لها ثم اذا مضى لور
 شها سندا بن حنيفة زود كالور
 ثها المهر في الوجهين معناه
 في الوجه الاول وهو الثلث في الثاني
 اما الاول فلان المسمى دين في
 ذمته وقد تاكل بالمولوت فيقف
 من تركته الا اذ علم انها سأت
 اذ لا يسقط نصيبه من ذلك
 ولما اثنى فوجه قولها ان مهر
 المثل صار ديناً في ذمته كالمهر
 فلا يسقط بالموت كادامات
 احداهما ولا في حنيفة عن كونها
 يدل على انقراض اقراها فمهر
 ليس بالقاضي مهر المثل ومن بعثت
 الى امرائه شيئا ففكالت هو
 مديته وذلك الزوج هو من المهر
 فلقول قوله لانه هو المملوك
 فكان امره بجهة التملك كف
 وان انظاره يسهل في اسقاطها
فل الا في الطعام
 الذي يذكل فلان القول قولها
 والاراد منه ما يكون مهيأ لالا
 لانه يعايرت هدية

وقد اقر بالموت وان علم ان المرأة ماتت اولاً يسقط من المهر قدر نصيب الزوج من المركة لانه ورث وينا على نفسه على
 ما يحكي الآن من وان لم يكن من لها مهر فلا شيء لورثتها عند بن حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لورثتها المهر في الوجهين
 ش اى نيا اذ اسمى وفيما اذ المسمى من ش اى معنى قولها بحسب المسمى من في الوجه الاول ش اى نيا اذ اسمى
 من مهر المثل ش اى ويجب مهر المثل من في الوجه الثاني ش اى نيا اذ المسمى من اما الاول ش وهو وجوب المسمى من
 قلان المسمى دين في ذمته وقد قال بالموت فيقف من تركته الا اذ علم انها ماتت اولاً ش الاستثناء من قوله فيقف
 من تركته من نصيبه من ذلك ش اى نصيب الزوج اى من مهر المثل الذي عليه قدر نصيبه من تركته المرأة
 وقد ذكرناه الآن من ولما اثنى ش وهو وجوب مهر المثل من قوله لانه ان مهر المثل صار ديناً في ذمته كالمسمى فلا يسقط
 بالموت كما اذا مات احد بهاش نصيبه لا يسقط بالاتفاق من ولابن حنيفة رضي الله تعالى عنه ان موتها يدل على انقراض
 نوايتها من يقر القاضي مهر المثل ش اراد ان يقر من الاقران لا يجد القاضي امرأة من اقراها حتى يقر مهر مثلها
 المرأة قيل اذ لم تقاوم الصدوم والادمان الطويل حتى لو لم تقاوم العتق فمن به مثلها عنده ايضا قال السرجي في القيل
 الذي قبل بن ايدل على سقوط مهر المثل بموتها تقاوم اولاد في النكاح اختلاف في قدر المهر في صفة تحالفها ونفي المهر ويجب
 المثل وكذا لو انكر المسمية على الاصح لو اختلفت ورثتها وارث احد باج الاخر في النفي لو قال لم يكن لها صداق
 فالقول قولها قبل الدخول وبعده ما دعت مهر المثل وبه قال ابن جبير وابن شبرته وابن ابى ليلى وابن منبل وابن ابي
 هو قول الشعبي والثوري والشافعي وعلي عن فقهاء المدينة السبعة ان بعد الزفاف القول قوله والدخول يقطع الصداق
 وبه قال اصحاب كانت العادة بالمدينة تعجيل الصداق وفي الجواهر لو اختلفا بعد زوال العصمة بطلاق او نكاح او موت
 فالقول قول الزوج مع ميمته ولو ادعت التسمية وانكر فالقول قوله ومن بعثت الى امرائه شيئا ففكالت هو مديته وقال الزوج
 هو من المهر فالقول قوله لانه هو المملوك ش على صيغة اسم الفاعل من التملك من مكان اعون بجهة التملك كيف
 ش اى كيف لا يكون القول قول الزوج من وان انظاره يسهل في اسقاط الواجب ش عن ذمته فيكون القول
 قول من يشده الظاهر والاواني وان الظاهر للحال وان كبس النقرة وان يفتح المزة من قال ش اى محمد في الجامع الصغير
 الا في الطعام الذي يوكل ش كالجدي المشوي والدجاج المشوية والحلوى والخبز واللحم وسائر الاطعمة والقول
 الرطبة والابغار اى فان القول قولها ش وكذا ذكره المصنفاني وفي قاضيخان وفي الهيا للامس وما لا يدخره لقياس
 كما تقدم وفي الابسجاني القول قولها فيهم والاراد منه ش اى المراد من الطعام الذي يوكل ما يكون مهيا للاكل
 ش اى مهيا للاكل بما يتعارف اليه الفساد من لانه يتعارف به في ش اى لان المثل هذه الاشياء عرفت به في القول

قوله فيها هم قالوا في الخطبة والتعريض فالقول قوله فيها هم وكذا في التمييم والشاه الحية والسمن والحسل وما له بقاء هم
لما بينا في شرحنا الى قوله وان الظاهر انه يسهل في استقلاصه قيل قاله ابو القاسم الصناعم فلا يجب عليه شيء
في الشرع على الزوج هم من النكاح والدرع وغيره كمناع البيت هم ليس له شيء في الزوج هم ان يحبس به بغيره اسير بغير
حسبه اي عدوت عليه جبا بفتح العين الماضي ومنها في المستقبل هم من السر لان الظاهر كذا في شرح الملاءه لا يجب
عليه لان ليس عليه ان يسي لها امر الخروج وقال المرغنياني عليه خف امره لخرجهما وفي قضية المينة وقع اليها
فما كانت كان من مدي وقال الزوج كان وديعة عندك ان كان المدفوع من جنس مهرها فالقول قوله وان
كان من خلاف جنسه فالقول قوله الزوج وفي الاثر ان بعث اليها ثوب فقال هو من الكسوة وقالت الزوجة بل
هو بيته فالقول قوله الزوج مع يمينه وقال ابو حنيفة والشافعي والابو ثور قال ابو بكر ربه اقول وفي الفقيه بعث
امرته متاعا وبعث ابو المرأة اليه متاعا ثم ادعى الزوج انه كان من الصداق فالقول قوله مع يمينه فان حلفت
والمشاع قاييم فلما ان تزوجت بغيرها وان كان بالكل لا تنزع بالمرء ما بعث اليه ابوها ان كان له كالمكرين على
الزوج شيء وان كان نايما وبعث من مال نفسه يبيع وان كان من مال الزوجة بغيرضا لا يبيع لان الزوجة
لا ترجع فيما وهبت لزوجها بعث اليها بعدايا وعوضت ثم زفت اليه ثم فارقها ادعى ان ذلك كان عارية فالقول
قوله فاذا استرده فلها ان تسترد ما عوضته عن ذلك قيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس من ذلك باذن حسان
صريح او دلالة ولا بالماكولات من الاطعمة والفواكه الرطبة وفي الذخيرة بغيرية فزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها
وكان على وجه العارية عندا قالت هو ملكي جزئني به او قال الزوج كذلك بعد موتها فالقول قوله وان كان الظاهر
شاهدا بذلك البنت والعاوة ونفع ذلك اليها بطريق الملك وتكفي عن كبرن الاسلام بابي الحسن السعدي ان القول قوله لا
لان ذلك يستفاد من جهة وبه انما يبعد المشايخ وقال الصدر الشهيد واقعة المختار للفتوى ان كان العرف ظاهر
في الجواز بمثل ذلك كما في ديارنا فالقول قوله الزوج وان كان مشركا فالقول قوله الاب + + +
فصل لفظ فصل بها كيتب كذا الا يكون معربا لان الاعراب يقتضي التركيب وما وصل بشيء مما بعد يكون معربا وليا
فرغ من بيان انكحة المسلمين شرعا في بيان انكحة اهل الذمته هم واذا تزوج النصراني نصرانية شى هذا التقيد انفا
لان الحكم في كل اهل الذمته كذا اولهنا اذكر في المبسوط بلفظ الذمى هم على ميتة او على غير مهر شى اي وتزوج بها على غير مهر
وكذا وتزوج على دم هم وذلك شى اي وتزوج بها على هذا الوجه والواو للحال هم في دينهم جائز فدخل بها وطلقا قبل ان
بها او ات عنها فليس كما مهر شى اي مهر شى حتى لو تزوجا الى العاصي لا يقتضي بشيء هم وكذلك شى اي الحكم اذا

فما في الخطبة

والشعيرة فالقول قوله

لم يمينه قبل ما يجب

عليه من النكاح والدرع

وغيره ليس ان يحسبه

من السر لان الظاهر كذا

والله اعلم

فصل

واذا تزوج النصراني

فما على يمينه

في النكاح

وذكر في اوطا

فما في النكاح

ما في النكاح

لها هو وكذلك

بقية الشرح وها ايضا لو سئل كان اوجه وروى ابن ابي شيبة في مسنده في باب ذكر اهل نجران حديثنا عيان
حديثنا عبد الواحد بن زياره ثنا خالد بن سعيد عن الشعبي قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى نجران وبعث نصارى
من بارئكم بالرياء فلامته له وهو رسل وروى ابو عبيد في كتاب الاموال باسناد عن ابي الليث المذلي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صالح اهل نجران الحديث وفيه ولا ياكل الربا فمن اكل منهم الربا فمضى يبيعهم وقوله ش اى قول محمد
هم في الكتاب ش اى في الجامع الصغير اى على غير هذا قد مضى في اول الفصل وانما ذكره لبيان ان المسئلة من
مسائل الجامع الصغير ولبيان التفصيل في قوله هم اى على غير هذا قد مضى في المهر وتكمل السكوت ش بلان بعيدا سكتا
من ذكر المهر وقال صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير فانفى على الاختلاف لامحالة فاما السكوت فانه يربح فيه
ويخسر فان وانوا انه لا يجب الا بالنقض عليه كان على الاختلاف وان وانوا انه يجب الا ان ينفي فانه يجب عند
الاجماع وقال فخر الاسلام البرزوى والمتزوج باليتمة بمنزلة النفي لانه لا قيمة له عند احد والحق خمس اليتمة السرية
في المعبود الدم باليتمة لانهم لا يقيمون لها المهر المسلمون هم وقد قيل في الميتة والسكوت روايتان ش اى من ابي حنيفة
في رواية يجب مهر المثل كما قالوا في رواية لا يجب شى هم والاصح ان الكل على الخلاف ش رواية واحدة فعند
لا يجب شى لها وعند جماهير المثل هم فان تزوج ذمية على ثمر او خنزير شى هم اسلم او اسلم احد جانها المهر المثل
ش برون مسائل الجامع الصغير ومعناه ش اى معنى قول محمد بن علي المهر والخنزير هم اذا كانا شى اى المهر والخنزير
هم باعيانها ش اذا كانا ميتين هم والاسلام ش اى اسلمها او اسلم احد جانها هم كان قبل القبض ش اى قبض
المهر والخنزير هم وان كانا بغير اعيانها شى بغيره كانا ذمتين في القيمة وفي المهر المثل وبذا شر
اى هذا كله سواء كانا عيين او ميتين هم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لهما المثل في الوجهين ش اى في العينين و
غير العينين وبه قال الشافعي ومالك واحمد هم وقال محمد بن القيس في الوجهين وجه قولهما ش اى قول ابي يوسف
ومحمد بن جميع بين قوليهما وان كانا مختلفان فيما بينهما حيث قال ابو يوسف بمهر المثل فيها ومحمد قال فيها بالقيمة ومهر المثل
غير قيمة المهر والخنزير لانها متفقان هم في انها لا يوجبان عين المهر والخنزير هم لان القبض ش اى قبض المهر المعين هم
مهر المهر في القبض ش ولذا لو ملك قبل القبض ملك من الزوج وعليه مثل ان كان مثليا وقيمة ان كان قيسيا
وبعد القبض يملك من المرأة وينفك بالطلاق قبل الدخول ان لم يكن مقبوضا وبعد القبض لا يعود الى ملك للزوج
شى الا بالرضى او بالمسمى واذا روى الفطر والصداق عبدا غير مقبوض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يجب صدقة الفطر عليها
بمختلف ما بعد القبض ولا يجب الزكاة عليها عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى في المهر قبل القبض بمختلف ما ليس و

وقوله في الكتاب اى
غيره يحتمل نفى المهر ويحتمل
السكوت وقد قيل في
الميتة والسكوت
ولا يحتمل الكل على
الحق فلا يخرج لادنى
ذمية على ثمر او خنزير
اسلمها او اسلم احد جانها
المهر والخنزير ومعناه اذا
كانا باعيانها او اسلم
قبل القبض وان كانا بغير
اعيانها فلهما في المهر
القيمة وفي الخنزير المثل
وهذا عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لهما
مهر المثل في الوجهين و
وقال محمد بن جميع
في الوجهين وجه قولهما
ان الفحص مؤكد
للملك في المقبوض

فيكون له شبه بالعقد
 بسبب الاسلام كالعقد
 بسبب انكاحه بغير اعيان
 ما التحق بحال القرض
 بحاله العقد فبذلك
 يقول لو كان مسلمين وقت
 العقد يجب المثل فكذلك
 في هذا محقق فيقول صححت
 التسمية لكون المسمى بالاد
 منهم لان الله اصنع التسليم
 للاسلام فتحب القيمة
 كما ان المسمى قبل القرض
 ولا في حقيقته من المالك
 في الدين في المعين يترفع
 العقد ولهذا تملك التصرف
 فيه بالقبض ينتقل من ضمان المهر
 الى ضمانها وذلك لا يمنع بسلام
 كاسترداد المهر المفقود في غير
 المعين انما هو موجب لان المعين
 فقامت بالاسلام فبذلك لا يترفع
 كمن سلك التصرف فلهما بالقبض
 ولو ان القرض بغيره غير سعيه
 القيمة في الخبز كزاد القيمة

هم فيكون له شبه بالعقد
 لا يمنع القرض بسبب الاسلام كما العقد اي كماله ابتداء التملك بالعقد بعد الاسلام هم وصار كماله ان كانا بغير اعيان
 لان القرض فيه كالتقضي فيه ما اذا كان بغير اعيانها في افادة ماله كمن واقتضى فيما اذا كان بغير اعيانها منع عن تسليم
 نفسها فذلك اذا كانا بغير اعيانها كما العقد هم واذا التفتت حالة القرض بحاله العقد فابويوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد
 يجب المثل فكذلك انما ومحمد يقول صححت التسمية بحاله العقد لانها كانا كالفريه هم لكون المسمى بالاد عند جرمش اي
 عند اهل الزينة هم لان الله منع التسليم بالاسلام فوجب القيمة كما اذا ملك العبد المسمى قبل القرض فوجب القيمة هم والادبي
 حقيقة ان الملك في الصداق المعين في نفسه العقد ولهذا تملك التصرف فيه اي في المعين كيف شئت ببدل
 وبغيره بل فلو ملك على ملكها ونزل بغيره بنفس العقد لا يحتاج فيه الى القبض للتمليك قوله وبهذا الايضاح تمام الملك بنفس العقد
 في الصداق المعين هم وبالتبضع من قبل اي الملك هم من ضمان الزوج الى ضمانها وذلك اي انتقال ضمانها
 هم لا يمنع بالاسلام كاسترداد المهر المفقود اي الذي اذا غضب منه المهر ثم اسلم لان يسترد من الغاصب
 وكذلك المسلم اذا تم تصديره وبذلك انه بصورة العبد فلا يحصل به ملك الرقبة ولا ملك التصرف وبصورة العبد لا يمنع بالاسلام
 وفي المواشي والادبي حقيقة ان الملك لولعان ملك الرقبة وملك التصرف وكلها ثابتة لازمة قبل القبض وانما في
 لها بصورة العبد ولا يمنع ذلك بالاسلام كالمسلم اذا تم تصديره هم وفي غير المعين القبض يوجب ملك المعين لان
 حقها كان في الدين وانما ثبتت في المعين ابتداء بالتبضع هم فيمنع بالاسلام لان في الامور والدين سلمنا ان القبض
 يملك الملك في المقبوض ولكن لا نسلم ان الاسلام يمنع تملك الملك بديل ان من باع عبدا بغير قبض المهر فاني الملك
 فيه والمجاز ان يملك المعين عند قبض التسليم اليه فالتسليم بغير الملك وبذلك التسليم غير منع بالاسلام وان كان قبضها
 كذا الملك في المهر واذا اشترى مخر او قبضها ثم سلم بها يجب فانه سقط خيار الرد وان كان في سقوطه تالكيد في المهر
 وقت هذا يمنع بالاسلام فعلم ان الاسلام لا يمنع تملك الملك في المهر بخلاف المشتري متصل بقوله ان الملك في الصداق
 المعين غير القبض يعني بخلاف ما اذا باع المهر والمخرى او اشترى ثم سلم قبل القبض فانه لا يجوز القبض بل يفسخ العقد
 وقال الترازى هم بخلاف المشتري بشي بخر يفتح الراد وكسر باع في الاول يكون معناه ان المخرى المشتري او المخرى المشتري
 لا يجوز قبض ذلك بعد الاسلام وعلى الثاني ان المشتري المخرى والمخرى ليس له ان يقبضها بعد الاسلام هم لان ملك
 التصرف انما يستفاد فيه اي في البيع هم بالقبض هم والاسلام مانع منه هم واذا انعقد القبض في غير المعين لا يجب
 القيمة في المخرى لان من ذوات القبرش اي لان المخرى من ذوات القيمة لانه لا مثل له من غيره فبذلك اخذ قيمة شئ

الخنزير هم كاذب عينه ش فكان فيه قمرية حكم عقدا بشره في الاكل لا على وجه الشرع هم ولا لذلك الخمر لانه ش اي
لان الخمر قال الكاكي ذكره على تايل المذكور وقال الاتزانى على تاويل الشراب وهي من الاعمال الملوثة السماوية هم
من ذوات الامثال ش لان بها مشلان جنسها هم الاتري ش توضح له اقبالهم انه ش اي الزنج هم جارية التية
قبل الاسلام تجير ش اي الراقه هم على القبول في الخنزير وولن الخمر ش كما بان في بالعين فيما اذا تزوجت امرأة على خنزير
ولو تزوجها على عمر الجبر من اعطاء القيمة وبين على العين هم ولو باعها قبل لدخل بها فمن اوجب من المشل طلقا
ش هو ابو يوسف هم اوجب النكح والذبي اوجب القيمة ش طلقا هم اوجب نصفها ش اي نصف القيمة
و ابو حنيفة اوجب في الخنزير من المشل في الخمر القيمة

باب فكاح الرقيق اى هذا باب فى بيان حكم فكاح الرقيق اى المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع كعداى
الصحيح وفى المغرب الرقيق العبد وقد يقال للمعبية بمنه هو لا رقيقى وفى النهاية الرقيق المملوك فصيل بمعنى مفعول
قيل كانه نظرا لى معناه الذى هو المملوك فانه مفعول لانه من فعل متعده والظاهر ان الرقيق يحث فاعل لان لوق
هو الضعف وبه لازم وفيه تامل وقال الا ترى اى انما اخبر هذا الباب عن فصل النفران والنفرة لانه لما ان الرقيق
لا ينفذ فكاحه اصلا الا اذا اذن له مولاه بخلاف اهل الكتاب فان لهم ولاية الفكاح بانفسهم فلما ذكر من لهم ولاية الفكاح
وهم المسلمون واهل الكتاب الحق بهم من لهم الفكاح بانفسهم وهم الارقاء من هذا الباب على باب فكاح اهل الشرك
لان الرقيق يفتق فى المسلم بقا ولم يتحقق ابتداء والرقيق المسلم غير من المشرك الموقال الله تعالى ولعبد مؤمن غير
من مشرك هذا ما عندى من وجه المناسب به وقال بعض الشافعيين انما اخرج عن فصل النفران لان الرقيق من اهل النفر
والاخر يجب الموت لانه يفتق ان يكون وضع هذا العبد باب فكاح اهل الشرك لما قال فى المعنى انتهى قلت اريد بعض
الشارحين صاحب النهاية السفناتى فانه ذكر فى كتابه هكذا وفى كلام الا ترى ايضا نظر لان النسابة لا تراعى
الا بين الابواب ودون الفصول وفصل النفران فى والنفرانية داخل فى ضمن باب المهر وليس باب بالاستقلال وفيه معنى
تذكر المناسب بين باب المهر وباب الفكاح الرقيق قد صمد بفكاح الرقيق ويكون مهرانها تزوج رجل امراه على
رقيق فاذا تزوج الرقيق باذن مولاه فاله دين فى رقبته ميا ع فيه هم لا يجوز فكاح العبد والامة الا باذن مولاهما بشر
لا يجوز اى لا يعتقد كذا فى فكاح الفضولى كذا نقل عن العلامة مولانا عاتق الدين وقال السروجى وكذا قال فى البداية
والهفيد لا يجوز فكاح المملوك بغير اذن سيده وصوابه لا ينفذ فانه جائز صحيح لكنه غير نافذ بل نافذه موقوف الى اجابة المولى
وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي ومنصور والحكم رواه عنه ابن ابى شيبة قال شيخنا ميرزا حسين رحمه الله

کل حق ماکذابت

الحزب الثاني من ذرية

الامثال والآثار

لوجتوبالقيمة قبل

الاسلام تحریک

القبول في المختبر

دون الخ ولو ملقها

مَدَّ الْخَدَّيْنِ

ف. ا. م. ع. ا. ش.

حجۃ

القائمة

25

5

11/12/24

Y 222

وهو قول ابل الراي وما لك فيما على الخطابى عنهم و فروق الراي بين قول ابى غيثه وما لك فقال قال مالك صحيح لا يرد
 فسخره وقال ابو حنيفة موقوف على اجازة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح العبد بغير
 اذن سيده غير صحيح وهو قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن ابى سليمان والاذن زاعى والشافعى و احمد واسحاق انتهى قلت
 فعلى قول صاحب الهداية لا يجوز به الصواب وكذا قال القدورى بل يفتى لا يجوز فان قلت يورث ما رواه ابو داود
 اذ اكل العبد بغير اذن سيده فكما هو باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف من ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما وهو قال ما لك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح شى قيد بالعبد لانه لا يجوز لظلمته بالاجماع لان
 النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذا هو مملوك للمولى من حيث انه ادى الاترى انه يملك الطلاق
 وهو اثر النكاح فيملك سببه وهو النكاح لان من ملك شى يملك ومنعه ولكن ذكر فى الجواهر للمالكى لانك لا يملك العبد
 الا باذن سيده فان عقد بغير اذن سيده صح ولا سيد ان يطلق عليه نكاح الامت فان العقد عليها بغير اذن سيده باطل
 ولا يصح باجازه وعنه للسيد فسخره او تركه نكاح العبد وهى شاذة والسر والنفقة لا زمان له متعلقان بما يحصل فى يده من
 غير خراج ولا من كسبه وقال ابو عمر فى التمهيد فكما هو موقوف على اجازة السيد وان طلقها العبد قبل اجازة سيده لكان
 طلاقا لا يكل الا بعد زوج وفى الاثرات لاحد عليه فى الوطى وفيه روى ذلك من الشعبي والشافعى واسحاق
 وابن خنبل وقال دواود واصحابه يبيح بالوطى عد الزانى اذا علم بالمنى وهو نكاح ابى بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال نكاح
 ابن عمر يرى نكاحه زنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثورهم ون قوله عليه السلام شى اى قول النبى صلى الله عليه وسلم
 هم اى ما عذب زوج بغير اذن مولاه فهو عابى شى هذا الحديث رواه الترمذى من حديث جابر رضى الله تعالى عنه قلت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ما عذب زوج بغير اذن مولاه فهو عابى وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم فى مستدر
 وقال حسن صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى ابن ماجه من رفاية مبدل من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن تافع
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ما عذب زوج العبد بغير اذن سيده كان عابرا وقد مر الكلام فيه من خ
 قوله عليه السلام اى ما عذب الزوج بغير اذن سيده كان عابرا وقد مر الكلام فيه من خ قوله عليه السلام اى ما عذب الزوج بغير اذن سيده كان عابرا وقد مر الكلام فيه من خ
 عبدا وامته فوجده من خ وجا فلان يورده هم فلا يملكانه شى اى فلا يملك العبد والامته النكاح هم يدون اذن
 مولاهما شى قال الاكمل وفى هذا التحليل جواب لما لك لان مذهبه ليس كما نقله المصنف وقد بيناه وقال الاكمل ايضا
 ما يشكل بجواز اقراره بالحدود والقصاص فلان وجوب قطع اليد فى السرقة وجوب القصاص من عيب فيها على قولها
 واما على قول ابى حنيفة بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقوى الصواب فولايتة على هذا التبعيت يزيل هذه النكته وجيب

وقال كذا
 يحسب العبد
 كذا يملك
 الطلاق
 فبطل النكاح
 ولنا قوله
 عليه السلام
 اى ما عذب زوج
 بغير اذن
 فمعلوم ان
 فى تنقيح النكاح
 عيب فيها
 فلا يملكانه
 اذن مولاها

بان الرق في حدود الله تعالى اباقي على حرية والرق لا يؤثر فيها وان لم يرد من ذلك تعيب فهو معنى لا يعتبر به انتهى قلت هذا كما من كلام السفناني رحمه الله تعالى هم وكذلك المكاتب يجوز شترن ويحبه بغير اذن مولاهم لان الكتاب اوجبت فكالمجرب حق الكسب شتر فينال بذلك شتر الحرية والنكاح ليس من باب الكسب هم فيبقى في حق النكاح على حكم الرق شتر يعني يفتي رقبته موقوفة في حق النكاح كما كان هم ولمناش اي ولاجل بقائه في حكم النكاح على حكم الرق هم لا يملك المكاتب تزويج عيده وشتر لا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه شتر اي لان تزويج ابنته هم من باب الاكتساب شتر او يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب لامته بعد ادخول فهو للمولى هم وكذلك المكاتبته لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتملك تزويج ابنتها لما بينا شتر اشارة الى قوله لانه من باب الاكتساب هم وكذلك شتر اي وكذلك لا يجوز نكاح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم شتر ولهذا يعقنان اذا قال المولى كل مملوك لي حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصي والمكاتب والمغارب والشركاء المفاوض يملكون تزويج الامه هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه شتر وكذلك النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القميا شتر وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعي يباع فيه اي في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه ببيع من اهل شتر هذا قول القولي يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضي وهو وجوب السبب من اهل اي من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانه وجب في رقبته فلهذا رفع الضر عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوده الا اذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بصدور الاذن من جهة فليتعلق برقبته وقعا لمصلحة اصحاب الديون يعني النكاح كما في دين التجارة شتر اي كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستملاك والجماع ورفع الضر عن الناس انما قيد التزويج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعقوب وهذا ذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كبتهم ففى المشافعية السيد اذ اذنه لا ينضم نفقة ولا مهر في الجديد وبهذا في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة فعين في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط المهر الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى رقبته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان لم يتعلقان لما يحصل له في يده لما ليس من خراجها ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المهر يتعلق برقبته ويباع فيه الا ان نفس المولى وبذا قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يتعلق بذمة العبد وثبت النكاح

وكذا الله المكاتب لان الكتاب اوجبت فكالمجرب حق الكسب شتر في حق النكاح على حكم الرق وللهذا لا يملك المكاتب تزويج عيدها و يملك تزويج ابنته لان من باب الاكتساب وكذلك المكاتبه لا تملك تزويج نفسها لانه من باب الاكتساب هم وكذلك شتر اي وكذلك لا يجوز نكاح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم شتر ولهذا يعقنان اذا قال المولى كل مملوك لي حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصي والمكاتب والمغارب والشركاء المفاوض يملكون تزويج الامه هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه شتر وكذلك النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القميا شتر وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعي يباع فيه اي في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه ببيع من اهل شتر هذا قول القولي يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضي وهو وجوب السبب من اهل اي من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانه وجب في رقبته فلهذا رفع الضر عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوده الا اذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بصدور الاذن من جهة فليتعلق برقبته وقعا لمصلحة اصحاب الديون يعني النكاح كما في دين التجارة شتر اي كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستملاك والجماع ورفع الضر عن الناس انما قيد التزويج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعقوب وهذا ذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كبتهم ففى المشافعية السيد اذ اذنه لا ينضم نفقة ولا مهر في الجديد وبهذا في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة فعين في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط المهر الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى رقبته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان لم يتعلقان لما يحصل له في يده لما ليس من خراجها ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المهر يتعلق برقبته ويباع فيه الا ان نفس المولى وبذا قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يتعلق بذمة العبد وثبت النكاح

واذا تزوج العبد بغير
 اذن مولاه فقل للمولى
 طلقها او فارقتها فليس
 هذا بواجب لانه يجمل
 الركن في هذا العقد
 ومشاركته يسمى طلاقا
 ومغايرة وهو التي يحال
 العبد المقود وهو ان كان
 المحل عليه اولى وان قال
 طلقها اطلاقا فلا
 الرجعة في هذا اجازة كان
 الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في كراه صحيح فتعين
 الاجازة من قال بعد
 تزوجه امة فتزوجها
 ككافا فاسدا ودخل بها
 فلنيل في المهر عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال
 يخذ منها ما اعتق فاصله
 ان لا ينفك الكراه ينقطع
 والحجاب عند

المهر في القول الاصح وفي قول يوجب على المولى لان الاذن في الكراه في عبد لا يكتب التزوا لمولات وهذا في
 عبد لم يكن له كسب فلو كان مكتسبا يجوز في كسبه الكراه حتى لو عصبه المولى واستخدمه في زمان كسبه غرم للمهر
 والنفقة وبل للعبد ان يوزن نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذ ابيع في مهر ما لم يفت الثمن الا ببيع ثانيا لا
 بيع في جميع المهر ويطلب بالباقي بعد الصق وفي دين النفقة يباع مرة اخرى لانه يجب شيئا فشيئا كذا ذكره الترمذي
 ولو زوج عبده امته للمهر لها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والمدير والمكاتب يعيان في المهر ولا يبعان فيه لانها
 لا يمتلأون انقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير فيؤدي من كسبها لاسن انفسها تغذرا لا شيدا ومن الرقبة
 هم واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال للمولى طلقها او فارقتها ليس هذا باجازه ش وقال ابن ابي السلي يكون اجازة
 وعند الشافعي ومالك واحمد لا ينفك هذا العقد اصلا ولا يصير الا لحقه الاجازة ولو قال له طلقها فيما اذا بلغته النحر ان انفسها
 زوج يكون اجازة هم لانه ش اى لان كلام المولى طلقها او فارقتها هم تحمل الرولان روهذا العقد ومشاركته لا يملك
 ومغايرة وهو اليق بحال العبد المهر وش اى الروايتين بحال العبد المهر وحاشي المار والمخرج عن الطاعة هم اوفيهوا في
 ش اى الروايتين لانه منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع سهل من الرفع هم فكان المحل عليه ش اى على المهر
 هم اولى ش بخلاف مسند الفضولي لان الزوج يملك التطلاق بالاجازة فثبت بمناله لان فعل الفضولي احاطة له
 فلا يحل على مرد فان قلت الطلاق في الحقيقة لا يبطال تحليك الكراه في الرد مجازو العمل بالحقيقة مجاز قلت الحقيقة تدرك
 بدلالة الحال وهي اقيات على راي المولى هم وان قال طلقها اطلاقا تملك الرجعة في هذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في كراه صحيح فتعين الاجازة ش وكذا قال وقع عليها اطلاقا فان قيل او قال المولى عبده كفه يملك بالمال او
 تزوجه اربعا من النساء لا يثبت به العقد وان كان التكفير بالمال وتزوج اربعا من النساء لا يكون الا بعد المهرية حبيب
 بان ما كان اصلا في اثبات الالبية في التصرفات الشرعية لا يثبت اقتصار كالايمان في خطاب الكفار بالشرع وفي
 الاثبات عتق ذلك بخلاف ما نحن فيه فان الكراه ليس باصل في اثبات الالبية هم ولو قال المهرية تزوجه هذه
 الامة ش لا فائدة فيه لانه لو قال هذه الحرة فطلى هذا الخلاف وكذلك لا فائدة في ذكر الاشارة في التعيين لان الحكم في
 غير المعين كذلك هم فتر وجهان كاهنا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يخذ
 منه اذا متق ش ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فتر وجهان كاهنا فاسدا فدخل بها اخذ المهر في حال الرق
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه حتى يعتق وعند الشافعي في ذمته كونهما وفي قول في رقبة وفي الغنى
 وفي تناوله الفاسد احتمال هم واصل ش اى اسل ابي حنيفة هم ان الاذن بالكراه ينقطع الفاسد الجارية عند ش

اي يشلها عند ابني خيفة هم فيكون هذا المراد ظاهر في حق المولى في سبب اذنه فيبيع هم وعند ما يعرف من اى الاربعة
هم الى الجائز من اى النكاح الجائز هم لا غير من اى لا يتزوج به قال الشافعي في اظهر قوله وقد ذكرناه هم فلا يكون نكاحا
في حق المولى من اى لا يؤخذ به العبد في الحال هم فيؤخذ به بعد العتاق لما شئ اى لابي يوسف ومحمد ان المقصود
من النكاح في المستقبل الاعفاف من اى تحصيل العفة هم والتحسين من اى تحسين انفس من الحرام هم وذلك بشر
اى الاعفاف لا يكون الا هم الجائز من اى النكاح الجائز قيد بالمستقبل لان مراده في النكاح في الماضي تحقق النكاح عند
فحسب لالتحصين لاستحالة هم ولهذا شئ اى لاجل كون المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف هم لو حلف
لا يتزوج ينصرف يمينه الى الجائز من اى لا ينصرف الى الفاسد فلا يحث بالفاسد ولو حلف انه ما يتزوج وقد كان تزوج
فاسدا يحث في يمينه لما ذكرناه ان مقصوده تحقق النكاح عند التحسين كذا في المبسوط هم بخلاف البيع من اى لو امر ببيع
ينقطع الفاسد الصحيح هم لان بعض المقاصد من اى وهو الاعفاف واليمين ونحو ذلك من التصرفات هم حاصل من اى وفهم
قوله بعض المقاصد بقوله هم وهو تلك التصرفات من اى وقد ذكرناه هم وله من اى ولا يبي خيفة من ان اللفظ من اى
هم مطلق فيجربى على اطلاقه من اى ولا يقيد بالصحة لان الصحة والفساد وصفان للعقد والاذن من المولى في اصل العقد
فكذا يتقيد بصحة دون من اى كما ان الامر بالبيع مطلق فيشتمل الفاسد والصحيح هم وبعض المقاصد
في النكاح الفاسد حاصل كان هذا جواب عما يقال لاشي يقصده في النكاح الفاسد فاجاب بقوله وبعض المقاصد
حاصل هم كالنكاح من اى كقوله النسب هم ووجوب المهر والعدة من اى وجوب العدة بشرط الدخول شال اليه بقوله
هم على اعتبار وجود الوطى من اى وكذا سقوط الحد من بعض المقاصد وفي قاضي خان العبد اهل لمباشرة النكاح وانما يشترط
رضي المولى عنه لعلق المهر بالية وفي هذا الفرق بين الصحيح والفاسد في البذل لو اذن له في النكاح الفاسد ايضا وغل
بهان فيه يلزمه المهر في رقبته للحال بالاتفاق ولو دخل في الموقوف ثم اجاز له المولى ففي القياس يلزمه مهر ان مهر بالدخول
ومهر بالقصد بالاجازة وفي الاستحسان يلزمه مهر واحد هم ومسئلة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة من اى بمعنى طريقة اجراء
المطلق على الاطلاق ولين كان قول اكل فالعذر لابي خيفة ان يبنى الايمان على العرف وقال الكاكي رحمه الله
هذه طريقة اخرى وفي المسئلة طريقتان احدهما ذكرت في المتن الثانية ان الحاجة الى اذن المولى لشغل رقبته بالامتناع
البضع لان العبد في حقه مبتقى على اصل الحرية ومسئلة اليمين ممنوعة على الطريقة الاولى لا على الطريقة الثانية على ما
لا يخفى وثمرة اختلافهم في هذه المسئلة تظهر فيما اذا جدد العقد عليها بشرط الصحة بلا اذن وتزوج امرأة اخرى صحيحا
بغير اذن لا يجوز عند ابني خيفة لانهاء الامر بالفاسد وعند ما يجوز لعدم الانتهاء لانه لا يتناول الفاسد كذا ذكر في المبسوط

فيكون هذا المراد ظاهر
المولى عند ما يقصر الى
الجائز من اى لا يكون نكاحا
في حق المولى فيؤخذ به
بعد العتاق لهما ان المقصود
من النكاح في المستقبل الاعفاف
من اى تحصيل العفة من اى تحسين
انفس من الحرام هم وذلك بشر
اى الاعفاف لا يكون الا هم
الجائز من اى النكاح الجائز
هم فيؤخذ به بعد العتاق لما
شئ اى لابي يوسف ومحمد ان
المقصود من النكاح في المستقبل
الاعفاف من اى تحصيل العفة هم
والتحسين من اى تحسين انفس
من الحرام هم وذلك بشر اى
الاعفاف لا يكون الا هم الجائز
من اى النكاح الجائز هم لا يتزوج
به قال الشافعي في اظهر قوله
وقد ذكرناه هم فلا يكون نكاحا
في حق المولى من اى لا يؤخذ به
العبد في الحال هم فيؤخذ به
بعد العتاق لما شئ اى لابي
يوسف ومحمد ان المقصود من
النكاح في المستقبل الاعفاف
من اى تحصيل العفة هم والتحسين
من اى تحسين انفس من الحرام هم
ولذلك بشر اى الاعفاف لا يكون
الا هم الجائز من اى النكاح الجائز
هم لا يتزوج ينصرف يمينه الى
الجائز من اى لا ينصرف الى
الفاسد فلا يحث بالفاسد ولو
حلف انه ما يتزوج وقد كان
تزوج فاسدا يحث في يمينه لما
ذكرناه ان مقصوده تحقق
النكاح عند التحسين كذا في
المبسوط هم بخلاف البيع من
اى لو امر ببيع ينقطع
الفاسد الصحيح هم لان بعض
المقاصد من اى وهو الاعفاف
واليمين ونحو ذلك من
التصرفات هم حاصل من اى
وفهم قوله بعض المقاصد
بقوله هم وهو تلك
التصرفات من اى وقد
ذكرناه هم وله من اى ولا
يبي خيفة من ان اللفظ
من اى هم مطلق فيجربى
على اطلاقه من اى ولا
يقيد بالصحة لان
الصحة والفساد وصفان
للعقد والاذن من
المولى في اصل
العقد فكذا يتقيد
بصحة دون من اى
كما ان الامر
بالبيع مطلق
فيشتمل
الفاسد والصحيح
هم وبعض
المقاصد في
النكاح
الفاسد
حاصل كان
هذا جواب
عما يقال
لاشي يقصده
في النكاح
الفاسد
فاجاب
بقوله
وبعض
المقاصد
حاصل هم
كالنكاح
من اى
كقوله
النسب هم
ووجوب
المهر
والعدة
من اى
وجوب
العدة
بشرط
الدخول
شال اليه
بقوله
هم على
اعتبار
وجود
الوطى
من اى
وكذا
سقوط
الحد
من بعض
المقاصد
وفي قاضي
خان
العبد
اهل
لمباشرة
النكاح
وانما
يشترط
رضي
المولى
عنه
لعلق
المهر
بالية
وفي
هذا
الفرق
بين
الصحيح
والفاسد
في
البذل
لو اذن
له في
النكاح
الفاسد
ايضا
وغل
بهان
فيه
يلزمه
المهر
في
رقبته
لحال
بالاتفاق
ولو دخل
في
الموقوف
ثم اجاز
له
المولى
ففي
القياس
يلزمه
مهر
ان مهر
بالدخول
ومهر
بالقصد
بالاجازة
وفي
الاستحسان
يلزمه
مهر
واحد
هم
ومسئلة
اليمين
ممنوعة
على
هذه
الطريقة
من اى
بمعنى
طريقة
اجراء
المطلق
على
الاطلاق
ولين
كان
قول
اكل
فالعذر
لابي
خيفة
ان
يبنى
الايمان
على
العرف
وقال
الكاكي
رحمه
الله
هذه
طريقة
اخرى
وفي
المسئلة
طريقتان
احدهما
ذكرت
في
المتن
الثانية
ان
الحاجة
الى
اذن
المولى
لشغل
رقبته
بالامتناع
البضع
لان
العبد
في
حقه
مبتقى
على
اصل
الحرية
ومسئلة
اليمين
ممنوعة
على
الطريقة
الاولى
لا على
الطريقة
الثانية
على
ما
لا
يخفى
وثمرة
اختلافهم
في
هذه
المسئلة
تظهر
فيما
اذا
جدد
العقد
عليها
بشرط
الصحة
بلا
اذن
وتزوج
امرأة
اخرى
صحيحا
بغير
اذن
لا
يجوز
عند
ابني
خيفة
لانهاء
الامر
بالفاسد
وعند
ما
يجوز
لعدم
الانتهاء
لانه
لا
يتناول
الفاسد
كذا
ذكر
في
المبسوط

ومن زوج عبد ما لا ذن له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذن المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قبرته
مادة ذلك امر ان جاز في المرأة انما
للزواج في مهرها ومعناه اذا
كان النكاح بمهر المثل وجوبه
ان سبب ولاية المولى ملكه
الرقبة على ما ذكره والنكاح
لا يلحق بحق الزمما بها
لإبطال مفصود الا انه
اذا اصح النكاح وجب
الدين بسبب لامروله
فتشابه دين الاستعلاء
وصار كالدين الذي اذا
تزوج امرأة فمهرها اسوة للمهر
ومن زوج امته خلبى عليه
ان يزوجها ببيت الزوج وكهنا
لخدم المولى ويقال للزوج
مضى ظفرت بها وطبقتان
حق للمولى في الاستعلاء
والتبوية ابطال له فان
بواها مع بيتا فلها
النفقة والسكنى والا فلا

هم من زوج عبد ما لا ذن له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذن المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قبرته
مادة ذلك امر ان جاز في المرأة انما
للزواج في مهرها ومعناه اذا
كان النكاح بمهر المثل وجوبه
ان سبب ولاية المولى ملكه
الرقبة على ما ذكره والنكاح
لا يلحق بحق الزمما بها
لإبطال مفصود الا انه
اذا اصح النكاح وجب
الدين بسبب لامروله
فتشابه دين الاستعلاء
وصار كالدين الذي اذا
تزوج امرأة فمهرها اسوة للمهر
ومن زوج امته خلبى عليه
ان يزوجها ببيت الزوج وكهنا
لخدم المولى ويقال للزوج
مضى ظفرت بها وطبقتان
حق للمولى في الاستعلاء
والتبوية ابطال له فان
بواها مع بيتا فلها
النفقة والسكنى والا فلا
ش اى منى قولنا والمرأة اسوة للزواج هم اذا كان النكاح بمهر المثل يشترط المهر في ثمن العبد بمهرها وتغيب الزمما
على قدر دينهم وذلك كما اذا استملك العبد بالانسان يكون صاحب المال اسوة للزواج ووجه ذلك اى
وجه كون المرأة اسوة للزواج من حيث هم ان سبب ولاية المولى في النكاح هم ملك الرقبة على ما ذكره ش اى
فيما بعد هذه المسئلة بقوله ولما ان النكاح اصلاح طاعة لان فيه تحمينه عن الزنا الذي هو سبب الهلاك
هم والنكاح لا ياتي حق الزمما لا لابطال تصدق اقيده بقوله ش مقصود الان المانعة انما يتحقق بذلك واما
اذا كان خفيا فلا معتبر به وبهنا كذلك لان محلية النكاح لا ادمية وحق الزمما لا ياتيها هم الا انه اذا صح النكاح
ش فولاية المولى تحمينه للملكه هم وجب الدين بسبب لامروله ش لعدم انفكاك النكاح عن ثبوت المال
وان كان كذلك فتشابه دين الاستعلاء فان العبد الما ذن المديون اذا استملك مال انسان صار صاحب
المال اسوة للزواج وصار ش اى العبد الما ذن والمديون هم كالمريض المديون اذا تزوج امرأة فمهرها
اسوة للزواج ش اى وادوا بالاسوة المساوية في طلب الحق اى غرام الصحة واذا كان مهر المثل كثر منه فلا يسكن
بل توخر الى تنقياتهم مهرها هم كدين الصحة مع دين المرض فان قلت المهر يتعلق بمالية رقبته وفيه اضرار بالزواج
فوجب ان لا يصح قلت لا تسلم ذلك فالنكاح لا يتعلق له بالمالية رقبته ولهذا يصح نكاح الحر ولا ياتي في رقبته ولا يثم
والعمر يزوجان الصغيرة وليس لها ولاية التصرف في المال وحق الزمما يتعلق بالمالية فلم ياتي في وجوب المهر فصح لهم
هم ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها ببيت الزوج ش يقال بواها منزلا وبواها اذا سكنه اياه ولا خلاف فيه
لاحد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحمد يستجدها بالانهار ويسلمها ليلا الى زوجها وقال مالك يسلمها اليه ليلا بعد ثلث
ويأتيها زوجها فيما بين ذلك عند اهلها وفي الجواهر للمالكية استخرا ام الامه لا يبطل بالتزويج ويحرم على السيد الاستمتاع
بها وليس عليه ان يزوجها منزلا الا ان يشترط ذلك في العقد وبه قال حماد بن عيسى وعندها شرط ذلك باطل لا يمتنع
من استخراها لان الحق للزوج محل الوطى في النكاح لا غيرهم ولكننا نخدم المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطبقتان
لان حق المولى في الاستخرا باق والتبوية ابطال له ش اى الحق للمولى هم فان بواها معه ش اى مع الزوج
هم بيتا فلها النفقة والسكنى على الزوج والا فلا ش ان لم يزوجها معه بيتا فلا يلزم النفقة والسكنى على الزوج

هم لان النفقة يقابل الاحتباس من ثلثي جزاء الاحتباس ولم يوجد كمن هذا في غير المكتوبة لان المكتوبة لما
 التفتة والسكنى وان لم توجد التبتوية وبه صرح في شرح كتاب النفقات للمصنف والفرق فيما وبين الامة
 والمدبرة وام الولدان المولى لا يملك استخدام المكتوبة فلا يحتاج الى تبوتية المولى بخلاف من فان للمولى استحقاق حسن
 هم ولو بوابا يتأثم به الى ان يتخذ مهاله ذلك لان الحق باق بقاء الملك فلا يسقط بالتبوتية كما لا يسقط بالنكاح من غير
 اى ثم ظهر للمولى اى ان لا يسقط حق المولى بالنكاح ايا بالان المستحق للزوج ملك النكاح لا غير فان قلت في ان لا يسقط
 النفقة بالاستخدام بعد التبوتية كالمرة اذا منعت نفسها لا شيقا والصداق قلت القياس غير صحيح لان القيس عليه والتبوتية
 من قبل الزوج فكان امتناعها بحق فلم تسقط نفقتها وفيما نحن فيه لم يوجد التبوتية والنفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد
 فسقطت النفقة فان قلت في ان يجب عليه التبوتية لان ملك الزوج منافع بغيره يجب عليه تسليمها والتبوتية من
 التسليم قلنا التبوتية امر زائد على التسليم فان التسليم تحقق بدون التبوتية بان قال لا تقي نفقتي بها وطية فلا يلزم
 التبوتية جمعها بين اثنين بقدر الامكان ولو جازت الامة بولد فنفقة ولد بائنه مولا بالامانة المالك لا على الاب وذكر في الجواهر
 ان ما زوج المسافرة بما يخرج منها والنفقة عليه اذا بوابا يتأثر والمرامته من المالك فمميزه السيد في المعنى اذا اراد
 الزوج المسافرة بما فليس له ذلك وان اراد السيد السفر بها قال بن خنبل الا ادى هم قال ش اى المصنف هم وذكر
 ش اى محمد بن النجاشي الصغير هم تزوج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاها ش يعني لم يقل ان رضاها شرط لصحة النكاح
 ام لا هم وبذا يرجع الى انه من بابهاش وهو تزويج بل رضاها هو معنى قوله هم لان للمولى اجبارها على النكاح ش قال في
 شرح الطحاوى للمولى ان يزوج امته على كره منها صغيرة كانت او كبيرة بالاجماع امانى العبد اذا كان صغيرا فذلك
 وان كان كبير فذلك عندنا في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف انه قال لا يجوز الابرضى العبد وهو قول الشافعي
 الشافعي لم يقل ش وعند الشافعي الاجبار للصبي ش وبه قال احمد هم وهو رواية عن ابى حنيفة ش قال ابو بزي هو رواية
 الطحاوى عن ابى حنيفة وهو رواية شاذة وقال الشافعي في القديم وملك واحمد في رواية كقولنا وهو لا يخالف في العبد
 امانى الامة يجوز عقده عليها بغير رضا بالاجماع ولا يجوز تزويج المكتوب والمكتوبة جبر بالاجماع وكذا في التسعة عند ابى
 حنيفة والشافعي وملك واحمد هم لان النكاح ش من خصم يصح اللومية والعبد دخل تحت ملك للمولى من حيث ان مال
 هم فلا يملك نكاحه بخلاف الامة لانه ملك منافع بعضها فيملك تملكها ش بلارضا بالكونه تصرفا في خالص ملكه هم
 لنا ان النكاح اصلاح للملكة ش يعني ان مملوكه يد او تبوتية فيملك كل تصرف فيه بصيانة ملكه فيه والنكاح منه هم
 لان فيه تخصيصه من الزنا الذي هو سبب الهلاك والنفقة ان ش اذا بالجلد بها يملك لزوج الجلد او يخرج بالنفقة

لان النفقة تقتضي احيانا
 ولود للمالك تغذي اياه ان
 يستحق كما لو كان له الحق
 باق بقاها ذلك فلا يسقط
 بالتبوتية كما لا يسقط بالنكاح
 قال في معنى النفقة
 المولى عبدا وامته ولم يذكر
 رضاها وهن يزوجون
 ههنا ان للمولى اجبارها على
 النكاح وعند الشافعي
 لا اجبار في العبد وهو رواية
 من ابى حنيفة يجوز
 خصاقتها
 داخل تحتها
 حدثنا سفيان بن عيينة
 عن ابى الائمة كانه ما روي
 بضعها فيملكها كونه
 ان الانكاح اصلاح
 اوهن فيه تخصيصه
 الذي هو سبب
 والنفقة

لازم الا ترى انه لو اشترى عبد احد من الزنا فله الرد فمكان في النكاح صدقته عندهم فيملك بارشاهم اعتبارا بالامانة
ش والجامع قوام سبب الولاية وهو ملك الرقبة وتخصيص ملكه عن الزنا الجوب للملك والنقصان وليس للسناط
في جواز النكاح الامانة جبر التملك منافع بعضها لانه لا يطرد مع الاجبار ولا يعكس فان الزوج يملك منافع بعض المرأة ولا يقدر
تزوجها والمولى يملك تزويج الصغيرة ولا يملك منافع بعضها فكان التعديل به فاسدا هم بخلاف المكاتب والمكاتب
ش هذا جواب عما يقال لو كان الاجبار باعتبار تخصيص الملك المجاز في المكاتب والمكاتب لم يخرج فاجاب بقوله بخلاف
المكاتب هم لانها التحق بالاحرار فاش اي من حيث التصرف ففي ملك السيد فظهر لها التصور ملك فيها لانها المالك
يرا فيكون في تزويجها تفويتا لملك التصرف عليها هم فاذا كان كذلك فحينئذ طرأ بها ش اي اذا اراد المولى تزويجها
هم ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلما مهر لها عند ابى حنيفة ش وبه قال الشافعي واحمد هم وقال
عليه المهر لو لاها اعتبارا بموتها حتف انفها ش اي على الزوج المهر لمولى الامانة التي قتلها قيد بقوله ثم قتلها لانه اذا
اجنبى لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل الزوج بها لانه اذا قتلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق فاذا
غيبها المولى بمكان لا يقدر عليه الزوج لا يطالب به بالمهر بالاتفاق وكذا اذا غابت في مكان لا يقدر عليها او باعها من
سلطان او غيره فذهب بهما من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر عن الزوج وكذا لو اعتقها قبل الدخول فاختارت
نفسها واذا اردت الامانة او الحرة قبل الدخول فيسقط المهر بالاتفاق والحرة اذا قتلت نفسها فيه روايتان عن ابى
حنيفة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعي قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق
والامانة اذا قتلت نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعي وفي الجواهر لو قتل الامانة سيدها او اجنبى او قتلت
اي قياسا على موتها حتف انفها قال في المغرب قوله مات حتف انفه اذا مات على الفراش قيل هذا في حق الادمي ثم
عمر في كل حيوان اذا مات وقال بن الاثيرات على حتف انفه كان سقط لانفاته مات ولتحتف الملاك كانوا يجهلون ان
زوج المومن يخرج من انفه فاذا جرح خرجت من جراحته هم وهذا ش احي اعتبار قتلها بموتها حتف انفها هم لان
المقتول ميت باجله ش لاهل له سوى هذا عند اهل السنة والجماعة قصار ش اي حكم هذا هم كما اذا قتلها اجنبى
ش حيث لا يسقط هم وله ش اي لابي حنيفة هم انه ش اي ان المولى من منع المبدل ش وهو البضع هم قبل تسليم
ش اي قبل تسليمه الى الزوج هم فيجوزى منع المبدل ش وهو المهر هم كما اذا اردت الحرة ش حيث لا يسقط هم
مجازاة لفعلا فله لك ههنا مجازاته منع المبدل وقال الكاكي اذا كان من اهل المجازاة تحققت للمساواة ثم قال
واما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المجازاة لان الصغيرة لو انضعت من اهل المجازاة او المبرزة قبلت ابن زوجها

فيملكه اعتبارا بركه
مخبر من المكاتب
لانها التحق بالاحرار
ثم فحينئذ طرأ بها
قال ومن زوج
امته ثم قتلها قبل
ان يدخل بها زوجها
فله مهرها عند ابى
رحم الله وقال عليه
المهر لو لاها اعتبارا
حتف انفها وهو كان
المقتول ميت باجله
فصار كذا اقتلها الجنب
وله انه منه المبدل قبل
فيجوزى منع المبدل كما اذا
ارادت الحرة

بشيء قبل الدخول حتى ياتوا لم يقطع المهر لانهما ليسا من اهل المجازاة بل المجازاة حتى يجب عليه
الكفارة ولو كان المولى صبيها فالواجب ان لا يقطع المهر على قول ابى حنيفة بخلاف الصغيرة اذا ارتدت حيث
مهر بالارتداد وان الارتداد مخطور في حقها ولم يجرم من الميراث وانما قيدنا بالارتداد بالحرية لان في ارتداد الامتة بل
يقتطع مهر الارواية عن اصحابنا فيه واختلف المشايخ فيه قيل لا يقطع وقيل يقطع هم والقول في احكام الدنيا
جواب عن قولها لان المقتول ميت باجله بيانه ان القتل موت في الحقيقة باجل عند المدعى ولكن في احكام الدنيا
هم جعل اطلاقا حتى وجب القصاص في حق المولى لا استحالة
انه يجب عليه لكن عليه الاثم فكذا في حق الميراث يعني ان القتل جعل اطلاقا في حق القصاص والدية فكذا
جعل اطلاقا في حق المهر وجعل كانه غير الموت معني كما ان القتل جعل اطلاقا هم وان قتلت حرة نفسها قبل ان يخل
بها زوجها عليها المهر خلا فالزفرش وبطل الشافعي في شرح الكافي خلافا للشافعي سكان خلافا للزفرش قال
وفي المبسوط قال الشافعي سكان زفرش الكافي ذكر بما ذكرنا قول من الشافعي وفي الحلية المنصوص انه لا يقطع مهر مثلها
وفي شرح الوبيز للاصحاب فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين بالنقل والفرج احد هما انه لا يقطع كما قال
زفرش الثاني لا يقطع وهو اختيار الزفرش هو هو يغيره بالردة شافعي زفرش على حكم هذه المسئلة على حكم الردة يعني اذا
ارتدت الحرة قبل الدخول بها هم يقتل المولى امته شافعي ويعتبر ايضا بقتل المولى امته هم والجامع شافعي اي الجلبع
بين المقيس وهو قتل الحرة نفسها وبين المقيس عليه وهو رد الحرة قبل الدخول بقتل المولى امته هم ما بيناه شافعي وهو
ان من له حكم منع الميراث سيجازى بمنع الميراث وقياس زفرش بقتل المولى امته انما يصح على قول ابى حنيفة لان ابى يوسف
ومحمد لا يقولون لا يقطع المهر في قتل المولى امته هم ولنا ان بنات العبد على نفسه غير معتبرة في حق احكام النساء شافعي ولنا
قال ابو حنيفة ومحمد شافعي انما تقتل ويصل عليها هم فتشافعي اي قتلها نفسها هم موتها حتف انفسها شافعي فانما اذا
ماتت حتف انفسها لا يقطع مهرها بالاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته شافعي جواب عن قوله بقتل المولى امته هم لانه لا يبر
في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفاة عليه شافعي يعني اذا قتلها خطا وكذلك يجب النسيان على المولى ان كان عليها دين
هم واذا تزوج امته فالاذن في العزل شافعي وهو ان يطأ ما يعزل شهوة عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عند
ابى حنيفة شافعي العزل في الامته المملوكه كمال باجماع العلماء وفي الامته المنكوحه يجوز عند الشافعي في الاصح بغير الزنى
وبالاذن يجوز عندنا وللشافعي في وجهه والكل واحد ولكن ولاية الاذن للمولى عند ابى حنيفة هم وعند ابى يوسف
بمجرد الاذن اليها شافعي الامته قاله الاترازي وفي بعض نسخ الهداية وعن ابى يوسف ومحمد ان الاذن اليها وهو

والقتل في احكام الدنيا
جعل المهر فاحتمل
القصاص والدية فكذا
في حق الميراث فقلت
حرة نفسها قبل ان
يدخل بها زوجها فاعلمها
المهر خلا فالزفرش
هو يغيره بالردة
ويقتل المولى امته شافعي
ما بيناه شافعي
الميراث غير معتبرة
في حق احكام الدنيا
موتها حتف انفسها
قتل المولى امته يغيره
احكام الدنيا تجب الكفاة
عليه واذا تزوج امته فاذن
في العزل في المولى عند ابى
حنيفة ومحمد وعن ابى
يوسف ومحمد ان الاذن

لان هذه المسئلة من مسائل الجاهل السني ومجربها قديم محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تزوج امرأة فاراد
 ان يعزل عنها قال الاذن في العزل الى المولى ولم يذكر الخلاف فدل ان ظاهر الرواية عنهما كما قال ابو حنيفة
 ولهذا قال في غير الاسلام بنزد موسى في شجرة الجاهل الصغير وعن ابي يوسف ومحمد ان العزل اليها قلت وفي غير
 طلب ولم يذكر عنهما خلافا وفيه وعنهما بالاذن اليها وفي ملحق البحار الامتة تحت حر وعبد العزل الزوج عنهما الا
 باذن المولى عند ابي حنيفة رضيته لامة ولم ترض وبكذا في المبداء وقاضي خزان وقال ابن خرم في المحلى لا يل
 العزل عن النوة ولا عن الامتة وقال ابن المنذر في الاشراف يخص في العزل عن جارية بجماعة من الصحابة على
 بن ابي طالب وسعد بن ابى وقاص وزيد بن ثابت وابو ايوب الانصاري وابن عباس بجابر بن عبد الله و
 وابي الحسن بن علي وجواب بن الارث رضى الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس وعن ابي بكر وعمر
 ابن مسعود وابن عمر كراهية من لان المولى يفتهاش اي حق الامتة المنكحة من حتى تمثت اما ولاية المطالبة
 فلا يجوز بغير رضا احد وفي العزل من قبضتها فيشترط رضاها كما في النوة ش اي كما يشترط الرضى في النوة لان المطالبة
 الزوج بالوطى بالاجماع لان النكاح صيانة لها عن السباح وذالقة والمولى من بخلاف الامتة المملوكة ش حيث
 يجوز لربها ان يعزل رضىته ولم ترض من لانه لا مطالبة لها ش اي للامتة المملوكة من فلا يعتبر رضاها ش والكتابة
 كالامة عند الجمهور وقال لوقته في النكاح صريح ذلك عن الحسن وهو قول الحسن وابن قلابه وعبد الله بن زيد الحارثي
 وقال سفيان الثوري ان يزوجه بعد الكتابة فلا خيار لها وان تزوجه قبل الكتابة فلها الخيار وقال قوم انها تخير
 تحت العبد ولا تخير تحت الحر وهو قول الحسن والزهري وابي قلابه وعطاء وعروة ونسب ذلك الى ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما وهو قول ابن ابي ليلى والاوزاعي ومالك والشافعي وابن منبجل وابن ابي عمير وابي سليمان
 وداد والطائفي من وجه ظاهر الرواية ان العزل محل بمقتضى الولد وهو حق المولى فيعتبر رضا ش ولا حق للامة في
 قضاء الشهوة لان النكاح لم يشترع لها ابتداء وبهذا ولما لا تتك من مطالبة مولاهما بالزواج ويعد الزوج
 على ابطال نكاحها بلا استطاعة رايها وانما كانت الكراهية للولد والولد حق المولى فيشترط رضاها لا رضاءها وفي
 جامع المحبوبي على هذا الخلاف من المضمومة لو وجدت زوجا غنيا فعنده يكون للمولى وعندها لها وبه قال الشافعي
 ومالك واحمد والاصل فيه ما روى ان الصحابة استاذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل فاذا لم يزوجوا عنه
 بعض المفسرين في قوله تعالى فاتوا بكم الى شتم عزلا وان شتمتم عزلا وان شتمتم غير عزلا لما ان اليهود يذكرون العزل
 ويقولون هو الزوجة الصغرى فتمزلت فاجمعوا في الحرمة ان العزل لا يجوز بغير رضاها لكن ذكر في الفتاوى ان خاف

لان العزل يفتها
 حتى يثبت لها
 والاية المطالبة
 وفي العزل من قبض
 حرمها فيشترط
 رضاها كما في النوة
 بخلاف الامتة للملكة
 لو نكحها مطالبة لها
 فلا يعتبر رضاها
 وجه ظاهر الرواية
 ان العزل محل بمقتضى
 الولد وهو حق
 للمولى فيعتبر
 رضاها هو عين
 اشارة الى الحرمة

المولى

الولد السواء في الحرمة يسعد العزل في الحرمة بغير رضا بالفساد الزمان وكذا يسعد المعالجة لاسقاط الميسقين شئ من خلقة
ثم فاعزل باذن او بغير اذن ثم ظهر بها قبل بل كل نفيه قالوا ان لم يعيد اليها او عاودا لكن بال قبل العود قبل النفي وان
لم يزل للكل النفي كذا روى عن علي رضي الله تعالى عنه وبهذا فارت الحرمة بشئ اي بتعليقنا ان العزل كل بمقصود
الولد وهو حق المولى فارقت الامة المنكوبة الحرمة لان لما حق في الولد دون الامة فلما وجد الفارق بطل التماس
وان تزوجت امة باذن مولاهما ثم اعتقت فلها الخيار اذ كان زوجها او عبد اش يعني لما الخيار سواء كان زوجها حال
الا عتاق حرا او عبدا ان شارته اقامت معه ونكحات اختارت نفسها ففارقته ولا مهر لها ان لم يدخل بها الزوج وان كان
دخل بها فالمرء واجب لسيد باوان اختارت زوجها فالمرء لسيد با دخل الزوج بها ولم يدخل صم لقوله عليه السلام شئ
اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرء حين عتقت كملت بضعك فاخترى شئ هذا اخرجه الدامى قطنى عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء اذ يبيع ففقد عتق معك بضعك ورواه ابن سعد في الطبقات اخبرنا
عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن ابي بنده عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء لما عتقت قد
بضعك معك فاخترى وذا روى التبرجى ومسلم عن القاسم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت
في بريدة ثلاث سنة الى غير الحديث وفيه وعتقت فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فاختارت نفسها
فالتعليل بمالك البضع صدر مطلقا شئ يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على ثبوت الخيار ملك البضع ولم يفصل
بينما اذا كان زوجها حرا او عبدا هم فينظم الفصلين شئ اي فيمثل الفصلين وهو ما اذا كان زوجها حرا او عبدا
لا ثبت لها الخيار اذا كان زوجها حرا او عبدا قال مالك واحمد وهو مخرج به شئ اي الشافعى مخرج بهذا الحديث لان
التعليل بمالك البضع مطلقا فينظم الفصلين وتختلف الروايات في زوج بريدة بل كان حرا وعبد بين خير فان
لا يفرق بين الحر والعبد في ثبوت الخيار لما والشافعى يقول لما الخيار في العبد دون المومن احاديث انه كان حرا
وهو اذ الجماعة الاسلام من حديث ابراهيم عن الاسود عن عاتبة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله اني اشتريت
بريرة لا اعتقها الحديث وفي اخره قال الاسود فكان زوجها حرا قال النجاشى قول الاسود منقطع وقول ابن عباس
عبد الاح وخرجه النجاشى ايضا عن الحكم عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا قال النجاشى وقول الحكم مرسى
ومن احاديثه انه كان عبدا ورواه الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة
كان عبدا ويقال له من حيث الحديث منها لولا علمه وادوا ومن حديث هشام بن عروة عن عروة عن عائشة محمدا على
ما قبل في قصة بريدة وزاد وقال وكان زوجها عبدا فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حرا لم

وان تزوجت باذن
مولاهما ثم اعتقت
فلها الخيار اذ كان
زوجها او عبدا
لقوله عليه
السلام لم يبرء
حين عتقت
ملك بضعك
فاخترى
فالتعليل بمالك
البضع صدر
مطلقا فينظم
الفصلين
بينما اذا كان
زوجها حرا او عبدا
اذا كان زوجها
حرا وهو
مخرج به

ولأنه يتراد
الملوك عليها
عند العتق
فيملك الزوج
بعد ثلاث
تطليقات فقط
رفع أصل العقد
ومنع الزيادة
وكذلك الكتابة
يعني إذا تزوجت
بأذن موكلها
فقد عتقت قلب
نفسه رحمه الله
لا خيار لها لأن العتق
نفذ عليها برضاها
وكن المهر لها فلا
منع لاثبات الخيار
بجواز الامة
لأنه لا يقبل برضاها
وطنان العلة
الزيادة للملك وقد
وجدناها في
الكتابة لأن عدد
تسعة لقرآن ومطالع
فهي اثنتان

يغير ما ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن سماك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن بريرة
خير ما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا ومنها ما أخرجه البيهقي عن نافع عن كنفية بنت أبي عبد الله أن زوج
بريرة كان عبدا وقال اسناد صحيح وقال الطحاوي إذا تملك الأثر وجب التوفيق بينهما فنقول أنا وجدنا الحرية
تغيب الرق ولا ينعكس فحمل على أنه كان حرا عندنا ما خيرت عبدا قبله وإن ثبت أنه عبدا ولا يبقى الخيار لما يجب
الحرا إذا لم يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما خيرا بالكونه عبدا انتهى وقال الكاكي ولو تعارضت الروايات بقى قوله
عليه السلام لمكت بعينك فانخاري م ولأنه يتراد الملك ش ويلست تقول ما يتراد ملك الزوج يتراد وهو عليها
ش أي على الامة م عند العتق ش أي عند عتقها يعني عند عتق مولانا يا يا لانها كانت تخلص من زوجها قبل العتق
وطلاقين فبعد العتق لا تخلص منه الا بثلاث وهي معنى قوله م فيملك الزوج بعده ش أي بعد العتق م ثلاث تطليقات
ش فيتراد ملك الزوج عليها بسبب العتق بتطليقة فيملك ثلاث تطليقات ثم هي لا تملك ونفع ملك الزيادة
الابرغ أصل النكاح فيملك رفع أصل العقد فعلا لزيادة فثبت الشارع لها الخيار فلا يمكن من ذلك الا برفع
أصل النكاح فصار هذا كصبي بين اثنين كاتبة احدهما فلان حراير لكل لان له ان يرد نصيبه ولا يمكن ذلك الا برفع
الكل ولهذا لو اختارت نفسها كان نسخا لاطلاق الخيار بالبرغ لان سبب هذا الخيار معنى في جانبها وهو ملكها امر نفسها
وكل فرقة كانت بسبب جهة المرأة لا يكون طلاقا ثم خيارا يقتصر على المجلس عندنا وعند الشافعي في الأصح على القول
وفي قول على الترخي وفي الترخي قولان في قول إلى ثلثة أيام وفي قول إلى ان يمكن من وطئها وإن اختارت
نفسها فإن كان قبل الدخول فلا م لها لان نسخ النكاح با من قبلها وبعده فالمرسيد با وبه قال الشافعي رحمه الله
تعالى م وكذا الكتابة ش هذا لفظ القدرى وفسره المصنف بقوله م يعني إذا تزوجت بأذن مولانا ثم عتقت
ش بأداء بدل الكتابة كان لها الخيار سواء كان زوجها حرا أو عبدا لزيادة الملك عليها وبه قال الشافعي
وأما ك وأحمد م وقال يتراد الخيار لما لان العقد نفذ عليها ش أي على الكتابة م برضاها وكان المهر لها فلا معنى
لاثبات الخيار ش وتحقيق كلام زفر وثبوت الخيار من الامة لنفوذ العقد عليها بغير رضاها وسلامته المهر لمولانا وهذا غير مؤثر
بأن الامة المهر لها ولا ينفذ نكاحا الا برضاها وقال بن أبي ليلى ان اعانها على بدل الكتابة لا خيار لها وإن لم يعانها
فلها الخيار بخلاف الامة لانه لا يقبر رضاها في التزوج وقد ذكرناه م ولنا ان العلة ش أي علة اثبات الخيار
للاية بعد العتق م من زوايا الملك عليها وقد وجدنا ما ش أي العلة وهي ازوايا الملك عليها م في الكتابة ش
والدليل على ذلك قوله م لان عدتها ش أي عدة الكتابة م قرآن ش أي حيضتان م وطلقتان ش وكذا

الاول ما يشتر ان فازدوا كل ذلك بالعتق كما في الامامة اذا اعتقت فيكون لها الخيار ولان عليه الصلاة والسلام
خير ميرة وهي مكاتبة ولو قيل تحمل انها لم تكن مكاتبة وقت النكاح وحينئذ لم يكن نفوذ نكاحها برضاها فقلت
الظاهر انها كانت مكاتبة وقت النكاح لان الحال يدل على ما قبله على انه عليه السلام رتب الخيار على ملك
بعضها فكانت حرة لثبوت الخيار والعبرة لعموم اللفظ لا لمخصوص السبب فان قيل المكاتبة مأكلة لبعضها قبل العتق
ولمذا يكون البديل لها ولم يحل للمولى وطبها فلم يتناول النص قلنا انها ليست بأكلة لبعضها لانها لا تملك نفسها
جزوا فلا تملكه وان وجب البديل لها لانها احق بالنسابة ولم يحل وطبها لانه من نكاحها وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم اعتمدت صح النكاح في حق البسوط وكذا الحكم في العبد لو تزوج بغير رضى المولى وكذا لو باعه
ثم اجاز المشتري فكان التخصيص بالامامة لها مسئلة تملكها وهي المسئلة المتعلقة بالخيار قال الشافعي وما لك حمدا
لا يصح لانه نكاح الفضولي وبعبارة النساء فلا تنفذ اصلا عندهم وفي البسوط وعن زفر انه يبطل النكاح من لانها
شئ اى لان الامامة من اهل العباد شئ حتى لو اقرت بدين صحيح وتطالب بعد العتق والبيعة العباد من غير العتق
وهي فيها ميقة على اهل الحرية فينقض نكاحها من امتناع النفوذ لحق المولى شئ هذا جواب عما يقال اذا كان المولى
كما ذكرت فلا ينفذ نكاحها فاجاب بان امتناع النفوذ اى نفوذ النكاح لحق المولى من وقد زال شئ اى حقه بالعتق
ولا خيار لها لان النفوذ بعد العتق من فلا يتحقق زيادة الملك شئ للمولى من كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق شر
حيث يستحق المولى وقيم النكاح فعاد الحرية من جها من وان كانت تزوجت بغير اذنه على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها زوجها ثم اعتقها مولاها فانه لم يولد له شئ والنكاح صحيح ولا خيار لها وفي نفاذ النكاح خلاف زفر
كما في السئلة المتقدمه انما قال والمحال ان مهر مثلها ماية ليعلم ان السمسى وان زاد على مهر المثل فهو للمولى اذا كان المولى
قبل العتق وانما كان المهر كله للمولى من لانه شئ اى لان الزوج من استوفى منافع ملكه المولى شئ فيجب المهر
من وان لم يدخل بها حتى اعتقها فانه لم يولد له لانه استوفى منافع ملكه المولى شئ فيجب البديل من وان لم يدخل بها حتى
اعتقها فانه لم يولد له لانه استوفى منافع ملكه لها شئ فيجب البديل لها من والمراد بالمرء الالف السمسى شئ هذا جواب
عما يقال كان ينبغي ان يكون للمولى مهر المثل بالدخول قبل العتق بالغالب كما قال الشافعي وغيره وهو القياس
فاجاب بقوله والمراد بالمهر اى المراد بالمهر المذكور بقوله فانه لم يولد له وفي قوله بالمهر هو الالف السمسى لا مهر المثل من
لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد شئ لان وجوب العقد بالدخول انما يكون باعتبار العقد من صحت
التمسية وقد وجب السمسى شئ للمولى اذا اعتقها بعد الدخول وللامامة اذا اعتقها قبله فان قيل كيف يسند المولى الى وقت العقد

وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم
نقضت صح النكاح
لا يفسد اهل النكاح
وامتناع النفوذ
لحق المولى وقد
زال ولا خيار لها
لان النفوذ بعد
العتق فلا يتحقق
زيادة الملك كما
اذا تزوجت نفسها
بعد العتق فانكاحها
تزوجت بغير اذنه
على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها
زوجها ثم اعتقها
مولاها فانه لم يولد
لها لانه استوفى منافع ملكه
للمولى وان لم يدخل بها
حتى اعتقها فانه لم يولد
لها لانه استوفى منافع ملكه
لها والمراد بالمهر الالف
التمسية لان نفاذ العقد
بالعتق استند الى وقت
وجود العقد فصح التسمية
ووجب السمسى

والمانع من الاستنا وقايم لان المانع من الجواز هو الملك والملك قد زال بالعقود متفق الا يرى ان الامه اذا حرمت
حرمة غايظة على زوج كان لها قبل ذلك وتزوجت بغير اذن المولى فدخل بها فاعتقها المولى لا تحل على الزوج
الاول باعتبار العقد غير معتبر في حق هذا الدخول الذي كان قبل العقد اجيب بان ما ذكرته قياس لان القياس
هو ان يلزمه مهران مهر بالدخول قبل تناقض النكاح ويبدو المثل ومهر بالنكاح وهو المسمى لما ذكرت من وجوب المانع
عن الاستنسا والالا انهم استنصوا فقالوا يلزمه مهر واحد وهو المسمى وقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب بحكم العقد
اذا ولله لو وجب المهر وجبا بالدخول مضافا الى العبد بايجاب مهر خيرا بالعقد جميع بين المهرين بعقد واحد وهو
ممتنع من ولدناش اى ولاجل فناء العقد سنة الى وقت وجوب العقد ونسخت التسمية هم لم يجب مهر اخر بالوطي
في النكاح الموقوف لان العقد يستند بش الى اصله هم فلا يوجب بش اى العقد المتحد هم الاستنسا واحدناش لان
الايحوزان يكون في العقد الواحد مهران هم ومن وطى امته فولدت منه فمى ام ولد له ش اى للاب وهذا اذا
ادعاه الاب وثبت النسب منه انما ثبتت اذا كانت الامه في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى
هم وعليه قيمتهاش اى على الاب قيمته الجارية هم ولا مهر عليه ش اى الاب اى العقد اذا ادعى الولد سواء صدق له الاب
او لم يصدقه وتصير امه ام الولد للاب وبه قال احمد والشافعي في الصحيح وقال المزني لا تصير ام ولد له روى ذلك عن
مالك لانها ليست ملكا له وقت الاحبال وفي المبسوط وغيره العقر عبارة عن مهر الشل وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
هذه المرأة بكم كانت تساجر لزمانها مع جالها وبارا الاستيحا على الزمانا القدر الذي يستاجر على الزمانا يحل مهره وقال الشيخ
بعد قوله ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي وابن منبل يجب المهر وفي النهاية يجب به عليه مهر واحد على العن صعب
وفي القدر يجب يجب به عليه مهر واحد على العن صعب في القدر يجب يجب المهر فان احبها فالولد حر نسبا والجارية تصير ام ولد في
الانحر او التم كن ام ولد ابنه وعليه قيمتها مع المهر لا قيمته ولده في الاصح وفي المغني ان علقت منه صارت ام ولده
وهو قول الثوري واسحق ذكره ابن المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا تحل لم يجب المهر ولا يلزم الاب قيمته الجارية
ولا عقرها ولا قيمته الولد عند احمد قال وقال الشافعي يلزمه ذلك ان حكم بانها ام ولده وقال ابن قدامه في المغني قال
ابو حنيفة يلزمها قيمتها لانها حرمت على الابن فوطيها كالكلام وقال السروجي وغلط في النقل وهو كثير الخطا وغلط في نقل
نه جهنا ولو كان الابن زوجا اياه جاز النكاح عندنا وهو قول اهل العراق وعند اهل الحجاز لا يجوز وهو قول ابن منبل
وفي المبسوط لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنه عند الشافعي واعلم ان وطى جارية الابن لا يحل عند عامة العلماء
وقال ابن ابي ليلى لا بأس به اذا احتاج اليه وهو مذموم انس بن مالك بنى الله تعالى عنه قياسا على الطعام ومن عتق

ولهذا المهر

يجب مهر

اخرى كسرة

في نكاح

موقوف

لان العقد

فد عقد

باستنسا

النفاء فلو

يرجى

الامور

واما

ومن وطى

امه ابنه

فولدت

منه

فهي ام ولده

وعليه قيمتها

ولا مهر عليه

جاء

قوله الخامسة وقال السروجي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه وطى ابنته وذكر الترمذي ان العبد لو كان عبدا
او مكاتباً او كافراً لم تجز دعواه ولا ولاية والاب كالمجرب عند مدحه واما اب الام فلا ولاية به حال كذا في الجاه
المجرب فيهم ومعنى المسألة ان يدعيه الاب شئ انما في المسألة بهذا لانها من سبيل الجاه الصغير ولم يذكر فيه العبد
بل قال محمد بن يعقوب عن ابني خنيقة في رجل وطى جارية ابنة فولدت منه قال هي ام ولده وعليه قيمتها ولا مهر
وانما ذكر القدوري الدعوة في باب الاستيلاء وقال اذا وطى الاب جارية ابنة فجارت بولده فادعاه ثبت نسبه
وسارت ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عقربا ولا قيمته ولدها ومهرها اي وجهها فلما هم ان له شئ
ان للاب هم ولاية تملك مال ابنة الحاجة الى البقاء شئ اي صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وما لك الاب
من شئ اي غلامهم تملك جارية ابنة الحاجة الى صيانة المهر شئ لان المهر وجهه فوجب صون المهر عن التصليح
بمال الابن وذلك تملك جارية لتفريق فعل الاستناذ اذا استنذوا واذا خلا من الملك يعني واذا تملكها غرم قيمتها
لانه لان حاجة ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقاء هم غير ان الحاجة شئ هذا جواب عما يقال لو كان
صيانة المهر لبقاء الاصل لما وجب عليه القيمة كما في الطعام فاجاب بقوله غير ان الحاجة هم الى بقائه نسبه
وانما الاستيلاء الولد على احواله جارية والده للاستيلاء ولكونه غير ضروري هم فلهذا تملك الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة شئ لانه ضروري هم ثم هذا الملك شئ اي للاب هذا جواب عما يقال بطريق المعاوضة فان الاستيلاء
يعتد الملك كما في الملوكة او حق الملك كما في المكاتبه وليس شئ من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك
هم ثبت قبل الاستيلاء بشرطه شئ اي مال كونه شرطاً للاستيلاء هم اذا صح شئ يعني للاستيلاء هم حقيقة
الملك شئ كما في الملوكة هم او حق الملك شئ كما في المكاتبه هم وكل ذلك شئ اي حقيقة الملك وحق
هم غير ثابت للاب فيها حتى تجوز له التزوج بها شئ منع وجوده كقولهم مرض فلان حتى لا يجوز به بنته لعدم
ثبوت حقيقة الملك وحق الملك في جارية الابن للاب شئ يعني جاز للاب التزوج بجارية الابن ولو كان
فيها حتى لم يجز هم فلا بد من تقديمه شئ اي تقديم الملك على الوطى كماله يقع فعله اياها ولو كونه شرطاً لصحة الاستيلاء
وبشرطه شئ يسبقه هم فبين ان الوطى ياتي لملكه شئ اي كان الوطى وقع في ملكه هم فلا يلزمه العقر وقال في
والشافعي يجب المهر لانها شئ اي لان زفروا الشافعي هم يشترط الملك حكماً للاستيلاء وشئ فانه سقط
الا حصان بهذا الوطى ولو كان في الملك لما سقط احداهما فانه هم كما في الجارية المشتركة شئ فانه اذا استولدها
احدهما وادعى ولده فانه ثبت نسبه ويجب عليه نصف العقر هم حكمه الشئ يعقب شئ لان الاثر بعد الموت وحكمه شئ

ومعنى المسألة ان يدعيه
الاب وجهه لانه قد
ملك مال ابنة الحاجة
الى البقاء فله فله
جارية الحاجة الى
صيانة المهر غير ان
الحاجة الى البقاء
نسبه ووهبها الى البقاء
فله فلا بد ان يملك
الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ثم هذا
للملك يثبت قبل
استيلاءه بشرطه
المع حقيقة الملك
حقه وكل ذلك غير ثابت
فيما حتى يجوز له التزوج
فلا بد من تقديمه فبين
ان الوطى ياتي لملكه
فلا يلزمه العقر وقال في
والشافعي يجب المهر لانها
لانها يشترط الملك حكماً
لانه سقط
مستلزمه كل الجارية المشتركة
وحكمه الشئ يعقبه

والسلسلة معروفة قال

ولو كان الابن زوجا لكان له ولد

لحقه تمام ولده ولا قيمة

عليه وعليه المهر وولده

حركاته مع الزوج عندنا

خلافه لثان في تركها

عن ملك الاب لا يرث الابن

ملكها من كل وجه في الحال

ان يملكها الاب من وجه

كذا يملك من التفرقات

ملا يقيمها ملك الاب لكان

فذل الذي على انفسهم

لن يقطع المهر للشبهة فلا

جاز النكاح صارا بمصون

فلم يثبت ملك الامين

فلا تصير ام ولد ولا قيمة

عليه فيها ولا في ولدها

يملكها وعليه لثام النكاح

ولو انما ثبت به الملك او بجهة الملك الا ترى ان هذا الوطى ثبتت الاحسان بالاجماع حتى لو قد ذافسان بحسب على
 قاذو قد القذف وعليه شمس الولاية الخسري اما في الجارية المشتركة الملك موجود قبل الوطى فلا يحتاج الى تقديم التملك
 المعصية الاستيلاء ولكن ملكه ناقص فيجب نصف العقر بمصادفة الوطى للملك الغير من وجه فان قيل من العجب ان الجارية
 لو كانت مشتركة بين الاب والابن وولدت وادعاه الاب ثبت النسب فيجب العقر اجماعا قلنا العقر لان الوطى
 فيما نحن فيه مباح لمل الخالي عن الملك وشبهة فلا يحتاج الى اثبات الملك في الكل فيجب نصف العقر كما في المشتركة
 بين الوطى وبين ابني كذا في الجامع المحبوبي هو والسلسلة معروفة شمس اي في الجامع الصغير وغيره هو ولو كان الابن
 زوجا لكان له ولد من شمس اي من الاب هو لم تصرام ولده شمس اي الاب هو ولا قيمة عليه وعليه شمس اي
 الاب هو المهر وولده حر لانه صحيح التزويج عندنا خلافا لثان في شمس فعنده لا يجوز تزويج جارية الابن لان
 الاب هو حق الملك في مال ولده حتى لو وطى جارية عالمها بمرتها عليه لم يلزم منه المد كل من له حق الملك في جارية كذا
 تزويجها بالامام كالمولى او بالتزويج امته من كسب مكاتبه لان حق الملك من مال ولده ظاهر الا ترى ان استيلاء
 في جارية ابنه صحيح واستيلاء المولى امته مكاتبه غير صحيح ولنا ما ذكره المصنف بقوله لم يملكها شمس اي لخلوها الجارية
 هو عن ملك الاب الا ترى ان الابن ملكها من كل وجه شمس بدلالة حمل الوطى ونفاذا لا اعتاق هو فمن الحال
 ان يملكها الاب من وجه شمس لان المجمع بين الملكين شخصين في محل واحد في زمان واحد تمنع ولو كان الاب فيها
 حق ملك لم يحل لابن وطئها كالمكاتب لا يحل له وطئ امته هو وكذلك يملك الابن في التفرقات كالوطى والبصع و
 التزويج والبيعة والاعتاق والاعارة وغيرها هو بالابن في مهر شمس اي مع هذه التفرقات هو ملك الاب لو كان
 شمس اي ملك الاب هو فذل ذلك على امتقار ملكه شمس اي ملك الاب هو الا انه يسقط المهر شمس هذا جاز بما
 من جهة الخصم يعني ينبغي ان يحسب له بالوطى ثم ثبتت الاب حق الملك فاجاب بقوله الا انه يسقط المهر عن الاب
 للشبهة شمس اي لشبهة الملك بظاهر الحديث انت وملكك لابيك هو فاذا جاز النكاح صارا ما هو مصوننا بغير
 اي بالنكاح هو فلم يثبت ملك الامين شمس لعدم الحاجة اليه هو فلا تصير ام ولد له شمس لانه لو استولد با فزوج نصار
 ام ولد له فبالنكاح اي شبهة النكاح اولى ان تصير ام ولد له لانه لو استولد با فله يحتاج الى ملك الامين لم يكن اثبات
 الا لصيانة المهر ولا قيمة عليه فيها شمس اي ولا قيمة بوجهه على الاب في الجارية هو ولنا في ولدنا شمس
 اي ولا قيمة فيه في ولد الجارية هو لانه شمس اي لان الاب هو لم يملكها شمس اي لم يملك الجارية والابن هو
 وعليه المهر لا تزويج شمس اي لا تزويج الاب هو بالنكاح شمس اي بسبب النكاح التزويج ام المهر

هم وولد باحرلانه ملك اخوه فمعتق عليه شئ وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غير الوالد بن والمو
لود بن علي يحيى في الاعتاق وعن حميد الدين الضرير في اختلاف عند البعض يعتق قبل الانفصال وشره تعلق
في الارث حتى لو مات المولى وهو الابن يرث الولد على قول من قال يعتق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعتق
قبل الانفصال لا يرث واما اذا مات المولى لان الرق مانع من الارث قبل الوجوه هو الاول لان الولد حدث على
ملك الاخر من بين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالحدوث قال محمد في الجامع الصغير هم ناذ امانت الحرة عتقت
فقالتم لمولاه اعتقه عنى بالف فصل شئ اى ما قالته هم فسد النكاح شئ اى انفسخ وبه قال الشافعي والمولى
على الزوجة الف هم وقال زفر لا يفسد واصله شئ اى اصل هذا النكاح هم ان يقع العتق عن امره عند ما تكون
الولاية له ولو نوى به الكفارة شئ اى ولو نوى بعتقه الكفارة التي عليه اى كفارة كانت هم يخرج عن العدة عند
شئ اى عند زفر هم يقع عن المأمور لانه طلب من عتق المأمور عبده عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
ابن آدم فلم يصح الطلب فيقع العتق عن المأمور شئ اى لم يصح طلب العتق عن الاعتراف عن المأمور هم ولنا انه شئ
اى ان الاشان هم كمن يصح شئ اى يصح طلب الاعتاق هم سنة بتقديم الملك بطريق الاقتضاء شئ وهو بل غير
منطوقا بصحة المنطوق وزفر لا يقبل بالاقتضاء هم اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله يعتق طلب التملك منه
بالاقتضاء ثم امره باعتاق عبده الامر عنه شئ فيصير كانه قال اعبد الذي كان لك الان ملك لي بالف واعتقه عنى
فان قيل كيف يصح هذا لو مر ج به بان قال ملكه عتقك عنه ثم لم يكن وكذا بالاقتضاء لا يصح قلنا كمن شئ ثبت
ضمنا ولا يثبت قصدا هم وقوله واعتقه تملكه كانه شئ اى من المولى وهو المأمور هم منه شئ اى من الآخر هم ثم
الاعتاق عنه شئ بالنسب على انه خبر صار اى من المولى ثم يصير قول المأمور عتقت اعتاقا عن آخره فاذا ثبت
الملك لا يفسد النكاح للتناهي بين المملكين شئ اى بين ملك الرقبة وملك التمتع قال الا زنى وقال الكاكي
بين ملك البعين وملك النكاح فان قيل ينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبت ضرورة العتق وما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المملوك فساد النكاح قلنا ان شئ انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من لزوم
ثبوت الملك العامى عن تعلق حق الغير به فساد النكاح فان قيل اليس لانه اذا قال لعبده كعمرنيك بالمال عنه لا يعتق
فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التكفير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تصلح ان تثبت اقتضاء لان
الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير بالالتكفير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هم ولو قالت عتقه
عنى ولم تسم الا لا يفسد النكاح شئ يعنى لو قالت المرة المذكورة لمولى العبد عتقه عنى ولم تذكر الا لا يفسد النكاح

ودله احرلانه ملك اخوه
فتعتق عليه بالقرابة قال
واذا كانت الحرة تحت عبد
فقالتم لمولاه اعتقه عنى بالف
فجعل فسد النكاح وقال
زفر هم ناذ امانت الحرة عتقت
ان يقع العتق عن الامر عند
حتى يكون الكا ولا ولد لودى
به الكفاة يخرج عن عهدنا
او عنده يقع عن المأمور كانه
طلب من عتق المأمور عبده عنده
وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
ملكه ابن آدم فلم يصح الطلب
فيقع العتق عن المأمور ولنا
انه يمكن تفكيكه بتقديم الملك
بطريق الاقتضاء لا الملك شرط
لصحة العتق عنه فيصير قوله يعتق
طلب التملك منه بالالف
ثم امره باعتاق عبده الامر عنه
فان قيل كيف يصح هذا لو مر ج به بان قال ملكه عتقك عنه ثم لم يكن وكذا بالاقتضاء لا يصح قلنا كمن شئ ثبت
ضمنا ولا يثبت قصدا هم وقوله واعتقه تملكه كانه شئ اى من المولى وهو المأمور هم منه شئ اى من الآخر هم ثم
الاعتاق عنه شئ بالنسب على انه خبر صار اى من المولى ثم يصير قول المأمور عتقت اعتاقا عن آخره فاذا ثبت
الملك لا يفسد النكاح للتناهي بين المملكين شئ اى بين ملك الرقبة وملك التمتع قال الا زنى وقال الكاكي
بين ملك البعين وملك النكاح فان قيل ينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبت ضرورة العتق وما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المملوك فساد النكاح قلنا ان شئ انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من لزوم
ثبوت الملك العامى عن تعلق حق الغير به فساد النكاح فان قيل اليس لانه اذا قال لعبده كعمرنيك بالمال عنه لا يعتق
فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التكفير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تصلح ان تثبت اقتضاء لان
الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير بالالتكفير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هم ولو قالت عتقه
عنى ولم تسم الا لا يفسد النكاح شئ يعنى لو قالت المرة المذكورة لمولى العبد عتقه عنى ولم تذكر الا لا يفسد النكاح

ش قال لا تزاوي انما قال وهذا عند ابي حنيفة ولم يقل ابتداء عند ابي حنيفة بدون ذكر هذا لان مسئلة الله ذكر
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وهذا عند ابي حنيفة كشتا موضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان
يصنفها في الفصل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك الفصل هو المشتمل على نكاح الذمي وقد اراد بالكافر من الذمي
بدليل ما ذكره في بيان الدليل وانما لا تعرض بهم لذمتهم والشك لازمة له ولانه قال ان حرمة نكاح المعتدة
مجموع عليه فكانوا المتضمن لها والشك لا يلزم احكامهم فضلا عن ان المراد من الكافر المذكور في المسئلة المذكورة
هو الذمي وكان ينبغي ان يذكر في بابيه لاني باب الشرك الذي لا كتاب لانتفى قلت فعلى هذا الاسطابقة بين حجة
في الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التي صدر بها الكتاب م وقال زفر النكاح فاسد في الزوجين
ش اى في النكاح بغير شهود وفي النكاح في عدة الكافر م الا انهم لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة ش
اى قبل المرافعة م الى الحكم ش انما يتعرض لهم اعراضا عنهم لا تقربوا على منعهم القاش القبح وترك التفرق
لا يدل على الحرمة كما في عبادة الاوثان والسيران فاذا اسلموا اذ تراخوا اليها وجب التفريق دفعا للحرمة القاشية
م وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول ش اى في النكاح بغير شهود م كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني
ش اى في النكاح في عدة الكافر م كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد م له ش اى لزفر م الخطا
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تقربوا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله تعالى وان حكم بينهم بما انزل
المد والاتباع اهو انهم وقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود م على ما مر من قبل ش اشارة الى ما قال في اول
الذمي فيه تزويج النظر الى بقوله وهذا الشرع وقع مما ثبت الحكم على العموم م فيلزمهم ش اى الخطابات
مقتضا ما يلزمهم م وانما لا تعرض لهم لذمتهم ش اى لاجل كونهم التزموا عدة الذمة م اعراضا عنهم
م لا تقربوا ش على تعلم الباطل م فاذا تفرقوا ش الى الحكم م او اسلموا الحرمة ش اى ثابتة والحجة
سالية م وجب التفريق ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات م ولها ش اى لابي يوسف م
م ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغير اجمعوا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا
م فكانوا اسلمين لها ش اى خلافا لاطلا في قسم ايضا لانهم اتبع لنا ذلكنا لا تعرض بعقد الذمة فلما تراخوا
هو اسلموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام م وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيها ش بين العلماء فان الكاوين
ابي حنيفة وعثمان النبي سجودهم ولم يلزموا احكامنا جميع الاختلافات م ولكن عدم تعرضنا لاجل عدة الذمة
م لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم لا يطعنون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع وهذا

وخل زفر النكاح فاسد
في الذمي لان لا يدين
له قبل الاسلام
والرافعة الى الحكم وقال
ابو يوسف م في ما ذكره
في الوجه الاول كما قال
ابو حنيفة م في قوله
كما قال زفر رحمه الله
لان الخطا بطلت علمته
على ما مر من قبل فلو علم
واحد لا يتعرض لهم لذمتهم
او اسلموا لا تقربوا او اذا تفرقوا
او اسلموا او الحجة قائمة
م يجب التفريق ولها الى نكاح
المعتدة م على ما فكانوا
بغير شهود
ملتزمين لها من نكاح
مختلف فيه ولم يلتزموا احكامنا
مناجيم لا خلاف وانما
حنيفة م ان الحرمة لا
يمكن اثباتها حق الشرع
لانهم لا يطعنون بحقوقه

لا يتعذر من لم يسم في الحرة والخمسة عشر بخلاف الربى لانه مستثنى بقوله عليه السلام الامن الربى فليس بيننا وبينه عهد من ولا
 وجه لايجاب العدة حقاً لا زوج لانه شى اى لان الزوج هم لا يعتقد شى اى لا يعتقد وجوب العدة هم بخلاف
 ما اذا كانت شى اى الذمية تحت مسلم لانه شى اى لان المسلم هم يعتقد شى اى يعتقد وجوب العدة
 هم واذا صح النكاح بينهما من حال المرافعة شى الى الحاكم هم والاسلام شى وقوله حالة المرافعة من فروع بالابتداء
 وقوله هم حالة البقاء شى خبره هم والشهادة ليست شرطاً فيها شى اى فى حالة البقاء ولما دللنا على
 الشهادة لم يطل النكاح هم وكذا العدة لا تنافى فيها شى اى لا تنافى فى حالة البقاء هم كالمكروه اذا وطئت بشبهة
 شى يجب عليها العدة صيانة لمحق الوطى ولا يبطل النكاح القايم هم فان تزوج المجوسى استه او بنت ثم اسلم
 ففرق بينهما شى باجماع الايمت الاربعة هم لان نكاح الممار هم له حكم البطلان فيما بينهم عند هاشم اى عند
 ابى يوسف ومحمد لان الخطاب بمرتبة هذه الائمة مثل نعى دارنا وهم من اهل دارنا فثبت الخطاب فى حقهم اذ ليس
 فى وسع المعتلح التبليغ الى الكل بل فى وسع جعل الخطاب فيما يجعل شيوع الخطاب كالوصول اليهم الا يرى انهم لا يتوارثون
 بهذه الائمة فلو كان صحيحاً فى حقهم لتوارثوا هم كما ذكرنا فى المقتدة شى اشارة الى ما ذكرنا فى المسئلة المتقدمة
 بقوله ولما ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكما نوا ملزمين هم ووجب التعرض بالاسلام فيفرقوا شى
 لان لا سلام ينافيه ولم يلها دخل فى حكم الاسلام فيفرق بينهما وفى العناية اذا اسلم احد هما فرق بينهما القاضى
 سواد وجه التراجع اذ لم يوجد وقال محمد اذا وجد الرفع من احد هما يفرق والا فلا على ما يجي الآن وفى المبسوط لتزوج
 الذمى محرمة لا يتعرض له وان علم القاضى بالمهرى افعا اليه الا فى قول ابى يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك
 لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين المجوس وممارهم قلنا هذا غير مشهور وانما المشهور
 ما كتب عن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الى الحسن البصرى ما بال الخلفاء والراشدين تركوا اهل الذممة
 وما هم عليه من نكاح الممارم واقضا المحذور والخننا زير فكتب اليه انما بذلوا الجزية ليرتكو ما يعتقدون وانما انت
 متبع واست بمبتدع والسلام ولان البوالة والقضاة من ذلك الوقت الى يومنا هذا لم يشتغل احد منهم بذلك
 مع علمهم بما شرعهم ذلك فحل محل الاجماع هم وعنده شى اى عند ابى حنيفة رحمة الله تعالى هم له حكم الصحيح شى
 اى لنكاح الممار هم حكم الصحة هم فى الصحيح شى اخر زب عن قول شايخ العراق ان حكم البطلان فى حقهم كقول ابى يوسف
 ومحمد فلا يتعرض لهم لعقد الذممة والصحيح ان الخطاب فى حقهم كانه غير نازل لانهم كيدون المبلغ وغير معلن عد هم سال
 ودلاية الازام بالسيف والحماية ونحوها فقطعت بعد الذممة وقصر حكم الخطاب عنهم وشيوع الخطاب اليهم انما يقرب فى حق

وجه الى الجباب
 بعدة حقاً لا زوج
 ما لا يعتقد لا يخلو
 ما اذا كانت تحت
 ما لا يعتقد
 لا اصح النكاح فحالة
 لا رغبة ولا اسلام
 حالة البقاء فيها
 ثبت شرطاً فيها
 وكذا العدة لا تنافى فيها
 كالمكروه اذا وطئت
 بشبهة فلا اثر في المجوس
 ما دلوا بنبوته فلو اسلموا
 فرق بينهما لان النكاح الممار
 حكم البطلان فيما بينهم
 منه كذا ذكرنا فى المقتدة
 ووجب التعرض بالاسلام
 فذمة عند حكم
 لصحة فى الصحيح

من يعتقد رسالة المبلغ فاذا اعتقدنا بالاسلام نظر حكم الخطاب هم الا ان المزمع في جواب عن هذا التشكيك
 ووجوب الحرمية من تنافي بقاء النكاح فيفرق شئ بينهما كما لو اعترضت الحرمية على نكاح المسلمين برضاء او
 معاهم بخلاف العدة لانها لا تنافي شئ اي لان العدة ثلاثا في بقاء النكاح
 هم ثم باسلام احد هما يفرق بينهما شئ بالاتفاق هم وبمرافعة احد هما عند الاشئ اي لا يفرق بينهما عند ابى غنينة
 هم خلافا لما شئ اي لابي يوسف ومحمد وقدم الكلام فيه عن قريب هم والفرق شئ يعني بين التفرق باسلام
 احد هما وعدم التفرق بمرافعة احد هما ان استحقاق احد هما شئ يوجب النكاح وهو قوله هم لا يبطل بمرافعة
 صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده شئ يعني اعتقاده بمرافعة صاحبه وبذا المعنى موجود فيها اذ اسلم احد هما ايضا لكن
 تبرج الاسلام فيفرق بينهما باسلام احد هما وهو معنى قوله هم اما اعتقاد المصنف شئ على دينه الباطل لا يعارض
 اسلام المسلم لان الاسلام يعطى شئ على كل شئ هم ولا يعطى شئ اي لا يعطى عليه شئ فلا يعارضه امر الاخر
 على دينه هم ولو ترافعنا شئ يعني ترافع كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتها كتحكيمها شئ يعني
 اذ حكمنا رجلا وطلبا منه حكم الاسلام له ان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك اعموم ولايته هم ولا يجوز ان تبرج
 المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لانه يستحق القتل شئ اي لان المرتد يستحق القتل بنفس الردة لقوله عليه السلام
 من غير دينه فاقتلوه فلا ينظم نكاحه مصالحة من يسكن والا زدواج والناسل لان ذلك للبقاء وهو يستحق
 القتل فصار كاليت فان قيل يرد عليه شئ القتل قصاصا فانه يجوز له التزوج قلت القوم منه وبالله فيه غللا
 المرتد لانه لا يرجع غالبا اذ قد نزل بعد اطلاعه على محاسن الاسلام فيكون ارتداده عن شبهة قوية عنده وقال
 يرد عليه ما يجوز قال لا يجزيه ان تزوجك فانت طالق ثلاثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا ينظم به المصالح لانه يقع
 به الطلاق الثلاث عقيب النكاح وثبوت النسب مشترك وقال لكاكي ولا يقال مشركا العرب لامة لهم فانه
 لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لانا نقول لهم لامة لاننا نفي بالامة وينا يعتقد الكافر
 صحة ولم يكن اقرب بطلانه وقد وجب الحد فيهم هم والامهال لصورة التماس شئ هذا جواب سوال وهو ان يقال
 ينبغي ان لا يميل المرتد لانه يستحق القتل فاجاب بقوله والامهال اي مهال المرتد ثلاثة ايام لصورة التماس ليقابل
 فيما عرض له من الشبهة فصار اذ ذلك جعل كانه لا حياة له حكمهم والنكاح يشغله عن شئ اي عن التماس هم
 فلا يشترع في حقه وكذا المرتدة لا تزوجها مسلم ولا كافر لانها محبوسة التماس وخدعت الزوج تشغلا ولا لانه لا ينظم
 بينهما المصالح والنكاح ما شرع بمينه بل لمصالحه شئ اي لمصالح النكاح من السكن والا زدواج والناسل والتمسك

الان الحسية تنافي بقاء
 النكاح بغير تنافي بقاء
 العدة كما لا تنافي فيهم
 بل سلام احد هما يفرق بينهما
 ومرافعة احد هما لا يفرق عنده
 خلافا لما والفرق ان
 استحقاق احد هما لا يبطل
 بمرافعة صاحبه الا لا يتغير
 اعتقاده اما اعتقاده للمص
 بال كفر لا يعارض اسلام
 لان الاسلام يعطى شئ
 ولو ترافعنا يفرق بينهما
 لان مرافعتها كتحكيمها
 ولا يجوز ان يزوج المرتد مسلمة
 ولا كافرة مرتدة لانه يستحق
 القتل ولا يميل المرتد لانه
 والنكاح يشغله عن شئ
 في حقه كذا المذهب لا يزوجها
 ولا كافر لانها محبوسة التماس
 وخدعت الزوج تشغلا ولا لانه
 لا ينظم بينهما المصالح
 ما شرع بمينه بل لمصالحه

فاذا قامت المصلحة بالردة لم يشترع اصلاهم وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه شى اى على دين الاسلام با جماع الايتمه الاربعة ولا يتصور فيها اذا كان الزوج كافرا او المرأة مسلمة بل يذا في حالة البقاء وان اسلمت المرأة ولم يعرض الاسلام على زوجها تولدت قبل العرض هم وكذلك اذ اسلم احد هما شى اى احد الزوجين هم وله ولد صغير شى الواو فيه للحال هم صار ولده مسلما باسلامه شى اى باسلام احد الزوجين هم لان في جملته يتخاله شى اى لان جمل الصغير تبعا للذى اسلم منهما هم نظر اليه شى اى للصغير اى نظر لكون اعظم من الاسلام وفي الدنيا مع يريده اذ كان الصغير مع من اسلم في دار واحدة وان كان الصغير في دار الا ومن اسلم منها وفي دار الحرب وان كان في دار الاسلام والصغير في دار الحرب لا يصير مسلما هم ولو كان احدهما كتابيا شى اى ولو كان احد الزوجين من اهل الكتاب هم والاخر مجوسيا شى او وثنيا والحاصل ان الاخير من اهل الكتاب هم فالولد كتابي متى يجوز لمسلم من انكحة وتخل ذبيحة لان فيه نوع نظر له شى لان في جمل الصغير نوع نظر له هم اذ المجوسية شرش من الكتابية هم والشافعي نجما لفا فيه شى اى في جمل الولد تبعا للكتابي هم للتعارض شى لان جعله تبعا للكتابي يوجب حل الذبيحة والنكاح وجعل تبعا للمجوسى لا يوجب ذلك فوقع التعارض ما ذالك كفر كله واحدة والترجيح للمجوس هم ونحن بينا الترجيح شى وهو قوله لان فيه نظر الامن حيث حل الذبيحة وجواز النكاح فان قلت على ما ذكرت كل واحدة منا ومن النقص ذهب الى نوع ترجيح فمن اين تقوم المجبة قلت ترجيحنا بدفع التعارض وترجيحه بدفعه بعد وقوعه والدفع اولى من الرفع لان حكم من دفع لا يرفع ثم اعلم ان الشافعي فيما اذا كان الاب كتابيا قولان احدهما ان تبع له حتى يخل ذبيحة ومن انكحة وبه قال احمد تغليباً للتحريم ولو كانت الام كتابية والاب مجوسيا جعل تبعا قول واحد حتى لا تحمل من انكحة وذبيحة وبه قال وفي الرافعي يقع الاب اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسية قولان وفي البسيط في المتولد بين اليهودى والمجوسى قولان احدهما التحريم والثاني هو الاصح النظر الى الاب وتغليب جانب النكح وفي الجواهر ان اسلم الزوج تفر الكتابية على نكاحها ويعرض اليها الاسلام فاذا ابنت وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال اشهب تعميل الفرقة قبل الدخول كقول الشافعي واحمد ويتنظم فراغ العدة بعده كقولهما وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده تعفت على انقضاء عدة وفي التمسيد قال مالك اذا اسلم بعد انقضائها في نهيته فان نكحت قيل ان تقدم او سحها اسلامه فلا سبيل له عليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احرى بها وقال بن قدامة يعرض عليها الاسلام ان كانت حاضرة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وعن احمد وابيان في اعتبار العدة احدهما هو احرى قبل انقضاء

فالكلن احد

الزوجين

مسلم

ولد على

دينه

ان اسلم

احدهما وله

ولد مسلما

باسم الكتاب

في جعله تبعا

نظر له وكان

احدهما كتابيا

والاخر مجوسيا

فالولد كتابي

لان فيه نوع

نظر اذ المجوسية

شروطه والشافعي

يخالف تغليباً للتحريم

ونحن اثبتنا

الترجيح

محدثا ومن الاخرى ليعمل بالفرقة واختار المال والصابغ ابو بكر وهو قول طاوس وعكرمة وقتادة والحكم وعمر بن
 عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعن علي رضي الله تعالى عنه يوافق اذا اسلم ما دامت في دار جبرتها وليس في
 يوافق بها ما دامت في المصر ومن ابراهيم بن ابي ان علي نكحها ثم واذا اسلمت المرأة ونكحها كما في الرواية في المال و
 اطلق للكفر في قول كافر لعدم بقائه المسلم مع الكافر اى كانه كان هم عرض القاضي عليه الاسلام فاذا اسلم في المرة
 وان ابى شى اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان فلك طلاقا عند ابى حنيفة وميمش لانفساخ لانه فاسد
 الاساك بالمعروف من جانبين فمقتضى العسر والاحسان فان طلق والا فالتعاضى نائب متناهي هم وان اسلم الزوج في
 مجبوتيه عرض عليها الاسلام شى وقيد بالمجبوتيه لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفريق هم فاذا اسلمت فليست
 واذا ثبت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون طلاقا في الوجهين شى اى لا يكون
 التفريق طلاقا عنده سواء كان بابا الزوج او بابا المرأة بل يكون فسخا وقايد انه لا ينقص من عدد الطلاق شى
 هم لا تعرض شى اى عرض الاسلام هم فمذهبنا وقال الشافعى لا يعرض الاسلام لان فيه شى اى لان في انفس
 هم تعرضوا لهم وقد ضمننا بعقد الفدية ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح شى اى فيه ان ملك النكاح هم قبل فخل
 غير متاكده شى فينتقل من نفس الاسلام بعده شى اى بعد الدخول هم متاكده شى فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين هم
 فيما جل شى اى التفريق هم الى انقضاء ثلاث حيض شى قال الشافعى قوله ثلاث حيض ليس بصواب بل الصواب
 ثلاثه الطهر لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعى يقول ينبغي ان يتاحل عندكم الى انقضاء ثلاث
 حيض هم كما في الطلاق شى يريد ان نفس الطلاق قبل الدخول يرفع النكاح ويعد اليرفع الابعده انقضاء العدة
 ويقول الشافعى قال احمد وقال احمد في رواية نفي النكاح في الحال وقال مالك ان اسلمت الزوجه او لا فالحكم
 على ما ذكره الشافعى وان اسلم الزوج او لا فان اسلمت في الحال يقيم على نكاحها والا فمخرج نكاحها هم ولما ان المتعا
 شى بالنكاح من السكن والا زواج هم قد فاسدت فلا بد من سبب يبنى عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصلح سببا
 شى للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المتعا ص بالاسلام شى ان اسلم هم او ثبتت الفرقة بالايباء
 شى اى بايباء الزوج عن الاسلام اى باستناده عنه ومنه يبين ما روى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان مباح
 في قهر الملك اسلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه بعرض الاسلام على زوجها فقال ان اسلم والا فارق بينهما ويروى
 ان وجه قاتنا اسلم في عهد على رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فابتدت ففرق بينهما كذا في المبسوط والدرر
 كل سيد من العمر والذال لغة فيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الاكل منها حاصل ان سبب الفرقة الا

واذا اسلمت المرأة وشرها
 كافر عرض القاضي عليه السلام
 فان اسلم في امرته وان ابى
 فرق بيني ملكا كان ذلك طلاقا
 عند ابى حنيفة وميمش لان
 اسلم الزوج وتحتة لم يجر
 عرض عليها الاسلام فاذا
 اسلمت في امرته وان ابى
 فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة
 بيني ما طلاقا قال ابو يوسف
 لا يكون الفرقة طلاقا في الزوجين
 اما العرض فمذهبنا وقيل
 لا يرفع النكاح بالفرقة
 فمذهبنا بقوله
 ان لا تعرض لهم لان مال
 النكاح قبل الدخول غير متاكده
 فيقطع بنفس الاسلام بعد
 متاكده فينقل الى انقضاء
 حيض كما في الطلاق وان
 قد فاقوا بدعي سبب يبنى عليه
 الفرقة والاسلام طاعة لا يصلح
 سببا لافترق بينهما ويروى
 من
 المتعا ص بالاسلام

انما يستلزم ان لا يكون
 لبيد في شدة كراهة الزوجين
 فلا يكون طلاقا كالفروقة بسبب
 المانع وهما ان كلاهما اعتنع
 عن الاصل بالاعتناء مع قدرته
 عليه بكلاهما فينبوب
 القاضي منابه في التبرع على التبرع
 والفتنة اما المرأة فليست باهل
 للطلاق فلا ينيوب منها
 عند ابراء حلفت له الزوج
 بيني ما بالها فلهما
 ههنا كان حلفت له التكاثر
 بالذخول وان ابيك دخلها
 فلا كراهة لان الفتنة من قبلها
 والزوج لو كان فاشبه بالزوج والمطوعة
 ولا اهلست المرأة في ذلك الزوج
 كذا في قوله المروي في تحريمه
 الفتنة عليها حتى تحجب تلحق
 ثم يتي من ذبحها وهذا
 لا يسلو ليس سببا للفرقة
 والعرض على الاسلام متعذر
 لعدم الكفاية ولا بد
 من الفتنة دفع الفساد

من الاسلام لان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كفر من بقي عليه لانه موجود قبل هذا فلم يصح سببا الا بالانه صالح
 بسبب النعم واذا اضيف القول اليه اضيف ما يشار به الفتات وبوالفرقة فكانت الفتنة مضافة الى الايام ولما فرغ المصنف
 عن المبحث مع المشافعي شرع في المبحث مع ابى يوسف وهو قوله مع وجه قول ابى يوسف ش ان الفتنة بسبب
 وبوالا باوش يشترك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اي الفتنة مع طلاقا ش بل
 يكون فتنة عند انشأ في سبب اختلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما مع الفتنة بسبب الملك ش بان ملكا من الزوجين
 الآخر اذا الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما لا يكون طلاقا مع ولما ش اي لابي حنيفة ومحمد ان بالابا
 اي ابا الزوج عن الاسلام مع اتفق على الامساك بالمعروف مع قدرته على ش اي على الامساك مع فينبوب القاضي منابه
 في التبرع ش بالامساك مع كفاي الجب والفتنة ش اي كما اذا وجدت زوجا مجبوا وهو مقطوع الذكر والفتنة
 ووجده غنيمتا فان القاضي يفرق بينهما عند طلب المرأة اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينيوب ش القاضي
 مع منابه عند ابراء ش اعدم تصور التبرع منها ثم اذا فرق بينهما باياها فلما المهران كان دخل بها التكاثر
 اي لتاكدهم بالذخول فيكون له المال لهم وان لم يدخل بها فلما لمهلا لان الفتنة من قبلها والمهر لم يتاكدهم
 لعدم الدخول مع فاشبه الرودة ش يعني كما اذا ابدت قبل الدخول والعبادة بالتمتع والمطوعة ش واشبه المطوعة
 ايضا بان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا الفتنة العدة بعد الدخول و
 قال الا تراه في المطوعة فتخرج الواو ولا كسر بالانها مصدر اي مطوعة المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الواو ايضا ويكون اسم
 الفاعل من طواع ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطوعة لابن زوجها في تملك نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا ينبغي هذا على
 المذوق واذا اهلست المرأة في دار الحرب وزوجها كافرا وسلم الحرب وتحت مجوسية لم تقع الفتنة ش بينهما في الصورة
 مع حتى تحيض ثلاث حيض ش وان لم تكن ممن تحيض ثلاثا ش ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفتنة ثم لا يبرن ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة مع ثم يمين من زوجها ش اي بعد ثلاث حيض كما ذكرنا مع وهذا ش اشارة الى ان للبدن
 للفرقة من سبب الاسلام وكفر المهر واختلاف الدين لا يصح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة
 بين ذلك بقوله لان الاسلام عامم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية مع لانعدام يد اهل الاسلام
 عن دار الحرب ش ولا يبرن الفتنة دفعا للفساد مع وهو كون المسلم تحت الكافر قوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحو عرضت الناقة على الخوض والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذر الا انه قلب الكلام لعدم طلاق
 كما في قوله ادخلت النار في الاصبع والاصل ادخلت الاصبع في النار فلهذا تعذر سبب صنف الحكم الى الشرط واد

ويجوز قوله هم فاقمتا شرطها ويصنع الحين مقام السبب ش لان الشرط يعين اليمين عند تعذر الاضافة
الى السبب السبب هم كمانى حجر البير ش على فادعة الطرفين فان وقع فيها انفسان فان الضمان على الحما فولا يمكن إضافة
الى العلة في عرفه فاضيف الى الشرط وهو الحضر وتحقيقه ان علة الوقوع فعل الواقع فلا يصلح سببا لعدم
التعدي لانه امر طبعى لا يصنع لواقع فيه وسبب الوقوع مشبه فلا يصلح سببا لاضافة الحكم اليه لانه مباح فاضيف الى ضابط
الشرط وجوب الحما فلا ان ازالة سكنة الارض بالحضر فاذا كان كذلك فوقت الفرقة لانقضاء مدة العدة اعني ثلاث حيض
اكان ممن تحيض او منى ثلاثه اشرا فكانت ممن لا تحيض وبصره الكرخى في مختصره وذلك لان الطلاق بسبب البينة
وانقضاء العدة شرطها هم ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعى يفضل بينهما ش حيث يقول لان كان
قبل الدخول تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على انقضاء ثلاث حيض هم كما مر ليش اى للشافعى
هم في دار الاسلام ش من قوله فان كان قبل الدخول بالتفصيل المذكور الان وتقبله قال مالك وامره هم واذا وعت
الفرقة والمرأة حريته ش اى والحال ان المرأة حريته هم فلا مدة عليها ش اى على الحرية بالاجماع لان حكم الشرع
لا يثبت في حتما ذكره في شرح الطحاوى سواء كان قبل الدخول او بعده هم وان كانت هى ش اى الحرية هم المسلم
فكذلك ش لامة عليها بعد الدخول هم عند ابى حنيفة خلافا لما ش اى لابي يوسف ومحمد وبه متعلقة بما قبلها
بيانه ان احد الزوجين اذا اسلم في دار الحرب تقع الفرقة بانقضاء ثلاث حيض وبعده لك لا تزم العدة على المرأة سواء
كانت مدخلا بها او لا وانما تغير حريته اعمى مجوسية او غيبية فلا عدة عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عدة عليها
عند ابى حنيفة لانه لا يوجب العدة على المسلمة من الحرب واصل المسئلة في المساجرة الى دار الاسلام فانها اذا اخرجت الى
مسلمة او ذممية لم يلزمها العدة في قول ابى حنيفة الان تكون عاتلح لا تخرج حتى تنفع حملها هم وسياتي بيانها
المدى تعالى ش اى في مسئلة المساجرة قال الا ترى بعد ثلاثه عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاول
هم واذا اسلم تخرج الكتابية فيما على نكاحا لانه صحيح بينهما النكاح ابتداء فلان يبقى اول ش لان البقاء اسلم من الاشياء
فكم من شى تحيل من النكاح حالة البقاء وان لم تحيل في الابتداء الا ترى ان المنكحة اذا وطئت بشبهة يعتد به وتبقى منكحة
علا بغير نكاح المعتدة من وطئ بشبهة ابتداء هم واذا خرج احد الزوجين الى النكاح وفي بعض نسخهم قال واذا خرج
اى قال القدورى واذا خرج احد الزوجين هم الى النكاح اى الى دار الاسلام هم من دار الحرب ش حال كونه مسلما
غير من غيرهم اذا خرج من غيرهما تقع الفرقة بالاجماع اما عندنا فلبناين الدارين واما عندنا في نكاح القهر كرهت كذا في المنسوط
اليزيدى هم ووقعت البينة بيننا وقال الشافعى لا تقع ش وقال شمس الائمة الشرى يستوى في وقوع الفرقة

فاقتنا شرطها
وهو معنى المحيض
مقام السبب كمانى
حجر البير ولا فرق بين
المدخول بها وغير
المدخول بها والشافعى
يفصل كما مره في دار
الاسلام واذا وقعت
الفرقة والمرأة حريته
فلو عت عليها وان
كانت هى المسلمة
فكذلك عند ابى
حنيفة خلافا لما
وسيا قبلها انشا
الله تعالى ولا اسلم
تزوج الكتابية فيما
على نكاحا لانه هم
الكاك بينهما ابتداء
يبقى الى قال واذا
خرج احد الزوجين الى
من دار الحرب مسلما
وقعت البينة
بينهما وقال الشافعى
لا يقع

دلو سبي احد الزوجين
وقعت البينونة بينهما
بغير صلوة ولا سبيل
مع اتيقن البينونة وقال الشافعي
وقعت فالصالح ان السبب
هو التباين دون السبب عند
وهو يقول بعكسه لان
التباين اثره في انقطاع الو
لاية وذلك لا يؤثر في الفرقة
كالجرحي المستامن والمسلم
المستامن اما السبي فيقتضي
الصفا للسبب ولا يفتق
الابانقطاع النكاح ولهذا
يسقط للدين عن ذمة
السبي ولنا ان مع التباين
حقيقة وحكم لا ينظم
المصالح فشا به المحمية
والسبي يوجب ملك
الرقبة وهو لا ينافي
النكاح ابتداء فلذلك
بقاء فصار كالشراء ثم
هو يتيقن الصفا في
محل عمله وهو المال
لا في محل النكاح

بما بين الزوجين ان تزوج احدهما مسلما او ذميا او خرج مستامنا ثم سلم او صار ذميا او صار من اهل ارمنا وفائدة وقوع
البينونة حل وطى تلك الامة لمن وقعت في سهمه بعد الاستبراء وان كان الخارج يجوز لان تزوج ارجاسا
او اختا المكنت في هذا الاسلام هم ولو سبي احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما شافعي اتفاقا وهم وان سبيا معاش اي
الزوجان هم لم تقع وقال الشافعي وقعت فالصالح ان السبب شافعي سبب وقوع البينونة هم عندنا بالتباين
اي تباين الدين هم دون السبي شافعي وجها ولم يوجد هم وهو بعكس شافعي الشافعي بعكس ما قلنا حيث يقول ان
يوجب البينونة لا التباين وبه قال مالك واحمد حتى لو خرج احد الزوجين اليها مسلما الا تقع الفرقة عندهم على اسلام
هم له شافعي اي للشافعي ص ان التباين اثره في انقطاع الولاية شافعي وهو سقوط ملكية عن نفسه والمسلم
وذلك شافعي اشار الى انقطاع النكاح كالحربي المستامن يعني اذا حصل دارنا بان انقطعت
ولاية ولا تقع الفرقة بينه وبين امراته ص اما السبي فيقتضي الصفا بالمذهب اي ان يخلو من اي شافعي صفا السبي هم للسبب
شافعي وايضا في الملك في السبي للسبب ص ولا يفتق الابانقطاع النكاح شافعي الزوج عن المحمية هو وهذا شافعي
لقول يتيقن الصفا هم يسقط الدين شافعي الذي للكفار هم وعن ذمة السبي شافعي صفا السبي صا لانا ان
التباين حقيقة وحكم شافعي اي من حيث الحقيقة ومن حيث الحكم ما حقيقة فبان يكون احد جانبي دار الحرب حكما لانه فيه
الرجوع واما حكما فبان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل اقرار السكنى وفي النهاية وفي قوله
حكما جواب عن قوله كالحربي المستامن المسلم المستامن لان الحربي المستامن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو
في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلهذا لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستامن حتى لو انقطع نية
الرجوع كان حكمه التباين ثابتا في حقه ص لا ينظم المصالح شافعي والنكاح شرط للمصالح لا بعينه هم فشا به المحمية شافعي
اي فشا به التباين المحمية يعني اذا عترضت المحمية على النكاح فانه لا يفتق معها الفوات نظام للمصالح كذا هنا التباين
هم والسبي يوجب ملك الرقبة شافعي بهار دليل الخصم تقديره ان السبي يوجب ملك الرقبة هم وهو شافعي اي ملك الرقبة
هم لا ينافي النكاح ابتداء شافعي بان وجب استغفرهم فلهذا لم ينافيهم بقاوش بان شافعي منكوبة الغير هم
وصار شافعي السبي هم كاشرا شافعي اي كاشرا من غير من حيث ان النكاح لا يفسد بالاشرا فلهذا لم يفسد السبي
المنافاة وكذلك الصدقة والعبدة هم شافعي شافعي اي السبي هم يقتضي الصفا شافعي يعني مسلما ان السبي يقتضي الصفا لئلا
هم في محل عمله وهو المال لا في محل النكاح شافعي وهو منافع البضع باعتبار كونها ادمية شافعي وذلك ليس محل عمله لان ذلك
من الخصائص الانسانية لا المالية وقد اخرج في هذا الكلام الجواب عن قوله وهذا يسقط الدين عن ذمة السبي لان الدين فيما

وهو محل عمل النساء في الرقبة وقوله وفي المستامن جواب عن قوله كالحربي المستامن وكان قد حذر
 بقوله وحكما عن ذلك فان التباين وان وجد في المستامن حقيقة لكنه لم يوجد حكما في معنى قوله وفي المستامن لم يتبين
 الدارين حكما قصد الرجوع في شئ الى دار الحرب والرجوع منصوب على انه مفعول لمصدر والمصدر عمل فاعله
 قلت استدلال شافعي رحمه الله تعالى بقضية زينة بنى الله تعالى عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها باجزة
 من مكة الى المدينة وخلقت زوجهما باعاص بكة فزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول فعلم ان التباين
 لا يوجب الفقرة قلت ردوا عليه السلام بالنكاح الجدي يعني قوله بالنكاح الاول في سورة النكاح الاول وقسم في الشرح
 عند الترمذي وابن ماجه واهما نهاروت بعدت سنين في رواية وفي اخرى بعينتين وعند الفقيه ثبوت الفقرة بالفتا
 اربعة وان لم تثبت التباين فكيف يتجيز به علينا فان قلت استدلال ايضا بحديث ابى نعيم فانه سلم الظاهر ان في حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح بينه وبين امراته منه ولما فتح عليه السلام مكة برب عكرمة بن ابى جهل وعكرمة بن خرازم
 حتى اسلمت امراته كل منها واخذت الامان لزوجها وذهبت فجات به ولم يحجبه عليه السلام النكاح بينما قلت الصحيح
 ان ابانين لم يحسن سلامه يومئذ وانما اجازة رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفاة عمه العباس رضي الله تعالى عنهما
 وعكرمة وعكرمة بن خرازم انما هربا الى اساطل كانت من حدود مكة فلم يوجد تباين الدارين وقد قال الزهري ان الاسلام
 يميز بين دار الحرب بعد فتح مكة ولم يوجد تباين الدارين يومئذ فان قلت قال الله تعالى والمنعنا من النساء الا
 ما ملكت ايما لم يعد النكوحات من الحرات ثم استثنى المملوكات ملك اليمين مطلقا ولم يفضل فيها اذا كان تزوجا
 معها او لم يكن ولم يطلق يجرى على المملوكة عندكم فكيف لا يجوزون وطى المسبية التي سبى - مما زوجهما روى في السنن بسند
 الى ابى سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبايا اوطاس الا لا توطأ ما لم يرض
 ولا غير ذلك حمل حتى تخيف حيفه ولا تفصل فيه ايضا قلت اما الآية فان قوله تعالى ما ملكت ايما لكم عام خاص به لبعض
 التنازع بما اذا اشترى الامه مع زوجها لا يجوز للمشتري ان يطأ بها بالاجماع مع وجوب ملك اليمين فكذا اذا سبى الامه
 وزوجهما كان سلما او ذميا لا يجوز للسباي وطئها مع وجود ملك اليمين فلما كان لبعض مخصوصا حملنا الآية على ما اذا سببت
 المرأة وحدها وحصل من الزوجهين تباين حكما والجواب عن سبايا اوطاس فانهم كمن سبى واحد من دون الزوجين
 فان الرجال كانوا قد خرجوا للقتال وخلفوا النساء والذاري في الحصن فلما انهم استقروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم على الحصن وسبوا النساء ودون الزواج واوطاس اسم موضع يقرب مكة على ثلاث مراحل من مكة والله اعلم
 واذا خرجت المرأة اليها مهاجرة شئ اى حال كونها مهاجرة من الحرب الى دار الاسلام سواء كانت مسلمة او كافرة

وفي المستامن
 لم
 يتبين
 السلام
 حكما
 لقدم
 الرجوع
 واذا خرجت
 المرأة
 اليها
 مهاجرة
 حركة

سبلان تزوج ولا بد عليها
 عند ان حنيفة روى قال عليها
 العدة لان الفروقة وقعت
 بعد الدخول في دار الاسلام
 فيلزمها حكم الاسلام كما
 حنيفة في انها في السكك المتدا
 وجبت عليها الخطر والخطر
 ملك لغيري ولها في تحجب العدة
 عن السبية ان كانت حاملا
 لم تزوج حتى تضع حملها روى
 ابن حنيفة انه يصر
 لا يقرها زوجها حتى تضع
 حملها كما في ابي حنيفة من الزنا
 بعد ان كان ثابت النسب فلما
 ظهر الفراق في حق النسب ظهر
 حق النكاح من النكاح لغيرها
 قال ولا اولى عدل زوج ولا
 له وقد روي حنيفة بن عمار
 ان حنيفة بن عمار روى عن
 الردة من الزوج فمقتطعة
 هو قهر كل زوجة ما يزوج
 ابو حنيفة في ان النكاح لا يزوج
 فرق بينهما ان الردة من النكاح
 تكون من النكاح والطلاق لا
 تجعل طلاقا لغيرها ولا يزوج
 الامساك المعروف في النكاح
 حسان على ما مر

صم جاز ان تزوج لعدة عليه عند ان حنيفة ش الا ان يكون حلالا صم وقال عليها العدة ش اى قال ابو حنيفة
 وحي عليها ان تمت ولا يجوز لها التزويج الا بعد العدة صم لان الفروقة وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها الحكم
 الاسلام ش الامانة فارتدت زوجها بعد الامانة فمقتطعة العدة كالطلاق في دارنا روى قال جمهور العلماء صم ولا ي
 حنيفة انما ش اى ان العدة صم اثر النكاح المتعدد وجب عليها الخطر والخطر لملك الزوجي وامتناع ش اى ولا يلزم
 ان ليس لملك الزوجي خطر من الزوج ش اى العدة صم على السببية بالانكاح صم وان كانت ش اى المرأة المهاجرة
 الردة كورة صم ما لم تزوج حتى تضع حملها ش الناس لم يروى عن ابن حنيفة ش روى عنه ابنه انه يبيع النكاح ولا يقر
 الزوج حتى تضع حملها كما في الجاهليين من الزنا ش لا يبيع الزوجي حتى تضع حملها صم وروى الاول ش وروى عنه ابنه انه يبيع
 حملها صم انه ثابت النسب ش من اقره صم فاذ ظهر الفراق في حق النسب يخلو في حق النكاح من النكاح امتناعا
 في طلاقه كما في الردة من الزوج صم وانما العدة من الاسلام والعدا بالعد تعالى وقعت
 الفروقة بينهما في الدخول ش سواء دخل ما دام طلاق صم وروى عن ابن حنيفة في حنيفة وروى عن ابن حنيفة قال محمد ان كانت الردة من الزوج
 فمقتطعة بطلاق ش وان كانت صم لم تكن في حق النكاح اذ الردة من الزوج قبل الدخول فخرج النكاح في طلاق
 صم اهل العلم وكل من روى ان الردة من الزوج فمقتطعة بالردة وان كانت الردة بعد الدخول فمقتطعة بالردة من الزوج
 بن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة
 انما العدة من الزوج ش وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة
 وروى عن ابن حنيفة قال لو طلق الزوج في زوجه كانت بغير طلاق ولا يقع كماله بعد العدة الى ما على الزوج من كل نكاح عند ابن حنيفة
 لاق الفروقة بالردة قبل الدخول صم لان يمتنع بالردة فان تاب فهي امره وان طلقها بالردة او طلق رثته امره صم
 اى محرمه يمتنع بالاباء ش اى يمتنع بالاباء صم والاباء بينهما ما بين ش وما ذكره قبل ذكر اقربا من الزوجين
 يقول اما اى بالاباء امتنع عن الامساك المعروف مع ردة عليه فيجب القاضى مناجاة في التسريح فذلك بالردة امتنع عن
 فمقتطعة ما في مناجاة صم والاباء صم على صلتها في الاباء ش ومما ان الفروقة سبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقا
 كالفرقة بسبب لملك وبنية مطلق صم وبنية في فرق ش اى من الاباء والردة صم وروى عن ابن حنيفة وروى عن ابن حنيفة
 صم الردة منافية للنكاح لكونها ش اى لكون الردة صم منافية للعصمة ش لبطان اعصمت عن نفسه والملك بها فيتم
 ملك النكاح بها ولا نامت عليها صم والطلاق لا يقع في النكاح وليس بمناكح صم فمقتطعة من طلاقا بخلاف الاباء
 لا ينفوت اى بالعرف فيجب التسريح بالامساك على امر ش لان الاباء امتناع عن الامساك المعروف في حق

على الاسلام فيقول القاضي من ايش قوتيج لكون الروة مناقية للطلاق وكون الاباء
 لا يل ذلكم قوتيف الفرقه بالا با على القضاء شس اى على علم الحكم لاسنا لست للمنا فاة فتوقف حكمه على القضاء
 هو ولا يتوقف على القضاء هو الروة شس لان الفانى لا يتوقف حكمه على القضاء كالمرية هم من ان فان الزوج هو
 فلما كل لمدان دخل بها فوقف المهران لم يدخل بها بها بالنفس شس وان كانت في المدة فلما كل لمدان دخل بها
 وان لم يدخل بها فلامر لها وانفق لان الفرقه من قبلها شس فلما يكسقط المهر فنفقة كالنا فاة لانفق لاما هو
 ارتد معا شس اى ارتد الزوجان معا هم ثم اسلما معا فلما فكماهما اتحسانا شس اى من الاستحسان هو وقال في قوله
 وبه قياس شس وبه قال الشافعي مالك احمد لان دة احد با سنانية وفي رواية احد بها شس اذ كانت منيا
 للثمن فوتهما بالطريق الاول هو انما روى شس وبه وبه الاستحسان هو ان في حقيقه شس وبه من العرب
 ارتد ثم اسلموا ولم تهرم الصحابة حتى ارتد تعالى عنهم تجديد النكاح شس قال خزي الاعاديش هذا غريب قال الاراذي
 وبه الاستحسان ما روى احمد ابنا في الميسر وروى غير ان في حقيقه ارتد والمهر الزكاة وبحث في المهر وكبر الصديق رضي الله
 تعالى عنه الجيوش حتى اسلموا ولم يهرم تجديد النكاح ولا ائمن الصحابة وجماعهم فيه ترك بالقياس فاذا اقلت من الجاهلهم
 ارتدوا على التعاقب فمن بين يعرف انما ارتدوا جميعا بل انما السبب لتعاقب في الروة وبه الظاهر قلت ترك الصحابة في قوله
 تعالى عنهم تجديد النكاح دليل على عدم التعاقب لانه لو كان ارتدوا جميعا على التعاقب لكان تجديد النكاح لان السكوت
 عن الحق لا يليق بجهنمهم هم والارتد او منهم واقع فاش هذا جواب عما قال ان ارتدوا في حقيقه ما وقع حجة حتى يتبين
 التعلق به فاجاب بقوله هم والارتد او منهم شس اى من في حقيقه هم واقع شس منهم جميعا لانه السابح فثبت ارتد او من قبل
 كانه وحد حجة كالفرق والفرق والى هو ولم يهرم احد بها شس اى احد الزوجين المزدنين هم بعد الارتداد شس قبل الاخر هم
 فسبب النكاح بينهما شس يعني تقع الفرقه بينهما بجماع علما بنا هو لاصرار الاخر على الروة لانه شس اى لان اصره على الروة
 هم منان شس اى للنكاح هم كابتدائها شس اى كافتادها حتى لا يجب لها شس ان كان لمسلم بالزوج قبل الدخول
 وان كانت هي التي سلمت قبل الدخول فلما نصف الصداق وان وجب الدخول فلما لم يكن في الزوجين ان لم يستيقرا به فخرج
 حينا في ذمة الزوج والدلون لا تسقط بالروة وعند زفر الشافعي ومالك احمد اسلام به لانه لا يثبت في الفرقه الواقعة بالارتد او بالهرم
 باب القسم اى في باب بيان احكامهم بفتح القاف مصدر قسم شس فانقسم وكبر القاف انضيب انقسمه هم المقسمين و
 الانقسام انقسمت شس يعني وقال الاراذي بفتح القاف مصدر وهو الرواية عن ثيو لثنا قلت هذا عجيب لا يحتاج الى روية
 بل هو من شيوعه لان كل واحد يعلم انه بالفتح في باب التعديل بين النساء وحلله انما بالسبب وبما ذكره جاز بعد من النساء

ولهذا يتوقف المهر فاما
 لا با على القضاء هو ولا يتوقف
 بالروة شس لان الفانى لا يتوقف
 هو المهران لم يدخل بها بها بالنفس
 دخل بها ونصف المهران
 لم يدخل بها وان كان
 هي المدة فلما كل المهران
 دخل بها وان لم يدخل
 بها فلامر لها وانفق لان الفرقه من قبلها
 لان الفرقه من قبلها
 قال واذا ارتد معا شس
 اسلموا معا فلما فكماهما اتحسانا
 اسلموا وقال في قوله
 لان ردتا بعد ما سافه
 وفي رد مقتضا
 احدها وانه ما روى ان بني
 حذيفة الا في رواية اسلموا
 اوم يابا لم القضاء وروى الله
 عليه جميعين بتجدد ولا
 نكحة ولا لارتد اليهم واقع
 معا لهما انما انهم ولا اسلم
 احدهما لغيره فادفد
 النكاح بينهما لانه لا يثبت في الفرقه الواقعة بالارتد او بالهرم
 على الروة لان كل واحد يعلم انه بالفتح في باب التعديل بين النساء وحلله انما بالسبب وبما ذكره جاز بعد من النساء
 باب القسم

بمن بيان بيان العدل الوارد من الشارع في حق من في باب على حدة والموجب في تأخيرها لشدة الاحتياج الى موافقة
غيره على الانقيص مما اذا كان لا يحل لمراتان حرمان فعليه ان يعيد منها في القسم كمن كان ثانياً أو ثلثاً أو واحداً بما كبره أو الأخرى
ثيباً بش قال واذا كان بلغنا التذكير وان كان مستند الى الموت الحقيقي لو وقع الفصل لقوله من القاضى مرة وهذا ما
نفا فالمراد وقال حرمان مثل المسلمة والكتابية والمرأة المدونة والبالغة والمجنونة التي يخاف منها والبالغة النفساء ولها المصلحة
التي يمكن عليها بالحرمة بالمولى عنها والمطالبة منها والجديدة والقديمة فكل سواء به قال الحكم حماد وقال مالك واثبت افعى
يقع عنه البكر الجديدة سبوا وعنه الشيب الجديدة ثلثاً ولا يحتسب عليها بذلك وهو قول البراءة في غيرهم وعاشري وسحاق بن قيس
وانتقد من المنذر وقيل للبراءة ان ليس للشيب ليلتان كما زاروى عن سعيد بن المسيب وممن لم يصرى وعلاس بن عمر ونافع بن عمر
هم لقوله عليه السلام شئ اى اقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان له امرتان ومال الى احدهما في القسم جاءه القيمين
وشقه ما شئ هذا الحديث اخرجه صاحب السنن الاربعة صحيحه مما روي عن قتادة عن النضر بن ابي عيسى عن بشر بن
عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لى امرأته وبنو ابى جابر في حجة الحكم
في مسدكه وقال حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه وفي رواية السريدي وشقه ساقط وقال شيخنا بل المراد به سقوطه
او المراد به سقوطه بالنسبة الى امرأته التي مال اليها من الأخرى فكل الامر من ولا نافع من الحقيقة ويدل على ارادة الحقيقة
في رواية ابى داود والى فوطى بن ابراهيم المراد به سقوطه وانما المراد به واحدة فتدبره في سبيله وفي ان الجزء من جنس العمل فلما
لم يعيد وجاز من الحق والجواز لئلا كان عذاب بان يحوي يوم القيمة على رسول الله واثباته ما لم يصرى وعنه عايشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعيد في القسم من نسائه كان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تخونني فيما املك من
هذا ايضا اخرجه الاربعة عن عبد الله بن زيد عن عايشة رضي الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم الى اخره ورواه ابن حبان
صحيحه والى كفى مسدكه وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه قوله فيما املك من النبي صلى الله عليه وسلم تحت القدرة والادب
بخلاف ما لا اقدر عليه من لئلا يخل تحت القدرة هم يعني زيادة المحبة شئ هذا ليست من لفظ الحديث انما تفسير
من الرواية وحكى النزهي عن بعض اهل العلم انه فسر بالحب المودة والمودة هي من الشافعي في تفهيد الحديث قال يعني ان الله علم قلبه
وكذا قال ابو داود في سننه معنى القلب فسر الخطابي بقل القلب هم ولا فصل فيما روي عن ابي الافضل ميبا لبكر والشيب فيما روي
من الحديث المذكور هم والقديمة والجديدة سواء شئ وقد ذكرنا مذنب الشافعي عن قريش بن فوخ بما اكثر من ذلك فقول
قال شافعي ومالك احمد ابن عبيد افكانت جديدة كبراً قام عند البعد العقد سبعا من غير قضاء وان كان ثيباً اقام عند
ثلاثاً من غير قضاء ولو شاء اقام عند سبعا مع قضاء وله في القضاء وجهان احدهما ان يقضى جميعاً وهو ظاهر المذهب لئلا

واذا كان لرجل امرأتان
حزنت فعليه ان يعيد
بين ما في القسم كمن
كانت اربعين او احدى
ثم ما كبره او الأخرى ثيباً
لقوله عليه السلام
من كانت له امرأتان
ومال الى احدتهما
في القسم جاءه يوم القيمة
وشقه ما شئ
رضي الله عن ابى النبي
عليه السلام كان يعيد
في القسم بين نسائه
وكان يقول اللهم هذا
قسمي فيما املك فلا
تؤاخذني فيما املك
يعني لزيادة المحبة ولا
فصل فيما روي والقديمة
والجديدة سواء

والثاني ان يقتضي ما زاد على الثلث وفي الجواهر لم يقتض للاثمة الجديدة سبع اذا كانت كبروا وكانت ثلثا فلها ثلث على الثلث
والثالث في جعلها كالجزء البكر والثلث للثانية ثلثا في قولنا ان هذا التسوية من الحرة والاثمة الثاني للاثمة النصف كما بقى من الثلث
للبكر من الاما واربعة للثيب ليلتان تكسبا لبعض الثلث المذكور في النهاية للاثمة الجوز في الجواهر الزيادة عن الزوجة او عن الزوج
او حقا في اختلاف وفي الجواهر والنهاية لم يقتض على المجنون ان يطوف على نسا في النهاية لو ترك حق واحدة وحض
بالباقيسته يجب عليه القضاء وعندنا ما ذكره في المحيط والمبسوط الزوج لا قام عند واحدة شبه اطلاق ثم طلب القسم من الباقيات التغير
طلب فليس عليه ان يعرض لا ليس على كل من علمه بيا في الزمة لكنه ظاهرا لم يعط فان تملك يوجب تعديرا او جعلت للحرة بالا على
ان يزيروا في ما يباح في طلاقها ان شئ في مالها وان زاد في ما يباح لان كل شقة والرشوة في الحكم وكذا الوصلت من ما يشبه
الشرطية قال الشافعي احمد وقال ابو ثور وموافقه وهو من مذهب الحسن البصري ذكره في الاثراف هم لا يطلق ما روينا من
قال المازني يذاكر اكر بلا فائدة لان عدم قصد فيما رواه يعلم من قوله لا يطلق ما روينا وما كان يحتاج الى ذكره جميعا وقال لا
الاختلاف في موضعين في الفرق بين البكر والثلث في تفصيل الجديدة على القديمة قيل المصنف الاول بقوله لا يفضل فيما روينا في
لاطلاق ما روينا قالت لكن انظر في تصويب حديثها هم ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاديت بينهما في ذلك
ش اى بين النساء هم والاختيار في مقدار الدور الى الزوج ش بمعنى ان شئت لثلاث لكل واحدة وان شئت لثلاث لكل واحدة الى غير
ذلك وليس للمرأة ان تقول بت عندي ليلية وليلة اخرى هذا صحت لان المقصود هو اعداد ذلك حاصل كيف كان هم ولا
المستحق من التسوية مئين ش اى بين الزوجات هم دون طرفيها ش اى طريق التسوية وفي غالب النسخ دون طريقه وقال المصنف
اى دون طريق العدل حتى بيت عناء المراتم مثل ما بيت عند اخرى فان بات عنه هذا ليلية بيت عند اخرى كذلك
ان تقول بت عندي ليلية وبت عند صاحبتي مثل ذلك لان المستحق عليه العدل طريقه لان طريقه مفضل الى الزوج ثم قال المازني
وقد كره الضمير في طريقه وان كان جازا الى التسوية لارادة اعداد مثل ذلك جازا كما في قوله لا يرضى مثل افعالها هم والتسوية المستحقة
البيتوتة لاني لم اجد في ش قال في شرح الكافي وهذه التسوية في البيتوتة عند بالصيغة المأثورة لاني لم اجد في ش
يتحقق على النشأ ولا يقدر على اعتبار المساواة فيه هو نظير المحبة بالطلب من النشأ اى لان المجامعة يتحقق على النشأ
ش كما ذكرناه وكانت حادثة والاخرى من فطيرة الثلث ان من القسم والاثمة ثلث كذلك والاشرف وهو ما روينا
ابو بكر بن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما والدارقطني ثم سبق في سننها عن ابن ابي ليلى عن انس بن مالك بن عمر بن عبد الله بن
رضي الله تعالى عنه قال ذكمت الحرة على لاثمة فلهذه الثلث لان لاثمة لا ينبغي لها ان تزوج على الحرة ولها
بن عمر بن قتادة وعبيدة ضعيف قال في التفتيح قال البخاري فيه نظر وروى البيهقي عن ابن المسيب عن سليمان بن يسار ان الحرة

لا خلاف
ما روينا من
القسم من حقوق
النكاح
بينهم في ذلك
والاختلاف في مقدار
الدور الى الزوج
لأن المستحق هو
ذو القربى ولو لم
في البيتوتة
للمجامعة
تتبع على النكاح
احد منهما
والاخرى من فطيرة
الثلث من القسم
الثلث من القسم

سلي الله عليه وسلم يروي في العائشة فقيل ذلك منها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قبيلا
وفي أشياء بها انزل الله تعالى فان امرأة خافت من بعلها نشوزا وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى البخاري في صحيحه
عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما ريت امرأة احب الي من ان اكون في سلامها من سودة بنت زمعة من بني مرة
عدة فلما كبرت قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبت يومي منك عائشة فكان علي السلام فقيمت عائشة يومين يوما
ويوم سودة وروى البخاري ايضا كان علي السلام فقيمت لكل امرأة منهن يوما فاجبت يوميها فقيمت يومها وليلة
عائشة فبقي ذلك زني النبي صلى الله عليه وسلم حتى رزقته يتيمهم على هم ولما ان تبيع في ذلك شئ اسي للمرأة ان تبيع
في ثمنها بغير ان يبيت لها جنتها هم لانها تقطعت تحاليم حبيب بعد فلا يسقط شئ فلم يكن يقطعا لها في ثمنها فلما لم يقطعا
بعد ذلك عمر بن الخطاب وبقاها اياها فبقي ما لك الحمد الا ان شافني قال يشترط قبول الزوج في بيبته يومها والله اعلم

كتاب الرضاع

اسم هذا كتاب الرضاع وهو يفتح الراد وهو الاسل واسباب الرضاعة وفتح الراد وكسر الفاء واكثر الاسماء
كسرها مع انه انما الرضاع فتح الفاء في الرضاعة مع ما سمعنا من اهل نجد يقولون رضع رضاعا كالبقرة في الرضاعة
شئ من ضرب يضرب من الرضاعة التي له ابن حواء او ولد رضع قاله عياض وقال الجوهري المرة ترضع ذات ولده رضع ثم
فان وضعت ما ارضع الولد فقلت رضعة وانما كماله لم يرضع من لبن كان به والتواء له في اسن الولد لا يرضع في الرضاعة
فذكرنا الرضاع مذهبنا فان قلنا الرضاع سبب التبريم فكان لنا سببان يذكر في المحرمات قلنا لما نحل الرضاع
بمسائل ثم سادتنا في الرضاع وقلنا خطأ اللعين بالرق وغير ذلك افردنا بكتاب ائمة والرضع في الشرع وهو الرضاع
من لبن في الاووية في وقت منهن من اللبن تناول تهلين كشيء وقوله ثمرى الا وسميتها حرة ازعمت في الشاة ونحو ما قاله الرضاع
لا يثبت في المرد من وقت منهن من لبن في وقت الرضاعة وفي تقديره انما خلاف سياتي ان شاء الله تعالى ثم قلنا الرضاع وكثير
سواء اذ حصل في مدة الرضاع يتعلق بالتحريم شئ وكذا روى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وعبد الله بن
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاووس وعطاء وكحل
والزهري وقتادة وعمر بن دينار وكحل وحماد والاذاعي والثوري وكعب وعبد الله بن المبارك الليث بن سعد ومحمد بن
وفد الشيخ ابو بكر الرازي عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا شئ من لبن في وقت الرضاعة وقال ابو بكر الرازي
وهو قول جمهور العلماء وعلى ابو بكر الرازي وابي قال في المعنى عن الليث انه قال قال جميع المسلمين على ان الرضاع وكثيره يحرم
في المهد كما في غير الصائم وهو قول الكوفي في رواية هم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا تحريم الرضعات شئ وبه قال احمد في

والله اعلم

رأى لا يملك

حقا لم يبع

فلا يسقط

كتاب

الرضاع

قل

قليل الرضاع

سواء حصل

مدة الرضاع

به التحريم

لا يثبت التحريم

بمجرد رضعت

شعني قوله تعالى وحله فصالهم ووجهه شئ اى وبالاته لال بها هم ان الله تعالى ذكره يشيئ في كل انفسا هم
وضرب لها مدة شئ وهو قوله تعالى لما تلون شهرا فلما كان كذلك هم فكانت اى المدة شئ لكن اى احدى منها كما اما
كلاهما المعزوب للذين شئ بان قال جلست الذين الذي على فلان الذين الذي على فلان سنة فغيره تقاير المدة
في كل واحد من الذين هم الا انه قام المنقص في احد ما شئ يعني اى واحد من حيث عايشه رضى الله تعالى عنها الا في قول في
اسم اكثر من اثنين ولو بفلانة فزال هم فبقى في الثاني شئ وبه الفصل هم على ظاهره وبما تلون شهرا هو عند من فاقات
بناخير الوهد فلا يجوز تفضيل الكتاب قلت ابيان ان الكتاب اول قال فوالا سلام ما به اى التفسير وان المعزوب للذين في
بقدر الامكان فلم يكن لالة الكتاب على استدلال المصنف قطعية ويؤيده ما روى ان جلاته امره قوله الله شئ شئ
عثمان شئ الله تعالى عنه فشا وني رجها فقال بن عباس رضى الله تعالى عنه (ان شئ منكم كتاب الله تعالى بكم
قالوا كيف قال ان الله تعالى يقول حله فصالهم الا ان شئ الله تعالى واولادته تخرجن والذين والذين
اشهرو فصالهم فتر كما اذ لم يكن الا الله على انك كذلك لم يلم التفسير ولا شئ اول ابي ان اشان هم
الفصل شئ في الرضيع لم ينقطع الانبات بالبيت شئ يحصل فيه الا انهم وذاك شئ اى تربية الفخذ امكن به بياضه
تعدو لصبي فيها شئ اى في تلك المدة من غير شئ الا ان قطع عمر المخرج فبقي من زمانه ويؤيد ذلك
وعده المصنف انه قوله لما بين اللبن وقبيلته لما شئ البصينة قد راها وني مدة كل الامانة فورة قال الولد في اللبن
اشهتني ويتعدى بغذاء الامم وبعد الانفصال فغذاؤه اللبن ويصلح لاني الفخذ ابا الطعام هم وحديث شئ
شئ محمول على اية الاستحقاق هم اى انما شئ حتى لا يتحقق نفقة الاب بعد ذلك قالوا انهم الرضاع في حق استحقاق
الاجر على الاب تنه بجزئين حتى لو طلق امراته بطلب الرضاع بعد الحولين الى الزوج لا يبر على ذلك لو دفع ذلك في الحولين بجزئين
هم وعليه ان النص القيد بجزئين في الكتاب شئ اى على استحقاق بصبي الرضاع يحمل قوله بجزئين والعين بجزئين قوله فان راها فصال
وذلك لان الرضاع لو كان حرا با بعد الحولين لم ينزل الرضاع في زوال الحرمة لثابتة شرعا هم قالوا اذ مضت مدة الرضاع لم يعلموا
بالرضاع تحريم لقوله تعالى السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الرضاع بعد الفصال شئ بذا الحديث رواه الطبراني في
معجمه بسنده الى علي رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرضاع بعد الفصال لا يبر بجزئين رواه عبد الرزاق
سفره ما ثم رواه متوقفا وقال القسطلاني في كتابه بهل صواب رواه الطبراني في مسنده صحيح حديث جابر بن عبد الله وفي سنده من فمات
وعلى ابن عمر بن عبد الله رواه نقل عن شافعي بن معين جميعا الله تعالى نعم قالوا الرواية خرج حرام هم ولان الحرمة باعتبار الشئ
شئ اى الله هم في المدة شئ لان الحرمة في الرضاع باعتبار الصغير لا يتعدى بغيره هم اذ الكبرية تربي به شئ اى اللبن عاده بوجوب

وروجه انه تعالى ذكره
وهو بجزء واحد لا يملك
لكنه من الله انما
كل اجل المصروف الى
هو انما انما انما
احد منهما في الثاني على
ظاهره ولا كانه كابد من
تغير الفخذ لا ينقطع
الانبات باللبن وذلك
بما روى في الصحيحين
غيره فقد روت بادي
من الكمال انها مغيرة
فان غدا له الحبيب بغيره
غدا هو الرضيع كالغدا وهذا
انما هو واحد من
على من الاستحقاق
وعليه يحمل النص القيد
محمولين في الكتاب
قال واذا مضت
مدة الرضاع لم يعلموا
بالرضاع تحريم لقوله
عليه السلام ان الرضاع
بعد الفصال لا يبر
باعتبار الشئ وذلك
في المدة اذ الكبرية تربي

ولا يعتبر النظام قبل المدة
لا في رواية عن أبي حنيفة
إذا استغنى عنه وجهه
انقطاع الشرب بغير الغذاء
وهو يباح لا يضر بعد
المدة قد قيل لا يضر
إباحته ضرورة لكونه
جزءاً لا دى قال دهم
من الرضاع ملجوم من
النسب للحدث الذي روينا
لأن أمه من الرضاع فإنه
يجوز أن يتزوج ما يجوز
أن يتزوج أمه من النسب
لأنها تكون أمه وموطأ أبيه
في الرضاع ويجوز أن
أبنته من الرضاع كما يجوز ذلك
من النسب لأنه كما ذكرنا
محمداً ولا يوجد من الرضاع

تعتبر بنية هم ولا يعتبر النظام قبل المدة
شئ من اللبن ومعه شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة
باللبن يعني أن يشرب اللبن يقطع بعد استغنايه بالطعام لتغذية غذائه لأن غذاءه كان لبناً فصارت أمه فلا تثبت الحرمة
برضاع اللبن بعد ذلك ولهذا قال عليه السلام في حديث أبي هريرة الرضاع ما تنق الأسعوا وكان ذلك قبل الطعام وفي الوقت
الفتوى على ظاهر الرواية لا يعتبر الطعام قبل المدة من لبنه ما روى عن أبي حنيفة
اللبن المدة لغزوة الولد والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلا يباح بعد المدة لزوال الضرورة من لونه جزاء
شئ من اللبن جزاء الأولى الانتفاع به حرام لأن الأولى وجوبها يجوز أن يكون مبتدئاً لها من أسوأها كان الرضاع
من اللبنية وقال أبو حنيفة في انتفاع باللبن المدة لا قبل المدة لا يجوز إذا علم أنه يرضع به الرشد في آخره
والروضة فطمت في سنتين وستعت بالطعام ثم وضعت في المدة من امرأة أخرى لا يكون رضاعاً وإن لم تستغن عن رضاعها
ذكره الخشاف في رضاعه وفي المدة من المولود هو رضاع وفي عمدة الفتاوى أن خيف عليه الهالك أعطاه قبل سنتين فطمت
بالأجرة وفي المحيط الرضاع بعد الطعام لا يجوز عند أبي يوسف وعند محمد لا اعتبار بالنظام في اللبن بل ذلك عند محمد قال
أبي حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر الرضاع بعد المدة قالوا لا ينبغي أن يرضع ما قال شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة
ما يجوز من النسب للحدث الذي روينا وهو قوله عليه السلام لا يرضع من اللبن ما قال شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة
من ذلك الموضع صوتين صديقا هو قوله الأم اخت من الرضاع فانه يجوز أن ترضعها ولا يجوز أن ترضعها من النسب
تكون أمه وموطأ أبيه شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة من النسب تكون أمه فاكنت لابنهم بخلاف الرضاع شئ من لبنه
المذكور لم يذكر فيه ويجوز تزويج بنت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة
لأنه لما وطئها شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة من النسب تكون أمه فاكنت لابنهم بخلاف الرضاع شئ من لبنه
هم ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع شئ من لبنه ما روى عن أبي حنيفة من النسب تكون أمه فاكنت لابنهم بخلاف الرضاع شئ من لبنه
واحد وكذا لو قال في هذه المسئلة بنت ولد ليشك في ذلك والاشك في ذلك والاشك في ذلك والاشك في ذلك
المسئلة وماذا تزوج أمه أنتك من رضاع من نسب محرمه فمضى أنتك من رضاع من نسب محرمه فمضى أنتك من رضاع من نسب محرمه
لا يجوز بالرضاع كما ذكرنا من الصورين وهما صور تزويج من الرضاع دون النسب الأولى يجوز أن ترضعها من الرضاع
دون النسب الثانية يجوز أن ترضعها من النسب ولده من الرضاع دون النسب الثانية يجوز أن ترضعها من الرضاع دون النسب
الرابعة يجوز لها أن ترضعها من الرضاع دون النسب الثانية يجوز أن ترضعها من الرضاع دون النسب الثانية

السواسته يجوز لما ان تزوج باح ابتعا من الرضاع وولن النسب جميع بعين فقها بخارجي المسائل التي تفارق حكم الرضاع
حكم النسب تحت ال مرتبة ايفارق الرضاع حكمه في خمسة مسطورة في الكتاب من اخ وخت سيدي امم الامم الامم
فافقه سيدي ركذا وقت خت الولد فاقبل العكس لكيما تستدعي امم ثم امم عمة فافقه تعالى لا لقيت عمة وامم خال ثم امم خاله وامم
لا يخفى من الجمانه كما حجت الرضاع واقع وما عداه فالدليل منع وقال شيخنا استثنى بعضهم قوله يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسب
ايح مسائل استثنى بالرافعي في الشرح وزاد بعضهم ثلاث مسائل اخرو قد نظم بعض الفضلاء المسائل الاربعة التي استثنى بالرافعي في
وفيت عليها بالمسائل الثلاثة الاخرى في بيان خزين لثنتين هما اربع في الرضاع من حلال واذا لم يستثنى حرّام عبدة ايت
وهذه ثم لم الامم الثانية وما قد اسلام والذين راويناها هو قلت عزو بامم عمم وخال امم ابن فملك سبع تمام وحي ليست بواريات على
النفس لا الشافعي وهو الامم وامرأة ابية وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز ان تيزوجها كما لا يجوز ذلك في النسب رويانا
وهو قوله عليه السلام يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسب وعند الشافعي يجوز تزوج حليّة الابن من الرضاع قوله وامرأة ابية صبيّة
امرأة تزوج بها زوج المضرعة ثم فارقتا فانها لا تحل لولده ان تيزوجها كما لا يجوز ذلك في النسب لما رويانا وهو قوله عليه السلام
يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسب وذكر الاصطلاح في النفس شش هذا جواب عما يقال انه تعالى حرّم حليّة الابن من الصلب
وحليّة الابن من الرضاع فيحتمل ان لا تحرم لان هذا ليس من صلبه فاجاب بقوله وذكر الاصطلاح في النفس وهو قوله تعالى حلال
ابناكم الذين من صلبكم هم لاسقاط اعتبار النسب شش فان حليّة الابن لثنتي كانت دليلا في الجاهلية فان قيل لم لا يجوز ان
لا تقاد حليّة من الرضاع اولاسقاطهما جميعا وما وجه ترجيح جانب حليّة الابن لثنتي في الاسقاط جيب بان حرمة حليّة من
تامة بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسب فحمله على حليّة الابن لثنتي فيلزم التنازع بين وجوب
الاحتياط السنته المشهورة هم على ثبوت شش في فصل الحيوات هم ولبن الفعل يتعلق به التحريم شش الاضافة في لبن الفعل من باب
اضافة اشئ الى سببه لان سبب اللبن هو الفعل وقوله يتعلق به التحريم قول عامته صاحب الشافعي رحمه الله تعالى وما لك وجه
رحمها الله تعالى وفي المبسوط قال بعض العلماء وهو داود وابن عليه لم يتعلق به التحريم وهو احد قولي الشافعي ولكن ذكر في شرح
الموجز يتعلق بلبن الفعل التحريم عند عامة العلماء ومن بعض الصحابة خلافة واختاره عبد الرحمن بن بنت الشافعي رواه عن الشافعي
لان النفس كحرمة الرضاع في جانب النساء والان كحرمة لا تثبت في حق الرجال بحقيقة فعل الرضاع منه حتى لو زال اللبن
فارضع به صبيا لا تثبت الحرمة فلان لا تثبت بالرضاع زوجة اولى وفي شرح الاطع روي عن يحيى بن السيب ابراهيم
ابن ابن الفحل لا يحرّم وهو ان ترضع المرأة صبينة فتحرم هذه الصبيّة على زوجها وعلى ابية وابنايه يصير الزوج الذي نزل
لها منه اللبن بالمرضعة وفي احد قولي الشافعي لبن الفعل لا يحرّم لان الحرمة تشبهه لبعضية اللبن بعضها لا بعض ولنا ما رويانا

وامرأة ابية وامرأة
ابنة من الرضاع
لا يجوز ان تزوجها
كما لا يجوز
ذلك من النسب
لما رويانا وذكر الخطيب
في النفس لا سقاط
اعتبار النسب على
ما بيننا وبين
للفعل يتعلق به
لنحرّم وهو ان ترضع
المرأة صبينة فتحرم
هذه الصبيّة على
زوجها وعلى ابية
وابنايه ويصير الزوج
الذي نزل بها
منه اللبن اب
للرضعة وفي احد
قولي الشافعي
لبن الفعل لا يحرّم
لان الحرمة
تشبهه لبعضية
واللبن بعضها
لا بعض ولنا
ما رويانا

عن قول عليه السلام جرم من ارضاع ما يحرمه بالنسب في رواية عايشة رضي الله تعالى عنها يحرم من ارضاعه ما يحرم بالولادة
 ثم بعد النسب اشار الى بلائها بالمشايخ بالبريث المذكور لقوله والحرمة بالنسب مشايخ من الجاهلين مشايخ اي
 من الجاهلين لانه صفة بالبريث مشايخ اي تلك السبب لارضاع كما حصل بسبب حرمة من الجاهلين فان قيل الحرمة بنات مشايخ
 والممن منها لانه ولد من تحت نزيل ابن من البكر قلنا الممن منه ايضا لان سببه الولادة وهو الاحبال بنات مشايخ حرمة بنات
 كما في النسب نزول الممن بلا صابة بفعل في قوله عبرة بهم وقال عليه السلام لعائشة رضي الله تعالى عنها فانه عكس من الرضا
 مشايخ حديث رده او اكانت استتد في بطن من عايشة رضي الله تعالى عنها قالت فعل علي فلح من ابني القيس فاستت من فقال استتد
 مني وانا عكس قلت من اين فقال ارضعتكم امرأة اتي قالت انما ارضعتني المرأة ولم ينعني الرجل ففعل علي يقول الله صلى الله عليه وسلم
 فحدثه فقال انه عكس فليعلم عليك جلاستدلال ان العزم من الرضا لا يكون الا باعتبار اللبن ففعل وفيه بسط قوله صلى الله عليه وسلم
 من الرضاع بالبريث وهو انه خول سليلين لانه من الرضاع ولو جاز فاصل يلح يوجب فحدثت الواو لوقوعها بين الياء والكان فحدثت
 تصاليح وكذا حدثت من سائر قرات هذه المادوة عليك كالكاف لانه خطاب لعائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها قوله صلى الله عليه وسلم
 بالبريث فاعل صلح والفتح المرفوع وسكون انا وبالجملة على الرجل الذي يهين في القيس كما في الحديث المذكور في الحديث المذكور وبذا في
 لمسلم كذا فلح ابن ابني القيس كذا في اكثر الروايات في الصحيحين ايضا والنسائي من طريق مالك بن فلح اخا القيس جاريته تاذن عليها
 وهو عما من الرضا وفي رواية لمسلم والنسائي قالت استاذن علي عمن الرضا ابني القيس فحدثت قال هشام انها لم ترضع
 والاصواب ان فلح مكينة ابو الجعيد واخا ابني القيس قال القريشي في الفهم ورواه صحيح وما سوى ذلك وجهه ولا يعرف الا بغير القيس ولا وجهه
 اخا ذكره في هذا الحديث يقال نعماني الاشويين وقع في رواية الترمذي بكذا عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت جاري من الرضا
 يستاذن علي الحديث بكذا وقع منها من غير تعريف لها سم وكنته او غير ما وقال شيخنا زين الدين حمزة الله تعالى في تفسيره رواية الترمذي
 جاري من الرضا عكس في كيفية ثبوت العمومة لانه فلح هذا فزعم بعضهم من اي ابن لبن الفعل لا يحرم بالنسبة الى الفعل والرضع
 ان فلح هذا رضع مع ابني بكر الصدوق رضي الله تعالى عنه فكان عماء لعائشة من الرضا ولما اخطا ابو بردة الاحاديث الصحيحة
 والاصواب ان عايشة رضي الله تعالى عنها ارضعت من امرأة ابني القيس فصا عما من الرضا كما ثبت من
 بني القيس من رواية عراك عن عروة عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت استاذن علي فلح اخا ابني القيس الحديث وطب
 شيخنا الكلام في هذا الحديث وذكر فيه انه منها انه قد يدل بقول عائشة رضي الله تعالى عنها ولم ينعني الرجل على انه لو كان
 للرجل لبن فارضع منه يحرم وهو قول الكرابي من اسباب الشافعي وصحيح انه لا يتعلق به حرمة ولكن قد نص الشافعي في البطلان على انه
 او نزل للرجل لبن فارضع منه صبيته كونه فكما هو من ولان مشايخ اي لان الزوجه هم سبب لنزول اللبن منها فضاف اليه من غير

والحرمة
 بالنسب
 من الجاهلين
 فلح الرضا
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 المسببة
 رضي الله عنها
 دليل نيات
 او في
 عكس
 الرضا
 وكذا
 من الرضا
 منها
 في موضع الحرمة
 احتياط

الاصواب

نشد اي الى الزوج لا يقال في انما قبل الذكر لان الشهوة تقوم مقام الذكر كما في قوله تعالى حتى توارث بالجماع لئلا يورث
 موضع الحرمة فيجعل كان لبعضه من الرضاع وبين الزوج هم فيكون ان تزوج الرجل بامته اخيه من الرضاع لانه
 يجوز ان يخرج باخت اخيه من النسب ذلك مثل الاخ من الاب ان كانت لانت من امها لاني من امه ان تزوجها
 اوضح الاترازي كلامه المصنف بقوله هذا ان يرضع زيد لم يرضع له وان تزوج اخيه من امه لاني من امه ان تزوجها
 كما في النسب ذلك مثل الاخوين لابي ولله بهما اخت من امهم غير امها جاز لان الاخ من امه لاني من امه ان تزوجها
 الاب على هذا اخت الاخ من الرضاع واخت الاخ من النسب كان ينبغي ان يقول اخت اخيه من الرضاع وليقول اخت
 اخيه اخت من النسب لكن الكسفي ذكر الاخ فظهر ذلك من كل صيد من شرب ارضها الصبي اصبته بطريق التغليب كما في الامم في
 وعمر رضي الله تعالى عنهما فيغلب المذكر على المؤنث والاخت على الاثقل من اجتماع على ثدي واحد من الامم كيف ما كان
 لم يجر لاجل هذا ان تزوج بالاخرى شرب لانها اخ واخت لابي ام من الرضاعة فلا يجوز كما في النسب هذه المسئلة من مسائل القدر
 ونفط القدر على ثدي واحد على كورة واحدة مفعلة لثدي والمراد ثدي المرأة كما قد ساء في بعض النسخ وقع على ثدي واحد
 بانفاقة الثدي على واحدة وبنايت الواحدة على تقدير امرأة واحدة وهكذا شرع الاترازي لان في نسخته على ثدي واحدة
 وكذا قال في النسيابة على ثدي واحدة كذا حتى لو اجتمع على ضرع بهيمة واحدة لم يجرم احدهما
 على الاخر فكان هو بمنزلة طعام امه من انا وهدم هذا هو الاصل شرب اي اجتماع الصبي على ثدي امرأة واحدة هو الاصل
 في باب الحرمة من لان مباح اي امه من واحد منها شرب اي الصبيان هم اخ واخت شرب والاخت حرام على الاخ
 من النسب الرضاع جميعا ولا تزوج المرضعة احدا شرب الرضعة بفتح الصاد لا تزوج الصبيته المرضعة هم من الثدي
 رضعت شرب اي من ولد المرأة التي وضعت الصبيته وقال الكاكي المرضعة بفتح الصاد وكذا عن النقات بصيغة الفاعل غير صحيح
 يعرف بالتام قال ابنه في الرضعة بصيغة المفعول بالرفع على الفاعلية ونصب حار على المفعولية هذا هو الاصح من النسخ
 وفي نسخته اخرى ولا تزوج المرضعة احدا من ولد التي ارضعت بعكس الاولى في الفاعلية والمفعولية وهذا ايضا صحيح فان كلاما
 بخله في حقه الله تعالى من لان اخها شرب اي لان لاه الذي ولد له التي ارضعتا من ولد اخيهما شرب كما في النسب
 من ولا تزوج الصبي المرضع شرب بفتح الصاد هم انت زوج المرضعة لانها حمت من الرضاع شرب كما لا يزوج في النسب من
 احتكم اللين بالباء واللين هو الغالب شرب اي الحال ان اللين هو الغالب على الماء هم معلق بالتزويج شرب لان الحكم الغالب
 من وان غلب الماء لم يعلق بالتزويج خلافا للشافعي شرب فان عندنا على الاصح تعليق بالتزويج اذا كان من خمس منجيات
 وبه قال حماد وكذا الخطيب بالروايتين بهيمة او بكل باع او جاهد واعتبر مالك ان يكون اللين مستمرا في جميع ذلك لعدم

ويجوز ان يزوج الرجل
 باخت اخيه من
 الرضاع لانه يجوز
 ان يزوج باخت
 اخيه من النسب ذلك
 مثل الاخ من الاب
 اذا كانت له اخت
 من امه جاز اخيه
 من امه ان يزوجها
 وكل صيد من شرب
 على ثدي امرأة واحدة
 لم يجرم احدهما لان
 كلاهما من واحد
 لانهما واحد في
 الرضعة ولا يزوج
 احدا من ولد التي
 ارضعت لانه
 لا يزوجها ولا ولد
 لانها واحدة
 الصبي المرضع
 او بامته من الرضاع
 لانها واحدة
 هو الغالب شرب
 التزويج وان غلب
 الماء لم يعلق
 بخلاف الشافعي

هو يقول انه موج
حقيقة دهن يقول
المغلوب غير موجود
حتى لا يظهر مقابلة
الغالب كافي اليقين
وان اختلط بالطعام
لم يتعلق به التحريم
وان كان اللبن غالب
عندني حنفية
وكل اذا كان اللبن غائبا
يتعلق التحريم قل
قولها ايما اذا لم تسد
الناحق لو طهر بها
لا يتعلق به التحريم
في قوله جميعا لهما
ان العبرة للغالب ليس
اذا لم يغيره شيء من
حاله ولا حنفية
ان الطعام اصل اللبن
تابع له في حق المقصر
فصار كالمغلوب

هم هو يقول انه شئ اى اشافى يقول ان اللبن هم موجود فيه حقيقة شئ غايه ما فى السباب ان اللبن كالمعنى لغوت
منفعة بقلية الماء فدارت الحرمة بين الثبوت وعدمه فتعلق الحرمة امتيا طاهم ونحن نقول بالمغلوب غير موجود وكلما حيث لا يظهر
لما يابى الغالب كافي اليقين شئ بان حلف لا يشرب اللبن فشرب لبناء فقلوبنا لا يحش كالمعنى ان يحسب عنه ويقول ان
مبنيته على العرف فلا يحش لان فى العرف لا يسمى بالمغلوب لبناء الحرمة فبنيت على وجود اللبن ولكن لاولى ان نقول ان الحرمة
تتعلق بصورة الاضلاع وهو اللبن كافي الكيل بالاجماع بل يتعلق باقتبال انتشار الظهور نبات اللحم والمغلوب لا يحصل انتشار الانبات لانه لا يحصل الظهور
فان قيل يشكك بزبا باله وقعت قطرة وهم في حجب من ما حيث ينبغي ان كان الماء غالبا حقيقة قلنا لما لم يكن كالمعنى
شربا بان لم يدرع شرا في عتق لم يكن غائبا فكما اقتضت فخرنا حجة النجاسة احتياطا كذا قل عن العلامة حميد الدين المصنف
قال الكافي لم يمت شئ من العلامة ولا ما عداه بغير حصة الله تعالى ان الرجحان لذاتى انما يكون حجا سابقا على الرجحان الحجا
اذا لم يكن فى الحاشية منصوص قد وجد النص منها هو قوله عليه السلام لا يكون احدكم فى الماء والبرسيم الحديث وقوله عليه السلام ان
الماء قلبي الحديث وقوله عليه السلام الماء يطهر الحديث فلا يعتبر الرجحان الذاتى لانه ثبت بالاجتهاد والانتهاى للاجتهاد
فى مقابلة النص هم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عندنا حنفية جملة الله تعالى شئ كلمة
ان وصلة ما قبله وذكر فى شرح الطحاوى ان اللبن اذا كان غالبا بحيث يقطر من الطعام فعندنا حنفية حميد الدين المصنف
لا يكون ضاعا خلافا لصاحبه هم وقالوا اذا كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم هم قال شئ اى المصنف حميد الدين المصنف
شئ اى قول ابى يوسف ومحمد هم فيما اذا لم تسد النار شئ اى فيما اذا لم تسد اللبن لنا هم حتى يطبخ فيها شئ اى طبخ اللبن
هم لا يتعلق به التحريم فى قوله جميعا شئ لانه لا يغيره بطبخ من غيره عن طعمه وصفه وذكر خواهر زاده ان على قول ابى حنفية
لا يثبت اذا اكل القمعة لقمة اما اذا اشتاهه شوا يثبت به قول داود اصل اللبن الى حلقه معقودا فلا خلاف فيه واذا تناول الشريد
فلا خلاف فيه وفى كتاب الرضلع للخصاف اذا شردت له خبزا فى لبنها حتى يشرب الخبز ذلك اللبن اولى به سويا فاطمروا به ان
كان طعم اللبن يوجد فيه ارضاع وذكر صاحب الاجناس انه قولها وفى الرفع ولو شردت فى اللبن طعاما او عجن به وقفا
تعلق بالحرمة وفى المحن والخبر وجه عن ابي حنيفة حميد الدين المصنف شئ اى لابي يوسف ومحمد ان العبرة بالغالب كفى فى الماش
اى كما اذا خلط بالماء اللبن وهو الغالب هم اذ لم يغيره شئ من حاله شئ اى اذ لم يغيره اللبن شئ من حاله بالطحين كما اذا
لبن المرة بالماء ولبن هو الغالب هم وله شئ اى لابي حنفية هم ان الطعام اصل اللبن تابع له فى حق المقصر شئ وهو الاثر
بالوصول الى المعدة ولما لا ياكل ولا يشرب وغيره ما يستتبع المايح هم فصار شئ اى اللبن هم كالمغلوب شئ فيه نظر لان
المغلوب غير موجود فكما انما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا يلزم ان ليس موجودا والجواب ان هذه مناقشة لفظية منتهى

واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجبر بصبي يشرب على صنعة المجهول من الوجوه وهو الذي يعصب في وسطه
 موقعا واوجر لصبي ثخين
 به لغيره حمله فالشفا في
 هو يقول لا هل ينو الحية
 انما هو المرأة فتعقد
 الى غيرها بواسطتها وانما
 لم يبق محلولها وهذا
 لا يجب وطهارة الصغار
 ولما ان السبب شبهة فلو
 وذلك في اللبن لمع الاستدلال
 والابنات وهو قلة اللبن
 وهذا الحمة تفرح حتى للينة
 دفنا منها اما الجوزية في الوط
 لكونه موقعا محل الحث
 وقد ذال كونه فاقوا ولا
 احقق الصبي باللبن لم يتعلق
 فهو يرضع بحج انما يشرب الحمة
 فيصنف الصور والفرق
 على انما هو الفسد المصوم
 اصلاح البني وجوز ذلك
 في الدنا عظاما الحرة في الرضاع
 معنى المشورة ولا يوجد ذلك
 في الاحتقان لان اللغوى
 وصوله من الاعلى

هم واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجبر بصبي يشرب على صنعة المجهول من الوجوه وهو الذي يعصب في وسطه
 يقال اجرة الدوا وجرة واحد المفعولين واوجر لصبي قام مقام الفاعل الاخرى لصبي اى اوجر لبن المرأة لصبي يجوز ان
 يرفع الصبي بالفعل على ترك المفعول الاخر وهو اللبن اى اوجر الصبي اللبن هم تعلق به التحريم خلافا للشافعي هو يشرب اى الشا
 هم يقول لا هل في ثبوت الحمة ش اى حمة الرضاع هم انما هو المرأة ثم يتعدى الى غير ما يوسطها بالموت لم يربح محالها
 ش اى الحمة هم ولما ش اى ولا هل عدم محل الموت هم لا يوجب طهارة ش اى وطى الميتة هم حمة المصاهرة
 وقيد بقوله بعد موتها لانه لو حلب قبل الموت لا يتعلق خلافا للشافعي فان عنده على الاظهر يتعلق به التحريم كمن جلدنا وبقر
 قال لك احمد هم ولما ان النسب ش اى بسبب الحمة هم هو شبهة الجوزية ش بسبب الرضاع هم وذلك ش اى
 وهو شبهة الجوزية هم في اللبن ش اى حاصل في رضاع اللبن هم لمعنى الافشاء والاتبات وهو ش اى المعنى المذكور هم قائم
 وهذه الحمة ش جواب عما قال انهم انما بالموت لم يربح محالها ان الحمة بسبب الرضاع هم فليطه في الميتة دفنا ش اى حث
 جواز الفرس هم وتيماش اى من حيث جواز التيمم وهو مصدر من يحم يقال يحمي المريض فتيمم اذا استسحتح بجملة ويديه ويقال ايضا
 يحمي الميت وصورة كانت الصغيرة المرضعة ذات ذراع فزوجهما يصير محرما للميتة لان الميتة امرأته فيجوز له دفنها وتيممها
 اما الحمة في الوط ش جواب عن قوله ولما لا يوجب حمة المصاهرة بالوطى انما ثبت حكمه ش اى كونه الوطى هم ما قيا
 محل الحث ش لثبوت الجوزية هم وقد نال ش اى محل الحث هم بالموت فافترق ش اى الرضاع والوطى معنى لا يقاس
 ذلك على هذا بعد الموت لوجود الفارق هم واذا اتقن اصبي اللبن ش من الحمة وهو وار كحل في خريطة من دم قال لها
 الحمة ويطى المريض من سفله وهو معروفه مدين الناسن في المغرب اتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن او عرج بالحقنة هم
 لم يتعلق بالتحريم ش اى لم يتعلق بالاحتقان التحريم هذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ولما لم يذكر الخلاف في الجاسع الصغير وقد
 ذكر الكرخي المسألة ولم يملك الخلاف وكذا لا يتعلق التحريم بالاتطاف في الاعليل الاذن والجافية وبه قال الشافعي في الجديد وماك
 واحمد هم وعن محمد انه ثبت بالحمة كما يفسد به الصوم ش وبه قال الشافعي في القديم وهو اختيار المزني وكذا قال الشافعي
 في قوله القديم في الاطاف في الاعليل في الاذن وفي الجافية انما وصل الى الجوف والغصية في انه وفي به في الموضوعين يرجع الى الاحتقان
 الذي يدل عليه قوله اتقن هم ووجه الفرق على الظاهر ش اى على ظاهر الرواية عن اصحابنا هم ان المفسد في الصوم اصلاح
 ويوجد ذلك ش اى اصلاح البدن هم في الدوا والمحرم ش بكسر الداء المشددة هم في الرضاع معنى النش ولا يوجد ذلك
 في الاحتقان لان المفسد ش بضم الميم وفتح الغين المعجمة المشددة اسم فاعل من الغذاء هم وصوله من الاعلى ش اى من على
 البدن يعني الى الاعضاء العليا وبالحقنة يصل اللبن الى الاعضاء السفلى لا الى العليا فلا يحصل حتى الغذاء فلا ثبت التحريم على

فان لم يفسد فيه وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف وقد حصل في المعنى في المحنة فيفسد الصوم هم واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 مبيها لم يتعلق به التحريم شئ ولا خلاف للائمة الاربعة فيه وعن الكرابسي من اصحاب الشافعي انه ثبت له التحريم وقد ذكرناه مرة
 هم لانه شئ اى لان البدن الرجل هم ليس لبدن على التحقيق شئ كذا لم يمسك ليس هم على التحقيق فصار كما لو نزل من شئ الى الكبر
 ما يفسد فلا يتعلق به شئ وفي المعنى وبين الخش كلبن الرجل هم فلا يتعلق به الشئ والنمو هذا شئ اشارة الى قوله لانه ليس لبدن
 على التحقيق هم لان اللبدن انما يتصور ممن يتصور منه الولادة فالرجل يتصور منه الولادة فلا يتعلق به التحريم هم واذا اثيرت
 من لبدن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا جزئية بين الاذى والبهايم والحرمته باعتبارها شئ اى باعتبار الجزئية هم واذا اثيرت
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي واحمد وعلي عن مالك
 انه اذا لم يدخل بالكبيرة بطل النكاح واثيرت فكاح الصغيرة لان الفرة ما بات منها وبطلان النكاح ما لم ينال الجمع وعن ابن
 اذ لم يدخل بالكبيرة ثبت النكاح وطل النكاح الصغيرة هم لانه يصير باسما بين الام ولينت رضا حاش اى من حيث الانعام
 هم وذلك شئ اى الجمع بين الام ولينت هم حرام كالحج مباحش اى بين الام ولينت هم نسبش اى من حيث النسب
 ثم اذا لم يدخل بالكبيرة فلا مباحش اى لكبيرة سواء قصدت الفساد او لا وجاز ان تيزوج الصغيرة مرة اخرى لانه اثيرت
 ولم يدخل بها ولا تيزوج الكبيرة لانها ام امة هم لان الفرة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر ^{الفرقة}
 وقتها لاسن جنباش فان قيل شكل بمسألة صغيرة استداها او محتاجا بها بالرب بابت واليقضى لها شئ من المهر ولم يوجد
 لها ثمن لما سكتا بارتدادها بتمالكها صارت في الحكم كأنها اريدت والردة بخط الاباحة بها محال فلا تبقى مستحقة النظر فلا يخل
 نصف المهر الا انصاع لاحاصره فلا يسقط المهر فان قيل شكل قبل الرجل مرة قبل الدخول فانه يقضى على الزوج بالمهر ^{الفرقة}
 على القاتل شئ مع ان القاتل مخطو قتلنا وجب القتل قصاصا ودية وللزوج نصيبا هو الواجب بالقتل فلا يتضاعف حقه
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه لا نصيب له في شئ فيضمن من تلف نصف المهر كذا في الفتاوى الطهية هم والارضاء شئ ^{جواب}
 عما يقال لعله للفرقة الارضاء وبه فعلها فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاء اى الرضاء الصغيرة هم
 وان كان فعلا منها شئ اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير معتبر شئ مخرجهم في استعادتها كما اذا قتلت مورثها شئ
 لم تحرم على اليراث بلا خلاف هم ويرجع به شئ اى بنصف المهر الزوج على الكبيرة ان كانت قعدت الفساد وان لم تحتر
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو عاصم فلا شئ عليها وان علمت بان الصغيرة امة شئ اى امة زوجها وفي المبسوط
 يعتبر بعد الفساد بان قصده مع العلم بان الرضاء يحرمها على الزوج في الشرع فلم تعلم ذلك خطا او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاء يفسد النكاح او لم تدان بخير بان خافت على الرضاء الملاك من كبره لا يرجع عليها والقول فيه قولها

واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 مبيها لم يتعلق به التحريم شئ
 بلين على التحقيق فلا يتعلق به شئ
 والنمو وهذا لان اللبدن انما يتصور
 ممن يتصور منه الولادة وهذا شئ
 صيان من لبدن شاة لم يتعلق به
 التحريم لانه لا جزئية بين الاذى
 والبهايم والحرمته باعتبارها شئ
 والزوج الرجل صغيرة وكبيرة
 فاضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا
 على الزوج لا يصير باسما معا
 بين الام ولينت هم نسبش اى من
 حرام كالحج مباحش اى بين الام
 ولينت هم حرام كالحج مباحش اى
 من حيث النسب
 ثم اذا لم يدخل بالكبيرة فلا مباحش
 اى لكبيرة سواء قصدت الفساد او لا
 وجاز ان تيزوج الصغيرة مرة اخرى
 لانه اثيرت ولم يدخل بها ولا تيزوج
 الكبيرة لانها ام امة هم لان الفرة
 كانت من قبلها قبل الدخول بها
 والصغيرة نصف المهر وقتها لاسن
 جنباش فان قيل شكل بمسألة صغيرة
 استداها او محتاجا بها بالرب بابت
 واليقضى لها شئ من المهر ولم يوجد
 لها ثمن لما سكتا بارتدادها بتمالكها
 صارت في الحكم كأنها اريدت والردة
 بخط الاباحة بها محال فلا تبقى
 مستحقة النظر فلا يخل نصف المهر
 الا انصاع لاحاصره فلا يسقط المهر
 فان قيل شكل قبل الرجل مرة قبل
 الدخول فانه يقضى على الزوج بالمهر
 على القاتل شئ مع ان القاتل مخطو
 قتلنا وجب القتل قصاصا ودية وللزوج
 نصيبا هو الواجب بالقتل فلا يتضاعف
 حقه بالتضمين اما الزوج فيما نحن
 فيه لا نصيب له في شئ فيضمن من تلف
 نصف المهر كذا في الفتاوى الطهية هم
 والارضاء شئ ^{جواب} عما يقال لعله
 للفرقة الارضاء وبه فعلها فلا تضاعف
 الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاء
 اى الرضاء الصغيرة هم وان كان فعلا
 منها شئ اى من الصغيرة هم لكن فعلها
 غير معتبر شئ مخرجهم في استعادتها
 كما اذا قتلت مورثها شئ لم تحرم على
 اليراث بلا خلاف هم ويرجع به شئ
 اى بنصف المهر الزوج على الكبيرة ان
 كانت قعدت الفساد وان لم تحتر بان
 قصدت دفع الملاك عنها جو عاصم فلا
 شئ عليها وان علمت بان الصغيرة امة
 شئ اى امة زوجها وفي المبسوط يعتبر
 بعد الفساد بان قصده مع العلم بان
 الرضاء يحرمها على الزوج في الشرع فلم
 تعلم ذلك خطا او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاء يفسد النكاح او لم تدان
 بخير بان خافت على الرضاء الملاك من
 كبره لا يرجع عليها والقول فيه قولها

وعن محمد بن اذيو جمع
في الوجدين والصحيح ظاهر
الرواية كانهما وان اكدت
ما كان على شرف السقوط
وهو وصف المهر وذلك في
جرحي لا لا لكنها مسببة
امكان ان يقع ليس في
النكاح به عا واما ما ثبت في
بأقنانه ان لا يكون في النكاح
ليس بسبب لزوم المهر بل هو
سبب لسقوطه لان نصف
المهر يجب على المتعة على ما
عمر لكن من شروط اطلاق النكاح
واذا كانت مسببة في سقوطه
لتعدى كحظر ليرثا ما تلو
متعة اذا علمت بالنكاح
وقصدت بالارضاع الفسا
اما اذا لم يقصد بالنكاح او
علمت بالنكاح ولكنها قصدت
دفع الجرح والهلا من الصغير
دون الافساد لا تكون متعة
لانها مارة بذلك
ولو علمت بالنكاح ولم
تعلم بالفساد لا تكون
متعدية العشاء وهذا

ان لم يظن منها تعد الفساد لانه شئ في بطنها لا يقف عليه غير ما يقبل قولها باليمن فان قيل فيشكل هذا الصنفين تحت رطل بل
اخر ايمان فانضمت كل واحدة منهما الصنفين حتى بانما على الزوج ولم يغيرا شيئا وان تعدت الفساد فلما فعل الكبيرة فبما نحن فيه
ستقل بالافساد واما فعل كل واحدة من الكبيرتين من باب غير مستقل بالافساد فلا تضاعف الفقرة الى كل واحدة لان الفساد
باعتبار الجمع بين الاثنين والاختصاصية قايمة بها فلا تعد والى المرتين فلا يعتب بقعيها وبها باعتبار الجمع بين الاثنين
والاختصاصية قايمة بالمرضعة لعقبه قعيها لانها مخاطبة هم وعن محمد بن شئ اي ان الزوج هم يجمع في الوجهين شئ اي في
اذا تعدت الفسا واوله يجمع فيه قال في قوله الشافعي اجماعهم وصحيح ظاهر الرواية لانما شئ اي الكبيرة هم وان اكدت شئ اي
الكبيرة هم ما كان على شرف السقوط ويوصف المهر في النكاح او ابلغت حد التثنية هم وذلك شئ اي تأكيد ما كان
على شرف السقوط هم يجرى بجري الاكلاف شئ في ايجاب الضمان هم لكننا شئ اي لكن الكبيرة مسببة في شئ اي في
الاكلاف غير مباشرة قال في الاكلاف ما كان يحتاج مما يلزم له الى ان يقول بكلمة الاستدراك في سحر ان خبره بالان لا
ان يقال ان زيد الكندي مطلق وهذا لان قوله سبب يقع خبران في قوله لانه وان اكدت ما كان على شرف السقوط اما لان
الارضاع بذاته يقع بما يكون الكبيرة مسببة اي حاجته بسبب لاعلمة يعني ان الكبيرة لما كانت مسببة لاعتدائهم هم اما لان
الارضاع ليس بالفساد والنكاح وضعا شئ لان ضمة لعربية الصغير هم وانما ثبت ذلك شئ اي انما ثبت فساد النكاح
بالارضاع هم باتفاق الحال شئ بان تقع الكبيرة في صغيرة اتفاقا في ملك رجل وهذا قصد في ذلك هم وقوله او
لان فساد النكاح شئ اعلم على قول اما لان الارضاع ليس بالفساد والنكاح ويؤيد قسم الثاني الامانة تفصيلية هم ليس بسبب
الا ان المهر شئ لانه في ضمن الاكلاف لكنه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا منفعة على تحقيق ولما لا يقدر على
وهية وبارته هم بل بسبب سقوط شئ اي سقوط المهر هم لان نصف المهر شئ جواب ال متدبر ان يقال كيف علمت
ان فساد النكاح ليس بسبب الارضاع المهر وجب على الزوج نصف المهر خيرة فاباب بقوله لان نصف المهر يجب بطريق
على عرف شئ في باب المهر ان المتعة تجزأ للمهرية بقوله تعالى ومتوهين لان المهر عليه ما واليهما سالما هم لكن من شرط
شئ اي من شرط وجوب المتعة هم ابطال النكاح شئ فكانت مباحة لغيرهم وانما كانت شئ اي الكبيرة مسببة بشرط
في وقوعه في كونه البينة لغيره في ملكه لا ينسب ما وقع فيها ولو خفي في طريق او ملك غير يضمن ما وقع فيها هم انما يكون متعدي
اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الافساد واما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكنها قصدت دفع الجرح والهلا
عن الصغيرة دون الافساد ولم تكن متعدية لانها مارة بذلك شئ لان يكون حينئذ قرضا عليها وتكون باجرة بالارضاع لغيره
هم ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضا شئ والقول قولها كما ذكرناه هم وهذا شئ اي القول بان

علمها بالكساح وبفساده بالارضاع صرنا اعتبار الجمل ش نزاجواب عن سوال تدبر ان يقال كيف يكون جمل الكسرة بفساد
 بالارضاع هذا والجمل ليس بعذر في دار الاسلام فاجاب بقوله وهذا اعتبار الجمل ص لرفع قصد الفساد وش الذي يصير به كلف
 تعديا ص لرفع الحكم وش وهو وجوب الضمان تقديره ان الحكم الشرعي وهو وجوب الضمان يعيد التعدي والتعدي انما هو
 بقصد الفساد والقصد الى الفساد وانما يتحقق عند علم بالفساد وادنا اتفق اعلم بالفساد وامتقى الفساد وكان اعتبار الجمل لرفع
 قصد الفساد والرفع الحكم فان قلت قصد الفساد يستلزم دفع الحكم فكان اعتبار الجمل لرفع الحكم قلت لزمن ان يكون ضمانا ضمنا
 فلا يتبينه ص ولا تقبل في الرضا شهادة النساء المنفردات ش يعني وحدين وقال الشافعي تقبل شهادة اربع منهن وهو
 عطاء وفي الغاية وقال الشافعي ثبت بشهادة اربع من النساء او رجل وامرأتين تقبل بشهادة مربعة ان لم تطلب مربعة
 ولا ذكرت ههنا وكذا اذا قالت ارضعت في الاصح ذكره النووي في المنهاج وفي الرافعي ثبت الرضا بشهادة جليلين او رجل
 وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوة ولا ثبت باحد وان اربع نسوة وقبل احد شهادة الرضعة وفي الغنى شهادة الواحدة
 مقبولة في الرضا عند احمد وهو قول طاوس والزهري والاوناعي وابن ابي ذئب سعيد بن عبد العزيز وعنه شهادة امرأتين
 وعنه شهادة امرأة واحدة وتختلف مع شهادتهما وتنفرد وان كانت كاذبة لم يعل عليها حول حتى تبيض ثديا بالبرص في
 الوبى قال الشافعي يفرق شهادة امرأة واحدة وقال مالك ثبت بقول شاهدين ومنع من الشك حابتلا ويفرق بينهما
 لو كانتا نكاحا ص وانما ثبت ش اى الرضا ص بشهادة جليلين او رجل وامرأتين ش وهو مذاهب من الرضا في البيه
 تعالى عنه ذكره في المغنى وفي المحيط هو قول عمر وعلي بن عباس رضي الله تعالى عنهم ص وقال مالك ثبت بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حق من حقوق الشرع فثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحما فاخبره فاحل له ذبيحة فحوى
 ش فانه ينبغي للمسلم ان لا ياكل منه ولا يطلع غيره لان الخبر اخبره بحرمة معين وبطلان الملك فتعينت الحرمة مع بقاء الملك
 ثم لما ثبت الحرمة مع ابقاء الملك لا يمكن الرد على بايعه والا ان كبس لمن على بايعه قلت هذا الذي ذكره انه نكاح
 مالك ليس بهدب مالك وانما هو بهدب احمد ومذهب مالك ما ذكرناه الان ص ولنا ان ثبوت الحر لا قبل انفصال ش كذا
 شان الحرمة المؤبدة فانه لا قبل لفصل ص عن زوال الملك في باب النكاح ش يعني اذا ثبت حرمة
 الرضا غير زوال ملك النكاح لاحتماله لان حرمة الحمل مع ملك النكاح لا يجتمعان فيلزم من اثبات حرمة
 الرضا ابطال ملك النكاح ص وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة جليلين او رجل وامرأتين بخلاف اللحم فان
 حرمة النكاح تنفك عن زوال الملك ش لان الحرمة مع ملك معين يجتمعان كما في لحم فاعتبر ش ذلك
 ص مرادنيما ش فيقبل فيه خبر الواحد *

من اعتبار الجمل
 قصد لفساد
 الحكم ولا قبل
 شهادة النساء
 وحدين
 وقال مالك
 بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة
 لان الحرمة حق
 للشرع فثبت بخبر
 الواحد
 فانما هو بهدب احمد
 ولنا ان ثبوت الحر لا قبل
 انفصال
 بطلان الملك
 لا يثبت الا بشهادة
 جليلين او رجل وامرأتين
 بخلاف اللحم فان
 حرمة النكاح تنفك
 عن زوال الملك
 فانما هو بهدب احمد
 ولنا ان ثبوت الحر لا قبل
 انفصال

كتاب الطلاق

أما هذا الكتاب في بيان أحكام الطلاق وفي المنع من الطلاق مصدريه الطلاق كالسلام بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم
 ويروى عند طلقت زوجته بالفتح وأنتهم وقال لا فخر إلا يقال بالنسبة امرأة طالق وبها طلاقه وإطلاق وجع الولادة من طلقت
 بضم الطاء فهي مطلقة إذا أخذها الطلق وجع طلق للسان وتلقية وإطلاق الأسيه أو الطلق طلق امرأة تطليقا وطلقت هي طلاقا
 ورجل طلاق وطلقة أي كثيرة الطلاق للنساء والطلاق لغة رفع القيود وشتر عارفع قيد النكاح من المبنى محذوف الطلاق
 عبارة عن حكم شرعي يرفع قيد النكاح بالفاظ مخصوصة وسبيل الحجابة الجوبة التي شرط كون المطلق عاقلا بالغ والمراة في
 النكاح أو في العدة التي يحصل بها محلا للطلاق وتكثيره والملك عن محله أو سامة ذكر في الكتاب وإيقاع الطلاق بهما
 وإن كان متبعضا في الأصل عند عامة العلماء ونسبهم من يقول لا يباح إيقاع الفسوة وذلك لما كبر السن أو الرجمية لقوله
 عليه السلام لعن المتكلم فواق مطلق وقال عليه السلام يا امرأة أنت طالق من وجها من غير شتر فصلها لغة للملكية ولها
 جميعين وروى الترمذي من حديث ثوبان أن سول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سألت زوجا من غير بأس فحرما
 عليها رايحة الجنة وقال حديث حسن روى أيضا عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتكلمات من المناقحات لهن
 بين كتاب النكاح وكتاب الطلاق ظاهرة لأن النكاح قيد شرعي للطلاق فوجه المناسبة التي صحت بينه وبين الرضاع أن كل منهما
 باب طلاق السنة أي هذا باب في بيان طلاق السنة وفي المبسوط الطلاق نوعان مخي ويدعى وأخرى نوعان مخي من
 العدد وسخي من حيث الوقت البدرى نوعان بدعي يعود إلى العدد ويدعى مخي يعود إلى الوقت وأخرى من حيث العدد نوعان من
 وجع المنصف وذكره مفرقا على توقف عليه من الطلاق على ثلاثة أوجه حسن حسن حسن أي فالأحسن أن يطلق الرجل امرأة
 تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه تير كما هي تنقضي عدتها لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يستحبون أن لا يزوجوا
 في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة شخرج هذا من أبي شيبة في مصنفه حديثنا كيع عن فضيان عن مغيرة عن ابن جهم
 أنخعي قال كانوا يستحبون أن يطلقوا واحدة ثم تير كما هي تحيض ثلاث حيض ثم وإن هذا ش أي لا تقصر على تطليقة واحدة
 من فصل عندهم ش أي عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم من أن يطلق الرجل ثلاثا عند طهر واحدة ش أي تطليقة
 واحدة من ولا نش أي ولأن إيقاع الواحدة من بعد من الندم ش حيث أبق لنفسه مكنة التدارك بأن يجامعها
 وبعد بتجديد النكاح من غير تزوج آخره إبقاء مكنة التدارك مستحب إلى الله تعالى فلعن الله من يحدث بعد ذلك سراهم قال
 ضرر المرأة ش حيث لم تطلقها نظر اليلان تساع الحامية نعمة في حقن فلا تيكامل ضرر الأيساش هم ولا خلاف لأحد في
 الكراهية ش أي لا خلاف في عدم الكراهية يعني لم يقل أحد بكراهية إيقاع الواحدة بخلاف الحسن فان في خلاف فيكون هذا

كتاب
 الطلاق
 باب
 طلاق
 السنة
 قل الطلاق
 على سنة الحسن
 والحق في ذلك
 أن يطلق الرجل
 تطليقة واحدة
 في طهر لم يجامعها
 فيه حتى تنقضي
 عدتها لأن الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم
 كانوا يستحبون أن لا
 يزوجوا في الطلاق
 على واحدة حتى تنقضي
 العدة شخرج هذا من
 أبي شيبة في مصنفه
 حديثنا كيع عن فضيان
 عن مغيرة عن ابن جهم
 أنخعي قال كانوا
 يستحبون أن يطلقوا
 واحدة ثم تير كما هي
 تنقضي عدتها لأن
 الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم من أن
 يطلق الرجل ثلاثا
 عند طهر واحدة ش
 أي تطليقة واحدة
 من ولا نش أي ولأن
 إيقاع الواحدة من
 بعد من الندم ش حيث
 أبق لنفسه مكنة
 التدارك بأن يجامعها
 وبعد بتجديد النكاح
 من غير تزوج آخره
 إبقاء مكنة التدارك
 مستحب إلى الله
 تعالى فلعن الله من
 يحدث بعد ذلك
 سراهم قال ضرر
 المرأة ش حيث لم
 تطلقها نظر اليلان
 تساع الحامية نعمة
 في حقن فلا تيكامل
 ضرر الأيساش هم
 ولا خلاف لأحد في
 الكراهية ش أي لا
 خلاف في عدم
 الكراهية يعني لم
 يقل أحد بكراهية
 إيقاع الواحدة
 بخلاف الحسن فان
 في خلاف فيكون هذا

حسن قلت بهذا في الشرح كالم هذا المفظوظاير يقتضي خلافا على ما استجنى على المسائل هم واد الحسن هو طلاق السنة واد الحسن
 يطلق المدخول بها ثلاثا وثلاثين طهارة وقال مالك انه بدعة شئ ان الطلاق المرفق على ثلاثه طهارة في المدخول بها
 بدعة وفي المغرب البدعة هم من ابتدع الامر اذا ابتداه واحدة ثم نجس على ما يوزاوه في الدين ونقصان سنة قول السنة
 احداث امر لم يكن من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يمان الاله بدعة شئ اي طلاقه وحده هم لان المال في
 الطلاق هو النظر شئ اي المنع لقوله عليه السلام تزوجوا ولا تطلقوا به الاله هو هو والابانة شئ اي ابانة الطلاق هم
 الحاجة شئ الناس الى هم الخلاص وقابذت شئ اي الحاجة هم بالواحدة لشئ اي الطلقة الواحدة فلا يمان
 هم ولنا قوله عليه السلام شئ اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان من السنة
 ان يستقبل الطهر استقبالا لطلقتها كل قرو طلقة شئ هذا الحديث رواه الدارقطني في سنة من حديث يعلى بن منصور ورواه
 شعيب بن زياد عن عطاء الخراساني عن حماد بن عمار قال حدثنا عبد الله بن عمر ان طلقت امرأته تطليقة وهي حائض ثم
 اراد ان يقبها طلقين آخرين عند القرويين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما بك اارك
 الله قد اخطأت السنة السنة ان يستقبل الطهر وطلق لكل قور فامر في فراجهما فقال اذا طهرت فطلق عند ذلك وارك
 فقلت يا رسول الله اريت لطلقتها ثلاثا اكان يحل لي ان ارجعها فقالا كانت تبين منك وكانت عصية وذكره عبد
 في احكامه اعطاه الخراساني وقال انه اتى في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل انقذوه
 ورواه الطبراني في معجمه وقال صاحب التفتيح عطاء الخراساني قال بن حبان كان صالحا غير ان كان سوء الخلق كثير الوجه
 الاحتجاج وحسن من هذا ما رواه النسائي باسناد من عبد الله قال طلاق السنة ان يطلقها بطلاقة وهي ظاهرة من
 اجماع فاذا حاضت وطهرت طلقتها اخرى ثم اقعد بعد ذلك بحضته فاخبره ان طلاق السنة وهي سنة رسول الله صلى
 عليه وسلم هم وان الحكم يراعى دليل الحاجة شئ لا على حقيقة الحاجة لان تباين الاخلاق وتماقر الطبع امر
 لا يمكن الوقوف عليه فاقدم سبب الظاهر وهو الاساس المعروف بمقام دليل الحاجة هم وهو الاقام على الطلاق في
 زمان تجدد الرغبة وهو الظاهر شئ الخالي عن الجماع لانه زمان رغبة في ما طبعها وشعر عاقل يحتاج فراقها الى الحاجة هم فاجاب
 كما استكره نظر الى دليلها شئ اي دليل الحاجة فاصل المعنى كلما تكرر جعل كان الحاجة الى الطلاق تكررت فاجاب تكرار الطلاق
 بالتميز على الاطمار هم ثم قل ان الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر اخرنا عن تطويل العدة شئ اشار به الى
 اختلاف اشخاص في الطلاق اتخى فقال بعضهم الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر لانه اذا لم يؤخر حتى تنقضي
 المرأة يكون عدتها ثلاثا طهارة ثلاث حضض كمال تطويل عدتها لا محالة وهو في الخلاصة رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة

والحسن هو طلاق السنة
 وهو طلاق المدخول بها
 ثلاثا وثلاثين طهارة وقال
 مالك انه بدعة شئ اي
 الاو احكام لان الاصل
 في الطلاق هو النظر
 ولا حاجة الى ما لا يمان
 وقد بدعت بالواحدة
 ولنا قوله عليه السلام
 ان يستقبل الطهر استقبالا
 فطلقها لكل قور طلقة
 لان الحكم يراعى دليل
 الحاجة وهو الاقام على
 الطلاق في زمان تجدد الرغبة
 وهو الظاهر الحاجة كمال
 نظر الى دليلها شئ اي
 ان يؤخر الايقاع الى اخر
 الطهر اخرنا عن تطويل العدة

وقت طلاق ولم يترك متفق عليه وباروى من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها ارسل اليها بثلاث طليقات او بوجوب
 عن الالية قد خص عنها الطلاق حالة الحيض والطلاق في طهر جاسما فيه تقييد المتنازع وبوالمجمع والجواب عن حديث
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه وما شابهه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق للسنة لان
 سبحانه ان يعلموا على وفاق الكتاب والسنة ولان تقليد الطحا في ليس بحجة عنده فكيف يحجج بفعل الصحابي علينا ووجوب
 عن حديث رفاعه انه ليس فيه طلاقا ثلثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون - فزق على الاطهار والجواب عن حديث فاطمة
 بنت قيس ان زوجها اباع عمر بن حفص بن المغيرة فخرج مع علي بن ابى طالب عنى الله تعالى عنه الى اليمن فاسل الى امرأة
 فاطمة بنت قيس فبنت قيس طليقة كانت بقية من طلاقها واه سلمهم ومن ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح
 الذي يتعلق بالمصالح الدينية من تحصيل الفرج عن اننا المومنين في جميع الاديان من الدنيا وديته من سكران الاذواج
 واكتساب الولد وكلما هو كذلك ينبغي ان لا يجوز وقوعه في الشرع من الاباحة للحاجة الى الخلاص من معنى اباحة الطلاق
 انما كانت للحاجة الى الخلاص عن عمدة المرأة من الحاجة الى الجمع بين الثلثات من حصول الخلاص بما دونه من جهة
 على الاطهار ثابته من هذا جواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلثات فلكذا لا حاجة الى التفريق على الاطهار فاجاب
 بقوله وهي اى الحاجة الى الجمع بين الثلثات اذ لا حاجة الى الطلاق المتفريق ثابته من نظر الى دليلها من وهو الاقام
 على الطلاق في زمان تتجدد الرغبة وهو الطهر والحكم يد على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم من الحاجة في نفسها ثابته
 من هذا جواب عما يقال دليل الحاجة انما يقام مقام الحاجة فيما يتصور وجودها وبهنا لا يتصور لان الحاجة الى الخلاص من
 عمدة الطلاق في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاع النكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة في نفسها اى في ذاتها ثابته
 من فاكمن تصوير الدليل عليها من لان الانسان قد يحتاج الى جهة باب النكاح لبنائه فيها والحاجة اخرى من وهو المشروعة
 في ذات من هذا جواب عن قوله والمشرعية لا يجامع الخطر فاجاب بقوله والمشرعية في ذات من حيث انه ازالة الرق
 اى ازالة قيد النكاح من لاننا في الخطر معنى في غيره من تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح كونه
 مشطورا في جامع المشرعية كالصلاة في الارض المخصوصة والبيع وقت النداء فانها مشروعة وانما مشطوران لغية مما ولا
 لاختلاف الجهة فلم يلزم من اثبات المشرعية انتهاء الخطر وهو ما ذكرناه من فرق المصالح الدينية والدنيوية من
 وكذا ايقاع اثنتين في الطهر الواحد بدعي لما قلنا من انه لا حاجة الى الجمع بين الثلثات من وتماثلت الرواية من عن اصحابنا
 فيما اذ اطلق الرجل سلاته في طهر سبعا معها في طهقة وهدية بانيتها من قال في الاصل من اى الميسر في كتاب الطلاق جملته
 اخطا السنة من فكره من انه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وهي من اى الصفة الزائدة من الميسر

ولان الاصل في الطلاق
 هو الخطر لما فيه من قطع
 النكاح الذي تعلقت به
 المصالح الدينية والدنيوية
 ولا حاجة للحاجة الى الخلاص
 ولا حاجة الى الجمع بين
 الثلثات دعي في المشرعية
 لا طهر ما رتبته نظر الى دليلها
 والحاجة في نفسها ثابته
 فاكمن تصوير الدليل
 عليها والمشرعية
 في ذات من حيث انه
 ازالة الرق كونه
 مشطورا في جامع
 المشرعية كالصلاة في
 الارض المخصوصة
 والبيع وقت النداء
 فانها مشروعة وانما
 مشطوران لغية مما ولا
 لاختلاف الجهة فلم
 يلزم من اثبات
 المشرعية انتهاء
 الخطر وهو ما
 ذكرناه من فرق
 المصالح الدينية
 والدنيوية من
 وتماثلت الرواية
 من عن اصحابنا
 فيما اذ اطلق
 الرجل سلاته في
 طهر سبعا معها
 في طهقة وهدية
 بانيتها من قال
 في الاصل من اى
 الميسر في كتاب
 الطلاق جملته
 اخطا السنة من
 فكره من انه لا
 حاجة الى اثبات
 صفة زائدة في
 الخلاص وهي من
 اى الصفة
 الزائدة من
 الميسر

انما قال لم يحسن وما قال لا يحسن لانه لو قال لا يحسن يمكن ان لا ترى الحيف في هذا الزمان ولكن انما قد كانت رات قبل انما
الزمان فقال لا يحسن يعني لا يرين اصلا وقوله تعالى واللاي لم يحسن مبتدأ وخبره محذوف اي واللاي لم يحسن فيمكن
ثلاثة اشهرهم والاقامة في حق الحيف خاصة ش اي قامة الشهر مقام الحيف خاصة وهرتزيعن قول بعض مشايخنا حيث
قالوا الشهر في التي لا تحيف يقوم مقام الحيفن اطرح جميعا واليه ذهب صاحب المينابيع وغيره وقال شمس الائمة طرقت بعض منحا
ان الشهر في حق التي لا تحيف بمنزلة الحيف والطرف في حق التي لا تحيف وليس كذلك بل الشهر في حقما بمنزلة الحيف في حق التي لا تحيف
هم حتى يقدر الاستبراء في حقما بالشهرش اي في حق الائمة التي لا تحيف من صغرا وكبرهم بهوش اي لا تستبراء هم الحيف
لا بالطرفش وقال الكاكي وغيره اختلاف اصحابنا يظهر في حق الزام الوجه على ابن ابن اجماعهم لان الاستبراء يقتضي بالحيف
على ان الشهر يقوم مقام الحيفن اذا التبع خلف الاصل سجالا لابتداء فان قيل لما قام الشهر مقام الحيفن ينبغي ان يكون لطلاق
الثاني في الشهر الثاني في حالة الحيف قلنا قد ذكرنا ان خلف تبع الاصل سجالا لابتداء وذات الشهر طهر واشهر اقيم مقام
الحيف في حكم خاص هو انقضاء العدة لاني جميع الاحكام الاتري ان لطلاق بعد الجماع في ذوات الاثراء حرام والائمة
والصغيرة لا يجرم وكذا الطلاق الثاني هم ثم ان كان لطلاق في اول شهرش يعني ان كان ايقاع الطلاق في اول
هم يعتبر الشهر بالابله ش اي يعتبر الشهر القائمة مقام الحيفن بالابله كاملة كانت او ناقصة هم وان كان ش اي اقامة
هم في وسطه ش اي في وسط اشهرهم فبالايام ش اي فيعتب بالايام هم في حق التفريق ش اي في تفريق الطلاق
على الاشهر بالاجماع فيحتسب كل شهر ثلاثون يوما في حق ايقاع الطلاق هم وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة ش لا يحكم
بانقضاء العدة الا بتام تسعين يوما من وقت الطلاق هم وعندنا كميل الشهر الاول بالاخيرة ش اي كميل الشهر الاول بشهر
الاخيرة بالايام هم والمتوسطان بالابله ش اي كميل المتوسطان وهما ما بين الاول والاخيرة بالابله لان الاصل في
الاشهر بالابله هم وهي مسألة الاجارات ش اي المسئلة المذكورة مثل مسألة الاجارات على الخلاف المذكور اذا استأجر دارا
شهورا معاومة او سنة في خلال شهر فعند ابى حنيفة يكون السنة ثلاثا وثمينة وستين يوما وعندنا كميل الاول بالاخيرة وثمينة
سنة بالابله وعلى هذا الاصل في البيع هم ويجوز ان يطلق الائمة او الصغيرة هم ولا يفضل من
وطيها وبين طلاقها بزمان ش يعني لا يشترط الفصل شهرين وطيها وطلاقها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والجمهور
والابن عبيد وهو قول الحسن بن سيرين وطا ومن حماد بن سليمان وربيعة وقال شمس الائمة كان شيئا يقول كذا اذا كانت
الابنة لا يجرى منها الحيف ولجل ما اذا كانت صغيرة لا يجرى منها الحيف ولجل فالافضل الفصل من جماعها وطلاقها بشهر
ولامنا فاة بينه وبين قول المصنف لان الافضل لانتفا في الجرائم وقال فيفضل منها بشهر لقيامه مقام الحيف ش فمن

ولا قلتم في الحيف
خلفا حتى يقدر الاستبراء
في حقها بالاشهر هو الحيف
لا بالطرفش
الطلاق في اول الشهر
يعبر للشهر كالأهنة
وان كان في وسطه
فبالايام في حق اشهرين
وفي حق العدة كذلك
عند ابى حنيفة عندنا
يكمل الاول بالاخيرة
والمتوسطان بالابله
وهي مسألة الاجارات
قال مجاهد يطلاقها
ولا يفضل بين
وطيها وطلاقها
بزمان وقال
من ضرورة الفصل
بينهما بشهر
لقيامه مقام الحيف

كلان بالجماع فقتل الرغبة صامنا
تجلى بمل وهو الشجر لنا
المنطوق هم الجبل فيهما الكثرة
في ذوات الحيين باعتبار الان
عند ذلك حيثية وجه العدة
والرغبة والكلمة فترى في الجماع
الذي ذكره لك في كثر من جماع آخر
لانه يربط على غير معلق فوارا
عن مؤن الولد فكان الزمان
زمن الرغبة فصار كرم الجبل
وطول الحامل غير متيقب
الى ان يولد في اثنائها
العدا وزمان الجبل زمان الرغبة
في الوطى كونه غير معلق او فيها
الحمل ولده منها فلو بقي الرغبة
بالجماع وطلقاتها للسنة ثلاثا
فيمضي بين كل عطفين بنهر
عند العطفة والى يوسف
وقال في ذلك لا يطلعها السنة
الا واحدة لانها في الطلاق
وهو من الشهر بالتقريب على
فصول العدة والشهر
في حق الحامل ليس من
فصولها كما لا يمتد لها

تتميم وفيما يفصل بين طلاقها ووطيها بحيثية فكذا انما بشهرهم ولان بالجماع فقتل الرغبة فكانت بمنزلة ذات الاقراء اذا
جوزت في الشهرهم وانما تجدوش اي الرغبة هم زمان ش فلابد منه وهو الشهر ولنا انه ش اي ان لسانهم فكذا
المعل فيها ش اي في التي نحن فيها من الايسة والصغيرة هو الكلاية ش اي كراية الطلاق بعد الجماع هم في ذوات
الحيين باعتبار ش اي باعتبار الجبل هم ولان عند ذلك ش اي عند تولد الجبل هم يشتهر بوجه العدة ش اي بوجه ش
فلا يدري انها حال فقتل بالاقراء او حال فقتل بوضع الجبل هم فالرغبة وان كانت تفل من الوجه الذي ذكره ش فاجواب
عن قول زفر وانما تجدو الرغبة وان كانت فقتل من وجه فاجاب بقوله والرغبة وان كانت تفل من اقله من الوجه
الذي ذكره زفر ويجوز ان يكون على معية الجبل اي من الوجه الذي ذكره الان هم ولكن كثر من جماع آخر ش اي فلكل
كلمة الرغبة من جماع اخر لا يقال ذلك تعارض دليل كثرة الرغبة مع دليل فتور الرغبة قياسا قطان لانما نقول لا يلزم من ال
كثرة الرغبة زوال اصل الرغبة فيكون الاقدام على الطلاق في زمان الرغبة والذي يلزم في ان المصنف اجاب عنه بقوله هم
لانه يجب في طي غير معلق شش ان يترجى جهة الرغبة يكون الوطى غير معلق بضم الميم وسكون الحين المملية وكسر اللام
وبالقاف من معلق المرأة اذا اجلبها وثلاثية معلق يقال علقته المرأة اذا حبلى معلقا هم ذراش اي لاجل الفراق هم غير
ش بضم الميم ففتح العزة جمع مونة هم مكان الزمان زمان غيبة من فساد كرتان الجبل ش وفي الذخيرة قيل اذا كانت غيرة
يرجى منها الخيف الجبل فالافضل ان يفصل بينهما بشهرهم وطلاق الحال يجوز عقيب الجماع لانه لا يردى الى شتبا به ووجه العدة
وزمان الجبل زمان الرغبة في الوطى لكونه ش اي لكون الوطى هم غير معلق ش اي غير معلق هم او فيها ش عطف على قوله
في الوطى انصير يرجع الى الحال المعنى ان زمان الجبل من الرغبة في الوطى لانه في حالة الجبل غير معلق وهو ان الرغبة في الحال
هم لسان ولده منها ش اي لاجل حصول ولده من الحال هم فلا تفل الرغبة بالجماع ش لان لولد داع الى رغبة الرجل
في ما لم كان زمان الرغبة لا يقع طلاقا عقيب الجماع هم ويطلقها ش اي الحال هم للسنة ثلاثا يفصل بين كل طليقتين
بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وقدره الشرع بالتعريف
على فصول العدة ش لقوله تعالى فخلقوا من احد من وقال بن عباس اي لظهور عدة من نفى ذوات الاقراء ترقب على الاقراء
وفي حق الايسة والصغيرة على لاشه لان كل شه ففصل من فصول العدة في حق من كالقراء في ذوات الاقراء هم والشهر في حق الجبل
ليس من فصولها ش اي من فصول العدة لانه لا يكون محال تقريق الثلاث لان شهرها وان امتدت ففصل واحد ولا تفرق الطليقات
لا يتعلق هم فسادا كالمدة طراش فلا يكون محال تقريق الثلاث لان شهرها وان امتدت ففصل واحد ولا تفرق الطليقات
فيه قال محمد بن عمار بن مسعود وجابر بن عبد الله لم يسمعوا في الحال لا تطلق اكثر من واحدة للسنة وقول الصحابي في ذلك

فقيما يقدم على القياس كذا في المبسوط وجعل محمد قال الشافعي ما كنت احمد من ولها شئ ابي لابي عتيقة وابي يوسف من
ان الابطاحه شئ ابي ابراهيم الطلاق هم فعلة الحاجة شئ ابي باقيا الحاجة هم والشه وليها شئ ابي ليل الحاجة في الحج
صكنا في حق الائمة والصغيرة شئ ابي كما انها دليل الحاجة في حقها لان مدة الحمل مدة كاملة ولما يلزمها الحد وجها من العدة
فكانت كاشبه في حقها ص وذا شئ ابي كونا لشه وليها في حق الحال كما في حق الائمة والصغيرة هم لانه شئ ابي لان اشتهر
صمان تجدد الرغبة على عليه الجلبة ليلته شئ انما قال هذا لان الشخص بما لا يرغب في المرأة في كثير من شهور اول ثلاث آفة
عازضة في ذواته الشخص سليم عن الآفة فلا بد ان يجد الرغبة في المرأة في شهر فصيل للشه وليها على الحاجة هم ص وذا شئ ابي
هم ان يكون علما وليها على جود الحاجة شئ والحكم يد على وليها فاذا وجد وجه على ابي الاجل الطلاق فيكون تكا حاسبا
هم بخلاف الميت بله شئ هذا جواب عن قياس قول محمد بانه هو قولهم لان العلم في حقها شئ ابي لان العلم على الجبة في حقها
هو لظهور الجعفين يعني تجدد وطه ليقبض الجعفين هم وهو شئ ابي تجدد الطهر جوفيه في كل مان شئ لانه يمكن ان تجدد قطره لانهما
بايسة ولا صغيرة هم ولا يجزي شئ ابي تجدد الطهر مع الحمل شئ لان في الالحاحين فاذوات ولا يصح فيه ما هم واذا طلق الرجل
امراته في حالة الحيض وقع الطلاق وياثم اجماع الفقهاء وعند الشيعة وابن عليه ومهنا من الحكم في طهارته لا يقع هم لان الزنى
شئ ابي عن الطلاق في حالة الحيض هم في غير هذا ذكرنا شئ وهو طويل العدة والاستبراء امر العدة ايجله بالتدراك
هم فلامنهم مشروعية شئ لان الزنى في غير لا يعبر المشروعية كما عرف في الاصول قيل لمراد بالزنى بهنا المستنا من
ضد الامر المذكور من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ابي لانها بعد من قيل لمراد بالزنى قوله تعالى ولا تمس من ضرر العدة واهم
شئ ابي لمرجل الذي طلق امراته في حالة الحيض هم ان يرجعها شئ هذا لفظ القدرى حرم الله تعالى وقال محمد في الاصل ان في
لان يرجعها هم لقوله عليه السلام شئ ابي القول النبي صلى الله عليه وسلم هم لمرجعي الله تعالى عنه وانما طهرها شئ ابي لان
اخرجه الائمة لانه عوج عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اطلق امراته ورجعها في فصال عمره في الله تعالى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال عليه السلام وفاقا ابيهم يسا حتى تدرج في طهر فان بالان يطلقها فليلا طهر قبل ان يمسا فكلوا
التي امر الله تعالى وفي انما البخاري وسلم انه طلق امراته طليقة واحدة ورجعها في طهره ابي من امر ما لم يمسرا من فخذت المرأة
التي هي فافعل للاستئذان تمنني من هجرة الوصل فخذت ايضا فصار على وذن على الكاف في قوله انك خطبا بعمر من الكتاب
رضي الله تعالى عنه وبينه عبد الله هم وقد طلقها شئ ابي لانها ابي الحال ان ابن عمر قد كان طلق امراته هم في حالة الحيض شئ
وكان طلقها واحدة كما في الذي ذكرناه هم وهذا شئ ابي قوله عليه السلام طهرها من فخذت الوضوء شئ ابي قوله الطلاق
اذ لا يصبو الرجعة يدوان الوضوء هم وذا شئ ابي فيفيدة شئ ابي على الرجعة شئ ابي على ان يرجعها هم ثم الاستبراء شئ ابي

ولها ان الابطاحه لعلة
الحاجة والشه وليها
كما في حق الائمة والصغيرة
وهنا لانه زمان تجدد
على ما عليه الجلبة
السليمة فصيل علما
دليلا بخلاف الميت
طهرها لان العلم
في حقها انما هو الطهر
وهو رجوعها في كل
زمان ولا يرجع في كل
واذا طلق الرجل امراته
في حالة الحيض وقع
الطلاق لان الزنى
لحق في غيره وهو ما ذكر
فلا ينعهم مشروعية
ولستهم ان يرجعها
لقوله عليه السلام فمرا
فليرجعها وذا
طلقها في حالة الحيض
وهذا بقيد الوقوع
على الرجعة شئ
الا سبحانه

وقول بعض المتأخرين
انه واجب فكل حقيقة
الامر وقوعاً للعصية
بالقدر الممكن برفع اثره
وهو العدة ورافعاً
لنظر تطويل العدة
قال فاذا طهرت وحاش
ثم طهرت فان شاء
طلعتها وان شاء أمسكها
قال ما وهكذا ذكر في الاصل
وذلك بطحاوي ان يطلعتها
في الطهر الذي لا يحصى الا في
الوجوه الكثر ما ذكر الطحاوي
ابي حنيفة ما ذكر في الاصل لها
وجه التكرار الاصل السنه
ان يفصل بين كل طلاقين
بحيضة والفصل ههنا
بعض الحيضة فتكمل بالثانية
ولا تجزئ فتكامل اذا
تكملت الحيضة الثانية فاطهر
الذكر بعد زمان السنه فمكن
تطبيقها على وجه السنه وجب
القول الاخر ان امر الطلاق فافترق
المهر ففصل كانه لم يطلعه في
الحيض فيسن تطبيقها في الطهر
الذي يبيد من الموت وهو في
الحيض قد دخل بها انت طالق
ثلاثا للسنه ولا نية له في طالق
عند كل طهر تطليقة

استجاب لزومه من قول بعض المتأخرين وبه قال المتأخرون في وجوبه والاصح انه يشترط ان يكون الزوجية او الربو ذكر الضمير على اهل
الرجوع هو وجوبه بما يقتضيه الامر من لان طلاق الامر للوجوب حقيقة قال المتأخرون في حاله لمدية والاصح انه وجب ولا
فيه نظر من المزمع في الاصل لفظ الوجوب بل قال في رد المحتار قال في الاصل ان يطلق الرجل امراته وهي حايض فعد خطا
السنه والطلاق واقع عليها فيه في ان يزوجها فتمسك لايته في الميسر لفظ محمد كذا لم يذكر الوجوب ثم قال المتأخرون فيهم
في احتمال ان يكون الرجوع وجبه لان الامر بالرجوع طلاق وطلاق الامر ميل على الوجوب انتهى قالت اراء المتأخرون في بقوله لا تحرف لفظ
او الامانة للثبوت فيه ولا لانه بعد ذلك هو واما في الحقيقة ان اهل البيت لانه يقع في طهر الطلاق في الحيض صحته
وسبيل في رفع المعاصي يرفعها من القدر الممكن من اي بقدر ما كمل البيع الفاسد والكلح لها من غير اثره في اي غير
اثره في رفع المعاصي على ما في احوال الحيض في طهر الطلاق في حاله في اي غير وجوب العدة في اي اثر الطلاق
الذي هو سببه في العدة هو وفعلا في تطويل العدة في اي اثر في العدة بطول العدة عليها في الرجوع ثم قال في
القدرة في حمله في تعالى فاذا طهرت اي بعد الرجوع هم وحاشيت ثم طهرت فان شاء طلقها وان شاء أمسكها قال في اي
وجه المدعى كذا في الاصل في اي كذا في الميسر لان قال فيه فاذا طهرت من حيضة اخرى طلقها واحدة قبل الجوار
وبذلك على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضه اخرى لا الطهر بعد حيضه اوقع فيها الطلاق قال المصنف
وذكر الطحاوي في نه طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال في الحسن الاخرى ما ذكره الطحاوي في قوله في حيضه وما ذكره في الاصل قوله
في اي قول في يوسف ومحمد وفي الكافي في رواية الرضا ع في نية وبه قال المتأخرون في المشهور منه وما لك واحد وما ذكره
الطحاوي بروايه عن ابي حنيفة وبه قال المتأخرون في وجبه من وجبه المذكور في الاصل ان يسنه ان يفصل بين كل طلاقين بحيضة
والفصل ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تجزئ في اي الحيضة الثانية ثم فكل ان جاز القول لا في اخرش الا في ما ذكره الطحاوي
من ان اثر الطلاق قد انعدم بالرجوع فعلا كانه لم يطلعه في اي غير فليس تطليقة في الطهر الذي يليه في اي في الحيض علم
ان المصنف من وجبه القولين المذكورين بالمعاني الفقهية فلم يرجع الى الحديث المروي في الباب ان كان حجة من الرواية في وجبه
في الحديث فروي البخاري باسناد الى تافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب
عنه انك عليه جها الحديث وقد ذكرناه عن قريب وبذلك على رواية الاصل روي الترمذي في جامعها باسناد الى سالم بن عبد الله
عمر بن الخطاب قال مره عليه جها الحديث وقد ذكرناه ايضا وبذلك على رواية الطحاوي فكل اهل المعاصرين في ما لم يذكر المصنف
فمنه ما ذكره في الكتاب من قول لامرته هي من ذوات الحيض قد دخل بها انت طالق ثلاثا للسنه ولا نية له في طالق عند كل
طهر تطليقة في هذا الموضع ما لم يزوجها فتمسك لايته في الميسر لفظ محمد كذا لم يذكر الوجوب ثم قال المتأخرون فيهم
في احتمال ان يكون الرجوع وجبه لان الامر بالرجوع طلاق وطلاق الامر ميل على الوجوب انتهى قالت اراء المتأخرون في بقوله لا تحرف لفظ
او الامانة للثبوت فيه ولا لانه بعد ذلك هو واما في الحقيقة ان اهل البيت لانه يقع في طهر الطلاق في الحيض صحته
وسبيل في رفع المعاصي يرفعها من القدر الممكن من اي بقدر ما كمل البيع الفاسد والكلح لها من غير اثره في اي غير
اثره في رفع المعاصي على ما في احوال الحيض في طهر الطلاق في حاله في اي غير وجوب العدة في اي اثر الطلاق
الذي هو سببه في العدة هو وفعلا في تطويل العدة في اي اثر في العدة بطول العدة عليها في الرجوع ثم قال في
القدرة في حمله في تعالى فاذا طهرت اي بعد الرجوع هم وحاشيت ثم طهرت فان شاء طلقها وان شاء أمسكها قال في اي
وجه المدعى كذا في الاصل في اي كذا في الميسر لان قال فيه فاذا طهرت من حيضة اخرى طلقها واحدة قبل الجوار
وبذلك على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضه اخرى لا الطهر بعد حيضه اوقع فيها الطلاق قال المصنف
وذكر الطحاوي في نه طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال في الحسن الاخرى ما ذكره الطحاوي في قوله في حيضه وما ذكره في الاصل قوله
في اي قول في يوسف ومحمد وفي الكافي في رواية الرضا ع في نية وبه قال المتأخرون في المشهور منه وما لك واحد وما ذكره
الطحاوي بروايه عن ابي حنيفة وبه قال المتأخرون في وجبه من وجبه المذكور في الاصل ان يسنه ان يفصل بين كل طلاقين بحيضة
والفصل ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تجزئ في اي الحيضة الثانية ثم فكل ان جاز القول لا في اخرش الا في ما ذكره الطحاوي
من ان اثر الطلاق قد انعدم بالرجوع فعلا كانه لم يطلعه في اي غير فليس تطليقة في الطهر الذي يليه في اي في الحيض علم
ان المصنف من وجبه القولين المذكورين بالمعاني الفقهية فلم يرجع الى الحديث المروي في الباب ان كان حجة من الرواية في وجبه
في الحديث فروي البخاري باسناد الى تافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب
عنه انك عليه جها الحديث وقد ذكرناه عن قريب وبذلك على رواية الاصل روي الترمذي في جامعها باسناد الى سالم بن عبد الله
عمر بن الخطاب قال مره عليه جها الحديث وقد ذكرناه ايضا وبذلك على رواية الطحاوي فكل اهل المعاصرين في ما لم يذكر المصنف
فمنه ما ذكره في الكتاب من قول لامرته هي من ذوات الحيض قد دخل بها انت طالق ثلاثا للسنه ولا نية له في طالق عند كل
طهر تطليقة في هذا الموضع ما لم يزوجها فتمسك لايته في الميسر لفظ محمد كذا لم يذكر الوجوب ثم قال المتأخرون فيهم

هم هو ش اى الشافعي هم يقولون الاكراه لا يجاع الاختيار وبش اى بالاختيار هم يفتون الشرع ولا اعتبار في
 التفت بالاختيار هم بخلاف المائل فانه يختار في التمسك بالطلاق ش وهنك الشافعي ايضا بقوله عليه السلام عن ابي الخطاب
 وما اشكوهوا عليه هم ولنا انه ش اى ان المكروه هم قصد ايقاع الطلاق في منكوته في حال اليته ش اى في حال غلبة وتمييزه وكونه
 مخاطبا هم وبالاكراه لا يخرج عن ذلك فلا يعزى عن قصده ش اى عن حكمه لئلا يترتب خلف الحكم من علة هم دفعا لما به ش اى لمجابهة
 المكروه وحاجته ان يخلص مما توعد به من القتل والجرح ونحو ذلك هم اعتبارا بالطلب ايع ش وفي وقوع طلاقه دفعا لما به هم وبذا ش
 اشارة الى قوله والطلاق هم لانه عرف الشرع واختار ابو نماش اى بهون الشرع هو الطلاق هم وبذا ش اى اختيار الشرع
 هم آية القصص ش اى علامته اقصهم والاختيار ش وبذا جواب عن قول الاكراه لا يجاع الاختيار هم الا انه ش اى غير ان المكروه
 هم غير ان حكمه ش الفهم يرجع الى ايقاع الطلاق وحكمه وقوع الطلاق وبذا جواب عما يقال لو كان المكروه مختارا لما كان الاختيار
 فسخ العقد الذي بائنه مكره من البيع والشراء والاجازة وغيره وليس كذلك وتقريره انه غير ارض بغيره ذاك ش اى عدم انفي
 بحكم الطلاق هم غير ش اى بحكمهم كالمائل ش فانه يقع طلاقه مع عدم الرضى بوجوبه وامحيا بنا استلوا ايضا بما روى عن
 وابن عباس بن سعد انهم قالوا كل طلاق جائز الا طلاق المعتقة والمسي وحدث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ايضا النبي واه
 الترمذي وقوله ذكرناه والجواب عن الحديث الذي استدلل به الشافعي انه لا يجزى لان تجاوزا عن الطلاق واهتمام الاصح لانه غير
 علم يدل تحت الحديث هم وطلاق السكران اقع ش وكذا يصح اعتاده وخلو به قال الشافعي في المنصور الاصح وهو قول الشافعي لك
 وجه في رواية وفي المسبوح المنصور للشافعي حديثا وقدما وقوع طلاق السكران نعم في انطباع على قولين فمنهم من نقل من انطباع
 قول الى الطلاق ومنهم من علم اصداره الى وقوع طلاق السكران في المغنى وهو قول سعيد بن مسيب بن اسيد مجاهد وعطاء والحسن البصري
 وابراهيم النخعي والاذاعي ميراث بن سنان الحكم وشرح سليمان بن يسار ومحمد بن سنان وابن شبر بن سليمان بن حرب ابن
 عمرو على وابن عباس ومعاوية رضى الله تعالى عنهم كونه قال قتادة وحبيب بن زيد وابن ابى السلي وعمر بن عبد العزيز والحسن
 بن حميد وقال بن جزم اجازة لك جميع تصرفات الاروية لقول اصحابنا وروى بن جيب عنه انه يجوز طلاقه دون نكاحه قال صاحب
 مطرف بن عبد الله اليزيدي ش في تصرفات الاربعة الطلاق والمعتق والقتل والقذف ومن ثم ان رضى الله تعالى عنه لا يقع طلاق
 وبه قال طائفة من القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد الانصاري وبيعة وعبد الله بن الحسن الليث بن سعد اسحاق وابو ثور والزننى
 وابو سليمان ابن شريح وابو طاهر الزياوى وابو اسل الصعلوكى وبنية سهل من الشافعية وزفر بن ذبل والجمهور الطحاوى وابو الحسن
 الكافى وقال عثمان بن النقي لا يبرئ منه عقد ولا بيع ولا نكاح ولا احد الا بعد الخمر فقط وقال الليث لا يبرئ من شئ يقولون انما علم بغيره من قبل و
 سرقه او نفي فانه يقيم عليه وفي الذخيرة طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ ولو اكره على الشرب فسكوا وشرب الضرورة فذنب

هو يقول ان الاكراه
 لا يجاع الاختيار به
 يقدر التفت الشرع
 مخلوف المائل
 لانه مختار في التمسك
 بالطلاق ولنا انه
 قصد ايقاع الطلاق
 في منكوته في حال
 اهليته فلا يعزى عن
 قصده دفعا لما به
 اعتبارا بالطائم وهذا
 لان عرف الشرع
 واختاراهونهم هكذا
 آية القصد والاختيار
 الا انه غير ارض بحكمه
 وذلك غير مختل به
 كالمائل وطلاق
 السكران واقع

والختيار الكرخي
والطحاوي لا
انه لا يقع هو
احد قولي الا
لان صحة العقد
بالمعقل هو
زائل العقل
فصار كزواله
بانبيح طلق ولو
ولنا انه لا يجب
هو محصية
فجعل باقيا
حكم ابراهيم
فصريح وزال عقله
بالصريح نقول انه
لا يقع طلاقه
وطلاق الاخرين
واقم بلاشارة
معها
لانها صلات

مصلحة طلاقه وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة يقع وبالحديث ولو لم يذهب عقله بدوا او اكل البنج الا يقع وذكر عبد العزيز الترمذي انه
قال سئل ابو حنيفة وسفيان الثوري عن رجل شرب البنج فارتفع الى راسه فطلق قالوا ان كان يعلم من شرب ما يقع واللاقع ولو شرب
المسكر لم يوافقه فصعده فزال عقله وقع طلاقه ولو سكر من المنيذة المتخذة من المنيح لم يفسد الا يقع طلاقه منه وما عند محمد في النسيان
لو سكر بالبنج والادواء الا يقع طلاقه بالاجماع كالناسيم بخلاف ما لو شرب اسحقى زال عقله فانه لا ينفذ قصر فاته ولا يحل عقلا بقيا وان كان
زواله محصية لنزوله ولهذا لا يشترع فيه حد ذكره في المحيط بخلاف زواله بالخمور ونحوه اى فاعتبه عقلا بقيا ووجب عليه العزم فيمن جزاه
هم واختيار الكرخي والطي ولى نه شئ اى طلاق السكران يقع وهو احد قولي المشافعي لان صحة العقد بالعقل ايل فصار كزوال البنج
والادواء اى كزوال العقل باستعمال البنج ومثرب الادواء فان فيما يقع الطلاق بالاتفاق فكذلك اذا اكل الافيون او شرب لبن اركمة
فسكر به والبنج تعريب بنك قال في المغرب وهو ثبت له سكر قيل ثبت ورقه وقشره ونبذه وفي القانون هو من سخط العقل وبطل
الذكر ويحدث جنونا فاما زواله من سبب هو محصية فمحل شئ اى عقلم باقيا حكمه جزاءه شئ اى عقوبة عليه قيل في كذا
تسامح لانه جعل العقل زائلا بالسكر ليس كذا لك عندنا لانه مخاطب ولا خطاب بالعقل بل هو مغلوب وجيب بان المغلوب كالمعدوم فكذا
الطلاق عليه لزاله وان يقال وبين ملن انه زواله لكنه حال بسبب هو محصية فلم يشر في سقوط ما بني على التكليف بل جعل باقيا راجرا
وعلمكنا الا ترى انه لم يمتحى في حق وجوب نقصان حد القذف حتى اتقوا في وقت في هذه الحالة يحجب نقصان حد القذف
فكان حق بالصاحي فيما لا يستطاع بالشبهة اولى واعترض بوجوب ان شرب لم سكره المحصية فما بال السفر صار سببا للتخفيف
شرب المسكر والثاني انه لما جعل العقل باقيا في الطلاق حكمه جزاءه كانت الردة والاقراء بالحد ودواولى لان الرجم والعقوبة هناك اتهم
وجيب عن الاول بان الشرب نفسه محصية ليس فيه ان كان نقصان الاجتهاد باحة يصلح لاضافة التخفيف وعن الثاني بان الكرخي
الاعتقاد بالسكوان غير مقفله لما يقول فلان حكمه ردة لانعدام ركنا التخفيف عليه بعد اقرار بسبب اما الاقرار بالحد ووفان السكوان لا
على شئ مما اقر به فيؤثر فيما يمتثل الرجوع هم حتى لو شرب نصفه ذبال عقله الصلح نقول لانه لا يقع طلاقه شئ لان حكمه ليس كحكم الاغصا
هم وطلاق الاخرين يقع بلاشارة شئ ان كانت للاشارة تعرف في نكاحه طلاقه وعنا تو ومعه من يبيع استسما سوا قدر
الكتابة ام لا وبقال الشافعي واما كذا لانه يحتاج الى احتجاج الى الينا لاطن ولو لم يجعل اشارة كعبارة الناطق لادى الى الحرج وهو مرفوع
شرا وقال شمس الاميرة لسخري في المبسوط وان كان الاخرين لا يكتب كانت للاشارة في الاشياء التي ذكرنا ما فوجا لانه استسما ما وفي
القياس يقع شئ من ذلك باشارة الاستيعين من اشارة الاخرين حروف منطوقة فبقي جو قصد الايقاع وبهذا الايقاع وان لم يكن
لاشارة مطلوبة تعرف ذلك مستا وشيك فيه فهو باطل لعدم الوقوف على مراده وفي النيا مع هذا اذا ولد الاخرين او طر عليه ودام ملان لم
يهم لم يقع طلاقه وقال قتادة يطلق على الاخرين ومثله عن الحسن البصري هم لانه شئ اى لان اشارة الاخرين هم صلاته فتوق

نات

فأقيمت تمام العادة فجاءت بشئ اى اجل رفع حاجته ثم وسنايك وجوبه بشئ اى وجوب طلاق الاخرى ثم في اخر الكتاب بشئ اى في اخر كتاب العداية لاني اخر كتاب الطلاق ثم طلاق الامه ثنتان شئ انش الطلاق باعتبار التطلق ثم حراكا نوجها او عبدا وطلاق الزوة ثلاث حراكا نوجها او عبدا شئ وهو قول علي بن ابي طالب عبد الله بن سعد رضي الله تعالى عنهما رواه ابن جهم في المحلى فقال وثبت ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ثم وقال لثاني عدة طلاق محبر بحال الرجال شئ لعدة بالنساء وية قال الكشي لموطا وعند اصحابنا عدة الطلاق مقربة للنساء وكذا العدة ويقال بقيان واحمد واهماق وثمرة الخلاف تظهر في حرة تحت عبدا وفي امته تحت حرة وفي امته تحت عبدا وقال لسروجي قال داود وسهام وقفا ومجاهد الحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلمي ومسروق وجماد بن ابي سليمان والحسن بن حي والثوري والمنهجي والشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعد بثلاث حيض ويطلق المولا امته ثنتين وتعد بحيضتين وعند الامية الثلاث املك والكنة واحمد يطلق المولا امته ثلاثا وتعد بحيضتين ويطلق العبد الحرة ثنتين وتعد بثلاث حيض حرز ذلك الرافعي وصاحب الانوار وابن جهم عنهم قول علي السلام شئ اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق بالرجال والعدة بالنساء شئ هذا الحديث غريب مرفوعا ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه موقوف على ابن عباس بن رواء الطبراني في معجمه موقوف على ابن سعد ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوف على عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وجبه الاستدلال به انه عليه السلام قابل لطلاق بالعدة على وجهه تش كل احد منها اجنس على حدة ثم اعتبار العدة بالنساء من حيث القدر فيجب ان يكون اعتبار الطلاق بالانثى من حيث القدر وتحتيقا للتعاقب وانما المصنف الى تعليله بقوله لان صفته المالكية شئ اى كون الشخص لهما كرامة والادمية مستدعية لها شئ اى الكرامة تبكريم الله تعالى ولقد ذكرنا بنى ادم ثم ومعنى الادمية في الماكل شئ فان لعدة يشتمل على جهة الادمية والمالكية ولما ايلع في الاسواق كاتبا ع الدواب والشياب وتجب القيمة في قتله كما في البهيمية ثم فكانت المالكية بلع واكثر شئ وقال لاكمل فان قلت الدليل يخص من المدعى اذ المدعى ان الطلاق بالزوج حراكا نوجها او عبدا والدليل يدل على ان الزوج اذا كان حراكا نوجها مالا قلت اذا ثبت ذلك للثبوت للعبد لعدم القائل بانفسهم ولما قول عليه السلام طلاق الامه ثنتان وعدتها خيفتان شئ وهذا الحديث روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها اخرجه الترمذي وابن ماجه وقال ابو داود وبعيدان اخرجه هذا الحديث بمجموع قال الترمذي حديث غريب لا تعرفه مرفوعا الاسن سظاهر بن اسلم لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث ونقل الذهبي في ميزانه تضعيف مظاهر عن ابي عاصم النبيل ويحيى بن معمر والي حاتم الرازي والبخاري ونقل توثيقه عن ابن حبان قلت الثنتين اقوى لان الاصل في الرادى العدالة واخرج ابن ماجه هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نحوه سواء ورواه البرازنسي مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه

فأقيمت
مقام العادة
للعامة
وجوبه في خبر
الكتاب
وطلاق الامه ثنتان
حراكا نوجها
او عبدا وطلاق
الحرة ثلث حراكا نوجها
او عبدا وطلاق
النساء في المحلى
معتبر بحال الرجال
لقوله عليه السلام
الطلاق بالرجال
بالنساء لا يصفى
كرامة والادمية
مستدعية لها
الادمية الماكل
مالكيتها بلع واكثر
ولما قوله عليه السلام
طلاق الامه
ثنتين وعدتها

وكان حل المحلية
نعم في جهتها للفرقة
ان في تصنيف النفع
الان العقد
لا يتجزئ فكلما
عقدتان تأويل
ما ترى ان لا يقع
بالرجال اذا تزوج
العبد لم يكن
ان لا يطلقها
وقد طلقه فله
طلاقه لا يقع
لان ذلك المحل
العبد فيكون كاشفا
اليه دون المولى
باب يقع الطلاق
الطلاق على ما في
وكذا فانما هو قوله
ان طلاقه مطلق
وطلاقه هذا يقع
الطلاق الرجعي

وقال المداقطنى تفرقه عن عمر بن مسعود وهو ضعيف لا يخرج بروايته ولا يصح ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله وانما يحكم
بها من حديث ابن عباس قال الحديث صحيح ولم يخرجاه وقال ذلك بعد ان خرج حديث عائشة وقال بنظر ابن اسلم شيخ
من البصرة ولم يذكره احد من المتقدمين شيئا منها وجه الاستدلال بهذا انه عليه السلام ذكر الامتة بلام التعريف ولم يكن شمة معهود
فكان للجنس هو متفق ان يكون طلاق هذا الجنس اثنتين فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال لكان بعض الاماثل متين لم يقع
الامام للجنس فان قيل يجوز ان يكون المراد بها الامتة تحت العبد علما بالحيثيين اجيب بانه يقتضى ان تكون الاماثل في عدا
ما يدعى ان يكون تخصيصها بما يكون عدتها اثنتين اذ لا مرجح للتخصيص ما وليس كذلك فان عدة الامتة اثنتان سواء كان
او عبدا بالاتفاق وفيه نظر لمراد ان يكون من باب الاستحرام ويكون المراد بالامتة امته تحت عبدا ونعمية جارية الى طلاق الامتة
والمراد بان ذلك خطابية لا يجرى في مقام الاستدلال من وان حل المحلية شى اى ان تكون المرأة محللا للنكاح من
نعمته في جهتها شى اى في حق المرأة لانهما متصل بذلك الى دوام النفقة والكنى والاندان وتخصيص الفرق وغيره ما هو وللرق
اشترى في تصنيف النعم شى فيكون للموازي منه للعبد ولا يملك لعبد من التزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانه لا يتزوج
مع المرأة ولا بعد ذلك اكانه جواب عما يقال لما كان حل المحلية نعمته في حق المرأة وجب تخصيصه في حق الامتة بتطبيقه ونصف فاجاب
بقوله هم الان العقد شى اى التلطيق هم لا يتجزئ شى اى لا يمكن تجزئها من فكل عقدتين شى اى تطلقتين هم تأويل
ما روى شى اى ان شافعى هم ان لا يقع بالرجال شى معنى قوله الطلاق بالرجال اى يقع الطلاق بالرجال فان قيل في
معلوم فلا يحتاج الى ذكره جيب بل كان الى ذكره وجا به لان المرأة في الجارية اذا كرهت الزوج غير البيت وكان ذلك
طلاقا شافعى ذلك بقوله عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاقه سواء
على امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاء اليه دون المولى شى لان ملك النكاح من خواص الامتة والعبد
فيها على صل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لكن نطقنا به بقوله المولى فتركناه
باب يقع الطلاق اى في باب بيان يقع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنوعه من
حيث يقع على الجبى بيانه مفصلا انشاء الله تعالى هم الطلاق شى اى التلطيق هم على ضربين صريح شى اى صريح
وهو ما ظهر المراد به ابينا بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكنايته شى اى والثاني كناية وهى الا لغير المراد منه الا
ثم الطلاق لا يقع بمجرده العزم والنية عند امية العرب واصحابهم وقال الزهرى يقع بمجرده العزم والنية من تطلق هم فالصريح
قوله شى اى قول الرجل لامراته هم انت طالق وطلقته وطلقتك فكذا يقع به الطلاق الرجعي شى اى الطلاق الرجعي
هم لان هذا الاضا لا تستعمل في الطلاق لا تستعمل في غيره فكان مخرجها وانما يعقب الرجعية بالنفس شى وهو قوله تعالى ولتكن
منكم

في ذلك سواء بعد اذ دل على ان الطلاق الرجعي لا يطل الزوجه فان قلت لفظ الروديل على زوال ملكة قالت الملكة تسمى
 الرود بعد انقضاء سبب زوال الملك فيكون رده سبب من ثبات زوال الملك يكون فسخا للسبب يطلق الرود على الفسخ كما
 يقال رده بالمسبب وان فسخ هو ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه فعليه الاستعمال ثم اى على اطلاق ولاء لانه على بينونة
 ونحوها باجماع الفقهاء وقالوا لا يفتقر الفسخ الى نية لاحتمال غير الطلاق قلت هذا الاحتمال مخرج فلا يتغير نفى الاستعمال
 نفى الطلاق والنية في تعيين لم يثبت لاسباب فيها هم وكذا في اى وكذا يكون مقبلا للرجعة هم وانوى الابانة ثم بانظر الفسخ
 هم لانه قصد تخير ما علقه الشرع بالقبضه العدة فيه وعليه في كالأول اذا قيل مودته يحرم الميراث لانه قصد جعل ما آخره شرع
 هم ولو نوى الطلاق عن من خاف من فسخ الواد وكسر بافتان الفسخ الفسخ معنى لو نوى الطلاق عن قيد هم لم يدين في القضاء
 ثم معنى لم يصدق قضاء وفي المذهب قولهم يدين اى يصدق هم ولانه خلاف الظاهر اى لان نية الطلاق عن من خاف
 خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء هم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه اى لان كالمهم هم يتبادر من ذلك
 هم ولو نوى به ثم يقول طالق هم الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لم يقع
 وهو غير مقيد بالعمل ثم بالنكاح قال لا كمن رآه بداريل شخص والذات وليس بشي الى انتمى معي والى قصد الذى يغير
 الطلاق وهو النكاح وقال الاترازي وهو غير مقيد بالعمل بالنكاح فلا يصح نية الطلاق عن العمل استلزام القضاء ولا وياية فبنى
 اى اى بوج غير مقيد المرأة بالعمل فلا تصح نية الطلاق عن العمل اصلا هم وعن ابى حنيفة جريما بقاءه الى ان يدين فيما بينه وبين
 الله تعالى ثم بذه رواية روى الحسن عن ابى حنيفة هم لانه اى لان الطلاق هم يستعمل للتخفيف ثم فكان معناه انت
 تخلصه عن العمل هذا اذا لم يصح بذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا هو معناه انت وقاية وقضاء رواية واحدة هم
 ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء ولا يكون طلاقا الابانة غير مستعانة فيه فان لم يكن مريحا ثم اذ لم يكن مريحا كان
 كمنية لعدم الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال الطاء اى طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من هذا
 القيد لم يطل لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد ثلاثا ولا يصدق في القضاء فى ترك
 الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلاثا مرات وانما يرفع ثلث مرات قيد النكاح وفي رواية لو قال انت طالق من
 قيد او نخل او عمل بذكره لمسالته فى موضعين فاجاب فى احدهما ان لا يقع فى القضاء واجاب فى الاخرى انه يقع فى القضاء
 وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لو قال انت طالق من هذا القيد او من هذا الغل لم يطل وان قال ثلاثا يطل ثلاثا كما تقدم
 هم قال لا يقع به الا واحدة ثم هذا من كلام القدرى رحمه الله تعالى بقوله فما يقع به الطلاق الرجعي اى لا يقع لكل
 واحد من الالفاظ الثلاث المذكورة الا واحدة هم وان نوى اكثر من ذلك ثم كلمة ان ماله ما قبله هذا قول الحسن البصري

لان هذا لا ينافى مع
 فى الطلاق ولا يستعمل غير
 فكل من رآه وانته بقيد
 الرجعة بالنسبة لا يفتقر
 الى النية لانه صريح فيه
 الاستعمال ممكن الذى لا ينافى
 لانه قصد تخير ما علقه
 الشرع بالقضاء العدة
 عليه ولو نوى الطلاق عن
 وثاق لم يدين بغير القضاء
 خلاف الظاهر لو يدين بها
 بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمل لو نوى به الطلاق
 عن العمل لم يدين بغير القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى
 لان الطلاق لو رفع القيد
 وهو غير مقيد بالعمل
 وعند الحنفية لانه
 يدين فيما بينه وبين الله
 لانه يستعمل للتخفيف
 انت مطلقة بتسكين الطاء
 لا يكون طلاقا الابانة
 لانها غير مستعانة فيه
 فلم يكن مريحا قال
 ولا يقع به الا واحدة
 وان نوى اكثر من ذلك

وقال الشافعي لا يفهم ما نوى
لأنه محتمل لفظه فان ذكر
الطلاق ذكر للطلاق لغة
كذكر العلم ذكر للعلم ولهذا
قول العدة به فيكون نصباً
التي هي دلالة نعت فرد
حتى قبل المتي طالق للثلاث
طالق خلاصته لعمد كانه
منه وذكر الطالق ذكر لظهور
هو صفة لذكر الطالق هو طلق
والعد الذي يقتضى نعت
لمصدر محذوف منه مطلقاً
مثلاً كقولك اعطيتك خبزاً
اي اعطاك خبزاً لو قال انت
الطلاق او انت طلاق
او انت طلاقاً فان المفعول
يتأخر واحداً وثنتين في كل
رجعة وان دون ذلك نكاح
ووقوع الطلاق باللفظة
لأنه نكاحاً لثلاثة ظاهراً لا لثلاثة
النعت بحد يفهم به الطلاق
فاذا ذكر بذكر المصدر
وانه يريد به وكذا ادنى

وعمر بن دينار والاداعي والثوري والبي سليمان والبي ثور هم وقال الشافعي يقع ما نوى من ثنتين او ثلاث وبقول
مالك والليث وزفر واحمد في رواية وهو من باب الظاهرية وهو قول بي حنيفة الاول لم يترقبه ورجع عنه ذكره في المبسوط
وفي البداية وهو غير ظاهر لرواية لانه محتمل لفظه فان ذكر الطالق يعني لفظ الطالق هم ذكر لطلاق لغة شش لكون لفظ
الطلاق لغة وهو لا يتحقق بدون المشتق منه كما ذكر العالم وذكر لعله شش لان انكر النعت يقتضي وصفاتاً بما بالموصوف لغة
فان ذكر العالم لذكر لعله قام بالموصوف بالابواب وصف هم ولهذا شش اي ولكونه محتمل لفظه هم نصح قرآن العدة به شش اي بقوله
انت طالق هم ويكون شش اي اي هم نسباً على التمييز شش والتمييز من محركات اللفظ المتبع التمييز هم ولنا انه شش
تقول انت طالق هم نعت فرد حتى قبل المتي طلاقاً ولشكك طواق فلا تحيل العدة شش اي نعت الفرد لا تحيل العدة هم لان
لا تحيل العدة وذكر الطالق شش جواب من قوله فان ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة وقد يره بان ذكر الطلاق هم هو صفة لذكر
شش لانه نعت من الثلاث ويؤيد على طلاق كيون صفة لذكر هم للطلاق شش يعني ليس بصفة لطلاق هم بتطبيق
شش يعني الطلاق الذي يجوز على التطبيق كسلامة معنى التسليم محل النية هو الثاني لا في فعل الرجل ودان الاول لانه وصف في
متصف به المرأة ليس بفعل الزوج لكنه يقتضى الثاني تصحيحاً لانه كان ثابتاً ضرورة صحة الكلام يقتضي ولا عموم له هم والعد الذي
يقترن به شش جواب عن قوله لانه لا يصح قرآن العدة به فتره ان العدة الذي يقترن اي بقوله انت طالق هم نعت المصدر
محذوف معناه طلاقاً لما شش يعني انت طالق طلاقاً لما فلا يدل على وقوع الثلاث المصدر المحذوف الموصوف بالثلاثة
لا قوله انت طالق شش ثم شش لوقوع المصدر المحذوف المنعوت بقوله هم قوله شش اي كقول القائل هم اعطيتك خبزاً اي اعطاك
خبزاً شش فالذي دل على هذا كثرة العطاء هو المصدر المحذوف المنعوت الاقوال اعطيتك لانه لا يدل الا على مجرد الاعطاء فافهم
هم ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم تكن لنية او نوى واحدة شش اي او نوى
بواحدة من هذه الالفاظ الثلاث طلقة واحدة هم او ثنتين شش اي ونوى للثنتين هم فني شش اي الطلقة بهذه الالفاظ
طلقة هم واحدة بجمية شش فوقع الطلاق بهذه الالفاظ ظاهراً لا نه صريحة في الطلاق لغلبة الاستعمال فيه هم وان
نوى ثلاثاً شش اي ثلاث طلقات طلقة هم فثلاث ووقوع الطلاق باللفظة الثانية شش وهو قوله انت طالق الطلاق
هم والثالثة شش اي وقوع الطلاق باللفظة الثالثة وهو قوله انت طالق طلاق هم ظاهر شش نصح خبر بقوله ووقوع الطلاق
هم لانه شش اي لان الرجل هم لو ذكر لانت شش اي العفة هم وصدق به الطلاق فاذا ذكره شش اي فاذا ذكر لانت
هم وذكر المصدر مع شش اي مع النعت هم وانه شش اي الحال ان ذكر المصدر مع نعت هم يريد به وكافة شش اي يريد به
وكافة اي تأكيداً كقولك تمت قياماً وقعدت قموا او قوله هم الى شش جواباً ذاهم واما وقوعه شش اي وقوع الطلاق

هم واما وقوله باللفظة الاولى ش وهو قوله انت الطلاق ش فلان المصدر يكرر ويراد به الاسم يقال بل عدل الى عاود
ش فلما بانته هم نفسا ش اى قوله انت الطلاق بمنزلة قوله طالق وعلى هذا الوقال انت طلاق يقع الطلاق بلا يفسا ش
لان بمعنى طالق والخلاف فى قوله انت الطلاق صريح او كناية فخذنا واما لك والشافعى فى قول صحيح وقال الشافعى انها كناية
وبه اخذ القائل فان قلت انت الطلاق لو كان بمنزلة انت طالق لما صح فيه نية الثلاث كما لا يصح فى انت طالق قلت حسب
بان نية الثلاث انما لا يصح فى طالق لانه نعمت فزوكما تقدم واما الطلاق فهو مصدر فى اصله وان وصفت به لم يجر فيه جانب المصدر
وصحت نية الثلاث وقال الطحاوى فى مخضرة فلو قال انت طالق لم يكن اكثر من اعادة وان نوى اكثر منها وقررت بين
انت الطلاق للتوفيق وليس فى لك بشئ من اصحابنا هم ولا يحتاج فيه الى النية ويكون جيا لما بينا لانه صريح الطلاق لعلنا
فيه وقع نية الثلاث لان المصدر يعموم والكثرة لانه هم ش تينا والاطيل والكثير فيه كسائر اسما الاجناس فليس
الاولى ش وهو واحد هم مع احتمال الظن لا تصح نية الثنتين فيها خلافا لافوش فانه يقول يصح نية الثنتين وبه قال الشافعى
وما لك هم وش اى فهم يقول ان الثنتين بعض الثلاث فلما صحت نية الثلاث ش بالاجماع صحت نية واحدة
ش لان المصدر الواحد والثنتين ولما يصح ان يوجد فى فتحة النية لانه يميل لفظه ويقبل زفر قال مالك وبشافعى
هم ونحن نقول ش يعنى فى جواب زفرهم نية الثلاث انما صحت لكونه جنسا ش اى لكونه ثلاثا جنسا لا لطلاق
بالعدد وية هم حتى لو كانت المرأة امة تصح نية الثنتين باقتبا معنى الجنسية فى قماش لان ذلك ليس طلاقا هم اما الثنتين
فى حق الحرة عدوش اى عدو محض لا واحد حقيقة ولا واحد باعتبارهم واللفظ ش اى لفظ الاثنين هم لا يحل العدوش لعدم
صدق حد العدو عليهم وهذا ش اى كون اللفظ لا يحل العدو هم لان معنى التوحد سراعى فى الفاذا الواحد ان ش بغير الواحد
جميع واحد قال الجوزى الواحد اصل العدو والجمع وحدان مثل شاب وشبان وراعات التوجه اما باعتبار الذات كرميد واما باعتبار
كرواح اما باعتبار الجنس كالمليون والآنوع فى لفظ الطلاق فلا يبرن مراعاة التوحد فيه هم وذلك ش اى مراعاة التوحد يكون
باجد الامر ين هم اما بالفردي ش بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار واما باليه بقوله هم والجنسية ش وهو بطريق الاعتبار
كما قلنا ان صحة النية فى الثلاث بقوله انت طالق باعتبار ان الثلاث ليس طلاقا هو واحد اعتبارا عند تعدد الاجناس
النية بالثلاث باعتبار ان الثلاث واحد لا باعتبار انها عدوهم لانه يبرز منها ش اى انما يبرز من الفردية والجنسية
لم يوجد فيه معنى التوحيد لا بحسب الذات ولا بحسب الجنسية ومعنى محزل بعيد عنه وقال ابن دريد يقال ناعن هذا الامر بجزل اى تم
هم ولو قال انت طالق فقال روت بقول طالق وحده وبقول الطلاق اخرى ش اى طاقه اخرى هم يصدق لان
كل احد منها ش اى من قوله طالق ومن قوله طلاق هم صالح للايقاع ش باجماعهم فانه قال انت طالق وطالق

واما وقوله باللفظة الاولى
فلان المصدر يكرر ويراد به
الاسم يقال بل عدل الى عاود
فصار عاود قوله انت طالق
وعلى هذا الوقال انت طلاق
يقع الطلاق به ايضا ولا يفسا
الى النية ويكون جميعا لما بينا
انه صريح الطلاق لعلنا
وفهم نية الثلاث لان المصدر
العموم والكثرة لانه هم ش
فيعبر بغير اسما الاجناس
فتناول الاذى مع احتمال
الكل ولا تصح نية الثنتين
فيها خلافا لافوش هو يقول
ان الثنتين بعض الثلاث فلما
صحت نية الثلاث ش بالاجماع
نقول نية الثلاث انما صحت
لكونه جنسا حتى لو كانت امرأة
امة فصح نية الثنتين باعتبار
معنى الجنسية اما الثنتان فى
حق الحرة عدوش واللفظ لا يحل
العد وهذا لان معنى التوحد
مرعى فى الفاظ الواحد
وذلك بالفردي والجنسية
ولم يبرز منها ش اى انما يبرز
الطلاق وقال روت بقول طالق
واحد ويقع الطلاق اخرى
لا يكل منهما صالحة لانه

بجميعتين ش اي طلاقان جميعتان هم اذا كانت مدخولا بهما ش وان كانت غير مدخول بهما في الثاني وهو قياسي في الشافعي
وقال لا تراعى بكذا فله في شرح الجامع الصغير عن الفقيه في جعفر وذلك مروى عن ابن يوسف ومنعه فخر الاسلام ابو الوفاء
لان طالق نعت وطلاق مصدره فله في الاوحد وكذا في انت طالق الطلاق هم واذا اضاف الطلاق الى جميعتين ش اي
الى جلة المرأة مثل قوله انت طالق لان لا نسمة المرأة هم او الى ما يعبر عن الجملة ش اي اضاف الطلاق الى ما يعبر عن الجملة
مثل قوله رقبك طالق موقع الطلاق لانه ضيف الى جملة ش اي لان الطلاق ضيف الى جملة وهي المرأة لان لا نسمة المرأة
وهي عبارة عن المرأة هم وذلك ش اشارة الى قوله لانه ضيف الى جملة ش لان ايقول انت طالق لان لا نسمة المرأة ش وهي
عبارة عنناك ذكرهم او يقول ش بالنسبة لما على قوله ان يقول هم رقبك طالق وعنتك وروحك وبنك او فربك
او جسدك او فربك او جسدك لانه يعبر بهما ش اي بهذه الالفاظ هم عن مع البدن والجسد والبدن فطاهر ش لانها عبارة
عن جملة المرأة هم وكذا في غيرهما ش اي غير الجسد والبدن من الالفاظ المذكورة فطاهر ش في بيان ذلك ويوضح بقوله هم قاي
المتدعي في تحريمه ش اي تحريمه ملوك ولم يرد الرقبة يعنيهم وقال المتدعي في فطاهرتهم ش لانهم ضيعين ش واما ذلك
الذوات ولهذا لم يقل في خاضعة ولو اريد بها حقيقة العنق لقل خاضعة هم وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السوء ش
واراد بالفروج النساء وفي الحديث غريب جدا وقال مخزوم الاماويث ولما العبد شينا عملا بالدين حيث يتشبه بعبده ش اخر
ابن تيمية في الكامل قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذوات الفرق ان يكون السروج فان
استدل الحديث المذكور على ان الفرق هي الاعضاء التي يعبر عن جملة المرأة كالوجه والعنق بحيث يقع الطلاق باسناده اليه
وحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن ذلك واخرج ابن عمر رضي الله عنهما عن عطاء بن رباح عن ابن عباس قال نهي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوات الفروج ان يكون السروج وضعفه علي بن ابي طالب وقال انه مجهول هم ويقال فلان
ش اي كثيرهم ليس المراد به العضو بل الشخص كذا يقال فلان عتق كذا وكذا راسا ويقال امرى حسا وامر راسك سالما كذا
هذا فيما اذا تكلم باسناد الاسل ما اذا قال راسك طالق والراس منك طالق ووضع يده على راسها وقال هذا العضو منك طالق
فقال شمس الاميرة الشيرازي في شرح الكافي للشيخ في وجهه ان لا يرد بلذات هم ويا وجه العرب ش اي انت وجهه لان
الاستعمال شائع بين العرب بقول بعضهم يا وجهه ويريدون به الذات وقال الله تعالى كل شي باك الا وجهي فانه هم
وبلكه زوجه اي نفسه ش اراد به الذات وفي الينابيع اي ان اضافة الى العضو لا يبقى الا انسان بفقده يقع وان كان متقي
بفقده والواقع ومثل في العنق لا يبقى الا انسان بفقده وقيل هو عليه العنق قال ابن تيمية في الارادية في القلب وفي المحيط والينابيع
عضو الا يعبر عن البدن لا يقع ولان نوى ولو قال بضك طالق ذكر شمس الاميرة الشيرازي انها لا تطلق وذكر شمس الاميرة الشيرازي

رجعتان اذا كانت
مدخولا بهما واذا
امتنع الطلاق الى
جميعتهما او الى ما يعبر
عن الجملة وقع
الطلاق لانه ضيف
الى جملة ذلك
مثل ان يقول انت
طالق اذن التلخيص
المرأة او يقول رقبك
طالق او عنتك
طالق او راسك طالق
او روحك او بدنك
او جسدك او فربك
او جسدك لانه يعبر
بها عن جميع البدن
اما الجسد والبدن
فطاهر وكذا في غيرها
قال الله تعالى
فكفر رقبته وقال
فطالت اعناقهم فلا
عليه استوى الله
الفروج على السوء ش
فلان راسك طالق
وذكره وهاك
مرجه بمعنى نفسه

انما تطلق وفي الزيادة لو قال ويترك طالق لا يقع وفي عروضة الاكل لو قال تنك طالق يقع عند أبي يوسف كما لو قال
 فربك وفي المروضة لو قال تنك طالق يقع ولم ينك خلافا ولا قول لاحمد ولو قال فتربك طالق او لم يترك او طفر او لم يفر
 او شترك لا يقع ومن هذا القيل الدم اى مما يعبر عن جملة البدن الدم بالطلاق وكذا لو قال يقع في رجلي او في يدي او في
 فانه لو فعل بدم فسان يصح وانما في كتاب العتاق ان ضاوة الطلاق الى الدم لا تصح فانه لو قال مك حرلا فليس وانما قال
 من هذا القيل لان القدوى لم يترك بدم فاعان منه بدش يراد بان نفسه بدم ومنه ش اى من هذا القيل من انفسر
 وجوب طابش لان النفس عبارة عن الذات هم وكذا ش اى كذا يقع الطلاق هم ان طلق جزءا منها مثل ان يقول
 نصفك طالق او نصفك طالق لان الجزء والشان محل لسائر التفقات كالبيع وغيره فليس نحو الوصية هم فكذا لا يكون محلا للطلاق
 الا انه لا يجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ش اى ثبت الطلاق في كل المرأة هم ضرورة ش اى لا بل ضرورة وجوبه
 امکان التجزى هم ولو قال يدك طالق او رجليك طالق لم يقع الطلاق وقال في رواية شافعي يقع ش وبه قال مالك احمد وفي الشرا
 ولو اوصف الطلاق الى يديها او رجليها يقع عند بعض اصحابنا بخلاف اليد الواحدة وقال القاضي الاشبه بمنزلة يديها
 انه لو اراد باليد جميع البدن يقع وقال شمس الدين سبط ابن الجوزي في الانصاف لو نوى باليد جميع البدن يقع هم وكذا لو قال
 ش اى يدينا وهن زفروا شافعي هم في كل جزء معين لا يعبر عن جميع البدن ش كالاصبع واليد والرجل وقد بقيت عن
 لم تذكر وجب الاذن الحجب والانف واخذ الصدر والنتى وهن والاكف والى حرة والجنب والركبة والقدم والريه واللو
 وغيرهما اشبهها ويؤثر حكمها مما تقدم وعنده فروا الائمة الثلاثة يقع الطلاق في جميع ذلك الا عند احمد لا يقع في اسن الاظفر
 كقولنا وفي البسيط لا يقع بالاضافة الى الجنين فضلا عما كالمول والهني واللين والحق والدم والعرق وفيه وبه انه يقع الا في
 الجنين الدم قبل كالفصالات ومنهم من قطع بالوقوع به وفي الاعضاء والباطنة كالكبد والريه وتقلب ونحوه يقع وفي حياتها
 وروحه يقع وفي منمنها وشخصها مترو ولا حياة في الشجر وفي العفات كالحق القبح واللون لا يقع ولم يذكر الطول اعز بن ابي بصير هم
 لما ش اى زفروا شافعي هم انه ش اى اى الجزء المعين هم جزء متمتع بعقد النكاح وانما حال ش اى اى يكون الاستمتاع
 بعقد النكاح حال ش يكون محال حكم النكاح شس وكما كان شى بالمكان هم فيكون محلا للطلاق ثبت الحكم ش
 اى حكم الطلاق هم فيه ش اى في الاستمتاع هم قضية للاضافة ش اى توقيته للاضافة الطلاق فيه هم ثم يبرى الى
 الكل ش اى الى كل المرأة هم كذا في الجزء والشان ش اى يبرى الى كل هم بخلاف ما ضيف النكاح اليه ش بواجاب عما قيل
 لو كان الجزء المعين محلا لحكم النكاح لان عقد النكاح اذا اضيف اليه ثم يبرى الى الكل فاجاب بقوله بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح
 هم لان التعدي ش اى السراية هم متمتع اذا الحرمه في سائر الاجزاء وتقلب الحل في هذا الجزء ش فينبغي من السراية هم فلو
 اطلق

من هذا القيل الدم في رواية شافعي
 دمه من منه النفس هو ظاهر
 وكذا لو ان طلق جزءا منها
 مثل ان يقول نصفك طلاق
 طلق لان الجزء والشان محل لسائر
 التفقات كالبيع وغيره فكذا لا يكون
 محلا للطلاق الا انه لا يجزى
 في حق الطلاق فيثبت في
 الكل ضرورة ولو قال يدك طلق
 او رجليك طلق لم يقع الطلاق
 وقال في رواية شافعي يقع كذا
 الحلق في كل جزء معين لا يعبر
 عن جميع البدن لما تقدم
 بعقد النكاح وما هذا حاله
 يكون محلا لحكم النكاح فيكون
 محلا للطلاق فيثبت الحكم فيه
 قضية الاستمتاع ثم يبرى
 الى الكل كذا في الجزء والشان شافعي
 اذا اضيف اليه النكاح الحل في العقد
 مجتمع اذا الحرمه في سائر
 الاجزاء وتقلب الحل في هذا
 الجزء في الطلاق

الامر على تعبدش معنى معنى الطلاق على غلبة الحرمة بمعنى الحرمة في هذا الجزء وتقلب الكل في سائر الاجزاء هم ولنا انه
الطلاق الى غير محله يلبسوش معنى لا يقع هم كما اذا اضافوش اى الطلاق هم الى يلبسوش بان طلق رقيق طالق هم
او يلبسوش بان قال طلق طالق وهذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه القيد لانه ش اى الطلاق هم يلبسوش
رفع القيد لا قيد في اليبسوش لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكوننا قارة عليه فلا توصف بالقديم ولنا
اى لابل عدم معنى القيد فيما هو الصحيح اضافة النكاح اليهاش فلو قال نكحت يدك هم وقبعت المرأة ش لا يتعد النكاح
هم بخلاف الجزء المشاع لانه محل النكاح عندنا حتى يصح اضافة اليهاش اى اضافة النكاح الى الجزء المشاع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر عن قريب فان قيل فمجا في الالية والحديث ان لم يبدن على كل البدن قال الله تعالى ثبت يد الى اصب
اى نفسه وقال عليه السلام على اليد ياخذت حتى تروى فمالم يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل قلنا قد ذكر في الاسرار والمبسوط ما
صاحب اليد على خذف المضاف وفي الالية اضاف الهلاك الى اليد لانه راوى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد بجميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى اليد والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن با ذلك العرف لا يقع ولنا ان المطلق الهبطى بالفارسية يقع والعربى لا تكلم به وهو لا يدري ما هو لم تطلق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وقيل في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او طلقك طالق لان النظر ليطن في معنى الامل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر به عن الكل كما يقال فلان يقوى ظرك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهري هم والنظر لانه لا يصح
الطلاق ش اى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهماش اى النظر واليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او طلقك على
كلمة اى لا يكون مظهر ش فان طلقها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثهاش اى وقال انت
طالق ثلث تطليقة ص كانت طاقاش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزى وذكر بعض ما لا يجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراى لا يقع شى بذلك لنفسه والمجاء وثلث من الف جز من الطلاق هم كذا في الجزء
في كل جزء سواش معنى يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو ان لا يجزى
وذكر بعضه كذا في الجزء ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزا تطليقة واحدة وبه قال الشافعى والى ذلك وجه
ولو قال لموطنة انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة يقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزء فانه ذكر التطليقة
في كل كلمته والكرة اذا اعيدت ككرة كانت ثمانية غير الاولى وفي غير الموطنة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان بوجه قال شافعى في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

الامر على تعبدش معنى معنى الطلاق على غلبة الحرمة بمعنى الحرمة في هذا الجزء وتقلب الكل في سائر الاجزاء هم ولنا انه
الطلاق الى غير محله يلبسوش معنى لا يقع هم كما اذا اضافوش اى الطلاق هم الى يلبسوش بان طلق رقيق طالق هم
او يلبسوش بان قال طلق طالق وهذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه القيد لانه ش اى الطلاق هم يلبسوش
رفع القيد لا قيد في اليبسوش لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكوننا قارة عليه فلا توصف بالقديم ولنا
اى لابل عدم معنى القيد فيما هو الصحيح اضافة النكاح اليهاش فلو قال نكحت يدك هم وقبعت المرأة ش لا يتعد النكاح
هم بخلاف الجزء المشاع لانه محل النكاح عندنا حتى يصح اضافة اليهاش اى اضافة النكاح الى الجزء المشاع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر عن قريب فان قيل فمجا في الالية والحديث ان لم يبدن على كل البدن قال الله تعالى ثبت يد الى اصب
اى نفسه وقال عليه السلام على اليد ياخذت حتى تروى فمالم يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل قلنا قد ذكر في الاسرار والمبسوط ما
صاحب اليد على خذف المضاف وفي الالية اضاف الهلاك الى اليد لانه راوى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد بجميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى اليد والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن با ذلك العرف لا يقع ولنا ان المطلق الهبطى بالفارسية يقع والعربى لا تكلم به وهو لا يدري ما هو لم تطلق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وقيل في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او طلقك طالق لان النظر ليطن في معنى الامل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر به عن الكل كما يقال فلان يقوى ظرك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهري هم والنظر لانه لا يصح
الطلاق ش اى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهماش اى النظر واليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او طلقك على
كلمة اى لا يكون مظهر ش فان طلقها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثهاش اى وقال انت
طالق ثلث تطليقة ص كانت طاقاش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزى وذكر بعض ما لا يجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراى لا يقع شى بذلك لنفسه والمجاء وثلث من الف جز من الطلاق هم كذا في الجزء
في كل جزء سواش معنى يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو ان لا يجزى
وذكر بعضه كذا في الجزء ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزا تطليقة واحدة وبه قال الشافعى والى ذلك وجه
ولو قال لموطنة انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة يقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزء فانه ذكر التطليقة
في كل كلمته والكرة اذا اعيدت ككرة كانت ثمانية غير الاولى وفي غير الموطنة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان بوجه قال شافعى في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

تطليقة

وتشديد اليقين جمع حاكم يعني هو معروف عندهم ان واحدة في اثنين ثنتان هم وهو يشي اي قول زفرهم قول الحسن بن زباد
ش وما لك وانشا في وجههم ولنا ان عمل الغضب اثره في تكثير الاجزاء لاني زيادة الغضب ش اي فيما ليس طول عمر
وعمق النفي المسوحات يعني فيما اطول عرض يكون لبيان تكثير الغضب فانه لو زاد بالغضب في نفسه لم يبق احد في الدنيا فقير
لا يغضب باسكتة من جهنم في اية فيصير اية ويغضب الماية في اية فيصير اية الف وقال الاكل الغرض زارة كسقيع عند القسيه
فنعني واحدة في ثنتين واحدة ذات جنتين وقال الاماززي وجه قول صاحبنا وله زيادة ش في تكثير اجزاء الغضب لاني زيادة العدد و
الذي لاجزاء كثيرة مثل الطلاق الذي لاجزاء قليلة ولنا القول لمانت طالق نصف تطليقة وسدسها وثلاثها لم يقع الاوادة و
في الخلاف اذ لو قال انطلق على عشرة دراهم في عشرة دراهم ونوى الحساب الغضب فعندنا ليزم عشرة وعند زفر ليزم اية الا ان
الواو اوجع في جميع ذلك ويختلف بله ما روت الاقرار بذلك كذا لو كان الغضب دعيه هو تكثير اجزاء التطليقة لا يوجب تعدد ما ش
كما لو قال انت طالق تطليقة ونصفها وربعها وثمنها لم يقع الاوادة هم فان نوى واحدة وثنتين في ثلاث ش اي ثلاث تطليقات
هم لا يتيمله فان حرف الواو الجمع والنظر في جميع الظروف ش لان بينهما اتصالهم ولو كانت غير دخول بها يقع واحدة ش اي طلاق
واحدة هم كما في قوله واحدة وثنتين ش اي كما يقع واحدة في قوله لغير المدخول بها انت طالق واحدة وثنتين هم وان نوى واحدة ش
ش يعني قول انت طالق واحدة في ثنتين هم يقع الثلاث ش اي ثلاث تطليقات هم لان كلمة في قاتي بمعنى مع كما في قوله كما
فادخل في عبادي ش اي مع عبادي وقيل ان فعل الامر في جند اي مع جند وقال صاحب الحشاف لا يكون في معنى مع هنا
اذ لو كان كذلك لما قيل ان دخل غيبتي وقال على الحقيقة اي دخل في جملة عبادي هم ولو نوى الظروف يقع واحدة لان الطلاق لا يحل
انظر فاش لان عدل عدلين لا يصلح لغيره الا لاخرون من الظروف والنظر من المنة فاستعير له ولو نوى الظروف يقع واحدة لان الطلاق
معنى فاشي ان يكون ظرقا لغيره فيلغوا ذكر الثاني ولو قال زين في ثنتين ش اي لو قال انت طالق زين في ثنتين هم
ونوى الغضب والحساب في ثنتان ش وبه قال الشافعي في الاظهرهم وعندنا ثلاث ش يعني يقع ثلاث طلاقات ويقال الحسن
والشافعي في وجه اجماعهم لان تحنيتها ان يكون اربعاش بعون الحساب هم كس بل يزيد في الطلاق على ثلاث وعندنا اربعة
للمد كذا لامل على ما بينا ش يعني ان الغضب في تكثير الاجزاء لاني زيادة الغضب وعلى هذا الخلاف مسال الاقرار بان قال
عشرة في عشرة او درهم في دينار او كرو حنطة في كرو شعير لم يكن عليه الا المد كذا او لا عندنا الا ان يقول الواو وحرف مع فيلزم جميع
فختلفه القاضي بانه لا الواو الجمع اذ ادعى الخصم جميع كذا في السبوا هم ولو قال انت طالق من هنا الى الشام ش قال الاماززي الشام
يسكون النمرة ناحية بلد قلت ليس كذلك بل هو لم يستع جميع بلاد كثيرة وعظمتا وشق هم في واحدة تكمل اربعة وقال زفر بانية
لانه وصف الطلاق بالعدل ش هذا تفصيل فيه نظر فانه لو قال انت طالق تطليقة واحدة نص على الطول تقع وجبة عند من

وهو قول حسن بن زباد ولنا
ان عمل الغضب في تكثير الاجزاء لا
لاني زيادة الغضب وتكثير اجزائه
التطليقة لا يوجب تعدد ما
فان نوى واحدة وثنتين في ثلاث
لانه يحتمل ان حرف الواو
للجمع والظروف بجميع الى الظروف
ولو كانت غير مدخول بها تقع
واحدة كما في قوله واحدة وثنتين
وان نوى واحدة مع ثنتين هم
الثلاث كن كلمة في قاتي بمعنى
مع كما في قوله تعالى فاحمل
في عبادي اي مع عبادي
ولو نوى الظروف يقع واحدة كما
الطلاق لا يصلح لغيره الا لاخرون
ذكر الثاني ولو قال انت في ثنتين
ونوى الغضب والحساب في ثنتين
فهم ثلاث لان قضيته ان يكون
لكن لا يزيد للطلاق على الثلاث
وعندنا الاعتبار بالذكر لامل
على ما بينا هم ولو قال انت طالق
من هنا الى الشام في واحدة يملك
الوجهة وقال زفر هو بانية
لانه وصف الطلاق بالعدل

اليوم غدا وقوله غدا اليوم فان قيل لم يجعل غدا ظرفا لطلاق اخر وجيب بان يحتاج الى تقدير انت طالق والاصل خلافه فلا يصح
 اليس في غير موضع الضرورة وفيه نظر لان صواب كلام العالم على ان الغا فروع ضرورية والا والاول ان يقال بعد فيها بالطلاق اليوم غدا
 وبالطاقة الواحدة يحصل بطلان العقد فلا حاجة الى غير ما فعل في اكان كلامه نعم ان الغا فان قيل في الاية في الضرورة الثانية
 وهي قول انت طالق غدا اليوم لانه وصفها بالطلاق غدا والموصوف به غدا لا يكون موصوفا به اليوم جيب بان ليقام الثانية فيها
 مفضل الى المذكور وبما يقع الطاقين في جملة واحدة لا يتحقق الاثباتها فيكون في ما اذ اصره لوقال انت طالق في غدا قال فوجب ان يكون
 بين الاقضاء عند اليقين في غدا لا يدين في القضاء خاصة لانه وصفها بالطلاق في جميع الغا فروع ضرورة قوله غدا على ما بيناه من
 تنصيص اليوم وهو خلاف الظاهر فلا يصدق قضا فيصدق في ما ولما نشأ في لاجل كونه وصفها بالطلاق في جميع الغا فروع يقع مشر
 الى الطلاق هم في اول خبر منتهى اش اى من الغا فروع عند عدم نهية وبما نشأ اى وقوع الطلاق في اول خبر منتهى عند علم اليقين
 لان حذف في اثباته سواء لانه ظرف في الحالين اش اى الحذف والاثبات هم والابى ضيقه انه فروع في حقيقته كلامه اش لانه لما
 في الغا فروع لاجل الغا فروع لان كلمة في الظروف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب اش اى استيعاب الظروف كقولنا زيدا في الدار يقتضي وجوده
 في جود من اجزاء الظروف وقوله في جميع الظروف فكان كلامه محتملا للجهين هم وفيهم لجزء الاما لضرورة عدم المزامعة فاذا عين ان
 كان للعينين التقدير من المعين هم اولى بالاعتبار من الغا فروع بخلاف قوله غدا اش اى ان قال غدا يداني كركلة في هم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها اش اى وصف المرأة هم بهذه الصيغة تعني بصيغة الطلاق حال كون الصيغة مضافا الى جميع الغا فروع
 فلا يصدق في نية اخر انهما وقضا هم نظيره اش اى نظيره المذكر بدون ذكر كركلة في اذا قال والله لا صوم من غدا
 ونظيره الاول وهو المذكر كركلة في هم والله لا صوم من غدا اش اى فان الاول يتناول جميع عمر حتى لا يبرئ في يمينه الا بعد يوم جميع العمر
 وفي الثانية وهو قوله لا صوم من غدا يتناول ساعة من عمر حتى لو صام ساعة يبرئ في يمينه هم وعلى هذا اش اى على حكم المذكر
 هم المبر في الدبر اش اى لوقال لا صوم من الدبر او قال لا صوم من الدبر في الاول لا يبرئ حتى يصوم الدبر مرة وفي الثاني لو صام
 ساعة يبرئ في يمينه هم ولو قال انت طالق من قدره وجهاش اى الحال انه قادر بهما هم اليوم اش بالنسبة الى اليوم
 الذي قال انت طالق هم لم يقع شيء لانه سنده اش اى سنده كلامه الى ماية مائة اش اى عابته هم منافية لما كنية
 الطلاق فيلغو اش كلامه فلا يقع شيء هم كما اذا قال انت طالق قبل ان تلحق اش اى قبل ان تلحق ولا خلاف فيه بالبقاء
 وذلك لانه وصفها بالطلاق في وقت لم تكن في ملكه هم ولانه يكون نصيبه اش اى نصيبه في الكلام هم انما راعى عدم النكاح
 او عن كونهما مطلقة بتطبيق غيره من الارواح اش اى او يكون انما راعى كونه هذه المرأة مطلقة بتطبيق غيره من الارواح وبما
 لا يستقيم فكانت المرأة كرا او يبا بغير نكاح او متوفى عنها زوجها ولا يستقيم الكلام الا في التعليل الاول وبما التعليل ايضا في

ولو قال انت طالق في غدا وقال
 مذيت امر النهار دين في القضاء
 عند المجتفة ودعا لا يدبر
 في القدر خاصة لانه وصفها
 بالطلاق في جميع الغا فروع
 بمنزلة قوله غدا على ما بيناه وهذا
 يقع في اول خبر منتهى عند علم اليقين
 وهذا لان حذف في اثباته سواء
 لانه ظرف في الحالين اش اى الحذف
 والاثبات هم والابى ضيقه انه فروع
 في حقيقته كلامه اش لانه لما
 في الغا فروع لاجل الغا فروع لان
 كلمة في الظروف والظرفية لا تقتضي
 الاستيعاب اش اى استيعاب الظروف
 كقولنا زيدا في الدار يقتضي وجوده
 في جود من اجزاء الظروف وقوله في
 جميع الظروف فكان كلامه محتملا
 للجهين هم وفيهم لجزء الاما
 لضرورة عدم المزامعة فاذا عين
 ان كان للعينين التقدير من المعين
 هم اولى بالاعتبار من الغا فروع
 بخلاف قوله غدا اش اى ان قال
 غدا يداني كركلة في هم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها اش اى
 وصف المرأة هم بهذه الصيغة
 تعني بصيغة الطلاق حال كون
 الصيغة مضافا الى جميع الغا فروع
 فلا يصدق في نية اخر انهما
 وقضا هم نظيره اش اى نظيره
 المذكر بدون ذكر كركلة في اذا
 قال والله لا صوم من غدا
 ونظيره الاول وهو المذكر
 كركلة في هم والله لا صوم من
 غدا اش اى فان الاول يتناول
 جميع عمر حتى لا يبرئ في يمينه
 الا بعد يوم جميع العمر وفي
 الثانية وهو قوله لا صوم من
 غدا يتناول ساعة من عمر حتى
 لو صام ساعة يبرئ في يمينه هم
 وعلى هذا اش اى على حكم
 المذكر هم المبر في الدبر اش اى
 لوقال لا صوم من الدبر او قال
 لا صوم من الدبر في الاول لا يبرئ
 حتى يصوم الدبر مرة وفي الثاني
 لو صام ساعة يبرئ في يمينه هم
 ولو قال انت طالق من قدره وجهاش
 اى الحال انه قادر بهما هم اليوم
 اش بالنسبة الى اليوم الذي قال
 انت طالق هم لم يقع شيء لانه
 سنده اش اى سنده كلامه الى
 ماية مائة اش اى عابته هم
 منافية لما كنية الطلاق فيلغو
 اش كلامه فلا يقع شيء هم
 كما اذا قال انت طالق قبل ان
 تلحق اش اى قبل ان تلحق ولا
 خلاف فيه بالبقاء وذلك لانه
 وصفها بالطلاق في وقت لم تكن
 في ملكه هم ولانه يكون نصيبه
 اش اى نصيبه في الكلام هم انما
 راعى عدم النكاح او عن كونهما
 مطلقة بتطبيق غيره من الارواح
 اش اى او يكون انما راعى كونه
 هذه المرأة مطلقة بتطبيق
 غيره من الارواح وبما لا يستقيم
 فكانت المرأة كرا او يبا بغير
 نكاح او متوفى عنها زوجها ولا
 يستقيم الكلام الا في التعليل الاول
 وبما التعليل ايضا في

ولو تزوجها اول من اسبقه
السنة لانه ما اسنده
الى حالة منافية كما يمكن
تعيينه اخبار ايضا
فكل من اشترى ولا يشترى
اشترى في الحال فيقع السعة
ولو قال انت طالق قبل ان
تزوجك لم يقع شيء
اسنده الى حالة منافية
فصار كما اذا قل طلقنا
مضى وانما لم يوجب اخبار
على ما ذكرنا ولو قال انت
طالق ما لم اطلقك ومتى
لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك
وسكت طلقنا لانه انما
الطلاق الى زمان حال
عن التعلق وقد وجد
حديث سكت وهذا
متى ومتى ما صرح في الوقت
لانها من نكاح الزمان
وكذا كلهما للوقت قال
الله تعالى ما دمنا
اي وقت الحيوة ولو قال
انت طالق ان لم اطلقك
لم يتعلق حتى يموت لان
العدم لا يتحقق الا بالبقاء
عن الحيوة وهو الشرط
كافي قوله ان لم اطلقك

فمن لا مكر لان عدم النكاح يصدق على ما فاقهم ولو تزوجها اول من سبقه
منافية ولا يمكن تعيين اخبار ايضا شئ اى كما في المسئلة السابقة فلم يكن يصح اخبارهم كمال نشاء والاشاء في الماضي
اشترى في الحال فيقع السعة لان الاشاء ايجاب لم يكن والايجاب في الماضي اشترى في الحال فيكون طلاقا في الحال
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء لانه اسنده الى حالة منافية لانه اضاف الطلاق الى زمان مناف للطلاق
لانه لا وجود للطلاق قبل النكاح فلا يقع مع فساد شئ اى حكمناهم كما اذا قال طلقك وانما يصح في الماضي لانه اسنده الى
حالة غير معدودة فلا يعتبر قول في الاضافة هم اوضح اخبارا شئ لم يوجب قول لانت طالق اخبارا عن عدم النكاح قبل التزوج
في قوله انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء اى نصا حكمناهم قبل ان تزوجك لان حقيقة لعقده للأخبار وان لم
يها على عمل اشترى على ما ذكرنا شئ اشارة الى قوله لا يمكن تعيين اخبارا عن عدم النكاح وعن كونها مطلقة بتعيين غير ذلك
هم ولو قال انت طالق ما لم اطلقك شئ اذ متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك هم وسكت طلقنا لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
عن التعلق وقد وجد حديث سكت شئ وبما باتفاق الفقهاء هم وبما شئ توضيح لما قبلهم لان كلمة متى ومتى ما صرح في وقت
لانها من نكاح الزمان شئ اذ متى فانها مبهم في موضع كون لما كان الفعل لها دون لا سمحلت للشروط والابها هم فيها
وغل عليه في حين ان يوجد وبين ان لا يوجد فصحت المجازاة بهما مع قيام معنى الوقت به فاذا قال لمرات انت طالق متى لم اطلقك
يقع الطلاق عقيب المدين وجود وقت لم يطلقها فيه بعد كلامه لم يقتصر على مجلس لانه باعتبارها لهما فيه جميع الاوقات والما شئ فانه
ايضا متى في الاصل فزيدت فيه كلمة فانهما يستعمل للوقت للحالة فترجبت جنة الوقت هم وكذا كلمة ماشى اى تستعمل في الوقت
كما ذكرناه هم قال الله تعالى ما دمنا حي حتى نفوت الحياة شئ وقال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام وادعاني بالصلاة
والزكاة ما دمنا حي اى مدد وادعى نيالت شرطية ايضا قال الله تعالى ما نفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما
يسمك فلا مل لمن بعده فبني ان لا تقع الا اذا كانت للوقت دون لشرط وبنى تكون شرطية من غير وقت وللاوقات بلا
بخلاف متى ومتى فانهما اذا كانت للمجازاة فلان تفك عن الوقت فاذا قلت متى انقضاء كانت للاستفهام عن ان انقضاء
فيه شرط واذا قلت متى فماتم حكم كانت لظرفا صحت معنى الشرط وكذا متى ما هم ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم اطلقك
حتى يموت لان لعدم شئ اى عدم تعلقهم بالبقاء من غنى الحياة وهو الشرط شئ اى اى يباس عن الحياة هو الشرط
فانواتى الى الموت وقد وجد الياس فوجد الشرط والحمل قائم والملك باق فوقع قبل موتته فليس لذلك تحليل حرمه
باتفاق الفقهاء ثم ان كان مل بها فلما لم يلح بحكم المرافعة فاعلنا للشافعي وان لم يدخل بها فلا ميراث لهما هم كافي قوله
اذ المات البصرة شئ معنى كما اذا قال لمانت طالق ان لم اطلقك البصرة لا يقع الطلاق حتى يقع الاياس عن الايمان فانواتى

الى الوقت فخر وقع الياس فوجد الشرط فوقع وموتها بمنزلة موتة شئ اي موت الزوج اي نفي الطلاق قبل موتها اي قبل
 م هو الصحيح شئ احده ان اعين بآية النواذرة انه قال فيما لا يقع الطلاق بموتها وقائمة وقوع الطلاق عليها بعد موتها
 ان لا يرث الزوج منها لانها بانث قبل الموت فلا تبقى منها واجبة عند الموت وشرط التوريث بذوقه عدم م وهو لو قال
 طالق اذ لم يطلقك واذا لم يطلقك لا يطلق حتى يموت عند أبي حنيفة شئ وبه قال حنف في رواية م وقال لا يطلق حتى يموت
 شئ وبه قال الشافعي ومالك م لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذ لم يطلقك م استدلوا لهم بهذه الآية
 فان ذابها لا شرط ولهذا انفي فيها بالجواب وهو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت اخرجت وشئ م قوله تعالى انما عاتية راحة عمل
 نفسه وكورت كذا ذكره الرخشي ورفعها بانها عليه ذميمة وغيره يرفعها بالفعل المقدر المفسر على ان فعله بالية فاعلم
 وقال في الخواص كون كرية اوى كرسا واذا اجاس الحيس يدعى جندب شئ ولم يبين له معناه قال هذا البيت من شعره وغيره
 الى عشرة اعمى لحيون بصم وعزاه سيوريه الى رجل من حج وقال لورياش فاليه جام بن مرة اخو عباس بن مرة قاتل كليب بن زعفر
 الاعرابي انه رجل من بني عبد مناف نزل الاسلام بحسبته عام وذكرنا ان البيت من قصيدة من الكمال مع بيان لغاتها
 واوعاها في الصحاب الذي خففته وسميته بالمقام النجوية في شرح شعره شرح اللقية وقال الكماي اذ المفسر في قوله
 اذ الاستغنية ثم فتمت فانما البعيد الاجنب قلت ليس كذلك بل وله يا ضمير في وليس كما ذهب والقول بالفعل الذي لا يكون في البيت
 ان ذاب الغنية ثم فتمت فانما البعيد الاجنب واذا اشد ايدا بالشد ايد مرة استحكم فانما الحب الاقرب ولجندب سهل السلاوة وعذرا
 الملاح وعز بن الجندب واذا اكون كرية اوى كرسا واذا اجاس الحيس يدعى جندب وهذا هو الحكم الصغار بعينه اسم كل كان
 ذاك الملاح عجايب تلك قضية واقامته فيكم الى تلك قضية يجب بقوله يا ضمير ارا يا ضمير فرحم قوله استحكم من لسانه اذ غضب
 قوله الملاح لضم الميم وتبشيد اللام نبات الحزن بالفتح ماخر من الارض وفيها غلاظة قوله واذا اجاس الحيس هو ضمير
 يخطط لمن واقط ثم يدلك حتى يخطط قوله وجبكم الواو فيه لا قسم اي حق خطكم وعنكم وسعدكم والصغار بالفتح الذمهم فصلا
 شئ اي اذا بمنزلة متى ماش معني في عدم سقوط معني الوقت عند استعمال شرط او مخرج كونه بمعنى متى بقوله م ولهذا
 شئ اي لاجل كونه بمعنى متى م لو قال لامرته انت طالق او شئت لا يخرج الامر من يد يها بالقيام شئ من اجاس كما في قوله
 متى شئت والبي حنيفة رحمه الله تعالى عمل في الشرط ايضا م واسل الخلاف بين اهل اللغة وانجوش الكونيين يقولون ان اذ اذ
 تستعمل للشرط ايضا وقد تستعمل للوقت على السواء واذا كان معني الشرط يسقط عنه معني الوقت مسلما كوفي ان يكون مذهب في حنيفة
 رحمه الله تعالى وعند البعض حقيقة للوقت وللشرط يستعمل مجازا ولا يسقط عنه معني الشرط م قال فاليهم شئ اي قابل الجمع
 الذين قالوا لا يستعمل للشرط م استغن عن هذا كوكب الغنى واذا تصكب خصاصة فعمل شئ ومعني قوله وان تصكب بالجندب

وموتها بمنزلة موتة
 م هو الصحيح شئ
 شئ وبه قال الشافعي
 او اذا لم يطلقك
 انما عاتية راحة عمل
 نفسه وكورت كذا
 وقال في الخواص
 شعري واذا اكون
 واذا اجاس الحيس
 فاليه جام بن مرة
 من بني عبد مناف
 في قوله
 لا يخرج الملاح
 بانقيام من الجندب
 في قوله من شئت
 حنيفة مانه يستعمل
 في الشوط ايضا قالوا
 شعري واستغن
 سلك بالغنى م واذا
 تصكب خصاصة فعمل

فان اريد به التعلل لم يعلق به
 التحلل وان اريد به الوقت فعلق
 فلا يعلق بالشك والاحتمال فلو
 مسكت المشية لانه على اعتباره
 للوقت لا يخرج الامر من بنها
 لانه للشم طمخيز والامر صار
 بين هاتين شيئين بالشك والاحتمال
 وهذا للخلو فبما اذا لم تكن
 نية اما الاخرى للوقت بفتح
 في المحلل ولو نوى الشرط في
 اخر العمل للفظ على ما هو
 قال انت طالق في ما لم يعلق
 انت طالق في طالق بعد التعلل
 معناه قال ذلك هو صوابه لا في
 ان يقع المضاف في مكان
 مدحولا لانه هو قول زفر
 لانه وجد زمان لم يطلقها فيه
 وان قوله هو زمان قوله انت طالق
 قبل ان يفرغ منها وجه الاحتجاج
 انه زمان البرمستي هو الميم
 بدلالة الحال لان البر هو
 المقصود ولا يمكن تحقق البر
 الا ان يجعل هذا القدر مستثنى
 واحده من حلف لا يسن هذا
 الدار فاشغل بالثقل من سلفه
 واخواته

فلو كان الامر بالجزم ودخل القاض في جوابه ومحل لم يثبت لعيسى بن خفاق وهو من الكمال من قصيدة مشهورة في المعاملات
 وقبيل ان ياتي بالكل عاريجيه . واذا دعيت الى الحكم فاجعل لك فائدة واود بنزله . واذا حلفت بما لا تعلم . وتضمن يا عيسى
 ريك بالفي اذا تصبك خسة فمحل في قولنا في اي باجي قوله صحتى بجمعه وهو كل المر وهو شوم المذاب والمراد الاكثار
 بادلى شي لانه اذا كانت مستمرة لم يحز بها متما لها فيها فمحل ان ارد بها الاشرط لم يعلق في الحال فان اريد به الوقت طلق فلا
 بالشك الاحتمال . فان قيل النظر الى الشرطية يقتضي بقاء الشك والحلل النظر الى الوقتية فيوجب الطلاق والحرمة فاجتمعت
 الحرمة والحلل في ان ترجع الحرمة كما عرف قلنا باسره وكما يجمع صورته ووفائه لو شك في الاتفاض بعد الطهارة فان بقاء الحرمة
 ايامه الصلاة بالنظر الى الاتفاض يحرم او اود ما وقع هذا في رجوع الحرمة وان كان حربي الصلاة على الاحتياط لان الشك لا يثبت شيئا
 فلا يكون من قبيل تعارض دليل الحرمة مع دليل الحل كذا قيل هم بخلاف سلة المشية يش جواب عن قوله كما في قوله حتى ثبتت وتغير
 قوله لانه على اعتباره شى اى ان اذ اتم وقت شى اى معنى الوقت هم لا يخرج الامر من يد او على اعتباره لاشرط يخرج وكان
 الابد يد ايتيين فلا يخرج بالشك الاحتمال لان الشك لا يعارض اثنين وهذا الخلاف شى اى لانه كونه في حنفية ومما جزم فيها
 او لم يكن لانيته في قولنا طالق او لم يطلق هم اما ان نوى الوقت يقع الطلاق شى في حال لو نوى الشرط يقع اخر العزم بموت
 شى لان اللفظ على كل شى اى قبل الوقت الشرط فاذا احتمل على السوى يقع ما نوى بالايجاع قيل ان يستعمل لشرط مجازا عند ابي حنيفة
 جزمه لانه اذا كان عند ما ينبغي ان لا يصدره القاضي فيما اذا نوى به معنى ان لان في حنفية على نفسه قيل في جوابه لما ذكره استعماله في
 معنى الشرط فصار كانه جازم ان يصدره القاضي من اتميل حقيقة فيما عنده وفيه نوع تامل هم ولو قال انت طالق لم يطلقك
 انت طالق في طالق بعد التعلل شى اى التعلل في المضافة الى المعلقة بعدم التعليل هم معناه شى اى معنى ما قاله محمد واخوه
 هم قال ذلك هو صوابه لا شى قيد بل لانه لو قال مفعولا يقع بالاجماع قياسا وتجانسا لانه وجد الزمان في الحال من التعليل هم لقياس
 ان يقع المضاف شى وهو قوله لم يطلقك هم فيقعان شى اى المضاف والتعلل في المضافة هم ان كانت مدخلا بها وهو من
 القياس هم قبل قوله وجد زمان لم يطلقها فيه ان قل هو زمان قوله طالق قبل ان يفرغ منها شى اى بيان انه وجد زمان
 ووقع الطلاق مقدار يقع فيه تمة ليرى بشرط الحزن يستوى في التعليل والكثير هم وجد الاحتسان ان ما ان البرمستي عن الميم
 الحال شى لان الحالف لما يكلف لغيره بمعية لم يكن له ان يفرغ منها الا ان يسل الساقية التي تشغل بالايقاع فيها مستثنى فيصير ذلك
 مستثنى من الميم بدلالة الحال هم لان البرمستي لا يمكن تحقيق البر الا ان يجعل هذا المقدار شى اى مقدار تشغل بالايقاع
 فيصير مستثنى شى عن الميم من صلاته شى اى اصل هذا الخلاف الذي وقع بيننا وبين زفر سلة كتاب الايمان اشاليها بقوله هم
 من حلف لا يسكن هذه الدار فاشغل بالنقل من بامه شى فانه لا يثبت استحسانا وعنده زفر حيث قياسا هم واخواته شى اى واخواته

وقال للشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم
في الوجه الأول ايضاً
اذا اثنى لأن ملكاً كان
مستزكاً بين الزوجين
حتى ملكت المطالبة
بالوطى كما يملك هو المطالبة
بالتكليف وكان الحل مستزكاً
بينهما والطلاق وضع
لأن التهمة انهم مضافا اليه
كما يعبر مضافا اليها كما في
الابانة والعربر ولما كان
الطلاق لازماً لا يرد
وهو فيها دون الزرع
لا ترى انها هي المنزعة
عن الزرع بزعم اخرون
ولو كان لازماً للمالك فهو
عليها لانها ملكة والزرع
مالك ولهذا سميت
منكوحة فثبتوا الابانة
لانها لازمة الوصلة
وهي مشتركة ومخلاف
العربر لانه لازماً للحل
وهو مشترك فثبت
اضافتهما اليهما لانهم
اضافة الطلاق لا اليها
ولو قل انت طالق ولعة
الا فليس مبني

قال احمد ومقال الشافعي رحمه الله تعالى يصح الطلاق في الوجه الاول ايضا انوي من الوجه الاول وبقوله انما ملك طالق م
لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى تمكش اى اداة من اى المطالبه بش اى من اداة زواجهما بالوطى كملك ملكش اى
الزوج من المطالبه بش اى مطالبه المرأة بمكثين بش اى مكثين نفسها من الزوج م وكذا الحلل مشترك بينهما بش اى بين الزوجين
وبذلك محل تمتاع كل منهما بالوجه والتمتع بالنكاح بموت كل منهما تسمية كل واحدنا كاحم والطلاق وضع بش اى منه عا
م لا التماس اى لازالة الحلل والتكثير وكل وضع كذلك م فصيح مضافا اليه بش اى على الزوج م كانه مضافا اليها بش اى
الى المرأة م كانه الى الابانة والتحرير بش اى كانه في قولنا انك بان وانا عليك حرام وهذا تحليل الذى علق به الشافعي مضمنا
اكثره حتى يقال لو كان كذلك لما احتاج اضافته اطلاق اليه الى النية كما لا يحتاج الاضافه اليها الى النية بل التماسا حتى
ان على الزوج حرام حتى يثبت النكاح انتها ولا ارجاسا ولا يصح اضافته اليه باعتبار رفع ذلك القيد لان الاضافه على الزوج
غير معهوده فخرج الى النية كذا اني كتبه م ولان الطلاق لازالة القيد اى القيد الحاصل بالنكاح م وهو بش اى القيد فمكث
اى في المرأة م ولان الزوج بش اى القيد النكاح حصل للرجل على المرأة على الرجل م ومنع ذلك بقرينه الا ترى انما بش
اى المرأة م على المنة من الزوج بش اى بقرينه فانهم يخرجون بش اى من منة الزوج م ومنع ذلك بقرينه فخرجت من منة
ويستمتع بما به وان كثر من ثلاث سواهم ولو كان بش اى اطلاقهم لازالة الملك بش اى كمال الشافعي م وعليها بش اى
عليها م لانها مملوكة والزوج ملك بش اى وجوب مما قاله الشافعي بطريق اقليم لم يمنع فان اطلاق لازالة الملك ثم اخرج كذا
بقوله م وهذا بش اى لاصل كونه مملوكة م سميت منكوت بش اى لما كان فيها وجب عليه المهر والنفقة بمقابلته مملوكة م بخلاف الابانة
بش اى بخلاف قولنا انك بان م لان الابانة م لازالة الوصلة وبش اى مشترك بينهما بش اى بين الزوجين ولهذا
جاز اضافتها الى كل واحد منهما الا ترى انه يقال بان عنها كما يقال بان عن م بخلاف التحريم بش اى بخلاف قولنا عليك حرام
م لان بش اى لان لفظ حرام م لازالة الحلل وهو بش اى على م مشترك بش اى بينهما فصحت اضافتها بش اى اضافته الحرام
والابانة م اليها بش اى الزوجين الا ترى انه يقال حرم عليها كما يقال حرمت عليه م والصح اضافته الطلاق اليها بش
اى كذا لانه الطلاق ذوال قيد ولما لم يكن التمس على الرجل لم يصح منه اضافة الطلاق اليه لان اطلاق لو وقع على المرأة اطلاقا
لان ثبتت ابتداء او بناء على ثبوت في الرجل فلا يجوز الاول اعدم اضافة الطلاق اليها ولا يجوز الثاني ايضا لان الرجل ليس طالقا
عن المرأة عدم القيد فيه لظني قوله انما ملك طالق كما اذا قال بعده انا منك حر حتى لا يعق فان قيل لا نسلم عدم القيد في الرجل
ولمذا لا يجوز ان تزوج ارجاسا ما عليها وانتهى اقبال له فلك باعتبار عدم شرعية الابانة لان القيد واقع على الرجل
م ولو قال انت طالق واحدة او ليس بشي بشي فبذه مسئلة الجارم الصغير وهو مرفوعا في مخرج من مخرج بل حليفة

رضي الله تعالى عنه في رجل قال لمارأته انت طالق واحدة اولاً قال ليس بشئ انتهى وكذا لو قال انت طالق اولاً وغيره طالق اي
شئ وبه قال الشافعي واحمد وماك وعليه الخلاف لو قال انت طالق ثلثاً اولاً شئ هم قال شئ كذا ذكره ما في قال المصنف رحمه
الله تعالى هم كذا ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف بين ابى حنيفة ومالك وشي وقال في الاصل ان قال انت طالق واحدة
اولاً شئ في طالق واحدة رجعية في قول محمد وقول ابى يوسف الاول لم يذكر قول ابى حنيفة في الاصل كما ترى ونقل صاحب الاجناس
عن كتاب الطلاق المار ابى سليمان قال ابى حنيفة لا يقع الطلاق ثم قال صاحب الاجناس وكذا ذكره عن ابى حنيفة في البرجانيات
هم في قول ابى حنيفة ابى يوسف اخر شئ اي لما ذكر من قول انت طالق واحدة اولاً شئ هم وعليه قول محمد وهو قول ابى يوسف واما
الطلاق واحدة رجعية ذكره قول محمد في كتاب الطلاق فيما اذا قال لمارأته انت طالق واحدة ولا شئ ولا فرق بين المستبين اي من قوله
انت طالق واحدة اولاً من قول انت طالق واحدة اولاً شئ لانها في المعنى واحدة يعني لا فرق بينهما في معنى الشرع وفي الاصل هو في
الوضع هم لو كان كذا ذكره هنا قول الكل من محمد واما ثبات شئ اي لو كان كذا في الجامع الصغير قول ثلثات فيكون عن محمد واما
لانه ذكر قول ثلثات عن محمد في طلاق المبسوطة لانه يقع واحدة رجعية ليدرك الخلاف في الجامع الصغير وبذا يستلزم ورود الروايتين عنه
وشئ اي لمدحه لمدحه الى هم نه شئ اي ان الرجل الذي قال لمارأته انت طالق واحدة اولاً شئ هم فخل اشك في واحدة لانه
الاشك بينهما شئ اي بين الواحدة من مدين النفي شئ وبه قوله لاشئ هم فيه طاعتها الواحدة في قول انت طالق سألما لشك
فتقع طلاقه واحدة رجعية من خلاف قول انت طالق اولاً لانه دخل الاشك في اصل الاتباع فلا يقع شئ ولما شئ اي ابى حنيفة
وابى يوسف هم ان يوصف شئ وبه قوله انت طالق هم متى قرن بالعدش مثل ان يقول انت طالق واحدة او اثنتين او ثلثاً
هم كان لو وقع شئ اي وقوع الطلاق من ذكر العدش وهو قوله واحدة انما اطلق العد على الواحدة مجازاً من حيث انه اصل العد
هم الا ترى نه شئ توضيح لما قبله اي الا ترى ان الرجل هم لو قال لغيره يدخل بها انت طالق ثلثاً او اطلق ثلثاً شئ بالاتفاق فعلم
ان لو وقع بالعدد ولو كان لو وقع شئ اي وقوع الطلاق هم بالوصف للمعنى ذكر ثلثات شئ يعني لو كان بقول انت طالق
لما وقع الثلثات فعلم ان لو وقع بالعدد لا بالوصف هم وهذا شئ اشار به في قوله ولو كان لو وقع بالوصف هم لان لو وقع في الحقيقة
انما هو المنعوت المحذوف معناه انت طالق تطلقه واحدة على ما شئ اراد بقوله ان لو وقع بالعدد لا بالصفة وهي طالق لكن بعد
وقع نعمت المحذوف اي تطلقه واحدة فالمنعوت هو الواقع في الحقيقة فاقدمهم واذا كان الواقع كان لعد ونعتا له كان الاشك في ثلثاً
في الاتباع فلا يقع شئ شئ الضمير له يرجع الى الموصول وهو قوله ما هو عبارة عن التغطية لانه واداه بقوله العد والواحد قوله
كان الاشك في آخره جواب قوله اذا كان هم ولو قال انت طالق مع مرقى اوجع متوك شئ اي وقال انت طالق مع متوك هم
فليس بشئ شئ اي هذا القول ليس بشئ حتى يقع به طلاق وبه قال الشافعي ومالك واحمد وبه من سأل الجامع الصغير لغير

قال رضي الله عنه لمكان
ذكر في الجامع الصغير من غير
خلاف وهذا قول ابى حنيفة
وابى يوسف اخره على
قول محمد وهو قول ابى يوسف
او لا تطلق واحدة رجعية
ذكر قول محمد في كتاب
الطلاق فيما اذا قال لمارأته
انت طالق واحدة ولا شئ
ولا فرق بين المستبين او كان
الذكر هم هنا قول الكل من
محمد واما ثبات لانه ادخل
الاشك في الواحدة لانه دخل
كله او بينهما وبين النفي فيه
اعتبار الواحدة وبقي قوله
انت طالق بخلافه قول
انت طالق او لا لا ادخل
الاشك في اصل الاتباع فلا يقع
وله ان الوصف متى قرن
بالعدد كان الوقوع بذكر
العد الا ترى ان يطلو قول الغير
المدخول بها انت طالق
ثلثاً تطلق ثلثاً ولو كان الوقوع
بالوصف للمعنى ذكر ثلثات هذا
لان الواقع في الحقيقة هو
المنعوت معناه انت طالق تطلقه
واحدة على ما ذكره لانه كان الوافعا
كان لعد ونعتا له كان الاشك في ثلثاً
في اصل الاتباع فلا يقع شئ
قال انت طالق مع متوك شئ
فليس بشئ

لانه اضاعت الطلاق
الى حالة منافاة له
لان موته ينقض كالأية
وموتها في المحلقة
ولا بد من ما زاد للملك
الزوج بتراده اشفقاً
منها لو ملكته المرأة زوجها
او شققاً منه وقعت
الفرقة لمناخلة بين
المالكين لاملكتها اياه
فلو جتم لم بين للملكية
والملوكية واملكتها
ايها فلان ملك النكاح
ضروري كالأمر وقرم قيام
ملكه اليه فينتفي
ولو اشتريها ثم طلقها
لم يقع شيء لان الطلاق
يستدعي قيام النكاح
ولا بقاء له مع الناني
لا في وجه ولا من كل وجه
وكذا اذا ملكته او شققاً
لا يقع الطلاق لما قلنا
من المناخلة او من محمد
انه يقع لان العدة
واجبة بخلاف الفصل
الاول لان كلاً من
هناك حتى يطل

فيه خلاف وكذا اذا قال انت طالق بعد موتي او بعد موتك بل ولي هم لانه هنا الطلاق الى حالة منافاة ليس اى للطلاق هم
لان موته شيء اى لان موت الزوج من ثبات الالبية شيء اى للطلاق هم وموتها شيء اى موت المرأة من ثبات الالبية شيء الكون
معداً للطلاق هم فلا بد منها شيء اى فلا بد لوقوع الطلاق من الالبية والمحلقة لان الطلاق علق لوجود الموت فصار الموت شرطاً كما لو
قال انت طالق مع دخولك الدار والجزيرة فبشرط طهر كان جزاءها مالاً بعد الموت والمالك بعد الموت ولا يلزم النكاح موتاً شيئاً
فموت احد بانتهى لوجود غايته والحكم لا يبقى بعد الغاية وفي الجاسع قال ائمة الاقربى حتى تموتى او اموت صار مولى فكانه قال ائمة
لا اقربى ما دام النكاح بينهما ثم اذا ملك المرأة شيء اى اذا ملك الرجل ماله بشرط او اياها او بغيره او صدقة هم او شققاً منها شيء
اى اذا ملك الرجل شققاً من امراته او شققاً من المالكية هم قال ابن زيد هم او ملكت المرأة زوجها شيء اى بشرط او نحوه كما ذكرنا هم او شققاً من
شيء اى ملكت المرأة شققاً من الزوج هم وتمت القوة شيء جواباً لغيره عن طريق النكاح من بينها الفسخ وهذا قول الجمهور وبقايت الآيات
الشاذية وانطابرية وفي التمهيد عن عبد الله بن عبد الله الشعبي فيمنع منها لو ملكت زوجها فافترقت عين ملكة كانا على نكاحهما لو ملكها الزوج
وطبها بملكها يمين بعده ولو ملك بعضها ففسخ النكاح ولا يطالب وقال قتادة لم ير من هذه الاقرباء يطالبون بها حتى يفسدوا
هم للمنافاة بين المالكين شيء وبها ملك النكاح والمالك بالشر او نحوه هم اما ملكها اياه شيء اى ملكها لمرأة زوجها هم فلا يجتمع بين الملكية
والملوكية شيء وتبطل لان ملك النكاح الرقبة يقتضي ان يكون نكاحاً او ملك النكاح يقتضي ان يكون محلاً وانما في حال اجتماعهما
واما ملكها اياها شيء اى اما ملك الرجل امراته هم فلا ان فلان ملك النكاح ضروري شيء بيانه ان ثبات الملك على الرجل خلاف لغيره
وانما ثبت ضرورة الحل بقاء النسل هم ولا ضرورة مع قيام ملك اليمين شيء لانه لما اطلق عليه ملك اليمين بطل القوي فبنتفي شيء الحل
الضعيف وفي تلك الشقق ان كان لا يثبت الحل لكن ثبت الملك فقامت قاطبة الحل لانه لو سل عليه بخلاف الكتاب اذا اشترى منكم مائة
حيث لا يطل النكاح لان ثباته في كسبه حق الملك من الملك لا يمتنع حق النكاح هم لو اشترى امراً شيء اى لو اشترى الزوج امراته
هم ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء له شيء اى النكاح مع الناني شيء وهو ملك اليمين هم لا يمتنع
شيء العدة لانها من ثماره فلا يمتنع مع وجودها في والا كان ملك النكاح باقياً من جهة لاسن كل جهة متعلقاً بقوله لا بقاء وقال
قيل لاسن من جهة انى اذا ملك الشقق لاسن كل جهة يعني اذا ملك اليمين الجميع وعلى هذا تعطى بقوله مع الناني انتهى قلت هذا القول انتهى بشرط
الاكمل بقوله قيل هو قول الترازى كهذا ففسد في شرحهم وكذا اذا ملكه شيء اى كذا لا يقع الطلاق اذا ملكت المرأة الوتر زوجها وهو عبد
بميراث او غيره هم او شققاً من شيء اى او ملكت شققاً من شيء اى او ملكت شققاً من النكاح شيء اى النكاح مع الناني شيء وهو ملك اليمين هم لا يمتنع
وعن محمد بن يعقوب شيء اى الطلاق في الصورة الثانية لوجوب العدة عليها والطلاق يقع بملك النكاح او قيام العدة ولهذا تجب العدة
ولما لا يملك عليها هم لان العدة جهة بخلاف الفصل الاول شيء وبها اذا ملك الزوج امراته لانه لا عدة بها كذا حتى يملك عليها شيء اى العدة

٢٣٧

في حق مولاه الذي يملكه في الكافي فان قيل ليس له الايجوزية التزويج وهذا دليل على وجوب قلنا قد قالوا لاهدة عليها دليل انه
 لوز وجها من تزويجها صحيح انه لا يجوز تزويجها من غير فعله انه لا يجب لاهدة عليها في حق من تزويجها في حق غيره روايتان وبطلان
 انها يجب لاستبواب الرحم من الاستبواب وجها من انفسه مع بقا سبب الجواب على كل وجه ولو قل لها شئ اي لو قل رجل لمرته
 هم وهي منه غير شئ اي الى الابد انها منه غير هم انت طالق فثنتين مع عيني هو الاكل ياك شئ اي عناق هو الاكل ياك فاستغنى الحكم
 لان العتق حكم الاعناق والدليل عليه انه قال بعده علق التطليق بالاعتناق او بالحق لان الاعناق ايضا في حقيقة الالمولي لا الحق
 فاعتقها شئ يعني والاهم تلك الزوج الرجعية لانه علق التطليق بالاعتناق او بالحق شئ اي العتق بالحق علق المولى هم لان الخط
 ش وهو قوله مع عتق مولاكم في نظمها ش اي ينظم الاعناق بعتق على طريق البديل لا الشمول لاستحالة الحقيقة ولها ما روي
 دونها في دفع قول لا تازي لاني قوله لان اللفظية تنظمها لانه حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة والشرط ليكون - عدو على خط الو
 ش اي قد علم ان بشرط ما يكون - عدو ما يكون على خط الزوج وهو حق والاعتناق بهذه المشابة بشرط على خط الزوج وهو حكم علق
 اي قد علم ايضا ان الحكم تعلقا بالشرط لانه متوقف على وجود الشرط والمذكور ش اي الحق هم بهذه الصفة ش يعني مع عدم
 خط الزوج والحكم تعلق به فيكون شرطه لا يجعل التطليق متصلا بالعتق وذلك تعلق لان يكون تعلق العلة بالمعلول والشرط بالمشروط
 والاعتناق والحق الا يكون عليه تطليق الزوج ولذا تطليق الزوج لا يكون غاية الاعتناق المولى والعتق الحاصل به وبطلان تعلق به
 وهو معنى قوله وعلق به ش اي بالعتق ثم تطليق ش الاطلاق عندنا لما تقر في الاصول ان شرط تعلق في منع سبب في
 منع الحكم لان التعلقات يصير تصرف معلقا عندنا بنا على ان الشرط عندنا تعلق العلة الى زمان وجوده كما عرف
 في الاصول وقال مرجح الشريعة قوله لان في التعلقات الى خيرة يعني ان المعلق بالشرط عندنا لا يقع سببا لشرطه في منع الاعتقاد
 وعندنا نفعي يوجب الحكم اذا كان التطليق معلقا بالاعتناق والعتق يوجب بعده ش اي يوجب التطليق بعد الاعتناق او الحق لان
 مع الشرط يتعاقبان هم ثم الطلاق يوجب بعد التطليق فيكون لطلاق سنا من العتق ش بالضرورة هم فيصا دفما ش اي يصا دف
 الطلاق المارة هم في حرة ش اي الى الابد نهارة عند المصادفة هم فلا تحرم من غايظة بالثنتين ش اي تطليقتين عند الشافعي
 والطلاق وقعا معا فلم يكن رجعا في ظهر قوله بعد وقوع الطلاق لكن عند صورة المسئلة فيما اذا قال بعد لامرته انت طالق مع عتق
 مولاك اي لان عند اعتبار الطلاق بالرجع قال لك الحمد في قول عنه يوم حرة غليظة لان العتق لوقوع الطلاق
 فصا كما لو طلقا اثنتين ثم عتق وفي الكافي وذكر في المداية لانه علق التطليق بالعتق الى خيرة وبطلان لان اريد به الاعتناق وهنا
 فاستغنى الحكم عن علة الامر الى قوله ياك ولا يستعمل ذلك الا في الفعل المتعدي قبل في جوابه شكل لانه لما علق التطليق بالاعتناق لم يزم
 منته عليه بالعتق الحاصل من الاعناق وقد بينا ان كل مصلح شرطه ان يكون معلقا على خط الزوج ويكون قوله مع عتق مولاك ياك ش

وان قال المولى لاهدة
 لغيره انت طالق
 ثنتين مع عتق مولاك
 اي اياه فاعتقها ملك
 الزوج الرجعية
 لانه علق التطليق
 بالاعتناق والعتق
 لان اللفظية تنظمها
 والشرط ما يكون محذور
 على خط الزوج والحكم
 تعلق به والمذكور
 بهذه الصفة للعنق
 به التطليق لان في
 التعلقات يصير تصرف
 تطليقا عند الشرط
 عندنا واذا كان التطليق
 معلقا بالاعتناق والعتق
 يوجد بعد شرطه
 يوجد بعد التطليق
 فيكون الطلاق متاخرا
 فيصا دفما في حرة
 فلا تحرم حرة غليظة
 بالثنتين

يبقى شيء وهو ان
 كلمة مع للقرآن قلنا
 قد يدرك التامر كافي
 قوله تعالى فان مع
 العسر يسرا فيعمل عليه
 بدليل ما ذكرنا من معنى
 الشرط ولو قال لا اجل
 عند فانت طالق يتبع
 وقال المولى اذا جازع
 فانت حر وتجاوز
 لم يحل لحيى تنكح
 نرجوا غيره وعدتها
 ثلث حيى وهذا عند
 ابى حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن زوجهما
 بمائة الرجعة لان
 الزوج قون الايقاع
 باعتراف المولى حيث
 علقه بالشرط الذي
 علق به المولى العتق
 وانما ينعقد المعلق
 سببا عند الشرط
 والعقود يقرن بالثبوت
 لانه ما ماض
 الاستطاعة
 مع الفعل

الى اصل من اعناق مولاك ياك فلهذا اول المصنف قوله علق المعلق بالاعتقاد او الحق فان قلت كيف سمي المصنف اضافة لطلاق
 الى ان الاعتقاد علق غير مضاف قلت جيب بانه ما تعليقا مجازا لا حقيقة لان التعليق توقيف الامر على امر بوجوب الشرط
 فلما وجد توقيف الطلاق على الاعتقاد ساء تعليقا وان لم يذكر بوجوب الشرط فصار كأنه قلنا انت طالق ان اعتقد مولاك ثم يتبعني
 شيء اى شكك لاهم به وان كلمه مع للقرآن ش عند ارباب اللسان اصل هذا عند ارحم اور على كلامه حيث قال يكون الطلاق
 متاخر عن العتق فهو عليه بان لا يسلم منه متاخر عنه لان كلمه مع للقرآن وصحة قوله قال سلمنا ذلك لكن هم قلنا قد ذكرنا ش اى
 حمل التامر بش مجازا هم كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا لان لا يكون لمعية بين امرئ وامرأته متافعا فيل
 على الاخير وتبين ان كلمة مع قد ذكرنا لاقتران في زمان لوجوده وقد ذكرنا لاقتران في اصل الوجود كما في قوله تعالى اسلمت مع سليمان
 وكما في قوله تعالى ان العسر يسرا فلو كان المراد هو الاول سحر مرمته غليظة ولو كان المراد هو الثاني لا يسرحم المرمته غليظة لم
 تكن ثابتة فلا تثبت بالشك الاحتمال فان قيل قيس هذا بما ذكرنا في الجواب بقوله لمرات انت طالق مع نكاحك حيث لم يصح لم يصح
 معنى الشرط فينبغي ان يكون كذلك كما في قوله مع عتق مولاك الى اخره بان لا يردل عن حقيقة معنى الاقرار باعتبار ان ملك التعليق
 تخيير تعليقا فكان من ضرورة كلامه ان كل على معنى الشرط ما بهنالم ملك الطلاق والطلاق مع النكاح متنافيان فلما لم يردل
 عن معنى الاقرار فليكون ضرورة وقال النكاحي وبه الجواب لم يفتح الى التامر بملك الطلاق بل كان كمن يصح كلامه على اعتبار معنى الشرط فينبغي
 ان يحل عليه فعمل عليه اى اذا كان الامر كذلك فعمل لفظ مع على التامر كما في الآية الكريمة صير ليل ما ذكرنا من معنى الشرط
 لضرورة تصحيح الكلام هم ولو قال اذا جازع فانت طالق فانت طالق لمرات الامة افاجا عند فانت طالق فانت طالق قال
 المولى اذا جازع فانت حر فجاز العتق لم تحل لحيى تنكح نرجوا غيره ش لانما حرمت عليه مرمته غليظة هم وبعد ثلاث حنين تنكح
 عدة المهر وبه المسئلة لانها في رواية ابى سليمان الجرجاني وفيها الخلاف على رواية ابى حفص البكري شارح اليعقوبيهم وبه
 عند ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد بن زوجهما يملك الرجعة ش يعنى لا تحرم مرمته غليظة ولشافى قوله ان مبررة المسئلة عند
 المعبكما ذكرناهم لان الزوج قون الايقاع ش اى يقاء الطلاق باعتبار المولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى وقد
 ان الزوج اضاف الطلاق الى زمان اضاف الى المولى الاعتقاد وهو محمول لغدهم وانما ينعقد المعلق سببا عند الشرط ش يعنى
 انما يكون سببا للايقاع عند وجود الشرط فكانا متقترنين في السبب فحكمنا ايضا كذلك هم وانما يقاء الاعتقاد لانه ش
 اى لان الاعتقاد هم عليه ش اى علة الحق والمعلق المعلق لغيره ان عند يكون عند البعض يتعاقبان في العلة الشرعية والشرع
 الشرعية بمنزلة الجواهر اصل الاستطاعة مع الفعل ش يعنى الاستطاعة التي يحصل سببا لفعل لا تسبق لفعل لان الفعل معلول
 فينته زمان في حكمه لانما الواسقة لا يخلو انما ان قبل الى زمان وجوده وفعله ولا فيلزم في الاول قيام العتق والبعض وفي الثاني يلزم

معلق

هم وان شأنيهم في كل ما يمين وقال انت طالق كذا في ثمان من اى تطايعة ثمان في ثمان تطليقتان حملتا ثمان في ثمان
 به قوله لان الاشارة بالاصابع تنفيذ العلم بالعد في مجرى العادة اذا اقترعت بالاصابع بالعد لمهمهم والاشارة تقع بالمنشورة في اى الاصابع
 المنشورة هم منهاش اى من اصابع اليد ولا تقع بالمضمومة باعتبار العرف والعادة هم قول ذل الاشارة بغير ما يش اى في الاصابع
 الى المرات هم بالمضمومة منهاش اى في طلاق حنفية بالمضمومة من الاصابع لا بالمنشورة هم واذا كان يقع الاشارة بالمنشورة في
 الاشارة بالمضمومة يصدق ويانته لا قضاء وش وبه قال لان في كذا وجدا الاشارة بالمنشورة وجدت بالمعقودة الا ان
 خلاف الظاهر لان الاشارة المعقودة فيما بين الناس بيان لعدد لهم بالاصابع المنشورة لا بالجمعة ولا بالكف فاذا دعي ثمان
 فلا يصدق في القضاء كذا في مذهب شيخ الاسلام وكذا اذا دعي الاشارة بالكف وش وصورة الاشارة بالكف ان تكون
 بجميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع المنشورة ويطبق الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف
 لا بالاصابع يصدق ويانته لا قضاء هم حتى يقع في الاولى ش اى في المضمومة ثمان اى طلاقان يانته ش لا قضاء هم في الثانية
 ش اى الاشارة بالكف هم واحدة ش اى يصدق ويانته حتى يقع واحدة لا قضاء حتى ثمان في القضاء لان اشار اليها بالاصابع
 الاشارة المنشورة وفي المذهب لبعض المتأخرين قالوا لو جعل الكف الى نفسه ليطون الاصابع اليها لا يصدق في القضاء ان اقيم
 شيخ الاسلام وكذا اذا دعي الاشارة بالكف وصورة الاشارة بالكف ان يكون جميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع
 ويطبق الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف لا بالاصابع يصدق ويانته لا قضاء حتى يقع في الاولى
 اى في المضمومة ذكر الامام الترمذي قيل لو كان باطن كذا الى السماء فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للغير قيل كذا
 نشر عن ضمنا فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للمنشورة اى لان في لزوم الاشارة بالكف
 يتحمل ما نوي حكمه خلاف الظاهر ش فلا يصدق قضاء هم ولو لم يقل كذا ش اى اذا اشار اليها بالاصابع المنشورة وقال
 طالق لكنه لم يقل كذا هم يقع واحدة ش اى طلاق واحدة هم لانه ش اى لان قوله عند الاشارة بدون لفظ كذا هم لم يقرن
 بالعدد لهم ش فاعية وجود الاشارة كعدمها فبقى الاعتبار لانه طالق ش فلا يقع به الا واحدة وان نوي اثنان عندنا
 وبه قال الشافعي عنده في النية هم واذا وصف الطلاق بنسب ش اى بنوع هم من الاشارة والزيادة كان ش اى الطلاق
 هم بانماثل ان يقول انت طالق باين والبيت ش اى انت طالق بالبيت اى القطع هم وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقع به
 ش اى طلاقا جيبا هم اذا كان بعد الذول ش وبه قال لك احمد هم لان الطلاق شرع مقتضا لاجبة وكان منصفه بالمين
 خلاف المشرع فيلغو ش اى منصفه بالمينونة هم كما اذا قال انت طالق على ان لا يجعل عليك ولنا انه ش اى ان الزوج
 هم وصف ش اى وصف الطلاق هم بما يتكلم به وهو المينونة ولما ثبت بالمينونة قبل الذول وبعد القضاء والعدة بالطلا

وان اشار الثنتين في ثمان
 لما دلنا والاشارة تنقسم بالعدد
 منها وقيل اذا اشارت اربعة
 هانبا مضمومة منها واذا
 كان تنقسم الاشارة بالمنشورة
 منها فلونوى الاشارة
 بالمضمومة يصدق ويانته
 لا قضاء كذا اذا اشارت
 بالكف حتى يقع في الاولى
 ثمان يانته وفي الثانية
 يحمله لكنه خلاف الظاهر
 ولو لم يقل هكذا فيقول
 لانه لم يقرن بالعدد
 فيقع احصا لونه انت طالق
 واذا وصف الطلاق بنسب
 وان ش كان بانماثل فيقول
 طالق باين او البتة وقال
 الشافعي يقع جيبا اذا كان
 لا الطلاق محققا للزوجة
 فكما وصفه بالدينونة فلا
 فيلغو كما اذا دل انت طالق
 ان لا رجعة عليك ولنا
 وصفه بما يحمله لفظه

الانثى ان البينة قبل
 الدخول وبعد العدة
 تحصل به فيكون هذا
 الوصف لتعيين احد
 المحتملين ومسئلة
 الرجعة ممنوعة
 فتقع واحدة بآئنة
 اذا لم تكن له
 نية اولى التنتين
 افا ذانوى التثلاث
 من قبل دكوعنى بقوله
 انت طاق واحدة وتو
 بائن او البتة اخرى
 يقع تطليقتان بائنتان

فان قيل فتبين بان اذ قال انت طالق ونوى البينة الى الثلاث حيث يصح بالاجماع فينبغي ان لا يصح لانه محتمل كلامه فلان البينة
 تصح للمنفقة والبينة ما صارت ما قبله بقوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق باين فان البينة منة لمنفقة وقال الكاكي
 في هذا الجواب نوع ضعف لانه ذكر في بسبب قوله انت طالق محتمل المسين وغير المسين فكان قوله بانها تعيين احد محتملي الا ان قوله
 لا يصح بطريق الحقيقة لكنه محتمل بطريق المجاز فلا يلزم من نية وانما لا يندفع السؤال فان قيل باين صفة المرأة لا صفة لطلاق
 فكيف وصفنا لطلاق بالبينة كذا قيل قال الكاكي وفيه نوع ما لم يمتى قلت قوله باين صفة لطلاق وخبره خبر وليس صفة
 الطلاق وانما يكون صفة الطلاق لو قال انت طالق بايناهم الا ترى ان البينة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به بشي انما
 انت طالق هم فيكون هذا الوصف شى اى صفة المرأة بقوله انت طالق باين هم لتعيين احد محتملين وهو البينة وقال الشاذلي
 هو يفتح الميم واراد بها الرجل البان وفيه نظر ان الترتيب ليس محتمل لطلاق بل هو موجب ومحتمل هو البان وقال الاكل لمخص من
 كلام السفناني واعترض به انه لو قال محتمل المجاز نية فيقع بقوله انت طالق واحدة بآئنة اذا نوى ليس كذلك وجيب بان البينة
 انما تعمل اذا لم تكن موقوفة للمشروع ونية البان من قوله انت طلاق بخلاف ان الطلاق شرع مقبلا للرجعة وروايت لسليل لم يخصص
 ومخرج الى الفرق بين ما يجوز ان يكون النية مغيرة وجواز كون الوصف مغيرا للمشروع وجيب بان الفرق بينهما ان الوصف للمنفقة
 اقوى في اعتبار الشرع من النية ليل انه لو قال انت طالق ولم يقدم له تطليق اعتبر الشارع وذلك طلاقا ولو نوى طلاقا ولم
 يلفظ بلفظ لم يعتبره طلاقا ليل اتيه للمشروع وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم ومسئلة الرجعة ممنوعة شى هذا جواب
 عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك معنى لا نسلم انه لا يقع باين بل يقع واحدة بآئنة وهو معنى قوله
 هم فتقع واحدة بآئنة اذا لم تكن لنية او نوى التنتين شى اى التطليقتان هم لما اذا نوى الثلاث اى المطلقات الثلاث فثلاث
 شى اى يقع ثلاث طلاقات هم لما من قبل شى اى في باب يقع الثلاث بقوله ونحن نقول نية الثلاث انما صحت لكونها
 جنسا اخر وقال الكاكي مسئلة الرجعة ممنوعة بمعنى تقع واحدة بآئنة فيها وليس سلم فالفرق ان قوله ان لا رجعة صريح بمعنى لشرع
 وفي مسلتنا وصف البينة وانما في الرجعة صريحا ولكن يلزم منها فى الرجعة ضمنا وكلم من شى ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا كذا سمعت
 من شيخى العلامة وذكر الاكل هذا برسته قال كذا قال شيخى العلامة وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد العزيز
 بن ابي حنيفة محمد البخاري اى الامام الحنفي في الفقه والاصول شراح البرزوي وكان وضع كتابا على المداية بسؤال قوام الدين المذكور له
 حين اجتماعه به تبرند وفقه عليه وصل الى كتاب النكاح وخبرته لنية براء الله مضجعه ولم يعنى بقوله انت طالق واحدة وبقوله
 باين او البتة اخرى شى اى طلاق اخرى هم يقع تطليقتان بائنتان وقياس قول الشافعي تطليقتان رجعتان وقال في
 القضاوى الولوالجي قيل الاول يقع رجعتان وقال الا ترى ان قول هذا صحيح لان قول باين في قوله انت طالق باين في خبره بعد

تجربته انما في قوله لمزيد عالم عال على جميع لهذين الوصفين ثبت لكل امرئها موحدة موجبة لطلاق ثبوت الرجعية وموجبة
 البايين ثبوت البينونة ولا معنى لثبوت التطلعية للبائنين والا يلزم من كون الثاني باينا كون الاول باينا انتهى قلت هذا
 كله مما ذكره غيرنا من غيرنا لا يخلو عن سوء قصد لان قوله خير بعد خبر لا يصلح ان يكون مصححا للكلام بل هو بريد وكلامه لان معناه كان قال
 انت طالق انت باين ثم كان قوله انت طالق مقتضى ان يكون جيبا ابتداء الا انه جعل باينا لعدم الامكان لان الثاني ان يكون باينا
 لا محالة عندنا فيكون الاول باينا ايضا ضرورة اولية تصور بقا الاول جيبا اذا صار الثاني باينا وقال لا كل واحد من الناس من ذهب
 الى ان الاول يقع جيبا بان راوا ذكرناه يعني قوله ان الاول يقع جيبا ابتداء فنقلت باينا لتووع الثاني باينا لعدم قصد بقائه
 رجوعا فهذا صحيح ظاهر وان راوا رجاء بجيبا فليس صحيح هم لان هذا الوصف ليس له ابتداء الايقاع فليس راوا بالوصف فقط باين وليسته
 وانه يصلح للايقاع ابتداء بان قال انت باين او انت طالق ابتداء ونوى بالطلاق صحيح ويقع وكذا اذا نوى بلفظ البينة تطلعية اخرى
 وقال لا تراجعي قوله الثنتين في قول انت طالق البينة فيها نظر عندي لان قوله البينة ذكره مصدرا وهو من حيث العربية لا يصح اذ جعل
 صفة المصدر مخرجه بان راوا انت طالق البينة والطلاق مرة واحدة ولا دلالة فيها على التكرار اما اذا لم ينو فظاهر وكذا اذا نواه لا
 المطلقة مصدر وقع تأكيد لما دل عليه قوله طالق فلا ثبت بها شي آخر على سبيل الاصل انتهى قلت هذا ايضا فيه لان المصدر
 الموكدة كسائر الكاف لما قبله صفة في نفس الامر وصف بها لفظ طالق بلفظ الشدة فلا ينافي ان يكون له معنى زائدا على معنى تاكيد بفتح الكاف
 الذي يدل على طلاق واحدة بمعنى الزيادة يقع طلاقه اخرى فاعلم هو كذا في اي كذا يقع تطلعية البائية وهذا معطوف على قول انت
 طالق باين في الاحكام الاربعة وهي قوله تقع واحدة باينة او المكن له منية او نوى اثنتين ولو نوى ثلاثا وثلاثين او نوى بقول انت
 طالق واحدة وبقوله ثلث لطلاق اخرى تقع تطلعتان كذا الجواب عن قوله اثبت لطلاق او شره او اشد او اكبره هم اذا قال
 انت طالق ثلث لطلاق لاننا نوصف بهذا الوصف باعتباره شره اى اثر الطلاق باعتباره شره هم وهو البينونة في الحال
 فصا كقول باين ش انما قلنا لا باعتبار شره لان شره لا توصف بهذا الوصف اعمى ان شرا وشدته والحدوث والعظم والكلية لان
 ليس محسوس ولا بدى بهيته حتى يكون صفاته غير المحسوس يعرف بانته فكلون هذه الاوصاف لا شره ومن شدة اثره فوجبه
 وكبره وعظمه ان يابن قاطعا للكل في الحال فصا كان بلفظ البائين لان الفعل يقتضيه لبيان اصل التعارف وذلك في واحدة اثبات
 لانها اشد جريرة حكا في ش من الرجعية وقد ذكر لبيان نهاية التعارف وذلك في ثلاث فان نوى ثلاثا فمقدر نوى كل واحدة
 وان لم يكن له منية يصرف الى لا بدى لا يقتضيه فان قيل فمحل تفصيل يقتضيه ان يكون هناك فاشا قلت هذا التويع شدة كذا
 وبين الاشياء فمحل على مجرد الاشياء لان طالق لا يحتمل طالقان لان مجرد هذا مقتضى هذا في الغوايد التفسيرية هم وكذا اذا قال اثبت لطلاق
 ش اى وكذا الجواب اذا قال انت طالق اثبت لطلاق هم او اسود ش او قال انت طالق اسود لطلاق هم لما ذكرنا ش

لان هذا هو
 يصح كذا
 الاصح وكذا
 اذا قال انت
 طالق المحسوس
 الطلاق لا محالة
 بوصف لفظ
 بل اعتبار اخره
 وهو البينونة
 في الحال
 فصا كقول
 باين
 وكذا اذا
 قال اثبت
 الطلاق
 او اسود
 لما ذكرنا

وكذا اذا قل طلاق الشيطان
او طلاق البدعة كان الرجم
هر السنة فيكون البدعة
وطريق الشيطان باثنا وعن
ابن يوسف انه قد قوله انت طلاق
للبدعة فانه لا يكون باثنا الا
بالنية لان البدعة قد تكون
من حيث لا يقدر في حاله حتى
فلو بد من النية وعن
محمد بن ابيه اذا قال انت
طالق للبدعة او طلاق
الشيطان فيكون رجم
لان هذا الوصف قد يتحقق
بالطلاق في حالة الحيض
فلو ثبت النية بالشك
وكذا اذا قال كالجمل لان الشبهة
يوجب زيادة الاحتمال وذلك
بإثبات زيادة الوصف وكذا
اذا قل مثل الجمل لما قلنا قال
ابن يوسف يكون رجم لان الجمل شئ
واحد فكل تشبيهه توكفا
ولو قال لها انت طالق امس
الطلاق او كالف او ملا البيت
فهي واحدة بائنة لان ينوي
ثلثا اما الاول فلهذه
وصفه بالشك وهو
الباش لان لا يحتمل
لانتفاض ولا ارتفاع اما
السر جمع فيحتمل

لان ابن يوسف بهذا الوصف باثنا بانه اذا قال انت طالق امس الطلاق فان نوى ثلثا فثلثا
وان نوى واحدة فهي واحدة جمعية عند ابن يوسف باثنية عند محمد وفي الكافي للحاكم الشهيد وان قال انت طالق اكثر الطلاق فهي
ثلاث لا بد من اذ قال نويت واحدة وان قال انت طالق اكمل الطلاق ومثله الطلاق فهي واحدة جمعية وان قال انت طالق
طول كذا وكذا او عرض كذا وكذا فهي واحدة باثنية ولا يكون ثلثا وان نواه وان قال انت طالق خير الطلاق او اعدل او احسن
او افضل في طالق للسنة في وقت السنة وان نوى ثلثا فهي ثلاث للسنة وقال الطحاوي في مختصره ولو قال لها انت طالق طلاق
سنة او بيلة كانت طاقا تطليقة يكاف فيها الرجعية كانت حايضا او غير حايض لم تكف هذه التطليقة للسنة ثم قال وروى صاحب
عن ابن يوسف انها طالق تطليقة للسنة كما اذا قال انت طالق حسن الطلاق هم وكذا اذا قال طلاق الشيطان او طلاق ابنة
ش اى وكذا يقع البائن اذا قال انت طالق طلاق الشيطان وطلاق البدعة اى وقال انت طالق طلاق ابنة حبيبي
فهذه السنة فيكون ش طلاق البدعة وطلاق ابنة حبيبي هم باثنا عن ابن يوسف في قوله انت طالق طلاق البدعة انه لا يكون باثنا الا بالنية
لان البدعة قد تكون من حيث لا يقع في حالة الحيض فلا بد من النية وعن محمد بن ابيه انه اذا قال انت طالق طلاق الشيطان
يكون بغير الاثبات هذا الوصف ش اى وصف البدعة والشيطان هم قد تحقق بالطلاق في حالة الحيض فلا تثبت البينونة بالشك
ش هذا الذي ذكره بعض من يروونه مشاهيرهم وكذا اذا قال كالجمل ش اى وكذا يكون باثنا اذا قال انت طالق
كالجمل هم وبذا قول ابن خزيمة ومحمد بن ابي القاسم به ش اى كالجمل هم يوجب زيادة ش وهي البينونة لانه لا يحتمل الزيادة حسن
العدد لانه ليس بذي عدد ولكنه واحد في الذات فيحل على الزيادة التي ترجع الى الوصف هم وكذا اذا قال ش كالجمل ش اى وكذا
باثنا اذا قال انت طالق مثل الجمل ش يريد به تولا ان التشبيه يوجب زيادة الاحتمال هم وقال ابن يوسف يكون ش
اى الطلاق هم جمع ش وبه قال الشافعي واهمهم لان الجمل شى واحد وكان تشبيها في توصيفه ش اى توصيف الجمل هو مزيد
عن الوصف والعدد وحتمل التشبيه في معظمه فوقع البينونة بالشك ولو قال انت طالق كالحصنة او كالف فانه رجم وبان عند
محمد ذكره المعنى في وفي الذخيرة لو قال انت طالق مثل الزنا او الاساطيق وهدية جمعية عند محمد بن ابي حنيفة وقد وقع واحدة
باثنية هم ولو قال لها انت طالق امس الطلاق او كالف او ملا البيت فهي واحدة
باثنية لان نوى ثلثا ش فروع من مسائل الجاهل في هذه الافاظ طلاق وهدية باثنية فوا لا ولم ينو ثلثا فثلثا
هم لما اول ش وهو تولا انت طالق امس الطلاق وفيه البينونة هم فلهذه وصف ش اى وصف الطلاق هم بالثنية وهو البائن
ش اذ الوصف باثنية هو الطلاق البائن لان شدة الطلاق بالابانة هم لانه ش اى لان البائن هم لا يحتمل الانتفاض ش
اى انتقض هم والانتفاض ش من افوض لهذا الاصل لفيد الاثر في الجديد هم لما رجم اى الطلاق الرجم فيجمل ش اى فيجمل ش

م ولما نشأ في الطلاق الرجعي م لان ما يعبر بالقبول فعمل ولا يتخلج فيه لي رضا او انما صح نية الثلاث لذكره المصنف
 هذا جواب عما يقال سلطان النسخ لانت طالق اشد الطلاق يقتضي الابانة بواحدة بوصفه الطلاق بالشد فم يبين لصحة نية الثلاث
 فاجاب بقوله م وانما تصح نية الثلاث لذكره بالمصنف م وهو اسم جنس تجوز الثلاث بلاء صفة الشد
 وهاهنا اول فان قيل فعلى هذا فيجب ان يتحقق الثلاث بلائية لانه لو قال انت طالق شد يدك العياض اشد اقوى منه فيجب ان يثبت
 الى الثلاث قلنا الجواب عندنا ذكرناه عند قوله في الطلاق وهو ان لا يكون فعل التخصيل منها محمولا لاثبات لاثبات التخصيل فلا يكون
 حمل مطلق اللفظ مع الاحتمال على الثلاث م واما الثاني م وهو قوله كالف م فلانه ش م اي فلان نشان م قد ياد بهذا
 ش م اي بقوله م كالف التشبيه في القوة تارة وفي العدد آخرة ش م اي ياد تشبيه في العدد مرة اخرى م يقال هو كالف ل
 ش م اي فلان كالف م يعني بعد كالف م ياد وبالقوة ش م يقال فلان كالف م بل في القوة م فتصح نية الامرين ش م يعني
 اذا نوى لو احدى يقع البايين باعتبار التشبيه في القوة واذا نوى الثلاث يقع ايضا باعتبار التشبيه في العدد م وعندنا قد اشترش
 م عندنا ان النية م ثبت قلنا ش م اي قول الامرين هو الواحد البايين لان الاطلاق يتبع م وعن محمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث
 عند عدم النية لانه عند ش م اي لانه لا ف م م ياد التشبيه في العدد فظاهر ش م ياد رواية عن محمد وذكرنا في الولوجي وغيره
 فصار ش م اي فصار الحكم م في هذا كما اذا قال كالف ش م وهذا الخلاف فيه لانه نص على العدد ولو قال انت طالق واحدة كما
 في واحدة باينة ولا تكون تامة لان الواحد لا يشمل العدد فيكون التشبيه لزيادة القوة م واما الثالث ش م وهو قوله ما البيت م
 فلان الشيء قد يحل البيت لعظمته نفسه قد يحل لكثرة م واي ذلك نوى صحت نية ش م فاعظم في الطلاق بالابانة والكثرة بالثلاث
 فاما ما نوى صح م وعندنا فلهذا لم يثبت الاقل ش م بالابانة لان الاقل متيقن وروي الطحاوي حرمة ش م عن ابن يونس ومحمد في
 غير ظاهر الرواية اذا قال انت طالق مثل الجبل وطار البيت وطار الاثر يكون جميعا في شرح الاطش لو قال انت طالق تطليقة
 تملوا الكوز كان بيانيا في قوله جميعا لانه صفة للطلاق تقتضي زيادة عظم وليس في كمال الابانة بينونة وفي الروض مختصر الرافعي قال انت
 طالق طار البيت والبلد والسما والارض وطار من جبل واكثر الطلاق او عظم او اشد او اطول او اعرض او طائفة كبيرة او طائفة
 يقع واحدة رجعية وتلفوا في كمالها وكذا في معنى التامة وكذا لو قال طار الدنيا يقع واحدة رجعية كقول الشافعي في الطلاق واكثره
 واحدة رجعية م ولما ثبت كل الثلاث في اقصاه قال السروجي في الاحتمال م ياد م والمذهب ضعيف جدا لو قال انت طالق
 عدد التراب يقع واحدة عند ابى يوسف واختاره البخاري في جوامع انه عن محمد بن عبد الله بن محمد ثلاث لانه ذو عدد ونحوه ان
 وفي التراب واما ان عنه ولو قال انت طالق واحدة مائة مرة لم يقع الا واحدة قاله المتولي عن ابي انا معية وهو بعيد جدا
 قال انت طالق كالثلاث فهي واحدة باينة عن ابى يوسف وثلاث عند ابى يوسف وثلاث عند محمد كما لو قال كالف ثلاث ولو قال

واما نصيحة في الثلاث
 لذكره المصنف في ما لا
 فانه قد ياد بهذا
 التشبيه في القوة تارة
 وفي العدد اخرى هذا
 هو المصنف في ما لا
 القوة فيصحة في كل
 وعند فقدانها
 ثبت اقلها وبعيد
 انه يقع الثلاث عند
 عدم النية لانه عند
 ياد التشبيه في العدد
 ظهر فصار كما اذا
 قال انت طالق كالف
 واما الثلاث فلهذا
 الشيء قد يحل البيت
 لعظمته في نفسه
 ياد كثرته فليكن
 ذي صفة معية
 وعندنا العسايم
 البينة ثبت الاقل

فخر الله تعالى عنده الخليفة له
 متى شبه الطلاق بشيء
 بالثاني في كل المشبه به
 ذكر العظماء لم يذكر المامران
 التشبيه يقتضي زيادة وصف
 وعند أبي يوسف في ذكر العظم
 يكون بالثاني فلا يوافق في كل
 المشبه به لأن التشبيه قد
 يكون في التوحيد على التجريد ما ذكر
 العظم فللزيادة كالحالة ومتد
 زفره ان كان المشبه به عاين
 بالعظم عند الناس يقع بالثاني
 فهو حق وقيل مع عدم الحقيقة
 وقيل مع أبي يوسف لا يثبت في
 قوله مثل رأس الأبرة مثل عظم
 رأس الأبرة مثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال أنت طالق تطلقه
 شد بقاء أو عزيمة أو طولية
 فهي لاحقاً بالثاني لأن ما لا يمكن
 تداركه يستند عليه هو الباطن
 وما يصعب تداركه يقلى
 لهذا الأمر طول وعرض حتى
 أبي يوسف لا أنه يقع بهما
 بجمعية لأن هذا الوصف
 لا يلحق به فيلغو

كعدمه والقرينة واحدة بانته عن أبي حنيفة وجميعه عن أبي يوسف وعن محمد كالنجوم واحدة وكعدمه الخ م ثلاث في الحديث
 وغيره قال أنت طالق كعدم كل شعرة على جسد البليس لئلا يقع واحدة حتى يعلم عد شعرة أو ل شعرة وذكر الكرخي لو قال
 أنت طالق عد شعرة راسي عد شعرة كفي وقد طلقت ثلاثاً لأن الشعر ذو عدد وان لم يكن موجوداً وان قال كل شعرة فبأن
 ثم ثم الأصل عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ش أراد بهذا بيان الأصل الذي ينبغي عليه قول الإمام وصاحبه زفره الله
 تعالى هم الله ش أي ان الرجل هم متى شبه الطلاق بشيء ش مع لا شياءهم يقع الطلاق بايناً أي شيء كان التشبيه كالعظم
 أو لم يذكرها مش عن قريب من التشبيه يقتضي زيادة وصف ش وزيادة الوصف توجب البينونة هم وعند أبي يوسف ان
 ذكر العظم كمين بايناً والأفلا ش أي شيء كان التشبيه بشيء معني سواء كان صغيراً أو كبيراً لأن التشبيه قد يكون في التوحيد على
 التجريد ش أي من وصف العظم وما ذكر العظم فللزيادة لا محالة ش وذلك البينونة هم وعند زفره ان كان المشبه به عاين
 بالعظم والأفلا ش وان لم يكن على وصف عند الناس بالعظم فهو معني ش سواء ذكر العظم أو لم يذكرهم وقيل مع أبي حنيفة
 وقيل مع أبي يوسف ش اشار بهذا إلى ان قول محمد مضطرب وفي الذخيرة عن أبي يوسف ومحمد ان ذكر العظم كان بايناً
 وان كان المشبه به حق وان لم يذكر العظم وان كان له صدق بايناً والا يكون بايناً ش أي بيان هذا الخلاف
 هم في قوله مثل رأس الأبرة ش أي في قوله مثل رأس الأبرة أي في قوله مثل رأس الأبرة مثل الجبل ش أي في قوله
 أنت طالق مثل عظم الجبل فأي في قوله مثل رأس الأبرة باين عن أبي حنيفة ومحمد لكان التشبيه جسي عند أبي يوسف لأنه لم يذكر العظم
 وكذا زفره ان المشبه به مما لا يوصف بالعظم والشد في قوله مثل عظم من الأبرة يكون بايناً عند أبي حنيفة ومحمد للتشبيه وكذا عند
 أبي يوسف لذكر العظم عند زفره جسي لأن الأبرة لا توصف بالعظم والشد في قوله مثل الجبل باين عن أبي حنيفة ومحمد للتشبيه
 جسي عند أبي يوسف لعدم ذكر العظم وباين عند زفره لأن الجبل يوصف بالعظم عند الناس في مثل عظم الجبل يكون بايناً عند كل
 للتشبيه عند جسي وذكر العظم عند أبي يوسف وكون المشبه به عالياً عند زفره ولو قال مثل رأس الأبرة مثل الجبل فأي في قوله
 وعند أبي حنيفة هم ولو قال أنت طالق تطلقه شديدة أو عزيمة أو طولية فهي واحدة بانته ش أي في طلقه واحدة بانته
 وفيه خلاف زفره وذكره لأن ما لا يمكن تداركه يقتضي عليه ش أي على الزوج وهو الباطن لأن شدة الشيء وقوته لا يتأثر
 عليه لا يتهاض وذلك في الطلاق الباطن وهو معنى قوله وهو الباطن الضمير يرجع إلى كلمة ما في قوله لا يمكن هم وما يصعب تداركه
 يقال فيه لهذا الأمر طول وعرض ش ويقال بهذا شديداً وطول وعرض هم وعن أبي يوسف قوله لا بد أن يقع بهما ش
 أي بهذا الألفاظ بجمعية ش أي بجمعية هم لأن هذا الوصف ش أي لوصف الطلاق بالشد وطول والعرض
 هم لا يلحق بشيء ش أي بالطلاق لأن هذه الأوصاف من صفات الأجسام هم فيلغو ش أي بصيغة ذكره لغيره فلا يلحق به قال الكرخي

واين اشعنا وعمر بن دينار فيكون من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة وفي مصنف ابن ابي شيبة عن جابر بن زيد وطلحوس وعطاء
 بن ابراهيم ان طلاق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها فهي واحدة وفي المسند وهو قول الحسن البصري هم لان الواقع مصدر محذوف من
 وهو الطلاق الذي قام صفة بهوا الثلاث مقام هم لان معناه طلاقا ثلاثا على ما بينا في اشارة الى ما ذكره في الفصل المتقدم على
 تشبيه الطلاق بقوله وبما ان الوصف متى قرن بالعدد كان الموقوف بذكر العدد والى اخره هم فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على
 صفة فية عن جملة شئ يعني اذا كان الواقع - صدرا محذوف والمكين قوله انت طالق ايقاعا على صفة والا زاد عدد الطلاق وهو غير
 مشروع فية عن جملة ومسا الكلام واحدا والنصل بعضها عن بعض فان ايقاع الطلاق لا يتأتى بل بلفظ او جز منه بخلاف قوله انت طالق
 وطالق وطالق حيث انفصلت الثانية والثالثة لانها كلمات متفرقة ف وقعت الاولى هم وان فرق الطلاق شئ بان يقول
 انت طالق طالق طالق على ما يجي الان هم بنت بالاولى شئ اى بالصفة الاولى وهو قوله انت طالق وتبين لاني عدة لانها
 غير منوطة بهم ولم يقع الثانية ولا الثالثة شئ لانه لا يبقى لوقوعها مل فليكون كالاجزاء على عن اشفعي القديم انها تطلق ثلاثا ثلاثا وقال
 ابن ابي برة عن احبابه بانه يقول خرو به قال بن ابي ليلى والاوزاعي واليث بن سعد وربيعة ومالك وقال احمد بن حنبل في قوله
 ثلاثا واخبر البراء ان طلاق لمنه بعلما وهذا بخلاف ما اذا قال له انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار حيث يقع الثلاث
 جملة او بعد الدخول او بعده فبين في الاخر وهو الشرط وانما قدم الشئ في فية الى صفة يقع الواحدة لان المعلق بالشرط كالمنجز عند
 وجود الشرط فان قيل ليجب بحرف الجمع كالتثنية بلفظ طالق فلو قال له انت طالق ثلاثا يقع الثلاث فية فبي ان ثلث الثلاث ايضا اذ قال
 له انت طالق وطالق وطالق احسب بانه مسلم ولكن اذا وقعت الاولى فالتوقيت لعدم التغيير في الاخبار بانه سبوا ولم يقع ثلثه
 ولا ثلثه فان قيل فيجب ان يقع الثلاث تحية بمعنى الجمع في الواجب بانه كيان الواو لم يقارب ولا دلالة لها عليها لانهما جميع
 المطلق فان قيل يازم الترتيب على اقله والواو لم يوضع كواجب بالجمع لانه انما يلزمه اذا كان وقوع الثانية والثالثة متعاقبا فلا فرق
 ولا ترتيب هم وقد كثر شئ اى لتدقيق من قال ان يقول انت طالق طالق طالق شئ اى المصنف صورة التفرقة بدون حروف الواو
 ولكن فيما اذا ذكره بحرف الواو كذلك ورنه اذا قال له انت طالق وطالق وطالق تسنتين بواحدة لاني عدة قال الا ترى هم لان
 ان لا يترفع على عدة اذ لم يكن في اخر كلامه غير صفة شئ اى صدر الكلام كالشرط والاستثناء هم حتى يتوقف عليه شئ اى على
 ما فيه بانه هم فوقع الاولى شئ منه لفظا انت طالق هم في الحال وتساوفا شئ اى تصاوفا الاولى هم الثانية شئ اى
 التثنية الثانية من طالق هم وحيث بانه شئ في الحال انها بانه فية ثلثية محل لالثلاثية هم وكذا اذا قال شئ اى
 وكذا يقع واحدة اذا قال هم انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما قلنا انها بانه بالاولى شئ يعني لما سبقت الاولى في الوقوع
 مساوفا الثانية وهي سبانه هم ولو قال له انت طالق واحدة فماتت قبل قوله واحدة كان باطلا شئ يعني لا يقع شئ وكذا اذا قال

لان الواقع معك
 محذوف كان
 معناه طلاقا ثلاثا
 على ملكنا فمك
 قوله انت طالق
 ايقاعا على صفة
 فيقع جملة فان
 فوق الطلاق
 بالاولى ولم تقع
 الثانية والثالثة
 وذلك مثل ان
 يقول انت طالق
 طالق طالق لان
 كل واحد ايقاعا محذوف
 لا لزمه كذا في اخر
 كلامه ملغيا
 حتى يتوقف عليه
 فوقع الاولى في الحال
 فماتت الثانية
 وهو مبني وكذا اذا
 قلنا بانه طلاقا
 وواحدة وتعد واحدة
 لما ذكرنا انها بانه
 بالاولى في قوله له انت
 طالق واحدة فماتت قبل
 قوله ولم يكن

انت طالق

ان قولها بهام الكناية كان
صفة للمذكور كقولنا كان
زيد قبل عمر وكن لم يمت
بهم الكناية كان صفة للمذكور
او كقولنا جلوس زيدا
عمر واما في الطلاق في
الماضي فيقول في الحال كان
الاسماء فليس في دسعه
فالقبلي في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للزوج
فبين بالاولى فلا تقع الثانية
والبعدي في قوله بعد واحدة
صفة للزوجة في قوله انت طالق
بالاولى ولو قال انت طالتي
واحدة قبل واحدة تقع ثنتان
لان لقبلي صفة للثانية لتمام
عجز الكناية فاقضى اتمامها في
الماضي واقام الاولى في الحال
الاقام في الماضي اقام في الحال
ايضا فخران فتعلق وكذا اذا
قال انت طالتي واذا بعد واحدة
ثنتين لان السند في صفة الاولى
وان قضى ايقاع واحدة في الحال
اخرى قبل من ثنتين ولو قال
انت طالتي ولو لم يكن بعد واحدة
واحدة تقع ثنتين لكون كل واحد
وحيثما يفسر في قوله معها
واحدة تقع واحدة لان الكناية
سبق المكنى على المحل في قوله
ليها تقع ثنتان الوجه كل ايقاع
المحلية بعد وقوع الاول ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق
واحدة قد وقعت بعد واحدة
عند البينة

هم ان قولنا بهام الكناية كان ش اي لظرف هم صفة للمذكور كقولنا عارفي زيد قبل عمر وش وتكون اقبليته صفة
لزيد لغيره لكونه بالمراد بالصفة المعنوية كيف كانت هم وان لم يقر بها بهام الكناية كان صفة للمذكور كقولنا
جارني زيد قبل عمر وش فتكون اقبليته صفة لزيد وهذا الذي ذكره في بعض النسخ
وكما في الاسل اثباتي بقوله هم واما في الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الاسل ليس في ش لان الطلاق في
الماضي الاستقامة ما مضى من الاستقامة لا يمكن فوقع في الحال لانه يملكه فيثبت ما كان هو ما كانا على الاطلاق هم فالقبليته
في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى ش هذا في الموضع الاول وانما ذكره بالمراد بالاولى لفظه واحد
الاولى فتمت بين سباش اي بين المرأة بالواحدة الاولى هم فالتابع الثانية ش اي بمقتضى الجملة بقوله عاها وبعديته في
بعد واحدة ش اي قوله انت طالق واحدة بعد واحدة صفة للثانية ش اي صفة للواحدة الاخرى في الثانية
فحصلت الابنية بالاولى ش اي بالواحدة الاولى لما ذكرناهم ولو قال انت طالتي واحدة قبل واحدة تقع ثنتان ش اي
هم لان اقبليته صفة للثانية ش اي بالواحدة الثانية هم لتمام الكناية فاقضى اتمامها في الماضي ايقاع الاول
في الحال ايضا في ثنتين ش اي ايقاعات ايقاع ثنتين في الوقوع هم فوقعان جميعا وكذا اذا قال انت طالتي واحدة بعد واحدة
ش اي وكذا يقع ثنتين هم ان اجماع صفة للاولى ش اي بالواحدة الاولى هم فاقضى ايقاع الواحدة في الحال الاخرى
قبل بده فوقع ثنتين ش اي في الوقوع هم ولو قال انت طالتي واحدة مع واحدة او مع واحدة ش اي او قال انت طالتي واحدة
مع واحدة وقع ثنتين ش اي فاقضى ايقاع ثنتين من الفضل لثنتين من الفضل لثلاثتين واما في بعض النسخ
وجما اقبليته وبعديته في الفصل الثالث وبمقتضى كونه هم لان كل واحد مع الاخران ش اي للمقارنة فتوقف الاول والثاني
تحتها فالمراد فوقع ثنتين عاها وعن بن يوسف في قوله عاها تقع واحدة لان الكناية تقتضي سبق المكنى عنه لامحالة ش فقتضوا
ان يقع السابق فلا يقع ثنتين وعمل ابن قدامة لان الطلاق اذا وقعت لا يمكن ان يقع معها غير ما هو التعليل الصحيح هو الاول
ابن يوسف قال الشافعي في وجه وهو احتيا للمعنى هم وفي المدخل بهما يقع ثنتين في الوجوه كلها ش اي في قوله واحد
او قبما واحدة وبعدي واحدة او بعدا واحدة او مع واحدة او معها واحدة هم اتمام المحل بعد وقوع الاول ش لانه في العدة
وجي محل الايقاع وقال المالك في كل هذا الجواب شك في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة فان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي وجود
فكان غير ثم قال جوابه ذكر في اصول الجاسع الكلبية تقي قلت هذا تعليق فيه تسوية وجوابه ان اللفظ اشعر بالوقوع وهو ظاهر
فيه لعل بالظاهر وجب كما قال انت طالق فان الطلاق الثاني في يقع ايضا كالاول ان دخل الخبز والاكيد لكونه غالبا في الاشياء
خاها فيه هم ولو قال لها اني خلت الدار فانت طالق واحدة واحدة قد خلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابن خزيمة ش

وبه قال الشافعي في وجه وقال ابو نصران صاحبها هو انفسهم وقال القتيبي ثمان وبه قال الشافعي في وجه وهو ان اعتبار الفاعل في الطلاق
وهو قول لك واحد وبه وجه والماليت بن سعد وابن ابي ليلى لان حرف الجمع كلفظ الجمع عنهم وهو قولك اياك اياك واحدة وواحدة
ان قلت الدار فقلت الدار طاعتين بالاتفاق ش يشبهه من كل قدر في حرم الله تعالى وفيما انظر الشرط فوجدت طاعتين
لان صدر الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يفيد وجوبه فوجد الشرط فوقع جميع ذلك بخلاف ما سلكوا في ان في ما قدم الشرط
حيث يقع واحدة لان المعلق بالشرط بالمنع عند وجوده فلما طاعت واحدة لغت الثالثة لانها صادقة بما وبى جهلية وان كانت
المرأة مدخولا بها وقع الجميع باختلاف قدم الشرط واخره لان الثانية صادقة بما وبى في اعادة هم لها ش اى لابي يوسف محمد
هم ان حرف الواو للجمع للمطلق فية عن جملة كلامها به بغير جملة النساء على استنادنا الى الطاعات وبى غير مذكورة اى اطلاقها
جملة وكان ينبغي ان يقول فية ثمان او ايقعان بالثمانية لان الواحدة ذكرت مرتين لانها مرات كما اذ نص على الثلاث
كان ينبغي ان يقول بنا ايضا كما اذ نص على اثنتين من على الاخيرى هم واخر الشرط اى لما لو اخرج الشرط كما في قوله انت
طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار حيث يقع ثمان كما هم وله ش اى لابي عذينة عن ابي عبد الله تعالى عنهم ان الجمع يطلق
يحمل القرآن والترتيب ش لان تحققة في الخارج لا يمكن الا بالاثنتين من فعل اعتبار الاول ش اى على اعتبار القرآن يقع
ثمان هم وعلى اعتبار الثاني ش اى على اعتبار الترتيب يقع الواحدة الواحدة لكونه غير المدخول بها فالتابع على ما زاد انت الواحدة
بالشك هم كما اذا اخرج بهذه اللفظة ش بان قال انت طالق واحدة وواحدة حيث يقع الواحدة الواحدة بالاتفاق لعدم حملية
الثانية هم فلا يقع الزائدة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخرج الشرط لانه ش اى لان الشرط هم بغير صدر الكلام فيتوقف الاول
عليه ش اى ول الكلام على الشرط هم فيقع جملة ش كان ينبغي ان يقول ايقعان جملة هم ولا منية فيما اذا قدم الشرط فقلت
ش فيقع على الترتيب فثنتين بالاولى والايعة الثانية لعدم حملية هم ولو عطف بوجوه الفاء ش بان قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف ش معنى عند ابي حنيفة ثمان وعند ما واحدة هم فيما ذكره الكرخي ش
فانه جعل لعطف بالفاء والواو سواء وقال ان حرف العطف يجعلها كالما فان اقامت كما في صورة الواو سواء قدم الشرط
او اخره عند سماعها قال وفي المبسوط الطحاوي مكان الكرخي هم وذكر القتيبي هو الماليت انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء
للتعقيب ش فتقع الاولى على الثانية هم وهو الاصح ش اى بالاتفاق صح لان الفاء للعطف على التعقيب لغة لا مطلق
العطف فيقتضي التعليق على التعقيب فينزل من كما علق بالاولى من فلتقع الثانية كذا في المبسوط وفيه لو قال ان دخلت
الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق في المسدخول بها علق بالاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة عند ابي حنيفة
ولو اخرج الشرط وقعت الاولى والثانية في الحال فعلق الثانية في المدخول وغير المدخول يقع واحدة في الحال ويلتزموا

وكذا لا تقع ثلثان لو
قال لها انت طالق
واحدة وواحدة
دخلت الدار فقلت
طالقت ثلثين
لها ان الواو للجمع المطلق
فتعلق جملة كذا اللفظ
على الثنتين او اخر الشرط
وله ان الجمع للمطلق
يجعل القران للترتيب
فعلى اعتبار الاول تقع ثمان
وعلى اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة
كما اذا اخرج هذه اللفظة
فلو يقع الزائد على الواحدة
بالشك بخلاف ما اذا
اخرج الشرط لانه مغير
الكلام فيتوقف الاول
فيقع جملة كذا مغير
فيما اذا قدم الشرط فلم
يتوقف ولو عطف
بحرف الفاء فهو على هذا
لخلاف فيما ذكر الكرخي
وذكر لفظه ابو الليث
انه يقع واحدة بالاتفاق
لان الفاء للتعقيب
وهو الاصح

ش في قولنا اعتباري واستبري حكمهم او غنم في قولنا انت واحدة كان تقديره انت طالق طلاق واحدة وعن الشافعي
لا يقع شيء بقوله انت واحدة وان نوى لان انت واحدة وليس فيه معنى احتمال الصداق اصلا قلنا ان نوى يقع لانه يمكن حمل الكلام
العامل على الفاعل فيحمل عليه عند زفر بنع بانيا بقوله انت واحدة كما في سائر الكنايات وبعض المشايخ جعل الطلاق في اعمته على ما
بالاقتضاء وجعل الطريق الاستعارة لخصته فان قيل قلت لا بد من اعادة انما يصح بعد ترويج الطلاق فكيف يمكن ان قبله قلت قوله
قبل الدخول جعل مستعارة عن الطلاق لان الطلاق بدين جوب لعدة على ما هو الاصل في الطلاق قبل الدخول شاملا لما يقع للعاشق ان
لم يوضع لهذا العواض غير اخلا في القدر فيكون الطلاق سببا لوجوب عدة فانه لا يمكن سببه لم لو كان طراش يعني لو كان
وقال انت طالق هم الابق بهاش يعني بانقضاء انت طالق هو الا واحدة ش اى الطاقه واحدة هم فاذا بى ش اى طلاق
هم فم ش في قولنا انت واحدة هم اولى ش الابق الا واحدة وذلك لان لال في الكلام يصح كونه اولى على المراد بخلاف
لان فيه قصدا ولهذا اقميت حكمه الابائية هم في قولنا واحدة وان جعل المصدر مذكورا ش هذا سوال بيان ان يقال لما كان
مذكورا ينبغي ان يصح نية الثلاث فاباب بقوله هم كالمقتضى بالواحدة ينافي نية الثلاث ش بيانه ان نية الثلاث لا تصح وقوله
انت واحدة وان ذكر المصدر بان قيل انت طالق واحدة لان تخصيص على واحدة ينافي نية الثلاث للمنافاة بين الواحدة والواحدة
فلا يتحمل لفظا للاحقية لانه يمتنع بوضع للاحجاب للمنافاة هم ولا يعتد بعرب الواحدة عند عامة المشايخ ش اعني سواء قال انت واحدة
بالرفع او بالنصب وبالسكون هم بوجه ش اعني زب عن قول بعض المشايخ المذكور في شرح الجامع الصغير انه اذا عربوا
بالرفع لم يقع شيء وان نوى انما صفتة شخصها واذا عرب بالنصب وقع من غير نية لانه تحت مصدر محذوف وان سكت لم يجر
يحتاج الى النية وان نوى كان على الاختلاف اعني عند الرفع واحدة جعته وعند الشافعي الابق ش وقيل عدم الوقوع في الرفع
قول بوجه ش ان اكل سواء فلا اعتبار للاعراب هم لان اليوم لا يميزون بين وجهه للاعراب ش فلا تحقيق الى التفصيل هم قال
ش اى تقديره حمى الله تعالى هم وبقية الكنايات ش اراد بها ما سبى الالفاظ الثلاثة المذكورة هم او نوى بهاش
لفظ فيها هم الطلاق كانت واحدة بانية ش اى طلاقه واحدة بانية هم وان نوى ثلثا ش اى ثلاث تطلقات هم وان
ثنتين ش اى طلقين هم كانت واحدة ش اى كانت المطلقة واحدة وقال زفر وماك الشافعي يقع ما نوى وقال حماد بن محمد
ثلاث لكني اكره هم وذهب ش اى المذكورين بقية الكنايات هم مثل قول ش اى قول الزوج هم انت باين اى من البتة وذهب
وهو نعت للمرأة ويحمل ان يكون استبري عن النكاح وعن المعاصي عن الخيرات ونحو ذلك هم وذهب ش من البتة وذهب ايضا
الاحتمالات المذكورة هم وذهب ش اى قبلت التي اذا ابتاع من غيره وفيه الاحتمالات المذكورة هم جازم ش اصل المصدر كالحرمته
به النعت ومعناه المنوع وفيه الاحتمالات المذكورة هم وجعل على غار ك ش وهو مستعارة عن التحلية والغارب البغين البغية

او مضمرا ولو كان مظهرا
لا يقع به الا واحدة
فاذا كان مظهرا اولى
وفي قوله واحد
ان سار المصدر
مذكور المكي النصي
على الواحد بانية
الثلاث ولا معتبر
بل هو الواحد
عند عامة المشايخ
هو الصحيح في العلم
لا يميز بين
وجه الامة
قال ربيعة
الكنايات او
هما الطلاق كانت
واحدة بانية وان
نوى ثلثا كان ثلثا
وان نوى ثنتين كان
واحدة بانية وهذا
مثل قوله انت
بائنة وقوله بئنة
حرام وحلال
على سائر

اولي فكم وما شبه ذلك فليس بطلاق وان نواه ولا يشترط القبول لوقوع الطلاق عندنا ولو قال فزوي الف مرة ونوى الطلاق
فثلاث ولو قال فزوي طلاقك فقالت اخذت ليقه وكذا اخرجي ان شئت ونوى فقالت شئت ليقه ولو قال تزوجي زوجا
ليس لك علي اقرار بالثلاث واما التفرقة فبما فيك من الطلاق اليك من الطلاق كذا في كتابنا في التفرقة بالنية
وفي اليد ليقه او انت طالق ان شئت او طلق نفسك ولو قال لم تزوجك ولم تكن بيننا لايقعه وان نوى وان قال لا نكح
مكة او قال لك امرة فقال لا ليقعه وجميعا على انه لو قال لم تزوجك ولم يكن بيننا لايقعه وان نوى وان قال لا نكح
يقع او نوى قال لم نعينا في ولو قال لم يبق بيني وبينك شئ ونوى لايقعه وفي انقضاء ليقه بيني وبينك نوى ليقعه ولو قال
لما عرتك طالق ولما برى من طلاقك او برى لك من طلاقك او عرضت او صغمت عن طلاقك لايقعه وان نوى ولو
قال برى اليك من طلاقك الاصح ان ينعى بالنية وفي لم نعينا في قال عرتك طلاقك صا ربه او عن لبي خيفة ليقعه وعن
محمد ولو قال قرنتك طلاقك ليقعه ولو قال هنتك قال تساوون لايقعه قيل ليقعه ولو قال لعنتك طلاقك فقالت شئت
ليقعه جميعا وبه قال لك و قال احمد وسحاق لايقعه ونحن نعتبه بالنية ولو قال لعنتك طلاقك لايقعه وبه كذا بين وكذا لعنتك
نفسك لودع امراته من غيره لا يكون طلاقا قال ابو جعفر وغيره وقال ابو جعفر المنك في ليقعه ان نواه ولو ادان ليقعه
فقالت حبس طلاق في فقال لم يثبت لايقعه ولو قال ربع طرق سفتي حنة لك لايقعه وان نوى ما لم يقل نذري او اذبحي يا شئت
وفي المبسوط اذبحي جميعه ثوبك ونوى الطلاق لايقعه عندنا في يوسف وعنه زفر ليقعه وبه قال الشافعي ولو قال لا خراجل لهما
طلاقا واخبر ابيه طلقت في الحال قال في المبسوط لو قال لهما انت على عالمية او كما نخر او كلهم نذري الطلاق في قولنا
وفي الكافي قال لامرأته هذه انتي او منتي او امي من الرضاع وثبت عليه فرق بينهما ولو قال خطات او وجمدت او سببت ليقعه
تيسا لانه اقرب التحريم ويصدق استحسانا لان هذا ايجاب بالتحريم فلا ينعى الا بقضية وهي الدوام بان يقول ما قلت حق ولو
طلاقك المدا ولعبدك المدا وقعا بلا نية وبه قال الشافعي ولو قال طلاقك على وجه اذ لازم او نابت او قبض ولو طلاقك
على تكلم او نية ليقعه واحدة جعته وبه قال ابن ابي شياب صاحب الشافعي وفي قوله لازم واجب تطلق منه الجمع وقيل لايقعه شئ بموت
عن لبي خيفة رحمه الله تعالى وقيل ليقعه عندنا في خيفة خلافا لما لا في قوله لازم فانه ينعى به وقال اكثر اصحاب الشافعي ليقعه بلا
لانه بمنزلة الصريح ومع النية ليقعه عن جميعه وبه قال لك احمد وقيل على عكسه قيل في قوله وجب ليقعه بلا نية وما صحح ابي
في الكل بخلاف ما لو قال لعبدك على لازم او واجب لايقعه ولو قال لهما قولي انا طالق تطلق او قالت واذا لم
لا ولو قال نسا اهل لري او قال نسا اهل الدنيا او عبدا اهل الدنيا احرا ليقعه بالنية وبه خذ عصام بن يوسف وعليه
وعن محمد ليقعه بالنية وبه انما الشافعي ولو قال انت طالق ونوى ليقعه والا فلا ولو قال يا طالق بكسر اللام ليقعه بالنية وبه

هـ من هنا عظماء و...
 من الذمة **قال** الآن يكون
 في حالة من ذكر الطلاق فيقع
 بها الطلاق في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله تعالى لان
 يتوهم قال رضي الله عنهما
 الالفاظ وهذا فيما لا يدرك
 والجل في ذلك ان الاحوال ثلثة
 حالة مطلقة وهي حالة الرضا
 وحالة مذكورة الطلاق وحالة
 الغضب والكنايات ثلثة
 اقسام ما يصلح جوابا ودا
 وما يصلح جوابا لا رد وما يصلح
 جوابا ويصلح مسأله شقيقة
 ففي حالة الرضا لا يكون شئ
 منها طلاقا بالنية والقول
 قوله في انكار النية لما قلنا
 وفي حالة مذكورة الطلاق
 لم يصح في فيما يصلح جوابا
 ولا يصلح رد في القضاء مثل
 قوله خليه وبريه بائن
 منه لم اعتد في امره بغيره
 اختار في ان الظاهر ان مراده
 الطلاق عند سوال الطلاق
 ويصدق فيما يصلح جوابا ودا
 مثل قوله اذهبي اخرجي فمضى
 تخري وما يجرى هذا الجري لانه
 يحتمل الرد وهو الذي فجع عليه
 وفي حالة الغضب يصدق
 في جميع ذلك لاحتمال الرد
 والسبب لا فيما يصلح

كل في حالة الرضا وفي حالة الغضب في مذكورة الطلاق يقع وان لم يذكر الكلام مسورا لم يمتنع اي لان هذه الالفاظ عام
 تشمل الطلاق وغيره فلا يمتنع في اطلاقه في جميع هذه الالفاظ لان يكون شئ وفي بعض النسخ قال لان يكون اي قال القدر
 جملة له تعالى لان يكون اي لم يمتنع هذه الالفاظ في حال مذكورة الطلاق شئ وفي بعض النسخ لان يكون اي لم يمتنع
 لان يكون الزوجان وهو متنازع في قوله بقتية الكنايات اذ اقوى بها الطلاق كانت واحدة لان في حال مذكورة الطلاق
 لم يقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى لان يتوهم شئ اي الطلاق لم قال شئ اي صنف حرمه
 الله تعالى لم سوى شئ اي القدر في جملة له تعالى لم بين هذه الالفاظ شئ وقال لا يصدق في اقتضاءه في سوى القدر
 بين هذه الالفاظ في وقوع الطلاق بلانية حرف في مذكورة الطلاق وهذا شئ اي الذي قاله من التسوية لم فيما لا يدرك
 لانه قد تم شرحه في تفصيل ذلك يتوهم والجمل في ذلك شئ اي في بيان ذلك لم لان الاحوال ثلثة حالة طلاق وهي حالة الرضا
 شئ وهي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة مذكورة الطلاق ولا حالة الغضب وحالة مذكورة الطلاق شئ وهي ان
 تسال لانه او غير ما طلقا بهما وحالة الغضب شئ وهو الغضب من الجانبين لم الكنايات ثلثة اقسام شئ الاول لم يصلح
 جوابا ودا لان شئ اي جوابا لسؤال لانه اطلاق ودا الكلاما عند سوالهما شئ الثاني لم يصلح جوابا لانه شئ اي لا يصلح
 ودا شئ الثالث لم يصلح جوابا لانه يصلح بائنا وتتم شئ فاذا عرف هذا يعرف حكم هذه الاقسام في حالة الرضا لا يكون
 مناش اي من هذه الالفاظ طلاقا بالنية شئ لاحتمال عدم دلاله الحال لم والقول قوله شئ اي قول الزوج لم في
 النية لما قلنا شئ اشارة الى قوله لانها غير متوعدة للطلاق بل تخبره وغيره لم في حال مذكورة الطلاق لم يصدق شئ اي الزوج
 لم فيما يصلح جوابا ودا لا يصلح رد في القضاء شئ يتعلق بقوله يصدق اي لا يصدق قضاء في انه لم يخطب طلاق لم مثل قوله طلاق
 بائن بته حرام اعتدي امك بيدي اختاري شئ هذه ثمانية الالفاظ اثنى عشر في حال مذكورة الطلاق
 وقد ذكرنا ما فيها من قريب لان نظاير ان مراده الطلاق عند سوال الطلاق شئ لان كلامه جوابا لسؤال الطلاق وهو
 يصلح مضافا في الجواب والقاضي ما سورتا بغيره لانه لم يصدق فيما يصلح جوابا ودا مثل قوله اخرجي اخرجي فمضى وتخري وما يجرى
 في هذا الجري شئ اراو يصلح جوابا ودا كالالفاظ المذكورة وفي قوله غيبه واستبري وقال شمس لا يمر في المبسوط وقال في
 ونوى به اطلاق كان طلاقا وجبا للبينونة لانه لا يبرزها الا بالبعد زوال الملك لم لان تخيل الرد وهو الذي فعل عليه
 في على الاول لان الاثني عشر في الرد برفع والجواب برفع لان اطلاق برفع لقيد النكاح والرفع سهل من الرفع فيكون الرد في
 في الجواب لم وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك شئ اي فيما يصلح جوابا ودا لا يصلح رد فيما يصلح جوابا ودا لان احتمال الرد في
 المذكورة مثل ان جري الى اخره لم سبب شئ اي لاحتمال السبب المذكورة في اوائل الثمانية وهي عليه الى اخره لم لا يصلح

الطلاق

للطلاق ولا يصح للمرء ولا تستمر من الاستثناء في قوله يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا عتدي واختاري ما ركب بيدك فانه لا
يصدق فيما يشاء اى في هذه الكلمات ثم لان الغضب يدل على ابدية الطلاق ش الا ترى ان من قال لغيره في حالة الرضا االك
قاذوا ولو قال في حالة الغضب يكون قاذوا فاهم وعن ابى يوسف لا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك ونليت سبيلك فاذوتك
انه يصدق في حالة الغضب لما فيها احتمال معنى السبب لان معنى لا ملك لى عليك لانك دون من ان ملك بمعنى لا سبيل
لى عليك لسوء خلقك اجتماع انواع الشر فيك معنى فاذوتك اى فى المسكن اتعاذ شرک ثم وقوع البابين بما سوى ذلك
الاول ش وهو المذكورة في اول الكتابات بقولنا عتدي وعتري رحمتك انت واحدة من مذهبناش وهو مذهب عامة
الصحابه كذا فى المحرمهم على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ثم وقال الشافعى يقع بها ش اى بالكلمات من رجعي شر
اى طلاق رجعي وهو مذهب عمر بن سعود رضى الله تعالى عنها وبه قال احمد فى رواية وفى اخرى كقولنا وبه قال لك ثم
لان الواقع بها ش اى بالفاظ الكتابات ثم طلاق لانها كتابات عن الطلاق ولهذا اشترط النية ش اى ولكونها كتابات
عن الطلاق يشترط النية فى وقوع الطلاق ثم ينتقض بها العدول اى ينتقض بعد الطلاق بوقوع واحدة منها ثم
معتب لاجبة كالتحريم ش اى كما هو معتب للرجعة فى الطلاق الصريح ولنا ان تصرف الابانة صدر من بله ش وهو
لانه يملك تصرف البينونة ولما اذا اخذ العوض يقع البابين بالاجماع فنعلم ان الابانة مملوكة للزوج والامسح بالاعتياش
عنه ثم مضاف الى محله ش اى محل التصرف وهو المرأة من عن ولاية شرعية ش لان الشارع جعل ولاية الطلاق للميه
ولا يخفى ان الولاية ش اى فى الولاية الزوجية والمحلية ش اى محلية المرأة للبينونة للمنطقة بالاتفاق ثم والدلالة على الولاية
ش وبها جواب عما يقال لم نعلم ان له ولاية شرعية فى تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية ثم ان الحاجة
ماسة الى اثباتها كيلا ينسد عليه باب التدارك ش قال بعض الشراح اى التدارك بايقاع الثلاث والواجبة بالاحصاء
النهائية تدارك دفع المرأة عن نفسه وذلك لانه لو لم تقع البينونة عند نية فثبت الرجعة والزوج يريد فراقها ثم ولا يقع
ش بالنصب عطف على قوله كيلا ينسد ثم فى عدتها ش وفى بعض النسخ فى عدتها ثم الرجعة من غير قصد ففهم فى قوله كيلا ينسد
اذا كانت فاجرة او بها سلاطة وما ريت شواحر هذا الموضع كما نبغى غير ان الاكمل لبعض الكلام المصنف بغير جدوى
حيث قال المحقق ان ههنا وجهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التدارك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلنا
واحد لان الاول بعينه تفسير الوجه الثانى وان جعل الثانى تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم
على مذهبه واذا فسد التفسير فسد المحال الكلام فيه ويراد وعواد للوجهين لان قوله ولا يقع الى اخره ممتنع للكلام الذى
قبله واليهناج له وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعي يعتب الرجعة والرجعة اعم من ان تكون بالقول وبالفعل وقوع

للطلاق ولا يصح للمرء
والشتر كقوله اعتدي
وختاري واراد بيدك
فانه لا يصدق فيهما لان
الغضب يدل على ابدية
الطلاق ومن ابى يوسف
فى قوله لا ملك لى عليك
ولا سبيل لى عليك فخذت
سبيلك وفارقتك انه
يصدق فى حالة الغضب
لما فيها احتمال معنى السبب
لنوع وقوع البابين بما سوى
الثلاثة الاول مذهبنا قال
الشافعى يقع بها ش اى
المواقع بها طلاق لانها كتابات
عن الطلاق ولهذا اشترط
النية وينتقض بها العدد
والطلاق معتب للرجعة
كالصريح ولنا ان تصرف
الابانة صدر من اهل
مضاف الى محله من ولاية
شرعية ولا يخفى ان الولاية
المحلية والدلالة على الولاية
المحلية ماسة الى اثباتها
كيلا ينسد عليه باب التدارك
ولا يقع فى عدتها الرجعة
من غير قصد

ولست بکتابات
 على التحقيق كانهما
 عوامل في حقائقهما
 والشبه ط تعيين احد
 نوعي البينونة دون
 الطلاق واستقاس
 العدد لثبوت الطلاق
 بناء على زوال البينة
 وانما يصح بنية الثلاث
 فيها التنبؤ بالبينة الى
 غليظة وحقيقة وعند
 انعدام البينة يثبت
 الادنى ولا نصحية الثنتين
 عندنا خلافا للزفره
 لانه عدل ورض بینه
 من قبل وان قال لها
 اعتدى اعتدى
 وقال نويت بالاولى
 خلوقا ولها وجعلت
 في القضاء لانه ذوى حقبة
 كلامه ولانه بالمرأة
 في العدة بالاعتداد
 بعد الطلاق فكان
 الظاهر شاهدا له
 وان قال لمرأته
 شئ في ثلث لمسا

انزل الى رجل فربما جعل بنية فمقت بالزينة هم وليست بکتابات على التحقيق ش هذا جواب عن قول الشافعي منها کتابات
 فاجاب بالنية بانما لا يسل ان لانها الكتابات على التحقيق اي على الحقيقة ش لانها معلومة المعاني ولا تستل في حقايقها ش
 وانما سميت كتابات مجازا لاستتار فيما تحصل به هذه الالفاظ لا لاستتار في نفسها فلما زال ذلك لاستتار بنية الطلاق عملت
 في ثنائيتها ويؤتى قوله لانها اي ان الكتابات حوال في حقايقها لانعدام معنى التزويج بنية الطلاق فاللفظ هو عامل في حقيقة
 بنية حتى تحصل الحرة واليه بنية هم والشبه بآيتين احد نوعي البينة واول الطلاق ش هذا جواب عن قوله ولما انشبه ط
 النية اي بنية الطلاق فمقت بنية او النية لو كان لابل الطلاق كان وليلا على ما ذكرتم وليس كذلك بل يتعين احد نوعي
 البينة اهلينة والخفية لا لطلاق يعني النية ش والطلاق البين لا لطلاق المجرم وانما هو العود ش جواب عن قول
 الشافعي فمقت بنية العود فمقت بنية العود من الطلاق هم لثبوت الطلاق ش في ضمن البينة هم بناء على زوال البينة
 ش اي وصاية الكاح ومنه لزوم وقوع الطلاق ولا منافاة بين نقص العدد والطلاق البين فكان النقص من حيث كونه طلاقا
 بياهم وانما تصح بنية الثلاث ش هذا جواب عما يقال ان البين لو كان عاملا في شئ في ان لا تصح بنية الثلاث هم وانما تصح
 بنية الثلاث ش اي ثلاث تطليقات هم فيها ش اي في الكتابات هم لتتبع البينة الى غليظة وخفية ش فالخفية هي
 الواحدة البينة والغليظة هي الطلقات الثلاث هم وعند انعدام النية ش اي ثبت لثلاث ثبت الادنى وجب الواحدة البينة
 لانها مية فمقت هم ولا تصح بنية الثنتين ش اي طليقتين هم عندنا خلافا للزفره ش وبه قال الشافعي وبالك احدى الكتابات الخفية
 هم لانه عدل ش اي لان الثنتين عدنانا ذكر الضمير باعتبار المذكور او باعتبار لفظ الخبر وهذا دليلنا لان الثنتين عد في حق الحرة قوله
 انت بان لا يحل العدد لانه فرد الا اذا كانت المرأة است لانه منس طلاقا هم وقبينة من قول شافعي في ادل باب ايقاع الطلاق
 وهو قوله ونحن نقول بنية الثلاث انما سمحت لكونها جنسا الى اخره هم وان قال لها اعتدى اعتدى ش اي قال لمرأته
 لمرأته اعتدى ثلاث مرات هم وقال نويت بالاولى ش اي باللفظة الاولى من قوله اعتدى ثلاث مرات هم طلاقا بالكتاب
 ش وبما التثان الباقيان هم خيادون في القضاء ش يعني يصدق في قوله في الحكم وبه قال الشافعي وبالك وهم هم
 لانه نوى حقيقة كلامه شين اللفظة الثانية والثالثة ونوى كلامه بالاولى لان لفظة اعتدى تحمل معنيين احدهما اعتدى لان
 طلاقك والاخرى اعتدى نهي عليك او نهي الله تعالى عليك او اعتدى خباياك تهديلا او في اللفظ المحتمل لا يتعين الطلاق
 الابال بنية او بايدل علمين غضب او مذكرة الطلاق وبها قد صرح بانه نوى الطلاق باللفظة الاولى وبالب آيتين لخص فيه
 لما ذكرناهم ولانه ش ويل اخر تصديقه اي ولان اربل هم بالمرأته في العادة بالاعتد او بعد الطلاق هم وكان الظاهر ش
 اي ظاهر الحال هم شاهد الش فيما يقول هم وان قال لم نوب الباتين شيئا في ثلاث ش اي ثلاث طلقات هم لانه لما ذكر

بالاولى شئ اى باللفظة الاولى هم الطلاق صاير الحال حال ذكره الطلاق فتعين لما بقيان للطلاق بهذه الدلالة شئ
اى بدلالة الحال لانها حال ذكره الطلاق هم فلا يصدق في نفى النية شئ اى في قوله لم نوبأ باقى شيئا من خلاف ما اذا قل
لم نوبأ بكل الطلاق حيث لا يقع شئ لانه لا ظاهر يكره به وبخلاف ما اذا قل نوبت بانثائه الطلاق دون الاولين حيث لا يقع
الا واحدة لان الحال عند الاوليين لم يكن حاله ذكره الطلاق شئ قال الامام الشافعي وقاضيان المسئلة على اثني عشر وجهاً
ان يقول لم نوبأ الطلاق بشئ قال قول مع اليمين وبه قال الشافعي واحمد والثاني قال نوبت بالاولى ولم نوبأ باقى شيئا
ثلاث اثلاث قال لم نوبأ بانثائه شيئا في ثلاث وفيه خلاف زفر والشافعي والملك فعندهم واحدة الرابع قال نوبت بكلمها
الطلاق نفى ثلاث بالاجماع النجاس قال نوبت بالاولى والثانية الطلاق وبانثائه الحيض فهو يدين قضاء ايضا بالاجماع
قال نوبت بالاولى الطلاق وبانثائه الحيض لم نوبأ بانثائه شيئا فانها تطلق ثنتين ويقال احمد ومن الشافعي والملك زفر واحدة
والثامن بن قال نوبت بالاولى الطلاق وبانثائه لم نوبأ بانثائه شيئا فانها تطلق ثنتين ايضا والتاسع ان يقول لم نوبأ بالاولى
والثانية شيئا ونوبت بانثائه الطلاق يقع واحدة بالاجماع والعاشر قال لم نوبأ بالاولى شيئا ونوبت بالثانية طلاقا وبانثائه
حيضا فمطلقته واحدة الحادي عشر قال لم نوبأ بالاولى شيئا ونوبت بالثانية الطلاق ولم نوبأ بانثائه شيئا في ثنتان عندنا واحمد
وزفر والشافعي والملك يقع واحدة والثاني عشر لو قال اعطى ثلاثا وقال نوبت بقولي اعطى طلاقا وبانثائه ثلاث حيض
فمكما قال بالاجماع وزاد السرخسي الثالثة عشر قال اعطى اعطى اعطى فمكما في ذلك وبانته ولا يصدق قضاء
وفي المبسو ط قال لها اعطى فاعطى او قال اعطى اعطى اعطى ونوى به الطلاق يقع ثنتان في اقتضاء وقا
زفر عمل نية الواحدة في القضاء وعن ابى يوسف في قوله اعطى اعطى كذلك بخلاف الواو لان الواو لا يصل فيكون خاتمة
بذلك الايقاع والواو لا يقطع فكان الثاني غير الاول وفي مصنف ابن ابي شيبة ان اعطى طلقه عند ابن مسعود وعطاء وكرمل
والنخعي والاوزاعي وقال ابو حنيفة واحدة جسيمة او نوى الطلاق وبه قال الشعبي والثوري واحمد وقال الحسن والشعبي هو على نوى
الا ان يقول لم نوبأ شيئا واحدة وان قال اعطى اعطى اعطى قال قتادة ثلاث وقبل الحسن الشعبي وقال احمد والحكمي واحدة
ولو قال انت طالق يقع واحدة رجعية فان قال اعطى ثنتان عندنا هم في كل موضع يصدق الزوج على نفى النية شئ
يصدق هم وانما يصدق مع اليمين لانه يمين في الاخبار عما في ضميره والقول قول اليمين شئ نفى اتمته عنه وبه قال الشافعي وقال الملك
واحمد في كليات الحنفية كذلك لانها ظاهر واشترط اليمين لان في قوله الزنا على غيره وفيه ضعف فالتجيز الى الموكدة وهو اليمين
باب تفويض الطلاق اى هذا باب في بيان تفويض الطلاق الى غيره ولما ذكر بيان الطلاق بنفسه وهو الاصل شرع في
بيان الطلاق بنبأته +

بالاولى الطلاق صاير
الحال حال منكره
الطلاق فتعين اليك
للطلاق بهذا الكلام
فلا يصدق في نفى النية
مخلاف ما اذا قل
لم نوبأ بكل الطلاق
حيث لا يقع شئ لانه
لا ظاهر يكره به وبخلاف
ما اذا قل نوبت بانثائه
الطلاق دون الاولين
حيث لا يقع الا واحدة
لان الحال عند الاوليين
لم يكن حاله ذكره الطلاق
شئ قال الامام الشافعي
وقاضيان المسئلة على
اثني عشر وجهاً
ان يقول لم نوبأ الطلاق
بشئ قال قول مع اليمين
وبه قال الشافعي واحمد
والثاني قال نوبت بالاولى
ولم نوبأ باقى شيئا
ثلاث اثلاث قال لم نوبأ
بانثائه شيئا في ثلاث
وفي فيه خلاف زفر
والشافعي والملك فعندهم
واحدة الرابع قال نوبت
بكلمها الطلاق نفى ثلاث
بالاجماع النجاس قال
نوبت بالاولى والثانية
الطلاق وبانثائه الحيض
فهو يدين قضاء ايضا
بالاجماع قال نوبت
بالاولى الطلاق وبانثائه
الحيض لم نوبأ بانثائه
شيئا فانها تطلق
ثنتين ويقال احمد
ومن الشافعي والملك
زفر واحدة والثامن بن
قال نوبت بالاولى
الطلاق وبانثائه لم
نوبأ بانثائه شيئا
فانها تطلق ثنتين
ايضا والتاسع ان
يقول لم نوبأ بالاولى
والثانية شيئا ونوبت
بانثائه الطلاق يقع
واحدة بالاجماع
والعاشر قال لم نوبأ
بالاولى شيئا ونوبت
بالثانية طلاقا
وبانثائه حيضا
فمطلقته واحدة
الحادي عشر قال لم
نوبأ بالاولى شيئا
ونوبت بالثانية
الطلاق ولم نوبأ
بانثائه شيئا في
ثنتان عندنا
واحمد وزفر
والشافعي والملك
يقع واحدة
الثاني عشر لو
قال اعطى ثلاثا
وقال نوبت
بقولي اعطى
طلاقا وبانثائه
ثلاث حيض
فمكما قال
بالاجماع
وزاد السرخسي
الثالثة عشر
قال اعطى اعطى
اعطى فمكما في
ذلك وبانته
ولا يصدق
قضاء وفي
المبسوط قال
لها اعطى فاعطى
او قال اعطى
اعطى اعطى
ونوى به
الطلاق
يقع ثنتان
في اقتضاء
وقا زفر
عمل نية
الواحدة
في القضاء
وعن ابى
يوسف في
قوله اعطى
اعطى كذلك
بخلاف
الواو لان
الواو لا
يصل فيكون
خاتمة
بذلك
الايقاع
والواو لا
يقطع
فكان
الثاني
غير الاول
وفي مصنف
ابن ابي
شيبة ان
اعطى
طلقه
عند ابن
مسعود
وعطاء
وكرمل
والنخعي
والاوزاعي
وقال ابو
حنيفة
واحدة
جسيمة
او نوى
الطلاق
وبه قال
الشعبي
والثوري
واحمد
وقال
الحسن
والشعبي
هو على
نوى
الا ان
يقول
لم نوبأ
شيئا
واحدة
وان قال
اعطى
اعطى
اعطى
قال
قتادة
ثلاث
وقبل
الحسن
الشعبي
وقال
احمد
والحكمي
واحدة
ولو قال
انت
طالق
يقع
واحدة
رجعية
فان قال
اعطى
ثنتان
عندنا
هم في
كل
موضع
يصدق
الزوج
على
نفى
النية
شئ
يصدق
هم
وانما
يصدق
مع
اليمين
لانه
يمين
في
الاخبار
عما
في
ضميره
والقول
قول
اليمين
شئ
نفى
اتمته
عنه
وبه
قال
الشافعي
وقال
الملك
واحمد
في
كليات
الحنفية
كذلك
لانها
ظاهر
واشترط
اليمين
لان
في
قوله
الزنا
على
غيره
وفي
فيه
ضعف
فالتجيز
الى
الموكدة
وهو
اليمين
باب
تفويض
الطلاق
اى
هذا
باب
في
بيان
تفويض
الطلاق
الى
غيره
ولما
ذكر
بيان
الطلاق
بنفسه
وهو
الاصل
شرع
في
بيان
الطلاق
بنبأته +

فصل في الاختيار

واذا قال امرأته

لختياري بنوي

بذلك الطلاق

او قال لها طلقني

ففسخ فلها ان

تطلق نفسها لها

في مجلسها ذلك

فان قامت منه

واخذت في عمل اخر

خرج الامر من يدها

لان الخيرة لها

المجلس يلجأ إليها

رضي الله عنهم

ولا تملكها اهل

منها والمليكات

فصل في الاختيار اي هذا الفصل في بيان الاختيار والاختيار من الخيرة على وزن الغيبة وهي اهم من قولك اختاره الله عز وجل قال ابو بصير النخعي الاختيار قال ايضا الاختيار الاصطفا وقال جابر الشريفة الاختيار المثل الى الخيرة ما هو الا فضل والاولى والباب المذكور يشمل على ثلاثة فصول فصل في الاختيار وفصل في الامر باليد وفصل في المشيئة وقدم فصل الاختيار على الفصلين المذكورين لانه يوجب اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعهم وهو اذا قال للمرأة اختاري على كونه من يدي بذلك شئ اي بقول اختاري من الطلاق او قال لها طلقني ففسخ فلها ان تطلق نفسها في الصوتين جميعا صلا في مجلسها ذلك شئ اي الذي وقع فيه هذا القول من الرجل وبذلك الشرط باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما ياتي قال النكاح ما هت في مجلسها ذلك يدل على ان المجلس وان تطاول يد او اكثر لا يبطل خياره لان المجلس قد يطول وقد يقصر كذا في المبطل فان قيل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار يقتصر على المجلس خلاف النص لانه عليه السلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها حين نزلت اية الخيرة فلا تمنحني حتى تسامى ابوك وابوا يا ايها المهاجرين في المجلس فهذا دليل على ان الخيار لا يبطل باقيام من المجلس كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان النظم بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فريض لانما تخيلا الشرع منهم القبول فاجوز رضي الله عنهم بل لا دليل هناك لانه عليه السلام اثبت لها الخيار طلاقا ونكاحا الى غاية استيثارها بالابويها من فان قاست شئ اي من مجلسها او اخذت في عمل اخر فخرج الامر من يد ابوان الخيرة لهما المجلس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ فخير عبد الله بن مسعود واه عبد الرزاق في مصنفه اخيرا سمع ابن ابي شيبة عن مجاهد بن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذ اكلها امرأته ففرقها قبل ان تفتني شئ فلا ادر لها عن جابر عن عبد الله رضي الله تعالى عنه واه عبد الرزاق ايضا اخيرا ابن جابر عن ابن عمر عن جابر بن عبد الله قال واخيرا الرجل مرارة فلم يخرجه مجلسها ذلك فلا خيار لهما وعن عمرو بن عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما حدثنا الشافعي بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن عثمان بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما قال لا يساير لك امرأته امرأه خيرا ثم افرقها من ذلك المجلس فليس لها خيار ولما روي زوجا انتهى ومخالفة الجماعة وشذ الحكم وابو ثور حيث لم يشيئة طافية لمجلس واختاره ابن المنذر في الاسرار وفي المنعني لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تطاول لم ينسخ او يطل ما وند قول احمد ايضا ويروي عن علي رضي الله تعالى عنه وهو قول الحسن قتادة وقال السروجي وبذلك الخلاف في الامر باليد وفي المنعني واكثر اهل العلم على ان الخيار على الفور وفي ذلك عن عسمر وعثمان وابن مسعود وحسب برويه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبة والاوزاعي والمنعني ذلك والشافعي وهو قول اصحابنا قال ابو بصير وقفاة وابو عبيد وابن المنذر على السراخ وهو رواية عن مالك وهو والله شئ اي ولان قول اختاري وطلقني ففسخ من تملك الفعل منهاش يعني لا توكل لهما لان لو قيل عال لغيره من ولان التملك يقتضي

جواباً في المجلس ش لأنه خطاب فاذا اغتذت في عمل آخر بطل التعويض وكذا لو غاضت في كلام آخر بطل التعويض قال مدقعا
حتى يخرج منها في حديث غيره علم ان الخوض في عمل آخر بمنزلة الاعراض وليس تكميل لان الوكيل من عمل غيره وبهي عماله لنفسه
بان يخلص نفسها من ذل رق النكاح بخلاف ما لو قال لا يجزي طلق امرأتى فانه تكميل لانه امر غيره هم كما في البيع ش اي يفسر
الخطاب جواباً في البيع لان لائل فيه نية القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة ش لرفع الضرورة
قال الحاكم الشبهة الكافي اذا خير الرجل امراته طلقا الحيان في ذلك المجلس ان تطاول يوما واكثر هم لان المجلس ش اي غير
المجلس هم تارة يستدل بالنداب عنه ش اي عن المجلس هم ومرة بالاستغفال بطل اخراد مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال
غير ما ش اي غير مجلس الاكل غير مجلس المناظرة والحاصل من هذا الكلام بيان ان لقطع المجلس تارة يكون سبب
وهو نحو ما سن فملك المكان تارة بسبب كنه وهو اشتغالها بعمل اخر لا ترى ان المجلس اذا كانا يتناظران في مجلس
مجلسهما مجلس النظر ثم اذا اشتغلا بالاكل يكون مجلسا مجلس الاكل ثم اذا اشتغلا بشئ آخر يكون مجلسا في ذلك الشئ هم ويطلب
خيارا بمجردها قيام لانه دليل للاعراض ش لانها لو اختارت لما قامت وكذا اذا اشتغلت بعمل اخر هم بخلاف الضرر والسلام
لان المفسد هناك ش اي بطل الضرر لمسلمهم الاتفاق من غير قبض ثم لا بد من النية ش اي من نية الطلاق حتى
اختارى لانه يميل تخيير في نفسها ويميل تخيير في تصرف آخر غير ما ش لانك ان الاختيار يميل وجوه اخرى سوى اختيار النفس بان
يراد اختارى الكسوة او النفقة او الدار للسكنى فلا بد من نية الطلاق ليزول الاحتمال هم فاذا اختارت نفسها في قوله اختارى
كانت واحدة بانية ش قال الكاكي وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال شافعي واحمد حجتية وهو قول عمر
ابن سعود رضي الله تعالى عنهما في سائر الكنايات وعند زيد ثلثا وكان جمل على ثم يكون من الاختيار وبه قال الكاكي وعمر بن
مسعود ومالك في ما يكون منه وهو طلاق حجي وجيه قول علي رضي الله عنه ان اختارها لنفسها انما يتحقق بزوال ملك الزوج
حتى تصير ملكا لنفسها لا يختلف بالثلاث والواحدة البانية ولما قلنا لو تولى ثلاث بهذا اللفظ لا يقع الا واحدة بانية
وقال الترمذي اختلف اهل العلم في الخيار فروى عن عمر بن الخطاب ابن مسعود ان اختارها لنفسها طلقته بانية وكذا عن علي رضي
الله تعالى عنه واحدة بانية لكن ان اختارت زوجها واحدة حجيته ومثله عن يدرى الله تعالى عنه الا انه قال ان اختارت
نفسها ثلاث وعنه واحدة بانية وقال الترمذي وذهب اكثر اهل العلم الى قول عمر ابن مسعود ومن بعدهم من اهل العلم والقوة
وهو قول الثوري الكوفيين وبه قال احمد وحماد وابو حنيفة والشافعية والحنابلة فلو طلق نفسها ثلاثا فليس للزوج ان ينكح ذلك عند
مالك واكثر اصحابه قال ابن جهم ومختون لذلك وقال طاووس اختارها لنفسها ليس بطلاق لان الطلاق لا يكون الى
النساء وقال ابن عمر ومثله قال ابو حنيفة في التخيير لا يقع به الطلاق ونظا في نقل عنه فان قلت لو قال لها انك بديك

جواباً في المجلس
كما في البيع لا يستلزم
المجلس اختيرت مسلفاً
ولذلك لان المجلس
تارة يتبدل بالذهاب
عنه ومرة بالاستغفال
بعمل اخراد مجلس
الاكل غير مجلس المناظرة
ومجلس القتال غيرها
ويطلب خيارها بمجرد
القيام لانه دليل
الاعراض في شئ اخر
والسلم لان المفسد
هناك بأكافترق وغيره
قبض شواكيد من البنية
في قوله اختارته
لانه يحتمل تخييرها
في نفسها ويحتمل اختيارها
في تصرف اخر غير
فان اختارت نفسها
في قوله اختاروا كانت
ولذلك بائنة

والقباس ان لا يفرق
 بين اثنين وان من الزوج
 الطلاق لا يملك
 الا يعلق بهن للفظ
 فلو يملك التقويض
 الى غيره الا انا الحسنه
 لا يجوز الصحابة رضي
 الله عنهم ولا نه يسيل
 من ان يستدعي كراهيا
 او يفارقها يملك
 اقامته ا مقام نفسه
 في حق هذا الحكم
 الواقع بها بان لا
 اختيارا هاقسمها بثبوت
 لخصاصها بما هو ذلك
 في البائن ولا يكون ثلثا .

وان نرى المخرج ذاك
 لان الاختيار لا يتصور بمجاهد
 الابانة لان النبوة
 قد تنزع **قال** الراي
 من ذكر النفس في كلامه
 او في كلامها حتى لو قال
 لها اختياري فقالت
 قد اخترت وهو باطل كان
 عمر بالامر وهو النفس
 احد الجانبين ولان الله
 لا يصح تفسير الامور
 ولا تعيين مع الايهام

او يطلق لنفسك او انت يا ابن الصبح فية الثلاث وهما الصحيح مع ان فيها لفظ الامر مع ان للاختيار متفرع ايضا وهو
 الادنى والا على لما قال يزيد بن ثابت قلت جاب بعضهم بان الوقوع بلفظ الاختيار على خلاف القياس وانما ثبت ذلك
 باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاجماع انعقاد بالطلاقة الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فية نظر وقوع ما ذكره
 شيخ الاسلام بان الامر اسم عام يتناول كل شئ قال الله تعالى والامر ليوبيد للنار وبه الاشياء كلها فاصح اسم لكل فعل
 فاذا نوى الطلاق صار كانه قال هذا كجديدك الصالح تحتل العموم والخصوص فاما اختيار اسم لفعل خاص فهو المخلص
 والصفوة وثبوت البينة وفيه مقتضى الصفوة فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجها لالتصق به شي عندنا وقال شيخنا
 وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود والى الدار وادعهم غير على فقالت عاتكة رضي الله تعالى عنها خيرا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختاره ولم يكن فلك طلاقا على نفي الله تعالى عنه في رواية يقع رجعية وبه قال الحسن البصري وربعه هم وبقية
 ان يقع بهذا الشئ الذي يقتضي القياس ان يقع بقوله اختارى هم شئ كذا حسب الميلاوسم وان على لزوم الطلاق
 وحصل بما قبله من لانه شئ اي لان الزوج هم لا يملك الا بقلع بهذا اللفظ شئ اي بقوله اختارى هم فلا يملك التفرع على
 شئ لان من لا يملك شئ كيف تصرف فيه الاما استمناه شئ اي قلنا بالاستحسان هم لاجماع الصحابة شئ يعني الله تعالى
 عنهم من دلالة شئ اي لان الزوج لم يسم على من ان يستديم نكاحها او يفارقها شئ اي للزوج التصرف في امراته ان شاء
 به بقية حسب ما يريد وان شاء فارقها ولا حرج عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك قاستمها مقام نفسه في حق هذا الحكم
 شئ او به حكم استدامة النكاح بحكم فارقتها هم ثم الواقع به شئ اي بلفظة اختارى هم بين شئ اي طلاقه بانيته من ان
 اختيارا لنفسها ثبتت اختصاصا بها شئ اي ثبتت اختصاص المرأة نفسها هم وذلك شئ اي ثبوت الاختصاص هم في البينة
 شئ اي وقوع الطلاق الواحدة البين هم ولا يكون شئ اي الواقع بلفظ اختارى هم ثلاثا شئ اي ثلاث طلاقات هم وان
 نوى للزوج ذلك شئ اي ثلاث هم لان الاختيار لا يتنوع شئ وفيه نظر لانه الادنى والا على كما قال يزيد بن ثابت وقد
 عن توبه هم بخلاف الابانة لان البينة قد تنوع شئ الى غليظة وخفيفة هم قال شئ اي لحدوري هم ولا بين وذكره المنكر
 في كلامه وكما سماه في لوقال لما اختارى فقالت اخترت لجل شئ يعني لا يقع شئ من لانه شئ اي لان وقوع الطلاق بلفظ
 الاختيار باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ في المفسر من حد الجانبيين من الزوج والمرأة في اللفظة المبهمة من
 الجانبيين جميعا هم ولان ابهم شئ وهو قولنا اخترت هم لا يصلح تفسيره بغير شئ وهو قولنا اختارى لان كل واحد منهما ليس
 فيه ذكر النفس هم ولا تعيين مع الابهام شئ اي لتعيين الطلاق مع دمج الابهام في الجانبيين الكلام الذي يقوم مقام تعيين
 كالطليقة والاختيار كذا ذكر النفس في المحيط والابدين ذكر النفس والتطليقة والاختيار في احد الكلامين لان الاختيار يحل الكلام

فلا بد من تفسيره وهو ذكر النفس وما يدل عليها وعند مالك والشافعي واحمد وذكر النفس ليس بشرط وما عند مالك فأي كلام
صدر منه مع النية يقع به الطلاق وان لم يشعر به وما عند الشافعي واحمد فلا بد ان يكون في كلامه وجوباً بما يعرف الكلام
المية عند عدم ذكر النفس ولو قال اختارى فقلت لا يقع شيء ولو قال اختارى نفسك فقلت وقعت ومثلها في البديع
فذا تذكر الاختيار في كلام الزوج وكذا لو قال اختارى فقلت ابني او ابلي والازواج يقع استحساناً في جواسع الفقه بخلاف
انتمت اختي او عمتي او قالت اخترت نفسي وزوجي فالعبرة للسابق فان قالت وزوجي او عمتي بطل ولو قال لها اختارى فقلت
طلقت نفسي وقع بانيته وفي البديع قال لها اختارى فقلت اخترت الطلاق يقع واحدة رجعية هم ولو قال لها اختارى
نفسك فقلت قد اخترت يقع واحدة بانيته لان كلامه مفسر وكلامها خرج جواباً لشيء اى الكلام الزوج هم فتنضم اعمادته
شيء اى تنضم كلام المرأة اعماده كلام الزوج لان الجواب يتضمن اعماده ما في السؤال هم وكذا ان شي اى وكذا يقع واحدة بانيته
هم لو قال شي لامرأته هم اختارى فقلت قد اخترت لان لها شي اى لها بها بالتصور بالصورة الهاء ولو كانت
عند الوقت هم في الاختيار يعني عن الاتحاد والافراز شي اما الاتحاد فاما ما يكون في اختيارهم واختيارها نفسها هو انه يمتد
مرة شي بان قال لها اختارى نفسك بانيته هم ويتعدوا اخرى بان قال لها اختارى نفسك ناشيت او ثلثت والاموال افراد
فكلوا لئلا يراه هم فصار مفسر امر جاريته شي بخلاف خيار الزوج فانه لا يتعد ولكن عباداً ممن يقع الكاح وهو غير متعده واداء
الائتمار اى ان في كلام المصنف تناقضاً لانه ذكر قبل هذا بقوله لان الاختيار لا يتنوع وبنا يشعر كلامه بانه يتنوع واجاب بعضهم
بان لا تناقض لان الاختيار بنا غير الاختيار ثم لان الاختيار بنا اختياراً لنفسها وشمه يجوز ان يكون اختياراً بازواجها وحوا
عليه هذا المجيب بانه لان الاختيار في الموضوعين هو اختياراً لنفسها فالتناقض باق والمساق لهذا المجيب ان يقول مراد
في اختياره الذي لا يتنوع مطلق الاختيار اما التقيد من احد الجانبين فيتعدوهم ولو قال لها اختارى فقلت اخترت نفسي يقع
الطلاق اذ انوى الزوج لان كلامها مفسر وهو انواه الزوج شي اى الذي انواه الزوج وهو الطلاق هم من جملة كلامه
شي اى كلام الزوج لان كلامه مفسر قوله اختارى بطل الطلاق بان يكون مراده لنفسهم ولو قال لها اختارى فقلت انما اختار
نفسه فهي طالق القياس ان لا يطلق لان هذا شي اى قول المرأة اختار نفسي هم مجرد عن شي المكان مراد به هذا الاستقبال
او يتم له شي اى ويجعل الوجود لان بصيغته مشتركة بين الحال والاستقبال ولا يقع الطلاق بالوجود والاستقبال هم فصار هذا
لما قلقي نفسك فقلت انما اطلق نفسي شي اى فلا يقع الطلاق قياساً واستحساناً وفيه قال الشافعي الا اذا قال روت انت الطلاق
فمحمّد يقع هم وجب الاستحسان حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فانها قالت لا بل خالف المدور رسول الله واعتبره رسول الله صلى
عليه وسلم جواباً لما شئ في الحديث اخرجه البخاري وسلم عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن عائشة قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو قال اختار نفسي فقل

اختبرتهم ووجدناهم كاذبين

کلامہ مفسر کلامہ مخبر

جواباً لا غنی عن اعادۃ کذا

نور علی اختیار ہے اختیار خوفناک

لأن الجامعة الاختصاصية

١٢٤٠

فصل في الزمعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلِيَّكَامُرِي قَطْعًا وَاسْتَمْرًا

من جانبہ ویر فال حصار فقہانہ

اخترت نفسي مع الطيور

اذ انتهى الزوج امره بخلومه نفسه

ومأثرا الزوج من محملات

کلامہ و لوقل الخیار مقامہ

اختار نفسي في طلاق والقياس

۱۱. لاقطة کار. هذا هو قصد

۱۰۰

وَجِيءَ بِمَلِكٍ مِّنْ عِصْرٍ مُّطَهَّرَةٍ

ملق فضله فقامت بالطلاق

نفسی و اجتماعی استعداد

عاشته رضي الله عنهما فانها

لا يلهي الله ولا يلهي الله ولا يلهي الله

عليه السلام وآلهم

ولأن هذه الصيغة
حقيقة في الحال فتجوز
في الاستقبال كما في كلمة
الشهادة والاعتناء
بمخاوت قولها اطلق نفسي
لأنه قد حمل على الحال
لأنه ليس بحكاية عن
حالة قائمة ولا كذلك
قولها اذا اختار نفسي
لأنه حكاية عن حالة
قائمة وهو اختيارها
نفسها ولو قل إنها اختار
اختار واختار
فكانت لغت لا
والوسطى والاخير طلق
ثلاثا في قول المجتهد
ولا يحتاج الى نية الزوج
تعلق واحد وانما يحتاج
الى نية الزوج لانه لا يملك
الاختيار حتى الطلاق
هو الذي يملكها او ذكره
وما يجرى مجراها
من حيث الترتيب لكن يفيد
من حيث المخاوت فيفيد

تخيير الإجابة بدائي فقال في ذلك الملك مرا فاعلم ان مجملني حتى تستأمرى ابوك وقد علم ان ابواي يامراني بفراقه قال
المدعي قال يا ايها النبي قل لا زواج لك كنتن قد دون الحياة الى قولك اجرا غلبا فقلت فمضى هذا استأمر ابواي فاني اريد رسول
سلي عليه وسلم والدار الآخرة ثم فعل الزوج رسول المدعي عليه وسلم مثل الذي فعلت وفي لفظ المدعي ان اختار المدعي رسول
وسلي عليه وسلم في كبره عن مسروق من عائشة فمضى هذا فتعالى عنها قالت فمضى رسول المدعي عليه وسلم فانه لم يفرغ
عليه شيئا وفي لفظ المدعي ان ذلك طلاقا صام وان نية الصيغة حقيقة في الحال ويجوز في الاستقبال ش قال لا بد اني فيه
فقط لان بل اللغة قالوا ان صيغة المضارع مشقة من الحال والاستقبال كلاهما فيما يتعلق بالوضع والمشتك يدل على ان
جميعا يسيل الحقيقة لكن تخرج احداهما بالذيل وقد دل على رادة الحال فيما نحن فيه انتهى قلت طلاق النظر فيه غير مسلم لان فيه
خلافاً منهم من قال مثل قول المصنف ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال بالاشتراك
وهو قول جرجان لان اللفظ اذا دأب بين الاشتراك والمجاز فالجواز اولي لان الاشتراك يحمل بالغرض ومعنى قول المصنف رجوعه الى
حقيقة في الحال يعني بحسب استعمال الشرع والعرف يقال فلان يتكلم كذا وانما يتكلم كذا او يقال انما الملك كذا من العبيد وغيره
والمراد بالحال والشار الى ذلك بقوله حكم في كلمة الشهادة وفي اداء الشهادة ش اي يدل على الحال لفظ الشهادة في كلمة الشهادة
وفي اداء الشهادة فان لفظ الشهادة فيما يدان على الحال شمر عا فان الرجل اذا قال شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده
وسوله يعتبر ذلك منه ايما لا يوجب الايمان وكذا الشهادة اذا قال شهد كذا فلا يعاد الى المجاز من خلاف قولها ش اي قول المدعي
ص انما اطلق نفسي ش في الجواب عن قول الزوج اختارني ص انه تعذر حمل على الحال ش لان الطلاق ليس من عمل القلب بل من لسان
والواقع فمضى به الصيغة لانه اخبار عن معنى ثابت وهو قوله لا ليس حكاية عن حالة قائمة ش اي ثابت لان الطلاق يعلق
بالصيغة لا بالقلب كما ذكرنا ولذا لو اراد الطلاق في قلبه لا يطلاق ص ولا كذلك اطلاق نفسي مثل قولها انما اختار نفسي ش اي لسان
مثل قولها اطلق نفسي ش مثل قولها انما اختار نفسي لانه حكاية عن حالة قائمة وهو اختيارها نفسها لان الاختيار من عمل القلب يكون
الاكبر باللسان حكاية عن امر قائم ص ولو قال لانا اختارني اختارني اختارني وقالت قد اخترت الاولى او الوسطى والاخيرة
طلقت ثلاثا في قول بي حنيفة رضي الله تعالى عنه ص ولا يحتاج الى نية الزوج والا الى ذكر النفس ص وقال ش اي بي يوسف
ومحمداً قال شافعي ص طلاق واحدة ش اي طلقته واحدة ص وانما الاحتجاج الى نية الزوج لدلالة التكرار عليه ش اي على
الطلاق ص انه الاختيار في حق الطلاق وهو الذي يتكرر ش دون اختيار الزوج ص لما ش اي بي يوسف ومحمداً ان كره
الاولى ولا يجرى مجراها ش الادوية الوسطى والاخيرة والضميمة مجراها راجع الى ذكر الاولى ص وان كان لا يفيد من حيث التعقيب
يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيها في ش اي في الافراد فيبقى الافراد كما قالت اخترت اسطليقة الاولى لان معنى قولها اخترت

وانتشرت ما صار الى بالكلمة الاولى والذي صار اليها بالكلمة الاولى بتطبيقه كما انها صحت بذلك وفي ذلك يقع واحدة فكذا
هنا وبذلك الان الاولى ثمانية الاول وهو اسم لفرد سابق والوسطى ثمانية الاوسط وهو اسم لفرد تقدم عليه مثل ما تارة الاخرى
اسم لفرد لاحق فكان قولها معنيان لفردية والسبق فلو لم يطل معنى سبق الذي يقتضي الترتيب بالاتفاق فبقي الفرد فصار
انتشرت بتطبيقه الاولى ففوت واحدة فان قلت ينبغي ان يقع هنا شي لانه لا يقع شي بلغة انتشرت بدون ذكر النفس والغير
مقامها قلت فلازم المكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهنا ما يدل عليه وهو تكرار لفظ الاختيار ثم وارش
اي ولا يبي خيفة حملة بعد تعاضلهم ان يباش اشارة الى ذكر الاولى والوسطى والاخرى هم وصفا لغواش اعمى صفي اعمى
لان المجتمع في الملك للترتيب فيه كالمجتمع في المكان شي فان المقوم اذا اجتمعوا في مكان لا يعال هذا الاول هذا الآخر وانما
في فعل الاعيان يقال هذا جارا اولاد هذا جارا اخراص والكلام في الترتيب شي وهو الاول واختارهم والاخر من منزوات
شي اي من منزوات الكلام هم فاذا الغي شي اعمى الكلام في حق الاصل شي وهو الترتيب هم لغى في حق البناء شي وهو الاول
لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق واذا الغي في حقها بقي قولها انتشرت وهو يصح بما بالكل فيقع الثلاث قيل في نظر
مرجع جمين احدهما ان اطلق الكلام على الاولى والوسطى والاخرى وكل مفرد فلا يكون كلاما وانما في الاولى اسم لفرد
سابق فكان الافراد اسلا والترتيب بناء لكونه فيهم مرجع وصفه والجواب عن الاول ان بل للغة ربما يطلقون الكلام على الملك
من الجوف المسموعة التسمية وان لم يكن حفيدا وهذا على ذلك الاصطلاح ويجوز ان يكون مجازا من دباب فذكر الكل وراوة
الجزء وعن الثاني بان كلاما من ذلك صفة وما ذكر عن فوات باعتبار معنى فيكون الاولى والوسطى على الفرد السابق ومعنى سبق هو
هم ولو قالت انتشرت اختيارية فهي ثلاث في قولهم ميعاش يعني لو قالت المرأة انتشرت اختيارية في جواب قول الرجل انتحاري
انتحاري انتحاري فهي ثلاث طلاقات في قول ابي حنيفة وصاحبيه لانها شي اي لان لفظ اختيارية هم للمرأة فصار كما اذا
صحت بهاش اي بالرة بان قالت انتشرت نفسي مرة في جواب قول انتحاري ثلاث مرات فكذا اذا ذكرت اللفظ الذي
يدل على المرة هم ولان الاختيار للتاكيدش لكونه معبرا به بدون التاكيد فيقع ثلاثا فمع التاكيد اولى شي بان يقع الثلاث
هم وكما لو قالت قد طلقت نفسي او انتشرت نفسي بتطبيقه في واحدة شي اي في طلاق واحدة هم تلك الرجعة لان هذا اللفظ
يوجب لانطلاق شي اي البينونة هم بعد انقضاء العدة لكونه من لفظ الصريح وما يوجب البينونة بعد انقضاء العدة كان
عند الوقوع رجعا فان قيل اذا لم يكن الجواب مطابقا للتفويض لان الغرض اليها الاختيار وهو في البينونة اشارة الى
الجواب بقوله هم فكان انتحار نفسها بعد العدة شي فكان مطابقا من حيث ان الاختيار وجودها قبل قوله يملك الرجعة
غلاط وقع من المكاتب لان المرأة انما تعرف حكم الله من غير ان يبين بتطبيقه بآية لكونه من الكتابات فيملك الابانة لا غير

ولان هذا وصف
لفرد المجتمع في الملك
لا ترتيب فيه كالمجتمع
في المكان والكلام للترتيب
والافراد من ضمير راسه
فاذا غي في حق الاصل غي
حق البناء ولو قال انتشرت
اختيارية في ثلاث قولهم
جميعا لانها لفظ فصاحت
كما اذا صحت بها
ولان الاختيار للتاكيد
وبدون التاكيد يقع
الثلاث فمع التاكيد
اولى ولو قالت قد
طلقت نفسي او انتشرت
نفسى بتطبيقه في واحدة
مبطل للرجعة لان هذا
اللفظ يوجب لانطلاق
بعد انقضاء العدة
فكانها انتحارت نفسها
بعد العدة

والاصح ان الرواية هي واحدة لا يملك الرجعة لان روايات المبسوط والجامع الكبير والزوائد وعامة نسخ الجامع الصغير كذا سوى الجامع الصغير لصدور اسلام فانه ذكر فيه مثل ما ذكر في الكتاب قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون المذكور في الجامع الصغير لصدور الاسلام هو ايضا من الكاتب ويمكن ان يحل على تعدد الرواية فينبثق الكل هم وان قال لها ارك ببيدك في تطلقة او اختارى تطلقة فاختارت نفسها فهي واحدة تحلك الرجعة لان جعل لها الاختيار لكن بتطلقة وببيدك فاختارت الرجعة شئ قيل لو كان كذلك كان قوله هذا بمنزلة قوله تطلقى نفسك وقدم ان قولها اخترت الاصلح جوابا لقوله تطلقى نفسك واجيب بان خر كلامه لما صار تفسير الاول كان العاقل هو المفسر والمفسر هو الامر باليد والتخيير وقولها اخترت يصلح جوابا له كذا في جامع قاضي خان

فصل في الامر باليد في فصل الاختيار لان ذلك سمي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين هم واذا قال لها ارك ببيدك شئ وبه من سائل الجامع الصغير مني ثلاثا شئ اي حال كونه في ثلاث تطلقات تبيد ثلاثا لانه اذا لم يمتثل لما يقع واحدة بانية عندنا ورجعية عندنا شافعي واحمد وعند ابى ليلى والكل يقع ثلاث ولا يصدق قضاء واذا نوى واحدة وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط ولو نوى متين يقع واحدة عندنا خلافا لما لك وشافعي واحمد هم فقالت قد اخترت شئ وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظ قد هم نفسي بواحدة شئ اي بتطلقة واحدة هم نفسي ثلاثا شئ اي بالخلاف بين الامة الاربعة هم لان للاختيار شئ اي قولها اخترت نفسي هم يصلح جوابا بالامر باليد شئ اي لقوله ارك ببيدك هم لكونه شئ اي لكون قول ارك ببيدك هم تليكا شئ لانه مالك الامر باختيارها هو ملكك له فيصير قياسا مستحاضا هم كالتخيير شئ اي كما في قوله لها اختارى تملك لهما والواحدة شئ اي الواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة وهو مبتدأ وهو قوله هم صفة الاختيار شئ خبره اي صفة الاختيار المقدرة لان الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف وهو لفظ الاختيار والتقدير اخترت نفسي باختيار واحدة هم فصارت كانهما قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك شئ اي بقوله مرة واحدة هم وقع الثلاث شئ لانها انما تصير متحدة بمرة واحدة واذا وقع الثلاث ويجي مزيد الكلام فيه هم ولو قالت قد طلقت نفسي بواحدة واخترت شئ اي اختارت هم نفسي بتطلقة فهي واحدة بانية شئ وبه للمسلكتان جوابا واحد ثم علمنا ذكره من المسائل بقوله هم لان الواحدة نعت لمصدر محذوف وهو شئ اي المصدر المحذوف هم في الاولى شئ انما الصورة الاولى اوتى المسئلة الاولى وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي باختيار واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطلقة شئ هو قولها قد طلقت شئ بواحدة اي بتطلقة واحدة هم الا انما شئ اي لان التطلقة الواحدة هم بانية لان المتولص في البان شئ اي لان المتولص كايين في البان يقول في البان خبر ان هم ضرورة ملكها امرها شئ اي ضرورة انه ملكها امرها فان تملكها يا امرها يقتضي البينونة

وان قال لها ارك ببيدك في تطلقة او اختارى تطلقة فاختارت نفسها فهي واحدة يملك الرجعة لان جعل لها الاختيار لكن بتطلقة وببيدك فاختارت الرجعة شئ قيل لو كان كذلك كان قوله هذا بمنزلة قوله تطلقى نفسك وقدم ان قولها اخترت الاصلح جوابا لقوله تطلقى نفسك واجيب بان خر كلامه لما صار تفسير الاول كان العاقل هو المفسر والمفسر هو الامر باليد والتخيير وقولها اخترت يصلح جوابا له كذا في جامع قاضي خان

فصل في الامر باليد في فصل الاختيار لان ذلك سمي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين هم واذا قال لها ارك ببيدك شئ وبه من سائل الجامع الصغير مني ثلاثا شئ اي حال كونه في ثلاث تطلقات تبيد ثلاثا لانه اذا لم يمتثل لما يقع واحدة بانية عندنا ورجعية عندنا شافعي واحمد وعند ابى ليلى والكل يقع ثلاث ولا يصدق قضاء واذا نوى واحدة وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط ولو نوى متين يقع واحدة عندنا خلافا لما لك وشافعي واحمد هم فقالت قد اخترت شئ وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظ قد هم نفسي بواحدة شئ اي بتطلقة واحدة هم نفسي ثلاثا شئ اي بالخلاف بين الامة الاربعة هم لان للاختيار شئ اي قولها اخترت نفسي هم يصلح جوابا بالامر باليد شئ اي لقوله ارك ببيدك هم لكونه شئ اي لكون قول ارك ببيدك هم تليكا شئ لانه مالك الامر باختيارها هو ملكك له فيصير قياسا مستحاضا هم كالتخيير شئ اي كما في قوله لها اختارى تملك لهما والواحدة شئ اي الواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة وهو مبتدأ وهو قوله هم صفة الاختيار شئ خبره اي صفة الاختيار المقدرة لان الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف وهو لفظ الاختيار والتقدير اخترت نفسي باختيار واحدة هم فصارت كانهما قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك شئ اي بقوله مرة واحدة هم وقع الثلاث شئ لانها انما تصير متحدة بمرة واحدة واذا وقع الثلاث ويجي مزيد الكلام فيه هم ولو قالت قد طلقت نفسي بواحدة واخترت شئ اي اختارت هم نفسي بتطلقة فهي واحدة بانية شئ وبه للمسلكتان جوابا واحد ثم علمنا ذكره من المسائل بقوله هم لان الواحدة نعت لمصدر محذوف وهو شئ اي المصدر المحذوف هم في الاولى شئ انما الصورة الاولى اوتى المسئلة الاولى وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي باختيار واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطلقة شئ هو قولها قد طلقت شئ بواحدة اي بتطلقة واحدة هم الا انما شئ اي لان التطلقة الواحدة هم بانية لان المتولص في البان شئ اي لان المتولص كايين في البان يقول في البان خبر ان هم ضرورة ملكها امرها شئ اي ضرورة انه ملكها امرها فان تملكها يا امرها يقتضي البينونة

لكون للمرأة بين المأثمة والمكناية صم وكلاهما شئ اى دلاام المرأة صم خرج جوا بالرش اى المتوفى من كلام الزوج صم نصيب
 والصفة المذكورة في التوفيق شئ معنى البينة على التوفيق صم مذكورة في الايتاع شئ اى في بيع المرأة ككون كلامها
 طابعا لكلامهم فانما صم نية الثلاث شئ اشار به الى الفرق بين الامر بالبيع والاعتيا حيث يصح في الاول نية الثلاث ولا يصح
 في الثاني فقال انما صم نية الثلاث صم في قوله مرك بيدك اى لان مرك بيدك صم تحتل العموم والخصوص شئ فانما
 في الثلاث والخصوص هو الواحدة لان الامر اسم عام يصح لكل فعل فاذا سوي اطلاق صا كناية عن قوله طابعا لك بيدك
 والطلاق صم تحتل العموم والخصوص صم فتكون نية الثلاث نية التميم بخلاف قوله انتاحي لانه تحتل العموم شئ لان الانتيا
 هو النوع وانما لا يتنوع وقد مر ما مضى اشار اليه بقوله صم وقد قلنا من قبل شئ اشار به الى ما ذكره في فصل الانتيا بقوله
 اذا لا اختيار لا يتنوع صم ولو قال لهما مرك بيدك اليوم وبعد فم لم يخل فيه الليل شئ حتى لو اختارت في الليل الايتاع شئ صم
 ولو روت الامر في يومها لم يخل امر ذلك اليوم وكان الامر في يد ما بعد الغد لانه صرح بذكر يومين شئ معنى اليوم ويومها صم
 من جنبها شئ معنى الغد لم يتناوله الارش فانما الاختار لنفسها في الغد لا تطلق صم اذ ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناوله الارش
 شئ يراويل قوله لم يخل فيه الليل وفيه تلبس ان كان ظاهرا صم فكانا امرين شئ اى فكونا وقتان اللذان بينهما وقت
 فاصل امرين صم فبواحدة بها لا يرد الاخر شئ معنى اذ اردت الام في اليوم لا يكون ذلك ردا فيما بعدهم وقال في زمانها شئ معنى
 الذي بيد اليوم والامر الذي بيد ما بعدها صم واحد شئ لانها اذا اردت الامر في اليوم لا يتبى الامر بعد في الغد ايضا
 وذلك صم بمنزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غد شئ تكون طلقته مرة لاثنين ككون احدهما مسطورا على الآخر من غير تكرار
 فخط الامر صم طنا الطلاق لا يتحمل التاقيت شئ فكان الطلاق اليوم طلاقا وغدا وغدا وغيره صم والامر بالبيع يتحمل شئ انما
 التاقيت صم فبوقت الامر بالاول شئ اى لكون الامر وقتا بالوقت الاول وهو اليوم حتى يخرج ذلك بمجي السيل صم قبل ان في
 شئ اى الوقت الثاني وهو قوله وبعد غد صم امر ابتدأ شئ اى ملاخر ابتداء وقال الشيخ ابو الحسن النسفي في شرح
 الجايعين الكبير ذكر ابراهيم بن رستم انه لو قال انت طالق اليوم وغدا طلق واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلق
 طلاقين فعلى هذه الرواية لا يصح قياس زفر ملكة الامر بالبيع طلاقا صم ولو قال مرك بيدك اليوم وغدا يخل الليل شئ
 لان الليل المتوسط يخل تحت الامر وان ردت الامر في يومها لا يتبى الامر في يد ما في الغد لان هذا مر واحد لانه لم يخل
 بين الوقتين المذكورين فصح ان اليوم الغد وقت من جنبها لم يتناوله الكلام وقد سيجم الليل شئ اى يخل من قوله صم
 على الترميم لم يكن بعد قريبا اذا دخلت عليه فبإبتيان الليل المتخل بين اليوم والغد لا يكون قاطعا لمجلس ومكون بعد
 اقربا من اليوم حيث لم يخل بينهما زمان قاطع فلم يجعلها كالتوقف فكان الغد معها باليوم لان الاصل في العطف والجمع

وكلاهما يخرج جوابا له قصير
 الصفة المذكورة في التوفيق
 من كونه في الايتاع وانما صم نية
 الثلاث في قوله ادرك بيدك كانه
 يحتمل العموم والخصوص ونية
 الثلاث نية التميم بخلاف
 قوله لاختار ولا يخل في العموم
 وقد حققناه من قبل ولو قال
 ادرك بيدك اليوم وبعد غد
 لم يخل فيه الليل فان اردت
 الامر في يومها لم يخل امر ذلك اليوم
 وكان بيدك امر بعد غدا صم
 بذكر الوقتين بينهما وقت من
 جنبها صم لم يتناوله الامر اذ
 ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناوله
 الليل فكانا امرين فبواحدة بها
 لا يتنوع اخر وقال زفر رحمه الله
 ما من واحد من قوله انت
 طالق اليوم وبعد غد قلنا
 الطلاق لا يتحمل التاقيت
 والامر بالبيع يتحمل فبوقت
 الامر بالاول يتحمل الثاني الامر ابتداء
 ولو قال ادرك بيدك اليوم وغدا
 لم يخل فيه الليل في ذلك وان اردت
 الامر في يومها لا يتبى الامر في يد ما
 في الغد لان هذا مر واحد لانه لم يخل
 بين الوقتين المذكورين
 وقت من جنبها لم يتناوله
 الكلام فبإبتيان الليل المتخل بين اليوم والغد لا يكون قاطعا لمجلس ومكون بعد

هم يتوقف على ما رواه المجلس ولا يعتبر مجلسه اى مجلس الزوج حتى اذا قام بعد ان قبل لهما الامر لا يجل خيار احم لانه من
اى لان التعليق هم لازم في حقه من ولذا ليس له ان يرجع ونسخ الخيار من خلاف البيع من حيث يثبت مجلس البائع ولم يشرى منه
ان ايسا قام عن المجلس قبل قبول الآخر لطلب البيع هم لازم من اى لان البيع هم تملك من لا يشوبه التعليق من وهذا اذا رجع
عن كلامه قبل قبول الآخر فذلك هم واذا اعتبر مجلسا فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل من الى مجلس آخر مرة بالاختار في كل آخر
على ما بيناه في الخيار من وهو قول ان مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير ما هم ويخرج الامر من يد المبرور والقيام
لانه دليل للاعراض اذا القيام بغير الرأى بخلاف ما اذا كنت يد ما ولم تقرر من اى حال كونها لم تقرر من مجلسها هم ولم تخذ في كل
آخر لان المجلس قد يطول وقد يقصر فمضى من اى المجلس هم الى ان يوجد بالقطع وما يدل على الاعراض من وقطع المجلس لثباتها
عنده والاعراض ياخذ بما في عمل آخر سواء كان ونيها او دينا ويا وكان القياس ان يكون لهما الخيار اية الاطلاق الامر ولكنه ترك
واخذ بالاستحسان لاجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم بقوله لم يجرى المجلس هم وقوله من اى قول لجامع المنعهم كمن ليس
للمتخير من اى ليس لتقدير الخيار باليوم بل المراد منه انك كنت الدائم سواء كان قليلا او كثيرا لم يوجد ما يدل على الاعراض
وفي المنع للحال لانه لا يقتضيه على المجلس يقول على رضي الله تعالى عنه حتى لكل وقال بن قدامة لا تعرف له مخالفا
في ذلك فيكون جماعا ولا توكيل في الاطلاق فيكون على الترخي كما لو جعل في يد منبي قلت دعواه الاحماع غير صحيح لان قول
جماعة من الصحابة والسابعين رضي الله تعالى عنهم ان لهما الخيار ما دست فمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ومن التابعين ابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن
دينار وطاوس وشعبي واحرز ذلك كله بن ابي شيبة في مصنفه وقال اصحابنا جميع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعمر
عليه السلام على رضي الله تعالى عنه لا يستلزم عدم علم غيره لانه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم الى خلاف ذلك مع
عدم شهرة ما نسب الى علي رضي الله تعالى عنه وقوله انه توكيل غير صحيح لانه تملك عند الامتة وقوله كما لو جعل في يد منبي باطل لانه
يتقرر على المجلس في الاجنبي ايضا الا اذا كان وكلاهما هم وقوله من اى قول محمد بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما لم تخذ في كل آخر يديه
بكل يديهما انه قطع لما كان فيه من اى قطع المجلس الذي كان المجلس واقفا فيه ذكر الشيء واللام في المازدة كما في
قوله قال ردون لكم اى ردوكم هم لا مطلق لعل من اى ليس مراد من الملق لعل حتى لو ثبت شيئا به من غير قيام او اكلت او شرب
او قرأت قليلا من القرآن او اصابه ذلك ما هو من كل الفرقه فكانت هي على خيارها كما يكون في قول امرك بديك يكون
منه قوله انما خيارى وفي قول طائفي نفسك هم ولو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه دليل الاقبال فان لم يقرر
الجمع للرأى من التمكن فيهم وكذا اذا كانت قائمة فأكملت او مكنت من اى او كانت مكنتهم هم فمكنت لانه استمال

فتموقف على
ما رواه المجلس
ولا يعتبر مجلسه
لان التعليق لازم
في حقه بخلاف البيع
لانه تملك من
لا يشوبه التعليق
واذا التبرر مجلسا
فالمجلس تارة يتبدل
بالتحويل من الى
مجلس آخر مرة
بالاختار في كل آخر
على ما بيناه في
الخيار من وهو قول
ان مجلس الاكل غير
مجلس المناظرة
ومجلس القتال غير
ما هم ويخرج الامر
من يد المبرور والقيام
لانه دليل للاعراض
اذا القيام بغير الرأى
بخلاف ما اذا كنت يد
ما ولم تقرر من اى
حال كونها لم تقرر
من مجلسها هم ولم
تخذ في كل آخر لان
المجلس قد يطول وقد
يقصر فمضى من اى
المجلس هم الى ان
يوجد بالقطع وما
يدل على الاعراض من
وقطع المجلس لثباتها
عنده والاعراض
ياخذ بما في عمل
آخر سواء كان
وينا او دينا ويا
وكان القياس ان
يكون لهما الخيار
اية الاطلاق الامر
ولكنه ترك واخذ
بالاستحسان لاجتماع
الصحابة رضي الله
تعالى عنهم بقوله
لم يجرى المجلس هم
وقوله من اى قول
لجامع المنعهم كمن
ليس للمتخير من اى
ليس لتقدير الخيار
باليوم بل المراد
منه انك كنت
الدائم سواء كان
قليلا او كثيرا لم
يوجد ما يدل على
الاعراض وفي
المنع للحال لانه
لا يقتضيه على
المجلس يقول على
رضي الله تعالى عنه
حتى لكل وقال بن
قدامة لا تعرف له
مخالفا في ذلك
فيكون جماعا ولا
توكيل في الاطلاق
فيكون على الترخي
كما لو جعل في يد
منبي قلت دعواه
الاحماع غير صحيح
لان قول جماعة
من الصحابة والسابعين
رضي الله تعالى عنهم
ان لهما الخيار ما
دست فمن الصحابة
رضي الله تعالى عنهم
عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان
وعبد الله بن مسعود
وجابر بن عبد الله
رضي الله تعالى عنهم
ومن التابعين ابراهيم
ومجاهد وعطاء
وعمر بن دينار
وطاوس وشعبي
واحرز ذلك كله بن
ابي شيبة في مصنفه
وقال اصحابنا جميع
الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وعمر
عليه السلام على
رضي الله تعالى عنه
لا يستلزم عدم علم
غيره لانه اجماع
الصحابة رضي الله
تعالى عنهم الى
خلاف ذلك مع عدم
شهرة ما نسب الى
علي رضي الله تعالى
عنه وقوله انه
توكيل غير صحيح
لانه تملك عند
الامتة وقوله كما
لو جعل في يد منبي
باطل لانه يتقرر
على المجلس في
الاجنبي ايضا
الا اذا كان وكلاهما
هم وقوله من اى
قول محمد بن عبد
الله رضي الله تعالى
عنه ما لم تخذ في
كل آخر يديه
بكل يديهما انه
قطع لما كان فيه
من اى قطع المجلس
الذي كان المجلس
واقفا فيه ذكر
الشيء واللام في
المازدة كما في
قوله قال ردون
لكم اى ردوكم هم
لا مطلق لعل من
اى ليس مراد من
الملق لعل حتى لو
ثبت شيئا به من
غير قيام او اكلت
او شرب او قرأت
قليلا من القرآن
او اصابه ذلك ما
هو من كل الفرقه
فكانت هي على
خيارها كما يكون
في قول امرك بديك
يكون منه قوله
انما خيارى وفي
قول طائفي نفسك
هم ولو كانت
قائمة فجلست
فهي على خيارها
لانه دليل الاقبال
فان لم يقرر الجمع
لرأى من التمكن فيهم
وكذا اذا كانت
قائمة فأكملت
او مكنت من اى
او كانت مكنتهم
هم فمكنت لانه
استمال

من جلسة الى جلسة
ملا يكون لرضاها اذا كانت
مجتبة فترعت قال الشيخ
وهذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت
فان كانت لا خيار لها ان لا تكاد
اظهرها لغيرها وان كان لها
والا ذل هو الاصح ولو كانت
قاعدة فاضطجت وفيه
روايات عن ابي يوسف
ولو قالت ادعوا لي ستي
او ستيوا السهدم في على
خيارها لان الاستشارة
لغيري الصواب والاشهاد للآخر
عن الاكثار فلا يكون دليل
الاغراض وان كانت تسير
على اداة او في محل فوقفت
في على خيارها وان سارت
بغير خيارها لان سير الدابة
ووقوفها مقصدا اليها السفينة
بمنزلة البيت لان سيرها
غير مقصدا اليها لا ترى
انه لا يقدر على بقائها وراكب
الدابة يقدر على فصل
في المشية ومن قال لا فائدة
طلق نفسك ولا فيه له
اولوي واحدا فقالت
طلقت نفسي في واحد
رجعية وان طلقت نفسها

من جلسة الى جلسة فليكون اعراسها اذا كانت مجتبة فترعت من فقال النبي ارجل اذا جمع طهر وساقية بعامته ابي
مقال ش ابي لم ينف رحمه الله تعالى من هذا ش ابي الذي قلنا من كونها على خيارها فيما اذا كانت قاعدة فان كانت
م رواية الجاهل لا غير ش لان النكاة نوع جلسته فكانا كانت مترتبة فاجتبات او كانت مجتبة فترعت هم وذكر في
غيره ش ابي في غير الجامع الصغير في رواية الاصل هم انها اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان الخيار لها لان
اظهار التماسها بالامر فكان اعراسها ش وذكر في المتن لو كانت قاعدة فان كانت قال المحلوي لا يبطل خيارها في طاهر
وفي الذخيرة عن ابي يوسف يبطل هم والاول بدو الصحاح ش ابي رواية الجامع الصغير صح من رواية غيره هم ولو كانت قاعدة
فاضطجعت فغيره روايتان عن ابي يوسف ش في رواية الحسن بن زياد عنه قال لا يبطل خيارها في رواية الحسن بن ابي
في بطل وبه قال زفر وفي المحيط وبه رواية هم ولو قالت ادعوا لي ش ابي لو قالت المرأة لي وسما او لاحد اوع ابي
اي اطلب هم استشه ش ابي اطلب منه الراي في امرهم او شواش ابي وقالت اوع لي شواهم اشد هم فمى على
خيارها لان الاستشارة لغيري الصواب والاشهاد للآخر عن الجرح والاكثار فلا يكون دليل للاغراض ش الاشياء دلالة على
الاغراض لانها من ثبات الاختيار وفي الذخيرة والمرغى في ان لم تجر احد يدعولها الشهود فقامت بنفسها ولم تنقل
باشه وقيل لا يبطل خيارها لعدم ايدل على الاغراض وقيل بطل لبعث المجلس هم فان كانت تسير على دابة او في محل فوقفت
فمى على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة وقوفها مضان اليها ش لانها تجري حسب سوق الراكب وسيرها
دليل للاغراض واذا قام بها الحال وجهان في بطل ولا يبطل بالنزول عن الدابة بخلاف القعود عن القيام وكذا ان قامت
قائمة فاجتبة فركبت وراكب فانتقلت الى دابة اخرى بطل ولو اخبرت بالسفينة فمضى ان تقول خرتهم هم وسفينة بمنزلة
البيت ش معنى انها اذا سارت لا يبطل خيارها لان سيرها غير مضان الى ركبها لا ترى انه لا يقدر على ابقائها وراكب
الدابة يقدر ش لان السفينة لا يجبرها ركبها بل تجري بما كتبها قال الله تعالى وهي تجري بهم في موج كالجبال فلو قيل
على الاغراض المرأة ولكن كلما يبطل في البيت يبطل الخيار في السفينة سواء كان عمل الدنيا او عمل الدين - ١ -

فصل في المشية ابي بدو فصل في بيان المشية قال الجوهري المشية الارادة قال ابن الاثير المشية مسمومة الارادة
وقد ثبت المشية اشارة ويقال المشية مصدر كالمسير والمجي قلت مصدر في الاصل ولكنه شغل استعمال الاسم وهو هم
للوجود وعند اهل السنة والفرق بين المشية والارادة ان المشية عامة والارادة ليست كذلك حتى لو قال ان زوجي شيت
طلاقك ونوى يقع بخلاف قوله ارادت طلاقك فلا يقع ولونواه لانه لا يبي عن الوجود ومن قال للمرأة طلق نفسك
ولا فيه ش ابي والحال انه لا ينوي الطلاق هم ونوى واحدة فقالت طلقت نفسي في واحدة رجعية وان طلقت نفسها

الطلاق وقدر الزوج ذلك شئ اني الحال ان الزوج اراوا الثلث من قومن عليها شئ اى وقعت الثلث على المرأة
سواء طلقت نفسها طلاقا جليلا او متفرقا ولو نوى ثنتين لا يصح وفيه خلاف الشافعي ومالك واحمد وعن الظاهرية لا يجوز
ايضا عما توكل غير بالطلاق ولا اضافة الطلاق الى الزمان المستقبل وقال الاكل ترجم لفعل المشية وكان لا بد
فيه بمسئلة فيما ذكر المشية اوصى وقال الاتراى النظر الى المشية ليس من المسئلة التي ابتدأها ذكر المشية ثم اجاب
بقوله المشية وان كانت غير مذكورة لفظا مذكورة معنى لان قوله طلقى نفسك تفويض الطلاق اليها بمشيئتها واختيارها
ولمذا يقتصر على المجلس انتهى قلت فيه بعد جدوا الفقهاء لا يراعون هذه الاشياء لان مقصودهم بيان المسائل بالدرار
مع قطع النظر عن التركيب اللفظي من هذا شئ اى وقوع الواحدة في المسئلة الاولى والثلاث في المسئلة الثانية من
لان قوله طلقه معناه انفعلى فعل التطلاق من وهو شئ اى التطلاق من من من شئ لانه مصدر تحمىل ادى الجنس وكما هو في
الاخر شئ وهو الواحدة مع احتمال الكل كسائر اسما والاجناس ولهذا شئ اى ولا يل ان التطلاق من من شئ من فعل فيه
شئ اى في قوله طلقه من نية الثلث شئ لانه تحمىل ويقع بالنية من وينصرف الى الواحدة شئ اى اطلاق الواحدة
من عند مده ماشى اى عند عدم النية من وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها يحل الطلاق في جميع شئ وصرح اطلاق
يعقب لرجعية من ولو نوى ثنتين لا يصح شئ وقال زفر الشافعي ومالك واحمد لا يصح من لانه نية العدد شئ اى لان ما نواه
نية العدد والثلاثان غير عدد لان العدد مذكور في ثنائيهان من الا اذا كانت الزوجة امته شئ اى لا اذا كانت امرأته
من لانه شئ اى لان ثنتين وانما ذكر الضمير باعتبار المذكور والتقدير لان لفظا ثنتين من من شئ في حقها شئ اى حق الله
لقوله عليه السلام طلاق الامه ثنتين من وان قال لها طلقى نفسك فقالت امنت نفسي طلقت شئ اى جعته لان المفوض
رجعي وقد امت بنياوة وصف وهو البينونة فيلغو ذلك من ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق لان الابانة من لفظ
الطلاق شئ فصلحت جوابا لقول الرجل طلقه نفسك بخلاف ما اذا قالت اخترت نفسي لان الاختيار ليس من لفظ الطلاق
من الا ترى شئ اشار به الى ايشاح الفرق بين المسلمتين من انه شئ اى ان الزوج من لو قال شئ اى لامرأته شئ انبتك
ينوي الطلاق او قالت انبت نفسي فقال الزوج قد اجزيت ذلك بانتم شئ اى بانتم لمرأة بتطليقة بالنية من
فكانت موافقة للتفويض في الاصل شئ اى كانت المرأة موافقة لتفويض الرجل بقوله انبت نفسي في اصل الطلاق
ولن وصفه وهو البينونة فيثبت الاصل بموافقتها ويلغو الاصل لمخالفتهما وهو معنى قوله الامه انما نادت في شئ اى
اى في التفويض ويجوز ان يقال في الجواب من وصفا وهو تعجيل الابانة فيلغو الوصف الزائد شئ وهو البينونة من وبت
الاصل شئ وهو وقوع الطلاق الرجعي كما اذا قالت شئ في جواب طلقه نفسك من فطلقت نفسي بتطليقة بانتم

ثلاثا وقد ارجح ذلك
وفعن عليها وهذا
قوله طلقى معناه افعلى
فعل الطلوق وهو من
جنس فيقع على الاخر
احتمال لكل كسائر اسما
الاجناس فلماذا نقل فيه
نية الثلث وينصرف الى واحد
عند مده ما وتكون للواحد
رجعية لان المفوض اليها
صحيح الطلوق وهو حى
ولو نوى ثنتين لا يصح
لانه نية العدد لا اذا كانت
المنكوحة لانه لا اجناس
في حقها وان قل لها
طلقى نفسك فقالت انبت
نفسى طلقت ولو قالت
قد اخترت نفسي لم تطلق
لان الابانة من لفظ
الطلاق الا ترى ان قلت
انبتك ينوي به الطلوق
او قالت انبت نفسي فقال
الزوج قد اجزيت ذلك بانتم
فكانت موافقة للتفويض
في الاصل الا انها نادت فيه
وصفا وهو تعجيل الابانة
فيلغو الوصف الزائد
ويثبت الاصل كما اذا قالت
طلقت نفسي بتطليقة بانتم

وينبغي ان يقع تعليقته حجة
 بخلاف الاختيار لا ليس
 من المصا طلاق الا ترى
 المصداق لا امره اختراكي
 او اختاري ينوي الطلاق
 لرفيقه ولو قالت ابتداء لغزو
 نفسي فقال الزوج اجز لا يفهم
 شيء الا انه عرف طلاقا لا يفهم
 اذا حصل جوابا للتحذير قوله
 طلق نفسك ليس بتخيير فليجوز
 في عن ان حقيقته انه لا يفهم
 بقوله انبت نفسي لانها الت
 بغير ما فوض اليها اذا كانت
 تغاير الطلاق وان قال طلق
 نفسك فليس لمن يرجع منه
 لان فيه معنى اليقين لا
 تعليق الطلاق بتطبيقها
 واليمين ضرورية كالمزم ولو قال
 عن مجلسها بطل كانه تمليك
 بخلاف ما اذا قال لها اطلق
 ضرتك لانه توكيل وبهية
 فلا يقتصر على المجلس فيقبل
 الرجوع وان قال لها اطلق
 نفسك متى شئت فلها
 ان تطلق نفسها في المجلس
 وبعد لان كلمة متى عامدة
 في الاوقات كما في فعل
 كما اذا قل في امي وشئت

كانا زادت و خافيلو الوصف و ثبت اصل هم فبقی ان تقع تطليقة جيت شى بينى فى قولها انبت انسى فى جواب قول الرب لطفى
 فتنك انما قال لفظ فبقی لان هذه المسئلة من جوابه بانجام الضحية و هو لم ينص فيه على الرجوع بل قال بى طالق و اعطى معنى الجانح الصغير
 يعقوب بن ابى جعفر فى رجل يقول لمرأته طالق فانك تقول انك فبقی شى على طالق هم بخلاف الاعتياش متعلق بقوله لان ابان من اعطاء الطلاق
 هم لانه شى اى لان لفظ معنى الاعتياش ليس من اعطاء الطلاق شى ثم اوضح ذلك بقوله هم لانه ترى انه لو قال لامرأة
 اخترتك او اختارى نوى الطلاق لم يقع ولو قالت ابتداء شى اى من اهل الامر اخترت نفسى فقال الزوج قد اخترت
 لا يقع شى شى لان ليس من اعطاء الطلاق هم الا انه عرف طلاقا شى اشتاده من قوله بخلاف الاعتياش لانه ليس من اعطاء
 الطلاق و الاشتااد منتقطع بمعنى لكن هم بالاجل ع شى اى باجاء اصحابه رضى الله تعالى عنهم كما مر بيانه هم اذا حصل جوابا
 للتخيير شى بان يقول اختارى فتقول بى اخترت لنفسى هم وقوله طلقى نفسك ليس تخيير شى بان يقول اختارى هم فلفظ شى
 ولا يصلح قولها اخترت جوابا هم وعن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه انه لا يقع شى بقولها انبت نفقة لانها اتت بغيره
 الزوج اليها الا بالانابة تغاير الطلاق شى لانها تحصل بدون اطلاق فيكون مغايرة لانه اتت بافرض اليها وكذا فى
 سائر اللفاظ الكنيات و به قال بن جيران من اصحاب الشافعى هم وان قال لها طلقى نفسك فليس ان يرجع عنه شى اذا
 طلقت نفسها بعد اذ نفاذ الطلاق و به قال مالك و ابن جيران من اصحاب الشافعى وعند الشافعى و احمد يملك الرجوع
 لان فيه معنى التوكيل و التملك و باعتبار التوكيل صح الرجوع كما فى سائر التوكيلات و باعتبار التملك صح الرجوع قبل
 القبول كما فى سائر التملكات هم لان فيه شى اى فى قوله طلقى نفسك هم معنى لم يمين لانه تعليق الطلاق بتطليقها شى فيكون
 بينا لان الطلاق مما يحلف و فى كل تعليق يمين باليمين لما فيه من المنع و الحيل هم و ليمين تصرف لازم شى لا يقع الرجوع باجاء
 الصاحبة لان اليمين يعقده للزجر و الحيل على وجه التاكيد فلو طلعت الرجوع فانفادت فانه تمام هم ولو قامت عن مجلسها اطل
 شى اى قوله طلقى نفسك هم لانه تملك شى لانها متصرف لنفسها لاغير با فقتصر على المجلس هم بخلاف اذا قال لها طلقى
 منك لانه توكيل و ابانته فلا يقتصر على المجلس و قبل الرجوع شى لان فيه نوع سند على الموكل و فى ذلك ضرر عليه فخرج
 دفع ذلك الضرر عن نفسه بالرجوع هم وان قال لها طلقى نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها فى المجلس و بعد شى
 اى بعد المجلس و لا خلاف للائمة الاربعة فيه هم لان كلمة متى ماسة فى الاوقات كلها شى فلا يملك الرجوع خلافا لشافعى و
 هم ضا كما اذا قال فى اى وقت شئت شى اى ضا هذا كما اذا قال لها طلقى نفسك فى اى وقت شئت فيعم و قال لا تزاد
 فده من سائر القدر و رضى الله تعالى عنهما و تحت مكررة فى الهداية لان صاحب الهداية و كرم لم يعد هذا
 فربما من رقة عند قوله اذا قال لها انت طالق اذا شئت و ذكر منه وضع الجامع الصغير و ذكره ما وضع الفتوى و رضى

لا ينعني ان يذكرها في موضع المبدأ وما شئت فان قال فبالتمليك في هذه الصورة فهو واجب وان كان في انما في
لا يقدر على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول يقتصر على المجلس لكونه لازم التمليك واجب بان لا يقتصر
على المجلس من احكامها التمليك وقد يتاخر المانع كما في شرط الاختيار وجب تطبيقه شخص العادة وموضوعه الاصول
واذا قال لربل طلق امرأتى فلا ان يطلقها في المجلس وبعد ذلك ان يرجع لانه توكيل مستعانة فلا يلزم ولا يقتصر على
المجلس ش ما جاز التطبيق للوكيل فلا نه اقامه مقام نفسه وما جاز ذلك بدون قيد المجلس فلان الوكيل انجبى
وقد يقدر على ان يمين الوكيل في المجلس وقد لا يقدر فلم يقتصر على المجلس وما جاز الرجوع عنه من ذلك فظاهر من
كلام المصنف من خلاف قوله لانه لم يعلقه بنفسه فالحكم ان التمليك لا توكيلا ش فليس له الرجوع عن قوله
م ولو قال لربل طلقها ان شئت فلا ان يطلقها في المجلس خاصة وليس للزوج الرجوع وقال زفر نفاش اي هذا الحكم
م والاول ش اي القول الاول وهو قوله لا ينعني طلق امرأتى بدون ذكر مشيئة م سواء ش في الحكم وبه قال اصحابنا ش فم
م لان التصريح بالمشيئة كعدمه ش لانها تقوم لانه ش اي لان لربل الذي قال له طلق امرأتى ان شئت م تصرف
من مشيئة ش لا محالة م فصارت ش اي حكم هذا كوكيل بالبيع ش يعني اذ اول رجب لم يبع ش م اذ قبل ش يعني اذ اول
م بعد ان شئت ش يكون توكيلا لا تمليك ولا يخرج كلامه ذكر المسئلة من التوكيل فكذا اذ اهرم وناش ش اي قول الزوجه
لربل م تمليك لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يعرف من مشيئة والطلاق يحل لتعلق ش م على ما شرط البيع
ذكر المشيئة ويعتبر لانها م بخلاف البيع ش اي بخلاف التوكيل بالبيع لانه ذكر المشيئة على وجه الشرط فلا ينعني م لانه
اي لان البيع م لا ينعني ش اي لا قبل الشرط يعني ليس من مقتضيات البيع فلا ينعني م و بدون ذكر المشيئة لانه
لا وما بقولنا قال الثوري والليث وقبل الوكيل تصرف من مشيئة واختيا فقلنا نشا ذلك الاختيار عن عدم نفاذ
عليه لعدم الاولوية لاصح الصيغة لان الصيغة ذمته اذا صدرت من قولي ولا ينعني ش قال لا ينعني ان شئت فالمشيئة
جاءت من الصيغة صريحا وان ثبت خاصية المالكية مكان هذا الكلام تمليك لا اهرام ولو قال لها طلق نفسك فلما طلقت
واحدة قولي واحدة ش بالاتفاق وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع شى لانه انت بنيرة فافوض اليها م لانها
ملك ابتداء فقلت ش اي ثلاث تطبيقات بمقتضى كلامه م فملك ابتداء الواحدة ضرورة ش لان من يملك الكل يملك
اجزاه م ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لم يقع شى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ش وبه قال زفر
ومالك م وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد م يقع واحدة ش وبه قال الشافعي واحمد م لانها ش اي لان المرأة م ات
بملكته زيادة ش عطا على قوله ما وهذا لان الواحدة موجودة في الثلاث فصارت كما اذا قالت طلعت نفسي وهذا

ولو اقال لرجل طلق امرأتى
فلان يطلقها في المجلس
وبه قولنا ان يرجع كان
توكيل وان استعانة فلا
يلزم ولا يقتصر على المجلس
فلا يجوز ان يملكها
نفسه لانه عاملة بنفسها
فكل تمليك لا توكيلا لو
قال لرجل طلقها ان شئت
فلان يطلقها في المجلس
خاصة وليس للزوج
ان يرجع وقال زفر رحمه الله
هذا الاول مسلول لان
التصرف بالمشيئة كعدمه
لا يتصرف من مشيئته
فصاحب التوكيل بالبيع اذ
قبل له وجه ان شئت
ولنا ان تمليك لا يعلقه
بالمشيئة لانه الذي هو الذي
يتصرف من مشيئة هو المطلق
محتمل التعليق بخلاف
البيع لانه لا محتمل ولو قال لها
طلق نفسك فلما طلقت
واحدة قولي واحدة لانه ملك
ايها الثلث فملكها بغير احد
فرد ولو قال لها طلق نفسك
واحدة فطلعت نفسها ثلاثا
لم يقع شى عند ابى حنيفة
وقالا يقع واحدة لانها انت بها
ملكته وزيادة

وواحدة وواحدة وكذا اذا قال لها طلقى نفسك فطلقت نفسها وضرتها او قال اعيدة اتقن نفسك فاعتق نفسه وصاحب
وكذا لو قال الجنبى مع عبدي هذا فباعه مع عبدا آخر فالذي فوض اليها يقع وما زاد على ذلك لغو فصار كما اذا اطلقها
الزوج العاشر فان الثلاث الذي يفرض اليها شرعا يقع والثاني لولا انه لا يملكه شرعا لم يكن من ابي حنيفة انها اتت بغير
ما فوض اليها فكانت مبتدأة شئ في كلامها لا محبة الكلام الزوج هم وهذا شئ اشار به الى توضيح ذلك بقوله هم لان الزوجة
لكلها الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحد فرد لا تركيب فيه فكانت بينهما شئ
اى من الواحدة والثلاث هم مغايرة على سبيل المضادة شئ لان الواحدة ليست بمرتبة والثلاث مركب من الاعاود
والثلاث عدد والواحدة ليس بعد وبخلاف قولها واحدة واحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون متمثلة لما فوض
اليها وفي الكلام الثاني والثالث مبتدأة وكذا اوروت على نفسها وضرتها فان قيل فذلك هنا بقولها طلقت
نفسه متمثلة لواقعة عليه وتكون مبتدأة بقولها ثلاثا فقلنا الزيادة قلنا الطلاق متى قرن بالعدد وكان الوقوع
بالعدد واللام يقع الثلاث على غير المولوءة بقوله انت طالق ثلاثا والحال انه يقع ثلاثا بالاجماع وكذا لو ماتت قبل قولها
ثلاثا يقع الثلاث فان قيل قد ذكر من المبسوط في اول فصل الامر باليد ان الزوج اذا قال لها اعركي بيديك ونوى الطلاق
وهي طلقت نفسها ثلاثا يقع واحدة عندنا بخلاف الابن ابى ليلى فعلى ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يقع شئ الا
اتت بغير ما فوض اليها لان الثلاث غير الواحدة قلنا التفويض لم يعرض لشي قد يكون خاصا وقد يكون عاما فاذا نوى
تخص نوى تقيينا خاصا وبغير مخالف للظاهر فلما وقعت ثلاثا فقد وقعت فيما هو اصل للتفويض وهو لا يكون اقل من الواحدة
فتقع الواحدة فان قيل نهيننا ان الواحدة لا عين العشرة ولا غير فنهيننا ان يقع من حيث انها لا غير الثلاث قلنا
المغايرة بين اسماء الاعداد واسمائها ونفسها فوق المغايرة بين الفاظ العموم والتخصيص جري مجرى المجاز بين العام
والخاص ولا يجري بين اسماء الاعداد لانها بمنزلة الاعلام فيقال ستة ضعف ثلاثة بغير تنوين للعلمية والتانيث
ولا يجوز اطلاق لفظ الثلاث على غير ما لا يطابق الحقيقة ولا يطابق المجاز فعلم ان المغايرة بينهما ثابتة من كل وجه واما
قولنا لا غير لما فبا تبارك عدم تصور الاكثر منها بدون الاول منه وبما لا اعتبار لا يصدق ثبوت المغايرة بينهما بحسب العرف
والاستعمال مع ان الواحد في العشرة الموجودة واما الثلاث ههنا فعدد وم والواحد الموجود غير الثلاث المعدوم لا محالة
هم بخلاف الزوج لانه تصرف بالملك شئ اى بحكم الملك هم وكذا هي شئ اى امرأة هم في المسئلة الاولى شئ اى وكذا
تصرفت المرأة بحكم الملك في المسئلة الاولى وهي فيما اذا طلقت نفسها واحدة وقد قال لها طلقى نفسك ثلاثا هم لانها
ملك الثلاث شئ فكانت ملكة للواحدة لان الثلاث تدل على الواحدة تضمننا بخلاف ما اذا امر بالواحدة وقد

فصار كما اذا اطلقها
الزوج انها ولا حنيفة
انها اتت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة
وهذا لان الزوج ملكها
الواحدة والثلاث
غير الواحدة لان الثلاث
اسم لعدد مركب
مجتمع الواحدة
فرد لا تركيب فيه
فكانت بينهما
مغايرة على
سبيل المضادة
بخلاف الزوج
لانه يتصرف بملك
الملك وكذا هي
في المسئلة الاولى
لانها ملك الثلاث

بأنه ثلاث لان الواحدة لا دلالة لها على الثلاث لا حقيقة ولا مجاز لعدم تضمن واللاتر امة فكانت المرأة مختارة
 فلم يبق شي من ما ينشأ في قول طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم تحك الثلاث واما في قول طلق نفسك
 شي لعدم الموازنة بين قوله وجوابها وان امر باطلاق تحك الرجعة في شي اي وان امر الزوج امراته بان تطلق نفسها
 بطلاق حال كونها تحك الرجعة فيه لم تطلق بامته شي اي فطلقت نفسها طلاقه بامته هم او امرها بالبا من شي اي و
 امرها بان تطلق نفسها طلاقه بامته هم فطلقت رجعية شي اي طاعت رجعية هم وقع ما امره الزوج بمعنى الاول شي وهو قوله بطلاق
 تحك هم ان يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة الملك الرجعة فيقول طاعت نفسه واحدة بامته فتقع رجعية شي بالتعبد
 بحال من التضمير الذي في يقع او من المجرى اعني قوله بالصفة اي يقع الطلاق بالصفة التي عينها الزوج بامته قلت
 في ذلك قلت ولو قال بامته منسوب بحال من بامته الواحدة سلم من هذا التعبد يقع رجعية هم لانها اثبت الاصل شي اي بال
 الطلاق هم وزيادة وصف شي اي واما ايضا بزيادة وصف وهو قولها بامته هم كما ذكرنا في عند قول لانها اثبت
 بما كلف زيادة هم في الوصف شي وهو البيّنونة هم يعني الاصل شي اي الطلاق هم ومعنى الثلاث في معنى انشأ
 اي المسئلة الثانية هم ان يقول لها طلق نفسك واحدة بامته فتقول شي بالنسب ايضا عطف على ان تقول هم طاعت
 نفسه واحدة رجعية يقع بامته لان قولها واحدة رجعية لغو منها لان الزوج لما عين لمانعة الممنون فجابها بعد ذلك
 الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف فصار كأننا اقتصر على الاصل فتقع بالصفة التي عينها الزوج بانها لو شي لان الزوج
 فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانما اتت بما فوض اليها وخالفت في الوصف فنثبت الاصل دون الوصف هم
 وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شي شي وبه قال الشافعي والاك هم لان معناه ان
 شئت الثلاث هي بايقاع الواحدة ما شئت الثلاث فلم يوجب الشرط شي لان قوله ان شئت شرط فاعل به من المجرى
 اولم يذكر بعد فكان جزاءه ما ذكر قبل الشرط والمذكور قبل الشرط ثلاث فصا كما اذا قال ان شئت الثلاث وباء
 الواحدة ما شئت الثلاث بل شارة الواحدة ولم يوجب الشرط فلم يقع شي هم ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت
 فطلقت واحدة فكذلك عند ابي حنيفة شي اي لم يقع شي وبه قال اصحاب الشافعي هم لان شئت الثلاث ليست بمشبهة
 للواحدة كايما عايش اي كايما في الواحدة فيما لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شي عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لما بيناهم وقال لا يقع واحدة لان مشبهة الثلاث مشبهة للواحدة كما ان ايقاع عايش اي ايقاع اثنتي
 هم ايقاع للواحدة فوجب الشرط شي وترتب عليه الجواز وهو وقوع الواحدة هم ولو قال لها انت طالق ان شئت فقلت
 شئت نوى الطلاق بطل الامر شي يعني يقع الطلاق هو لانه على طلاقها بالمشبهة المرسلة شي يعني غير معلقة بشئ

اما هذه المثلث الثلاث فقلت
 بما فوض اليها فلفظ وان امرها بطلاق
 بامته الرجعة فطلقت بالثلاثة الواحدة
 بالثلاث فطلقت رجعية وقعا
 امره الزوج فمعي الاول ان يقول لها
 الزوج طلق نفسك واحدة ام لا
 الرجعة فتقول طاعت نفسي واحدة
 بامته فتقع رجعية لانها اثبت الاصل
 وزيادة وصف كما ذكرنا في الوصف
 ويعني الاصل معنى الثانية ان يقول لها
 طلق نفسك واحدة بامته فتقول
 طاعت نفسي واحدة رجعية فتقع
 بامته لان قولها واحدة رجعية لغو
 منها لان الزوج لما عين لمانعة الممنون
 فجابها بعد ذلك الى ايقاع
 الاصل دون تعيين الوصف فصار
 كأننا اقتصر على الاصل فتقع
 بالصفة التي عينها الزوج بانها لو شي
 وان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت
 واحدة فطلقت رجعية شي وبه قال
 ان شئت الثلاث هي بايقاع الواحدة
 ما شئت الثلاث فلم يوجب الشرط شي
 لان قوله ان شئت شرط فاعل به من
 المجرى اولم يذكر بعد فكان جزاءه
 ما ذكر قبل الشرط والمذكور قبل الشرط
 ثلاث فصا كما اذا قال ان شئت الثلاث
 وباء الواحدة ما شئت الثلاث بل شارة
 الواحدة ولم يوجب الشرط فلم يقع شي
 هم ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان
 شئت فطلقت واحدة فكذلك عند ابي
 حنيفة شي اي لم يقع شي وبه قال
 اصحاب الشافعي هم لان شئت الثلاث
 ليست بمشبهة للواحدة كايما عايش
 اي كايما في الواحدة فيما لو قال لها
 طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم
 يقع شي عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى لما بيناهم وقال لا يقع واحدة
 لان مشبهة الثلاث مشبهة للواحدة
 كما ان ايقاع عايش اي ايقاع اثنتي
 هم ايقاع للواحدة فوجب الشرط شي
 وترتب عليه الجواز وهو وقوع الواحدة
 هم ولو قال لها انت طالق ان شئت فقلت
 شئت نوى الطلاق بطل الامر شي
 يعني يقع الطلاق هو لانه على طلاقها
 بالمشبهة المرسلة شي يعني غير معلقة
 بشئ

وهي انت بالعلقة
 فلم يوجد الشرط
 وهو اشتغال بغيره
 يعني ما هو في غيره
 بين هذا لا في غيره
 بقوله شئت وان
 نوى الطلاق لان ليس
 في كلامه لذكر المصلحة
 بعبارة الزوج شئت
 طلقها والنية لا في
 في غير المذكور حتى
 وقال شئت
 طلقها وكذا
 اذا نوى لانه قضاء
 بنسبة الى النسبة
 بتبني عن الرجوع
 بخلاف قوله
 اردت طلاقك
 لانه لا يفي
 بالوجوب

عن نية انت بالعلقة شئ يعني المرأة انت بالمشيئة المعقولة بشيئة الزوج هم فلم يوجد الشرط وهي شئ اي المرأة هم
 انت فعلت بالايدي ما شئ بخلاف ما شئ وجها هم فخرج الامر من يد ما شئ لوجود دليل للاعراض هم ولا يقع الطلاق بقوله
 شئت وان نوى الطلاق لانه ليس شئ كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شئا طلاقها والنية لا في غير المصلحة
 شئ لان النية تقع في المصلحة لا في غيره ما الطلاق ليس بذكر لان في قوله شئت ان شئت فلا يقع شئاً هم حتى
 لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ اذا المشيئة تبني عن الوجود شئ لانها مأخوذة من الشئ واشترط
 ان لا يكون وجوده كما ان قوله شئت يستلزم وجوب خلاف الطلاق بايقاعهم بخلاف قوله اردت طلاقك شئ لان
 انما اردت هم لان لا يفي عن الوجود شئ لان في الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام الخ مني اربعة لموت اي طلبة
 وقال لا اكمل فان قيل ذهب علماء في اصول الدين ان الارادة والشيئة واحدة فما يدرى التفرقة فالجواب لا يجوز ان
 يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد والتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما يطلبه ليجد كما يوجد ما شاء بخلاف العباد
 قامت بذاتها في ذكره من الفوائد الظاهرية وقال الكافي فان قيل لان الله تعالى طلب الايمان من قريش واني عمل
 واما ما بالامور لم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على نبيه
 طلب التكليف والطلب لا يتعلق له باعتبار العبد وهو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود ومن لوازمها اذ لو لم يكن يلزم العجز
 وهو منزه عنه بخلاف العباد وقال شيخنا العلامة في بيان هذه المسئلة ولكنه يشك لان
 ما ذكره ويشير الى ان الابدان هو المعنى الاصلي للمشيئة وليس كذلك فان المشيئة مفسرة في اكثر الكتب بالارادة
 لا بالابجاد ومستعمل في القرآن والحديث وفي تركيب كلام الناس بمعنى الارادة دون الابدان وقال الله تعالى ولينظر
 ما يدون فذكر لمن يشاء ويدخل من يشاء في رحمة وقال عليه السلام ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد واطاى كلامه وانما قيل يقول شئت طلاقك لا يرى الاقناع جعل الذي هو بمعنى الوجود مصدراً واخذ منه
 الفعل لان المشيئة مصدر شئ بمعنى اراد فمذا الطريق يحتمل ان يكون المشي بمعنى الابدان وشئت بمعنى اوجدت فلان
 الابدان يحتمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى المنيته بخلاف الارادة فانها لا تحتمل معنى الابدان فلا يقع به الطلاق وان
 لان المنيته لم تصادف محلاً كما في قولك هو بطلانك واجبت طلاقك ونسب المبدأ لوقال لما شئ الطلاق
 ينوي به الطلاق فقامت شئت فهي طالق وان لم يكن له عية لا تطلق ولو قال لما يريد الطلاق او اهوى الطلاق
 فقامت قد فعلت كان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نوع شئ فلو قالت شئته لا يقع وبهذا لان المشيئة
 في صفات المخلوقين الزم من الارادة والهوى لغة الاتري ان المشيئة لا تتركب من غير العقل وقد تذكر

الارادة قال السيد تعالى فوجبا فيها جدا يريد ان يقتضف فاقاسه وليس الى الجدار ارادة وفيه اهل وقال الا تبارك
 في الذي قالوه من الفرق بين الارادة والمشية ضعيف لان من اهل اللغة كالجوري وصاحب الديوان وغيرهم لم
 يفرقوا بينهما قال الجوري في الصحاح في كتاب الالف المهمزة المشية هي الارادة وقال في باب الدال الارادة هي المشية
 وكذا قال في الديوان وقد صرح اصحابنا في كتب الكلام ان الفرق عند اهل السنة بين الارادة والمشية وقولهم المشية
 ان المشية لا تذكر منافية الى غير العقل فيه نظر لان ابن السكيت انشد في الاصلاح يا مهابه عفا اذ اتى قربة
 لما شاد من الشعر المشية الما. وشعره ابو محمد بن الحسن بن عبد الله السيرة في الزيرج وبوشموه عند اهل اللغة وبناد
 الارادة الى الخي مجاز وكلامنا في الحقيقة والافس لم ان المشية لا تستعمل في مثل ذلك مجازا وقد فسر الارادة بتخصيص
 احد المقارين بالوجود فتكون هي ايضا مبنية على الوجود ثم يقع الطلاق بقوله شئت طلاقك بالاتفاق فينبغي ان
 يقع بقوله اردت طلاقك ايضا لانها مترادفان سواء في المعنى يؤيده ما ذكره في خلاصة الفتاوى بقوله وقال في المنتقى
 وفي القياس كل ذلك سواء انتهى والحاصل ان لا يقع كلامهم في الاصل قد ذكرناه هم وكذا اذا قالت
 شئت اذا اشار الى او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعدش اي وكذا لا يقع الطلاق ايضا في اتين العورتين قوله لامر
 لم يجز لغير قولها شئت اذ اخل الى الدار ونحوه مما ذكرنا ان البائن به شيئا علقه ش والزوج فوض اليها بمشيئة بل
 فبطل الامر من يداهم فلا يقع الطلاق به بل لا مرش لانها خالفت زوجها فيما فوض اليها من وان قالت قد شئت ان
 كان كذا الامر قد خفي طلقته ش يعني اذ علقته مشيتها بما راض بان قالت ان كان الي في الدار وهو في الدار يقع
 الطلاق هم لا تعليق بشرط كامن منجز ش يعني في الحال لا تعليق كقولها انت طالق ان كان السماء فوقنا فان قيل
 يرد على هذا علقته الرجل وقال ابو سبيد في ان فعل كذا هو اعلم انه فعل حيث لا يحكم بكفره فلو كان التعليق بشرط كان
 تحميها لكان كافر او اجيب بانه لا يرد لانه لا يكفر على ما روى عن محمد بن مقاتل الرازي انه يكفر فاطمة الاصل وليس سكتنا
 انه لا يكفر على ما روى عن ابن شجاع وعن ابى يوسف ايضا فتقول نعم لا يكفر لان الكفر انما يكون بتبديل الاعتقاد وهو
 بهذا الكلام لم يقصد بتبديل الاعتقاد بل قصد ان يصدق في مقابلة او نقول بذا وامثاله كناية عن العيين عن فاعيل
 عليها سخاميا عن كنفه المسلم ولو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا شئت او متى شئت او متى شئت ففوتت
 لم يكن رواش فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد فلك هم ولا يقتصر على المجلس ش بالاجماع حتى اذا قامت من المجلس
 او اخذت في عمل آخر او كلام آخر فلما ان تطلق نفسها واحدة لا غير ثم شرع في بيان كيفية الدعوى في هذه الصور المذكورة
 بقوله هم لا كلمته متى ومتى فلانها للوقت وهي عامته في الاوقات كلها ش اي كلمتها متى ومتى ما عامته فتمتع الاوقات

وكذا اذا قالت شئت
 ان شاء الى وشئت
 ان كان كذا لم يجز
 ما كان كذا لم يجز
 معاقلة ان يقع الطلاق
 ويطاع الامر ان قالت قد
 شئت من كذا لم يجز
 طلقك ان التعليق
 كما في الخبر ولو قال لها
 انت طالق اذا شئت
 او اذا شئت او متى شئت

او متى شئت قد كذا
 لم يكن رد ولا يقتصر
 على المجلس اكلية متى
 متى ما فلو بها للوقت
 وهي عامته في الاوقات كلها

كانه قال في اى وقت شئت
فلو يقصر على المجلس بالجماع
ولو لم يكن له ان يكره
ملكها الطلاق في الوقت
الذي شئت فلو لم يكن عليك قبل
المشيئة حتى يرتد بالزوج
تطلق نفسها الا واحدة
لا ينفذها الا ما دون
الافعال فملك للطلاق
في كل زمان كما انك تطلقها
بعد طلاقها كما انك اذا
اذا ما فوي متى سواها
وعند البيعة لا كان
يستعمل للشر كما يستعمل
لوقت لكن الامور سواها
فلو خرج بالشك وقت
ولو قال طالق كما شئت
فلما ان تطلق نفسها واحدة
فعل الحق تطلق نفسها ثانيا
لان كلمة طالق لا تفعل
لان التعليق يفرق بين المطلق والمطلق
حق لو قال طالق بعد رجوعها طلق
نفسها اية متى لا يملك
وكي لا تطلق نفسها بالطلاق
واحدة لانها توجب عموم الامور
لا عموم الاجتماع

كلها وليست لتعميم الفعل فلو لم يكن روادا لان الزوج فوض اليها الطلاق في اى وقت شئت
امى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس ش اعموم الوقت هم ولوروت الامر لم يكن روادا لان ملكها الطلاق في الوقت
الذي شئت فامى وقت شئت تطلق نفسها فمى فلو لم يكن عليك قبل المشيئة حتى يرتد بالزوج والى اطلاق نفسها الا
لانما ش لان كلمة متى هم نعم الزمان دون الاموال فملك للطلاق متى كان من اعموم متى في الزمان هم ولا
تطلقها بعد طلاق ش حاصلا لانك لا تطلق واحدة متى شئت لانك ان متى تعميم الوقت لا تعميم الفعل هم
واما كايه اذا اذ اذ انما متى سواها عند جاش اى عند ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة انه ان كانت تستعمل للشر
كما تستعمل للوقت لكن الامور سواها فلا يخرج الامر بالشك ش فان قلت يحمل على الشرط بها تصحيحا للرد قلت
انما يحمل على الشرط اذ اصدر الرد ممن وجب ان صدر عنه التعليق لان ارادة الشرط تخص بمن كان التعليق
منه الا من صدر الرد منه فلما لا يحمل على الشرط تصحيحا للرد فان قلت في قوله اذا شئت ومنه شئت ليشي
ان لا يبقى لها المشيئة بعد القيام عن المجلس واذا انقطع المجلس بقوله لا شئت لان المعنى اى ما مشيئة واحدة
منه لا يبقى لها المشيئة مرة اخرى بعد قوله شئت حوة كما في قوله ان شئت فان قلت طالق فطالق لا شئت قيل في
جوابه الثابت بها مشيئة واحدة في حق الحث لان الحث تعليق باسما ومشية واحدة لان اية تعليق بمعنى مشيئة
فكرة فان قول ان شئت يقتضيه مشيئة فالمراد بهذه المشيئة والنكرة في النفي نعم وفي الاثبات تخص واذا كانت
والنكرة نعم في النفي فانما تيمم البرنى المشيئة ولم يوجد فبقى اليقين ثم قد مر قبل ش تني في فصل اضافته الطلاق
الزمان في قوله انت طالق اذ لم اطلاقك هم ولو قال لها انت طالق كما شئت فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد
واحدة متى تطلق نفسها ثانيا ش هذه من مسائل الجاهل الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في
رجل قال لامرأته انت طالق كما شئت قال لها ان تطلق نفسها وان قامت من مجلسها واخذت في عمل اخر
او كلام آخر واحدة بعد واحدة متى تطلق نفسها ثانيا هم لان كلمة كلما توجب تكرار الافعال ش والدليل عليه قوله
فعل كل تصبحت جلوه هم فلما كان كذلك لها مشيئة بعد شيئة الى ان تستوفى في الثلاث هم الا ان التعليق
ش اى غير ان التعليق وهو قوله انت طالق كما شئت هم تصرف الى الملك العام ش معنى في عصمة هم حتى
لوعادت اليه بعد رجوع آخر وطلقت نفسها لم يقع للشك ستحدث ش معنى متجدد وبعد الملك العام بالزوج الاول
هم وليس لها ش اى لهذه المرأة التي قال لها زوجها انت طالق كما شئت هم ان تطلق نفسها ثانيا بكلمة واحدة
لانما ش اى لان كلمة كلما ش توجب عموم الافاوش اى فواذ افرز الاجل هم لا عموم الاجتماع ش اى لا توجب

عوم الاجتماع بان يطلق نفسها ثلثا بكلمة واحدة بان تقول طلقت نفسي ثلثا ثم فاذا كان شئ معنى كلمة كلامهم
 ان تقول طلقت نفسي ثلثا واراد بالجمع ان تقول طلقت وطلقت والاوّل صحيح ولو قال لها انت طالق
 حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشأش لان علق وقوع الطلاق في الحقيقة بالشروط لان حيث
 واين من الظروف المكانية ولا تعلق للطلاق بالمكان لان الواقع في مكان واقع في جميع الامكنة فيصير
 ذكر المكان لغوا فبقى الطلاق معلقا للشرط تشبها فلا يقع حتى تشأش كانه قال انت طالق ان شئت هم وان
 قامت من مجلسها فلا مشيئة لها شئ كما في قوله انت طالق ان شئت هم لان كلمة حيث واين من اسماء
 المكان شئ كلمة حيث للمكان اتفاقا وقال الاخفش وقد ترو للزمان ويلزم الاضافة الى الجملة اسمية
 كانت وفعليته وندرت اضافتها الى المفرد وان اتصلت بجاء الكافة ضمنته معنى الشرط وكلمة اين سوال
 عن المكان وان قلت اين زيد فانما تسال عن مكانه هم والطلاق لا تعلق له بالمكان فيلغو شئ اي يلغو
 ذكر حيث واين هم ويقي ذكر مطلق المشيئة شئ فانه قال انت طالق ان شئت هم فيقتصر على المجلس شئ كما
 قوله انت طالق ان شئت فان قلت اذ الفنى ذكر المكان فيبقى قوله انت طالق شئت فينبغي ان يقع
 الطلاق كما لو قال انت طالق وغلت الدار فانه يقع الطلاق الساعة فمن اين فيها معنى الشرط قلت
 قالوا ان حيث واين يعنيان ضربا من التاخير وعرف الشرط ايضا تفيدان ضربا من التاخير فيشتركان
 في معنى التاخير فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فان قلت اذ جعلنا مجازا عن اذ فلا يطل بالقيام عن المجلس
 فلم لم يجعل مجازا عن اذ انجب بان جعلنا مجازا عن ان اولى التخصص ما في معنى الشرط فكانت اصلا في الباء
 والاعتبار بالاصل اكون غيره بخلاف الزمان لان له تعلقا بشئ اي لان للطلاق تعلقا بالزمان لان
 الزمان يدخل في ماهية الفعل ليدل فعل الطلاق على الزمان حتى يقع في زمان ودون زمان شئ يعني يقع
 في زمان متقبل ودون زمان ملغى من فوجب اعتبار شئ اي اعتبار الزمان هم خصوصا شئ كما لو قال انت طالق
 فعندهم او عموما شئ كما لو قال انت طالق في وقت ثمت اعتبارا بالتميز بين اعتباره وعمله الفعل معنى وجب وان قال لها انت طالق
 كيف شئت طلقت تطليقة تلك الرجعة شئ قوله تلك الرجعة جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقصصت منه
 لقوله تطليقة وقوله هم معناه شئ اي معنى قول محمد لانه ذكر المسئلة في الجامع الصغير وقال طلقت تطليقة تلك الرجعة
 فيها هم قبل شبهة المرأة شئ اما اذا اشارت المرأة الواحدة اليك او الثلاث يقع ذلك اذا نواه الزوج

فاذا كان كذلك
 طلاقك لا يقع
 جملة وجمعا ولو قل
 لها انت طالق حيث
 شئت او اين شئت
 لم تطلق حتى تشأ
 وان قامت من مجلسها
 فلا مشيئة لها لان كلمة
 حيث واين من اسماء
 المكان والطلاق لا تعلق
 بالمكان فيلغو ويقي
 ذكر مطلق المشيئة
 يقتصر على المجلس شئ
 الزمان لان له تعلقا
 حتى يقع في زمان ودون
 زمان فوجب اعتبار
 خصوصاً وعموماً
 وان قال لها انت
 طالق كيف شئت
 طلقت تطليقة
 بملك الرجعة
 معناه قبل الشبهة

فان قالت قد شئت واحدة بالثقة او ثلثا وقال
للزوجه ذلك فثبت
كما قال لان عند ذلك
ثبت المطابقة بين
مشيتها و ارادته اما اذا
ارادت ثلثا والزوجه اراد
واحدة بالثقة او على القلب
فقم واحدة رجعية كانه
لغيرها لعدم الموافقة
فبقى ايقاع الزوج وان
المحضرة النية بغير مشيتها
فما قال لرجل على موجب
التخيير قال رضي الله عنه
قال في الاصل هذا قول
ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع
ما لم توفهم المرأة فتشأ
رجعية او بالثقة او ثلثا
وعلى هذا الطلاق العاق

وهو معنى قوله فان قالت قد شئت واحدة بالثقة او ثلثا وقال
للزوجه ذلك فثبت كما قال لان عند ذلك ثبت المطابقة بين
مشيتها و ارادته اما اذا ارادت ثلثا والزوجه اراد واحدة
بالثقة او على القلب فقم واحدة رجعية كانه لغيرها لعدم
الموافقة فبقى ايقاع الزوج وان المحضرة النية بغير مشيتها
فما قال لرجل على موجب التخيير قال رضي الله عنه قال في
الاصول هذا قول ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع ما لم توفهم
المرأة فتشأ رجعية او بالثقة او ثلثا وعلى هذا الطلاق العاق
وهو معنى قوله فان قالت قد شئت واحدة بالثقة او ثلثا وقال
للزوجه ذلك فثبت كما قال لان عند ذلك ثبت المطابقة بين
مشيتها و ارادته اما اذا ارادت ثلثا والزوجه اراد واحدة
بالثقة او على القلب فقم واحدة رجعية كانه لغيرها لعدم
الموافقة فبقى ايقاع الزوج وان المحضرة النية بغير مشيتها
فما قال لرجل على موجب التخيير قال رضي الله عنه قال في
الاصول هذا قول ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع ما لم توفهم
المرأة فتشأ رجعية او بالثقة او ثلثا وعلى هذا الطلاق العاق

بشرح

والامشية له وعندهما لا يعتق قبل المشقة وبه قال المشقة هم لها شئ اى لابي يوسف ومحمود انه فوض لطلقات
اليها على اى صفة شارت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيئة المولى اذ الم تعليق اصله لا يقع كيف شارت
لان الوصف لا يتحقق بدون الاصل هم ليكون لها المشقة في جميع الاحوال شئ يعنى سواء كان هم اعنى
قبل المدخول او بعده شئ وقد فسره بقوله اعنى قبل المدخول وبعده فلا يقع الطلاق بدون مشيئة عندهما
كما في قوله انت طالق ان شئت او كم شئت او حيث شئت او اين شئت هم وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ان كلمة كيف الاستيعاف شئ اى للسؤال عن وصف الشئ هم يقال كيف اسبغت شئ اى صحج ام بك شئ
وهو اسم يستعمل على وجهين احدهما ان يكون شئ ما نحو كيف تضع والثاني هو الغالب فيه ان يكون استغناء
حقيقة نحو كيف زيد او غير حقيقة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله فانه خرج منجى التحجب فان كان وضع كيف
لسؤال الحال لان الذات كان لوصف الطلاق في البيئونة العدة متعلقا بالمشيئة ودون اصله ولكن في
غير المدخول به لا مشيئة لها بعد وقوع اصل الطلاق لحصول البيئونة وفي المدخول به يقع ما شارت اذ اوقفت
نية الزوج الزوج واذا خالفت وقع الطلاق الاعجب هم والتواضع في وصفه شئ اى وصف الطلاق هم يستد
وجود اصله شئ اى اصل الطلاق لان الوصف قائم به هو وجود الطلاق بوقوعه شئ اى بوقوع الطلاق فان
ملك لما كان تنويعا في وصفه اى مشيئة فيجب ان يكون متقبلة في اثبات ما شارت بلانية الزوج كما
سائر التفويضات اجيب بان باكر اراى ذكره ان لها المشيئة في اثبات وصف البيئونة او الثلاث بلكية
الزوج وما ذكره في الكتاب قول الجصاص هم وان قال له انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت فعنها ما شارت
لاشائش اى لان كم وما هم متعلقان في العدة وقد فوض اليها اتى عدد وشارت شئ اما كم فانه كناية عن العدة ولا
على سبيل التبيين الا ترى الى قولهم كم درهما عندك وكم غلام ملكك في الاستغناء مية والخبرة فوقعت عامته
لا بهما ما كان لها ان تطلق ان شارت واحدة وان شارت ثنتين وان شارت ثلاثا هم فذا قامت المصلحة
بطل شئ اى لا يقع شئ لان هذا تملك والتمليكات تقتصر على المجلس فاذا وجب لبيل اعراض
من القيام عن المجلس ومن الاشتغال بعمل آت به حيث يقع المجلس طلقت مشيئة ولم يقع بعد
ذلك شئ بمشيئة هم وان دوت الامر كان رد الان هذا امر واحد شئ هذا احتراز عن كلما وقوله هم وهو خطاب في الحال
شئ احتراز عن اذ او متى يعنى اذ اتمليك في الحال لانه ليس في كلامه ذكر الوقت هم فاقضى جوابا في الحال شئ
لا يقال ان كم تستعمل في العدة والواحد ليس بعد فني ان يملك الواحد لا نقول ان الواحد اصل العدة

لها انه فوض التعلق
اليها على اى صفة
شارت فلا بد من
تعلق اصل الطلاق
بمشيئة المولى
المشيئة في جميع الاحوال
اعنى قبل المدخول وبعده
ولا يحنف في ان كلمة
كيف للاستيعاف شئ
كيف اسبغت شئ
في وصفه يستعمل في
واصله نحو المله بوسنة
انت طالق كم شئت
او ما شئت طلقت
نفسها ما شارت
لانها ليست متعلقة
للعدة فقد فوض
اليها اى عدد شارته
فان قامت من المجلس
بطل وان ردت
الامر كان رد الان هذا
امر واحد وهو خطاب
في الحال فيقتضى
الجواب في الحال

وان قال لها طلق
نفسك من ثلث
ما شئت فلها
ان تطلق نفسها
واحدة او اثنتين
ولا تطلق ثلثا
عند ابى حنيفة
وقال تطلق ثلثا
ان شئت لان كلمة
ما حكمت في التعمير
وكلمة من قد تستعمل
للتمييز فيجعل على
تمييز العنفس كما اذا
قال كل من طعاى
ما شئت او طلق من
نساءى من شئت
والتي حقيقة ان كل
للتبعين فيما للعموم
فيعمل بهما ونما استشهد
بذلك التبعين في الالة
الظهار الساعات والعموم
الصفة وهي الغيبة
حقى لو قال من شئت
كان على الخوف

وفي الفرق يستعمل في العدد الا ترى لو قيل كم معك استغنى الجواب عن الواحد فان قيل كلمة يستعمل للعدد وتستعمل
للموت كقوله تعالى ماومت حيا فوقع الشك في تفويض العدد فلا ثبت العدد بالشك اجيب بان هذا اسطر من
بشك فلما لم عملنا بمعنى الوقت لا يطل بالقيام من المجلس ولو عملنا بمعنى العدد يطل فوقع الشك بكونه ما وراء
المجلس فلا ثبت بالشك ثم رجعنا بجانب العدد باصل آخر وهو ان التفويض بمعنى التملك والتملكات تقتصر على المجلس
وانما يكون لو كانت معمولا وبمعنى العدد لا بمعنى الوقت قال لا كل فيه نظر لان فيه معنى التعلق فيتم وقت
على ما وراء المجلس فيعارض جها الترجيح والجواب انه تملك فيه معنى التعلق والاول كالاسل فالترجيح به او
هم وان قال لها طلق نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلثا عند ابى حنيفة
رضي الله تعالى عنه وقالا تطلق ثلثا ان شئت لان كلمة ما حكمت في التعمير وكلمة من قد تستعمل للتعين ش اي للبيان كما في
قوله تعالى فاجنبوا الرجز من الاوثان وقد تكون اغير ما فاذا عرفت ذلك قد اجتمع في كلامه المحتمل والمحكم فعمل
المحتمل على المحكم كما هو الاصل وقال اصنف محمد الله تعالى هم فعمل على تمييز العنفس ش اي يحل بيان العموم لعموم
العنفس اي تمييز الطلاق من سائر الاشياء في التفويض او بوجوه كذا في البسوط هم كما اذا قال كل من طعاى مات
ش نعم الاذن هم او طلق من شئت ش فلان اطلق من شئت من نساء هم ولا ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان كلمة
من حقيقة للتعين ش فيه نظر لان من تأتي بمئة عشرة الغالب عليها ابتداء الغاية حتى اوعى جماعة ان سائرهما
راجعة اليهم والتعويض ش اي كلمة بالتعمير فعمل بهما ش لان الاصل ان يعمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل الجواز
وقال الا ترى لا يقال شئني على هذا ان لا تطلق نفسها واحدة لان الواحدة ليس فيها معنى العموم اصلا وبمعنى
حرف لاننا نقول لما ملكت اثنتين سلك الامر ملكك الواحدة ايضا وهذا ما لا يخفى في هذا المقام قلت سبق لهذا
غيره لان الاكل سال هذا واجاب بقوله بانه يتناول واحدة دلالة هم وفيما استشهد به ش هذا جواب عن قول
ابى يوسف محمد بن محمد بن ابي حنيفة ان قال كل من طعاى تفريره ان فيه قاصم الدليل على رادة المجاز وهو انه ترك
التبعين ش بدليل خارجي وهو قوله هم دلالة اظهار الساعات ش لان في العرف يراو بمثل هذا الكلام اظهار الساعات
والكرم وذلك بالعموم هم بالعموم اللغة وهي المشيئة ش لان النكرة اذا وصف بصفة عامة تعمم حتى لو قال من
ش يعني لو قال طلق من نساءى من شئت هم كان على الخلاف ش المذكورين ابى حنيفة وصاحبه ثم عنده ان
طلقت نفسها ثلثا لا يقع فروع لو قال لما انت طالق ثلثا الا ان تشاء واحدة فتشأت واحدة يقع واحدة
عند ابى يوسف وقال محمد لا يقع شئ ولو قال طلقها ان شاء الله وشئت او قال انت طالق لئن شاء الله وقلان او شئت

ما شاء المد و فلان لا يقع بالشبهة ولو قال ان شئت وشاء فلان يقع بمشيتها ولو قال ان شئت فامت طالق ان شئت او متى شئت او حين شئت فلهما مشيتان مشتملتان في الحال ومشيته في عموم الاحوال ولو قال لامرأتي ان شديهما فامتا طلقان فشارت احداهما وشار باطلاق احداهما لا يقع لعدم وجود الشرط ولو قال طلقا ثلثا فطلقا احدهما واحدة والاخرتين وقع الثلث ولو قال لما ان شئت فامت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهما بمشيته الاولى ان نوى الزوج والامتنع ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فامت شئت نصف واحدة لم يطلاق عند ابي يوسف ولو قالت طالقى وطلقتى وطلقتى فقال الزوج طلققت فحي ثلث ولو قالت طالقى طالقى بغيره او فطلق الزوج فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا ثلثا فثلثا وفي الاثر ان لا ينزح اختلافه في الرطل يملك امر امرأتين رجلين يشترط اجتماعهما على اطلاق قال الحسن والاذاعي والثوري والملك والشافعي والبخاري وابو عبيد قال زفر بن ربيعة واحد لهما به فان طلق احدهما ثلثا والاخرى واحدة يقع واحدة عندنا وبه قال احمد وابن راهويه واختاره عند مالك واصنع من المالكية وقال مالك لا يقع شيء وقال الزهري هي طالق والمد علم بالصواب +

باب الايمان في الطلاق أي هذا باب في بيان حكم الايمان في الطلاق ولما فرع من ذكر الطلاق بالتخيير بالصريح والكتاتيه شرع في ذكره بسبيل التعليق قدم التخيير لانه هو الاصل والتعليق مركب من ذكر الطلاق وحرث الشرط والمركب فرع المفرد ثم اليمين يقع على الحلف بالصدق حقيقة ويقع على التعليق مجاز لان اليمين لغة القوة قال الشافعي والمتاوير بالادوات نازلة ولا يمين على رفع المتاويره اي لا قوة واليمين في الطلاق عبارة عن تعليقه بامر يدل على معنى الشرط فونه الحقيقة شرط وجزاء سميا يميننا مجازا لما فيه من معنى التشبيه وانما قيل بامتنع التعليق في الشرط كالطلاق والعقاق والنظام الى المالك جائزة سواء كانت على الخصوص كما اذا قال لامرأتي اذا تزوجتك فامت طالق او على العموم كقول كل امرأة تزوجتها فامت طالق فان قلت سميت اليمين بانديها الزيادة القوة لان الانسان منقلب البال فربما لا ثبت على ما يقصده فيذكر اسم المد تعالى على وجهه او المنع فيقتوى بذلك على ما يريده فما معنى اليمين في ذكر الشرط والجزاء قلت وفيه من الحمد والمنع فسمى لذلك فانهم صاذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيبا لنكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فامت طالق او ل امرأة تزوجها فامت طالق شوبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر والزهري بن عمرو بن حزم وابو بكر بن عبد الرحمن وشریح والزهري وسعيد بن المسيب والنخعي والشافعي ومالك وسالم

باب الايمان في الطلاق
واذا اضاف الطلاق الى
النكاح وقع عقيبا لنكاح
مثل ان يقول لامرأة
ان تزوجتك فامت
طالق او كل امرأة
ان تزوجها فامت طالق

واذا اضافه الى شرط
وقر عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأة
ان دخلت الدار فانت
طالق وهذا بالاتفاق
لان الملك قائم في الحال
والظاهر بقاؤه الى
وقت جرح الشرط فيصير
يمينا او ايقاعا ولا يصح
اضافة الطلاق الا
ان يكون المحالف ملكا
او يضيفه الى ملك
لان الخراف لا بد ان يكون
ظاهرا

مثل سالم والقاسم وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والاسود وابي بكر بن عبد الرحمن وكحول فان ابكر بن
ابي شيبة يخرج عن ما دلا في مصنفه في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق او يوم اتر وجماع طالق قالوا
هو كما قال وفي لفظ يجوز ذلك عليه ص واذا اضافه ش اي اضاف الرجل الطلاق هم الى شرط وقع عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ش لان المعلق بالشرط كالمندرج عنه وجوبه لا يشترط
بالاتفاق ش احذر من المسئلة المتقدمة اعني قوله ان تزوجتك فانت طالق لان فيها خلاف الشافعي كما
قال لا تراه يجوز ان يكون احترانا عن المسئلة التي بعد هذه اعني قوله لا يثبت ان دخلت الدار فانت طالق
ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لان فيها خلاف ابن ابي ليلى فعنده تطلق هم لان الملك قائم في الحال ش
بذا جواب عما يقال سلمنا ان الطلاق يقع عقيب الشرط اذا كان الملك حينئذ قائما اما اذا زال فلا يثبت ان
يصح يمينه اصلا لاحتمال زوال الملك فاجاب بقوله لان الملك قائم في الحال لكونه متحققا في الحال هم والظاهر
بقاؤه الى وقت جرح الشرط لان الاصل في كل ثابت استمراره خصوصا النكاح الذي هو عقد العمر ومجرب واحتمال
الزوال لا يثبت اليه لانه ليس بناتشي عن الدليل فلم يصح تعليقه بالنظر الى تغير الملك ظاهرا وقع كلامه المعلق
يمينا على سلمنا لان التعليقات ليست باثبات في الحال عندنا وانما تنقلب اسبابا عند الشرط وعلى اصل الشافعي
ايقاعا لان التعليقات اسباب عنده في الحال والملك في الحال موجود وهم فيصح ش ان تعليقه على المسلمين
هم يمين ش اي من حيث انه يمين عندنا هم وايقاع ش اي اوصح من حيث الايقاع عنده وقال الكاكي مستدلا
لاصحاننا في هذه المسئلة ولما قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد صح سنده فلا يخرج
ذلك من العموم بما لا يثبت فان احادهم ضعيفة وقد ضعفنا ابن شبل لقاضي ابو بكر بن العريبي الاشجيلي
فقال ابو بكر احادهم ليس لها اصل في الصوة فلا تستغل بها ولما عمل بها مالك وربيعة والاوزاعي من اهل الحديث
انتهى قلت في الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وهذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد
صح سنده واعاده المصنف ايضا في باب الجرح بلفظ المعتوه عوض المجنون واخرج الترمذي عن عطاء بن عجلان
عن عكرمة بن خالد الخزومي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق
المعتوه المغلوب على عقله وقال هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان
ضعيف ذاهب الحديث هم ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون المحالف ملكا ش يعني الا اذا حلف في الملك
هم اي يضيفه ش اي ويضيف الطلاق هم الى ملك لان الخراف لا بد ان يكون ظاهرا ش اي ظاهر الوجود او غائبا

هم يكون من اى الجزاء هم متفقون اى بوقوع الجزاء فيما اذا كان المقصود منه المنع بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق فعلى تقدير الاقدام على دخول الدار يقع الطلاق لانه ما رفقنا وكما يتبين ان وقوعه سلقا لها فاما اذا كان
طالع بوجوب الشرطية يدخل على المنع كما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لها ان نخصت فانت
طالق يصح ان لا يكون فيما فائدة الميمن وهو المنع لما انما غير قادره على منع حيزها قيل باعتبار انما لم يلب
لانما لان الكلام في الكلمات لاني الافراد والتحلف في الافراد لا يفرق في غير نظر لان الكلام في ان يكون ثلثا
لافراد فاذا لم يشهدا لا يكون كليا انتهى قلت السؤال والجواب للكامل والنظر لا يترادى ولكن فيه نظر لا يخل على الاستدلال
هم فيتحقق معنى الميمن ش بالتصديق على قوله ليكون هم وبه القوة ش اى قوة خوف نزول الجزاء والخوف
انما يحصل بكون الجزاء غالبا لوجود عند الشرطهم والظهور ش اى ظهور الجزاء هم بانه يدين ش وبكون الخائف ما
او ضيفا الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك ش اى ضافة الطلاق الى سبب الملك وهو التزويج هم بمنزلة
الاضافة اليه ش اى الى الملك وذلك فيما اذا قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق
الى الملك لان الجزاء جزؤ من الوجوه وعند وجوه الشرطية هي قوله ان تزوجتك بمنزلة قوله ان ملكك بالتزويج
هم لانه ش اى لان الجزاء هم طاهر عند سبب ش اى منه سبب الملك هم قال قال لاجنبية ش هذا تفرع على ما تقدم
من الاصل اى اذا قال الرجل لامراة اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار ثم تطلق
لان الخائف ليس بملك وما انما انما الى الملك وسببه ولا يدين واما قوله ش يعني الخائف في هذه المسئلة لم يكن بالملك
ولا ضيفا الى الملك ولا يدين ما وجدته في قوله ان تزوجتك فانت طالق او دخلت الدار فانت طالق وقيل كان
ينبغي ان يقع الطلاق في هذه الصورة لان المطلق بالشرطية لا يترادى عند وجوده اذ يجب بان المطلق انما يكون كاجنبية
اذا صح التعليق ولم يصح في هذه الصورة لا يترادى في صحيح كلامه ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق لان
كلامه صحيح بدون تقدير التزويج ولا يخفى ذلك هم وانما الشرطية انما لم يقل بوجوب الشرط لان كلمة ان يجوز
وحده والباقي اسماء وكلمة هم ان ش وبوالاصل في باب الشرطية قوله على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر الاضافات
فانما تدخل على الاسم وليس فيه ظرفية وثلاثه معان اذ هى الاول معنى بمعنى نحو ان الصافون الا في غرور والثاني
ان تكون مخففة في التقدير نحو ان وجدنا اكثرهم لغاتين والثالث ان تكون زائدة نحو ان طلبا ميم هم او
ش اعلم ان اذا ترادى وجهين احدهما ان يكون للمناجاة مختص بالجملة الاسمية نحو خرجت فاذا زيد الاخر
يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرطية مختص بالجملة الفعلية ويكون الفعل بعد ما مضى كثيرا او مضارا دون

ليكون مخيفا فيتحقق معنى الميمن
وهو القوة والظهور بالحد
هذين والاضافة الى سبب
الملك بمنزلة الاضافة اليه
لاية طاهر عند سببه
فان قال لاجنبية ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تزوجها
فدخلت الدار لم تطلق لان
الخائف ليس بالملك ما انما
الى الملك وسببه ولا يدين
من واحد منهما
الفاظ الشرطية ان اذا

وقوع الطلاق هم هذه الالفاظ ش اى ان واذا الى اخرها هم ما يليها افعال ش يستلزم منها كلمة كل لانها ليست
 شرطاً حقيقة لان ما يليها اسم الشرط متعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل بالاسم
 الذى يليها مثل كل عبد اشتريته وكل امرأة تزوجها ولهذا لم يذكره الخاقاني في ادوات الشرط هم فيكون علامات على
 الحث ش اى فتكون الافعال علامات على الحث اى على الجزاء ثم كلمة ان حرف للشرط ش اى خالص
 الشرط هم لانه ش اى لان ان كان هم ليس فيها معنى الوقت ش لكونها اصلا في باب الشرط بدخولها على الفعل
 وفيه خطر فان قلت قد جاء وفولها على الاسم ايضا كقول تعالى وان احد من المشركين استجارك وقول تعالى
 ان امرءك فاسق ان يكون اصلا قلت الفعل فيه مظهر لغيره الظاهر تقديره ان استجارك احد ان بك
 امرء وانما حذف لئلا يترجم الجمع بين المفسر والمفسر وما واما ش اى ما وراء كلمة ان هم ملحق بها ش اى ان
 باعتبار تضمنها معنى ان هم وكلمة كل ليست شرطاً حقيقة لان ما يليها ش اى لان لى يليها هم اسم ش ولا يليها
 هم الشرط ما يتعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل ش اى للملازمة الفعل
 هم بالاسم الذى يليها مثل قولك كل عبد اشتريته فهو حرش وكذا اذا قال كل امرأة تزوجها فمطلق هم قال شر
 اى القدرى رحمه الله تعالى هم فنى هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انخلت اليمين ثم انتهت لانشاء ش اى لان هذه
 الالفاظ اى ان وما ذكرها هم غير متضمنة للعموم والتكرار لغة فوجود الفعل مرة تيمم الشرط والبقاء لليمين بدونه
 ش اى بدون الشرط وذلك لان اليمين متعلق بجزاء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوه مرة لعدم دلالة
 اللفظ على التكرار لا يتبع اليمين لاحكامهم الا فى كل ما فاما تقتضى عموم الافعال ش وفي بعض النسخ تعميم الافعال
 هم قال الله تعالى كلما نفخت جلودهم الاية ومن ضرورة التعميم التكرار ش بخلاف سائر الالفاظ الشرط فانها كل
 على جنس الفعل لا التكرار ونفس الفعل تنفذ في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة انخلت اليمين ولا يقع الجزاء
 اذا وجد الفعل ثانيا لا ارتفاع اليمين هم قال ش اى القدرى رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك
 اى بعد زوج آخر وتكرار الشرط ش اى الدخول هم لم يقع شى لان باستيفاء الطلقات لثلاث المملوكات
 في هذا النكاح لم يقرب الجزاء بقاء اليمين به وبالشرط ش اى بالجزاء وبالشرط لان اليمين ذكر شرط وجزاء
 وفي المتن عن ابن يوسف لوقال كلما تزوجت امرأة فمطلق فزوجها مرة طلقت ولو تزوجها ثانيا لا طلقت
 ولا يثبت في هذا مرتين كما في قوله المرأة التى تزوجها طالق قالماصل ان عند ابن يوسف ان كلما اذا طلقت
 على المعينة فوجب التكرار ونفى غير المعينة لا يقتضى استدلال على ذلك بما لو قال كلما اشتريته هذا الثوب

وهذه الالفاظ مما يليها انما
 فتكون علامات على الحث
 ثم كلمة ان حرف للشرط لانه
 ليس فيها معنى الوقت ما وراء
 ملحق بها وكلمة كل ليس
 شرطاً حقيقة لان ما يليها
 اسم الشرط ما يتعلق به الجزاء
 والاخرية متعلق بالافعال الا
 انخلت بالشرط متعلق بالفعل
 بالاسم الذى يليها مثل كل
 كل عبد اشتريته فهو حر
 قال فنى هذه الالفاظ اذا
 وجد الشرط انخلت اليمين
 اليمين لانها غير مقضية
 للعموم والتكرار لغة فوجود
 مرة تيمم الشرط والبقاء لليمين بدونه
 الا فى كل ما فاما تقتضى
 تعميم الافعال هم قال الله
 تعالى كلما نفخت جلودهم
 الاية ومن ضرورة التعميم
 التكرار ش بخلاف سائر
 الالفاظ الشرط فانها كل
 على جنس الفعل لا التكرار
 ونفس الفعل تنفذ في المرة
 الواحدة فاذا وجد الفعل
 مرة انخلت اليمين ولا يقع
 الجزاء اذا وجد الفعل
 ثانيا لا ارتفاع اليمين
 هم قال ش اى القدرى
 رحمه الله تعالى هم فان
 تزوجها بعد ذلك اى بعد
 زوج آخر وتكرار الشرط
 ش اى الدخول هم لم يقع
 شى لان باستيفاء
 الطلقات لثلاث المملوكات
 في هذا النكاح لم يقرب
 الجزاء بقاء اليمين به
 وبالشرط ش اى بالجزاء
 وبالشرط لان اليمين
 ذكر شرط وجزاء
 وفي المتن عن ابن
 يوسف لوقال كلما
 تزوجت امرأة فمطلق
 فزوجها مرة طلقت
 ولو تزوجها ثانيا لا
 طلقت ولا يثبت في
 هذا مرتين كما في
 قوله المرأة التى
 تزوجها طالق قالماصل
 ان عند ابن يوسف ان
 كلما اذا طلقت
 على المعينة فوجب
 التكرار ونفى غير
 المعينة لا يقتضى
 استدلال على ذلك
 بما لو قال كلما
 اشتريته هذا الثوب

وفيه خلاف في ذرية و غيره
 من هذا منشاء الله تعالى
 في ذلك على نفس التزوج
 بان قالوا لا يخلو من ذلك
 من ذلك في النكاح
 في كل مرة وان كان
 بعد زوج آخر لان الحق
 باعتبار ما يملك عليها
 من الطلاق بالتزوج
 وذلك غير محصور فانه
 ورواى الملك بعد اليمين
 لا يطلها لانه لم يوجد
 الشرط حتى يملكها لعلها
 في يمين ثم ان وجد
 استيط في ملكه فخلت
 اليمين وقم الطلاق لانه
 وجد الشرط والمحل
 قابل للجماع فيكون الجماع
 ولا يفي اليمين لما قلنا ان
 وجد في غير الملك اخذت
 اليمين بوجوب الشرط واليمين
 في عدم الاعدام المحلية
 خلفاني الشرط فاقول قول
 التزوج لان المدة البينة
 متممة بالاصل وهو علم
 ولانه منكر وقوع الطلاق
 الملك والمدة ان يملكها
 لا يخلو من جهتها فاقول قولها
 في حق نفسها

فمن صدقته في كذا به سكت به الدار على صدقة كذا يلزم لكل مرة ولو قال كلما اشترت ثوبا او كسبت دابة ففعل
 صدقة كذا لا يلزم به المصاهرة وكذا في غيره من هذه خلاف في زواج اي فيما اذا تزوجها بعد زوج آخر وتكرار الشرط
 خلاف في زواج من يقع الطلاق به ويؤثر على التخييل في مطلق التعيين عندنا خلافه وبه قال مالك والشافعي في الجملة
 وهو من صدقته ومن بعد ان شاء الله تعالى في كل مرة خلاف في زواج بعد ثوبه وان قال لها ان وضعت الدار لم تفسخ
 شيء من ذلك ففعلت شيء اى لفظة طهر على نفس التزوج بان قال كلما تزوجت امرأة ففى طالق بحيث بكل مرة
 شيء اى ارجوز ان شاء الله تعالى وان كان بعد زوج آخر في هذا وبه قال مالك والشافعي في الجملة
 فيما يتبادر اليك عينا من الطلاق بالتزوج شيء اى بسبب التزوج هم وذلك غير محصور شيء اى التزوج غير محصور
 فلا يكون الطلاق محصورا ايضا لان وجود السبب متكرر يقتضي وجود السبب متكررا بخلاف كلمة كل لانه لو يجب
 تعينه لا سيما بالافعال ثم قال شيء اى القدوري رحمه الله تعالى في حق والملك لليمين شيء اى زوال ملك الرجل عن
 عينه امراته بان طلقها باليمين بعد التزوج اى لا يطلها شيء اى لا يطل اليمين صورة قال لها ان وضعت الدار ففعلت
 طالق ثم اياها حتى اليمين ثم ان طهر بعد الشرط في شيء اى اليمين هم واليمين باق بقاء طهر شيء لان الثلاث
 لم توجد في شيء اى اليمين شيء اى كان في مدة الجماع طهر ثم ان وجد الشرط وهو دخول الدار في الملك شيء
 يعني بعد ان تزوجها ثانيا هم اشياء اليمين شيء لان لا بد من دليل على التكرار في وجود الشرط مرة انتهت اليمين بخلاف
 طهرية كل مرة ووقع الطلاق لان وجد الشرط والمحل قابل للجماع شيء اى المدة والملك فيما يوجد والجماع ووقع
 الطلاق من قبل الجماع ولا يفي اليمين في هذا ان كانت اليمين على التكرار على التكرار على التكرار شيء اى اشارة الى
 قوله في وجود العقل مرة قيم الشرط وان وجد شيء اى الشرط وهو دخول الدار في غير الملك شيء اى يعني بعد زوال ملك
 قبل التزوج ثانيا هم اشياء اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء من الطلاق من الاعدام المحلية شيء اى محل الطلاق
 لعدم الملك هم وان اختلفا في وجود الشرط شيء بان قال للزوج لم يوجد الشرط ولم يقع الطلاق وقالت الزوجة
 قد وجد الشرط ووقع الطلاق هم فالقول قول الزوج شيء لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يمسك بالاصل
 هم لان تقيم المدة البينة شيء على وجود الشرط لا ينفذ يكون القول قولها شيء اى لان الزوج هم يمسك
 بالاصل ويبرئ به وجود الشرط شيء لان لا ينفذ على ذلك كالمدة على يده اكرمالا هم دلالة شيء اى لان الزوج
 هم يمسك بتوقيع الطلاق وزوال ملك المرأة تدعيه شيء اى يوجب الطلاق فالقول قول الزوج الا اذا اقامت
 المرأة البينة هم وان كان الشرط لا ينفذ الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها شيء وبه قال الشافعي ومالك واحمد

بها

في ظاهره من جهة ثم اوضح الذي تابعه الامن بهما بقوله ثم مثل ان يقول ش اي الزوج هم ان حضرت فانت طالق
 وقلانه ش اي ضرتها هم فقلت حضرت طالت بي ولم تطلق قلانه وقوع الطلاق استحسان والقياس ان
 لا يقع ش اي الطلاق هم لانه ش اي لان الحيف هم مثل قلانه تصديق ش اي لمرأة هم كفي الدخول ش اي في دخول
 الدخول كما ان في ان يكون القول قول الزوج والايق الطلاق لانه ينكر وقوعه ثم كما بالاصل هم وجبة الاستحسان انما
 ائتمنت في حق نفسها ش لان النساء امينات بانها ما في ارجاسن مامورات بذلك بقوله تعالى والاعمال لمن ان
 كمنن باخلق الله في ارجاسن هم اولم يعلم ذلك الامن جهتها ش لانه لم يعلم الحيف الامنها هم فيقبل قولها ش
 في جهتها كما تقبل في حق العدة ش اي في القضاء هم وانثيان ش اي وكما قيل قولها في الغشيان واذا كانت
 انما الحيف حيث يجب الزوج من غشيانها وبوكانية عن الولي هم لكننا ش اي لكن المرأة هم شاهدة في حق ضرتها
 ش بوقوع الطلاق عليها هم بل هي متممة ش لانها ليست بائنة هم في حق ضرتها فاما يقبل قولها في جهتها ش لان
 شهادة المتهم مردودة وبها اذا كذبها الزوج اما تصدق ما يقع الطلاق على ضرتها ايضا قيل فيه بحث وهو ان
 لا تخلو من الحيف ومعدنه والحال شمول طلاقها وشمول عايد لانها ان كانت حافظة فعد بعد الشرط يقع طلاقها
 وان لم تحض لم يوجد البتة فلا يقع طلاق واحدة منها فاما ان يوجد المني في عشا دون من شافانه يستلزم كون
 الشيء موجودا معدونه حالة واحدة وهو محال واجيب بان الشرع اثبت بقوله حضرت في هذه العدة
 ومنين متعاقدين الاية والشهادة ورتب على ذلك علمين بسبب اتقنا سيما وليس ذلك بسبب ان الشرع
 فانه رتب على النكاح وهو امر واحد الحل للزوج واليه بته لغيره وفيه نظر لان الحل والجمعة لا يقتضي امة بها التوثيق
 والاثر لعدم بخلاف انهن فيه والجواب ان اقتضا الوجود والعدم انما هو بالنسبة الى الحيف بعينه وليس الكلام
 فيه لانه امر مخفي لا يطلع عليه وانما الكلام في الامر الدال عليه ويؤيد قولها حضرت وليس فيه اختلاف في مقتضى وجود
 وعدمه انتهى قلت هذا ذكره الاكمل ناقلا عن كلام السفناقي وبذا القبول كان كيتفي عنه بش منقوش بالان يقال
 الحيف امر مخفي لا يطلع عليه الا الله تعالى والمرأة هنا متممة والشرع رتب عليها الحكم بسبب التسمية ظاهر الحال
 وكذا ش اي كذا الحكم في ان القول قول المرأة في جهتها دون حق غيره هم لو قال ش الزوج لامرأة هم ان
 فانه يحل ان يعد بك الله في نازجه فانه طالق وعبدى حرفا لث اجب ش فاقول قولها في حق نفسها انطلق ولا
 يقبل في حق غيره فانه لا يعتق العبد اذ قال ش اي او قال الزوج لامرأة هم ان كنت تتجهين ش يجوز عيون العمد
 ويحرك ايضا لانه ليس ملازم في المصراع الذي في آخره فون الاعراب هم ناست طالق وهذه معك ش و اشار

مثل ان يقول ان حضرت
 فانت طالق وقلانه
 فقلت قد حضرت
 طلق هي والطلاق
 قلانه وقوع الطلاق
 استحسان القياس
 ان لا يقع لانه شرط فلا
 تصديق كفي في الزوج
 وجبة الاستحسان
 امينه في حق نفسها
 اذ لا يعلم ذلك الا من
 جهتها فيقبل قولها
 كما قيل في حق العدة
 والغشيان ولكنها
 شاهدة في حق ضرتها
 بل هي متممة فلا يقبل قولها
 في حقها ولكن ذلك
 لو قال ان كنت تتجهين
 ان يعذبك الله
 في نازجه فانت
 طالق وعبدى
 فقلت احبته او قال
 ان كنت تتجهين فانت
 طالق وهذه معك

فقلت احبك طلقت
هي ولو يتيقن العبد
ولا تطلق صاحبها
لما ينياد ولا يتيقن بكنها
لانها لشدة بعضها ايا
قد تجب التحليل منه
بالعذر وفي حقها
معلق اليك بالاحكام
وان انت كذبة ففي
شرع غيره بقي انه كره
عنه ان لا وهو المحبة
واذا قال لولا اني
فانته طالق فقلت
الدم لم يقع الطلاق
حتى يستمر ثلثة ايام
ما يقع طلاقه ولا يكون
حيضا فاذا تمت ثلثة
ايام حكنا بالطلاق
من حين ما يثبت له لا
عرف انه من الدم فكان
منه لا يثبت له قال لها
اذا حضت جففته فانت
ط لولا تطلق حتى يظهر
حيضا لان الحيضة بالها
هي الكاملة منها وهذا

بمنه الى خرتها وعبدى خرقا فقلت احبك طلقت سهش اي المرأة المناطبة هم لم يتيقن العبد
الطلاق صاحبها وهي خرتها اطلق عليها صاحبها باعتبار الظاهر وفي الحقيقة به عدم تمام لما ينشأ بالاشارة الى
تو لا يثبت في حق نفسها شاهدة في حق خرتها ولا يتيقن لكن بها لانها لشدة بعضها اياش اي زوجها وبعض
نحو الحب وعمل بمعنى الابعاض حيث ذكره مفعولا وهو قوله اياه اي لشدة ابعاض المرأة زوجها فوجب التحليل
منه ش اي من الزوج هم بالعباد ش اي بعدا بما ينجم لان الجبال قد يختر عذاب الآخرة على سميتها من يفضله
ان لم يتيقن بكنها هم في حقها ش اي وفي حق المرأة المناطبة هم ان تعلق الحكم بانها ش اي ان يفتح المنة يجوز ان
تكون زائدة كما في قوله تعالى فلما ان جاء البشير انما ان جاء اكرهته ويجوز ان تكون
مصدرة وان تكون منقصة من الثقيلة على ان يميز الشان فيما مستمر وان كانت
نازبة ش كلمته ان نزه بالكسر واصلا بما قبله هم ففي حق غير ما بقي الحكم على الامل ويوش اي ان
هم عدم المحبة ش ويقولنا قال الشان واحد منه ظاهره به وعنه ان كذبها لا يقع
ولو قال لولا اني كنت تحبيني قلبي فانت طالق فقلت احبك بقلبي او قال احبك واذا به الزوج طلقت عندها
وقال محمد ان فانت طالق فيما بينهما من الدم تعالى لا تطلق منه ولو قال لها ان حضت فانت طالق فقلت لدم
لا يقع الطلاق حتى تمت ثلثة ايام لان ما يقع دونها لا يكون حيضا ش لان ما دون ثلثة ايام لا يكون حيضا
فاذا تمت ثلثة ايام حكنا بالطلاق من حين ما حضت لانه ش اي لان الذي كانه عن الدم هم بالامدة او عرف
انه من الرحم فيكون حيضا بالابتداء ش اي من اول الامر فائدة تظهر في غير الموطوءة فانما لما رأت وما تزوج
بزوج آخر فاستمر بها الدم ثلثة ايام لان النكاح صحيحا ويظهر فيما اذا قال ان حضت فعبدى جرد المسك بالها
كان العبد من حين ات الدم ويظهر في حق الجارية من العبد وقيل يجب على المطلق ان يجب بقوله كانت مطلقة
من اول ثلثة ايام فواكل بعد الاستمرار ولا يقول يقع الطلاق لو هم منه لجال والاشارة به وعنه الشان في
لو انقضى يوم وليه يقع الطلاق وفيه وجه شهرة ان يتيقن من اول الرواية وبه قال محمد وقال ابن المنذر لا يعلم
احدا قال غير ذلك الا الكاين طاهر حيث قال فبنيته قبل الحيض ولو كانت حائضا لم يقع حتى تظهر ثم تحيض كذا
لو قال انما طلقته انت طالق او المهر لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر وبه قال الشافعي واخر ذكره في المنى هم ولو قال لها
ان حضت جففته فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضا لان الحيضة بالها هي الكاملة منها ش اي من الحيضة لان العلم
بالنتج للمرأة من الحيض لا يكون الا بكامله وكما له بانها به وانتهاه بالظهر ولما ش اي دلائل ان الحيضة بالها

بني الغني الكمال والدم الكمال من الحنفية هم كل عليش اي على الكمال هم ومن حديث الاشعري اي قوله عليه السلام
 لا قولاً الجاهلي حتى يضمن مملوك ولا الجاهلي حتى يتكبر بحقيقة رواه ابو داود في سننه عن شريك بن قيس بن ربيب
 عن ابي الدرداء عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك او طس لا قولاً
 مال حتى تضع الاخير تحت كل حتمين حنفية ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرطه مسلم واصل ابن العطار
 في كناية شريك وقال انه بدائن ويضمن نسا خطبه بالقتل وروى ابو الدرداء ايضا من حديث ربيع بن ثابت
 الانصاري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسل من يوم من مائة واليوم الاخران يقع عليه اربعة من
 حتى يتسبى بحقيقة وروى بن ابي شيبة في سننه من حديث علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان طلالا لم يمت حتى تضع والخال حتى تسبى بحقيقته انتهى والاباطس ابنه بلاد يوازن وهو وضع حرب فبينهم وكما كثر
 اي وكما الحنفية هم بانما ذكركم اي الاتواهم بالطهر لان اشي بقي بقدره ثم الهامة عن ابن ثابت لا تقطع
 عن عشرة بحقيقة الشرة وفيما دونها ثبت بالانكسار وفيما وقت معلومة فلما ثبت احد بالثبوت الاقطار
 كذا في المبسوط شيخ الاسلام ولما قالوا لو كان الطلاق في الاول يديعا ومن الثانية سبائك بقوله في الطهر بعد الحنفية ذكره
 القير تاشي هم واذا قال لما انت طالق اذا صحت يوما طوقت حين تنيب الشمس في اليوم الذي تصبر فيه لان اليوم
 اذا قرأ فعل مستدبر به بيمين الشرائع والصوم فعل متبرج بخلاف ما اذا قال صمتش يعني من غير زيادة عليه فانها
 اذا قرأه عت في الصوم يقع الطلاق بمجرد الشرائع لان لم يقر به بيمين الشرائع اي ان الزوج لم يقر بالصوم باليوم والراد
 من المعيار الوقت المثبت بعد الفعل حيث يطول بطوله وايضا يقصره ووقت الصوم معيار لا طرف بخلاف ان الساعات
 فان وقتها طرف لا معيار كما ذكر في النعول هو وقت وجوب الصوم بركن الشرائع وهو الاسماك عن المفطرات الشارح
 ركنه وهو العينة والطهارة من الحيض والنفاس هم ومن قال لأمارة اذا ولدت غدا فانك طالق فامدة ما اذا ولدت
 جارية فانك طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري ايها اول ش اي لم يعلم اي مولدين ولما اول الغلام هم لذكر
 لم يبلغ فانه بلغ صار شابا والجارية اسم لا شيء لم يبلغ وقته من الجارية غلاما هم لذكر في القضا المطلقة وفي التمسك والتمسك
 عن السوء والتبرج عن نظام ان الحرة لان ترك وطئ امرأة حبل ويطاخير من ان يطاخر امرأة مسربة عليه في لودعت
 عنده تطلعتين ش لا تزوج الا بعد زوج آخر احتيا طاكذا في المبسوط لا هم تطلعتين ش اي لزمه تطلعتين هم وانقضت
 الصبر ش بالولد الاخير هم لانسال ولدت الغلام اولاد طقت واحدة ونقضت عدتها لم يرفع الجارية ثم لا يقع اخري بالان
 على انقضائها واحدة ش والطلاق لا يقع مع انقضائها واحدة لانه حال الزوال والمزول لا يصل حال الزوال هم ولولدت

محل عليه في حديث
 الاستبراء كما لها
 بانها ايها وذلك
 بالطهر اذا قال انت
 طالق اذا صحت بها
 طلقت حين تدين
 في اليوم الذي تقسم
 لان اليوم اذا قولنا
 لفعل ممتد يرا دبه
 بها ايها لم يخطو
 فاذا قال بها اذا صحت
 لانها يقدر بها ثم قد
 وجب الصوم بركنه
 وشرطه ومن قال لا
 اذا ولدت غلاما فانك
 طالق ولعدا واذا ولدت
 جارية فانك طالق فثنتين
 فولدت غلاما وجارية
 ولا يدري ايها اول النية
 في القضا المطلقة وفي
 التمسك تطلعتين
 وانقضت عدتها لانها
 فولدت الغلام الاول فعد
 واحدة ونقضت عدتها
 بوضع الجارية ثم لا يقع
 اخري بها لان حالها
 ولولدت

التجارية اولاً وقت تطلقه فان
وانقضت عدتها بوضع الغلام
ثم لا يقع شيء آخر بما ذكرناه
حال لا انقضاء فاذا في حال يقع
واحدة وفي حال يقع ثلث فلا
يقع الثانية بالشك والاحتمال
والاولى لا تخفى بالثنتين تنزها
واحتياطاً والعدة منقضية
بغير ما بينا وان قال لها ان
كلمت ابا عبد الله يوسف فانت
طالق ثلثاً ثم طلقها واحداً فانت
وانقضت عدتها فكلمت
للمهر ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف
فهي طالق ثلثاً مع الواحد اولى
وقال فرد لا يقع وهذا على وجه
اما ان وجب الشرطان للملك
فيقع الطلاق وهذا ظاهر اذ وجب
في غير الملك فلا يقع او وجب الاول
في الملك والثاني في غير الملك
فلا يقع ايضا لان الجراء لا ينزل
غير الملك فلا يقع او وجب الاول في
غير الملك والثاني في الملك وهي
مسئلة الكتاب بخلافه فانه اعتبار
الاول والثاني اذ هما في حكم الطوق
كشيء واحد لانا ان صحة الكلام بما
المكتمل الا ان الملك يشترط
حالة التعليق ليصير الجراء
الوجود لا يستصحب الحال
ففيهم اليقين

المباينة والوقت تطلقه فان
صفاً في حال يقع واحد وفي حال يقع ثلثاً
ان ياخذ الزوج اوان ياخذ العاصي او ياخذ المنقضي
اقوال لا تراهي ويجوز ان يقال بناءً على ما سلكنا من
لما بينا في ما لنا لو دللت الغلام او ايقنت عدتها بوضع الجارية ولو وضعت الجارية او ايقنت عدتها بوضع الغلام
لان الحامل عدتها بوضع الحمل بالنسبة هم واذ قال ان كلمت ابا عبد الله يوسف فانت طالق ثلثاً ثم
طلقها فانت وانقضت عدتها فكلمت ابا عبد الله يوسف فانت طالق ثلثاً مع الواحد اولى
اي الطاعة الاولى التي تجزى بعد التطبيق هم وقال زفر لا يقع هذه ش اي هذه المسئلة هم على وجوده ش الاولى هي قوله
هم اما ان وجب الشرطان في الملك فيقع الطلاق وهذا ظاهر ش اي وقوع الطلاق ظاهر لوجود الشرطين في الملك وبهذا
الاعلاف فيه والثانية هي قوله هم او وجب ش اي الشرطان هم في غير الملك فلا يقع ش اي الشرطان الاول هم في الملك الثاني
ش اي وجب الشرطان في صف غير الملك فلا يقع ش اي الطلاق ايضا لان الجراء لا ينزل في غير الملك
ش لانه غير نزل وفيها خلاف ابن ابي ليلى ذكره في المسئلة والراجح وبه توابعهم او وجب الاول ش اي الشرطان الاول
هم في غير الملك والثاني ش اي وجب الشرطان الثاني هم في الملك وهي مسئلة الكتاب بخلافه فانه اعتبار
اي لوجوده مع تعالى هم اعتبار الاول والثاني ش اي اعتبار الوصف الاول بالوصف الثاني كذا في تفسيره والراجح
قال بيان ان الوصف الثاني لو وجب في غير الملك لا ينزل الجراء فكله اذا وجب الاول في غير الملك ينزل الجراء
لان كلام احد ما بعد الشرط الكلام آخره في احد ما يشترط الملك فكله في الآخر وقال تراجم الشريعة قوله اعتبار الاول والثاني
يعني ان الملك مشروط بوقوع الطلاق عند وجود الشرطان الثاني فكله عند وجود الشرطان الاول هم او وجب ش اي الشرطان
هم في حكم الطلاق كشيء واحد ش من حيث انه لا يقع الا بجماع ولنا ان صحة الكلام بالبلية المكتمل ش اي صحة هذا الكلام الذي
هو الميراث بالبلية المكتمل وهو كونه عاملاً بالجماع وبه فائدتان فيكون صحة الكلام قائمة به وحمله الذمة فاذا كان كذلك كان
ينبغي ان لا يشترط الملك وقت التعليق فاجاب عن ذلك بقوله هم الا ان الملك يشترط حاله التعليق ليصير الجراء
نسباً لوجوده استصحب الحال ش لان استصحاب الحال عبارة عن ابقار ما كان على ما كان لعدم الدليل للنزول فاذا كان
الملك باقياً عند وجود الشرطان نظر الى الاستصحاب ينزل الجراء عنده غالباً لان الاصل في كل ثابت وقامته ان كان
يستعمل الملك الزوال حينئذ فاذا كان كذلك فهم فيهم لهن ش لان الجراء الذي هو غالب الوجود وتحقيقه حينئذ فيهم

وهو القوة هم وعند تمام الشرط اي شرط بقا للملك ينعقد بطلان الشرط لغيره لان لا ينزل الا في الملك من
ولا ينزل في غير الملك وفيما بين ذلك الحاشي اي بين مائة التعليق وتمام الشرط حال بقا اليمين فيستنفذ
عن قيام الملك اذ بقاوه ش اي بقا اليمين هم بمجدة وبه لا يمتدش اي ذمة الحالف وانما ذكر الضمير الرابع لانه
اليمين وان كانت مؤنثة على ما وليد التعليق لان تعليق الطلاق والعناق بين عند انقضاءهم وان قال لها ش اي
وان قال بل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فخطبها فثنتين وتزوجها رجل آخر فدخل بها ثم عادت الى
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس ش به قال عطاء وشريح وانحى وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود ومعنى الله تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وش وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند هاشم اي عند ابني حنيفة وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول بثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق ويضمن من بعدل شارس الله تعالى ش اي في انفس
ما تحمل به المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال رجل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها
انت طالق ثلاثا فترجعت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في الجديد على المنصوص وماكنا واحمد قال ابن المنذر جمع كل من ينقض عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قولهم يقع الثلاث لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان الثلاث للملك
فيما لم يملك طلاقا مطلقا موز كانت مملوكة في المال واستحثة في المال هم وذلك لاطلاق اللفظ ش واللفظ المطلق
لاننا ناول المقيد لانه منه محكمه وقهقبي احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش فاذا
وجد العمل يقع الجواز والدليل على انه لم يعرف الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة الهدم فله انصرف الى الملك قائم
يوقع ما بقي وكل لو قال كلمتا تزوجك فانت طالق ثلاثا فترجعت وبها بعد زوج آخر فتبقى اليمين وبذلك ولو قال لمعبده
ان دخلت الدار فانت حرة فاعده ثم اشراه ودخل الدار يتحقق فلو تقيده الجواز بهذا الملك لما حقق ولما لو قال ان
دخلت الدار فانت على كذا ش اي ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فيكون مقابله عنها وكيف يبطل تعليق التخيير
لان ما صافه التخيير طلاق وما صافه التعليق ما يسميه طلاقا ثم لان الجزاء طلاقات بهذا الملك بدلالة الحال هم لاننا
اي لان طلاقات هذا الملك هم في المانع اذا انظرهم ما يحدث ش وكل ما كان مانعا من جبر الشرط وحالما عليه

وعند تمام الشرط ينزل الجبر لهم
لا ينعقد لان لا ينزل الا في الملك وفيما
بين ذلك الحال حال بقا اليمين
فيستنفذ عن قيام الملك اذ بقاوه ش
وهو الذمة وان قال لها ش اي
الدار فانت طالق ثلاثا فخطبها فثنتين
وتزوجها رجل آخر فدخل بها ثم عادت الى
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابني حنيفة
وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس ش به قال عطاء وشريح وانحى وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود ومعنى الله تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وش وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند هاشم اي عند ابني حنيفة وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول بثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق ويضمن من بعدل شارس الله تعالى ش اي في انفس
ما تحمل به المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال رجل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها
انت طالق ثلاثا فترجعت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في الجديد على المنصوص وماكنا واحمد قال ابن المنذر جمع كل من ينقض عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قولهم يقع الثلاث لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان الثلاث للملك
فيما لم يملك طلاقا مطلقا موز كانت مملوكة في المال واستحثة في المال هم وذلك لاطلاق اللفظ ش واللفظ المطلق
لاننا ناول المقيد لانه منه محكمه وقهقبي احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش فاذا
وجد العمل يقع الجواز والدليل على انه لم يعرف الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة الهدم فله انصرف الى الملك قائم
يوقع ما بقي وكل لو قال كلمتا تزوجك فانت طالق ثلاثا فترجعت وبها بعد زوج آخر فتبقى اليمين وبذلك ولو قال لمعبده
ان دخلت الدار فانت حرة فاعده ثم اشراه ودخل الدار يتحقق فلو تقيده الجواز بهذا الملك لما حقق ولما لو قال ان
دخلت الدار فانت على كذا ش اي ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فيكون مقابله عنها وكيف يبطل تعليق التخيير
لان ما صافه التخيير طلاق وما صافه التعليق ما يسميه طلاقا ثم لان الجزاء طلاقات بهذا الملك بدلالة الحال هم لاننا
اي لان طلاقات هذا الملك هم في المانع اذا انظرهم ما يحدث ش وكل ما كان مانعا من جبر الشرط وحالما عليه

فمن الجواهر التي لا ينفك عنها كل شيء ومنها عقد النكاح فيكون الجواهر هذا الملك هم وإذا كان الجواهر ما ذكرناه من وجه قوله
 ان طلاق هذا الملك الى آخره وقد فات شئ اى والمحال ان الجواهر قد فاتت تنبيه الثلاث المبطل للمحلية شئ معنى
 لا يبقى محال للطلاق هم فلا يبقى اليقين شئ لان بغوات محل الجواهر مبطل اليقين لغوات محل الشرط بان قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق ثم جعلت الدار بيتا لا يبقى اليقين فهذا مثله فان قلت ان هذا اليقين لو انحصر في المنع والحل لم يصح
 ان يقال ان حضرت فانت طالق لانه لا يتصور نية من ولا حل لكون اليقين عارضا سماويا قلت اجيب بان الاعتبار
 للغالب اشأنع دون النادر وفيه نظر لان السؤال لم يخص في صورة اليقين حتى يكون نادرا وانما هو في الوجه كالحجة
 والكرامة والبورع وغيره والصواب ان يقال ان الشرط في مثل ذلك هو اخبارا عن ذلك المحل والمنع فيه يتصور
 هم بخلاف ما اذا بانها شئ يتعلق بقول وقد فات تنبيه الثلاث اى فوات الجواهر وتنبيه الثلاث المبطل للمحلية بخلاف
 ما اذا بانها بطلانها بطلانها بطلانها لان الجواهر باق بقاء محل شئ اى كل الجواهر ولذا اذا عادت اليه بعد زواج آخر
 عادت بطلاقات ثلاث عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ورجى مسئلة المدم لان في صورة الابانة طلاقه او طلاقته من قبل
 المحل للملك والدليل على بقاء الملك ان الزوج الاول تزوجها بما تحليل زوج آخر والجواب عن مسئلة المدم ان
 اليقين بقيت بقاء الجواهر لان اليقين لا ينقسم على الجواهر كما لا ينقسم على الشرط ولما بقيت اليقين بالملكية صا كان
 قائل عند الدخول انت طالق ثلاثا وهو يكافئ الثلاث فيقع وعن مسئلة العبد ان تطبيق عقده انما لا يبطل اليقين بالبيع
 لان محلية العقد لم تبطل بالبيع وقد كان محلا للعقد بصفة الرق والرق باق بعد البيع حتى اذا اعتقه لا يبقى اليقين
 لغوات المحل وعن مسئلة الظهار ان محل انطمار لم يفت بتنجيز الطلاقات الثلاث لان حرمة الظهار غير الطلاق
 لان الاول متناهيته بالنكاح والثانية بالزوج الاخر ما لا يصير مظاهرا بعد التطلعات الثلاث لان الظهار
 تشبيه المحلية بالحرمة ولا يتحقق ذلك الابانة زوج هم ولو قال لامرأة اذاجا معك فانت طالق ثلاثا فاجابها فلما
 اذنتي انما ان طلاق ثلاثا ببيت ساعته عليه المهرش اى المعقود وهو مهر المثل هم وان اخرجه ثم اوحيش من الايلاج وهو
 هم وجب عليه المهر وكذا شئ اى وكذا لا يجب المهر باللبث والملك هم اذا قال لامرأة اذاجا معك فانت حرة وعن
 ابى يوسف انه اوجب المهر في الفصل الاول ايضا شئ وهو ما لا يثبت ساعته بعد الدخول هم لوجود الجاه بالدمام عليه
 شئ اى على اللبث وسعناه انه جعل الدوام على اللبث بعد الدخول بمنزلة الدخول الابتدائي هم الا انه لا يجب عليه المهر
 للاتجاه شئ اى للاتجاه الايلاج المحال من اللبث الزوام من حيث المقصود وهو قضاء الشهوة فكان الجاه واحدا من
 وجهه واوله غير موجب للمهر فمقط المهر وجب العقر لان الوطى المهر لا يخلو من عقر او حبل على هذا الخلاف اذا قال

واليقين تنعقد منهم او المحل
 واذا كان الجواهر ما ذكرناه
 وقد فات تنبيه الثلاث
 المبطل للمحلية فلو بقي اليقين
 بخلاف ما اذا بانها كان
 الجواهر باق بقاء محل شئ
 قال لا ينفك اذا اجتمع
 فانت طالق ثلاثا فانت طالق
 فلو كان المحل طلاق
 فلو كان ثلث سعة
 لا يجب عليه المهر وانما
 كره اذ دخل وجب عليه المهر
 وكذا اذا قل لا منه اذا
 جازم على فانت حرة
 وعن ابى يوسف لا يثبت
 اوجب للمهر في الفصل
 الاول ايضا لوجود
 الجاه بالدمام عليه
 لا يجب عليه
 العقر للاتحاد

لتنوير عليه
السلام من
حلف
بطلوق
او عناق
وقال
الحق شاء الله
معالى
متصلا
به لا حلف
عليه

المسئلة في الفصل المتقدم لانها ليست باستثناء بل هي تعليل وارجب بان التعليل بمشيئة الله تعالى شيئا قويا بالاشتمال
بمنع حكم صد الكلام عما كان قبل الاستثناء بحيث لا يتوقف وجوده على وجود الشرط فكذا حكم صد الكلام بمنع اصله في التعليل
بمشيئة الله تعالى ولا يتوقف على وجود الشرط فلهذه المناسبة ذكر التعليل بالمشيئة في فصل الاستثناء قوله متصلا مسببا
على انه منتهى المعنى محذوف اي قوله متصلا والمراد بان الاتصال ان لا يقطع قوله في شأن الله تعالى قبل قوله انت طالق
بكلام آخر ادسكوت واما الفصل في انقطاع التمس فلا عورة به لعدم مكان التمزع منه ولو اتى بحرف الاستثناء بحيث لا يسمع ليقع
الاستثناء صحيحا وبما اختيار الكرخي لان السماع ليس بشرط صحة الكلام ولهذا يصح استثناء الاسم وان لم يسمع هذا ايضا
وعلى شرط الاتصال بمجرور العلام وهو قول الائمة الاربعة ومنهم من جواز الاستثناء والم لم يقيم من المجلس فيه قال الحسن البصري
وطاوس وعن ابن عباس جوازه الى مدة سنته وعنه جوازه ابد او قال سعيد بن جبير بعد اربعة اشهر وقال قتادة بعدتين
وقال احمد له الاستثناء مادام في ذلك الامر ولو جرى على لسان انشاء المدين غير قصد لايق طلاقه لان الاستثناء حقيقة
وهو صريح في باب الصريح لا يقتضي الى النية كقوله انت طالق ومطلقة وطلاقك وفيه خلاف الشافعية قوله لم يقطع الطلاق وبه
قال طائفة من ابيهم النخعي والحكم والشافعي واسحاق وابو عبيد واليوثور وهو قول عطاء وحامد والزهري واشعبي وحامد وعبد الرزاق
وسعيد بن المسيب والاذاعي وعثمان بن النخعي وبه قال النظمية وابو سليمان وقال لك وكل قول وقادة وغيره قال صاحبنا لا
عليه وبه قال الشعبي وابن ابي ليلى واسحاق وابو عبيد وقال لك الاستثناء في الطلاق والعتاق والمصدقة ويعتبه العيين والزند
وعند احمد لا يرفع الطلاق خاصته ويرفع العتاق والايمان ثم اختلفوا في عمله اي في عمل الاستثناء فقال ابو يوسف البطلان به
قال بعض اصحابنا شافعي وقال محمد بن علي وبه قال بعض اصحاب الشافعي ويظهر من الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال الشافعية
تعالى انت طالق فعند ابي يوسف انه لا يبطل الكلام سواء قدم او اخر بحرف الفاء او غيره وعند محمد يقطع لانه للتعليل فاذا قدم
ولم يذكر حرف الجاء لم يقطع نعم الطلاق بلا شرط كذا في الجامع الكبير لقاضي خان وذكر في الفتاوى الصغرى النخعي على قول
ابي يوسف وذكر في الايضاح الاختلاف على العكس ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع
يقع الاستثناء بل يكون مينا قال ابو يوسف ومحمد يكون مينا حتى لو قال لما ان حلفت ليطلاقك فعندي حرثم قال لما انت
طالق لئن شاء الله بحيث في مينة عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون مينا ولا يثبت ولا يقع الطلاق وكذا العتاق لو قال لعبد
ان حلفت بعتك فانك حرثم قال انت طالق لئن شاء الله تعالى هم لقوله عليه السلام من حلف بطلاق لو عتاق وقال الشافعية
متصلا به فلا حلف عليه اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وبه الحديث بهذا اللفظ غريب روى اصحاب السنن الاربعة من
حديث ابي اسحق عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف من قدام

من شأنه اعدامه لانه بمنزلة الاستنشاء والبوليوسف يقول انه شرط ولمذا قال في الفتاوى الصغرى انت طالق انما
 السد فوسين عند ابى يوسف حتى لو قال لامرأة ان طلقك فانت طالق ثم قال لماتت طالق انما يشاء الله
 سينت عند ابى يوسف وعند محمد لا يكون بينا حتى لا يثبت به عندهم قال كذا الواتش وفي بعض النسخ وكذا انما
 وليس فيه لفظ قال وهو مخطوف على قوله لم يقع في اول الفعل يعني اذا ماتت المرأة بعد قوله انت طالق ثم قبل قوله انما يشاء الله
 ش اي لا يقع الطلاق ثم لان بالاستثنا خرج الكلام من ان يكون يجلبش فاذا بطل الايجاب بطل الحكم والموت
 ينافي للموجب ش جواب عن سوال المقتدي به ان يقال لموت ينافي قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد موتها
 فينبغي ان يكون منافيا للاستثنا وهو لم يطل فوقع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافي للموجب وهو قوله انت طالق ثم
 وولج لم يطل ش وهو الاستثنا ومعنى قوله ان يشاء الله لان الموجب يستدعي العمل لمذا لو قال لامرأة انت طالق وانه
 كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان الموت ينافي المحمية والاستثنا لم يطل انه يستدعي صحة الايجاب الذي يقوم بالزوج
 والموت يلازمه في الابطال ثم بخلاف ما اذا مات الزوج لانه لا يتصل به الاستثنا ش اي بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله
 ان يشاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المنع وهو الاستثنا باول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثنا بقوله قبل ذلك اني
 اطلق لمراتي وتشتي ثم لو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال لثنتين ش اي وان قال انت
 طالق ثلاثا لثنتين ثم طلقت واحدة ش وفي ذكر المثلثين اشارة الى التسهيل والكثير سواء خلافا للفرق فانه لا يجوز الاكثر
 ويدعى انه لم يحكم به العرب في الغاية ذهب النجاة من كل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز واختلفوا في جواز
 النصف وتبعه احمد فيها ونصب بعض المالكية الى هذا ايضا وفي المبدل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الفرع انه
 لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل وصوابه من الكل وفي الاسيحي روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو المصوب
 وزعموا ان العرب لم يوجب في كلامه لم على عشرة الا تسعة ولم يحكم به ولا يصح استثناء الكل من الكل وفكر ابن طلق في مختصره
 المعروف بالمعدل قولين في جواز استثناء الكل من الكل وقال لا موصى مع بعض الملل استثناء العقد ولا يقال له على ما
 الا عشرة الا خمسة وذكر ابو بكر بن المنابلة ان لا استثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلاثا الا واحدة وقع ثلاثا
 وهذا بطل لو قال انت طالق اربع الا ثلاثا صح الاستثنا ويقع واحدة وفي المحيط لو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين
 ان نوى استثناء الاولى والاخرة لا يصح لانه يشتمل على ثلثات وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية
 صح ويقع ثمان وكذا عند عدم النية خلافا لفرع احمد وفي الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد لو قال انت
 طالق ثنتين وثنتين الا ثلاثا يقع الثلاث لانه نوى الاستثنا والكل ولو قال ثلاثا الا فصا يقع ثمان عند ابى يوسف وعند محمد

قال وكذا اذا ماتت
 قبل قوله ان شاء الله
 لان بالاستثنا خرج
 الكلام من ان يكون
 يجلبش للموت
 ينافي للموجب دون
 الابطال بخلاف
 ما اذا مات الزوج
 لانه لم يتصل به
 بالاستثنا وان قال
 انت طالق ثلاثا
 فانت ثنتين
 قال انت طالق ثلاثا
 الا ثنتين طلقت

يقع الثلاث وبقاها لك والشافعي واحد ولو قال انت طالق واحدة ونصف الا واحدة ونصفا يقع ثنتان عند ابي يوسف
وهو رواية عن محمد وعنه يفتح واحدة وفي الذخيرة قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة بطل الاستناء ووقع
الثلاث عند ابي حنيفة وعند جابري ثنتان وعن ابي يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة
الثلثا بطل الاستناء ولو قال انت طالق ثنتين واحدة وواحدة وثلثين الا ثنتين فحي ثلثا ولو قال انت طالق ثلثا
وثلثين الا واحدة يقع ثنتان ويصير تشبيها الواحدة الواحدة من الثنتين ولو قال ثنتين واربعا الا يقع الثلاث
ذكره القدوري وفي المنتقى قال انت طالق ثلثا وثلثا الا اربعاً فحي ثلثا عند ابي حنيفة ويروى عن محمد ويصير قوله
وثلثا ثانيا لغيره فاصلا وقال ابو يوسف تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالق عشر الا اربعاً الا
يقع واحدة ولو قال انت طالق عشر الا اربعاً الا تسعا يقع واحدة ولو قال الا ثمانيا يقع ثنتان ولو قال لا سبعا
يقع الثلاث ولو قال هذه طالق وهذه طالق الا هذه كان للاستناء باطلا ولو قال انت طالق خمساً الا واحدة يقع
الثلاث وفي وجه الحنابلة يقع ثنتان هم والاصل ان الاستناء حكم بالاصل بعد التيناش بعض التنازل المشكك وسكون
النون وهم اسم معنى الاستناء ومعناه ان صدر الكلام بعد الاستناء يصير عبارة عما وراء الاستناء يدل عليه
قوله تعالى فليتب فيه الف سنة الخمسين عاما معناه لبيت فيهم مائة وخمسين عاما هو الصحيح شاحته زعموا
البعض انه اخراج وفيه معنى المعارضة وهو صفة الاصول ومعناه ش اي معنى التناهي انه تكلم بالمتشني منه
او لا فرق بين قول القائل اطلاق على درهم وبين قوله عشرة الا تسعة فيصح استناء بعض من الجملة لا كبقية التكلم
بالبعض بعده لا يصح استناء الكل من الكل لانه لا يتبقى بعده شيء يصير تشكيكاً وصارفاً للفظ اليه ش الضميمة بعده
يرجع الى استناء الكل في يرجع الى شيء وكذا في اليه وبذلك اذا قال لامرأة انت طالق ثلثا ثلثا تطلق ثلثا
بطلان الاستناء وقال شمس الأمت السرخسي في مبسوطه وعن بعض شائخنا ان استناء الكل مجع وان الرجوع عن الطلاق
باطل وليس كذلك لانه يطل استناء الكل من الوصية مع ان الوصية تشمل الرجوع وذكر المصنف في زيادته اذا استثنى
الكل من الكل لا يصح اذا كان ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استناء الكل من الكل
من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي الا يصح الاستناء بل يطلق كلهن ولو قال كل نسائي طالق
الا زيب وعمرة وكبرة وسلمي لا تطلق واحدة منهن وان كان به استناء لكل من كل وبذلك ان الاستناء تصرف
لفظ فيصح فيها مع فيه اللفظ كلما استثنى الجزء عن الكل صح انقطاعه انما يتبقى طلاق الاستناء تبع الحكم الشرعي لما هم
في قوله انت طالق عشر الا تسعا لانه لا يزيد على الثلاث مشرعا وهو الصحيح بلا خلاف هم ناصب شر اي الاستناء

ولا يملك الاستناء
تكملة لاصل جسد
التباين والاختلاف
الله تكلم بالمتشني منه
الا كقول ابن قول القائل
لفلانة على درهمين
قوله عشر الا تسعة
فيهم استناء البعض
من الجملة لانه يمتنى
التكلم ببعض
بعض ولا يملك
استناء الكل من
الكل لانه لا يبقى
بعد شيء يصير
منه ما به صوابا
لللفظ اليه
واضا يصح الاستناء

هم اذا كان موصولا بهش اي بالاستثناء هم لما ذكرنا من قبل ش اي في قوله انت طالق انشاء الله يعني كما يصح
قوله انشاء الله المتصلا لا يصح قوله انت طالق الا واحدة وقوله الاثنتين المتصلا هم اذا ثبت هذه في الفصل الاول
ش اراد به استثناء الواحدة من الثلاث هم متى منتهى اي متى من استثنى منه هم ثنتان فيقعان وفي الثاني ش اي متى من
الثاني اراد به استثناء اثنتين من الثلاث هم واحدة فيقع واحد ولو قال الا ثلاثا يقع الثلاث ش يعني اذا قال انت
انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث هم لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء ش لعدم بقا شيء بعد الاستثناء بغير
عبارة عنه والله اعلم

باب طلاق المريض اي في باب بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان
طلاق المريض لان المرض عارض الاصل وعدمه المرض معنى يزول بجلوه في بدن الحي اعتدال لطباعه هم واذا طلق
الرجل امراته في مرض موته طلاقا بانها ماتت وهي في العدة وترثه ش اي وترثه المرأة زوجها المطلق مية اشهر
هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قوله الاول انه لا يقع طلاقه وغواه ابن حزم
عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاقه وترثه بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وابن سعو والي بن كعب و
رضي الله تعالى عنهم وبه قال لمخيرة النخعي وابن سيرين وعروة واشعبي ومشرح ديبعية بن ابي عبد الرحمن وطاوس والاوزاعي
وابن شبرمة والليث بن جهم بن بيان الثوري ومحمد بن ابي سليمان الحارث الكوفي الثالث ترثه المات متزوج زوجها آخره
انقضت ميتها وهو قول بن ابي الليلى واحمد واسحاق وابي عبيد الله وترثه وان تزوجت عشرة ارجل وبه قال مالك
والليث في رواية عنه وذكره ابن رشد في الفوائد بالتحاشي ترثه وبه قال الحسن البصري والساوس بن مسعود
من من آخره لا ترثه عندنا وقال ابن عمر والشوك والاوزاعي ومن من آخره واحد واسحاق ترثه ان مات قبل انقضاء عدتها مية
عنهم ابن حزم في المجلد السابع ترثه وبه قال الشافعي والاوزاعي وابن الزبير الشافعي ترثه
عدتها الى عدة الوفاة ما تمسك وبه قال الشعبي التام تسعة ايام بعد الايام من ثلاث ميسر ايام اربعة اشهر عند ابي حنيفة
ومحمد العاشر ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول ابن واسحاق وابو عبيد الله الثاني عشر لو خيرها فطلقت نفسها ثلاثا
او اختلعت منها او حلفت بطلاقها على دخولها الدار وهو صحيح عند الحنفية مرض عند الدخول او قال وهو صحيح ان قدمه غلام
فانت طالق ثلاثا فقدم وهو مرض طلقت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر سبب الصداق لها
كما ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال جابر بن زيد والاوزاعي عشرة لا ترثه اصلا قبل الدخول وبعده وهو قول لظاهره
وابن ثور واختاره ابن المنذر وفي الاثرات وهو الجدي لا شافعي وفي القديم الزوج فار والميراث فيه ثلاثة اقوال الاول

اذا كان موصولا به
كما ذكرنا
من قبل اذا
ثبت من ثقتي الفصل
الاول المستثنى منه
ثنتان فيقعان
وفي الثالث
واحدة فيقع
واحدة ولو قال
الا ثلاثا يقع الثلاث
لانه استثناء الكل
من الكل
فلم يصح الاستثناء
والله اعلم
باب
طلاق
المريض
اذا طلق الرجل امراته
في مرض موته
طلاقا بانها
ماتت وفي العدة
وترثه وان
مات بعد
انقضاء العدة
لا ميراث لها

الاول

مثل قولنا والثاني مثل قولنا حدثنا الثالث مثل قولنا لك ابداهم وقال الثاني لا تترث في الوجهين ش اي قبل العدة
 ولبعد ما وفي شرح الاقطع والثاني ما قال حدثنا الثالث في الوجهين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انها
 تترث ما لم تزوج بزواج اخر وان لم تنقض العدة وهو قول مالك الاخر انها تترث وان تزوجت بزواج اخر وهو قول
 ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض ش اي بعارض الطلاق البائن هم وبسبب ش اي الزوجية
 هي سبب الميراث هم ولهذا اشيعنا قوله لان الزوجية بطلت بهذا العارض هم لانه فيما اقامت ش لان الميراث
 قد زال فلا ثبت الحكم بالسبب هم ولنا ان الزوجية سبب ميراثها في مرض حية والزواج قصد البطلان ش اي بطلان
 ارشاهم فيه وعليه قصده ش اي يريد على الزوج قصده وبو قصد البطلان لانه هم بتأخير علة ش اي عمل الطلاق
 هم الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنما ش اي الاكل في الضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث
 هم وقد امكن ش جواب عما يقال ان كان سبب تأخير العمل دفع الضرر عنها وجبان يستوي في ذلك المبرطوة وغيره
 وما قبل انقضاء العدة وابعد ما قاجاب بقوله وقد امكن دفع الضرر وتقديره انما يصح توريثها من اهلها امكن تأخير عمل الطلاق
 ليكون السبب هو النكاح قاسما وقد امكن ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يمتد في حق بعض الثما
 ش من حرمة التزويج وحرمة الخروج والبر وزوجته نكاح الاخت ونكاح اربعة سواء هم فجاز ان يمتد في حق اربعة
 منه ش دفعا للضرر عنما هم بخلاف ما بعد انقضاء العدة لانه لا امكان ش اي لا امكان التأخير عمل الطلاق لعدم
 بقا النكاح اصلا هم والزوجية في هذه الحالة ش هذا جواب عن قوله ولهذا لا يرثها اذا ماتت اي الزوجية فيها
 اذا كان الزوج مريضا مرض الموت هم لم يمت بسبب الارث عنها ش لانه لم يتعلق حقها بها لكونها مريضة هم فبطل
 في حقها ش قال السفناني في بطلان النصب لانه جواب النفي وقال لاكمل وقال بعض الشافعين بالرفع لا غير وكل منها
 وجه خلا قوله لا غير فانه لا وجه له انتهى قلت اراد بقوله بعض الشافعين الاترازي فانه قال في شرحه فقوله بطل
 في حقها بالرفع لا غير اي في بطلان الزوجية بالطلاق البائن في حق الرجل حقيقة وحكما فلا يرثها اذا ماتت لبطلان
 الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترثه المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق البائن حقيقة
 بطلت باقية في حقها دفعا للضرر عنها لانه قصد البطلان حتما ولا يجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه حقيقة
 المفروض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببا ارث الزوج عنها لبطلت ولكنها ليست بسبب فاذ لم تبطل الزوجية
 بسبب ان يرثها ولا يقول به احدنا نحن ولا الشافعي والذي وقع في بعض الشروح بنصب الامم هو انتمى قلت انما
 جميع السفناني في حال بطلان النصب لا وجه له انتهى والذي قاله الاكمل هو الوجه فافهم خصوصاً اذا نفي ش اي

وقال الشافعي لا يرث
 في الوجهين لان الزوج
 قد بطلت بطل العارض
 وهي السبب لهذا
 الاثر ثم لا اذ امتدت
 ولنا ان الزوجية سبب
 الميراث في مرض حية
 والزوج قصد البطلان
 فيرد عليه قصده
 بالسبب علة في نفي
 انقضاء العدة دفعا
 للضرر عنما وقد امكن
 لان النكاح في العدة
 يمتد في حق بعض الثما
 في حق بعض الثما
 ارشاهم عنما بخلاف
 ما بعد انقضاء
 لانه لا امكان والزوج
 في هذه الحالة ليست
 بسبب الارث عنها
 فبطل في حقها
 خصوصاً اذا نفي

لا سيما ان الزوج اذ ارضى بجرانه من لا يث حيث اقدم على الطلاق واعلم ان اصحابنا استدلوا في هذا الباب بالمثل
والمثل صاحب البداية لم يذكر شيئا من النقل فنقول باجماع الصحابة على توريث امرأة القاربانية ان عبد الرحمن بن
عوف رضي الله عنه طلق امرأته تافرا في مرض موته فورشما عثمان رضي الله تعالى عنه ولم يذكر عليه حديث الصحابة رضي
تعالى عنهم فحل الاجماع فان قلت لانهم الاجماع لانه روي عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه في حديث
حماض انه قال لو كان الامر لي لما ورثتها قلت اجيب بانه قد صح عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه انه قال في الكلام
في وقت امارته بعد سبق الاجماع والخلاف المتأخر لا يرفع الاجماع السابق ولكن سلمنا انه قاله وقت توريث تافرا
ما ورثها عثمان وجه الاستحسان طرأ ونقول كانت تافرا سالت الطلاق فاعتقد ابن الزبير ان سوالها يقطع الارث
وبه نقول لكن عثمان انما ورثها عند وجود سوال الطلاق فعند بعده ولي انتهى وفي السروحي ذبا بوا عن قول ابن الزبير
في خلافة لو كنت انما اقل توريثها ان لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي الحديث وكان الاجماع قد انعقد على ذلك
وخلافة بعد وقوع الاجماع من الصحابة لا يقدح فيه لاننا نعرض للمعصية بشرط الصحة والاجماع او خلافة لتوريثه بعد سوالها
وقد روي ذلك لعلي عثمان كان يرى ان ذلك لا يقطع ارثها وفي الجواب والحمل في رواية كان توريث عثمان بعد
انقضاء العدة وروي بشام عن ابي مسلم عن ابيه انه كان بعد العدة وروى عنه ابو عمر انه كان في العدة وقال بن حزم
وعمر بن ابي شبيب لكن ثبت من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي ليلى انه سأل عبد الله بن الزبير قال قال طلق
عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه نبت الاصبع الكلبية فبها ثم مات في العدة فورشما عثمان رواه عنه الحجاج
بن المنهال وسعيد بن منصور وقد انفقا على ان توريثها كان في العدة وهو قول الجهم وكحل قول من قال انه ورثها
بعد انقضاء العدة مع صحة انه كان تافرا في النكاح صرحه وانقضاء العدة وكان موته قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله
فلم يثبت الا بغير حتى مات وتماضيهم التام والتمتة من فوق وتخفيف الميم وكسر الصاد المعجمة وفي آخره اذ ثبت عمر بن
الشرية السلية قال ابو عمرو بن النخشا الساعرة بنت عمرو بن الشريد رباح بن ثعلبة بن جفاف بن امرأ القيس بن زينة
بن سليم قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم مع قوما فاسلمت فذكره وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ميتا
بها وبعده شعرا فكانت تنشره وهو يقول في يابها من يومى بيده عليه السلام واجمع اهل العلم بالشعر انه لم يكن بداهة
قبلها ولا بعدا اشعر منها وقالوا اسم النساء تافرا وكانت حضرت حبيب القادسية ومعاوية بن اربعة رجال استشهد
الاربعة فيها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطي النخشا الارزاق اولادها الاربعة لكل واحد اثني درهم حتى قبض رضي الله
تعالى عنه وفي السروحي ورث عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما قضى توريثها قال فمن كتاب الله وروي عنه

انه قال وزدت من كتابي لمدى ما قصدت الظاهر وحصل كما بالصالح عن ربع سهمها ثمانون الفا وذكر بعض أهل الحديث انها كانت ثمانية وذكر عبد المنعم في الاميين ان ورثته كانوا يقطعون سائل لذهب بالقوس فيقسمونها ومن الدليل في هذا الباب ما روي عن ابي بصير النخعي انه قال جاء عروة الباقى الى شيخ من عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فحضر منس فانطلق المريض امرأة ثلاثه ورثته اذ مات وهي في العدة وعن الشعبي ان لم يهنئ نبت عيني به جص كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فارقمها بعد احوص فجارت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فارقمها بعد احوص فجلت بذلك فقال فركما حتى اذا شرف على الموت فارقمها فوفاهما منه وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة الفارث ثم اعلم ان الذي ذكره صاحب الهداية مع الخلاف فيه انه اذا كان طلاق المريض بانكها اذا اصرح به اما اذا كان حيا فبالاولى ان ترث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان ينبغي ان الارث ايضا في البائن قلت زمن مرض الموت زمن تعلق حق الوارث بما لم يورث ولم يمتح من التبرع بما زاد على الثلث فبقي النكاح في حق الارث فان قلت يمنع النكاح اصلا ولذا ينبغي جيب عليه الحد اذا وطئها ولا ترث اذا كان الطلاق برضاها وكذلك اذا كان الطلاق قيل له نول وكذا الارث اذ مات بعد انقضاء العدة وكذا الارث اذا برأ ثم مات وهي في العدة قلت اجيب ان وجوب الحد باعتبار ارتفاع الحمل لم يدل على ارتفاع النكاح اصلا بل هو قائم من وجوب هذا لا يجوز للعدو ان يتزوج بزوج آخر وان الطلاق برضاها يطل حتما والاقراء منه وان الطلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب العدة فلم يكن ابقاء النكاح حكما وان انقضاء العدة يكتفي بها من التزوج بزوج آخر فوجب المنافي للنكاح الاول فلم يملك قاسما حكما وان في البراءة لم يكن حتما متعلقا بما لم يزوج زمان الطلاق ولم يوجد قصد ابطال الحق وان موت المرأة لا يبي الزوجية في حقه لا حقيقة ولا حكما وفي مختصر الكافي وان كانت المرأة امية او يهودية او نصرانية فابانها في مرض بغير امرها ثم عثقت لاسه وسلمت الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لانه لم يكن فاراس من ميراثها يوم طلق لانه لم يتعلق حتما بالام وان طلقها ثلاثا بامرناش اى قالت له طلقني ثلاثا فطلقها ثلاثا فطلقات في مرض موته او قال لها اختارى شئ اى او خبراني في مرض موته ثم فاختارت نفسها شئ اى قالت اخترت نفسي ثم او اخلعت منه شئ اى او اخلعت المرأة من الزوج ثم مات شئ اى الزوج والحال انها في العدة ويصح قوله وهي في العدة لم ترثه شئ جواب السائل ثلاث اى لم ترث الزوج ثم لانها نصبت بابطال حتما ولا يغير شئ اى ما خير على الطلاق في بطلان امرها اى انقضاء حتما لم يفسد شئ وقدر نصبت سقوطه ونفي المحيط لوجوب الفرقه من قبلها في مرضه لم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حتما ولو جارت الفرقه منها في مرضها وشرا

وان طلقها

ملکشاہ امرہاورد

بہا اختاری

فاختار

نفسها وخلقها

شروعات وھی

في العدد

پرتھ لانا

رضیت

بإبطالها

والتلخيص

وان قالت طلق للرجعة فطلقها
ثلاثا وثلاثه لان الطلاق الرجعي كمثل
النكاح فلم تكن بسواها راضية
يطلون حقها وان قال بها في حق
موتها كنت طلقته ثلاثا صحي
وانقصت عن ذلك فصح حكمه
اخر لها بدين اداوى لها بوضعية
فلمها الاقل من ذلك ومن الميراث
في قولهم جميعا على قول زفر
فان لها جميع ما اوصى ما اوصى
لان الميراث لما بطل بسواها
نزول المائد من صحة الاقرار
والوصية وعقب قولها في المسئلة
لاولى انهما لما انفلا قاعله
الطلاق وانقضاء العدة صل
اجنبية عنه حتى جاز لان يترجم
اختما فالقدمت للتمتع كما في
انتهى قبل شهادته لها ويجوز
ومن الزكوة فيهما بخلاف
للمسئلة الثانية

الزوج قبل ينبغي ان يرثا لاننا جعلنا قيام العدة كقيام النكاح في حقها ولا عدة بينهما عند موتها فلم يبق النكاح كما بعد
العدة قيل في جوابه لما صارت محجورة عن بطلان حقها نصيبا النكاح في حق الارث دفعا للضرر عنه اوده والاقتصاد ابطال
حقه كما حكمنا في شغل الارث بمرأته وادانته وكذا لو حصلت العدة بسبب الحب والعدة وخيار البلوغ والعتق
في مرضه لا يرث لرضاها بالبطلان لان كانت مضطرة لان سبب لاضرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن جائزا في العدة
وفي الجابح لو طارقة في مرضها في خيار العتق والبلوغ ورثها الزوج لانها جازت من قبلها ولما لم يكن طلاقا
وفي النيايح محل هذا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا ورثته لان لطلاق الرجعي
لا يزيل النكاح فلم تكن بسواها راضية بالبطلان حتماش والسؤال مصدر سأل الشيء وهو اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول متر وك اى بسوال لمرة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسوال تذكير الضمير المضاف اليه وهو من
اضافة المصدر المضاف الى المفعول والفاعل متر وكل اى بسوال الطلاق الرجعي كذا قدره الاترازي والتقدير
على هذا الوجه بسوال لمرة اياه الطلاق الرجعي م وان قال لها ش اى وان قال لرجل لامرأته في مرضها
قد كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمت ش اى لمرة صدقت زوجها بذلك لاسيما لها ان
بالنكاح كالنكاح بالبنية ثم اقولها بدين ش بان قال لها في ذمتي كذا وكذا ادرها مثلا م اداوى لها بوضعية
ش من تركته م فلها الاقل من ذلك ش اى من المقربة والوصية م ومن الميراث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا الميراث بوضيته واقتراره لها ش يعني لها جميع ما اقر لها واوصى لها سواء كان اقل من الميراث
او اكثر م وان طلقها ثلاثا في مرضه بامرأته بان قالت لطلقني وهو مرض فطلقها ثلاثا ثم اقولها بدين اداوى
لها بوضيته فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اى في قول ابي حنيفة وصاحبيه وفي الجابح محل هذا
قول ابي حنيفة ومحمد م الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى به وما اقر لان الميراث لما بطل بسواها زال المانع من
الاقرار والوصية ش ولا ميراث لها لاننا اسقطه بسواها م عقيب قولها ش اى قول ابي يوسف ومحمد في المسئلة
ش اى فيما اذا قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمت م انما ش اى لزوجة
م لما تمسوا قاعلى الطلاق ش اى على وقوعه وانقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة م صارت بنيتها
عنه ش اى عن الزوج م على لان تزوجتها بعد التمتع ش اى على انقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة م ان
ش اى ان الشان م تقبل شهادته لها ويجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صارا كقراره لسائر الجانبا
وكذا اوصية عدم التمتع اخذها الاجام م بخلاف المسئلة الثانية ش اى ما اذا طلقها ثلاثا في مرضه لم

لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم بدراعي ديل التهمة ولهذا يدل على الكفر والقراية ولا عدا في المسئلة الاولى ولا في حنفية ولا في المسلتين ان التهمة قائمة بسبب التواضع من الاث لمرة قد تمت الطلاق لينفتح باب الاقرار والوصية عليها ش اي على المرأة وموتعلق بقوله لينفتح فيها ش اي على امرئ واحد من الزوجان قد توافعا من التواضع وموعبة عن وضع شخصين اي على امرئ واحد وكذا الموانعة هم على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليبر الزوج بما له زيادة ش اي لابل الزيادة هم على سببها وبه التهمة في الزيادة فردناها ش اي الزيادة هم ولا تهم في قدر الميراث فصيرناه ش اي قدر الميراث هم ولا الموانعة بماوة ش جواب من سلة اي بما يانه ان الموانعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزوج والشهادة فلا تهم في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار بتمته الاث لا يمتنع في حق الاث لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الاث دون غيره وفي الذخيرة الابن يكره الى الال فان كان حال خصوته وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال بركان محسب ش وفي اكثر نسخ اقول محسب في الجامع الصغير ومكان محسب في البيان ان علم الغرض غير محسب في المرض بل قال كل شئ يقرب الى السلاك غالباً فهو في معنى مرض الموت هم وفي صف القتال ش اي وكان في صف القتال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثاً لم تره ش اي لم تره المرأة زوجها وان كان ش اي لذي في صف القتال هم قد بارز جلاش من المباشرة في الحرب وعلى خروج من الصف لطلب القتال هم او قد مرش على صفة المجهول اي او قدم الرجل هم ليقبل في قصاص ش كلمة في سببها ش اي لابل قصاص هو قول تعالى فذلكم الذي تقتني فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في برة اي على برة هم او جبر ش اي وقدم لابل هم بسبب الزنا هم ثلثاً ان مات في ذاك الوجه وقتل ش اي وقتل بسبب اخرون في ذكرا لا فرق بين ما اذ لمات بذلك بسبب فرس صاحب لاش بسبب المرنل وقتل بانظار الرواية عن ابي حنيفة وهو المذكور في مختصر الكافي والمبسوط والشان قال شمس الامنة اخشى في سببه كالتيس بن ايان يقول لاسيكت لما لان مرض الموت يكون سبباً للموت وللمات بسبب آخر علنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت يحصل بالمرض السبب الآخر يكون متمماً ولا منافاة فيثبت الفرقة من مرض الموت ش اي اصل ثبوت حكم الفرقة بانها ش اي اول الباب هم ان امرأة الفارث ثلثاً ش لاقباسا كما يلود قال الشافعي لان سبب لاه انتما الشكل بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدو الالسبب بل الاتساع ان هو وانفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه ففصلنا هم وانما ثبت

لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم بدراعي ديل التهمة ولهذا يدل على الكفر والقراية ولا عدا في المسئلة الاولى ولا في حنفية ولا في المسلتين ان التهمة قائمة بسبب التواضع من الاث لمرة قد تمت الطلاق لينفتح باب الاقرار والوصية عليها ش اي على المرأة وموتعلق بقوله لينفتح فيها ش اي على امرئ واحد من الزوجان قد توافعا من التواضع وموعبة عن وضع شخصين اي على امرئ واحد وكذا الموانعة هم على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليبر الزوج بما له زيادة ش اي لابل الزيادة هم على سببها وبه التهمة في الزيادة فردناها ش اي الزيادة هم ولا تهم في قدر الميراث فصيرناه ش اي قدر الميراث هم ولا الموانعة بماوة ش جواب من سلة اي بما يانه ان الموانعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزوج والشهادة فلا تهم في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار بتمته الاث لا يمتنع في حق الاث لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الاث دون غيره وفي الذخيرة الابن يكره الى الال فان كان حال خصوته وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال بركان محسب ش وفي اكثر نسخ اقول محسب في الجامع الصغير ومكان محسب في البيان ان علم الغرض غير محسب في المرض بل قال كل شئ يقرب الى السلاك غالباً فهو في معنى مرض الموت هم وفي صف القتال ش اي وكان في صف القتال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثاً لم تره ش اي لم تره المرأة زوجها وان كان ش اي لذي في صف القتال هم قد بارز جلاش من المباشرة في الحرب وعلى خروج من الصف لطلب القتال هم او قد مرش على صفة المجهول اي او قدم الرجل هم ليقبل في قصاص ش كلمة في سببها ش اي لابل قصاص هو قول تعالى فذلكم الذي تقتني فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في برة اي على برة هم او جبر ش اي وقدم لابل هم بسبب الزنا هم ثلثاً ان مات في ذاك الوجه وقتل ش اي وقتل بسبب اخرون في ذكرا لا فرق بين ما اذ لمات بذلك بسبب فرس صاحب لاش بسبب المرنل وقتل بانظار الرواية عن ابي حنيفة وهو المذكور في مختصر الكافي والمبسوط والشان قال شمس الامنة اخشى في سببه كالتيس بن ايان يقول لاسيكت لما لان مرض الموت يكون سبباً للموت وللمات بسبب آخر علنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت يحصل بالمرض السبب الآخر يكون متمماً ولا منافاة فيثبت الفرقة من مرض الموت ش اي اصل ثبوت حكم الفرقة بانها ش اي اول الباب هم ان امرأة الفارث ثلثاً ش لاقباسا كما يلود قال الشافعي لان سبب لاه انتما الشكل بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدو الالسبب بل الاتساع ان هو وانفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه ففصلنا هم وانما ثبت

حكم الفرائض بتعلق حقهما
بماله وانما يتعلق بهما في حقه
الموت فلو كانا كذا اكل حصة
الفرائض وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كقوله
لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم
بما هو في معنى الفرائض توجه
الموت الغالب ما يكون
الغالب منه السلطنة
حكم الفرائض المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلطنة
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفرائض الذي لا رادع
يقتل الغالب منه الملاك
فحققت به الفرائض لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كصاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل لكرته
وهو صحيح

حكم الفرائض بتعلق حقهما
بماله وانما يتعلق بهما في حقه
الموت فلو كانا كذا اكل حصة
الفرائض وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كقوله
لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم
بما هو في معنى الفرائض توجه
الموت الغالب ما يكون
الغالب منه السلطنة
حكم الفرائض المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلطنة
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفرائض الذي لا رادع
يقتل الغالب منه الملاك
فحققت به الفرائض لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كصاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل لكرته
وهو صحيح

هم اذ جاز راس الشتر واذا شئ اني وقال لها اذ هم غلبت الدار واذا فعل فلان نظر او اذا فعل فلان الدار من هذه
 اربع صور تعليق وقوله طالق شئ جوابها اي طالق بان لان حكم الفراق ثبت بالباقي من فم كانت شئ اي جرت وثبت
 فكان نامة من هذه الاشياء شئ اي جرت راس الشتر ودخل المرأة الدار وصلوة فلان نظر ودخل فلان الدارم والزوج يرضى
 شئ اي الحال ان الزوج كان مرضيا وقت وجوب هذه الاشياء لم ترث شئ جواب ذاني الصورة المذكورة الا في صورة
 المستثناة على ما يجي الآن وقال زفر ترث لان المعلق بالشرط كالمتبرع عند وجوب الشرط قلنا لا ترث لانه لم يوجد منه الفراق
 فلا ترث بيانه انه كان حين علق صحيحا ولم يكن حق المرأة متعلق بما له فلم يوجد الفراق ومن وجد بشرط لم يوجد فعل من الزوج
 لان الشرط امر ساقط او فعل لا يجزي والزوج ليس بقادر على بطلان التعليق ولا على منع الفعل السماوي ولا منع الاجنبي من
 ايجاد الشرط فلم يكن قادرا فلم ترث لعدم قصد العود وان كان الزوج م م وان كان القول في المرض ترث الا في قوله اذا فعلت
 شئ هذه الصورة المستثناة من الصور الاربعة المذكورة وهذا شئ اشارة الى المذكور من الصور المذكورة منه اي قوله
 اذا فعلت الدار الخطاب الى المرأة او الى نفسه على وجه اربعة شئ الاول هو قوله م اما ان تعليق الطلاق يجي الوقت شئ بان
 قال ذاجار راس الشتر فانت طالق وان شئ في بقوله م او فعل الاجنبي شئ بان قال ذاسلي فلان نظر او اذا فعل فلان هذه
 والثالث هو قوله م او فعل نفسه بان قال ان فعلت هذه الدار بالاجنبي عن نفسه الرابع هو قوله م او فعل المرأة شئ بان
 قال مخاطبا لها ان فعلت هذه الدار م او كان يرضى اي من اوجده المذكورة م على وجهين شئ احدهما قوله م اما ان كان
 التعليق في الصحة ولم شرط في المرض شئ والاخر هو قوله م او كلاهما شئ اي التعليق والشرط وجدا كلاهما م في المرض او الوجبا
 الاولان هما ان كان التعليق يجي الوقت بان قال ذاجار راس الشتر فانت طالق او فعل الاجنبي بان قال ذاسلي
 فلان الدار او فلان النظر فان كان التعليق والشرط في المرض فلها الميراث لان القصد الى الفراق قد تحقق منه شئ
 من الزوج م مباشرة التعليق في حال تعليق حتما بما شئ وهو حال مرض الذي يخاف منه الملاك ولما لا يجوز له ان يكون
 باكثر من الثلث الا باعادة الورثة م وان كان تعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث وقال زفر ترث لان المعلق بالشرط
 ينزل عند وجوب الشرط كالمتبرع فكان ايقاعا في المرض شئ اي مكان المعلق بالشرط ايقاعا في المرض م ولان التعليق يسقط
 يصح طلاقا عند الشرط حكما لا قصدا شئ معنى من حيث الحكم لاس من حيث القصد يعني يسقط قول زفر انه يصير كالمتبرع حكما لا قصدا
 ولما لو كان م اطلاقا عند التعليق مجبوتا عند الشرط يقع اطلاق فلما كان التعليق طلاقا عند وجوب الشرط لا يقع لعدم قصد العود
 بعد التعليق لان تعليق شئ م مجردا عن طلاقه فكان التعليق طلاقا عند وجوب الشرط من حيث م لا طلاقا من حيث م لان تعليق شئ م
 فلم يوجد من جهة منع بعد وجوب الشرط ولا يقدري على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبي عن ايجاد الشرط م فاما الوجه الثالث

اذ جاز راس الشتر واذا فعلت
 الدار واذا فعل فلان النظر
 او اذا فعل فلان الدار فانت
 طالق فكملت هذه الاشياء
 والزوج م يرضى لم ترث والكان
 القبول في المرض وترث لاني
 قوله اذا فعلت الدار هذا
 على وجوب امان تعليق الطلاق
 يجي الوقت او بفعل الاجنبي
 او بفعل نفسه او بفعل المرأة
 او كل وجهين امان كان
 التعليق في الصحة والشرط
 او كلاهما في المرض اما الوجهان
 هما ان كان وهو ما كان التعليق
 يجي الوقت بان قال ذاجار راس
 الشتر فانت طالق او بفعل الاجنبي
 بان قال ذاسلي فلان النظر او اذا فعل
 فلان النظر وكل التعليق بالشرط
 للمرض فلها الميراث لان القصد الى
 الفراق قد تحقق منه مباشرة التعليق
 في حال تعليق حتما بما شئ
 التعليق في الصحة والشرط في المرض
 وقال زفر لا ترث لان المعلق
 بالشرط ينزل عند وجوب الشرط
 فكان ايقاعا في المرض لانه ان التعليق
 السابق يصير طلاقا عند الشرط حكما
 لا قصدا لانه قصد العود
 تصرف فاما الوجه الثالث

وهو ما اذا علمت ففعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حال منه يد
 او لا يد له منه فمعلوم فارق الوجود
 فمعلوم لا يصال املا التعليق او
 مما يشترط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد فيرد وقصر فمفعلا مضرا
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمعلوم
 ومعلوم لم يترث لانها راعية بذات
 وان كان الفعل كابد لها منه كالحكم
 وصلة الطهر وكلام الابوين ترث كذا
 مضطرة في المباشرة لما لها في المقتضى
 من خوف الطهر في الدنيا او
 العقب لا رضاه مع لا مضطرة لانها
 كن التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه بدفعه
 امثال ان لا ميراث لها وان كان
 كابد لها منه فمعلوم كذا الجواب
 عن محمد بن وهب وهو قول زفر الكاشم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له فعند ان حلفت لا يغير
 ترث لو ان الزوج انكحها الى المباشرة
 فنقل الفعل اليه كما ان الله لا ياتي
 الا بالحق قال واذا طلقها ثلثا
 وهو يعني ثلث من ثلث من ثلث
 وقل زفر لا ترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمات
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقب به فهو بمنزلة الصحة
 لانه ينعقد به مرض الموت
 قتلين انه لاحق لها

وهو ما اذا علمت ففعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حال منه يد
 او لا يد له منه فمعلوم فارق الوجود
 فمعلوم لا يصال املا التعليق او
 مما يشترط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد فيرد وقصر فمفعلا مضرا
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمعلوم
 ومعلوم لم يترث لانها راعية بذات
 وان كان الفعل كابد لها منه كالحكم
 وصلة الطهر وكلام الابوين ترث كذا
 مضطرة في المباشرة لما لها في المقتضى
 من خوف الطهر في الدنيا او
 العقب لا رضاه مع لا مضطرة لانها
 كن التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه بدفعه
 امثال ان لا ميراث لها وان كان
 كابد لها منه فمعلوم كذا الجواب
 عن محمد بن وهب وهو قول زفر الكاشم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له فعند ان حلفت لا يغير
 ترث لو ان الزوج انكحها الى المباشرة
 فنقل الفعل اليه كما ان الله لا ياتي
 الا بالحق قال واذا طلقها ثلثا
 وهو يعني ثلث من ثلث من ثلث
 وقل زفر لا ترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمات
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقب به فهو بمنزلة الصحة
 لانه ينعقد به مرض الموت
 قتلين انه لاحق لها

يتعلق بالمال فلا يصير الزوج فاراً من قبل هذا إذا كان جرحي ربع وصاحبه اشترى فاقطعت صح منها ثم مات كحي غيباً وغيره
 من الارض من المصح من جرحي ربع ثم عادت ممي ربع وابتدع جعل الثاني من الاول لا يحكم بزوالها فيبقى ان ترثه على بذر
 وفيه نظر لان لو حكم بزوالها لم يحكم لما بقي تعلق حقها بالمال فلا يتحقق قصد الزايم ولو طلقها شئ اي ثلاثاً او ابناً ثم فارقت
 والعيادة البتة تعالى ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في العدة شئ اي الحال سناني العدة ثم لم ترث شئ لان لردة مميعة
 للارث هم وان لم تبدل طاهت ابن وجها في الجماع وثبت وجه الفرق بين السلتين انهما بالردة البطلت بليتة الارث اذا
 المرد لا يرث احد او لا يباقي لث شئ اي للارث هم بدون لليتة وبالطاعة مميعة شئ اي بمطاعة ابن وجها هم بالبطلت بليتة
 لان المحرمية لا تنافي الارث وهو الباقي شئ اي الارث هو الباقي هم بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها
 تثبت الفرقة فتكون راضية بطلان لسبب شئ اي بسبب لارث وهو النكاح هم وبعد الطلاقات الثلث لا تثبت المحرمية
 بالمطاعة لتقدمها عليها شئ اي لتقدم الطلاقات على المطاعة بمعنى بليتة الارث لم تثبت بالمطاعة مميعة فلو كان ابقاها النكاح
 في ستمحاق الارث في هذه الحالة كما كانت فان قيل ينبغي ان لا يرث لانها تيقن النكاح حكمها في حق الارث والنكاح الباقي
 حقيقة يبطل بالمحرمية فهذا هو وصاها اذا طاعت ابن زوجها قبل الطلاق كالمسئلة الاولى الجيب بان لردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان لم ترد لا يرث احد فلم يتصور بقاء النكاح بدون الال فاما المحرمية فانما تبطل بمبا الارث بسبب
 بطلان النكاح منفا فاليسا ولو لم يجد لان النكاح قد يبطل بالثلاث وانما بقي في حق الارث خاصة وبالطاعة مميعة في
 حال قيام النكاح يقع الفرقة منفا فاليسا فلا يجب بقاء النكاح في حق الاستحقاق نظر الدامع رضا بطلان بسبب
 كذا في الكافي ص ٢٢٢ فاش وارتد او المدة بعد الابانة حيث لم ترث في الاول وورثت في الثانية هم ومن قد فارق امرأته
 صحيح شئ اي الحال انه في الصحيح والاعتراف بالمرض ورثت شئ منه وقال محمد لا يرث شئ وبه قال زفر لم يرد الفراء
 لان سبب الفرقة قد فارق الرجل لم يكن قد فارق في زمان تعلق بينهما هم وان كان اقدف في المرض ورثته في توابعهم
 وبذا شئ اي هذا الحكم لم يعلق بالتعلق بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي لمجاة الى الخصومة شئ يعني منطرة اليها لم يفتح ما
 الزنا عن نفسها شئ فلم تكن راضية بطلان حقها بل الزوج مطلقا في المرض حكما باعتبار الشرط فكان لها الميراث لو جرد
 الفرائض بالطلاق في المرض هم وقد بينا الوجه فيه شئ اي بنا وجه هذه المسئلة في التعليق بفعل لا بد لها منه عند قوله وكان
 مما لا بد لها منه فكذا لا يوجب عند محمد الى آخرهم وان كان المالك وبصحيح شئ اي ان الرجل من امرأته والحال انه صحيح هم ثم
 بانته بالايلا شئ يعني تحت الاربعة الاشهر وهو عي شئ اي والحال انه عي هم لم ترث شئ لان البينة مميعة
 ايلا الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض شئ آخر من مباشرة علنة او شرطا فلا يكون فارا وهو

يتعلق بالمال فلا يصير الزوج
 فاراً ولو طلقها فاراً ثبتت العيا
 بالله ثم اسلمت ثم مات
 من مرض موته وهي في العدة
 لم ترث وان لم ترثه بليطاً
 ابن زوجها في الجماع وورثت
 وجه الفرق انهما بالردة البطلت
 اهنية الارث او المرد لا يرث
 احد او لا يباقي لث شئ
 وبالمطاعة ما البطلت الاهلية
 لان المحرمية لا تنافي الارث
 وهو الباقي بمطاعة ما اذا طاعت
 في حال قيام النكاح لا تثبت
 الفرقة فتكون راضية بطلان
 السبب بعد الطلاق الثلث
 كاثبت المحرمية بالمطاعة لتقدم
 عليها فانفردا من قد ف
 امرأته وهو صحيح ولكن المومن
 فارق رجل امرأته وان كان
 القذف المومن يتفقون جميعاً
 وهذا التعليق بفعل لا بد
 لها منه اذ هي لمجاة الى الخصومة
 لدفع عار الزنا عن نفسها
 وقد بينا الوجه فيه وان
 الى امرأته وهو صحيح ثبوتات
 كالا لانه وهو مومن لم ترث

وان كان يخلو منها
 في نكاحه
 كان الزوج في معنى
 تعليق الطلاق بمضي
 اربعة اشهر خالي عن
 الوقوع فيكون ملحقا
 بالتعليق بمضي الوقت
 وقد ذكرنا وجهه قال
 رضي الله تعالى عنه
 وللطلاق الذي يملك
 فيه الرجعة ثمة
 في جميع الوجوه كما بينا
 انه لا يزيل النكاح حتى
 يحل لوطي فكان السبب
 قائما وكل ما ذكرناه فيها
 ثمة انما ثمة اذا ما
 هي في الة وقد بينا
باب الرجعة
 واذا طلق الرجل امرته
 تعليقه رجعي
 او طلقته قبل ان
 يراجعها في عدتها
 رخصت لذلك اولا ثم
 لقوله تعالى فاسكنوهن
 معسرف

اخره لتعليق بمضي الوقت هم وان كان الايلاء ايضا في المرض ثمة لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالي عن الوقوع
 فيكون ملحقا بالتعليق بمضي الوقت هم فان قيل لان الطلاق في المرض ثمة لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالي عن الوقوع
 من بطل الايلاء بالفي واذ لم يطل في حالة المرض صارا كانه انشا الايلاء في المرض وهناك ثمة فكذا لك بناء فكان نظرك
 وكل فيك بالطلاق في صحة فطلقا للوكل في المرض فكان ثمة التمكن من الغزل فاذا لم يعزل جعل كانه الحاء فكذا لك بناء
 بان الفرق بينهما ثابت وهو انه لا يمكن ابطال الايلاء الا بغير طرية فلم يكن يمكننا سطفا بخلاف سلة الوكالة هم وقد ذكرنا
 ومبش اي في التعليق بمضي الوقت هم قال ش اقول المصنف رحمه الله تعالى هم والطلاق الذي يملك فيه الرجعة ثمة
 مبني في جميع الوجوه ش اي في جميع الصور سواء خرجوا عن طوع او بغيره المذكورة في التعليق هم لما بينا ش غياضهم
 ش اي ان الطلاق الرجعي هم لا يزال النكاح حتى يحل لوطي فكان السبب اي سبب لارث هم قائم ش وبه النكاح
 حكمهم وكما ذكرنا انما ثمة انما ثمة اذا ما ش اي لزم هم وهي في العدة ش اي الحال منها في العدة هم وقد بينا
 في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امرته في مرض حوته ملقا قابلا ثمة مات وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضائها
 فلما يثارت لها +

باب الرجعة اي هذا باب بيان حكم الرجعة ولما كانت الرجعة متاخرة عن الطلاق طبعها اخوه وضعا لناسب الوضع لهم
 من قولهم رجعي رجعا ورجوعا ورجعة الى اهلها اي دته اليهم ويقال الى الله مرجع رجوعك ورجعك ورجعا قالوا رجعا
 وطلق فلان امراته بملك الرجعة والرجعة قال ابن وريد قلت يعني لفتح الراء وكسر الهمزة فصيح في المنقح رجعي يستعمل لازما
 ومتعديا فالرجوع مصدر لازم كالعود والجلوس الدخول فمن اللازم قوله تعالى لمن رجعا الى المدينة فلما رجعا الى
 ابيهم واما الرجوع من المعنى قوله تعالى فان رجعا اليه طاعة منهم ثم ارجع البصر ارجع معصية المتعدى ورجع
 في شريعة استدامة ملك النكاح ولما اشترطنا في تقديم صريح لفظ الطلاق وبعض الفاظ الكناية كما تقدم التامة
 ان لا يكون بمقابلة مال والثالثة ان لا يستعملوا الشك من الطلاق والرابعة ان لا يكون المرأة مدخولا بها والخامسة
 ان تكون العدة قائمة ولا خلاف في ثمة وعينها لان ثمة ما بالكتاب السنة والاجماع هم واذا طلق الرجل امرته تطلقه
 رجعية او طلقته فلا ان يراجعها في عدتها ضمت بذلك ولم يشترط وهذا باجماع اهل العلم لقوله تعالى فاسكنوهن معسرف
 ش الامساك بما لا يباح وقوله تعالى فاذا لمجن طبع فاسكنوهن معسرف او فارقوهن معسرف يعني اذا لمجن منقح فاسكنوهن
 فانتم النكاح ان شئتم فالرجعية والامساك من غير ضرر وان شئتم فالنكاح من غير ضرر وروى ابو داود عن عمر بن الخطاب
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من اكل من ثمة ما لا يباح

في الرجعة

ظهير الحديث متفق عليه من غير فصل شىء يعنى ان الطلاق انفس الفصل من معنى المارة وندبر الى اثبت الرجعة مطلقا
 هم ولا يبرن قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك شىء ولا ملك بعد انقضاء العدة هم لا ترى انه سمي مساكش تونيم
 لما قبله بيانه ان الله تعالى سمي الرجعة اسما كما وذلك باجاء ليل التفسير وهو لا يقدح شىء الى لا مساكش وانما تحقق
 الاستدامة في العدة لانه لا ملك بعد انقضاء شىء فانما اتفقت العدة لم يبق محل لا مساكش الطلاق الرجعي في الحال سب
 اذ وال الملك عند انقضاء العدة والى كل حال الحلية عند تنقيح بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول شىء اى كيفية الرجعة ان يقول
 للذى طلقنا طلقه او طلقتم من امراتى رجعتك بالخطاب لها هم ورجعت امرأتى شىء اى ويقول راجعت امرأتى بالقبض
 هم وبما يرجع في الرجعة ولا خلاف في شىء اى في هذا المعنى بالقول هم بل ان للرجعة شىء اى وان الرجعة بالقول ترجع بالاجماع
 وكذا اذا قال رجعتك او رجعتك او رجعتك وسكتك وبه الا انه صرح في الرجعة غير مفتحة الى لينة ومن الكلمات
 في الرجعة انت عذرى كما كنت او قالت لمرأتى ونوى بالرجعة صرحا بذكره في النخبة وفي الحامى غراه احدث كل الراد
 قاضى قضاه بغداد وفي لروضة في حصول الرجعة بالرجعتك بلانية قولان لما لك ككاح الماذن فلهذا لا مساكش النكاح
 والتزوج وتلى النخبة لوقال اجعتك بمهر الف درهم وقبلت محبت وانا فلا لانهما ياتوه في المهرية طاقير لها وفي المهرية في الحامى
 راجعتك على اى قال بوبكر لا يجب بالالف ولا يصير ياتوه في المهرية في الاقالة هم قال شىء اى لمرأتى حرمة النكاح طاقير
 شىء اى ويطا التي طاقير هم ويقبلها او يمسها بشهوة او يوطئ الى فرجها بشهوة شىء اى الميسر طاقير والنخبة التقبيل بشهوة والنظر
 الى دخل فرجها بشهوة رجعة ولم يقيد الشهوة في التقبيل في الكتاب في السبدع وهو قول محمد الربيع اى اما النظر الى موضع الجماع
 وبر ما طلع رجعة وخلفوا في الدبر قيل ليس بربعة الاشارة القدورى والفتوى على انه رجعة هم وبه عندنا شىء اى كولى الرجعة
 بالوطئ وبالمس بالشهوة او بالنظر الى فرجها بالشهوة عند اصحابنا اختلفوا وهو قول سعيد بن مسروق بن مسروق ومحمد بن سنان
 وطائفة من عطاء بن ابي رباح والاذاعى والثورى ابن ابي ليلى جارية واشع بن سليمان التميمي وقال لك وهما ق ان اراد به الرجعة
 فهو رجعة هم وقال لنافع لا تصح الرجعة الا بالاقول مع القدرة عليه شىء اى على القول بان لم يكن خيرا وحسن اللسان اذا
 كذلك فيصير بالانشارة وبه قال ابو ثور والظاهرية وقول محمد بن طرب في الحديث بربعة كفونا هم لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح
 عند شىء اى عند الشافعى هم حتى يحرم وطيا شىء اى عنده هم وعندنا بى شىء اى الرجعة وفي بعض نسخ هو على ما اول الخبر
 فذكر الثوري على ان ابا ذيل كان في قوله ولا نزل ان نزل قال لما اى ولا مساكش هم استدامة النكاح على ما بيناه شىء اى
 قوله لا ترى انه سمي اسما كما هم ومنقردة انشأه شىء اى في آخره الباب عند قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
 هم والفعل شىء نحو الممسهم قد يقع ولا ينعى الاستدامة كما في سقاط النخبة شىء اى على انه باخياره لا ياتوه في المهرية وطيا

من غير فصل ولا يبر
 من قيام العدة لان الرجعة
 استدامة الملك ككاح
 انه سمي اسما كما وذلك باجاء
 وانما يتحقق الاستدامة
 في العدة لانه لا ملك
 بعد انقضاء شىء اى وان
 ان يقول راجعتك
 او راجعت امرأتى وهذا
 صريح في الرجعة ولا خلاف
 بين الامم قال او يطاها
 او يقبلها او يمسها بشهوة
 او يوطئ الى فرجها بشهوة
 وهذا عندنا وقيل لا
 لا تصح الرجعة الا بالاقول
 مع القدرة عليه شىء اى
 بمنزلة ابتداء النكاح حتى
 يحرم وطيا وهذا
 هو استدامة النكاح
 على ما بيناه ومنقردة
 ان مثله الله تعالى للفعل
 قد يقع دلالة النكاح
 الاستدامة كما
 في سقاط النخبة

الدلالة فعل نفق بالحكم
وهذا الا فاعمل بنفسه
خصوصا في حق المرأة
المس والفقير مشهورا
في جعل يد ونكاح
في القبله والعصيب
وغیره والنظر الى غير الزوج
فيقيم بين المسكينين
ويزوج حبيب كفا العدة
فلو كان رجعة لطلعتها
تطول العدة عليها
قال ويستحب ان
يشهد على الرجعة
شاهدين فان الشاهد
صححت الرجعة وقال
الشافعي في احد قوله
لا يصح وهو قول مالك
تقول تعالى واشهدوا
ذوي عدل منكم كلهم
الزويجاء ولنا اطلاق
النصوص عن قيد
الاشهاد ولانه استدامة
للنكاح ٥٥٥

في مرة الحيا ركون وليها وليا على ستمائة الملك فيه مطلقا فكذلك في الطلاق الركن بدل الوطى على ستمائة النكاح بل ولى
الرجعة يحتاج الى فسخ اسبيل لمزول الزوجين ومنها الاحتياج الى فسخ السبيل لمزول هو الطلاق لانه لا قبل للفسخ هم والدلالة على تخصيص النكاح
ش اى لانه لا يتحقق بفعل من غير النكاح الا بكل فعل هم وهذه الافايل فمن اى النظر الى الفرج الدخول بشهوة وليس بشبهة ويستقبل
وبشهوة هم متزوج ش اى بكل فمقع دلاله هم خصوصا في حق الزوج قبيحة امرة من لانه لا الحرة لكل فيه الافايل بالثبوت نكاح
فما انت منتهى بالنكاح فقلت على ستمائة ملك النكاح بخلاف الامتة فان بده الافايل تحمل فيما ملك المتعة وملك المسكين ايضا من خلاف
النظر وليس بشهوة فانه لا يكون في القابلة والطيب غير ما ش مثل الثمانية والشاهد في الزنا اذا احتج بالتحمل الشهادة هم والنظر
غير الفرج فليقع بين المسكينين الزوج يسكتها في العدة فلو كان ش اى كانت هذه الافايل من غير شهوة هم رجعة لطلعتها
ش لانه لا يريد بالتخلف الواقع هم تطول العدة عليها ش وفيه ضربا للمادة فلا يجوز لعله تعالى فامسكون بمعروف وامسجون بمعروف
ولا تمسكون ضربا للعتة وان قلت قد ذكرنا تقبيل الركن مسليا بابشهوة ونظره الى ذمها بشهوة فان قبلت المرأة بشهوة او ستم
او نظرت افرجه بشهوة كيف يكون حكمه قلت قال ش لانه في المبسوط ثبت الرجعة عنه بما ولا تثبت عنه الى يوسف لان من اعمل الزوج
وليل تتبعا الملك ليس لها ولاية اتباعا الملك لا يكون فعلمها به جنة وبما يقول افعلمها كبقعة بها فان كل مشركه بينها ولم تثبت
المصاهرة بعلمها بهذه الاشياء فكذلك الرجعة هم قال ش اى القدر من ذلك النكاح هم فثبت ان يشهد على الرجعة شاهد ش صوة
الاشهاد ان يقول الاثنين من المسلمين ش و انى قد رجعت اترقى وفي المبسوط استحباب الاشهاد على الرجعة قول ابن سنان وهاهم
فان لم يشهد صحته الرجعة ش و قال لك هم وقال الشافعي في احد قوله لا يصح ش اى تصح الرجعة بالاشهاد هو قول القديم وقوله الجديد
ان الاشهاد يستحب فيها اقربا ذكره في المبسوط وفي الزينة الاشهاد ليس بشرط على لانه وفي المحيط بالاشهاد ولازم عند الشافعي لا يصح
بغير عترة وفي المبسوط وفي احد قوله اشافعي الاشهاد واجب على حمير ولبيان في الاشهاد ذكرنا في المنى ولا يشترط على لانه لا يضاهى
ولو جاع وقال ابن حزم الاشهاد عند الرجعة شرط واذ ارجع ولم يشهدوا اشهدوا لم يعلموا حتى انقضت عدتها بات منه والاشهاد ان
لم تختلف اهل العلم ان الاشهاد فيه عترة وان الرجعة اهل البيت في عدتها وان كبرت ذلك بغيره ولا عرض هم وهو قول مالك ش
قول الشافعي هو قولك قد ذكرنا ان كل كقولنا هم لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والامر للايجاب ش في الحقيقة الاستدلال
بهذه الآية لانه لا يجوز ان يعلم الا بالشافعي في الظاهر والحمد والاك كقولنا الا رواية عن محمد كقولهم ولنا ان الطلاق المنصوص عن
عن قيد الاشهاد المنصوص في قوله تعالى ولتؤمنن حتى يزوجن قوله تعالى فامسك بمعروف وقوله عليه السلام من انك فليرجعها قال
عليه السلام لمعوز الخطاب منى الشدة عن ابن طلحة ابنه عبد الله لانه وكل هذا عارية عن قيد الاشهاد والكافي وفي اشراط الاشهاد
زيادة على النص اطلاق وهي فسخ فلا يجوز هم ولان ش اى لان الرجعة وكذا الضمير بمتبادر الرجوع طهرتم للنكاح ش طلب اليك للنكاح

والشهادة ليست بشرط فيش اي في الكاحم في عالة البتة اي بقا الكاحم كافي في الايام
حيث يصح بلاشهادهم الا انها في اي لان الشهادة تم تحب لزيادة الاحتياط كيلا يجري التناكر فيها ش اي في الزمة
هم لما تاملوا في ذلك واشهدوا وادوى عدل منكم محمول عليهم اي على الاستحبابم الا ترى ش توضيح لما قبله
ش اي ان لم تعلم قرضها ش اي قرض ارجعتم بالمفاضة ش حيث قال الله تعالى او فارة من بروف اشهدوا اعرض
بان القرآن الحكيم الا يوجب القرآن في الحكم كافي قوله تعالى قيموا الصلوة واتوا الزكوة وحسب بان لك فيما اذا علم على
الجلتين المتقاربتين بحكم الجملة الا ترى ونحن في ليس كافي بل في كل من جلستين قل بكها وانما يعصيا جملة اخرى اعلقت بها
فنفقني قمايتها بها من حيث الاستحباب فلكذلك الاخرى ليدل برسم حال اللفظ في ثنتين مختلفتين هم وهو في استحب ش اي
الاشهاد يستحب في الزمة ويؤمن ويحكم لان علم ما قبله ويستحب ان يعلمها ش اي علم المرأة بالربعة هم كيلا يقع في المحصة
ش وذلك ان المرأة اذا لم تعلم بالربعة ربنا تزوج على زعمها ان وجهها لم يجهلها وقد انفقت عدتها ويطاها الزوج فماتت
عاصية وزوجها يكون مسيئا لا يعلم ولكن مع هذا لو لم يعلم ما حلت لربعة النساء استدامت الطاهر وليت بانها فكان الزوج
يتبعه في خاصته فحينئذ لانسان في خاصته لا يوقف على علم العرف في قال فان قيل كيف تكون عاصية بغير علم جيب
او تزوجت بغير علم في المحصة لان التصريح بها من جوبها هم واذا انفقت لعدة ش اي عدة المرأة المطلقة بالطلاق
الزوي هم قال ش اي الزوج هم كنت اجبتك في لعدة فسدت ش اي فسدت المرأة زوجاني ذلك هم فهم ارجع ش اي
مقالة الزوج بذلك وتصديق المرأة اياه تكون جهة لظهورها بتصادقها هم وان كذبته فالقول لها لانه ش اي ان الزوج
هم اخبرها باليك انشأه في الحال ش لان لعدة منقضيه مكان ش في عوى لربعة هم الا ان يصدق ش اي تصديق
المرأة اياه هم ترتفع التهمة ش وهذا كالكامل اذا قال بعد الغزل قد كنت بعثت حيث التيل قوله بل يكون القول قول الموكل
الا وصدق الموكل بخلاف ما اذا قال في لعدة قد كنت اجبتك اسف فذكرت المرأة حيث يكون القول قوله لانه اخبرها باليك انشأه
في الحال فاذا ثبت الرجعة في الامس يصير كانه جها في الحال هم ولا يمين عليها عند ابى حنيفة وهي مسئلة الاختلاف في الاشياء الستة
وقدم في كتاب النكاح ش لم يبين هذه المسئلة في كتاب النكاح بل قال في مسئلة وسكو السكوت على الكبر فابمين عليها عن ابى حنيفة
وهي مسئلة الاختلاف في الاشياء الستة ثم قال سيايتك في الدعوى مثل هذا الا يقال هل لانه لم يكن ثم للرجعة اثرهم فاذا قال
الزوج قد راجعتك في لعدة فقالت بمجته ش اي الزوج هم قد انفقت عدة لم يصح الرجعة عند ابى حنيفة ش اذا قالت
متعللا بكلام الزوج حتى لو سكنت سامة ثم قالت انفقت عدتي قال الزوج جميعا لها مودة ولا راجعتك لا يصح الرجعة بالاتفاق
ذكره في شرح الطحاوي وقول ابى حنيفة قال انشأه في وادهم وقال لا يصح الرجعة لانها صادقة في ش اني ما لم يلق

والشهادة ليست
بشرط فيه في حالة البقاء
كافي في العنى في الاول
ستحب لزيادة الاحتياط
كيلا يجري التناكر فيها
ومما لا يحول محمول عليه
الا ترى انه قرضها بالمفاضة
وهو فيها مستحب
ان يعلمها كيلا تقع في المحصة
واذا انفقت العدة فقط
كنت راجعها في العدة
فصدقه في رجعة وان
كذبته فالقول هو
اخبرها باليك انشأه
في الحال فكان منهي
بالصدق ترتفع التهمة
ولا يجزى علم عند ابى حنيفة
وهي مسئلة الاختلاف
في الاشياء الستة وقدم
في كتاب النكاح واذا قال
الزوج قد راجعتك
فقالت بحجة قد انفقت
عدتي لم يصح الرجعة
عند ابى حنيفة فقالا
نقوم لانها صادقة
العدة

اذ هي باقية طاهرا
الى ان يخبر وقد سبقته
الرجعة ولهذا قال لها
طاهرك فقالت بحسب
قد انقضت عدايق الطلاق
ولا يخلو في الايهام
حالة الا انقضاء لانها مائة
في الاختبار عن الانقضاء
فاذا اخبرت ذلك
على سبق الانقضاء اقرب
حواله حال خول الزوج
ومسئلة الطلاق على
الخطوط ولو كانت على الخط
فالطلاق يقع باقراره بعد
الانقضاء والراجحة لا تثبت
والا فلا يزوج الامة بعد
انقضائه من مائة كانت
اجتمعا وصلا للمولى
وكذا في الامة فالقول هو
من اني حنيفة وكذا قال
القول قول المولى لان
ينفعها مملوكة فقد
اخرجهما خالص خفي للزوج
فشا به الاقرار عليها بالانكاح
وهو بقول حكم الرجعية يتنى
على العدة والقول في العدة
قولها فكذا ايما يتنى عليها ولو كان
على القلب فعندها القول
قول المولى وكذا عندنا في المص
لانها منقضية للعقل في الحال
وقد ظهر من المتعة للمهر وانما
فيها في الحال المحل الاول

م اذ هي باقية طاهرا الى ان يخبر
اي لامة عملا باستصحاب الحان الرجعية في العدة سمعتم وقد سبقته الرجعية ش اي قد سبقتم
انما بالرجعية بانقضاء العدة فصحت الرجعة وقطعت العدة وهذا ش اي لائل من اخبارنا هم ليقال لها طاهرك فقالت بحسب
لقد انقضت عدايق الطلاق ش لسبب اخبارنا قبل ثلث الطلاق على الخلاف الاصح انه يقع الاقرار بالزوج بالوقوع كما لو قال
بعد انقضاء العدة كنت طاهرا في العدة كان معناه بخلاف الرجعية في الروضة لانها على انقضاء العدة واختلاف في الرجعية ولم يصح
القول لها عليه الجواب ولو اتفقا على الرجعية يوم الجمعة قالت انقضت عدايق الرجعية قال الزوج يوم السبت قبل العيد بمائة ام
ام السابق بالبرغوي فيه ثمانية او مائة صحيح الاول ولو كانت العدة باقية فاصح ان القول ثلاثة ايام لانها مائة فاما في الثاني
تقبل القول لها م والى حنيفة من المداينها ش اي لرجعة م صاوت حاله الانقضاء ش اي صاوت حاله انقضاء العدة فلا
الرجعية بان الانقضاء لم لانها ش اي ان المرأة م ايستفي الاخبار عن الانقضاء ش اي مائة في الاجل عما في اجاسم قال
تعالوا لائل من ان كتمين ما خلق الله في عاينهم فلو اخبرته ولو كان على سبق الانقضاء واقرب حواله ش اي قريبا حوال
الانقضاء م حال قول الزوج ش لان الاجل يقتضي سبق الموعنة والاول على مقدار مائة من مائة حال قول الزوج بخلاف ما اذا
سكنت ساعة فان قريبا حوال الانقضاء حال السكوت م ومسئلة الطلاق على الخلاف ش اي مانع الاستشهاد بها بالقول
لها طاهرك فقالت بحسب لقد انقضت عدايق الطلاق يعني لانك ان مسئلة الطلاق على الخلاف ثم اشار الى الجواب بطريق
التسليم بقوله ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء ش اي بعد انقضاء العدة ان طلقها في العدة م
وللمرجعة لا تثبت بغش اي وبالاقراء بعد الانقضاء فان فيه شبهة لانه تصرف على حق الزهر ولما قال في الامة بعد انقضائه
قد كانتا جتمعا في العدة ومدة المولى وكذا في الامة فالقول لها ش اي قول الامة م عندنا حنيفة ش اي قال فوالشك
ولكن احمد وابو ثورهم وقالوا القول قول المولى لان مبعها مملوك لش اي للمولى م فقد اقربا بهما خالص حقه للزوج ش
فلا مرداهم فشا به الاقرار عليها بالانكاح ش اي شا به الاقرار للمولى على الامة بالانكاح بان قال وجبت امتي من فلان حيث
يكون القول قولهم هو بقول ش اي بو حنيفة يقول م كل الرجعية متبني على العدة ش اي القهار وانقضاهم والقول العدة
قولها ش اي وان قول المولى م هكذا فيما يتنى عليها ش اي على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج الموعنة م ولو كان
على الطلب ش اي لو كان لامة والخلاف على الطلب بان صدقة الامة وكذا في المولى م فعندنا ش اي عندنا في يوسف ومحم
القول قول المولى وكذا عندنا ش اي كذلك القول قول المولى عندنا حنيفة م في صحيح ش من الرواية عنه م لانها منقضية
العدة في الحال فلو كان المدة للمولى ش لان شافع بنسبنا في الحال اصح للمولى م فلا يتقبل بها في الباطل ش اي ابطا
حق المولى م بخلاف للرجعية الاول ش وهو الزوج الذي فيه صدق للمولى للزوج وكذا في الامة حيث يكون القول فيسه قولها

من لان المتصدق في الرجعة شئ اي تصديق الزوج في الرجعة من قبل قيام العدة عند ما شئ اي عند الرجعة من
والا يملك شئ اي ملكا للمولى من العدة شئ فلا يثبت قوله وان قالت شئ اي الامة من قبل انقضت عتي وقال الزوج
والمولى تقصص كذا القول قولها لانها امينة في ذلك شئ اي في قولها قد انقضت عتي من اوجب العالم بشئ اي لان الامة
هي لعالم بالانقضاء وتبطل لكونها امينة قبل قولها انقضت عتي من واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة عشرة ايام منقضت
الرجعة وان لم تنقض شئ لان انقضاء الرجعة علق بانقضاء العدة وتبطل بالزوج عن الحيضة الثالثة وتبطل بشئ طهر
الطهارة فان كان ايام حيضا منتهى الطهارة بمجرد الانقطاع لان الحيض لا يحتمل الزيادة على العشرة فلما حصلت
انقضت الرجعة وان لم تنقض شئ قال ابو بكر الرازي في شرحه منقضاء الطهر في باب العدة وقد روي عن عمر بن الخطاب
من الصحابة رضي الله عنهم شئ اعتبار النسل من الحيضة الثالثة من وان انقضت شئ اي الحيض من اقل من عشرة ايام لم
شئ اي لرجعة من حتى تنقض او يعني عليها وقت صلوة كالمش بالرجع لانه منقضاء الوقت وفي النبايع اوصى عليها وقت
اقربا لصلوة مع القدرة على الاتصال من لان الحيض لا يزيد على العشرة شئ هذا قيل لانقطاع الدم من الحيضة عشرة ايام
اي لان الحيض لا يزيد على عشرة ايام لان ما زاد على العشرة استحاضة الا اذا كان لها عادة تزيد على ايام عادتها فيجب ان
تتقضى عدتها على العشرة اذا لم ينقطع على العشرة من فمجرد الانقطاع شئ اي بمجرد انقطاع الحيض عشرة ايام من خرجت من
فانقضت العدة وانقضت العدة وانقضت الرجعة لعدم تمام الحيضة من وقيام دون العشرة شئ
اي انقطاع الحيض فقيام دون العشرة ايام من سئل عود الدم شئ لانه في مدة الحيض من فلا بد من ان ينقض الانقطاع شئ اي
من بحقيقة الاعتقال وبلزوم حكم من احكام الطاهرات شئ وهو وجوب صلوة من بمعنى وقت صلوة شئ يعني ان الوقت اذا
مارت الصلوة فرضا في زمنها وهن احكام الطاهرات مع القدرة على الاعتقال فيه خلاف زفرهم سئل ما اذا كانت شئ اي
من كتابته شئ امرانية او يهودية من لانه شئ اي لان لسانه من لا يتوقع في حتمش من التوقع عبارة عن انتظار وقوع
امر من من مائة زائدة شئ بفتح المزة اي مائة زائدة على النقطه حتمش تمام مدة حيضا من فالتنبي بالانقطاع شئ اي
بمجرد الانقطاع لانها لا تكلف بالاعتقال لا تجب عليها الصلوة من تنقطع الرجعة اذا تمت وصلت شئ يعني اذا انقطع من
المدة لاقبل من عشرة ايام من وصلت مكتوبة او تلوها من عند النبي صفيته والبي يوسف وبنو الحسن شئ اي قوله الحسن
يعني الانقطاع لا يكون الا بالتيمم واصلوة ايضا من وقال محمد اذا تيممت انقضت شئ اي بمجرد التيمم منقطع الرجعة عنده وقال
زفرهم من بقيا شئ اي قول محمد بقيا من لان التيمم حال عدم الطهارة مطلقة شئ لانه يقوم مقام الطهارة عند عدم
شئ شئ لان حتمش هذا البيت للفاية من شئ اي التيمم من الاكام شئ نحو دخول المسجد قراءة القرآن من لم يصح

لان المولى والتصدق
في الرجعة من قبل قيام العدة
عند ما لا يظهر ملك العدة
وان قالت قد انقضت
على وقال الزوج والمولى
تقصص عدتك فالقول
قولها لانها امينة ذلك
اذ هي العالمة به واذا
انقطع الدم من الحيضة
الثالثة عشرة ايام انقضت
الرجعة وان لم تنقض
وان انقطع لاقبل من عشرة
ايام لم ينقطع الرجعة حتى
تنقض او يعني عليها وقت
صلوا كالمش لان الحيض
لا يزيد على عشرة ايام
الا انقطاع من خرجت من
فانقضت العدة وانقضت
الرجعة لعدم تمام الحيضة
من وقيام دون العشرة
اي انقطاع الحيض فقيام
دون العشرة ايام من
سئل عود الدم شئ لانه
في مدة الحيض من فلا
بد من ان ينقض الانقطاع
شئ اي ان انقطع من
من بحقيقة الاعتقال وبلزوم
حكم من احكام الطاهرات
شئ وهو وجوب صلوة من
بمعنى وقت صلوة شئ يعني
ان الوقت اذا مارست الصلوة
فرضا في زمنها وهن احكام
الطاهرات مع القدرة على
الاعتقال فيه خلاف زفرهم
سئل ما اذا كانت شئ اي
من كتابته شئ امرانية او
يهودية من لانه شئ اي لان
لسانه من لا يتوقع في حتمش
من التوقع عبارة عن انتظار
وقوع امر من من مائة
زائدة شئ بفتح المزة اي
مائة زائدة على النقطه
حتمش تمام مدة حيضا من
فالتنبي بالانقطاع شئ اي
بمجرد الانقطاع لانها لا
تكلف بالاعتقال لا تجب
عليها الصلوة من تنقطع
الرجعة اذا تمت وصلت شئ
يعني اذا انقطع من من
عشرة ايام من وصلت
مكتوبة او تلوها من عند
النبي صفيته والبي يوسف
وبنو الحسن شئ اي قوله
الحسن يعني الانقطاع لا
يكون الا بالتيمم واصلوة
ايضا من وقال محمد اذا
تيممت انقضت شئ اي
بمجرد التيمم منقطع
الرجعة عنده وقال زفرهم
من بقيا شئ اي قول محمد
بقيا من لان التيمم حال
عدم الطهارة مطلقة شئ
لانه يقوم مقام الطهارة
عند عدم شئ شئ لان
حتمش هذا البيت للفاية
من شئ اي التيمم من
الاحكام شئ نحو دخول
المسجد قراءة القرآن من
لم يصح

وثلاث ورابع بيان ذلك اذا انفصلت عن المحيضة الثالثة فيما دون العشرة كمن ترك المحيضة او الاستنشااق من ابى
يوسف رواه ابيان في روايته هشام عنه لا تقطع الرجعة انما يقوله كترك عضو كامل حيث لا تقطع الرجعة فيه وفي روايته
اخرى رواه الكرخي تنقطع انما رايها بقوله ومعه شش اى وعن ابى يوسف وم وهوش اى ترك المحيضة
والاستنشااق ولفظه هو فى محل الرفع على الابتداء وهو قول محمد شش جمله مترجمة بينه وبين خبره وهو قوله
بمنزلة ما دون العوض شش اى بمنزلة ترك ما دون العوض حيث اذا تركه قطع الرجعة هم لان فى فرضيهما شش اى
فرضيهما المحيضة والاستنشااق فى الفصل هم اختلاف شش فان عند مالك والشافعى ما سئلتان فى الفصل وفى الزم
ايعنا وعندنا واجبان فى الفصل سئلتان فى الموضوع وعند ابن ابي ليلى وعبد الله بن المبارك واحمد واسحاق فريضان
فيهما جميعا لكن قال احمد الاستنشااق اكيد من المحيضة فاذا كان فيها اختلاف فى فرضيهما فالاجتناب فى القطاع
الاجتهاد هم بخلاف غير من الاعضاء شش فانه لاختلاف لاحد فى فرضيهما هم ومن طلق امراته وهى حامل شش
اى والحال انها حامل هم او ولدت منه شش اى والحال انها ولدت منه فى نكاحا قبل الطلاق هم وقال لم
اجامعها فله الرجعة شش ولا يقرب قوله لم اجامعها لان الحمل شئ ظهر فى مدة تصور ان يكون منه حمل منه شش
لانها اذا كانت حاملا يوم الطلاق وظهر ذلك بان ولدت لاقبل من سنته اشهر مصاد النسب اثباتا منه هم بقوله تعالى
شش اى يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم الولد للفراش شش روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة
رضى الله تعالى عنهم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهم عنه اخبره الايتمه استه من حديث سعيد بن المسيب عنه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفى لفظ البخارى الولد لعاصم الفراش
وعن عائشة رضى الله تعالى عنها اخبره اسمته الا الترمذى من حديث عروة عنها قالت فقتلهم سعيد بن ابى وقاص
وعبد الله بن زفرة فى غلام الحارث الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنها
اخبره ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن ميمونة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وللعاهر الحجر وعن عثمان رضى الله تعالى عنه اخبره ابو داود واليافيه طر وفيه الولد للفراش وعن ابى ايمه
رضى الله تعالى عنه اخبره الترمذى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله قد جعل كل ذى حق حقه فلما
لوانت الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك شش اى جعل الحمل منه هم دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل
للعاهر اذا ثبت الوطى تاكيد الملك والطلاق فى لك ستاك بيقب الرجعة هم بطلان زعمه شش ففتح الراى ونهما فنان فضيحا
قال ابن ميمون وكذا يقع الزعم على الباطل هم بكذا يفسر شش اياه وفيه محبت من وجهين احدهما ان النسب ثبت دلالة وقوله

وعنه وهو قول محمد
بمنزلة ما دون العوض
فى فرضيهما اختلاف
بخلاف غيره من الاعضاء
ومن طلق امراته
وهى حامل او ولدت
منه وقال لم
اجامعها فله الرجعة
لان الحمل محتمل
ظهر فى مدة تصور
ان يكون منه حمل
لقوله عليه السلام
للفراش وذلك دليل
اوضح منه ولكن اذا
ثبت نسب الولد
منه جعل الوطى
دائما ثبت الوطى
تأكد الملك والطلاق
فى ملك ستاك
يعقب الرجعة بطلان
زعمه بكذا يفسر

لم اجاسما يصرح بالطلاق لانه اذا قلنا في انه اقر بقوله لم اجاسما سقوط حق ستمح له فكذب الشرع لم يرد كما لو قلنا
 يعني لانسان ثم اشتهر بالاشتم استحققت في يده ثم وصلت اليه امر التسليم الى المحقره وان صار كذا بشارع واجب عن الاول
 بان الدلالة من الشارع والصرح من العبد ودلالة الشرع اقوى لاحتمال الكذب من العبد دون الشارع وعن الثاني بان
 لم يتعلق بآثاره بهنا نقا غير الموجب للرجعة هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى وانتفاء المانع
 بخلاف المسئلة شديده فان المانع ثمة موجودة وتعلق حق النكاح بالاشتم في شئ توصلح بقوله والطلاق في ملك متاكدة لثبوت
 هم انه شئ اى ان انسان هم ثبت بهذا الوطى الاحصان فلان فيثبت الرجعة اولى شئ بيان الادوية لان الاحصان
 مدخل في وجوب العقوبة وح هذا ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها جهة العقوبة اولى ولانه لا يلزم من ثبوت
 الرجعة ثبوت الاحصان كالامته النفرانية هم تدويل سنة الولادة ان قبل الطلاق شئ قال الاترازمى هذه المسئلة
 من خواص الجاح الصغير ولو ثبت المصنف لفظ محدد في الجاح الصغير وجعله كما هو لا يتج الى التاديل وصورت في الجاح الصغير
 محمد بن يعقوب عن ابي عبيدة في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وهي حامل فقال لم اجاسما قال له عليها الرجعة وكذا كانت
 ولدت قبل ذلك هم لاسنا لو دلت بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة شئ لفوات الحمل هم فان خلاها
 شئ اى بالمرأة هم اذا غلق بابا وارخى ستر اش ذكر وارخى ستر او ذكر في كتاب الطلاق او ارخى بكلمته او هو الصحيح
 لان احدا لا مرن من اخلاق الباب وارباع الشكرات في ثبوت العدة الصميعة هم وقال لم اجاسما ثم طلقها لم يملك الرجعة
 لان تاكد الملك بالوطى وقد اقر بعد رجعة فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه شئ فيصدق في حقه اذا قال لم اجاسما
 هم ولم يعر كذا بشارع شئ جواب عما يقال قد صار كذا بشارع ولا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول و
 اجاب بقوله ولم يعر كذا بشارع ما هم لان تاكد المهر المسمى فني على تسليم المبدل شئ اى البضع هم لاسطة القبض
 شئ اى قبض المبدل وهو الوطى يعني ان تاكد المهر بالخلوة الصميعة لم يدل على كون الرجل واطيا كما لان المهر تاكد
 بتسليم البضع ولا يتوقف على الوطى فلم يلزم ثبوت الوطى بثبوت كمال المهر وذلك ان المرأة قادرة على تسليم
 نفسها وليست بقادرة على جعل الرجل واطيا فكذا المهر بالتسليم دفعا للمهر عنها هم بخلاف الفصل الاول شئ
 مرتبط بقوله ولم يعر كذا بالفصل الاول هو ثبوت النسب فيظهر للمحل حالة الطلاق او بالدلالة قبل الطلاق
 صار كذا بشارع في قوله لم اجاسما حيث جعله الشرع واطيا كما لان الرجعة فني عن الدخول وقد ثبت النسب
 فثبتت الرجعة لانه لا نسب بلا ما روبا ودخل فثبتت الرجعة لوجود الدخول هم فان راجعها شئ سعاد بعدا
 خلاها هم وقال لم اجاسما ثم جاءت بولد لا قبل من سنتين بيوم شئ اى من يوم الطلاق لاسن يوم ثم

الا يرى انه ثبت هذا
 الوطى الاحصان
 فلان ثبت بها الوطى
 اولى وتادويل
 الولادة ان قبل
 الطلاق لا يضا
 لو دلت بعد تنقض
 العدة بالولادة فلا
 تنصور الرجعة فان
 خلاها واغلق بابا
 ستر او قال لم اجاسما
 ثم طلقها المهر ملك
 الرجعة لان تاكد الملك
 بالوطى وقد اقر بعد
 رجعة فيصدق في حق نفسه
 حقه ولم يصح كذا بشارع
 بخلاف المهر المسمى بتسليم
 المبدل على القبض
 الفصل الاول فان
 معناه بعدا خلاها
 وقال لم اجاسما
 ثم جاءت بولد لا قبل من
 سنتين بيوم

هم سميت تلك الرجعة شش اى الرجعة اسابعهم لانه ثبت النسب منه شش فثبت الدخول لامحالة والطلاق بعد الدخول
 مقبب للرجعة اذ شش اى لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة ولا يكون ذلك
 الا بالدخول هم فنزل عليها قبل الطلاق دون البعده لان على الاعتبار الثاني شش وهو كونه واجباً بعد الطلاق لان
 المذكور الاول هو كونه واجباً قبل الطلاق هم تنزل الملك بنفس الطلاق شش الى عدهم لعدم الوطى قبل شش
 اى قبل الطلاق هم فيجزم الوطى شش لانه انكره بعد الخلوة هم واسلم بالفضل المرام شش ولا يرئى فيه فصيل على الدخول
 قبل الطلاق محلاً للمسلم على الصلح هم وان قال لها شش اى ان قال رجل لامرأته هم اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ولدا ثم اتت بولد آخر شش اقل من سنين يوم او اكثر ففى رجعة شش اى الولادة الثانية رجعة هم سواء من
 آخر وهو ان يكون بعد سنته اشهر وان كان اكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان لو وصل ليعنى لما كان بين الولدين
 سنته شهر لا تفاوت بعد ذلك بين ان تكون الولادة الثانية فى اقل من سنتين وبين ان يكون فى اكثر من ثبوت الرجعة
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثانى من علق حادث منه شش اى من الزوج
 حال كونه هم فى العدة لانه لم تقر بانقضاء العدة فيصير رجعتاً شش لان العلق الحادث بعد الطلاق فى العدة مقبب للرجعة
 فان قيل ذكر فى كتاب الدعوى ان المطلقة طلاقاً حياً لو ولدت اقل من سنتين يبرأ لمكون رجعة وفى الاكثر من سنتين
 لمكون رجعة احتمال العلق قبل الطلاق فى الاول دون الثانى قلنا قد يقطع هذا الاحتمال هنا لانها اذا كان من طينين
 كان الثانى من علق حادث فمروءة ولا يصارح الولد الاول من بطن واحد والاتحاد للثبت بالشك هم وان
 قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة شش المراد من البطون المختلفة ان يكون بين الولدين
 سنته اشهر فصاعدا هم فالولد الثانى رجعة وكذلك الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت
 ستة شش لان العدة تقبب الطلاق هم وبالثانى شش اى بالولد الثانى هم صار مرجعاً لما بينا قبل ان يجعل العلق
 من وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق الثانى بولادة الولد الثانى لان البين محققه وانه بكلمة كل شش ورجع يقتضى تكرار
 الجواز عند تكرار الشرط ووجبت العدة بالولد الثالث صار مرجعاً لما ذكرنا اشارة الى قوله لا وقوع الطلاق عليهما
 بالولد الاول الى اخره هم ويقع الطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالامراء شش اى بالحيض
 هم لانها حامل من ذوات الحيض ميعن وقع الطلاق شش وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثلثه اولاد
 فى بطن واحد يقع عليهما طلقان لا غير تنقضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطلاقين ومبدي الملك وقوعهما
 بخلات الطلاق الثالث فان شرطه وجد فى غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولد فى بطن واحد فلم يقع لفرقه

صححت تلك الرجعة لانه
 ثبتت النسب منه اذ هي له
 تقر بانقضاء العدة والولد
 يبقى في البطن هذه المدة فانه
 واجباً قبل الطلاق دون ما
 لان على اعتبار الثاني يقول
 الملك بنفس الطلاق بعد الوطى
 قبله فمزم الوطى للسبب لا يفعل الحكم
 فان قال لها اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثم اتت بولد آخر ففى رجعة
 من بطن اخر وهو ان يكون بعد
 اشهر كان اكثر من سنتين فما
 لم تقر بانقضاء العدة لانه وقع
 الطلاق عليها بالولد الاول دون
 العدة فيكون الولد الثانى من علق
 حادث منه فى العدة لا يقع له طلاقاً
 نقضاء العدة فيصير مرجعاً
 وان قال كما ولدت ولداً طالق
 فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة
 فالولد الاول طلاقاً والولد الثانى رجعة
 وكذلك الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول
 وقع الطلاق وصارت معدة وبالثانى
 صار مرجعاً لما بينا انه يجعل العلق
 من وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق
 الثانى بولادة الولد الثانى لان البين
 محققه وانه بكلمة كل شش ورجع يقتضى تكرار
 وبالولد الثالث صار مرجعاً لما ذكرنا
 ويقع الطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث
 ووجبت العدة بالامراء بالحيض
 هم لانها حامل من ذوات الحيض ميعن وقع الطلاق شش وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثلثه اولاد فى بطن واحد يقع عليهما طلقان لا غير تنقضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطلاقين ومبدي الملك وقوعهما بخلات الطلاق الثالث فان شرطه وجد فى غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولد فى بطن واحد فلم يقع لفرقه

والمطلقة الرجعية تنقش
وتنزل لأنها محل الزنا
إذا النكاح قائم بينهما
الرجعة مستحقة والنزول
حاصل عليها فيكون
مشروعاً ويستحق لزومها
أن لا يدخل عليها
حتى يوزن بها أو يسمع
خفق قلبه
معناه إذا التمكن
من قصد الزنا
لأنه راجعاً
بكون مجردة
فيقع بصره على موضع
يصير به مراجعاً
ثم يطلقها فتطول
عليها العدة وليس
له أن يسافر بها
يشهد عدلين أو ثلاثة
فإذا ذلك لقيام النكاح
ولم يرد أن يشأها عند
ولنا قوله تعالى لا تحوج
من يوهن الآية

في غير الكتاب والعدلة بالولد الثالث لأنها صنعت جميع ما في طيننا الآن ولو بدلت ولد في البطن واحد تطلق بالولد الثاني
وانه لا تقتضي العدة بالولد الثاني ولا يقع به الطلاق لأنها جارية ليست بسكينة ولا سعة هم والمطلقة الرجعية تنقش
لفظ من في الأصل والعدلة من الطلاق الرجعية تنقش لزومها من تنزل شئ وقال ابن دريد تنقش الشئ أشد من تنقشها إذا
بليته ومنه قوله تنقش المرأة إذا تزوجت وفي ديوان الادب ريت النساء تنقشن أي ينظرن أي يتفقدون ويقلل القشور
التنزين لكنه خاص بالوجه والتنزين عام في الوجه وغيره قلت إذا كان القشور والتنزين بمعنى واحد يكون قوله وتنزين
عطف تفسيرى وإذا كان التنزين عاماً لم يكن عطف العام على الخاص من التأنيش أي أن المرأة هم طلال له شئ أي للزوج هم إذا النكاح قائم بينهما
أن النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري الثوارث بينهما كذا يبيع النكاح ويؤمل في قوله كل امرأة في طالق هم ثم الرجعة
مستحقة شئ لما جاز في حديث ابن عمر بنى الله تعالى عنها قال لعمر بن الخطاب عليه السلام متفق عليه وروى أبو داود عن عمر بنى الله
تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نفقته ثم أجباها وأجابه على ما جاز في حديث آخرى تدل كلها على مشروعية الرجعة ومقتضاها
هم والتنزين عامل على ما جاز في الحديث أي على الرجعة لأن فطره الباطل من محرم فربما إذا نظر إلى زينة رغب فيها ورجعها لم يكون شراً
شئ أي إذا كان الأمر كذلك فيكون التنزين مشروفاً بخلاف العدة من طلاق باين حيث لا تنقش له لحرمة النظر إليها
وهي مشروعة غير الرجعة هم ويجب لزومها أن لا يدخل عليها شئ أي على التي طلقها زوجها منى يوزنها شئ أي ليعلمها
بالفعل ونحوه هم أو يساها حتى يعاينها شئ أي موته من يدخل من الباب وهو من نفق الزنا بقها إذا اضطرب وهو
لفظ مشترك يقال نفق النجم يخفق فخرها إذا غار فطلع من نفق النجم والفر إذا انحطأ وعزبا ونفق القلب خفقا ما وقع الرطل
خفقة إذا فقس ثم أجمعه معناه شئ أي معنى كلام القدرى هم إذا لم يكن من قصده الرجعة لأنها راجعاً تكون
شجرة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً وهو الفرج لأنه إذا وقع نظره على فرجها يكون مراجعاً هم يطلقها شئ
بأن لم يكن من قصده أن يرجعها من فطول العدة عليها شئ فيجمل عليها الآية بذلك لأن فيه استيناف العدة
وقال محمد بن المبرور أنه إذا كان لا يريد رجعتها وان راها لم يكن عليه شئ لأن الفرج الرديء وهو الوطى طلال
فالردية أجل من وليس له أن يسافر بها شئ أي بالطلاق الرجعية هم حتى يشهد على رجعتها وقال في ذلك شئ أي للزوج
أن يسافر بها من قيام النكاح شئ أي من تقبض العدة هم ولذا شئ أي ولاجل قيام النكاح هم له أن يثأر عندنا
شئ أي له أن يجاسهاهم ولنا قوله تعالى لا يخرج من بيت من النساء شئ وجب الاستدلال أن الآية نزلت في
الطلاق الذي بالنقل عن ابنة القيسير أي لا يخرج من بيت من تقبض عدته من سواكنهن التي يسكنها قبل الطلاق
وهي بيت الأزواج والنفقة ليس لها من أجلها من حيث السكنى فقلت أن يخرج من الأزواج لا يجل وكذا أخرجه من

بأنفس قبل القضاء والعدة فاشتبه في نفسهم ولان ترافى عمل المبطل ش هذا دليل على جواز عدم المسافرة بها
 قبل الرجعة بانه ان ترافى عمل المبطل الذي هو الطلاق مع الحاجة ش اي الحاجة الزوج مع الى المراجعة ش
 اذ الطلاق يعني ان الطلاق سطل لذلك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق لان حكمه فان
 الى وجود الشرط وهو القضاء والعدة فحاجة الزوج الى الرجعة مع فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة ظهر انه لا حاجة له
 الى الرجعة فهم يبين ان المبطل لا نكاح على من وقت وجوده ش اي وجوده المبطل فبطل النكاح كالسبب الذي
 فيه الخيار وما فرغ البيع في اللزوم ثم بالاجازة يميل من وقت البيع ولذا يلزم الزوايا الماصلة في مدة الخيارهم
 ولذا ش اي ولاجل ان عمل المبطل من وقت وجوده المبطل مع يتسبب الاقرار من العدة ش اي الاقرار بالمائة
 قبل انقضاء العدة فتسبب من العدة فلو كان عمل المبطل يتسبب على انقضاء العدة لا تسبب الاقرار بالمائة من العدة
 كما لا تسبب في قوله اذ انقضت فانت طالق فان تلك الميضة يستتبع من العدة لانه شرط وقوع الطلاق فاذا كان كذلك
 مع فلم يملك الزوج ان يخرج ش اي اذ رجعا الى السفر لان عمل المبطل لما لم يكن قد مضى على الاقرار كانت الزوايا
 فلا يملك اخر رجعا كما لا يتصور تحقيقا هم لان يشهد ش اي فيهم على بعد ما تبطل العدة وتقر تلك الزوج ش فلم يملكه السفر فان
 قيل السفر بما لا يملك الرجعة تثبت الرجعة اشهد ولم يشهد اجيب بان كلامنا في كل يادى هو ما بان لا رجعا ولا رجعة ولا رجعة
 الصحيح ثم لم يوجب اخرجه من وزوجين الى السفر لا يباح ايضا الى اذ من السفر لا طلاق لنفس المحرم مع وقوله
 ش اي قول محمد في الجراح الصغير مع حتى يسد على بعضها معناه الاستحباب ش اي لا يريد به ان الاشهاد على امر
 واجب بل الاشهاد مستحب عند بعضهم على ما قدمناه ش اي في ادليل الباب عند قوله ويستب ان يشهد على الرجعة ش اي
 وان لم يشهد بعت الرجعة هم والطلاق الربى لا يحرم الوطى وقال الشافعي يحرمه ش وبه قال احمد في رواية وقال
 الشافعي والاشهاد ليس بشرط على الاظهر لان الزوجية لازمة لوجود القاطع وهو الطلاق ش قال ابو نعيم قال الشافعي
 فان وليما قبل الرجعة فعليه المهر ولنا اننا نس اي الزوجية هم قايمة حتى يملك مراجعتهما من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر للزوج يمكنه التذرك عند عرض النكاح ش وايه اشار الله تعالى بقوله لا تدري تعلم الله يحدث
 بعد ذلك امر قال الزمخشري الامر الذي سجدته الله تعالى ان يقلب قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرجعة عنها الى
 الرجعة فيها ومن غريمه الطلاق الى الذم عليه فراجعا والمعنى فطلقوهن بعدته وهو العدة لتعلمن ترغبون وتندون
 فترجعون مع وهذا المعنى ش اي ثبوت نظر للزوج مع يوجب استبداده ش اي استقلاله مع وتفرده به ش اي
 بغير الرجعة مع وذلك ش اي تفرد الزوج بحق الرجعة مع يؤذن ش اي يعلم مع يكون ش اي يكون حق الرجعة

ولان تراخى عمل المبطل
 لحاجة الى الرجعة فاذا لم
 يراجعا حتى انقضت المدة
 ظهر انه لا حاجة فبين ان
 المبطل يعمل على من وقت
 وجوده وهذا لا ينافي
 من العدة فلم يملك الزوج
 الاخرهم الا ان يشهد على
 رجعتها فتبطل العدة وتقر
 تلك الزوج وقوله حتى يشهد
 على رجعتها معناه الاستحباب
 على ما قدمناه والطلاق الربى
 لا يحرم الوطى وقال الشافعي
 يحرمه لان الزوجية ذائلة
 لوجود القاطع هو الطلاق
 ولنا المعاقمة حتى يملك
 مراجعتها
 من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر للزوج يمكنه
 التذرك عند عرض
 النكاح وهذا المعنى
 يوجب استبداده به
 ذلك يؤذن بكونه
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

اسم امة لا اشتاء اذا
 الدليل ينافيه القاطع
 اخر عمله الى مدة اجتماع
 او نظر له على ما تقدم
 فصل فيما حل به
 المطلقة واذا كان الطلاق
 بانثاء دون الثلث فله
 ان يتزوجها في العدة
 وبعد انقضائها لان
 حل المحلية باق لان
 محلون بالطلقة
 الثالثه فيعدم
 قبله ومنع العدة
 في العدة لا اشتباه النسب
 في اطلاقه وان كان
 الطلاق ثلثا في الحرة
 وتنتهي في امة
 لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره كما
 هيها ويدخل بها
 ثم يطلقها او يموت
 منها والا صل فيه

هم است امة النكاح من اى طلب دوامه كما كان هم لان الشاوش اى ليس بانثاء نكاح جديد هم اذا الدليل ينافيه ش
 اى لان الدليل الدال على استبداده ينافى الافتاء اذ لو كان الرجعة افتاء لم ينفرد الزوج بالرجعة بلارضى المرأة او رضى لهما
 هم والقاطع اخر عمله الى مدة ش جواب عن قول الشافعي ان الرجعية زائلة لوجود القاطع فغيره ان وجود القاطع لا ينافى
 قيام الرجعية بان اخر عمله الى انقضائها العدة هم بها عاش دليل ان الرجعية بالقول تصح بلارضى المرأة من الشافعي ايضا
 هم ونظر الشافعي اى اذن القاطع اخر عمله الى انقضائها العدة هم على اتقدم ش بيانه وهو قوله ثبت منظر المزوج لم يكن
 التدارك عند اخر من النكاح

فصل فيما يحل به المطلقة اى هذا فصل في بيان يحل بالمطلقة المرأة ولما فرغ من بيان ما يندرك به الطلاق
 الزوجي شرع في بيان ما يندرك به غيره من العلاقات ففي الحرة فيما دون الثلث التدارك نكاح جديد وفي الثلث اصابة
 الزوج الاخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الامة في الشين باصابة الزوج الاخر هم واذا كان الطلاق باثاء دون الثلث
 ش بان كانت واحدة باثية او متين هم فله ش اى للمزوج هم ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق ش
 اى لان حل المحل باق لان محل النكاح انقضى من بيات ادم مع الغلام المحرمية والشرك بالعدة من الميعم لان زواله
 ش اى زوال المحل هم متعلق بالمطلقة الثالث ش واذا وجدت المطلقة الثالثة هم فيعدم ش قبلها بقوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى فان طلق الثالثة هم ونسح الغي في العدة ش اى غير الزوج عن النكاح
 في امة هم لا اشتباه النسب ش اى لا اجل اشتباه النسب صيانة هم ولا اشتباه في الطلاق ش اى لا اشتباه نسب
 في الطلاق الشايع الزوج في نكاح معتد به كذا في الماترازي والاحسن لان يقال ولا اشتباه في الطلاق اى في تميز
 نكاح معتد اذا لا اشتباه انما يكون عند اختلاف المياه وذلك انما يكون في معتد بغيره قال الاكل وحرض عليه الصغيرة
 والآية وعدة المياه قبل الدخول وعنده البصبي والمجتمعة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه الموضع ولا يجوز الزوج
 في هذه الموضع في العدة واجب بان ذلك بيان الحكمه والحكم ترا في الجنس لاني كل فرد لا يبيان العدة لوجي تخلف فيما ذكر
 من الموضع انتهى قلت اخذ هذا من كلام السنخاني في محله وان كان الطلاق ثلثا في الحرة ومتين في الامة لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره كما سماه ويدخل بها ش اى المطلقة الثالثة لا نكاح ولا وليا يكون حتى تنكح زوجا غيره واطلق الزوج لم يشمل الم
 وغيره والمجنون وغيره اذ كان سماع شكه وبذلك مرجح في شرح الطحاوي وذكر من قريب ما فيه من الذم حسب الاقول وانما
 قيد بالنكاح الصحيح لان الزوج الثاني اذ تزوجها كما فاسد لا يحل للاول سوا دخل بها الثاني اولم يدخل لانه غرض من
 قال زوجا غيره والزوج المطلق هو الذي هم نكاحهم والاصل فيه ش اى الاصل في هذه المسئلة

هم قوله تعالى فان طلقها اي من طلقها الطلقة الثانية بعد الطلقتين المذكورتين في قوله تعالى
الطلاق مردان اي مرة بعد اخرى هم والمراد بالطلقة الثانية شئ كما ذكرنا هذا في حق الحرة هم والنتان شئ اي الطلقتان هم
في الامة كالثلث شئ اي كالطلاق الثالث هي حق الحرة لان الرق منصف لمل المحلية شئ اضافة لتعريف الرق مجاز
لمعنى ان الرقية بسبب تعصيف مل المحلية تكون فتمت والطلقة الواحدة لا تجزئ فكلت وقد مر بيان قبيل باب الطلاق في فصل الجوارح
ايضا هم على ما عرف شئ اي في الاصول هم ثم الغاية شئ اي الغاية مكنة حتى في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
النكاح الزوج مطلقا شئ يعني ذكر من غير قيد نصفهم والزوجة المطلقة شئ اي الكالاهم انما ثبت بنكاح صحيح شئ لان الوطى
يحصو في الغالب فيجب التفريق هم وشرط الدخول شئ هذا جواب عما يقال المشروط في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مطلق النكاح
لمن لم ين شرط الدخول فاجاب بقوله وشرط الدخول هم ثبت بانشارة النص وهو ان يكمل النكاح شئ في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
على الوطى جملة الكلام على الاعادة دون الامادة شئ يعني لو طلق النكاح على العقد في الامة يلزم ذكر العقد مرتين هم اذا العقد
استفيد بالطلاق اسم الزوج شئ في قوله تعالى زوجا غيره والبيان في محل النكاح على العقد يكون ذلك تأكيد والتأسيس اولى
من التأكيد فلان قيل يلزم ان تكون المرأة والبيعة على هذا التقدير والمرأة موطوءة وليست بواطئة يجب جواز اضافة الوطى اليها
ولذلك تسمى زانية والزنا هو الوطى الجوام الامة لا يشتر اشتراط المحاصل ان المصنف استدلل به في شرط الدخول بوجوبين احدهما
بانشارة نص الكتاب على اقراره والاخر بقوله هم او يزد على النص شئ اي على قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم بالحديث المشهور
شئ وقد عرفت جواز الزيادة على النص بالحديث المشهور كما عرفت في الاصول هم وروى في الحديث المشهور هم قوله شئ
اي قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل اللادل حتى تذوق عسله الاقرش هذا الحديث رواه الامة الستة في كتبهم من حديث
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق زوجته فترجعت زوجا غيره فدخل بها ثم طلقها
قبل ان يوافقها اتمل لزوجه الاول قال لاصي يذوق الاقرش من عسلها ما ذاق الاول هم روى بروايات شئ اي روى هذا
بروايات مختلفة فردى الجماعة الا ابا داود عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت جارت امرأة رفاعه القرظي
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعه القرظي فطلقته فترجعت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وان اسمه
الاشل حبة اشوب فتبسم عليه السلام وقال تريد ان ترجعي الى رفاعه فقالت نعم قال لاصي تذوق عسله ويذوق عسلك
وفي لفظ مصعب بن ابي سفيان كانت تحت رفاعه فطلقها آخر ثلاث طلقات الحديث وفي لفظ البخاري كذبت باسول الله صلى الله عليه وسلم
نقص الحديث وكنت المسورة تريد ان ترجعي الى رفاعه فقال عليه السلام فان كان ذلك فلن تسلمين اي يذوق من عسلك الحديث روى
الك في سوطه عن السور بن رفاعه القرظي عن الزهري بن عبد الرحمن بن الزبير فلم يسطع ان يحسبها فارقا فارقا ورافعة ان تكبها

قوله تعالى فان طلقها
فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره
والمراد بالطلقة الثالثة
والنتان في حق الامة
كالثلث في حق الحرة
لان الرق منصف لمل
المحلية على ما عرفت
ثم الغاية لنكاح الزوج
مطلقا والزوجة المطلقة
انما ثبت بنكاح صحيح
شرط الدخول ثبت
بانشارة النص وهو ان
يكمل النكاح على الوطى
جملة الكلام على الاعادة
اذا العقد استفيد
باطلاق اسم الزوج او يزد
على النص بالحديث المشهور
وهو قوله عليه السلام لا تحل
للادل حتى تذوق عسله
الاخر بروايات شئ
شئ شئ شئ شئ
شئ شئ شئ شئ شئ

تخلون لاحقة
توسيع المسبب
بما الله عنه
زوجه غير معتدة
تنتهي به القاض
نفذ والشرط
تلاجه دون الاخر
كمال
سبالعة
والكمال فيه

تخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يجل لعقني ذوق العيلة وروى الطبراني في معجمه الاوسط من حديث هشام بن عروة عن ابيه قالت كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقا وتزوجا فاعة ربل بن قريظة فتم فارقا فاردت ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير فقالت والله يا رسول الله ارجعوا منه الا بدني فقبلي قال والله يا تيممة لا ترجعين الى عبد الرحمن حتى يذوق عيلتك ربل غير ذوقك هذا المتن عكس متن الصحيح وروى ابو موسى محمد الحافظ بن ابي بكر المديني في كتابه الباني باسناده الى مقاتل بن حبان قال قوله فوجعل فان طلقا فلا تحل لرجل بعد حتى تنكح زوجا غيره ونزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك النخري كانت تحت زفاعة بن عتيك وهو ابن عمها فطلقا طلاقا باينا فزوجت بعده بعد الرحمن بن الزبير الفهرطى فطلقا فانت البنو على الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرحمن طلقني قبل ان يسني فارجع الى ابن عمي زوجي الاول فقال البنو على الله عليه وسلم لا حتى يكون سن فانت انا الشدان اثبت ثم رجعت الى البنو على الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي الذي كان تزوجني بعد زيجي الاول كان قد سني فقال البنو على الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اصدقك في الاخر فلبثت ثم قبض البنو على الله عليه وسلم فانت يا كبر رضى الله تعالى عنه فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعت الى زوجي الاول قد سني فقال ابو بكر رضى الله تعالى عنه قد عذرت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لك وسمعت حين اتيته وعلت اقال لك فلا ترجعي اليه فلا قبض ابو بكر رضى الله تعالى عنه فانت عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال لما ليس اتيته بعد ترك هذا لا حلتك وقلعت في زفاعة قبل انه ياتيه بن شموال وقيل زفاعة بن وهب وفرق بينهما ابو جعفر بن احمد بن عثمان بن احمد المروزي المعروف بابن شامين والظاهر انها واحدة ذكر ان اختلفت في اسم المرأة فقبيل اسمها ابيته واميتها والمرسما والغيصاصم ولا خلاف فيه شامي في شرط الدخول هم لاندسوي سعيدي بن المسيب بن بن خزن بن بن الى وهب بن عمرو بن غايد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي الى محمد المديني سيد التابعين ولد للنسيتين مفتا من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الرحمن وهو بن خمس وسبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وطلى بن ابي طالب وابوسعيد الجذري وابوسمى الاشعري والبربره وكان زوج ابنته واعلم الناس سجدية وعائشة وام سلمة وغولت بنسب حكيم وفاطمة بنت قيس رضى الله تعالى عنهم همين وروى عن ابيه المسيب بن خزن وله حجة وقال ابو حاتم ليس في التابعين مثل من سعيدي بن المسيب وهو منهم في ابي هريرة رضى الله تعالى عنه وقول صاحب الهداية ولا خلاف فيه سوى سعيدي بن المسيب ليس على الطلاق لا تبعه في هذا بشره المرسى وداود النطاقي والشيعة والخوارج ولكن لا يلتفت الى هذا قال المصنف هم وقوله غير مستبش لانه خلاف الاجماع وقال ابن النذر لا تعلم احدا قال من اهل العلم بقوله الا الخوارج ولا اسونغ لاحد المصير القفال ابو بكر الرازي لا اعلم احدا قال بقوله وقوله غير معتبر حتى لا يجوز

لاحد ان ياتخذ بقوله المأخذه الحديث المشهور وهو اني سمعتي يقول عليه منته الشهد والملايكه والناس جميعين ذكره في الكلام من
حتى يوقضي القاضي بشئ اى يقول سجد بن اسيد في هذا المأخذ شئ ويعد عليه ويطل وذكروا في طعن لان في هذا قضاؤه
وفي القينة فقيهه بنده بن جعفر قال انكلم والقاضي على ما يحتمل في التطبيقات ما اخذ الرشي ونيزه بالاول بدون دخول الثاني
على صحيح انكلم قال ويجزأ من يفعل ذلك قالوا اليسود وجبه ويجزأ في فتاوى النفس بن سجد بن جعفر عن بنده بن جعفر هذا وقال عليه لم يلقه الحديث
المشهور والشرط شئ اى شرط من المطلقة الثلاث لا لزوم الاول ثم الايلاج شئ اى الادخال ثم دون الانزال شئ
يعنى انزال المنى ثم لان كمال شئ اى لان الانزال كمال في الايلاج ثم وبالفقه فيه شئ اى في الايلاج ثم وكمال قيد
شئ فهو قيد للنفس المطلق فلا يجوز ولا يثبت الا بالليل ولادليل عليه والدليل يدل على عدسه لانه ذكر العيلة وهو الصغير المسلمه
اى كناية عن اصابتها بخلوة الجماع وبقي تقصر بالايلاج فكان التصغير والا على عدم السج بالانزال فاللذة تحصل بالجماع قبل
الانزال وبالانزال تزول اللذة وتفسد الرغبة فلا يشترط الانزال وشهد الحسن البصري رحمه الله تعالى واشترط الانزال بظاهر
الحديث ثم والمهر في التحليل كالمبلغ وبه قال عطاء وانشأ في ابن المنذر ثم لوجود الدخول في نكاح صحيح وبه
اى النكاح الصحيح هو الشرط بالنفس شئ لان الشرع علق طلقا للزوج الاول بنكاح زوج آخره وطيه وحصل ذلك ثم ولك
بما نص فيه شئ اى في المراهق فان عداه انزاله شرطه ولم يوجد به قال حماد والحسن البصري كما ذكرناهم والجمعة عليه شئ اى على
ما كان هم ابناؤه وهو قوله ان الانزال كمال وبالفقه فيه وهو قيد لادليل عليه وقال لا تزني والجمعة عليه قوله تعالى حتى
تكن زوجا غيره والمراهق يسمى زوجا اذا وجد شرط النكاح وقال الكاكي والجمعة عليه ابناؤه وهو الحديث المذكور وما ذكرناه هو الاول
ثم ففسد شئ اى ففسد المراهق هم في الجماع الصغير وقال غلام لم يبلغ وشايع بجامع امراته وجب عليها الغسل واعلموا
للزوج الاول شئ وبذلك تفسير محمد في المراهق وفي الجماع قال محمد ادع صبيا يعقل ابن اثني عشرة سنة قلت هذا ليدل
على ان المراهق ينبغي ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي من المناجاة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال
القاضي من المناجاة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة سنة هم وحنى هذا الكلام شئ اى الكلام الذي نقله عن محمد في المراهق
ان يتحرك اليه ويشترط شئ اى الشرط ان يتحرك اليه المراهق ويشترط الجماع وانما شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق
من الطرفين هم وانما وجب الغسل عليها شئ هذا جواب عما يقال اذا لم يكن الانزال شها ظم سبب الغسل على المرأة فاجاب بقوله
انما وجب الغسل عليها اى على المرأة هم لا التقاء الختانين وهو سبب نزول ابهاش فاجمع السبب الظاهر مقام السبب
الباطن وهو الانزال فيجب الغسل فان قيل لا نسلم ان سبب ظاهرا وما يكون كذلك اذا كان الغرض بانفاذ كائنات في الرجال
وجيب بان كلامنا فيما اذا كان العصى يتحرك اليه ويشترط الجماع لا ينافي ذلك هم ولا حاجة الى الاجاب في هذا شئ اى لما تبت

وانما وجب الغسل للمراهق
في التحليل كالمبلغ
لوجوب الدخول في نكاح
صحيح وهو شرط بان
وما كان يتخالف فيه
والجمعة عليه ما بيناه
وفسر في الجماع ايد
وقال غلام لم يبلغ
ومثله بجامع امرأة
وجب عليها الغسل
واحملها على الزوج
الاول ومعه هذا الكلام
ان يتحرك التوضيحه
وانما وجب الغسل
لالتقاء الختانين وهو
لنزول ما هما والحاجة
لا الاجاب في هذا

الى ايجاب اصل في حق المرأة لان امرئ منى على الامتناع وجعل مثله سبب فإيه لانزال ما ينافي مع الفصل عليها هم المائل
على العصى شش بعد ان طاب صم وان كان شش واصل بما قبله اى وان كان العصى هم يوم ريش شش بى بصل شش شش شش
اى من حيث التعلق ليتحدر به ويصير له ثمة قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند بلوغه فروع من الجواهر لما لكتة لا يحل وطى صمى وان كان
يتمى على الجلع وهو قول ابى عبيد ويرى من الحسن وفى البسيط والمجموع اى انه يحصل بوطى العصى ويحصل باستدخال المرأة ذكر
رجها وهما يحكم ولا يشترط الاشارة الى المحيط وطى العصى والمجنون يملكها ووطى المحبوب لا يملكها الى اذا حلت وفى المبسوط فى رواية
ابى مفس ان كان المحبوب لا يزل لا يملكها ولا يثبت نسب الولد منه لانه اذا جفاه وصار كالعصى اودونه وقيل هذا اذا جفب
ذكره وفى الاصل ولو بقى بقدر الغشقة يوجب فى ذهابه شمل وذكر الاستيعاب اى انه لو كان خضيا بجامع مثله حلت وفى المفيد وكذا المسلول
وفى المدونة ان علمت بانة خصى قوطيها حلت للاول وثبت احصائها وان لم تعلم لا يملكها ولا يثبت احصائها وان زوجت شيئا
قترن شرا فحلت فى ذهابها بصحان ان تعش على حلت والافلا ولو لم تكن شجرة وهى لا تمنع من وجود حرارة فزوجها ابى ذكره
يحل ذكره المرغبا فى ولو كانت المرأة مغفنا وحلت من اثنا فى حلت للاول بوقوع الوقاع فى قبلها ووطى النكته والمنى عليها
يحل غناها فى احد قولى الشافعى ذكره الشرى والوطى فى الدبر لا يحل ولو ادعت وصول الحمل صدقت ووطى الذى الذرية
يملكها للاول عندنا والشافعى وحده وروى قال الحسن والزهري والشرى وابو عبيد وقال مالك وروى لا يملكها ولو غلبها الزوج
الثنانى ادوات عنها لا يحل صم قال شش اى القدر روى عنه الله تعالى صم ووطى المولى امته لا يملكها شش بان طلق رجل امرأته تزين
وهى امته لغيره فوطىها المولى بعد انقضاء العدة لم تحل للاول صم لان الغاية نكاح الزوج شش اى لان غاية الحرمة نكاح
الزوج بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يجد لان المولى لا يسمى زوجا وقال فى شرح الاقطع روى ان عثمان رضى الله تعالى
عنه سئل عنه عن ذلك وعنده على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما فخص ذلك عثمان وزيد وقالوا هو زوج فقال على
رضى الله تعالى عنه يفضيا كاره لما قال لا وقال ليس بنكاحهم واذ تزوجها بشرط التحليل شش بان قال تزوجك على ان يملكك
او قالت اى ذلك صم فانكاح كمره بقوله عليه السلام شش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم هم لعن الله المحلل والمحلل له
شش هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخبر حديثه الترمذى
والنسائى من غير وجه عن سيف بن الثورى عن ابى قيس واسمه عبد الرحمن ابن نثران الاودى عن هزبل بن شبرجل
الاودى عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذى حديث حسن صحيح و
عن على رضى الله تعالى عنه اخبر حديثه ابو داود والترمذى وابن ابى عمير عن ابي رضى الله تعالى عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل لعن لفظ ابى داود وفيه شك فقال اراه رضى الله تعالى عنه لم يوطىها بالشرط فحلت الحرات

انما غسل بطنه
يؤمونه تخشا قال ووطى
المواثمة لا يحلها
لان الغاية نكاح الزوج
تزوجها بشرط التحليل
فالكلام مكره لقوله عليه
السلام لعن الله المحلل
والمحلل له

هو ابن عبد الله السعدي المكنى في الكوفي قال ابو ذر عنه قال سمعت جديته وقال ابن المديني المارث كذاب ومن جابر بن عبد الله
 رضي الله تعالى عنه اخبر حديثه الترمذي عن صالح عن الشعبي عن جابر بن سواد عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى عنه اخبر
 حديثه ابن ماجه عن الليث بن سعد قال ابو بصير بن شرح بن امان قال عتبة عامر قال رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم الا اكلم
 اتيحش السعدي قالوا بل يا رسول الله فقال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له قال عبد الحق في احكامه سناده من وقال الترمذي
 في علله الكبرى الليث بن سعد اراده سمع من شرح بن امان شيئا ولا روى عنه وعن ابني هريرة رضي الله تعالى عنه اخبر
 حديثه احمد والبيهقي ابو بصير بن شرح بن امان عن جديته الطبري عن ابن ابي هريرة نحوه وعن ابني عباس
 رضي الله تعالى عنه اخبر حديثه ابن ماجه عن عكرمة بن خوجه سواد وهذا هو محله في الحديث هو الكراهية وقد استدلل
 المصنف بهذا الحديث على كراهية النكاح المشروط به التحليل وظاهره يقتضي التحريم وهو مذموم احمد ولكن يقال للمساواة
 على صحة النكاح لان المحلل هو الميث للخل فلو كان فاسدا للمساواة محملا فان قلت لم يمنع من حصول التحليل قلت لا الكمال
 ذلك هتك المرأة دعامة اتيحش في الوطى الغير ذلية فانه انما يطأ اليورنما الوطى الغير وهو قلة حمية ولهذا قال عليه السلام
 هو اتيحش المستمار وانما يكون ستارا اذا سبق الناس من المطلق وقال السروجي واختلف العلماء في سعاد فليل اراد به
 طالب الحمل من نكاح السعة والموت وسماه محملا وان كان لم يحلل لانه يتيقده ويطلب الحمل منه والمطالب الجمل من طهقته
 لا يستوجب العون وقيل هو انما يزوج بلفظ الاطلاق والتحليل وفي الاستيعابي لو تزوجا بغيره التحليل من غير شرط حلت للاول
 ولا كره ولا يفتي ليست بشي وقال بعض مشايخنا لو تزوجا بغيرهما للاول فهو مثاب ما جوف في ذلك حكاية المنياني وغيره لكن
 يروى عليهم من العدة في كراهية الشرط في الجواهر المتعينة المحلل والمحلل له والزوج الاول فيصير كاشترط في العقد فيفسد
 ولو كان بشرط الطلاق فسد العقد ولم تحل وبفسد بشرط عدم الوطى فادفد فرق قبل البناء بعده بطلقة بنية ولما السمي في
 في البسيط وان شرط فيه طلاق قبل بطل العقد كالموت ومنهم من قال يلغوا الشرط والاحكام في انه لو قال زوجك بشرط ان
 لا تزوج عليا او لا تشرى او لا تافريها فان النكاح لا يفسد بذلك كله ولو قال بشرط ان لا تطاردا فقلوا فيه وذكر التمر تاشي
 ان لا يطلقها الثاني فتقول زوجت في نفسي نكاح على ان امرى بيدي اطلق نفسي كما اريد ويقول تزوجت او قلت جازا النكاح
 وصار الامر في يديهم فان طلقها شى اى فان طلقها محلل للمرأة ثم بعدا وطها حلت للاول شى اى حلت المرأة للزوج الاول
 هم لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد شى و به قال الحكمه مطار و زفرهم وعن ابني يوسف
 انه يفسد النكاح لانه معنى الموت فيه ولا يحلها للاول فساد شى وهو قول ابراهيم النخعي والحسن البصري وكبر بن
 عبد الله المزني وقادة وقال ابن السكندر وينا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لا اوتي بحلل ولا محللة الا

وهذا هو محله فان
 طلقها بعد
 وطها حلت
 للاول لوجود الدخول
 في نكاح صحيح اذا
 النكاح
 لا يبطل بالشرط
 وعن ابني يوسف
 انه يفسد النكاح
 لانه في معنى الموت
 فيه ولا يحلها للاول
 الا لفساده

وعن محمد أنه لم يسم
لما بيننا ولا يحل
الاول لانه استحلال ما
الشرع فيما زى يمنع
مقصود كما في قول
واذا اطلق الحرة تطليقة
او تطليقتين انقضت
عدها وتزوجت بزواج
محرم عادت الى الزوج
الاول عادت بنت
تطليقات هدم الزوج
الثاني فادون الثلث
كما هدم الثلث وهذا
عندي حنيفة وابي
وقال محمد لا يهدم احد
الثلث لانه غاية للحرمة
بالنصف فيكون منها ولا
الهاء للحرمة قبل الثبوت
ولها قوله عليه السلام
لعن الله المحلل المحلل
له سماء محلا
وهو للثبوت
محل
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع

فكما قال ابن عمر بن الخطاب ومن عثمان بن عفان رضي الله عنهما قال ذلك السفل ومن قال
ولا يصح في ذلك الا انكاح رغبة لا ربه ولا يثبت له المهر ولا يملك المهر ولا يملك المهر ولا يملك المهر
اذا انكح لا يطل بالشوط ولا يملك على الاول شي اي لا يملك المهر على الزوج الاول ثم لا يستعمل بالزواج
وذلك لان النكاح عقد عمر وشروط الطلاق اقدم منها في نسخ مقصود كما في قول المورث شي كما في قول شخص سورة فانه
يخرج الميراث لانه يستعمل بالزواج الشرع وذكره لانه في الروضة انها لو قالت انا ازوجك نفسي لتجاني ثم تطلقني لا يكون خلا
الزوجي الاول قال ابو حنيفة رحمه الله النكاح جائز وان شرط جائز فان اتع من تطليقا اجمعه الحاكم على ذلك وتحلل للاول
في الرضائي فانه شرط كره للاول والثاني مع جوازها عند ابى حنيفة وزفر عند ابى يوسف النكاح باطل ولا تحلل للاول وعند
محمد تحلل للثاني ولا تحلل للاول وفي الميعة والمهر يقول محمد النكاح صحيح ولا تحلل للاول لا يفسد به وجهه واذا اطلق الحرة تطليقة
تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت نزع آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
الطليقة والطلاق شي والمراد بقوله يهدم الزوج الى آخره ان المرأة بعد تصير سبابة لا تحرم حرمة غليظة كما يهدم
الثلاث شي اي كما يهدم الزوج الثاني ثلاث طلاقات سيما او فرادي هم وهذا عند ابى يوسف وابي حنيفة شي وهو قول
ابن عباس وابن عمر وابراهيم النخعي وعطاء وشريح وسيمون بن مهران هم وقال محمد لا يهدم ادون الثلث شي
يعني انها تصير سبابة تحرم حرمة غليظة لما بقي من الطلاقات الثلاث وبه قال مالك والثاني واحمد وزفر وهو قول عمرو
علي وابي بن كعب وعمران بن حصين وابي هريرة رضي الله تعالى عنه والمثله مختلفة بين الصحابة كما ترى وقال
شمس الائمة السرخسي في شرح الكافي اخذ الكبار من الفقهاء بقول الكبار من الصحابة هم لانه شي اي لان نكاح
الزوج الثاني هم غاية للحرمة بالنفس شي يعني قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لان حنة
حرف موضوع للغايتة والغايتة هي فيكون شي اي الزوج الثاني هم منها للحرمة شي وهو بنهم الميم
اسم فاعل من الاسماء هم ولا هنا للحرمة قبل الثبوت شي اي لا يكون بوطي الزوج الثاني عبدة قبل التطليقات
الثلاث لان الحرمة غير ثابتة ولا تثبت سببها لانه لا يخرج من ثبوتها فلا حرمة قبل الثلاث فلا يكون بوطي غاية لها و
هذا كقول الله لا اكلم فلانا في رجب حتى استغفر فلانا فاستشاره قبل رجب لم يغير في حق المؤمنين اذ المؤمنين اوجب
تحرير الكلام بعد رجب الى غاية الاستشارة فقبل رجب لا حرمة فلا يكون الاستشارة غاية لها هم ولما شي اي
ولابي حنيفة وبني يوسف هم قوله عليه السلام من اثنى المحلل والمحلل سماء محلا شي اي سماء الخارج محلا شي باطل
المحل محلا لا يكون الا باثبات المحل فيه هم وهو ثبت المحل شي اي الزوج الثاني هو ثبت المحل يعني المحل المجدد

لانه لا يجوز ان يكون المراد الحمل السابق لانه تحصيل الماسل وهو فاسد لان الحمل السابق موجود فيما دون الثلاث فصارت
 المرأة بالزوج الثاني لمحققة بالاجنبية فلم تحرم على الزوج الاول الاثلاث تطليقات لان حكم الحمل الجديد هذا وقد ذكر الامتياز في
 اسئلة واطال الكلام فيه فخص كلامه في السؤال الاول منع كون المراد بالحمل هو الزوج الثاني لعدم ما يدل عليه ويجوز ان
 يكون المراد كلج السعة بقرينة اللعن لانه كان شرعا ثم نسخ والجواب ان الذي نقلوا هذا الحديث ثقات فكما يقبل نقلهم
 في نقل الحديث فكذا يقبل نقلهم فبين جارية الحديث وقد اورد في باب ما جاء في الزوج الثاني السؤال الثاني منع كون
 المراد بالحمل الزوج الثاني مطلقا لانه ان اريد به قبل الطلاق الثلاث فهو ممنوع لانه غير محلل قبله لوجوب الحمل وان اريد
 بعد الثلاث فسلم كانه لا يفيد لان النزاع فيما دون الثلاث والجواب ان المراد به الزوج الثاني مطلقا علما باطلاق الحديث
 ولا نسلم نفى كونه محلا قبل الطلاق الثلاث لانه ثبت حلا جديد بحيث لا يحرم عليه الاثلاث تطليقات مستقلة فلما لم
 تحصيل الماسل السؤال الثالث ان الحديث متروك العمل بظاهر لان الزوج الثاني بعد الطلاقات الثلاث لا يثبت له
 الم فوجبه الاصابته والحديث يثبت مطلقا فكانت الاصابته هي الثبوت للحمل دون الزوج الثاني والجواب منع كونه من باب
 ترك العمل بظاهره لانه من باب التخصيص لان قبل الاصابته شرج عن عمومه بحديث العميلة فنفى الثاني على عموميه
 فيما دون الثلاث والسؤال الرابع ان الحديث اذا كان مقتضيا للحمل الجديد لم يزم المعاد منه بقوله تعالى وحل لكم
 ما وراءكم لانه يقتضي العمل مطلقا في عموم الاوقات بالحرمة التي ثبتت بثلاث تطليقات مبياة الى غاية الزوج الثاني فاذا
 زحمت بثبت العمل بالحمل السابق فلا حاجة الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق فلا حاجة
 الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق عند انتهاء الحرمة من كل بدو جواز ثبوت سبب في ذلك
 وقد دل اذا كان ثبوت العمل بالسبب السابق لم يكن الزوج الثاني محلا وقد ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم محلا و
 هنا سؤال اخر ذكره تاج الشريعة جوابه وهو ان الحمل هو الذي يثبت العمل واثبات العمل يقتضي مداه اثبات اثبات
 محال والجواب ان اثبات اثبات انما لا يعتبر اذا لم بعدا اذا افاد فيعتبر الا ترى ان بيع الانسان ماله بانه لا يفيد وكذا
 شراءه بانه اذا افاد فيعتبر كما اذا اشترى ماله من المغارب قبل ان يظهر فيه بيع وان كان ماله لانه يفيد ملك التعرف
 هم واذا اطلقا ثلثا فالت قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر فثلثي الزوج الثاني وطلقني وانقضت عدتي
 والدة تحمل ذلك ش من سائل لقد ورد في روضة الله تعالى والمراد من قوله ودخل بي الزوج الثاني
 والدة التي تحمل ذلك تأتي عن قريب هم جاز للزوج الاول ش جواب اذ هم ان يصيد فاما اذا كان في غالب ظنه انها
 صادقة ش قال الامتياز في كلامه يوجبهم بان اخبارا مقبول وان تكن عدلا لانه اطلق في التولين وليس الامر كذلك

واذا اطلقها ثلثا

فالت قد انقضت

عدتي وتزوجت

ودخل بي الزوج

وطلقني وانقضت

عدتي والدة تحمل ذلك

جاز للزوج ان يصيد

اذا كان في غالب ظنه

انها صادقة

فان الرواية تصححه في آخر كتاب الايمان بان الزوج الاول لابس عليه ان يزوجها اذا كانت عند نفقة او وقع في قلبه انها ساقطة انتهى قلت استدل بالبرهان الاستحسان برؤية قوله وليس الامر كذلك لانه ذكر فيه كونه نافذة ووقوع صدقها في قلبه وقصره بذكره في قوله اذ كان في غالب ظنه انها ساقطة وتعليقه بتقديره بهذا الوجه وليس بمطلق حتى يثبت عليه العهرم الذي ذكره هم لانه يشي لان النكاح هم حاله شئ لكون البضع متقوا عند الدخول واذا كان حاله فجزء واحد مقبول فيها يشترط التسمية كالولايات والمضاربات والاذن في العجالة هم او امرؤي متعلق المحل به شئ اى بالنكاح وقيل قولها فيه ايضا كما اخبرت بجاسته الماء وطهارته وروت حديثا هم وقول الواحد فيها مقبول شئ اى في المعاملة والامر الذي لاني الديانات فلان المعاملة كانوا يقبلون خبر العدل من غير اشتراط العدد والافعال في المعاملات فعل نؤمن الاول هو التي ليس فيها معنى اللزوم كالكالات ونحوها كما ذكرنا في غير هذا من غير مد لا كان او ناسفا صبيها كان او بالغها سلا كان او كافرا كان او عبدا ذكره كان ام اتى من غير اشتراط العدد والعدالة دفعا للضرورة النوع الثاني الذي فيه الزام من حقوق العباد في شرط فيه العدد والعدالة وتعيين فقط الشهادة لانها تبني على المنازعة فاجتنب الى زيادة التوكيد دفعا للضرورة والحمل هم وهو غير مستكسر شئ اى اجبار المرأة المذكورة غير مستكسرة فيه هم اذا كانت المدة تتماشى اذا كانت المدة التي ذكرتها محتمل ذلك لان القول قول اليمين فيما لا يتكسر هم واختلفوا في ادنى هذه المدة شئ اى خلت ابو حنيفة وصاحبا في اولى المدة التي تصدق المعتدة في انقضاء لعدة واعلم ان الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم اختلفوا في المدة التي تصدق المرأة في انقضاء عدتها على اقوال الادل قال ابو حنيفة قلنا ثلث حيض بشهر وطهران بشهر وثلاثة اطهار بنسبة والربعين يوما وثلاث حيض بنسبة وعشر يوما كل حيضة خمسة ايام الثاني قال ابو يوسف ومحمد تسعة ثلثون يوما وطهران ثلثين وثلاث مبيض بستة اعتبارا لاقبل الحيض الثالث قال شريح لو ادعت انها حائض ثلث حيض في شهر او في خمسة وثلاثين يوما فجارت بينة من النساء العدل من بطلانها انهارت الحيض وتقتسل عند كل صلات وتصلى فقد انقضت عدتها الرابع قال الشافعي انها تصدق في اقل من اثنين وثلاثين يوما هذا منه او قول منه ذكره ابن المنذر الخامس قال ابو ثور لا تصدق في اقل من سبعة والربعين يوما على ان اقل الحيض يوم واقل الطهر خمسة عشر يوما السادس قال مالك الربيعون يوما وذكره في الجواهر السابع قال اسحاق بن ابراهيم والربيعين ان لما اقرأ معلومته بعرفها بطلانها اليها تصدق على شهدها والا تصدق في اقل من ثلاثة اشهر الثامن قال الحنابلة اقل تسعة وعشرون يوما قالوا وان قلنا اقل الطهر عشرة ايام فان قلنا خمسة عشر يوما زاد اربعة ايام فليكون ثلثين وثلاثين وان قلنا اقل الطهر ثلثة عشر يوما زاد على ذلك اربعة ايام فليصير ثلثين وثلاثين وصارت الاقوال في عدتها في باب العدة اثنا عشر اية في باب العدة اى سببها

لانه محالة
او امر ديني
لنعلق المحل
به قول الواحد
فيهما مقبول
وهو غير
مستكسر اذا
كانت المدة محتملة
واختلفوا في ادنى عند
الدين وسببها
في باب العدة

فان الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم
 سميح عليهم قال ابو اسدي في كتاب اسباب نزول القرآن باسناده الى عطاة عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه قال كان ايلاء اهل الجاهلية يستعينوا اكثر من ذلك فوقت الله تعالى اربعة اشهر فمن كان ايلاءه
 اقل من اربعة اشهر فليس بايلاء فحكم على ابن المسيب انه قال كان الايلاء ضررا لاهل الجاهلية كان الرجل لا يريد المرأة ولا يجب
 ان تزوجها غيره فيخلف ان لا يقربها ابد وان كان تركها كان ذلك لا ايسر ولا ذات بعل فجعل الله تعالى الاجل باعد الرجل في
 المرأة اربعة اشهر وانزل للذين يؤمنون من نساءهم الاية ص فان طلقها في اربعة اشهر خشت في يمينه ونزمت الكفارة ش
 اى كفارة اليمين هم لان الكفارة سوجب الخشت والايلاء طلع وقد خشت فيه فلكرمه الكفارة في المبسطين قال الشافعي
 لا كفارة عليه ويخشت في يمينه لان الله تعالى وعد المغفرة فمن اساء فغفروا الا يجب الكفارة قلنا المغفرة في الاخرة فلما بنا في
 وجوب الكفارة في الدنيا ولكن بذاني قوله القديم وفي الجدي يجب الكفارة وجوب لا مخرج كنهنا وبه قال مالك واحمد والجمهور
 وقال الحسن البصري لا كفارة عليه في ذلك وقال قتادة خالف الحسن الناس هم وسقط الايلاء لان اليمين ترتفع لمباش
 ش وبذلك الاجماع هم وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بابت منه بتطبيقه بانيته ش وهو قول جابر بن زيد وسروقي
 وشريح وعطاء ولسن البصري وابراهيم اخني وعامر الشعبي وجند الرحمن الاوزاعي وسفيان الثوري وقبيصة بن ذؤيب
 وعلمه وعلمه وابن جريج وابن ابي ليلى وفيهم من قال يقع طلاق رجعية وهو قول سعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن
 بن الحارث بن هشام وكحول والزهرى كذا في الاشراف وفي الجلي بذاعن ثلاثة لا غير وهم الزهرى وكحول والجمهور
 المذكورهم وقال الشافعي بين منه تفرق القاضى ش معنى يتوقف بعد معنى اية واذا ابى من النفي والفرقة فرق القاضى
 بينهما اذا طلقت المرأة كان تفرقها تطليقة رجعية وفي البسوط تطليقة بانية قال الكاكي وما وجبت ذلك في كسبهم الباعذ والكل
 لا رجعة له عليها الا ان يطلقها الحالك شتين او ثلثا او يفسخ النكاح وقال احمد لما حكم ان يطلقها رجعية او بانية او شنتين
 او ثلثا او يفسخ النكاح والنكاح عنده ان يطلقها رجعية كما قال الشافعي ولك قالوا الظاهرية لا يطلق الحاكم وتطليقة باين
 ولكن يحجر بسوط ويجسه الى ان يفي ويطلقها به قال الشافعي في القديم وقال ابو ثور يطلقها الحاكم طليقة بانية او لا فاية
 في الرجعية فانه لا يرد اجماعا ويورد الامر فصار كفرقة العنت هم لانه ش اى لان المولى هم مانع حقا في الجماع ش اى ثبوت
 الايلاء بقصد الاضرار والتفت منع حقا في الجماع هم فينبوب القاضى منابه في التسريح ش بالاحسان هم كما في الحب ولمنت
 ش اى يبوب القاضى منابه في التفرق فيما اذا وجدت زوجا محبوبا او غنيا وجه القياس دفع الضرر عنها عند فوت الامساك
 بالمعروف هم ولنا انه منع حقا ش المستحق عليه وهو الوطى في المدة هم فجاز الشرح بزوال نية النكاح عن نية ش منع حقا

فان وطئها في اربعة
 الاشهر خشت في يمينه
 ولو تمت الكفارة لان
 الكفارة موجب الخشت
 وسقط الايلاء لان
 ترتفع بالجنس وان لم
 يقربها حتى مضت
 اربعة اشهر بانيته
 بتطبيقه وقال الليث
 بين تفرق القاضى
 لانه مانع حقا
 في الجماع فينبوب القاضى
 منابه في التسريح
 في الحب العنت ولنا
 ظلمها بمنع حقا
 فجازاه الشرع
 بزوال نية النكاح
 عند منعه هذا المدة

عن فخر بن علي بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان طلاقا باينا على الفور في الجارية بحيث لا يقربها الزوج
بعد الايلاء ابدأ جعله الشرع موجبا بقوله تعالى تربعن اربعة اشهر الى انقضائها فمستلث الاشارة الى ان الواقع بالايلاء
باين لكنه موجب هم وهو المأثور ش اى مذمونا وهو وقوع البينونة بعد مضي مدة الايلاء مروى هم عن عثمان وعلى
ش اما المأثور عن عثمان فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه حديثا سمع عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن
عثمان بن عفان وزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انما كانا يقولان في الايلاء اذ اسفنت اربعة اشهر فحي طليقتك واحدة وهى
اخر بنفسها وتنتد عدة المطلقة هم والعبادة الثلاث ش وهم عند الفقهاء عبد الله بن سعود وعبد الله بن عباس و
عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم وعند المحققين هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكر فيهم عبد
بن سعود ولا ابن كبار الصحابة فلا يدخل فيهم كذا في المغرب وقال لا تراعى وفيه نظر لان ما كذا حدث في الموطن عن جعفر
بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه كان يقول اذا اتى رجل من امراته لم يقع عليه الطلاق فان
سفنت الاربعة الاشهر حتى توقف فاما ان يطلق ولما ان لم يفي وكذلك روى البخاري في الصحيح انه لا يقع الطلاق حتى يطلق
ونقل ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر الى الدرداء ومائشة وثاني عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان عثمان
وعلى وابن عمر ليس كما قال صاحب المداينة على اقل البخاري انتهى قلت روى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا ابو معاوية
عن الانشاس عن حبيب بن عبيد بن جهم عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقالوا انى فلم يفت حتى سفنت الاربعة
اشهر فحي طليقتك باينة واخرج نحوه عن ابن النخعي والشعبي والنخعي وسروق والسنن وابن سيرين وتيمية وسلم والبيهقي
رضي الله تعالى عنهم انتهى قلت قد علم ان الذي قاله صاحب المداينة عن ابن عمر مثل لقائه وكذلك الذي قاله عن عثمان
وعلى مثل لقائه كما مر الان عن عبد الرزاق هم وزيد بن ثابت ش قد مر الان عن عبد الرزاق الذي رواه زيد بن ثابت
بن الصواك الانصاري كاتب النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بهم قدوة ش اى وكفى بهم قدوة اى كفى
بالفكرين من عثمان وعلى والعبادة وزيد بن ثابت اقتدوا وكذلك غيرهم من الصحابة والتابعين على اصحابهم ولان
اى ولان الايلاء هم كان طلاقا في الجارية فحكم الشرع بنايله الى ان تنقضي المدة ش المذكورة في النفس فان غاب في المدة
خفت في يمينه وتكره الكفارة والواقع طلقه باينة معنى المدة كما مر بانه فان كان حلف على اربعة اشهر ش اى فان
كان الرجل حلف وقال والله لا اتركك اربعة اشهر وهذا الفصل حكم الايلاء على تقدير عدم الوطى في المدة وهو ان يقال
لا يخلو من احد الامرين اعدا ان يحلف على اربعة اشهر فنقضت المدة هم فقد سقطت اليمين لانها كانت موقته ش
اى يحلف على اربعة اشهر والاخر هو قوله هم وان كان حلف على الابد ش بان قال والى لا اتركك ابد او قال

وهو المأثور عن
عثمان بن عفان
والنارضة وزيد بن
ثابت خوان الله
عليهم جميعين
وكفى بهم قدوة
ولانه كان
طلاقا في الجارية
فحكم الشرع بنايله
الى انقضائها
فان كان
خلف على اربعة
اليمين
استهرف فقد سقطت
لانها كانت موقته
بل وان كان خلف
على الابد
ط ط ط ط ط

فاليمين باقية لانها
مطلقة ولم يوجد
لترفع به الا انه لا يكره
الطلاق قبل التزوج لانه
لم يوجد منه الحق بعد
اليمين فان عادت
عاد الا بلاء فان طهرها
والا وقعت بمضرة اربعة
اشهر تطبيقه اخر
فان اليمين باقية لا طلاقا
وبالتزوج ثبت حيتها
الظلم ويعبر ابتداء
هذا الايلاء من وقت
التزوج فان تزوجها
ثالثا عاد الايلاء و
بمضرة اربعة اشهر اخر
ان لم يقربها لما بيناه
فان تزوجها بعد زوج
اخو لم يقرب بذلك الايلاء
لتقيده بطلاق هذا الملك
فمن مسئلة التغير في الخلافة
وقد مر من قبل اى في باب الايمان في الطلاق واليمين باقية لا طلاقا وعدم الحنث
فان طهرها

والله الاقرب فقط بدون ذكر الابد وسفت المدة وقعت باليمين منه هم فاليمين باقية لانها مطلقة
مطلقة من الوقت فكان سويدهم علم يوجب الحنث في معنى الموجب الحنث وهو الوطى هم لترفع اليمين
بالحنث لانها كانت مودة بقيت على حالها هم الا انه لا يكره الطلاق في حنث استثناء من قوله واليمين باقية لعدم الحنث حتى
وجد الوطى بعد الوطى لم يكره الكفارة لكنه لا يكره الطلاق بمعنى المدة الاخرى هم قبل وهو ما تزوج شى وان كانت في المدة
بان كانت مودة الطهر مثلاً قال الكاكي هذا امر من قول ابى سهل البرعى فانه قال يقصد اليمين بعد معنى اربعة اشهر اخرى قبل
انقضاء مدها يقع تطبيقه بمضرة اربعة اشهر لان معنى الايلاء كالمضرة اربعة اشهر ولم اقرب فيها فانت طالق ولو مر
بها كان الحكم فيه ايمانه فكذلك اذا قال الاترازي وقال الشيخ النفس في شرح الجراح الكبير لافس في هذه المسئلة يعني عن ابى
حنيفة وابى يوسف ومحمد واختلف متايناً فيما كان الشيخ ابو بكر الاعمش والفقهاء محمد بن ابراهيم الميمني والفقهاء الجليل
بن محمد العياشي و الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الفقيه ابو اسحاق الحافظ يقولون لا يكره الطلاق
على المولى منها وان تكررت المدة وهو في المدة وقال الفقيه بن سهل تكرار الطلاق تكرار المدة وقد سلكا سبيلهما و
هو الا وقد اشار اليه المصنف بقوله هم لانه لم يوجد من الحق بعد اليمين في حنث اذ لا في الجماع بعد اليمين في حنث
ليكون الرجل غلاماً هم فان عاد وتزوجها شى اى وان عاد هذا الرجل المولى وتزوج هذه المرأة بعد اليمين في حنث
اشهر وبعد انقضاء مدها هم عاد الايلاء فان وطئها شى في المدة هم والادومت بمعنى اربعة اشهر شى مطلقه هم اخرى
لان اليمين باقية لا طلاقاً والتزوج ثبت عقداً هو الوطى وقد منع الزوج ذلك بقا وبمضرة هم فتمحق الظلم شى في حنث الطلاق
الباين هم ويعبر ابتداء هذه المدة شى اى مدة الايلاء الثاني هم من وقت تفرق شى قبل هذا امر اذا تزوجها
انقضاء المدة فان ذلك الايلاء يعتبر من وقت الطلاق لاس من وقت التفرق كذا ذكره الترمذي هم فان تزوجها ثانياً
قال الاترازي وفي بعض النسخ ثانياً وكل بعد الاول في النظر الى التزوج قبل الايلاء والى الثاني في النظر الى التزوج
بعد الايلاء هم عاد الايلاء ووقعت بمعنى اربعة اشهر اخرى شى اى مطلقه اخرى هم ان لم يقربها لما بيناه شى
قوله لان اليمين باقية لا طلاقاً والتزوج ثبت عقداً فتمحق الظلم هم فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق
تقيده بطلاق هذا الملك شى لانه بمنزلة التعليق بعدم القران وتعلق الطلاق بخبر في طلاق ذلك الملك الذي
حصل فيه التعليق هم وهي شى اى هذه المسئلة هم فرع مسئلة التغير في الخلافة شى فانه يطل التعليق عند ثانياً
زوجه قد مر من قبل اى في باب الايمان في الطلاق واليمين باقية لا طلاقاً اى لا طلاق اليمين فتكون باقية بعد الطلاق
الثالث وعدم الحنث بالوطى على اطلاقها اى لعدم الحنث اذا الكلام فيها اذا لم يطأها قال في البسوط اذا طهرها

حكم الطلاق فيه

ولو قال في الله لا أتوك

شهرين بعد هذين

الشهرين فهو بول

جمع بينهما جوف

الجمع قصار كجمعه

ولو ما كـ فـ يوماً

ثم قال والله لا أتوك

شهرين بعد الشهرين

الاولين لم يكن مولى

الثاني إيجاب مبتدئ

وقد صار ممنوعاً بعد

الاولى شهرين وبعد

الثانية اربعة اشهر الا

بوجاهة فيه فتمت

مدة المنع ولو قال الله

لا تحربك سنة الا وما

لم يكن مولى اخلا فالنذر

وهو يصر الاستثناء

الى اخرها اعتباراً بالاجابة

حياة

هـ هـ هـ هـ هـ

بني شرح ما بين
 في بعض الانتفاء والمجموع بانتفاء وبعضه وانما يصح ان لو قال اكثر المتين كذا في الكافي وقيل لفظ اكثر وقع فيها
 وبمشية ش اي وشيل هذا الاستثناء وهو بلاغ بين هم لا يثبت حكم الطلاق فيه ش لان يكتل القران في بعض المدة بلا شئ فالتحقق
 الايام وهم ولو قال والله لا اتركك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو بول لانه جمع بينهما بحرف الجمع ش وهو الواو
 فصار كالمجمع بلفظ الجمع ش وفي بعض النسخ فصار كجمعة اي كجمع المولى بلفظ الجمع اي فصار كانه قال لا اتركك اربعة اشهر فيكون
 وما كمل فيه خلاف ولهذا لو قال لا اتركك يوماً ويومين يصير مدة اليقين ثلاثة ايام وكذا لو قال بعت هذا الي شهرين وشهرين كان
 الاجل شهرين كذا في قاضي خلدن وفي جوامع الفقه قال والله لا اتركك شهرين وشهرين وشهرين قبل شهرين او قال في شهرين
 بعد شهرين فهو كقول اربعة اشهرهم ولو كنت يواش حرج قاضي خان يوماً او ساعة وكذا اصرح المصنوع وقيل تكرير اليقين في
 مملتين او مجالس واما اقل سن يوم ثم تحريم غير ابني حنيفة وابي يوسف فيكتبه يوم يكون المسئلة اتفاقية هم ثم قال والله
 لا اتركك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولى ش وبه قال الشافعي واحمد والشافعي واما الثاني ش اي الحكم لا
 هم ايجاب مبتدئ ايجاب بين مبتدئهم وقد صار ممنوعاً بعد اليقين الاول بشهرين وبعد الثانية ش اي اليقين الثانية
 هم اربعة اشهر الا لو امكن فيه فلم تحل مدة المنع ش فلما يكون مولى والا اصل في ذلك انه اذا لم يجد اسم الله تعالى في العطف
 ولا جوف النفي ولم يكتب بينهما ساعة دخل المصطوف في حكم المصطوف عليه كما في المسئلة الاولى واما اذا فات احد الاسماء المذكورة
 فقد كان ايجاباً مبتدئاً وعلى هذا لا يكون في المسئلة الثانية مولى لغوات الاسماء الثلاثة لوجود المكنى لو اعادة اسم الله وحرف
 النفي فقد صار ممنوعاً الى آخر ما ذكره المصنف واذا لم يكن مولى هنا يكون كلامه يمينين ششرين وميزه بالقران كفارتان و
 لو قال والله لا اتركك سنة الا لو امكن مولى في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره باني هذه المدة تلتزمه الكفارة قاله تاج
 الشريعة وقال لا تترى المراد من قوله لم يكن مولى اي في الحال لانه يكون مولى اذا قره بها يوماً ومضى ذلك اليوم لم يترى
 فبقى بعد اى تمام سنة اربعة اشهر فصاعداً فان لم يبق اربعة اشهر لا يكون مولى الا اذا قره بها مرة فبقى بعد القران في السنة
 اربعة اشهر فصاعداً وعلى ذلك نص في البسوط وشرح الطحاوي هم خلافاً لفرش فانه يكون مولى عنده وبه قال الشافعي وذكر
 شمس الايمه البيهقي في كتاب النائم في قياسه واستحسانه قال يصير مولى قياساً ولا يصير مولى استحساناً ولم يذكرها الحاكم في
 الكافي وشمس الايمه السرخسي في بسوطه وشرح الكافي وكذا لم يذكره في شرح الطحاوي وغير ذلك هم وهو ش اي زفر
 هم بصرف الاستثناء ش وهو قوله الا لو امكن مولى الى اخره ش اي الى اخر السنة هم اعتباراً بالاجابة ش اي كما اذا ابر
 داره سنة الا لو امكن مولى والله لا اتركك سنة الانقضاء يوم يعرف اليوم سنة اخر السنة بالاتفاق

فمنعت الى مدة المنع شئ اى غيرت الاستثناء الى اخر السنة ثم مدة المنع ولما ان المولى من لا يكمنه القربان اربعة اشهر الا شئ
 يزوره ويكمنه بها شئ انى يمكن المولى منها قسرا بان المرأة لما شئ في يوم واحد اى يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولىا وبين
 هذا بقوله لان المستثنى يوم منكر مبعول شائع في حصول السنة فلا يقرب منه الى اخر السنة اجزاء الكلام على حقيقة لان الميمن مع الجمالة
 لا يلزم بلا ضرورة ان يراد به اخراصة هم بخلاف الاجازة لان العرف شئ اى صرف اليوم هم الى الاخر شئ اى الى اخر السنة
 هم تصحيح شئ اى تصحيح الاجازة هم فانما شئ اى فان الاجازة هم تقع مع انكشاف شئ اى منعه من القصد وهو التمكن من
 استيفاء النفقة هم ولان ذلك الميمن لا يتحقق مع الجمالة كما ذكرنا فانقرض المسلمان هم فان قرباني يوم شئ وفي بعض
 النسخ ولو قرباني بعض يوم اى في السنة المذكورة هم واما بقاى اربعة اشهر اذ كثر معار مولىا سقوط الاستثناء شئ وفي الكلام
 انية عن قريب هم ولو قال ومولىا بسنة شئ اى والمال ان كان بالبصره هم والشك لا دخل لكونه داه اى بهاش شئ اى والمال
 ان امرأته بالكونه هم لم يكن مولىا لانه يكمنه القربان من غير شئ يزوره بالاذن من انكشاف شئ اى كونه اذ قبل منى اربعة اشهر
 فيقربها فالتحقق معنى الايلاء وقال الحاكم بسبعين الكافي وان حلف لا يقربها في مكان كذا او في سفر كذا او في ارض كذا
 لم يكن مولىا لانه يقربان في غير ما من ارض العراق قبل منى اربعة اشهر فظا لا يفجر شئ وقال ابن ابي ليلى او سران وفي حواشي
 الفقه لو كان في بلد وامرأته في بلد اخر قال الله لا دخل بينهما اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولىا لغيرها ثمانية فليقيا
 ان اقل من اربعة اشهر وفي المخرجاني وقاضي خان لو كان بينه وبينها سبعة اشهر ففقيه بالسان ولم يعتبر في ذلك احد
 منها الى صاحبه هم قال شئ اى لا قدرى هم ولو حلف بجمع شئ ان تربك فعلى البيت او العرة او الشئ الى بيت
 هم او بجمع شئ بان قال ان تربك على مومنة هم او بجمع شئ بان قال ان تربك على عتيق قبة هم او طلاق شئ
 بان قال ان تربك ففترك طلاق هم فهو مولى شئ في كل الصور المذكورة على ظاهر الرواية عن اصحابنا في بعض خلاف بيننا
 تعالى هم لتحقق المنع شئ عن القربان هم بالميمن هو ذكر الشرط الجواز والافرية شئ اشار به الى الجرح بمومنة او بعتن او طلاق
 مانعة شئ اى المنع من الشرط لعني ان الجواز الذي في وقوعه فقه على الماحضين من سباسة الشرطهم لما في شئ اى في الاثر
 هم من الشقة شئ لانه اذا بان الشرط يقع الجواز لا محالة فيحصل المشقة فيكون الجواز نافعا وبقولنا قال مالك في الاثر منه
 ان الايلاء لا يكون الا بالميمن بان قال اى وبعبارة الذاتية لقولنا اية وقال ابن عباس كل ميمن منعت الجماع
 فهي ايلاء وبه قال الشعبي ودفنى واهل الجواز اهل العراق واثور وابو بيبه واثار ابن السند وقال ابن السند لا يمين
 في قولنا الشافعي بغير كل ميمن منعت الجماع فهي ايلاء وهذا هو الجواز ولو قال ان تربك فعلى صلاة او صلاة كعتن او فز
 فليس بمولى وقال محمد بن مولى وبه قال مالك والشافعي وحمد ورفو الحسن وهو قول ابى يوسف او لا ولو قال فعلى اتيان

فمنعت مدة المنع ولما
 ان المولى من لا يكمنه القربان
 اربعة اشهر الا بشئ
 يزوره ويكمنه همنا
 فاما المستثنى يوم منكر
 فجلا الاجازة لان العرف
 الى الآخر تصحيحها فاما
 لا تعميم التذكير لا
 لى اليمن لو فها
 والباقي اربعة اشهر او كذا
 صار مولىا لسقوط الاستثناء
 ولو قال هو بالبصرة والله
 لا ادخل لكونه وامرأته
 لم يكن مولىا لانه يمكنه
 القربان من غير شئ يذره
 بالآخر ايه من الكوفة
 قال لو حلف بجمع او بجمع
 او بصدقة او عتيق او
 فهو مولى لتحقق المنع بالميمن
 وهو ذكر الشرط والجواز
 وهذه الاثرية مانعة
 لما بينها من المشقة
 ع ع ع ع ع

وصورة الحلف بالعتق أن
يقربها فاعتق عبداً وفيه
خلاف إلى يوسف فإنه يقول
يملكه البيع ثم القربان يلزمه
نفي وهما يقولان البيع موقوف
فلا يمنع المانعة فيه والحلف
أنه بالطلاق أن يعلى بقربانها
طلاقها أو طلاق صحتها
وكل ذلك مانع وان إلى من المصلحة
الرجعية كان مولياً وان إلى
من البائنة لم يكن مولياً
الزوجية قائمة في الأولى
الثانية ومحل الإبراء من
من نكاحاً بالنص فلو انقضت
العدة قبل انقضاء مدة الإبراء
سقط الإبراء لفوات المحل
ولو قال الأجنبية والله لا أفرك
أو أنت على كذا حتى تمرد
لم يكن مولياً ولا مظاهراً
الكل في المحرمات فمما لا
لاعدام المحل فلا يتحقق
عند ذلك وان قرباً كفر بتحقيق
الحلف في المانعة في حق
ومدة الإبراء الأربعة أشهر

المباراة أو جمة الشاوة أو قرارة العرقان أو العساة في بيت المقدس أو ببيتة فليس بمول أو قال فعلى أن يصدر
بكذا على هذا السكين لم يبع لأنه لا يمين كان حق العبد وكذا في ما يبتغي المسكين لم يبع إلا أن يبيع التصدق به وفي
المرأة من أبي منيفة قال إن قربتك فعلى أن التصديق بهذه الدرهم على هو لاء المسكين لم يبع مولياً ولو قال والله
لا أفر بك حتى يزل عيسى بن مريم ويخرج الدجال أو يخرج أو تطلع الشمس من مغربها فهو مول استحساناً و
هو صحيح من ذهب الشافعي ولو قال والله لا أفر بك حتى تصعد الساء أو حتى أذهب الغراب فهو يبيع مولياً ومرة الخلف
أن يعلى بقربانها عتق عبداً انما يمين بيان صورة الحلف بقربان امرأته يفتق عبده لأن في جلفا لا إلى يوسف ذكره المانعة
الشرعي في بسوطة اشار إليه بقوله وفيه خلاف إلى يوسف فإنه شى اى فان ابا يوسف هم يقول يمكن البيع شى بان بيع
عبد هم ثم القربان شى اى ثم يمكنه قربان امرأته ببيع العبد هم فلا يلزمه شى وها شى اى أبو منيفة ومحمد هم يقولان البيع
موقوف شى حتى تميل ان يبيع تخيل ان لا يبيع هم فلا يمنع المانعة فيه شى اى في الايام ولكن ان يبرع العبد سقط الايام وال
انه صار بحال يملك قربانها من غير ان يلزمه شى فان اشتراه لزمه الايام ومن وقت انشائه وكذا ان ملكه بارت خلافا لما لاك لوتها
بعد ما عتق ثم اشتراه لم يكن مولياً سقطت اليمين لوجود شرط الحث ببيع العبد فان مات العبد قبل ان يبيع سقط الايام ولا يمكنه
من قربانها بعد موته من غير ان يلزمه شى هم والخلف بالطلاق ان يعلى بقربانها طلاقاً او طلاق صحتها ذكر في شرح
الطحاوى والخلف ان ابا يوسف قال لا يكون مولياً هم وكل ذلك مانع شى اى كل الاخرية المذكورة مانع من الوطى على
ما ذكرناه وان إلى من المصلحة الرجعية كان مولياً شى اجماع الامية الاربية ومهور العلماء والاراية عن احمد ومن إلى من
شى المصلحة هم البائنة لم يكن مولياً لان الزوجية قائمة في الاولى شى اى في المصلحة الرجعية هم دون البائنة شى
اى دون المصلحة البائنة هم ومحل الايام من ان يكون من نكاحاً بالنص شى وهو قوله تعالى للذين يؤمن من نكاحهم
وبعد الابانة تنفى الزوجية لكننا اذا وطعنا لزمه الكفارة الا انه ليس بمول في حق الطلاق دون الكفارة بخلاف المعتدة
الرجعية حيث يبيع الايام ويقام الزوجية لان وطعها سلب عندها فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة الايام سقط الايام
لفوات المحل شى اى لان محل الايام وفات وقال الحاكم الشيباني الكافي وهو الى من استه ادام ولده لم يكن مولياً و
ان قربها كفرهم وان قال لأجنبية والله لا أفر بك أو أنت على كذا حتى تمرد بها لم يكن مولياً ولا مظاهراً لان الكلام
في موبه وقع باطلاً فهو اى المحل فلا يتحقق صحيحاً بعد ذلك شى اى بعد وقوع الكلام باطلاً وان قربها كفر بتحقيق الحث في
اعتقده في مئة شى اى في حق الحث فإن قوله والله لا أفر بك لاني قول أنت كذا اى لان الاولى يمين دون الثانية هم
قد وجب الحث في الكفارة ومدة الايام الاربعة شهران شى اى كان زوجاً او جارية او هو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال

الحسن بن الشبي وقنادة والنخعي والثوري وهو رواية عن مالك وحماد المشهور من ذهب مالك الى ان العبد يشترى على الحرمة والامانة وهو قول عطاء والزهرى واسحاق ورواية احمد وقال الشافعي وحمد في ظاهر الرواية عنه وابن المنذر وانما جهته ان الحر والعبد والحرمة والامانة سواء مدة الكل اربعة اشهر وبه قال ابو ثور وابو سليمان وهذه الايام الائمة شهران هم لان هذه المدة شئ اى مدة الايام هم مدة ضربت اجلا للبيئته فتيقن بالرق شئ اى بسبب الرق كفا في طلاقا ثمانتان وعدتها مئتان هم كمدة العدة شئ حيث ينفك الرق وقال الاثر اى لى فيه نظراى في تعليل المصنف بقوله مدة ضربت اجلا لا يقال انما لا يسلم ان مدة الايام شئ عت اجلا للبيئته لان عند مالك والشافعي يكون الزوج مخير العدة انقضاء المدة بين ان ينفى ايها او يطلق فان طلقا يكون له عليها الرجعة ما دامت في العدة فلا يكون في هذه الايام اجلا للبيئته فلا يصح قياسا على مدة العدة لعدم الجماع بين القيس والقيس عليه وهو يكون المدة اجلا للبيئته انتهى قلت الجماع موجود فيكون الرق منعفا محل الحلية هم وان كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او تقاش اى بنته الرق لا يخرج لم يكن لها طرق الا الى مال هم او صغيرة لا يجامعها شئ مثلها هم او كانت مريضا ساقطة شئ بان يكون مريضا ساقطة بان يكون سيرة اربعة اشهر فعاد اى لا يقدر ان يعيل اليها في مدة الايام فبعضه ان يقول لم ينفى ايها فان قال ذلك سقط الايام شئ وان قرى بها كف وفي جوامع النفقة لا يخرج عن جوامع الرق كما او قرنها او صغرا او الحب او الغنى او كان اسيرا في دار الحرب او لكونها متنتة او كانت في مكان لا يعرفها وى ناشرة او بينها اربعة اشهر او ملل القاضي بينها بشوادة الطلاق الثلاث فبعضه بالسان بان يقول ثنت ايها او رجعت او راجعتا او رجعتا او اطلقت اياها بشوادة تمام الخبر الى تمام المدة وفي السبيل او كان محبوسا وفي شرح الطحاوى او الى منها وى محبوسة او محبوس او كانت مريضا او قل من اربعة اشهر الا ان السلطان والعدد يمنعه من ذلك لا يكون نصية بالسان قال ولكن ان يفرق بين القولين في المس بان يحل ما ذكر في شرح النخعي على ان كان الوصول الى السجن وان تدخل عليه بما هو ممنوع العدد والسلطان ما دخل على شرف الزوال والجسم بحق لا يفسد في الف بالسان ويظلم محبوسا كالعالم وفي خزانة الاكل المريض نصية قلبه ولسانه وفيه ايضا لو كانت مريضة او صغيرة لا يجامعها شئ ما فقيده بالبرصا بالقلب وفي المنياني لا يكون النصي بالقلب وذكر الجرجاني نوفا بقلبه ولم يحل لم ينفى ان صدقة كان فنيا و في النخعي قال في النفي متى قادرت جاستك هم وقال الشافعي لاني الا بالجماع شئ وهو قول سعيد بن جبير وبه قال ابو ثور واختاره الناطقى هم واليه ذهب الطحاوى شئ اى الى قول الشافعي ذهب الامام ابو جعفر الطحاوى على ان انفك عنه فخر الاسلام في شرح الجماع الصغير قال الاثر اى في نظره لان الطحاوى جعل في المولى بالسان ان كان بينه وبين امراته سيرة اربعة اشهر واكثر منها او الى وهو مريض او مريضة لاسم الى قرى بها في مخرجه قلت نظره غير وارد لان الذي نقله عنه

لان هذه مدة ضربت
اجلا للبيئته فتنصف
بالرق كمدة العدة
وان كان المولى
مريضا لا يقدر على
الجماع او كانت مريضة
او رقتا او صغيرة لا
او كانت بينهما
مسافة لا يقدر ان
ايها في مدة الايام
فقيده ان يقول بلسان
ثنت اليها في مدة الايام
فان قال ذلك سقط
الايام وقال الشافعي
لا في الا بالجماع
ذهب الطحاوى
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع

لانه لو كان فينا لكان
حنثا وثلثا انه اذاها ذكر
المنع فيكون ارضاها با
باللسان اذا ارفع الظلم
لايجازى بالطلاق ولو
قد على الجماع في المدة
بطل ذلك الفم وصار
فيه بالجماع لانه قد
على الاصل قبل حصول
بالحنث واذا قال امراته
انت على حرام سئل عن
فان قال اردت الكذب
فهو كما قال لانه قد
حقيقة كلامه
وقيل لا يصدق في
القضاء لانه يبين ظاهرا

يرد فظنه لا يبين ذلك عند العجز وما عند القدرة قاضي الجماع هو الاصل وكذلك نقل عن الشافعي حيث قالوا ولا خلاف انك
اذا نفى باللسان انما يعتبر عند العجز عن البولي هم لانه لو كان فينا لكان حنثا لان المعلق بالنفي مكان الكفارة واستناع
حكم الفقرة ثم نفى باللسان لا يعتبر في حق الكفارة فكذا في الاخر وتحقيقه عن النفي رجوع عن انظلم المعلق بالبر فيكون النفي ترك
البر وترك البر بالفساد وهو الخنث اذا لم يكن النفي باللسان حنثا لا يصير به الانسان تاركا للبر فلا يكون فيهم ولذا انش
اي ان الزوج اذا لم يمس اي اذى المرأة شى يذكره المنع اى يمنع فحاشا من الجماع هم فيكون شى ارضاها بالجماع باللسان
لان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حال الايلاء لم يكن قصده الاخر اربح حقا في الجماع اذ لا حق له فيه فينذروا ما قصده
لا يجازى باللسان بشى من الظلم يقع باللسان هم واذا ارفع الظلم لا يجازى بالطلاق شى لان التوبة تجب الجنابة هم ولو قد
على الجماع في المدة شى من النفي فان قدر اى المولى الرقيق على ان يحاسبها في مدة الايلاء هم بطل ذلك النفي
شى الذي يكون باللسان هم فصار فيه بالجنث لانه قد روى على الاصل شى الذي هو بالجماع هم قبل حصول المقصود بالملف شى
وهو ان نفى باللسان فصا كما لا يتصور اذا اوجبا لما في مخال مسامحة ولا خلاف فيه للائمة الاربعة هم واذا قال لامرته انت على حرام
شى في كذا كذا هم متعلم جوه ولا يتاثر بغيره من البعض الا بالارادة والاصل ذلك قال هم سئل عن نية فان قال اردت الكذب
فهو كما قال شى معنى يكون كذا هم لانه نوى حقيقة كلامه شى لانها حلال فلا يقع به طلاق الا بالارادة ولا يبر ذلك هم وقيل لا يصير
في القضاء لانه يبين ظاهرا شى لانه تحريم الحلال وانما يمينه ومن الله تعالى فيصدق وهذا القول منقول عن الطحاوي الكوفي
فانما قال لا يفتقر بها انه لا يصدق في البطل الايلاء في القضاء وقد اختلف اهل العلم في لفظة الحرام اختلفا فاشهد يا ربني الى
خمس عشرة رجلا الاول انه سئل عن نية وهو قول ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم وبه قال
الحسن البصري وعطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ورواية عن احمد وسليمان بن يسار وقادة والاذاعي والوليد
وكان ابن عباس يقول هو يمين الثاني ان الحرام ثلاث روى ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر وبه قال الحكم وابن ابي ليلى
والك لا انه قال يرمى في غير الدخول بها الثالث ان فيه كفارة الظهار مروى عن ابن عباس وبه قال ابو حنيفة واهل البيت
بروى ابو ثوبان شقيق بن قيسان هذا قول الزهري وزفر بن خاس ان طليقة بانيته لا غير هو قول حماد بن ابى سليمان السادس
الموقوف فيه روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال انما جعلها ولا يجوزها عليك ولا امرك ان تقدم وان شئت فاخر اسابع
اذا لم يكن فيه نية فليس بشى روى ذلك رواية اخرى عن النخعي وعندنا نية ثلاثة اوجه احدها مثل الرواية عن النخعي
الثاني ان فيه الكفارة والثالث صريح في حرمة الايسة في حق الحره وان نوى به الطلاق نفى طليقة بانيته وان نوى
ثنتين او ثلاثا فهو على ان نوى ظاهرا فهو ظاهرا وان نوى القهر فليس فيه الا الكفارة الثامن قال اسوق النسخي

وهو مثل تحريم جنة من ليس بشي وبه قال ابو سلمة بن عبد الرحمن الساجي يروي في الواحدة بائنه وان نوى ثلاثا
ثلاث وان لم يكن له ثمة فليس بشي وهو مذهب الثوري والشافعي انا تصيرها بائنه ولم يذكره الا في رواية روى ذلك عن
ابي هريرة وجلاس بن عمرو وجابر بن زيد انهم اجمعوا بائنه بائنه لا يفي واحدة او لم يفي واحدة وان
نوى ثلاثا فثلاث وان نوى ثنتين فثنتين يروي ذلك عن ابراهيم وعليه المتأخرون من شافعي الا في ثنتين فثلاث
لا يصح عندنا انكثاثة والثاني عشر موهين لكن كفارة موق رتبة روى ذلك عن ابراهيم وقال المتأخرون وهو ميسر فقط والثالث
عشر موهين في غير الزوجة وليس ميسر في الزوجة يروي عن الحسن ورويه للشافعية والرابع عشر ليس بشي في الامة لا في الرحمة
والطعام كالامة ودية قال مالك والناس عشرة ان ذلك باطل وكذب يروي رتبة وان زاد كالبية والدم ولم ينفذ يروي في
ذلك ط الطلاق اوله نوى ذكره ابن خزيمة في المعلى في علم انه مذهب ابن عباس والشافعي وابي سلمة بن عبد الرحمن وابي سليمان
الخطابي وجميع الظاهرية هم فان قال اردت الطلاق فمى تطبيقه بائنه الا ان يوى الثلاث ش لانه من الفاظ الكتابات
يقع على الاول مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة بائنه عندنا الا ان اللفظ لا يحتمل العدد خلافا لفرق الا اذا كانت
المرأة ابنة فحينئذ يقع اثنتان لان ذلك جنس طلاقا هم وقد ذكرناه في الكتابات ش اشار به الى انه تقدم البحث في الكتابات
هم ومن قال اردت الظاهر فهو ظاهر ش كذا ذكره القدرسي ولكنه ليس بظاهر رواية عن اصحابنا لهذا لم يذكره الطحاوي
والمالك الشيباني في مختصرهما حكم اذا نوى الظاهر وكثر من الائمة الشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
وابي يوسف اشار الى المصنف بقوله هم وبذا ش اي كونه طاراهم عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة
التبشيرة بالمرته ش ولم يوجب التبشيرة بعد من حرف التبشيرة وهو الكاف فلم يفتح ثمة هم وهو الركن فيه ش اي التبشيرة المذكور هو
الركن في الظاهر هم وكما ش اي لابي حنيفة وابي يوسف هم انه ش اي القابل لقوله انت على حرام هم اطلق الحرمة
ش حيث لم يقيد بالشئ والمرأة نارة تكون محرمة بالطلاق وقارة بالظهار ومطلق الحرمة مثل المقيده في الظهار نوع حرمة لانه
اذا قال لامرأة انت على ظهري فقد حرمت عليه حتى يكفر عن ظهاري هم والمطلق بمنزلة المقيده ش ومن نوى محتمل كلامه صدق
هم وان قال اردت التحريم اوله ارد ش اي قال لم ارد به شافعي موهين يصير به مولى ش حتى اذا قربها كفر من يمينه
وان لم يقربها حتى منعت اربعة شهرات بالايلاء اما اذا اراد التحريم فاما يكون يمينا لان تحريم الباح يمين لقوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا لم تحرموا ما حل الله لكم بل قد فرض الله لكم حكمة وما لكم وما اذا لم يرد شيئا فلان الحرمة انما تبث باليمين او في
المرات لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الظهار ليس كذلك واذا اراد به الطلاق وقع بائنه ويحرم الوطى الا بالاء
لا يحرم الوطى فلما كانت حرمة اليمين اولى بالحرمة تعينت بيقينا هم لان العمل في تحريم الحلال انما هو ايسر عندنا ش لان تحريم الحلال

وان قال اردت بطلا
فمى تطبيقه بائنه لا
ينوي الثلاث وقد ذكرنا
في الكتابات ان قال
الظاهر فهو ظاهر ههنا
عند ابي حنيفة في
يوسف وقال محمد بن ابي
بظهار لا تقدم التبشيرة
المحتملة هو ولكن فيه
انه اطلق الحرمة وفي
الظهار نوع حرمة والمطلي
يحتمل المقيده لى قال
الحرمة او لمراد به شيئا
فهو يمين يصير به مولى
لان لا حصل في تحريم الحلال
انما هو يمين عندنا

ليس من العبد من الله تعالى لانه قلب المشرك لكن المبدع نفسه عن ذلك انتهى فاذا باشره فعليه الكفارة هم وسعد ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شىء من ذكره الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المشرك من يعرف لفظ التحريم
 الى الطلاق شىء في قوله ما انت على حرام هم من غير نية بحكم معرفت شىء لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او اورد من المشايخ ابابكر الاسكان وابابكر بن سعيد والفقهاء باجتهادهم وانى وهم من كبار علمائنا
 الاضيقين بلى فانهما قد يقع الطلاق وقال الفقهاء بوليته وبناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام وحلال الله
 على حرام او قال حلال المسلمين على حرام وفى الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 واحدة طلقة بائنة وفى فتوى الاذنهدي والامام سعود بن حسين الكشاني انه يقع واحدة والبيان اليه قال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يفسد شىء لانه يمين بالطلاق ولا زوجه له فان تزوج
 امرأة وباشر بشرط اختلفوا فيه قال ابو جعفر تين الزوجه وقال غيره لا تبين وبه اخذ الفقهاء بوليته وفيه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مرات فبى واحدة ولو طلق المرأة واحدة ثم قال انت على حرام بغير نية فبى الثلاث صححت
 ويقع طلقان اخرين وان لم يبرأ يمين فبى يمين لان تحريم الملاح يمين يمين فى الزوجات الياء ولو قال انتا على حرام فتوى
 الثلاث فى احدى ما واحدة فى الاخرى كان كما فوى عند ابى حنيفة ذكره المرناني ولو قال انت سمنى فى الحرام ولو قال عليك
 حرام او قال ملال فقلت انت سمنى او على مثل ما انت على جميع اهل البصر فبى طالق ان نواه ولو قال الطلاق لم يفسد لغير سمنى يقع وهو
 وهذا الكلام ناشى من اهل مصر فروع الى من امراته ثم قال لا فرى اشركا فى اليا هذه كان باطلا ولو قال انت على حرام
 ثم قال لا فرى اشركا كما كان سوليا منها وكذا لو قال ان وليتك فبى هذا حرثات العبد او اتمقه بطل الايلاء وبه
 قال الشافعي والملك واحمد ولو قال والله لا وليتك فى الذير اى فيما دون الفج لم يصير سوليا خلافا لما لك ولو قال والله
 لا باسك الاجماع سولى عن نية فان قال اردت الوطى فى الدبر صار سوليا ولو قال اردت به جاعا ضيقا لا يزيد
 على التقاء الختان لم يكن سوليا ولو قال اردت التقاء الختان فهو سولى كما لو قال والله لا اطاك الا فيما دون فان لم يكن
 له نية فليس بشىء ولو قال ان قربك فعلى ان اش فى السوق لا يكون سوليا عند الجمهور الا رواية عن احمد ولو قال الذى والله
 لا اقربك فهو سولى عند ابى حنيفة لانه من اهل الطلاق وبه قال الشافعي وكذا ظاهره وبه قال احمد وابو ثور وقال الملك يسقط اسك
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير سوليا وحلف بالعتق والطلاق يصير سوليا ولو حلف بالصوم والحج والعمرة والعتق
 لا يصير سوليا بالطلاق بالاتفاق ولو الى سلم من امراته ثم اردت ثم اسلم ثم تزوجها يكون سوليا عند ابى حنيفة وروى ابو يوسف
 منه بطلان الايلاء ولو قال غايت ثم اردت ثم اسلم فهو على ظاهره فى قول ابى حنيفة لان ظاهره بطلان الايلاء ولو باننا فى

وستذكره فى آيات
 ان شاء الله و
 من يعرف لفظ
 التحريم الى طلاق
 من غير نية يحكم
 العز والى الله اعد
 بالصواب

مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء ولو طاهر ثم ارتد ثم سلم فمولى عليها في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يسقط و
 روى زفر عن ابى حنيفة ان طاهره يبطل عنده ولو ابانها في مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء ولو طاهره يبطل عنها في مدة
 لا يبطل في طلاق بمعنى مدة الايلاء بعد صحتها في اللسان بعد البينة وكذا لا يصح بعد معنى مدة الايلاء وان اختلفا في
 المعنى بعد بقاء المدة فالقول للزوج لانه يملك المعنى وبعد معنى المدة فالقول لما لا يدعى المعنى في ماله لا يملك فيها المعنى
 باب الخلع اى هذا باب في بيان احكام الخلع وقال لا تزنى الخلع اسم من الاختلاع وكذا قال الكاكي وقال لا اكمل الخلع
 بالضم اسم من قولهم خلعت المرأة زوجها وخلعت عنه بالماضى قال الجوهري خلع فوبه ونعليه وقامه خلعا وخلع عليه خلعا
 وخلع امرأته خلعا بالضم انتهى فدل كلامه ان الخلع بالضم والخلع بالفتح كلاهما مصدران غير ان الفرق بينهما ان اذا كان بمعنى التزويج
 والحقيقة يستعمل بالفتح فاذا كان بمعنى الجواز يستعمل بالضم لان كلا من الزوجين لباس لصاحبه كما قال الله تعالى من لباس
 لكم الاية فاذا خلعا ذلك فانهما نزعا لباسهما فيكون من باب ترسيم الاستعارة والفرق بينه وبين التجريد ان ترشيح الاستعارة
 ينظر فيه الى جانب المستعار منه كقولك ايت سراجا والتجريد ينظر فيه الى جانب المستعار له كقولك ايت سراجا وحسن من اية
 فالخلع من باب الترشيح على ما لا يخفى وقال الجوهري ايضا خلعت المرأة لعلها اذا فسخ على طلاقها بديل منها فمضى خالع
 والاسم الخلع وقد تنادوا فاختلعت فمضى فمضى وخلع الوابى عزل واما سعاد الشري فمضى عبارة عن خذالى من المرأة بان الكلام
 بلفظ الخلع وشروط الطلاق وحكمه حكم الطلاق الباس وحقيقة انه من جانب المرأة معاذته على قول ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى ويمن من الجانبين عند جماعه ما ياتي بانه انشا الله تعالى هم واذا انشاق الزوجان ش اى اذا انفكما واختلعا
 شتق من الشق وهو الجانب فكان الزوجين اذا انفكما وتجادلما فخذ كل واحد شقا خلافا شقا صلبهما واما فاش اى
 بطلان الخوف من لوازم العلم والمراد من الخوف العلم فالبصيرة هم ان لا يقيا حدود الشرس اى ما يارهما من
 حقوق الزوجية هم فلا باس بان تغدى نفسها به بالخلع فاش الضمير في نفسها يرجع للمرأة لان لفظ الزوجين يدل
 عليه وفي سنة يرجع الى الزوج بالوجه المذكور والضمير المستتر في يخلعها يرجع الى الزوج والبارت الى المرأة وفي يرجع
 الى المال هم لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت بش اى فلما اتم على الزوجين لا على الرجل فيها افتد لا على المرأة
 فيها اعطت فدا من فدا من امر اذا استغرد لما ان النساء وعوان عند الزواج لان البنى صلى الله تعالى عليه وسلم
 سمى النساء اسارى في قوله عليه السلام اتقوا الله في النساء فانهم عندكم عوان رواه الترمذى والصوفى معنى عانيه
 والذكر على وهو الاسير وروى البخارى في حديثه على عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان امرأة ثابت بن قيس اتي
 ابني صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في الايمان

باب الخلع

واذا انشاق الزوجان
 وخلفان لا يقيما
 حد الله فلا
 بان تغدى نفسها
 منه بمال يخلعها
 به لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما
 افتدت به
 ما ما ما ما

أي شدة البغضاء بقضاءه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم تروين عليه حقيقة قالت نعم قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل الحقيقة وطلعا والاية نزلت في ثابت وامرأة وهو اول خلق في الاسلام قال الزمخشري واختلفوا في امرأة
ثابت بن قيس فقبل جسيمة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل - سلول وسلول اسم امه وزينب بنت عبد الله بن
ابن بن ابي سلول والاول اكثر وانما قال لا باس بان تفقدى نفسها لان الطلاق انقبض الباعث عند الله تعالى
وهو الذي التزمه من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المخلعات هن المنافقات وقال غريب وروى الترمذي
ايضا عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بما امرت زوجا الطلاق من غير باس فخرام عليها رايحة لم يمت
ثم اعلم انما يقع في جواز الخلع الاكبر بن عبد الله المزني فذكر ان الاية التي دلت على جواز منسوخة آية النساء وهي قوله تعالى
وان الله استبدل نوح الاية وليس كذلك لان شرط النسخ ان يترسخ النسخ والاختلاف وتعد راجع ولم يوجد واحد
منها قال ابن شبرته وابو قلابة لا تخل حتى على بطنا رجلا لقوله تعالى ولا تفضلوهن اني قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة
بينته وقالت الظاهرية لا يجوز الخلع الا بشترطين الا اذا كرهته المرأة وخافت ان لا توفيه حقه فلما ان تفقدى نفسها تبراها
وقالت طائفة لا يجوز الخلع الا باذن السلطان يروى عن ابن سيرين وسعيد بن جبير والحسن البصري وقالت طائفة
لا يجوز الخلع الا ان تقول المرأة لزوجا لا اطيع له امر ولا اغتسل لك من جنبته وقالت طائفة لا يجوز الا مع نشوزة واعراضه
هم فاذا خصل ذلك شئ وفي بعض النسخ فاذا خصل ذلك بائن اثنته اني الزوجان اذا خصل ذلك اي الخلع الموصوفهم
تطبيقا بينته وزعموا المال شئ وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح واشعبي وقبيصة بن
زويد ومجاهد وابي سلمة واشعبي والزهري والاوزاعي والثوري وكحول وابن ابي شيح وعروة والاك والشافعي في
المجديد وعليه الفتوى ذكره في البسوط وقالت الظاهرية تطبيقا بينته حتى لو رجعها زوجها عليها ما انفذ وقال احمد واسحاق
بن راهوية فرقة بغير طلاق وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم قيل ذكرت الشافعية ان الشافعي غسل كنية القديمة
واشهد على نفسه بالرجوع عنها فمن جملتها ما ينفذ كذب عليه قال امام الحرمين وميرزا قال ان الفتوى عليه من القديم في سنة
عشر مئة فذلك بالاجتهاد منهم ولم ينسب الى الشافعي رحمه الله تعالى هم بقوله عليه السلام شئ اي يقول النبي صلى الله
عليه وسلم الخلع تطبيقا بينته هذا الحديث رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها من حديث عباد بن كثر عن ايوب عن كثر
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الخلع تطبيقا بينته واجله عباد بن كثر عن كثر
واسند عن البخاري قال تركوه ومن الناس قال تركوه الحديث وعن شعبة قال انفذوا واحدة وسكتوا عنه الا اذا خرب
عن ابن عباس خلافة من روايته طادس عنه قال الخلع فرقة ليس بطلاق انتهى ولم يذكر احد من الشرح والبيان

فانما فعل ذلك

وقع بالحنك

تطبيقا بينته

ولزها المال لقوله

عليه السلام

الحنك تطبيقا بينته

فلما روي بها انهم من هو الذي صح بجمعه ورواية فان كان الاعتماد على الصحيح روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كافي الباب فقد وقعت على حاله انه روي عنه خلافه كما ذكرناهم ولان شئ اى دلان الخلع هم تحيل الطلاق حتى يمارس
 الكنايات والواقع بالكنايات بين شئ سوى قوله انت واحدة واعتدى واستبرى رحمك هم الا ان ذكر المال شئ
 جواب عما يقال لو كان الخلع من الكنايات لكانت الينة شرط فيه وليست بشرط فاجاب بقوله الا ان ذكر المال هم اى
 عن الينة من شئ اى في الخلع تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقوله بمقابلة قد انفسا فلم يخرج الى الينة
 كما في حال ذكره الطلاق هم ولا مناشئ اى دلان المرأة هم لا تسلم المال الا تسلم لما انفسا شئ بيانه ان الخلع قبل
 الا تخلع عن اللباس وعن الخبز او عن النكاح فلا ذكر العوض كان المراد الا تخلع عن النكاح كما مر ذلك اشارة
 الى ما ذكر من سلامة النفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبيونة شئ فقلنا يكون الخلع بانيهم فان كان
 شئ من ثمة المرأة او استصبت عليه وبغضته وقال الزوج هو المكره منه والاعراض من كل واحد من الزوجين على الآخر
 وكذلك النشوز ليقال نشزت المرأة عن زوجها ونشزت ثم ان كان النشوز هم من قبله شئ اى من قبل الزوج
 هم كره له ان ياخذ منها شئ اى من المرأة هم عوضا شئ قليلا كان او كثيرا هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلا تأخذوا منهم شيئا شئ تمام الآية وانتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه
 شيئا تأخذونه بنائا وانما بينا فانزوج يشترك فيه الذكر والانثى كافي قوله تعالى اوخل انت وزوجك الجنة والقنطار على
 سبك ثور ذهابا او فضة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف واما اوقية كذا قال صاحب ديوان الادب والادوية
 اربعون درهما وقال النخعي القنطار للمال العظيم والبهتان ان يستقبل الرجل بالمرئى وهو برى منه والاية
 نص على كراهية اخذ العوض مع هذا لو اخذ العوض بازالان النسي للمعنى في غيره وبى زيادة الاسياش فلا يعدم مشروعية
 كالباع وقت النداء يوم الجمعة يجوز وكره ويجوز الخلع على مال وبه قال الشافعي واهم والمالك في رواية ابن القاسم قال
 الزهري والمالك لا يحل له اخذ شئ اذا كان النشوز منه وسع ذلك او تماعا لزمه الطلاق ويرد ما اخذ منها وفي الذخيرة
 ما نصحه ثم قال لم نقول الطلاق فان لم يذكر له الاصدق قضاء وديانة وان ذكر لا يصدق قضاء وفيه وقضى يكون الخلع
 قسما قال بعض اصحابنا فيغذ لزمه روى عن ابن عباس وقال بعضهم لا يغذ وفي كتب الشافعية الخلع حلقه اذا كان
 الطلاق بلفظ الخلع والفسخ والمقازاة ان نوى الطلاق فطلاق وان لم ينو الطلاق ففلا شئ اقوال طلاق او فسخ او كسر
 شئ ولفظ الخلع مخرج وفي قول كناية والمقازاة كما نطق في اللام للاختلاف في مذهبان الكنايات تقع بلائته وخالف فيه
 الائمة الشافعية هم ولان شئ اى لان الزوج هم او شئ بالاسبئال فلا يزيد في وقتها ما اخذ المال شئ حتى يحصل لها من حسن

ولا يخلع الطلاق
 صار من الكنايات الوا
 بالكنائيات بائن
 الا ان ذكر المال
 اعني عن النية
 هنا ولا فلا تسلم
 المال الا لتسلم لها
 تقسمها وذلك
 بالبيونة وان
 كان النشوز
 من قبله يكره
 له ان ياخذ منها
 عوضا لقوله تعالى
 وان اردتم استبدال
 مكانهم الا قال فلا تأخذوا
 منه شيئا ولا احسنها
 بالاستبدال فلا يزيد في
 وحسنها باخذ المال

سجدة

استبدال الزوج واخذ المال ش وان كان المنشور منها ش ان سن المرأة هم كرهنا له ش اى للزوج هم ان ياخذ
منها اكثر مما اعطاه ش وهو اخذ الفضل على مساق ايها الما مقدار المهر فلا يكره اخذ وهدو رواية كتاب طلاق الاسل هم
وفى رواية الجابح الصغير طاب له الفضل ايها ش اى الفضل على مقدار مهرهم لا طلاق ما لمناه ش وهو قوله تعالى فلا
جلح عليها فيما اقدت به وهو باطلا ثم قيل التليل والكثير والمهر وغيره وفى التمهيد وجوز مالك والشافعي الطلح بجميع الما اذا كان
المنشور منها بقوله تعالى فلا جلح عليها فيما اقدت به وعن سودة لصفية بنت ابى عبيد اخلعت بكل شئى لما علم نكر ذلك
ابن عمر وقال ابن عمر وبن عباس رضى الله تعالى عنهما لا باس ان ياخذ منها اكثر مما اعطاه هو اخذ الفل على مساق
ايها وهو قول عكرمة ومجاهد وابراهيم وغيرهم قال ابراهيم ومجاهد ياخذ منها مافى مهرها وقال ابراهيم ومجاهد ياخذ منها مافى مهرها
وفى المحلى وكرو على بن ابى طالب والحكم بن عتيبة وحاد بن ابى سليمان وميمون بن مهران ان ياخذ زيادة على ما اعطاه و
فى التمهيد وهو قول الحسن وعطاء وطائوس وعن ابن ابيسب والشمى لا ياخذ منها كمالا اعطاه اذا كان المنشور منه وهو مفسرا
هم بدوش اى اولايه اى النية التى بدلتها بها اولاد هو قوله تعالى فلا جلح عليها فيما اقدت به هم ووجه الاخرى ش اى
الرواية الاخرى اراد به رواية القدورى وهو قوله كرهنا له ان ياخذ من ما اعطاه اى رواية الامسل هم قوله
عليه السلام فى امره ثابت قيس بن شماس اما الزيادة فلا ش هذا روى مسلا عن عطاء وعن ابن الزبير رضى الله تعالى
عنهم حديث عطاء رواه ابو داود وفى مراسيل عنه قال جاءت امرأة الى النبى صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين
اليه حديقه التى اصدقك قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا حديث ابن الزبير اخرجه الدارقطنى فى سبعة معجلج
عن ابن جريج قال اخبرنى ابو الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابى بن سلول
وكان اصدقها حديقه فكرهته فقال النبى صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديقه التى اصدقك قالت نعم وزيادة فقال
النبى صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا ولكن حديقه فخذوا خسل سبيلا انتهى وقال اللاترازمى وجه ما روى اصحابنا
امرأة ثابت بن قيس بن شماس اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال اتردين عليه
حديقه قالت نعم وزيادة فقال اما الزيادة فلا فخذى الحديقه على الكبريه منه فى اخذ الفضل هم وقد كان المنشور منها ش العاظم
الحال واعلم ان هذا الزيادة المذكورة فى حديث ثابت بن قيس ليست ثابتة فى رواة البخارى وغيره من الصالح وقال اللاترازمى
اصحابنا ائتموها فى رواتهم فى كتب الفقه انتهى قلت هذا عندى حق الاصحاب لانهم ما ائتموها من عندهم بل اعتمادا فيما على من
ابن داود ومسل ابن الزبير الذين ذكرناهم ولو اخذ الزيادة ش اى ولو اخذ الزوج الزيادة فيما اذا كان المنشور
من قبلها هم جاز فى القضاء وكذا اذا اخذ المنشور منه ش اى وكذا اذا اخذ الزوج والحال ان المنشور منه

وان كان المنشور
كرهنا له ان ما
منها اكثر مما
اعطاها وفى زنا
للجامع الصغير
طاب الفضل
لا طلاق ما تلونا
وجه الاخرى
قوله عليه السلام
فى امره ثابت
بن قيس بن شماس
اما الزيادة فلا
المنشور منها ولو اخذ
جاز فى القضاء وكذلك
اذا اخذ المنشور منه

هم بانها لما بينا شئ وانشار به الى قوله والواقع بالكنائيات اين هم ولان شئ اى ولان الطلاق المذكور مع ما دونه
 المال بالنفس شئ لاننا تخلص نفسها بالمال الذى دفعه اليه هم وقد ملك الزوج احد البدلين شئ وهو المال هم فملك شئ
 شئ اى المرأة هم لانهم نفس متحقبا للسا وادش منها لان نفسها لا تسلم لها الا بالباين لان من الزوج فى الزوجى ليس
 بمنقطع فلوجعل الثلج جعلا لذهب الباطل اعرض ولم يحصل غرضها وذلك لا يجوز وكذلك يلزمها المال لانها من اهل الاثر هم
 وقد تعرفت فى فالحصن فلزمها بعد قبولها لزم العوض على الزوج وذا لا يجوز ولانهم يرض بقوات حقه بل اعرض هم
 قال شئ اى القدرورى رحمة الله تعالى هم وان بطل العوض فى الثلج مثل ان سئل السئلة على فخر او خسر او يتيم
 فلا شئ للزوج والفرقة باينة شئ اى يقع الطلاق البين والحكم فيها اذا علموا على فخر او دم كذلك وبه مرجع فى النسخة
 والمغنى لو علموا على فخر او خسر او يتيم او دم او مرفوع كالمثل بغير عوض لا يلزمها عند الايتم الثلاثة وسما بهم ويقع عند ملك
 و احمد وميا وندز فرتر ودمر او عند الشافعى يجب مهر المثل ويقع طلاق باين كقولنا انتهى واعلم ان الثلج والطلاق على
 ما لا يحل كالخمر واخواتها باينة يقع الطلاق بوجوب الشرط ولا يجب له عليها شئ لانها لم يفسدوا الخمر وان كانت ما لا يمكنها
 ليست بمبتقوت لان الشرع امانه والامر فى الميتة اظهر لانها ليست بالاسلام فكلان ما اذا اغترته وقالت اخلق منك بعد المثل
 فاذا هو غير عليها ان ترد والمرا لا خوذ فى قول ابى حنيفة وفى قولها عليها مثل كل ذلك من غل وسط كذا ذكر الخلاف فى
 بسبب طمس الايتمه السرى وانما لم يبطل الثلج بطلان العوض لان الثلج لا يبطل بالشرط الفاسدة هم وان بطل العوض
 فى الطلاق كان شئ اى الطلاق هم جميعا شئ اى فى الموطوعة ودون الثلاث وبه ثالث الايتمه الثلاثة هم فوقع الطلاق
 فى الزوجين شئ لئني بطلان العوض فى الثلج وبطلان العوض فى الطلاق وانشار به الى وجه الما فراق بينهما فقال وقوع
 الطلاق فى الزوجين هم للتعلق باقبيل شئ اى لاجل التعليق الطلاق لقبول المرأة هم وانما شئ اى الزوجين هم
 فى الحكم لانه شئ اى للاثان هم لما بطل العوض كان العامل فى الاول لفظ الثلج شئ قال تاج الشريعة لفظ الثلج نصيب
 العامل ويرفع لفظ الثلج بنحو المصنف انتهى واراد بالاول بطلان العوض فى الثلج هم وهو اى لفظ الثلج كناية شئ
 سن لفظ الكناية والواقع بالكنائيات راقى سوى الالفاظ الثلاثة التى مر بها فيما تقدم وقال الكاكي هو كناية لا تنفى
 به بل يجب ان يقال وهو كناية ولما دلالة على قطع الوصلة لانه مشتق من خلع اللفظ او التقييس وانما اوضح الى هذا
 الفادى لانه من الكنائيات وهو جى انتهى قلت هذا زيادة تصفى فى التصرف على الاغنى هم فى الثاني شئ وهو بطلان
 العوض فى الطلاق هم الصريح شئ اى مرجع الطلاق هم وهو شئ اى المرجع هم لقبيل الرجعة شئ لبقا الحل هم
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها شئ اى على المرأة هم لانها ما سمت بالاستقوا حتى تصير غارة له شئ اى للزوج فاذا

بأنها لما بينا وادناه معناه
 المال بالنفس وهو ملك
 الزوج احد البدلين فملك
 هى الاخر وهو النفس متحقبا
 للسا وادناه قال وان
 العوض فى الحكم مثل ان
 بحال المسلم على فخر او خسر
 او يتيم فلا شئ للزوج و
 الغرض بابتدائه وان بطل العوض
 فى الطلاق كان رجعا فخر
 وقع الطلاق فى الزوجين
 بالقبول وانما فراقهما
 الحكم لانه لما بطل العوض
 كان العامل فى الاول لفظ
 الثلج وهو كناية وفى الثاني
 الصريح وهو يقبيل الرجعة
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها
 لانها ما سمت بالاستقوا
 حتى تصير غارة له

لم يفرغوا فلا يجب عليهما شيء من ذلك لان الشان هذا دليل اخرهم لادبهم الى ايجاب المسمى للاسلام شمس
 اى لاجل الاسلام لان السلم من تسليمه وتسليمه ولا الى ايجاب غيره شمس اى لادبهم ايضا لانهم مفرغون
 من عدم الا لزام شمس من جهة الغير فذلك هم بخلاف ما اذا خلعت على غل بمينة فلهذا لا تناسلت بالانفصال شمس اى الزوج
 هم مفرغون من الشان حيث قالت هذا الغل بمينة فاذا هو مفرغون عليهم والمهر الذي اخذته عند ابى حنيفة وعند ما يجب كليل
 شمس ذلك من غل وسط كما في العداق ولو علم الزوج بكونه مفرغا لم يشرع عليه وعند انما في يجب مهر النكاح وعند امد
 وابل ثوبه يجب قيمته هم بخلاف ما اذا كاتب عبده او عتق على فريث يجب قيمته العبد لان ملك المولى فيه شمس اس
 في العبد هم متقوم شمس حتى لو غصب وجبت القيمة على الغاصب هم وارضى شمس اى المولى هم بزواله شمس اى
 بزوال ملكه هم مجاباش اى بلا شيء قال الجوهري قولهم امده مجانا اى بلا بدل وهو فعال لانه ينفرد انتهى قلت
 ذكره في باب محن وقال الجون ان لا يباي الا انسان باسنع وانتدابه على انه صفة لمصدر محذوف تقديره وارضى
 زوالا مملوهم الملك البضع معنى في الخلع شمس في حالة الخروج غير متقوم هم فلا يلزم من بطلان البذل فساد الخلع
 شمس على ما ذكره هم اراد به ما ذكره بعيد هذا بقوله والفقه فيه الى آخره شمس وبخلاف النكاح هم اشارة الى الفرق
 بينه وبين الخلع حيث يقع النكاح ويجب مهر مثل ويصح الخلع ولا يجب شيء هم لان البضع في حالة الدخول متقوم شمس
 ولما اذا تزوج المريس امرأة بمهر مثلها با من جميع المال هم والفقه فيه شمس اى في كون البضع غير متقوم في
 حالة الخروج دون الدخول والفقه في اللقمة الفهم ولكن العرف خصه بعلم الشريعة وخصه بعلم الفروع هم نهان شمس
 اى ان البضع هم شريف شمس معنى لا مقدار في نفسه هم فلم يشرع تملكه الا بعوض يقابلها انما بالشرع شمس اى لاجل الاطلاق
 انه شريف فلم يشرع تملكه بلا بدل انما بالنظر المحل هم فاما الاسقاط شمس اى اسقاط ملك الزوج عن البضع هم فنفذ
 فلما ساقه الى ايجاب المال شمس لعدم لزوم المنة المحل المحترم وقال السفاني فنفذ شمس اى يثبث المرأة حيث تقرر
 ملكة على نفسها من كل وجه كما كانت فلذلك لم يجب على الزوج شيء بخلاف النكاح فانه يجب عليه المهر لان في النكاح
 استملاء على كل محترم فوجب المال على مقابل الاستملاء وقال النكاحي فلما ساقه الى ايجاب المال الا اذا تزواها على مال
 وفي الجواهر للملكية فالعوا على حرهم وطال صحت مثل غرمال ولا يجب للزوج الا المال وهو قياس قول اسماء واما
 قول الشافعي يجب مهر النكاح في جراح الفقه فالعوا على عده نفسه لا يلزم ما شمس لان المال لا يستحقه بجمال ولا بد من القبول لوقوع
 الطلاق كخلع البائنة والصغيرة ولو خالها على براتها من دين لها عليه غير المهر او على براتها من كفالة نفس او على
 تأخير دين لها عليه صحت البراة والتأخير الى اجل معلوم ويكون الطلاق رجيا ويصح التاميل في بدل الخلع الى اجل مجهول

ولا يفرغوا وجهه الى ايجاب المسمى
 لا لسلام ولا الى ايجاب غيره
 لعدم الا لزام بخلاف ما اذا
 خالعت على غل بمينة فلهذا
 ختم لانها سمت مالا فصلا
 مفرغوا بخلاف ما اذا كاتب
 او عتق على فريث يجب قيمته
 العبد لان ملك المولى فيه
 متقوم وما رضى بزواله
 ما اسقط البضع في حالة
 الخروج غير متقوم على ما ذكره
 وبخلاف النكاح لان البضع
 في حالة الدخول متقوم
 الفقه انه شريف فلم يشرع
 تملكه الا بعوض يقابلها
 فاما الاسقاط فنفذ
 فلا حاجة الى ايجال البذل

جهالة مستدركة نحو الحصاد والديار والى القفلات وهو بوب الفرياح لا يجوز وكذا الى الميسرة لا يصح التباين وفي المحيط
 يجب المال حاله في جهالة ابدل نفسه التسمية وهو قول احمد وقال ابو ثور نفسه بالجهالة وهو قول ابي بكر من الجهالة وقال
 الشافعي يجب مهر النسل كالنكاح هم قال شافعي القدر في حرم الله تعالى ايم فاجاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدلا في الخلع
 شافعي وبهذا اجماع العلماء وانما لم يذكر كونه حيث لم يقل ولا لا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لان سن
 الاشياء لا يصح للمهر ويصلح ابدل الخلع كدرهم الى تسعة دراهم هم لان يصلح عوضا للمقوم اولى ان يصلح غير المتقوم شافعي
 هو البضع ايضا لانه غير متقوم حاله الخروج وهذا اذا اخلعت على ثوب سويعون جاز كافي المهر وان اخلعت على ثوب ثمانية
 فاسدة للجهالة كافي المهر ولا المهر لا شاعرة ولا يجوز هذا الا يجوز ثمة كما اذا اخلعت على الاصيل كالخمر والبنية لكن هنا لا شاعرة للخمر
 على المرأة اذا وقع الخلع بقبول الزوج بخلاف النكاح على الخمر نحو ما يجب مهر النسل هم فاذا اخلعت له شافعي اى المرأة
 الزوجها خالفت على ما في يديها خالفتا فلم يكن في يد شافعي خالفتا اى عليها شافعي اى خالفتا على الزوج على المرأة لان كلمة ما شاعرة فتناولوا
 المال وغيره هم لانما لم تغز بتميته المال شافعي اى لان المرأة لم تغز وجاهد كراما بتميته والمراد من اليد الحبسة وكذا
 اذا اخلعت على ما في يديها البيت او على ما في شجرى او على اى بطون غنم فلم يكن شافعي في تلك الساعة لا يبيع عليها كما ذكرنا
 اما اذا كان في تلك الساعة شافعي فله ذلك لان الماسرة النائية من الجمالة ترفع بالاشارة الى المصل وفي النكاح
 يجب مهر النسل في هذه الصور لان البضع متقوم عند الدخول وفي الصورة المذكورة يقع الطلاق وبه قال مالك
 واهم وفي البسيط لو وقع الخلع بدون ذكر المال ميل يجب المال بخلاف النكاح فاذا اخلعت لا يجب بل يقتصر على القبول
 فيل يفتقر لان النماعة مفاعلة كالنكاح والمصارفة فلا بد منه والخلع قد يفتقر على القبول كخلع السفينة والصغيرة على مال
 وفي الوسط لو قال خالفتك على ما في كفك صح الخلع ان صح ما يبيع الغايب وترك على ما في كفها وان لم يبيع فسد العوض
 ويجب الرجوع الى مهر النسل قال الخليل وقال ابو حنيفة ان لم يكن في كفها شافعي نزل على ثلاث دراهم وعلل وقال الشافعي
 نذهب ابو حنيفة وصحابه انه لا يلزم شافعي البتة من غير خلاف ونقله عنه غلط فيج وتقليد وهم وحيال اطل مني على الخطاء
 او الممازفة فيه وقال وكان قد اتفق ثمانية مفتي على اباحة دمه في ايام السلطان محمود ورجية الله تعالى واختره بقتله
 سن اجل احقا وه نذهب الحكماء فقال السلطان محمود انما رجل عالمي لا اعرف هذا الامر ان وجب قتله فاقتلوه فخلعه
 منهم الارما بندي من الحنفية ثم صنف احياء علوم الدين وذكر فيه شافعي ابي حنيفة والحنابلة في مدحه بالعلم والزهد
 والورع وذكر ابن عسكارة في تفسيره في سورة التکوید ذهب قوم من المالين كالتفرغ الى الله الشمس نفس اربع هم والنجوم
 مينا ووجواسه والعشاء ساقاه وذلك عند موته وكفوه بامور منها ليس في المكن ابداع من هذا العلم

قال دسكاج

ان يكون مهرًا

ان يكون بكذا

في الخلع لان ما

يصلح عوضا للمقوم

اولى ان يصلح لغير

المتقوم فان خالفت

له خالفت

ما في يديها

لهم سائر ما في يديها

شافعي خالفتها

لانها تذهب بتميته

وان قالت خالعة
على ماني يد
من مال الخالعة
فلم يكن في ماله
رودت عليه مهر
لاها لما سمعت
ملا لم يكن الزوج
راضيا بالزوال المهر
ولا جبال في المهر
وقيمة للجهالة ولا
لا قيمة البضع اعني مهر
للزواج غير متقوم
المزيج متعين بالمال
قام به الزوج دفعا
للزواج ولو كانت خالعة
على ماني يد
او من الداهم ففعل
يكن في ماله مهر
ملا في ماله مهر
نكحهم وقله ثلثه حكمة
من هذا المصداق
التبعيض لان الكلام
يتمثل بدونه

هم وان قالت دفعتني على ماني يد من المال فخالعها فلم يكن في يد ماني ثمن من عليه مهر لانها سمعت المالك من الزوج
راضيا بالزوال المهر ومن لا وجبه لا يجاب السعي وقيمة للجهالة ولا وجبه ثمن اسي ولا وجبه البضاعة بالرجوع هم الى قيمة
البضع اعني مهر النسل لانه غير متقوم حالة المزيج ثمن لان الزوج لم يملك شيئا بل استقطعه عنها ثم تعين ايجاب ما قام به
على الزوج اسي ايجاب ما قام البضع بالمال على الزوج وهو المهر وبه قال القاضي من الجاهلة وفي المني عليها ما يقع عليه اسم
المثل وعندها وعند الشافعي عليها مهر النسل قول واحد ادهم دفعا للفرع عن ثمن اسي عن الزوج لان فيه دفعا للفرع وبغير
الايمان ولا يقال البضع ما رسته ملكا ولا اسكان بضع الخلع فيجب قيمة البضع عليها لانا نقول سيطر ذلك بارتداد المرأة
فان استملك البضع ما سئل مع هذا لا رجوع بقيمة البضع عليها وفي قاضيهان لو قال لها اطلعي نفسك بالمال او بما
شئت وقالت اختلعت لا يقع الطلاق لانه يصير شتر يد او مستغصا وهو محال وكذا لو قال باعن فقلت اختلعت في
في الوكالة انه يقع وفي الطلاق انه لا يتم ولو قال اطلعي نفسك ولم يذكر بالاذكر خواهر زاده انه يقع طلاقه واحد بانيته
وفي المستقضى لا يصح ولا يكون ودفعها الا بالمال الا ان ينوي الزوج الطلاق لغيره وكذا لو قال لغيري اطلعي امراتي
فليس له ان يخلعها الا بالمال وذكر ابن سامة عن محمد انه يكون طلاقا بانينا بغيره وبه انشد الشافعي وفي جوامع الفقه
لو قال ففك نفسك بكذا كان خلعاً ولم يذكر البذل في رواية هشام وابن سامة عن محمد وعن الكرخي وعلى القاضي
انه ليس بخلع وفي موضع آخر انه يقع به طلاق باين ولا بد للزوج عن المهر وعن ابن سلام ميره وهو اختيار الشافعي لم يذكر البذل
في الفتاوى وفي الفتاوى ان نوى الطلاق يقع ولا بد من المهر وقال اطلعي نفسك كذا فقلت لم يذكر البذل
كان سوالا وطلبا للخلع حتى لو قال خلتك بكذا يتوقف على قبولها كذا في الاصل وعن محمد يقع بغيره وكذا لو قالت اطلعي
بمال وفي الفتاوى لو قال شترى نفسك مني لم يذكر الما فقلت اشتريت لا يخلع بخلاف قوله اطلعي نفسك مني فقلت
اختلعت ولو قالت اطلعي بكذا فقال طلقك فهو جواب وقيل ابتداء ولو قال طلقك للسنة هو ابتداء بل اختلاف و
لو قال خلتك بكذا فقلت نعم فليس بشي كاسما قالت نعم فقلتني ولو قالت نفيت او اجرت مع هم ولو قالت خالعتني
على ماني يد من درهم او من الدرهم ففعل ولم يكن في يد ماني ثمن فليها ثلثه درهم لانها سمعت الجمع واقلة لما شئت
هم وكلمة من هنا للمصنف ش اسي للبيان هم دون التبعيض لان الكلام يتمثل بدونه ش اسي بدون من لانها لو
قالت اطلعي على ماني يد من درهم كان الكلام مخرجا كان صلاته يفتي بطلان الجمع فيلزمها ثلثه درهم فان قلت ينبغي ان
يلزمها درهم واحد لان الجمع المعلن باللام للجنس قلت نعم اذا كان الجمع مجردا عن الاضافة والاشارة لاختصاصه ما
تحريره وادراهم حقيقة فيجب اعتبار معنى الجمية على انا نقول ان اللام اذا دخل على الجمع فيه اختلاف قيد لبعض

نكح

بمطلق الجمع مطلق المصنف ذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرأة اختاري من الثلث ما تشئت
فانما اذا اختارت الواحدة او اثنتين يصح لان من فيه للتبعض لعدم اختلال الكلام بدونه بخلاف صورة الخلع
فان من فيه للثنتين والصلية لاختلال الكلام بدونه ولا يقال المقصود من اختاري ما تشئت غير المقصود من اختاري
من الثلث ما تشئت لانما القول المناهضة بين الحين لاقتضاه الاختلال في الكلام لان المدعى صحته الكلام بدونه كمن
وصحته ليست بموقوفة على عدم المناهضة هم واذا اتممت على عبد لها بق على انها برية من ضمانه ش اي ايا به يعني
لا يطبق على تحصيله ان وجده سلمه والا فلا شئ عليها هم ثم تبرأش وعندك لك لاثمان عليها عند الشافعي يجب
لمرأته ان صح الفلح وفي الاصح عنده لا يبيع الخلع هم وعليها تسليم عينية ش اي وعلى المرأة تسليم عين العبد هم
ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه ش اي لان الخلع هم عقد المعاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عنه ش
اي عن الزوج هم بشرط فاسد فيبطل ش اي الشرط هم الا ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ش وكذا التبرعات
لا تبطل بها فان قيل سلما ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والجواب
ان بني الخلع على التوسع فلا يمنع صحة باعتبار الابق لان العقد اذا كان صحيحا كان اينا قضة من الشرط فاسدا ساقطا
والساقط لا يؤثر فاشئ فان قيل الخلع كما يوجب تسليم المسمى فكذلك يوجب تسليمه بوصف كونه سليما واشتراط البراءة عن
وصف السلامة صحيح فيصح اشتراطها عن تسليم المسمى اينا واجب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة الا ترى ان
يجب ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز وبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الادنى جواز الاعلى هم وعلى هذا الحكم
ش يعني على هذا الحكم اذا تزوجا على عبد لقي لاشترط البراءة عن ضمانه جاز النكاح ولم يرد عن ضمانه يوجب تسليم عينية اذا قدر
والا تسلم قيمته هم واذا قالت طلقني فلما باف فطلقتها واحدة فعيلها لث الالف ش وبه قال الشافعي وعند مالك يقع
بالف وعند احمد يقع بغير شئ هم لانها لما طلبت الثلاث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلاث الالف وهذا لان جود الباء
تصحب الاعراض والعوض ينقسم على العوض اي على اجزاء العوض فيقابل كل طلقة بثلاث الالف فان قلت هذا يشكل
بالبيع فلو قال بعيت منك هذا العبيد الثلاثة كل واحد بثلاث الالف فقبيل البيع وفي واحد بعينه لم تجز ولم يجب لث الالف
فان الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد لبعوله التعليق والاختار ولا كذلك البيع هم والطلاق باين وجوب المال
ش اي بالاجماع هم وان قالت طلقني فلما باف الف فطلقتها واحدة فلا شئ عليها عند بني مينة ش وبه قال
المقوله في الباء وقال مالك كما الكلام في الباء هم ويملك الرجعة ش لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا تنوزع
على اجزاء الشرط كان الطلاق رجيا لان الزوج كان مبتدئا في ايقاع الطلاق ومرجع الطلاق مقيب الرجعة

وان اتممت على

عبد لها اي عليها برية

من ضمانه لتبرؤا

تسليم عينية ان ذلك

وتسليم قيمته ان عجزت

فيقتضي

لانه عقد المعاوضة

سلامة العوض واشتراط

البراءة عنه شرط فاسد

فيبطل الا ان الخلع لا يبطل

بالشرط الفاسد وعلى

هذا النكاح ولو اذ قالت

طلقني ثلاثا لم يطلها

واحدة فعيلها ثلث الالف

لانها لما طلبت الثلاث

بالف فقد طلبت كل

واحدة بثلاث الالف

هذا لان جود الباء تصحب

الاعراض والعوض ينقسم

على الاعراض والطلاق باين

لوجوب المال وان قالت

طلق فلما اعلت لم يطلها

واحدة فلا شئ عليها

عند بني حنيفة ولا

ديمال الرجعة

واحدة بانيته لوجوب المال لمن بشر بالقبول في المجلس حتى اذا قامت قبل القبول بطل ذلك لانه بمنزلة تعليق الطلاق
 بشيئين وتلك الامور والتمليكات تقتصر على المجلس هم وهو لقوله انت طالق بالثلاث اى حكم هذا الحكم ذلك فيما ذكر
 وكذا انما تشرى لو قال انت طالق بالثلاث او على الف او خالفك على الف او بارتك او طلقك بالثلاث فنعى على القبول في المجلس
 لو هذا يمين من جهة فمفعول تعليقك واثابة ولا يصح رجوعه ولا يبطل بقباله عن المجلس ويوقف على البلوغ عليها اذا كانت غائبة
 لانه تعليق الطلاق بقبولها للمال وهو من جنس المبادى فلا يصح تعليقها واثابتهما ولا يصح رجوعهما قبل قبول الزوج وبطل
 بقباله عن المجلس هم ولا بد من القبول في اليمين شى اى في قوله انت طالق على الف وفي قوله انت طالق ب
 هم لان معنى قوله بالثلاث لوجوب الف يجب على عليك ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون على عليك والعوض لا يجب
 بدون قبوله والعقل بالشرط لا ينزل قبل وجوده والطلاق باين كما قلنا شى اى لوجوب المال هم ولو قال لا طلاق
 انت طالق عليك الف فقبالت او قال لو بدلت حر وعليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شى عليها شى
 اى على المرأة والعبد اى لا يجب عليها شى هم عند ابى حنيفة وكذا اذا لم يقبل شى اى المرأة والعبد هم وقالوا
 شى اى قال ابو يوسف ومحمد به قال اثناعشر ومحمد على كل واحد منهما شى اى من المرأة والعبد هم الا ان
 اذا قبل شى اى كل واحد منهما واذ لم يقبل الا يقع الطلاق والعاق شى وكذا اى على الخلف اذا قالت
 طلقنى ذلك الف درهم ففعل الزوج وقع الطلاق ولم يكن لى الف شى عند ابى حنيفة هم لها شى اى لابي يوسف
 ومحمد هم ان هذا الكلام يتعمل للمعاوضة شى اى وهذا الكلام قوله عليك الف وقولها ذلك الف وهو يتعمل للمعاوضة
 وانفعل معاوضة ايضا هم فان قولهم حل هذا الناع ذلك على درهم بمنزلة قوله درهم شى وكذا انما هذا الشوب ذلك درهم
 فمضى ان الواو قد يكون للمحال ولا بد فيه من كلامه ان يحل على ذلك فيصير كانه قال انت طالق في حال ما يجب عليك الف
 ولا يكون ذلك الا بعد قبولها كما لو قال ادا الى الف وانت طالق او بعد ادا الى الف وانت حر فان الطلاق والعاق
 الايقان الا بالمال هم وله شى اى لابي حنيفة هم انه شى اى ان قوله عليك الف هم جلة ثمانية شى متفاعة بنفسها
 لانها مبتدأ وخبر والاصل فيها الاستقلال هم فلان شرطها بطلها الا بدالة المحال اذا الاصل منها شى اى في الجارية
 هم الاستقلال شى اى الاستبداد بنفسها هم ولا دلالة فيها شى على الارتباط باقباها هم لان الطلاق والعاق
 يتفكان عن المال شى لان عادة الكرام فيها الامتناع عن قبول عوض هم بخلاف البعي والاجارة لانها لا يوجد
 وونه شى اى دون المال لكونها معاوضة فمضى ان يكون حال المعاوضة ولياها هم ولو قال انت طالق
 على الف درهم على اى بالجار او على انك بالجار ثمانية ايام فقبلت شى اى كانت قبلت هم فالىما باطل ان كان للزوج شى فاطلاق

وهو كقولك انت طالق
 بالكاف ولا بد من القبول
 في الوجهين لان معنى
 قوله بالثلاث بعض الف
 يجمع على عليك ومعنى
 قوله على الف على شرط الف
 يكون على عليك والعوض
 لا يجب بدون قبوله والعقل
 بالشرط لا ينزل قبل وجوده
 والطلاق باين كما قلنا
 ولو قال لا طلاق
 عليك الف فقبلت
 او قال لعبدك انت حر
 عليك الف فقبلت
 العبد وطلقت المرأة
 لا شى عليها عند ابى حنيفة
 وكذا اذا لم يقبل شى
 كل واحد منهما الا الف
 قبل اذا لم يقبل كاي
 الطلاق والعاق لها
 ان هذا الكلام يتعمل
 للمعاوضة فان قوله
 حمل هذا المتاع وانه
 بمنزلة قوله درهم
 جلة ثمانية شرطها باقباها
 لا بد لانه الاصل فيها
 الاستقلال لا لا انسان
 الطلاق والعاق يتفكان
 عن المال لكونها معاوضة
 جارية لا يوجد

والا فلو كان الزوج قد طلقها بالثلاث او على الف او بارتك او طلقك بالثلاث او على الف او خالفك على الف او بارتك او طلقك بالثلاث فنعى على القبول في المجلس لو هذا يمين من جهة فمفعول تعليقك واثابة ولا يصح رجوعه ولا يبطل بقباله عن المجلس ويوقف على البلوغ عليها اذا كانت غائبة لانه تعليق الطلاق بقبولها للمال وهو من جنس المبادى فلا يصح تعليقها واثابتهما ولا يصح رجوعهما قبل قبول الزوج وبطل بقباله عن المجلس هم ولا بد من القبول في اليمين شى اى في قوله انت طالق على الف وفي قوله انت طالق ب هم لان معنى قوله بالثلاث لوجوب الف يجب على عليك ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون على عليك والعوض لا يجب بدون قبوله والعقل بالشرط لا ينزل قبل وجوده والطلاق باين كما قلنا شى اى لوجوب المال هم ولو قال لا طلاق انت طالق عليك الف فقبالت او قال لو بدلت حر وعليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شى عليها شى اى على المرأة والعبد اى لا يجب عليها شى هم عند ابى حنيفة وكذا اذا لم يقبل شى اى المرأة والعبد هم وقالوا شى اى قال ابو يوسف ومحمد به قال اثناعشر ومحمد على كل واحد منهما شى اى من المرأة والعبد هم الا ان اذا قبل شى اى كل واحد منهما واذ لم يقبل الا يقع الطلاق والعاق شى وكذا اى على الخلف اذا قالت طلقنى ذلك الف درهم ففعل الزوج وقع الطلاق ولم يكن لى الف شى عند ابى حنيفة هم لها شى اى لابي يوسف ومحمد هم ان هذا الكلام يتعمل للمعاوضة شى اى وهذا الكلام قوله عليك الف وقولها ذلك الف وهو يتعمل للمعاوضة وانفعل معاوضة ايضا هم فان قولهم حل هذا الناع ذلك على درهم بمنزلة قوله درهم شى وكذا انما هذا الشوب ذلك درهم مضى ان الواو قد يكون للمحال ولا بد فيه من كلامه ان يحل على ذلك فيصير كانه قال انت طالق في حال ما يجب عليك الف ولا يكون ذلك الا بعد قبولها كما لو قال ادا الى الف وانت طالق او بعد ادا الى الف وانت حر فان الطلاق والعاق الايقان الا بالمال هم وله شى اى لابي حنيفة هم انه شى اى ان قوله عليك الف هم جلة ثمانية شى متفاعة بنفسها لانها مبتدأ وخبر والاصل فيها الاستقلال هم فلان شرطها بطلها الا بدالة المحال اذا الاصل منها شى اى في الجارية هم الاستقلال شى اى الاستبداد بنفسها هم ولا دلالة فيها شى على الارتباط باقباها هم لان الطلاق والعاق يتفكان عن المال شى لان عادة الكرام فيها الامتناع عن قبول عوض هم بخلاف البعي والاجارة لانها لا يوجد وونه شى اى دون المال لكونها معاوضة فمضى ان يكون حال المعاوضة ولياها هم ولو قال انت طالق على الف درهم على اى بالجار او على انك بالجار ثمانية ايام فقبلت شى اى كانت قبلت هم فالىما باطل ان كان للزوج شى فاطلاق

في لا نتم يرجع الى البيع ايضا هم فاعاد القبول يرجع منه شى فلا يصدق هم قال شى اى القدر روى رحمه الله تعالى
هم المبارات كالمخ شى المبارات من بارى شريكه اى ابراء كل واحد منهما صاحبه وهى بالتميز قال فى المغرب ترك العزوة فطلعت
كلها شى اى كل المبارات وتعلق بسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين ما يتعلق على الاخر بالكل شى اى بسبب الكل
مثل مهر والنفقة المأنتية دون المستقبل لان المتكلمة والمبا يتسحق النفقة ولا يمكن ما دامت فى العدة وبه مرجع الحاكم الشهيد
فى الكافى وقوله ما يتعلق على الاخر بالكل اخترا عن دين وجب بسبب آخر فانه لا يسقط على ظاهر الرواية ونفقة العدة لا يسقط
ايضا الا بالتسمية وكذا السكنى بالاجل ولو فاعاد ولم يذكر المال وقبلت لا يسقط شى من المهر فى ظاهر الرواية وقال الشيخ
الامام السعدى شيخ الاسلام سقط ان كان عليه ولا يجب عليها وابقى لان المال المذكور عارضا فذكر الخلع هم فاعاد الى
وقال محمد لا يسقط فيها شى اى فى المبراة والخلع هم الامامية شى اى الزوجان يبنى لا يسقطان شيئا سوى السكى فى الخلع
وبه قال الشافعى هم والى يوسف منه شى اى محمدم فى الخلع وحسب ابي حنيفة فى المبراة لمحمدان بنده شى اى المبراة وهم
هم معاونته وفى المعادونات تعتبر الشرط لا غير شى اى الذى وقع عليه الشرط هم والى يوسف ان المبراة من البراة
شى وباب المفاعلة فتعفى عنه الفعل الى فاعلين الى ابراءهما سواء الى الاخر منهما ثبتت براءة كل واحد منهما بالآخر وهو
معنى قوله هم فتعفى شى اى تقتضى البراة هم من الجانبين وانه شى اى وان لفظ البراة والتكثير باعتبار المذكور
هم مطلق شى بمعنى غير مقيد بشى هم فقيدنا بحق النكاح لدلالة العرض شى وهو وقوع البراة عما وقعت البراة عليه
وهو النشر الحاصل بسبب صلة النكاح وانقطاع النازعة انما يكون باسقاط ما وجب بسبب تلك الوسيلة كذا قال بعض
المشراح وقيل العرض هو قطع النازعة التامية بالنكاح فقيد البراة بالحقوق الواجبة بالنكاح هم لا الخلع فتقضاء
الانحلال وقد حصل فى نفس النكاح فلا ضرورة الى انقطاع الاحكام شى اى سائر الاحكام لانها لم تكن بسبب صلة النكاح
هم والى حنيفة رحمه الله تعالى الخلع يبنى عن الفصل ومنه خلع النخل وخلع الحمل شى وهو انفصال العاقل عنه هم
وهو شى اى الخلع هم مطلقا كالمبراة شى فيضاف الى الكمال هم فبطل باطلا شى اى باطلاق المبراة وهم
هم فى النكاح واحكامه وحقوقه شى الواجبة به دون سائر الديون وقال النازعى ثم الخلع بل يقع البراة من دين
آخر سوى دين النكاح فى ظاهر الرواية وفى رواية الحسن عن ابي حنيفة يقع وكذلك المبراة بل توجب البراة عن
سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب وكذلك فى الفتاوى والصغرى اما اذا كان العقد لفظ الطلاق
على مال فحل تقع البراة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح ففى ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق
الواجب بالنكاح وفى رواية الحسن عن ابي حنيفة يقع البراة عملا لاتمام المقصود ولو كان الخلع لفظ البيع وانما يختلف

فانكروا القول رجوع منه
قال والمبراة كالمخ
كلها ما يسقطان كل حق
لكل واحد من الزوجين
على الاخر ما يتعلق بالكل
عند ابي حنيفة لا وقال
محمد لا يسقط فيهما الا
ما سمي به والى يوسف لا
معه فى الخلع ومع ابي حنيفة
فى المبراة لمحمدان ان هذا معنا
وفى المعادونات يعتبر الشرط
لا غير ولا لى يوسف ان
المبراة معاملة من البراة
فتعفى عن الجانبين
وانه مطلق قيد بالحقوق

النكاح كدلالة العرض ما الخلع
فتقضاء الانحلال وقد حصل
فى نقص النكاح ولا ضرورة الى انقطاع
الاحكام ولا حنيفة وان الخلع
ينبنى عن الفصل ومنه خلع النخل
ولعله العاقل وهو مطلق كالمبراة

ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما يعالكم
 يخرجها كما كانه لا نظر لها فيه اذ الخلع
 في حالة الخرج غير متقوم والبدل
 متقوم بخلاف النكاح لان البصع
 متقوم عند الدخول ولهذا يخرج
 المهرية من المثلث وكما في المهر
 بمهر المثل من جميع المال واذا لم
 يخرج لا يسقط المهر ولا يستحق ما لا يملكه
 يقع الطلاق في رواية وفي رواية
 يقع والاول اعلم انه تعليق بشرط حتى
 فيعتبر التعليق بسائر الشرط وان
 حاله ما عدا الله تعالى فكل خلع وا
 وقع ولا يفسد الا بكونه اشتراط بدل الخلع
 على الزوجين فلو فعل الزوج اى لا يسقط مهرها
 لو لم يدخل تحت كناية الزوج ان شرطها
 عليها فوقف على قولها ان كانت من اهل البيت
 نكاح قبل دفع الطلاق لوجود الشرط ولا يجب المثل
 لغيره من اهل البيت فان قبله لا يفسد
 فيه حرامان وكذلك المهر على مهرها
 فمن لا يملك المهر توقف عليه ما كان قبل
 للقت ولا يسقط المهر وان قبل لا يفسد
 في الروايتين

والشيخ يقيه على قول ابي حنيفة قال في الفتاوى الصغرى والصحيح انه كالخلع والبراءة هم ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما يعالكم
 لم يخرجها بشئ وبر قال الشافعي وامر وقال الباكي يجوز لان ولابنته فطرية هم لانه لا نظر لها فيه اى في هذا الخلع هم اذ البصع
 ش اى لان البصع هم في حالة الخرج غير متقوم ومن هذا يخرج الخلع المهرية من المثلث هم والبدل متقوم ش ولا نظر
 في الزامهم وهو متقوم بمقابلة البصع متقوم هم بخلاف المثلث ش فان الرجل اذ تزوج ابنته الصغيرة امرأة بمهر المثل سج
 هم لان البصع متقوم عند الدخول ش اى حالة الدخول هم ولهذا ش اى ولا يلزم كون البصع في حالة الخرج غير متقوم
 ومتقوم عند الدخول هم يعتبر خلع المهرية من المثلث ش اى من ثلث الزكاة هم فمكاح المهرية ش اى يعتبر مكاح المهرية
 هم بمهر المثل من جميع المال ش حكاه بمقابلة المتقوم بالمتقوم وبما من وجوده انظرهم واذا لم يخرج ش اى الخلع هم لا يسقط
 المهر ولا يستحق المهر ش اى لا يتحقق الزوج ما لم يبدل الخلع هم ثم يقع الطلاق واذا وقع في رواية ولا يفسد ش اى وقوع الطلاق
 هم صحيح ش قال السعد والشهيد والامام المتأني في شرحها لمباح الصغير لانه ملحق بشرط قبوله ش اى لان الخلع
 تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد هم فيعتبر بالتعلق بسائر الشرط ش مثل ان يقول ان دخلت الدار فغير
 وذلك اذا وجد الشرط فانه لك اذا وجد يقول هم فان خالها ش اى فان خلع الاب الصغيرة هم على الف على ان ش
 اى ان الاب هم من فالتام وقع والالف على الاب لان شرطه يدل الخلع على الاثني صحيح فلي على الاب اولى ش
 ومعنى الثمان هنا الزام المال على نفسه لا كالكافة الصغيرة لان الزوج لا يتحقق عليه الاثني كقيل عنهما احد هم ولا يسقط مهرها
 لانه لا يدخل تحت ولابنته الاب ش بل يقي الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الالف عليها ش
 اى وان شرط الاب الالف على الصغيرة هم توقف على قبولها ان كانت من اهل البيت ش اى ان كانت عاقلة وقال
 المتراشي ان كانت تقبل العقد وتبرع عن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ش وهو القبول لا يجب المال
 لانساش اى لان الصغيرة هم ليست من اهل الزامه ش بل يجب الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم
 وان قبله الاب عنها ش اى فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فخبه ش اى ففي هذا القبول قاله الاكل و
 قال المتراشي اى في وقوع الطلاق هم روايتان ش عن اصحابنا قلت الذي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية
 صحيح لان هذا الفع محض لان الصغيرة تخلص من عهده بغير اى فصح من الاب كقبول العتبه وفي رواية لا يصح لان هذا القبول
 بمعنى شرط المهرين وذلك لا يتحمل للمهرية كذا في مسود شيخ الاسلام في الكافي وهذا لا يصح هم وكذا ان خالها على مهرها
 وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجها على مهرهم ولم يفسد ش الاب هم المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط
 المهر وان قبل الاب عنها خلع المهرية ش قال تاج الشريعة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

الح

عامة المشايخ لانه منصوص وفي رواية لا يصح لان هذا القبول شرط الميمن وذلك لا يحل النيبانية هم وان ضمن الاب المهر سر
 اي في صورة نخل الاب مع الزوج هو جوش اي المهر الم اء درهم طلقت لوجوبه وهو الشرط ويلزمه ش اي يلزم الاب
 هم خسمائة استخانة ش لان المسئلة مسعدة في غير الموطورة بدليل اير او اهل هذه المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ثم لا كانت
 الصغيرة غير موطورة وانصيف الخلع الى مهر والمهر ما يجب بالكلح والواجب بالكلح في الطلاق قبل الدخول نصف المهر
 وجو خسمائة مكانه فالعامة على خسمائة هم في القياس يلزمه ش بحكم الضمان هم واصله ش اي واهل ما ذكر من المسئلة
 هم في الكبيرة ش اي في المرأة الكبيرة هم اذا خاتمت قبل الدخول على الف ومهر الف نفى القياس عليها خسمائة زائدة
 ش اي على المسئلة زائدة لان الحقيقة تنجح المعنات اليه كما في قوله تعالى سبج بقرات سمان لان الصداق اذا لم يكن فخرضا
 استحق الزوج عليها الف باعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج خسمائة بالطلاق قبل الدخول في غير خسمائة فصا ما خسمائة
 فبقي للزوج عليها خسمائة زائدة هم وفي الاستحسان لا شئ عليها لانه يراو به عاوة حاصل الميزم لها ش اي يراو بالخلع
 عاوة حاصل الميزم المرأة على الزوج وقال تاج الشريعة وجه الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر الميزم لها وهو
 خسمائة بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر في الحقيقة فعلا على خسمائة وقد سقط عن الزوج خلا يبقى طيبا
 شئ فانهم فروع لوقال خلعتك ولم يذكر عونا فقالت قبلت لا يسقط شئ من مهراني ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام
 والسعدى يبرأ من مهر ما ويرد المهر ولو قبضت وعن ابي حنيفة روايتان لم يذكر العوض في الخلع والاصح براءته وفي
 شرح الشافعي يبرأ من المهر عند وفي المحيط والاصح ان با قبضته فهو لها وما كان العينا في ذمة يسقط ولو شرط البراءة عن
 نفقة العدة ولو لم يكن سقطا بالاختلاف ولو شرط البراءة عن السكنى لا يصح لان السكنى في بيت العدة في الله تعالى ان في المغيث الا يصح البراءة نفقة العدة اتفاقا
 الا بالشرط بالطلاق ولا يقع الا براءة عن نفقة الولد وهو مؤنة الرضاع وارضاع بالشرط ولو وقت له وقتا جاز ولو مات الولد
 قبل تمام الوقت يرجع الاب الى تمام المدة والحيلة ان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلعتك على اني بربى من نفقة
 وذلك فان مات فلارجع لي عليك ولا يدخل نفقة العدة في قوله خلعتك بكل حق لك على الاله لم يكن حق عليه عند الخلع وفي
 النيبانج لو ابرأته من نفقة العدة بعد الخلع مع بخلاف الابراء من العدة حال قيام الكلح قال صاحب النيبانج هكذا ذكره
 الطحاوي وفي القنية فالعامة على نفقة ولده عشرين وبهي مسعدة وطالبة نفقة تاجر عليها وفي الذخيرة فالعامة على رضاع
 ابنه عشرين بعد انقطاع حبه وكذا هو العامة على ان تكسر من الداء في المدة ولا يفرض الجاهل ولو لم يشترط ذلك فلها طلبة كسوته
 ولو كان في البطنان المسئلة بما لها ثم ولده تينارح عليها بالبراءة الرضاع عشرين ونفقة عشرين سنين احتاجت على ان ترك
 ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل قالت بنتك مهرى ونفقة هدى فقال اشترت في انظار انما لا تطلق ولكن

وان ضمن الاب المهر
 هو الف درهم
 طلقت لوجوبه
 وهو الشرط ويلزمه ش
 استحسانا وفي القيد
 يلزمه الف الف واصله
 في الكبيرة اذا الضلعت
 قبل الدخول على الف
 وهو الف في القياس
 عليها خسمائة زائدة
 وفي الاستحسان لا شئ
 عليها ولا يرد شيئا
 دقاها على ما
 يلزم لها

الا حوط بتجديد النكاح المتعلق بهما صريح الطلاق في العدة عندنا وبقال الظاهرية وهو قول ابن السبب وشرحه وطاوس
 وبنو زهرى والحكم حماد وكحول وعطاء والشورى وهو قول ابن سحود وبلى الدرداو وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم
 وعندنا شافعي والملك وحماد لا ينعقد ولا ينافى الطلاق في قولنا ساسي طوائف عندهم +++ ++
 باب الظهار راي في باب في بيان احكام الظهار وهو مصدر ظاهر يظهر ظاهرا او في الصالح يقال ظاهر من امرته وقطاهر
 وظهره الظاهر وقطره ظهر كل ذلك قول الرجل لامرته انت على كظهر امي والظهر في قوله عليه السلام لاصدقة الا عن غير نفي محرم كما
 في ظهر القلب وظهر الغيب وظاهره وادوا عانه وظاهر من قولين اذ ليس احداهما فوق الاخر وعدى بمن وان كان ظاهرا استعدا
 لانهم اذا ظاهروا بتا عدد وانما كافي الايلا وفي المحيط والنيابح انهما لغة متقابلة والظهر والظهر والرجل والمرأة اذا كان بينهما
 شحمنا يدبر كل واحد منهما فله الى الاخر وفي مبسوط الطوسي سمي ظاهرا اشتقاقا من الظاهر خصوص به دون البطن والفرج وانفخذ
 بان كل واحدة يركب ظهره فاما كانت الزوجة تركب وتثني شجعت بذلك والغنى ركوبك على محرم كركوب ظهري وفي جامع الاصول انهم
 اراوا وانت على كبطن امي يعني على جامعها فكنوا عن البطن بالظهر لانه عموم وبطن واللبا ورة وقيل ان اتيان المرأة من ظهرها كان
 محررا عندهم فيقصد بطلاق النكاح في تحريم امرته تشبيها بالظهر ثم لا يفتق بذلك حتى يجعلها كظاهرة واما الظهار شرعا فتشبيهه بالحمل
 بالمرته على وجه التاميد كالام ولاخت والخاله والعمه سواء كانت من نسب او رضاع او مصاهرة وبه قال الشافعي يقول والملك
 حماد وفي قوله القديم يقتصر على التشبيه بالام وفي قول طلق بها الجدة ثم الظهار له ركن وهو قوله انت على كظهر امي فيقع الظهار به
 سواء وجدت البينة او لم توجد لانه مرجح في الظهار وكذا اذ تشبهه بغير شايح او غير من جميع البين كافي الطلاق بشرط وهو ان
 يكون المظاهر مسلما فلا يقع ظهار الذمي عندنا فلا شافعي وحماد يقولنا قال الملك ومن شرط ان يكون منكوبة وفي المرأة
 كونهما زوجة حتى لا يقع الظهار من امه او بغيره او ام ولد وبه قال الشافعي وحماد وقال الملك والشورى يصح الظهار من
 كل امه ومن شرط ان يكون اهل اسارى ومغفرات وهو العاقل البالغ فلا يقع ظهار الصبي بالاجاع وحكم وهو حرمة الوطى
 ودواعيه موقفا الى وجود الكفارة مع بقاء اصل النكاح كما في حالة الحيض وسبب وهو النشوز فان اية الظهار نزلت في
 خولته وكانت ناشئة هم وادخال الرجل لامرته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا سمساء ولا تقبيلها حتى
 يكفر عن ظهاره بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته من قبل ان ياتسا ذلكم فوعظون
 به والله بما تعملون خبير ثم لم يجد نفيها ثم بين متبايعين من قبل ان ياتسا فمن لم يقطع فاطعام من بين سكران او سبب نزول
 الآية روى الواحد في كتاب اسباب نزول القرآن باسناده الى حروة قال قالت عائشة رضي الله تعالى عنها تبارك
 الذي صرح سماعه كل شئ اني لاسمع كلام خولتي بنت ثعلبة ونحن على بعضه وهي تنسكي زوجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب
الظهار
 واذا قال الرجل
 لامرته انت على كظهر
 امي فقد حرمت عليه
 لا يحل له وطئها
 ولا سمساء ولا تقبيلها
 حتى يكفر عن ظهارها
 لقوله تعالى الذين
 يظاهرون من نسا
 لانهم خلقوا من
 من قبل ان ياتسا

هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي سباني ونشرت له بطني حتى اذا اكبر سنني وادعوا فاعترضني اللهم اني
 انكسر اليك حالت فابرجت حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية قد سمع الله قول النبي تنجلك في زوجا وتشكي الي الله الآية
 قال الزعفراني هي خولة بنت ثعلبة امرأة اوس بن العاصم اني عبادة بن العاصم انني قلت الذي قاله مروى عن عكرمة
 وسودة ومحمد بن كعب وقال ابو عمرو خولة بنت ثعلبة بن مبرم فممن ثعلبة بن غنم بن عوف وقيل ان التي تزلفت فيها هذه الآية جميلة
 امرأة اوس بن العاصم وقيل بل هي خولة بنت ولح ولا نيت شي من ذلك هم وانما كان طلاقا في الجاهلية فغير
 الشارع اصله شي اي هل انما هم ونقل حكمه الى تخريم موقت بالكفارة غير مزيل للنكاح شي ولا خلاف فيه لاحد من العلماء
 هم وهذا شي اشار الى حكم نقل حكم الطهار من الطلاق الى التحريم الموقت بالكفارة هم لانه شي اي لان الطهار صيانة لانه منكر
 القول وزور كما في قوله تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزور او ادوا بالكره انكره بالحققة والشرع وبالزور والكذب
 الباطل حيث شئتم من اي في قصي غايات الحل بمن هي في قصي غايات الحرام فبالمرءة خبر على جانبهم هم وانما عا
 شي اي ارتفاع الجناية هم بالكفارة شي قال الله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال عليه السلام اتبع الحسنة سبعة
 سمحوا وفي النسخ الكفارة تجب بالطهار والعود لان الطهار منكر من القول وزور وفوقه محضه فلا يصلح سببا للكفارة لانها عبادة
 او انما خالب فيها معنى العبادة فلما يكون سببا منوطا بمحضه فعلق وجوبها بها يعني المحرمه باعتبار العود الذي هو اساك
 بالعرف بعد الطهار وهكذا في الدنيا شي وفي الموطأ سبب وجوبها الغرض على الموطأ والطهار شرط قبل الحكم بغيره
 لا شرط والامر على العكس فان الكفارة تنكر تنكر الطهار وادعوا تكرار الغرض على الموطأ وفي البسوط يجوز الغرض على الموطأ لا تنكر الكفارة
 عندنا حتى لو باننا بعد هذه الامات لا تجب الكفارة وهذا دليل على ان الكفارة غير واجبة لان الطهار والعود لا يوجب الاستغلت
 بل يوجب الطهار ثبوت التحريم فاذا اراد رفعه لا بد من الكفارة حتى لو لم يرد ذلك ولم تطلب المرأة لا تجب عليه الكفارة اصلا
 في الدنيا شي ان يكون محرمه ولا يغرم على وطئها لا تجب الكفارة ولو غرم ثم ترك لا تجب ايضا فاعلم ان الكفارة لا تجب بمجرد
 الطهار وهو قول احمد والاك في الصحيح وعنده في قول تجب نفس الطهار وتختلف اهل العلم في العود المذكور في قوله تعالى انتم موعودون
 فتعنا هو الغرض على اباة الموطأ هو القول الثاني قال مالك ارادة الموطأ في رواية شبيب والثالث ارادة الموطأ في رواية
 العسيرة ولان لم يجمع على الموطأ لم تجب الكفارة ولو كلف لا يجزى به وهو قول مالك وعنده لا يجزى به وفي شرح مختصر الكرخي لو بان من
 بالطلاق او تزوجت بغيره وكفر مع التكفير والزم العود الى الموطأ نفسه رواه عبد الوهاب عن مالك فغلى هذا لا يجزى التكفير قبل الموطأ
 والناس سكت عن طلاقا عقيب الطهار في زمان يمكنه طلاقا وادعوا قال الشافعي واصحابه وبعض الظاهرية والساوس العود ان
 يعود فيحكم بالطهار مرة ثانية ولا يجب عليه الا اول شي وهو قول ابي داود والظاهر هو الموطأ هو العود في الاسلام لا نفس القول بالطهار

والطهار ركعتان
 في الجاهلية فغير
 اصله ونقل حكمه الى
 تخريم موقت بالكفارة
 غير مزيل للنكاح
 وهذا شي
 حناية فكلوا
 منكر من القول
 وزور وانما سبب
 المجازاة عليها
 بالحرمة وارتفاعها
 عنها بالكفارة

شاه علي اذ لم يجر
 بدوا فيه كذا يقع
 فيه كذا الاحكام
 الحائض والصائت
 لانه يكثر وجودها
 فالحرم الذي يفي
 الى الحج كذا كذا
 الظاهر في الاحرام
 وطها قبل ان يكفر
 استغفر الله تعالى
 كما في عليه غير ذلك
 الا ان كذا حتى
 يكفر بغيره عليه السلام
 الذي دانه في غلار
 قبل الكفارة استغفر الله
 دلائله حتى كثر ولو
 فتح اخر واجبا عليه
 السؤ قال وهذا لفظ
 لا يكون كذا لانه
 صريح فيه ولو في كذا
 لا يجوز ان يفسر خلافه
 يمكن من الاشارة
 قال في كذا كذا
 كذا او كذا كذا
 مظن ان كذا
 ليس الا تشبه المحللة
 بالحرمة وهذا المصنف
 في عضو لا يجوز النظر اليه

كانوا يظنون به في الجاهلية في تعاطي النظار وهو قول الثوري هم ثم الوطى اذ احرم حرم بدوا فيه كذا وبى اللبس والاضلال لانها
 وبعين الى الوطى وبه قال الزهري والاذاري والنخعي والملك والشافعي في احد قولي واهم في رواية وقال الشافعي في قول لا تحرم
 الله اعي وبه قال احمد في رواية هم كذا يقع فيه شاش اى في الوطى هم كذا في الاحرام شاش اى في حالة الاحرام لم يجز بحرم الوطى في دعوى
 ايضا وكذا في الاعتاق والاستبذان من عام عمل الحى بوشك ان يقع فيه من خلاف الحائض والصائت لانه يكثر وجودها فالحرم
 الدواعى يفيض الى الحج شاش هو منتف بالنفس هم ولا كذا لك النظار والاحرام شاش فانما يقعان قليلا ولا يفيض حرمة الدواعى
 فيما الى الخرج هم فان وطها قبل ان يكفر شاش عن سببهم استغفر الله تعالى ولا شاش عليه غير الكفارة الا ان شاش اى الواجبة
 بالنظار على الترتيب المنصوص وهو قول الجمهور والملك والشافعي واحمد وقال عمرو بن العاص وقبيصة بن ذؤيب وسعيد
 بن جبير والزهري وقادة وعبد الرحمن بن مهدي يجب كفارتان وقال الحسن البصري والنخعي يجب ثلاث كفارات ولنا
 عبيد بن عباس رضى الله تعالى عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وتظاهر عن امراته وقد قوت عليه قبل ان يكفر قال ما حملك على هذا
 قال رايت عليا لما في ضروره فمقر قال لا تقر بما تقي فعل ما انزل الله ورواه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ابي شيبة وفي الكشاف
 هو سلمة بن يحيى البياضي قلت هو في رواية الترمذي عن سلمة بن يحيى عن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم في المنظار يواقع قبل ان يكفر
 قال كفارة واحد ثم هذا حديث حسن غريب وسلمة بن يحيى هذا معروفا بالبيان وليس منعم وانما كانت دعوتهم فتم سبب البهيم وهو
 من الخرج وهو سلمة بن محرز سليمان بن الصلت بن جاشين بن الحارث بن زيد بن مناب بن حبيب بن عبد عارضة بن الملك
 بن عيسى بن جهم بن الخرج الاكبر وذكر الترمذي الخلفاء في اسم سلمة او سلمان هم ولا يعاد دوش اى ولا يعاد ولو
 هم حتى يكفر بقوله عليه السلام شاش اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذي واقع في منظاره قبل الكفارة استغفر الله
 ولا تعد حتى تكفر شاش وقد ذكرنا هذا الحديث النفا عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن سلمة بن محرز ولو كان
 شيئا اخر واجبا عليه شاش هذا وجه الاستدلال بالحديث المذكور اى ولو كان يجب على المنظار المذكور شيئا اخر واجبا عليه
 غير الكفارة الا ان اى سلمة عليه السلام شاش اى بنية النبي صلى الله عليه وسلم هم قال شاش اى قال المصنف رحمه الله تعالى
 هم وهذا اللفظ شاش بمعنى قولك انت على كذا اى هم لا يكون الاظهار لانه مرج فيه حتى لو نوى الطلاق والايلاء ولم ينشأ يكون طارا ولو نوى الطلاق
 لا يصح لانه يفسر فلا يمكن من الايمان شاش لانه يغير موضوع الشئ وليس في العبد ذلك لان التعيين لبعض كلمات اللفظ واللفظ مرج فلا يصح
 غيره فلا يصح نية الطلاق وكذا اذا نوى تحريم اليمين لانه مرج في النكاح وكذا اذا قال اردت به الخمر عن المامنى كما لا يصح
 قضا وهم ولو قال انت على كذا اى او كذا فلو كره ما هو بظاهر لان الظاهر ليس الا تشبه المحللة بالحرمة وهذا المصنف في حضور
 لا يجوز النظر اليه شاش اخر من التشبيه باليد والرجل والشعر والظفر لانه يحمل النظر اليه وقالت الظاهرية نية نية الظاهر بغير الاسم

كذا

بغيره جواباً إلى يوسف في هذا فقال جازان يكون الطار المباشرة على قوله وكان هذا رواية منه هم وقد عرف في موضع من
 اى في شرح الكافي قاله الاثر في قال الكافي اى في موطعهم ولابى منقذاته شى اى ان قوله انت على حرام كفله
 هم مريح في الطهار فلا يتحمل غير شى ولذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى النية فلا يتحمل غيره من الطلاق والابلاء هم نعم هو محكم
 شى لعدم اتمال الغير وقوله انت على حرام يتحمل تحريم الطلاق وغيره هم فبالتحريم اليه شى اى الى الطهار كما هو الاصل في
 رد المتحمل الى الحكم هم قال شى اى محمد في الجابح الصغير هم ولا يكون الطهار الا من الزوجة حتى لو طاهر من امته لم يكن
 سفاهاً شى وكذا لا يكون من ام ولد وود بريرة وقال مالك يصح علي بن وقدة كزنا المملوك فيه عن قريب هم لقوله تعالى
 من نسا بجم شى والنساء اسم للزوجات والملوكه لاسمى زوجه فلا يصح الطهار منها كذا قاله الاثر في قلت النساء جميع امرأته
 من غير نظر ما يقتضيه اول الزوجات وغيرها ولكن تفسير النساء من الزوجات مكن من حيث قصد الائمة يدل على ان المراد الزوجات
 والا فلفظ النساء من حيث اللغة اعم من الزوجات وغيرها هم ولان الحمل في الائمة على شى ليس بمقصود لان المقصود ملك
 ايمان هم فلا يلحق بالنكوة شى بدليل انه لو اشترى امته فوعدا بامته عليه برضعا او مصاهرة لم يثبت للشرى ولا يسهل الرد
 بسبب الحرمة فلا تكون الائمة في معنى النكوة حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى وامهات نسائكم دخل فيه الامار والحرير بالاجماع
 قلت الاجماع ممنوع والائمة الموطورة حرام باعتبار انها من امهات نسائكم بل باعتبار وطى البنت ولا يمكن الحاق الائمة
 بالنساء بدلالة النص لانه ليس في معنى اورد به انفس هم ولان الطهار ينقول عن الطلاق شى هذا دليل خسه اى كان
 الطهار طلاقاً في الجارية فقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا طلاق في الملوكة شى حتى يكون منها الطهار فان قلت الائمة
 محل الطهار بقا فيجب ان يكون ابتداء كما طاهر من امراته وهى امته نعم انما يشترى ما يفي حكم الطهار وهى امته اجيب بانه كم من شى ثبت
 بقا ولا يثبت ابتداء كالبقاء النكاح في العتة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امرأة من غير امرأته طاهر منها ثم طهرها
 النكاح فالطهار باطل شى اورد به السبيل بدليل التفريع لما قبله لانه لما قال ولا يكون الطهار الا من الزوجة فرع هذه
 المسئلة عليه معنى لو طاهر من امرأة كما هو موقوف لا يصح طهاره لانه من طاهر منها الرجل لم يكن زوجه فلم يصح طهارها
 هم لانه شى اى لان الرجل الذي طاهرهم صادق في التشبيه وقت التعريف شى اى وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لانما
 فيه غير كاذب هم فلم يكن شى كلامه هم منكر شى والطهار منكر من القول وزور هم والطهار ليس بحق من حقوقه شى
 هذا جواب سؤال مقدروا ان يقال الطهار ينفي على الملك والملك موقوف هنا فينبغي ان يكون الطهار موقفاً فانما جاب بقوله
 والطهار ليس بحق من حقوقه اى من حقوق النكاح هم نعم يتوقف عليه شى اى على النكاح لان النكاح امر مشروع والطهار
 منكر من القول ومنها مناف فلا يتوقف المخطئة يتوقف المشروع هم بخلاف اعناق المشترى من الناصب شى هذا كاذب جواب

وقد عرفت في موضع
 ولا في حقيقته كرامه
 في الطهار فلا يتحمل غير
 شى هو محكم فبالتحريم اليه
قال كذا يكون الظهار
 الا من الزوجة حتى
 لو طاهر من امته لم يكن
 مظاهراً لقوله تعالى
 نسا بجم لان الحمل
 تابع فلو تعلق بالنكوة
 ولان الطهار ينقول عن
 الطلاق ولا طلاق في
 للملوكة فلو تزوج امرأته
 بغير امرأته طاهر منها
 فله جازات النكاح
 فالطهار باطل لانه مناف
 في التشبيه وقت التعريف
 فلم يكن منكراً من القول
 والظهار ليس بحق من
 حقوقه حتى يتوقف
 بخلاف اعتاق
 المشترى من الناصب

الصيام هم فاعطاهم ستمين سكنينا للنفس الوار وفيه شئ وهو قوله تعالى والذين يطاهر من مناسيهم الى قوله تعالى
ستين سكنيناهم فانه شئ اي فان النفس هم بغير الكفارة شئ اي كفارة انظارهم على هذا الترتيب شئ وهو ان يغير
لان الله تعالى ذكره بالعرف والعار وحي للترتيب هم قال شئ اي القدر وحي عنه الله تعالى هم وكل ذلك قبل
شئ اي كلما ذكر من الاعتاق والصيام والاطعام قبل الوطى هم وهذا شئ اي الترتيب هم في الاعتاق والصوم
ظاهر للتضييق عليه شئ لان الله تعالى قال فغير مرتبة من قبل ان يتاسم وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه شئ
اي في الاطعام هم سنينة للمرتبة شئ الثابتة بالظهار والعقب جسيما فلا بد من تقديمها شئ اي تقديم الكفارة هم
على الوطى ليكون الوطى عللا لاشئ لانه لو لم يوطى قبل الكفارة بالاطعام لم يكن المنهي منيا وهو فاسد وفي شرح مختصر الكفر
وقال مالك يجوز الاطعام قبل الميس وفيه قال وانه هم قال شئ اي القدر وحي عنه الله تعالى هم ويجزى في الترتيب
الكفارة والمسلمة والذكر والاشي والصغير والكبير لان اسم الرقبة يطلق على هؤلاء شئ لانه ليس فيه تضييق بعقده دون
صغفه فيجوز لكل هم اي شئ اي الرقبة هم عبارة عن الذات الملوك المرقوق من كل وجه شئ افترض على المصنف
هنا من وجبين احدهما في قوله المليك بالذكيرة لان الذوات موشة ولا يجوز تذكيرهها والصوب عن الذات المرقوقة الجوز
من الذوات تستعمل استعمال النفس الشئ وعن ابى سعيد كل شئ ذوات وكل ذوات شئ تذكيره باعتبار المعنى الثاني والوجه الاخر
المحمول عن ايمته اللغة استرق العبد اتخذ رفيقا ولم يسع رقته حتى يلتحق منه المرقوق وانما يقال رق فلان اي صادر رفيقا
اي عبدا والجواب عنه ان المازهرى حكى عن ابن السكيت انه جاء عبدا مرقوقا وكاها الله وقال تاج المشيعة ووجه ان يكون
من رق له اذا جرمه فهو مرقوق له ثم خذفت الصلة كما في المندوب واعلم ان قوله من كل وجه يتعلق بالمرقوق دون المملوك
لان الكمال في الرق شرط دون المالك ولذا لو عتق المكاتب الذي يردنياسم من الكفارة وهو غش المبر لم يجر
لان الرق فيه ناقص هم وانما في سبنا فاني الكافرة شئ فاسنا لا تجزى في كفارة انظار عنه وفيه قال مالك
واحدا لان ما كما يقول بجواز اعتاق الجوسي فلما انه يجزى على الاسلام عنده فيحصل الاسلام بعده بالاكراه عليه هم وهو
اي انما هم يقول هو حق الله فلا يجوز من االى عده الكا ذكاة شئ اي كما لا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه
عده الله وفي بعض المسخ فلا يجوز من اي مرت عن الله تعالى هم ونحن نقول المنصوص عليه عتاق يطلق الرقبة وقد حقق
شئ لان المطلق عبارة عن بعض اللذات دون الصفات وقد يتحقق لانه ليس فيه باس على الابان والكفر هم
تقصده من الاعتاق ولكن من الطامات شئ هذا جواب عن قول انما في الكفارة عن الله تعالى تقديره ان قصد الكفر
بالاسلام هو ان يمكن المنق من الطامات بمكروه عن خدته المولى هم ثم مقارنته شئ باعتاق عبدا لم يجرى ثم كتابه

فأطعام ستمين سكنينا
لنفس الوار وفيه فانه
يفيد الكفارة على هذا
الترتيب قل وكل
ذلك قبل الميس وهذا
في الاعتاق والصوم ظاهر
للتضييق عليه وكذا في
لان الكفارة منهية
فلان من قد يملك الوطى
ليكون الوطى لا قال
دخري في الاعتاق
الكفارة والمسلمة و
الذكر والاشي والصغير
والكبير لان اسم الرقبة يطلق
هو كذا لا يخرج من الرقبة
مرقوق المملوك من كل وجه
ولما في كذا الكافر
ونقول الكفارة حق الله
فلا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه
كل ذكاة وهي تقبل النسي
عليه عتاق الرقبة وقد
تحقق قصد كذا الاعتاق
الكن من اخطاه شوقا

هم المحيية بحال به الى سوء اختياره في التخيير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الاقتران والكتب لان المقارنة تمتنع
 الاقتران وهو كسب لحيته ثم توضع حتى في الكلام ان يقال تحريرا لكافر ليس لحيته من وجه بل حوسنة من كل وجه
 لانه تخليصه من الرق وتكليفه من الطاعة والمنظر في محاسن الاسلام لانه احسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء
 اختياره فلا يضاف ذلك الى المعلى وتعالى ان يقول مقارنته المحيية بحال به الى سوء اختياره لكون لم لا يكون قصور ذلك
 منه الفاعل العرف اليه كما في الزكاة وجواب ان القياس جواز من الزكاة اليه ايضا لان فيه مواساة عباد الله لكون
 قوله عليه السلام خذ من ائتنا سهم وروا في فقر اسمهم اخرهم من العرف وقد اطل الشرح هنا يذكر دلائل من جهة الخصم وروا من
 جهتنا خذ من الكفرة منطوقه وكافر غير اهل لذلك قال الله تعالى ولا تميموا للنجس متفقون ولا تبش
 اشد من الكفر ولما لا يجوز المرتدة لان الايمان شرط في كفارة القتل النفس والاجل فكذلك في سائر الكفارات لانها جنس
 واحد ولان المطلق يحل على المقيّد في جنس الواحد والكفارات جنس واحد ولاننا انما نقتضي رقبته حتى قايم من كل وجه ولما لا
 انزعي والكافر ميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحياه ولان الكفارة حسنة واعناق الكافر سيئة لما فيه من تفرغ
 بالعبادة الاوثان ولانه عليه السلام قال لعادية بن الحكم بن قتيبة سبارة جوسية وقلان رسول الله على رقبته فاقضاه
 فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فاشارت الى السماء فقال اعقبا فانما سوسية وروا مسلم والناسي على لسان
 عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجوع ولانه لا يجوز التقرب الى الله بقتل اعدائه ولان العمل بالقيّد على
 بالديلمين لان المطلق خبر المقيّد قلنا جواز الموتة باعتبار انما يقبضه لاننا موتته وكذا الكافرة كما في الآية وروا في الصغيرة
 وبنيها تضاد والمرتدة منوع يجوز عند بعض المشايخ وعند البعض لا يجوز لانه حتى القتل حتى يجوز بالمرتدة بالاعلان وتقيّد الايمان
 زيادة على النفس وهي نسخ ولا يجوز تقييده بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس المنصوص على المنصوص فلا يجوز ذلك
 للزوم اعتقاد النقص فيما نولي الله تعالى ابيانه ولا يحل المطلق على المقيّد اذ امكن العمل بها واطلاق البيت على الكافر
 مجاز فانه لو قال كل ملوك ابي حشر عبيد الكفار بالاجل والقول بان اعتناق الكافر سيئة غير قيمه صفة النذرة
 ولانه لعادون على البر والتقوى كما ذكر من قريب وخديث معاوية بن الحكم سويل عند الثقات فان فيه لسوال عن مكان
 الله وهو محل على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بدليل قوله ان على رقبته سوسية وفي رواية اخرى
 وقولهم لا يجوز التقرب الى الله تعالى بقتل اعدائه مخالف للنفس قال الله تعالى لا يهاكم الله عن الذين يقالوكم لا قول ان
 تبرؤهم ونفسوا اليهم فانه تعالى انما اعان اليعم ولم يصب النذر باعتناق العبد الكافر وقد جوزت المالكية
 اعتناق الجوسي والصائبين ولم يجوز اهل الكتاب وقولهم العمل بالمقيّد على الديلمين باطل لان الاطلاق ضد التقيّد فلا يكون العمل

للعطية بحال به
 الى سوء اختياره

في

ثم في منه لم يجر كذا في الميراث ولا يجرى في حق المدبرين خلافا لما فيهم لانه يرى جواز بيعه وبه قال احمد وثمان النبي وادود
 الظاهر فيهم دام الولد في اي عتق ام الولد لم يجر عتقه وقال عثمان وادود يجوز عتق ام الولد بنا على جواز بيعها عند ما
 ولا يجوز عند الحسن ومن ذكرنا معه لانهم استحقاقهما الحرية بجهته هي جهته التدبير وجهته الاستيلاء هم فكان الرق
 بينهما انقضاءش لتزويج العتق اليها قبل هم وكذا في اي وكذا لا يجرى هم المكاتب الذي ادى بعض المال لا لا يجرى
 يكون بديل ش اي بعوض والعوض ميطل معنى القرينة هذا ظاهر الرواية وبه قال في فرد الشافعي واما في ردائه
 هم ومن ابى حنيفة انه يجرى ش اي ان عتق المكاتب الذي ادى بعض المال تجزئه ردوا الحسن عن ابى حنيفة هم بقيام الرق
 من كل جبه ش لان رد لا ينقص به ادى من البديل هم ولذا في اي ولا يل بقاء الرق من كل جبه فبقا المكاتب
 الانفصال ش سوا كان بعد استيفاء بعض او قبله هم بخلاف امويته الولد والتدبير لانهما لا يمتثلان الانفصال ش
 فلا يجوز عتقهما عن الكفارة لان الكفارة عتق الرقبة هي اسم للذات المرفوعة لغة وشرعا فيقتضي قيام الرق بطلانها والطلاق
 يقع على الكامل لان انقص الاستيلاء والتدبير مكي لا ينقصان فيما فلا يجوز هم وان عتق مكاتب لم يود شافعي من
 مال المكاتب هم جاز ش عندنا وبه قال احمد في رواية هم خلافا لما في رتبة الله تعالى ش فردوا مالك واهم في رواية هم
 له ش اي شافعي هم انه ش اي ان المكاتب هم اتحق الحرية بجهته المكاتبه فاشبهه المدبر ش اي على مذهبه لان عند
 بيع المدبر وعتاقه عن المكاتبه جاز وهذا الزام من الشافعي على اصحابنا على ما اجابوا يعني ان المدبر لا يجوز عتاقه عن
 الكفارة عنكم لاكم علمتم ان عتق بجهته فينبغي ان لا يجوز عتاق المكاتب ايضا لانه ستمت العتق بجهته وهو باطل لانه
 يفسخ وذلك لاهم وانا ان الرق ش اي في المكاتب هم قايم من كل وجه على ما ينشأ اشار به الى قوله ولذا قبل
 المكاتبه الانفصال هم وقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم المكاتب بعد ايقاعه درهم ثم في العقد
 اخرج ابو داود من حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب ب باق عليه من كتابته
 ش اي انتهى فعلم ان الرق فيه كامل قبل او ابدل المكاتبه فيدخل تحت مطلق اسم الرقبة هم والمكاتبه لانه في ش اي في
 الرق يعني لا يلزم من وجود المكاتبه ارتفاع الرق لعدم الساناة هم فانه ش اي فان عقد المكاتبه في بعض
 من فاسدا ش اي فان المكاتبه هم فك الجوش عن البعد في حق الكاسب هم بمنزلة الاذن في التجارة ش وهذا لا يمكن
 نقصانا في الرق فان قلت لو كانت المكاتبه فكل الجور بمنزلة الاذن في التجارة لا يستبعد المولى بالبيع كما في غزل
 المأذون ش فاجاب بقوله هم الا انه ش اي ان عقد المكاتبه هم بعض فيلزم من جانب ش اي من جانب المولى
 بخلاف الاذن فانه فك بغير عوض هم ولو كانت ش جواب بل في معنى دولتان المكاتبه لو كانت هم فانه ش اي

ولا يجرى عتق المدبر وهم الذين استحق
 الحرية بجهته فكان المولى في ملكها
 قصدا وكذا المكاتب الذي ادى بعض
 المال لان عتاقه يكون بديل
 ومن ابى حنيفة لا يجرى لقيام الرق
 من كل وجه ولهذا لا يفتل المكاتبه
 الا بفتح بخله من ماله او يولد
 ولذا لا يجوز عتاقه الا بفتح بخله من ماله
 فان عتق مكاتبه لم يجرى ش مثله جاز
 خلافا لما في رتبة الله تعالى ش
 الحرية بجهته المكاتبه فاشبهه المدبر
 ولذا ان الرق فاحتمل من كل وجه على
 ما بينا في قوله عليه السلام
 للمكاتب عبد ما بقى عليه درهم
 والمكاتبه لا ينافيه فانه
 خلافا للجور بمنزلة الاذن في
 التجارة لان الله سبحانه في
 جانبهم وكل ما انف

وقوع الاعتراف عن الكفارة ثم تنقش شئ اى الكتابته هم بمقتضى الاعتراف شئ يعنى فزورة صفة الاعتراف بطريق الافتضا
 هم ان يجرى شئ اى الكتابته هم تنقش شئ اى تنقش بغيره ولو كان مانعا للفتح بمقتضى ان هو تنقش اى ولو كان عقد
 الكتابته مانعا وقوع الاعتراف الى اخره هم الا انه يسلم له الاولاد والاكسابش هذا جواب عما يقال ان عقد الكتابته
 لما نفع لتحقيق باحد من بني ان يكون الاكساب والاولاد للمولى فاجاب بجوابين احدهما هو قوله يسلم له الاولاد والاكساب
 هم لان العتق في حق المحل بعت الكتابته شئ وفي حق المولى بعت الكفارة رعاية للمباينين والى جواب الاخر هو قوله وان
 انقش فزوري شئ اى نفع عقد الكتابته فزورة الجواز من جهة التكفير هم لا يظهر في حق الولد والكسب شئ لان الثابت
 بالفزورة لا يوجد وسويعها هم وان اشترى شئ اى المظاهر هم اباءه وابنه بنوعى بالشراء الكفارة باز عنها شئ اى
 عن الكفارة واليه ذهب بعض اصحاب الشافعى وكذا هو اشترى كل ذى رحم محرم متيق عليه هم وقال الشافعى لا يجوز شئ
 وبه قال ابو حنيفة الاولاد والملك واحمد وزفر وعلى الخلاف لو وهب له او اوصى به المولى بملكه بلا منعه كما لو دخل بالملك لا يجوز
 بالاجماع هم وعلى هذا الخلاف كفارة يمين شئ وكذا كفارة انقضائه وانقضاهم هم والمسئلة تايتك في كتاب الايمان
 انشاء الله تعالى فخرجوا من كرم الله تعالى وفضله ان فضل اليه والى بعده الى اخره انشاء الله تعالى هم فان اعتق نصف
 عبده مشتركا وهو مومس شئ اى والحال انه غنى قدير به لانه اذا كان مسرا توجب عليه السعاية فلا يجزى عن الكفارة عندنا ايضا
 لانه اعتراف بمومس هم فضمن قيمته باقية لم يجز عن ابى حنيفة ويجوز عندهما شئ وقال الشافعى لو اعتق بقيقه ونوى عتق
 جميعه عن الكفارة اجزاه ولو كان مسرا فاعتق نصيبه عن كفارة اشترى نصيبه مشتركه فاعتقه عن كفارة اجزاه فيه
 والاول هم لانه يملك نصيبه مشتركه بالانسان فصاير متفاكل العبد عن الكفارة وهو ملكه شئ اى والحال انه ملكه في ذلك الوقت
 هم بخلاف لانه كان العتق مسرا لانه وجب عليه السعاية في نصيب الشريك فيكون اعتماده بمومس شئ فلا يجوز بالاعتراف
 هم ولو ابى حنيفة ان نصيب صاحبه ينقص على ملكه شئ لاستحقاق الحرية وتغذرا استدانة الملك فيه هم ثم تحمى الى انفسان
 شئ باقى منه هم وشك في منع الكفارة لتكمن النقصان منه فاذا اعتق يكون مستقار بقتة ناقصة فان قبل المضمونات باو
 النقصان بعتقة الاستناد الى زمان وجوده ب نصيب الشريك ملك المتق زمان الاعتراف فكان النقصان في ملك
 شريكه وشك لا يمنع الكفارة اجيب بان الملك فى المضمون مثبت بعتقة الاستناد في حق النقصان في حق غيره والكفارة
 غير ما فيمكن النقصان في حقها فلا يجوز هم وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية شئ اى باقى عبده هم منها
 جائز شئ استنادا وقياسا لان لا يجوز عند ابى حنيفة كفاى العبد المشترك بوجود النقصان في النصف الاخر ولا يستحق
 ما اشار اليه بقوله هم لانه حق بطلان شئ ولا يظهر فيه هم والنقصان شئ هذا جواب عما يقال قد يمكن النقصان كامر

ينقص بمقتضى الاعتراف وهو
 يحتمله ا لانا ليس نعلمه
 الاكساب والاولاد لا يفتق
 في المحل جهة الكتابته ولا يفتح
 ضرورى لا يظهر في حق الولد
 والكسب ان اشترى اباه
 وابنه يندى بالشراء الكفارة
 جائزها وقال الشافعى
 لا يجوز له هذا خلافا لغيره
 والمسئلة تايتك في كتاب
 الايمان انشاء الله فان اعتق
 نصف عبدا مشتركا وهو مومس
 ضمن قيمته بقتة لا يجوز عندنا بعتقة
 ويجوز عند مالك انه يملك نصفها
 بالنقصان فصاير متفاكل العبد
 عن الكفارة وهو ملكه بخلاف ما
 اذا كان العتق مسرا لانه وجب عليه
 السعاية في نصيب الشريك فيكون
 اعتراف بمومس شئ لا يفتق
 ينقص في ملكه ثم يحتمل البيع بالنقصان
 ومن اعلم الكفارة وان اعتق نصف
 عن كفارة ثم اعتق باقية منها
 لانه اعتقه بكونه مومس

عن صيا من صيام يوم الاثنين يوم الفطر ثم نان جسات استعسها منهن في خلال الشهرين ليلا عاذا ونهارا
استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد ش وبه قال الشعبي ومالك وحماد ابو عبيد واما قيد الجائع بالتي طاهر منها لانه
اذا جاع غير افان كان وطيا فسد الصوم بقطع التتابع . ليزنه الاستئناف بالاتفاق وان كان . لا يفسد الصوم بان
وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يزنه الاستئناف بالاتفاق وقيل بجائع التي طاهر منها بالنهار ناسيا لانه اذا جاع
بالنهار عاذا استأنف بالاتفاق وذكر العمري بالليل وقع النافا لان المد والنسيان في الوطى بالليل سواء فزنت النافا
في وطي لا يفسد الصوم . وقال ابو يوسف لا يناف ش وبه قال الشافعي وابن المنذر والنهارية هم لانه لا ينج
اقتلج اذ لا يفسد الصوم ش اى بالجائع ليلا عاذا ونهارا ناسيا فنهارا كوطى غير اهم وهو شرط ش اى
اقتلج هو شرط للوم كفاة وقد وجدهم وان كان تقديمه على اليس شرط ش اذ جواب عاذا قال التقديم
على اليس شرطه لوجوده فاجاب بقوله وان كان الى قوله هم فيها ذمنا اية تقديم النفس وفيما قلتم ش يعنى الاستئناف
هم تاخير الكل عنه ش تاخير البعض بومن تاخير الكل هم دلهما ش اى لابي حنيفة ومحمد هم ان شرط في الصوم
ان يكون قبل اليس ش لانه قال الله تعالى من قبل ان يماسهم وان يكون غاليا عنه ش اى شرط
ايضا ان يكون الصوم غاليا عن الجائع هم ضرورة بالنفس ش اى لاجل ضرورة كون الصوم قبل اليس كونه
غاليا عنه بمقتضى النفس وهو قوله تعالى من قبل ان يماسهم وهذا الشرط ش اشار به الى غاى الشرط هم بخبرهم بش
اى اليس في خلال الشهرين فاذا كان كذلك هم فبمتانف الصوم فاذا افطر منها ش اى من الشهرين هم يوما
يعذر او بغيره عذر بانف ش الصوم هم لغوات التتابع ش المشربة بالنفس هم وجه قاده عليه ش اى
على التتابع هم عادة ش اى من حيث العادة واكثره من المنة اذ افطرت في كفارة الظهارة اقتل بعد الجعش
بانه ان كانت ناف لانهما معذرة مادة لا تجد شهرين متتابعين لا تخفى فيها هم واذا طاهر البعد لم تجز في الكفارة قالوا
لانه لا ملك فلم يكن من اهل التكنية بالمال ش وان ملك لوجود التنافي بين الرق والملك فمعيين كفارة بالصيام
كما تفيدهم وان اعتقدوا الى اذ اظم عنه لم يجدوا لانه ليس من اهل الملك فلا يصير كالملك ش اى تملك المولى
اياد وبه قال الشافعي وحماد وهو مروي عن الحسن بن علي بن القاسم المالكى لو اظم باذن مولاه اجزاه ولو اتفق لا يجزى
وقال الاوزاعي يخير فانه باذنه اذ لم يقدر على الصيام هم فاذا لم يستطع المظاهر الصيام اظم سنين سكنيا لقوله تعالى
فمن لم يستطع فاطعام سنين سكنيا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير ش من وقيق الخطة او
سويقا او نصف صاع من زبيب عند ابي حنيفة وعندهما صاع من زبيب وحي احدى الروتين عن ابي حنيفة

فان جامع الله ظاهر منها في
خلال شهرين ليلا عاذا
او نهارا ناسيا استأنف الصوم
عند أبي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يستأنف لانه لا ينف
التتابع اذ لا يفسد الصوم
هو الشرط وان كان تقديمه
على اليس شرط ففيها ذمنا
اليه تقديم البعض وفيما قلتم
الكل عند دلهما ان الشرط في
ان يكون قبل اليس ان يكون
غاليا عنه ضرورة بالنفس
يعدم بفيستأنف وان افطر منها
بعد او بغيره عذر بانف لغوات
التتابع هو قاده عليه عادة وان
العباءة لا تجز في الكفارة الا الشهر
لا ملك فلم يكن من اهل التكنية
وان اتفق المولى او اذنه لم تجز
لانه ليس من اهل المال فلا يصير
تملكه اذ لم يستطع المظاهر
اطعم سنين سكنيا ويطعم كل مسكين
نصف صاع من بر او صاعا من تمر
او شعير

كذلك في الطلاق هم اذ قيمته ذلك شئ اى اذ يعلم قيمته ذلك لكن من غير الاعداد والنسبة مطلقا اذ انى الاعداد
النسبة مطلقا يجوز اذ اذ كانت اقل قدر ما قدر الشرع ان كان من الاخر فقيمة حتى لو ادى نصف مائة من
تم حديد يبلغ قيمة نصف مائة من خطلة لا يجوز وكذا لو ادى اقل من نصف مائة من خطلة يبلغ قيمة مائة من
لا يجوز والاصل فيه ان كل جنس هو منصوص عليه من العلل لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في
القيمة لانه اعتبارا بمعنى في النصوص عليه وانما الاعتبار له في غيره هو بقوله عليه السلام شئ تعليل لقوله اذ يعلم كل مسكين
نصف مائة الى قوله او شعير وليس تعليل لقوله اذ قيمته ذلك اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اوس
ابن الصامت شئ الحديث لقوله ثبت ثعلبة زوج اوس بن الصامت انى عبادة بن الصامت كذبه واه ابوداود
من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خطلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة بنت ثعلبة قالت
فاهر بنى زوجي اوس بن الصامت فبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجادلني فيه ويقول ان الله
فانما هو ابن عمك فابرجت حتى انزل الله قد سمع الله قول التي تنجوا لك في زوجها الاية فقال عليه السلام لعنق رقبته
قالت لا يسي قال فيصوم شهرين متتابعين قالت ان شئ كبير لا يستطيع ان يصوم قال فليطعم ستين مسكينا قالت من غده
شئ يصدق به قال فاني اعينه بقرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعينه بقرق من تمر قال حسنت فاعني بها ستين مسكينا
واجب الى ابن عمك قال العرق سنون مائة قال سهل بن جعفر العرق ثوبان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ذكر في البسوط قال ابو عمر بن عبد البر هو سلمة بن مخمر بن سليمان بن عارثة الانصاري ثم لبياضي مدني ويقال سلمان
بن مخمر سلمة صح وهو الذي فاهر بن امراته ثم وقع عليها فامر رسول الله عليه وسلم ان يكفروا كان من الجاهلين وقال ابو عمر
ايضا سهل بن مخمر وصحته ورواية حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه اوصاه وقال يا بني الله الملك ثمن
عبد فاشترى عبد افان الحدود في نواصي الرجال ولم يذكر له شيئا متعلقا بالظهار وقال الذي سهل بن مخمر الليثي وقيل
سهل نزل البصرة وحديثه عند خالد السمن عن ابيه ولم يذكر شيئا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسير صاحب الهداية فيما ذكره
واجب من هذا الترازى الذي طول الكلام في هذا الموضع وقوه الناظر فيه وقال في مرض الاستدلال ولنا مروي
الشيخ ابو الحسن الكشي في جامعته في قصة خولة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم وسقا من تمر ستين مسكينا ثم قال
والحديث مسندني سنن ابى داود وبطوله حتى وكان يمشي ان يذكر الحديث بلفظ ما رواه ابو داود وبسنده واشبهه بانه
الاكل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المستغفر في معرقه الصواب قال سهل بن مخمر ونظر فيه في
مخبرين احدهما ان الاصح فيه سهل كبر كما ذكرناه ولم يبه عليه بل بلننه كما وجده بخطه من لا يعتبر بغيره والآخر انما ذكره

او قيمته ذلك

لقوله عليه السلام

في حديث

اوس بن

الصامت

وسهل ابن جهم

لكل مسكين نصف

صاع من تمر

المصنف موافق الى اخره وميت شعري من اين بذه الموافقة لان المصنف ذكر بذا وليلا لما ذكر ولم يرويا اصلا عن سهل
 بن محمد مما يتعلق بالفتن ارا المستغفرى ذكره في الصحابة لا ينضم رواية شئ منه في الظاهر وليس المقصود من ذكر
 المصنف هنا به معرفة كونه محميا ليس الا وكذا الكاكي قال سهل بن مخرمة اورد المصنف المستغفرى والمال بالمال وقال ايضا
 لنا حديث اوس بن الصامت كما ذكر في المتن رواه ابو داود واهمزة قلنا ان الحديث نحوه بنت ثعلبة ولم يحرم ولا غيره
 واكتفى بقوله كما ذكر في المتن فان بذه الاستيلاء من التقليد والثاني هنا يطعم من طعامه ويجب ذلك من غالب
 قوت البلد من الجبوب والثمار التي يجب فيها الزكاة وقال الكاكي يجب مد يدك من يدك يعني على الله عليه وسلم
 وقبل انه دونهما لانه عليه السلام نص على يدك في فدية الاذى والظلمة وقال الكاكي يجب من البر مد من التمر ومن الشمر
 طان لانه روي عن عطاء عن اوس بن عباد بن الصامت انه عليه السلام اعطى ثمنه عشرة ما من شمر قال ابو داود وذا
 شق طلع لان عطاء لم يمتي اوسا هم ولان المعبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فغير بعدة الفطرش يعني في المقدار
 لكن بينهما فرق فانه يجوز التفرق في صدقة الفطر فان اوى مناس الخطة الى مسكين من اولى اوردنا لا يجوز بل يجب على كل من
 على ذلك المسكين فانه لم يحد يناف على غيره لان المعبر في صدقة الفطر المقدار ورون العدو وفي الكفارة العدو والنفر قال
 الله تعالى فاعطاهم من ثمنه مسكنا كما في بسوط فخر الاسلام وشرح الطحاوي هم وقوله او قيمته ذلك فانه ينفش اعطى
 القدر من رزق الله تعالى لان المسئلة المذكورة في القدر من رزقهم وقد ذكرناه في الزكاة شئ اى وقد ذكرنا سنا
 في كتاب الزكاة وفي فصل الثمان والفضلان هم فان اعطى ثمان من بر وثنون من تمر وشعر جارش نرد من
 سائل الاصل ولم يذكر في القدر من رزقهم ولا في الجاه الصغير ذكر المصنف رزق الله تعالى على سبيل التفرغ والنفق الاصل
 لو اعطى لكل مسكين مد من بر او مد من شمر او تمر اخذاه هم لمحصل المقصود وهو دفع حاجة الفقير اذا الجبس متحدش
 وهو الكفارة وهو متحد من حيث الاطعام لان كل واحد من المسلمين اصلا فيجب له نصف من كل واحد منهما ووجوب جلة
 المحتاج في يومه يحصل ذلك بخلاف ما اذا اعطى من نصف اقل ما قدر فيه لكنه يساوي كمال الواجب من نصف فانه لا يجوز كما اذا
 ساد هو يساوي ساداس من شمر او اعطى نصف صاع من تمر وهو يساوي نصف صاع من تمر لان لا يجوز لان رزقهم
 فلا ينفية القيمة فان قيل لو اتفق نصف اثنين بان كان فيه من شمر كذا فبين فاعطى نصفهما من كذا فانه
 ان الجبس متحد من حيث الاتفاق قلنا نصف الاثنين ليس بجزء كاملة اذا اشرك في كل رتبة تمنع الكثرة في القيمة
 بان زجاشا من بينهما عن شجتها حيث يجوز لان الشكر لا تمنع الا بجمعة كما في البدنة كذا في البسوط هم وان
 ان اعطى كبر عن ثمانية ففعل ابراه ش بذه ايضا من سائل الاصل ذكر بميل التفرغ هم لانه يتفرغ من شئ فان

ولان المعبر دفع
 حاجة اليوم لكل
 مسكين فيعتبر بصلته
 الفطر وقوله او قيمته
 ذلك من هبنا وقد ذكرنا
 في الزكاة فان اعطى منا
 من بر وثنون من تمر
 شعر جارش لمحصل المقصود
 اذا الجبس متحد من رزقهم
 ان اعطى كبر عن ثمانية
 ففعل ابراه لانه يتفرغ

امره بالا طعام عنه طلب الغرض منه من حيث المعنى هم الفقير قابض له او اثم لنفسه شئ اى قابضا لثيابه عنه ثم يكون قابضا لنفسه هم وحق تملكه شئ اى تملك الامر هم ثم تملكه شئ اى ثم تحقق تملكه الى الفقير كما هو سبب الدين من غير من عليه الدين وامره بقبضه فانه يجوز لانه يصير قابضا لمواهب ثم يحمله لنفسه كذا هنا ولا يقال كيف يجعل الفقير ثيابا وهو مجهول والرضي بكونه ثيابا بشرط لا بالقول انما راعى شرط اليطا لثيابه اذا كانت تصدق لثيابه لما عرفت ان ما ثبت ضمننا لا يراعى شرط اليطا قال الكاكي ويرى على ظاهر الرواية الزوج على عبد الغير ان يهب ثوبا لغيره فانه يجعله ثيابا لثيابه وان كان في الغرض شك وافرقت ان في معنى الاطعام معنى القرية والصدقة فيصير ذلك الثوب والاجر دون المال بخلاف غيره ومنهم من يقول الصدقة تقع في يد الرمن قبل ان تقع في يد المحتاج ولهذا لا تصرف الجاهل في الصدقة لان القابض معلوم ولهذا لا تصدق بدار تحمل القسمة على فقيرين باز على خمين لا يجوز وافرقت ان القابض في الصدقة معلوم دون البتة هم فان عداهم وعشائهم بازش هذه من سائل القدوري اى فان عداستين سكتنا معنى الطعم العدا هو طعام العدا قوله وعشائهم اى طعامهم العشاء وهو طعام العشاء الرواية بالاولا وبان التعديت الواحدة دون التشييت والتعشييت من غير التعدي لا يجوز ذكره في البسوط وعن ابى حنيفة لو عدي ستمين سكتنا وعشي نوزين لا يجوز وقال الكاكي وما في بعض نسخ المداينة ان عشايم اراد به عدايم عدا من او عشايم عشا من ذكره في الموطأ فعلم ان المراد عدا من او عشا من او عدا وعشا هم فليطأ اكلوا او كثير اش اكلوا بعد اشبعوا اذا قصد الشبع لا المقدار لان المقصود دفع حاجته اليوم وفي الميلا المعبر كلمتان شبتان ولا يغني فيه مقدار الطعام حتى لو قدم اربعة اربعة او ثلثة في كفاية اليدين من يدي عشرة وشبعوا اجزاد وان لم يبلغ ذلك ساعا او نصف صاع ولو كان احد هاشبعان لم يجوز تخلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز لانه وجد طعام العشرة وقال بعضهم لا يجوز لان المأخوذ عليه اشباع العشرة ولم يوجد بقلوبنا قال ابراهيم الغنمي وما لك هم وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك شئ وبه قال احمد وانما يغني فيه التملك دون الاباحة هم اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر شئ اى قياسا عليها هم وهذا شئ اى وجه اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر هم لان التملك ادفع للمأبذة فلا تنوب مناة الاباحة شئ لان الاباحة ليست شئ التملك في دفع الحاجة هم ولنا ان النسوس عليه هو الاطعام شئ ويوجب لغير طاعماهم وهو حقيقة في التمكن من الطعام شئ بضم الطاء وهو الطعام بالطعام بالفتح مذاق الشئ هم وفي الاباحة ذلك شئ اى الاطعام هم كما في التملك شئ اى كما في معنى التملك الاطعام فاذا كان كذلك فيتاوى الواجب بكل واحد منها فكانت الاباحة ثابتة بالنفس والتملك في سناه بل هو فوقه فيما هو المقصود وهو سد حاجة الفقير واغناؤه هم اما الواجب في الزكاة شئ جواب عن قول الشافعي اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر ونقيره ان الواجب في الزكاة هم الايتاء شئ وهو الاطعام هم وفي صدقة الفطر

والله
قابض له او اثم لنفسه
فحق تملكه ثم تملكه
فان عداهم وعشائهم
جواز قليلا كان ما اكلوا
او كثيرا قال الشافعي
لا يجزيه الا التملك
اعتبارا بالزكاة وصدقة
الفطر وهذا لان التملك
ادفع للحاجة فلا ينوب
مناة الاباحة ولنا ان
المنصور عليه هو الاطعام
وهو حقيقة في التمكن من
وفي الاباحة ذلك كما في
التملك اما الواجب في الزكاة
الايتاء وفي صدقة الفطر

الاداء هم دها التملك من ش اي معنى التملك هم حقيقة ش فلا يجوز الاباحة وفي الكافي الاصل ان الاباحة تقع في كفارة
 انظار والاداء انظار وبعزاء العيد والفدية دون الصدقات كالزكاة وصدقة الفطر والحق عن الاذى والعشر فانه يشترط فيها
 التملك وفي صدقة الفطر عن الاذى خلاف من ابى يوسف ومحمد فابى يوسف يجوز الاباحة ومحمد يشترط التملك هم ولو كان في عتقهم
 بمضى فليعلم لا يجزئ ش هذه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفرغ هم ولو كان في المساكين اثنين الذين عتقهم بمضى فليعلم هم
 العبد لا يجزئ هم لانه ش اي ان العبد فليعلم هم الاستيفاء كالمال لان الغنية وقصدية ما تصدقها تجزئ عن الكمال فان قيل تجزئ في
 انهم فليعلمهم لانه اوكثر فيهم ان يجزئ في العتق فليعلمهم اكل التام فليعلمهم اكل التام فليعلمهم اكل التام فليعلمهم ولا بد من
 الاداء هم في الشيعية يمكنه الاستيفاء اني الشيخ ش اورده هذا ايضا على سبيل التفرغ والاداء هم مالو به وهو الذي لو كان
 غيره وانما شرط الاداء هم في غير الشيعية دون غير البر لان الفقير لا يستوفي من خبر الشيعية اجتهاد الا اذا كان ما ذكره كذلك في الدنيا
 والدخول بخلاف خبر البر فانه يستوفي من اجتهادهم ولو كان كذلك لو عتقهم او عتقهم بسبق ثم قالوا هذا في ديارهم
 انما في ديارهم فليعلمهم في خبر الحطة لا يشترط الاداء هم لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخيا وانما يشترط
 اكله على الاداء عند اكل الرفاية دون المساكين هم وان اعطى سكيناً واحداً من يوم اجزاه ش يعني اذا كانت تلك
 شيعتان في كل يوم وردى من ابى يوسف في غير رواية الاصول انه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي فيه قال الشافعي ومحمد
 في الاطعام وان اعطاه في يوم واحد لم تجز الا عن يومه ش لان المقصود سد الحاجة والحاجة تجدد في كل يوم فالدفع
 اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره وش بخلاف ما اذا اعطاه في يوم واحد لان الواجب التفرغ على سكينتين سكيناً
 علم يوجد ذلك لا حقيقة لانه سكينين واحد ولا تكاليفهم تجدد الحاجة بخلاف المسئلة الاولى لان الطعامة في سكينين يوماً
 كما طعامة سكينين سكيناً لما طعناهم وهذا في الاباحة من غير خلاف ش اي عدم الاجزاء فيها اذا اعطى كلمة سكيناً واحداً في يوم
 واحد بطريق الاباحة بخلاف معنى التجزئة بالتجديد الايام لان الواحد لا يستوفي بالاستوفى سكيناً في يوم واحد هم
 ولا التملك ش يعني اذا اعطى الطعام كلمة سكيناً واحداً في يوم واحد بطريق التملك هم من سكينين واحد في يوم واحد
 بطريق التملك بدفعات فقد قيل لا يجزئ ش وهو الاصح كذا في المحيط لان المتبرع بالعملة هم وقد قيل يجزئ لان الحاجة الى التملك
 تجدد في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان التفرغ واجب بالنفس ش فاذا دفع لاجزائه الا عن واحد كالحاج
 اذا رمى الحصيات بسبع دفعة واحدة كذا في المبسوط هم وان قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يناف ذلك فليعلم
 شرط في الاطعام ان يكون قبل السيس ش وبه قال الشافعي ومحمد لان مالك ينافي واعتبر بالصوم هم الا ان يمنع من
 السيس قبله ش اي قبل الاطعام هم لانه لا يقدر على الاعتاق والصوم حقيقة ان بعد السيس ش فالتسعة الاخيرة

الاداء او دها التملك حقيقة
 ولو كان فمن عتقهم بمضى
 فليعلم لا يجزئ لانه لا يستوفى
 كل واحد من الاداء هم
 خبر الشيعية يمكنه الاستيفاء
 الى الشيعية وفي خبر الحطة لا
 يشترط الاداء وان اعطى
 مسكيناً واحداً من يومين
 اجزاه وان اعطاه في يوم واحد
 لم يجز الا عن يومه لان القصير
 سد حلة الحاجة والحاجة
 تجدد في كل يوم فالدفع اليه
 في اليوم الثاني كالدفع الى غيره
 وهذا في الاباحة من غير خلاف
 واما التملك من سكينين
 واحد في يوم واحد بدفعات
 فقد قيل لا يجزئ وقد قيل يجزئ
 لان الحاجة الى التملك تجدد
 في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع
 واحداً من التفرغ في سكينتين
 قريب اني ظاهر منها في خلال الاطعام
 لم يناف ذلك فليعلم
 ان يكون قبل السيس ش وبه قال الشافعي ومحمد لان مالك ينافي واعتبر بالصوم هم الا ان يمنع من
 السيس قبله ش اي قبل الاطعام هم لانه لا يقدر على الاعتاق والصوم حقيقة ان بعد السيس ش فالتسعة الاخيرة
 او الصوم حقيقة ان بعد السيس

والمنع لمن في غير كلابهم ^{منه} الشتر
 في نفسه واذا اطعموا على طهر
 ستين سكيناً لكل سكين
 ساعاً من بر لم يجره الا ^{حاصل} في
 صما عند بني حنيفة وبنى
 يوسف ^{قوله} وبنى يوسف
 وان اطعم ذلك عن اطعم
 وظها ابراهيم ماله ان
 بالمؤدى وفاقدهما والمعدود
 اليد محل لها فيقع عنهما كما
 لو اختلف السبب في فرق
 الدفع ولهما ان لنية في
 الجنس الواحد نحو الجنس
 مقبولة واذ لعت الذئب والذئب
 يصطلم كذا في واحد لان نصف
 الصام اثنى العلاء فيضم النقص
 دون الزيادة فيقيم عنهما كما اذا
 اصل الكفاية في ذلك في ذلك
 لاني في الدفعة الثانية في حكم
 سكين اخر ومن ^{جمله} كذا في
 فالتقريبين لا يجرى عن احد
 بعينه سكايرهم موكدا اذا صام
 اربعة شهر او اطعم مائة وعشرين
 جاكرا في الحبس من خلا جاجة
 الى نية معينة

اجتمعهم القدرة على الاعتاق فيكون لمن في غيره هم والمنع لمن في غيره لا يعدم الشر وعين في نفسه ش فلا يقتضيه الفاء واذا كان
 وقت الزيادة والصلاة في الاوقات المذكورة هم واذا اطعم من طهارين ستين سكيناً لكل سكين ما عالم بجزء الا من واحد
 منها عند بني حنيفة وبنى يوسف ش هذا سائل الجاهل الصغير وصورتها في يدى محمد بن يقوب عن بني حنيفة في الرجل يكون
 عليه طعام بانه وشترين سكيناً عن طهارين اطعم ستين سكيناً لكل سكين ما عام من خطه من طهارين من امرأة واحدة
 او امرتين لم يجزه الا من احد بهاني قول بني حنيفة وبنى يوسف هم وقال محمد بن يقوب عنهما ش اي عن طهارين هم وان اطعم
 ذلك عن افطار وطهار اربعة عنهما ش اي عن الافطار والطهار بالاعتاق هم له ش اي محمد بن ان بالمودى ش
 وهو قدر الصيام هم وفاء بهما ش اي بخفاريهما لكل واحد من ستين سكيناً هم والمردون عليه محل لها جميع فيقع عنهما ش
 اي عن الكفارين هم كما لو اختلف سبب ش يعني اطعم ذلك عن افطار وطهارهم او فرق في الدفع ش بان اعطى
 سكيناً نصف الصلح عن احدى الكفارين ثم اعطى النصف الاخر اياه عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق هم ولهما ش
 اي لابي حنيفة وبنى يوسف هم ان النية في جنس الواحد في ش لان النية للتمييز بين الاجناس المختلفة او لتمييز الشتر
 ولا يوجد ذلك في الجنس الواحد هم وفي الجنس معتبر ش الا ترى من كان عليه قضاء ايام من رمضان فتوى
 صوم القضاء جاز ولا يجب فيه تمييز وفي قضاء رمضان وصوم النذر فيقتصر الى تعيين النية لاختلاف جنسها
 فان قيل لو عتق عبد عن احد الطهارين لم يصح نيته التعيين ولم يجعل فوا في جنس واحد ولم يزل على التي عينها
 قلنا اذا دخل بالني رخص حرهما بعينها فان قيل فعلق نيته الطهارين هنا غرض صحيح وهو رفع الحرمة عنها فوجب ان يصح قلنا
 اعتاق الرقبة يصلح كفارة عن احدى الطهارين قدر لو محلا فصحت نيته فالما اطعم ستين سكيناً صاعاً ان كان يصلي
 عن الطهارين قدر الا يصلح محلاً لهما لان محل الطهارين بانه وعشرون سكيناً عند عدم التفريق فاذا زاد في الوظيفة نقص
 عن المحل وجب ان يعتبر قدر المحل احتياطاً كما لو اعطى ثلاثين سكيناً كل واحد صاعاً هم واذا انقضت النية والمودى يصلح
 كفارة واحدة لان نصف الصلح ادنى المقادير وذلك ش يعني ادنى المقادير هم يمنع نقصان دون الزيادة
 ش لان الشئ اذا وجب مطلقاً ثم ورد الشرع بالتقدير وذلك التقدير لا يمنع الزيادة فاذا كان كذا لك هم فيقع
 عنهما ش اي عن الكفارة الواحدة هم فاذا نوى اصل الكفارة ش فانه يقع عن احدهما بالاتفاق هم بخلاف اذا نوى
 في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم سكين آخر ش هذا وجوب عن قول محمد بن يقوب في الدفع حاصله ان قياسه على غيره
 صحيح ووجهه من اتهم هم ومن وجبت عليه كفارة طهار فاعتق قيمين لا يجرى عن احدهما بعينه جازاً عنها وذلك اذا لم يجز
 اشهر هو اطعم بانه وعشرين سكيناً جاز لان الجنس متحد ولا حاجة الى نيته معينة ش كبسر الباء المشدودة

هم وان عتق منها رتبة واحدة او صام شهرين كان ذلك كحل عن ما يشاء من ذبحها بل استحسان والقياس ان لا يجوز وهو قول في خروج
 الامر من يدهم وان عتق عن طهار وقيل لم يخرج من واحد منها وقال زفر لا يخرج عن واحد ههنا في الفصلين وقال الشافعي
 له ان كحل عن واحد ههنا في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود ونسب واحد شئ فاليقنة في الجنس الواحد
 لا تفي بغيره في نيته اصل الكفارة وذلك كبقية فله ان يجعل بعد ذلك عن ايها شاء وقال ابو ثور يرفع في الطهارين ايها
 اصابتها القربة حل وطهاهم وجه قول زفر انه عتق من كل طهار نصف بعد وليس له ان يجعل عن احدى بعد ما عتق عنها
 لخروج الامر من يده شئ بعد ما عتق فصار كما اذا عتق عن طهار وقيل هم ولما ان نيته تعيين في الجنس المتحد لا يفيد
 فتنفوش اي نيته هذا جواب عما يقال لان السلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة ههنا بالاتفاق في القتل والنظار
 واحد فاجاب بقوله و اختلاف الجنس هم وفي الجنس المختلف يفيد شئ كالتيميم هم و اختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة
 ههنا باختلاف السبب شئ فان القتل بخلاف النظار لا محالة و اختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم لمزوم السبب
 و اختلاف الملزوم يدل على اختلاف الملزومات ولما اختلف الجنس صحت نيته فكان اعتاق رقبته واحدة عن كفارين
 مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرتبة فلا يجوز ثم نظير لمصنف لكل واحد من الجنس المتحد و اختلف بما ذكره في الفقه الا في التيميم
 فقال هم نظير الاول شئ يعني الجنس المتحد هم اذا صام يوما في قضاء رمضان عن يومين يجزيه عن قضاء يوم واحد
 بناء على موثوقه بالتوزيع وبقائه اصل نيته اذا جنس متحد هم ونظير الثاني شئ يعني الجنس المختلف هم اذا كان عليه يوم
 القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التيميم شئ فان نوى من الليل ان يصوم عددا منها كانت نيته غير مستمرة فلا يصير ما
 أصلا اذا جنس مختلف فان قيل اذا نوى طهرين في يومين فانه لا يجوز عن واحد وان اتحد الجنس قلنا لان السلم اتحاد الجنس
 لا يتخلف باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وخطابا على حدة فاما الخطاب فظاهر ولما سبب فان ولو ك
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان مجبوا وهو الشهر ولا يحتاج الى تعيين
 يوم السبت والا حد حتى اذا كان في قضاء من رمضانين شرط تعيين ذكره قاضي خان فروع في المنتقى عن ابى يونس
 لو قصد في بدوهم عن يومين وطهار فله ان يجعل عن احدى استحسا او في جراح الفقه ظاهر عن اربع فاعتق عبد عن
 ثم مرض فاعلم سبتين سكنى عنهما جاز استحسا لا اتحادا لجنس ونقصان الملل لا يمنع وفي الخزانة صام تسعة وعشرين
 يوما بالملل وصام قبله خمسة عشر يوما وقيل لا يجوز ويجب اتصافه بالعدد وفي الاثر من يجزيه بالاله ثمانية وخمسون
 يوما وقيل الشورى والملك واهل الحجاز والشافعي وابو ثور وابو عبيد وان لم يستقل الملل وقال الزهري يصوم
 يوما وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان موصية سبتين يوما من صام بغير الالهة وفي المنهل يجوز اعتاق عبد عن كفارة

وان عتق منها رتبة واحدة
 او صام شهرين كان له ان
 يجعل ذلك عن ايها شاء
 وان عتق عن طهار وقيل
 لم يخرج من واحد من ملكه
 زفر لا يخرج عن احدى ههنا
 الفصلين وقال الشافعي قوله
 ان يجعل ذلك عن احدى
 في الفصلين لان الكفارة
 كلها باعتبار اتحاد المقصود
 جنس واحد وجه قول زفر
 انه عتق عن كل طهار نصف
 الجدل وليس له ان يجعل عن
 احدى بعد ما عتق عن احدى
 الامر من يده ولذا ان يه التبعين
 في الجنس المتحد غير مفيد فتنفوش
 وفي الجنس المختلف مفيد و اختلاف
 الجنس في الحكم وهو الكفارة ههنا
 باختلاف السبب نظير الاول
 اذا صام يوما في قضاء رمضان
 من يومين يجزيه عن قضاء يوم
 واحد ونظير الثاني اذا كان عليه
 صوم الفضا والنذر فانه لا يصير
 من التيميم والله اعلم

اولا الشاوة وعند من كان اهل اليقين فلا يجري اللعان الا بين زوجين مسلمين حريين عاقلين باليقين غير محرومين في القذف
عنه ناوله عند من يجري بين المسلمين وامرته ككتابيه ومن الكافر وامرته ومن البعيد وامرته يفعلون شيئا في قال مالك واحمد في رواية اخرى
هم مقرون باللعن والغضب شىء فلهذا قبله وهذا المجموع هو اللعان وهو كركن اللعان هم قايمة شىء اى اللعان قايمة
اشاوة باعتبار الملاعة هو باعتبار ان شهادته على امره هم مقام حد القذف في حق شىء اى في حق الزوج ولهذا يشترط
كونها من بعد فداؤها قبل شهادته بعد اللعان ابداهم وسقام حد الزنا في ضمان شىء اى في حق الزوجة ولهذا اوردنا
هرا كفى لعنا واحد كالمسلم فعوله رجل ولم يكن لهم شهاد او الا انفسهم شىء وجب الاستدلال بان الله تعالى قال لا يدر
يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهاد او الا انفسهم يستنشقوا الا زواج من الشهادتهم والاستثناء انما يكون من الجنس شىء
هذا هو الاصل ولا شهاد او الا بالشاوة ولا شادة فيما نحن فيه الاكالات اللعان فدل ان شهادات الكهنة بالايان نفيا
للمتعة هم وقال الله تعالى ان شهادته احد من اربع شهادات بالثقة نفس على الشادة واليمين فقلنا الركن هو الشادة الموكدة
باليمين شىء لان الحائض منها ايجاب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشادة وجوب اليمين الا انما سوكدة
باليمين لان شهادته نفس التأكيد باليمين لا يخرج من ان يكون شادة فقلنا الركن الشادة الموكدة باليمين عملا بحقيقة لفظ القرآن
واستد على ما تاتي وقال لما وردى في الحادى وما ويل الى خطأ لان شادة المرء على نفسه غير مقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ
الشادة المذكورة في القرآن والمحدث لم يكن قوله تادى لابل النادى بل قول من ترك حقيقة اللفظ بالاشهاد الفاسد وفساد القرآن
بالمحدث والاشادة لنفسه فخير مقبولة لكان التهمة لانه لا يصلح للشهادة الا ترى الى قوله عز وجل شهد الله الاية وكان
من اصدق الشهادات لا تقار التهمة والتهمة فيما نحن فيه حقيقة باليمين مع انها باذن الله تعالى وشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
والا كبر الشادة بقيامها مقام اربع شهادات فان الواجب عليه اقامة اربع شهادات من شهود اربعة وقد عجز عن اقامتها
شهود اربعة ولم يعجز عن اقامة اربع شهادات فاعجز عنه هم ثم قرن الركن شىء هو الشادة هم في جانب شىء
اى في جانب الزوج هم باللعن لو كان كاذبا شىء تأكيدهم وهو قايمة مقام حد القذف شىء ولهذا لا يثبت بالشادة
على الشادة ولا بالشادة النساء وكتاب القاضى الى القاضى هم وفي جانبها شىء اى وفي جانب الزوج هم بالغضب
شىء اى قرن الشادة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لانهم يتعلمون اللعن كثيرا في البيوت
على ابا رضى في الحديث انهم كثير من اللعن ويكفرن العشيقة وسقطت حرمة اللعن عند المسلمين فيجوز على الاقدام عليه لكثرة
حرمة فاقوم الغضب قاسم في ضمن ليعلم من ادعى لعن من الاقدام وانما افردت الخامسة بالغضب لانها ليست من جنس
الشادة لعدم ذكر الشادة فيها هم وهو قايمة مقام حد الزنا شىء ولهم لو قد فداها را كفى لعنا واحد كالمسلم فان

قائمة مقام حد القذف
في حقهم مقام حد
الزنا في حقها كقول
تعالى ولو كان
الا انفسهم ولا شادة
انما يكون من الجنس
وقال الله تعالى فتمها
احد هم اربع شهادات
بالثقة نفس على الشهادة
فقلنا الركن هو شادة
المؤكد باليمين ثم قرن
الركن في جانبها
لللعن لو كان كاذبا هو
قائمة مقام حد القذف
وفي جانبها بالغضب
وهو قايمة مقام حد الزنا

ما معنى إقامة الشهادة مقام المدعى في الطرفين وهذا المناسب من الحد والشهادة وجب بان المحذر اجره وانما تشهد
 تعالى كاذبا فمقرضا باللعن على نفسه بسبب الملك وفي ذلك من الاقدام على سب فان قيل لو كان اللعان قايما في هذه
 مقام حد القذف لجرى كجرم الزنا في الاستحواذ والتعدي وليس كذلك فان سن قذف الزنا لقوة كونه في كلمة واحدة وفي كلام متفرق
 فليعلم ان طلاقا عن كل واحد منهما على عدة وان قذف الزوجين فانه يقام عليه حد القذف لهذا مرة واحدة وجب بان
 اللعان قايما في هذه مقام امراته لاسطقا لانه مارد لا عا كان لمزجه في الابد او بقدر ما ظاهروا عليه الاجنبيات على ان ذلك
 لا تعلق المقصود فان المقصود هنا دفع عار الزنا عنهن وذلك يحصل باقامة حد واحد وهذا لا يحصل المقصود ولما كان احد
 القذفين لم يمس بكمالات اللعان فمما يكون صادقا في حق بعض دون بعض والمقصود التفرقة بينه وبين من ولا يحصل ذلك لجان بعض
 فلا عار كذا من على عدة حتى لو كان محدودا في قذف كان عليه حد واحد لان موجب قذفه من الحد في حد المقصود يحصل
 بعد واحد كما في الاجنبيات هم اذا ثبت هذا في معنى اذا ثبت ان الاصل ان اللعان عندنا شهادات موكلات بالايمان
 هم نقول لا بان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه شئ اى في اللعان هم الشهادة ولا بد ان تكون هي
 شئ اى المرأة هم ممن يجوز قذفها حتى لو كان من اهل الشهادة والمرأة ممن لا يجوز قذفها بان كان محاولا
 لا بد له معرف لا يجب لللعان هم لانه شئ اى لان اللعان هم قايما في هذه مقام حد القذف فلما بد من احصائها
 شئ اى ايمان المرأة هم ويجب ان يكون شئ اى يجب لللعان قذفه ففى قوله بان قال هذا الولد من الزنا
 وقد مضى الكلام فيه عن قريب لانه لما شئ ولما صار قافرا فاعطاه امرأته كما اذا نفى اجنبى نسب ولما عن ابيه المعروف فانه
 يكون قذفه فاعطاه ذلك ذلك هذا ولا يغير احتمال ان يكون الولد من غيره بالوطى عن شبهة كما اذا نفى اجنبى نسب شئ اى
 بنسب الولد من عن ابيه المعروف شئ فانه انما يناسب قذف مخرجهم وهذا شئ اشارة الى قوله ولا يغير احتمال ان يكون
 الولد من غيره لان الاصل في النسب هو الصحيح في الفرائض الصحيح هم والفاسد ملحق به فنفى عن الفرائض الصحيح قذف
 حتى يظهر اللحق به شئ وفي البسوط الولد من الوطى شبهة ثابتة بالنسب عن النيان والذي لا يكون ثابت بالنسب
 عن ابيه يكون من الزنا ولا نسب لهذا الولد لانه فاذا فاقه فقد زعم ان لا نسب له فيكون قافرا بان الزنا وقال لا نسب
 لا يصير قافرا بالنفى ما لم يقال من الزنا لجزا ان يكون من الوطى شبهة كما قال الاجنبية ليس هذا الولد من زواجك
 وانقياس ما قال الا ان تركناه بالضرورة لان الزوج قد يعلم ان الولد ليس منه بان لم يطا او غلما غلما لا ينافى كنعنى
 بنفى الولد حتى ينفى منه نسب الولد وهذه الصورة معدومة في حق الاجنبى قيل ذكر في جوامع الفقه وغيره لو قال وجدت
 سحابة سحابة ليس بقذف لانه لا يحمل اللبس والجمع شبهة وانما الفاسد كان شئ ان يكون كذلك هنا لانه لم

اذ اثبت من القذف
 ان يكون من اهل الشهادة
 لان الركن فيه الشهادة
 ولا بد ان تكون هي من
 بعد قذفها بالايان
 في حقه مقام حد القذف
 فلا يمس احصائها
 ويجب ان يكون الولد من الزنا
 نفى ولما صار قافرا
 بها ظاهر ولا يعتد بقذف
 ان يكون الولد من غيره
 بالوطى من شبهة كما اذا
 نفى اجنبى نسب من ابيه
 المعروف وهذا لان الاصل
 في النسب الفرائض الصحيح
 والفاسد ملحق به فنفى عن
 الفرائض الصحيح قذف
 حتى يظهر اللحق به

بالزنا جيب عنه جملته كما صرح بالزنا بالضرورة كما بيناهم ويستتر عليها شئ اى طلب المرأة بموجب القذف ثم لانه
 اعتقاد فلا بد من طلبها كسائر الحقوق شئ لانه باللعان يندفع عنه عار الزنا وبه قالت الثالثة ثم فان استنعى عنه شئ اى
 عن اللعان ثم جيب الحاكم حتى يلاعن شئ وهذا عندنا وقال الشافعي ومالك واحمد يقيم عليه حد القذف بناء على ان
 بموجب القذف غديرهم الى روعه واللعان هم ويكذب نفسه فيجد لانه حتى يستحق عليه شئ اى على الزوج هم وهو قادر
 على ايقاض شئ قال الاكل في بيان التزاعن المذيون المخلص فان الدين يستحق ولكنه غير قادر على ايقاضه فلا يجبس قبل القائل
 بهذه الكافي فانه يشرح هذا الموضوع ثم يفسر فيه حتى ياتي بما عليه ويكذب نفسه شئ فاذا كذب نفسه فحينئذ يجب عليه اللعان
 ثم يرفع السبب شئ اى سبب اللعان اى علة وهو الكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب كل واحد منهما الاخر
 فيما يدعيه حتى لو كذب نفسه لا يجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى العار بالكاذب وهو يفتح الشين للجمعة وسكون الباء
 آخر المحروف وبالنون هم ولو لاعن شئ اى الزوج هم وجب عليها اللعان لما تلوها شئ من النفس وهو قوله عز وجل
 فشهادة واحدكم اربع شهادات باله ثم الانية مبتدئ بالزوج لانه هو المدعى شئ بناء على ان اللعان شهادت
 والطالب بها هو المدعى والاستثناء بمعنى لكن كما استثنى ان يقال المتدين من النفس لا يدل على البسوة فقال
 الانية مبتدئ به هم فان امتنع جيبها الحاكم حتى يلاعن او تصدق الزوج هم لانه حتى يستحق عليها
 اى قاذرة على ايقاضه فجبس فيه شئ وقال الشافعي ومالك لا تجبس بل ترجم للزنا بعد الدخول بها ولا حد في جيبها
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا وفي قذف فقد فاداة فعليه الحد شئ بصورة ما اذا كان الزوج كافرا او
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقد فاد الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعدد اللعان
 المعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل الشهادتهم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو حد القذف هم وهو انما
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الانية واللعان خلف عنه شئ فانه كان هو الم شروع او لا ثم صار اللعان ظاهرا
 عنه في الزوج عند وجوده بشرط فادوا حدت صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادتهم وحياته شئ اى الحاكم
 ان المرأة اسنة هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت من لا يحد فاذ هما بان كانت عقيمة او مجنونة او زانية شئ
 اى وكان ظهورها في الناس كذا كذا او تزوجها بكنح فاسد او ولد لها من غير معروف فاحد عليه واللعان
 شئ ذو من مسائل القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عقيمة او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لانها هم الية الشادة وعدم الاحصان في بابها شئ اى في جانب المرأة هم واستناع اللعان المعنى في جيبها شئ
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان سلطة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته

ويشترط طلبها لانه منسحق به
 من طلبها كسائر الحقوق فاعدا
 امتنع منه حبسه الحاكم حتى
 يلاعن او يكذب نفسه لانه
 حتى يستحق عليه وهو قادر
 على ايقاضه فجبس حتى ياتي
 بما هو عليه او يكذب نفسه
 ليرفع السبب كونه من وجب
 عليها اللعان لما تلوها من النفس
 الانية مبتدئ بالزوج لانه هو المدعى
 فان امتنع جيبها الحاكم حتى
 يلاعن او تصدق الزوج هم لانه حتى يستحق
 عليها اى قاذرة على ايقاضه فجبس فيه
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا
 في قذف اوتى فعليه الحد فاد
 اللعان المعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل
 الشهادتهم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو حد القذف
 لانه بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الانية واللعان
 خلف عنه شئ فانه كان هو الم شروع او لا ثم صار اللعان
 ظاهرا عنه في الزوج عند وجوده بشرط فادوا حدت صير الى
 الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادتهم وحياته شئ اى الحاكم
 ان المرأة اسنة هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت
 من لا يحد فاذ هما بان كانت عقيمة او مجنونة او زانية شئ
 اى وكان ظهورها في الناس كذا كذا او تزوجها بكنح فاسد او
 ولد لها من غير معروف فاحد عليه واللعان شئ ذو من مسائل
 القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عقيمة او مجنونة
 او زانية فانه تفسير من المصنف هم لانها هم الية الشادة
 وعدم الاحصان في بابها شئ اى في جانب المرأة هم واستناع
 اللعان المعنى في جيبها شئ اى لاجل امتناع وجوب اللعان سلطة
 في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد
 كما اذا صدقته

يقول في كل مرة أشهد بالله
 اني ابي الصديق فيما بيننا
 به من الزنا ويقول في كل
 هذه الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما رواه
 من الزنا بشير الهما في جميع
 ذلك ثم شهد المرأة
 اربع مرات تقول في كل
 مرة أشهد بالله انك
 الكاذبين فيما رواه في به من
 الزنا ويقول في الخامسة
 عصب الله عليها ان كان
 من الصادقين فيما رواه
 من الزنا ولا يصح فيما رواه
 من النفس وروى الحسن
 عن ابن حنيفة انه يأن بلفظ
 المواجهة يقول فيما رواه
 من الزنا لا أقسم بالاحتمال
 وجهه ما ذكر في الكتاب ان
 المغنية اذا انقضت اليها
 القطع لاحتمال قال في القضا
 لا تقم الفوتحة في فرق القاض
 بينهما وقال في قوله
 لانه ثبت الحزمة المبررة
 حتى ولان تبين الحزمة
 الاسالك بالمعروف فيلزم
 التبرع بالكلية فلا المقدم
 القاضيه دفعا للظلم دل عليه

اذا اجتمعت الشرايط قال في الاصل يقول ان القاضي ثم فالتعن فيقوم ثم يقول في كل مرة أشهد بالله اني الصديق فيما بيننا
 فيما بيننا به من الزنا ويقول من الخامسة لغة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه به من الزنا بشير الهما في جميع ذلك
 ثم شهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله انك من الكاذبين فيما رواه في به من الزنا ويقول في الخامسة عصب الله
 عليها ان كان من الصادقين فيما رواه في به من الزنا ويقول في الخامسة عصب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رواه في به من الزنا
 من الزنا في نفى الولد هم والاصل فيه شى اى في اللعان على هذه الصورة هم فانكنا من النفس شى وهو فيما مضى
 يقول ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهدوا بهم اربع شهادات الى قوله ان كان من الصادقين هم وروى الحسن
 عن ابن حنيفة انما في لفظ المواجهة شى اى المواجهة هم يقول فيما بيننا به من الزنا لا أقسم بالاحتمال لان المغنية
 متحكمة فكانت المواجهة ارفع للاحتمال وبه قال زفر كذا ذكره في شرح الاقطع هم وجهه ما ذكره في الكتاب شى اى القدورى
 هم ان لفظ الغائبة اذا انقضت اليها الاشارة انقطع الاحتمال شى لانه يجمع فيه او انما تعريف فواولى وفي تبينه الشافعية
 يسيما ان كانت غائبة ويشير اليها ان كانت حاضرة وقيل يجمع بينهما وذكره الشافعية فقال لا سنى لذكر الاسم والنسب في
 وفي السراج لو بدل الشهادة بلفظ ونحوه او انقضت اليها او على العكس وذلك قبل تمام الشهادات لم يصح على الاصح هـ قال
 شى اى القدورى رحمه الله هم فاذا اتعنا لا تقع الفوتحة حتى يفرق الحاكم بينهما شى تكون الزوجية قائمة ويقع طهره
 وطلقه ويجزى التوارث بينهما اذا مات احداهما عندنا كذا في شرح الطحاوى هم وقال زفر في شى اى الفوتحة هم تباهما
 شى وهو المشهور من ذهب مالک وجمهور به قال ابو القوير ابو جعفر في رواية ابو داود وهو مروي عن ابن عباس
 قال الشافعية يقع لجانها كما انوار اربعة اربعة وحين وقال ابو بكر الرازي قول الشافعية خارج لاسلف له فيه قبل ليس كذلك لانه
 ذكر في المفردات انه ظاهر قول مالک وعبد الله بن عمر بن العاص وقال ابن خزم في المحلى قول الشافعية قول طبراني قال
 عثمان بن عيسى وجماعة من اهل البصرة لا يتعلق باللعان فقرة سجال وهو خلاف السنة والحد يثبت الحزمة المبررة بالمشة
 شى قال الاكل والحاكى براد الجدي على عيده وسلم التساؤل ان في الفوتحة لا يبرأ من الفوتحة على الفوتحة على الفوتحة
 وقال لا تراعى ولا تراعى قول الصواب لا يجتمعان ابا حنيفة الصواب لا تراعى لا تراعى لم يبرأ من الفوتحة على الفوتحة
 على جماعة من الصحابة من ذلك ما رواه ابو داود من حديث ابن شهاب عن سعد بن سئل رضى الله تعالى عنى في هذا الخبر
 قال فطلعتا طارح عليهما فانقذ رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسي منهن بعد في التساؤل ان في الفوتحة لا يبرأ من الفوتحة على الفوتحة
 بعد الزنا في عصفه التساؤل ان لا يجتمعان ابا حنيفة الصواب لا تراعى لا تراعى لم يبرأ من الفوتحة على الفوتحة
 والاساك بالعرف قبل زمره المنسرج بالاحسان فاذا انقضت ابان القاضي شافعية الظاهر هم قال شى المنصف رحمه الله تعالى هم دل عليه

٥

وهو خارج من الكتاب
فانه من هو او قال ابو
يوسف هو وغيره من
لفظه عليه السلام
عن عائشة عن ابن
نصف على التلبيذ ولما كان
الاكذاب جرحهم والنسب
بعد الجرح لا حكم لها
ولا يجتمعان مادام
متلاصحين ولم يبق
التلويح ولا حكم بعد
الاكذاب فيجتمعا
ولو كان القذف بنفي الولد
نفي القاضى نسبه والحقه
بامه وصورة اللعان
يا امر الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لم افعل
فيما لم يتكلم بنفي الولد
وكذا في جانب المرأة ولو تزوجها
بالرمان في الارض ذكرني النعاذ
مرين ثم بنفي القاضى يقول
ويحلف بامه لما روي
ان النبي عليه السلام قال
امراهها من اميتن
هذه الحقة بها

اللعان تطليقة بائنه لان الثابت بالنفس اللعان فلو ثبت للموتة لزوم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه
هم وهو مخاطب اذا اكد بنفسه هذه مسئلة مبتدأة اي هذا الرجل بعد الاكذاب ما رتبنا من الخطاب اي يجوز له ان يزوجه
كما لا يجوز ان يزوجه عليه الا كذا بنفسه عند ما شئ اي عند اني حنيفة ومحمد قال ابو يوسف هو تحريم موبش شئ
بعد السلام بقي المسئلة ثم عليه اي فلا يجوز له ان يزوجه ما وجد قال زفر والحسن والشافعي بقوله عليه السلام لللعان لا يجتمعان
ابدا وقد مر الكلام عن قريب تقضى وهو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ير دم فو عامهم نفس على التلبيذ اي نفس
ظاهر في الخبر على تاييد الحرمة وهو ما شئ اي لا يبي حنيفة ومحمد ان الاكذاب شئ اي الاكذاب الرجل الملاعن نفسه هم جرح
والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها شئ يعني يطلعهما هم ولا يجتمعان ما رتبنا من شئ ولا شافاه من نفس التلبيذ والعهود
خاطبا لان معناه ما واما في حال السلام هم ولم يبق السلام ولا حكمه بعد الاكذاب شئ اي لم يبق حقيقة السلام ولا حكم
يعني الحقيقة ولا حكمها حقيقة فظاهر واما كذا فلانه لما اكد بنفسه وجب عليه الحد فطلعت اليه اللعان فاذا اطلعت الالهية
بطل حكمها فتمت ما شئ اي السلام لان يعني يجوز اجتماعها بعد ذلك التزويج وقال الكاكي ان الاكذاب نفسه قبل تفرق القاضى
ملت من غير تجديد النكاح هم ولو كان القذف بولد نفي القاضى نسبه والحقه بامه شئ اي الحق الولد بامه وبه قال
الشافعي وحمد وقال ابراهيم وابن معقل وسوسى لا حقيقة نسب الولد على الفرائض بالنفي بقوله عليه السلام الولد للفراش
واللعان للجرح ذكره في الصحيحين للجرح حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا لا عن امراته فاتفق ولده وفرق بينهما ولم
الولد بامه رواه الجماعة قال في شرح الطحاوي ثم ولد المرافعة بعد قطع نسب جميع احكامه بامه من الاب سوى الميراث والنفقة
حتى ان شهادة الاب لا تقبل في شهادته لانه لا يقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز ولو كان انثى فزوجه بالاب او تزوج بنته منه
ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من احكامه بنسبه ومصورة اللعان شئ اي في نفي الولد هم ان يامر الحاكم الرجل فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني لم افعل فيمن الصادقين فيما يتكلم به من نفي الولد شئ وهو قد فدا بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان
الامر من هم اراو بها الزنا ونفي الولد شئ ثم نفي القاضى نسب الولد ويحلف بامه هم لما روي انه عليه السلام شئ اي
ان النبي صلى الله عليه وسلم هم نفي ولد امراته هلال بن ابيته عن هلال والحقة بها شئ الحديث رواه ابى داود في سننه
قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن ارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن
ابيه وهو احد الثلاثة الذين تاب الله عليهم فجا من ارضه عثا فوجد عند ابيه رجلا فزاعى بعينه وسمع باذنه فلم يسمعه حتى اصبح
ثم عذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اني جئت اعلني فزاعى عند ابي رجلا فزاعى بعيني وسمعت
باذني فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا به وشد عليه فمزلت والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم

فلا بد من ذكره من ذكره فان
 الزوج والكذب نفسه
 القاضى لا يوجب وجوب
 التحذ عليه وحل له ان
 يترد جهات وهذا عندهما
 لانه لما حدد لم يمتنع
 لللعان فارتفع حكمه المنوط
 وهو التحريم وكذلك ان
 قدف غيرها فقد به لما
 بينا وكذا اذا ثبت تحت
 كالتقاء اهلية اللعان
 من جانبها واذا قدف امرأته
 وهي صغيرة او مجنونته فلا
 لعان بينهما لانه لا يحد
 فاذا لم لو كان اجنبيا فكذلك
 يراه من الزوج لقيامه مقامه
 وكذا اذا اكل الزوج صغيرا او
 لعدم اهلية الشهادة وقدف
 الاخرى لا يتعلق به اللعان لانه
 يتعلق بالصريح كحد القذف
 وفيه خلاف للشافعي وهو لانه
 لا يعرف عن الشبهة والمقد
 متدري بها

الولد فانما ينفق بالغير في اللعان في الولد كما لو مات الولد فانه ينفق بهما باللعان ولا ينفق النسب عنه
 فلا بد من ذكره من ذكره فانما ينفق بالغير في الولد كما لو مات الولد فانه ينفق بهما باللعان ولا ينفق النسب عنه
 اللعان ولا ينفق الولد به فان عاد الزوج فاكذب نفسه شئ مني بعد اللعان هم هذه القاضى لا يوجب وجوب التحذ عليه شئ مني
 قدف محضته وفي البسوط هذا المصلحة بما ينافي بعد القذف اما لو كذب نفسه بعد البيهونته لا يجب التحذ ولا اللعان لان المقصود
 باللعان التفرق ولا يمتنع ذلك بعد البيهونته ولا عليه لان قدف كان موجبا لللعان والقذف الواحد لا يوجب التحذ
 هم وطل له ان يترد بها شئ قال الاكل هذا كذا لقوله وهو مخاطب اذا كذب نفسه عند هذا يجوز ان يقال ذكره هناك فخر بها
 ونقل منها لفظ القذف هم هذا عند شئ اي جازع الزوج بعد اللعان والتكذيب والتحذ عند بيهونته ومحمد هم لانه لما
 لم يبق له اللعان فارتفع حكمه المنوط به شئ اي نفع اللعان بكلمة قوله هم وهو التحريم شئ كما ارتفع اللعان هم وكذا كذا شئ اي
 يعل كذا كذا هم ان قدف غير شئ اي غير امرأته بعد تفرق القاضى هم في شئ اي بسبب قدفهم لما بينا شئ يريد به
 قوله لانه لما لم يبق له اللعان فارتفع حكمه المنوط به هم وكذا اذا ثبت تحت كالتقاء اهلية اللعان من جانبها شئ
 فان قيل لما جازي اللعان بينهما علم منها زوجان على صفة الاحصان والامانة والرجل اذا نيا بعد احصانها في زمان فحينئذ
 كان قوله في حدتها مناهة ومنه في ذلك ان تبقى محلا للزوج جيب ان مخي قوله حدت جلدت وتصور المشقة ان يتلوا عا بعد
 التزوج قبل الدخول ثم نهانته بعد اللعان فكان هذا المجلد دون الرجوع لانها ليست بمحقة لان من شرط احصان الرجوع
 الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد هم واذا قدف الرجل امرأته وهي صغيرة شئ اي والحال انها صغيرة وهم او مجنونته
 فلا لعان بينهما لانه لا يحد فاذا قدفها شئ اي قاذف الصغيرة او المجنونته هم لو كان شئ اي القاذف هم اجنبيا فكذا
 الابلع من الزوج لقيامه مقامه شئ اي قيام اللعان مقام حد القذف هم وكذا شئ اللعان هم اذا كان الزوج
 صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة شئ واللعان شهادة عندنا وبه قال الشافعي وفي المدونة يلعن بحد القذف الصغير وهو
 في القضي توفدنا في شئ فلعن عليه الحد وتطالبه او بلغت وبدون تسع يفر ولو قال لها زيت وانت مبيته او مجنونته
 وجوبها هو وعلامة ولا لعان ولا يسل فاذا فاني الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا بخلاف قوله زيت وانت ذميمة او منذ
 اربعين سنة وعمرها عشرة ونسبته حيث يعذر ذكره في الجوامع هم وقدف الاخرى لا يتعلق به اللعان لانه شئ اي لان
 اللعان هم يتعلق بالصريح كحد القذف شئ فبذلك وبالشبهة ولا يشهد حتى يشترط لفظ الشهادة هم وفيه خلاف الشافعي
 شئ فانه يقول يلعن قدف ومانه لان اشارة الاخرى كجارية الناطق هم وهذا شئ اي اشارة الاخرى هم لانه
 شئ اي كان قدف الاخرى هم لا يعرف عن شبهته شئ لان فيه احتمالا لهم والمحدود يند بها شئ اي متدن

في

بشيء وكذا اذا كانت المرأة خرساء لا يجزي اللعان فيها هم واذا قال الزوج ليس حاكم بني ظالم ان شئ ابي ولا يجب اللعان
ولا ابي هم وهذا شئ ابي عدم وجوب اللعان هم فوال ابي حنفية وزفر شئ وبه قال احمد والشافعي وهو قول الحسن البصري
والشافعي والقوري وابن ابي ليلى هم لانه لا يتيقن بقيام حمل شئ عليه يكون رجا هم فلم يعر ما ذناش فلما يكون رجا
لعان هم وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب بنفي الحمل اذا جارت به لافل من سنة اشهر شئ وبه قال مالك الاشجى
واحمد وابوصيفة اولاد عن ابي يوسف يلعان في الحال انما قيد بقوله اذا جارت به لافل من سنة اشهر لانه اذا جارت به
الاكثر من سنة اشهر لا يجب اللعان لانه لا يتيقن بوجود حمل عند القذف هم وهو معنى اذكر في الاصل شئ ابي قتيبة
يسمى الولد لافل من سنة اشهر ما ذكره محمد بن جهم الله تعالى في الاصل هم لانه لا يتيقن بقيام الحمل عند شئ ابي قتيبة
هم فيحقق القذف شئ فمذا وفيه بعد الولادة سواء ولما ثبت حكم الارث والوصية اذا ولدت لافل من سنة
اشهر يتيقن وجوده هم قلنا اذا لم يكن قذفاً في الحال شئ هذا جواب من جهة ابي حنفية يعني اذا لم يكن قولاً ليس حاكم بني
قذفاً في الحال بالاحتمال هم يبرر كالمعلق بالشرط كانه قال ان كان كذا لم يبرر مني والقذف لا يصح تعليقه بالشرط شئ
قبيل وجود الشرط والاحتمال الى البقاء حكمه الى وجود الشرط لعدم الحاجة الى ايجاب الحد لان الحد ويختال الى درهما
الا الى اثباتها بخلاف الارث والوصية فانها يتوقفان الى انفصال الولد ولا يتوقف القذف وقيل ان لبال بن ابي
قذف امرته بنفي الحمل وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهما اوجب بالانسان ان قذف امرته بنفي الحمل نعم انه قد فها
وهي حامل وذلك لا يدل على قذفها بنفي الحمل لان الحديث قال اذا راي احدا رجلا على امرته فذلك يدل على ان كان قاذفا
بصر رج الزنا لا بنفي الحمل هم واذا قال لما زنت وهذا الحمل من الزنا لما عايناه وجود القذف حيث ذكر الزنا بما علمت نفي القاضى
الحمل وقال الشافعي حنفية لانه عليه السلام نفي الولد عن الحمل وقد قذفها ما لا شئ وقد ذكرنا عن قريب حديث لبال
بن ابيته بنما هم ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه شئ ابي على الحمل يعني ان نفي الولد حكم من احكامه ولا احكام لا تترتب
عليه هم الا بعد الولادة لتكتم الاحتمال قبله شئ ابي قبل انفصال الولد او قبل حصول الولد فان قيل بل يترتب عليه
قبل الولادة كالرد بالعيب والميراث والوصية به وجيب بان اللعان في حق الزوج بمنزلة الحد فلا قيام مع شبهة
بخلاف الرد بالعيب لانه مثبت مع شبهة والارث والوصية يتوقفان على انفصاله ولا يتوقف في الحال وماصل الجواب
ان قوله الاحكام لا تثبت يراى به بعضها ونفي الولد منها لا يلزم اقامته المحدث قيام شبهة هم والحديث س ابي قتيبة
للال هم محمول على انه شئ ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف قيام الحمل بطريق الوحي بدليل ان في الحديث
ان جارت به فيسب الحديث الى اخره كما ذكرناه وشئ ذلك لا يبرن الا بطريق الوحي ومن اصحابنا من قال

واذا قال الزوج ليس حاكم بني ظالم ان شئ ابي ولا يجب اللعان
فوال لعان وهذا قول ابي حنفية
وزفر ما كان لا يتيقن بقيام
الحمل فابصر قاذفا وقال ابو يوسف
ومحمد اللعان يجب بنفي الحمل
اذا جارت به لافل من سنة
اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
لانه لا يتيقن بقيام الحمل عند
فيتحقق القذف قلنا اذا
لم يكن قذفاً في الحال يبرر
كالمعلق بالشرط فيصير كانه
قال ان كل جلت حمل فليس به
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
فلن قال لما زنت وهذا
الحمل من الزنا لما عايناه وجود
القذف حيث ذكر الزنا بما علمت
نفي القاضى الحمل وقال
الشافعي حنفية لانه عليه
السلام نفي الولد عن حلول وقد
قذفها ما لا شئ ولا احكام
لا تترتب عليه الا بعد الولادة لتكتم
الاحتمال قبله والحديث محمول
على انه عرف قيام الحمل
بطريق الوحي

وإذا نفى الرجل ولد أخته
عقبه الولادة في الحالة التي
تقبل التنية وتتبع التالو
لاية محققه لا عن به وان
نفاه بعد ذلك كمن وثقت
النسب من عند جنيته
وقال أبو بكر ومحمد بن يحيى
ففيه في مدة النفاس كان النفى
يعجز في مدة قصيرة ولا يصح
في مدة طويلة ففصلنا
بينهما مدة النفاس كمنه في الولادة
وله أنه لا ينفى للتقدم لأن التالو
للتأمل واحوال الناس فيه
مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه
وهو قبول التنية أو سكوته
عند التمهية أو ابتداءه منكم
الولاية أو مضى ذلك الوقت
وهو منكم عن النفى ولو كان
عائلاً لم يعلم بالولاية ثم
قدم تعتبر المدة التي ذكرنا
ها على الأصلين

ان لا لا تفرق ما نفاه قال وجبت شريش بن سما على بطنها نفي بها ثم نفى الحمل بعد ذلك وعندها لو قد نفاها لما من
كذا في البسيط قال ابن الجوزي ان احمد اكره ان يأنى بالحمل فقال انما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاء وشهد
بالزنا ولو كان اللعان بالحمل كان الحمل منه متيقناً عن الزوج غير لا عن به أشبه به او لم يشبهه وكذا نقل عن محمد بن جرير
بن ابى صفره وفي شرح الكردى رجع أصحابنا على ان النسب لا ينتفى وهو محل للشك في وجوده وفي البدع لا يقطع نسب
فصل وضعه بالخلات بين أصحابنا وهو ان نفى الرجل ولد امراته عقبه الولادة شى اى بين ولده هم اوفى الحالة شى
اى او نفاه في الحالة هم اوفى لقبيل التمنية شى على بناء الجول برفع التمنية قال الجوهري التمنية خلان التزنية ونقول
هنا بالولادة تنية تنية وكل امرات من غير عقب فهو بنى ومنه كل من ينام يا واصله مهور الامام هم ويتبع على تنية الجول
شى اى شى من هذه الولادة شى شى الشد والقطا والشى الذى يفرش تحت الولد حين يوضع والاشياء التي تحت
بينها الولد حين تضعه امره هم هم نفية ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن وثبت النسب شى وهو قول ابى حنيفة
رضى الله تعالى عنه اعلم ان اللعان يجري بينهما نفى نسب الولد وان طالت المدة لا تفرق زوجه نفى الولد عن نفسه
لكن الولد من نفى فان كان النفى بجمعة الولادة حين يولد او بعد ذلك يوم او يومين او نحو ذلك ينتفى ولم يوقت ابى حنيفة
في رواية نفى غير هذا وروى الحسن عنه انه يصح نفية الى سبعة ايام هم وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة النفاس شى
وعندها شافى شى لكن نفية بالرفقة على الحاكم فلم ينفه لزمه نسبة وهو قول ابى عبيد وبلى ثور وابن المنذر وقال مجاهد وشريك
يجوز للزوج نفية شى شى وقال الشعبي ومحمد وابن ابى ذيب وبعض اهل المدينة لا ينتفى بنفيه ولكن يجب به اللعان واحتجوا بقوله
عليه السلام الولد للفرش شى لان النفى يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بجمعة النفاس لانه
اثر الولادة شى اى لان النفاس اثر الولادة وفي البسيط مدة النفاس كماله الولادة بدليل انما لا يصوم ولا
فيما هم وله شى اى ابى حنيفة هم انه لا معنى للتقدير لان الزمان للتأمل واحوال الناس فيه شى اى في التأمل هم
مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه شى اى على عدم النفى هم وهو قبول التمنية أو سكوته عن التمنية شى لانه دليل الرضى
هم او ابتداء متاع الولادة او مضى ذلك الوقت وهو متنع شى اى والحال ان الزوج متنع هم عن النفى شى ان
كان ساكناً وفي التأمل ابو حنيفة لم يوقت بل فرض على الامام قال وكى عنه انه اعتبر ثمانية ايام وروى عنه سبعة ايام
لان في هذه المدة يستعد للحقيقة وانما يكون الحقيقة بعد سبعة ايام وفي البسيط هذا ضعيف لان نصب القدر بالزنا
لا يكون وروى عن محمد بن ابي بولده ولا منه فسكت لم يكن قبوله بخلات ولده النكوة هم ولا كان شى اى الزوج
هم قايماً ولم يعلم بالولاية ثم قدم يعتبر المدة التي ذكرنا على الأصلين شى اى هل ابى حنيفة واصل ابى يوسف ومحمد فعلى

اسئل ابني حنيفة يجعل كاشا ولدته الان فذا النفي في مقدار ما يقبل التسبب وعلى اسلماني مقدار مدة النفاس بعد القدر ولان
 ان نسب المولود لم يلبس العلم به فصار حاله القدر كحالته الولادة هم قال ش اي القدر ويرى هم واذا اولدت ولدت
 في بطن واحد نفى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبها ش هذا واذا ولدت لاقبل من ستة اشهر هم لانها ش اي
 لان الولدين هم تو امان خلقا من ماد واحد ش التوام يقال لكل واحد هو الاسم لا يستحق كل واحد وجعه
 تو اهر هو اسم جمع وليس يجمع حقيقة هم وحد الزوج لانه الكذب نفسه يدعى الثاني ولو اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت
 نسبها لما ذكرنا ش اي كذب نفسه هم ولا عن لانه فاذا نفى الثاني ولم يرتع عنه ش اي عن النفي هم والاقر بالعتقة
 سابق ش هذا جواب عما يقال من بني ابن سجد لانه الكذب نفسه بعد القذف لان الاقرار الاول يثبت النسب بان بعد نفى
 الثاني فيعتبر قيام الاقرار بعد القذف بائنا الاقرار ولو وجد الاقرار بعد النفي ثبت الاكذاب فيجب الحد فكذا هذا فاجاب
 بقوله والاقرار بالعتقة سابق هم على القذف ش حقيقة والاعتبار بالحقيقة هم فصار كما اذا قال هي عقيقة ثم قال هي
 زانية وفي ذلك التلاعن ش اي واجب هم فكذا هذا ش اي فكذا حكمه في الحكم في الحيط والميسر فله انما ياتيم
 احدهما او قتل الزناه ونفي حنيفة الكفرني لا يسحب اللعان عند بل يوسف ويجب عند محمد ولو ولدت احدهما ميتا ففها لهما ولا عن النفي
 ولزمه الولدان ولو ولدت ولدان فها ولا عن شهم ولدت اخويوم الزناه وفي النوادر عن ابني حنيفة رواه الحسن عنه ان الزناه
 جارت ثلثاثة او لا وفي بطن نفى الثاني واقرار الاول والثالث يلاعن وهم بنوه ونفى الاول والثالث واقرار الثاني
 يحد ويحكمه وفي النفي التوام يكون بينهما اقل من اشر وشك عن مالك واذا ولدت فمكت لم يكن له نفيه بعد ذلك هو
 قول الشافعي وقال ابن قدامة وما ذكره ابو حنيفة يطل سحار الرابا يعيب يعني انه يطل بالسكوت ونقضه عنه غلط وذلك
 نذهب النافل ويطل نذهب بالطل فانه لا يطل بالسكوت ولو نفى به فاسن على دعائه لزمه وكذا ان قال حسن خزانك بارك
 الله فيك او زكك الله مثله لزمه الولد وكذا عندنا عند الشافعي لا يلزمه وكل موضع لزمه الولد لا يكون له نفيه بعد ذلك
 عند الامامة الاربعة واصحابهم ووقال ليس هذا الولد مني او ليس ولدي ولم يذكر في خلاصه ولا لعان وكذا لو قال اكرمت
 على الزنا لاهد ولا لعان وفي الحيط او نفى ولد زوجه وها في اللعان لا ينفى وان كانت كتابية او ام ولد ثم اعتقت او لم
 ثم نسعت لا يصح نفيه ولو ولدت بعد اللعان الى ستين لزمه الولد وان لم يكن عليها عداة يلزمه بائنه ومن ستة
 اشهر لانه مطلق بلكا ولو لاعنها بولد ثم ولدت الى ستين لزمه لانها معدة وقبيل شهادته عليها بالزنا مع طائفة وفيه
 خلاف الامامة الثمانية ولو قد فها ثم شهد مع اثلثة بالزنا لا تقبل لانه سقط عنه اللعان الواجب عليه ولو شهد ثلثة
 غير عدول خلاصه ولا لعان ولا على الشهود قذف امرأة رجل الزنا فقال الزوج صدقت لم يكن على الزوج المصدق حد

قال

ولدين

نفي الاول

بالثاني

لو وجد

خلقان

وهو واحد

الكذب

بدون

وان

واقف

نسبها

عن لانه

نفى الثاني

والاقرار

على القذف

فصار كذا

انها عقيقة

قال هي

في خلاف

عن كذا

هو الامعان لان يقول صدقت هي كما قلت فيكون فاذا فادوسين الذي رايه وطلب الرجل حذرا تعذف يحذر لعنه او قال
 الشافعي ومالك لا يحذر في الروضة زنت قبل تفرق القاضى بعد التلعان بسقط اللعان عند ابي حنيفة وحمل له وطيبا ولو قال
 الرجل بمينته على صدقة سقط عنه اللعان وحدت وهو قول الظاهرية وقال مالك بلا عن وقال الشافعي بلا عن من كان معهما ولم
 هو الا لا لامعان في البابين لان في العدة ولا في غير ما عدا ما يحذر وبه قال الشافعي واحمد ومالك والثوري واهل الحجاز واهل
 العراق بعد اللعان يجب لما نصف المصدق عندها وبه قال مالك وسعيد بن جبير وقادة والحسن قال حماد بن ابى سليمان شيخ
 ابى حنيفة يجب لما المهر الكامل قال الزهري لا صدق لما وقلنا التفرق بينهما طلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر فروع اخرى
 في البسوط يومات ولد الملائمة عن مال غاصي اللعان لا يثبت نسب ويغرب المردوان ترك ابنا وبنات يثبت نسب من الاب
 وبناته الابح لو كان الولد الميت فشارك كما ولد فاكذ بنفسه ثبت عند ابي حنيفة خلافا لما قيل الملائمة على العكس في جراح
 النفقات الشاهدان او غابا بعد احوال لا يقضى باللعان وفي المال يقضى بخلاف ما لو عيا او فسقا او ارتد حيث يلعن من بينهما ولو
 الحر امة شبهة او ملك فاسد بسقط احصا منها خلافا لابي يوسف ثم حوج وقال هو يمتح بالوطى الملال في ثبوت النسب وجوب العدة
 طالعان في النكاح الفاسد ولان الوطى شبهة عندنا وقال الشافعي واحمد يجب اللعان فيها اذا كان في الولد وعند ابي يوسف
 فيه لحد واللعان لا لما فيها بالنكاح الصحيح ولو قد فاشم طلقه ثمانا سقط اللعان ولا يجب التحريم كذا الترتيبا بعد ذلك السقط
 لا يعود وبه قال الشافعي ومالك احمد لو اقر به بعد الاستبراء لم يترتب رجوعا لانه لا لعان في النكاح الفاسد بغير ولد ولو لماعنا لا يثبت
 التحريم لو بد في وجهه عند الملائمة وقد فاشم طلقه ثمانا الى حال قيام النكاح وبنها ولد يرد نفية يلعن ولا حد ولا لعان
 عند الشافعي ومالك وعندنا يحذر ولا لعان وهو قول عطاء ويريح عن الحسن عثمان
 البتي وهو قول ابن عباس معنى الله تعالى عنه ولو قد فاشم طلقه الرجعية يلعن وبه قال الثوري والزهري وقادة ومالك
 والشافعي واحمد واسحاق وابو عبيد والظاهرية وهو قول ابن عمر وجابر بن زيد وقال ابن عباس ولا لعان وفي جراح
 الفقه قال قد نكح بعد ان اترجك او زنت قبل ان اترجك فهو قاذف في المال يلعن وقال الشافعي ومالك ويحذر
 ولو قد فاشم زنت او وطئت حرما لا حد ولا لعان عندنا وبه قال الشافعي ووفرق القاضى بعد التلعان ثمانا خطأ نفذ تفرقة
 عندنا وعند زفر وبقية الائمة لا ينفذ ولو بداء بلعان المرأة فقد اخطا ولا يجب اعادته وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد
 يجب اعادته ويسقط اللعان برؤسها ولو سلمت بعد لا يعود في الذخيرة قد فاشم في ولد فاشم تلعنا حتى قد فاشم يلعن بالولد
 فاشم لا ينعى في نسب الولد والله في بعد ذلك لان حد قاذفها حكم كذب

باب
 العنين
 وغيره

باب العنين وغيره اى هذا باب في بيان احكام عنين ولما ذكر احكام الاستحالة المتعلقة بالنكاح والطلاق شرح

في بيان الحكم من به بغيره لا يعلق بالكلح والطلاق لان حكم من به العواض بعد ذكر حكم الاصا والنعين من لا يقدر على اتيان
النساء من عن اذ ليس في الغنة وهي خطرة الابل او من عن اذ اعرض لايمن يديا وثم لا ولا يقصد وقيل سمى النعنين غنينا لان ذكره
يشترط فيمن يديا وثم لا ولا يقصد للما في من المرأة وجميع النعنين ميتين وفي البسائر يقال فلان غنين بين النعنين ولا يقال
بين الغنة وكذا في المغرب وغيره وفي قاضي خان والمرضياني النعنين من لا يصل الى النساء مع قيام الآلة ولو كان يصل
الى الثيب دون البكر والى بعض النساء دون البعض وذلك لمريض به او لضعف في خلقته او لكبر سنه او سحره فوحيين في حق
من لا يصل اليها لغوات المقصود في حقها كذا ذكره الاستيحياني وقال السحر حقيقة وما يثير عند اهل السنه وعند المندوسه
يوقى بطشت فيه بار فجلس النعنين فيه ان كان مضمود يول الى النقصان ويتردى علم انه لا عن فيه وان كان لا يول لا يترك
علم انه غنين في في النعني النعنين العايج من الابلح ماخوذ من عن اي اذ اعرض وفي المحيط انه قصبة لا يكونه او غالها داخل الفرج
الحق لها في الطالبة بالتفريق وفي الجواهر النعنين من لا يشتر ذكره وهو كما اصبح في البدن لا يفيض ولا يسيط قوله وقوله كالمجرب
والقطع اكثر ذكره والحفي هم واذا كان الزوج غنينا اجله الحكم سنه شش اي بعد طلبها وابتداء التاميل من وقتها
يوجب سنه وعليه فتوى فقهاء الامصار كابي حنيفة واصحابه والشافعي واصحابه ومالك واصحابه واحمد واصحابه وهو قول عمر وعثمان
وابن مسعود والخليفة وسعيد بن المسيب وعطاء وعمر بن دينار وقادة ابراهيم النخعي وسفيان وعبد الرحمن الاوزاعي واسحاق
الاويجل سنه اشهر في العبد وعنه وروى عن علي رضي الله تعالى عنه وعن مالك يوجب سنه اشهر في العبد وعنه وعن ابن المسيب
لو كانت حديثه العبد يوجب سنه اشهر وعنه ب ابن زوفل يوجب عشرة اشهر فان وصل اليها شش فلما كلامهم والاش
اي وان لم يصل اليها هم فرق بينها اذ اطلبت المرأة ذلك شش اي التفريق لان الحق لها هم وكذا روى عن عمر وعلي
وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم شش اما الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاخرجه عبد الرزاق في مصنفه اخرها
عمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر بن الخطاب في النعنين ان يوجب سنه قال عمر بن الخطاب ان التاميل من
يوم سبعمائة وروى محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار اخرها ابو حنيفة حدثنا اسمعيل بن سلم الملك عن الحسن بن عمر بن الخطاب
امرأة اتته فقالت لزوجها لا يصل اليها فاجله فلما انقض حبل ولم يصل اليها خيرا فاختارت نفسها ففرق عمر رضي الله تعالى
عنه بينها وجعلها تطليقة بانته واما الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا ابو خالد الاحمر
عن محمد بن اسحاق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي يوجب النعنين سنه فان وصل اليها والافرق بينها واما الرواية
عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة ايضا حدثنا وكيع عن سفيان عن الكوكبي عن الربيع بن عميرة عن
ابيه عن جهم بن فيصة عن عبد الله بن مسعود قال يوجب النعنين سنه فان جلس والافرق بينها ولان الحق ثابت لها

واذا اكل الزوج
غنينا اجله
الحاكم سنه
فلن وصل
اليها بها
ولا افرق بينهما
اذا اطلبت المرأة
ذلك هكذا
عن عمر وعلي
ابن مسعود
ولان الحق ثابت
لها في الوط
ويحتمل ان
يكون الا
متناع لعله
معرضة

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة شمس من طوبى او برودة قيداوى بما يفسد اوسن بوسنة كما ذكره
 الاقضية شمس بمعنى في العمل بالثقة هم فلا بد من معرفة ذلك شمس بمعنى ان الاقضية اصلية او مترتبة هم وقد زعمنا
 ان التاجيل هم بانه لا اشتراك على الفصل الاربع شمس اى لا اشتراك السنة على اربعة فصول البرج وهو اذا كان الشمس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني العيف وهو اذا كان الشمس في السرطان والاسد والسنبلة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان الشمس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 شمس طبيعة الاربع الربيع الشتا وهو اذا كان الشمس في الجدى والدلو والموت وهو بار ودرطب على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شمس اى سنة هم ولم يحصل الياسين ان العجز بانه اصلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التسريح بالاساك
 فاذا انت شمس من المناقضة هم ما بالقاضى منابه فخرق بينهما شمس ونما للظلم لان القاضى هو ان تقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شمس فاذا انتارت نفسها بعد غنى المدة فمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان انتارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روى
 الحسن عن ابى بصير انه اذا انتارت نفسها فوق القاضى بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الايتوبى العيا
 فى شرح الطحاوى وقال التمر شمس لوسال النزج القاضى بعد سنة ان يوجب سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغير
 فاذا وضعت ثم رجعت فلما ذكر كى بطل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يخاصم زمانا لم يطل حتما لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 الى المضى هم ذلك الفرقه تطليقة بانيه شمس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعى واحمد فسخ لانه فرقته من جهتها والقياس
 على الحب قاه الما روى من اصحابه ولنا الفرقه من جهته لان فعل القاضى اضعف اليه شمس اى الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحمل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفقه فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكاه مطلقا بنفسه شمس اى فكان الزوج مطلقا بنفسه
 الاضافة فعل القاضى اليه هم وقال الشافعى هو فسخ شمس اى تفرق القاضى بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شمس بمعنى بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البليغ وخيار العاقبة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شمس اى الفرقه بانيه لان المقصود وهو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا باشاش اى بالبانته هم لانما شمس
 اى لان الفرقه هم لو لم تكن بانيه فتمو ومطلقة بالمرجعة شمس وهى التى لا تكون ذات زوج ولا سطة الما الاول فلو ان
 المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلما يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اضعف هم ولما كمال مبرا
 ان فلما بان فان خلوة اثنين محيية شمس فبد به لانه لو لم يكن خلا بها ليزم نصف المهر وقال الشافعى لا يجب شمس من المهر ولا

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة شمس من طوبى او برودة قيداوى بما يفسد اوسن بوسنة كما ذكره
 الاقضية شمس بمعنى في العمل بالثقة هم فلا بد من معرفة ذلك شمس بمعنى ان الاقضية اصلية او مترتبة هم وقد زعمنا
 ان التاجيل هم بانه لا اشتراك على الفصل الاربع شمس اى لا اشتراك السنة على اربعة فصول البرج وهو اذا كان الشمس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني العيف وهو اذا كان الشمس في السرطان والاسد والسنبلة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان الشمس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 شمس طبيعة الاربع الربيع الشتا وهو اذا كان الشمس في الجدى والدلو والموت وهو بار ودرطب على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شمس اى سنة هم ولم يحصل الياسين ان العجز بانه اصلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التسريح بالاساك
 فاذا انت شمس من المناقضة هم ما بالقاضى منابه فخرق بينهما شمس ونما للظلم لان القاضى هو ان تقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شمس فاذا انتارت نفسها بعد غنى المدة فمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان انتارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روى
 الحسن عن ابى بصير انه اذا انتارت نفسها فوق القاضى بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الايتوبى العيا
 فى شرح الطحاوى وقال التمر شمس لوسال النزج القاضى بعد سنة ان يوجب سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغير
 فاذا وضعت ثم رجعت فلما ذكر كى بطل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يخاصم زمانا لم يطل حتما لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 الى المضى هم ذلك الفرقه تطليقة بانيه شمس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعى واحمد فسخ لانه فرقته من جهتها والقياس
 على الحب قاه الما روى من اصحابه ولنا الفرقه من جهته لان فعل القاضى اضعف اليه شمس اى الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحمل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفقه فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكاه مطلقا بنفسه شمس اى فكان الزوج مطلقا بنفسه
 الاضافة فعل القاضى اليه هم وقال الشافعى هو فسخ شمس اى تفرق القاضى بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شمس بمعنى بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البليغ وخيار العاقبة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شمس اى الفرقه بانيه لان المقصود وهو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا باشاش اى بالبانته هم لانما شمس
 اى لان الفرقه هم لو لم تكن بانيه فتمو ومطلقة بالمرجعة شمس وهى التى لا تكون ذات زوج ولا سطة الما الاول فلو ان
 المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلما يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اضعف هم ولما كمال مبرا
 ان فلما بان فان خلوة اثنين محيية شمس فبد به لانه لو لم يكن خلا بها ليزم نصف المهر وقال الشافعى لا يجب شمس من المهر ولا

لأنه في هذه من وجب العدة في بالاجل هم لما يناس قبل ش يعني في باب المهرم بذاش اي تاويل العنين
 سنة والفرق بعد سنة هم اذا افر الزوج انه لم يصل الباش يعني كان مفرها في الاول هم ولو اختلف الزوج ولم توفى
 الوصول الباش فقال الزوج وصلت وقالت المرأة لم يصل الى هم وان كانت ش اي المرأة هم ثيبا فاقول قوله
 مع ميمنه لانه يكثر استحقاق في الفرقة والاصل هو السلامة في الجلبه ش اي سلامة الا انه في اصل الخلقة وقال نفوذ بن ابي ليلى
 بلي القول قولها هم ثم ان حلف الجبل حتما ش فله في ما جازهم وان كل ش من المين هم يوكل سنة وان كانت
 اكبر انظر اليها انسا فان قلن هي كراجل سنة ش ظهور كذبه هم وان قلن هي ثيب يخلف الزوج فان حلف لاحق لها
 وان نكل يوكل سنة ش بعد ذلك والواحدة في النظر مخفي والاثنتان احوط وفي البديع او ثق وفي الاسمي جاني فضل ثم
 كيف يعرفون انها كراجل لا لا تقع في فرجها من غير سنة من بيعة الدراج فلان دخلت بلا عفت في ثيب والا فبكر وقيل ان المكن بها
 ان تعمل على الجوار بكره والا فبكر في شرح الطحاوي اذا وقع الشك للنساء في امرها بفعل ذلك وعن احمد في التثيب قال
 اخرج المني فان خرج وقامت ليس بمبي تحتان فان تصادقا على انه نجي خرج عن الغنة ان الغالب عدم خروج مبي
 هم وان كان محبوبا ش اي وان كان الزوج محبوبا وهو الذي استوصل ذكره وضعية من الحب هو لقطعهم فرق
 في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يابى في التاويل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم وان حلف ش من خصيته لم يخل فضاء
 مسدودا اذا سلمت خصيته والجمع خصيان وضعية هم يوكل كراجل العنين لان طهية فروع ش فان حكمه حكم العنين هم
 ولو جمل العنين سنة وقال قد باعتهما واكرت نظر اليها النساء فان قلن هي بكر غيرت ش اي نجيها القاضى بدون يمسها
 فلو اختارت الفرقة فرق القاضى بينهما هكذا ذكر محمد في الاصل وفي المنقوي واختارت نفسها بانت سنة فعلى هذه الرواية لا يختار
 الى قضاء القاضى لوفى الفرقة هم لان شهادة من ش اي شهادة النساء هم تاييد ش اي تقوت هم بموعد ش
 على وزن اسم الفاعل هم وهي البكارة ش اي المؤدة شهادتين هي البكارة اذا البكارة هي الاصل هم وان قلن
 هي ثيب حلف الزوج فان كل ش اي عن المين هم غيرت لانا بالانكول ش اي لانا يدعوى المرأة بكون الزوج
 فان اختارت الزوج او قامت من مجلسها او قاما اعران القاضى او قام القاضى قبل ان تختار ثيبا بطل خيارا لان هذا بطل
 تخيير الزوج امره وذلك موقت بالجلس فذا استدله فان اختارت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفرق فلان في فرق القاضى
 هم وان حلف لا تخير ش بطلان جهامهم وان كانت ثيبا في الاصل فاقول قوله مع ميمنه وقد ذكرناه فيما مضى ش
 وهو قوله فاقول قوله مع ميمنه لانه يكثر استحقاق في الفرقة والاصل هو السلامة في الجلبه فان اختارت زوجه لم يكن لها
 بعد ذلك الخيار انما ضمنت بطلان جهامهم في القاضى يعني سنة ثم في الاصل ولم يقيد بالقمة

وتجب العدة لما بينا من قبل
 هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل
 اليها ولو اختلف الزوج والواحدة
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا
 فاقول قوله مع ميمنه انه يكثر
 استحقاق في الفرقة والاصل
 هو السلامة في الجلبه فان
 ان حلف بطل جهامهم
 وان نكل يوكل سنة
 وان كانت بكر انظر اليها
 النساء فان قلن هي بكر اجعل
 سنة لظهور كذبه وان قلن
 ثيب يحلف الزوج فان
 حلف لاحق لها وان نكل
 حل سنة وان كان محبوبا كراجل
 مبيهما الحال ان طلبت لانه لا يابى
 في التاويل لانه لا يابى في التاويل
 لان طهية فروع اذا جمل العنين
 وقال قد باعتهما واكرت نظر اليها
 النساء فان قلن هي بكر غيرت ش
 تاييد هو ثيب في البكارة فان
 حلف الزوج فان نكل غيرت لانا
 لنكول ان حلف لا تخير وان كانت
 ثيبا في الاصل فاقول قوله مع ميمنه
 وقد ذكرناه فان اختارت زوجه
 لم يكن لها بعد ذلك الخيار
 وضمت بطلان جهامهم في القاضى
 حبل القبر السنة القوية هو الصحيح

والا تسمية قال في شرح الظواهر في ظاهر الرواية وروى الحسن بن زياد عن ابني حنيفة انه لم يسم سنة
تسميته وهي تزويد على القرية بايام وذهب شري في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحتمال وقال الوالي في فتاواه
انهم يوجبون سنة قرية لا تسمية وهو الصحيح لان المنطوق هو السنة والسنة تعرف الى القرية مطلقا وهي اقل من التسمية
ابدي عشر يوما وذكر الخليل في التسمية ثلثة عشرة سنة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقرية ثلثة اشهر
يوم واربعاء خمسون يوما ويحتسب شئ اى المدة هم ايام الحيف وشهر رمضان شئ يعني لا يعوض عن ايام الحيف
وشهر رمضان الواقعة في مدة التابيل وذلك لان الصابة رضى الله تعالى عنهم قدروا مدة التابيل سنة ولم يستثنوا منها
ايام الحيف وشهر رمضان مع علمهم ان السنة لا تتخلوا عنها هم لوجود ذلك في السنة شئ اى لوجود ما ذكر من ايام الحيف
وشهر رمضان في السنة هم ولا يحتسب بمرضه ومرضها شئ اى لا تحتسب المدة بسبب مرضه ومرضها لان السنة لا تتخلوا
عنه شئ اى المرض يعني لا يكون زمان المرض محسوبا في مدة التابيل قليلا كان المرض او كثيرا بل يعوض ذلك من ايام
اخر وعن ابني يوسف اذا مرض احداهما من الزوجين لم يحتسب عليه وان كان اكثر لم تحتسب
عليه وفي البدائع روى ابن سماعة عن ابني يوسف ان من في السنة يوما او يومين احتسب عليه وفي رواية عنه ان ما فوق
الشهر كثر لا تحتسب في رواية عنه ان مدة اكثره السنة وفي رواية عنه اكثر السنة وعن محمد بن عمر في السنة يوجب مقدار مرضه وعليه
الفتوى وعن ابني يوسف لو حبت او هربت او غابت لا تحتسب على الزوج لانه من جهتها ولو حج هو او غاب احتسب عليه ولو سافر
وتنعت من الحج الى الحج لم تحتسب عليه مدة المجلس وكذا الوجبة القاصي بمهله ولم يحفره وان لم تمتنع وكان في السجن مرفوع
خاوة احتسب عليه وان لم يكن وطئها فيه لم تحتسب قال محمد ان كان محرما يوجب بعد احواله ولو رافقه وهو سفاه فترتب المدة
من حين المرافقة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا عنه اصله شهرين لعدم القدرة على الجماع فيها ولو طاهر بعد التابيل
لا يفتت اليه ولم يرد على المدة هم واذا كان بالزوجة عيب شئ اى عيب كان هم فلما خيار للزوج شئ وبه قال عطاء
والنخعي وعمير بن عبد العزيز وابو قلابة وابن ابى ليلى والاوزاعي والثوري وابو سليمان الخطابي وداود والظاهرى وفي البسيط
وهو ذهب على وابن سحودهم وقال الشافعي يرد بالعيوب الخمسة وهو الخبثاء شئ وهو علة روية تحدث من انتشار المدة
السوداء هم والبرص شئ وهو يبيض في البطن ويكبر في بعض الاعضاء دون بعض وربما يكون في سائر الاعضاء
حتى يكون ظاهر البدن كله ابيض وسبه سود فراج العضو الى البرودة وغلبة البهيمهم والجنون شئ وهو زوال العقل
والرق شئ وهو مصدر من قولك امرأة رقابنته الرق لا يتطلى هو جاعلان لا يكون لناقب سوى الببال هم والعرق
شئ يكون الرداء وهو ان يمنع من ملوك الذكر في الفرج من غلم وغيرهم لانها شئ اى لان هذه العيوب

ويحتسب
بايام
الحيف
وبشهر
رمضان
لوجود ذلك
في السنة
ولا تحتسب
بمرضه
ومرضها
لان السنة
لا تتخلوا
عنه
واذا كان
بالزوجة
عيب خلوا
خيار للزوج
وقال الشافعي
يرد بالعيب
الخمسة
وهي الخبثاء
والبرص
والجنون
والرق
والعرق
لا يفتت

هم تمتع الاستيفاء وحاشي اى من حيث اثن في القرن والرقم او طباش اى اوسن حيث الطبع في الجذام
 والبرص والجبن لان الطبع السليمه تنقش من جلع هو لا ووربها بسرى الى الاولادوم والطبع سويده بالشرع ش اى
 يمنع الاستيفاء من حيث الطبع وقد تابد بالشرع حيث ورد فيه الامتناع منه انما رايه بقوله قال عايه السلام فرس الجذام
 فراك من الاسد ش هذا الحديث اخبره البخارى تعليقا عن سعيد بن مساعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال
 رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر فرس الجذام من الاسد ومن الاسد وقال الكاكي ناقل عن
 ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان يفر من الجذام ويجوز الجلوس عنده وثياب على تمر فيه وغدة له
 بمصالحه ولعمد الوحدث ذلك بعد سنين لانفسح الكاح فان قلت استدل الشافعي ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوج امرأة من بني رياضة فوجد بها شهايا ضافدا وقال لستم على قلت اجاب الاترازي عن هذا بان المراد من رو
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الرد بالطلاق وقال الكاكي هو رواية جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة وهو من روى
 مجهول لا يعلم كعب بن عجرة ولد اسمه زيد فان قيل روى عن عمر رضى الله تعالى عنه الرد بالجبن والحجامة والبرص قال
 الكاكي هذه رواية مكذوبة من طريق عبد الله بن جيب وهو بالك وقال الاترازي معناه الرد بالطلاق هم ولنا ان فويت
 الاستيفاء اصلا لموت لا يوجب الفسخ واخلاله بهذه العيوب اولى ش اى فوت الاستيفاء بالكلمة بموت احد الزوجين
 لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شى من المرقول فاختلاله اى فاختلال الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ
 لان الاستيفاء ههنا يتأتى بمقصود النسل يحصل غير انه يوجب نفقة بمبيته وهذا لا يوجب الرد كما يجوز والقرع الفاشي قبل
 فيما قاله المصنف منع لان النكاح يتوقف بحياتهاهم وهذا ش اى كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ لان الاستيفاء
 ش اى الوطى هم من الثمرات ش اى ثمرات النكاح وفوات الثمرة لا يؤثر في عقد النكاح الا ترى انه لو لم يستوف
 بخراود وفراو قروح فاشته لم يكن له حق الفسخ فيها هم والمستحق الثمن ش اى المستحق بالعقد هو الثمن من الوطى هم وهو
 ش اى الثمن من الوطى هم حاصل ش في جميع الصور واما في الجذام والبرص والجبن فظاهر واما في الرق والقرع
 فافترق واشتق ولا يرد الفسخ لعدم الكفارة وجنا البلوغ لان ذلك شى قبل تمام العقد وذلك امتناع من تمام العقد وكذلك
 الفسخ بخيار العاقبة لان ذلك امتناع من ازدياد الملك عليها قبل تمام العقد والنكاح لا يخلل الفسخ بعده تمامه الا ترى انه لا يخلل
 بالامالة فلا يفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ بالعيوب الاخرى من الزنا والجر والجرم والدفردامى واشل قال ابن خرم في المحلى لا يفسخ
 وانما يفسخون فحق خصوا الرد بالعيوب المذكورة فبطل قياسهم بالبيع فكيف يشبه بالنكاح البيع وليس خلافا فانه نقل تلك الثمرة
 ولا نقل في النكاح والنكاح بيع من غير ذكر بدل والبيع لا يفسخ وقالوا لا تطيب النفس بجلع برص ولا يجرد منه ولا يقدر

تمتع الاستيفاء
 حشا طبعه
 والطبع
 مؤثرا بالشرع
 قال عليه
 السلام فتر
 من الجذام
 فراك من
 الاسد ش
 ان قوله
 الاستيفاء
 اصلا
 لموت لا يوجب
 الفسخ فاختلاله
 له بهذا القيد
 اولى
 لان الاستيفاء
 من الثمرات
 والمستحق هو
 الثمن
 وهو
 م
 م
 ص

واذا كان بلزوم وجوب
او بصر او حياء او
خيار له لم يفسد
ان حقيقته بان يوسف
وقال محمد لا لها الخيار
دفع الضرر عنها كما
في الحب والعنة
محبوب ببلبانه
ممكن من دفع الضرر
بالطلاق ولها ان لا
صل عن الخيار لما فيه
من ابطال حق الزوجه
انما يثبت
في الحب والعنة
لانها لا يخلون بها
لمقصود المشرع
للكام هذه العترة
غير محذرة بخافق
والله اعلم بالصواب
باب العدة
واذا طلق الرجل امرأه
طلوقاً بآثار وجبت

على جميع الرقاع والقرنات وانما يزوجها لوطي فانما طيب النفس على الجاني ليس بشرط فان تكاح الحرة الشوا الصماء البكرا الصبيات
اي سنة او بدعيته بالدين السل اليه او سنة عند الاطباء يجوز وهذا لا شك في من العقلاء ملك امر الله تعالى به وهو الاسك
بالعرف وتفسيره بجران ولم يات من صحيح فيما لا يتوقف عنده هم واذا كان بالزوج بر من وجوب او بطلان فلا خيار لها
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لما الخيارش به بطل النشأ في ذلك وادركهم دفعا للضرر عنها كما في الحب والعنة
اي كما كان لما الخيار في الحب والعنة فغير دفع الضرر عنها حيث لا طريق لها سواء هم بخلاف جانبه ش اي بانسب الزوج
هم لانه لا يمكن من دفع الضرر بالطلاق ش لان الطلاق يندفع الضرر عنه هم ولما ش اي في حقيقة ابي حنيفة في الاصل
الخيار هم لما فيه من البطلان في الزوج ش برفع النكاح هم وانما ثبت الخيار في الحب والعنة لانها بخلاف المقصود
في النكاح ش اي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الوطى لا شرعية النكاح لاجل الوطى هم
وهذا يعيوب غير مغلطة به ش اي بالوطى هم فافترقا ش اي افرق القيس وهو الجنون والجهل والبر من القيس
عليه وهو الحب والعنة فان قيل جعل المصنف الوطى فيما اذا كان بالمرأة من العيوب الخمسة من الثورات ولم يثبت له الخيار
انفس وفي سلة الحب والعنة جعل المقصود المشرع في النكاح وليزوم من ذلك ان يكون المقصود المشرع
في النكاح وان لا يكون ذلك باعتبار الضمين وهو تحكم حبيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع في النكاح
بالوطى وليس ذلك بمراعاة وانما المراد به التمكن وبها يتبين بانسب العيوب الثلاثة والله اعلم
باب العدة اي في باب في بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره اعتبارا بذكر وجوده والتعريف في
باب على عدة لان الاثر تعيب المؤثر والعدة في اللغة ايام اقرا المرأة وفي الشريعة تربعين ليزم المرأة عند زوال ملك
العدة تاكل بالدخول او بالخلوة او بالموت وقيل هي عبارة عن تربعين المرأة بعد زوال النكاح بثبوتها ويقال عدوت النشأ
او عدو اي احصيته قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة النكاح والعدة ايضا ما عدته لمحوادث
الدم من المالح الصالح والعدة بالفتح اسم لمرء من العدة في النافع العدة بمعنى العدة ووسمى زمان التربعين بها
لانها تعد الايام المفروضة عليها في الشرع وسبب العدة تكاح متاكدا بالدخول او بالموت وركنات حرات ثابتة الى اجل
تكون بشهر ونصف ووضع حمل بشرط الفقرة بالطلاق وغيره وكلها عدم جواز الغير واختار اربع سوا او ما يجري مجراها ونحوها
كالزينة والنطيب في البانته والخرق عن البيت عموما والعدة على اربعة عشر وجها عدة بثلاثة قرو وهي عدة الحرة المطلقة
ذات الجنب وعدة بثلاثة اشهر وهي عدة الحرة المطلقة التي لا تحيض بغيره كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعشرة ايام وهي
عدة المتوفى عنها زوجها وعدة بشهر من دفعة ايام وهي عدة الامة المتوفى عنها زوجها وعدة بثلاث حيف واربعة اشهر وعشرة

ايام زوجي تصور في اربع سنين فممن طلق نرجو طلاقا باينا وهو مريض ثم مات في عدة متأثر عنه او كانت له امران او ثلاث
او اربع فقال احد ان طلاق فوات قبل البيان يجب على كل واحدة سنين اربعة اشهر وعشتر تشكل فيها ثلاث حيض وام ولد
او رجل هي منكوبة لاجل فوات المولى والزواج وبين موتها شهران وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشتر
ايام تشكل فيها ثلاث حيض لان لم يعلم من بين موتها كان ولا سيات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشتر تشكل فيها ثلاث
حيض عند ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة عدتها اربعة اشهر وعشتر لا حيض فيها وكذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
وخمسة ايام فعدتها اربعة اشهر وعشتر لا حيض فيها بلا خلاف وان مات المولى او لادى تحت زوج او في عدة منه من طلاق
رجعي ثم مات الزوج تحت اربعة اشهر وعشتر ايام وان كانت العدة من طلاق باين لاكثر مما عدة الوفاة وعدة بغير
الحمل هي عدة الطلاق والوفاة والعاق يوضع الحمل اذا كانت حاملان بقي الحمل الى سنتين من يوم طلقها ثبتت
نسبة تنقضي العدة بوضع الحمل ان جاءت به الاكثر من سنتين بيوم لما ثبتت نسبة بحكم بانقضاء العدة بعد ستة اشهر وعشتر
ان كانت قبضتها في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تنقضي عدتها بوضع الحمل من لم يثبت نسبة عدة الى سنتين سنة
وصورة ان ينقطع حينها بعد الطلاق نصير الى ان يعبر بها ستين ثم تعد بثلاثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتدت بقدرين
ثم انقطع الحيض نصير الى ان يعبر بها ستين سنة ثم تعد بثلاثة اشهر وان كانت عاودة اعداد اخواتها انقطع الحيض الى ستين
سنة يؤخذ بها وتين وان كانت عاودة تين انقطاع الدم بعد ستين لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين وعدة الى شهرين وتسعة
وعشرين يوما وثلاث حيض بعد ادمى عدة صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلاثة اشهر الايام ثم عاودت ما لم تحض ثلاث حيض تنقضي
عدتها او كانت ايسة فاعتدت بثلاثة اشهر الايام ثم عاودت ما لم تحض ثلاث حيض لا تنقضي عدتها وعدة بجميع الامر وهي عدة امر
المفقود ما لم يمت اقران زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى مائة سنة وقال بعضهم الى مائة وعشرين سنة وعدة بثلاث حيض
الايام فان الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشتر وعدة بقرون الايام او شهرين وخمسة ايام وصورة طلق الرجل امراته الامة جارية
فاعتدت بقرون الايام فان زوجها يلزمها شهران وخمسة ايام وعدة بثلاث حيض في الحياة والوفاة وصورة رجل عتق
امرأته او مات عنها او طلق امرأته في كحل فاسدا او شبهة فقد فارق فيها اومات عنها تعد بثلاثة اقران فان ائت امرأته
او الموطوءة في كحل فاسدا او شبهة فقد من غير وكيفية تعد بثلاثة اشهر في الوفاة والحياة جميعا كذا ذكره ابو الليث في خزائن
الفقه هم واذ طلق الرجل امرأته طلاقا باينا او جياش قال الكاكي لم يذكر في بعض النسخ او جياش ولا بد من ذكره قال الكاكي
لم يذكر قوله او جياش في هذا الموضع في اكثر النسخ لان الطلاق الرجعي مكره ومقدار عدته في باب الرجعة هم وقوت الفرقة بينهما
بغير طلاق ش وهي الفرقة بخيار البلوغ والعاقه وعدم الكفارة ولكل احد الزوجين مساجد والفرقة في الكحل والفاين

او وقعت

الفرقة

بينهما

بغير

ق
ط

والمراد به وجوب حرة شمس اى والى ان المارة حرة كانه هم ممن تجب فيه تاش سبتا و قوله هم ثلاثة اقراء شمس
 بنحوه والجملة جواب قوله اذا ولم يذكر الدخول فى الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل فى النكاح الدخول لان العدة لا تجب على
 غير الدخول بالنكاح هم بقوله تعالى والمطلقات تبرأ من انفسهن ثلاثة قروء والمراد بهن المدخولات بهن من ذوات الحيض فيخرج
 فى معنى الامر واصل الكلام فليبرهن المطلقات قال للكنون لاسم الامر محذوف فاستغنى عن ذكره ودخل الامر فى صورة الخبر
 تأكيد الامر واما رابنه ما يجب ان يتلقى بالسارعة الى التمسك ونحوه قوله هم فى الدعاء يبرحك الله اخبر فى صورة الخبر بقوله بالاستجابة
 كما ناهى بدت الحرة فمخرجها وبناء على البتداء يدل على زيادة التأكيد وقيل تبرأ من المطلقات لم يكن ذلك التأكيد لان الجملة
 الاسمية تدل على الدوام والنبات بخلاف الفعلية وفى ذكر الانفس شحج لمن على التبرأ من وزيا دة التعت اذ نفسهم طويح
 الى الرجال فامر ان يطمئن انفسهم بعلبيتها على الطويح ويحجبها على التبرأ من وينتسب ثلاثة على الطرف اى تبرأ من مدة
 ثلاثة قروء وجاء التبرأ على جمع الكثرة ودون العلة التى هى الاقراء لوجاز استعمال احد الجميع مكان الاقراء لانهما فى الجملة ولعل القراء
 اكثر من جمع قروء من الاقراء فادثر عليه تنزيلا لتسهيل الاستعمال منزلة المصلح والفرقة اذا كانت بغير طلاق شمس قدم عن قريب
 ان الفرقة غير الطلاق هم فمضى فى معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم شمس حتى لا يشبه النسب هم فى الفرقة
 الطارئة على النكاح وهذا معنى تحقيق فيما شمس اى فى الفرقة بغير طلاق لكن هذا ايضا اذا كانت المارة مدخولة لان غير المدخولة
 لا عدة عليها سواء كانت الفرقة بطلاق او بغير طلاق والحلوة جعلت كالدخول فاسد كانت صحيحة فى حق العدة احتياطا استعمالا
 لتعمهم الشغل هم والاقراء الحيض عندنا شمس وهو قول الخلفاء الاربعة والعبادة وابى بن كعب وسماذ بن جيل الى الدرود
 وعبادة بن العاص وزيد بن ثابت وابى موسى الاشعري وزاد ابو داود والنسائى وعبد الجنى وعبد السد بن قيس بنى
 الله تعالى عنهم وهو قول طاوس وعطاء بن السيب سعيد بن جبير والحسن بن حى وشريك بن عبد الله والقاسم والحسن
 البصرى والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وابى عبيدة وبريقة ومجاهد ومقاتل وقتادة والحاك وعكرمة والسدى اسحاق
 واحمد واصحاب الظاهر وقال احمد كنت اقول الاطهار شمس ومعت بقول الاكابر وقال ابو بكر الرازى واليه انتهت رياسة الحنفية
 بجدا وبعد ابى الحسن الكرخى ان الشمس روى عن ثلاثة عشرة من الصحابة ان الرجل اخط امة ما لم يقتل من الحيضة الثالثة هم
 وعندنا شمس الاطهار شمس اى عندنا شمس الاقراء هى الاطهار وبه قال مالك ويروى ذلك عن عائشة وابن عمر وزيد بن
 ثابت رضى الله تعالى عنهم وفائدة الخلاف فيما اذا اطلقا فى الطهر لا تنقض عدتها ما لم تطهر من الحيضة الثالثة عندنا وعندنا تطهر
 كما ترى قطرة من الدم من الحيضة الثالثة بمعنى كانه عت فى الحيضة الثالثة هم واللفظ شمس اى لفظ القروء هم حقيقة فيما
 شمس اى فى الطهر والحيض هم اذ هو شمس اى لفظ القروء هم من الاضداد شمس جابر بمعنى الحيض والطهر جميعا

دعى حرة لمن
 تحيض بعد
 ثلثه
 اقراء قوله تعالى
 والمطلقات
 يتبرأ من
 نفسين ثلثة
 قروء والفرقة
 اذا كانت بغير
 طلاق
 من الطلاق لان
 العدة وجبت
 للشرع من براءة
 الرحم فى الوقت الطاهر
 على النكاح وهذا
 يتحقق فيه ولا
 قراء الحيض عند
 وقال الشافعى
 الاطهار واللفظ
 حقيقة فيها الا
 هو من الاضداد

هم كذا قال ابن السكيت ش وغيره من اهل اللغة وقال الجوهري هو من الاشد او كالجوف للظلمة والنور و العسر يسهل
والسهاهم ولا يتطبعها ش اى ولا يسهل المعين هم حجة للاشتر ك ش لانه لا عموم لاشتر ك بين الاشد والاجماع والاشد يقع في
في المراد من الآية في الصحابة وما حمله احد عليها فعمل الاجماع في هذه لا يتطبعها وقال الاكل والاسعدان يكون غرض المصنف بكونه
من الاشد او اشارة الى معنى قول من قال انه مجازي احد بهما لانه لا بد للمجاز من مناسبتة وكونه من الاشد فهو فيها فلما كان الامر
كذلك اشار بقولههم وحمل على الحيض اولى ش لسان كثيرة اى اى هو قولههم اما علما بلفظ الجمع ش معنى بالقراءة المذكور
في الآية جميع قرء بفتح القاف كذا قال الجوهري وجميعه اقراء وقرء وكذا قال القبي بفتح القاف وروى بعضهم القاف ايضا
قال الزمخشري ووجه العمل بلفظ الجمع ان قتل الجمع ثمانية فلا يتحقق ذلك الا اذا علمناه على الحيض لانه لو حمل على الاطباء
والطلاق ليقع في طه لم يتحقق جماعه ش بيانه ان قتل الجمع ثمانية وذلك انما يتحقق عند الحمل على الحيض لا على الطهر لان استه
في الطلاق ان يقع في الطهر ثم هو محتسب من الاقراء عند من يقول بالاظهار فيكون جسيمة مودة عدتها قرون وبعض الناس
لا يلفظ الثمانية بقوله تعالى ثمانية قرون خاص لكثرة وضع لغيره معلوم على الاقراء وهو لا يحمل النقصان فان قلت الجمع
يطلق على اثنين وبعض الثالث كما في قوله عز وجل الجمع أشهر معلومات والمراد منه ان وبعض الثالث قلت وابطاق المجاز
ثبت على خلاف الاصل بالاجماع فلا يقاس عليه غيره و اشار الى المعنى الثاني بقولههم ان ثمانية ش اى اولان الحيض
هو معرف لبراءة الرحم ش اذ تعريف بقاء الرحم يحصل بالحيض لا بالطهر لان الحمل طهرت فيه ثمان فلما يحصل التعريف
بانه حامل او جابل هم وهو المقصود و اشار الى المعنى الثالث بقولههم او نقوله عليه السلام ش اى او نقول النبي صلى الله
عليه وسلم وعدة الحيفستان ش هذا الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب ايقاع الطلاق باربعة أسطر
سنى الكلام فيه هناك والحاصل ان المصنف استدل به على ان القراءة اسم للحيض لان الرق انما يؤثر في التخصيف لما
في نقل من الطهر الى الحيض هم فيلحق ش اى هذا الحديث هم بيانه ش اى من حيث البيان بيانه انه خبر الواحد
وان كان لا يصلح به الزيادة على كتاب الله تعالى يصلح بيانه لما فيه من الاجمال والاشتر ك فكان قوله عليه السلام عدتها
حيفستان بيانا للاشتر ك في قوله تعالى ثمانية قرون فكانت الحيفته هى المأودة هم وان كانت التحيف من منور وكبر فعدتها
ثمانية أشهر ش تقوم مقام ثلاث حيف في النوى لا تحيف وهذا بالاجماع هم لقوله تعالى واللاتى مئن من الحيض الآية
ش وهو قوله تعالى واللاتى مئن من الحيض من نسايكم ان ارنهمن فعدتها ثمانية أشهر لكن حذف لام الآية الذي كونه قوله
تعالى ان ارنهمن ان ثلثتهم في دم البالغات يبلغ الياس هو دم الحيض او دم الاستحاضة فاذا كان عدة الزمان لما ذكره

كذا قال ابن السكيت
لا ينظمها مجلة
لا اشتراك والحمل
على الحيض اولى انا
علما بلفظ الجمع لانه
لحمل على الاظهار و
الطلاق بوقته طهر لم
يتن جعاً او لانه مع
لبراءة الرحم وهو
المقصود لقوله عليه
السلام وعدة الامة
حيضتان فيلحق
بيانه وان كانت من
لا تحيف من صغرا وكبر
فعدتها ثلاثة أشهر
لقوله تعالى واللاتى مئن
من الحيض من نسايكم
عكس الآية

وكذا التي بلغت
 مبالغة ولم
 تحقق بلخر الالة
 وان كانت حيا
 مرفوعة
 فاما ان تضع
 حملها فوقها
 واكلات الاجال
 اجلس في بعض
 حملين وان كان
 امه فعدت
 حبيبتان لقول
 عليه السلام
 طلق لامة تطلق
 ومنها حيفتان
 لان الحق نصف
 والحيضة لا تجزى فكلت
 قصارت عتيق
 واليه اشار عمر بن
 بقوله لو استطلعت
 لمعلمي حيفة
 ونصفنا

غير الاولى وروى البخاري عن مجاهد قال ان لم يعلموا بحضن لم يحضن في هذا الايس ففي الفتاوى الصغرى هذا الايس
 غير مقدر شي وفي رواية قد ريان رات بعد ذلك وابل يكون حيفا فعلى رواية عدم التقدير يكون حيفا وعلى رواية التقدير لا يكون
 حيفا فعلى رواية التقدير فكلت الروايات فقال محمد بن الرواس خمس فصول خمسة وفي المولدات متون بخمسة لان الروايات اسرعة كسيرة ابن عوف
 وخمسين الى ستين وقال محمد بن مقاتل الرضخاني فصول وكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكذا قال عبد الله بن
 المبارك في سفيا الشوبجي قال الكاكي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قوة
 حين امي لا يلد هي رواية اسرع عليه الفتوى وقيل معتبر بتركيب بدنها فانما تختلف بالسمن والهرل وقيل لانك ستين
 الافسية وقال الصفا وسبعون سنة فاذا رات بعد ذلك ما لا يكون حيفا كالدم الذي تراه الصغرة وعلى رواية عدم التقدير
 لو عدت بالاشهر ثم رات الدم لا يطل الا شهر وهو النحر عندنا ذكره الابي بجاني هم وكذلك التي بلغت بالسن ش اي وكذا انبثت
 اشهر عدة المرأة التي بلغت بالسن خمس عشرة سنة على قول ابى يوسف ومحمد وسبع عشرة سنة على قول ابى حنيفة هم ولم تحض
 ش اي والمال انما لم تحض هم باخر الالة ش وهو قول تعالى واللاتي لم يحضن لانهما داخله فيه لانهما لم تحض بعد قال
 في تمة الفتاوى اختلاف شائخنا في وجوب العدة على الصغرة لانهما غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد وقال في البيضاوي
 قال علاناي انما الخطاب بالاعتداد ولكن المولى مخاطب بان لا يزوجها حتى تنقضي مدة عدها مع ان العدة مجردة عنى المدة وجوبها
 في حقها لا يردى الى قوبة الخطاب عليها هم وان كانت حامل ش اي وان كانت المطلقة حاملهم فعدتها ان تضع حملها فوق
 تعالى واولات المال اجلسن هم ان بعضن جلسن ش ولا يعلم فيه خلاف وكذا لو كان حمل النكاح الفاسدا وابلوطى بالنبته
 والحمل الذي تنقضي به العدة هو الذي استبان خلقة لم تنقضي به العدة هم وان كانت امه ش اي وان كانت المطلقة امه هم
 فعدتها حيفتان بقوله عليه السلام ش اي بقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطلقتان وعدتها حيفتان
 ش هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في اواخر الفصل الذي فيه وقد مر الكلام فيه فتوفى هم ولان الرق نصف ش
 ابريل قول تعالى فليمن نصف على المحسنات من العذاب هم والحيضة لا تجزى فكلت ش اي الحيضة هم فصارت حيفتين
 ش لان النصف مقدر لان الدم مارة يد رتارة ينقطع وبه قال احمد وقال الشافعي والملك وقران وهما طهران وكذا لو كانت
 مبرة او مكاتبه او ام ولد لا طلاق الحديث فان قيل النقص الوارد في المطلقات مامو تخمين العام ابتداء لا يجوز خبر الوارد
 والقياس ولذا قال ابو بكر الاصم وابن سيرين والظاهرية عليها لامة اشهر كعدة الحواير جيبان هذا مشهور على بكاء الصفا
 واولا بعين واما الامة بالقبول فمثل في حد الشاير هم واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه ش اي الى عدم تجزى الحيضة
 اشار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله هم لو استطلعت جعلتها حيفته ونصفا ش وقوله عدة الامة حيفتان لو

الحواير

ليجلبتها اى لجلبت عدة الامة ميضته ونصف ميضته ولكن جعلتها ميضتين كاليتين لعدم الاستطاعة على تجزئ الميضة لانها تختلف
 قلة وكثرة ووقتا واثر عمر بنى الله تعالى عنه ذارواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح عن عمرو بن دينار انه سمع عمرو بن
 شقيق يقول اخبرني رجل من ثقيف قال سمعت عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقول لو استطعت ان اجعل عدة الامة ميضته
 ونصفا فعلت فقال له رجل لو جعلتها شهر ونصفا ففعلت عمر رضى الله تعالى عنه ورواه الشافعي في سننه وابن ابى شيبة
 في مصنفه حدثنا سفيان بن عيينة بن عمرو بن دينار عن طريق الشافعي روى ابو يعقوب في كتاب المعرفة وان كانت
 اى الامة المطلقة لا تحيض ش من صغرها وكبرهم فعدتها شهر ونصف لانه ش اى لان الشهر من تجزئ فاكمن تصنيفه
 ش فتعتبر عدتها شهر او نصفه فاهم علما بالرق ش اى من حيث اهل مقتضى الرق لانه نصف لذوات الامة اذ كالجملات
 فى الى يودون كذا عدة المبررة والمكاتبه والمستسعاة على قول ابى حنيفة وان كانت ممن لا تحيض شهر ونصف وفى شرح
 الاطلاع هذا ايضا قول الشافعي وفى قول اخيه ان فى قول اخيه ثلاثة اشهرهم وعدة الحرة فى الوفاة اربعة اشهر وعشرة اش اى عدة
 الامة الحرة التى مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض مسلمة كانت او كنانية صغيرة
 كانت او كبيرة قد دخل بها او غير ذلك بها اربعة اشهر او غير ذلك ورواه ابو عبد الله لم يقول تعالى ويذرون ازواجهن
 بانفسن اربعة اشهر وعشرة اش اول الامة والذين يتوفون منكم ويذرون اى تتركون اى يتوفون عن الزوج وذلك لانهم
 مطلقا على ان هذه العدة لا تجب الا بشكاح صحيح لان الزوجية المطلقة لا تحصل الا بعصية الفكاك قال مالك يشترطهما
 يحض فى الموطوعة مع ان الممان تحيض عنده ومخالفه شيب وخلف قول مالك فى الكنانية على قول سبخر حنيفة ان كانت موطوءة
 والامة عدة عليها لانها غير مخاطبة بشرايع الاسلام وعلى قول سبخر حنيفة ان كانت موطوءة والامة عدة عليها لانها فى الطلاق
 طالق فى الوفاة وتختلف السلف فى عدة المتوفى عنها زوجها فى اربعة فصول الاول ان منهم من قال عليها عدتان الطولى والحول
 والقصر وى اربعة اشهر وعشرة فالحول غير مبررة والا قصر رخصة استدل لا بالقول تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن
 وصيته لازوجهم تنال الى الحول غير اخراج فان خرجن اى بعد اربعة اشهر وعشرة فلا جناح عليكم وفيه بيان ان العدة الكاملة
 الحول والاكتفاء اربعة اشهر وعشرة رخصة لما وجب غائبه اهل العلم ان هذه الامة منسوخة وكان ذلك فى الابتداء ثم نسخ بقوله
 تعالى يترهون بانفسن اربعة اشهر وعشرة او قال ابو بكر الرازي وقد كانت عدة المتوفى عنها زوجها سنة لقول تعالى والذين
 يتوفون منكم الاية فحكم فيها ثلثة اشيا واحدا ارجا بالعدة سنة والآخر نفقتا فى الحول فى مال الزوج والثالث منع الزوج
 ففسخ منها باحدى الاربعة اشهر والعشرة ففسخ منها وجوب نفقتا فى مال الزوج باجعل لها من الربيع والثلثون فى مال وهى منع الزوج
 فى الاربعة الاشهر والعشرة ففسخ فى الثاني ان يعبر عنه لربال وعشرة ايام عند الجور وقال عبد الله بن عمر بن العاص عشرة لبال

وان كانت
 لا تحيض
 عدة
 بقية
 ونصف
 لانه تجزئ
 فكم
 تصنيفه
 علما
 بالرق وعدة
 الحرة فى الوفاة
 اربعة اشهر
 وعشرة فالحول
 ويذرون ازواجهن
 جانية بعين
 نفقتهن اربعة
 اشهر وعشرة

والتسعة ايام وبقال الا ذاعي حتى يجوز لما ان تزوج في اليوم العاشر الفصل الثالث اذا كانت ما ما فعدتها ما منعت المانع عند الا
وعن علي رضي الله تعالى عنه تعديا بعد الاجلين كما يجي الفصل الرابع ان عدتها مقبلة من وقت الوفاة عند الاكثر وكان
على رضي الله تعالى عنه يقول من وقت العلم بالموت هم وعدة الامة شهر في خمسة ايام لان الرق نصف ش لان الشهور
قابلة للتقسيف فتتصرف عدتها وعليه الامة الاربعة والمجهور من السلف الا ما نقل عن ابن سيرين والظاهرية وقد ذكرناه
كذلك الحكم في الديرة والمكاتبه وام الولد والمستعانة على قول ابي حنيفة اما اوقات مولى ام الولد فعدتها ثلاث حيض
او طائفة أشهر على ما يجي انشاء الله تعالى هم وان كانت ما لما ش معنى وان كانت المتوفى عنها زوجها ما لما هم فعدتها ان
تفصح حملها ش سواء كانت حرة او امه او مطلقه او بعد الفسخ من النكاح الفاسد او اوطى بالنبهه هم لا طلاق
قوله تعالى واولات الاحمال جلبن ان يضعن حملن ش وعليه فقهاء الامصار واكثر السلف وعن علي وابن عباس رضي
الله تعالى عنهما في رواية تعد المتوفى عنها زوجها بالجلبن تفسيره اربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض حتى لو كانت ثلاث
حيض لم يفيض اربعة اشهر وعشر الا تقضى الحدة حتى تيمم الاربعة ولو تمت الاربعة ولم تحض لا تقضي حتى تحيض ثلاث حيض ذكره
في فتاوى قاضي خان هم وقال عبد الله بن مسعود من شاء بالنبه ان سورة النساء والقصرى نزلت بعد الآية التي في سورة
البقرة ش وهذا عن ابن مسعود اشارة الى قوله تعالى واولات الاحمال جلبن متاخر عن قوله تعالى تيربعسن الفسوس
فيكون ناسخا في ذوات الاحمال قوله بالنبه من الباطنة اي الملائكة من البهل وهو الممن يقال عليه سبلة الله بفتح الباء
ونمما اي لغة الله وتبائل القوم وابتلوا اذا لا عنوا وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ سبلت الله على الكاذب منا قالوا
اي شدة حدة في زماننا ايضا دار او بسورة النساء والقصرى فيهما البني اذا اطلقتم النساء وهي بعد سورة التغلبن والماسورة
النساء الطولى في بعد آل عمران وهي قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى اخر السورة واراد
بالتى في سورة البقرة الآية التي فيها وهي قوله تعالى والذين يوفون بكم ويذرون ازواجا تيربعسن الفسوس اربعة اشهر وعشر
يعنى ان قوله تعالى واولات الاحمال في سورة النساء والقصرى وهي اخر الايتين نزولا فاسختم لقوله تعالى اربعة اشهر وعشر
حق عدة الحامل قاضية عليه قال الا ترازى وروى اصحابنا في المبسوط وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبه الى اخره قلت
هذا اخرجه البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل البقرة عنه قال يجعلون عليها تغليظ ولا يجعلون عليها الرخصة انزل
سورة النساء والقصرى بعد الطولى واولات الاحمال جلبن ان يضعن حملن وقال الا ترازى ايضا رواية اصحابنا في المبسوط
وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبه الى اخره قلت هذا اخرجه البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل سورة البقرة
وروى في السنن مسندا الى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال من شاء لا عنه لانزلت سورة النساء والقصرى بعد اربعة

ومع الامة
شهر ان جهة
ايام ان الرق
منصف
وان كانت
حامل
فعدتها ان
فصح حملها
لا طلاق قوا
كذلك ذوات
لاحمال جلبن
ان يضعن
حاملن وكل
عبد الله بن
مسعود ومن
شاء بالنبه ان
سورة النساء والقصر
نزلت بعد الآية التي
في سورة البقرة

بما انه لما بقي في حق الزوج
 يجعل باقيا في حق العدة لاعتبار
 طائفتهم بينهما ولو قتل على
 ردة حتى درشته امراته
 فعدتها على هذا الاستدلال
 وقيل هذا تعالبا لحيضها
 لانها لو كان السكينة حينئذ
 مساوية لموتها في وقت
 الموت في حق كل واحد كان
 المسلم كاثرا من الكافر
 لان اعتققت لامرته في
 عدتها طلاقا رجعي انتقلت
 عن ماله الى عدتها الحرام
 لقيام النكاح من كل وجه
 وان اعتقت وهي مبسوطة
 او متوفى عنها زوجها انتقلت
 عدتها الى عدتها الزوال
 النكاح بالبينونة والموت
 وان كانت امة فاعتدت بالشهر
 ثم لا الدم انتقض ما معنى من
 عدتها
 وفيه ان تنافى التعظيم
 ومساواة اذ اراكم الدم على
 العادة لان مودها ليس
 بالياس هو الصحيح

بالردة لا بالموت هم ولما شئنا في الابن مبنية ومحمد ان شئنا اي ان النكاح هم لما بقي في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة
 اعتبارا لطائفتهم بينهما شئنا اي بين الصوتين لانما مبنية حقيقة وتوفي عننا زوجا احكامهم ولو قتل على ردة حتى درشته امراته شئنا يعني
 صهر استحقاقا الى وقت الردة لان المسلم لا يرث الكافر وهو جواب عما استدلل به ابو يوسف فقال لا يرثي ان المدة اذا قتل
 اروات على ردة ترثه زوجة المسلم وليس عليها عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان برده بصحوة فكذلك زوال النكاح
 بناء على الطلاق البائن لا بالموت وتقريره ان ذلك ايضا على هذا المذهب لا يعني تعدد البعد الطلبي وهو معنى قوله فعدتها على
 الاستدلال المذكور في شئنا اي ان شئنا بالاجماع لان النكاح ما اعتد به في وقت الموت في حق الارث لان المسلمة
 لا يرث من الكافر فان اعتقت الامتة في عدتها من مطلق حتى انتقلت عدتها الى عدة الخواصر من وقت الطلاق فليسا ان
 صورة الامتة النكوة طلاقا رجعي شئنا فعدتها ما لا في عدتها تحولت عدتها الى عدة الخواصر من وقت الطلاق فليسا ان
 تعدت بثلث حيض ان كانت من تحيض في ثلثية اشهر كانت من لا تحيض هم وان اعتقت وهي مبسوطة شئنا اي وان اعتقت
 الامتة المطلقة وهي مبسوطة اي والحال انما طلاقا تابينا او ثلثاها او متوفى عنها زوجها شئنا اي او كانت متوفى عنها زوجها
 هم لم تقتل عدتها الى عدة الخواصر لان النكاح بالبينونة والموت شئنا فاذا كانت كذلك لا تعتد بحضتين او شبه ونصف
 او شبه من خمسة ايام على حسب اختلاف ما رواه قال الشافعي في الاطراف وادعوا وسماعق وهو قول الحسن الشاذلي والشافعي وقال مالك
 لا يكمل وهو قول ابى ثور وعن عطاء وازهر بن وهب وقتادة كل فيها اعتبارا بحال ائمة او اغان قبل العدة حكم زوال الزوجة حكم
 الزوال ثبت عند الزوال فينبغي ان لا تحول العدة في الرجعي ايضا لان عند الزوال ائمة وانما بعد من وقت الطلاق بحسب
 بانما تحولت العدة لان سببها هو الزوال ثم وليس مستقر فكانت مترددة ايضا لترد وسببها فتغيرت ولما تحولت بالموت
 من الاقراء الى الشهود بخلاف البائن فان سببه مستقر ليس بمتردد فلم تحول العدة بالعتق وفي شرح الاقطع عن الشافعي قوله
 في كل واحد من الرجعي والباين في عدتها يتقل فيها وفي الاخر لا يتقل فيها وفي غيره هم ولو اعتقت في اثناء العدة فهي كالمرأة
 في قول وكالاته في قول وفي القول الثالث ان كانت رجعية اعتقت بالمرأة وان كانت بائمة فتعد بقرب من هم وان كانت
 ائمة فاعتدت بالشهر ثم رات الدم تنقضي ما معنى من عدتها عليها ان تنافى العدة بالحيض شئنا لان الشهر في الائمة
 يدل عن الحيض لا معتبر بالبدل مع القدرة على الاصل فملكات الدم مسلم ان الياض عن الاصل لم يكن متحققا والشرط هو
 الياض الى الموت كالقدية في شيخ الفاني هم ومغناه شئنا اي معنى ما ذكره القندوري لان السنية من سائل العدوية
 هم اذ رات الدم على العادة شئنا التي كانت قبل الياض يعني كثيرة اساليا اذ كانت بائمة ليسيرة لا يكون حياض بل كان
 ذلك من فتن الرجم كان فاسدا لا يعلن به حكم الحيض هم لان عدوا شئنا اي عدو العادة هم بطل الياض هو الصحيح

٢

شتر استر من قول محمد بن قاتل الرزقي فانه كان يقول ان المالك يحكم بانها فاما اذا انقطع الدم منها انما هي حكمها باسمها
 وكانت ابنة تسعين سنة ونحوها فزوت الدم بعد ذلك لم يكن جينا وقيل هذا على قول من وقت الالباس وقتا ثم نظن انها ليست
 ثم لم يكن بخلاف وقت ان العدة بالمحيض كذا ذكره المحاسن ثم نظروا لم يكن ملقا وهذا شتر اي عدم ظهور الحمل يسم لان شرط الخلقية
 تحقق الباس وذاك شتر اي تحقق الباس هم باسند ابنه بنجر الى المات كالتقية في حق الشيخ الفاني شتر يعني ان شرط
 الخلقية في الشيخ الفاني استمر الى بعد العدة العظمى فكذا انها هم ولو كانت حيتين ثم ليست تعد بالشهور ثم زاش اي استمر اذا هم
 عن الجمع بين البديل والمبدل شتر فانه لا يجوز فان قلت يشكل بين يعلى بالا بما حديث يجوز ولا يشترط العزول للمات قلت ان
 الصلابة بايا ليست تلحق بل الايام وبعض الشئ لا يكون خلفا عنه كالكوع والسجود اما العدة بالاشهر بدل عن العدة بالمحيض والكلال
 الاصل البديل غير ممكن فان قلت المصلي اذ سبقة الحديث ولم يجد المات حتى نيم ونحوه قلت البديهة في الطهارة وان كانت لكن
 لا يجمع بينها الا لا كل احد ما اجبا بعبثها هم والمنكحة تكا حاسدا او الموطورة تشبهه مدتها المحيض في الفقرة والموت شتر
 اراو بالكلح الفاسد النكاح بغير شهود وكلح الاخت في عدة الاخت وكلح الخامسة في عدة الرابعة اراو الموطورة تشبهه
 اراو اليه غير امراته وقال المالك الشيعي في الحائض اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة اذ كلح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث
 حيض من كانت حرة وحفستان ان كانت امه وسواء من مات عنها او فرق بينها وهو حي فان كانت لا تحيض من غير او كبر فعدة
 المدة ثمانية اشهر وعدة الامه شهر ونصف هم لاننا شتر اي لان العدة هم المتوفون عن برادة الرحم لا نقصا حق النكاح
 شتر اذ لا حق للنكاح الفاسد والوطي يشبهه هم والمحيض هو المتوفون شتر ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان
 قبل خطلي هذا وجب ان يقتضي حيفته واحدة او شهر كما في الاستبراء وليس كذلك اجيب بانها انما كانت ثلاث حيض لما تالما يشبهه
 بالحققة فان احكام العقد الفاسد ادا يورث من حكم الصحيح كما في البيع الفاسد والمباة الفاسدة فانها يفيدان افادة الصحيح
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على قبض كونه فيه ولذلك ثبت اجر الثلث دون السهمي كذلك وهورنا ايضا لم يثبت عدة الوفاة
 كونه فيه فان عدة الوفاة لزيادة اظهار الانساف نفوت فوته النكاح والنفقة في النكاح الصحيح دون الفاسد فلذلك ختمت
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه جنة النكاح الحق بالصحيح في اعتبار عدة العدة احتياطا هم واذا مات مولى لهم الولد او عتقا فاحتلوا
 ثلاث حيض وقال الشافعي حيفته واحدة لانها نجب بزوال ملكه الميم فشا بهت الاستبراء وشتر ولذا لا تختلف بالحياة والوفاة
 وانه قال لك واحد هو قول عمر ومائشة وابن اسيب وابن سيرين وابن جبر وملاس وعمر بن عبد العزيز والزهرري والاوزاعي
 واسحاق وعند الظاهرية لا استبراء على لم الولد لاني المتوفى ولا في الموت ونزوح من ثبات اذا لم يكن حاملا وقال الاثراري
 وقال الشافعي عدة ما حيفته واحدة ان كانت من حيض وان كانت من لا تحيض شهر وقال مالك في الموطا وعدة ما حيفته

نظروا ان شرطه يكون خلا
 وهذا لان شرطه ثلثية
 تحقق الباس وذلك
 باستدانة الفجر الى
 المات كالقديت في
 حق الشيخ الفاني ولو
 حاضت حيفتين
 شتر ليست تعد بها
 لشهرين ثم زاش لجمع
 بين البديل والمبدل
 والمنكحة تكا حاسدا
 والموطورة تشبهه عد
 فهما الحيض في الفقرة
 والموت لهما التعريف عن
 برادة الرحم لا نقصا حق
 النكاح والمحيض هو المتوفون
 واذا مات المولى على ما
 انتقوا فعدة ما تالما
 حيض وقل الشافعي
 حيفته واحدة لانها
 نجب بزوال ملكه الميم
 فشا بهت الاستبراء

ولما انما وجبت نكاح
 الفرائض فثبتت بعد النكاح
 ثم انما كان فيه عمة فانه
 قال عداكم الولد ثلث
 حيض ولو كانت ممن لا
 تحيض فعدت بها ثلثة اشهر
 كما في النكاح واذا ما
 الصغير عن امه او وبها جمل
 فعدت بها ثلثة اشهر
 وهذا عند ابن حنيفة و
 محمد بن وهب بن يوسف
 عندنا اربعة اشهر وعشر
 وهو قول الشافعي والكل
 ليس ثبت بالنسب منحصرا
 كالحادث بعد الموت
 اطلاق قوله بعد الاولات
 الاحمال اجلهن ان يحضن
 حملهن ولا يها معدة مهنة
 وضع الحمل في اولات الاحمال
 قصرت المدة او طالت
 لا تعرفون وانما لو تفرقت بها
 ثم جردوا له لكانت حقة
 النكاح وهذا الذي يقتضيه
 وان يكون الحمل جردا

واحدة واذا لم تحض ثلثة اشهر وربع قال محمد بن حنبل قال في شرح الما قطع ومن ايسر بالشافعي من قال انه ليس بعدة وانما هو
 استبراهم ولما انما شئ اى العدة هم وجبت بزوال الفرائض فثبتت بعدة النكاح شئ يعني اذا طلق ام الولد زوجها
 وهي من لا تحيض فعدت بها ثلثة اشهر وفيه لا يكتفى بحقيقة واحدة هم وامانافيه شئ اى في الحكم المذكور هم عمر بنى الله تعالى
 فانه قال عدة ام الولد ثلث حيض شئ هذا غريب ولكن روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عائشة بن ابي بن يوسف عن الامور
 عن يحيى بن ابي كثير ان عمرو بن العاص ام ام الولد اذا اتمقت ان تعد ثلث حيض وكتب ابى عمر بنى الله تعالى عنه فكتب
 بحسن رايه وروى محمد بن الحسن في الاصل عن علي وابن مسعود وابراهيم انهم قالوا عدة ام الولد ثلث حيض فسموه عدة
 فعدت بها ثلث اشهر وقال الكوفي في مختصره عندنا المروى قال عندنا يحيى بن آدم عن ابى خالد عن حجاج عن
 عن الحارث عن علي وجند السدي بنى الله تعالى عنها عدة ام الولد ثلث حيض اذا مات عنها سيدا وروى الحكم عن علي بنى
 الله تعالى عنه قال ثلث حيض عن عطاء ثلثة اشهر وعمر بن ابراهيم عدة ام الولد ثلث حيض هم ولو كانت شئ اى ام الولد
 هم من لا تحيض فعدت بها ثلثة اشهر كما في النكاح شئ يعني كما يجب ان تعد ثلثة اشهر اذا طلقها زوجها وامانافيه الصغير
 عن امرته وبها جمل فعدت بها ثلثة اشهر وعمر بن ابراهيم عدة ام الولد ثلث حيض فسموه عدة وروى
 الشافعي شئ والملك واهم وهو قول ابى حنيفة واولاهم لان الحمل ليس بتأبى النسب منه شئ اى من الصغير فصار
 كالحادث بعد الموت شئ يعني بان تقع بعد الموت لسته اشهر فصاعدا من يوم الموت عند ناته المشايخ وقال بعضهم
 بان اتى به اكثر من ستين وقال في نهاية الاول المع ونفسه قيام الحمل عند الموت ان تعد لاقبل من سته اشهر من وقت موته
 كذا في الفوائد الفخرية هم ولما شئ اى لابي حنيفة ومحمد طلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يحضن حملهن الى
 شئ يعني من غير فعل من ان يكون الحمل من النكاح من غير فعل عدة الطلاق او الوفاة بخلاف ما اذا حدث الحمل بعد موت
 البعض حيث تعد بالشهور لاسنا لم يكن حالها عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد عليها امارة الكبر اذا جلت بعد موته
 لاقبل من سنتين حيث تعد بوضع الحمل وان لم يكن الحمل وقت الموت لان النسب لما ثبت منه وهو امر شرعى حكم بوجود الولد
 ايضا عند الموت كما تباعا حكم شرعى وهما فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن اثبات الحمل عند الموت حكاهم ولا سيما مقدرة شئ
 دليل مقول لهما اى ولان عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل في اولات الاحمال قصرت المدة او طالت لا تعرف شئ
 اى غير مقدرة للتعرف هم عن فراغ الرحم بشرع ما شئ اى بشرع عدة الوفاة اى بشرعيتها هم بالاشهر ووجود الامر
 لكن قدرت لقضاء حق النكاح وهذا المعنى شئ يعني قضاء حق النكاح هم تحقيق في البعض وان لم يكن الحمل منه شئ فاذا
 كان كذلك تعد امرته بوضع الحمل نفس قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يحضن حملهن الى

جاء

فصار كالمحل للموت بعد الموت ثم لا يشترط اي لان الثاني انهم وجبت العدة بالشهر ثم قبالا للشكاح باية التبرع
 هم فلا تغير بعد موت المحل وفيما نحن فيه ش اي فيما اذا مات الصبي عن امراه وبها جل هم كما وجبت ش العدة هم وجبت
 سعدة ش اي حال كونها سعدة هم سعدة المحل ش وهو وضع المحل لاسناده اولات الاحمال هم فافترش اي
 افرق المحل القاييم عند الموت والموت بعده هم ولا يلزم امراه الكبير جواب عما يقال اولات الرجل ولم تكن امراه ما لا يقد
 الرضعا العدة بالشهر ثم اذا ظهر المحل تكون عدتها بوضع المحل فقد تغيرت العدة بوضع المحل فاجاب بقوله
 ولا يلزم امراه الكبير هم اذا حدث بها الجسل بعد الموت ش اي بعد موت الزوج هم لان النسب ثبت
 منه فكان ش اي المحل هم كالتاييم عند الموت كما ش بها حكم شرعي اخر وهو ثبت النسب لان النسب بلا محل
 لا يثبت في امراه الصغير لما ثبت النسب لم يتج الى جعل المحل قايما عند الموت فكان المحل سفاقا الى اقرب الاوقات
 فكان ابتداء عدتها بالشهر لا محالة هم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين ش اي فيما اذا كان المحل قايما عند موت
 الصغير فيما اذا كان جاذا بعد موته هم لان الصبي لا اول فلا يتصور منه العلوق ش بل ما فلا يثبت النسب هم
 والنكاح يقوم مقامه ش اي مقام الماء وقال الا تترابي اي مقام العلوق بذابواب عما يقال النكاح زوج ويقام
 مقام الماء بقوله صلى عليه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامه هم في موضع التصور ش اي في موضع
 تصور الوطى هم واذا اطلق الرجل امراته في حاله الحيض لم تعد بالحيفه التي وقع فيها الطلاق ش لم تعد اي لم تحسب
 يجوز فيه ان يكون على ميعته المجهول تند الى ما تحيفه وان يكون على بناء المعلوم تند الى المرأة هم لان العدة مقدرة
 بثلاث حيض كواصل فلا ينقص عنها ش وهذا بالاجل عجلان العظم الذي وقع فيه الطلاق فاحسب عند ذلك الثاني
 هم واذا وطئت العدة بشبهه ش اي العدة عن طلاق باين رجل وطئها بشبهه بان قال فختها تحمل اي فم عليها عدة
 اخرى وتدخلت العدتان ش وقال الثاني في قول وشار الى صورة التداخل بقوله فيكون ما تراه ش اي المراه
 هم من الحيض محتبا منها ش اي من العدتين هم جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام
 العدة الثانية ش هذا الذي ذكره المصنف اعلم من ان تكون العدتان من جنس واحد او من جنسين واعلم من ان
 يكون الواطى هو الزوج او غيره فمعه اربعة صوره الاولى ان تكون العدتان من جنس واحد ان كان الكل حيا او اقل
 ان يكونا من جنسين بان يكون احدهما عدة الرفاة والثانية ما ذكرناه وهو ان الواطى هو الزوج والرابعة ان يكون
 الواطى غير الزوج بان المطلقة تزوجت في عدتها برجل فوطئها برجل ثم فرق بينها وفلان فوجب عليها عدة آخر
 ففي هذه الصور كلها يجب العدتان وتداخلان عندنا وصورة التداخل ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لان وجبت العدة بالشهر
 فلو تغير بعد موت المحل
 فيما نحن فيه كما وجبت
 سعدة هم فافترش اي
 افرق المحل القاييم عند الموت
 والموت بعده هم ولا يلزم
 امراه الكبير اذا حدث
 بها الجسل بعد الموت
 ش اي بعد موت الزوج
 هم لان النسب ثبت
 عند الموت كما ش
 بها حكم شرعي اخر
 وهو ثبت النسب لان
 النسب بلا محل لا يثبت
 في امراه الصغير لما
 ثبت النسب لم يتج الى
 جعل المحل سفاقا الى
 اقرب الاوقات فكان
 المحل سفاقا الى اقرب
 الاوقات فكان ابتداء
 عدتها بالشهر لا محالة
 هم ولا يثبت نسب الولد
 في الزوجين ش اي فيما
 اذا كان المحل قايما
 عند موت الصغير فيما
 اذا كان جاذا بعد موته
 هم لان الصبي لا اول
 فلا يتصور منه العلوق
 ش بل ما فلا يثبت
 النسب هم والنكاح
 يقوم مقامه ش اي
 مقام الماء وقال الا
 تترابي اي مقام
 العلوق بذابواب
 عما يقال النكاح
 زوج ويقام مقام
 الماء بقوله صلى
 عليه وسلم الولد
 للفراش فاجاب
 بقوله والنكاح
 يقوم مقامه هم
 في موضع التصور
 ش اي في موضع
 تصور الوطى هم
 واذا اطلق الرجل
 امراته في حاله
 الحيض لم تعد
 بالحيفه التي وقع
 فيها الطلاق ش
 لم تعد اي لم
 تحسب العدة لان
 العدة مقدرة بثلاث
 حيض كواصل فلا
 ينقص عنها ش
 وهذا بالاجل
 عجلان العظم الذي
 وقع فيه الطلاق
 فاحسب عند ذلك
 الثاني هم واذا
 وطئت العدة بشبهه
 ش اي العدة عن
 طلاق باين رجل
 وطئها بشبهه بان
 قال فختها تحمل
 اي فم عليها عدة
 اخرى وتدخلت
 العدتان ش وقال
 الثاني في قول
 وشار الى صورة
 التداخل بقوله
 فيكون ما تراه ش
 اي المراه هم
 من الحيض محتبا
 منها ش اي من
 العدتين هم
 جميعا واذا
 انقضت العدة
 الاولى ولم
 تكمل الثانية
 فعليها اتمام
 العدة الثانية
 ش هذا الذي
 ذكره المصنف
 اعلم من ان
 تكون
 العدتان
 من جنس
 واحد
 او من
 جنسين
 واعلم
 من ان
 يكون
 الواطى
 هو الزوج
 او غيره
 فمعه
 اربعة
 صوره
 الاولى
 ان
 تكون
 العدتان
 من جنس
 واحد
 ان
 كان
 الكل
 حيا
 او
 اقل
 ان
 يكونا
 من جنسين
 بان
 يكون
 احدهما
 عدة
 الرفاة
 والثانية
 ما
 ذكرناه
 وهو
 ان
 الواطى
 هو
 الزوج
 والرابعة
 ان
 يكون
 الواطى
 غير
 الزوج
 بان
 المطلقة
 تزوجت
 في
 عدتها
 برجل
 فوطئها
 برجل
 ثم
 فرق
 بينها
 وفلان
 فوجب
 عليها
 عدة
 آخر
 ففي
 هذه
 الصور
 كلها
 يجب
 العدتان
 وتداخلان
 عندنا
 وصورة
 التداخل
 ذكرها
 المصنف
 بقوله
 هم
 وهذا
 عندنا

سوق اي تدخل العتيق بن سوا بنامه وقال الشافعي لا يندخلان شئ في عتبه تفصيل وهو ان العتيق اذا كانا من شخص واحد دخلت اذا اتفقا بان لم يكن اجال وكانت من ذوات الاشهر او الاقراء وان اختلفت بان احدهما اهل نفق تدخلا وجها واحدهما اندخل كالمتفقين في الثاني لا وان كانت العتبان من شخصين لم تدخلا ذكر في الزبط وبه قال احمد وقالت المالكية المتفقان في الاقراء والاشهر تدخلا وان كانا من شخصين ولو اختلفا كانت عتبهما بالحل فيقتضيان وعند الشافعي واحد ان كانت احدهما اهل وقد استتم تعدد الى الاقراء لان المقصود من العدة هو العبادۃ فانها شئ ابي فان العدة هم عبادۃ كف عن التزويج والخروج شئ من البيت والمنع عن الزينة غير في مدة معلومه فلا يندخل كالصومين في يوم واحد شئ ابي كما لا تدخل في الصوم وانه كف عن اسفاد الغفلات في وقت مقدور وهو اليوم فلا يتاخر صومان في يوم واحد فلا يندخل فيه وكذا في العدة هم دناء المقصود شئ من العدة وهو هم التعرف عن فراغ الرحم شئ في حق ذوات الاقراء وقد حصل شئ المقصود هم بالواحدة شئ بالثاني الواحدة فلا حاجه الى عدة اخرى هم فبند اخلان شئ ولا يقال ينبغي ان يكتفى بالحيفه وعدة الموطوءة بالشبهه وكذا الفاسد بثلاث خيف او ثمانية اشهر لا ابيانا ان الفاسد الحق بالصحيح في اعتبار مدة العدة هم بمعنى العبادۃ تلج شئ جواب عن قول الشافعي لان المقصود هو العبادۃ وقد عبر الجواب ان معنى العبادۃ في العدة تلج غير مقصود لان ركنها حرمة الازدواج والخروج قال الله تعالى ولا تفرجوا عتدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجابه في اهل والاجال اذا اجتمعت بمدة واحدة كرجل عليه ديوان موجهة للاس بانها تقتضي بمدة واحدة ثم استخرج كون معنى العبادۃ فيها طريق البعينة لا بالقصد لقولهم الا ترى انها شئ ابي ان العدة هم تقتضي بدون علمها شئ ابي علم المرأة هم ومع تركها كلف شئ من الخروج والاذى حتى اذا خربت او تزوجت بزوجه اخر لا تبطل العدة ولو قال معنى العبادۃ فيها ركن مقصود لم يقتض بدون الكلف لان العبادۃ لا تحقق بلاكين فان طلت لا نسلم ان المقصود تعرف براءة الرحم فلو كان كذلك لم تجب العدة على العبيته واللايسة والمتوفى عنها زوجها لانه لا شغل في العبيته وفي المتوفى عنها زوجها لا اجتماع الزوج الى ذلك فقلت العبيته التي تحمل الوطى تحمل العلوق وكذا اللايسة فدار الحكم على دليل الشغل هو الوطى لان العدة كفي في ايجابها توهم الشغل وان كان بخلاف العادة المتوفى عنها زوجها المأتمه فيها الى التعرف قايمة لعبانة ما الزوجين من الاختلاط لان ما الاول محترم في نصيبه وكذا ما الثاني فان قلت لو كان اندخل معبلة اندخل اقراء عدة واحدة قلت لا نسلم الملازمة لان التعريف بجيفته واحدة ليس كالتعريف بثلاث خيف في حصول المقصود لان المقصود ومن الاول في تعريف الفرج ومن الثانية اظهار خطر النكاح فقاينه ومن الاسماء ومن الثالثة اظهار شرف الحرمة

وقال الشافعي انه
تدخلوا دون
المقصود هو العبادۃ
فلمنا عبد تكف
عن التزويج والخروج
خلو من ذلك المتيقن
في يوم واحد المقصود
التعرف عن فراغ الرحم
وقد حصل بالوحد
فتدخلا ومع ثلثا
تلك الاثر انما مقتضى
بدون علمها و
مع تركها الكلف

وبهذا المقصود لا يجعل بالمصلحة الواحدة وقال لا كل فيه نظر لان المصنف لم يعلل الا بالتعرف عن فراغ الرحم فكان رسول
 وار عليه انتهى قلت تعليله بالتعرف عن فراغ الرحم يقتصر عليه لا ينافي التعليل بغيره فلا يرد عليه شيء من المدة وعن
 وفاة اذا ثبتت شبهة تعدد بالشهر ونحوه من الخيول فيها شئ اى في الشهر ثم تحقيقا للتدليل بقدر الاسكان
 شئ قال في البسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما تعليلها بغيره مما تجب من الاول تمام اربعة اشهر
 وعشر عليها ثلاث خيول لاخر عقيبا نصت بعد التفريق من عدة الوفاة اليها ثم وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة شئ لان العلة الموجبة للعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقرار المعلوم هو وجوب العدة
 بعائنها وعليه الاية الرابعة وجوب الصداقة والتابعين هم فان لم تعلم شئ اى فان لم تعلم المدة هم بالطلاق او بالوفاة
 شئ اى او لم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايابا هم حتى سقت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة
 الطلاق او الوفاة شئ اى وفاة الزوج هم فيصير ابتداءه من وقت وجود السبب شئ وعن علي رضي الله تعالى
 عنه انها تعد من يوم ياتيها الجوزة قال كى ان فاست بليته تعد من يوم الموت والطلاق والا فمن يوم الجوزة قال
 داود وطلاق الغائب لا يقع اصلها حتى ياتيها الجوزة وتعد المتوفى عنها زوجها من خبر يومه وشايعها شئ اى او يوم علمه بالخبر
 وسقط لاجتماع التصوف الذين هم اهل البدع هم يقتضون في الطلاق ان ابتداءه شئ اى ابتداء العدة هم من
 وقت الاقرار فيها التهمة الموضوعة شئ بان يبرأ منها على الطلاق وانقضاء العدة يصح اقرار المريض بها بالدين
 والوصية او يتبرأ منها على انقضاءها بان يزوج اختها او ارباسا او في الذخيرة قال محمد في الامسح بوجوب العدة من
 وقت الطلاق واختار اشاع الخ على انها تجب من وقت الاقرار بحقوقه عليه وزجر على كتمان الطلاق ولكن لا تجب
 لها نفقة العدة واسكنى لان ذلك حتما وقد اقرت على بسقوطه فيمنى على قول هو لا ان لا يجعل له التزويج بانتهاء اربع
 سوا لا تم تنقضي العدة من وقت الاقرارهم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او غرم الوطى على ترك وطئها
 شئ بان اخبر انه ترك وطئها والاخبار امر ظاهر فيدار الحكم عليه لما اخر الوطيات فلا يعلم لاحتمال وجود غيره اى غير الوطى الذي
 وجد وفي الخلاصة وكذا في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول بقوله تركك او بالقوم مقامه بان يقول
 تركتها وملكته سيدها وقال زفر من اخر الوطيات شئ وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البجلي تجب العدة من
 وقت الفرقة وقال داود لا عدة في النكاح الفاسد لان الوطى هو السبب الموجب شئ اى للعدة او لو لم يطأ لم
 تجب العدة ولما ان كل على وجه في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة شئ تقديره القول بالموجب هو ان
 يقال سلما ان الوطى هو السبب الموجب هو تمكن جميع الوطيات التي بعد العقد الفاسد بمنزلة وطية واحدة

بني شري
 والعقد في وفاة اذا وطئت
 تعدد بالشهر ونحوه
 مما تراه من الخيول فيها
 تحقيقا للتدليل بقدر
 الاسكان وابتداء العدة
 في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة
 لم يعلم بالطلاق او الوفاة
 حتى مضت مدة العدة فقد
 انقضت عدتها لان سبب
 وجوب العدة الطلاق او الوفاة
 فيعتبر ابتداءه من يوم
 السبب ومشايعها
 في الطلاق ان يبرأ منها من وقت
 الاقرار فيها التهمة الموضوعة
 والعقد في النكاح الفاسد
 عقيب التفريق او غرم الوطى
 على ترك وطئها وقال زفر
 من اخر الوطيات لان الوطى
 هو السبب الموجب لما
 ان كل على وجه في العقد
 الفاسد يجرى مجرى
 الوطى الواحدة

لاستناد الكل الى الحكم بعد
واحد ولهذا يكفي في الكل
بهم واحد فقبل الشراكة او
الغرم لا تثبت العدة ثم جاز
وجوده لان التمسك على وجه
الشبهة اقيم مقام حقيقة
الوطى لحفظه ومساوئ الحاجة
الى معرفة الحكم في حق غيره
ولا اختلفت العدة انقضت
عدا ولكن بها الزوج كان القول
قوله اسم الميسر لا بها المينة
في ذلك وقد انتهت بالكذب
فتحلف كالودع واذا طلق الرجل
امراته طلاقا بائنا ثم تزوجها
في عدتها وطلقها قبل الزواج
بها فحلفه كزواج كامل وعيلا
عدا مستقبلة وهذا عند
ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا عليها نصف المهر
وعليها اقام العدة الاولى
لان هذا طلاق قبل الميسر
فلو يوجب كمال المهر وادانتنا
العدا

هم لا يستنادوا لكل شئ اى كل اوديان هم الى حكم عقد واحد شئ وهو شبهة العقد فملك البتة انما ترفع بالشاركة لكانى
النكاح ترفع بالطلاق هم ولذا شئ يصح عقوده استنادا لكل الى حكم عقد واحد ثم كفى في النكاح بهما واحد فقبل
العدا كذا او الغرم لا تثبت العدة مع جواز وجود غيره شئ فلا يكون الذى قبله غيره او تقديره ان العدة لا تثبت الا باخر
وطية لا يؤخذ الا بالتفريق والغرم والوطى الاخير لا يتوقف عليه لما قلنا انه يجوز ان يوجب غيره هم وان التمسك شئ دليل
اخر اى لان التمسك من الوطى هم على وجه شبهة اقيم مقام حقيقة الوطى بخلاف شئ اى لبقاء الوطى هم وساس الحاجة
شئ جواب عما يقال لا نسلم ان حقيقة الوطى امر غيبي بالنسبة الى الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين والحاجة الى معرفة
ايماما جاب بقوله وساس الحاجة هم الى معرفة الحكم في حق غيره شئ اى غير الوطى وغير الزوجين الذى يريد ان يزوجها
واخت الموطوءة والربع سواء هم واذا قالت العدة انقضت عدتي وكذبها الزوج كان القول قولها مع الميسر
لانها ائتمنت في ذلك شئ اى في اخبارها انقضت عدتها لان هذا لا يعلم الا من جهتها وقد انتهت بالكذب فحلفت كالزوج شئ
افتح الابل اذا ادعى الرد او الهلاك وكذب بالبرود كبر الدال وقال فخر الاسلام اذ حلفت صدقت معناه ان حلفت بطلت الحجة
وان حلفت لم تطل بل بقيت كما كانت وقال الا ترازى وبذا ليس بتسلف على الرجعة بل على بقاء العدة فلا يرد نقضا على حقيقة
يعنى الاستحقاق عنده في الرجعة هم واذا طلق الرجل امراته طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها فطلقها قبل الدخول بها فحلفه كمال
وعليها عدة مستقبلة وهذا شئ اى هذا الحكم المذكور هم عند ابي حنيفة وابي يوسف شئ وانما زاد هذا اللفظ
قوله هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لان هذه المسئلة من سبيل القدرى ولم يذكر فيها ابا حنيفة وابي يوسف فتأمل فلو طلق الرجل امراته
طلاقا بائنا الى قوله وعليها عدة مستقبلة ثم قال مثل ما قال المصنف هم وقال محمد لما نصف المهر وعليها اتمام العدة الاولى شئ
وعندنا فوجب نصف المهر الثانى ولا عدة عليها على هذا الخلاف او تزوجت المرأة غير نفقة ودخل بها وفرق القاضي بينهما فحلفت
الوطى والزمنه المهر اذ فيها العدة ثم تزوجها في عدتها ففرق القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كان لها عليه المهر الثانى
كما لا عليها عدة مستقبلة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان تزوجها بعد انقضاء العدة كان لها نصف المهر في قولهم بما
كذا ذكره الحكم الشيب في الكافي باب الاكفاء وفي شرح الكافي قوله طلاقا بائنا وكذا لو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق ثم تزوجها
في العدة ثم قال وصورتها انما تزوجت بغير نفقة وكذا ان لان وفيه الاخير هذه السبيل مبنية على اصل واحد وهو
ان الدخول في النكاح الاول بل يكون ودخول في النكاح الثانى اى لا فعند ابي حنيفة وابي يوسف يكون وهو رواية عن
احدهم لان هذا طلاق قبل الميسر شئ اى قبل الدخول والمطلوعة يصحتم فلا يوجب كمال المهر شئ وكل طلاق كذا الا بغير
كمال المهر بل هو نصف المهر بانفسهم ولا استيناف شئ اى ولا يوجب اليها استيناف هم العدة شئ لان العدة

ووجب في الطلاق قبل البين النقص ايضا واما كمال العدة الاولى انما وجب بالطلاق الاول الا انه لم يطهرش يعني كمال
العدة الاولى من حاله الزوج الثاني من عدم احتياط الياء هم فاذا ارتفع شئ اى تزوج الثاني هم بالطلاق الثاني
في حكمه شئ اى حكم الطلاق الاول لانه لما طلقها ما يابلا ودخل فصار النكاح الثاني كالمعدوم فوجب عليه كمال العدة الاولى
هم كالمو اشتري ام ولد ثم اعتقها شئ صورية بل اشتري امراته وهى امه فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له بالملك
فلما باس بان تميزين ولا تبقى الطيب لانها غير معتدة في حقها لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافى اثر النكاح ينافى اثر
لكننا معتدة في حق غيرهم اى اذا اراد ان يزوجها من غيره ليس له ذلك حتى تخفص حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت معتدة
في حق غيره ثم اذا اعتقها بعد الشراء فليها ثلث مريض لانها صارت ام ولد من اشتهر ابا بعد ولدت بالنكاح وعلى ام الولد
ثلاث مريض لكننا نرى الطيب الزينة في الميقتين الاولتين استحسانا في القياس ليس لهما ذلك لان الى اذ لم يزوجها عند وقوع
الفرقة فلا يلزمها بعد ذلك وجه الاستحسان ان العدة وجبت عليها بالفرقة لكننا لم نطهر ذلك في حق المولى لكونها حلالا له بالملك
فطهرناك العدة وفق المولى والعدة بعد الفرقة من نكاح صحيح يجب فيها الحد وانما في الميقتين الثانية فليها اوطى عليها لانها لم
بسبب النكاح بل التقى والحد وعلى ام الولد ولها شئ اى ولابى حنيقة وابى يوسف هم انما يقبضونته في يده شئ
اى ان ام الولد تقبضونته في يده لولا هم حقيقة بالوطى الاول اذ لو طوى في هذا الباب بمنزلة القبض من وقع بقى اثره شئ
اى والحال انه بقى اثره لوطى والاول هم وهو العدة فاذا وجد النكاح وهى مقبوضة شئ بالدخول في النكاح الاول
هم ناب ذلك القبض شئ اى في الدخول الاول هم عن القبض المستحق في هذا النكاح شئ فاذا طلقها صار كالمعتق
بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني
كان النكاح بعد الدخول لكان مخرجها للرجعة كالطلاق الصحيح بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين احسانه
ليس بطلاق بعد الدخول وانما هو كالطلاق بعد الدخول والمساوية للشئ لا يلزم ان يساويه في جميع الوجوه الا ترى
ان المخلو كالدخول في حق كليل المهر وجوب العدة لانها سواها حتى لو طلقها بعد المخلو كان الواقع بانها هم كالمصعب
يشترى المصعب الذمى يصير قابضا بمجرد العقد شئ شبه الحكم المذكور حكم المصعب الذمى يشترى المصعب الذمى في يده
من المالك يصير قابضا ايضا بقبض الذمى نيم به العقد فوضع بهذا شئ اى فطهر باقر زاء من الدليل هم انه شئ
اى هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول شئ تشبيها لا تحقيقا ببليل قوله قبله ناب ذلك القبض من القبض المستحق
هم وقال زفر لعدة عليها اصلا لان الاولى شئ اى العدة الاولى هم قد سقطت بالتزوج فلما تعود شئ لان الساقط
لا يعودهم والثانية شئ اى العدة هم الثانية لم تجب شئ لانه طلاق قبل الدخول هم وجوابه ما قلنا شئ اى جواز

واما كمال العدة الاولى
اما يجب بالطلاق
الاول لانه لا يطهرش
التزوج الثاني فاذا طهر
بالطلاق الثاني ظهر
حكمه كالمو اشتري
ام ولد ثم اعتقها لها
انها مقبوضة في يده
حقيقة بالوطى الاول
وبقى اثره وهو العدة
فاذا وجد النكاح
وهى مقبوضة ناب
ذلك القبض من القبض المستحق
في هذا النكاح كالمصعب
يشترى المصعب
الذى في يده يصير
قابضا بمجرد العقد
فوضع بهذا شئ
فوطر بعد الدخول
بعد الدخول وقال
زفر لعدة عليها
اصلا لان الاولى قد
سقطت بالتزوج فلما
تعود والثانية لم
تجب وجوب ما قلنا

واذا طلق الذي الذميمة
فله عدا عليها وكذا
اذا خرجت الحريم
التي مملو فان
تزوجت جاز لان
تكون حامله وهذا
كله عند ابي حنيفة
وقال عليه وعلى الذميمة
العدة اما الذميمة
فالاختلاف فيها
نظير الاختلاف في كتاب
محارمهم وقد بينا في
كتاب النكاح وقول ابي حنيفة
فيما اذا لم ينفذ اذ كان
عليها واما المأثورة فمما
ان الفرقة بسبب زوج
لعد فلذا بسبب التباين
بما اذا لم ينفذ زوجها
العد التباين وقولنا
عليكم ان تكونوا
حيث توجب كما في
اداء المولى ملحق بالحق
كل حامل للعد لان
تكون حامله وان
ولدت اثبت النسب

الطائفة من الرجال وهو انما يقبض في يد ابيها او في قبضه وهو العدة هم قال ش اي القدر الذي هم واذا طلق الذي الذميمة
فلا عدة عليها وكذا ش اي وكذا العدة هم اذ خرجت الحريم ش من دار الحرب هم الذين اش اي الى دار الاسلام
حال كونها مسلمة ش والاسلام ليس بشرط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج على سبيل المراجعة اي الغائبة
وعلى فيه ان لا تعود الى دار الحرب ابد ايقال فلان رغم قوله اذ انما بدهم وخرج عنهم ذكره الترمذي وقال خرج احد الزوجين
ايها اسلاما وديارا وساريا والآخر على حرب ثم قد زالت الحرب وجبهم فان تزوجت ش اي هذه كما جاز
الى دار الاسلام هم جاز ش والعدة عليها لان تكون حالها ش فلان تزوج حتى تقع علما وعليه نفس الحاكم الشهيد في الكافي
وقال العدة التي هي ش الجات الصغير وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان من الجبل يجوز نكاح المهاجرة كون
لا يفر بها زوجا او الصحيح جواب الكتاب يعني لا يجوز تزوجها مع الجبل هم وهذا ش اي وهذا المذكور هم كذا قول ابي حنيفة وتما
ش اي وقال ابو يوسف ومحمد وعليها ش اي على التي خرج من دار الحرب هم وعلى الذميمة ش التي طلقها زوجها
هم العدة اما الذميمة فالاختلاف فيها نظير الاختلاف في كتاب محارمهم ش يعني ان نكاح المحارم فيما بينهم صحيح عده اذ كان
مستفهم ذلك هم وقد بينا في كتاب النكاح ش في باب نكاح اهل الشرك وقول ابي حنيفة فيما اذا كان مستفهمهم انه
العدة عليها هم يعني قول ابي حنيفة في جواز تزوج الذميمة المطلقة من الذميمة بل العدة انما يجوز اذ كان اعتقاد اهل الذميمة
جواز ذلك هم واما المهاجرة ش التي اخرجت من دار الحرب الى دار الاسلام هم وجوب قولها ش في ذلك هم ان الفرقة
ش بين الزوجين الذميين هم لو وقعت بسبب آخر ش كالطلاق هم وجبت العدة فكذا ش بسبب سبب النكاح
ش من دار الحرب هم بخلاف ما اذا اخرج الرجل ش اي الزوج الى دار الاسلام هم ونزكها ش في دار الحرب لا يجز
العدة عليها بالاتفاق هم لعدم التبليغ ش اي لعدم تبليغ حكم الشرع اليها هم وله ش اي ولا يبي حنيفة هم قوله
تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن ش نفى الجناح في نكاح المهاجرات مطلقا فتقيد به بما بعد انقضاء العدة زيادة على
النكاح ولان العدة ش دليل محقول تقديره ان العدة هم حيث وجبت كان فيها حق بني آدم ش لانها تجب
صيانة لما يحترم ولهذا لا يجب قبل الدخول هم والمولى ملحق بالمجاد حتى كان محلا لتلك ش يباع في الاسواق كالبهايم
هم الا ان تكون حالها ش يجوز ان يكون تهنئا ومن قوله والمولى ملحق بالمجاد لان سناه والمولى ملحق لاحق له الا ان يكون
امراة حالها هم لان في بطنها ولد ثابت النسب ش والفرض قائم بها كما هي في سائرهم الحج بين الفرائض ولا كذلك اذ لم يكن
حاملان قلت قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلق لا يفسد بين الحامل والحامل فتقيد به بالمل زيادة على النص
على جواز ذلك ان قوله صلى الله عليه وسلم من كان يومن بالثد واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غير حديث شهور لا يجرى

تفصيل

بالقبول مخبره الزيادة بملات العدة فانه ليس فيها شبهة وعن ابى صنفه ش رواد الحسن عنه انه يجوز كاحاد ولا يعاد
 كما لم يلى من الزناش اى لاحرته لما لم يلى لما الزناهم والاول ش وهو ما جدهم من ش لان اكل من الزنا
 لا نسب له وهما النسب ثابت من الحرب ثم علم ان المصنف لم يذكر في هذا الباب وجوب العدة على الصغيرة والكاتبة وفي غير
 طلق الصغيرة بعد الدخول تعد ثلثة اشهر وعن الفضلي اذا كانت برة فعد ثلثة اشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر انها طلت
 بذلك المولى اى لان طر كانت عدتها بوضع الحمل والافيا لاشهر وبوامنت في الاشر ثلثة اشهر والعدة وختلفت شيئا في
 الطلاق ايجاب العدة على الصغيرة واكثر المشايخ لا يعلقون لفظ وجوب العدة لانهما غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد
 وتجب العدة على الكاتبة اذا كانت تحت سلم كالمسلة لو كانت تحت ذى فلامدة عليها في موت ولا فراق عند ابى صنفه
 وعند ما يجب وختلف العلماء في عدة المستأنفة فعدنا بى وغيرنا سواء لانها اذا كانت صاحبة العادة روت الى ايامها وما دونها
 والناسية ما دونها تعد ثلثة اشهر وعند الشافعي واحد لثلاثة اشهر اذا لم يوجد تمييز وقال الكسنت في الطلاق كالوفات فتسعة
 اشهر وسبعة وثمانية اشهر عدة حرة كانت او امة او كاتبة

فصل اى هذا الفصل في بيان ما يجب على المعتدات من الفعل والترك ثم قال ش اى القدورى في فقههم
 على البتة ش هذه اللفظة تقع على المطلقة باينا او ظاهرا وعلى المختارة هم وهو المتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة
 الحداوش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدالين المملتين مصدر من عدت المرأة اذا تركت الزنية والخطاب بعد وفاة
 زوجها هو من نصريهم وضرب يضرب وفتح يفتح واعدت المرأة ايضا اعداد ابى الاعمى الا احدث فمى محمد كذا قال ابن
 دريد وقال ابن شداد في احكامه اعد وعد لغتان وهو من الحد وهو المنع وانما صنعت نفسها والحداد ايضا ثبات المأثم
 السوهم المتوفى عنها زوجها فاقوله عليه السلام ش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم لم لا يحل لامرأة تؤمن بالشدة
 واليومم الاخران تحل على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجة اشهر وعشرة اشهر هذا الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذى
 عن ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالشدة واليومم الاخران تحل على ميت فوق ثلاث
 ايام الا على زوج اربعة اشهر وعشرة او الالبس ثوبا معبوا الا ثوبا عصب ولا ثوبا طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط
 واطهار وفي لفظ البخارى وسلم وقد خص المرأة في طهرا اذا اغتسلت من حيضها في نبذة من قسط او اطهار وقال الاكل
 وفي وجه الاستدال بهذا الحديث اسكال لان مقتضاه احلال الاعداد للمتوفى عنها زوجها لكون الاستثناء من
 التحريم احلال وليس الكلام فيه وانما هو في الايجاب ثم قال وقال في النهاية يمكن ان يقال قوله عليه السلام لا يحل
 نفى احلال الاعداد نفسه فحيث كان في استثنائه اثبات الاعداد لامحالة وكان تحدير الحديث لا على المرأة على ميت فوق ثلثة

وعون ابى صنفه
 انه يجوز
 تكلمها ولا
 يطأها على
 من الزنا
 وكلاهما
 فصل في
 وعلى البتة
 والمتوفى عنها
 اذا كانت بالغة
 مسلة المدة
 اما المتوفى عنها
 زوجها فلقوله
 عليه السلام
 لا يحل لامرأة
 يؤمن بالله واليومم الاخران
 تحل على ميت فوق
 ثلثة ايام
 الا على
 زوجها
 اربعة
 اشهر وعشرة

طها المبتوتة
فذهبت
وقال الشافعي
لأحمد
عليه السلام
وجيب الكتاب
للتأليف
على فواتهم
وفي بعضها
إلى عمدة وقد
أحسنها
بكالهاتمة
تأليف
نفق وناما
روى ابن أبي
عمر
وسلم في العقد
أن تحتجب
بالختان
وقال الخليل
طبيب

أيام الالمبتوتة في غماز وجها فأنسج أربعة أشهر وعشرة أثمان هذا الجناز بعد أو المتوفى غماز وجها فكان واجباً لأن الجناز
الشراعي أكد من الأمر بهذا النسب وحدث من الشرح انتهى قلت هذا التصنف فقه من التقصير من الشافعي تمام الحديث فان
المصنف أيضاً أخرج الحديث بما سمع وقد ذكرناه وفيه تصريح بوجوب الأعداء على ما لا يخفى على المتأمل والمصنف من برود
اليمين يصح غزله ثم يحاك قوله بنزلة من قسط بفهم القاف وسكون اليمين الملهة وهو ضرب من العود وقيل ضرب من الطيب
لأنه لا يحد منه من لفظه وقيل واحدة ظفروير وحي من قسط ظفار بدون الالف لوزن قظام وهو اسم مدينة لمحيرة باليمين قوله
بنزلة أي قطعة وهو بفهم الفون وسكون الباء الموحدة والمتوفى غماز وجها ثم عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو نذهب أصحابنا وسفيان والثوري والكل والشافعي وأحمد وإسحاق سواء كانت حائلاً أو غيراً وقال الشافعي والحسن البصري
والحكم بن عينة لا يجب قال الظاهرية فرض عليها الأعداء فان قيل الأعداء التأليف على فوت النكاح وذلك مذموم قال
الله تعالى ألكيلاً ما سوا على ما قالكم ولا تفروا بما أتاكم فكيف صار واجباً بالجناز معارضاً بالكتاب جيب بان المراد بقوله تعالى
ألكيلاً ما سوا الآية الأسماء الصليح نقل عن ابن مسعود موقوفاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم هم والالمبتوتة فذهبتش وبه قال الشافعي في القديم وأحمد في روايةهم وقال الشافعي ش في الجديدهم لأصل عليها
ش وبه قال مالك وأحمد في رواية وفي المنهاج يستحب وفي قول عجبهم لانه ش أي لأن الأعداء هم وجب الظهار
لأنه سلف على فوت زوج وفي تصدقاتش أي وفي تصدقات المرأة فأنما من جن العشرة إلا أن فرق الموت بينهما هم
أعداء شهاباً للابانة ش حيث آسأر إليها بالفراق وإثارة غير عليها هم فلا تأسف بفوت ش أي بفوت هذا الزوج هم
ولنا ما روى ابن أبي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة أن تحتجب بالخاء وقال المناطيط ش ظهراً ذكره المصنف يدل على
أنه حديثان ذكره السروحي حديثاً واحداً لأنهما زعم السروحي وقال مخرج الأحاديث هذا وهم منه لأن المصنف استدلاله بهذا
الحديث على أن المبتوتة عليها الأعداء كما للمتوفى غماز وجها وفيه خلاص الشافعي فحين أن يكون الحديث واحداً فان قلت
استدل بعضهم بقول المصنف ولنا ما روى ابن أبي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله وقال المناطيط بحديث أخرجه أبو داود في سننه
عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولاة لها عن أم سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في عاتق من فاة
إلى سلمة لا تمتشط بالطيب ولا بالحناء فأنضاب قلت يا بني شئى انشط يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالسدر فقلتين به راسك
قلت حديث ابن داود وهذا اجنبى عن المقصود على ما لا يخفى فالاستدلال بغيره مطابق وقوله نهي المعتدة أهم من أن تكون
معتدة الوفاة وسنة الطلاق وتام الحديث المناطيط فالحديث حديث واحد وأخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج
عن ابن أبي عمير عن كبر بن عبد الله بن الأشج عن خولة بنت حكيم عن أمها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطيبن

لو انت حرته ولا تسمى الحائض طيب وغراه السروي في الغاية الى النساء لفظه نهي المنة وعن التكميل والدهرن والحناب
 الحنا وقال الحنا طيب وقال البيهقي سنا ونصيف فان ابن البيهقي لا يخرج به قلت كموافيه كثير او لكن روى عن احمد انه قال
 سن كان شغل ابن البيهقي سمع في كثر حديثه ومنه واتفقنا وحدث عند احمد كثير اورد روى له سلم مقرنا بالبروجن المارث
 وروى له الاربعه والطاوي هم ولان شامي ولان الاحمد هم يجب انهم انما التماسف على فوت فتمة النكاح الذي سبب
 بصونهناش ان لصون المرأة عن الزكاب لا يجوزهم وكفاية مونهناش ولاجل كفاية مونهناش وجميع مونه سن نفقتنا
 وكسوتناهم والابانة قطع لما شاي نتمة النكاح هم سن الموت شاي لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تنقضي
 العدة هم متى كان لها ان تنسله شاي حتى كان للمرأة ان تنسل زوجها حال كونهم ميتا قبل الابانة بعد الطلاق لا يفي
 النكاح بعد الاصلا فان قيل البتة يتناول كيف تناسف النكاح وقد افترت نفسها بالمال لطلب اللباس منه وكذا الابانة
 كيف تناسف وقد جفا بالابانة واثر غيرا عليها بل قط السور انما من عن شغل هذا الزوج كما قال الفهم جيبان وجوب
 الاحداد واير نفوت النكاح الصحيح بالشبهة بالابانة اعتبار رخاء الزوج وجباية وفي هذا الفرق بين النكاح والبتة فان
 قيل لو كان كذلك ينبغي ان تجب على الازواج كما تجب على الزوجات لما ان فتمة النكاح مشرك بينهما جيبان انفس
 لم يرد الا في الزوجات والازواج ليسوا في معاهن لكونهم اولى منهن في فتمة النكاح لما فيه من صيانة من لانهن لم
 على ونهم درود النفقة عليهم لكونهم معايف عن الكسب عواجر عن التغلب ولا كذلك الازواج هم قال الحدود ويقال لاحد
 شاي اراد بهذا القول الاحداد وكان مونه في اول الكلام قوله الى اراد مبتدا وخبره قوله ان تترك الطيب الى آخره
 وقوله ويقال لاحداد جملة متفرقة اى يقال في الاحداد والحداد ايضا هم وهاتان شاي جملة متفرقة ايضا اى الحداد والحداد
 في اوله والاحداد جملة فنان استملتان وقد مضى الكلام فيه عن قريب هم ان تترك الطيب شاي اى تترك المنة
 الطيب هم والزنية شاي اى واستمال الزنية هم والكل شاي نفهم الكان اى تترك الكل وهو مصدر وبالضم اسم
 هم والدهرن شاي اى واستمال الدهن الطيب وغير الطيب الاسن عذر كذا لفظ القدر روى ولفظ صحيح وفي الجاح
 الصغير الاسن وجع شاي وهو اشارة الى ان العذر هو التداوى هم والمعنى فيه الى جيبين شاي اى ايجاب ترك الطيب
 والزنية وجان هم احدهما ذكرنا سن انما التماسف على زوال النكاح هم والثاني شاي اى وجا الثاني هم اى هذه الاشياء
 شاي اى الطيب والزنية والكل الدهن هم وداعى الرغبة فيها شاي اى في المرأة اذا كانت طليبة تزنية
 تريد رغبة الرجل فيها فوق اكون اذا كانت خالية عن الاشياء المذكورة هم اى ممنوعة عن النكاح شاي اى المرأة المحدة
 ممنوعة عن النكاح مادامت في عدة النكاح والوفاة هم فتمتها شاي اى اذا كان الامر كذلك تمتب هذا المحدة

لا يجب طلاق
 للتسلف على
 فوت فتمة النكاح
 الذي هو سبب
 لصونهناش وكفاية
 مونهناش
 قطع لها من
 الموت حتى كان
 لها ان تنسله
 ميتا قبل الابانة
 لا بعد هذا
 والحداد ويقال
 الاحداد هما
 لغتان ان تترك
 الطيب الزنية
 والكل ولد من
 الطيب
 الاسن عن روى
 الجامع الصغير
 الاسن وجع شاي
 وجان لهما
 متذكرا لهما
 للتسلف على
 هذا الاشياء
 لرغبة فيها
 وهي ممنوعة
 عن النكاح
 فتمتها

الاشياء المذكورة هم كليا تغيير ذرية شئ اى كليا تغيير هذه الاشياء وسليتهم الى الوقوع في المحرم شئ اى
 الواجب هم وقد صرح ابن النبي صلى الله عليه وسلم لم ياذن للامة في الاكحال شئ اراد بالمعنة التميم ولم يرد غير
 المتوفى عننا زوجا خاصة كذا قال مخرج الاماويث في تحريمه وقوله وقد صرح المنى في الاكحال فان الائمة الستة قد
 اخرجوه في سننهم فمطلوعا عن زينب بنت ام سلمة عن ام امة توفى عننا زوجا فوا على صينها فأتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمين او فلانا حتى تمضي اربعة اشهر وعشرة ايام على
 الدين فلم يلج شئ غيره اذ كان طيبا فظاها راسها ممنوعة عن الطيب وان لم يلحق فيه على ما يحكى الان هم والدين
 شئ مبتدأ وقوله لا يعرى شئ خبره وانشأ بهذا السان ان الدين ممنوع مطلقا لانه في ذاته شئ لا يعرى
 عن نوع طيب وان لم يلحق فيه الطيب ولهذا قال عن نوع طيب هم وفيه زينة الشعر شئ لانه يحسنه ويزيد فيه
 بهجته ولهذا شئ اى ولاجل كونه زينة للشعر يمنع المحرم عنه شئ فلا يجوز استعمالهم قال الاسن عذر شئ
 اى قال القدوري ترك المحرمه الاشياء المذكورة من الطيب والزينة والكحل والدين الاسن عذر وفرو
 وقعت فحينئذ يجوز الادان والاكحال على وجه الزينة كما اذا كان بها صباغ قد هنت راسها واشكت عيناها فاحتلمت
 وانشأ المصنف الى ذلك بقوله هم لان فيه فروة والاداء الى الزينة شئ اى لا قصد الزينة لان الزينة ممنوعة
 هم ولو عادت الدين شئ بفتح الدال هم فنامت معاني راسها او في غضون من اخفاها فان كان ذلك امر
 ظاهرا شئ اى كان خوفها الوقوع ظاهرا فالباهم يباح لهما لان الغالب كالموقع شئ فيتمتع بالفروة هم وكذلك
 الحرير شئ اى وكذا يجوز لهما لبس الحرير اى اذا احتاجت اليه لعذر اللباس به شئ والى غير نحو الحكمة والقتل
 ونحوهما وروى البخاري ومسلم سند الى انس رضي الله تعالى عنه قال نكح النبي صلى الله عليه وسلم للزينة بعد الزينة
 في لبس الحرير لكانت بها وقال مالك يباح للمعنة لبس الحرير الاسود وفي الحديث لو احتلمت واوهنت لرفع اذا
 يجوز وللزينة لا يجوز وتنشط بالاسنان الواسقة لبالاسنان الضيقة وقال الشافعي ومالك وحمد يجوز الانشاط
 مطلقا وعندهم لما ان تدخل الحمام وتغسل راسها بالخلى والميد ورجعوا على منع الادان والمطبعة فاختلفوا في غير
 المطبعة فعندنا والشافعي حرام غير الفروة وعند مالك وحمد والظاهرية من يالزيت والسير والغير المطيب هم
 ولا تختص بالحناء شئ اراد به قوله عليه السلام الحناطيب وهر الكلام فيهم ولا يلبس ثوبا مصبوغا بصفر ولا خمر
 لانه يفرغ منه راحة الطيب شئ وفي الكافي الا اذا لم يكن لما ثوب الا المصبوغ فحينئذ اللباس به بفروة ستر العورة
 ولكن لا قصد الزينة قال الامام الملقاني والمرواني بالثياب المذكورة الحمد ومنها اما الملقن منها لا يقع به الزينة فلا باق

كيفية تصوير
 ذرية الى الوقوع
 في المحرم وقد علم
 النبي عليه السلام
 لم ياذن للمعنة
 في الاكحال والدين
 لا يبرهن عن نوع
 طيب في زينة
 الشعر ولهذا
 يمنع المحرم عنه
 قال الاسن عذر
 لان فيه فروة
 والمواد الدالة
 ولو كانت لهما
 فحلفت فجعلا
 كان ذلك لهما
 يباح لهما ان
 كالواقع وكذلك
 الحرير والخلع
 تعذر لانه
 بالحناء لما فيها
 ولا يلبس ثوبا
 بصفر ولا يفرغ
 لان يفرغ منه
 راحته الطيب

فان

ويصح لما ليس الا وهو عند الايتمه ان يقصد به الزنية بل المني في الحد او قالت الظاهرة عني بن لميس السوف
 كما في المصنوع بالحرمة والحقرة ولا تتخذ المعتدة على الطيب التجريد والاتباع ولم يكن كسب الائمة ولم يوافق عليه
 قال محمد في النوادر لا يحل الاحد او لمن مات ابو او ابنتها او امها او اخوها فاما هو في حق الزوج خاصة قيل اراد
 بذلك فيما زاد على الثلاث اذ في الحديث ابنته الاحد او المسلمات على غير ازيد او من ثلثية ايام ولم يحك خلافا في النكاح
 لما الاحد او على غير الزوج ثلثية ايام وتحرم الزيادة هم قال ش اي القدر يري هم ولا احد او على كافرة لانها غير
 مخاطبة بحقوق الشرع ش وقال الشافعي وملك والظاهرة عليها الاحد او هم ولا على صغيرة لان الخطاب
 موضوع عننا ش يعني غير واخته في الخطاب وعند بهوء لاء عليها الحد او في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين الحد او
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان
 لايزوجها حتى تقضى العدة لحق الشرع ولهذا شرط الايمان لوجوبه وانما يشترط الايمان لحق الله تعالى في فعله هذا لانه
 الى الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الائمة الاحد او لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال
 حق المولى ش لان فروع الشرع التي ليس فيها ابطال حق المولى يلزم الملوكة كالصوم والصلاة فيلزمها الحد او
 هم بخلاف المانع من الخروج من البيت في العدة لان فيه ش اي في منعها من الخروج هم ابطال حقهم ش اي
 حق المولى من الاستحواذ ونحوه لا يفوت الاحد او بذلك هم وحق البعد مقدم ش على حق الشرع هم لما جاز ش
 اي لما جاز البعد واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منعها من النوافل ومنع المعتدة من شهود الجماعة والجماعة
 وكذا الحكم في المديونة وام الولد والمكاتبه والتسامة والمنكوحات في الوفاة والطلاق لغوات نعمة النكاح
 وبه قال الشافعي والملك واحدا فان قلت لو وجب الحد او لغوات نعمة النكاح لوجب بعد شاء منكوحة لزوال النكاح
 بالشرع قلت لم يفت الحل بقا به بلك اليمين هم قال ش اي القدر يري هم وليس في عدة ام الولد ش يعني
 انوا عتقت هم ولا في عدة النكاح الفاسد احد او لانه ش اي لان الشان هم فانها نعمة النكاح ليظهر
 التماس ش ام ام الولد انما يجب عليها العدة بالعتق الذي يزول به ذلك العتق فالتناسب لذلك
 والسرور لا الحزن لانه ما فاتها نعمة بل حصل نعمة الحرية التي صارت بها اهل الطولية واما النكاح الفاسد وكذا
 المولى عن شبهة فلا يلزم الحد اوهم والابانة الاصل ش كان ينبغي ان يقول الاصل الابانة قال الا ترى
 اراد بها ابانة الزنية لها وذلك لقوله تعالى قل من حرم زنية المديونة اخرج لعباده وقال الكاكي اي ابانة
 المديونة اصل خصوصاً في حق النساء وقال الاكل الاصل هو الابانة في الزنية وقال السفنا في ابانة الزنية اصل

قال واحد
 على كذا لا ينفك
 غير من اطلبه يحق
 للشهر والحق
 صغيرا وان اختلفا
 موضعين
 وعلى امة لا حد
 لانها مخاطبة
 بحقوق الله تعالى
 فيما ليس فيها ابطال
 حق المولى
 المنع من الخروج
 ابطال حقهم
 العدة
قال ليس عدل
 ام الولد
 النكاح الفاسد
 لو لم يكن فانها
 نعمة النكاح تظهر
 التماس الحاجة
 اصل

والكل في الحقيقة معنى واحد وقال تاج الشريعة فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله فانما نعمة النكاح يمكن ان يقال عليه ان هذا التعليل بالعدم وانه لا يصح فلجواب بقوله والاباحة اصل يعني انا اثبت بعدم فوات نعمة النكاح بل بالاصل المتضمن للاباحة السالم من وجود العلة المحرمة للزنية انتهى قلت تخصص اباحة الزنية بكونها اسلاما على الافراد لا وجه له لان الاصل الاباحة في كل الاشياء التي صنعت قول الله فعلا على ان هذا مستحب للاسلام ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان تخطب للعقدة شئ الخطبة التزويج فكما ان العقدة لا يجوز وقدم في الحركات هم ولا بأس بالتعريض في الخطبة شئ التعريض التلويح وحقيقة امارة الكلام الى غرض يدل على التعريض منه قوله عليه السلام ان في الامانة نعيم لندوة عن الكذب وذلك مثل ان يقول لك لميلة وانك تشابه وان النساء لمن حاجتي ففعل الله يسوق اليك خيرا وامانة شبه ذلك من الاشارة ودون التصريح بالنكاح ان لا يجوز ان يقول امرىء اريد ان اكلمك او اتزوجك او اخطبك لان الخطبة التزويج كما ذكرنا والفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية ان يذكر التعريض ان يشيئ لغير اللفظ الموضوع على ذلك طويل البناء وطويل القامة كثيرة اليراد للضياف والتعريض ان يذكر شيئا يدل على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للتحاج اليه جيبك لاسلم عليك ولا فطر الى وجب قاله ابن جابر في تاج الشريعة التعريض الكلام دلالة ليس فيها ذكر كقولك ارجع العمل تعريض بانه نجس والكناية ذكر الريدف واردة الردون كقولك فلان طويل البناء بمعنى طويل القامة كثيرة اليراد بمعنى انه معنيان وفي شرح القاموس ايراد التعريض للمتنوع في عناء وجب اذ التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهرها اصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يخفى عن الناس والاباحة المتنوع في عناء وجب لها الخروج منها ان يمكن التعريض على وجه لا يفيد عليه سواء اوجعوا على منع الخطبة وجواز التعريض في العناء وجب في السهول لا التعريض ارجعية ويحل في عدة الوفاة وكذا في البايين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرون فمن ولكن لا تواعدون سرا الا ان تقولوا قولنا سر وفاقم بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا انتم عليكم ان تعرضوا بخطبة النساء في عدن من وفات ازواجهم من غير تصريح بقوله تعالى او اكنتم اي اسررتم في قلوبكم فلم تذكره بالستكم لاسعفين ولا سعيين والمستدرك بقوله تعالى ولكن لا تواعدون محذوف تقريره علم الله انكم ستذكرون فمن فاذا ذكره من ولكن لا تواعدون سرا الا ان وطبنا لانه ما يسر وقال الحسن والنخعي وقادة واصحابك ومقاتل بن جابر والسري يعني الزنا وهو رواية الغوفي عن ابن عباس واختاره ابن جرير وقال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تواعدون سرا الا تقولوا اني عاشق وعاهدني ان لا تزوجني غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولنا سر وفاقم بقوله تعالى الا ان تقولوا قولنا سر وفاقم

لا ينبغي ان
تخطب للعقدة
كبابا على
في الخطبة
لقد تعالى
ولا جناح عليكم
فما عرضتم
من خطبة
النساء وان
قال لكن
لا تواعدون
سرا الا تقولوا
قولنا سر وفاقم

والاستثناء يتعلق بقوله تعالى و لا تأتوا عدوهن الى الا تواعدوهن و اجماع قضاة الاسواق و معروفه
 فسر القول المعروف سعيد بن جبير بما ذكره المصنف على ايحي الان و كذا في غيره و ما به الثوري و السدي و قال ابن سيرين
 قلت بعدة ما سئلت قال تعالى الا ان تقولوا قولا لا معروف قال يقولون فيها لا تبقي بها يعني لا تزوجها حتى تعلمني رواه ابن
 بن حاتم و قال عليه السلام السلام الشكاح شئ اذا غيب قاله يخرج الاماويث اروا انهم ثبت و لم تعرض اليه احد من
 الشرايع غير ابن الاترازي قال و لنا في صحة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نهر و قال ابن عباس التوفيق ان
 يقول اني اريد ان تزوج شئ اخرجه البخاري عن مجاهد عن ابن عباس لا جناح عليكم فيما عرضتم يقول اني اريد الزنى
 و لو دوت ان تيسر لي امره صالحه و عن سعيد بن جبير في القول المعروف اني فيك لراغب و اني لا رجاء ان تختص شئ
 اخرجه البيهقي عنه الا ان تقولوا قولا لا معروف قال يقول اني فيك لراغب و اني لا رجاء ان تختص هم و لا يجوز المطلقة الرجعية
 و المبتوتة شئ اى المطلقة طلاقا باينا اما واحدة باينة او ثلثا هم الخروج من بيتا ليل و لا نهار او المتوفى عنها زوجها
 يخرج منها و بعض الليل و لا بيت في غير منزلهما شئ و اوجب البيت على المتوفى عنها زوجها و عثمان و ابن مسعود
 و ابن عمر و اعم سلمة رضي الله تعالى عنهم و به يقول بن السيب و القاسم بن محمد و الاوزاعي و مالك و الشافعي و احمد و سفيان
 بن راهويه و ابى عبيدة و جماعة من فقهاء الاصمصار و عن علي و ابن مسعود و جابر و عايشة رضي الله تعالى عنهم انها
 حيث شئت و هو قول الحسن و عطاء و الظاهرية هم اما المطلقة شئ اى اما الدليل على عدم جواز خروج المطلقة من بيتها
 ليل او نهارا هم فلقوله تعالى و لا يخرجون من بيتهم و لا يخرجون الا ان ياتين بافاضة مبتنية قيل افاضة نفس الخروج
 شئ قاله ابراهيم النخعي و به قال ابو حنيفة فيكون معناه الا ان يكون خروجها فاشته كما يقال لا يسب النبي الا كاذرا
 و لا يزني احد الا ان يكون فاشته هو الزنا و يخرج من اقامته الى شئ عايش
 قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه و به انشد ابو يوسف و قال ابن عباس هي تشوز او يكون بدية اللسان تبد و اعلى
 زوجهام و اما المتوفى عنها زوجها شئ اى و لا يجوز خروج المتوفى عنها زوجها او بعض الليل هم فانه لا نفقة
 لها فتحتاج الى الخروج منها و اطلب المعاش شئ و قيل لا يخرج لانها سخطت هم و قد يمتد الى ان يوم الليل و لا كذلك
 المطلقة لان النفقة واردة عليها من مال زوجها حتى لو اختلف على نفقة عدة ما قيل انها يخرج منها و قيل لا يخرج لانها
 اسقطت حقها فلا تبطل به شئ اى باستقلال حقها حتى عليها شئ و في شرح الكافي و ان كانت غيبه فلما ان يخرج
 لانها لا مخاطب بها هو عظم من بذاني حق الشرع كالصلوة و الحمد و ليس للزوج ان يمنعها في الطلاق البايين لانه
 لم يبق لها عليه ملك و لا يتوهم قالوا الا ان يكون مراة تترجم ان تحمل فحينئذ يكره كالكتمانهم و على المعتدة ان تعتد

قال عليه السلام السلام
 و قال ابن عباس في التوفيق
 ان يقول اني اريد ان تزوج
 و عن سعيد بن جبير سفيان
 في القول المعروف اني فيك كره
 و اني اريد ان تختصهم و لا يجوز
 المطلقة الرجعية و المبتوتة
 اخذوا من بيتي ما ليل و لا نهار
 و المتوفى عنها زوجها يخرج منها
 و بعض الليل لا تبقي في غير
 منزلهما اما المطلقة فحقها
 و لا يخرج من من بيتها يخرج
 الا ان ياتين بافاضة
 مبتنية قيل الفاشطة هي
 الخروج و قيل الزنا و يخرج من
 البيت و ما المتوفى عنها زوجها
 فلا بد ان نفقة لها فتحتاج
 الى الخروج منها و اطلب المعاش
 و قد يمتد الى ان يوم الليل
 و لا كذلك المطلقة لان النفقة
 واردة عليها من مال زوجها
 حتى لو اختلف على نفقة عدة
 ما قيل انها يخرج منها و قيل
 لا يخرج لانها سخطت حقها
 حتى عليها شئ و في شرح
 الكافي و ان كانت غيبه فلما
 ان يخرج لانها لا مخاطب بها
 هو عظم من بذاني حق الشرع
 كالصلوة و الحمد و ليس للزوج
 ان يمنعها في الطلاق البايين
 لانه لم يبق لها عليه ملك و لا
 يتوهم قالوا الا ان يكون مراة
 تترجم ان تحمل فحينئذ يكره
 كالكتمانهم و على المعتدة ان
 تعتد

في المنزل الذي يضاف اليها السكنى حال وقوع العزقة والموت لقوله تعالى ولا يخرج من بيوتهم والبيت المضاف
اليها هو البيت الذي تسكنه نسب البيوت ليس بحق السكنى ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكم وانما البيوت للزواج
والسكنى عام يشمل البيت الملوك والمتاجر والمستعاريين ولما نشأ اي دلائل وجوب اعتداده في المنزل الذي
يضاف اليه السكنى هم ولو زارت اهلها وطلقها زوجها كان عليها ان تعود الى منزلها فتعقد فيه وقال عليه السلام
اي وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي قتل زوجها سكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله ثم هذا الحديث اخرجه
السنن الاربعة كهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زينب بنت كعب بن عجرة ان الربعة بنت مالك
بن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرتنا انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان ترجع الى اهلها
في بني خديرة وان زوجها خرج في طلب اجدله البعوض حتى اذا كان بطرق العروم فقتله قالت فسال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى ابي فان زوجي لم يترك مسكنا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعم قالت فالتفت حتى اذا كنت في الحجرة اخذني المسيد فاداني رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فنوديت ففعلت
كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي قال سكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعوذ
فيه اربعة اشهر وعشرة اقلت فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه ارسل الى فسالني عن ذلك فاخبرته فابتعته وقضى به
واخرجه الترمذي حديثنا الانصاري حديثنا سعيد بن اسحاق عن سعد بن اسحاق قال هذا حديث حسن
صححه اخبره ابو داود والنسائي من طريق مالك واخرجه ابن ماجة من روايته الى خالد الاحمر ورواه احمد وابو داود
الطحاوي والشافعي وابو يعلى الموصلي في سائدهم ورواه ابن حبان في صحيحه واخرجه الطحاوي من ثمان طرق
وقد طعن ابن خزم فيه بانه من طريق زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة ولا روى عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب
وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن النضر ثبت دليل حديثه وثبوته
في تصحيح الترمذي اياه وثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق النقطة ان لا يروى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر
حديث مشهور معروف عند علماء العراق والحجاز وعلم انه وقع في رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق
بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد
بدون الباء وهو تصحيح بطرق القديم بفتح القاف وضم الدال التفتة وهو اسم موضع على ستة اسيال من المدينة
وجاء في حديث اخوان ابراهيم عليه السلام احتسرا بالقديم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني لا يخرج حتى يتقضى عليك
فان قلت حديثا يشكل على المذهب وهو رواه الدارقطني عن محارب بن محمد عن ابي مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولقد لولدت
اهلها وطهرها
زوجه على اهلها
ان تقول في بيتها
فتعقد فيه
وقال عليه
السلام للتي
قتل زوجها
اسكنى في بيتك
حتى يبلغ
الكتاب اجله
فصحبها
من البيت
لا يكفرها

عن علي رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تعتد حيث شاءت قلت قال الدار
 قلني لم يسند غير ابن المالك انهي وهو ضعيف وقال ابن القطان ومحب بن معمر ايضا ضعيف وعطاء بن مخلوط هم وان كان
 نصيبا وارليت الاكفيها ش بان كان نصيبا وحدا الاكفيها هم واخرجها الوثبة من نصيبهم ش بان لم ير منها
 بسكناءهم انتقلت لان هذا انتقال بعذر والمعادت يوثق فيها الا عذارش والدليل عليه ما روى ان عليا رضي الله
 تعالى عنه نقل بنته ام كلثوم حين قتل عمر رضي الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضي الله تعالى عنه من كان يسكن
 في دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضي الله تعالى عنه فمعا كما اذا ماتت على متاعها ش في ذلك المنزل
 من سرة او ثوب هم او خافت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت فيها باجرش يعني باجرة هم ولا تجدد ما توديه
 ش اي لا تقدر على ادائها وكذا اذا كانت في بعض الراسات فدخل عليها من السلطان او غيره فكلما ان تنتقل
 الى المهرهم ثم ان وقعت الفرقة بطلاق باين او ثلاث ش اي ثلاث تطلقات هم لا بد من سرة بينهما ش اي
 بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واحد وكذا في الوفاة اذا كان في وثبة من ليس
 المهرهم ثم لباس ش اي اب وجود السرة للباس ان يسكنها في بيت واحد هم لانه ش اي لان الرجل سلم
 هم عزوف بالمرته ش وصال من هو كذا يجنب المهرهم الا ان يكون فاسق ش استثناء من قوله للباس مع
 السرة هم بخلاف عليها منه فميزه يخرج لانه غايه ش ولو كانت بينها سرة فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فانتقل
 منه الى بعض الا عذار وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما انتقل اليه ش اي ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه
 قالوا في شرح الجاليع الضعيف وان اخرج الزوج فهو اولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من بيت
 هم ويترك المرأة ش فيه اتم اخرج من المخرج هم وان جلاش اي الزوجان هم بينها امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 ش اي على كونها حايطة بينهما فمن ش حصول المقصود وان لم يجدا امرأة ثقة فلها الانتقال الى منزل آخر
 ولو كان الزوج نائبا على اجرة المنزل لطلبها صاحبها باذن القاضي ليرجع على الزوج هم وان ضاق عليها المنزل
 فخرج ش اي المرأة هم والاولى خروج ش اي خروج الرجل فيكون منزلا آخر لنفسه وتيه كما في المنزل الذي
 وقعت فيه الفرقة هم واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة فطلقا فلان ادوات عناش في بعض الطريق هم فان كان بينها
 وبين مهر اقل من ثلاثة ايام جئت الى مهر لا ليس باستدرا المخرج مني ش اي من حيث المعنى لان خروج المعتدة
 ما دون السفر بل هو باطل هو بناء على المخرج الاول ان كانت ش اي بينها وبين مهر اتم ثلاثة ايام ش جئت
 الى مهر لا ليس باستدرا المخرج بل هو بناء على المخرج الاول وان كانت اي المعتدة هم بينها وبين مهر ثلاثة ايام

فاخرجها الوثبة نصيبهم
 انتقلت لان هذا انتقال
 والعباد اتوا عن غيرها
 او صلها اذا كانت متاعا
 او خاسقا المنزل وكانت
 باجر وكما في ثوبه ان
 الفرقة بطلاق باين
 كذا من بيتها
 معترف بالمرقة وان
 فخرجها فخرجها
 عند زوجها انا انتقلت
 ولا اولى ان يخرج هو
 جعلوا بينهما امر
 على الحيلولة حسن
 عليهما المنزل فخرج
 حرة واذا اخرجت المرأة
 فطلقها ثلثا او ما عنهما
 فالحكيم ما بين مهر
 جئت الى مهر لا ليس
 المخرج معترف هو
 مسبوقة ثلثة ايام ان
 مهر جئت فان ما

سواء كان معها أو لم يكن
 معناه إذا كان إلى المقصد ثلاثاً
 البتة كان الملك في ذل المكان
 أخوف عليها من الخروج إلا أن
 الرجوع لو لم يكن لا يفتن في
 منزل الزوج **قال** إلا أن يكون
 طلقها أو كرهها ما رويها
 مخرجها لا يخرج حتى يفتن
 ثم يخرج المكان لها يحرم وهذا عند
 الجنيبة كروى قال أبو يوسف
 ويحرم المكان من مخرجها ما كان
 يخرج من المخرجين لا يفتن لها
 الخروج مباح دفعها لا يخرج
 لا يفتن وهذا عندنا إنما الحرة
 للسفر قد رقت يحرم ذلك العدة
 منهم من الخروج من المخرج في العدة
 لا يخرج ما روي في السفر من المخرج
 فلا يفتن عليها الخروج من المخرج
قوله باب ثبوت النسب
 ومن قال أن زوجت فلو أنه
 فهو طالق وتزوجها فلو أنه
 ولو أنه استشهد اشهر من يوم
 تزوجها فهو أبوه

أن شئت رجعت إلى سعاد وإن شئت منعت من إلى مقصد ما هو إلا أن سماه إلى أوله يكن سعاد من أي سنة
 قول محمد أن المسئلة من سائل الجلب الصغير ذكر محمد أن كانت ثلاثة أيام رجعت إلى سعاد وإن شئت منعت سعاد هم ذاك كان
 إلى المقصد ثلاثة أيام أيضاً لأن الملك في ذلك المكان أخوف عليها من الخروج من أي الموضع عليها أكثر من خوف الخروج
 بغير محرم كالتي استفتي في دار الحرب لها أن تخرج بغير محرم خوفاً على نفسها وبينها هذا في العادة كذلك ولو كان المخرج قريب
 منها على غير طريق العاقلة فليس لها أن تخرج عن العاقلة كذلك في شرح الطحاوي هم إلا أن الرجوع إلى شئ استثناء
 من قوله أن شئت رجعت وإن شئت منعت أي إلا أن الرجوع إلى سعاد أولى هم فيكون الاعتدال في منزل الزوج
 شئ لا يفتن في عدها في المنزل الذي أبرت بنتي قوله عليه السلام سكني في بيتكم قال شئ أي محرم في الجلب
 الصغير إلا أن يكون طلقاً أو أن منعت من شئ استثناء من قوله أن شئت رجعت وإن شئت منعت يعني أن لما الطاهر
 في ذلك إلا إذا كانت الفارقة في مخرجها لا تخرج حتى تفتن ثم تخرج شئ يعني بعد انقضاء عدها هم أي كان لها محرم
 وهذا شئ أي المذكورهم عن أبي حنيفة قال أبو يوسف ومحمد أن كان محرم فلا بأس أن تخرج من المخرج قبل أن يفتن
 شئ وهو قول أبي حنيفة أو لا هم لها شئ أي لا بأس يوسف ومحمد أن نفس الخروج مباح شئ بالاتفاق لا يفتن
 تخرج إلى ما دون السفر بالاتفاق هم دفعا لا ذمى الغربة ودفعة واحدة فمذا عذر وإنما الحرة للسفر وقد انقضت شئ
 أي الحرة هم بالمحرم شئ أي بوجود المحرم فصار السفر مع المحرم كما دون السفر بدون المحرم هم وله شئ أي لا بأس
 يفتنهم من أن العدة من الخروج من عدم المحرم فإن العدة أن تخرج إلى ما دون السفر بغير محرم ليس للعدة
 ذلك فلا حرم عليها الخروج إلى السفر بغير المحرم في العدة أولى شئ بأن يحرم في الحيض البدوي طلق امرأته فارتحلها
 مكان آخر فان لم تفتن كمان في ذلك الموضع في نفسها وليس كذلك وإن تفتن فذلك لا بأس بالسفر
 فيجوز المخطوبات

باب ثبوت النسب أي هذا باب في بيان ثبوت النسب لما ذكر أنواع العتبات من ذوات الأقراء والأشهر
 وأولات الأعمال ذكرنا باليزم من اعتداد أولات الأعمال وهو ثبوت النسب هم ومن قال تزوجت فلانة فهي
 طالق فزوجها فولدت ولد الست أشهر من يوم تزوجها شئ أي من وقت تزوجها لأن اليوم قرن بفعل غير
 مستد فيكون بمعنى الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان إنما قيد بهذا لأنها إذا جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر
 وقت الكحل لا يثبت النسب لأنها جاءت بالولد بعد الطلاق ظاهر فلا يثبت النسب ولا يجب العدة وكذا إذا جاءت
 بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الكحل لا يثبت النسب أيضاً لأن العلوق يكون حينئذ قبل الكحل هم فلو أنها

الحرة

عليه المهر اما النسب ش اي اثبت النسب هم طلائعناش اي فلان المرأة هم فرائضه ش قال عليه السلام الولد
للغرض وللعاهر الجوزي لصاحب الغرض والغرض العقد كذا فسر الكرخي هم طلائعناش اي لان المرأة هم لما جارت
بالولادة ستة اشهر من وقت النكاح فقد جارت ش اي بالولد هم لاقول منهاش اي من ستة اشهر من وقت
الطلاق فكان العلوق قبله ش اي قبل الطلاق هم في حالة النكاح والتصور ثابت ش اي تصور الوطى والاعلان
ثابت وبين ذلك بقوله هم بان تزوجناش اي بان يزوج هذه المرأة هم وهو طلائعناش اي والحال انه يجازي
يعني كانه تزوجها وهو على بطنها والناس يسمعون كلامهم فوافق الانزال النكاح ش معانا للطلاق وقال
الترامي اذن من الجاز ان يكون على بطنها وماله الانزال تزوجها والشهود عند او قد علق من ساء فيكون وقت
النكاح ووقت الوطى وادام النسب يتحايط في اثباته ش هذا ثبت هذا ايضا جواب عما يقال في التصور بعيد وامرنا
ينبغي ان لا يثبت النسب كما هو قول زفره قول محمد اولافا جاب بقوله والنسب يتحايط في اثباته فيثبت استحسانا لانه
يحتاج في امره كما ذكرنا من الشايع من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الغرض كاف ولا يعتبر المكان الدخول
او النكاح قاييم مقام الماء كما في تزوج المشرقي بالمغربيه وبينامية استنبطت بالولادة ستة اشهر ثبت النسب ان
لم يتزوجهم الدخول بعد واما قيل التصور شرط فيه ولذا الوجبات امره الصغير لولد الا يثبت نسب وفي حق المشرقي الاسكان
وجوده وكرامة الاولياء حق بان يكون صاحب خطوة هم واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه جعل واطيا حكما فينا كذا المهر
ش اي بالوطى حكاه هو اقوى من الخلوة فيجب المهر كما قال الفقيه ابو اليسر قال ابو يوسف في الامالي ينبغي في
القياس ان يجعل على الزوج مهر ونصف لانه قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف المهر ومهر اخر بالدخول قال الا ان بابا
حينئذ تخن وقال لا يجب الا مهر واحد لانا جعلناه بمنزلة الدخول في طريق الحكم فتأكد ذلك الصداق فاشتبهت بالزينة
وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية ذوات بهنتين او اكثر لم يقر بانقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لجواز
ان تكون ممتدة الطهر فكان وطيه الم لازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليهاش وان جارت به
لاقل من سنتين بانت من زوجها لانقضاء العدة هم بوضع الطل وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
طالعيرم اجاز لا يتحمل العلوق قبل الطلاق ويحمل بعده فلا يصير رجعا بانكش ش فان قيل ينبغي ان يصير رجعا لان
الوطى هنا حلال فاحيل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الطوائف ان يحل اقرب الاوقات
فتثبت الرجعة قلنا في ذلك العمل امره على خلاف السنة لانه يصير رجعا دون الاشارة بالفعل فاحيل العلوق الى قبل
الطلاق ميانة حاله كذا في البسوط شيخ الاسلام وهذا كله اذا لم يقر بانقضاء العدة البائن او الرجعي المات وقت الانقضاء

وعليه المهر اما النسب
فلانها فرائضه لانه للمسلمت
بالولادة ستة اشهر من وقت النكاح فقد
جارت بالولد ستة اشهر من وقت الطلاق
فكان العلوق قبله في حالة النكاح
والاعلان ثابت بان تزوجها وهو طلائعناش
اي والحال انه يجازي
يعني كانه تزوجها وهو على بطنها والناس
يسمعون كلامهم فوافق الانزال النكاح ش
معانا للطلاق وقال
الترامي اذن من الجاز ان يكون على
بطنها وماله الانزال تزوجها والشهود
عند او قد علق من ساء فيكون وقت
النكاح ووقت الوطى وادام النسب
يتحايط في اثباته ش هذا ثبت
هذا ايضا جواب عما يقال في
التصور بعيد وامرنا ينبغي ان لا
يثبت النسب كما هو قول زفره قول
محمد اولافا جاب بقوله والنسب
يتحايط في اثباته فيثبت استحسانا
لانه يحتاج في امره كما ذكرنا
من الشايع من قال لا يحتاج الى
هذا التكليف وقيام الغرض كاف
ولا يعتبر المكان الدخول او
النكاح قاييم مقام الماء كما في
تزوج المشرقي بالمغربيه وبينامية
استنبطت بالولادة ستة اشهر ثبت
النسب ان لم يتزوجهم الدخول بعد
واما قيل التصور شرط فيه ولذا
الوجبات امره الصغير لولد الا
يثبت نسب وفي حق المشرقي
الاسكان وجوده وكرامة الاولياء
حق بان يكون صاحب خطوة هم
واما المهر فلانه لما ثبت النسب
منه جعل واطيا حكما فينا كذا
المهر ش اي بالوطى حكاه هو اقوى
من الخلوة فيجب المهر كما قال
الفقيه ابو اليسر قال ابو يوسف
في الامالي ينبغي في القياس ان
يجعل على الزوج مهر ونصف لانه
قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف
المهر ومهر اخر بالدخول قال الا
ان بابا حينئذ تخن وقال لا يجب
الا مهر واحد لانا جعلناه بمنزلة
الدخول في طريق الحكم فتأكد
ذلك الصداق فاشتبهت بالزينة
وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية
ذوات بهنتين او اكثر لم يقر
بانقضاء عدتها لاحتمال العلوق
في حالة العدة لجواز ان تكون
ممتدة الطهر فكان وطيه الم لازم
من ثبوت النسب الواقع في العدة
رجعة عليهاش وان جارت به لاقل
من سنتين بانت من زوجها لان
انقضاء العدة هم بوضع الطل
وثبت نسب لوجود العلوق في
النكاح او في العدة طالعيرم
اجاز لا يتحمل العلوق قبل
الطلاق ويحمل بعده فلا يصير
رجعا بانكش ش فان قيل ينبغي
ان يصير رجعا لان الوطى هنا
حلال فاحيل العلوق الى اقرب
الاوقات وهي حالة العدة اذا
الاصل في الطوائف ان يحل اقرب
الاوقات فتثبت الرجعة قلنا في
ذلك العمل امره على خلاف
السنة لانه يصير رجعا دون
الاشارة بالفعل فاحيل العلوق
الى قبل الطلاق ميانة حاله
كذا في البسوط شيخ الاسلام
وهذا كله اذا لم يقر بانقضاء
العدة البائن او الرجعي المات
وقت الانقضاء

وان جاءت بكثرة من
 سنتين كانت رجعة الطلاق
 بعد الطلاق والظاهر انه
 لا يشترط انما هي فيصير
 بالوطى مرة بعد المتبرئة
 بقيت نسب ولدها اذا
 جاءت لاحد من سنتين
 لا يصح ان يكون الولد
 قائما وقت انطوائه فلا
 يتحقق زوال الفرائض قبل
 العلوق فيثبت النسب
 احنيما اذا اجأت به
 تمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت لان الحمل
 حادث بعد الطلاق فلا يكون
 منه لان طبعها حرام لان
 بدعيه لان التزويج والحجبه
 بان وطبعها بشبهة في العدة
 فان كانت البتة صغيرة
 يحرم منها الحجات
 بولدها سنة اشهر

والدة فصل ثلثة اقراء على حيفة ستون يوما وعند هاتسعة وثلثون يوما فان ولدت لاقل من ستة اشهر من
 وقت الاقرار ثبت النسب ليقبضا بطلان الاقرار وان ولدت ستة اشهر او اكثر لا يثبت وكذا المتوفى عنها زوجها لو اقرت
 بانقضاء بعد اربعة اشهر وعشر ففى على هذا التفصيل وان لم تقر ثبت النسب الى سنتين لان عدو الوفاة يتبعها الا انقضاء
 بانقضاء اربعة اشهر وعشر فوضع الحمل هم وان جاءت به شش اى بالولد هم الاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق
 بعد الطلاق والظاهر انه سنة شش اى ان الولد من الرجل هم لانقضاء الزمان منها شش اى لاجل انتفاء الزمان منها
 طلاقا لما على الصلح هم بغيره بالوطى مر اجاش فان قيل هنا وجه اخر من غير ان يلزم الزمان منها بان يحل امرها
 على التزوج باخر بعد انقضاء العدة فان قلت والحال انها لم تزج قلنا والحال انه لو وطئها في العدة اذ لو وطئها ثبت
 الرجعة من غير تقرير هذا التكليف فلما كان كذلك كان حل امرها على التزوج باخر اولى لما فيه من رعاية الاصل وهو انه
 لا يثبت الرجعة بالسكر قلنا نعم كذلك الا ان الحكم في النكاح الاول اسهل من الحكم بالثان نكاح آخر قال الاكل وفيه
 نظر لانه غير واقع بل هو التزم سوال الصواب في الجواب ان المراد بقوله انتفاء الزمان انما لازمه وهو تفسيع الولد فيكون
 ذكر المازوم وادارة المازوم وهو مجاز وميند نيدفع السؤال الا اجابنا ان ولد من نكاح شخص آخر محمول بقبي الولد فيها
 انما قال انتفاء التفسيع منها الزمان او ما في سنه فيه هو المبتوتة شش اى المطلقة طلاقا باينا او طلاقا هم ثبت نسب
 بولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين لانه يتحمل ان يكون الولد قايما شش اى تا قيام وقت الطلاق فلتا فين بولدها
 الفرائض فيثبت النسب احنيما طار اذا جاءت به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق
 شش لان اكثر مدة الحمل على سنتين وهو باطل هم فلما يكون منه لان وطئها حرام الا ان يدعيه شش استثناء من قوله
 لم يثبت اى لم يثبت النسب اذا جاءت البتة بولد تمام سنتين الا ان يدعيه اى الا ان يدعي التزوج بالولد هم
 لانه التزويج شش اى لانه التزويج النسب عند وعواهم وله وجه شش شرعى هم بان وطئها بشبهة في العدة شش و
 يحاط في اثباته ثبت قيل وانما قضى لرواية كتاب الحارثي حيث قال ان النسب لا يثبت بالوطى في عدة البتة بحسب
 بانه يمكن ان تحمل البتة في كتاب الحدود وعلى البتة ثلث او على الال على البتة بالكنائيات فحينئذ يندفع التناقص
 لكان الاختلاف في وقوع البان في الكنائيات ولذا رقيه صاحب الكتاب في الحدود والطلاق البان على الال
 ولى يحتاج تصديق المرأة ام لا قال الامام الاسيبجاني في شرح الطحاوى فيه روايتان في رواية يحتاج الى تصديقها
 وفي رواية لا يحتاج ولم يذكره الشري في شرح الكافي والبصير في الشامل هم فان كانت البتة صغيرة سيجاج شملها
 فجات بولد تسعة اشهر شش اى من وقت الطلاق وهي لم تقر بانقضاء العدة اما لو اقرت بالانقضاء بطلت

ثم جازت بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت لانها قد ابطان الاقرار اذ في بطنها وولده لم يترتب شيء
 يلزم النسب هم حتى تاتي بشئ اى بالولد هم لاقبل من ستة أشهر عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثبت النسب
 سنة الى سنتين لانها مستدرة تحمل ان تكون حاملا ولم تقر بالقضاء العدة فانثبتت الكبيرة وشئ وبيان الاحتمال اقبل
 ان الكلام في الامة المدعى المدعى تحمل الحمل ساقطة فاعترضتم ان تكون حاملا وقت الطلاق فيكون القضاء
 مدتها بوضع الحمل تحمل انها جازت بعد القضاء العدة ثلاثة اشهر واذ كانت كذلك كانت كالباقية اذ لم يفسر
 بالقضاء العدة ثبتت نسب ولد ابى سبتين هم ولما شئ اى والابى حنيفة ومحمد ان القضاء مدتها بوضع
 مدعى الاشهر قبل ان ياتي بالولد فالحق الا انه لا يحضرهم فيضربها بحكم الشرع بالانقضاء وهو شئ اى حكم الشئ هم فوق اقرار
 هم في الامة شئ بالانقضاء وهو شئ اى حكم الشرع بالانقضاء هم وهو شئ اى حكم الشئ هم فوق اقرار
 اى ان الدلالة على القضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه شئ اى ان حكم الشرع هم لاقبل الخلاف والاقرار
 شئ اى ان الدلالة على القضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه شئ اى ان حكم الشرع هم لاقبل الخلاف والاقرار
 من اربعة اشهر عشر ما لم يكن له الحمل فاعترضتم هناك ما ثبت الى سنتين فانه انما الثلاثة والابى حنيفة والقضاء بالاشهر
 هناك الاحتمال الانقضاء بالاشهر فانه انما الثلاثة والابى حنيفة والقضاء بالاشهر
 الاجمال وهذا لان الاصل في الصغيرة عدم الاجمال في الكبيرة ايضا لا يقول ذلك في حق غير النكاح فلا تعد الا بالاجمال
 انما كان الاصل فيه الاجمال كما في البسر بامهم وان كانت شئ اى الصغيرة مطلقه طلاقا جيا فاذ كان كذلك البسر بامهم
 اى عند ابى حنيفة ومحمد يعني ان ثبت لاقبل من ستة اشهر ثبت النسب والافلامهم وعند مدعى شئ اى عند ابى حنيفة
 ثبت الى سبعة وعشرين شهرا لانه يحمل ويلباني اخر العدة وبى الثلاثة الاشهر ثم قاني لاكثر من مدة الحمل وهو سنتان
 فان كانت الصغيرة او عنت الحمل في العدة فالجواب فيه اذ في الكبيرة سواء لان باقرار الحكم ببلوغها سنة او عرف بام
 عدتها فيحكم باقرارها ببلوغها فثبتت نسب لد الاقل مدة تبين في الطلاق البابين والاقبل من سبعة وعشرين شهرا
 في الزوجي وبدرج في شرح الطلاق هم وثبتت نسب ولد المتوفى عنها زوجها بابين الوفاة وبين سنتين شئ اى اذا
 لم يكن المتوفى عنها زوجها صغيرة لان نسب ولد اى ثبت اذ اولدت لاقبل من عشرة اشهر وعشرة ايام واذ اولدت
 لاكثر من ذلك لا ثبت عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وقال زفر اذ اجازت بعد القضاء عدة الوفاة
 ستة اشهر لا ثبت النسب لان الشرع حكم بالقضاء مدتها بالاشهر تعيين اثبتة شئ لانه لا يمكن الحمل فاجاب فقهاء
 حكم الشرع بالانقضاء بمعنى اربعة اشهر وعشرة ايام فلو كان اقوى من اقرارهم فصار كما اذا اقرت بالانقضاء شئ بعد القضاء

لغيره حتى تاتي بشئ
 اشهر عند ابى حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف لا يثبت النسب
 الى سنتين لانها مستدرة تحمل
 ان تكون حاملا ولم تقر بالقضاء
 العدة فانثبتت الكبيرة وشئ
 لا نقضاء مدتها بوضع الحمل
 الا انه لا يحضرهم فيضربها بحكم
 الشرع بالانقضاء وهو شئ اى
 حكم الشرع بالانقضاء هم وهو
 شئ اى حكم الشئ هم فوق اقرار
 لانه لا يحمل الخلاف والاقرار
 يحمل الدلالة على القضاء العدة
 من اربعة اشهر عشر ما لم يكن
 له الحمل فاعترضتم هناك ما
 ثبت الى سنتين فانه انما الثلاثة
 والابى حنيفة والقضاء بالاشهر
 وعن ابى حنيفة ومحمد يعني ان
 ثبت لاقبل من ستة اشهر ثبت
 النسب والافلامهم وعند مدعى
 شئ اى عند ابى حنيفة ثبت الى
 سبعة وعشرين شهرا لانه يحمل
 ويلباني اخر العدة وبى الثلاثة
 اشهر ثم قاني لاكثر من مدة
 الحمل وهو سنتان فان كانت
 الصغيرة او عنت الحمل في العدة
 فالجواب فيه اذ في الكبيرة
 سواء لان باقرار الحكم ببلوغها
 سنة او عرف بام عدتها فيحكم
 باقرارها ببلوغها فثبتت نسب
 لد الاقل مدة تبين في الطلاق
 البابين والاقبل من سبعة وعشرين
 شهرا في الزوجي وبدرج في شرح
 الطلاق هم وثبتت نسب ولد
 المتوفى عنها زوجها بابين
 الوفاة وبين سنتين شئ اى اذا
 لم يكن المتوفى عنها زوجها
 صغيرة لان الشرع حكم بالقضاء
 مدتها بالاشهر تعيين اثبتة شئ
 لانه لا يمكن الحمل فاجاب فقهاء
 حكم الشرع بالانقضاء بمعنى
 اربعة اشهر وعشرة ايام فلو
 كان اقوى من اقرارهم فصار
 كما اذا اقرت بالانقضاء شئ
 بعد القضاء

وعنه في شرائح المواق لا يشترط وفي قاضي خان وعلى هذا الخلاف كل الاطلاق عليه الرجال وجميع محايينا على انه يقتضي بالنسب بشهادة
 القابلة عند قيام النكاح واختلفوا بعد الموت والطلاق فتدبر في حقيقة لا يثبت وعندنا ثبت هم لان الفرائض قائم لقيام
 العدة وهو شئ اى قيام الفرائض هم يلزم للنسب شئ وبغيره الفرائض كونها مستعينة الى الزوج حتى النكاح ولد يثبت
 نسبا يثبت نسبه هم والحاجة الى تعيين الولد شئ اى الحاجة هنا في اثبات النسب الى تعيين الولد بهم فتعيين بشهادتهما
 اى بشهادة القابلة هم كما في حال قيام النكاح شئ وقرار الزوج بالجل وطلوعه للجل هم والى حقيقة ان العدة تقتضي
 اقرارا بوضع الحمل والتفحص ليس بحجة شئ يعنى الذى يقتضى ليس بحجة والحجة هو انما هم فثبت الحاجة الى اثبات النسب
 ابتداء شئ بالقتضاء هم فيشترط كمال الحجة شئ لان المرأة لا ولدت صارت جنسية لاقتضاء عدتها ونسب ولدت الاثنية
 من الاجنبى لا يثبت الا بحجة ثمة فلا يقتضى بشهادة القابلة ورمدهم بخلاف ما اذا ظهر للجل او صدر للاعراف لان النسب
 ثابت قبل الولادة وتعيين ثبت بشهادتهما شئ اى بشهادة القابلة لانه عليه السلام اجاز شهادة القابلة على الولادة
 هم وان كانت معدة عن دفاعة فسد ما مورثه في الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ائمة في قولهم جميعا شئ ميراثه
 وحتى تصديق الورثة ان يقرؤا به يبا او اقربا به يقطع الحكم بشهادتهم بان كان بطلان منهم او جل منهم وان منهم
 وجوب الحكم باثبات النسب حتى يشارك المصدقون والمنكرون ذكره البردوى والترمذى وقال الا سيما جاني هذا
 جواب الاستحسان وفي القياس لا يثبت لانهم يقررون على الميت بالنسب فلا يقبل وقال شمس الكائمية في تعليل لسلسلة
 المورثون قاسمون مقام الزوج ومن قال الزوج انها ولدت فثبت النسب هكذا تصديق الورثة بعد موتة وهذا لان
 ثبوت النسب باعتبار الفرائض وذلك باق بقاء العدة بعد موتة والحاجة الى الشهادة لم يطرأ له ولا وراثتها فيضان الولد
 وقد حصل ذلك بتصديق الورثة بل باعتبار الفرائض اى تصديق الورثة هم في حق الارث ظاهر لانه خالص حصصهم
 فيقبل فيه تصديقهم شئ واختلف متاخيخا في ان لفظ الشهادة هل يشترط من الورثة ام لا قال بعضهم شية ط بعد ان
 يكون في مجلس الحكم كذلك قال فخر الاسلام وذلك لان النسب لا يثبت في حق الناس كافة الا لفظ الشهادة وقال
 بعضهم لا يشترط واليه ذهب الفقهاء بالبيت لم افي حق النسب بل ثبت في حق غيرهم شئ اى في حق غير المصدقين وغيرهم هم
 المنكرون من الورثة وغيرهم الميت هم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة شئ بالكلية او كانوا اهل الشهادة شئ بالنسب
 في حق غيرهم حتى يشارك الولد المنكرين ايضا في الارث ويطلب غيرهم الميت بدنيهم ولما شئ اى ولا شئ اطر
 كونهم من اهل الشهادة هم قبل يشترط ايضا لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم مع الثبوت
 في حصصهم باقرارهم وما ثبت بتعالاير اى فيه الشرايط شئ كالمصدق المولى والمجدي مع السلطان في حق الاقامة

لان الفرائض قائم بعد
 وهو من النسب لهما
 انصبتا فتعين بشهادتهما
 كما في حال قيام النكاح
 في العدة فتقضى باقرارها
 بوضع الحمل وتنقصه ليس
 فثبت الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فثبت تحالها
 الحجة بطلانها اذا كانهم جميعا
 الا انهم من الارث لا النسب ثابت
 قبل الكافة والتعيين ثبت فثبتها
 فانها معدة عن دفاعة
 الورثة في الولادة ولم يشهد
 احد فسد ما مورثه
 في حق الارث لانه خالص حصصهم
 فيقبل فيه تصديقهم شئ
 تصديقهم اى في حق النسب
 في حق غيرهم خالصا اذا كانوا من اهل
 الشهادة ثبت فقبل به هذا
 شترط لفظ الشهادة وقيل لا
 لان الثبوت في حق غيرهم
 للثبوت في حصصهم باقرارهم
 وما ثبت بتعالاير اى
 فيه الشرايط

و اذا تزوج الرجل المرأة فباعت بالبدل الاقل من ستة اشهر من تزوجها لم يثبت له لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون
 لاقل من ستة اشهر من تزوجها لم يثبت له لان العلوق
 لم يثبت له لان العلوق
 سابق على النكاح فلا يكون
 من جملته ستة اشهر
 فصل في ثبوت نسبته لغيره
 تزوج او سكت لان الفرض قائم
 والمدة ثمانية فان حجب الولادة
 يثبت بشهادة امرأته وحده تشهد
 بولادة حتى لو انفك الزوج بيمين
 لان النسب يثبت بالعلم اني القلم
 واللعن انما يجب بالقد وليس من
 يقر بولادة غيره بيمينه
 فان ولد منه اختلفا فقال الزوج
 تزوجته من اربعة وقالته منذ
 ستة اشهر فاعلم ان قوله لا يثبت الظاهر
 شاهد له فانه لا يظن ان يكره من يمين
 ولينكره الاستحالة وهو على الكفر
 وان قال امرأته اذ ولد له فانت طالق
 فتشهد امرأته على الولادة انطلق عند حيفته
 وقال ابو يوسف ومحمد انطلق
 شهادة واحدة في ذلك قال عليه
 السلام شهادة الشاهدين
 فيعلا يستعلم الرجل انظر اليه

هم واذا تزوج الرجل المرأة فباعت بالبدل الاقل من ستة اشهر من تزوجها لم يثبت له لان العلوق سابق على النكاح فلا
 يكون منه ولو باءت بثلثة اشهر فباعت بثلثة اشهر من تزوجها لم يثبت له لان الفرض قائم والمدة ثمانية اشهر
 هذا العمل من وقت النكاح هم ثمانية اشهر فثبت له نسبهم فان حجب الولادة شئ اى فان انكر الزوج الولادة
 هم ثبت شئ اى النسب بشهادة امرأته واحدة تشهد بالولادة واراوا امرأة واحدة حرة مسلمة وبه مرجح في البسيط
 وهنا خلاف بين العلماء ذكرناه عن قريب هم حتى لو انفك الزوج بيمينه لان اللعان بالقذف هم لان النسب
 ثبت بالفرض القاييم شئ ولا يفتي باللعان هم على تقييد في مدة اربع اشهر فيها وقدم بيان المدة في باب اللعان واللعان
 انما يجب بالقذف في جواب عما يقال اللعان هنا انما يجب في الولد والولد يثبت بشهادة القابلة وهو لا يجوز لان اللعان
 في معنى الحد والى الاثبات بشهادة النساء واجب بقوله هم واللعان انما يجب بالقذف شئ والقذف سوجب لان
 قوله ليس في قذف لها بالزنا معنى والقذف لا يلزم وجود الولد فانه يصح بدونه فلم يضر الولد الثابت بشهادة القابلة
 هم وليس من ضرورة شئ اى من ضرورة اللعان هم وجود الولد فانه يصح بدونه شئ اى بدون الولد هم فان
 ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجته بثلثة اشهر وقالت هي منذ ستة اشهر فاقول قولها لان الظاهر شاهد لها
 فانتا ليدلها من كالح لاس من سفاح شئ وهو الزنا لا يقال الظاهر شاهد له لانها لان الاصل في الحوادث ان
 تصاف الى اقرب الازمان فتعاضدا فلا بد من دليل التزويج لانا نقول الحوادث هو لزوم حمل امرأته على الفاء وتقرير
 اعتبار قول الزوج ولا يجوز ذلك هم ولم يذكر محمد الاستحالة شئ اى ان المرأة تستحلف ثم تهم وهو على الاستحالة
 شئ المذكور في الاستحالة ستة فتستحلف عندها خلافا لابي حنيفة لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح هم و
 ان قال لامرأته اذ ولدت فانت طالق فتشهدت امرأته على الولادة لم تطلق عند ابي حنيفة وقال لا تطلق لان شهادة
 شئ اى لان شهادة المرأة هم حجة في ذلك شئ اى في باب الولادة وهناك قيد ان تركها المصنف فلا بد من
 ذكرها احد بها عدم اقرار الزوج بالعلم والاخر عدم كون الجبل ظاهرا او هنا مسلمان اما ان يقر الزوج بالجبل او
 لم يقر به فان لم يقر به لا يقطع الطلاق بقولها ولدت ولا يثبت النسب بالاتفاق اذ لم تشهد القابلة اما اذا شهدت
 وقع الطلاق هم قال عليه السلام شهادة النساء بائنة وفيما لا يستطيع الرجال النظر اليه شئ اى حديث غيب فلا بد
 لم يذكره اكثر الشرح وقال فخرج الاماويث روى ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع حديثا عيسى بن يونس عن
 الاوزاعي عن الزهري قال منعت امرأة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه من ولادات النساء
 هم من يجوز شهادة القابلة وحدها في الاستحالة اما ان يمينها في ذلك ورواه عبد الرزاق في مصنفه

أخبرنا ابن جريح عن الزهري فذكره هم ولا نأشئ أي ولان المرأة أعني القابلة هم لما قبلت في الولادة تقبل فيما ينبغي عليها
وهو الطلاق من لان وقوع الطلاق متعلق بهام دلال منقذة نأشئ أي ان المرأة التي هي الزوجة هم أعت
أعنت ش على الزنج وهو وقوع الطلاق والزنج يكثر لك هم فلا مثبتة الآية تامة ش أي كالملة وهذا أشا إلى
عدم ثبوت دعوى المرأة الآية كالملة هم لان شهادتين ضرورية في الولادة ش لان مجلس الولادة لا يطلع عليه الرجال
والثابت بالضرورة لا يتعدى موضع الضرورة هم فلا يطرأ حق الطلاق لا ش أي لان الطلاق هم منك عنها
ش أي عن الولادة في الجملة يعني يوجد به ونحوه كذا الولادة توجد به وان الطلاق وان صار الطلاق هنا من لوازمها
كمن اشترى عا فشهد مسلم انه ذمي مجوس قبلت ذمي في حرمة الأكل ولا ثبت تجسس الذاب في حق الرجوع على البائع بشها
الواحد كذا في جامع قاضي خان هم وان كان الزوج قويا بمجلس ش يعني اذا اقر الزوج بمجلس ثم علق طلاقها بالوفاة
فقاتلته المرأة ولدت وكذا بها الزوج هم طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة وعند ما تشترط شهادة القابلة لانها لا بد من حق
لدعواها أعنت وشهادة تخاطمة فيه ش أي شهادة القابلة تجوز في أعنت هم على ما ينأشئ يعني في المسئلة الاولى
هم دل ش أي دلي منقذة هم ان الاقرار بمجلس اقرار بما يفقه اليه ش أي بالشئ الذي يفقه بمجلس الى ذلك الغنى هم
وهو الولادة ش الضمير في وهو يرجع الى ما هم ولان ما ذكره من نأشئ ش لانه متعلق طلاقها بما كان وهو الولادة
والقول قول المؤمن في دهره رد الامانة هم فيقبل قولها في رد الامانة قال ش أي القدر يرى هم واكثر
مدة الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا يبيح في البطن أكثر من سنتين ولو بطل معزل ش افزع الدار
ثم البيهقي في سننهما من طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريح عن جميل بنت سعد عن عائشة في
قالت اتزيد المرأة في الحمل على سنتين قد را حو ل ظل عمود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين وافزع
الدار تظني ايضا من جهة البيهقي عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن انس حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قد رطل المغزل قال كان من يقول هذا جارة لنا امرأة محمد بن
عجلان امرأة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثمانية بطن في اثني عشر سنة كل بطن في
اربعة سنين قوله ولو بطل مغزل أي بقدر كثر طلقه بال الدوران لان طلقه بال الدوران
زودا من سائر الظلال والغرض المبالغة في تعليل المدة وفي بعض النسخ ولو بطل مغزل هو قوله ابو جريح
والايفاح أي بدور فلكه مغزل في شرح الارشاد ولو بدور فلكه مغزل هم واقلة ستة أشهر لقوله عز وجل طه
وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله في عامين فيجب الحمل ستة أشهر والله أفقير الأكثر ش أي أكثر

ولاها لما قبلت في الولادة تقبل
فيما ينبغي عليها وهو الطلاق
ولا يحلف في رة المخالعة
الحنف فلا يثبت الا بحجة
تامة وهذا لان شهادتين
ضرورية في حق الولادة فلا
تظهر في حق الطلاق لانه
منك عنها وان كان
الزوج قد اقر بالمجلس
طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة
وعند ما تشترط شهادة القابلة
لان لا بد من مجلس هو ما الحنف
وشهادة تخاطمة
فيه على ما بينا ولان الاقرار
بالحمل اقرار بما يفقه اليه
هو الولادة ولانه اقر بكونها
مؤمنة فيقبل قولها في رد
الامانة قال واكثر مدة الحمل
سنتان لقول عائشة رضي الله
عنها في البطن أكثر من سنتين
ولو بطل مغزل واقلة ستة أشهر
لقوله تعالى وحمله وفصاله
ثلاثة اشهر اثم قال الله تعالى
وفصاله في عامين فيجب الحمل
ستة اشهر والله أفقير الأكثر

بارد بيني في الحجة عليه ما
 في ذلك من الظاهر انما كانت
 ما عدا العقل لا يتعدى اليه
 تزوج امه فطلقها ثم تزوجها
 قلن جملت بول لاقل من
 ستة اشهر منذ يوم اشهرها
 لزمه ولا لم يدره لانه في
 الوجه الاول ولد للعقد فان
 العلوق ساقط على الزوج في الوجه
 الثاني ولد للملك لانه يفتا
 الحادث الى اقرب فتنص عليه
 في حق وهذا اذا كان الطلاق
 واحدا بامثا او خلع او رجعا
 اما اذا كان اثنتين ثبت للنسب
 الى سنتين مع وقت الطلاق
 لانها لم تنقض حرمه غليظة
 فلا يفتن العلوق الا الى قبله
 لانها لم تنقض بالشراوى قال
 لامة ان كان في جنس له
 فهو منى فثبت على الولادة
 امرأة فهي ام ولد لان الحاجة
 الى تعيين الولد وثبت
 ذلك بغيرها القليل بما عجز

مدة الحمل هم باي سنين سن وبه قال مالك في الشهور واحد كذا وقال عباد وخمس سنين وقال الزهري ست
 سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن سبع سنين قال الليث ثلاث سنين ويقولنا قال الثوري والفضاك بن مزاحم وهو
 ابن جبان واحد في روايتهم والوجه عليه ش اي على الثاني هم ما رويناه ش وهو حديث عائشة هم وانما هم انما
 قالته ساعاش اي الظاهر ان عائشة قالت الحديث المذكور من حديث السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ انقل
 لا يستدعي اليه ش يعني العقل لا يدرك هذا لان ما في الرحم لا يعلم الا الله تعالى هم ومن تزوج امرأة فطلقها ثم اشترى
 ش يريد به طلاقا بعد الدخول او لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحجى الاقل من ستة اشهر منذ فارقه فان
 جازت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم اشترى الزمته ش اي الولد هم والام لا يلزمه ش اي واذا جازت به لاكثر
 من ذلك لم يلزمهم لانه في الوجه الاول اراد به ما اذا ولدته لاقل من ستة اشهر ولد للعقد فان العلوق ساقط
 على الشراء وفي الوجه الثاني ش اراد به ما اذا ولدته ستة اشهر او اكثر من وقت الشراء هم ولد للملك لانه
 ايضا الحادث الى اقرب وقته ش هو وجوب وقت كونها مملوكة فلا يثبت الا بالدمعي وهو منى قولهم فلا يلزم
 وعوده ش يعني لا يثبت النسب الا بان يدعيهم وبذا ش اي هذا الحكم الذي ذكرناه هم فيما اذا كان الطلاق واحدا
 باثنا او خلع او رجعا اما اذا كان ش اي الطلاق هم اثنتين ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانهما
 حرته غليظة ش لطلقتين ولا تحمل لغيره من زوجا غيرهم فلا يفتن العلوق الا الى قبله ش اي ما قبل الطلاق
 وهو بعد الاوقات هم لانها لا تحمل بالشراء ش اذا الوطى لا يحل له قبل الشراء لانها حرمته غليظة اثنتين
 واذا لم يحل وطئها بملك يمين لا يقضي بالعلوق من اقرب الاوقات اذ في القضاء بالعلوق الى اقرب الاوقات
 يلزم حمل ام المسلم على الحرام وهو المكن للوطى الحرام من الموالي فان قيل وجب ان يحل بقوله تعالى الا على ازواجهم
 او ملكات اي انهم كانوا لا تحمل بقوله تعالى فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجا غيره والثانية في لامة كالثالث في المرة و
 ما اذا لم يحل وطئها فلا يفتن الى اقرب الاوقات بل يفتن الى الابد وهو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا جازت به
 لاقل من سنتين منذ الطلاق هم ومن قال لامة ان كان في بطنك ولد فهو منى فثبت على الولادة امرأة
 فهي ام ولد ش اي بالاجل هم لان الحاجة الى تعيين الولد وثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجل ش اي
 باتفاق اصحابنا وبه قال احمد وقدم الحلاف فيه وهذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولو ولدت
 ستة اشهر او اكثر لا يلزمه لاحتمال انها حبلت بعد بقالة الولى فلم يكن الموالي مدعيها هذا الولد بخلاف الاول ليقبالات
 في البطن وقت القول فيقينا بالدعوى هذا في جامع قاضي خان وقال الازري وشبهه مسئلة كتاب العتاق وان قال

ج

لاني بطلبك حر فقلت بعد ذلك ستة أشهر لم يفتق وان ولدته لائل من ستة أشهر فتق وكان ينبغي لك ان تعرف انه فيها
 اذ قال ان كان في بطلبك ولد او قال ان كان بها جمل فمبنى لفظ التعليق اما اذا قال هذا جمل فمبنى لغيره الولد وان
 جاءت به الاثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفية وبه مرجح في الاجناس في كتاب الاعتاق هم ومن قال الغلام هو اني ثم
 مات فجاءت ام الغلام فقالت انا امراته فمبنى لغيره بغير ثبوت اي الام والابن يريان البيت هم وفي النوادر جعلت
 اي محرم هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح
 الفاسد وبالوطي عن شبهة وبذلك يمين فلم يكن قوله اذ اربا بالنكاح شش وعرض انه ينبغي ان لا يكون لها الميراث في الاستحسان
 لان هذا النكاح ثبت اقتضاء ثبوت بقدر الضرورة وهو صحيح النسب وول استحقاق الارث واجيب بان النكاح
 على ما هو الاصل ليس بمنوع الى نكاح هو سبب لاستحقاق الارث النكاح ليس بسبب له فلا ثبت النكاح بطريق الاقتضاء
 وثبت ما هو من لوازمه التي لا تفك عنه شرعا وانما قال على ما هو الاصل لئلا يدخل الكتابية والامانة لانه من العوارض
 هم وجبه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا كانت شش اي ام الغلام هم معروفة بالحرية ويكونها ام الغلام شش قيد يكونها
 معروفة بالحرية لانها لو لم تكن معروفة بانساحرة من الاصل لا اثر لان للورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لم يثاب
 وانما تمقت بموته غاية ما في الباب انساحرة في الحال والتمسك باستصحاب الحال معروفة الحكم في الماضي يصلح للرفع
 الالاباث فيندفع عنها الرق ولا ثبت الارث وقيد ايضا يكونها ام الغلام لانه اذ لم ثبت انها ام الغلام فلا اثر
 هم والنكاح الصحيح وبما التعين لذلك شش اي لثبوت النسبهم وضعا ومادة شش اي من حيث الوضع ومن جهة
 الشرع ومن حيث العادة بالشرع بين الناس هم ولو لم يعلم انساحرة فقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها شش
 قد قررنا هذا لان قولنا فيه يكونها معروفة بالحرية لان ظهور الحرية باعتبار الدار شش اي دار الاسلام هم محبة في
 دفع الرق لاني استحقاق الارث شش لان الارث لا يثبت الا بنسب صحيح وقال التمر شش لا ميراث لها ولكن لما
 من المثل لانهم اقروا بالدخول بها ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم وقال الا ترازى وفيه نظر لان الدخول انما يوجب
 بمهر المثل في غير صورة النكاح اذ كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فباي دليل
 يحل على ذلك فلا يجب مهر المثل

باب في تربية الولد اي في بيان حكم الولد في الحضانة والتربية لمن هم ومن احق به لان الولد غائب
 عن النظر لنفسه والقيام بحججه فيجب للشرع الولاية الى من هو متفق عليه فحصل ولاية التعرف الى الاب بقوة رايه
 النفقة وحق الحضانة الى الام لقضائي تلك الشفقة عليه وهي اقدر على ذلك للزومها البيت وكونها اشفق

ومن قال لغلام مولدي
 لموات فجاءت ام
 الغلام وقالت انا امراته
 فمبنى لغيره بغير ثبوت
 وفي النوادر جعلت
 جواب الاستحسان
 والقياس ان لا يكون
 لها الميراث كالأصل
 كما ثبت بالنكاح
 الصحيح يثبت بالنكاح
 للفاسد وبالوطى شبهة
 وبذلك يمين فلم يكن
 قوله اذ اربا بالنكاح
 لا يستحقون المسئلة
 فيما اذا كانت معروفة بالحرية
 ويكونها ام الغلام والخاص
 الصحيح وما المنعيني
 لذلك وضعا ومادة
 يعلم بانها حرة فقالت الورثة
 انت ام ولد فلا ميراث لها
 ظهر لانه بالنسبة الدار شش
 دفع الرق لاني استحقاق الارث
باب حضنة
الولد من حق

واذا وقعت الفرجة

بين الزوجين فلام

حق بالنسبة لهما

روى ان امرأة قالت

يا رسول الله ان ابني

هذا كان بطني

له دعاء وجرى له

حوى وثقله

سقاء وزعم ابوه

ينزع ص

فقال عليه السلام

ان احق به

ما لم تزوجي ولا

اشفق واقد على

الحضنة كان الدفع

اليها انظر واليه اشار

ريقها خيرة من

شهد غسل عندك

قال حين وقعت الفرجة

وبين امرأة والصحاب

متولون والفقهاء لم يثبتوا

ثم المناسبة بين الناس ظاهرة لا محتاج الى بيان هم واذا وقعت الفرجة بين الزوجين فالام حق بالولد على سوا

كانت كتابية او مجوسية لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين كما روى ان امرأة قالت يا رسول الله عليه وسلم

ان ابني هذا كان بطني لدعاء وجرى له حوى وثقله في سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق

بالم تزوجي ش هذا الحديث رواه ابو داود في سننه حدثنا محمد بن خالد السلمي حدثنا الوليد بن ابى عمر وعيسى الاوزاعي

حدثنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا كان

بطني لدعاء وجرى له حوى وثقله في سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به

الم تكلمى ورواه الحاكم وصححه اسناده قالوا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن اعاص فاذا اراد بجد محمد كان الحديث

مرسلا واذا اراد به عبد الله كان الحديث متصلا وهذا قد صرح عنه جده عبد الله فالحديث متصل صحيح وعمر وشعيب محمد كلهم نقلا

قولها وجرى بفتح الحاء وكسر الجيم الانسان والحوى بكسر الحاء المهملة وتخفيف الواو بيت من الوبر الجمع الاحوية كذا في الصحاح

وقال ابن الاثير الحوى اسم المكان الذي يحوى الشئ اي يضمه كذا في الفهرست وفي هذا الحديث ثم قال الحوى بيت مجتمعة

من الناس الجمع احوية فسر في حديث آخر والستارة بالكسر هو الام شفق عليه اقدر على احضانه شس ماخوذ من الحضر

وهو ما دون الابطال الكشح وضن الشئ جانبا وحضن الظاهر وبضمه اذ ضمته الى نفسه تحت جناحية وكان المنزل

للولد يتخذ في حضنه ويضمه الى جانبه هم فكان الدفع اليها انظر شس اي فكان دفع الولد الى امه انظر في محله يعني اقول

انظر في ماله من غيرهم واليه شس اي الى هذا المعنى هم اشيا الصديق شس اي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

يقولهم ريقها خيرة من شهد غسل عندك يا عمر قال عيين وقعت الفرجة بينه وبين امراته والصحابة حاضران متواذون

شس هذا غريب بهذا اللفظ وقصته رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن ابى عروبة عن قتادة

عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه طلق ام عاصم التي عليها وفي جوارحها صم فاراد ان ياخذها مخطا

فتبوا لاه بينها حتى بكى الغلام فانطلقا الى ابى بكر رضي الله تعالى عنه فقال سمعوا وجروا ويريحوا خيرة منكم يا عمر حتى ايشب الصبي

فبينما لنفسه رواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن عاصم عن عكرمة قال فاجت امت امرأة عمر رضي الله تعالى عنه الى ابى بكر

رضي الله تعالى عنه وكان ملحقا فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه عطف الطف ارحم وحن روف وهي حق بولدها ما

لم تزوج وتفسير لذي ذكره المصنف قوله ريقا اي بين ام عاصم امرأة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واهما جميلة وقوله من شهد

بضم الشين وفتحها غسل في شمة وفي المبسوط ريقا وفي رواية رجع رفاعها وهو ثوب تستعمل به المرأة خيرة من سمن غسل عندك

يا عمر قد مر عندنا قضى به بخبرة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه فخل على الاجماع هم والنفقة على الاب على ما ذكره شس اي نفقة

الولد

الولد

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الامس تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش معناه ان ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المالات اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المالة لاب
وام من المالة لام اشار اليه بقوله هم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالة لاب وام ذات قرابتين
والمالة لام ذات قرابة واحدة وعند الشافعي و احمد تقدم المالة من الاب على المالة من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات والمالات
بمزيل عن حق المصنفة لان قرابتين لم تناكدا بالمحمورية كذا فى المحيط وفى البدائع للاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الا بطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصورى ابن العم اولى بالذكر والمالات
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام للاحق لى الولد مع العمة المالات مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويخرج الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لاء شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان للاحق المصنفة هم سقط حقها للارونيا شى وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا نحن البصرى وهو رواية عن احمد فان خدما لا يسقط حقهما بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثيابا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء مهمله هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينيه يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينيه ومادة شين معجمة وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلة الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولذا قال المصنف هم فلا نظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلما نظر منه على الصغير هم قال شى
اى لقد ورى هم الابنة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة تنزوجه
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابى شى لقياسه مقام ابى فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الامس تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش معناه ان ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المالات اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المالة لاب
وام من المالة لام اشار اليه بقوله هم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالة لاب وام ذات قرابتين
والمالة لام ذات قرابة واحدة وعند الشافعي و احمد تقدم المالة من الاب على المالة من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات والمالات
بمزيل عن حق المصنفة لان قرابتين لم تناكدا بالمحمورية كذا فى المحيط وفى البدائع للاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الا بطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصورى ابن العم اولى بالذكر والمالات
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام للاحق لى الولد مع العمة المالات مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويخرج الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لاء شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان للاحق المصنفة هم سقط حقها للارونيا شى وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا نحن البصرى وهو رواية عن احمد فان خدما لا يسقط حقهما بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثيابا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء مهمله هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينيه يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينيه ومادة شين معجمة وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلة الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولذا قال المصنف هم فلا نظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلما نظر منه على الصغير هم قال شى
اى لقد ورى هم الابنة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة تنزوجه
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابى شى لقياسه مقام ابى فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

قوله قال القاضي واندو مالكي في رواية وفي رواية عن مالك لا يعود بالطلاق الا في حق متقاضي عنه متاعا زائدا قال المصنف في
 وقال غيره من الشافعية يعود بالطلاق الا في حق من لم يكن للعصبى امرأة من الهبة فانقسم فيه الرجال فالأهم بهش اى اولى
 الرجال بالملك العصبى هم اقربهم تعصبا بش اى من حيث التعصبات اى اقرب التعصبات هم لان الولاية لا تقرب وقد عرفت
 الترتيب في بنو ميمون في باب الميراث وولاية الأكلح هم غير ان الصغيرة لا تمنع الى عصبته غير محرم بش هذا استثناء
 من قوله فالأهم اقربهم تعصبا بقوله الصغيرة لان الصغيرة يدفع الى اقرب العصبات سواء كان محررا او غير محرم كقول
 العتاقة وابن العمير حران الفتنة بش لانه لا يرد من عليها سنا وكذلك ذوالرحم المحرم عن العصبية اذا لم يرد من عليها منه
 نفسه ومجانة لا تمنع اليه لان في الدفع مزايا الصغيرة وقال الصمد الشهيد وعند ابن عيينة اذا لم يكن عصبته للصغير يدفع
 الى الاخ لام لان عنه فيقوم الام والاية وقال في تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصباتها غير ابن العم والافتناء
 للقاضي وان راه اطلع لعنم اليه والافضح عن ابيه وقال محمد الباقر المذكرين قبل النساء والتدبير الى القاضي يدفع
 الى تفتة يحسنها هم والام والمجدة احق بالعلماء حتى ياكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده بش
 وذكر في نوادر ابن رشيد ويوفى وحده وتكلموا في المراد من الاستنجاء من شائخنا من قال المراد به كمال الطهارة
 بان يطهر وجهه وحده بالما بحيث لا يحتاج الى سن لعينه ويعلمه ومنهم من قال المراد منه ان يطهر نفسه عن النجاسة
 وان كان لا يقدر على تمام الطهارة هم وفي الجاسع الصغير حتى يستنجي في اكل وحده ويلبس وحده بش ولم يذكر فيه
 الاستنجاء وشطره في السير الكبير وغيره هم والمعنى واحد بش يعني ذكر الاستنجاء فيما مضى وذكر الاستنجاء في رواية الجاسع
 الصغير في المعنى واحد وبين المصنف ذلك بقوله هم لان تمام الاستنجاء بالقدر على الاستنجاء بش اى القدر
 على الاستنجاء وان يمكنه ان يفتح سروله عند الاستنجاء ويشد عند الفرج هم ووجهه بش اى وجهه ذكر الاستنجاء هم انه
 بش اى ان الصغير هم اذا استغنى يحتاج الى التاديب وتخلق باداب الرجال واطلاقهم والاب اقدر على التاديب والتفوق
 بش اى التتوية هم والخصان بش هو الشيخ الامام ابو بكر محمد بن عمر من كبار علمائنا وكان يروى عن بشر بن الوليد عن
 ابى يوسف القاضي وقال صاحب الطبقات محمد بن عمر بن محمد العيينة وقيل عمرو بن الفتح بن ميمون وقيل مهران الشيباني روى عن شيخ
 البخاري مثلهم عامر البليل وسددوا المعنى وغيرهم ولا صفات كثيرة وكان زاهدا ياكل من كسب يده فلذلك سمي خضا فالانه
 كان مات بجذاع سنة احدى وستين ومائتين هم قدر الاستنجاء بسبع سنين اعتبارا لاعتدال بش لانه اذا بلغ سبع سنين استغنى
 عن العناية غالبا ويستنجي وحده وعليه الفتوى كذا في النكاح في غيره وقدره ابو بكر الرازي في سبع سنين وعند مالك الام احق
 بالعلماء حتى يتعلم قبل حتى يتخرجا حتى يبدوا سانه وعند الشافعي في ثمانية اقله في سبع فان اختاره احدى واسلم اليه ثم اختار الاخر

فان لا يترس في نفسه
 من اهل فحشهم في طهره
 فاولهم اقربهم تعصبا لان
 الولاية لا تقرب وقد عرفت
 الترتيب في موضع صغير
 الصغيرة لا تدفع الى
 عصبته غير محرم كقول
 العتاقة وابن العمير حران
 عن الفتنة والام والمجدة
 احق بالعلماء حتى ياكل وحده
 ويشرب وحده ويلبس وحده
 ويستنجي وحده في الجماع
 حتى يستنجي في اكل
 ويشرب وحده ويلبس وحده
 واحد لان تمام الاستنجاء
 بالقدر على الاستنجاء
 ووجهه انه اذا استغنى
 يحتاج الى التاديب والتخلق

بالأب الرجال وأخلاقهم
والأباقدر على التاديب
والثقيف والمخاض
فمن الاستغناء بسبب من
اعتبار الغالب والأم والجد
الحق بالمجارية حتى يضمن
بعد الاستغناء محتجاً إلى موافقة
أب النساء والمرأة على ذلك
أقروا بعد البلوغ حتى يرضى
والحفظ والأب في أقوى هذه
وعلى محمد أن ينادى فعلى الأب
إذا بلغت حد الشبهة في تحقق
الحاجة إلى الصيانة ومن سوي
الأم والجد الحق بالجد يرضى
بأنه حد الشبهة في الجاهل
الصغير حتى يستغنى عنها الوفاة
على الاستغناء وهذا لا يخرجها
للخدمة فلا يحصل المقصود
بخلوف الأم والجد لفقرهما
شوما قال وكالاته إذا انفكها
مروها وأم الولد إذا انفكت
كالحررة في حق الولد لا غيرها
أولاً ثبوت الحق وليس لها قبل
العتق حق في الولد لغيرها
الخصانة بها مشغول
الخدمة له

فإن ذلك وود إليه فان ما ووالاقتار الأول عيدين إليه كذا البطلان في المنفى وهذا لم يقبل عن أحد من السلف والمعتمد
لا يخرج ويكون عند الأم هم والأم والجد حق بالمجارية حتى يضمن لان بعد الاستغناء محتجاً إلى موافقة أب النساء والمرأة على ذلك
والبلغ غسل الثياب هم والمرأة على ذلك أقدر شئ لاسمها لو دفعت إلى الأب انقلبت بالرجال نقل حياداً أو الحياء في
النساء زينة هم وبعد البلوغ محتجاً إلى التحصين والحفظ والأب في أقوى وأقوى شئ لاسمها بلوغ محتجاً إلى التزويج
والأب فيه هو الأصل في التحصين والحفظ والأب أقوى قدرته على ما لا تقدر عليه الأم وأقوى إلى طريق معرفة ذلك لا يظلم
عزته لأفقتة وطيرة للرجال والنساء يخدم عمامهم وعن محمد شئ رواه هشام عنه من أنها دفع إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة
محقق المجاورة إلى الصيانة والأب أقدر على هذا شئ وفي غياث المغني الاعتماد على رواية هشام بفساد الزمان وإذا بلغت
أحدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وعند الشافعي إذا اختار الغلام أمه يكون عند أبيه بالليل وعند الأب بالنهار يثبت
أيها اقتار تكون عند أبيها ومنها أعني أبك هم ومن سوي الأم حق بالمجارية حتى تبلغ حد اشتق شئ تكلموا في حد المشتماة
يعني عليه ثبوت حرمة الصاهرة وكون الأب أملي وقالوا إذا كانت بنت خمس سنين وما وودته لم تكن شتماة وإذا كانت بنت
ست سنين وثمان سنين نظران كانت عيلاً فمخية كانت شتماة والأفلا وقال الفقهاء أبو الميثاق في بيان انفادى الغالب
أنها لا تشتم ما لم تبلغ تسع سنين قال شمس المائتة الرضوى وبه نأخذهم وفي الجاهل الصغير حتى تستغنى شئ ذكره أبو الرواية القصور
أن الصغيرة ترك من سوي الأب الجدة إلى أن تستغنى ثم ذكر رواية الجاهل الصغير أن تستغنى واستغناء وان تاكل وحداً أو حبس
فإذا بلغت إلى أن تستغنى وتستغنى تدفع إلى الأب الأم والجد مثل اللوات ونحوهم لا تقدر
على استخارها شئ أي على استخارهم الصغيرة التي تستغنى وإن كانت محتجاً إلى تعليم أو أب النساءهم ولهذا شئ أي ولأب
عدم قدرة من سوي الأم والجد على استخارها هم لا توجب شئ أي الصغيرة هم لمخزمتة شئ أي لأبلى عذمتهم من
كان يريد استخارها هم فلا يحصل المقصود شئ وهو تعليمهم بخلاف الأم والجد لقد رتبنا عليها شئ أي على الاستخار
هم شرعاً شئ أي من حيث الشرع بديل الجارية هم قال شئ أي القدر درى هم والامة إذا اعتمقا مولداً أو أم الولد
إذا انفكت كالحرة في حق الولد شئ وذلك لان زواجها مولداً لها ثم ولدتها ثم عتقا فكانتا أحق بالولد من مولاهما لان الحنفية
هنا إنما تكون مع المولى لان الزوج لاحق له في الولد إذا الولد يبيع الأم في الملك ومالك الملوك حق به من غيره كذا
الكا في واخلع المالكيتي أم الولد إذا انفكت مع ألقا قتم على ثبوت الأم ذكره في الجواهر لاسمها شئ أي الامة و
أم الولد اللتين اعتمقا هم حران شئ فكانتا أحق بالولد من مولاهما هم وان ثبوت الحق شئ أي وقت ثبوت
الحق هم وليس لها قبل الحق في الولد لغيرها عن الخصانة بالاستغناء بخدمته المولى شئ وبه قال عطاء والنوري

والشافعي

بولدا في واهمه عند ما كتبت الحضانة للزريق هم والذمية حتى بولدا المسلم لم يعقل الا ديان ش فان عقل الا ديان يؤخذ
 نسوا ويخرج الى الابن به قال الكافي في المشهور ابو القاسم ابو ثور وتمنع ان تغتصب لغيره لانه لم ينفذ في ديان خيف ضم اليه ناس من المسلمين
 وقال الشافعي واهم الحضانة لما دعي به اية عن مالك هم او يخاف ان يافت الكفر ش اي بان يافت الكفر فان مصدرة
 اي يخاف الفتة الكفر واما قوله او يخاف فيجوز فيه ثلاثة اوجه الاول انه سبب تقديره الى ان يخاف كما في قوله لا اتركك وتعطيني
 حتى اي الى ان تعطيني الثانية الرخ على انه يتخاف ان يخاف الفتة الجوزم مطاعا على قوله لم يعقل فيكون او يخاف هم للنظر
 قيل ذلك ش اي الذمية حتى بولدا المسلم لاجل النظر في حق الصغير قيل ان يعقل الا ديان قيل ان يخاف من فتنة الكفر
 هم واما الضر بعد ش اي ولاجل احتمال حصول الضرر في حال احتمال حصول الضرر لانه بافتقار احوال الكفر في ذمته
 بعد ان يعقل الا ديان هم ولا خيار للخلع والجلية ش يعني من الابوين بان يكون الولد عند الامم لم تزوج بزواج آخر
 الى المدة التي ذكرها ابو جعفر قال الكافي وقال الشافعي لهما المياش اذا بلغنا من التيمم في سلم الى من افتار به وبه قال احمد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم في ش روى اصحاب السنن الاربعة عن اهل بن اسامة عن ابى سيمونة سليمان
 سوني من اهل المدينة رجل صدوق قال بنا انا جالس مع ابى هريرة رضي الله تعالى عنه امرته فارسية سمعها ابن فلان
 وقد طلقها زوجها وقالت يا ابا هريرة وطنت بالفارسية جري يريد ان يذهب باخي فقال ابو هريرة استما عليه لو اطمع بك
 فجاءه زوجها وقال من يحاقن بولدي فقال ابو هريرة الامم في الا قول هذا الا اني سمعت امرته جارت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان رجلي يريد ان يذهب باخي وقد سقاني من بيرة الى جنبه وقد نفعني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استما عليه فقال زوجها من يحاقن في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيدكما
 شيت فاحذ بيدكما فانطلقت به وجه الاستدلال هو انه صلى الله عليه وسلم في قوله هذا ابوك وهذه امك فخذ بيدكما شيت
 قوله وطنت من الرطانة بفتح الراء وكسر الدال كلام اليفهمه الجمهور واما هو موافقة بين اثنين او ثلاثة والعرب تخفص بها
 غالبها كلام الجمهور قوله من بيرة اي غنية كبر العين المهملة وفتح النون والباء الموحدة وهي بيرة معروف بالمدينة عند اعراس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما سار الى بدر قوله يحاقن بالاء المهملة وبالفتحة اي من يارز يميني واستدل الشافعي ايضا بحديث
 رافع بن بيان وهو الذي ذكره المصنف واهب عنه على ما ياتي انه جري بولدا ووالد النامي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده
 رافع بن سنان انه سلم وابنت امرته ان تسلم فجاها من لهما صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والامم هناك
 خيره وقال الامم امه قد هب الى امه وضط ابى داود وسلم وابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت زمني وهي
 فيعبر وقال رافع زمني فاقعد النبي صلى الله عليه وسلم الامم فانت والاب ناحيه واقعد العبيس بينهما وقال ابو داود فالت العبيس

والذمي
 بولدها المسلم
 ما لم يعقل
 الا ديان
 ان باله الكفر
 للنظر قبل ذلك
 واحتمال الضرر
 بعد ذلك
 للعلوم
 وقال الشافعي
 لهما الخيار
 لان النبي عليه
 السلام

عنها كذا في نسخ الفتاوى وغيره قاله الاثر في وفي الكافي اختلفت على ان ترك ولد اعز الزوج فاطلع باينوا بشرط باطل .
 فصل اى هذا فصل في بيان حكم من يريد اخراج العينة الى القرى بين ذلك بقوله في فصل على حدة هم واذا رادت الطائفة
 من يخرج بولد اسن المصطفى له ذلك ش هذا بعد القضاء عند تماقاة من به في جامع قاضي خان وغيره هم لما فيه من الاضرار
 بالابش اى في المزوج بالولد لا انقطاع ولده عنه هم الا ان يخرج ش بولد اسن المصم الى وطنها ش هذا اشتنا
 من قوله فليس لما ذلك هم وقد كان الزوج ش اى والمحال ان الزوج هم قد تزوجا فيه ش اى في مطنهام لانه
 المقام فيه عرفا وشراش اما العرف فلان الزوج فيقيم في البلد الذي تزوج فيه عادة الا انه يلزمها متابعة الزوج اذا اعطا
 جميع المهر منيت بذلك او لم ترض فجز ول للزوجية يعود الامر الاول والما شرا فلان العقد متى وجد في مكان العقد
 والاولاد من ثمرات هذا النكاح فيجب اسكانهم في موضع العقد بخلاف ما اذا ارادوا النقل الى ممر ليس هو ممر اوطم يكن شمة
 اصل النكاح ليس لما ان تنقل الاولاد وكذا اذا ارادوا ان تنقل بالاولاد الى ممر الكون ثم ش اصل النكاح لعدم
 دليل العرف والشراهم قال عليه السلام ش اى قال النبي صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو منهم ش ثم ش
 احد من الشراهم لهذا الحديث ولا يجوز ذكره وروى هذا الحديث ابن ابى شيبة في مصنفه ثم ش العلى بن منصور عن
 عكرمة بن ابراهيم الا زوى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى رباب عن ابيه ان عثمان بن شى الله تعالى عنه
 صلى بنى اربا ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل في بلدة فهو من الهما يصلي بعلامة المقيم واني تاهل منذ
 قدمت مكة ورواه ابو العلى الموصلى في مسنده كذلك وله فقه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تزوج
 الرجل من بلدة فهو من الهما وانما ائتمت لاني تزوجت بها منذ قد تمها ورواه احمد في مسنده وله فقه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من تاهل في بلدة فيصلي بعلامة مقيم واستدل بصنف يقول لانه اليوم المقيم فيه شرعا ما صلا ان الرجل في تزوج
 امرأة في بلدة هو موطن المرأة يكون من اهل ذلك البلد هم ولهذا يصير الحربى به ش اى بالزوج قاله الاثر في والاكل في ما
 وقال تلج الشريعة الضمير يرجع الى التزم المقام بيان انه لما استدلل بقوله التزم المقام عرفا وشرا فلان قاله ان يقول
 وببانه التزم المقام فلما لا يصير مقيما في باب عنه بان لا التزم المقام اثره لهذا يصير الحربى في مسائل هذا فان المضموم
 من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولذا يصير الحربى به ذميا فانه ذكر في غيبة هذا الكتاب
 ان المتاسن اذا تزوج ذمية لا يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها ويرجع وقد وجبت بخط شى ليس في النسوة التي قولت بنسوة
 هذه الجملة وقال الاثر في ونقل عن الامام حافظ الدين الكبير ان هذه الجملة ليست في النسوة التي قولت مع نسوة
 فعلى هذا يكون السهو من الكتاب لانه قال في السير الكبرية بعد كتاب الحدود وفارس الحرب باب وادخلت المرأة من اهل
 الباب

فصل

واذا اراد المطلق

ان يخرج بولدها

من المصطفى

لهذا ذلك لما فيه

من الكثرة والاكال

تخير به الى طها

وفكلن الزوج تزوجا

فيكفه التزم للمقام

عرفا وشرا قال عليه

من قلل يلد له

منهم ولهذا يصير

الحربى به ذميا

وان ارادت الزوج الى مصلحته
 وصغيره وقد كان الزوج في طاعة
 في الكتاب الى انه ليس له ذلك
 ومنه رواية كتاب الطلاق
 وذكر في الجامع الصغير ان له ذلك
 لان العقد متى وجد في مكن يوجب
 له كماله فيه كما يوجب للبيوع
 تسليم في مكانه ومن جملة ذلك
 حتى اساءه الاولاد وجه الاول
 ان الزوج في دار الغربة ليس له ان
 يملك فيه عرف وهذا هو الحق
 انه لا بد من اهل من جميع الولد
 ووجود النكاح وهذا كله اذا
 كان بين المصير فداً وآماً
 الا اذا كان بحيث يمكن للولد
 ان يملك ولده ويبيت في بيته
 او يتركه ولكن الجواز في
 ان يبيت ولده وانتقلت من قرية
 الى اخرى المصير لا بأس به لان
 نظر الصغير حيث يتخلق بخلق
 اهل المصير وليس فيه ضرر
 بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير
 لاختلافه باخلاق اهل السواد
 فليس بها ذلك

دار الاسلام بان هي كناية عن زوجها ذمي او مسلم فقد صارت ذمية لان زوجها ان يمتنع عن العود الى دار الحرب فكان
 الاقدام على النكاح مع علمها ان زوجها ان يمتنع عن العود الى دار الحرب رضي منها بما تقاضى في دار الاسلام واما الحرب في ذمها
 ذمية لا يصير ذمها لان المرأة ليس لها ان تمنع زوجها من دار الحرب انتهى وفيه تبين فلفظ الحرب لفظ الحربية حتى ترد السوال وقال
 بعضهم لما جئنا الى تفسير اللفظ الجواز ان تكون الحرب صفة لشخص ابي الشخص الحربى ذكره كان او انى قلت هذا بعيد جداً وان راوت
 الزوج الى مصلحته وطناش صفة المعصوم وقد كان التزوج فيه شى اى والحال ان تزوج الزوج فيه اى في مصلحته وطناش
 اشار في الكتاب شى اى القدرى وقيل المراد به بسوطهم الى انه ليس لما ذكركم وبه رواية كتاب الطلاق شى
 من الاصل هم وذكر شى اى محمد بن الجراح الصغير ان لما ذكركم لان العقد متى وجد في مكان فيه شى اى في ذلك المكان
 هم كما يوجب البيع التسليم في مكانه شى اى تسليم المقتود عليه في موضع العقد هم ومن جملة من اساك الاولاد شى لان الاولاد
 من نكاح النكاح فيوجب اسكانهم في موضع العقد هم وبه الاول شى اراد به قوله ليس لما ذكركم وهو رواية كتاب الطلاق
 هم ان الزوج في دار الغربة ليس له ان يملك فيه عرفاً شى اى من حيث العرف اى اى بان العرف لم يجز بان يكون للزوج
 في دار الغربة ان يملك ما قام به من ذلك شى اى الوجه الاول هو الاصح هم والحاصل انه لا بد من اهل من جميع الولد
 هو وجود النكاح شى اى لا انتقال الامم بالاولاد والصغار ولا بد من وجودهم او ان تريد الانتقال الى دار الحرب
 فانه ذكر في شرح كتاب الطحاوى ولورادت الانتقال الى دار الحرب وان كان اصل النكاح وقع هناك وفي قرية بعد ان
 يكون زوجها مسلماً او ذمياً ليس لما ذكركم ولو كان كلاهما حربين فلما ذكركم هم وبه كله شى اى هذا الذى ذكرناه وكلهم
 فاكان بين المعمرين تفاوت شى اراد به البعد بحيث لا يمكن الاب رجوعه بيته في يوم سلالته اولادهم اما اذا تقابل
 شى اى المعمران هم بحيث يمكن الولد ان يطالع ولده ويبيت في بيته فلما باس به وكذا الجواز في القرينين شى معنى
 اذا كانت قرينين بحيث يمكن الاب مطالعة الاولاد في يومه فلما ذكركم والافلام ولو انتقلت من قرية المعمر الى المعمر
 لا بأس به لان فيه نظر الى الصغير حيث يتخلق باخلاق اهل المعمر وليس فيه ضرر للاب وفي عكسه شى وهو الانتقال من المعمر
 الى القرينهم ضرر بالصغير لاختلافه باخلاق اهل السواد فليس لما ذكركم شى اى ليس لما ان تنقل الصغار من المعمر الى القرية
 الا اذا وقع العقد قبل لما ذكركم في شرح الطحاوى وفي فتاوى البقالى ليس لما ذكركم بحال وقع العقد هناك
 او لا فروع لوجبات المعمرى وقالت هذا ابن بنى وقد امت فاعطى نفقة فقال انها لم تمت وهي في منزلى واراد اخذ منها
 لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي انه يفي سباً فتأخذه منها وان جاز بداره وقال هذه منك وهي امه وقالت انى انت تأخذها
 للزوج لان الفرائش لما قال الاب هو ابن بنت سينن وقالت ابن بيع ان كان باكل وحده وليس وحده دفع اليه

والا فلا والودعي الزوج عليها باخرى واكثر فتا قول لما لو قالت للفتي وعاد فحق ان لم يعين الزوج فاقول لما وان عينت لا يقدر
 قولها في الطلاق وان كان محسرا فالت العمة انما اولى بغير جرد الام طلبة جردة فالتة اولى وهو الصحيح
باب في احكام النفقة اي هذا باب في بيان احكام النفقة وهي اسم مخفى للاتفاق وهي عبارة عن الاداء على الشيء بما
 يحتاجه الزوجية بنسبها من المال والكل على بيانه على الترتيب شيئا على ذكره فمعلوم على ما في انشا ان كل
 هم قال ش اي القدر الذي هم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة او اسلمت نفسها في منزل عليه
 نفقة ما وكسوتها وسكنها ش اي في منزل الزوج قال لا قطع في شره تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة والاختلاف في ذلك
 وقال لا تراه في علمهم بهذا اذا ادعى بعض الشرح للمدعية بقوله هذا الشرط ليس بالارز في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسيط وهو ظاهر
 بعد صحة العقد النفقة واجبة لما وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب انتقالها الى بيتها بازا ان
 تعال به بالنفقة وقال في الايضاح وهذا لان النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج فاذا ايطا بها بالنفقة فقد ترك حقها وهذا لا يوز
 بطلان حقها وقال في النامية وقال بعض المتأخرين من ائمة لم يستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على جواب
 الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قد طابها بالنفقة وان لم تمنع من الانتقال الى بيت زوجها فلها
 النفقة ايضا واما اذا كان الاستناع بحق ان تشتت تستوفي مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الاستناع بغير حق بان كان
 او فاما المهر او كان المهر سرجا او متهمة فلها نفقة لما فكل من كان محبوسا بغيره بحق مقصود كانت نفقة عليه هم والاسهل
 في ذلك ش اي في وجوب النفقة هم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ش امر بالاتفاق والامر للزوج واستسقة
 القدرة هم وقوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوته بالمعروف ش المولود له هو الاب وزرقن الامهات قوله تعالى بالمرثون
 اي بالوسط وقال الزوج في تفسيره ما تعرفون انه العدل على قدر الامكان وكلمة على لا يجاب هم وقوله عليه السلام ش
 قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ش هذا الحديث رواه مسلم
 عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فاقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بالامن المهر واستحللتموهن بكلمة الله
 ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدكم حرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 الحديث اخرجه مسلم في باب حجة الوداع هم ولان النفقة خبز الا اعتبار ش اي اعتبار المرأة عند الرجل هم فكل من
 كان محبوسا بحق مقصود بغيره كانت نفقة عليه ش لا يقال يرد على هذا النفقة الزين فانما على الراهن مع انه محبوس
 بحق المرتهن لانا نقول سلما انه محبوس عن المرتهن ولكن لا نسلم انه محبوس بحق هو مقصود والمرتهن فحسب فانه كما يحصل مقصود
 المرتهن يحصل مقصود الراهن ايضا الا ترى انه اذا ملك لك الدين الذي على الراهن مضمونا باقل من قيمته ومن لم يدين

باب النفقة
 قال النفقة
 للزوجة على زوجها
 مسلمة كانت او كافرة
 اذا سلمت نفسها
 الى منزل زوجها
 نفقتها وكسوتها
 وسكنها والاسهل
 في ذلك قوله تعالى
 لينفق ذو سعة
 من سعته وقوله
 وعلى المولود له رزق
 وكسوتهن بالمعروف
 وقوله عليه السلام
 في حجة الوداع
 ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف
 ولان النفقة جزاء
 الاحتباس في كل
 من كان محبوسا
 بحق مقصود بغيره
 كانت نفقة عليه

على هذا كان ينبغي ان تجب النفقة عليها جميعا الا ان النفقة لما كانت بالقيمة الزمنية وهو على ملك الرهن جيت عليه خاتمة كالموت
يجب نفقة على صاحب الباليهم وهو شش اي اصل من كان مجوسا النفقة ترجع الى غير القاضى والعامل في الصدقات شش لانها
جسا انفسا لمصل المسلمين فيجب كفاتها ما ذكره في المقتضى والتولى والوصى والمضارب اذا سافر بال المضاربة والعقانة
اذا قاموا بكفاتها المسلمين في وضع عدوهم يجب كفاتها هم وبذلك الدليل شش اشارة الى ما ذكره من الكتاب والسنة وقال الا ترى
اي الايات الدالة على وجود النفقة والدليل العقلي هم لانفسا فيما شش اي لافرق فيها بل على مطلقة هم فيستوى فيها
المسكية والكافرة شش والعقينة والفقيرة والموطورة وغير الموطورة والمتقلة الى بيت الزوج وغير المتقلة هم ويعتبر في ذلك
مالها جميعا شش اي حال الزوجين وهذا لفظ القدرى هم قال شش اي المصنف هم وبهذا اختيار الخلان وعليه الفتوى
شش اي على اختيار المصنف الفتوى وظاهر الرواية عن اصحابنا اعتبار مال الرجل في اليسار والاعسار دون حال المرأة
وبه مرجح محمد في الاصل والحاكم في الكافي وصاحب الشامل في قسم البسوط والامام الايسر جاني في شرح الطحاوى واليه ذهب
الكبرى وكثير من شايخنا المتأخرين كصاحب التحفة وصاحب النافع وغيرهم وهو قول الشافعى هم وتفسير شش اي تفسير
قول المصنف هم انما شش اي ان الزوجين هم اذا كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا موسرين نفقة الاعسار
شش اي يجب نفقة الاعسار وان كانت المرأة موسرة والزوج موسر شش اي وكان الزوج موسر نفقة شش
دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسر شش وفي الذخيرة بياض اذا كان الزوج موسر البطر اليسار نحو ان ياكل
الطوى اللحم الشوى والباجات والمرأة فقيرة كانت تاكل في ميتا خبز الشعير لا يؤخذ الزوج ان يعطيا ما ياكل نفقة ولا كانت
المرأة تاكل في ميتا ولكن يطعمها فيما بين ذلك يطعمها خبز البر واحة وباجتين فهذا معنى اعتبار حالها وما اذا كان الزوج موسر
والمرأة موسرة لم يذكر المصنف هذا القسم قال الا ترى الى الادري كيف ذهب عنه ولا بد من ذكره وقال المصنف في كتاب
يفرض النفقة سالمة يعنى وسطا فيقال لا تكلف الى ان تطعمها خبز البر واحة وباجتين كيلا يطعمها الغر وقال الا ترى الى
هذا التكليف تكليف اليس في الوسخ فلا يجوز قال الامام الشافعى لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها يعنى المصنف لم يذكره
في كتاب النفقات ثم قال لكن شايخنا قالوا السبب له ان يواكلها لانه ما موسرين عشرة معها اذا في ان يواكلها ليكون نفقتها
ونفقة سواهم وقال الكبرى يعنى حال الزوج وهو قول الشافعى فتقول غر وجل لينفق ذو سعة من سعة وهو ظاهر الرواية و
قال الله تعالى ومن قدر عليه زينة فلينفق ما اتاه الله من ان يتكليف بحسب الرشح وان النفقة على حسب حاله ولما جيت
نفسا من مسرقة زينة نفقة المسرين فلما يستوجب على الزوج الا بحسب الزوج ومالههم ووجه الاول شش اي ووجه الثاني
مالها وهو اختيار المصنف هم قوله عليه السلام شش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم المند المرأة الى سفيل غدا

امير القاضى والعامل
من المصل فانت
وهذه الدلائل كلها
فتسوقها المسئلة
والكافرة وتعتبر ذلك
حالتها جميعا قال
العبد الضعيف
وهذا اختيار المصنف
وعليه الفتوى وتفسير
انهما اذا كانا موسرين
يجب نفقة اليسار
ولكن كل مصرين
نفقة الاعسار
واشككت معسر الزوج
موسر ان نفقة هادن
نفقة للموسر دون
المعسر وقال الا ترى
حال الزوج وهو قول
اشافعى فتقول نفقة
لا سعة من وجعل
قولهم في الشواهد
ان ينفق من مالها
ما يكفيها في نفقته

٢٥٩

من قال زوجك ما يكفيك ودلك بالمعروف منق هذا الحديث أخرجه الجماعة غير الترمذي عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن هند أم سعاد قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن البسيفان رجل شحم وليس يعطيني ما يكفيني ولا يالا أخذت منه وهو لا يعلم فقال عليه السلام خذني ما يكفيك ودلك بالمعروف هم اعتبار ما لا يشاي اعتبر عليه السلام حال المرأة وما قيل إن يقول هذا الدليل غير مطابق للمعنى وهو الاعتبار بما لا يشاي على اعتبار حالها وما اعتبار حالها حالة تدر عليه والختم يدل عليه فإذا الآية تدل على اعتبار حاله والحديث على اعتبار حاله فوجب الجمع بينهما إن يكون حاله معتبر من جهة وما لا شك في ذلك فإن قيل هذا على تقدير التعارض والحديث لا يعارض الآية لكونه من الأماديش فالجواب أن الحديث نفسه بقوله تعالى وعلى المولود زرع من وكسوتهن بالمعروف فنكون المعارضة بين الآيتين فيخرج بينهما وهو الفقه ش أي اعتبار حال المرأة هو الفقه أي هو الذي يفهم من الدلائل وأشار بهذا إلى أنه اختار قول المصنف حيث اعتبر بالما لكن ذكر الدليل من جهة نفسه لما اختاره وإنما قلنا من جهة نفسه لئلا يرد عليه من الأتراسي حيث قال قوله فان نفقة ش قوله فلا تخفى للزيادة وفيه نظر لأنه ما بقي من الدليل والمطلوب مطابقة لأن صاحب الهداية أوردوه وليلا يقول لهما وقول المصنف اعتبار حال المرأة وحده انتهى ونحن نقول اختيار المصنف اختاره المصنف ولكن وليله من جهة ويرد ما ذكره ثم من ذلك بقوله لأن النفقة لهم تجب بطريق الكفاية والفقرة لا تقتصر على كفاية المودرات فلا تخفى للزيادة ش يعني كفايتها نظر إلى حال الزوج ثم الجواب عن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته بقوله وأما النص فهم نحن نقول بموجب ش أي بموجب النص وهو أنه هم مخاطب بقدر وسعته ش لئلا يلزم التكليف باليس بالوسع لكن زاد كفايتها على ما في وسعه يكون ديناً عليه وهو مني هم والباقي دين في ذمته ش علماً بالدليلين ولا يود مع الجزو واعتراض الأتراسي على المصنف بقوله وهذا لا يكون جواباً لما ذهب إليه الكرخي من ظاهر الرواية لأن نص القرآن لا يثبت الزيادة على نفقة الأعسار من حيث ثبوت الزيادة بموجب النص مخي يكون ديناً عليه انتهى قلت المصنف لم يثبت الزيادة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته حتى صدق ما قال وإنما ثبت الزيادة بقوله تعالى وعلى المولود زرع من وكسوتهن الآية وفيما قال عل بالدليلين وهذه الآية تدل على وجوب كفايتين كلتاه على غير أنه إذا عجز عن الكفاية لا يكلف في المال بل الزيادة على الكفاية في ذلك الوقت يكون ديناً عليه والمطلوب المصنف أعلى من ترك أحدهما ومعنى قوله بالمعروف الوسط ش أي قوله عليه السلام بالمعروف في قوله لندامه بل عيان خذني من مال زوجك ما يكفيك ودلك بالمعروف وكذا في قوله تعالى وعلى المولود زرع من الآية الوسطي هم وهو الزوج ش أي الوسط هو الواجب وفي البسوط يجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف فيما فرض في كل وقت وزمان كما يفرض لما قدر الكفاية من الطعام فكذا لك من الأراهم لأن الجزأين الأول الأمانة وما دوا وما جاع في تأويل قوله غر وجل من الوسط

اعتبر حالها
وهو الفقه
فان النفقة
تجب بطريق
الكفاية لا بقدر
لاقتصر الكفاية
الموسر فلا في
للا زيادة
النص فصح
نقول بموجب
يخاطب بقدر
وسعه الآية
دين في ذمته
ومعنى قوله
بالمعروف
الوسط هو
السواحب

والا لعلات حكم الاحتباس
 فحبس النفقة بما لو كان
 امتنع من التمكن ببيت
 الزوج لان الاحتباس قاصر
 والزوج قد على الوطى كرها
 وان كانت صغيرة لا يستمتع
 بها حقيقة لان الاحتباس
 الاستمتاع على هذا الاحتباس
 الموجب ما يكون وسيلة
 الى مقصود مستحق بالكلية
 ولم يوجد بخلاف النفقة
 على ما بين ودل الشافعية
 لان النفقة لا تعلق على المال
 عند كافي المملوك مملوك الميراث
 وذلك لان العرض على المالك لا يجمع
 العرض على معروض طهر فلها
 المهر دون النفقة وان كان الزوج
 صغير لا يقدر على الوطى كبره
 فلها النفقة من ماله لان التلذذ
 تحقق منها وانما المهر من قبله
 فصل الاحتباس والغيب في الحبس
 المرأة في دين حلو نفقة لان
 فوت الاحتباس منها بالملطة
 وان لم يكن ربا انما يكون غيبا

في الارض المصدرة فزيت المرأة لاجل ان لا يمكن في المصدرة لانها معلقة ونقل في خلاصة الفتاوى عن فتاوى
 النفقة لو كان الزوج لم ينفق وامرته بنفس غيبات اليها اجبها ليعلمها الى سعة طهر تذهب لعدم المحرم بغيرها لهما النفقة هم و
 انما عادت شئ اى المرأة الى منزل الزوج هم جاز الاحتباس شئ فلما هم فحبس النفقة شئ لوجود العلية هم بخلاف
 ما اذا امتنع شئ فتصل بقوله لان فوت الاحتباس منها هم من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس بما يجرى الزوج
 يقدر على الوطى كرها شئ اى من حيث الكره هم وان كانت شئ اى وان كانت الزوجة صغيرة هم لا يستمتع بها فلما
 نفقة لهما شئ المراد من الاستمتاع الجماع لان المالك لا يملك غيره بغيره الكافي وكذلك الشئ في شرح الكافي
 الذى هو مبسوط وعليه مور العلماء وعند الثوري والظاهرية والثاني في قول لهما النفقة لانها ممل توجب بالعقد كالميراث
 الكبيرة والصغيرة والاصح عند الشافعية وجوبها لو كانت في المهر لاطلاق النفس هم لان استمتاع الاستمتاع لغنى فيها شئ
 وهو غير مسلمة نفسها الى الزوج فصارت كالناشرة هم والاحتباس الموجب شئ اى للنفقة هم ما يكون وسيلة الى مقصود
 شئ بانك شئ وهو الجماع او دواعيهم ولم يوجد شئ فلا يجب شئ هم بخلاف الميراث على ما بين اى قربان
 ثمة عشرة خطايعنى يجب النفقة في الميراث وان تعد الجماع هم وقال الشافعية لهما شئ اى للصغيرة النفقة هم لانها شئ
 اى لان النفقة هم عوض عن الملك عنده شئ اى عند الشافعية هم كافي المملوك يملك الميراث شئ حيث توجب نفقتها
 على المالك هم ولان المهر عوض عن الملك شئ لان الفرض هو ما يدل توجب العقد بالتسمية والدخل تحت هو المهر
 النفقة فاذا كان المهر عوضا لا يكون النفقة عوضا هم ولا يجمع العوضان عن عوض واحد شئ فلا توجب النفقة لاجل غلها
 المهر وهو معنى قوله فلما المهر دون النفقة شئ كما هم وان كان الزوج صغير لا يقدر على الوطى وهى كبيرة شئ
 والحال ان المرأة كبيرة هم فلما النفقة فى الماله لان التسليم قد تحقق منها وانما المهر عن قبله فصارت كالميراث شئ حيث
 يجب عليها النفقة لان العجز عنها وعليه المهور وقال مالك النفقة لهما وان كان صغيرين لا يطيقان الجماع لان النفقة لهما
 بالاجماع لان المنع جاء من جهتها كذا قاله الكافى وقال الاثر اذى ولو كانا صغيرين جسيما لم يذكر كم النفقة لاني الاصل و
 لاني الجاه ولكن يفهم من التعليل المذكور فانه اذا كانت صغيرة والرجل كبير اذا لافقة لهما في هذه الصورة لان تلك العلة
 وهى عدم تسليم النفس بوجودها وقد جرح باقنا اى لعدم وجوب النفقة في الذخيرة ايضا هم واذا حبست المرأة في
 دين فلا نفقة لهما لان نفقة الاحتباس منها بالملطة شئ لانها لما طلت صارت كمنها هى التى حبست نفسها فصارت
 كالناشرة هم وان لم يكن منها شئ اى وان لم يكن الاحتباس من المرأة هم بان كانت عايزة شئ عن اداء الدين
 هم فليس منه شئ اى من الزوج ايضا فلا يطالب بالنفقة هم وكذا شئ اى وكذا النفقة لهما

هم اذا قضى بها جل كرا فذهب بها من نفقات الاجناس هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة من شئ لانه لا يمنع من جنتها
 وانما هو السعدى هم والفتوى على الاول شئ اى على ظاهر الرواية وهو انه النفقة في المنصوية فيما سقى هم لان قول الامتياز
 ليس منه شئ منى من الزوج هم يجعل باقيا تقدير اشياء ان النفقة عوض عن الاحتباس في مية فاذا كان النفقات
 المعنى من جهة يجعل ذلك الاحتباس باقيا فاذا كان النفقات معنى من جهة باقيا تقدير انكائه لم يفت تجب النفقة كما اذا
 نفسها قبل الدخول لابل الصدوق او عيس الزوج لابل دين عليه او ارتدا او سلمت اى وابنى الزوج الاسلام او طلقها
 بعد الدخول هم وكذا اذا جئت محرم شئ اى النفقة لهما هم لان نفقات الاحتباس منها شئ الا اذا كان الزوج بها
 على ما يحى الآن هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة لان اقامة الفرض عنده شئ فحينئذ تجب النفقة وقال محمد النفقة
 لهما لعدم الاحتباس بحقه وانكبين من الاستماع بالجماع وودوا عيه هم ولكن تجب نفقة المحضر شئ يعنى قيمة
 الطعام في المحضر ولا يجب عليه على السفر هم دون السفر شئ اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة المحضر كذا في شرح
 كتاب النفقات هم لانها هى المستحقة عليهم شئ اى لان نفقة المحضرى الواجبة على الزوج لان الماسور هو النفقة بالمعنى
 وهو عبادة عمالا اسراف فيه ولا تقبره وفى النفقة السفر اسراف الغلاء السفر فلا يكون حرمه فلا يجب ذلك هم ولو سافر
 الزوج تجب النفقة بالاتفاق شئ وبه قال الشافعى هم لان الاحتباس قائم بقياسه ما يما شئ اى قيام الزوج على الزجر
 هم ويجب نفقة المحضر دون السفر شئ لهما هم ولا يجب الكراء لما قلنا شئ اى فى قوله لانما هى المستحقة هم وان
 مرضت فى منزل الزوج فلها النفقة شئ بهذا المعنى ومن المصنف بقوله قبل هذا الجملة والمرغبة على ما تبين اعلم ان النفقة
 سطلقا لها النفقة فى ظاهر الرواية سواء كانت مريضاً يمنع من الجماع كما فى الميغص هم والقياس ان النفقة لهما اذا مرضت
 مرضاً يمنع من الجماع نفقات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 هم يتا سوا ويسمى وتحفظ البيت والمال شئ اى من الجماع هم لبايض شئ اى بسبب عاين وهو المرض هم فاشبه
 الرخص شئ فى كونه النافذ وتجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة للتسليم ولو لم
 ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى طلال مثا يخاهم هذا حسن شئ اى هذا التفصيل
 حسن هم وفى لفظ الكتاب شئ اى كتاب القدرى هم اليشيرة شئ اى للداروى عن ابى يوسف فى ظاهر الرواية
 لانه قال ومن مرضت فى منزل الزوج لانه يفهم منه لانها سلمت نفسها الى الزوج فى منزله ثم مرضت فيه هم قال القدرى
 على الزوج النفقة اذا كان موهراً ونفقة نادى ما شئ هذه من مسائل القدرى ولما كان ظاهر هذا كذا لانه قال
 فى اول الباب النفقة موجبة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراد بهذا شئ اى بقوله ويفرض للزوجة على الزوج

لانفسها لاجل كرها فذهب بها
 ومن ابى يوسف ان لها النفقة
 والفتوى على الاول لان قول الامتياز
 ليس منه ليجعل باقيا تقدير
 وكذا اذا جئت محرم لان هو
 الاحتباس منها ومن يتردد
 ان لها النفقة لان اقامة الفرض
 عنده ولكن تجب عليه نفقة
 المحضر دون السفر لانها على
 المستحقة عليه ولو سافر
 معها الزوج تجب النفقة
 بكافة لان الاحتباس قائم بقياسه
 عليها وتجب نفقة المحضر دون
 السفر ولا تجب الكراء لما قلنا
 مرضت فى منزل الزوج فلها النفقة
 والقياس ان كنفقة لهما لان
 مرضاً يمنع من الجماع نفقات
 الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان
 ان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 هم يتا سوا ويسمى وتحفظ البيت والمال
 بعرض فاشبه المرض هم فاشبه
 انها اذا سلمت نفسها ثم
 مرضت تجب النفقة للتسليم
 التسليم لم يبع بسبب المرض
 لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض
 حتى ينفذ الكتاب ما يشترط كل
 وهو على الزجر النفقة اذا كان موهراً
 ونفقة حاكمها والمراد بهذا

بيان نفقة
الحكم في نفقة
ذكر في بعض
النسب ونقص
على الزوج اذا
كان موسرا
نفقة خدامها
وجبة كنفقة
وجبة عليه
وهذا في نفقة
الكل لا يمانه
ولا نفقة اكثر
من نفقة خاتم
واحد وهذا
عند حنفية
ومحمد وقال
ابو يوسف
تفرض خادمتين
لانها تحتاج
الى اكلها
لمصالحها
والى الاخر
لمصالحها
وهي

النفقة ان كان موسرا ونفقة خادماهم بيان نفقة الخادماهم في ذلك لم يذكر نفقة الخادماهم ويجب نفقة جميع الائمة
الاربعة وقالت الظاهر لا تجب نفقة الخادماهم لان ابا فيه خبر عليه وانما قيد بقوله ان كان موسرا وفيه هذا القيد لانه
اذا كان موسرا لا تجب عليه نفقة الخادماهم وان كان لهما خادماهم على ما روي الحسن عن ابي حنيفة كذا في نسخة الكرخي وفي الاسماعيل
والشافعي ان كان لهما خادماهم تفرع لغيرها ليس له دخل في نفقة الخادماهم لان نفقة الخادماهم في المعروف وفي الزينة ان لم يكن لهما
خادماهم لا نفقة لهما في ظاهر الرواية عن اصحابنا الشافعية وبه قال احمد واكثر اصحاب الشافعي وفي المبسوط عن زفر بن نفقة خادماهم
واحد لان على الزوج ان يقوم بمصالح طعامها وجراسها وادخالها في البيت ذلك اعطى نفقة خادماهم ثم هي تقوم بنفسها وتخدم
خادماهم ثم اختلف المشايخ في الخادماهم قبل الملاك لما تولى لو كانت حرة او غير مملوكة لها لا تستحق وقيل كل من يجدها حرة
كانت او مملوكة لها او نية لا يثبت ان نفقة خادماهم من نفقة نفسها في حق الخادماهم لا الخبز من ذلك انما هي ولصوتها
والمراد بهذا بيان الخادماهم هم في بعض النسخ شمس اي في بعض نسخ القدوري هم ولا نفقة على الزوج اذا كان موسرا
نفقة خادماهم وقال الاثرابي ذلك النسخة هي الاصح لان الشيخ ابا نصر اعتبر في نسخة اعني الشرح المعروف بالاطم
هم ووجهه شمس اي بوجه وجوب نفقة الخادماهم ان كفايتها شمس اي كفاية المرأة هم ووجهه عليه شمس اي على الزوج
هم وهذا من تمامها شمس اي فرض نفقة الخادماهم من تمام كفاية المرأة هم اذا لم يكن لها من شمس اي لانه لا بد للمرأة من
الخادماهم وهو واحد الخادماهم غلاما كان او بابة ثم المرأة اذا لم يكن لها خادماهم فعل يجب عليها ان تجبر وتعاين بنفسها فان
قالت لا افعل لا تجبر على ذلك لان الواجب عليها تمكين النفس من الزوج لانه لا عمل بخلاف الخادماهم اذا كانت
من الخدمة لا يستحق النفقة هم ولا نفقة شمس اي النفقة هم لانه من خادماهم واحد شمس هذا لفظ القدوري في
مختصره ولم يذكر الخلاف وكذا لم يذكر الحاكم التمسيد في مختصره ولا الكرخي في مختصره وذكر الخلاف شمس الائمة البينة والاشهاد
ومصاحب المختلف ولذلك ذكر المصنف ايضا شكهم قل هم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد شمس اي عدم فرض النفقة الاكثر من
خادماهم عند ابي حنيفة ومحمد هو قول الطبري و قول الائمة الاربعة هم وقال ابو يوسف تفرض خادمتين لانها شمس اي لان
المرأة هم تحتاج الى احداهما لمصالح الدار شمس اي اهل البيت هم والى اخر شمس اي ويحتاج الى خادماهم لخدمتهم لمصالح
الخارج شمس اي خارج البيت وفي التمهيد وهذا الذي ذكره عن ابي يوسف غير المشهور عنه لان المشهور من قوله كقولها
وبرجع الطحاوي في مختصره وفي فتاوى اهل يمرقند اذا كانت المرأة من بنات الاشراف وذوي الاقدار لهما خادماهم كثير
يجبر على نفقة خادمتين احداهما للخدمة والاخر للرسالة وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت خالقة المعنى لهما خادماهم كثير
زفت اليه كذلك استحق نفقة الخادماهم كلها وهو رواية شمس عن محمد واختاره الطحاوي هم ولما شمس اي لابي حنيفة

هم ان الواحد من اى المادوم الواحد هم يقوم بالادمن سوش اى بمصالح المتابع ومصالح الدخول هم فلا ضرورة الى تبيين سوش
لان لا بد على ذلك فلهذا يتبعهم ولا نه شى اى لان الزوج هم لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فلهذا اذا اقام الواحد من
اى المادوم الواحد هم مقام نفسه شى ولو كانت الزوجة امته فلا نفقة لها وما لو كان له ولاد لا كيفية فادوم واحد فرض عليه من
او اكثر هم وقالوا شى اى الشايج هم ان الزوج المورس لميزه من نفقة الفادوم الميزم المعسر من نفقة امراته شى اليسار بنا
مقدريه جباب حرمان الصدقة لا بحداب وجوب الزكاة وهو انفساب من المال النامى الفاضل عن حاجته والغنى الذى تحرم
به الصدقة وتجب به الفطرة والاشحيت هو ان يملك ان يساوى ما تولى درهم فاضلا عن ثمانية امارته وفادومه وسكينة وفرضه سلامه
وكتب العلم ان كان من المله اذ لم يكن له فضل عن ذلك هم وهو اذنى الكفاية شى والفسير يرجع الى قوله ما يلزمهم والحاصل
ان نفقة الفادوم اذنى الكفاية وهو ما يلزم المعسر من نفقة امراته وفى النوادر روى قتادة عن جلاس عن علي بن ابي طالب
رضي الله تعالى عنه انه فرض للمرأة وفادومها في الشراعى مشروها اربعة الفادوم وثمانية الفادوم منها درهمان للقطن والكتاب
روى عن شريك انه قال شهدت ابن ابي ابي انه فرض للمرأة سنت درهمين الفادوم ثلثاهم وقوله في الكتاب شى اى الفادوم
هم اذ كان مورس الشارة الى انه لا تجب نفقة الفادوم عند اعساره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة بن ابي زياد والمروى
قال لا تترضى قال شيخنا بران الدين خوارزمي قال فى نسخ الفقه لاصحابنا المروية الحسن بن زياد واذا ذكره طالق فى نفسه
فى المروية الحسن البصري هم وهو الاصح شى اى الذى رواه الحسن عن ابي حنيفة هو الاصح هم خلافا لحد شى فانه قال لا اذا
الزوج مسر فان كان له فادوم فرض نفقة الفادوم وان لم يكن فلا يفرض هم لان الواجب على المورس ان الكفاية هم وهى
تدكتفى بنجديته نفسها شى هذا تعليل لما رواه الحسن هم ومن اعسرت نفقة زوجته لم يفرق بينهما شى اى بينه وبين امراته و
هو قول الزهرى وعطاء بن يار والحسن البصري وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابن شبرته وماد بن ابي سليمان والطاهر
هم ويقال لما شى اى للمرأة هم استدنى عليه شى اى على الزوج ومعنى الاستدانة ان تشتري الطعام على ان
يودى الزوج ثمه وقال شىفان معنى الاستدانة الشراوية ليقضى الثمن من مال الزوج هم وقال الشافعى لفرق شى
وبه قال مالك واحمد وعلى هذا الخلاف العجز عن الكسوة والعجز عن السكن وفى المذهب فى العجز عن الكسوة والسكن وجان
قال ابو يوسف من اصحابنا فى العجز عن الكسوة والسكن يفسخ قولوا ادا ادا هذا التفرق فسخ عند الشافعى واحمد وقال مالك طلاق
وفى مدة حكم القاضي بالتفرق قولان فى القديم يوم اعساره وفى الجديد يميل ثمانية ايام ولو ناب عنها لم يوفى موقوفهم
لما الفسخ كذا فى الحاشية وللشافعى فى الفسخ من الاعسار عن الصداق الواجب ثمانية اقوال ادا بار الفسخ قبل الدخول وبعده
والشافعى لا خيار لاقبل الوطى ولا بعده وهو اختيارنا اذ انى والثالث لما الفسخ قبل الدخول لا بعده واخاره المروى

ان الواحد منهم
بلاهم بين فلا ضرورة
الى اثنى مكانه نفاسه
فصلتها بنفسه
كل كذا فخذ الاقليم
الواحد مقام نفسه
وقال ان الزوج المورس
يلزمه من نفقة الفادوم
ما يلزم المعسر من نفقة
انه وهو ادا
الكفاية وقوله فى
الكتاب ادا كان مورا
اشارة الى انه لا يجب
نفقة الفادوم عند
اعساره وهو ادا
الحسن من ابي حنيفة
وهو الاصح خلافا
لما قال مالك والشافعى
على المعسر اذنى الكفاية
هو فذلك ففسخها
وهو اى نفقة امراته
وهو اى الاستدنى
وقل الشافعى يفرق

يشتري رسول سيد بن السبب كملوا ولا غيره والشرط عنه في العمل بالمرسل ان يردى من طريق اخر من فورا او عمل به بعض الصحابة
وقال ابن خزم وروى عن ابن السبب قولان مختلفان فايهما كان لمسته والاخر خلاف السنة فبطل قول السنة لان شرطه ومخالفته
بعضه بعضا وقال ايضا خالف ابن السبب عمر وعليا وغيرهما بالجواب عن حديثه الاخر انه قيل للابي هريرة سمعت هذا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لا هذا من كمين ابي هريرة رواد عنه كذلك البخاري ولان ذلك من قول المرأة وليس فيه ان الرجل
ليزعم به فان قلت الشافعي استدلال ايضا بقوله تعالى فما ساك بمعروف او تسريح ايسان فان الرجل لما جوز عن الامساك بالمرح
تعيين التسريح بالاسان فلما بالي ذلك ناب القاضي منابه وما لا يلزم كما ذكرنا قلنا نحن الصياغة لنا بقوله تعالى وان كان
ذو عسرة منظره الى ميسرة نفس الله تعالى وعز وجل على ان العسرة تنحى الانظار والامهال فلو اجلة المرأة في النفقة ما كان لها ان
تطالب بالفرقة فكذلك اذا ثبت الاجل له ما وقد ذكرنا بقية دليلنا عن قريب ثم اعلم ان يجوز عن الاتفاق لا يوجب التقدير
عندنا ولكن مع هذا اذا فرق القاضي بينا بل ينفذ قضاءه ام لا قال الامام ابو حفص محمد بن محمود الاسترغيني في الفصل الثاني
في القضاء في المبتدئين كتاب الفصول او اثبت العجز لثبوت الشبهة فان كان القاضي شافعي المذهب ووقع بينا فنفذ
قضاءه بالتفرق واذا كان حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا ان يكون مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك فمضى مخالفا
من غير اجتهاد فمن ابى حنفية روايات في جواز قضائه ولم يقض ولكن امر شافعي المذهب ليقضي بينهما في هذه الماداة بمقتضى الفقه
او لم يترش الامر والامور بان كان الزوج غائبا فرفعت المرأة الامر الى القاضي واقامت البيعة ان زوجها الغائب عاجز
عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز نفقة لانه قضاء وفي فاسلمين مختلف فيها التفرق بل بعض
عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مثبت فيه وقال القاضي طه البدين الرضائي لا يصح هذا التفرق لان القضاء
انما يجوز عند الشافعي واحمدى الرويتين عن ابى حنفية او اثبت الشبهة عند القاضي وهو العجز لان المال فادوراج
ومن الجائز ان الغالب بنما صارتيا ولم يعلم به الشاهد لما بينهما من الساقية وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا ينفذ قضاءه
لان العجز لا يعرف ماله الغيبة لجواز ان يكون فادورا فكان هذا ترك الاتفاق لا بالعجز عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء الى
قاض اخر فان جاز قضاءه فاصح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهديه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت هم فاذا اتفق القاضي
لما ينفذ الاعسار ثم لم يصر فاصحتمه ثم لما نفقة المورثين اى تحم القاضي لها نفقة الرجل المورث هم لان النفقة تختلف
بحسب اليسار والاسارت لانها تجب شافعية في غير حالها في كل وقت هم وما قضى به شمس كليلة ما ابتدوا وقضى به رجل
ويجوز ان يكون معلوما اى ما قضى القاضي الا في جميع الالات او هو قوله هو فقد يشك في ذلك من المبتدئين وهو قول
ما يوجب به جهالة بعض التفرق فانهم في اجاب عن الخصال في ان لا يثبت لها نفقة الا بان كان في نفقة القضاء الاول فاجاب

واذا اتفق القضاة

لها نفقة

الاصل ما روي

الابن بن خزيمة

تمت

نفقة المورث

لان نفقة

مختلفة

اليسار والاعسار

وما قضى به

قد روي

لنقله لم يوجب قضا
تبدل حاله لها الطلاق
تمام حقها ولو لم يكن
حرف في الزوج عليها
طالبته بذلك
فلا شيء لها الا ان يكون
نفاذي من حقها لنقله
اصاحك الزوج على
مقدار نفقتها فانقص
لها بنفقة صاحبها
النفقة صلته طابت
بعض من عند طاهر
من قبل فلو سيقطر
الزوج فيها الا بالنفقة
كالهبة لا تجوز طلاق
الا بتمسك وهو القبض
والصلح بمنزلة
القضاء لان ولاية
على نفسه اقوى من ولاية
الغاي على غيره لانه
عنف في مله الزوج
بعد ما قضى عليه
بنفقة ومضى شهره
سقطت النفقة

ان القاضي يقدّر لهم نفقة لم تجب شئ لان النفقة تجب شيئا وتقدر باليسر بواجب لا يكون لازما لغيره بتبدل الزوج
قبل مجوبه فاذا لم يكن لازما لم يكن له الحكم ثم اذا تبدل حاله شئ اى حال الزوج بان صار ميسرا فلهما المطالبة بما قدمتا
شئ والحق من السابق لا يمنع الا تمام لانه فرض قبل الوجوب فلا يقر بكمه وذلك مثل المعسر اذا حنت في يمينه فشرع في صوم
الكفارة ثم لم يسحب عليه التكفير بالمال لزوال الامساك واذا سقطت مدة لم ينفي الزوج عليها شئ اى على المرأة في هذه المدة
هم وطالبة بذلك شئ اى وطالبة الزوج بما كان لها من النفقة هم فلا شيء لشيء معنى عندنا لان النفقة لا تغير دنيا بمعنى
المدة كنفقة الاقارب لان يكون القاضي فرض لها النفقة بطل استثناء من قوله فلا شيء لها حاصله ان النفقة لا تغير دنيا
في الذمة الا بالتمسك احبدها بغير القاضي القاضي النفقة لها والاخر هو قوله او صلحت الزوج على مقدار ما شئ
اى من النفقة وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي والملك واحد في رواية تفسير دنيا بلا قضاء ولا تراش الا عند الملك اى انما
عن بيتين وهو تلحق واذا عمت عليه ان لم ينفي عليها الزوج يدعى الاتفاق فالقول له مع يمينه وكذا في غيبة المالك اكلت
مستقطت نفقتها عن الملك والشافعي في البيع ذكره في النكاح هم فنفقة لها بنفقة اسغى شئ هذه نتيجة قوله الا ان يكون
القاضي فرض لها الى اخره لان النفقة مملو شئ هذا التعليل لقوله فلا شيء لها بيان ذلك ان النفقة مملو هم وليست لغير
عن نأش خلافا للشافعي ومن معه هم على ما من قبل شئ اشار به الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت صغيرة
لا يستع بها خلافا لنقله لما ذكره في الاثر اى وقال الاكمل يريد به قوله ان المهر عوض عن الملك ولا يجتمع العوضان عن عوض
واحد فان قيل القديم يدل على انها ليست بعوض عن البعوض لكن لا ينافي ان يكون عوضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها
نعم فاني لمكده وذلك لا يوجب على المالك الملك عوضا فان قيل لو كانت مملو لما وجبت على المالكات حجب بانها مملو من
وبمين وانه لانه يجب على المالكات كالمهر واذ اثبت انها مملو هم فلا يستحكم الوجوب فيها شئ اى في النفقة هم الا بقضاء
شئ اى بقضاء القاضي هم كالبهية لا يوجب الملك الا بتمسك وهو القبض والصلح شئ اى صلح المرأة معه على شئ هم
بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضي شئ لان له ان يميزهم بالنفقة فوق الميزم القاضي بالمهر
فكان مملو بمنزلة القضاء بل اولى هم بخلاف المهر شئ بقوله وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراش هم لانه شئ
اى لان وجوبه بكموس هم عوض شئ الا ترى انه اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر اقبل بها اوبات عنها ليزم مهر المثل هم و
ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ونفى شهر سقطت النفقة شئ خلافا للامامية الثلاثة قال المالكى هذا اذا فرض لها
النفقة ولم يور بالامانة انه على الزوج فاستدانت ثم مات بعد ما لا يبطل ذكره المالك الشيب في المهر وذكره الخصاف انه
يبطل والصحيح ما ذكره في المهر لان استدانها بامر القاضي والقاضي ولاية عليها فكانت بمنزلة استدانته الزوج بنفقة ولا يبطل

٢٦٨

بموت احد بكاهنهما نكاحا كذا في الطلاق يعني ان الديون المستندة من الخطأ بالطلاق على الزوجين في رواية لا يسقط وهو الصحيح
 كذا في الزانية هم وكذا اذا ماتت زوجة لان النفقة مستمرة والعصاة تسقط بالموت كالبنت تبطل بالموت شئ اي بموت الواهب او
 بموت الموهوب لهم قبل القبض شئ فان قبل البنت نكاحا بالقبض والنفقة تنكح به القضا فينبغي ان لا تسقط كالبنت النكاح
 بالقبض فلما قال في الاصلح وان صارت للنفقة دينا عليه القضا ولكن تبني الصلة لا تبطل والعصاة تبطل بالموت انتهى قلت
 قال الكاكي الديلم على ان معنى الصداق بطلانها انه لم يقبل احد من السلف والخلف الوصية بنفقة فانقضت مدة ولا باثر اجهل
 تركه كسائر الديون وقد تكملت الشافعية بنفقة تين سنة او اكثر او اكثر انكرت اتفاقية عليها وجعلوا كسائر الديون ولهم في الاستحسان
 ما فيه وجاهته من اصحاب الشافعي لا يرغمون بهذا الحكم وقال الشافعي يصير دينا قبل القضاء ولا يسقط بالموت
 لانه عوض خصال كسائر الديون شئ قال في سنن الاقطع قال الشافعي انها لو اخذ من تركه الزوج وقال في
 الاستحسان محمد بن محمد ان يودي من المهر وجوابه قد بيناه شئ اي جواب الشافعي على قوله ان النفقة عوض قد بيناه في سنة وان
 كانت بمنزلة ما لا يتبع بها النفقة اما هو ما ذكره بقوله لنا في المهر عوض عن الملك ولا يجمع العوضان عن عوض واحد وان سفلها
 شئ هذا الخطأ القدوة في منعه المصنف بقوله بان جعلها نفقة استتمت شئ اي الزوج نعم لم يستخرج منها شئ شئ اي لم
 يخرج على المرأة بشئ هم وهذا شئ اي عدم الاسترجاع هم عند ابي حنيفة وابي يوسف ولم يذكره القدر في ذلك
 قال المصنف وهذا اسم الاشارة وذكر الخلاف في كمالها بالنكاحات الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر خلاف ابي حنيفة وكذلك
 ذكر الولد الجني في فداؤه وكذا الخلاف في احوال المرأة فالكسوة كالنفقة وسواء كانت قايمة او نكاحه هم وقال محمد بن ابي حنيفة
 انتهى وبالمعنى للزوج وهو قول الشافعي شئ وبه قال احمد وبنو البزيع ورواها واستلكت في ذلك لانه بالاتفاق وكذا في النكاح
 وادب القاضي والغير وفيه الموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج فالجواب كذا في شرح
 الاقضية فكلها فيقال لا يستر بالانفاق لان العدة قائمة في موتهم وعلى هذا الخلاف شئ اي الخلاف المذكور بين ابي
 وصاحبه الكسوة شئ اذا جعلها سنة ثم مات هم لانها استعملت عوضا عما تستحقه عليه بالانقباس شئ اي بسبب الانقباس
 هم وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض شئ وهو الذي كانت تستحقه عليه بالانقباس هم بقدره شئ اي بقدر
 كما اذا على النفقة لغيره فان مات قبل الزوج هم كزق القاضي شئ اي اخذ القاضي في سنة ثم قبل تمام المهر فبني على ذلك
 هم وعطاء المقاتلة شئ اذا اخذوا الرافعة ثم ماتوا قبل تمام المدة يسترهم فيما بقي من المدة هم ولها شئ اي
 ولابي حنيفة ومحمد انه صلة وقد الفصل به القبض ولا يرجع في الصلابة بعد الموت لانها حكمها كما في البنت ولها الموت
 شئ اي النفقة هم من غير استهلاك لا يستر شئ منها شئ اي من النفقة هم بالاجماع شئ بين ائمتنا وغيرهم

وكذا اذا ماتت الزوجة
 لان النفقة صلة للعصاة
 تسقطها الموت كالبنت
 تبطل بالموت قبل القبض
 وقال الشافعي في نصير
 دينا قبل القبض ولا
 تسقط بالموت لانه
 عوض عن خصال
 كسائر الديون وجوبه
 قد بيناه وان اسفلها
 نفقة السنة اعلمها
 ثبوتها لم يستخرج
 منها شئ وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد بن حنبل
 نفقة ما مضى سابق
 للزوج وهو قول الشافعي
 وعلى هذا الخلاف للكون
 لانها استعملت عوضا
 عما تستحقه عليه بالانقباس
 وقد بطل الاستحقاق بالموت
 فيبطل العوض بقدره
 القاضي وعطاء المقاتلة
 ولها ان صلة وقد الفصل
 القبض ولا يرجع في الصلابة
 بعد الموت لانها حكمها
 كما في البنت ولها الموت
 في النفقة ولها الموت
 من غير استهلاك لا يستر
 منها شئ

هم ومن كسر شي اي ومن كسر والابن رستم عنه هم انها اذا قبضت نفقة الشهر او امواد منه لا يسترجع منها الا في شي اي
لان الشهر او امواد منه ليس بضامن في حكم المال شي اي صار الشهر وادع في حكم التعاضد يعني ان نفقة المال لا تسترجع في نفقة
الشهر وفي بعض النسخ في حكم المال وان كان اكثر من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استحسانا وليست ومن تركتها ازاو على كسر
هم واذا تزوج العبد مرة فنفقة ما دينا عليه يباع فيها شي اي يباع العبد في نفقة المرأة وهذه من سبيل القدر على وقال
المصنف هم ومعناه شي اي معنى هذا الكلام هم اذا تزوج شي اي العبد هم باذن مولاه شي وانما فسر هذا التفسير
لانه اذا تزوج بغير اذن مولاه لا يصح العقد ونما يق بالمرأة لان المرأة اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل البتة على ما يبي
ان شاء الله تعالى هم لانه شي اي لان النفقة ذكره باعتبار الاتفاق هم دين واجب في ذمة شي لان النفقة من احكام
العقد فيستوي فيها الحر والملوك كالدين هم لوجود سبب شي وهو العقد هم وقد ظهر وجوبه في حق المولى شي لان سبب
كان باذنه وكان ايضا بوجوب النفقة عليه هم فيعلق برقبته شي اي برقبته العبد هم كدين التجارة في العبد التاجر شي
الماذون تعلق الديون برقبته هم ولي شي اي للمولى هم اي يفي شي اي ان يفي المولى هم لان حقا شي اي
حق المرأة هم في النفقة لاني عين الرقبة شي اي رقبته العبد فاذا اوفى المولى نفقة ما لا يفي حقا في النفقة بعد ذلك فلا يبيع
العبد وكذا الحكم في المذبر والمكاتب اذا تزوجها باذن المولى بحسب قوله وامته بعد البتة حيث تجب النفقة عليها ولكنها لا يبا
في النفقة والمهر لانهما لا يتجان النقل من ملك الى ملك بل يورثان بالسعاية ثم اذا بيع العبد في النفقة واجتمع عليه النفقة
مرة اخرى يباع ايضا قال شمس الائمة الحنفية وليس في شي من ديون العبد يبيع فيه مرة بعد مرة الا النفقة تجدد وجوبها
بعض الزمان فذلك في حكم دين حادث وقال ابو جهم في فتاواه اذا بيع في المهر مرة او بقي شي من المهر فان لم يفي شي من
كل المهر لا يباع مرة اخرى بل يتاخر الى العبد العتق وفي الكافي للحاكم ثم يرد المهر مرة اخرى اذا كان للعبد ولد من
امته انه لم يكن عليه نفقة الولد لانها كانت امته فالولد ملك لمولاه وان كانت حرة فولد يكون حرا ولا تجب نفقة مملوكة
على حرة ولا على مولاه لان ولده رهنبي منه وكذلك المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت المرأة حرة او امته لهذا
المعنى وافقت الائمة الاربعة في وجوب النفقة على العبد لكن لا يبيع العبد في النفقة عند الشافعي واحمد وثبت لها الجنا
في النفقة عند الشافعي وعند احمد على سيدة وفي رواية في كسبه وفي التبيين وفي تميز المكتسب على سيدة وفي قول علي
يتبع بعد العتق وفي المكتسب في كسبه في الماذون له في التجارة فيما في يده ولما ان نسخ ان شاء هم ولو مات العبد سقط
شي اي لو مات العبد سقطت اي لو مات الذي تزوج باذن المولى سقطت النفقة ولا يورث المولى شي من ذلك
انفقات محل الاستيفاء هم وكذا شي اي وكذا تسقط النفقة هم اذا قتل شي اي العبد لان المقتول ميت باجله

ومن كسر شي
انما اذا قضيت
نفقة الشهر
او امواد منه
لا يسترجع
منها الا في شي
يسير فصار
في حكم المال
واذا تزوج العبد
مرة فنفقة ما
دينا عليه
دين عليه
يبيع فيها شي
اذا تزوج بغير
المولى كالتاجر
وجبت ذمته
لو جوسبه
وقد ظهر
في حق المولى
فيعلق برقبته
كدين التجارة
في العبد التاجر
وله ان نفقة
لان حقا
في النفقة
عين الرقبة
ملك العبد
سقطت كذا
اذا قتل

ولا اجل او سوى هذا قد عرف في موضعه في الصحيح من قبيح اقتران من قول الكسبي لانه قال تنقل الى قيمة قال القدر
 فبالمسح الصحيح والصحيح السقوط بالموت هم لانها شئ اى لان النفقة ملاءمة فبتنقل بالموت وان تزوج المرأة فبشئ اسوالا
 سعة منزلا فعليه النفقة وفي بعض النسخ وان تزوج الرجل اتم وهذا اولى لموسر لان الحكم لا يختلف بين ان تكون الامة تحت
 حر او حرة فعليه الحاكم الشبيبة في حقها كما فيهم لانه تحقق الاحتباس شئ فتجب النفقة هم وان لم يزوجها فلا نفقة لها لعدم
 الاحتباس اى من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى بحق له شرعا فكان كاحتباس المرأة نفسها لصدقتها فيبقى ان لا يسقط
 قلنا ليس كذلك لان في احتباس المرأة لصدقتها فانفوت الاحتباس عن الزوج حين انتزع عن او اصدقاها وهذا القبول
 ليس من قبل الزوج هم والبتوبة ان يغلي بنينا وبنيه في منزله ولا يتخذ مماشى هذا التفسير قوله فبواو هي ان يغلي المولى
 بيمين اتمه وبيمين العبد في منزله ولا يتخذ مماشى الامة وهو بالنسب عطف على قوله ان يغلي هم ولو استخذ مماشى اى و
 لو استخذهم المولى اتمه بعد البتوبة سقطت النفقة لان فوات الاحتباس شئ فلا يجب بشئ هم والبتوبة غير لازمة على امر
 في النكاح شئ اى في باب نكاح الرقيق حيث قال ابو اشم بد انه لا يتخذ مماشى له ذلك لان حق المولى لم ينزل البتوبة
 كما لم ينزل بالنكاح هم ولو خدمته الجارية احيانا من غير ان يتخذها لانسقط النفقة لانه لم يتخذها لايكون يسترد او اد اش
 اى البتوبة وكانت الخدمة من الجارية من غير استخراجه المولى هم والمديرة وام الولد في هذا شئ اى في عدم وجوب النفقة
 هم كالامة شئ ينبغي كما ان الامة النفقة لها قبل البتوبة فكذلك المديرة وام الولد لا نفقة لها قبل البتوبة بخلاف المكاتب
 حيث تجب لها النفقة اذا لم تجس نفسها منه طاعة ولا تشترط البتوية لان اى ليس له ان يتخذها ولا يملك منها من الزوج
 لانها صارت خص بنفسها ونافعا بالكتابة فوجبت لها نفقة او سيرة او نفقة او سيرة لم يجز حتى يمضي الوقت بخلاف الجاهل
 او الفرق ان نفقة الماهم مقدمة بالمجانية بخلاف الزوجة فانها غير مقدمة بالمجانية في حقها حتى تاخذ ما في الغنى بخلاف الماهم
 لانه لا يفرض لهم مع غناهم اذا كان الزوج صاحب ما يدره وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزانة الاكل قول القاضي
 استدنى عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدنى الا يصير فرضا لم تقل على ينبغي ان يكون لها فرض على عدة ولم
 يكتف بفراش واحد لها لانه قد تغير لها في الحيض والمرض وقد جاء فراش لك وفراش لك وفراش لطفلك والزوج
 لا يتطامن ولو اختلفا في البيرة والعسرة فالقول لمت يمينه والبيتة لما وجبه قال الشافعي والبولفور وذكر محمد في الزيادة
 ان القول لما مع يمينها

ان القول لما مع يمينها

فصل اى هذا فصل لما فرغ من بيان النفقة شرعا في بيان السكنى هم وعلى الزوج ان يسكنها شئ اى يسكن امرأته
 هم في الاضرة ليس فيها احد من الماش كما هو اعتقاد واحد من قرابته لان السكنى عفا فليس للزوج ان يترك غير اسمها كما

في الصحيح لانه صلة
 وان تزوج الحرامه
 فبواها مولاها معه
 منزلا فعليه النفقة
 لانه تحقق الاحتباس
 وان لم يزوجها فلا نفقة
 لعدم الاحتباس
 والبتوبة فان يغلي
 بينهما وبنيه في منزله
 ولا يتخذ مماشى
 استخذها بعد
 البتوية سقطت
 النفقة لانه فوات
 الاحتباس
 عفا ولا نفقة لها
 ولو خدمته الجارية
 من غير ان يتخذها
 لا يسقط النفقة
 لم يتخذها لايكون يسترد
 والمديرة وام الولد
 كرامة فصل في الزوج
 ان يسكنها في داره
 ليس فيها احد من الماش
 الا ان يتخذ ذلك

الا ان يتخار ذلك لان
 السكنى من كفايتها
 فيجب لها كالنفقة
 وقد اوجبه الله تعالى
 مقرونا بالنفقة واذا
 وجب حقها ليس له
 ان يشتر غير هاتيه
 لانها تنفرد به فانها
 لا تملك على متاعها
 وعينها عن المعاشرة
 وزوجها من الاستمتاع
 الا ان تتخار لانها رغبة
 بالمتاع حقها والكل له
 والامس بغيرها فليس له
 ان يسكنه معها لاني
 ولو اسكنها في بيت من
 الدار مفرد وله غلق كافا
 لان المقصود حصول
 ان ينعى والدوها وادها
 من غير ذلها من الدار
 حياها لا يفتقر الى ذلك فحق
 الله من حقها ولكل
 ينعى من النظر اليه او
 في اي وقتة اختار
 لم فيه من طاعة الزوج
 وليس له في ذلك

الا ان يتخار ذلك لان
 السكنى من كفايتها
 فيجب لها كالنفقة
 وقد اوجبه الله تعالى
 مقرونا بالنفقة واذا
 وجب حقها ليس له
 ان يشتر غير هاتيه
 لانها تنفرد به فانها
 لا تملك على متاعها
 وعينها عن المعاشرة
 وزوجها من الاستمتاع
 الا ان تتخار لانها رغبة
 بالمتاع حقها والكل له
 والامس بغيرها فليس له
 ان يسكنه معها لاني
 ولو اسكنها في بيت من
 الدار مفرد وله غلق كافا
 لان المقصود حصول
 ان ينعى والدوها وادها
 من غير ذلها من الدار
 حياها لا يفتقر الى ذلك فحق
 الله من حقها ولكل
 ينعى من النظر اليه او
 في اي وقتة اختار
 لم فيه من طاعة الزوج
 وليس له في ذلك

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاظم وتطويل
الكلام شش لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وتطويل فتحة الشرع الفاضل وقيل لا يمنع من الزرع الى الوالدين شش
لا احتمال انما لا يتبين اليها فاذا مضى بها عن الخرج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شش اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شش وعليه الفتوى هم وفي غير شش اي في غير الوالدين
من الكبار هم انما يبرئ منه شش واحدة هم وهو الصحيح شش اخره بن محمد بن مقاتل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فربما ينفذ بين الحسن لا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم وانما غاب الرجل وله ال في يد رجل فغير شش
اي المال له الغايب هم وبالزوجة شش اي وتعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغايب هم فرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغايب بول هو والد شش وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامات وقال زولا في فرض غيبه
كذا في شش الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون او المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل فنتجنا على شش
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغايب في اثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر كان ابو حنيفة او القليل فنتجنا على الزوجة ثم خرج وقال القليل
هم وكذا شش اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المذكرين هم اذا علم القاضي بذلك شش اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغايب هم ولم يعرف شش اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم ب شش اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شش اي لان صاحب اليد هم لما اقرب الزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شش اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير زناه شش اي من غير مني الزوج لم يثبت هندامه الى سفيان فندى من مال زوجك كالمالك
وولدك بالمعروف وقد مر عن قريب فان قيل فيشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للغايب وهاهنا مقرر الدين
على الغايب لا يامر القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قالنا ان القاضي يامر في حق الغايب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا يظفر له باجاء ملكه لنا في قضاء دينه ليس فيه تعادلك بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شش هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغايب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهي حق على الغايب هم لاسيما ههنا
شش اي في هذه المسألة وسيا مناههنا وهو مركب من الشيء وكلمة او الشيء اليل اصلا شوي قلبت الواو ياء و
او غمت الياء في الياء والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازادة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

وقيل لا يمنع من الدخول الكلام
وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاظم وتطويل
الكلام شش لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وتطويل فتحة الشرع الفاضل وقيل لا يمنع من الزرع الى الوالدين شش
لا احتمال انما لا يتبين اليها فاذا مضى بها عن الخرج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شش اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شش وعليه الفتوى هم وفي غير شش اي في غير الوالدين
من الكبار هم انما يبرئ منه شش واحدة هم وهو الصحيح شش اخره بن محمد بن مقاتل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فربما ينفذ بين الحسن لا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم وانما غاب الرجل وله ال في يد رجل فغير شش
اي المال له الغايب هم وبالزوجة شش اي وتعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغايب هم فرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغايب بول هو والد شش وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامات وقال زولا في فرض غيبه
كذا في شش الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون او المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل فنتجنا على شش
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغايب في اثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر كان ابو حنيفة او القليل فنتجنا على الزوجة ثم خرج وقال القليل
هم وكذا شش اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المذكرين هم اذا علم القاضي بذلك شش اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغايب هم ولم يعرف شش اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم ب شش اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شش اي لان صاحب اليد هم لما اقرب الزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شش اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير زناه شش اي من غير مني الزوج لم يثبت هندامه الى سفيان فندى من مال زوجك كالمالك
وولدك بالمعروف وقد مر عن قريب فان قيل فيشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للغايب وهاهنا مقرر الدين
على الغايب لا يامر القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قالنا ان القاضي يامر في حق الغايب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا يظفر له باجاء ملكه لنا في قضاء دينه ليس فيه تعادلك بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شش هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغايب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهي حق على الغايب هم لاسيما ههنا
شش اي في هذه المسألة وسيا مناههنا وهو مركب من الشيء وكلمة او الشيء اليل اصلا شوي قلبت الواو ياء و
او غمت الياء في الياء والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازادة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

وقيل لا يمنع من الدخول الكلام
وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاظم وتطويل
الكلام شش لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وتطويل فتحة الشرع الفاضل وقيل لا يمنع من الزرع الى الوالدين شش
لا احتمال انما لا يتبين اليها فاذا مضى بها عن الخرج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شش اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شش وعليه الفتوى هم وفي غير شش اي في غير الوالدين
من الكبار هم انما يبرئ منه شش واحدة هم وهو الصحيح شش اخره بن محمد بن مقاتل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فربما ينفذ بين الحسن لا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم وانما غاب الرجل وله ال في يد رجل فغير شش
اي المال له الغايب هم وبالزوجة شش اي وتعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغايب هم فرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغايب بول هو والد شش وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامات وقال زولا في فرض غيبه
كذا في شش الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون او المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل فنتجنا على شش
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغايب في اثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر كان ابو حنيفة او القليل فنتجنا على الزوجة ثم خرج وقال القليل
هم وكذا شش اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المذكرين هم اذا علم القاضي بذلك شش اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغايب هم ولم يعرف شش اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم ب شش اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شش اي لان صاحب اليد هم لما اقرب الزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شش اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير زناه شش اي من غير مني الزوج لم يثبت هندامه الى سفيان فندى من مال زوجك كالمالك
وولدك بالمعروف وقد مر عن قريب فان قيل فيشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للغايب وهاهنا مقرر الدين
على الغايب لا يامر القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قالنا ان القاضي يامر في حق الغايب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا يظفر له باجاء ملكه لنا في قضاء دينه ليس فيه تعادلك بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شش هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغايب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهي حق على الغايب هم لاسيما ههنا
شش اي في هذه المسألة وسيا مناههنا وهو مركب من الشيء وكلمة او الشيء اليل اصلا شوي قلبت الواو ياء و
او غمت الياء في الياء والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازادة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

فانه لو انكرا احد الامرين لا يفتل
 المروءة فيه لان المودع لا ي
 يخص في اثبات الزوجية
 عليه ولا المروءة خصه
 في اثبات حقوق الغائب
 فاذا ثبت في حق بقدرى الى الغايب
 وكذا اذا كان المال
 في يد مضاربة
 وكذا الجواب الذين
 وهذا كونه اذا كان
 المال من جنس
 حقهما درهما او دنانيرا
 وطعاما وكسوة من جنس
 حقهما اما اذا كان من خلاف
 جنسه لا نفرض النفقة
 فيه لانه يحتاج الى البيع
 يباع مال الغائب بالاتفاق
 اما عندا يحنقه فلا لانه
 لا يباع على المحاضر كذا اعلى
 الغائب اما عندا فلا لانه
 ان كان يقصر على المحاضر لانه
 يعرف امتناعه لا يقصر
 على الغائب لانه لا يعرف
 امتناعه قال وياخذها
 كغيرها نظر الغائب

ويجى منه ما لا يستثنى بمعنى الان الا لاخراج ولا سيما ايضا لا اخرج ولكن باثبات ما هو الافضل لا نقول ان كرسى القوم الاما
 رايه اي معنى ان اكرام زيد اكثر من اكرام فلان من اكرامهم فمذ لك انك بيا ان اكرام صاحب اليد في ساير مواضع مقبول في حق نفسه
 وقيل عليه البينة اذا انكر الحق هم فانه شى اى فان صاحب اليد هو اكرام الامرين شى اى الودعية او الزوجية هم
 لا تقبل بية المروءة فيه شى اى في احد الامرين لان اقامتها اذا كانت للزوجية فلا تسعهم لان المودع ليس بغيرهم في
 اثبات الزوجية عليه شى اى على الغائب وان كانت اقامتها لاثبات الودعية فلا تسع ايضا لان المروءة ليست بغيرهم هو
 معنى قوامهم ولا المروءة بغيرهم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حق شى اى فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقهم
 قصد الى الغائب شى لكونه اقر ملكه قال تابع الشريعة كالنفر وبهلال رمضان ثبتت الرضاينة في حقهم ثم تعدى
 الى غيره وكذا شى اى وكذا يفيض القاضى النفقة المذكورين هم اذا كان المال في يده شى اى في يد صاحب
 اليد هم بغيره شى بان كان صاحب المال يفيض فيهم وكذا الجواب في السنين شى اى يعنى اذا حضرت المروءة
 غيرهم وبها الغائب عن القاضى فاعترف بالدين والزوجية فرض القاضى النفقة وان حجبها بها فلامهم وبها كذا شى
 اى بما لا ينفى فلما سن فرض القاضى النفقة عن غيره من صاحب اليد الزوجية والمال كله اذا كان المال من
 جنس حقهما شى اى حق المروءة هم وراهم وذا في احوالهم وكسوة شى اى او كان كسوة هم من جنس حقهما شى اى
 جنس ما كسى ثلما المروءة في ثياب الكسوة لا يملكها من ثيابهم المستحق هم اذا كان من خلاف جنسه شى اى من خلاف جنس حقهما
 كالارد البعير ولو فرض هم لا يفيض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يبيع مال الغائب بالاتفاق شى اى عند اصحابنا هم
 الا عند ابى حنيفة فانه لا يبيع على الحاضر شى اى لانه لو كان للقاضى بيع مال الغائب لكان بيع القاضى على وجه الحجر والحجر
 على العاقل البالغ اطلاقه فاذا كان غايبا بطريق الاول وهو حتى قوله فكذا على الغائب هم واما عندنا شى اى عند
 ابى يوسف ومحمد فلام ان كان يقضى على الحاضر شى اى ثبت امتناعه من الحق الذي عليه هو حتى قوله لانه يعرف امتناعه
 شى اى يقضى الابل امتناعه وقوله لا يقضى على الغائب شى اى خبر كان وانما لا يقضى عليه لانه لا يعرف امتناعه شى اى ولكن
 لا يجوز للابوين بيع عرض الولد الغائب عند ابى حنيفة امتناعا ولا تعرض له القاضى ويعرفان في انفسهما بالمعروف كذا في
 الحقهم قال شى اى القدر يرمى هم وياخذ منها شى اى من المروءة هم كغيرها بها شى اى بالنفقة هم نظر الفلكية
 شى وقال الشرى وبذا حسن وان لم يات به جاز له ذكره في ادب القاضى للخصان وقال الصمد الشهيد ورجع القاضى
 نظر الغائب ولكن القاضى سلفا او لا على ان يرد بها لم يعطها النفقة ان يجوز ان يعطيا النفقة ما قبل ان يبيع مع تلبس
 الامر على القاضى في اخذ النفقة ثانيا ثم اذا حلفت اعطى بالنفقة واخذ منها كغيرها لانهما شى اى لان المروءة

هم ربها استوفت النفقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها في فدا حتى ياتهم الكفالة بالنفقة تقع ولا يجوز عنه مرد وعنده من يكون
 به جرحا مستحاضا ذكره في جوامع النفقة وفي الغيبة يقع الكفالة ولم يذكر خلافا فان اطلق الغيبان فهو على شهر عن محمد بن علي الا بواو المكن
 ايقافان فمن كل شهر فهو على شهر واحد وكذا عند كل شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف يلزم
 ابد او الاصح جوعه ولو طلقها لم يلزم الكفيل نفقة العدة لانها نفقة النكاح ان كان لها نفقة كل شهر فابرة سميت عن نفقة شهر
 واحد فان كفل نفقة سنته لزمه ذلك كذا لو قال ابد او ابد بهم فرق شئ ابي الوثيفة فرقهم بين هذا شئ ابي بين
 اخذ الكفيل منهاهم وبين الميراث شئ في ترك اخذه من الميراث وهو هم ان اذا تم شئ ابي الميراث هم بين ورثة
 حضور شئ ابي ما بين هم بالنية ولم يقولوا الا لعل له وارثا آخر حيث لم يؤخذ منهم الكفيل عن ابي حنيفة لان هناك
 شئ ابي في سائر الميراث هم الكفيل به قبول فلما لم يوجب شئ ابي في سائر الكتاب هم ملوم ابي الكفيل به سائر
 هم هو الزوج شئ فيجوز هم نفقته شئ ابي فخالفت القاضى المروءة هم بالثبوت بل ما عطا شئ ابي الزوج هم النفقة
 نفقته للغائب شئ وقد ذكرناه الان هم قال شئ ابي القدر يرى لهم ولا يقضى نفقة في مال غائب الا بعد الاثبات
 ابي لمولاء المذكورين من الزوجة والاولاد الصغار والوالدين والاولاد الكبار والزنى والامان هم وبغير فرق
 شئ بيني وبين قضاء القاضى لمولاهم المذكورين بالنفقة في مال الغائب وبينهم جواز قضاء غيره من الاماكال
 والهم وسائر ذوات الارقاب هم وهو شئ ابي وفي الفرق هم ان ائتمه حولا والمذكورين واجبة قبل قضاء القاضى
 ولما شئ ابي لوجوب نفقة حولا قبل قضاء القاضى هم كان له ان ياخذها منها لما جاز الى قضاء القاضى اذ
 لم شئ ابي لمولاهم ما غيرهم شئ ابي غير الاولاد هم من المماض نفقتهم من سائر نفقات شئ ابي بقضاء القاضى
 هم لا يجتهد فيه شئ لان الثاني لا يقول بوجوب النفقة في غير الاولاد فلا كان وجوبها بقضاء هم والقضاء على الغائب
 لا يجوز عندنا شئ فلا يقضى لهم بالنفقة في مال الغائب هم ولو لم يعلم القاضى بذلك شئ متصل بقوله وكذا اذا علم
 القاضى بذلك قوله بذلك ابي بالزوجة هم ولم يكن شئ ابي الرجل المروع هم مقر ابي شئ هو متصل بقوله ولو لم
 يعرف بهم فاما شئ ابي المروءة هم البينة على الزوجية شئ ابي على انها زوجة هم اولم يكلف شئ ابي الزوج
 هم الا فاقامت البينة على الزوجية شئ ابي على انها زوجة هم بغير فرض القاضى نفقتا على الغائب ويأمر بالاستدانة
 لا يقضى القاضى بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب شئ فلا يجوزهم وقال زفر بن يحيى شئ يعني يسبح البينة
 ويعلمها النفقة سن ال الزوج وان لم يكن له مال يأمر بالاستدانة هم لان فيه نظر لما لا ضرورة فيه على الغائب فبانه
 شئ ابي فان الزوج هم لو جهر وصدا فاقا اخذت قضاوان جهر شئ ابي وان اكره الزوج ولك هم يحلف شئ ابي

والمستوفت النفقة او طلقها
 الزوج وانقضت عدتها في فدا حتى
 ياتهم الكفالة بالنفقة تقع ولا
 يجوز عنه مرد وعنده من يكون
 به جرحا مستحاضا ذكره في جوامع
 النفقة وفي الغيبة يقع الكفالة
 ولم يذكر خلافا فان اطلق الغيبان
 فهو على شهر عن محمد بن علي الا
 بواو المكن ايقافان فمن كل شهر
 فهو على شهر واحد وكذا عند كل
 شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم
 يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو
 يوسف يلزم ابد او الاصح جوعه
 ولو طلقها لم يلزم الكفيل نفقة
 العدة لانها نفقة النكاح ان كان
 لها نفقة كل شهر فابرة سميت
 عن نفقة شهر واحد فان كفل
 نفقة سنته لزمه ذلك كذا لو قال
 ابد او ابد بهم فرق شئ ابي بين
 اخذ الكفيل منهاهم وبين الميراث
 شئ في ترك اخذه من الميراث وهو
 هم ان اذا تم شئ ابي الميراث هم
 بين ورثة حضور شئ ابي ما بين
 هم بالنية ولم يقولوا الا لعل له
 وارثا آخر حيث لم يؤخذ منهم
 الكفيل عن ابي حنيفة لان هناك
 شئ ابي في سائر الميراث هم
 الكفيل به قبول فلما لم يوجب
 شئ ابي في سائر الكتاب هم ملوم
 ابي الكفيل به سائر هم هو الزوج
 شئ فيجوز هم نفقته شئ ابي
 فخالفت القاضى المروءة هم بالثبوت
 بل ما عطا شئ ابي الزوج هم
 النفقة نفقته للغائب شئ وقد
 ذكرناه الان هم قال شئ ابي
 القدر يرى لهم ولا يقضى نفقة في
 مال غائب الا بعد الاثبات ابي لمولاء
 المذكورين من الزوجة والاولاد
 الصغار والوالدين والاولاد الكبار
 والزنى والامان هم وبغير فرق
 شئ بيني وبين قضاء القاضى لمولاهم
 المذكورين بالنفقة في مال الغائب
 وبينهم جواز قضاء غيره من الاماكال
 والهم وسائر ذوات الارقاب هم
 وهو شئ ابي وفي الفرق هم ان
 ائتمه حولا والمذكورين واجبة قبل
 قضاء القاضى ولما شئ ابي لوجوب
 نفقة حولا قبل قضاء القاضى هم
 كان له ان ياخذها منها لما جاز الى
 قضاء القاضى اذ لم شئ ابي لمولاهم
 ما غيرهم شئ ابي غير الاولاد هم
 من المماض نفقتهم من سائر نفقات
 شئ ابي بقضاء القاضى هم لا يجتهد
 فيه شئ لان الثاني لا يقول بوجوب
 النفقة في غير الاولاد فلا كان
 وجوبها بقضاء هم والقضاء على
 الغائب لا يجوز عندنا شئ فلا يقضى
 لهم بالنفقة في مال الغائب هم ولو لم
 يعلم القاضى بذلك شئ متصل بقوله
 وكذا اذا علم القاضى بذلك قوله
 بذلك ابي بالزوجة هم ولم يكن
 شئ ابي الرجل المروع هم مقر ابي
 شئ هو متصل بقوله ولو لم يعرف
 بهم فاما شئ ابي المروءة هم البينة
 على الزوجية شئ ابي على انها زوجة
 هم اولم يكلف شئ ابي الزوج هم
 الا فاقامت البينة على الزوجية شئ
 ابي على انها زوجة هم بغير فرض
 القاضى نفقتا على الغائب ويأمر
 بالاستدانة لا يقضى القاضى بذلك
 لان في ذلك قضاء على الغائب شئ
 فلا يجوزهم وقال زفر بن يحيى شئ
 يعني يسبح البينة ويعلمها النفقة
 سن ال الزوج وان لم يكن له مال
 يأمر بالاستدانة هم لان فيه نظر
 لما لا ضرورة فيه على الغائب فبانه
 شئ ابي فان الزوج هم لو جهر
 وصدا فاقا اخذت قضاوان جهر شئ
 ابي وان اكره الزوج ولك هم يحلف
 شئ ابي

فقد صدق وان اقامت
 بينة فقد ثبت حقه وان
 عجزت يضمن لكفيل المرأة
 وعمل القضاة اليوم على هذا
 انه يقضي بالنفقة بعد العايب
 لحاجة الناس وهو مجتهد فيه في هذه
 المسئلة اقول مرجوع عنها
 فلم تذكرها فصلا واذا اطلق
 الرجل امراته فليها النفقة والسكينة
 في عدتها رجعي كما ان بانسا قال
 السائغ لانهقة بميتة اذا
 كانت حاملا اما الرجعي فلا
 بعد قائم لا سيما عندنا فانما
 الوطى اذ البائن فوجه قوله
 ما روي عن طه بنت خويلد طلقة
 زوجي ثلثا فلما فرغ رسول الله
 صل الله عليه وسلم من ولا نفقة ولا
 لا طلاق له في مرتبة على الملاح
 ولهذا لا يجزى للزنى عنها زوجها
 لانها لم يخلها اذا كانت حاملا

اي من ايسرهم فقد صدق سبب المرأة هم وان اقامت بينة فقد ثبت حقه وان عجزت سبب
 او المرأة ش فان ضمن الكفيل يرجع على المرأة هم وعمل القضاة اليوم على بانس اي على قول زفرهم انه يقضي بالنفقة على
 الغايب لمابة الناس اليه وهو مجتهد فيه ش اي بين علمنا اما لان فيه خلاف زفر اولان فيه خلاف ابن يوسف على ما ذكر
 المختصات طلقا او على قوله الاول او على ما ذكره في مختصر الكافي ثم على قول سن يفر من الاحتكاك المرأة الى اقامته البينة التي
 لم يحايف الا بالنفقة هم وفي هذه المسئلة اقول مرجوع عنها لم يذكر بانس منها ان القاضي اذا لم يكن علمها بانس فانما كانت البينة
 على النكاح يقبل في قول ابى حنيفة وبعده الاول ومنها لو اقامت البينة على الموعود او المديون المباح للنكاح او النفقة
 على قول ابى حنيفة اولاهم مرجع قال لا يقبل ومنها ان البينة على قول ابى يوسف او لا يقبل ولكن لا تقضي بالنكاح كذا في
 القية والفتاوى الصغرى

فصل لما فرغ من بيان النفقة والسكنى قال قيام النكاح بينهما ش في بيان ذلك بعد الفارقة هم واذا طلق الرجل
 امراته طلقا بالنفقة والسكنى في عدتها رجعي كما ان ش اي الطلاق هم بانس اي بانس هو قول عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه وبعده الشاذلي بن سعد وعائشة واسامة بن زيد بن كابت في رواية وجارية في رواية وقال سعيد بن المسيب
 وشريح والاسود بن زيد والشاذلي بن سعد والاسود بن زيد بن كابت في رواية وجارية في رواية وقال سعيد بن المسيب
 وهي التي طلقتا لما ادا ابو موسي وقع الطلاق بانس عنده وهو قول ابن عباس وجارية في رواية وقال مالك وجماعة
 في المشهور وعطاء وطاوس وعمر بن ميمون وعكرمة واليحيى بن سعيد وادودهم الا اذا كانت حاملا ش فانما يجب لها
 بالاجماع خلافا للاطاهرية وعند الشافعي والملك لا سكنى لها ايضا هم المرجعي ش اي اما الطلاق الرجعي هم فكلان النكاح
 بعد قاييم لا يسايش اي خصوص ما هم عندنا فانه يحل له الوطى ش في الطلاق الرجعي حتى يكون رجيا هم والاباين
 فوجه قوله ش اي قول الشافعي هم ما روي عن ثعلبة بن عيسى التيمي ان عائشة بنت قيس قالت طلقتني زوجي ثلثا فلم يفرغ
 لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة ش هذا الحديث اخرجه الجماعة الا البخاري عن الشعبي عن فاطمة بنت
 قيس قالت طلقتني زوجي ثلثا فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى ولا نفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة
 فامرني ان اقدم بيت ابن ام مكتوم وفاطمة بنت قيس بن خالد القرشي الغيرة الصعابية اخت الصفاك بن قيس
 وام زوجه ابو عمرو بن حفص وذكر النسا في ان اسمه احمد وقال القاضي الا شهر في اسمه عبد الحميد وقيل كنية هم ولانه
 لا ملك ش اي لا ملك ههنا هم وهي ش اي النفقة هم مرتبة على الملك ش فلما تجب هم ولمذاش اي لا ملك
 هم الملك هم لا تجب للموتى فمنا زوجا لانها لم يخلها ش اي لانها لم يخلها ش اي لانها لم يخلها ش اي لانها لم يخلها ش

الملك

النفقة من الزاوية فانه يشي عن قنائه وجوب النفقة للمال هم بالنقص هو قولنا وان كون ادوات حمل فانفقوا عليهم ثم دنا ان النفقة
جزاء عن الاحتباس على اذكرياتش وفي بعض النسخ على ابينا ابي في اول باب النفقة هم والاحتباس قائم في حق حكم مقصود
بالنكاح وهو الولد يشي الحكم المقصود بالنكاح هو التوالد والاستمتاع قال تلج الشريعة بخلاف المضارب اذا كان يعمل في المهر
حيث لا تجب نفقة في مال المضاربة لانه ليس بمجوس تجرب المال قصد او بخلاف الصغيرة التي لا يستمتع بها الا الكبيرة والرقا ظاهرا
النفقة هم اذا العدة واجبة لعيانته الولد فتجب النفقة ولهذا كان لما شئ ابي المبتوتة هم السكنى بالاجماع وشي الاجماع
فيه نظر لان السكنى لا تجب على ذهاب حسن البصري وعطاء بن ابي رباح والشعبي واسحاق وابراهيم في رواية واهل الظاهر
هم وصار شئ ابي حكم المبتوتة هم كما اذا كانت حامله شئ وجوب النفقة اذا كانت حامل لا يخلو من احد الامر من اما ان
كان الاجل العدة ولما اذا كان الحمل غيبا بان ورث من ابيه من امه او اوصى له بها كما يجب على الزوج نفقة المطلقة
الحال فلو كان الاجل الولد لا يجب لان نفقة الولد على الاب لا تجب اذا كان الولد غيبا لا ترى انه اذا اتفق على الولد ولم يعلم
بانه غيب شئ تبين بانه غيب يرجع عليه وهنا لا يرجع عليه وان كان حكم الحاكم فعلم ان النفقة كانت لاجل العدة وفي هذا ان
الحامل والحامل سواها قلنا اذا كان كذلك فافادة القيد بالحمل في الآية قلت ان الحامل تستحق النفقة بقدر عدتها ثلثة
اقراء فوقع الاشكال ان الحامل تستحق النفقة في مقدار هذا الزمان او اكثر فاذا زال هذا الاشكال ان الحامل تستحق النفقة وان كان
مده الحمل بقوله تعالى احمي ضعفين فلهن فان قلت انقطع الزوجية في المبتوتة فلا يجب لها النفقة كالموتى في عناه وجه قلت يمنع
صحة للقياس لان النفقة جزاء الاحتباس والمبتوتة مجبوسة عن سائر الازواج في بيت زوجها في عدتها فتجب لها النفقة
كما في الزوجي بخلاف المتوفى عنها زوجها لانها ليست بمجبوسة بحق الزوج بل بحق الشرع هم ومحدث فاطمة شئ هذا جواب عن شئ
فاطمة بنت قيس الذي روي في نسخة من حديث فاطمة هم رواه عمر شئ يعني ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه هم
خان قال في كتاب ربا ولاسته متفقون مرة لانه في نسخة ام كذبت فخطت ام بيت سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول المطلقة الثلث النفقة والسكنى ادامت في العدة شئ هذا الحديث اخرجه مسلم عن ابن اسحاق قال حديث ابي جهم
فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سكنى لها ولا نفقة فاختد الاسود وكفا من تراب فخصيه به فقال ملكك عند
بمثل هذا قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تنكر كتاب ربا ولاسته متفقون مرة لانه في نسخة ام كذبت فخطت ام بيت سميت رسول الله
ورواه ايضا ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني لكن لا يقل عمر رضي الله تعالى عنه سميت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولكن روي بابرانه عليه السلام قال المطلقة ثلثة النفقة والسكنى ذكر عبد الحق وقد يوجب الطحاوي في هذا الظاهر
وهم الكلام فيه وشيخنا كما ينبغي فمن اراد ذلك فليرجع اليه قوله في كتاب ربا يريه بقوله تعالى اسكنوهن من حيث يبتغي

لان اعرفا بالانص
وهو قوله فعلى ان
كن اولات حمل فانفقوا
عليهن الآية ولما
ان النفقة جزاء
احتباس على ما ذكرنا
والاحتباس قائم
في حق حكم مقصود
بالنكاح وهو الولد
اذا العدة واجبة لعيانته
الولد فتجب النفقة
ولهذا كان لها السكنى
بالاجماع وصار كما اذا كانت
حامل او حدث فاطمة
بنت قيس في حديثهم
فانه قال لانه عرفت
ربا ولاسته متفقون
امرا لا يبدى قضا
ام كذبت فخطت
ام نبت سمعت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول
يقول المطلقة الثلث
النفقة والسكنى
ما ادامت العدة

من وجدكم ووجد ذلك ان الوجوه هو السعد والغنى وذلك يوجب الى ما يملك به واما الاسكان فانه قد يملك به سكانها من غير ملكه ليس هو ولا يملك الاتفاق من غير ملكه فكان تقديره والله اعلم الملاءم ابن سحود رضي الله تعالى عنه وانفقوا عليهم من وجدكم وقوله سنة بنيان يد به قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المطلقة ثلثا النفقة والسكنى اداست في العدة هم وروا ايضا زيد بن ثابت ش اى روى حديث فاطمة بنت قيس زيد بن ثابت الانصارى وقال يخرج الاماويث حديث زيد بن ثابت غريب هم واسامة بنت زيد ش اى روى ايضا سماعة بنت زيد بن حارثة وقال يخرج الاماويث هذا ايضا غريب قلت ليس كذلك لان الطحاوى رواه حديثا بجمع المؤنذون وقال حديثا شعيب عن الليث قال اخبر الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سلمة عن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس تحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال لاما اعتدى في بيت ابن ام مكتوم وكان محمد بن اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا راى ما كان في يده لئلا يسمعه من زيد وقد اكبر ذلك مثل ما اكبر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجابر رضي الله تعالى عنه ش اى روى ايضا جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه الدارقطني في سنة من حرب بن ابي العالقة عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلثا لها السكنى والنفقة هم وعائشة رضي الله تعالى عنها ش اى روى ايضا عائشة رضي الله تعالى عنها اخرجه مسلم عن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما فاطمة ان تذكر ابي في قوله السكنى والنفقة وفي لفظ البخاري قالت ما فاطمة لا تتقي الله في قولها لا سكنى ولا نفقة هم ولا نفقة للمنفقة في غناه زوجها لان اعتبارها ليس لحق الزوج بل لحق الزوج ش وروى قال احمد بن الشافعي في قول وهو قول ابن عباس والكل من عيسى بن علي بن سيرين عن عبد الملك بن اعين قلني بصرة الجعفي وعامر بن شعيب وفي قول آخر للشافعي اذا كان البيت كالتنفيق عليها من نصيبها وان كان قليلا ينفق عليها من جميع المال وفي وجوب السكنى له قولان احدهما لا يجب كقولنا وهو اختيار الرافعي والثاني يجب وروى قال الكاهن فان الترتيب المذكور في القرآن هم عبادة مناس ش اى من المرأة التي توفى عنها زوجها الماترى ان معنى التعرف عن براءة الرقم ليس بمرأى فيه حتى لا تشترط نفاش اى في عديتها هم الحيف فلا يجب نفقتها عليه والان النفقة تجب شيئا فشيئا ولا ملك له بعد الموت فلا يكون ايجابا في ملك الوثرة ش قال الطحاوى في مختصره ولا سكنى للمنفقة في غناه زوجها ولا نفقة في حال الزوج حاله كانت او غير حاله وقال ابو بكر الرازي قد كانت نفقتها واجبة في حال البيت بقوله وصيته لازواهم متاعا الى الحول فسخت هذه النفقة بالميراث وبقوله تعالى تير لعين انفسن فادجب نفقتها على نفسها من مال الزوج هم وكل فقرة جاءت من قبل المرأة بجمعيته مثل الردة وتقبل من الزوج فلما نفقة لها لانها صارت حالبة نفسها بغير حق فصار كما اذا كانت ناشرة ش انا قيد بالنفقة اخر از عن السكنى لان السكنى واجب لها لان القرار في البيت مستحق عليها فلا يسقط ذلك بجمعيته انا بالنفقة

وردا لا يثبت
زيد بن ثابت
واسامة بن
زيد بن جابر
وعائشة رضي
لأن نفقة طلقت
عنها زوجها كان
احتسابها ليس
لحق الزوج بل
لحق الزوج في
التعويض عبادة
منها الا ترى ان
معنى التعرف
الرحم ليس بمرأى
فيه حتى لا يشترط
في الحيف فليجب
نفقة له عليه كان
النفقة تجب شيئا
فشيئا ولا ملك له بعد
الموت فلا يكون ايجابا
في ميراثه ولا نفقة
لها لانها صارت حالبة
نفسها بغير حق فصار
كأنها كانت ناشرة
كالزوجة كانت

فواجبة لما فيسقط ذلك بحجى الفقرة من قبلها بمعية وقال في البسطة نفقة المردة لا عين الرد قبل لانها تجس المجرية بحق
 لا بموجب النفقة حال قيام النكاح فكذا في العدة حتى لو ارتدت ولم تجس بل هي في بيت الزوج اذ ثابت وجبت الوطى في بيت الزوجية
 النفقة لعدم الجس هم بخلاف المهر بعد الدخول ثم حيث لا تسقط لهم لانه وجب التسليم في حق المهر بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت
 الفقرة من قبلها ش اى من قبل المرأة لكن هم بغير معية كيار العتق ش نحو ام الولد اعققت ونحو المدبرة اعققت وهما
 عن الزوج قد لول المولى لما يتا فاختارتا الفقرة فلما النفقة هم وخيار البلوغ ش نحو الصغيرة اذ كنت واختارت نفسها فلما نفقة
 هم والفرق لعدم الكفاة ش بعد الدخول فلما النفقة وكذا الملاءمة النفقة والسكنى وكذا البانية بالخلع والايلاء هم لانها
 جبت نفسها بحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذ جبت نفسها لا يستفاد المهر ش حيث لا يسقط النفقة هم وان طلقا
 ثلثا ثم ارتدت والى اذ باقية سقطت نفقتها ش لان الاسقاط بسببها هم وان كنت ابن زوجا من نفسها فلما النفقة ومعناه
 ش من كلام المصنف معنى قول القدرى هم كنت بعد الطلاق ش فلما نفقة لما لم يحصل الفقرة من قبلها بمعية
 وقال زفر النفقة لما اذ امكن ابن زوجها في عيها كما اذ امكنه في حال قيام النكاح لا يجب فكذا انها هم لان الفقرة ش
 هذا التعليل اشارة الى الفرق بين السليتين المذكورين احدهما هو قوله وان طلقا ثلثا ثم ارتدت والاخرى هو قوله وان
 كنت ابن زوجها حيث تسقط النفقة في الاول دون الثانية بانه هو قوله لان الفقرة هم تثبت بالطلقات الثلاث فلما اعل
 فيها للرودة ش اى لا اعل في الفقرة لاجل الرد بل الجس والتكليم هم اى ولا اعل في الفقرة لاجل التكليم بل اى لم الجس
 هم الا ان المردة ش اى غير ان المردة هم تجس حتى تنوب ش من الردة هم ولا نفقة للمجسمة والمكنته ش
 اى المرأة التي كنت ابن زوجها لم تجس ش فلما النفقة هم ولما ش اى ولما التعليل الذي على السليتين
 هم يقع الفقرة ش بينها حيث تكون النفقة للمكنته ولا تكون للعتة اذ ارتدت فروع ابراته من النفقة في المستقبل ش
 زوجة لا يصح ولو ابراته عنها في الخلع صح لان الابرء في الخلع ابراء بعوض وفي الاول ابراء قبل الوجود فلا يصح ولو ما لحيت
 العدة على وراهم كانت عديتها بالحيض لا يصح للجملالة وان كانت بالاشهر قمع لان المدة معلومة والملاءمة النفقة لا
 وعند الشافعى لا نفقة لما وني السكنى قولان تجب في قول ولا تجب في قول

فصل اى هذا فصل لما وقع من بيان نفقة الزوجية شرع في بيان نفقة الاولاد وهم نفقة الاولاد الصغار على الآ
 لا يشارك فيها احد كما لا يشارك في نفقة الزوجية ش هذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان نفقة الولد على الاب
 والام ثلثا بحسب ميراثهما وابعاد الائمة الاربعة تجب نفقة الولد الصغير على الاب وقال الطحاوى في مختصره ويجوز ايل
 على نفقة الاولاد الصغار اذ كانوا فقراء ذكورا كانوا او انثى وان كانوا اكبارا محتاجين اجر على نفقة الاناث منهم ولم يجز

بخلاف المهر بعد
 الدخول لا تنجده
 التسليم في حق المهر
 بالوطى فلو ما اذا
 جلوت الفقرة من قبلها
 بغير معية كيار
 العتق وحيا البلوغ
 والفرق لعدم الكفاة
 لانها جبت نفسها
 بحق وذلك لا يسقط
 النفقة كما اذ جبت
 نفسها
 لا يستفاد المهر طامها
 ثلثا ثم ارتدت والى
 باقية سقطت نفقتها
 وان مكنته لم يجز
 من نفسها طامها
 معناه مكنته بعد الطلاق
 لان الفقرة ثابتة بالصلوات
 اثنتى على انها للرودة
 لان الرد تجس حتى
 ولا نفقة للمجسمة والمكنته
 اى على نفقة الفرق
فصل نفقة الاولاد
 الصغار على الاب لا يشارك
 فيها احد كما لا يشارك
 في نفقة الزوجية

بقوله تعالى على
للزوجة ولها رزقها
والمولود له هو الولد
وان كان الصغير
رهنيا فليس على
امه ان ترضعه
لما بينا ان الكفاية
على الاب واجرة
الرضاء كلفقة
ولا نهائهما
لا تقدر عليه بعد
بها فلا معنى للمعبر
وقيل في ما يدل قوله
تعالى ولا تضار
والدة مولدها
بلازمها الا في موضع
كراهته وهذا لا
ذكرنا بيان الحكم في
اذ كان جدي ترضع
اذ كان جدي ترضع
تجوز الام على الارضاع
شبه الصبي عن الرضاء
قال في التمهيد في
منها

على نفقة الزوجة ونسبهم وان كان من ذكوره من به زانية كالمعنى والتمثيل في اليمين وما شبه ذلك فانه يجب على نفقة هم بقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب ش وقيل وجه الاستدلال ان رزق الوالدات وجب على الاب ليس للمولود
وجب عليه رزق المولود بطريق الاول هم فان كان الصغير رهنيا فليس على امه ان ترضعه لما ينشئ معنى قوله لا يشارك فيها احد
هم ان الكفاية ش هي كفاية الصغير هم على الاب واجرة الرضاء كلفقة ش يعني كما تجب عليه نفقة اذا فطمه يجب عليه ان يتاجر
من يرضعه فيكون باجرة الرضاء كلفقة تجب عليهم ولا تساعت لا تقدر عليه ش اي على الارضاع هم معذر به اس
يسمى من الارضاع هم فلا معنى للرجوع عليه ش اي على الارضاع هذا اذا وجد من يرضعه فان لم يوجد ولم يكن بها علة تجبره
عن الصبياع وفي الذخيرة لو كان لا يوجد من يرضعه او لا يأخذ شي غير ما تجبره وذو كراهية في ظاهر الرواية لا تجبر لان المولود يرضع
بالدمن والشرب وبقية الابان فلا يورث ترك اجبارا الى التلف والى الاول ال القدرى والشخصي وقال شمس الائمة
الشخصي اذا لم تجر كان على الاب ان يرضع المرأة ترضع عند الام ولا ينزع الولد من الام لان الام اجبت على ان تجر لها
لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الا اذا لم ترضعها ذلك عند العقد وكان الولد يستغنى عنها في تلك الساعة بل لما ان
ترضع ثم ترجع الى منزلها وان لم ترضعها ان ترضع عند الام كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجه فترضعه عند خذ
ثم يدخل الولد الى الام الا ان يكون اشترط عند العقد ان يكون الطفل عند الام في طهرها الوفاء بالشرط وقال في العمدة و
لا يوافق الاب باجرة الرضاء اكثر من سنين بالاجماع هم وقيل في تأويل بقوله تعالى ولا تضار والدة مولدها بالزامها الارضاع
سح كراهتها ش و لا مولود له بولد وان طهرت الام الولد الى الاب اذا لم يقبل الصبي الا ان يرضع الام والماسل ينبغي
ان يلحق بها العز من قبل الزوج وعن ان يلحق العز بالزوج من قبل المرأة بسبب الولد هم وهذا الذي ذكرنا ش اي عدم
الجموع في نسخة الاترازي وهذا الذي ذكرتم فسر بقوله اي الذي ذكره القدرى بقوله وان كان الصغير رهنيا فليس على امه
ان ترضعه هم بيان الحكم ش اي القضاء واما من جهة الدين فيجب عليها ان ترضع قال الاترازي وانهما قالوا لا يجوز لها
ان تأخذ الاجر بالارضاع لان اخذ الاجرة بازاوي يجب عليها من حيث الدين لا يجوز به مرج في شرح كتاب النفقات قال
ونحن بعض الشافعين ان المراد من قوله بيان الحكم هو جواب ظاهر الرواية ثم قال ودروى الحسن عن ابى سفيان ان النفقة على
والام ثمنا بحسب رشتان المولود وتملك الرواية محتمة ولكن الشرح من المشرح كالصعب من النون هم وذلك ش يعني
عدمه وجب الارضاع على الام هم اذا كان يوجد من يرضعه ش اي من يرضع الصغير يعني يوجد من يرضعه اخرى تجبرهم
اذا كان لا يوجد من يرضعه اخرى ش اي الام هم على الارضاع ميانة للصبي عن الصبياع ش نفقة الصبياع مصدر من
صبياع صبياعا الصبياع الكسر فهو جمع صبيعة هم قال ش اي القدرى هم وليا جلا لاب من ترضعه عند ش اي عند الام الصغير

هم اما استيجار طلاق فلان لا ير عليه وقول شيخ ابي قول القدرى هم عندنا من ادوات ذلك لان الجور لما شق اى الى الترتيب
 لما بحق المنة ولا عليها ان تكثرت في بيت الام لان الشريعة ذلك وقد ذكرنا من قريب فان اجرت نفسها الارضاع ثم تزوجت
 فليس للزوج منها من ذلك حتى يقضى مدة الجارية ولا سيما اذا نام العصبى وشغل بغيره فلا يستلج به وليس لولى العصبى منه
 من ذلك به قال الشافعى وقال الكلبى ليس له عليها الا بغيره لولى ولو اجرت نفسها الارضاع يجوز باذن الزوج وبغيره لا يجوز لان
 الحق له ووجه واحد الجنتين للشافعية والثاني يجوز له نعمتها او عندنا فسخها اذا لم يعلم بها وليس له منه من وطئها فاذا جلت فلها
 للغير كما لو مضت هم وان استاجروا وبى زوجته او عندنا ترضع ولا يملك تزوج لان الارضاع تحق عليها واية قال الله تعالى
 والاولات يرضعن اولادهن شرا واثما في سنة فصيل انه يجوز من غير الزام الارضاع وقيل انه في معنى الامر بقوله اما
 والمطاعات تير من والواجب انه يرضعنى الامر على وجه القرب او على وجه الوجوب بخلافه قبل الاذى اسمه الا انها عذرت
 لاحتمال جوازها فاذا قدمت عليه شى اى على الارضاع بالاجر هم ملتقى رتبا فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وبذا
 شى اى بذلك كوزن عدم جواز الجارية هم في العدة عن طلاق حتى روايته وامسدة لان النكاح تمام وكذا
 شى اى وكذا لا يجوز هم في البتة شى اى في العدة فيه روايتان لا يجوز هم في روايتهم شى اى روايته الحسن عن
 ابى صيفة هم وفي رواية اخرى جاز استجارتهم شى اى ظاهر الرواية هم لان النكاح قد زال شى فصارت كالاجنبية هم
 وجه الاول شى اى هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح هم باق في حق بعض الاحكام شى اى العدة ووجوب النفقة
 وانكسنى ووجه دفع تركه انما وشاهد له لما فلا يجوز استجارتها كما في حال قيام النكاح هم ولو استاجروا وبى منكوكة او عندنا لا يرضع
 ابن لمن غير جاز لانه غير شى اى عليه لان انقضت عدتها واستاجروا باليمين لا يرضع ولذا جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 كالاجنبية فان قال الاب الاستاجر شى اى امرته هم وجاز بغيره فوضعية الامم ثل اجرة الاجنبية او وضعية بغيره كانت شى
 اى الامم هم اى به لانها شفق شى اى على الصغير هم فكان قولا للشيخ الى الرغيب اليها شى اى الى الامم والرغيب الى الاجنبية
 امره هم وان التمس شى اى وان طلبت الامم هم زيادة شى اى على اجرة الاجنبية هم لم يجز الزوج عليها شى اى
 على الزيادة هم دفعا للفرقة واية الاشارة شى اى الى دفع الضر عن الزوج هم في قول لا تغار والددة بولدها ولا مولود
 بولده اى بالزنا له لما اكثر من اجرة الاجنبية شى اى بل يدفع الصغير الى المظهر من عند الامم لان الحضنة لها هم ونفقة
 ما جبة على ابيه وان خالفه في دينه شى اى به اذا اطم الصغير للعامل والولوه كافر او ارتد والياء بالله تعالى وابو سلم لان رتدا
 واسلامه صحيح عندهم كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه الما بولده شى اى لان نفقة الولد هم فلا طلاق
 ما لم يتأش وهو قول تعالى على المولود له زينة وكسوتين بالمعروف ولانه شى اى لان الولد هم فزوجه فيكون

وقوله عندنا من ادوات ذلك لان الجور لما شق اى الى الترتيب
 ذلك كان الجور لما شق اى الى الترتيب
 وهي زوجته او عندنا ترضع
 ولد هاله يجوز ان الارضاع مستحق
 عليها ما ياتى فقال الله تعالى
 والاولاد يرضعن اولادهم الا انما
 عندنا لاحتمال جوازها اذا التمس
 عليه كالجور فلو كان الفصيل
 واجبا عليه فلا يجوز اخذ الاجر عليه
 ومن في العدة فقولوا شى اى رواية
 وصلى لان النكاح تمام فسخها اذا لم يعلم بها وليس له منه من وطئها فاذا جلت فلها
 اخرى جاز استجارتهم لان النكاح قد زال
 وجه الاول شى اى هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح هم باق في حق بعض الاحكام شى اى العدة ووجوب النفقة
 او عندنا لا يرضع
 جاز لانه غير مستحق عليها ما ياتى
 انقضت عدتها واستاجروا باليمين لا يرضع
 ولد هاله لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 وصار كالاجنبية فان قال الاب الاستاجر شى اى امرته هم وجاز بغيره فوضعية الامم ثل اجرة الاجنبية او وضعية بغيره كانت شى
 وجه اول شى اى هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح هم باق في حق بعض الاحكام شى اى العدة ووجوب النفقة
 وانكسنى ووجه دفع تركه انما وشاهد له لما فلا يجوز استجارتها كما في حال قيام النكاح هم ولو استاجروا وبى منكوكة او عندنا لا يرضع
 ابن لمن غير جاز لانه غير شى اى عليه لان انقضت عدتها واستاجروا باليمين لا يرضع ولذا جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 كالاجنبية فان قال الاب الاستاجر شى اى امرته هم وجاز بغيره فوضعية الامم ثل اجرة الاجنبية او وضعية بغيره كانت شى
 اى الامم هم اى به لانها شفق شى اى على الصغير هم فكان قولا للشيخ الى الرغيب اليها شى اى الى الامم والرغيب الى الاجنبية
 امره هم وان التمس شى اى وان طلبت الامم هم زيادة شى اى على اجرة الاجنبية هم لم يجز الزوج عليها شى اى
 على الزيادة هم دفعا للفرقة واية الاشارة شى اى الى دفع الضر عن الزوج هم في قول لا تغار والددة بولدها ولا مولود
 بولده اى بالزنا له لما اكثر من اجرة الاجنبية شى اى بل يدفع الصغير الى المظهر من عند الامم لان الحضنة لها هم ونفقة
 ما جبة على ابيه وان خالفه في دينه شى اى به اذا اطم الصغير للعامل والولوه كافر او ارتد والياء بالله تعالى وابو سلم لان رتدا
 واسلامه صحيح عندهم كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه الما بولده شى اى لان نفقة الولد هم فلا طلاق
 ما لم يتأش وهو قول تعالى على المولود له زينة وكسوتين بالمعروف ولانه شى اى لان الولد هم فزوجه فيكون
 نسكون

واما الزوجة فلا
السبب هو العقد
الصحيح فانه ما زاد
الاختصاص بالثبوت
وقد صح العقد بين
المسلم والكافرة ونحو
عليه الاحتباس
فوجبت النفقة
وفي جميع ما ذكرنا
انما تجب النفقة
على الاب اذا لم يكن
للمصغر مال اسالوا
ان قلاصل النفقة
الانسان قال نفسه
صغيرا كان او كبيرا
فصل
وعلى الرجل ان يتفق
على ابيه واجداه
وحيدته اذا كانوا
قترعوا وان حالوا
في دينه اما الابوان
فلم يقوله تعالى فيهما
في الدنيا معروفا للثبوت
الاية في الابوين
الكافرين

في معنى نفسه شئ وكفه لا يوتر في نفقة فكذا كف ولد له هم واما الزوجة شئ اي واما نفقة الزوجة هم فلان السبب شئ اي
سبب وجوب النفقة هم هو العقد الصحيح فانه شئ اي فان سبب وجوب النفقة هم بازوا للاحتباس الثابت به شئ اي بالعقد
هم وقبح العقد بين المسلم والكافر شئ بقوله تعالى او للمعتات من الذين اوتوا الكتاب اي العتات عن فعل الزنا
وقد مر في النكاح فاذا صح العقد بينهما فثبت عليه الاحتباس شئ فاذا اتربت عليه الاحتباس هم فوجبت النفقة شئ
عليه هم وفي جميع ما ذكرنا شئ اي في هذا الفصل هم انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للمصغر مال شئ فنقول بكثرة
موضع النفق نعم جميع اجناس الاموال حتى لو كان للمصغر عقار وحيوان وثياب للملاب ان يبيع ذلك كله ويقتطع لان المصغر
بهذه الاشياء كذا في الذخيرة وان لم يكن للمصغر مال فعلى الاب ان يكتب ويقيم على ولد ويحرم على ذلك ويحرم على غيره قال الشافعي
بجملان سائر الايون حيث لا يحبس فلان الاب وان علما يحبس في ديون الماد لا في الدين يحبس لما ان في الاستئصال للسبب
انما هو للنفسم الاب يستوجب العقوبة عند قصده اطلاق ولده كما لو عدا على ابيه بالسيف كان للملاب ان يقتل ولو كان الاب
خارجا عن الكسب بالزانية او بانه مقعدا تكلف الناس وتفق عليهم كذا ذكره المصنف في نفقة ومن المتأخرين من قال نفقة
الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لان نفقة هذا الاب في بيت المال فكذا نفقة الاولاد وطلب العلم اذا كان لا يستدعي
الى الكسب فنفقة على الاب لا تقطع عنه كالمزمن والاشقي هم واما اذا كان له شئ اي للمصغر مال هم فالاصل ان نفقة الانسان
في ال نفسه غير كان او كبيرا شئ وذلك لان احد الامر من ليس في ايجاب النفقة على صاحبه اولى من ايجاب نفقة صاحبه عليه
والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الاب اذا كان الصغير غنيا باي مال كان ويجب نفقة الزوجة على الزوج
وان كانت الزوجة غنية اذ نفقة الصغير لا تجب فاذا اعدت الحاجة فلا تجب كنفقة المادهم ونفقة الزوجة بازوا للمكلمين
من الاستئصال فكان طريقه البديل والعاونة والبديل لوجبه وان وجب الغنا

فصل اي هذا الفصل ولما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرع في بيان نفقة الالباء والاجداد والمادهم هم وعلى الرجل
ان يتفق على ابويه واجداه وجداه اذا كانوا قترعوا شئ وفي البسوط على الرجل المومر نفقة ابيه واسمه واب الاب
وان علما ر ام الاب وان صمت وام الام وان علت وشطر الشافعي ذلك ان يكون الاب غنيا ولم يوافق احد و
في النفقة ويجب على الاولاد ذكرهم وانما نفقة الوالدين وان علوا بشرط الفقر والزانية او الجنون مع الصحة قولان
انما لا يجب هم وان خالفوه في دينه شئ واصل ما قبله اي وان خالف هو الاء الرجل في دينه وهو اذا كان من الملوك
اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يجب الا بقتلهم من الميرة في دينهم هم اما الابوان فلقوله تعالى وصاحباني الدنيا معروفا
فانه لم يزل في الابوين الكافرين شئ قال المفسرون انزلت في سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه وذلك انهما اسلم

بجمل

قالت له اسبيلة يا سعد يعني كملت فوالله لا اظنني سقيت ميت عن علي والرج والاكل ولا الشرب حتى تكفر بجمي وترجع
الي ما كنت عليه وكان احب ولد يا ايها الغابي سعد وسميت بي ثمانية ايام فلم تاكل ولم تشرب لم تستطع ليل حتى غشي عليها
فاني سعد البني على الله عليه وسلم فكم لي ذلك اليه فانزل الله تعالى هذه الآية وان جادك على ان تشرك بي باليس لك
علم فلما تطعما وصاحبها في الدنيا سرور فاهم وليس من المعروف ان يعيش الرجل في نعم الله ونعمته كما يشي امي الابوين هم
يؤمنان جو عاش والمعرف هو العاقل فيسئل بالخلق فيسئل والخلق والاحتفال والبر والصلة وما يقتضيه الكرم والمروءة وما
شمس الايته السري في شمس الكافي بقوله تعالى ولا تقل لما من وقال شمس من السافيت يعني الاذي وشمس الاذي في شمس
النفقة عند جاتهما اكثر ولذا يلزمه نفقتهما ان كان قادرين على الكسب لان معنى الاذي في الكسب والتعب اكثر منه في الشغل
وقال عليه السلام ان اطيب ناكل الرجل من كسبه ان ولد من كسبه فكلوا من كسب اولادكم هم واما الاباء واولادهم
فان من الاباء والامهات بقوم الجدة مقام الاب عند عدمة ش امي مدوم الاب هم فاستوجبوا ش امي فاستحقوا هم عليه
ش امي على الولد هم لاسان بنمذلة الابوين ش في حيا الولد فاستحقوا على الناقية كالأبوين هم وشهرا فقر ش امي
وشهرا فقر ورعي الفق في قول اذا كانوا فقرا هم لانه ش امي لان الاب هم لو كان ذمال فاستجاب نفقة في مال له
من ايجابا في ال غيوش قال عليه السلام كل من كذبنيك وعرق بنيك هم ولا يمنع ذلك ش امي وجوب النفقة على
الابوين هم باختلاف الدين لما كذا ش من النص وهو قوله تعالى وصاحبها في الدنيا سرور فلو قال الكسب والشغل في المعنى
هم ولا يجب النفقة لاختلاف الدين والازوجات ش وفي عموم النسب روايتان ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين
لما روي وفي بعض النسخ هم قال لا يجب النفقة ش امي قال القدوري هم ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين والازوجات
والابوين واجدادهم والمجرات والولد وولد الولد اما الزوجة فلا ذكر انما ش امي النفقة هم واجبة لهما بالعقد لا بمسا ساجل
ش امي للرجل فواهم مقصود ش بالوصفة لقوله يعني وهو الاستمتاع بها بالوطي وغيره هم وهذا ش امي المعنى المذكور هم
لا يتعلق باستحاد المرأة ش بين الزوجين هم واما غير ش امي غير الزوجة من المذكورين هم فلان الزوجة ثابتة ش لاني
حق الولد بظاهر وفي حق غيره بشمول الولاد اياهم هم وجزء المرء في معنى نفسه فكما لا يمنع نفقة نفسه كغيره لا يمنع نفقة غيره ش لاني
هو الولد كغيره وكذا حكمه اولادهم والبنات والاعباد والحيات من قبل الاب والامهات لانه الابوين هم لان الولد يسلمهم بياهم
الانهم ش امي غير ان هولاء هم اذا كانوا حريين لا يجب نفقتهم على المسلم وان كانوا استانيين ش امي وان كانوا
خروج الى دار الاسلام بالانهم لاسان بنمذلة ش على ميعة الجاهل هم عن البر ش امي عن الاحسان والصلة هم في حق من
يعا لماني الدين ش بقوله تعالى لا ينالكم الله عن الذين لم يعا لمكم في دين ولم يخرجكم من دياركم ان يردهم ونفسهم اليهم ان

وليس من المعروف ان يعيش
في نعم الله تعالى يذكرهم ايوان
جوعا واما الاجداد والمجرات
فلا نفق من الابله والامهات
ولذا يقوم الجدة مقام الاب
عند عدمة ش ولا نفق من ساجل
فاستجبوا عليه للاجله عنونة
الابوين شرط الفقر لانه لو كان
ذمال فاستجاب نفقته في ماله
اولى من ايجابا في مال غيره
ولا يمنع ذلك باختلاف الدين
لما روي ولا يجب النفقة مع
اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاعباد والمجرات
والولد وولد الولد اما الزوجة
فلا ذكر انما واجبة لهما بالعقد
لاحتسابهما الحق له مقصود
وهذا لا يتعلق باستحاد المرأة
غيره فلان الزوجة ثابتة ش
المرء في معنى نفسه فكما لا يمنع
نفقة نفسه كغيره لا يمنع
نفقة غيره لانه لو كان
حريين لا يجب نفقتهم على
المسلم وان كانوا استانيين
لا نفق من ساجل
فانما في الدين

ولا يجب على المرأة نفقة لغيره للسر
 وكذا لا يجب على السلم نفقة لغيره النصارى
 لان النفقة متعلقة بالامتنان بالانصاف على
 المتق من المالك لانه متعلق بالقرابة المحرمية
 بالحديث وان القرابة موجبة للعلة ومع
 الاتفاق في الدين كدوام ملك الميمى على
 في القطيعة من حرم النفقة فليس ينافى
 على اصل العلة وفي كذا في العلة الموكدة فلهذا
 لا يشترط الولد في نفقة ابويه طحا
 لان لها تاديل في مالها

جب المقتضى انما يتكلم الذين قالوا كونه في الدين واخرجه من دياركم وغاير ذلك من قولهم ومن قولهم فادلك
 هم الظالمون هم ولا يجب على النعمة في نفقة اخيه السلم وانه لا يجب على السلم نفقة اخيه النصارى في ش
 مع اختلاف الدين بانه ان النفقة في غير الزوجة في صورة الولادة ورثة على الارث وهو معنى قوله هم لان النفقة متعلقة بالان
 النفس ش وهو قوله تعالى وعلى الارث مثل ذلك ولا ارث بين السلم والذمي فلا يجب نفقة احدهما على الاخر بخلاف المعتق
 عند المالك ش اى بخلاف ما اذا ملك احداهما الاخر حيث يعتق عليه لان المعتق رتب على ملك القريب المحرم وقدره فيعتق قال
 عليه السلام من ملك ذاهم محرم منه معتق عليه لانه ش اى لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والمحرمية الى بيت ش
 وهو الذي ذكرناه وقدرناه النصارى من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ملك ذاهم محرم منه معتق عليه وفيه كلام كثير ذكره في كتاب العتق ان شاء الله تعالى وروى اصحاب السنن الاربعة
 من حديث الحسن عن سمرة بنى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذاهم محرم منه فهو ذاهم والارث
 موجبة للعلة ش لذوي رحمهم مع الاتفاق في الدين ش اى اذ كانا مسلمين هم اكد ش من ايجاب العلة مع
 الاختلاف في الدين هم دوام ملك الميمى اعلم في القطيعة من حرم النفقة ش ما صل بناه ان قطع ذات الرحم في قبا
 ملك الميمى اعلا اكثر من قطع الرحم الحاصل من حرم النفقة هم فاعتبرنا في الاعلى ش وهو ملك الميمى هم اصل العلة
 ش وهو نفس لك القريب بقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سواء وجب الاتحاد في المالة او لم يوجد في المالة
 ش اى اعتبرنا في الادنى وهو النفقة هم العلة الموكدة ش اى القرابة مع الاتحاد في المالة هم فلمندش اى فلا بل
 كون حرم النفقة ضعف من قطع الرحم هم افرقاش اى العتق وجوب النفقة فان قلت وبيان النفقة قد يقضى
 الى المالك دوام ملك الميمى ليس كذلك فكيف يكون اعلى ولان الاتفاق صلة ايجاب حقيقة وملة العتق صلة ايجاب عكس
 ان الاجراء الحقيقة اولى قلت الحاجة الى النفقة معذرة الرفع عن غيره وان لبال الناس اويبره احد من غير سوا قال المالك
 جوعا في العمران مع تعافرا اصحاب الزكوة والصدقات والمعروف نادر واما الحاجة الى الاتفاق فانما بالان في الماس من حاجة
 هم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدش بالرفع لانه فاعل الشراك والولد بالنسب فقولنا ليعنى ان كان الابوان متبرين
 والولد يورث نفقة عليه فاصحهم لان له ش اى الابوين هم تاديل في ال الولد بالنسب ش وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم انت والمالك لا يكره واه جماعة من الصمات وياتي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يوجب المدهم والتاديل
 له ش اى الابوين هم في ال غيره ش اى في غير ال الولد فان قلت التاديل ثبت بخبر الواحد فلا يعارض قوله عز وجل
 وعلى الارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور في جارية الزيادة ولكن هل انزل من الماهو لكن ترك اطلاق قوله تعالى وعلى الارث

مثل ذلك بالدلائل الدالة على تفسيد التبرئة بالولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من
وكسوتهن كما تقدم فان قلت لاسنافه ميمين الاثنين لان قوله تعالى وعلى المولود له رزق من تقيضي ان يشارك
الحمد الابن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ليعتقني قلت لما ثبت للوالد بيا ويل في مال الولد
بالاجل صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشارك الحمد الابن م ولانه ش اى ولان
الولد هم اقرب الناس اليها ش اى الى الابوين هم مكان اولى باستحقاق نفقتها عليه ش اى على الولد هم وهي ش
اى نفقة الابوين هم على المذكور والانات بالتصوية ش حتى اذا كان الاب فقير اوله ابن بنت مومنان تجب نفقة الاب
عليها التصافا قيد بقوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح ش اقرنا اعاذك شمس الاثمة الخسفي في شرح الكافي عن الحسن عن
ابن يوسف عن ابي حنيفة عن النفقة ميمين المذكور والانات المذكور مثل خط الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة
ذوي الارحام هم لان المعنى يشملها ش المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى بخلاف اذا كان
للمرأة وخت حيث يجب نفقة عليها لان سبب الوجوب الارث فيجب انما كالارث هم والنفقة ش اى النفقة توت
هم لكل ذي رحم محرم ش وقال احمد تجب لكل وارث وبه قال ابن ابي ليلى وقال الشافعي لا تجب نفقة غير الوالدين والمولود
من الاقارب كالاخوة والاعمام وذو الرحم المحرم وهو الذي لا يجوز نكاحه على التامير وما قيد بذى الرحم المحرم لانه
اذا وجد الرحم ولم يوجد المحرم او وجد المحرم ولم يوجد الرحم او وجد لكن لاسن قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى ما ذكره الامام
الاشعري في شرح الطحاوي بقوله ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن العم او محرما غير رحم نحو الناح من الرضاع
او الاخت من الرضاع او رجلا محرما من قرابة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان
ش اى ذو رحم محرم هم غير ائمة ش قيد بالنسبة والنفقة لان الصبي الفقير عاجز عن الكسب والمعنى تجب نفقة في المهر او كان
امراة بالغة فقيرة او كان ش اى ذو رحم محرم هم ذكر ائمة او من ائمة ش فقير لا تجب النفقة لهم لغيرهم عن الكسب وكذلك
منفقو الغنيين وائل البيزن وقطوع الجليلين والمعتوه والمطلوع هم لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة ش
اى لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاصل ش اى بين القرينة والبعيدة هم ان يكون ذارحم محرم ش والليل عليه
ما اشار اليه بقوله وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ش فان ذلك اشارة الى البعيدة فيكون اشارة الى الالة
وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن قيد على ان على الوارث النفقة ولبيدة ذي الرحم المحرم بقراءة عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه اشارة بقوله في قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك ش ولا شك ان قوله
كانت مسومة من المعنى صلى الله عليه وسلم وقراءته مشهورة فصارت بمنزلة من مشهور على ما عرفت فجاز تقييد الطلاق بالانات

ولانه اقرب الناس اليها كما
اولى باستحقاق نفقتها عليه
وهي عند المذكور والانات
بالسوية في ظاهر الرواية
وهو الصحيح لان المعنى
والنفقة لكل ذي رحم محرم
اذا كان صغيرا فقيرا او كانت
امراة بالغة فقيرة او كان
ذكرا بالغا فقيرا او كان
لان الصلة في القرابة
القرينة واجبة دون البعيدة
والفاصل ان يكون ذارحم
محرم وقد قال الله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك
وفي قراءة عبد الله بن مسعود
وعلى الوارث ذي الرحم
المحرم مثل ذلك

ثم لا بد من الحاجة والصنف كذا
 والزمانة والعلم اشارة الحاجة ليقضي
 العجز فان القادر على الكسب
 على بكسبه بخلاف الابوين
 يلحقهما تعب الكسب والولد لا يورث
 بدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما
 من قدرهما على الكسب قال
 ويجب انك على مقدار الميراث
 وغير عليه لان النصيب
 على الوارث تنبيه على اعتبار
 المقدار لان الغرض بالغنى لا
 لا يفاو حتى مستحق قال يجب
 نفقة الابنة البالغة والابن
 على ابويه اثرا على الاب والابن
 وعلى الام الثلث لان الميراث
 لها على هذا المقدار قال المصنف
 الضعيف هذا الذي ذكره في
 النقصان الحسن وفي ظاهر الرواية
 كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى
 المولود له رزقهن وكسوتهن مما
 كالمولود الصغير وجه الفرق
 على الرواية الاولى انه جمعت
 لارب الصغير ولانية ومؤونة
 حتى وجبت عليه صدقة
 ونظرا فاختص بنفقته ولا كذلك
 الكبير لا يندم الولاية فيه فثبت
 الام وفي غير الرواية لا يثبت قدر
 حتى تكون نفقة الصغير على الام
 والمجد اثلا فان نفقة الاخ اصغر
 على اخوات المتفرقات المتورثات
 اخا سا على قدر الميراث

منه شرح وادارة ٢

هم ثم لا بد من وجود الحاجة سنن اى ثم لا بد من وجوب النفقة ومن ذلك بقوله هم والصغير والارثية والزمانة والنوى اشارة الحاجة ليقضي
 العجز فان القادر على الكسب على بكسبه بخلاف الابوين
 يلحقهما تعب الكسب والولد لا يورث بدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما من قدرهما على الكسب قال
 ويجب انك على مقدار الميراث وغير عليه لان النصيب على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار لان الغرض بالغنى لا لا يفاو حتى مستحق قال يجب نفقة الابنة البالغة والابن على ابويه اثرا على الاب والابن وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار قال المصنف الضعيف هذا الذي ذكره في النقصان الحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن مما كالمولود الصغير وجه الفرق على الرواية الاولى انه جمعت لارب الصغير ولانية ومؤونة حتى وجبت عليه صدقة ونظرا فاختص بنفقته ولا كذلك الكبير لا يندم الولاية فيه فثبت الام وفي غير الرواية لا يثبت قدر حتى تكون نفقة الصغير على الام والمجد اثلا فان نفقة الاخ اصغر على اخوات المتفرقات المتورثات اخا سا على قدر الميراث

بها

تركتها على الحال وكذا لو كان له مال وماله من قبل الاب لا نفقة عليه ما لم يات به ولو كان له مال من قبل الاب لا نفقة
 وابن عم لاب وام فان نفقة على المال واليثة لابن العم لان شرط وجوب النفقة ان يكون ذوا الرحم المحرم من اهل الميراث
 وابن العم ليس بمحرم ونفقة المعسر على الاخوات الموهبات المتفرقات انما هي على قدر الميراث يعني يجب ثلثه انما هي على الثلث
 وام وانفس على الاخوات لاب وانفس على الاخوات لام وذلك لان نفقة متبركة بالارث فان من يرثه كذلك انما هي بالانفرض
 والرد فوجب النفقة ايضا انما هي غير ان المنبرش استثناء من قوله وفي غير الولد يعني على قدر الميراث في ذلك هم اية الارث
 قال الاكل بالمد واليه الارث ان لا يكون محروما وقال الكاكي وقيد الارث بقوله ان الميراثية الارث لا يولد له من اهل الميراث ابن
 كان من اهل الميراثية لا يجب النفقة لهم لاحرازه اسي لا يعتبر احراز الارث كما في الحال مع ابن العم فان المال لا يجوز الميراث مع ابن
 العم ومن ذلك كانت النفقة على الحال واليثة لابن العم وقال احمد والظاهرية والمعتبر احراز الميراث وادخل ذلك المصنف بالفاء
 انفسية بحيث قال فان المعسر لو كان له مال ابن عم لم يكون نفقة على ماله وميراثه يجره ابن عمه لان المال ذوهم محرم دون
 ابن العم ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الميراث من هذا القطع وقد روي اسي لا يجب نفقة ذوا الرحم المحرم مع اختلاف الدين
 لان الامتياز لا يجري الارث فلا يجب النفقة ايضا لانها متاخفة بالارث هم بالنفس لطلان الميراث اسي يعني عند تملك
 الدين هم فلا بد من اعتبار اسي من اعتبار الارث لوجوب النفقة هم ولا يجب اسي النفقة هم على الفقيه لانها
 اسي لان النفقة هم تجب صلته وهو اسي الفقيه لم يستعاش اسي يتحق الصلة هم على غير فكيف تستحق اسي صيغة
 الجسول اسي فكيف تستحق النفقة هم عليه اسي لان ايجابها عليه ليس باولي من ايجابها له فلما لم يجب عليه من بخلاف نفقة
 الزوجة اسي حيث تجب على زوجها الفقيه هم وولدوه الصغير اسي وبخلاف ولدوه الصغير حيث تجب نفقة على ابيه الصغير
 هم لان اسي لان الفقيه هم الزمناش اسي اتم النفقة هم بالاقام على العقد اسي على عقد النكاح هم اذا
 المقام اسي يعني من النكاح وهي التولد والتماسل والعشرة وغير ذلك هم لا يظلم دونناش اسي دون النفقة هم فلما لم
 فيما قبل الاعسار اسي في قبل نفقة الزوجة وولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعسار في نفقتهم وصل الكلام ان نفقة الزوجة و
 وولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعسار في نفقتهم وصل الكلام ان نفقة الزوجة يجرى بجرى الديون بدلالة وجوبها
 بيار الزوجة كسائر الديون واما نفقة وولدوه الصغير فلانها بانية مجرى نفقة الزوجة بدلالة قوله عليه السلام تحدي من الى
 بلى سفيان الكيفيك وولدك بالعرف وقال في شرح الكافي فان كان الولد مسرا فليس عليه نفقة لانها لا تستوي
 في الحال لم يكن احد بها بايجاب نفقة على صاحبه باولي من الاخر الا انه روي عن ابي يوسف انه قال اذا كان الاب زنا و
 كسب الاب الا يفضل من نفقة فليجوز ان يغير الاب الى نفسه لانه لو لم يفعل ضاع الاب ودفعت الى يتي اليتيم على الولد

غير ان الاعتبار هدية الاثر
 في الجملة لاخر اذ فان المعسر
 كان له مال وابن عم لم يكون
 نفقة على حاله وميراثه يجره
 ابن عمه ولا يجب نفقتهم مع اختلاف
 الدين لطلان اهلته الارث
 ولا بد من اعتبار ولا يجب نفقة
 لانها تجب صلته وهو يستحقها على
 فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولد الصغير لانه النكاح بالاقام
 على العقد اذا المصالح لا تقسم
 ولفها ولا يعمل منها الا حسا

ثم اليسار مقدر
بالنصاب فيما روي
عن ابى يونس سفح
وعن محمد بن ابيه
قد كره ما يفضل عن
نفقة نفسه وعياله
شهراد بما يفضل
عن ذلك من كسبه
الدام كل يوم كان المقصر
في حقوق العباد ما تولى
المقدردون النصاب
فانه للتيسير والفتوى
على الادل لكن النصاب
نصاب حر من الصدقة
ولذلك لا يربى الغائب
مال قضى فيه بنفقة الزوجة
وقد بينا الوجه في هذا اذا
باع ابوا متاعا في نفقة
عنا بى حيفه وهذا
استحسن وان باع القصار
لم يجز في قوله لا يجوز في
كله هو القياس لانه لا ينفق
لانفاقها بالبيع ولهذا
لا يملك حال حضرة ولا يملك
البيع في دين له سوى نفقة
وكذا لا يملك في النفقة

فان الانسان لا يملك على نفقة بطنه ثم اليسار في هذا الباب هم مقدر بالنصاب فيما روي عن ابى يونس
ش روي ابن سامة عن ابى يوسف انه اعتبر اليسار بنصاب الزكاة ثم روي عنه هشام بن عمار انه قد روي
ابى يونس اليسار هم ما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراد يعني اذا كان له فضل على نفقة شهراد او ليا له فلهما يجب عليه نفقة
زوي الرحم المحرم والا فلا او يفضل عن ذلك بغير روية اخرى عن محمد بن عمار وقد روي عن ابى يونس عن محمد بن ابي
عن نفقة نفقة عياله هم من كسبه الدائم كل يوم ثم يعني اذا كان محتلا وقال صاحب التحفة روي عن محمد بن ابي
في يده من المال وهو كسب كل يوم وهاهنا كيفية الرتبة واولى ثمانية ترغ لنفسه وعياله ما يتسع فيه ونفق فضل على غيره على نفقة
هم لان العبرة في حقوق العباد انما هو القدرة ش على شئ هم دون النصاب ش اى دون القدرة على النصاب هم فانه
ش اى فان اعتبر القدرة هم للتيسير ش اى بحسب اتسار له بكمالات النصاب فانه في حق الله تعالى لا يعبر فيه الا القدرة
على النصاب الكامل هم والفتوى على الاول ش وهو اليسار مقدار النصاب هم لكن النصاب ش اى المراد من النصاب
هنا هم وهو نصاب حر من الصدقة ش من اى مال كان وهو ان يملك ما فضل عن حاجته الاصلية تايلغ ما تولى درهم
من اى مال كان وهو صحيح ونقل في خلاصة الفتاوى عن الامام ش قال في نوادر ابى يوسف ليشترط نصاب الزكاة ثم
قال في الخلاصة كذا قال الصدق الشيد في الفتاوى الصغرى ان كونه من منته درهم لا يجب ثم قال في الخلاصة قال ويقتضى
وقد صاحب المدية اليسار بالنصاب لكن فيه نصاب الزكاة حر من الصدقة كما ذكرناهم فاذا كان اللابن الغائب
ال قضى فيه بنفقة الزوجة وقد بينا الوجه فيه ش اى بينا وجه السئلة في القضاء في نفقة الغائب عند قوله لا يقضى بنفقة في مال الغائب
الا لعمول وللزوجة ان نفقة هولاء واجبة قبل القضاء لكونها متقاعا عليه فان كان قضاء القاضي امانة لهم وقد مر الكلام فيه
واذا باع ابو متاعا ش اى متاع ابنه الغائب هم في نفقة جازع ابى حيفه وهذا استحسن ش وعندنا لا يجوز في الكافي
هذا الخلاف في بيع الاب المبيع غير الاب لا يجوز اجماعا وفي حال حضرة من يستحق عليه النفقة ليس لادم من يستحق النفقة بيع الزوج
والمقار اجماعا وان باع ش اى الاب هم العقار لم يجز ش الا اذا كان الولد صغيرا يبيع ذلك وجميعا لان لام المبيع
ال ولد الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوى وفي قولنا ش اى وفي قول ابى يوسف وجميعا لا يجوز ذلك كله وهو القياس
لانه ش اى لان الاب هم ولا ولاية له لانقطاع عما ش اى لانقطاع الولاية هم بالبلوغ ش اى اذ بلغ الصغيرهم ولذا
ش اى ولاجل القطع والاية بعد البلوغ هم لا يملك ش الاب بيع مال ابنه البالغ هم حال حضرة ولا يملك البيع في دين لهم
ش اى لاب هم سوى النفقة ش ولو قضى القاضي بذلك لا يجوز لان قضاء على الغائب هم وكذا لا يملك الامم ش بيع
متاعهم في النفقة ش وهذا مناهض لما ذكر في الافتية وما ذكره القدوري من جواز بيع الابوين فاما ان يكون في

روايتان في رواية الاضحية والقدرى ملك الامم البيع كالأب لان بني الولاد جميعا وبها في استحقاق النفقة على السوء واما في الاضحية
والقدرى هو الاول وان الأب هو الذي يبيع لكن نفقتهما فانما يبيع اليهما من حيث ان منفعة البيع تعود اليهما مال الاكل وهو العاقل
قلت لا يظهر من الاول على الاخيرى هم والى منقته ان الأب والاية المنطقى مال ابنه الغائب شى اعترض عليه بذلك كذا كذا العوض
ان تبعد نفقته وانما يبيع بغيره ان لم يكن قصد في البيع الخطأ وجيب بان لما بارز به المنفعة حقيقة بقصد الانفاق لا تثير لكثرة
الولاية للغيرية في تسمية الحقيقة الايقال عارض جبهه المنفعة الطامع بالانفاق لا نقول الطامع بعد وجوب النفقة في المال كالأب
هم فلا تعارض الا ترى ان الموصى ذلك شى اى يبيع العوض على الوارث بكبير الغائب للمنفعة والأب والى نوفر نفقته ويبيع قول
من باب الخطش لان الصين يتجنى عليه الملاك هم ولا كذا لك العاقل لانهما حقيقة شاش فلا يحتاج الى سبب الخطش بخلاف
غير الأب من الاقارب لانه لا ولاية لهم مطلقا في التمتع ماله السوء والى المنفعة بعد الكبر واذا جاز بيع الأب فاشترى من جنس نفسه
وهو النفقة هم فاه الاستيفاء منه مقدار النفقة كما لو باع العاقل والمنقول على الصغير جاز لك المال الولاية ثم له ان ياتى اشترى بنفسه هم
لانه من جنس نفسه الا يقال اذا قدرت الين على جنس نفسه من مال الغائب شى ان ياتى به ولا نقول انما ياتى به الدين
او اشترى له يكون عن الاضحية من المعلوم متنا لم يثبت فلا ياتى به هم وان كان للأب الغائب كل في يد البوية فانفق منه لم
لانها استوفيا حقا لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على امرش اشارة الى ما قال عند قوله ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب الا
لو ادهم وقد انما شى اى الابوان هم جنس الحق شى فلا يثبتان شام وان كان له شى اى الابن هم مال في يد ابني فاه
شى اى الابني هم عليه ماشى اى على البويهم بغير ذن القاضى ضمن شى اى الابني هم لانه تصرف في مال الغير بغير الية لانه نائب
في الخط لا غير لانه لا ولاية له عليه ولا يثبت حيث لم يكن وكذا عنه في الدفع وقال الكاكي بغير ذن القاضى ضمن اى في اعتقاد
ما وياته فلا ضمان عليه حتى كان له ان يحلف بعد موت المودع انه لا حق لولته قبله لانه لم يرد بذلك غير الاصلح وفي المنادى لو
لم يكن في مكان يكن استطاع اى القاضى لا يضمن استحسانا وقد قالوا في جليل كانا في سفر فاعلى في احداهما نفقته فبقي عليه
من ماله اوقات فبهر صاحبه من ماله لا يضمن استحسانا وكذا العبد المأذون في التجارة اذا كان في بلاد بعيدة وفات مولاه فاه
على نفسه وامره من الاستعانة والدواب لا يضمن استحسانا وكذا ردى عن شايخ انهم قالوا اذا كان للسيد اوقاف ولم يكن له
متولى وقام رجل من اهل الحلة في جميع الاوقاف ولا نفق على مبالغ السجدة بما يحتاج اليه من شرى الزيت والخبير
لا يضمن هم بخلاف ما اذا امر القاضى لان امره لم يعمم ولاية فاذا ضمن شى اى الابني هم لا يبيع على القاضى شى و
هو الأب والامم لان ملكه انتوان شى اى لان الابني ملك للدفع بالنظر انهم فله ان كان متواكفا شى اى ملك نفسه
هم واذا قضى القاضى الولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت به سقطت شى اى النفقة توجب قال الشافعى وهم

ولا ينفق به ان لا ينفق لانه لا مال له
في مال الغائب لا ترى ان الولد
فلا ينفق على الوفاة شفقة بغيره
من باب الخطش ولا كذا لك العاقل
محضه بنفسها وخلاف غير الا
الاقارب لانه لا ولاية لهم اصل
النظر حاله الصغير ولا في الخط
بعد الكبر اذا جاز بيع الاب والين
من جنس نفسه وهو النفقة فاه
الاستيفاء منه كما لو باع العاقل
والمنقول على الصغير جاز لك المال
الولاية ثم له ان ياتى به بنفسه
لانه من جنس نفسه وان كان لا
الغائب ان ياتى بولاية نفقته لغيره
لاهما استوفيا حقا لان نفقتهما واجبة
قبل القضاء على امرش اى بغير ذن
الحق وان كان له مال في يد ابني فاه
عليهما بغير ذن القاضى ضمن شى
في مال الغائب لانه نائب في الخط
لا غير بخلاف ما اذا امر القاضى
لم يعمم ولا يثبت اذا ضمن لا يرجع
على القاضى لانه ملكه بالنظر
فظهر انه كان متبرعا به واذا قضى
القاضى للولد والوالدين وذوى
الارحام بالنفقة فمضت مالا
سقطت

لان نفقة هو لا تجب كفاية لما جرت في العبدان وقد حصلت بمعنى المدة من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 قضى بها القاضى من حيث لا تسقط لان نفقة المرأة جارية مجرى الديون من لانها تجب مع ياربها من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 حصول الاستغناء فيما مضى من لانها تسقط بمعنى المدة من قال ش اى القدر من اى لان اذن القاضى
 في الاستدانة على ش هذا استثناء من قوله سقط لان القاضى اذا اذن لهم في الاستدانة عليه فيجوز لا تسقط القسمة بمعنى المدة لان
 اذن القاضى صار دينا على الغائب فلم يسقط بعد ذلك كسائر الديون من لان القاضى له ولاية عاتة نصار اذنة كامر الغائب فيصير دينا
 في ذمة فلا يسقط بمعنى المدة من وقال الكاكي قوله لان اذن القاضى بالاستدانة وان كانت الاستدانة من نفقة ذوى الارحام
 وذكر في زكوة الجاس ان نفقة المحارم نصير دينا بالقضاء ويسقط ويختلف الشايع فيه قل في الجاس اذا استدان القاضى
 بالنفقة وانفق كانت الحاتبة قائمة مقام الدين واذكر على غيره اذا انفق من غيره اذا انفق من استدانته بل اكل من الصدقة
 او السبا فيلم من الحاتبة بمعنى المدة والى ال اخرى في كتاب النكاح وقيل ما ذكر في سائر الكتب اذا طالت المدة وما ذكره في
 الجاس غير ما قدرت المدة فانه يصير دينا بالقضاء وكيف لا يصير دينا والقاضى ما سوا بالقضاء ولو لم يصير دينا لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة
 والفصل من الطيل والكثير بالشم الفصل في نفقة الرقيق من جميع هذا الفصل من نفقة الرقيق وغيره من النكاحات واخره
 عن الجميع وهو نفسه ظاهرهم وعلى المولى عن نفق على امته وعبد ش هذا جامع العلماء الامام الشيعي هم بقوله عليه السلام ش اى
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المالك انهم افرأكم جاهد الله تحت ايديكم يجمع ما ما يكون والبسواهم ما لبسوا ولا تغربوا
 عما والندش هذا الحديث اخرجه البخاري عن ابى ذر الغفاري في حديثه الذي ذكره المصنف بعضه فقط هم افرأكم جاهد الله
 تحت ايديكم فاطعموهم ما كانوا والبسواهم ما لبسوا ولا تكلفوهم بالعسير فان كلفتموهم شيئا فاعينوهم ولفظ لا تغربوا عباد الله
 في رواية البوداود ولكن لفظه ومن لا يلاكم منه فنعوه والتغربوا خلق الله ش استحب ان يطعم ما ياكل ويلبس ما لبس حديث
 ابى ذر محمول على الاحتياج قال ابن شهاب قوله عليه السلام فليطعم ما ياكل خرج مخرج الغالب طعمتم مساوية وكذا كسبتمهم فان
 ش اى المولى عن الاتفاق على امته وعبد ش اى الامته والعبد هم كسبوا والتغابا على انفسها لان فيه
 نظر الجاسين ش جانب المولى وجانب الامته والعبد هم حتى يفي الملوک جياذقي فيه ملك المالك ان لم يكن لما كسب ان كان
 عبد زنا او جارية لا يوجب تسليما لغير المولى هم على سبيل الامناس من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا جعماش الا ليعاء مصدر من اى
 يوفى من الوفاءم والباء على المولى ش من القبي يعني البقاء من البقاء هم بالخلف ش وهو اثنان وفي الذخيرة في ظاهره
 اصحابنا لا يجبر الانسان على نفقة غير الرقيق كالميو انا وغيره كالدور والعقار والزروع والثمار الا ان كبره لان فيه بيع المال
 وفيه رجل لعبد وادارة او امة او ديرة او ام ولد يجر على نفقتهم فان ابى نكل من يصرح للاجارة ليجر ونفق عليه من اجرة

لان نفقة هو لا تجب كفاية لما جرت في العبدان وقد حصلت بمعنى المدة من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 قضى بها القاضى من حيث لا تسقط لان نفقة المرأة جارية مجرى الديون من لانها تجب مع ياربها من اى كفاية لما جرت في العبدان لان نفقة الزوج اذا
 حصول الاستغناء فيما مضى من لانها تسقط بمعنى المدة من قال ش اى القدر من اى لان اذن القاضى
 في الاستدانة على ش هذا استثناء من قوله سقط لان القاضى اذا اذن لهم في الاستدانة عليه فيجوز لا تسقط القسمة بمعنى المدة لان
 اذن القاضى صار دينا على الغائب فلم يسقط بعد ذلك كسائر الديون من لان القاضى له ولاية عاتة نصار اذنة كامر الغائب فيصير دينا
 في ذمة فلا يسقط بمعنى المدة من وقال الكاكي قوله لان اذن القاضى بالاستدانة وان كانت الاستدانة من نفقة ذوى الارحام
 وذكر في زكوة الجاس ان نفقة المحارم نصير دينا بالقضاء ويسقط ويختلف الشايع فيه قل في الجاس اذا استدان القاضى
 بالنفقة وانفق كانت الحاتبة قائمة مقام الدين واذكر على غيره اذا انفق من غيره اذا انفق من استدانته بل اكل من الصدقة
 او السبا فيلم من الحاتبة بمعنى المدة والى ال اخرى في كتاب النكاح وقيل ما ذكر في سائر الكتب اذا طالت المدة وما ذكره في
 الجاس غير ما قدرت المدة فانه يصير دينا بالقضاء وكيف لا يصير دينا والقاضى ما سوا بالقضاء ولو لم يصير دينا لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة
 والفصل من الطيل والكثير بالشم الفصل في نفقة الرقيق من جميع هذا الفصل من نفقة الرقيق وغيره من النكاحات واخره
 عن الجميع وهو نفسه ظاهرهم وعلى المولى عن نفق على امته وعبد ش هذا جامع العلماء الامام الشيعي هم بقوله عليه السلام ش اى
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المالك انهم افرأكم جاهد الله تحت ايديكم يجمع ما ما يكون والبسواهم ما لبسوا ولا تغربوا
 عما والندش هذا الحديث اخرجه البخاري عن ابى ذر الغفاري في حديثه الذي ذكره المصنف بعضه فقط هم افرأكم جاهد الله
 تحت ايديكم فاطعموهم ما كانوا والبسواهم ما لبسوا ولا تكلفوهم بالعسير فان كلفتموهم شيئا فاعينوهم ولفظ لا تغربوا عباد الله
 في رواية البوداود ولكن لفظه ومن لا يلاكم منه فنعوه والتغربوا خلق الله ش استحب ان يطعم ما ياكل ويلبس ما لبس حديث
 ابى ذر محمول على الاحتياج قال ابن شهاب قوله عليه السلام فليطعم ما ياكل خرج مخرج الغالب طعمتم مساوية وكذا كسبتمهم فان
 ش اى المولى عن الاتفاق على امته وعبد ش اى الامته والعبد هم كسبوا والتغابا على انفسها لان فيه
 نظر الجاسين ش جانب المولى وجانب الامته والعبد هم حتى يفي الملوک جياذقي فيه ملك المالك ان لم يكن لما كسب ان كان
 عبد زنا او جارية لا يوجب تسليما لغير المولى هم على سبيل الامناس من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا جعماش الا ليعاء مصدر من اى
 يوفى من الوفاءم والباء على المولى ش من القبي يعني البقاء من البقاء هم بالخلف ش وهو اثنان وفي الذخيرة في ظاهره
 اصحابنا لا يجبر الانسان على نفقة غير الرقيق كالميو انا وغيره كالدور والعقار والزروع والثمار الا ان كبره لان فيه بيع المال
 وفيه رجل لعبد وادارة او امة او ديرة او ام ولد يجر على نفقتهم فان ابى نكل من يصرح للاجارة ليجر ونفق عليه من اجرة

ومن النفقة به لغزو غيره وكذا في العبد والامانة يحرم على ماله في الديرة والمدينة واهم النول يجزئ الاتفاق
 عليهم وفي الكتاب المكتوبة للاجبر المتأخرهم بالاربع مدين مملين تنازعا فيه يجزئ على نفقة وفي الدائرة يمينه ان ولو طالب احد بهاتين
 القاضى ان يامره بالنفقة حتى لا يكون نخله ما فاقاضى بقول الآخر الا في ما ان منح نصيبك من الدائرة او فحق عليها رعاية الجانب
 الشكيب كذا ذكره الخصاص وذكر الشئ انه لا يجبر بخلاف نفقة الزوجية في الدنيا فكان تايخا على ما ذكرنا من اننا بل في قوله كذا
 نفقة الارواح او قضى لها القاضى لانهما تجب مع يار اخلا تسقطهم ونفقة الملوك لانه في الدنيا كان البلا لا شئ فحرم على البيع
 هم بخلاف سائر الحيوانات شئ يش لا يجبر على الاتفاق عاياهم لانهما ليست من اهل الاستحقاق شئ او لا بد من القضاء في
 ومن القضي عاياه العبد يبيع والحيوانات لا تصلح فالا يجبر على نفقتها الا ان يؤمر به شئ اى بالاتفاق هم فيما فيه وبين الله تعالى
 لانه عليه السلام شئ اى لان النبي صلى الله عليه وسلم شئ عن تعذيب الحيوان شئ وقد تقدم عن قريب رواد الوادود ولا
 تعذيبوا شئ الله ورسوله عثمان بن ابى شيبة حدثنا جرير بن حريز عن عمرو بن سويد بن وهب عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
 عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
 عليه وسلم ان الله حرم عليكم عقوق الادميات وادوا البنات ومنعوا وادوا لغيرهن وقال وكثرة السوال وامانة المال وادوا لغيرهن
 فحين اجابهم ومنعوا امنا شئ وفي ترك الاتفاق على الحيوانات امنا شئ هم وعن ابي يوسف اية يجزئ ملك الحيوانات على نفقة
 عليها وادوا قال القاضي والملك احمد لان فيه امنا شئ المال وتعذيب الحيوان هم ما منهيان هم والامنا شئ اى لا يجبر على اتفاق
 سائر الحيوانات لانهما ليست من اهل الاستحقاق فروع عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك او واميتة عندي فاما لغيره
 بالثمن او وده وقضي نفقة على ذي اليد لانه اقرب منه ولم يثبت لغيره فبقى على حكم ملكه ولو كان كبير الاستحسان لانه في يد نفسه
 والقول قوله في الرق والحرية والنفقة تجب على من له المنة لكان او غير الملك بملكه او مسمى بجاوية الانسان وبما في البطن
 الاخر فالنفقة على الموصى له بالجاوية ولو اوصى الانسان بدار وبسكنى الاخرى مخرج من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى لان
 فان قال صاحب السكنى قد اهدمت الدار انا انما اهدمتها كان له ذلك ولا يصير مترعا لانه لا يبيع منظر فيه لانه لا يعمل الى حقه
 الا به كذا صاحب العلم صاحب السفن امتنع صاحبه من بناءه وكذا لو اوصى بنخل والاخر ثمة فالنفقة على صاحب الثمرة وفي البطن
 والحنطة ان بقي شئ من ثلثها فالتاميس في ذلك على صاحب المال ان لم يبق فالتاميس عليها لان النفقة ما وفي السهم مسمى به منه
 لو اهدت ثمة الاخر فالنفقة على صاحب البهمن ومن مخرج ثمة وادوى لهما الواد وبجلد الاخر فالتاميس عليها كما في الحنطة فممن
 وقيل اجرة الزوج على صاحب اللحم دون الجلد وفي البقية ينبغي ان تجب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري والصحيح ان نفقة على الباطن
 ما وصى في يده وفي الغنى لا يجبر العبد على العزمية وكان كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا العزاب على تقيهم روى ان كان

بخلاف نفقة الزوجة
 لأنها صيردينا فكان
 تأخير اعطى ما ذكرنا ونفقة
 المملوك لا تصيردينا فإيا
 ابطاء بخلاف سائر الزوا
 لأنها ليست من المملوكين
 فلا يجبر على نفقتها إلا أنه
 يؤمر به فيما بينه وبين الله
 لأنه عليه السلام نهي عن
 تعذيب الحيوان وفيه
 ذلك ونهي عن اضااعة
 المال وفيه اضااعته
 وعن أبي يوسف أنه
 يجبر بالاصم ما قلنا والله أعلم

ملوك للزير على كل واحد منهم كل يوم درهم والشد اعلى بالعواب

كتاب العتاق

اي هذا الكتاب في بيان احكام العتاق والناسبة في ذكر العتاق بعد الطلاق لانها بيان عن اسقاط السرية والازدواج والقبيل
المتفق الفسخ كالطلاق الا انه قدم الطلاق على العتاق مع انه غير مندوب اليه بمقابلة ذكر النكاح وقد قلنا ان العتاق اسقاط
والاسقاطات انواع يخلف اساءة الاختلاف انواعا فاسقاط الحق من الرق فحق واسقاط الحق عن البضع طلاق واسقاط
العتق براءة واسقاط الحق عن القصاص والجرامات فحق العتاق العتق عبارة عن القوة يقال عتق فلان اذا قوي فطارت
وكبره ومنه عتاق الطير لاخصاصها بمنزلة القوة والخمرة اذا تقدم عهدا تسمى عتقا لاخصاصها بزيادة القوة والكتابة تسمى عتقا
لاخصاصها بالقوة الرافعة للملك عن نفسها وخلصها من ايدي الجارية والعقيق الجليل ومنه تسمى ابو بكر بنى التكا
عنه عتقا بالمال وقيل عتقه في الخير وقيل عتقه من النار وقيل عتقه من العتق قالته لما وضعته في عتقك من الموت فعتقه
وكانت الاية في هذا ولما قيل اسير العلم يقال عتق عتقا وعتقا وعتقه سيده اعتقا وفي الصحاح العتق الحرية وكذا العتاق
بفتح العين والعبد عتق اي عتق وفي النرب العتق الخروج عن الملكية وقد يعاين عتق مقام الاعتاق ومنه قول محمد بن طالق
عتق هو الاك لاك في البسوط والاعتاق لغة اثبات القوة وفي الشرح اثبات القوة الشرعية بالرق الشرعي والقوة العتق
كونه الاما للقضاء والولاية والشهادة قاور على التعريف في الاغيار وعلى رفع تعرف الاعيان عن نفسه وقال الاثر في الاعتاق ان الملك
ينجز بقض زوال العتق البعد الى عتقه والعق الحرية الماسة بعد الملك قال الاثر في اثبات العتق والملك عبارة عن العتاق
الحاجز والرق عبارة عن معنى اذا ثبت في الادبي لصح تملكه انتهى الحرية عبارة عن الخلو من حرامين حرامين خالص ما يشوب
واحدة اى خالصه الاخر عتقا ولا عتق في الشرح الحرية خلو من كل يطر في الادبي بالقطع حق الاعتبار عن نفسه واثبات هذا
الوصف للملك يسمى عتقا وقادر من محاسنه ان احيا وكل يخرج العبد عن كونه لغيره بالادوات الى كونه الاما للملك والاثبات بالشرعية من قبل
الشهادة والولاية والقضاء ثم العتق يتصل الى معرفة اشياء ومعرفة تفسيره لغة وشرا عتقا كذا او بسببه شرطه وركنه وحكمه حقيقة وانواعه
فبسببه نوعان في الواجبات اشغل منه بوجوب العتاق من النذور والكفارات وفي غير الواجبات هو ملك القريب والشاة الدعي اليه
في نفسه من تلك الشواهد وطلب منها غيره وشروطه ان يكون العتق حرا بالاعمال والملك المكين وركنه اثبات العتق وهو نوعان
حرج وكناية وحكمه زوال الرق والملك عن الحمل وصفة انه مندوب اليه لكنه ليس لعبادة حتى يصح من الكافر وانواعه للرسل
والعتق والعتاق الى العبد الموت وكل منه الاصيل ويغيرهم الاعتاق تعرف مندوب اليه ش يشي بالامر فانه
اي وماله فاجاب به قال عليه السلام ش اي قال النبي صلى الله عليه وسلم اي باسلم عتق من ساقى الله بكل عضو منه عضوا ومنه

كتاب العتاق

الاعتاق نصرت مندوب
اليه قال عليه السلام
ايما مسلما عتق مؤمنا
اعتق الله لكل عضو منه
عضوا من الناس

من ان يوش هذا الحديث اخر جلالته استند في كتبه عن حد من مجابهة عن بني دربره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايام سلم عتق
امر اسلا استعقد الله بكل عضو من عضوه من النار في القطر من عتق رقبته عتق الله بكل عضو من عضوه من النار من الناري الفرج بالفرج
فذكر البخاري في كتابه البندري في ان الكيلون اشل لا اعود ولا اهم وغير ذلك لبيان ذلك ما وعدني الحديث بقوله حتى الفرج بالفرج ونبت في الحديث
انه عليه السلام قال فاضلنا اعلاروي حين علمه بوجع من جبهته ولو كان العبد اليهودي او النصراني اكثر شئنا من المسلم فاعتاق اليهودي والعصر
افضل من المسلم عند ذلك لظاهر الحديث وقال اصنع المسلم افضل هو الحق فعليه عليه السلام اسما اجل عتق سلا وقال عبد الملك اعلانا
شئنا في فوسى الدين لو غلب على ملته انه لو اعتقه بذهب بل دار الحرب لو يرد او يواف منه السيرة او قطع الطريق كان عتاقه محروما ونفذ
عتقه وفي الحديث وغير الاعتاق على ثلاثة اقسام قرينة ومباح ومعينة فالقرينة لوجه الله تعالى والمباح هو العتق لزيدو المعينة لانها
لوجه الشيطان وللمعتمد عند الظاهرية لا يعتق في هذا الوجه وفي التحفة الاعتاق النوع قد يكون قرينة وطاعة الله تعالى بان عتق لوجه
الله تعالى او فوسى كفارة عليه وقد يكون مباحا غير قرينة بان عتق من غير قرينة او عتق لوجه فلان وقد يكون بمعينة بان قال انت حر
لوجه الشيطان فينتج العتق ايضا والى العبد لولا عنه الجمهور وعند الظاهرية للعبد هو قول الحسن عطاء ونجى الشجرى مالك في الحديث
لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه عليه السلام قال من عتق عبدا وله مال فمال للعبد وراه احمد وكان عمر رضي الله تعالى عنه
اذا عتق عبدا لم يعرض للمال وللجمهور روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال فاعلم يا عمير اني اريد ان اعتقك فاعلم انك
بمالك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ابراهيم عتق عبدا او غلامه فليحرره بما له فالا سيده ورواه الاثرم وبيد عليه
قوله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فمال لبايعه وقال الوليد هذا الحديث خطأ وفعل عمر رضي الله تعالى عنه من باب التفتيل هم ولهذا
شئ اى ولكون العضو في مقابلة العوض في الاعتاق هم استجواب شئ اى العبايهم ان يعتق الرسل العبد والمراة الائمة للتحقق بقاية
الاعضاء بالاعضاء وشئ بمقابلة الفرج بالفرج انما يتحقق بين الذين وبين الذين بخلاف ما اذا كان بين الذكر والانثى هم قال
شئ اى القدرى في مختصرهم وعتق من اهل العاقل البالغ في المكش الذي يدل عليه كلام القدرى ان لصحة الاعتاق الرجوع
شرطا الاول للحرية والثاني الفصل الثالث البلوغ والرباع ان يكون العبد في الملك وشترهما النصف كما ترى فقال هم شرط شئ
اى القدرى هم والحرية لان العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك للملك بالبلوغ بالنسب اى وشتر البلوغ هم لان العبي ليس هو اهل
شئ اى من اهل العتق اى الاعتاق هم لكونه شئ اى لكون الاعتاق هم فزرا عاها رش اى في حقهم ولما رش اى ولا يسلن
الاعتاق ضررا في حق الايالك الولي عتق اى على الاعتاق عنه وكذا الوصى وانما قلنا اى الاعتاق لان العبي من اهل العتق الا ترى
انه لو ورثناه لعتق عليه يدل على انه من اهل العتق ولكنه ليس من اهل الاعتاق هم فاعتق شئ بالنسب ايضا اى وشتر العتق هم
لان الجنون ليس من اهل العتق ولما رش اى ويكون العبي غير اهل العتق هم لوقال البالغ اعتقك فاما في القول قوله شئ لانه

ولهذا استعجو
ان يعتق الرجل
العبد المراء
الامة ليتحقق بها
الاعضاء بالاعضاء
قال العتق
يعلم من الحلال
الحاق في حكمه
شرط الحرية
لان العتق
الاف المالك
ملك للعبد
والبلوغ لان
ليس من اهله
لكونه ضروا
الا يملكه اهل
عبد العتق
الجنون ليس
للتصرف ولهذا
وقال البالغ
وانا صبي
قوله

وكان اوله لامتة وقد
اطفقت لانه بمنزلة قوله
خلعت سبيلك وهو
عن ابي يوسف ونحوه
قوله طلقك على ما بين
من بعد انشاء الله تعالى
ولو قال لا سلطان لي
ولو العتق لم يفتى لان
السلطان عبارة عن اليد
وسمي السلطان به في تمام
وقد بقي الملك دون اليد
كما في المكاتب مجازي قوله
لا سبيل لعتيك لان
مطلقا بانشاء الملك لان
للمولى على المكاتب سبيلا
فلهذا يحتل العتق ولو قال
هذا النبي ثبت حتى لو

لا سبيل لي عليك لا سبيل للمولى فهو حري في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل للمولى لا يصدق في القضاء لانه لفظ
الارادة قال لا سبيل لي عليك لا سبيل للمولى فهو حري في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل للمولى لا يصدق في القضاء لانه
قد يراد به المولاة في الدين بخلاف لفظ المولاة فانه يستعمل في ذلك والعقود وقال القدرى في شرحه فان لم يفتى في قوله لا سبيل لي عليك لا سبيل
المولى فهو حري في القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل للمولى لا يصدق في القضاء لانه قد يراد به المولاة في الدين بخلاف
لفظ المولاة فانه يستعمل في ذلك والعقود وقال القدرى في شرحه فان لم يفتى في قوله لا سبيل لي عليك فهو فريق لان المولى قد يقول عبدك لا سبيل لي عليك
بل هو ملك فثبت بلية فيه فقلت انتم كنتم تقولون لا سبيل لي عليك لاني كاتبتك فزالت يدك ولا سبيل لي عليك لاني كنتك فاذ جعل
اللفظ العتق وغيره لم يفتح الباب لانه انتهى قبل في لا سبيل لي عليك لان لا سبيل للمصنف الى العبد كما ينعى عن الملك لانه طريق الى فناء العتق
فيه ولو نفى الملك بان قال لك لي عليك نوى العتق فان قيل نوال اليد ان يكون له زوال الملك لانه لا زوال كان الاول فليكن
مجازا لان المجاز ذكر الملزوم وادارة الما برهم وان كان الثاني فليكن كناية عن الكناية وذكر الما برهم وادارة الما برهم فالجواب ليس بلزوم
زوال الملك لان الكناية عن كناية المكاتب لا يلزم لان الكناية عن الملك عنه فان الملك يزول بالبيع قبل التسيمة واليد باق الى ان يلزمهم وكذا
قوله لانه قد اطلقك شئ اى كذا هذا اللفظ ايضا من كذا يات العتق فاذ نوى العتق غفقت والا فافهم لانه بمنزلة قوله ثبت سبيلك هو كذا
عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقك شئ حيث لا يثبت العتق وان نوى لانه يبرح في الطلاق فلا يثبت العتق هم على اثنين من بعد انشاء العتق
شئ اراد به قوله لانه انت طالق هم ولو قال لا سلطان لي عليك نوى العتق لم يفتى لان السلطان عبارة عن اليد شئ فيه لم يبرح بل هو
عبارة عن صاحب اليد وسلطنته كذا قال الكاكي وقال الاكل نبال لفلان سلطنته ويراد بها القدرة الثانية من حيث اليد والاسم الثانية
نفي اليد فانه قال لا يد لي عليك لو قال ذلك نوى العتق لم يفتى لجواز ان يزول اليد بقي الملك فقلت ما قاله ماصلا قال المصنف تجوز
هم وسمي السلطان به شئ اى بلفظ السلطان هم بقيام يدهم شئ بغير كونه ثلثهم وقد بقي الملك من اليد كذا في المكاتب شئ فان الكون
للبدل على المكاتب لم يبرح فانهم بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان نفي شئ اى نفي السبيل هم مطلقا شئ اى من غير قيد شئ يكون هم
بالبراءة الملك لان للمولى على المكاتب سبيل اى من حيث الطالبة ببدل الكتابة حتى اذا اتى عند ذلك بالبراءة يفتى هم فلهذا يحتل العتق
شئ اى فلا سبيل لاني السبيل مطلقا بانشاء الملك فحمل قوله لا سبيل لي عليك عتق وقال لا تارزى وقد روى عن الكرخي انه قال اصرح
في وجه الفرق بين المسلمين قد نفي عمرى قال ابو بكر الرازي خرج شيخ ابو الحسن الكرخي من الديار وافرقت بين السبيل والطلاق فشكل عليه وقال الكاكي
والفرق ذكره في الكتاب وجه ليزان السلطان مشترك بين المحبة واليد ونفى احدهما لا ينافي نفي الاخر ونفى كل واحد منهما لا ينافي نفي الملك كذا في الكتاب
وفي الديار قال سلطان لي عليك نوى العتق وقيل عتق وقال لا تارزى لفظ القدرى في تحفة العتق وهو رواية الاصل
وقال في الماوى عتق اذ نوى هم ولو قال هذا النبي ثبت على ذلك حتى شئ في القيد العتق لانه ذكر في الديار العتق على الماوى ليس بلزوم

فلمن الكلام حقيقة مشق اراد ان اصل اللفظ حقيقة هم وقد كسب العلى يرسى اى لقوله هذا كمن العلى حقيقة لان معنى قوله
 يا رسول الله عليه وآله العاتية فحينئذ الاسفل هم بخلاف ما ذكره في قوله يا سيدى يا ابا عبد الله بن ابي طالب على الحق وهو معنى قوله يا سيدى
 فيه تحقيق الحق فكان كرا لا محاش وبه لا يحصل الحق وفي الروايات قال سيدى اوسيدان نوحى الحق عن حق وان لم يوقل الحق
 وقيل لا يوقل قبل الحق في يا سيدى والخبر انه لا يوقل وفى الحديث قال الحسن بن ابى مطيع يوقل الحق لقوله يا سيدى يا سيدى قال
 لا يوقل فيها الا بالنية وفى النهاية قال القاضي لا يوقل قال والذى اراد كونه هو بوقال يا بنى اوى يا بنى لا يوقل لان النداء لا علام للنادى
 ش يفتح الدال لا يراو به ما وقع اللفظ لانه اذا كان ش اى الذى هو بوصف يمكن اثباته من جهة ش اى اثبات ذلك
 الوصف من جهة النداءى هم كان تحقيق ذلك الوصف فى النداءى ش يفتح الدال هم استغناء ش اى لاصل استغناءهم بالوصف
 المخصوص نحو قوله يا حلى يا بنى اوى عند قوله بالنداء باللفظ العبرى يوقل بان قال حرم واذا كان النداء بوصف لا يمكن اثباته من جهة
 كان للعلام المجرود دون تحقيق الوصف فيه فتعذر ش اى لتعذر تحقيق الوصف وادراى الوصف النبوة والافوة ونحوها من الالوة
 هم والنبوة لا يمكن اثباتها حال النداء من جهة لانه لو اخلق من ما غيره الا يكون ابنا ليعيد له ش اى فاذ كان كذلك هم فكان ش اى
 يا بنى هم بمراد الاعلام ش فى ظاهر الرواية هم ويرى عن ابى حنيفة ش اى فى قوله يا بنى ويا بنى على فى منتهى
 الفتاوى اذا قال عبده يا بنى روى الحسن بن ابى حنيفة انه يوقل هم والاعتماد على الظاهر ش اى على ظاهر الرواية
 وهو الذى ذكره القدرى وهو المذكور فى النوادر ينسبهم ولو قال يا بنى ش اى فتم قطع الامانة على صورة النداءى المجرود
 هم لا يوقل لان الامر كما اخبر ش اى لا يوافق فيما اخبرهم فانه ابن ابي ش اى بن والدهم وكذا ش اى وكذا لا يوقل هم اذا قال
 يا بنى لويانية لانه تعزير لابن وابنت من غير انافة ش اى لاء الحكمهم والامر كما ذكر ش لان التعزير قد يكون للامر واللفظ
 قال الكاكي والاحسن ان يقال قد يكون الشفقة والرحمة هم وان قال الاعلام لا يولد مثله فانه بنى عن غنى بنى حنيفة ش اى بن
 ما لى القدرى والمعنى انه اذا قال لعبد الاكبر ما من به ش اى بن
 او قال هذا لى عتيق عليه عن ابى حنيفة هم وقال لا يوقل هم ويحمل الشافعى هم ش اى للابى بن
 ويحمل الشافعى هم ان كلام ش اى ان كلامه هذا هم حال الحقيقة ش اى كبر ما لى بن لول من الاخرة ش اى اذا كان محالاهم ودونوا
 ش فلا يوقل فان قلت له لا يعبر الى المعيار الى المعيار فقلت ان كان محالاً حقيقة لا يثبت مجازاً وهو المجرى لان المجاز خلف على الحقيقة
 فاذا لم يتقدم الاصل لم يتصور الخلف فصاحم فتدرك ان يخلق قبل ان يخلق او قبل ان يخلق ش اى بالخطاب على سبيل المجاز لا يصدق
 الاصل شرط لصحة المجاز لا ترى ان اذا قال لعبد النسب هو صغرنا منه هذا بنى ثبت المجرى مجازاً لتصور الاصل فان شريكه يجوز ان
 يولد له لكن لم يثبت حكم الاصل لانه وهو ثابت النسب من الغير قال فى شرح الاقطع فرق ابو يوسف ومحمد بن معروف بنسب

فلمن الكلام حقيقة مشق
 امكن العلى به بخلاف ما ذكره
 لانه ليس فيه ما يجمع على الحق
 فكان كرا ما محض ولو قال
 يا بنى ويا بنى لم يوقل لان النداء
 لا علام للنادى الا انه اذا كان
 بوصف يمكن اثباته من جهة
 كان لتحقيق ذلك الوصف
 فى النداءى المستغناء بالوصف
 المخصوص كفى قوله يا حلى يا بنى
 بيناهم اذا كان النداء بوصف
 لا يمكن اثباته من جهة كان
 للعلام المجرود دون تحقيق الوصف
 فيه فتعذر لانه النبوة لا يمكن
 اثباتها حال النداء من جهة
 لانه لو اخلق من ما غيره لا يكون
 ابنا له بهذا فكل من غر الوعد
 ويرى عن ابى حنيفة ش اى فانه
 يوقل فيها والاعتماد على الظاهر
 ولو قال يا بنى لا يوقل لان الامر كما
 اخبر فانه ابن ابي ش اى وكذا لا يوقل
 يا بنى لويانية لانه تعزير لابن وابنت
 من غير انافة ش اى لاء الحكمهم والامر
 كما ذكر ش لان التعزير قد يكون للامر
 واللفظ قال الكاكي والاحسن ان يقال
 قد يكون الشفقة والرحمة هم وان قال
 الاعلام لا يولد مثله فانه بنى عن غنى
 بنى حنيفة ش اى بن
 ما لى القدرى والمعنى انه اذا قال
 لعبد الاكبر ما من به ش اى بن
 او قال هذا لى عتيق عليه عن ابى
 حنيفة هم وقال لا يوقل هم ويحمل
 الشافعى هم ش اى للابى بن
 ويحمل الشافعى هم ان كلام ش اى
 ان كلامه هذا هم حال الحقيقة ش اى
 كبر ما لى بن لول من الاخرة ش اى
 اذا كان محالاهم ودونوا ش فلا
 يوقل فان قلت له لا يعبر الى المعيار
 الى المعيار فقلت ان كان محالاً حقيقة
 لا يثبت مجازاً وهو المجرى لان المجاز
 خلف على الحقيقة فاذا لم يتقدم
 الاصل لم يتصور الخلف فصاحم فتدرك
 ان يخلق قبل ان يخلق او قبل ان يخلق
 ش اى بالخطاب على سبيل المجاز لا
 يصدق الاصل شرط لصحة المجاز لا ترى
 ان اذا قال لعبد النسب هو صغرنا منه
 هذا بنى ثبت المجرى مجازاً لتصور
 الاصل فان شريكه يجوز ان يولد له
 لكن لم يثبت حكم الاصل لانه وهو
 ثابت النسب من الغير قال فى شرح
 الاقطع فرق ابو يوسف ومحمد بن
 معروف بنسب

ولا ينفقه لا انه كلوم محال
 بحقيقته لكنه صحيح مجاز
 لانه احد اعم حريته مجاز
 ماله وهذا لان النبوة في الملوك
 بسبب كونه اما الحقا او صلة
 للحرية واطلاق السبب لانه
 للسبب مستجاز في العلة مجاز
 وكان الحرية لازمة للنبوة
 في المذلة والمشاكلة في وصف
 لازم من طرق المجاز على منزه
 فيعمل عيبه مجازا عن الاصل
 مجازا في اشتقاقه لانه
 لاجله لا في المجاز فتعالي الله
 وهذا مجاز عنه اذا قل
 لغیره فحدث يدك مخرقها
 صحيحين حيث لم يخل
 مجازا من الاقرار بالمال المجاز
 وان كان القطع بسبب الوجب
 المال لان القطع خطا بسبب
 له وجه مال مخصوص وهو الارش
 وانما ينفق مطلقا للمال
 الوصف حتى يوجب على العاقلة
 في سنين لا يمكن اثباته
 بدو القصر وما اشك اثباته
 ليس بسبب له

فمن من الاول يشاء بان محروفي النسب يجوز ان يكون ابنه من الزنا ومن ملك ابنه من الزنا عتق عليهم ولا ينفقه ان شئت
 ان هذا الكلام محال بحقيقة لكنه صحيح مجازا لوجود طريق المجاز له اجازة من حرية من عين ملكه وهذا شاذ الى قوله فاجاز
 ان النبوة في الملوك مجازا لانه لا توجد النبوة في الملوك الا اوقا وجعل الحرية معها فذكر الملوك وادارة الملوك وذكر السبب
 طريق من طرق المجاز اما جملته للقرابة شئني ان النبوة موجبة للصلة والعتق صلته تكون النبوة موجبة للعتق هم والملك
 وادارة السبب مستجاز في اللغة مجازا شئني مجازا هم لان الحرية لا يثبت للنبوة في الملوك ولما كانت في وصف لازم من طرق المجاز
 على عرف شئني في الاصول غيرهم على غيرهم عن الانباء شئني فيعمل قوله هذا اني على المجاز وهو الحرية تصحها الكلام هم مجازا
 اما مستند شئني على حقيقة المجاز هو قوله انما قلنا قبل ان يخلق هم لانه لا يوجد في المجاز شئني لانه لا يتصور ان يكون الاتفاق قبل الانحلال
 اصلا فلم يوجد السبب هم فتعين الانباء شئني ابي الفداء والكلام هم وهذا مجاز اذا قلنا غير شئني هذا جواب عما يقال
 ذكر صحة لازم وادارة الملازم مجازا وان لم يكن الحكم مقصورا على الارش في الصورة المذكورة لان القطع خطا بسبب
 وجوب المال فيكون قوله قطعت يدك مجازا عن قولك على فمئة آلاف درهم فاللهم باطل الملوك مثله فاجاب بقوله مجازا اذا
 غيرهم قطعت يدك فاجاز مجازا حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتمسك شئني بالمال المطلق عن القطع لان القطع انما يكون
 سببا لوجوب المال هو الارش وهو مخالف لوجوب مطلق المال من غير ان يكون القطع سببا لوجوب المال شئني وهو مغلط فاجاب ان كان القطع خطا
 فيكون سببا لوجوب المال هو ان القطع خطا بسبب وجوب مال مخصوص وهو الارش وانه شئني ابي وان المال مخصوص هم يتألف مطلق المال
 في الوصف شئني وهو الارش ثم وضع ذلك بقوله حتى يوجب شئني المال الذي هو الارش على العاقلة حتى تن شئني شئني كذا حال سبب
 الثانية قال كذا كان مقبولا حتى وقال الحكمي والاراضي صحيح وقال الاراضي لان الكلام وقع فيما اذا اقر بقطع الواحدة
 وارش قطع اليد الواحدة بنصف اليد ثم الارش اذا اراد على ثلث اليد يكون في اثنين على العاقلة الثلث في السنة الاولى والثلث
 في السنة الثانية وما زاد على الثلث فالثلاثان في سنتين وما زاد في السنة الثالثة قال في بعض النسخ في سنين بلفظ الجمع وليس بشئني
 اثبات شئني ابي اثبات الارش هم بدون القطع فلو جرح اليد هم وملكوا اثباته شئني ابي والذي كمن اثباته وهو عبارة عن مطلق
 المال فلم يقطع ليس بسبب شئني فغيره جعل الاقرار بقطع اليد مجازا عن الاقرار بقطع المال على ان قطع اليد خطا بسبب وجوب المال
 على العاقلة فلو جعل مجازا عن الاقرار بوجوب المال كان هذا اقرار بوجوب المال على العاقلة والاقرار على الغير باطل ولا يمكن ان يجعل
 اقرارا بما يخصه من الحرية لان لازمة قطع اليد وجوب المال موزع على العاقلة فاجاب المال قصر على واحد من العواقل لا يكون لازمة
 قطع اليد فلا يجمع المجاز ولانه لا اخرها مجازا كان بمنزلة مخرج لثمة بر على وجه لم يبق له اثر فلا يخلق به حكم بعد ذلك لانه لو ثبت
 حقيقة المثل من الاقرار بالمال المجاز ابي ثم لاني صنفه في قوله هذا اني طلقا ان احدها انه بمنزلة التحرر ابتداء مجازا بطريق

عالم

وأن كان بعد هذا البتة قد قيل
 عن اختلافه وقد قيل
 بلا جمع لأن المشاء ليس
 من جنس اسمه فتعلق
 الحكم ليس وهو معدوم فلا يعتبر
 وقد حققنا في النكاح أن قال كذا
 امت طلق أو بائن أو تحريم فوحي
 العتق لم يفتق وقال الشافعي به
 ففتق إذا نوى كذا على الخلاف
 سواء إلا لفظ الصريح والكنائية
 على ما قلنا مشاهيرها أنه لا
 ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين
 موافقة إذا كانا أحدهما ملك
 للغير إما أحدهما يمين فظاهر وكذا
 ملك النكاح في حكم ملك العين
 حتى كان التاميد من شرطه والتمس
 مبتدأ لم يخل النفيين استقامت
 وهو الملك ولهذا يصح التعليق فيه
 بطلان الأحكام ثبت بسبب سابق
 وهو كونه مكلفا ولهذا يصح لفظه
 العتق بالتحريم كناية عن الطلاق فكذا
 عكسه ولأنه نوى ما لا يحتمله
 لفظه لأن الاعتاق لغة إثبات
 القوة والطلاق فم القيد هذا

مجاز والمجاز لا يمايز الحقيقة ولو قال العبد وهذا النفي فمقتضى على الملك وقيل يروى في
 ليس من جنس اسمه شئ الذي كرهه الأناش من بني آدم بنان متلفان وانه لا يمكن التنازل اليه من جنس اسمه فمقتضى على الملك باسمه هو معدوم
 شئ من اسمه هو معدوم فمقتضى على الملك لا يمكن تعميم الكلام سيما إذا قلنا في المعدوم فلا يمكن أن يجعل اللفظ مجازا عن الابن بوجه الأثرى أنه
 لا يفتق وإن كان تحمل أن يكون ابنه إن كان يولد مثله لكنه كذا ذكره في الأسرارهم وقد حققناه في النكاح شئ أي حقيقة الأنا
 في كتاب النكاح في باب المهر قوله فان تزوج امرأته على هذا لادن من المهر فاذا هو غير مكملها مثلهما عند أبي حنيفة غير صحيح لأن ان قال
 الاستدانت طالق أو بائن أو تحريم شئ أي أو قال لما تخمري فمقتضى على النفي لم يفتق قال الشافعي ففتق إذا نوى وكذا الخلاف في سائر
 الألفاظ الصريح والكنائية مثل قوله الله أنت طلاقه وطلقك وتخمري فمقتضى داغري وطيبة وبرية وورام وداشبه ذلك هم على ما قال
 الشافعي شئ أي شائع لسانية وناقال شائعهم لأن النصوص على الشافعي لفظ الطلاق فحسب وصحابه فاسوا عليها سائر الألفاظ
 الصريح والكنائية هم شئ أي الشافعي هم أن نوى ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين موافقة بين هاتين الملكيتين وملك النكاح ذو اكل واحد
 منها ملك العين الملك اليمين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم اليمين حتى كان التاميد من شرطه والتمس بطلان شئ أي النكاح
 وملك اليمين والتمس أن يجعل له وقت ميسر عمل اللطيفين شئ أي على ما يقال الاعتاق إثبات القوة ولهذا ثبت به الأحكام مثل
 الالمانية والولاية والشهادة فمقتضى لفظ الطلاق الذي هو اسقاطا محض فاجاب بقوله وعمل اللطيفين الطلاق والعتاق وهو مبتدأ
 وخبره هو قوله اسقاطا هو مفعله وهو الملك شئ الضمير في قوله هو راجع في الوصفين إلى ما لا ماسل له أي ان الاعتاق أيضا اسقاطا
 هم ولهذا شئ أي ولاجل كون الاعتاق اسقاطا هم يصح التعليق فيه بالشرط كما يصح في الطلاق هم الأحكام شئ هذا جواز
 على ما يقال الشافعي بان قال ثبت الاعتاق الأحكام معنى الالمانية والولاية والشهادة والطلاق اسقاطا فمقتضى به من الاسقاط
 والاثبات فلا يعتبر الطلاق لفتاق لعدم المناسبة فاجاب ان الأحكام وهي التي ذكرناها لم تثبت بسبب سابق وهو كونه
 مكلفا شئ الضمير في هو راجع إلى السبب في كونه راجع إلى العبد لأن الشهادة قائمة مقام الذكر والماسل ان ثبوت الأحكام بالولاية
 ولكن الرق كان العاقبا لاعتاق زال المانع وجوابه لو كان ثبوت الأحكام بالولاية وكونه مكلفا كانت القدرة موجودة للعبد و
 الملامم منتف لان الرق منان للقدرة ومنه التعليق لا يرد لان الاعتاق اسقاطا على وجهه ترتب عليه ثبوت هذه الأحكام
 بناء على اعتبار الاسقاطا مع التعليق هم ولهذا شئ أي ويكون الفتق يحتمل لفظه يصح لفظ العتق والتعريف كناية عن العتق شئ يعني
 أن قال لا امرأته أنت حرة ونوى به الطلاق مع مجازا فكذا عكسه شئ أي صلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق هم ولأنه
 نوى لا يعمل لفظه شئ لأنه لا مناسبة بينهما فتجوز الاستدانة هم لان الاعتاق لغة إثبات القوة شئ ما يؤخذ من قوله عتق العتق
 إذا نوى وطاع عن ذكره وفي الشئ أيضا كذا هم والطلاق في القيد شئ من قوله طلق العبد عن القيد لولا ملكته هم وبهذا شاربه

هو اسحاق وهو قول الظاهر قال الكلب في قرابة الولاد والاخت لا غير ان قال الكلب وقال الاترازي وقال مالك واسماء الطاهر
 لم يعقوا الا باعناق المالك قالت في نظر من يهين احدنا ذكر اصحاب الظاهر مع الكلب قد ذكرنا انهم مع الجماعة الذين كبروا والثاني
 ان هذا النقل عن الكلب خلاف ما وقع في المدونة للكلب حيث قال فيها قال الكلب لا يعق على اربل من اقراره بالملك الا الولد ذكره
 واثبتهم دول الولد وان غلبوا او البواد واجدادهم ومجداة من قبل الابن الام وان بعدوا واخوته الابوين اولاد الام وهم اهل الغيرة
 في كتاب الله تعالى ولا يعق غير هؤلاء من ذوي الارحام انتهى قال الاترازي يعق كل ذي رحم محرم منه كان او غير محرم وان عتق ابن
 المحرم وابن النحال ويستعيهاهم وهذا اللفظ من معنى قوله من ملك دارهم محرم من عليه م ومن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما يخرج من بيته من يملكه من محرم منه فهو حرش هذا الحديث باللفظ الاول اخرجه النسائي في سنة عن حمزة بن ربيعة عن
 سيفان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك دارهم محرم من عليه باللفظ الثاني
 اخرجه اصحاب السنن الا يعق عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك دارهم محرم
 منه فهو حر اخرجه الحاكم في المستدرك من طريق احمد بن حنبل عن حماد بن سلمة عن عاصم الاحول عن قتادة عن الحسن بن سمره فوفا
 وسكت عنه ثم اخرجه عن حمزة بن ربيعة عن سيفان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر فوفا من ملك دارهم محرم فهو حر وقال هذا
 حديث صحيح على شرط الشيخين والموقوف عن حمزة بن ربيعة بن تميم والكلام في الذين الذين كثر طويلا ذكره خوفا من السامية هم واللفظ
 ش اي لفظ الى نعيم الموتية كل قرابة سويدية بالحرمة ش اي سوكة وهو الباء واخر الحروف من التبايدهم ولا احكام ولا غير
 ش اي غير الولاد وكبره الواد وقد قال الاترازي وغيره منسوب على البدل من قوله كل قرابة قلت بل هو منسوب بكان المقدر
 تقديره او كانت غير الولاد ووالا ومنسوب بكان الظاهر غير ان تقدم عليه تفسيره كل من لا يجوز كاحه على التبايد والابناء والنسب
 سواء كانت القرابة قرابة الولاد او منسوبة كالاخ والاخت والعم والعممة والحال والمالة بخلاف ما اذا كانت لمبيد كمن
 الاعام فان الحديث لا ينالوا لهما عدم الحرمة هم والثاني في ما قلنا في غير ش اي في غير الولاد وقرابة الولاد هي القرابة بين الولد
 والوالدين ونذهب الى ان في قوله لا يعق في غير قرابة الولاد وقال ابو محمد لا يعلم قول الشافعي عن حماد بن عيسى ان في ما ليس هم
 له ش اي الشافعي هم ان ثبوت الملك من غير منات المالك ش اي بغير رضاه وهو مصدق بغيره القياس والاشافيه
 قلنا لا يجوز الشافعية في قوله بغيره القياس تعرض لنفي القياس اياه وفي الثاني لا يتوض لا بالنفي ولا بالاثبات هم والاخوة و
 والابناء ش اي والابناء بهما من قرابة العمومة والحول هم نازلة عن قرابة الولاد ش اي ادنى درجته من قرابة الولاد هم
 فاستثنى الاخاق ش اي الاخاق قرابة الاخوة لقرابة الولاد لعدم المساواة والاستدلال هم او استثنى ش الاستدلال اي على الالة
 المنص الا اذا كان للملك به من وجه وهو ما ليس كذلك هم ولهذا استثنى الكاتب على الكاتب في غير الولاد ولم يستثنى

وهذا اللفظ مروي عن النبي
 عليه السلام وقال عليه
 السلام من ملك ذرا
 حرم منه فهو حر واللفظ
 بعمه ينتظر كل قرابة
 مؤيدة ما لمحمدية وكلا
 داو عذرة والساقية
 بخالفنا في عذرة له ان
 ثبوت الحق من غير
 مرضاة المالك ينفيها
 القياس او لا يقتضيه
 والاخوة وما يضاها
 نازلة عن قرابة الولاد
 الاخاق والاسماء
 وهذا المستثنى
 على المكاتب
 في غير الولاد
 يستثنى فيه

ولنا هادي نأول الله ملك حرة
 حرة موروثة في المحرمية
 فيعتق عليه وهذا هو
 في اصل الولاد مطلقا
 هي التي يفتخر وصليها و
 يحرم قطعها حتى وجبت
 النفقة وحرم النكاح كذا
 فيها اذا كان المالك مسلما
 او كافرا في دار الاسلام
 لعموم العدة والمكاتب
 اذا اشترى اخاه من يجرى
 مجراه لا يملك ان يملكه
 ليس له ملك تام يقدره
 على الاعتاق والاقتراض
 عند القدرة بخلاف الولاد
 لان العتق فيه من مقاصد
 الكفاية

اي في الولاد يعني ذكرك الكتاب لانه اذ ائتمروا بكتابكم فليكن بينكم وبينهم
 سن مكافاة ثم محرم حتى عليهم ولانه ملك قربة موروثة في المحرمية فيعتق عليه ش
 عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النسك فالحرم والرحم نحو ان ملك زوجة ابنة اوبنت ثم هي ابنة زنا اما لا يفتق لان المحرم
 انثبت بالقرابة بل بالعصاة او بالرضاع والابدان كونه المحرمية موروثة لان الشايع اعتبر محرمية بي منفعة للرحم كما ذكرناه ولكن الرحمة
 بلا محرم لا يفتق كمنى الاغصم والاغوال لان القرابة بعدت فلما توارث في حرمة النسك فلم يفتق بالملك هم وهذا هو المورث في الاصل ش
 اي ملك القريب هو المورث في سباب العتق في الاصل يعني في قرابة الولاد هم والولاد يعني لانساش لتعليل بوصف غير متعده فكان اشتغال
 به لا يفيد لانه لتعليل لعله قامة لانها اي لان القرابة الموروثة في المحرمية هم حتى التي يفرض مسلما ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة
 ش لا يفتق لانه يملك لانه لا نفقة في غير الولاد على من يربها الشايع فكيف استدل بوجوب النفقة لان القول بوجوب النفقة ثبت بقوله
 غز وجل وعلى الوارث مثل ذلك فصار كما ثبت اجماعا لما يفتق لى انكار بعضهم ش ش يفتق بالاجماع وقال الاكل
 ولنا انما هناك انه وهو قولهم هذه قرابة مثبت عن ادنى الذين وهو ذل النكاح فلان ليسان عن كلامها اولى فان ادعى ان
 ذل النكاح اعلى فلك مباركة تستحق تفصيل الاماء على الرزق وهو باطل قطع اجماعا على ان الرضاع يرفع ذل النكاح ودون الرق
 براحيم مودة هذه المباركة فان رفع الاعلى دفع الاعلى الى الامحالة هم والافرق فيما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام محرم
 العلة ش وهي صلة الرحم وكذا الفرق اذا كان المالك كافرا او قيدا بقبوله في دار الاسلام لان الحربى اذا ملك قربة ش
 عليه وببرج في فتاوى النولو على نفس الحكم في الكافي ان عتق الحربى في دار الحرب باطل وقد اثيره لم يذكر المالك فان في الخلف
 الحربى اذا عتق عبده الحربى في دار الحرب وظاهره عتق عند ابى يوسف ولعله وقال لا ولا لانه لا يفتق بالعتق لانا لا عتاق كالرغم
 ثم قال السلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا جربيا فاعتمه ثمه القياس ان لا يفتق بدون العتقية لانه في دار الحرب ولا يجزى
 عليه احكام الاسلام في الاستحسان ليعتق عتقته لانه لم ينقطع عنه احكام المسلمين ولا ولا له عندها هو القياس فقال ابو يوسف
 لولا ولا وهو الاستحسان وذكر قول محمد بن ابى يوسف في كتابه هم والكتاب واشترى غلاما بذا جواب عن قوله ولما
 استنح الكتاب على الكتاب في غير الولاد وتقدره لانسلم ان لا يملك عليه بل قد روى عن ابى حنيفة انه يملك على الاغصم ايضا
 فاجوب بطريق تسليم ما قاله المصنف بقوله لانه ليس له ملك تام يقدره على ما يجزى الان هم اوسن يجزى مجراه ش اي واشترى
 من يجزى مجزى الاغصم والغال هم لا يملك عليه لانه ليس له ملك تام يقدره على الاغصم على الاغصم ش لانه محرم
 عليه وهمهم الاقرض عند نقد ش هي عبارة عن منفعة يمكن منها الرمن فضل وقول جملان الولاد بذا جواب عما قيل لو كان
 كذلك لما عتق عليه قرابة الولاد اجاب بقوله جملان الولاد لان العتق فيه من مقاصد الكفاية لان عتق نفسه لكان مقصودا

بني

يقول العقد كما مر في تلخيص الصغير حيث قال فيه وان شرط الالف عليها متوقف على قبولها ان كانت من اهل القبول وان كانت غائبة
 العقد العقد واجب بان ذلك في مرجع الشرط والامتناع المسئلة المذكورة بطلان على مكان المال هنا وصفا لا عتاق ولا ايزر بطلان
 الاصل بطلان الوصف ثبتت العتق ولا يجب الجلال كما في طلاق الصغير وفي نظر لانه يقتضي انه ذكر كلبه الشرط توقف ولا يبره
 من رواية واعتباره بطلان الصغير غير صحيح لانه قال فيه وان شرط عليها توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فالوقوف فيه شرط
 كونه من اهل القبول على المل ليس منه الاول ان يقال لما كان علم المتعق صدم كون الحمل للمطالبة بقبول الشرط واقدم على العتق
 كان فاعيد الا عتاق بالمال او يحل على ذلك من اقله انما هو ان الاصل هو ان شرط العتاق في اموال المتعق في امواله غير ان شرطه ان
 يكون مراد اى في منية خلق الجالس الصغير فليس الامر يستبعد هذا وقال الا تراه في يجوز ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره في ا
 كفاية الفتى لا قبل هذا الكتاب هم وانما يعرف بتمام الحمل في الميم وفي بعض النسخ الجبل بالباء هم وقت العتق او بياوت به
 الاقل من ستة اشهر منه ش اى من وقت العتق هم لانه اذ في مدة الحمل ش هذا متصل بقوله وان عتق جارية عتق عليها ولو عتق
 الحمل خاصة عتق وورثها يعني انها عتق الحمل اذ اجازت به الاقل من ستة اشهر من وقت الا عتاق هو ان اجازت به ستة اشهر
 فلا نفس عليه لما حكم في الكافي قال وان قال ما في بطنك حرف ولدت بعد ذلك ستة اشهر لم يفتق وبن ولدت الاقل من ستة اشهر
 حتى في العتق فان كانت الامة في مدة من زوج عتق الولد اذ اولدته بائنا وبين ختين منه وجبت العدة وان كان لانه
 من ستة اشهر منذ قال المولى قال لما حكم في الكافي وان ولدت واحد الاقل من ستة اشهر فهو هم وواحد الاكثر من ثمانية هم هم
 قال ش اى العقد ويرى هم ولد الامة من بولادته لانه مخلوق من امة عتق عليه في الجبل الامة هذا هو الاصل ش اى
 بولادته من ماء صاحب الما دم ولا سارض له فيه ش اى في الولد هم لان ولد الامة لم يولد الا من ماء الامة لا العياض
 اذ لان ماء المملوك لم يكن الماء من ذم ولد من ذم وجها مملوك كسيدا الترحج جانب باعتبار الخصاية في حق النساء لا الملام
 غير مرجع جانبها اذ لا ستملاك له بها من امواله الترحج باستملاك له وجها بائنا يكون ايسا في موهبة والماصل ان جانب المهر مرجع
 بائنا منها الخصاية قبل فيه نظر لان حق الخصاية انما ثبت بعد الولادة فلا يجوز ان يكون مرجعها ما هو قبلها وسعنا ستملاك له
 بائنا وبئنا الولد اذ امة بنتا فهو بمنزلة عتق من عتقنا سكا كيدا وجعلنا الى ان يفصل حنا وبشرنا انا فاقية في ش اى ما و
 فيقول استقام عتق بقرض بالقرض عند انفصاله منها شره فاعطاه بعتق بعتق اقل فيه نظر لان الكلام في ائتمار الما شل عليه
 وبئنا امة بعتق كونه مخلوقا من بائنا بخلوان الزرع فكان العتق من جانبها حقيقة وملاكه من جانبها كفاية هم والساقاة
 تستحقه ش اى من ماء الرسل واما المرأة والمناجات اى لا يترجم الامر ان في مصل واحد في زمان واحد من جوة واحد
 كالنساء ومن وذا كانه جواب سوال فقد ير السوال ان يقال كيف يكون الحمل ستملاك للمراة وهي من جنس واحد ولانها

على ما مر
 في الحكم واما
 بعير
 قيلم الجبل
 وقت العتق
 اذ اجازت به
 لاق من ستة
 اشهر منه ش
 اذ في هذا الحمل
 قل دل
 امة من
 مولد المملوك
 مخلوق من
 ماله فيعتق
 من امواله
 ولا معا
 فيه كان ولد
 الامة لمولها
 وولدها من
 زوجها مملوك
 ليس له ان يترجم
 جازا
 بائنا من الجبل
 ولا يستحق
 بائنا ولا لغيره
 متحققة

والزور
والدهق
خافق
نهر
الولد
ودد الحرة
حر على كل حال
لان جانبها
يحتجها
في وصف
الحرة كما
يتبعها
في المملوكية
والرقوقية
والتدبير
وامية
الولد
والكتابة
باب
العبد
يعتق
بعضه

بينما لو لم يكن الجانب المفسر قد يراى فله من قوله والمناخاة متحققة فيها لانه طبع ماء الرجل خارج طبع ماء المرأة بارود بينهما مناخاة
لاصلاية وما المرأة في متفرقة في اذ قوة داء الرجل في غير متفرقة فيكون مخلو با يانها وقال الاكل والمناخاة متحققة جوارها
الرجح يحتاج اليه بعد التعارض وتقريره التعارض موجود لان المناخاة متحققة فانه لو اعتبر جانب الام كان ملكو كاسبدا وان اعتبر جانب
الاب لايكون ملكو كاسبدا فثبتت المناخاة بخلاف الولد من المولى فانه المولى اى جانب اعتبرهم والزوج قدر منى به بش اى
الولد هذا جواب عما يقال اذ اعتبر جانب المرأة حتى يكون الولد ملكو كاسبدا لان الفرض ان الجانب الفرضى في شراعتهم وتقريره الجواب ان الزوج
قدر منى برق الولد حيث اقدم على تزوج الامة فان الولد يرق به وفيه نظر لان العلم يكون الولد رقيقا تزوج الامة انما
يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشريعة وكلامنا في شرعهم بخلاف ولد المغرور لان الوالد ارضى به بش اى لان المغرور لما تزوج
بلا علم لم يرض على سقوط نفقة قصار ولده حرا بالقيمة نظر الجاهلين هم وولد المرأة حرا على كل حال ش اى سواء كان زوجه حرا او عبدا
هم لان جانبها راج فتيبها ش اى فتيبها الولد هم ووصف المولية ش يعني يكون حراما كاتبعها في الملوكة ش فيكون ملكو كاسبدا
وهذا الرجحان جانبها بسبب المولية فتيبها الولد في المولية كما في الرق هم والمرفوقية ش عطف على ما قبله اى فتيبها في المرفوقية
التيبهم واسم الولد ش يعني اذ ازوج المولى ام ولد به من اجل يكون الولد في حكم امهم والتدبير ش يعني اذ ازوج مارت
من اجل يكون الولد في حكم امهم والكتابة ش يعني اذ اكتب المولى امته ثم ولدت دخل الولد في كتابة الام متباد وقال
الملك اى وفيه بين الفضيلين يعني الملوكة والمرفوقية تغايرها من حيث الاطلاق النقصان فان في المدبرة وام الولد الملك كامل والبرق
ناقص في الكتابة على كانه لان الملوكة عام فكل من بني اعم وغيرهم المرفوقية خاصة فبني اعم فتم بين الولد في الام في العام والمولد ان العبرة انوشى
والجمل الامة والطلب لا يجوز في الامة ولو كان الولد بين انوشى والاسى وكان الام وحشية لا يجوز وان كانت الامة يجوز لما
من الولد تلج الام فيها كذا في فتاوى الوهابى انتهى وقال الازمى قال بعضهم في شره انما ذكره بين الفضيلين تغايرها
الى اخرها ذكره وفيه نظر لان الرق لا يحمل التجزى وبرج اصحابنا في اصول الفقه والاحتيل التجزى كيف يقبل النقصان انتهى
وقال الكاكي ثم الولد يبيع الام في الرق والمولية واسموية الولد والكتابة وفي التدبير وفي المنج ان ولدت المدبرة من
نكاح اوزن الا يصير ولدا مدبرا على الذهيب وان دبر الحامل صار مدبرا على الذهيب عن احمد وجابر بن زيد وعطاء لا يتبعها ولدا
في التدبير حتى لا يفتق بموت سيدا والتداعلم

باب العبد الذي يفتيق بعضه اى هذا باب العبد باضافه اليه الباب الى العبد اى هذا باب في بيان حكم العبد مال كونه يفتيق بعضه ويفتيق على مئنه المحمول معناه النصيب على المال ويحجز قطع الباب عن الانفاقة ويكون قوله العبد مبتدأ والفتيق بعضه خبر له في محل الرفع ولما فرغ من بيان اعناق الكل شرع في بيان اعناق البعض واخره اذ عن ذاك لان ذاك يتفقد عليه وهذا مختلف

والاصل عدم الاختلاف اولان الاول كثير ابو نوح فاشق التقدير هم واذ اعتمد المولى بعض عبده عن ذلك التقدير في
 في النافع اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد حقيقة العتق عند بني حنيفة وانما الرواية ثبوت اثره وهو زال الملك هم وبني بني
 قيس بن كلاب عند بني حنيفة ش وهو قول الحسن البصري وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال العتق كله واصل ش اى
 اصل العتاق بين بني حنيفة وما سجد هم ان العتاق تجزى عنه ش اى عند بني حنيفة هم بقبض على العتق ش اى يقتصر
 العتاق على ما قدر اعتاقهم وعند بني التميمي وهو قول الشافعي فيما اذا كان الملك ش واصل او كان العتق هو سر اخذ ذلك
 قوله لقوله لما لو كان العتق هو سر اى ملك الساكن كما كان حتى يجوز له بيعه ومبيته وبقول الشافعي قال الملك احمد وقوله
 قول قتادة والثوري والشافعي وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما خاضع ش اى اضافة العتاق هم الى البعض ش
 الى البعض العبد هم كاضافة الى الكل فلهذا العتق كله ش اى كل العبد والمراد من تجزى العتاق والملك ان تجزى الحل
 في قبول حكم العتاق وهو زال الملك بان يزول في البعض واول البعض وان تجزى الحل في قبول حكم الملك هو ان البعض ملكا
 لو اعدوا البعض لاخر وليس سواء ان ذات العتاق او ذات الملك تجزى لانه معنى واحد لا يقبل التجزى لعمري اى لا يورث محمد
 وانا فيهم ان العتاق اثبات العتق وهو ش اى العتق هم قوة ملكية واثباتها اذ لا منه اذ هو الرق الذي هو نصف ملكي
 وهما ش اى العتق والرق هم لا تجزى ش فلا تجزى العتاق ايضا هم فصار ش اى العتاق هم كالعتاق ش فانه لا تجزى
 هم والعقود من انفسهم ش كذلك لا تجزى هم والاستيلاء ش اى وكالاتيلا وانه لا تجزى حتى لو استولى الامة
 فغيره كلما هم ولله المولى حنيفة ان العتاق اثبات العتق بازالة الملك ش كما قالوا هم وهو ش اى العتاق ازالة الملك
 كما قال ابو حنيفة ليعني ازالة ملك تجزى من زوال كماله الى العتق والمظهر لانهم لما اختلفوا في هذا بينه وبينهم كان اجابا منهم ان
 غير ذلك ليس بمراد وانما قال ابو حنيفة انه ازالة ملك لان الملك عقد والرق حق الشريعة لان الله عز وجل جبرى عليه الرق فربما
 الكفر حيث استلكت ان يكون عبد الله تعالى فجعله الله عبدهم او هو حق العامة ش اى او الرق حق العامة ليكون قوله
 للكلفين على اقامته التكليف ليعني القاسمين ليتغنموا كما يتغنمون بازالة الاسواق فصار في حقهم بغيره ايلما وليصلوا الى الاتفاقات
 هم وحكم التعرف ما يدل ش اى الذي يدل على انهم تحت ولاية التعرف وهو ش اى الذي يدل على انهم تحت ولاية هم ازالة العتق
 غيره ش لان ليس له ولاية في التعرف في حق غيره هم والاصل ش حكم التعرف هم ان التعرف يقتصر على موضع الاضافة ش
 موضع اضافة الية التعرف فيه والتعمد الى ما رواه ش اى واء موضع الاضافة هم فمردود عدم التجزى ش اى لا يجل عدم
 التجزى هم والملك تجزى ش فزال ملكه عن البعض الذي عقدهم كافي البيع ش اذا باع غصيب بن العبد اشترك بزيادة ملكه عن البعض
 الذي باعهم والبيعة ش كما اذا وهب غصيب بن العبد اشترك بزيادة ملكه عن البعض هم فبقي على الاصل ش وهو ان

ولا العتق المولى بعض
 عبد العتق ذلك القدر
 ويسعى في بقبض قيمته
 لمولا العتق الى حنيفة
 وقال العتق كله واصل
 ان العتاق تجزى منه
 فيقتصر على العتق ومنها
 لا تجزى وهو قول الشافعي
 فاضافة الى البعض كضافته
 الى الكل فلهذا يفتى كله لهم
 ان العتاق اثبات العتق
 وهو قوة ملكية واثباتها
 بازالة العتق وهو الرق
 الذي هو نصف ملكي
 وهما لا تجزى ان فصلهما كالعقود
 والعقود من انفسهم
 ولا يحنيفة لان العتاق ازالة
 العتق بازالة الملك اى
 ازالة الملك لان الملك
 والرق حق الشريعة وحق الله
 وحكم التعرف ما يدل على
 المتصور هو ازالة العتق كحق
 والاصل ان التعرف يقتصر على موضع
 الاضافة والتعمد الى ما رواه
 فمردود التجزى لان ملكه عن البعض
 الذي باعهم والبيعة ش كما اذا وهب غصيب بن العبد اشترك بزيادة ملكه عن البعض

وتجب السعاية
لاحتساب مياكة البعض
عند العبد المستعجل
بمنزلة الكاتب عند
من الاضافة الى البعض
توجب ثبوت المالكية
في كل بقعة الملك بعد
منعه فلهنا بالليلين
بائلا مكاتب اذ هو ملك
بين الارقية والسعاية
كبدل الكتابة فلهنا
يستعيه وله خيار
ان يعتقه لان المكاتب
قابل للوفاق غير ان
اذا انجز لا يرد الى الرق ولا
استقاطا الى احد
فلا يقبل الفسخ بخلاف
الكتابة المقضوية
عقد يقال ويفسخ
وليس الطلاق والعفو
عن القصاص حالة
موسطة فانتباه
في الكل ترجيح الاستولاد
مقر عنده حتى الاستولد
ففيه من مدبرة
يقتصر عليه

يقدر الوقت على موقوف الامانة وهم وتجب السعاية لا احتساب مياكة البعض من غير ان يثبت
تجوز منسأية البعض عن العبد فتجب عليه السعاية والاستعجال ليوبرو بوقته نصفه من الاجرة وغير قيمة في المال ليستفي بعض
هم بمنزلة الكاتب عند وش اى عند ابى منقصة وقيل قوله بمنزلة الكاتب غير جيد لان ذلك للمولى ثابت في المكاتب وهو عبد
بالقى عليه جميع فمقتضى البعض ان ملكه عن البعض فليدين هو نظير الكاتب بل الجيد ان يقال سقط ملكه واستحق الحرية غير عوض واجب
بان ما هو بمقر بمنزلة الكاتب لا يجوز فيه ولا جهة ويخرج الى العتق بالسعاية والكاتب يخرج اليه اذ البديل من لان الامانة
ش اى اضافة الاعتاق من الى البعض لوجب ثبوت المالكية للعبد في كل ش باعبار العتق من وبقاء الملك في بعضه بمنزلة
عن ثبوت المالكية ابتداء الرق في الكل باعتبار العتق من فلهنا بالليلين ش لمان زوال الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية
في الكل باعتبار العتق لانه لا يخرجى وبقاء الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية باعتبار الرق فقد جتمع في العبد ما يوجب ثبوت
المالكية في الكل ما يوجب بقاء الملك في الكل العمل بالليلين كمن بان يحل مكاتبه بوقوله بمنزلة مكاتبه اذ هو ش اى المكاتب
هم المكاتب الارقية ش يعنى مملوك رقبته كالمستعجل ويجوز ان يكون المعنى بوقته البعض ملكه لا لاجل السعاية مملوك رقبته كالمكاتب
ويجوز ان يكون معناه اضافة العتق الى البعض لوجب ثبوت المالكية في الكل كما هو قولنا بقاء الملك في البعض يمنعه كما هو قول
ابى منقصة فلهنا انه حريه مملوك رقبته كالمكاتب علما بالليلين واذا كان المستعجل كالمكاتب من والسعاية ش يكون كبدل الكتابة
فلهنا ش اى للمولى ان يستعيه ليمان ان يحق له لان المكاتب قابل للاعتاق غير ان ش با جواب عما يقال لو كان بمنزلة المكاتب
كان رقبته اذا عجز اجاب بقوله غير ان ش اى المستعجل لا يرد الى الرق لانه استقاطا الى احد ش الاستقاطا الى احد ليس فيه
معنى المعاوضة لانهما لا يحقق بين اثنين واذا لم تحقق بين فيه المعاوضة من فلا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب المقصودة ش
فانه استقاطا من المولى الى المكاتب افرادا على تفصيل بدل الكتابة بخلاف فيها معنى المعاوضة من لا عقد يقال ويفسخ ش كما هو
على صيغة الحصول من الاقاله ووافى وفي بعض النسخ لانه استقاطا لاجل المعنى بخلاف المقصودة فان الاستقاطا فيها الى اهل وهو
وقت او ا بدل الكتابهم وليس في الطلاق العفو ش جواب عن قولهم ومما كان طلاق والعفو من القصاص من ش تقرير الجواب انه
انما ثبت العتق في الكل لاسكان العمل بالليلين بوجوه حالة متوسطة ش بين الحرية والرق وهي الكتابة ليصار اليها وليس
في الطلاق والعتق حالة متوسطة هم ثابتا في الكل ترجيح اللزوم ش على البيع هم وانه سبيل ما يتجوز عند وش اى عند ابى منقصة
وبه جواب عن قولهم الاستولاد وتقريره ان الاستولاد يتجوز عند ابى منقصة هم حتى لو استولد لغيره من مدبرة فيقتصر عليه ش اى
على نصيب المستولد يعنى انما ولدت الامة المدبرة من عيلين ولدوا فادعاه احداهما نصيبا لغيره لانه ولد ونفسها مدبرة ش
على انما لو ابا يفتى نصف الشريك من الثلث ونصف الاخر من الجدة مولاد الولد منها وفي رواية كتاب الولاد ونصف الولد لكتاب

وليس للولد عليه ولا وعليه نصف قيمة العبد برب اليوم ولد لان الولد في الظاهر منها وقد انف كذا ذكره خمس الاسماء البسقي في الشامل
 في قسم البسوطهم وفي القصة ش جواب عما يقال لو كان الاستيلاء وتجزي الاطروفي القصة تقدير الجواب انما لم تجز في القصة لان الاستيلاء
 هم لما ضمن نصيب صاحب الاستيلاء ملكه بالفضل فكل الاستيلاء ش اي كما استيلاء القصة بالفضل خصار كان يستولد جارية فكل الاستيلاء
 عنه غير تجزيم واذ كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق ش اي عتق نصيبه عتق وانما قال عتق وان كان للمعتق التجزى
 بالاتفاق لما اذ ارد وول ملكه في نصيبه فبالاثر اذ عتق اى عتق للمعتق لانه ملك للمعتق وملك للشريك ايضا مع بقاء الرق
 في كل العبد عتق في حقيقته لا ثبت شى من العتق به فان كان على العتق هم موسر شرية اليان ان شاء عتق وان شاء ضمن شرية نصيبه
 وان شاء استسقى العبد شى ذكر المصنف ثلاث خيرات كما ذكرني البسوط وفي القصة خمس خيرات ان كان موسرا ان شاء عتق وان شاء
 ضمن ان شاء كاتب ان شاء استسقى ان شاء ورفا داو بر نصيبه برب اليوم عليه السعاية للمال فعتق ولا يجوز لان يكون عتقه الى العبد الموت
 وفي هذه المسئلة اقول احدا ما ذكره ابو حنيفة والثاني قولها والثالث قول بيته بن ابي عبد الرحمن انما لا يعتق شى سنة كان باذن
 شرية كذا وبغيره وفي الرابع قول عثمان بن النضر ان العتق نصيب من عتق ويغني نصيب من لم يعتق على حاله ولا ضمان على العتق وهو مروي
 عن عمر بن الخطاب بن ابي شيبة والثامن قول الثوري والي شى شرية اليان ان شاء عتق وان شاء ضمن لم يذكر السعاية والسادس
 قول زفر بن رباح بن ابي حنيفة ان كان العتق موسرا او مسرا او مسرا ليعتق الباني من مال السليين وهو قول ابن سيرين انما من قول
 مالك يقوم عليه نصيب شرية ومنه ما لا يعتق كذا بعد التقويم لاجله وان شرية عتق نصيب ليس له ان يسكه فبقا ولا ان يكاتبه
 ولا ان يدبره ولا ان يبيعه وان عتق عن التقويم عتق او العبد يطل والى كذا ليس يسكه بالرق ان كان العتق موسرا فالباني
 فعتق تبعه الساكت او يكاتبه او يدبره او يسكه فبقا سواء السيرة او بما قد اعم الا ليل العلم لاهل قبله عن السلف التاسع اقول الثاني
 وهو ان العتق ان كان موسرا يقوم عليه نصيب شرية وهو حر كذا حين عتقه مولاه وان كان موسرا عتق عتق وبقى الباني مملوكا
 يهرق المالك كيف شاء العاشر قول ابي حنيفة في الولد ان شرية من العتق ويستسقى وهو قول الحسن البصري وحماد بن ابي سليمان
 والثوري وعندهما العتق وول المستسقى وهو قول ابراهيم النخعي وعامة الشعبي ابن شبرته وابن ابي ليلى الحادى عشر لو كان العتق موسرا
 لم يعتق نصيبه تجزى او مسرا فاعتق ابي حنيفة وعنده مالك حقيقة حاله الا ان اهل وانا في عشر قول مالك ان كان العتق موسرا لم يعتق نصيبه
 يردى قيمة نصيب شرية وعنده ابي يوسف ومحمد واثنا عشر عتق في الحال الثالث عشر اقول الثاني لان الحال موقوفة فاذا اوى
 بين من اذ عتق كذا الرابع عشر العتق يسرى بالارث عتق بالامان عتق الثاني ولعنه المالكية لا يسرى ولا يضمن لما شى
 لو كان المشترك بينهما يسرى عتقنا وبين الثاني فية خلاف فيها السادس عشر لو عتق نصيبه يسرى
 عتقنا وعتقنا في خلاف بينهما فان ضمن شى سة الشريك ان ضمن العتق كسرة التا

وفي القصة لما
 ضمن نصيب
 صاحبه بالامان
 ملكه بالفضل
 فكل الاستيلاء
 واذ كان العبد
 بين شريكين
 فاعتق احدهما
 نصيبه عتق
 فان كان موسرا
 فشرية بل كذا
 ان شاء
 عتق وان
 شاء ضمن
 شرية فية
 نصيبه وان
 شلوا استسقى
 العبد فخل
 ضمن

وسقط اختياره في غير ما فتحه
 المسالك سيما فعله في
 المدبر وامتات هذا الحق في
 ان يضمن المدبر لكونه
 الضمان ضمان معلومة
 اذ هو الاصل حتى جعل الضمان
 ضمان معاوضة على اصلها
 وامكن ذلك في التدبير
 لكونه قابلاً للنقل من ملك
 الى ملك وقت التدبير ولا
 يمكن ذلك في الاختيار كانه
 عند ذلك مكاتب او حر
 على اختلاف الاصلين كانه
 من ههنا المكاتب في ههنا
 حتى يقبل الانتقال فلهذا
 يضمن المدبر لكونه
 يضمن المصنف تلك قيمته
 مدبر لانه افسد عليه
 نصيبه مدبر او الفعل
 يتقدر بقيمة المتلف
 وقيمة المدبر بل ثلثا قيمته

المعاوضة لكونه يتجزأ عنهم وسقط اختياره في غير ما فتحه
 ش في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه
 يكون الضمان ضمان معاوضة او هو الاصل ش اي ضمان المعاوضة هو الاصل في الضمان لان الضمان يقتضي ان يصير المصنفون
 كما لا يخفى ان يكون ذلك في الضمان المعاوضة في ضمان الجارية وتمامه وان المدبر ضمان معاوضة هم حتى جعل الضمان ضمان معاوضة
 على اصلها ش وقال الكاشاني الدليل على ان الضمان ضمان معاوضة سلة الماذون وهي ان اقراره بالضمان يصح ايضا اقراره
 بالضمان الزمان في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه
 او في غلاته كرك هذا الاصل اي ضمان الجارية الا في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه في غير ما فتحه
 هم لكونه قابلاً للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك ش اي النقل من ملك الى ملك هم في الاتفاق لانه عند ذلك
 ش اي عند الاتفاق هم مكاتب او حر ش وفي بعض النسخ لانه عند ذلك مدبر هم على اختلاف الاصلين ش يعني ان متفق بعض العبد
 مكاتب عن يدي حفيظه وعنده جاح عليه دين وقال الامام جلال الدين ابن المصنف قوله مكاتب هو على اختلاف الاصلين غير مستقيم
 كونه قوله هم ولا بد من معنى المكاتب ش نتيجة لانه عند الاتفاق ليس بمكاتب للحر وانما يصير كذلك بعد الاتفاق واستسعى عن يدي حفيظه
 وان كان بمنزلة المكاتب الا انه لا يفسخ بالعجز ولا بالتفاسخ وانما يصح ان يقال لانه عند ذلك مدبر وقال الاكمل للساكن حتى الاستسما
 بمنزلة المكاتب كما ان فيه في البيان كذلك على ما في في هذا الكتاب في سلة اثبات والخرج والدراخل لان للمولى حق بيان الاجاب
 في كل واحد من الثابت والناج فادام الحق البيان كان كلامنا حراما من وجوبه فكان الثابت كالمكاتب فلهذا ما دام
 حق السعاية في المدبر كان بمنزلة المكاتب اما ان الكتابة يقبل الفسخ فقد تقدم في فصل كفارة الظهار وانما تنقضي بتقضي الاتفاق فكذلك
 تنقضي بالترضي والابدين رضي المكاتب هم بفسخه حتى يقبل الانتقال فلماذا ش اي فلا جمل كون المدبر عند الاتفاق غير قابل للانتقال
 هم يضمن المدبر ش اي يضمن للساكن المدبر كسائر الباطن هم ثم المدبر ان يضمن الحق ثلث قيمته ش حال كونه مدبر الا انه ش اي ان
 المصنف هم افسد عليه ش اي على مدبرهم نصيبه ش حال كونه مدبره ش اي افسد الذي هم الضمان بتقدير قيمة لثلاث ش مني منها كان قيمة
 ما تلف يلزم ذلك هم قيمة المدبر ثلثا قيمته فثلاث ش حيث كونه فثلاثا قدر بيان لك عند قوله لا يضمن الحق ثلثا لانه من ومنه
 قيمة المدبر بخلافه لا ش قال البلخي قيمة نصف قيمة القن لانه يفتق بالملك على جبين لمعينه وببدله فالانتقال ببطله فالثالث والانتقال
 لمعينه باق كذا في النوازل وقال بعضهم تمام قيمة القن وقال المصدر الشهيد هذا غير سديد وذكر الامام السعدي في فوائد قيمة لا قيمة
 وقدر وقال بعضهم قيمة قيمة المدبر غير كسائرهم هو مدبره من حيث الحكم والحق كذا في التمهيد والفتاوى الصغرى وقيل لباي من
 اهل الملة اي العلماء ولو جردوا بوجوه كسائرهم في هذا المدبر يجب انما هو وقيل بوجوه ما كانت النافع التي تفتقر بالتدبير والبيان كما في بعض الكتب

الافى مال تقويمهم بائنا مع جميعا من ان يما ممتنع وذلك دليل على عدم التقويم وارجاب و بائنا مع يوس
اي بيع ام الولد هم لا يقطع تقويمه انى المديرش فانه من بيع و يما تقويم ذلك البيع الا ان يثم اوضح ذلك بقوله الماترى ان
ام ولد الماترى اذ اهلته عليها السعاية ش بالانفاق والسعاية انما تكون اذ ابنى التقويم هم وهذا ش اى وجوب سعاية
هم اية التقويم ش اى علامة التقويم هم غير ان قيمته ثلث قيمته ش اى معنى ان حيث كونه ثلثه هم على ما قالوا ش اى على
ما قالوا ش اى انما هم نفقات منفقة البيع والسعاية بعد موت ش اى موت المولى فاما الماترى لا يوافق ولا الماترى هم بخلاف المديرش
لان الفات في منفقة البيع اما السعاية والاستخدام فباقيان ش اى لا يبيع الماترى ولا يخدم ولما الى ان يموت هم ولا يبيعه لان
التقويم بالاولاد ش اى لا يملك الماترى ان العبد قبل الاحراز لا يكون الا متقوما والا مولى فى الاصل ليس بال و يصير الا
باجازة على قصد التمول وثبت ملك التمتع بها فاذا حصلها واستولد باخر ان اجازة لم الملك التمتع بالقصد التمول فصار فى
صفحة المالية لان الاحراز لم يولد مالا فليكون تقويمهم وسه محزنة للنسب لا للتقويم والاحراز للتقويم تابع لش اى
النسب لغير انها كانت تجوز للمالية والتقويم قبل الاستيلاء فلما جاز هذا الاستيلاء والنسب كان الاحراز بالتقويم تابعا لانه طر ان
اجازة كان للنسب هم وهذا ش اى ولكنه هنا تحرر النسب هم نفس الغريم والوارث بخلاف المديرش ثم اوضح عدم وجوب
السعاية عليها والفرق بين ام ولد المديرش والاولاد هو ان الماترى لا يبيع الماترى ش اى لا يبيع الماترى ش اى لا يبيع الماترى
فى ام الولد هم تحقيق فى الحال وهو الجزية القائمة ش اى من المولى وام الولد هم بواسطة الولد على ما عرف فى حرمة المصاهرة
ش اى لانه لما حصل الولد من باين بحيث لا يتزوج احد هاس الا حصار اصوله وفروعه كما مولها وفروعهما وبالعكس وثبتت
الحرية ليقضى عدم تقويم لان الزناى حرامهم الما لانه لم يذبحها ش اى غير ان سبب الحرية لم يظهر عدم فى ملك ش
ولم يلق حقيقة لاجل هم ضرورة الانتفاع بها ش اى بالاجل اذا قصد ان يكون فراشه الى وقت موته فعمل السبب
استقلا التقويم وفى المديرش بعد الموت ش اى سبب الحرية بعد الموت قال الماترى اننا نقض من المصنف فى كلامه لاجل التبرع
سببا بعد الموت فعمل فى التبرع سببا فى الحال فذهب علمائنا ان التبرع فى الحال بخلاف ما للخيقات فانها ليست باب فى الحال فعمل
هذا ذكره صاحب الكافى وليس منهم من يوجب فيه ش اى فى المديرش وهذا جواب عن قولها و بائنا مع جميعا لا يقطع تقويمها
وبالقياس على هذا يبنى ان لا يتبع بيع المديرش اذ كان السبب في حقه بعد الموت فلم يمتع بائنا مع جميعا فاجاب بقوله و بائنا مع
البيع فيهم تحقيق مقصود ش اى مقصود المولى من التبرع وهو الحرية وان كان السبب لم ينفذ فى الحال لم يدل على
مقصد التقويم وانما نظر اثره النقادة فى حرمة البيع خاصة هم فافترق ش اى حكم ام الولد والمديرش من الوجه المذكورهم وفى ام ولد
النظر فى ش اى جواب عما قالوا عليه فمبني ش اى على ما كانهم بمقتضا عليه ش اى على الماترى هم وهذا للفرق بين الماترى ش

وبائنا مع
تقويمهم
ان ام ولد
عليها
اية التقويم
ثالث قيم الفات وقد اختلف
لوات
والسعاية
مخلاف
منفعة
السعاية
فباقيان
ان الماترى
حرمة
للتقويم
لغيرها
المديرش
فيها
الاجل
الولد
حومة
فى حق
فعل
التقويم
بعد الماترى
فيه
وفى
بما
للص

وعدا انما هذه الايات في سورة
الى التورم باب عشرين
احسن العبد
من لم تشكك احد من خلقه
اشان في ال احد كمن شكك

خرجوا من دحل آخر فقال
احدكم ثمرات وليسين
مستق من الذي لم يقيد
عليه القول ثلثة ارباعه
ونصف كل واحد
من الاخرين عند ابي حنيفة
وابي يسوف لا وقت
محمد لا كذلك الا في الصداق
فانه يعني ربعه اما الجاهل
الاجاب لا دل دلو عليه دين
الثابت وهو الذي اعتمد عليه
القول فادجب عتق ذبقة
بنيهما لا ستم اثمها فيصيب
كل منهما النصف غير
الثابت استفاد بالاجاب
الثاني ربحا اخر لان الثاني دلو
عليه وبين الوجهين فينصف
بينهما غير ان طعن استحق
نصفه اخرى بالاجاب الاول
فتساع النصف المستحق بالثاني
لصغيره فاما اجاب المستحق
بالاول فلهما اجابا لثاني
فيكون له الرابعم فتمت له ثلثة
الارباع فاكمل له اربعا في
يقض نصفه ولو اراد به
الباخل لا يفتق هذا النصف
فينصف فيقتض منه الربع
بالثاني والنصف بالاول

لأن في اسم الولد فلسفياً يعنى تحت تصرفه واما في حق النصف في فلسفياً يعنى لكونه مباحاً ولا كانت هي في معنى الكتابة كان اؤنه
في معنى بدل الكتابة هم بدل الكتابة لا في حق جرد الى المقوم بل اى تقوم بالقبول لانه في الاصل مقابل فبالجود فبالجود المقوم
فلاذ فانما ان كتابته لم يفيض مقوم اسم ولد النصفاني والشد اعلم

باب عشق احد العبدین فی ذی الالبان فی حکم عشق احد العبدین و لما فرغ من بیان اعتناق بعض مبدء جوهر فی عشق احد العبدین
لان احدهما بعض ايضا لكن قدیم الاول لكون الواحد بقا على الاثنين هم ومن كان لثلاثة احده دخل عليه ثلثان فقال
احد كما خرجت من احدها ودخل آخر فقال احدها خرجت من اثنين ش اى ثمرات المولى والحال انه لم يبين ولم يسم كل واحد
من العبدین باسم الفعل الذى انصف به فليكن الذى خرج خارجا والذى دخل داخل والذى لم يخرج باقيا ثم ان كان المولى
مادام جايومر بالبيان لانه هو المجل ويرجع فی البيان اليه يعشق الذى عينه فاذا مات قبل البيان هم عشق من الذى اعيد عليه
القول لثلاثة اربعة شش اراد بالقول فوا احد كما جردا واد بالذى اعيد عليه القول لثلاثة هم ونصف كل واحد ش اى
عشق نصف كل واحد من الآخرين ش وبما دلنا ان كان واحد من احدهما من حيث هو الى سبعين وقال محمد بن جعفر لثلاثة ش
من الثابت ثمانية اربعة ومن الخارج نصفه هم الا فى العبد الآخر ش وهو الداخل هم فليقتضوا اربعة الخارج فلان الايجاب
الاول واربعة ومن الثابت ش سبب انه يحتمل ان يراد به هذا او ذاك وليس احدهما ولى من الآخر فنتصف من بينهما
هو الذى ش اى الثابت هم احده عليه القول شش وهو قوله احدها هم واجب عشق رتبة بينهما ش اى من الداخل
هم لا ستواسها ش لان احدهما ليس باولى من الآخر فمصيب كلاهما النصف غير ان الثابت يستفاد بالايجاب الثانى ش فقول
احد كما جرد فى المرة الثانية هم بجاء آخر لان الثانى ش اى الايجاب الثانى هم واربعة ش اى من الثابت هم ومن الداخل
فنتصف بينهما ش اى من الثابت والداخل لعدم الاولوية هم غير ان اثبات شش فنتصف الحزبية بالايجاب الاول فنتصف
الستى بالثانى ش اى بالايجاب الثانى هم فى نصفه فاصاب الستى شش ففتح الحار اى الستى هم بافتق الاول ش اى
بالايجاب الاول لى لى الذى اصاب من النصف الناتج النصف الستى الاول لى لان تحرير الماحال هم ما اصاب
الفاخر لى ش اى ما اصاب غير الستى لى ومعهم فيكون له الربع ش فنتصف النصف الناتج فنتصف بالايجاب
الثانى ربع الثابت وبما الايجاب الاول نصفه هم فتمت له ش اى للثابت هم ثلثة الاربع والا ان ش اى ولانهم لو ارادوا ش
اى الثانى هم بالثانى ش اى الايجاب الثانى هم فليقتضوا نصفه الباقى لو ارادوا ش اى بالايجاب الثانى هم الداخل الاثنين
هذه النصف ش اى النصف الباقى من الثابت فاذا اخذت من الثابت نصفه الباقى فى حال ودون كل هم فنتصف
فليقتضوا منه الربع بالثانى ش اى بالايجاب الثانى هم والنصف الاول ش اى لىقتضوا النصف الاول

هم واما الداخل فهو مقبول لما دار الايجاب الثاني فيه من اى بين الداخل هم ومن الثابت وقد اسباب الثابت منه الى سيق
 بالافاق هم كذلك يصيبه كل شئ معنى الربيع هم وبها شئ اى ابو حنيفة وهو يوسف هم بقوله لان وادريها شئ اى الايجاب
 والثاني وادريها الداخل والثابت هم وقضية النصف شئ اى قضية هذا الدور ان يكون بينهما النصف لاسموا سهم
 وادريها شئ اى الربيع في حق الثابت الاستحقاق النصف بالايجاب الاول كما ذكرنا شئ اى عند قوله لان الشا في وادريها
 وبين الداخل فنيصف اى يجعل بينهما النصف هم ولا استحقاق الداخل من قبل شئ اى من قبل ذلك هم فثبت فيه
 النصف شئ اى ثبت في حق الداخل النصف حاصل هذا ان الايجاب الثاني لو اريد به الداخل فثبت ولو اريد به الثابت
 فيقول الباقي منه لا يثبت الا في حال من حال فنيصف من النصف فثبت بينهما فثبت نصف الداخل هم قال شئ اى محمد بن الحسن
 ص فان كان القول منه شئ اى فان كان القول المذكور من المولى هم في الموضع قسم الثلث فثبت في شئ اى اذكرهم
 وشرح ذلك ان يجمع بين سهام المتق وى سبعة اسهام شئ وعلما البعيدة الثلاثة بسبعة لان المتق وى سبعة والوحيثية فثبت
 من الثلث فيضرب كل بقدر وى سبعة هم على قولها شئ اى على قول ابي حنيفة وادريها شئ اى يورثهم لانا جعل كل قبة على اربعة
 شئ اى سهم هم لما جئنا الى ثلثة الاربع فبقول فثبت من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين شئ اى فثبت انما داروا بها الداخل
 وادريها شئ اى هم من كل واحد منها سهمان فينبغي سهام المتق بسبعة والتمس في مرض الموت وى سبعة شئ اى جعل وى سبعة وادريها شئ اى ثلثة
 فلابد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل قبة على سبعة اسهم شئ اى فاذ كان الثلث سبعة وثلثا واربعة شئ اى سهم
 اربع المال احد وعشرون فثبت من الثابت ثلثة شئ اى سهم هم بسبعة في اربعة شئ اى سهم هم بثمانية في اربعة شئ اى سهم هم
 هم من كل واحد منها سهمان شئ اى يثبت سهمان هم وى سبعة شئ اى كل واحد منهم في ثلثة اسهم فاذ انا ثلث وبيع
 اسهام الثلث والثلثان شئ لان سهام الوصايا بسبعة وسهام السعيا الاربع عشرة هم ومن يبيع كل قبة على ثلثة فثبت من
 الداخل عند شئ اى عند محمد هم فثبت سهام المتق بسبعة وسار جميع الال ثمانية عشر شئ اى يبيع ثلثة سهمان والثابت
 ثمانية اسهم والداخل سهم فكان سهام الوصايا ثلثة فاذ كانت الثلث ستة كان جميع المال ثمانية عشر لاسهم وادريها شئ اى
 امر شئ اى يبيع كل واحد منهم فالماز فثبت من سهمان وى سبعة في اربعة وثلثة فثبت من الثلاثة وى سبعة في ثلثة والداخل يثبت من
 سهم وى سبعة في ثلثة فكان نصيب السعاية وهو نصيب الورثة شئ اى غير سهام الوصايا ستة هم ولو كان هذا شئ اى
 هذا الكلام هم في الطلاق شئ اى ستة الزيادة شئ اى بها محمد عليها وصورة رجل له ثلث اشترى من خبيسة بدو ثلث شئ اى لم يبيع
 سهم فقال لا من سهمان احد كما طلق ثم خرجت واحدة منهن وطلعت للثالثة فقال احدكما طلق ثم خرجت واحدة منهن
 وطلعت الثالثة فقال احدكما طلق هم ومات الزوجه قبل الايام فمات من الزوجه يورث من الزوجه ثلثة هم فثبت من الثلث

واما الداخل فثبت في قول الماد
 الثاني بينه وبين الثابت وثلثا
 الثابت منه الزوجه كذا في النصف
 الداخل هم فثبت ان اذ اذ ثلثها
 وقضية النصف اذ اذ ثلثها الى الربيع
 في حق الثابت لا يستحق النصف
 بالايجاب الاول كما ذكرنا وادريها
 ثلثا من قبل فثبت فيه النصف
 قال فان كان القول منه شئ اى
 وثلثا ثلثه فثبت وثلثا ثلثه
 ان يجمع بين سهام المتق وى سبعة
 عن قولها لانا جعل كل قبة على اربعة
 شئ اى جعلنا الى ثلثة الاربع فبقول فثبت
 من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين شئ اى
 من كل واحد منها سهمان فينبغي سهام
 المتق بسبعة والتمس في مرض الموت
 وى سبعة شئ اى جعل وى سبعة وادريها
 شئ اى ثلثة فلابد ان يجعل سهام
 الورثة ضعف ذلك فيجعل كل قبة على
 سبعة اسهم شئ اى فاذ كان الثلث
 سبعة وثلثا واربعة شئ اى سهم
 اربع المال احد وعشرون فثبت من
 الثابت ثلثة شئ اى سهم هم بسبعة
 في اربعة شئ اى سهم هم بثمانية
 في اربعة شئ اى سهم هم من كل
 واحد منها سهمان شئ اى يثبت
 سهمان هم وى سبعة شئ اى كل
 واحد منهم في ثلثة اسهم فاذ انا
 ثلث وبيع اسهام الثلث والثلثان
 شئ لان سهام الوصايا بسبعة
 وسهام السعيا الاربع عشرة هم
 ومن يبيع كل قبة على ثلثة فثبت
 من الداخل عند شئ اى عند محمد
 هم فثبت سهام المتق بسبعة
 وسار جميع الال ثمانية عشر
 شئ اى يبيع ثلثة سهمان والثابت
 ثمانية اسهم والداخل سهم فكان
 سهام الوصايا ثلثة فاذ كانت
 الثلث ستة كان جميع المال
 ثمانية عشر لاسهم وادريها
 شئ اى يبيع كل واحد منهم
 فالماز فثبت من سهمان وى
 سبعة في اربعة وثلثة فثبت
 من الثلاثة وى سبعة في ثلثة
 والداخل يثبت من سهم وى
 سبعة في ثلثة فكان نصيب
 السعاية وهو نصيب الورثة
 شئ اى غير سهام الوصايا
 ستة هم ولو كان هذا شئ اى
 هذا الكلام هم في الطلاق
 شئ اى ستة الزيادة شئ اى
 بها محمد عليها وصورة رجل
 له ثلث اشترى من خبيسة بدو
 ثلث شئ اى لم يبيع سهم
 فقال لا من سهمان احد
 كما طلق ثم خرجت واحدة
 منهن وطلعت للثالثة فقال
 احدكما طلق ثم خرجت
 واحدة منهن وطلعت
 الثالثة فقال احدكما طلق
 هم ومات الزوجه قبل
 الايام فمات من الزوجه
 يورث من الزوجه ثلثة هم
 فثبت من الثلث

لو انما كان في تعيين النائية او الداخية اثباتا في ان اوقع المطلق الباطن على الداخية كان له الجواز في تعيين النائية وقايتة
 بالكلام الاول هم ومن قال لعبدية احد كما سدر فباع احد بها او ماتت شي اى احد بها ام او قال له شي اى احد بها
 هم انت حر بعد موتى عنى الآخر شي وهذه من سائل الجاح الصغير صورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابى حنيفة عن جابر قال لعبدية
 احد كما حر ثم بلى احد بها قال لعقن الآخر وان مات احد بها عنى الآخر وكذا لو قال لامرأة احد كما طاعت ثم ماتت احد طاعت
 الاخرى وقال الحاكم الشهيد في الكافي لو قال لعبدية احد كما حر ثم مات احد بها او فكل او باعه او رهنه او دبره عنى الباقي هم الا ان لم
 مولا للعقن اصلا بالموت شي فان قيل فيشكل بما اذا قال لا يئنه احد كما اتى او ام ولدى و ماتت احد منها لم يتعين الحرية
 والاسناد في الحينة ذكره الزمخشري قلنا ليس هو ايضا بالبعينة بل اجاز ويجوز ان يخرج وهذا عن ابى داود في بيان الكو
 فاما الاثاء فلا يصح الا في الحى وفي سلكنا انما يتحقق الآخر بعد الموت لان البيان انشاء من وجبه واطمار من وجبه فصح البيان
 في فعل تخيل الانشاء و ليس لا يتعمل الاثاء فتعين الآخر للعقن كذا في الاصيلح ثم البيان ثبت مر سجا ودلالة فالاول
 كقولنا انقرت ان يكون هذا باللفظ الذى قلت او يقول انت حر بذلك العقن او يقول غفك للعقن انشاء والعقن
 كما ذاباع احد بها مطلقا بشرط الجواز لاحد البتة لعين ولو باع سجا فاسد او فبعضه المشتري على ما ذكره في شرح الطحاوى
 تحتها انفقوا ولم يقيضه على ما ذكره في فتاوى الولوى ابى او كاتب او دبر او بين او آجر فانه يكون بيانا في هذا كله او استخدم
 احد بها او قطع به احد بها او جنى على احد بها لا يكون بيانا في قوله كذا في شرح الطحاوى وان اعتق احد بها تعققات فالتيقان
 هذا باعتاقه وذاك باللفظ السابق وان قال عتيت بالعقن باللفظ السابق صدق في القضاء كذا في شرح الطحاوى
 هم وعقن من جهة البيع شي اى لم يبق العبد محلا للعقن من جهة الذى قال احد كما حر فتعين الآخر هم للعقن من كل وجه
 بالتدبير شي اى لم يبق العبد محلا للعقن الملتزم من كل وجه بالتدبير لان المدبر استحق الجزية هم فتعين الآخر شي ودلالة
 ولا يبيع قصد الوصول الى الثمن وبالتدبير البقاء الانتفاع الى سواه والمقصود ان ثنائيا للعقن الملتزم شي اى
 المقصود البيع وهو الوصول الى الثمن والمقصود بالتدبير وهو بقاء الانتفاع الى الموت كذا ما يافيان للعقن الملتزم بفتح
 لا يبرم من اثبات احد بها عدم الآخر فلا ثبت الثنائى للعقن في احد بها ثم تعيين الآخر ودلالة وكذا اذا استولد احد بها
 لعين شي اى وكذا لعينين الآخر للعقن اذا علقته سنة وانما قيد بالعلوق لان مجرد الوطى ليس بيان عندنا في
 في العقن كما سيجى انشاء الله تعالى لعبد هذا لعينين اراد بها ما قاله في التدبير وهو عدم بقاءها للعقن من كل وجه لا يستلزم
 لانها استحققت الجزية وبقاء الانتفاع الى الموت هم ولا فرق بين البيع الصحيح والفساد مع القبض او بدونه شي اى او بدونه
 القبض في البيع الفاسد لان تعرفت الذمى شخص في الكلك لو جرد في الكلك هم والمطلق شي اى والبيع المطلق عن الجواز

ومن قال لعبدية احد كما
 حر فباع احد بها او مات
 او قال له انت حر بعد موتى
 عتق الاخر لا نه لم يبق محلا
 للعقن اصلا بالموت وللعقن
 من جهة بالبيع وللعقن
 من كل وجه بالتدبير فتعين
 الاخر ولا نه بالبيع قصد
 الوصول الى الثمن وبالتدبير
 البقاء الانتفاع الى سواه
 والمقصود ان ثنائيا
 للعقن الملتزم فتعين
 له الاخر دلالة وكذا
 اذا استولد احد بها
 للعينين ولا فرق
 بين البيع الصحيح والفساد
 مع القبض وبدونه المطلق

و بشرط ان يار احد الشاهدين لاطلاق جواب الكتاب اربا بالكتاب الباع الصغير حتى قلنا و هو انه قصد الوصول الى التمسك في التمسك
 و المتفق فيكون الاخر في حقهم و بشرط ان يار احد الشاهدين لاطلاق جواب الكتاب و المعنى ما قلنا و العوض على البيع لم يشر
 اى بابهم في المخطوطات اى في القول المخطوط هم عن ابى يوسف ش قال في شرح الطحاوى و روى ابن ساعقة عن ابى
 اذ سادهم احد بها يكون بيا ما معنى ان الاخرين المتفق هم و الهبة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لانه تمليك
 قال الاثر ازمى و لما فيه نظر لان لم يشره التسليم في البيع الخاسر ان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغبض و هنا اشترط التسليم و
 عندى ان لا يشرط التسليم في الغبضين جيبا و جرد و لم يشر في البيع بل في الحكم منها جيبا انتهى قلت ان هذا من
 صاحب النهاية فانه قال ذكر التسليم في قوله و الهبة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و قد
 ش اى و كذلك فتبين الاثر في المطلق هم و قال لانه اية احد كما علق ثم مات احد هما لما قلنا ش اشارة الى قوله لان
 لم يبق مطلقا لاطلاق باليون هم و كذلك و روى اى احد هما ش اى احد المرأتين لا احد الاثنين هم بانين ش اى في السئلة
 التى بعد ذلك هم و روى قال لا يثبت احد كالمرة ثم مات احد سما لم يبق الاخرى عند ابى حنيفة ش و به قال ادهم فالمتفق
 ش و به قال الشافعى و مالك في رواية كما في المطلق و فيه الاتفاق هم لان الرطب لا ياكل الا فى الملك و احدهما حرة فكان
 بالوطى شيئا للملك فى الموطوعة فتعنت الاخرى عند المتفق كما فى المطلق ش بان قال لانه اية احد كما علق ثم و روى اى
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الامة الموطوعة فاذا علفت يكون بيا ما عند ابى حنيفة ايضا نص عليه الحكم المشيد
 فى الكافى و روى قال احد كما عرفت ثم و روى اى احد هما لا يكون بيا ما لاجل لان التذبير لا يزيل ملك البائع كذا فى شرح
 هم و له ش اى و لابي حنيفة هم ان الملك قائم فى الموطوعة ش اى فى التى لو طاس كل منهما لان الايقاع فى
 المنكحة ش اى لان ايقاع المتق انما هو فى المنكحة هم و هى حينة ش اى الموطوعة معينة غير منكحة هم فكان طعنا
 حلا فلا يجعل بيانا و لهذا ش اى و لاجل قيام الملك فى الموطوعة هم حل و طبعها ش اى و طلى الاثنين جيبا
 بعد قوله لهما احد كما عرفت هم على مذهبه ش اى على مذهب ابى حنيفة هم الا انه لا يفتى بيش اى بطل و طبعها و هو استثناء
 من قوله حل و طبعها اى على مذهب ابي حنيفة بترك الامتطاء ثم قال المتفق غير نازل ش هذا جواب عما يقال
 المتفق اما ان يكون نازلا او لا فان كان غير نازل من بدلوله وان كان نازلا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من
 الشقين فقال على الشق الاول انى بقوله ثم قال المتفق غير نازل هم قبل البيان لتعلقه به ش اى لتعلق المتق بالبيان
 فان كان كالتق المعلق به بدخل الدار فهو غير نازل قبل الدخول فكذا هنا و قال على الشق الاول بقوله هم او يقال
 نازل فى المنكحة فيطهر ش اى المتق النازل فى المنكحة هم فى حكم تعلبه ش اى المنكحة كالباع فان المنكحة نفسها
 فيظهر فى حق حكم قبيله

و بشرط ان يار احد الشاهدين لاطلاق جواب الكتاب اربا بالكتاب الباع الصغير حتى قلنا و هو انه قصد الوصول الى التمسك في التمسك
 و المتفق فيكون الاخر في حقهم و بشرط ان يار احد الشاهدين لاطلاق جواب الكتاب و المعنى ما قلنا و العوض على البيع لم يشر
 اى بابهم في المخطوطات اى في القول المخطوط هم عن ابى يوسف ش قال في شرح الطحاوى و روى ابن ساعقة عن ابى
 اذ سادهم احد بها يكون بيا ما معنى ان الاخرين المتفق هم و الهبة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لانه تمليك
 قال الاثر ازمى و لما فيه نظر لان لم يشره التسليم في البيع الخاسر ان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغبض و هنا اشترط التسليم و
 عندى ان لا يشرط التسليم في الغبضين جيبا و جرد و لم يشر في البيع بل في الحكم منها جيبا انتهى قلت ان هذا من
 صاحب النهاية فانه قال ذكر التسليم في قوله و الهبة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و قد
 ش اى و كذلك فتبين الاثر في المطلق هم و قال لانه اية احد كما علق ثم مات احد هما لما قلنا ش اشارة الى قوله لان
 لم يبق مطلقا لاطلاق باليون هم و كذلك و روى اى احد هما ش اى احد المرأتين لا احد الاثنين هم بانين ش اى في السئلة
 التى بعد ذلك هم و روى قال لا يثبت احد كالمرة ثم مات احد سما لم يبق الاخرى عند ابى حنيفة ش و به قال ادهم فالمتفق
 ش و به قال الشافعى و مالك في رواية كما في المطلق و فيه الاتفاق هم لان الرطب لا ياكل الا فى الملك و احدهما حرة فكان
 بالوطى شيئا للملك فى الموطوعة فتعنت الاخرى عند المتفق كما فى المطلق ش بان قال لانه اية احد كما علق ثم و روى اى
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الامة الموطوعة فاذا علفت يكون بيا ما عند ابى حنيفة ايضا نص عليه الحكم المشيد
 فى الكافى و روى قال احد كما عرفت ثم و روى اى احد هما لا يكون بيا ما لاجل لان التذبير لا يزيل ملك البائع كذا فى شرح
 هم و له ش اى و لابي حنيفة هم ان الملك قائم فى الموطوعة ش اى فى التى لو طاس كل منهما لان الايقاع فى
 المنكحة ش اى لان ايقاع المتق انما هو فى المنكحة هم و هى حينة ش اى الموطوعة معينة غير منكحة هم فكان طعنا
 حلا فلا يجعل بيانا و لهذا ش اى و لاجل قيام الملك فى الموطوعة هم حل و طبعها ش اى و طلى الاثنين جيبا
 بعد قوله لهما احد كما عرفت هم على مذهبه ش اى على مذهب ابى حنيفة هم الا انه لا يفتى بيش اى بطل و طبعها و هو استثناء
 من قوله حل و طبعها اى على مذهب ابي حنيفة بترك الامتطاء ثم قال المتفق غير نازل ش هذا جواب عما يقال
 المتفق اما ان يكون نازلا او لا فان كان غير نازل من بدلوله وان كان نازلا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من
 الشقين فقال على الشق الاول انى بقوله ثم قال المتفق غير نازل هم قبل البيان لتعلقه به ش اى لتعلق المتق بالبيان
 فان كان كالتق المعلق به بدخل الدار فهو غير نازل قبل الدخول فكذا هنا و قال على الشق الاول بقوله هم او يقال
 نازل فى المنكحة فيطهر ش اى المتق النازل فى المنكحة هم فى حكم تعلبه ش اى المنكحة كالباع فان المنكحة نفسها
 فيظهر فى حق حكم قبيله

الى

باب في شرا المهر العبد بن علي ان الشترى بالثمن فيها فانه يصح موطى ليعا وقد عرفت في شرح كوطى غير المعينة لا يمكن لانه موطى لا يقع
الا في المعين وهم هؤلاء والطلاق مش جواب عما يقال من ان فيه نكاحا في الطلاق باب بقوله بخلاف الطلاق طلاق هم لان المقصود
الاصلي من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على اشتراط الموطى به صيانة للولد ش اى لاجل صيانة الولد لا لاجل
فالمقصود من وطئها قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على الاستيقاض فلا يصير ولها بيان للعنف في الاخرى هم ومن
قال لا استبان كان اول ولد تدينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لا يدري ايها ولد او العتق نصف الام ونصف
الجارية والغلام عتق في شرح الطحاوي روى عن محمد انه قال لا يعتق واحد منهم وفي البسيط ذكر محمد في الكسانيات هذا الخبر
الذي ذكره ليس بجواب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يمكن عتق واحد منهم ولكن يكلف المولى بالشئ يعلم انها ولدت الغلام
او لا فان نكل فنكوه كافتاره وان طعن كلهم رافدا واما جواب الكتاب ففي فصل آخر وهو اذا قال لا ابنة او كان اول
ولد تدينه غلاما فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدتها جميعا ولا يدري الاول فالغلام رقيق والابنة حرة فعتق نصف الام
لانها اذا ولدت الغلام اولاً فهي حرة والغلام رقيق وان ولدت الجارية اولاً فهي حرة والغلام والام رقيقان فالام عتق
في حال دون حال فعتق نصفها والغلام عتق بيمينين والجارية حرة بيمينين البتة فعتق نصفها وعتق الام قال صاحب النهاية هو الصحيح
وقال الا تراه في ما قلنا من الكافي وغيره هذه المسئلة على وجه سنة فليذكر الحنفية احد بان يتبعوا قول علي انهم لا يدريون
ايها ولد او لا يعتق من الغلام والجارية النصف ويسمى كل واحد منهما في النصف الثاني ان تدعى الام ان الغلام ولد اولاً
واكثر المولى ذلك قال ان الجارية هي الاول وهي صغيرة فالقول قول الكوفة غيبية على العلم فان طعن لا يثبت عتق واحد
فان نكل عتقت الام والجارية وهي اذا كانت صغيرة فعتق الام فصاعداً يكون حريتها فعتقاً جميعاً قال فخر الاسلام
في شرح المجامع الصغير وانما فعتق الام من البيت ما دامت صغيرة وان كانت كبيرة لا يصح الثالث ان يتبعوا قول الجارية
هي التي ولدت او لا لا يعتق احد لان عدم شرط العتق الرابع ان يتبعوا قول ان الغلام ولد او لا يعتق الام لوجوب شرط
العتق وكذا الجارية بعتق الام والغلام مبدل لانه زال عنها في حال الرق ولا يعتق بتجاليها الخامس ان تدعى الام الى الغلام
اول ولم تنزع الجارية شيئاً وهي كبيرة طعن المولى على العلم فان طعن لا يثبت عتق احد وان نكل عتقت الام دون الجارية
السادس ان تدعى الجارية ولم تنزع الام شيئاً فان المولى لا يثبت من الواحد وان نكل مع الجارية دون الام ومثل
الحاكم في مختصر الكافي وهو قال ان كان اول ولد تدينه غلاما فانت حرة جارية فهي حرة فولدتها فان علم ايها اول على
على ذلك وان لم تعلم واتفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا تدري فالغلام رقيق والابنة حرة وعتق نصف
الام هم لان كل واحد منهما شئ اى من الغلام والجارية فعتق في حال وهو اذا ولدت الغلام اول مرة فعتق الغلام شرط

والوطى يصدق المعينة
بخلاف الطلاق لان
المقصود الاصل من النكاح
الولد وقصد الولد بالوطى
يدل على الاستيقاض المالك
في الموطوعة صيانة للولد
الامة فالمتصور من وطئها
قضاء الشهوة دون الولد
فلا يدل على الاستيقاض
ومن قال لامته ان كان اول
ولد تدينه غلاما فانت
فولدت غلاما وجارية
ولا يدري ايها ولد او لا يعتق
نصف الام ونصف الجارية
والغلام عتق لان كل واحد
منهما عتق في حال وهو ما
ان ولدت الغلام اول مرة
الا عتق بالشرط

والجارية لزوجها بها اذا
 طرد حين ولد لها مستحق
 في حال وهو ما اذا ولدت الجارية
 او لعدم الشرط فيعتق نصف
 كل واحدة منهما ويسعى في النصف
 اما الغلام يرق في الحالين فلهذا
 يكون عبدا وان ادعت الام ان النكاح
 هو المولود او لا واكثر المولود الجارية
 صغيرة فالقول قوله مع اليمين
 لا تكراه شرط العتق فان حلف
 لم يعتق واحدا منهم وان لم يعتق
 الام والجارية لان دعوى الام حرة
 الصغيرة معتدة كقولها ففعلت محضها
 فاعتبر النكاح في حقها فعتقها ولو
 الجارية كيدية ولم ينع شهادتها
 بها لما اعتقت الام بكونها خاصة
 دون الجارية كان دعوى الام غير
 معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة
 النكاح تنفي على الدعوى فلهذا في حق
 الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة
 لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبتت
 حق الجارية بكونها مولودا لاما قلنا
 والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا
 على فضل الغيرة هذا القدر لا يجوز
 الرواية في كفاية المتفق قال في سائر
 على رجل له اعتق احد عبدين لهما
 باطلة عند ابى حنيفة رواها الا ان
 في وصية استوصى بالآخر في العتاق
 وان شهد انه طلق احدهما جازت
 الشهادة ويجوز للزوج ان يطلق الجارية
 وهذا بالاتفاق وقال ابو يوسف
 ومحمد وان شهدا في العتق مطلقا
 واعتق احد عبدين على عتق
 لا تقبل على غير دعوى العتق عند
 ابى حنيفة ومنعهما القيل والشهاد
 على عتق الامة وطلاق المنكوحه
 من غير دعوى بالاتفاق والمستند
 وان كانا دعوى العتق طاعة لا تقبل
 مستند الكفاية لان الدعوى الجارية
 لا تقبل الشهادة وعندنا لا تقبل
 تقبل الشهادة وان الغلام المدعى
 با في الطلاق دعوى المدعى لا تقبل
 في الشهادة لا تقبل المستند فيهما
 مستند ان لا يعتق احد من اصفية

شئ استيقن الام بالشرط هم الجارية على ان يثبت الجارية بكونها مولودا لاما حرة ميم ولدتها وترق شئ
 اي الام في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منها ويسعى في النصف اما الغلام يرق
 في الحالين فلهذا يكون عبدا وان ادعت الام ان النكاح هو المولود او لا واكثر المولود الجارية صغيرة فالقول قوله مع اليمين
 شئ اي القول قول المولى مع اليمين على العلم بما ذكرنا لا لا على فضل الغيرة هذا القدر لا يجوز الرواية في كفاية المتفق قال في سائر
 الجارية لان دعوى الام حرة الصغيرة معتدة كقولها ففعلت محضها فاعتبر النكاح في حقها فعتقها ولو الجارية كيدية ولم ينع شهادتها
 بها لما اعتقت الام بكونها خاصة دون الجارية كان دعوى الام غير معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة النكاح تنفي على الدعوى فلهذا في حق
 الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبتت حق الجارية بكونها مولودا لاما قلنا والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا
 على فضل الغيرة هذا القدر لا يجوز الرواية في كفاية المتفق قال في سائر على رجل له اعتق احد عبدين لهما باطلة عند ابى حنيفة رواها الا ان
 في وصية استوصى بالآخر في العتاق وان شهد انه طلق احدهما جازت الشهادة ويجوز للزوج ان يطلق الجارية وهذا بالاتفاق وقال ابو يوسف
 ومحمد وان شهدا في العتق مطلقا واعتق احد عبدين على عتق لا تقبل على غير دعوى العتق عند ابى حنيفة ومنعهما القيل والشهادة
 على عتق الامة وطلاق المنكوحه من غير دعوى بالاتفاق والمستند وان كانا دعوى العتق طاعة لا تقبل مستند الكفاية لان الدعوى الجارية
 لا تقبل الشهادة وعندنا لا تقبل تقبل الشهادة وان الغلام المدعى با في الطلاق دعوى المدعى لا تقبل في الشهادة لا تقبل المستند فيهما
 مستند ان لا يعتق احد من اصفية

العتق

لا يقبل عند أبي حنيفة ان لم يكن الدعوى شرط فيمنع اي في حق الماتة الواحدة هذا كما صرح في حق من على ابي حنيفة ورواه في حقه
 بقوله لانما شرط الدعوى للماتة فيمنع تحريم الفرج فتايب الطلاق من معنى قوله ان يمتنع تحريم الفرج ان العلق او اصل
 انكاحهم ان يكون الوطى بعده زنا او فرض بان علق العبد لعين يتلزم تحريم استرقاقه وذلك ليعتق ان العبد وجب ان يشفع
 الشهادة فيه عن الدعوى والجواب ان لازم عقفا من اعظم الكبار ولازم عقده حرمة لم ينص عليها الشارع فضلا عن ان يكون من
 الكبار عرفا لثبوتها عليها خطأ هم والعلق المسموع لا يوجب تحريم الفرج عند شئ اي عند ابي حنيفة هم على اذكر ان شئ يعني بقوله
 ان الملك فأنهم في الموطوعة ولهذا حال عليها فصار كالشهادة على علق احد العبدين شئ ان الشهادة فيه لاطلة عند كلام
 هم وهذا كلام شئ اي هذا الذي ذكره كلام اذا شهد شئ اي الشاهد ان في صفة شئ ان يمتنع الاصل ثم ان علق احد عبده
 اما اذا شهد انه علق احد عبده في مرض موته او شهد على تدبيره شئ اي على انه وبر احد عبده في مرض موته او مرضه شئ فان
 هذه الشهادة لا تقبل في القياس ولا تقبل في الاستحسان وهو معنى قوله وادار الشهادة في مرض موته او لغير الوفاة لا تقبل
 لان التدبير شيئا موقوف وقصصه شئ يعني سواء وقع في حال الصحة او في حال المرض هم وكذا العلق في مرض الموت وبينه والخصم
 في الوصية انما هو الموصي وهو معلوم شئ لان تنفيذ الوصية لا يتكامل الا بالقبول من الموصي او من الموصى
 هم وهو الموصي او الوارث شئ فقبل الشهادة هم ولان العلق في مرض الموت شئ هذا دليل ثان بوجه الاحتكام شئ
 بالموت فيهما شئ اي في العبدين هم فصار كاد بينهما فصارا شئ لان اوجب العلق في احد بهما في حال تجزؤه عن البيان
 فكان ايجابا لهما ولذا لعلق نصف كل واحد منهما هم ولو شهد العبد موته انه قال في صوته احد كما هو قد قيل لا يقبل شئ
 هذه الشهادة هم لانه ليس بوصية وقد قيل يقبل الشيوخ شئ اي شيوخ العلق فيها مكان كل منهما فصارا شئ
 فكانت دعواهما صحيحة وهي تقضي بقبول الشهادة وادارها قال لفظ قيل لانفسه عن اصحابنا وكلمة المثلث فقلت واذية قال
 فخر الاسلام البرزوقي في شرح المجامع الصغير وان شهد العبد موته انه قال في ميته وصحته احد كما هو فالتص فيه وتختلف فتاها
 في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصية لم يقبل بهما وان الطريق هو اتياع فقبلت لانه بهما وصحة العلق ان يمتنع لانه يكون على
 بعينين فتعدي باحد بهما الله اعلم

باب الحلف بالعتق اي هذا باب في بيان حكم الحلف بالعتق واللفظ بكسر اللام مصدر من حلف بالعتق حلفا والحلف
 ان يجعل العتق جزءا على الحلف بان يعلق العتق شئ ولما كان العلق قاصرا في الرتبة اخرا التعليق عن التخيير هم ومن قال اذا
 هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر ليس بمملوك شئ يعني زان الحلف هم فاشترى مملوكا ثم دخل فعتق شئ ان عتق من عليه يجب
 ان لا يعتق عليه الا بشئ به بعد العين وان قال يومئذ لانه ما انصاف العتق الى الملك ولا الى سبيبه فكان لما لو قال لبيد الغير

لا يقبل عند أبي حنيفة ان كان
 لم يكن الدعوى شرطاً، لأنه إنما
 لا يشترط الدعوى لما لا يتضمن
 فهو الفرج فتايب الطلاق والعتق
 المسموع لا يوجب تحريم الفرج عند
 على ما ذكرناه فصار كالشهادة
 على علق احد العبدين وهذا
 كله اذا شهد في صحته على ان
 لعلق احد عبده اما اذا شهد
 ان علق احد عبده في مرض موته
 او شهد على تدبيره في صحته
 او في مرضه وادار الشهادة
 في مرض موته او بعد الوفاة
 فقبل الاحتكام لان التدبير
 حلفا وقع وقصصه مملوك
 العلق في مرض الموت وصية
 وانخص في الوصية اما هو الموصي
 وهو معلوم وعنه حلف
 وهو الموصي او الوارث وكان
 العلق في مرض الموت يثبت
 بالموت فيها فصارا كل واحد
 منها خصما متعينا ولو شهد
 بعد موته انه قال في صحته
 احد كما هو قد قيل لا يقبل لانه
 ليس بوصية وقبل قبل الشئ
باب الحلف بالعتق
 ومن قال اذا عتقت الذرية
 فكل مملوك لي يومئذ فهو حر
 وليس بمملوك فاشترى مملوكا
 ثم دخل فعتق

من غير قربة وفي الاستقبال بقربة ليسوا وسوف من وقال صاحب النهاية وهذا المقدم بغير مخالف رويته اهل النعمى انهم يشتركون في المال
والاستقبال قال الاكل من ثماره بغير ربح نصف يدل اقاله صاحب النهاية وقال الحكماء قبل اذ ذكره وجوب الاستقبال لا بسبب الوضع وانه ذكره كسب
الوضع لا من غير وضعها لئلا يمتنع الاستقبال في الامور التي هي فوجيب ان يكون الفعل للمال ان لا يسل ان يكون لكل معنى لفظا على ما ذهبوا
ان يكون للمال بقية لانه لا يتصور في المحيط الملك ان كان حقيقة للاستقبال الا ان صدر للمال ثمره عاكما في الشهاده ووعدها كما يقال
الملك كذا او يها فكلان كانه حقيقة في الحال في الذخيرة مصنعة فكل للمال حقيقة وهو من غير موجب في الغير من بعد اختلاف عبارات الشارح في المال
حتى ان ليس للمال حقيقة سوى هذا بجملة الاستقبال كما في الشهاده واصل وكما نصحت للاستقبال في قولك تزوج واسا فو قال الازاري
قال بعضهم في ثمره تقرير صاحب النهاية بخالف رواية النحر لانه قال الملك للمال حقيقة الى قول اوسوف واهل النحر قالوا ان المصانع غير
بين الاستقبال والمال قلت لان سلم المناقصة لان كونه للمال حقيقة لا يدل على ان كونه للاستقبال ليس بحقيقة لان الشتركة يدل على كل
واحد من العيين سبل الحقيقة لكنه سبل البديل يخرج احدهما بالليل اذا وجد وقد وجد ما عند الاطلاق دليل على ارادة المال لان
المال موجود فلما جازفة المستقبل المعدوم الموهوم انتهى كلامه فقلت له اذ بقوله قال بعضهم في شرحه صاحب النهاية وقال الاكل من ثماره
بعض الشارحين واراوه الازاري ثم ساق كلام الازاري الى قوله المعدوم الموهوم ثم قال قول قول المصنف وكذا يستعمل
من غير قربة ياتي قول هذا الشارح لان الشتركة لا يستعمل في احد العيين لونه الا بقربة وليس النحر يوجب جميعا على ان الفعل يشتر
بل منهم من قال انه حقيقة في الاستقبال مجاز في المال منهم من ذهب الى كس ذلك لعله مختار المصنف لئلا يدر الغنم اليهم فيكون حقيقة
ش اى فيكون مطلق الحكم للمال كان الجزاء حرة الملوكة في المال مضافا الى اليد واليد فلا يتناول الا شتركة بعد العيين بل يقال كل ملك
الملك اذ قال كل ملك لي فهو بعد موتى ملكه ملكون فاشترى اخرى ش اى ملكا كما اخرهم فالذي كان عنده وقت العيين بربوا الاخرى
بشر اى ليس برب بطلق بل هو برب بغير جازله ان يبيعهم وان مات ش اى المولى هم عقاس الثالث ش شتركة فيهم وقال
ببر يوسف في النوادر ان كان ملكه يوم طلع ش اى بطريق التبريرهم والافق استعدا لرب بيته ش لان اللفظ حقيقة للمال وهو
فلا يجوز ان يكون غيره مزا على ماله اى على هذا ش اى على هذا الحكم اذ قال كل ملك لي اذ امت فهو حرش اى يكون الذي
عنده يوم الحلف بربوا الذي اشترى بعده ليس برب له اى لاني يوسف هم ان اللفظ حقيقة للمال على انما يش عند قوله
سلطة للمال اى قوله بعد العيين فملا يوق بشر اى باللفظ المذكورهم باسلكه ليعالج ذلك ش اى والاصل ذلكهم صاحب
اى الذي في ملكه يوم الحلف بربوا دون الآخر ش وهو الذي يملكه العيين هم وهاش اى لاني صيغة ومهم ان هذا ش اى قوله كل
لكه وقوله كل ملك لي فهو لرب يوقهم ايجاب عن العياش اى وصية الما ايجاب عن فقبل كل ملك المذكور في قوله واما ان العياش يقول
بعد موتى هم حتى اعبر من الثالث ش في الوجود عند الحلف بالاتفاق هم وفي الوصايا يعتبر الحالة المنتظرة ش اى المنة لربهم والمال في المنة

من غير قربة وللوسنة
بقربة سين او سوف يكون
مطلقا للمال كان الجزاء حرة
الملوك في الحال مضافا اليه
ما بعد العياش فيقول المنة
بعد العيين لوقال كل ملك لي
او قال كل ملك لي بعد موتى
ملوك فاشترى ملكا فاشترى
عند موت العيين بعد موتى
بعد موتى ملك عياش اشترى
وقال بربوا في النوادر
يقول ملكه يوم الحلف
ولا يفتى ما استنفاد
بعد مينة وعلى ذلك كل من
الى اذ امت فهو حرش لان اللفظ
حقيقة للمال على ماله فلا
ما يملكه وله اى اى هو
مدراد من الآخر ولهما
ان هذا الجواب عني
واحصاؤ حتى لا يبر من
الثالث وفي الوصايا
تعتبر الحالة المنتظرة
والحالة الراضة

لا يرى انه بدخل في الوصية
 بالمال ما يستفيد بعد الوصية
 في الوصية لا لا فلا من يولد
 بعد الوصية لا يحجب اما يصح مضافا
 الى المال الوصية في حيث انه
 الجواب الحق يتناول الجواب
 للمالة الوصية فيصير مدعى لا يرى
 بعده ومن حيث انه لا يصح
 الذي لا يتربعا اعتبار المالة للوصية
 وهي حالة الموت وفي الوصية
 المالك استقبال بعض فلا بد
 تحت اللفظ وعند الموت
 يصير كان حال كل مملوك او كل
 مملوك املا فهو يخرج قوله بعد
 غدا على ما تقدم كان تعرف
 واحد وهو الجواب الحق وهو
 يصح والحالة المحض استقبال
 فافترقا ولا يقال انك جملة
 بين الحال والاستقبال
 لا نقول نعم لكن يمين
 مختلفين ايجاب عتق
 ووصية واما لا يجوز ذلك
 بسبب واحد

ش اى المارة التي يقال لان سميت بالراية لان المومن هو المومن في المارة بلما ولا يابعدا ثم انهم ذكروا في قوله
 المارة اى انه يدخل في الوصية المال المستفيد بعد الوصية ش بان قال قلت لى لقمان بعد موتى فاكسب بعد ذلك الا انهم ذكروا في قوله
 اكان مخرج عند الموت هم وفي الوصية ش اى يدخل في وصية هم لا ولا فلا من يولد له بعد ما ش اى بعد الوصية او اما ش اى
 وقت الموت هم فالاجاب انما يصح مضافا الى الملك اى بسبب ش وهو ان شرا قال لا تترضى لما ذكر في قوله بعد لقمان هذا الجواب
 عتق واليمان فيه الاجاب جميعه لا يبعد في كل احد منها ثم الاجاب انما يصح اذ انما عتق الى الملك اى بسبب الملك هم فحيث
 انه ش اى قوله كل مملوك املاهم جهات يتقيد بالاجاب المملوك اعتبار المالة لا يترتب فيه ش اى المملوك مدبرهم فحيث لا يجوز
 من حيث انه ش اى ان قوله كل مملوك لى فهو مخرج من مضافا الى الذي يترتب به اعتبار المالة ماله ماله الموت ش
 مدبر الجدد ولا يصير مدبر اقله كالذي كان في ملكه وقال المالكى قوله فالاجاب انما يصح جواب سوال مقدر وهو على وجهين احدهما ان
 يقال من شى ان لا يتناول الاجاب المشرى املا فى المال وفى المال انما يتناول انما يكون مضافا الى الملك اى بسبب ليس احدهما
 في قوله ما جنى وقال انما يتناول الاجاب المالى والثاني وهو ان يقال من شى ان يكون المشرى مدبر املا
 شرية لان التدبير على مدبره انما يكون على وجه الاجابة حتى لا يترتب في المالك وفى الاجابة لا يترتب في المالك المستحدث كما لو ادى ثلث الماله
 يدخل فيه المالى والمستحدث ما جنى فان ايجاب التدبير مطلقا انما يكون عند اضافة التدبير الى الملك اى بسبب لم يبعد في قوله
 انتهى هم وقيل الموت حاله انما يتقبل محض شى قبل هذا الشارة الى الجواب عن قول ابى حنيفة عن غيره ان ابا يوسف قال فارجى
 عنه ابو طاهر الدباس فى النوادر ان اللفظ حقيقة الحال فلا يترتب به ايتسكه وتقرير الجواب بان قبل الموت حاله انما يتقبل محض هم
 فلا يدخل تحت الموت يصير كما قال كل مملوك لى وكل مملوك املا فهو مخرج شى لدخوله تحت المالة المربة فيصير مدبر المكون لى
 فى المومن ماله هم بخلاف قوله بعد عتق ش اى بخلاف قوله كل مملوك املا اول جرحهم على تقدم شى عند قوله وان قال كل مملوك
 املا بعد عتق الى اخرهم لا تعرف واحد وهو الاجاب الحق ليس فيه عيبا والمالة محض استقبال شى لا يتناولها الاجاب لعدم اضافة
 المالك الى سببهم فافترقا شى المالك المذكور انهم ولا يقال انك محض من المال والاستقبال شى قال لا لى هذا الشارة الى جواب ابى حنيفة
 هم لا نقول نعم من المالى والاستقبال لكن يمين مختلفين ايجاب عتق ووصية ماله شى حاله دخل المالك تحت هذا الاجاب
 بحكم الوصية لا بحكم الاجاب فعل المالك باعتبار الاجاب لا بحكم الوصية فكمين جيبا من المالى والاستقبال بسببهم واما لا يجوز ذلك
 ش اى الجمع بين المالى والاستقبال فاكسب بسبب شى قال لا تترضى لما ذكر في قوله بعد لقمان هذا الجواب انما يتقبل
 انما جنى ماله المالة المربة لا يريد انما اعتبارا انما استقبال بل اعتبارا انما ماله ماله ماله الوصية فلا بد من هذا السؤال قال المالك
 ومعل ابا يوسف اذ يقول بسبب مختلفين ايجاب عتق وصية املا فافترقا الدالة على ذلك فى نظري الكلام لان الحقيقة موافقا لى صفات اللفظ

قال ولو علق
عقده باداء
عهد صدق ما ذ
وذلك مثل ان
يقول ان ادبت
الى الف درهم
فانت حر وعقده
قوله هم انه يتيقن
عند الاداء
من غير ان يصيد
مكاتبه لانه صاهر
في تعليق العتق
بالاداء وان
كان فيه معنى
في الانقضاء على
ما ينبغي انشاء
الله تعالى وانما
ما دون ذلك غيبة
في الاكساب بطريقه
الاداء منه
وهو اداء العتاقه
دون التكميل
مكان اذ ناله ذلك
واجبها مال جبره
الحاكم على نفسه
معنى الاجاد
وساير ما يفتقر الى قبول
قابضها بالقبضه

بازدوين لم يجز يجب على العبد قيمة فقبضه كذا كذا لو ائتمن على عرض غيره عليه معلوم الجنس بلزوا ان كان موصوفاً فله التسليمه وان
الحكم موصوفاً فله التسليمه بالوسط من ذلك فان عاين بالقيمة من المولى على القبول كما في المهر ولو ائتمن على مجهول الجنس بان قال انت حر على ثوب
يقتضيه فله قيمة مثله لان جهالة الجنس تمنع صحة العبد كما في المهر وادعى فاستحق من يد المولى ان كان غيره مبيعه في العقد فعلى العبد
مثله لانه لم يجز عن الذي هو موجب العقد وان كان غيباً في العقد وهو عرض او حيوان فانه يرجع على العبد بقيمة نفسه عند بل لا يفتقر
ابن يوسف وقال لا يخرج بغيره المستحق فعلى هذا الخلاف ان ذابغ نفس العبد بغيره بغيره فتمتعت المبارية او ملك قبل التسليم فله ما
يرجع بغيره العبد وعنده يرجع بغيره المبارية وفي الكافي لما كره ان يخلو في المال فقول العبد بانه اقامت في النخل قال
المولى فغشك على يوسف وقال العبد على كره فله ما في المال فقول العبد بانه اقامت في النخل قال
والقيمة للمولى قال في النخل ان يخلو في المال فقول العبد بانه اقامت في النخل قال
هم قال لو علق عقد اداء المال مع شخص اى قال القدرى لو علق العتق بمدة او اداء المال مع شخص فله العتق قبل الاداء
ولا يجزى فيه الى قبول العبد ولا يرد بده و للمولى ان يبيعه قبل الاداء كما في التعليق بسبب الشرط ومما يشترط اى العبد ما دون
شخصه في اكتساب الاداء للمال هم و ذلك شى اى فليقتضه اداء المال هم مثل ان يقول ان ادبت الى الف درهم فانت حر
وسنة فوامع شى اى معنى قول القدرى هم شى اى ان العتق يفتقر الى الاداء شى اى اداء المال المشروط هم من
غيره بغيره كاتباتش معنى لا يثبت له احكام المكاتبين حتى لو ات تركه ينافى له لولا له ولا يردى عنه ولو ات المولى
فالعبد يقرن بغيره من اى يدوسن الكتابه ولو كانت امته فوله ثم ادت لم يفتقر عبداً ولو علق المال و ابراهه المولى لم يفتقر
ولو كان سكانا كان الحكم على كس ما ذكره في الجيع هم لانه شى اى لان قول المولى ان ادبت الى الف درهم فانت حر
يرجع في تعليق العتق لاداء وان كان فيه معنى السامعة في الانتماء شى اى عند اداء المال هم على التفتيش لانه كاتباتش
بعد مخطوط عند قوله ولما انه تعليق نظر الى اللفظ وسامعة نظر الى المقصود هم وانما صار اذ ذالا لدر غيبة في الاكساب
بطلبه الاداء منه ومما ذكره المتأخر شى اى معنى من الغيب في الاكساب لانها هى المشروعة عند الانتهاء والتكديش لانه بدل
مروجه والتكديش فى الاصل لفظ فارسي ومعناه السؤال من الناس والدور ان فيه هم فكان شى اى حقه على اداء المال هم و
ولا يشترط اى من حيث الدلالة لان مراد المتأخر ولا يمكن من ذلك الا بالاذن امر سجا واما دلاله هم وان احضر المال شى اى
وان احضر العبد المال الشرط هم جبره المالك شى اى ان المولى هم على قبضه وعتق العبد شى اى لان قام بالشرط عليه وسعى الاجانب
شى اى فى هذا الموضع هم وفى سائر الموقوف شى اى كاتباتش وبدل المانع وبدل الكاتباته وما يشترط شى اى ان المولى هم فالبعض
بالقبضه شى اى رفع اليد والمولى وقال الحاكم شى اى ان لو يرد له كونه قبضه هو قول الشافعي ان يكون معنى الاجابة فى القبض

ففي هذا الباب ورالفقه
 ويحق من المسائل فلفظه
 الهبة بشرط العوض لو اد
 البعض يجبر على القول
 الا انه لا يفتى ما لو رد الكل
 لعدم الشرط كما اذا حظ
 البعض وادى الباقي ثم
 لو ادى الفاكسبها
 قبل التعليق رجح المولى
 عليه عتق لا مستحقا لها و
 لو كان اكتسبها بعد بيع
 لم يرجع المولى عليه لانها
 من جهته بالاداء منه ثم
 بالاداء في له ان ادب
 على المجلس لانه حقبة في
 قوله اذا ادنت لا يقتصر
 اذا استعمل الوقت بقوله
 ومن قال لعبد له جرد
 على انفسهم فالقول بعبد
 الموت كضامة الايجاب الى
 ما بعد الموت فصار كما
 قال انت حرة اعطى الف
 فخرتها اذا قال انت
 من يدعي

عظيم الاكام منها اذا قل ان الميت الى امر فانت حرة حيث لا يجبر على القول كذا اذا قل ان الميت الى امر فانت حرة منها اذا قل ان الميت الى امر
 فانت حرة منها فان لا يجبر على القول منها اذا ابل العبد ثم اشتراقه وادى العبد لا يجبر على القول قلت لا يجبر في المثل ان السلم منوع منه لكن اذا
 ادعى العتق والاشتراف بمجمل المبيع والمال في شأان المبيع او اخل بالعتق بمجمل المبيع او المثل لم يجز لموس فيمنع العتق فلا يجبر
 العبد وقول له ان ادب الى الفانج بما يجبر على القول بعتق العبد ومجمل المبيع او المثل لم ينع صور ولا اشتراط المبيع في المسئلة الاخرى
 سني الكتابة فلا يجبر على القول على زيادة الفقه ش اى على اعتبار الشبهة يدور الفقه في المسائل الفقه وقال الحكمي المسمى في الفقه
 السائل ش حلف على قوله يدور وهو موقوف على القول بمسئلة بشرط العوض من حلفنا ما بينه ابتداء حتى لا يفيد الملك قبل القبض
 ولا يجبر في تسليمه بغيره بالقبول فيما قبله ولا يفتى فيها الشفعة ويرد بالحبس فيرثها لهما احكام المبيع لعبد القبض حتى لا يمكن البالغ
 من الرجوع هم ولو ادى البعض يجبر على القول ش لانه من جهة العتق عند الاداء فصار البعض حكم المبيع من اخص البعض بدل الكتابة بغير العتق
 وفي شرح الطحاوي ولو ادى العبد خمس مائة فالقبول ان يجبر لانه لا يفتى بقبوله يدور هو قول ابى يوسف في الاستحسان يجبر على قبول الكافي
 الكتابة هم لانه لا يفتى لم يرد لكل لعدم الشرط ش وهو اداء الكل هم كما اذا حظ البعض ش يعني اذا حظ المولى بمثل الف فيما
 اذا قل له ان ادب الى الفانج حرم وادى الباقي ش اى باقى الف لا يفتى لعدم الشرط لان الشرط اداء الف و
 لم يرد كما اذا ادى الدانيه مكان الدرهم وقد سرق المالك في الكافي على هذا الحكم هم ثم لو ادى الفاكسبها ش العبد قبل التعليق
 رجع المولى عليه ش بالفانج ش سلامه عتق واستحقا فاش اى لاستحقاق المولى الف كانه كان يستحقها لان العبد
 وادى يدو لولا هم ولو كان اكتسبها بعد وش اى ولو كان العبد اكتسب تلك الف بعد التعليق هم لم يرجع عليه لانه ما دون
 من جهته بالاداء منه ش اى لان العبد ما دون من جهة المولى بالاكساب والاداء منه كانه ماخذ الباقي لان مال الما دون
 في التماز المولى بخلاف الكتاب كذا في الشا على غيرهم ثم لا ادنى قوله ان ادب بغيره على المجلس لانه يجبر ش معنى للعبد من
 الاداء والاستناع وهذا هو ظاهر الرواية وردى بشرع ابى يوسف راءه لا يقتصرهم في قوله اذا ادب ش يعني اذا ادب
 الى الفانج حرم لا يفتى لان الشغل الوقت بمنزلة منى ش والوقت لهم فلا يفتى على المجلس كذا في قوله منى ادب الى الفانج
 حرا لا يفتى على المجلس هم ومن قال لعبد انت حرة مولى على الف درهم فاقبل لعبد الموت ش اى قبل العبد
 بعد موت المولى هم لانها الايجاب الى بعد الموت فيكون نزول ايجاب لعقب لعبد الموت والقبول يكون عند زوال الاجابة
 هم فصار كما اذا قل انت حرة بالاداء ش يكون القبول عند لانه وقت نزول الاجاب فاذا قبل لعبد الموت لم يفتى لم لا قال
 في شرح الطحاوي لم يفتى بقبول حتى يفتى الورثة والمولى لان الاصل ان كل عتق فخره فخره بعد الموت ولو ساءه لا يفتى
 الابلا عتاق الا ترى انه لو قال لعبد انت حرة مولى بشرط العتق حتى يفتى الورثة بعد شهرهم بخلاف ما اذا قال انت حرة مولى

من يدعي

هم على انهم يتكلمون بالقبول اليه في المال لان احبنا ان يتدبر في المال الا انه لا يجب للمال لقيام الرق من ان
المولى لا يوجب على عبده دنيا سمحاً هذا قول ابى يوسف على ذكره صاحبنا بناس من نوادر مشيخنا قوله اذا قال انت مدين على انهم
قال ابو عبيدة ليس القبول الساعة ولا ان يجرى فادامات المولى وهو في ملكه وقال فليت اذا اذن من قال ابو يوسف ان لم يقبل حين
قال له ذلك فليس ان يقبل بعد ذلك ان قبل كان مدبراً وعليه الا ان اذامات السيد فلو اش اى قال المتأخرون من شائخنا
هم لا يفتق في مسألة الكتاب ش اى في مسألة الجامع الصغير وى قوله انت حر بعد موتى على ابن درهم وان قبل بعد الموت
بالمعققة ان ش قال التمر شى او الوصى فان استنوا فاقا منى هم لان الميت ليس من اهل العتاق وهذا صحيح ش اى قول
الشائخ صحيح انه لا يفتق بالمعققة الوثيرة بناء على انه ايجاب ضمان الى بعد الموت والامية الوجوب بشرط الايجاب فعددت الموت
بشروط التدبير فانه ايجاب في الحال الا اية ثابتة والموت شرط والا اية ليست بثابتة بشرط عند كذا لو قال ان دخلت الدار
فانت حر فوجد الشرط وهو مجنون وقال الارزاسى ولما فيه نظر قد ناه وهو قوله فيما تقدم فان قبل بعد الموت منى ان يفتق
كلام صدر من الابل مضافاً الى المحل وان كان الميت ليس من اهل العتاق الا ترى ان الايجاب نزل من بعد الموت كما
كلام صدر من الابل وان كان منى تلك القليلين بل للايجاب لمدانته بقبول عليه ايضا ان القول لا يفتق بالحيوة
واذا لم يفتق القبول بعد الوفاة الا باعتاق واحد منهم اى من الوثيرة او الوصى لا يكون من بعد الوفاة ايضا فلا يفتق فائدة ابو
القول بالقبول بعد الموت هم قال من اعتق عبده ش اى قال محمى الجامع الصغير ومن اعتق عبده هم على خيفة اربعين
تقبل بعد اعتق ثمان ش اى المولى او العبد كما بين في آخر السلسلة هم من باعته ش اى ساعة البذل هم فعليه قيمة نفسه
في العتق بنى حنيفة وابى يوسف كذا وقال محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ش هذا الذى ذكره قول ابى حنيفة اخر وقوله الاول
كقول محمد كذا ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وقول زفر والشافعى كقول محمد وخدمته البيت المعروف بالناكر
كذا ذكره الحاكم الشهيد فى الكافى وشرح المسئلة ما قال فى شرح الطحاوى لو قال العبد انت حر على ان محمد بنى اربع سنين
فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فخذ ابى حنيفة وابى يوسف عليه قيمة نفسه
محمد عليه قيمة نفسه عند جميعها قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدمته ثمان على قولها عليه ثمانية اربع قيمة نفسه على قول محمد عليه
ثمان سنين وكذا لو مات العبد وترك الاقضى من ال قيمة نفسه عندها وعند محمد بنى قيمة الخدمة وقال فى الشامل فان مات المولى
خلوثة قيمة نفسه الا قدر قيمة اخدم عندها وعند محمد بنى الباقي وكذا ان ان العبد اخدم من تركه العتق للتفصيل لانه ذكر اولاً
العتق وجوب القيمة لكن بى قيمة النفس عندها وعند محمد بنى الخدمة فقال بعد ذلك ان العتق فلا يفتق الخدمة فى يد
سعودته عوداً من العتق فيعلق العتق بالقبول ش اى بقوله فى المجلس قبل التسليم كفى البيع الخدمة لان المولى جعل العتاق

على الف درهم حيث يكون
القبول اليه فى الحال لان العتاق
التدبير فى الحال لا ان لا يجب
المال لقيام الرق قالوا لا يفتق
عليه فى مسألة الكتاب ان قبل
بعد الموت ما لم يعققه الوارث
لان الميت ليس باهل العتاق
وهذا صحيح قال ومن
اعتق عبداً فله خذ منه
اربع سنين قبل العتق
عتق ثمان من سلفته
فعليه قيمة نفسه فى ماله
عند ابى حنيفة وروى ابى يوسف
وقال محمد لا قيمة خذ منه
اربع سنين اما العتق
فلو نجعل الخدمة
فى مدة معلومة عدداً
فيه مطلق العتق بالقبول

وقد وجد الزمة مخومة ادم سنين كانه
 يصح عودا فصار عاذا الفقد على
 الف درهم ثمان الصدح كونه فيه
 بنس على خلافه اخرى في ان من باع
 نفس العبد من بجا رية بعدتها شو
 استحققت ايجار رية او هلك رجوع
 المولى على العبد بفقده ففسد عتقا
 وبفقده الجارية عتقا وهي موروثة
 العتقاء انما يتعذر تسليم الجارية
 بالهلول ولا يستحقا في بيعه
 الوصول الى الخدنة بموت العبد
 ولكن يموت المولى خصار نظيره لو
 قال لا اخرجك منك على الف
 درهم على ان تزوجها ففعل
 قالت ان تزوجها ففعلت جاز
 على الاخر لان من قال لغيره لا اخرجك
 عنك فعلى الف درهم على فعله
 لا يلزمه شيء ويقع العتق عن المائة
 بخلاف ما اذا قال بغيره لا اطلق
 فركز على الف درهم على
 ففعل حبس العبد كانه عتقا
 لان اشتراط المولى على الاخصي
 في الطلاق جاز في العتق
 لا يجوز وقد خربناه من قبل
 ولو قال اعني اسلفه على الف
 درهم والمستل بجاهلها همت
 الا الف على يمينها ومعه مائة
 اصحاب القيمة اداها له مائة
 المهـ

على الخدنة فكان حاد وخوفت العا بنة ثبوت الحكم بحد القبول قبل التباين كافي البيع وقال الا ترى بعد قوله انما ائتمن للتفصيل كما ذكرنا لكن
 بقى العتق ان يقول الما بوجوب قيمة النفس بها لا اهل كذا واما بوجوب قيمة الخدنة عند عتدها من العتق كذا فاعلم لعرفه بوجوب الحكم انما
 قالت الذي نفى عليه من الحكم علم ما ذكره في اثناء الكلام فاقصر على ذكره وقد وجبش اى القبول هم ولزيمه منه شى اى فلم
 بعد خدنة المولى اى بوجوبه لان يعلم عتقناش اى لان الخدنة على اولى المذكور انما يصح عتقنا لان المنفعة اعانت حكم المانية بقدر
 ولزيمه اى مراهم فصارش اى الاعناق على الخدنة اذ مات العبد بعد القبول هم كما اذا عتقت على الف درهم ثم مات العبد
 بعد القبول لان الخدنة تصلى عتقنا من الاعناق كالف فتق في العتقين بقبول ثم اذ مات العبد هم فاطا في قوتش اى في الساية
 الخدنة في الاعناق على الخدنة في المدة المعروفة على خلافه اخرى وى شى اى صورة الساية الاخرى هم ان من باع نفس العبد
 بجا بيمينناش فقبل العبد هم وقت ثم سخطت الجارية او هلكت قبل التسليم هم يرجع المولى على العبد بيمينه نفسه عند هاش اى عند
 اى خيفة وابل يوسف هم وبقيمة الجارية شى اى ويرجع بيمينه الجارية هم عند شى اى عند بوجوبهم بى شى اى ساية شى اى
 منه بجا رية اذ استخفت هم موروثة في طققتها الخدنة بجانك فوقع وبيانها وانه يبايهم ووجه البائش اى بايها كالتفينة على
 هم ايش اى ان البايان هم كانه يتسلم الجارية بالملك الاستحقاق بعد الوصول الى الخدنة بموت العبد وكذا المولى ايضا
 نظيرناش اى صار الاعناق على الخدنة اذ مات العبد او المولى نظير الخدنة الاخرى في ان الواجب عند خدنة الخدنة وعندها
 الواجب قيمة العبد هم ومن قال لا اخرجك منك على الف درهم على ان تزوجها شى اى في بعض نسخ الجاهل العتق ذكر لفظ على اهل
 قوله على ان تزوجها وفي البعض لم يذكر لفظ على اذ لو جوب متفاد على الماين كان ذكر على اول ما لا يجرى ففعل شى اى كلامه ففعل قال الا
 هم ثابت شى اى كلامهم ان تزوجش اى ان تزوج الامر هم فاعتق بياير ولا شى على الامر لان من قال لا اخرجك منك
 على الف درهم على فعله لا يزمه شى اى يقع العتق عن الماين بطلان اذ اذ كان بطلان العتق ففعل حيث يجب الا ان على الامر لان
 اشتراط البذل شى اى في الماين على المرأة مشروع من غير ان يلزمها شى لان الماين اسقاط محض فلما جاز على المرأة من سلامته شى اى لما جاز
 هم على الاخصي في الطلاق جاز في العتق لا يجوزش كذا كذا بخلاف الاعناق فان فيه معنى الاثبات ان كان براءة الملك لان يحصل العتق
 كما يتكلم في بيعه بل الاعناق ففان سمي المعاون فاشترط العتق لا يجوز على غير علم المعون فلا يجب على الاخصي الا ان يرضى بهذا العتق
 وبذكره من الساية ان المرأة لا تجبر على تزويج نفسها بعد العتق لانها صارت الكدة امر نفسها بمنزلة من اعققت امته على ان تزويج
 نفسها منه فقبلت ثم مات بعد الاعناق لا تجبر على ذلك هم وقد قرنا من قبل شى اى في باب الماين في مثال طلع الاب انية
 الصغيره على وجه الاستتارة في بل العتق على الاخصي صحيح على الاب اولى هم ولو قال اعني انك على الف درهم ففعل الساية جاز
 اى قال على ان تزوجها ففعل ثابت ان تزوجهم سمت الا ان على قيمتها ومهر مثلها فاصاب القيمة اداها الامر واما اصحاب الماين

سج

فعلق العتق بالشرط
 فلو عتق به النبي ليه
 كما في سائر التعلقات
 وكما في الدين المقيد
 التدبير وصية وهي غير
 ماسة من ذلك وكما
 قوله عليه السلام التدبير
 لا يعلم ولا يهرب
 ولا يورث وهو حشر
 من الثلث ولا يمسبب
 الحرية لان الحرية تنبت
 بعد الموت ولا سبب
 تشجعه سببا في الحال
 اولى لوجوده في الحال
 وعدمه بعد الموت
 ولان ما بعد الموت
 حال بطلون اهلية
 النفس فلو يمكن تأخير
 السبية الى زمان بطلان
 الاهلية فلو سائر التعلقات

فمعلق العتق بالشرط لا يمنع باسب وانه سائر التعلقات من قبل وجود الشرط فكذلك في هذا التعليق هم وكما في المدبر المقتضى فلو
 يجوز بالتناق مع لان التدبير وصية تنبت بالليل ان يعبر من الثلث هم وهي غير النية من ذلك ش اذا الوصية غير النية من البيع هي
 وغيره لان الوصية ليست بالنية ولا يجوز الرجوع عنها من سائر ولا لا فكذلك في الوصية هم ولنا قوله عليه السلام ش اي قول النبي
 صلى الله عليه وسلم المدبر لا يباع ولا يورث وهو حر من الثلث ش هذا الحديث اخبره الدارقطني بنص الاورث من
 رواية عبدة بن جابر عن النبي بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم المدبر لا يباع ولا يورث
 وهو حر من ثلث المال قال الدارقطني لم يتقدم غير عبدة بن حسان ونحوه وانما هو عن بن عمر من قوله وقال لا تارزني لانا
 محمد بن الاصل حديث بن جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم باع خدته المدبر ولم يبع رقبته حتى اجز المدبر وروى محمد بن ابي
 وغيره عن ابن عمر المدبر لا يباع ولا يورث وهو حر من ثلث المال وقال لا تارزني الصفا وجه قول الشافعي ما روى جابر بن محمد
 عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم باع خدته المدبر ولم يبع رقبته حتى اجز المدبر وروى محمد بن ابي
 يعقوب عن عبد الله بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم باع خدته المدبر ولم يبع رقبته حتى اجز المدبر وروى محمد بن ابي
 اارة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم باع خدته المدبر ولم يبع رقبته حتى اجز المدبر وروى محمد بن ابي
 اولى التبداء الاسلام حين كان يباع المراء على بيع الخدنة لا الرقبة فوقيها من حديثنا وحديثه وكان من قبل الشافعي فقول
 على عدم جواز بيعه ابني خيفة وسفيان والاك والاداعي ثم لانا الشافعي بعد هم حوزة فعاد به انما حرقا لاجل فلا يجوز
 انتهى كلامه فقلت في كلامه نظري في مؤيد من الاول قوله فوقيها من حديثنا وحديثه وكيف يوفق بينهما وحديثه صحيح وحديثنا
 لم يبلغ الى الصخرة والثاني ان قوله فعاد به انما حرقا لاجل غير مسلم لان الشافعي لم يفرده وهو مذموم جابر وعطاء ووافقه
 احمد واسحاق وداودهم ولان ش اي ولان التدبير سببا لحرية لان الحرية تنبت بعد الموت ش بالاجماع هم ولا يباع
 غيره ثم سببا في الحال اولى لوجوده في الحال وعدمه بعد الموت شس كقولنا كلامه عننا لا ينبغي منع
 ان يكون سببا في الحال ولا يباع ان موجودا بعد موت وان كان معدا كما جعل كالموجود في بعض الاحكام لانا نقول
 الشافعي انما يصير موجودا كما اذا كان موجودا حقيقة ولا يمكن لوجود حقيقة بعد الموت الاستحالة وجود الفعل من الميت
 وقال لا تارزني واما صاحب المدية فيل اب غسق احد العبد بن لبقوله وفي المدبر ينفق اسبب بعد الموت فذلك
 سنة تناقض لاصحالة وقال الاكل يحمل ما ذكره هنا على غير الاولى فيندفع التناقض او يكون قد اطلع على رواية عن محمد بن ابي
 انه يجوز وان يكون سببا بعد الموت او اختيارا يجوز بالاجتهادهم ولان البعد الموت حال بطلان اهلية النفس فلا يمكن
 تأخير سببه الى زمان البطلان الا لاهية شس فلا يصحور اتفاقا والسبب من غير الابل هم بخلاف سائر التعلقات

تجالات سائر التعليقات شش هذا جواب عما يقال في التدبير لعلق شئ من اسبب ثابتا في الحال وانما يكون عند الشرط
فما بال التدبير يخالف سائر التعليقات فاجاب بقوله تجلات سائر التعليقات قال الكاكي هو متعلق بقوله حال بطلان
الولاية لا تصرف الولاية التعريف باقية في سائر التعليقات عند وجود الشرط اما هنا لا تبقى الولاية المتصرف بعد موته فلو لم يعمل سببا
في الحال بقي كلامه من كل وجه فان قيل فوجود الولاية لعلق حال وجود الشرط ليس بشرط لما رآه لو علق الطلاق او العتاق
ثم جن ثم وجب الشرط وهو محبون يقعان فكان التدبير بمنزلة سائر التعليقات قلنا لا الولاية فيما نحن فيه تبطل من كل وجه
وفي المجنون من وجه فان اهل الملك وزواله قد يكون اهل الايقاع الطلاق والعتاق الا ترى ان الولي زوج له لا يبيع النكاح
ولو باشر هو بنفسه اسباب حرمة المصاهرة ولو ارتد ولحق بالحب بشت الحرمة بينه وبين النكوة وفي الموت تبطل الولاية من كل
وجه الا ترى ان نفس التعليق تبطل بالموت ولا تبطل بالجنون فعلى هذا لا يلزم من عدم شرط وشل في الولاية لان المانع من سببية
وتم يعني موجود قبل الشرط لانه العقد نصرا اخر في الحال هم لانه يمين شش يعني لانه لا يصير مينا فلهذا لا يبيع نفس مينا
الشرط والمانع من الشرط ان من الحكم المانع من الحكم لا يكون سببا الحكم هم والنع هو المنة وشش اي النع عن
تحقيق الشرط هو المقصود من وادش اي وان النع من فليدفع الطلاق والعتاق شش اي المانع
لو وقعها بضا وقومها فيكون التعليق سببا في الحال هم واكثر تاثير السببية فيه الى زمان الشرط شش اي الى زمان وقوع
الشرط لقيام الولاية عندهم فافترقا شش اي فافترقا التدبير المطلق وسائر التعليقات هم ولان شش اي ولان التدبير
وصية هذا فرق اخر بين التدبير وسائر التعليقات هم والوصية خلافة في الحال شش لان الموصل يحيل الوصي له خلافا
لغرض ماله بعد الموت كالوراثة وانما لم يتجلا في الحال واعترض ان لو كان وصية لا تبطل اذا قتل المبرمج لان
الوصية للقاتل لا يجوز وجاز البيع لان الوصي يجوز له بيع الموصل به ويكون رجوعا عن الوصية وليس الامر كذلك والجواب
عنهما جميعا ان ذلك في وصية ولم يكن على وجه التعليق لان الوصية المطلقة والتدبير ليس كذلك ووجه انتقاض ذلك
ان بطلان الوصية بالنقل وجاز البيع وكونه رجوعا عما يصح في موصل به يقبل الفسخ والبطلان والتدبير لكونه انما قال لا يقبل
ذلك هم وبطلان اسبب شش تنتمه اليه ليس متصل بقوله لانه سبب الحرية هم وفي البيع والايضا فيه شش اي ما يشابه
مثل الية والصدقة هم ذلك شش اشارة الى ابطال التدبير فلا يجوز من قال شش اي القدرى هم للمولى ان يتخير في الوصية
شش لان التدبير المطلق لا يرسل الملك في الحال وان كانت رامة هم يحيل وطها وله شش ان يزوجها لان الملك
فيها ثابت له شش اي للمولى هم وبه شش اي وعق التدبير من ثلث ماله هم هذه التفريعات شش اشارة الى الاستغناء
والاجارة والوطى والترجيح هم فاذا مات المولى عتق المدين من ثلث ماله شش وقال ابن سعود وسرق مجاهد

فجلا من سائر التعليقات
لان المانع من السببية
قائم قبل الشرط لانه
يعين اليدين صانعه والمنع
هو المقصود والله يضاد
وقوع الطلاق والعتاق
وامكن تأخير
السببية الى زمان الشرط
لقيام الولاية
عند فافترقا
وصية والوصية خلا
في الحال كالوراثة
وابطل السبب لا يجوز
وفي البيع ما ايضا فليكن
قال ولا حولي ان يستغنى
ويجوز وان كانا صا
وطها وله ان يزوجها
لان المانع فيه ثابت
له وبه يستفاد ولاية
هذا التصرفات فاذا مات
المولى عتق المدين
من ثلث ماله

قال ابو يوسف هذا موقوف له ان يصير وقال الحسن بن زياد لا يجوز بيعه لانه علمه لا يشتري في تلك المدة فصار كانه قال اذمت فانت حر
باب الاستيلاء اى هذا باب في بيان حكم الاستيلاء وهو طلب الولد لفته وام الولد من الاسماء الغالبة على بعض
 من يقع عليه الاسم كالنعم للشراف في الشرع ام الولد لمولده فثبت نسب ولد من مالك لما او ملك له بعضهما او
 لان الاستيلاء اتباع ثابت النسب فاذا ثبت النسب ثبت الاستيلاء والا فلا ولما فرغ من بيان التبرير شرع
 في بيان الاستيلاء وعتقه لمناسبة بينهما من حيث ان لكل واحد منهما حق الحرية فحققتا هم اذا ولدت الامة من مولاهما
 صارت ام ولد لا يجوز بيعها ش خلافا للبشر بن غياث ودأود ما بعد من الطاهرية واجتوا يارواه ابو داود
 والنسائي وابن ابي عمير حديث جابر بن عبد الله قال بلغنا امات لا ولاد على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر فلما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثمانا فانتها ذكر ابن خزيمة في الحديث ان بيعا مروى عن ابى بكر الصديق
 رضى الله تعالى عنه وعن علي بن عباس وابن مسعود وابن الزيد وغيرهم ثابت وعن عمر انما ان عتقت وطلت
 عتقت وان كفرت وفجرت رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز واجاب اصحابنا بان عمر رضى الله تعالى عنه
 لما انتهى عن ذلك اجمعوا عليه واجتوا ايضا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ايا رجل ولدت امته منه في محقه ممن دبر منه رواه احمد وابن ابي عمير وهو حديث مشهور تلقته الامة بالقبول قال
 عليه السلام في مارية القبطية ام ابراهيم حين قيل له لا تعتقها قال عليه السلام اعتقها ولدا رواه ابن ابي عمير والدار
 قطني وقال الخطابي وقد ثبت انه عليه السلام قال افا معاينة الانبياء لا تورث ما تركناه صدقة فلو كانت
 مارية مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة ثم لا تملكها لقوله عليه السلام اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدا
 ش هذا قاله في مارية القبطية وقد مر الان هم اخبر عن اعتاقها ش اى اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتاقها
 مارية هم فثبت بعض مواجبه وهو ش اى بعض مواجب قوله عليه السلام حرمة البيع اى بيعا لان الحديث
 وان دل على تجزئ الحرية لكن عارضه ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وهو المذكور انفا فعلنا بها شيئا
 مبنى البيع في الحديث الاول والتغير بالحديث الثاني لا يقال محلية البيع معلومة فيها يتبين فلا يرقت الا يتبين
 مثله وخير الواحد لوجه لا نقول الا احاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد انضم اليها الاجماع للاتفاق فوجها
 هم ولا لا الجزئية قد حصلت بين نواطي والموطوءة بواسطة الولد فان الماتين قد اختلفا بحيث لا يمكن التميز بينهما
 اى بين الماتين على ما عرفت في حرمة المصاهرة وهي تمنع بيعا وهما لان بيع جزاء حرمة هبة حرام هم الا بعد الانفصال
 جواب عما يقال لو كانت اى الجزئية معتبرة التميز الحق لان الجزئية توجب استم فاكين بما جاب بقوله بعد الانفصال

باب الاستيلاء

اذا ولدت الامة من

موليها فقد صارت

ام ولد لا يجوز بيعه

ولا تملكها لقوله

عليه السلام اعتقها

ولها اخير عن

اعتاقها فثبت

بعض مواجبه هو

البيع لان الجزئية

قد حصلت بين الوا

والموطوءة بواسطة

الولد فان الماتين قد اختلفا

بحيث لا يمكن التميز بينهما

ما عرفت حرمة المصاهرة

الا ان بعد الانفصال

تبقى الجوزية حكما
لاحقيقة تضعف
السبب فاجب حكما
مؤجلا الى ما بعد الموت
وبقاء الجوزية حكما
باعتبار النسب وهو
من جانب الرجل
فقد الجوزية ثبتت في
حقهم لاني حقهم
من ذواتهم لا من
زوجهم او قد انما
لا يثبت بموتها ويثبت
عنى مؤجل يثبت
الحرة في الحال فيمنع
براز البع اخرجها
كلها الى الجوزية في الحال
يوجبها بعد موت
وكن الا اذا جفت
لان الاستيلاء لا يغير
فانه فرع النسب في
قال في طيها واستند
لها واجازتها وتزوجها
لان الملك فيها قائم فاما
المسألة ولا يثبت
ولها لان يثبت في
اشافه ثلثه من
نحوه في ذلك

مبنى شرح طائفة ج ٢

٢٧٨

كتاب النكاح

مبنى الجوزية حكما لا حقيقة فضعف السبب فاجب حكما مؤجلا الى ما بعد الموت وبقاء الجوزية حكما باعتبار النسب وهو من جانب الرجل ش اي النسب الى الاباء لا الى الامهات هم فكذا الحرية ثبتت في حقهم ش اي في حق الرجال هم لاني حقهم ش اي في حق الامهات قوله فكذا الحرية تحت الرأية بالحار لا بالميم وهذا نتيجة ما تقدم فلهذا اذكر الباعث ليعنى ان الحرية لما كانت باعتبار ما نتج ان الحرية وقعت في حقهم حتى اذا ملكت الحرية زوجها وقد ولدت منه لم يثبت ش اي الزوج هم يثبت ش اي يثبت في حال فثبت في الحرية في الحال فيمنع جواز البيع واخراجها الى الحرية في الحال فوجب لولي م بكرة اذا كان بينهما ما يملك ش اي يعني اذا كانت الجارية مشتركة بين اثنين فاستولى احداهما يكون كل الجارية ام ولد له لان الاستيلاء لا يغير في حق النسب فاجب ش وبه النسب فالنسب لا يتجزى فكذلك فرع وهو الاستيلاء فيما يمكن نقل الملك فيه وهذا بخلاف ما قال في باب العبد نصيب بقوله والاستيلاء تجزى عنه حتى استولى نصيبه من يد غيره فيقتصر عليه لان نصيب شريك انتقل فاذن الاستيلاء على نسب استولى قال لا تراهي ومعنى قوله الاستيلاء لا يتجزى فيما يمكن نقل الملك عنه المبررة ليست تقالته لنقل عن ملك الى ملك فلا يتأثر فنقل فقال ههنا هم وما قال ثم ش اي انقدر هم ولد بطيهاش الى طي ام ولد هم واتخذها ش واجازتها وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المبررة ش وله ان زوجها قيل ان يتزوجها فان قيل شغل الرحم باية محتمل واحتمال ذلك يمنع جواز النكاح كما في المقعدة اجيب بان محليته جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطى ووقوع الشك في زوالها فلا يقع به بخلاف النكاح فان النكاح فخرت عن عملية الغير فلا يعود اليها الا بعد الفراغ حقيقة وذلك بعد اعادة هم ولا يثبت نسب ولد ما ش اي ولد الامه لان يعرف به كمن هو لان اعترف بالولوى اسس بوطيها سوبه قال الثوري والشافعي والحسن البصري ومومدي عن زيد بن ثابت مع الغزل هم وقال الشافعي يثبت نسبه منه وان لم يبع شغل قال مالك احمد فانه يثبت النسب منه اذ لو وطئها وان عزل عنها الا ان يدعى انه استبرأ بعد الوطى بحضرة وهو ضعيف لانهم زعموا انها بالوطى صارت نواشا كالنكاح وفيه يلزم الولد وان استبرأ ولو وطئها من براء يلزمه الولد عند مالك مثله عن احمد وهو وجه للشافعية وضعفه وروى الطحاوي باسناد عن كريمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت فنقل ليس مني اني ايتها اتينا الا اريد به الولد وعن عمر رضي الله تعالى عنه كان يعزل عن جارية فجارت بولد اسود فسق عليه فقال من هو فقالت من راعي الابل ففعل

في

وأي عليه ولم يلزمه وعن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان يطأ جارية مارية وغيره عنها فجات بولده فحق الولد بها
 او عنه انه قال لها ممن حملت قالت منك فقال كذبت باوصل اليك وما يكون حمل منه ولم يلزمه مع اعترافه بوطئها فهو
 حجة عليهم هم لانه لما ثبت النسب بالعقد فلا يثبت الوطئ وانه أكثر افضار اولي شس اى والحال انه ان كان لو
 أكثر افضار الى الولد من العقد ولما ان وطئ الامة يقتضيه قضاء الشهوة ودون الولد لوجود المانع عنه شس اى من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد بمحضها عند الحقيقة كان ام الولد ليست بمقتونة عنه ونقصان القيمة عند صاحبه لان مقتضاها
 ثلث قيمة الفل بقاء منفعة الوسط وزوال منفعة السعاية البيع فلابد من الدعوة بمنزلة تلك اليمن من غير وطئ
 شس فانه لما ثبت النسب فيه بغير الدعوة لم يخالف العقد شس اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شس اى من العقد لان تولد هو المقصود من العقد في المنكحة لا يقال ان النسب باعتبار الحرية او بانهما
 والعقد مدله لا دخل له في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراداً لثبت من الزاني ليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شس ووطئ الامة ليس بموضوع فحتاج اليها
 وان جات بعد ذلك بولده ثبتت نسبته بغير اقرار شس هذا لفظ القاضى ورسى وقال المصنف هم معناه شس اى من كلام القاضى
 هم بعد اعتراف منه شس اى من المولى هم بالولد الاول لانه بدعى الولد الاول لتعين الولد مقصودا منها ومساوات
 فراشا كما هو مقتضى العقد فلما صارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب هم الا اذا انفاء
 يتبقى بقوله شس اى تبقى النسب منه بمجرى النفس من غير لعان هم لان فراشا شس اى فراش ام الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شس اى حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالزوج المنكحة حيث تنقضي الولد بغيره الا بالامان
 لتاكد الفراش حتى لا يملك العاقل بالتزوج اى اصل شس ثلاثة قوى كفراش الزوجية ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى
 الا بالامان ووسط كفراش ام الولد ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى من غير لعان بضعيف كفراش الامة لا يثبت
 نسب ولدان بالادعوى ولا يفتى من غير لعان فاشبه فراش ام الولد فراش المنكحة من حيث ان نسب ولدان يثبت من غير دعوة فصلا
 فيه قوة وفراش الامة من وجه حيث تنقضي نسب ولدان بمجرى النفس فصلا فيه ضعف فكان وسطا وهذا الذي ذكرناه هم شس
 من مختصر القدرى في قوله ولا يثبت نسب ولدان الا بالاعتراف به بيان الحكم والقضاء اني لما ثبت نسب ولدان من المولى قبل اعترافه هم
 قالوا لا يثبت مني الامة فبما ثبت مني الله تعالى هم فان كان طويها وصنها ولم يغزل عنها لم ير ان يعترف ويثبت شس اى الولد هم
 لان انظار ان الولد منه وان غيره عنها لم يحسنها شس المولى من التحسين ان يبينها من خارج والبرور من طاهر المربية ولعل لا يثبت
 من غير الجماعة هم جاز لان غيرهم لان في الظاهر شس وهو الولد منه عند التحسين عدم الغزل هم يقابلها ظاهر غير شس اى بغيره من غير الغزل

لانه لما ثبت النسب بالوطئ
 فلا بد من الدعوى بمنزلة صلات
 اليمن من غير وطئ بخلاف العقد لان
 الولد يتعين مقصودا منها فلا حاجة
 الى الدعوى فلو جلت بعد ذلك بولده
 نسبة بغير اقراره فلا بد من اعتراف
 بالولد الاول لانه بدعى الولد
 الاول لتعين الولد مقصودا منها
 فصارت فراشا كما هو مقتضى العقد
 النكاح الا انه اذا انفاء يتبقى له
 لان فراشا ضعيف حتى يملك
 نقله بالتزويج بخلاف المنكحة
 حيث لا يتبقى الولد بغيره الا بالامان
 لتاكد الفراش حتى لا يملك العاقل
 بالتزوج وهذا الذي ذكرناه هم
 فلو اكره الامة فان كان وطئها
 وحصلها ولم يغزل عنها لم ير
 ان يعترف به ويدعى لان
 الظاهر ان الولد منه وان غزل
 عنها ولو حصلها جاز لان
 بنفسه لان هذا الظاهر عقلا
 ظاهر آخر

او نكر التحمين فتيعارض اظهار نوع الشك والاحتمال في كون الولد من المولى علم بغيره الدعوة بالشك
والاحتمال فجاز فيهم كما يشاء من لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية مروي عن ابي حنيفة وفيه
روايتان يعلق بهن ابي يوسف محمده شش وفي بعض النسخ اخريان وهو الصحيح وقال الاترازي وقال بعضهم في شرحه
والاصح اخران قلت اراد به الكاكي فانه قال كذا ثم قال الاترازي وذاك ليس بشي كاخروان ثم اطال الكلام فيه فلما
يتحتاج الى ذكره لان من له يد في موضع هذا يعرفه ومن لا يدله لا يفهمه وقال الكاكي ايضا قوله عن ابي يوسف ومحمد
في بعض النسخ تنكر ابر عن ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد كذا كذا وتلك الروايات بلفظ الوجوب كذا في المبسوط وقال
الاترازي قال بعض الشارحين اي عن ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد روايته واحدة وهو فائدة إعادة عن قلت
هذا ايضا كلام الكاكي ثم قال الاترازي ولنا نظر في إعادة عن لائلك اذا قلت اخذ به ان عن زيد او غيره وبذلك لم
عن لا يفهم الدرهمين احد او الاربعة من احد عن عمرو بل المفهوم ان الدرهمين بعضهما حصل عن زيد وبعض الكاكي
عن عمرو فكذا انما نحن بملحق الروايتين عن ابي يوسف وبعضهما عن محمد فيكون عن كل من روايته واحدة فلما جازى بذكر
عن يومهم ان الروايتين عن ابي يوسف وروايتان اخريان عن محمد وليس كذا كذا ثم ذكر لهما في كفاية المنتهى شش
فان من غفقه قبل الهداية وهو غير ذكر الروايتين في المبسوط فقال وعن ابي يوسف اذا وطبها ولم يستمر بعد ذلك
حتى جات بولده فاعلم ان يدعيه هو او غول عنها الجزل وعن محمد قال لا ينبغي ان يدعى النسب ذالم يعلم انه منه ولكن ينبغي
اعتق الولد قد يستتبع بها وتعتقها بعد موته لان استحقاق نسب ليس منه لا يحل شرعا فيحاط من الجاهلين وذلك ان لا
يدعى النسب ولكن يعق الولد بعتقها بعد موته لا احتمال ان يكون منه وذكر في اليساج تلك الروايتين بلفظ الاستصحاب فقال
ابو يوسف احب الى ان يدعيه وقال محمد احب ان يثبى الولد الى اخره ثم فان زوجهما من المولى من رجل ثم جازت بولده فو
حكم الله شش قال الحاكم في الكافي فالولد منه لانه الام يعني اذا مات المولى ليعتقان من جميع المال ثم لان في الخبر
الى الولد شش لان الولد جزء الام فيجوز ان يدعى به الام كالتدبير الاترازي في لدا الحرة حر ولد المقتنة فحق والنسب يثبت من
الزوج لان الفراش له شش ورواها من المولى لانه ثبت نسبه منه لان النسب ليس بمنزلة ثبوت المولى بعد ان ثبت
من الزوج وحق ولد به دعوة المولى واذا الم ثبت النسب منه لا يوجب الحرة ثم وان كان النكاح فاسدا من اصل ما قلناه
بافالة استثنى اي لان النكاح الفاسد ملحق بالصحح شش اي بالنكاح الصحيح من في حق الاحكام شش مثل ثبوت النسب بغير المهر
والعامة لكن بعد الفرج لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الفرج لكونه واجب الرفع فاذا دخل بها يكون له شبهة الصحيح
فيطعن في حق الاحكام وقال الاترازي قال بعضهم في شرحه من الاحكام ثبوت النسب بغير المهر جاز السبع والوصية فلا ملحق بالنكاح

هكذا روى عن ابي حنيفة
وفيه روايتان اخريان
عن ابي يوسف عن محمد
ذكرناهما في كفاية المنتهى
وان وجهها نجاعت
فهو في حكمه انه كان
حق الحرة ليس له الولد
كالتدبير الاترازي
الحرة حر ولد المقتنة
رفق والنسب يثبت من
الزوج لان الفراش
وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح
حق الاحكام

اصلا لا يصح ولا بالفساد فلا ادري اين كان قلت هذا الشراح وقت الشرح انتهى قلت ارادوا ببعض الاول فانه
قال في شرحه ومن الاحكام ثبوت النسب الى آخره وهذا يدل على ان شرح الاكمل قبل شرح الاترازي لانه ذكر في
المرابع من شرحه انه فرغ منه في سنة خمس وثلاثين وسبع مائة وكان قدوم الاكمل القاهرة في سنة ثلاثين وسبع مائة ثم كان
قدوم الاترازي بعد ذلك بمدة ثم ولود عاه المولى ش اى لود عاه المولى ولد ام الولد الذى ولد من النروج لعبدان
مزدوجا فولدت له ام الميثب نسبة منه ش اى نسب الولد من المولى م لانها ثابت بالنسب من غير ان يثبت الولد ويصير له ام ولد له
لاقراره ش اى فيما اذا كانت قننه اما اذا كانت ام ولد فاموية الولد ثابتة قبل الدخول فان قيل كيف ثبت اموية
الولد مع عدم ثبوت النسب امية الولد منها مبنية على ثبوت النسب عمرة الولد بخلاف اقراره بالاسناد فان ذلك
على دعوى الولد قلنا مجرد الاقرار بالاستيلاء وكان لثبوت الاستيلاء ودان كان في ضمن شئ اخر لم يثبت ذلك الشئ م واذا
كان المولى عتقت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعتق امهات الاولاد ولان بعض
دين ولا يجلب من الثلث ش هذا حديث اخر الدارقطني في سننه عن عبد الرحمن الدارقطني عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب عتق امهات الاولاد وقال لعنقه رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدارقطني ايضا عن يونس بن محمد
عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع امهات
الاولاد وقال لا يعجن ولا يؤمين ولا يورثن سمع بهاسيد ما دام حيا فاذا مات في حرة هم ولان الحاجة الى الولد
لاصلية ش اى ان الولد من الجوارح الاصلية لان المراتب الحاج الى القبر بالنسب هم متقدم على حق الورثة والدين كالنكاحين
ش المديون على الورثة والدين لانه وصية لكونه من زواجه بخلاف التدبير ش اى الاستيلاء بخلاف التدبير لهذا
لا تقدم ولا سعاية عليها المدبر على الورثة والدين م لانه وصية ش لكونه من زواجه التدبير وصية م بها مومن وهو المدبر
ولا سعاية عليها ش اى على ام الولد م في دين المولى للغير ما روينا ش قال الكاكي اشارة الى قوله عليه السلام
اعتقها ولما قال الاترازي اشارة الى حديث سعيد بن المسيب هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعتق امهات الاولاد وان لا يورثن
في من وفي بعض نسخ الفقهاء ان لا يورثن في دين م ولا نسا ش اى ولان ام الولد ليست بالمتقوم ش لانها حرة وازال الاول
هم حتى لا تقسم بالقبض عند ان حفيضة ش لعني اذا غصب رجل ام الولد ماتت منه نفسها عند الغاصب لم يضمنها م عند حفيضة ش
لها ولما المدبر اذ مات عند الغاصب فوضا من القيمة بالاعتاق لان المدبر متقوم بالاجماع وفي تحفة الفقهاء ام الولد لا يضمن
عند ان حفيضة بالقبض لا بالقبض ش اى بالفساد ولا بالاعتاق بان كانت ام ولد من شة مكنين فاعتقها احد عالم المضمن المقتضى لشئ
ولم تسع ايضا في شى وقال ابو يوسف ومحمد لم يضمن ش ذلك كلام فلا يملك بها حق الغريم كالتقصا م ش اذا قال مات هو ديون

ولود عاه المولى لا يثبت
نسبه منه ولا يورثه
النسب من غيره
ويعتق الولد ويصير له
ام ولد له لا قراره واذا
كان المولى عتقت من
جميع المال لحديث
سعيد بن المسيب ان
النبي عليه السلام امر
امهات الاولاد وان لا يعجن
في دين ولا يجعن من الثلث
ولان الحاجة الى الولد
فقدام على حق الورثة
والدين كالتكليفين
التدبير لانه وصية بما هو
زوائد الحوائج ولا سعاية
عليها في دين المولى لغيره
لما روينا ولا نسا ش اى
متقوم حتى لا تقسم بالقبض
عند ان حفيضة فلا
يملك بها حق الغريم
كالتقصا م

مملوك المملوك لا يملكه ماله المتقوم
ما زاد السلبت ماله المتقوم
ان تسبغ قيمتها وهي منزلة المكاتب
لا يفتق حتى تؤدى لسعاية
وقال زفر لا يفتق في الحال
والسعاية دين عليها وهذا
الخلع فيما اذا عرض على المولى
لازم فان اسلم تفتي
ان الحال انزاله الذل عنها
من ما اسلمت واجبة ذلك
بالبيع او الاستاق وقد تذر
البيع فتعين الاعتاق ولنا
ان النظر من الجاهل في جعلها
مكاتبه لانها ليس فم الذل عنها
لصديقه حرته يد او الضرع
الذي لا يباعها على الكسب
في الشرف الحرية فيصالح الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت
وهي مفلسة تتولى في الكسب
وكانت ام الولد يفتقرها
الذي يتفق منه فبترك وما
يعتقد ولا نهان لو كان
متقومة ففي محترمة وهذا
يكفي لوجوب الضمان

ليس لارباب الديون ان يخذوا من عليه القصاص بغيره وليتوفوا منه ويونهم بمقابله ما وجب عليه في القصاص
من ديونهم لان القصاص ليس بالمتقوم حتى ياخذوا بمقابله شيئا متقوما وكذا اذا قتل المديون شخصا لا يقدر
الغرماء على شئ وفي القصاص من استغناء القصاص وكذا اذا قتل رجل مديونا والمديون قد عفى لا يقدر الغرماء على
المديون عن العفوهم بخلاف المديون لانه مال متقوم شئ بالاتباع وقد ذكرناه عن قريبهم واذا اسلمت ام ولد النصر
عليها ان تسبغ في قيمتها وهي منزلة المكاتب لا يفتق حتى تؤدى السعاية شئ قال الجوهري وسي المكاتب في عتق
قريبه سعاية هم وقال زفر يفتق في الحالين شئ لانه قبل السعاية وبعد ما في بعض النسخ فتعفى في الحال وبقاى ملك
والظاهر ان السعاية عند ما وعندها فربما السعاية وقال الشافعي والجمهور في المشهور وينسب الذمي من وطبها والاستغناء
بما هو حال ما يبيعها ولا يكون من الخلو بهاء اوجب على القتل فان اسلم طلت له وان مات قبل اسلامه او اعبده عتقت بموته وعن
الجمهور في رواية تسبغ في قيمتها فان اوت عتقتهم والسعاية دين عليها شئ اى على ام الولد المذكورهم وهذا الخلاف
شئ لانه يبيعها ويمن زهرهم فيما اذا عرض على المولى الاسلام فابي شئ اى استغنى عن الاسلام هم فان اسلم تفتي
شئ اى ام الولد المذكورة هم على ما لم يهاش اى ليزهرهم وان ازاله الذل عنها بعد ما اسلمت وجب وذلك
بالبيع او الاعتاق وقد تذر البيع شئ لان ام الولد لا يجوز بيعها فتمت الاعتاق شئ لازالة ذلها هم ولنا
ان النظر من الجاهل شئ اى جانب ام الولد وجانب النصر انهم في جعلها مكاتبه لانه يندفع الذل عنها
ايضا ويحرمه يد او الضرع شئ اى ويندفع الضرع عن الذمي لانها على الكسب يندفع الشرف الحرية فيصالح الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت وهي مفلسة تتولى شئ اى يتكاسل هم في الكسب شئ حاصل الكلام انه لا يجوز ان
يبتل ملك النصر في مجا لانه معصوم فوجب عليها السعاية فلا يفتق ماله لو قيمتها لانها اذا اعتقت فست بعدها
لما هو عند زفر يودي الى تعطيل حق المولى لتواني ما في الكسب فحينئذ لحصول الحرية قبل السعاية وتلنا تسبغ ثم تعفى نظرا
للاجابين لاننا اذا سلمت لتصل الى شرف الحرية وهي حره يد اموال السعاية وتصل المولى الى بدل ملكهم ومالية ام الولد
شئ جواب عما يقال كيف تسبغ ام ولد النصر في السعاية في القيمة وليس تقوم وام الولد ليست بمقومة عند ابى حنيفة
فما جاب بقوله مالية ام الولد لم يعتقها الذمي بمقومة فتيك وما يفتقره شئ اى يترك الذمي مع ما يفتقره ولو اذعني مع
بقوله عليه السلام اتركوه وما يدنونهم ولا تهاش اى ولان مالية ام الولد لم تكن مقومة فهي محرمة وهذا شئ
اى كونها محرمة هم كفى لوجوب الضمان شئ هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واقترض عليه بان الامة ام لو كان كافي لوجوب الضمان
لوجوب على صاحب ام الولد واجيب بان بنى الضمان في النصب المثلثة ولا تملك بنى السعاية اذ اقرضوا من يضمن بين المال المتقوم

واذ اوصى جارية فماتت بولد
 فادعاه ثبت نسبة منه وصارت
 ام ولد له وعليه قيمته ليس عليه
 عقوبة ولا قيمه بولد ما ودفن في القبر
 بن لا يملك في كتاب النكاح من هذا الكتاب
 وانما لا يضمن قيمته للولد لا يحل
 لاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء
 وان وطى اب الاب مع بعل الاب
 لم يثبت النسب لانه لا يثبت لغيره
 فلو كان الاب ولو كان الاب ميسرا
 يثبت من المجد كما يثبت النسبة
 من الاب لظهور ولايته عند
 نقى الاب وكذا الاب ورقة غزالة
 مودة لانه قاطع للولاية واذ كانت
 الجارية بين شريكين فجاءت بولد
 فادعاه احد ثبت نسبة لانه لما
 ثبت النسب في نفسه لمصادقة
 ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخرج
 لما ان سببه لا يخرج في هو العلق
 اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين
 وصارت ام ولده لان الاستيلاء
 لا يخرج عنها وعند ابن حنيفة لا يخرج
 ام ولده ثم يملك نصيبا حجة قابل
 الملك يضمن نصف عمره لانه وطى جارية

من المجد كما يثبت النسبة من الاب لظهور ولايته عند نقى الاب وكذا الاب ورقة غزالة مودة لانه قاطع للولاية واذ كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احد ثبت نسبة لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخرج لما ان سببه لا يخرج في هو العلق اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين وصارت ام ولده لان الاستيلاء لا يخرج عنها وعند ابن حنيفة لا يخرج ام ولده ثم يملك نصيبا حجة قابل الملك يضمن نصف عمره لانه وطى جارية

من المجد كما يثبت النسبة من الاب لظهور ولايته عند نقى الاب وكذا الاب ورقة غزالة مودة لانه قاطع للولاية واذ كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احد ثبت نسبة لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخرج لما ان سببه لا يخرج في هو العلق اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين وصارت ام ولده لان الاستيلاء لا يخرج عنها وعند ابن حنيفة لا يخرج ام ولده ثم يملك نصيبا حجة قابل الملك يضمن نصف عمره لانه وطى جارية

من المجد كما يثبت النسبة من الاب لظهور ولايته عند نقى الاب وكذا الاب ورقة غزالة مودة لانه قاطع للولاية واذ كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احد ثبت نسبة لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخرج لما ان سببه لا يخرج في هو العلق اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين وصارت ام ولده لان الاستيلاء لا يخرج عنها وعند ابن حنيفة لا يخرج ام ولده ثم يملك نصيبا حجة قابل الملك يضمن نصف عمره لانه وطى جارية

من حيث لا يلزم له ثم لان الملك هناك ثبت شرطا للاستيلاء واثبت في اي مشيئة ثم فقيد من اي فتيقن ملك الاستيلاء اذا
 فان قيل الملك اثبت صورة الاستيلاء فثبت ما يقع على العلق في حق الاستيلاء ولا في غيره لان ما ثبت بالضرورة فيقدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة عن صار والميا ملك نفسه ثم وبنه التفرقة بين الشريك الذي حيث ان ملك الشريك في نصف قلم
 وفي العلق من ذلك كفي للاستيلاء فيجوز ملك نصيب صاحبه على الاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الحد لانه سقط النسبة الشريكة
 فيجب التحريم اما الاب فلم يكن له ملكه الجارية وقد استولدها فيجوز ملكها شرطا للاستيلاء في ملكه لانه لا موه على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
 والوطى في ملكه لا يوجب التحريم ولا يغير من اي الشريك المدعى هم قمية ولد ياتش اي ولد الجارية المشتركة هم لان النسبة مشتركة
 الى وقت العلق فلم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك ثم لانه لما علق العلق حر الاصل لان نصفه المعلق على ملكه وان منع ثبوت
 الرق فيه فان ادعى له معاش لم يغان ادعى الشريكان الولد مجتمعين هم ثبت نسبة منماش اي من الشريكين بالفظا القدور
 وقال المصنف هم معناه ثم اي معنى قول القدور هم هم ثبت نسبة منماش اذا علمت على ملكها ثم فان ولدت
 ستة اشهر عند اشترائها فوالدات ولد اكد افسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
 لم يكن العلق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الشريكان دعوة تحرير لا دعوة استيلاء فمعتق
 الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن العلق في ملك المدعى وقصد الحرية فيها الى وقت العلق
 ودعوة التحرير ان لا يكون العلق في الملك المدعى ففتقر الحرية فيها الى وقت الدعوة هم وقال الشافعي يرجع الى
 قول القافة ثم بلفظ ابني للمفعول والقافة بالقاف والغار لمخفة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الاثار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده وانيه من قاف اثره يعرفه مغلوب يقال
 يقفوه اي تبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة وقيل القافية في اسد
 ويقول الشافعي قال احمد وقال مالك ليميل به في الاماء دون الحر اسرو ويقولنا قال الثوري واسحاق بن زهير
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من ما من متعذر فعلنا بالشبه وقد سر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد ثم هذا اخر حجة الائمة استه في التهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ائدي
 ان مجز الدبجي دخل على وعدي اسامة بن زيد فزيد اعطيا حقيقة وقد عطا اياها وهما جندت اقد هما فقال هذا اقد اهما من
 بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابيض فسمى مجزرا لانه كان اذا احمر احمر حبيته قيل خزيمة
 فقال الشافعي لو كان العمل بالشبه بالعلما سر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسير الا في حقهم ولنا كتاب عمر بن الخطاب

لان الملك هناك ثبت شرطا
 للاستيلاء فثبت ما يقع
 وحالها ملك نفسه لا يغير
 دلها لان النسب
 يثبت مستندا الى وقت
 العلق فلم يتعلق
 شئ منه على ملك
 وان ادعى له معاش
 نسبة منماش
 احملت على ملكها
 وقال الشافعي يرجع
 الى قول القافة
 اثبات النسب من
 شخصين مع علمنا
 ان الولد لا يتخلق
 من ما من متعذر
 فعلنا بالشبه وقد
 رسول الله صلى الله
 يقول القائف في
 ولنا كتاب عمر

الى شديده في هذه الحادثة
 لبساً فليس عليهما ولو
 بدين البين لهما وهو لهما
 يفرق بينهما وهو للباقي منهما
 وكان ذلك بحجر من الصفا
 وعن علي بن محمد بن فضال
 ولا يفرق استوى ياق
 الاستحقاق فيستويان
 فيسببه والنسب
 وان كان لا يجزى
 ولكن يتعلق به
 احكام متجزية
 فما يقبل التجزية
 يثبت في حقهما على
 التجزية وما لا يقبلها
 يثبت في حق كل
 واحد منهما كلاً
 كان ليس معه غيره
 الا اذا كان الشريكين
 ابلاخر او كان احدهما
 مسلماً والاخر ذمياً
 لوجوه المخرجين المسلم
 وهو الاسلام في حق الاب

اسم شيخنا شمس وهو شيخ بن الحارث الكوفي قاضي الكوفة من كبار التابعين عام ثمان مائة وخمسين سنة واستقر ما اعم
 رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم ينزل بعد ذلك قاضياً فمئسوا سبعين سنة ولم يتطعن بها الا ثلاث مثقلين استغنى نياهم القضا
 في فئته ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ومات سنة تسع وسبعين ويقال سنة ثمانين هم في هذه الحادثة شمس وهي التي
 كانت فيها دعوى الشريكين مع الولد الذي ولدت له الجارية المشتركة بينهما لم يباشروا اي الشريكين من ليس الامر
 على خلاف نسبها اذا انما هو عليه فليس عليهما شمس اي النسب بينهما ولوليتا البين لهما ولوليتا البين لهما ولوليتا البين لهما
 منها شمس اي الولد للباقي من الشريكين يعني اذا مات الولد بعد موت احدهما يكون ميراثه للاب الحي ولا شيء لورثته
 الشريكين هم وكان ذلك بحجر من الصفا يمشي اراد به ارادة في سر المخرج عليه وقال لا تزاوي محل محل الاجماع في
 رواية السبعة اخرج من مبارك ابن فضال عن الحسن بن عمرو جابر وطيا جارية في طهر واحد فجات بسلام فالتفتا
 الى عمر رضي الله تعالى عنه فذكر ثلثة من الفاقه فاجتمعوا على ان اشبهت بينهما جباراً وكان عمر قاضياً يقول وقال قد
 كاتب الكوفة تيزوا عليها الاسود والاصفر والان عرفت دعوى الى كل كلب شبهه ولم يكن يدعي الناس حتى رايت
 هذا فجعل عمر لعاباً يري ثمانه وهو الباقي منها وقال السبعة هذا منقطع ومبارك بن فضال ليس بحجة هم وعن علي بن فضال
 تعالى عنه مثل ذلك شمس اي مثل لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه واخره الطيوسي في شرح الاما عن سيبا
 عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجل على جارية في طهر واحد فعلق الجارية فلم يدري من اليها هو قاضياً عليها رضي
 تعالى عنه فقال هو لكما يري ثمانه وهو الباقي منها ولا نكاح اي الشريكين هم استويا في سبب الاستحقاق
 شمس اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثانياً من قبل فلو لم يكن الدعوة ما كان يستحق بجوار الملك
 انتهى قلت اراد الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال الاكل استحقاق الملك قبل الدعوة هم فيستويان فيه
 شمس اي في الاستحقاق والنسب ان كان لا يجزى شمس جواب عن قول الشافعي لان ثبات النسب الى آخره وتقريره ان النسب
 وان كان لا يجزى هم ولكن يتعلق به احكام متجزية مثل كالفقعة وميراث الولد والولاية التصرف في ماله فما يقبل التجزية
 يثبت في حقهما على التجزية بالاقتيلها شمس اي التجزية هم يثبت شمس ودولايه الانكاح هم في حق كل واحد منهما كلاً كان ليس
 منعيره شمس لعدم قبول التجزية هم الا اذا كان احد الشريكين اباً او اخر شمس هذا استثناء من قوله وما لا يقبلنا اي ما لا يقبل
 التجزية كالنسب في حق كل واحد منهما الا اذا الشريكين اب لاخر فادعيا معا ولد جارية بينهما يكون الاب ابي لوجود البصر على
 الاب نصف قيمة الجارية وعلى كل واحد نصف العقر فبقا صان هم او كان احدهما مسلماً والاخر ذمياً شمس فادعياه معاً
 فالسليم اولى هم لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام في حق الاب شمس اي وجود المخرج في حق الاب هم وهو ماله

من الحق في نصيب الابن ثم ان للاب حقيقة الملك في نصيبه وثبته الملك في نصيبه واذا اسلم الدعي ثم ولدت الامة
فادعاه معاشته ثبته منها استواءهما واذا كانت الدعوى من ذمي وقد قال الولد للزوجة لانه اقرب اليه الاسلام وزعم
كل واحد صاحبه نصف العقدة في الشاغل ثم اعلم ان النسب ثبت من اثنين باتفاق اصحابنا وفيما فرقت ذلك اختلفوا فمن
من اثنين فقط وقال محمد بن مائة لا غيرهم وسرور النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنوا جواب لا تحتاج ان تحسم بقوله وقد النبي
صلى الله عليه وسلم لقول يقين القائف تقرير ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم فياروي شس يجوز على صيغة المعلوم اني
فياروي الشافعي ويجوز ان يكون على صيغة المجهول ثم لان الكفار كانوا يطعنون شس فيهم العينين بن باب نصر قال طهر
عليه في حبه طحا وطعناهم في نسب اسائته وكان قول القائف مقطوعا لظعنهم فسر به شس اي فطاع ذلك سر به
صلى الله عليه وسلم ثم كانت الامة ام ولد لها شس اي للشركيين ثم يصححه كل واحد منهما في نصيبه من الولد فيصير نصيبه
منها ام ولد له بجاولد على كل واحد منهما نصف العقر قصاصا بما له شس على الآخر فيقع اللام امي بالذم له
ثم ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقر بميراث كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب وهو الدعوة هم كما اذا اقاما البنية شس امي كل واحد على اب مجهول النسب يكون لك
بنيهما فكذا هم واذا دعى المولى جارية مكانه فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف لا يعتبر تصديقه شس امي تصديق المكاتب يعني ثبت النسب بدعوى المولى ثم اعتبارا بالاب
يدعى ولد جارية ابنه شس وقد حملت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب بمجرد دعوة الانكحاح انما بل
لان دعوة المولى اقوى من دعوة الاب لان المولى له حق في مكاتب المكاتب لان مال الكتابة موقوف على مولاه لان
المكاتب عبد باق على ذمهم ووجه الظاهر وهو الفرق شس بين استيلاء جارية الابن حيث ثبت فيه النسب بغير تصديق
وجارية المكاتب حيث لا يشترط فيها التصديق ثم ان المولى لا يملك التصرف في مكاتبه شس بحجة على نفسه
هم حتى لا يملك شس اي لا يملك كسب المكاتب عند الحاجة هم والاب يملك تلكه شس استملك بالاسم
لانه لم يحجر على نفسه فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقرها شس امي وعلى المولى عقر جارية المكاتب
هم لانه لا يتقدمه الملك شس قال الاكل لان الملك لا يتقدم الاصل قال الاثر ارمي الضمير المنصوب
راجع الى الوطى الذي دل عليه قوله وطمع لان ماله من الحق كاف شس امي لان ماله من حق الملك
كاف هم لصحة الاستيلاء ولما ذكره شس استذكر الحق الذي للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب
قال الاثر ارمي في قول صاحب الهداية نظر لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء وانه ما ثبت

من الحق في نصيب الابن سرور النبي
عليه السلام فيما روي كان الكفار كانوا
يطعنون في نسب اسائته وكان قول
القائف مقطوعا لظعنهم فسر به شس
الامة ام ولد لها الصحة دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه
منها ام ولد تبعاً لولدها وعلى كل واحد
منهما نصف العقر قصاصا بما له على الآخر
ويرث الابن من كل واحد منهما ميراثا
ابن كامل لانه اقر له بمراته كله وهو حجة
في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما
البينة فاذا دعى المولى جارية مكانه
فجات بولد فادعاه فان صدق
المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف انه لا يعتبر تصديقه عتقا
بالاب يدعى ولد جارية ابنه ووجه
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك
التصرف في اكساب مكاتبه حتى لا
والاب يملك تلكه فلا معتبر
تصديق الابن وعليه عقرها لانه
للملك لان ماله من الحق كاف لصحة
الاستيلاء ولما ذكره

للمولى من الحق كافة لصحة الاستيلاء والمفهوم منه ثبوت الاستيلاء بجارية المكاتب والمنفوس في الكتب من اصحابنا
ان الاستيلاء لا يثبت وهو نفسه يصح بهذا ايضا بعد خطين بقوله ولا تقصير الجارية ام ولد ام المولى فاذا لم يصح
الجارية ام ولده من ابن شيخ الاستيلاء انتهى وقال الاكل بعد ان نكل كلام الاترازي منه فقال قيل في كلام المصنف
نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة قوله ام ولد فكان المولى له
لصحة الاستيلاء وصحة النسب المولد لدلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر امن ان يقع بين كلامه في سطرين يتناقض وفيه
ثامن معطوف على قوله لغيرناهم قال في تقييدنا لانه في معنى المغرور حيث اعتمد دليله هو انه يشئ اى الى الولد كسبه فلم يرخص فيه
نفس فيكون جوابا بالقيمة دفعا للبضر عن المكاتب ثابت بالنسب اى ولا تقصير الجارية ام ولد اى المولى لانه لا ملك
فيها حقيقة كما في ولد المغرور قال الاترازي كان ينبغي ان يقول كما في المغرور ولا ذكر المولى على معنى ان الجارية
لا تقصير ام ولد للمغرور لعدم الملك فيها وانه هو حق الكلام اما قوله كما في ولد المغرور متعلق بقوله فيكون حر بالقيمة
ثابت بالنسب منه نفس وحديثنا لا بد من ذكر الولد على تقديرين ان يكون متعلقا بقوله لا تقصير الجارية ام ولده
لانه لا ملك فيها حقيقة فنقول كما في ولد المغرور فان كذب المكاتب في النسب لم يثبت نفس هذا معطوف على قوله فان
صدقة المكاتب لما بينا انه لا بد من تقديره فلو ملكه ليواسى يعني لو ملك المولى الولد لم يكدب المكاتب وعواهم ثبت
نسبه منه لقيام الموجب من هو الاقرار بالاستيلاء ومنه والحق المكاتب اذ هو المانع نفس وقد زل ذلك بالنقل الى المولى
فثبتت النسب له والمانع والمانع العلم فروع في التكملة ولا يحل للمولى على مكاتبته ولو طبا فعليه عقرونى لا شيئا
لو عقلت منه كان بالخيار ان شاء عجزت نفسها فصارت ام ولده وان شئت مضت على الكتابة واحدة عقرونى
التبعية يرد عقرها وان احلها قصير ام ولده فان ادت الكتابة عمقت تحقق بموت سيدنا ايضا في العينة وعلى المكاتب غير شرط
حرام عند الجمهور والائمة الاربعة ولو شرط وطبا فهو باطل ايضا عند الجمهور وقال احمد وابن المهيبة فلك عند الشرط ولا عليه
عند اهل العلم وعن الحسن والزمري يجب ولو طبا جارية مكاتبته فعليه عقرها وهو قول الشافعي واحمد وقال مالك لا شيء عليه لانها ملكه
فى الجيط بخلافه انما هو ولد كون تبنا التجمل الحرة وكذا تدبيرها فى غير كمال الصبح تدبيرها فى جوامع الفقه استولد مدبرة التدبير
وتعق من جميع المال ولا تسعى فى الدين ولو باع خدمة ام الولد منها جاز وعققت كما لو باع رقبة العبد منه كذا رواه ابن جماعة
عن ابى يوسف بيع الخدمه باطل ولا تعق بخلاف رقبتها منها حيث تعق ولوددت جارية منه وقال المولاه اصلها الى
والولد ولد مولى وصدقة المولى فى الاصل والذبح فى الولد ثبت نسبه وصارت ام ولده ولو صدقة فى الولد ثبت نسبه
وهو عبد لمولاه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقيمة ولد ما كانه
في صحة للمعرج حيث
اعتمد دليله هو انه
كسب كسبه فله
برقه فيكون حرا بالقيمة
ثابت بالنسب منه
ولا تقصير الجارية ام ولد
لانه لا ملك فيه
كما في ولد المغرور
وان كذبه
للمكاتب في اللب
لم يثبت لما بينا لا بد
من تصديقه
فلو صدقه يوما
ثبت نسبه عند لقيام
الموجب زوال حتى
المكاتب اذ هو المانع

To: www.al-mostafa.com